٢٠٢٢/١/١

تحديات تواجه الأمن البحري في منطقة الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصبحت قضية الأمن البحري في الجزيرة العربية مصدرًا للتوترات الإقليمية على نحو متكرر، إذ شهدت مياه ها كمّا ضخما من الأنشطة العدوانية، التي غالبا ما يكون منبعها إيران ووكلاؤها في المنطقة .وفي الآونة الأخير ة، حدثت مواجهة بحرية بين سفن من الولايات المتحدة، والبحرية الإيرانية، يوم ٣ نوفمبر ٢٠٢١، فيما و صفته شبكة «سي بي إس نيوز» بأنه «أحدث علامة على تصاعد التوتر» .وتأتي مثل هذه الحوادث في ضوء الم شهد الجيوسياسي المتغير في الشرق الأوسط، بعد الانسحاب الأمريكي من المنطقة على المستوى السياسي.

في ضوء هذه التطورات، عقدت مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي» ندوة، بعنوان «الأمن البحري في شبه الجزير رة العربية»؛ بهدف بحث التحديات، التي تواجه الجهات الفاعلة المحلية والدولية في المنطقة، مع تركيز ا لاهتمام على البعد البحري، أدارتها «نيلانثي ساماراناياكي»، من مؤسسة الأبحاث «سي إن إيه»، وشارك في ها «عبدالله باعبود» من جامعة «واسيدا»، و«درشانا بروا» من برنامج جنوب آسيا التابع للمؤسسة، و«بول ها ينلي» المدير الأسبق لمجلس الأمن القومي الأمريكي لشؤون الصين وتايوان ومنغوليا.

في البداية، أشار «باعبود» إلى أن قضية الأمن البحري في شبه الجزيرة العربية تعد «موضوعا مناسبا جدًا للوق ت الحالي»، بل إنه «أحد أهم المواضيع المدرجة على جدول الأعمال في التحليلات الحالية للشرق الأوسط، و خاصة أنه «جزء مهم للغاية» من «النشاط الاقتصادي العالمي»، حيث إن نسبة كبيرة من التجارة العالمية تمر عبر شبكات نقل بحرية، فضلا عن أن التجارة البحرية «من المتوقع أن تنمو» بشكل كبير في السنوات القادمة .وبحسب التوقعات، فقد «تتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٥٠»، مما يسلط الضوء على الأهمية الملحة لحرية الملاحة عبر محيطات العالم.

وبتركيز الحديث على شبه الجزيرة العربية، أشار إلى مضيق «هرمز» باعتباره «المضيق الأهم»، وخصوصا للمعا ملات التجارية في مجال الطاقة، إذ يمر عبره ملايين من براميل النفط الخام يوميا، مؤكدا أن استقرار هذا الم مر ضروري ليس للمنطقة فحسب، بل أيضا من أجل «السلامة الاقتصادية على المستوى العالمي»، مشيرا إلى أ

ن «انعدام الأمن» في المنطقة، ولا سيما بين «إيران والقوى العالمية» في أعقاب سياسة الضغط القصوى لإدارة ترا مب؛ «دفع» طهران إلى «خلق حالة من التوترات في المنطقة»، والتي تمت «السيطرة عليها» حتى الآن من دو ن «تداعيات كبيرة»، رغم كونها «مازالت قائمة»، فضلا عن أن الصراع المستمر في إثيوبيا قد أدى إلى تفاقم الو ضع الأمني في مضيق باب المندب.

ومن هذا المنطلق، أشار «باعبود» إلى أن الافتقار إلى ما «يشبه هيكل أمني إقليمي» قد أدى إلى تفاقم التوترات في المجال البحري، وخاصة أن المياه في المنطقة «تعج بقوى مختلفة» تقوم بعملياتها هناك .ورغم اعترافه بأن الجهود الأمريكية والأوروبية لإنشاء «هيكل أمني إقليمي» في الخليج جديرة بالثناء؛ فإنه رأى أن هذه المبادرا ت بحاجة إلى إعادة تنشيط، وتوسيع نطاق عملها؛ لتوضيح «الإجراءات التشغيلية»، و«قواعد الاشتباك»، م ن أجل «ضمان عدم خروج النزاعات عن السيطرة».

من جانبها، اتفقت «بروا» مع توصيف «باعبود» لمضيق «هرمز»، بأنه «المضيق الأهم»، وخاصة في سياق «الحـ سابات الاستراتيجية الكبرى» للقوى العالمية، مثل الولايات المتحدة، والصين، مضيفة أنه يجب على المراقب ين «توقع زيادة التوترات، بسبب تصاعد المنافسة» في مياه الخليج بين القوى الخارجية على الوصول والتحكـ م في طرق التجارة البحرية .وبناءً على ذلك، أكدت أن هذه المنافسة من المرجح أن تكون «مصدرًا رئيسيًا»، لمز يد من التوتر في مياه الخليج، فضلا عن إطالة فترة عدم الاستقرار الإقليمي الناجمة عن أعمال إيران .

وفي السياق ذاته، رأت أنه إذا كانت الصين «تحاول أن تموضع نفسها كجهة فاعلة في المنطقة»، فإنه من ا لمحتم أن تزيد دوافعها؛ «لحماية خطوط اتصالاتها البحرية»، وتطوير قدراتها على «تقديم الأمن والحماية لأ ي شخص تسعى إلى تطوير علاقاتها معه» .وفي حالة حدوث مثل هذه التطورات، فإن ذلك لن يضع بكين في منافسة مباشرة مع القوى الغربية فحسب، بل أيضًا مع الاقتصادات الآسيوية الكبيرة، مثل الهند، واليابان ، اللتين تهتمان بالتطورات في المحيط الهندي باعتبارها مسائل ذات مصلحة قومية .

وفي ضوء هذه الديناميكيات، تتوقع «بروا» أن تشهد المنطقة «انخراطًا، وتفاعلا» أكبر من الجهات الفاعلة الخـ ارجية في السنوات المقبلة، وخاصة الصين، التي ستكون المحرك الرئيسي لهذه المنافسة، حيث ترى أن زيا

دة التحركات العسكرية الصينية في المنطقة هي دليل على أن بكين الآن في «المسار الطبيعي للقوى الصاعدة»، التي تسعى إلى «تأمين» مصالحها الحيوية في الخارج .ومن خلال تسليط الضوء على ميل صانعي السياسات والمحللين إلى رؤية المنطقة كـ«مجموعة من التكتلات»؛ وجهت بضرورة «النظر إلى المنطقة ككل»، حتى يتم ا لإلمام بالتحديات التي تواجهها، بما في ذلك التصورات عن الطريقة التي تتأثر بها الروابط التجارية الحيوية في المنطقة بالتطورات في مناطق أبعد من ذلك .

ومن خلال تقييم «الاتجاهات الرئيسية لكل من الولايات المتحدة، والصين في المنطقة، علق «هاينلي» على الت طورات المستقبلية في الخليج العربي، محددا «اتجاهين مهيمنين»، على مدى العقد الماضي، لهما تبعات واض حة على الشرق الأوسط، هما «تقلص الدور الأمريكي، وتوجهه نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ»، و« ظهور» الصين كـ«قوة عالمية لها مصالح تنمو خارج محيطها»، حيث رأى أن هذه الاتجاهات «برزت إلى الوا جهة» عقب «انسحاب واشنطن من العراق وأفغانستان، بينما شهد دور بكين في الخارج نموا» من خلال مباد رة الحزام والطريق وعقدها «شراكات استراتيجية» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واصفا هذه التغيير ات بأنها «إعادة توجيه أساسية»، حيث يختلف انخراط الصين في المنطقة عن مشاركة أمريكا «في المقام الأول من خلال التجارة والمصالح الاقتصادية» .ومع ذلك، فإنه على الرغم من التركيز الاقتصادي، فإن «قدرة بكين على إبراز القوة العسكرية قد نمت»، بالرغم من اعترافه بأن هذا الأمر «لا يزال جديدًا نسبيًا على دورها كقو ة عالمية».

وفي تقييمه للمصالح الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة؛ أشار إلى التقرير الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي لإدارة بايدن، الذي نُشر في مارس ٢٠٢١، وانطوى على ثلاث نقاط رئيسية؛ هي «التزام واشنطن المستمر بأم ن إسرائيل»، مع «استمرار ردع إيران والانخراط الدبلوماسي معها»، و«تجديد التركيز على تعطيل الشبكات ا لإرهابية»، موضحا أن هذه «الأهداف ليست جديدة»، بيد أن إدارة بايدن عدلت نهج تحقيقها، إذ لم تعد ت عتقد في أن «القوة العسكرية هي السبيل للرد على تحديات المنطقة»، بل هناك تفضيل «للطرق الدبلوماسية وا لعمل بشكل متعدد الأطراف»، فضلاً عن التركيز بشكل أكبر على حقوق الإنسان، مقارنةً بالإدارات السابقة.

وفيما يتعلق بالصين والشرق الأوسط، أوضح أن القوة الآسيوية العظمى شهدت «نموًا طبيعيًا»، إذ أصبحت «ق وة تجارية واقتصادية رائدة»، وأن صناع السياسة بها يعتبرون مصالحها الخارجية «مهمة لأمنها الخاص والت نمية الداخلية»، مؤكدا أهمية شراكاتها الاستراتيجية مع العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى «مشاريع البني ة التحتية»، التي شاركت فيها.

ووفقًا لـ«هاينلي»، فإن «تفضيل» الصين «خلق أكبر عدد ممكن من الأصدقاء في محاولة لتعزيز مصالحها الاقت صادية والأمنية»؛ يؤدي بها إلى «اتباع سياسة الحياد عندما يتعلق الأمر بالنزاعات الإقليمية»، بما في ذلك تل ك المتعلقة بالأمن البحري بين إيران والغرب ودول الخليج .وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه لا يعتقد أن بكين لد يها «استراتيجية كبرى لتحل محل واشنطن في المنطقة لأنها «ليس لديها مصلحة في الانغماس في النزاعات ال عسكرية هناك»؛ لكنها مع ذلك «لديها الاهتمام بنشر عدد أكبر من الأصول والمنشآت العسكرية؛ من أجل حماية استثماراتها في المنطقة»، بما في ذلك المجال البحري .

وفيما يتعلق بهذه الديناميكية على وجه الخصوص، أكد أن بكين «تشعر بمزيد من الضغط» للاستثمار في حما ية أفضل «لمواطنيها وممرات الشحن البحري»؛ نظرًا إلى أن لديها الآن «أكثر من مليون مواطن صيني في إفريق يا و٠٠٠.٥٠٠ في الشرق الأوسط.» وكمثال على كيفية ترجمة ذلك إلى الأمن البحري في الشرق الأوسط، أشار إ لى كيفية استخدامها لقواتها البحرية في عام ٢٠١٥؛ «لإجلاء أكثر من ٦٠٠ مواطن من اليمن».

وحول التفاعل في منطقة الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والصين، أوضح «هاينلي» أن هناك بعض «المصا لح المتقاربة والمتباينة»؛ لكن نقطة الخلاف الحاسمة هي «دعم الأخيرة للأطراف المتنافسة»، بما في ذلك إيران وسوريا، وهو ما تعتبره واشنطن «تحديًا صارخًا» ضد مصالحها .ومع ذلك، أشار إلى أن كلا البلدين لديهما أ هداف مماثلة، فيما يخص عمليات «مكافحة القرصنة»، و«مكافحة الانتشار النووي»؛ مما يشير إلى وجود بع ض مجالات التعاون المحتملة .

وعند مناقشة «الآثار» المترتبة على مختلف هياكل الأمن البحري العاملة حاليًا في الخليج، أوضح «باعبود» أن الوضع الحالي «لا يمكن تحمله»، إذ «لا يمكن لدولة إقليمية أن تضمن الأمن بمفردها»، سواء كان «بحريًا أو

غيره»، مرجعا ذلك إلى تفاقم «الخلاف بين دول المنطقة؛ والذي يحول بينها وبين العمل معًا» .ومن هنا، أ صر على أنه يجب أن يكون هناك «نقلة نوعية» في نهج الأمن في الخليج، يشمل «جميع الأطراف الإقليمية»، ويكون أكثر «شمولاً» من الجهود السابقة .ومع ذلك، أشار إلى إحراز بعض التقدم مؤخرًا، وخاصة جهود التعاون بين دول مجلس التعاون، والمفاوضات النووية الجارية.

وحول مسألة المنافسة بين القوى الخارجية في المنطقة، وما إذا كان هناك بعض المجالات التي يمكن من خلالها التعاون معًا، بدلاً من التنافس .ومن خلال التطرق إلى وضع الهند في هذا الصدد؛ أوضحت «بروا» أنه ربما أفضل مثال سيكون العمل الفعال بشأن مكافحة القرصنة»، بالنظر إلى المصلحة المشتركة الواضحة في الحفاظ على حرية الملاحة عبر مضيقي هرمز وباب المندب .ومع ذلك، ذكرت أنه من غير المرجح حدوث مثل هذه العمليات «تحت نفس المظلة الأمنية»، على الرغم من رؤيتها أيضًا للأمر بأن هذا «ليس بالضرورة أمرًا سيئًا»، بشرط وجود تفاهم متبادل بين الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على دول الخليج نتيجة زيادة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة؛ ر أى «هاينلي» أن «مشاركة الصين المتزايدة في المنطقة لها آثار على تلك البلدان»، وأن «المنافسة المتزايدة» «يمكن أن تمنح الجهات الفاعلة المحلية نفوذًا للتلاعب بالولايات المتحدة، والصين على حد سواء» .ومع ذلك، حذر بشدة من أنه «إذا أصبح التنافس أكثر حدة» فقد «تشعر دول الخليج والشرق الأوسط الأوسع بالضغط» للانضمام بشكل مباشر إلى إحدى القوى ضد الأخرى؛ وهو أمر يمكن أن «يؤدي إلى تفاقم التوترات».

على العموم، قدمت الندوة رؤى قيّمة حيال العديد من التحديات الأمنية التي تواجه شبه الجزيرة العربية، ولا سيما تلك الناجمة عن منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط .وكان هناك اتفاق بين المشاركين على عدم تهميش دور إيران كمصدر لعدم الاستقرار في الخليج، كما كان هناك اتفاق على أن المستويات المتزايدة للمنافسة بين الدول في المنطقة ستكون اتجاهًا رئيسيًا في المستقبل .

ومع تسليط الضوء على كيفية تصور صانعي السياسة لمضيق هرمز باعتباره نقطة الاختناق، جنبًا إلى جنب مع القيمة العالية للتجارة عبره، مما يحفز القوى الكبرى في العالم على زيادة مشاركتها العسكرية في المنطقة؛ فق

د تم تجاوز الكثير من الأحداث خلال المناقشات حول دور الخليج في المنافسة العالمية بين القوى العظمى، م ع عدم وضوح صلات تلك الأحداث بالأمن البحري لشبه الجزيرة العربية، وهو ما ينتقص إلى حد ما من تركيز الحدث على العنصر البحري للأمن الإقليمي.

٢٠٢٢/١/٥

مشروع الصين التنموي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

نظرا إلى مكانة الصين المتزايدة كقوة عظمى عالمية تنافس الولايات المتحدة في الاقتصاد والسياسة والمسائل الأمنية، فإن اهتمامها المتزايد بالشرق الأوسط ليس غريبا، وخاصة أن وجودها الدبلوماسي الرسمي في المنطقة يعود إلى مؤتمر باندونغ الأفرو - آسيوي عام ١٩٥٥ .

وفي السنوات الأخيرة، أدى توسعها في مبادرة «الحزام والطريق» إلى وضع المنطقة بشكل أكبر في الاعتبارات الجيوسياسية لبكين، وخصوصا مع وجود تقديرات تشير إلى أن قيمة المشروع ستبلغ ٣.١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٧ .وذكر تقرير صادر عن «معهد دول الخليج العربي»، أن الاستثمارات الصينية في المنطقة بلغت «٩٣.١٩٦ مليار دولار» في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٢٠، الأمر الذي سيكون له آثار جيوسياسية مهمة، ليس فقط بالنسبة لبلدان المنطقة، ولكن أيضا علاقاتها مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أيضا.

ولمناقشة هذا الأمر، عقد «المعهد الدولي للشؤون الدولية»، بلندن، ندوة، بعنوان «مشروع الصين التنموي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، أدارتها «سنام وكيل»، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد وشارك فيها «ستيلا تشانغ»، من «جامعة جونز هوبكنز»، و«تين القاضي»، من برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد، و«صوفي زينسر»، من برنامج آسيا والمحيط الهادئ بالمعهد.

في البداية، شرحت «تشانغ»، نهج الصين بشأن التنمية الدولية، وأوضحت أنها فكرة «مركزية» في استراتيجيتها لـ«تعزيز الشرعية والهوية»، حيث إنها «طريقة فعالة» لإثارة الكبرياء الوطني، وإن الحزب الشيوعي يستخدم مكانة البلاد كأكبر دولة نامية في العالم لإضفاء السلطة على نفسه عند «انتقاده» لـ«النظام الدولي القائم» بقيادة الغرب، وإن نهج بكين في التنمية الدولية «يحتاج أن يفُهم» في «سياق العولمة التي تتوجه إليها الدولة »، والتي ميزت مسارها في التنمية، موضحة أنها كانت «المستفيد الأكبر من العولمة» خلال «الأربعين عامًا الماضية»، كما أن هناك اعتقادًا بين صانعي السياسات فيها أن «التنمية المستمرة» للبلاد لا يمكن تحقيقها إلا من خلال «روابط أكبر بدون عوائق» مع بقية العالم؛ لذلك ترى أن سعى الصين باستمرار إلى «تنويع وتقوية» ع

لاقاتها الاقتصادية الدولية له أهمية قصوى، وأنه من خلال سماحها لهذه «التبادلات الاقتصادية الكبيرة»، ف إنها تسعى على المدى البعيد لـ«الانتقال إلى موضع أكثر مركزية» في الاقتصاد العالمي، واحتلال موضع أفضل في «سلاسل القيمة» الخاصة بها، مما سيجعلها أكثر «أمانًا» و«أقل مرونة» في التعامل مع ما وصفته بـ«الاضط رابات الخارجية».

وحول نهج الصين في التنمية الخارجية، أوضحت «القاضي»، أن التنمية هي «تحول هيكلي» تنتقل فيه المج تمعات من «أنشطة منخفضة الإنتاجية» إلى «أنشطة عالية الإنتاجية»، وفي ضوء هذا اعتبرت الصين «طرفا اقت صاديا فعالا للعديد من البلدان في المنطقة»، مع كون تفاعلاتها عبارة عن صفقات «قائمة على التجارة والاستث مار» في المقام الأول .ومن وجهة نظرها، فإن أحد العوامل المهمة لهذه «الصفقة»، هو أنها تأتي «بدون تدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع نظرة الدول الأقل تقدمًا اقتصاديًا إلى الصين على أنها» قصة نجاح «يمكن محا كاتها» .ولذلك فإن هذا العامل يجعل تأمين تكامل اقتصادي أعمق مع القوة العظمى، فرصة جذابة لدول الش رق الأوسط، موضحة أنه منذ إعلان مبادرة «الحزام والطريق»، كان هناك «اهتمام متجدد» بالمنطقة بين مسؤول ي الحزب الشيوعي الصيني، على الرغم من عدم وجود استراتيجية «فردية» أو «نهج» نحو المنطقة.

ومن بين جميع علاقات الصين في الشرق الأوسط، رأت أن دول الخليج هي «أكثر الشركاء أهمية»، بسبب إم دادها لها بالمواد الهيدروكربونية .وتتجلى هذه الأهمية في حقيقة أن هذه الدول هي الوحيدة في المنطقة التي « تتمتع بفائض تجاري» معها، حيث نمت قيمة التبادل التجاري بينهما من ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ١١٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٦ .كما أبرزت أيضًا أن مبادرة «الحزام والطريق»، قد شهد ت تحول أنماط الاستثمار الصيني في الشرق الأوسط من تلك «التي تُركز على صناعة الهيدروكربونات» إلى اهت مام أكبر بـ«المنتجات ذات القيمة الأعلى»، مثل مشاركتها في بناء العاصمة الإدارية الجديدة في مصر.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الاستثمار الصيني الذي تلقته منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي، فإن «ا لقاضي»، حذرت من أن «موارد بكين ليست لانهائية»، وأن هناك أيضًا «رغبة منخفضة» لديها للاستثمار عل ى نطاق واسع في البنية التحتية» خلال السنوات الأخيرة، وأن العديد من المشاريع المهمة في شمال إفريقيا «ت تباطأ»، ولم تكن بمنأى عن مكابدة النزاعات بين الشركات الصينية وحكومات المنطقة، مضيفة أنه على الرغ م من المستويات المرتفعة للنشاط الاقتصادي لها في المنطقة، كان هناك «القليل من نقل التكنولوجيا» للمساعدة في التنمية طويلة الأجل لدول المنطقة، مع كون معظم «المكونات المطلوبة في التنمية هي مستوردة مباشرة» من ا لصين نفسها.

ومن جانبها، ناقشت «زينسر»، الطريقة التي تغيرت بها مشاركة الصين في «فضاء التنمية»، موضحة أنه من منظور غربي، من المهم «دراسة افتراضاتنا الخاصة» بأننا «ننظر إلى التنمية والأمن القومي» لإدراك «الفروق ال دقيقة التي تتم على أرض الواقع» بشكل أفضل .ومع وضع ذلك في الاعتبار، أبرزت أولاً أنه منذ مجيئه إلى ال سلطة، عمد الزعيم الصيني «شي جين بينغ»، إلى «ترسيخ التنمية كأساس للأمن»، وكذلك وجود الأمن «كشر ط للتنمية» .وفي تقديرها، يختلف هذا عن المفاهيم الغربية التي ترى أن المسألتين منفصلتان، وبالتالي، فإن م شاركة الصين في الشرق الأوسط تضمنت مساهماتها «بخيارات عسكرية محدودة للغاية نحو المنطقة».

وبالتركيز على موضوع دبلوماسية اللقاحات، علقت بأن «جميع العوامل الرئيسية»، التي تؤثر على «مستقبل النظام الدولي»، مثل التوترات المتصاعدة بين واشنطن وبكين، وفشل المبادرات الدبلوماسية متعددة الأطراف «أصبحت تحل محل المصالح الوطنية»، وقد «تضافرت» جميعها لتقريب الصين ودول الشرق الأوسط .ومع ذل ك، أشارت أيضًا إلى أن «هذا لم يأتِ من فراغ»؛ لأنه منذ عام ٢٠١٨، كان لجميع دول المنطقة باستثناءات محدودة تبادلات تجارية ثنائية أكبر مع الصين مقارنة بالولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، رأت «زينسر»، أن تطوير دبلوماسية اللقاحات بين الشرق الأوسط والصين، قد جعل الأخ يرة تقدم نفسها على أنها لاعب اقتصادي «تنافسي ورابح، يقوم بالتواصل عبر تقديم المساعدات» .وأقرت أي ضًا بأن جهودها الأخيرة آتت ثمارها، حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، ا تجاهًا لزيادة التأييد تجاه الصين في شمال إفريقيا خلال فترة انتشار الوباء.

وفيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها لبكين أن «تعطي الأولوية لمشاريعها التنموية» للمضي قدمًا، أكدت «تشا نغ»، أن الصين ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حد سواء «تدرك» أن عملية التصنيع جزء من «أجند ة التنمية» الخاصة بها، كما أنه يتضح في الوقت الراهن أن المصالح طويلة الأجل للمنطقة باتت تتناسب مع « الرؤية الاقتصادية المستقبلية» لـبكين .وفي رأيها، ستشمل «إعادة بناء» سلاسل القيمة أو التوريد العالمية «لصا لح» الصين .وعلى هذا النحو، شعرت أن هناك «رؤية ثاقبة» في الطريقة التي تنظر بها بكين إلى المنطقة، لأس باب ليس أقلها أن التقاليد القوية للحزب الشيوعي تحتم ضرورة «التخطيط» في فرض ثقافته وسياسته، لا سي ما عندما يتعلق الأمر بالحوكمة الاقتصادية.

علاوة على ذلك، أشارت أيضًا إلى وجود بعض العوائق أمام استمرار النمو في مستوى الاستثمارات الصينية في المنطقة، ومن بينها مديونية بعض البلدان التي أدت بها إلى «عدم قدرتها» على «الاقتراض» لتمويل مشروعات ها الثنائية مع بكين .وفي الواقع، فإنها تعتقد، أن الحزب الشيوعي بصدد «عملية إعادة التفكير» مؤخرًا في ال

توجه إلى «التمويل المشترك»، أي الاستعانة بجهات فاعلة أخرى في تنفيذ المشروعات الاقتصادية واسعة النط اق.

أما فيما يتعلق بمسألة الاتجاهات الناشئة في مجالات التعاون، فقد سلطت «القاضي»، الضوء على أهمية مشر وعات البنية التحتية الرقمية بالنسبة لتفاعل الصين مع دول الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي قد لقي مقاومة و «ضغوطا أمريكية متزايدة» للحد من مستوى هذا التعاون، وخاصة مع شركات التكنولوجيا الصينية مثل «هواو ي»، موضحة أن دول المنطقة لا ترى أي مبرر لحظر التعامل مع عملاق التكنولوجيا الصيني لمجرد «إرضاء ال ولايات المتحدة»، وخاصة أن الأخيرة فشلت في وضع «أي اتفاقات تعاون أو مشروعات أخرى على الطاولة» من جانبها .وبالتالي، فمن وجهة نظرها، فإن «الحاجة إلى تطوير مشروعات البنية التحتية الرقمية يمثل أول وية قصوى» لدى دول المنطقة، وهنا أصبح يُنظر إلى تدخلات واشنطن للحيلولة دون ذلك على أنها «غير مج دية»، و«لا تسهم في تعزيز مصالح» دول الشرق الأوسط على حد سواء.

وترى «زينسر» أن «التفكير الاستراتيجي» للصين «موجه إلى حد كبير نحو تعزيز التعاون في المجال الاقتصاد ي»، كما أنه «مختلف تمامًا عن الولايات المتحدة» .واتفقت «القاضي» مع ذلك، وأوضحت أن «الغرب يميل إلى الاستقراء والاستنباط» عندما يتعلق الأمر بقضية النفوذ الصيني في المنطقة .وعلقت «تشانغ»، أيضا بأن النف وذ الصيني في المنطقة «يتم المبالغة فيه في بعض الأحيان»، وذلك بالنسبة للبلدان التي «تقترض كثيرًا» من الص ين .وذكرت أن الشركات الصينية تدرك عدم تعريض مكانتها للخطر و«حرق جسر التواصل» مع أصحاب الم صلحة الرئيسيين في المنطقة.

على العموم، قدمت الندوة لمحة شاملة عن التفاعل والتعاون الاقتصادي الصيني داخل منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن الآفاق المستقبلية لحجم المشروعات الاقتصادية التي ترعاها، وعلى وجه الخصوص أتاحت الندوة رؤية مغايرة للافتراضات الغربية الشائعة حول التنمية الدولية والسياسة الخارجية الصينية في المنطقة، وتم ت سليط الضوء على ملامح تأطير تفاعلات بكين مع دول المنطقة في ضوء استراتيجيتها التنموية طويلة المدى للتع اون الاقتصادي، فضلا عن تحليل المنافسة المستمرة بين الصين والولايات المتحدة في سياق علاقات كل منهما مع دول منطقة الشرق الأوسط.

ومع ذلك، تم الاعتراف بأنه على الرغم من الاندفاع لإنشاء شركات صينية في المنطقة على مدى العقود الماضي ة، ربما تتضاءل الرغبة في إنشاء المزيد منها في الوقت الراهن.

٢٠٢٢/١/٦

هل تحتاج العلاقات عبر الأطلسي إلى إعادة ضبط؟

عانت العلاقات الأوروبية الأمريكية من سلسلة انتكاسات خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من رئاسة بايدن، وذلك بعد الوعد المبدئي بأن أمريكا ستعود إلى تعزيز المصالح الأوروبية على الصعيد الدولي .ومع ذلك، أدى ا لانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتداعيات اتفاقية أوكوس إلى توتر هذه العلاقات إلى حد كبير في الوقت ا لذي أكد فيه الجانبان الحاجة إلى تعاون أوثق ونهج متعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية المشتركة.

ولمناقشة هذا الأمر، عقد معهد بروكينجز، ندوة بعنوان هل تحتاج العلاقات عبر الأطلسي إلى إعادة ضبط؟، أ دارها جيمس جولدجير، وسوزان مالوني، من قسم السياسة الخارجية بالمعهد، وشارك فيها ميشال بارانوفس كي، من صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، وفيونا هيل، الخبيرة السابقة في مجلس الأمن القومي الأم ريكي، وكليمان بون، وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية، ومارك ليونارد، من المجلس الأوروبي للعلاقا ت الخارجية، وكونستانز ستيلزنمولر، من قسم السياسة الخارجية بالمعهد.

في البداية، أشارت مالوني، إلى أن بايدن، أعرب منذ توليه منصبه عن رغبته في تجديد الالتزام بالعلاقات ع بر الأطلسي، لكن انسحاب واشنطن من أفغانستان، واتفاقية دفاع أوكوس، آثارتا أسئلة صعبة حول الطريقة التي تغيرت بها العلاقات الأمريكية الأوروبية في الأشهر الأخيرة، مضيفة أن هذه الخلافات ناجمة عن كونها تحت ضغط التكيف مع واقع أمني جديد.

من جانبه، أشار بارانوفسكي، إلى التوترات الحدودية المستمرة بين بولندا، وبيلاروسيا، كجزء من المنافسة ب ين الشرق والغرب، بالنظر إلى علاقات وارسو المتوترة مع الاتحاد الأوروبي بخصوص شؤونها السياسية الداخ لية، معربا عن أسفه لمثل هذه المعضلات، وخاصة أن هذه القضية أصبحت خطيرة بالنسبة إلى بولندا، متهما رئيس بيلاروسيا، باستخدام محنة المهاجرين كسلاح في جهد منسق مع موسكو لتقويض الأمن الأوروبي.

وحول ما يعنيه تشكيل حكومة ألمانية جديدة للعلاقات عبر الأطلسي، أكدت ستيلزنمولر، أن الحكومة الألما نية لا تزال في مكانها، وأن هناك قدرًا كبيرًا من القلق بشأن الأحداث على الحدود البولندية البيلاروسية، لك ن في الوقت الحالي، فإن ألمانيا مهتمة بالنظر إلى الداخل إلى حد ما؛ نظرًا إلى أنها تمر بمرحلة تحول تاريخ ي سياسي، موضحة أن التفاهمات بين الأحزاب الرئيسية ستستمر في الوقت نفسه الذي ستشتعل فيه القضايا الأخرى، ومن ثمّ، خلصت إلى أ ن الحكومة الألمانية الجديدة سوف ترث مجموعة من القضايا الصعبة والمعقدة، ومنها الحسابات والتقييمات الخاطئة والتصعيد غير المتعمد .

أما عن أفضل السبل لتعزيز العلاقات عبر الأطلسي وسط السياسات الداخلية المضطربة، لا سيما في الولايات المتحدة، فقد رأت هيل، أنه بالنسبة إلى الحكومات الغربية، فإن السياسة الداخلية والخارجية مرتبطتان ارت باطًا وثيقًا، حيث تشعر هذه الحكومات بقدر كبير من الضغط من أجل الخروج بأجندة محلية مختلفة، وأن ا لمعضلة الأكبر هي كيف نتعامل مع الجبهة المحلية وتحاول الاستمرار في اتخاذ تدابير جماعية كافية دوليا لل تعامل مع التحديات العالمية.

واستكمالا لحديثها، أعربت عن مخاوفها من أن أي تقدم سوف يخرج عن مساره بسبب ما ستفعله روسيا بع ده، بالنظر إلى أنها تستغل بشكل متعمد الفوضى على حدود الاتحاد الأوروبي، مشبهة الوضع الحالي بالوض ع الذي ضمت فيه شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ .والذي حدث بعد فترة وجيزة من الانتخابات في ألمانيا، وبال تالي كانت الأخيرة خارج الخلاف المتعلق بالشؤون الأوروبية، لذلك، أعربت عن قلقها من أن أوروبا الآن في موقف مماثل مرة أخرى، بالنظر إلى التعليقات غير العادية لقائد القوات المسلحة البريطانية- المنتهية ولايته- نيك كارتر، بأن روسيا على وشك غزو أوكرانيا، وأن بريطانيا يجب أن تكون مستعدة لذلك .

أما عن انشغال الولايات المتحدة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وما يعنيه هذا بالنسبة إلى الشراكة عبر الأطلسي، فقد أشار ليونارد، إلى أن التحالف يمر بوقت صعب للغاية، والذي وصفه بأنه نهاية حقبة، موض حًا أن العلاقات الحالية تعنى بالعمل على شكل الحقبة القادمة، وأن العديد من أطر وهياكل التحالف التار يخي، تتعرض لضغوط هائلة وسط صراع بين الجغرافيا والتاريخ، مع شعور بأن الجغرافيا قد عادت إلى الصدا رة في القرن الـ٢١ .مشيرًا إلى أن السمة المميزة لهذه الفترة من تاريخنا تتعلق بالترابط والاعتماد المتبادل بين د ول العالم، وأن العديد من سمات هذا الترابط، بما في ذلك التجارة، والتمويل، والبنية التحتية، والإنترنت، والطاقة، والهجرة، يتم تحويلها إلى أسلحة وأدوات للسلطة تسعى البلدان بقوة من خلالها إلى تعزيز مصالح ها الخاصة.

وبالنسبة إلى العلاقات عبر الأطلسي في إطار هذا العصر الجديد، وصفها ليونارد، بأنها ضرورية للغاية، وربما أكثر أهمية مما كانت عليه في العقود السابقة، مضيفا أن هناك انفصالا بين الطريقة التي يُنظر بها إلى العلاقا ت عبر الأطلسي في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة، وأن دور المصالح الأوروبية في رأي واشنطن على مستوى النخبة، آخذ في الانحدار، باعتبار أن أوروبا تتقلص بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأنها أصبح ت أقل أهمية مقارنة بالسنوات السابقة.

وبالمقارنة، لاحظ أن أوساط النخبة في أوروبا يرون أن دولهم لا يزال لديها شعور بالهزيمة الذاتية أمام واشنط ن، وهاجس لا يمكنها معه التخلي عن دور الولايات المتحدة، ولا سيما مع تصورات الدول الأوروبية عن نفس ها بأنها محتاجة وضعيفة لهذا الدور، وهو ما يؤدي إلى عدم اكتراث بالمخاوف الأمنية الأوروبية من قبل السي اسيين الأمريكيين، وفي ضوء هذه الديناميكيات المتعارضة، أوضح أن الجهود المبذولة لإجبار واشنطن وأوروبا على تحالف أوثق ليست دليلا على إمكانية تحقيق نجاح في المستقبل، وتقوم بدرجة كبيرة على الاعتماد الس لبي المتبادل، بدلا من الشراكة الحقيقية.

وأوضحت أن الرغبة الراهنة لدى الدول الأوروبية للتراجع وترك التوتر الأمريكي- الروسي على حاله لن تدوم طويلا، نظرًا إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن ترفض المخاوف الأمنية الأوروبية حيال التوغل الروسي في الأراضي الأوكرانية، وذلك ردًا على رفض الدول ذاتها المعارضة الأمريكية لخطوط أن ابيب الغاز الروسية نورد ستريم ١ و٢ في العمق الأوروبي، وأنه بينما تستخدم روسيا أوروبا كساحة معركة لها ا، فإن واشنطن حاليًا لم تعد مهتمة بالأمر، ما يعني أن الدول الأوروبية باتت معرضة للخطر بشكل يرثى له.

وفيما يتعلق باستطلاعات الرأي لاحظت ستيلزنمولر، وجود فجوة بين مستوى الآراء العامة وآراء صانعي القر ار، مؤكدة أنها أقل انزعاجًا من مخاوف تحول التحالف عبر الأطلسي إلى تحالف يستند فحسب إلى قضية م عاملات بين أعضائه، بمعنى أنه بدا واضحًا أن الدول الأوروبية لديها شكوك إزاء إرادة الولايات المتحدة للدف اع عنها في حال تعرضها لاعتداء إذا لم تدفع بشكل كاف .لكن مع ذلك، فقد أعربت عن قلقها بشأن حالة ال سبات التي تعتري الدول الغربية بشأن خطورة وقوع مواجهة عسكرية لا يحمد عقباها على الحدود البيلاروس ية البولندية.

وتعقيبا على ذلك، صرح بارانوفسكي، أن هناك افتراضًا بأن موسكو تقف وراء الاشتباكات الواقعة على الحد ود البولندية-

البيلاروسية، وأن حجم النفوذ الروسي قد يمتد من منطقة القطب الشمالي إلى البحر الأبيض المتوسط بواقع تأ ثيره وسيطرته على مجالات الطاقة والفضاء السيبراني على حد سواء، وأنه ربما يكون هناك مساحة لتصعيد التوتر الراهن بين موسكو ودول أوروبا الشرقية، وخاصة إذا حدث السيناريو الأسوأ وهو تورط الولايات المتحد ة في التطورات الكائنة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ تاركة للروس حرية التحرك والهيمنة على المواق ف.

وعندما سُئل ليونارد، كيف يمكن لإدارة بايدن والاتحاد الأوروبي إعادة بناء العلاقات بشكل قوي، أوضح أن ه لا يمكننا بناء علاقة تحالف بين قادة دول فحسب، ولا سيما أنه لا يمكنهم إنقاذ العلاقة حال توترها، لك

ون الأمر منوطا بمدى تماسك هيكل هذا التحالف والقيم المشتركة بين أعضائه .ومع ذلك، أقر بأن الدول الغر بية لا يمكنها تغيير حقيقة أن القوة باتت تتغير في القرن الحادي والعشرين وأصبحت تدرك أن محاولة بناء علاقة أشبه بالحرب الباردة لن تنجح أيضًا .لذلك، فإن التحالف سيحتاج في المستقبل إلى شبكة علاقات أوس ع نطاقًا بكثير مع البلدان الأخرى .

وفيما يتعلق بالدول التي يمكن الاعتماد عليها لحماية التحالف وعلاقاته التاريخية؛ أوضحت ستيلزنمولر، أ ن ألمانيا قادت توافقًا في الآراء بشأن ضرورة فرض مزيد من العقوبات ضد الروس؛ بسبب تدخلاتها في الشأن ا لأوروبي مقابل معارضة مستميتة من كل من مدريد وروما وباريس، وأن كلا من لوكاشينكو وبوتين معرضان لخطر الوقوع في مزيد من الأخطاء إذا بدآ في زيادة التوترات في أوكرانيا أو تهديد بعض دول أوروبا الشرقية، الأعضاء في حلف الناتو.

أما عن مدى التوافق الحزبي الأمريكي الديمقراطي والجمهوري، بشأن السياسة الخارجية الأوروبية، فقد أو ضح بارانوفسكي، أن لهجة الخطاب بين واشنطن والدول الأوروبية أصبحت أكثر حزبية، ويرجع ذلك جزئ يا إلى الاختلافات المتزايدة بين سياساتنا، وانخفاض مستوى الديمقراطية في الجزء الخاص بنا كدول أوروبية ، مشيرًا إلى أن قوة العلاقات بين القادة قد يكون لها رأي آخر، مؤكدا أن الولايات المتحدة لم تضع بعد سيا سة واضحة لكيفية التعامل مع الدول ذات الثقل من الناحية الاستراتيجية، ولكنها لا تفي بقيم والتزامات الت حالف على نحو متزايد.

وحول التوتر المتعلق باتفاقية أوكوس والدروس التي يمكن أن يستخلصها الأوروبيون من هذه الأزمة، أشار بو ن إلى وجود تحديات كبرى في أعقاب ذلك، خاصة فيما يتعلق بالثقة بين باريس وواشنطن، مؤكدا أن هذه ال تطورات عززت المصالح الفرنسية عبر تحمل المزيد من المسؤولية حيال ضرورة معالجة المخاوف الأمنية الأوروب ية، مؤكدا أن الدول الأوروبية يجب أن تكون لاعبًا مؤثرًا في شؤون الأمن والدفاع على الصعيد الدولي، مشيرًا إلى سعي فرنسا إلى بذل مستويات أكبر من الاستثمار في مشروعات التنمية والصناعات الدفاعية .ومع ذلك، كان حريصًا على تأكيد أن مثل هذه النقاط لن تكون على حساب التقليل من شأن التحالف عبر الأطلسي الحا لي، أو النيل من التزامات فرنسا إزاء حلف الناتو.

على العموم، قدمت الندوة قدرًا كبيرا من التحليل والتعليق على التحديات التي تواجه التحالف عبر الأطلس ي، بالمعنى الدبلوماسي العملي والنظري، مع الاعتراف بأن الإخفاقات التي انتابت التحالف هي نتيجة لكو نه يضم علاقات قديمة مبنية على عقلية الحرب الباردة التي لم تعد ملائمة حاليًا، فضلا عن معالجتها نقاط

اهتمام مختلفة، سواء كانت ألمانية أو بريطانية أو أمريكية أو بولندية، وتقديم توصيات بشأن ما هو مطلوب لإعادة ضبط التحالف والاعتماد عليه مستقبلا .

٢٠٢٢/١/٧

مخـاطر المخططات الإيـرانية في التجسس والقرصنة والاختـراق السيبـراني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لا يُمكن التقليل من تزايد الأهمية الاستراتيجية للقدرات والأمن السيبراني، في العقد الثالث من القرن العشرين .وذلك نظرًا إلى أن اعتماد الاتصالات والبنية التحتية والشبكات المالية في جميع أنحاء العالم على الإنترنت أو الشبكات الافتراضية الأخرى؛ يُمكن أن يكون هدفًا من خلال ما يوجد بها من نقاط الضعف من قبل الجهات الخبيثة؛ لأغراض تتراوح بين التجسس الصناعي إلى زعزعة الأمن القومي للبلد.

ومن بين أبرز الفاعلين الحكوميين الذين تم اتهامهم بالضلوع في مثل هذه الأنشطة؛ هي إيران، حيث تتورط بقوة في هجمات القرصنة والاختراق الإلكتروني، مستهدفة الشركات في الغرب والخليج العربي، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال مؤسسات الدولة أو من خلال الجماعات التي تعمل بالوكالة .

وكاستجابة مباشرة، صدر تقرير عن مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، أعده كل من جيمس شايرس، من معهد الأمن والشؤون العالمية، ومايكل ماكجيتريك، من المجلس الأطلسي، بعنوان إعادة تقييم استراتيجية الأمن السيبراني الإيراني؛ بهدف إعادة تقييم الفهم الغربي للأمن السيبراني الإيراني، مع التركيز على كيفية قيام طهران الآن بإعطاء الأولوية بشكل متزايد للتجسس الإلكتروني وحملات التضليل وقمع المعارضين السياسيين في الداخل والخارج عبر استراتيجيتها السيبرانية القومية.

وكما أكد التقرير، فإن المقدرة التخريبية للقدرات الهجومية السيبرانية؛ سببت قلقًا واسع النطاق بشأن استخدامها لعقود، مع إدراج إيران إلى جانب الصين وروسيا وكوريا الشمالية كواحدة من الدول الأربع المدرجة من قبل الولايات المتحدة على أنها استخدمت العمليات الإلكترونية لتعطيل قطاعات رئيسية من الاقتصاد العالمي، والمجتمعات الليبرالية، والعمليات الديمقراطية.

ومع ذلك، فقد أشارت لورين زيبريك، من المشروع السيبراني بمركز بيلفر، في مقدمة التقرير، إلى أن الآراء السائدة قديما عن عشوائية العمليات السيبرانية الإيرانية، يجب تخطيها بالنظر إلى ما أضحت تتميز به من نهج احترافي، وكونها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية أكبر، مع تركيز النظام على أعمال التجسس المتعمدة وا

لمحسوبة، وقمع المعارضة السياسية، والعمليات الإعلامية؛ الهادفة إلى تعزيز النظام وتقويض الخصوم الإقليم يين والدوليين.

وفي تقريرهما، أوضح شايرس، وماكجيتريك، أن العمليات الإلكترونية المنسوبة سابقًا إلى طهران، قد أدت إلى تصور عفا عليه الزمن بأن الجهات الفاعلة الإلكترونية الإيرانية سريعة الاستجابة، ولا يمكن التنبؤ بأفعالها ، ولكن مؤخرًا طرأت تغييرات واسعة النطاق على المشهد الاستراتيجي والقدرات السيبرانية الإيرانية .وعلى وجه الخصوص، الارتفاع الواضح في الهجمات الإلكترونية الانتقامية بين الأمريكيين والإيرانيين في الشرق الأ وسط والخليج، حيث يستجيب كل طرف للانتهاكات السابقة بهجماته الإلكترونية الخاصة .وعلى الرغم من محاولات الخبراء الإقليميين لنقل المناقشات حول الأمن السيبراني بعيدًا عن وجهة النظر هذه، لا تزال روايـ ة المعاملة بالمثل قائمة على صعيد الصناعة والسياسة والتغطية الإعلامية.

وفي مواجهة فكرة الهجمات الإلكترونية الانتقامية بين الإيرانيين والأمريكيين وحلفائهم الإقليميين؛ أوضح التـ قرير كيف أنه منذ عام ٢٠١٤ فصاعدًا، استخدم القراصنة الإيرانيون هجمات الاختراق ضد عدد من شركات الفضاء الجوي والأقمار الصناعية؛ والتي تهدف بشكل كبير إلى الحصول على البيانات، بدلا من إرسال رسالـ ة سياسية .ولتفسير ذلك في سياق التحولات الاستراتيجية الإيرانية الأوسع ضد المعارضين الداخليين والخارجـ يين، أوضح أن هجمات التجسس الأحدث لم تكن تحولًا عن ردود الفعل التخريبية، بل بالأحرى مؤسساتية لتوسيع نطاق التجسس السيبراني من القمع إلى أغراض أمنية وطنية أخرى .ففي عام ٢٠١٨، عندما كان الا تفاق النووي الإيراني على وشك الانهيار، كان المتسللون الإيرانيون يستهدفون الدبلوماسيين الغربيين، في حـ ين شاركت طهران أيضًا في جهود التضليل القائمة على فيسبوك واستهدف المتسللون الجامعات ومواقع الويـ ب الخاصة بسرقة الملكية الفكرية.

وكتب ليو هوشبيرج من معهد الشرق الأوسط، أن الجهات الفاعلة المرتبطة بإيران من المرجح أن تكرر أو تمدد استخدام العمليات الإلكترونية على المدى المتوسط والطويل عبر التدخل في انتخابات الدول وسرقة الملكية الفـ كرية على نطاق واسع، مضيفا أن إيران ليست بأي حال من الأحوال لاعبًا إلكترونيًا ضعيفًا أو ذا قدرة محدو دة في هذا الصدد، وأنه في حين أن سجلها في التدخل في الانتخابات قد لا يكون مُتخمًا مثل روسيا، إلا أنها ليست أقل كتهديد محتمل، ويجب التعامل معها وفقًا لتلك المُعطيات.

وفيما يتعلق بسرقة الملكية الفكرية، سلط هوشبيرج، الضوء على كيفية ارتباط قضية معهد مابنا- وهي شركة إيرانية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقوات الحرس الثوري الإيراني- التي قامت منذ عام ٢٠١٣، وحتى الآن بعملية قرصنة إلكترونية ضخمة مستهدفة رسائل البريد الإلكتروني

لـ١٤٤ جامعة أمريكية و١٧٦ جامعة حول العالم، وأكثر من ١٠٠.٠٠٠ أستاذ جامعي حول العالم، فيما وصف ه المدعي العام الأمريكي، جيفري بيرمان، بأنه إحدى أكبر حملات القرصنة التي ترعاها دولة.

وفي ضوء مثل هذه الأمثلة، رأى شايرس وماكجيتريك، أنه بالنسبة إلى إيران، فإن الفائدة الاستراتيجية من و راء عمليات التجسس الدولية ونشر المعلومات المضللة- إلى جانب خلق حالة من الاضطرابات الإقليمية بين تارة وأخرى- تفوق ما يمكن تحقيقه عبر عملية استهداف الولايات المتحدة سيبرانيا .وهكذا، فإن العمليات السيبرانية الإي رانية تنطوي على جهود واسعة النطاق للحصول على معلومات استخباراتية، ونشر عدد من الروايات الداعم ة لبعض الأفكار المتطرفة، وقمع المعارضة السياسية، بالإضافة إلى أن تلك الجهود قد تتخللها أحداث مفاجئة أكثر اضطرابًا لا تشبه على وجه التحديد أحداثا أو هجمات سابقة قد حدثت بالفعل.

ورغم حجتهما التي تؤكد أن مثل هذه الاستراتيجية السيبرانية تتبناها إيران، فقد أشار الباحثان إلى أن التوق عات الأمريكية بوقوع هجمات إلكترونية إيرانية انتقامية ردًا على عملياتها التي استهدفت طهران وعملاءها في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩ لم تتحقق فعلا، ولا يرجع السبب في ذلك إلى ضعف القدرات الإيرا نية السيبرانية بأي شكل من الأشكال .

علاوة على ذلك، فإنه رغم التحذيرات التي أطلقها الخبراء الغربيون في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وتورط إيران في شن هجمة سيبرانية كبرى جراء التوتر بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يقع مثل هذا الهجوم، وأن ه حتى بعد وفاة قائد فيلق القدس، قاسم سليماني في يناير ٢٠٢٠، وعلى الرغم من تحذير وكالة الأمن السيبر اني وأمن البنية التحتية الأمريكية (CISA)من مغبة وقوع رد فعل انتقامي محتمل من قبل إيران، فإن هذه التوقعات لم تتحقق بشكل كامل .وفي هذا الصدد، لوحظ أن الكثير من العمليات السيبرانية الإيرانية في الأساس تتضمن محاولات الاستطلاع والتجسس ونشر المعلومات المضللة، فضلا عن اختراق وتشويه مواقع الويب المهمة، للخصم، عبر التزييف المتع عمد للمقالات الإخبارية والقصص لتضليل القراء.

وفي الواقع، يقع العبء الأكبر في نشر المفاهيم الخاطئة حول استراتيجية إيران السيبرانية على كاهل المحلل ين الغربيين من خلال تبرير عمليات طهران الإلكترونية من منظور أمريكي .وفي هذا الصدد، أفاد المعلقون أنه وسط التوترات الإقليمية المتزايدة في عام ٢٠١٩، كان يمكن لإيران أن تستخدم العمليات الهجومية السيبرانية للرد مع تجنب المزيد من التصعيد في حالات الاضطرابات شديدة التوتر .ولعل إدارة ترامب هي من روجت

لفكرة أن العمليات السيبرانية الهجومية أنسب أداة انتقامية لطهران والتي قد تلجأ إليها في كثير من المواقف والأزمات المتوترة.

وفيما يتعلق بتوضيح أهمية فهم الأمن السيبراني الإيراني، سلط المحللون الضوء على كيفية أن الرئيس الجديد لإيران، إبراهيم رئيسي، أكد أهمية تقديم صورة دقيقة للنشاط السيبراني الإيراني باعتباره أمرًا حيويًا لمنع العمليات السيبرانية المعادية، وبالتالي، تجنب الدورات التصعيدية تلك العمليات غير المرغوب فيها في المنطقة .وانطلاقًا من ذلك، تضمن التقرير توصيات بشأن تدابير ومتطلبات الأمن السيبراني المستقبلية لمواجهة الهجمات الإيرانية .وفي هذا الصدد، أشار الباحثان إلى أن الهدف العام لتلك التدابير يجب أن يقود إلى اعتبار طهران شريكا فاعلا في المنافسة السيبرانية الجيوسياسية الراهنة .

وفي الوقت نفسه، وصفت زيبريك، إيران بأنها خصم سيبراني هائل، وأوصت بأنه إذا كانت إدارة بايدن تريد تشكيل حوار حول العمليات السيبرانية الإيرانية وبدء المفاوضات مع طهران حول طموحاتها النووية، فإن قضية المنافسة السيبرانية الشرسة بين واشنطن وطهران قد تكون النقطة الأولى الجديرة بالتناول أولا.

وعلى هذا النحو، خلص كل من شايرس وماكجيتريك، إلى أن إيران تتبنى بوضوح حملات التجسس الإلكترونية لتحقيق مكاسب استراتيجية وأعمال قمع عابرة للحدود الوطنية، وأنه لا تزال تلك الحملات تشكل خطرًا أكبر من التهديدات الإلكترونية التقليدية ضد الدول الغربية، كما لا ينبغي التغاضي عن أو التقليل من شأن استهداف العمليات السيبرانية الإيرانية للبنية التحتية الرئيسية والشركات الكبرى في الخليج، وتأثيراتها طويلة المدى .وبالتحديد تلك العمليات المتعلقة بالتجسس والنشر المتعمد للمعلومات المضللة، لما لهما من القدر المتساوي من الخطورة والضرر .

على العموم، فإنه على الرغم من أن التقرير قد استشهد بأمثلة متعددة لدعم حججه، إلا أن كلا من شايرس وماكجيتريك، أقرا أيضا بأنه كان يستند فقط إلى المعلومات المتاحة للجمهور، وبالتالي لم يتناول الحوادث أو العمليات السيبرانية التي حدثت ولكن لم يتم الإبلاغ عنها علنًا، أو العمليات التي تم التخفيف من حدتها في مراحلها المبكرة قبل أن يتم الإبلاغ عنها علنًا .وينبه هذا إلى أن المعلومات الأساسية حول المزيد من العمليات السيبرانية الإيرانية ليست متاحة ككل، كما أن الكثير منها لا يزال غير موثق .وبشكل خاص يعد هذا التنبيه صحيحا إذا تم تنفيذ الهجمات السيبرانية من دون أن يتم اكتشافها .

وبالتالي، فإن الفهم الأمني الغربي للاستراتيجية السيبرانية الإيرانية وارتباطها بحالة استقرار منطقة الشرق الأوسط ستظل قضية تحتاج إلى الدراسة المستفيضة والمستمرة خلال السنوات القادمة.

٢٠٢٢/١/١١

تحديات «أوبك بلس» في ظل انعدام اليقين الجيوسياسي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد فترة متواصلة من التحديات الناتجة عن الانكماش الاقتصادي المرتبط بفيروس كورونا، يبدو أن تعافي أسعار النفط قد أتاح فترة من الهدوء لكبار منتجيه في العالم .ووفقا لـ«والتر ميد»، من معهد «هادسون»، فإن «عام ٢٠٢١ كان «ممتازا»، لأعضاء منظمة «أوبك بلس»، ويبدو أن هذا العام سيكون أفضل .ومنذ يوليو ٢٠٢١، أدى الإشراف الدقيق على مستويات الإنتاج إلى وصول خام برنت إلى متوسط سعر قدره ٧١ دولارًا للبرميل في العام، وهو أعلى رقم له في السنوات الثلاث الماضية .وفي ضوء ذلك، بدأ تحالف الدول المنتجة للنفط، منذ يوليو، إلغاء تخفيضات الإنتاج القياسية، التي قرر اعتمادها في عام ٢٠٢٠، والتي بلغت ١٠ ملايين برميل يوميًا ، استجابةً للركود الناجم عن الوباء.

وعلى الرغم من أن «أوبك بلس» كانت قادرة على التعامل مع الوباء، بما في ذلك مقاومة ضغط الولايات المتحدة، والمستهلكين الرئيسيين الآخرين للتسريع في تطبيق زيادات الإنتاج المخطط لها، إلا أنه لا تزال هناك تحديات أمام أكبر منتجي النفط في العالم .ونظرًا إلى أنه من المقرر أن تكون المنظمة مستعدة للالتزام بزيادة العرض بمقدار٤٠٠ ألف برميل يوميًا كل شهر، فقد أصبح من الواضح الآن أن بعض أعضائها يكافحون للوفاء بهذه التعهدات مع وصولهم إلى الحد الأقصى من طاقتهم الإنتاجية .علاوة على ذلك، هناك مجموعة جديدة من التحديات الجيوسياسية التي يتعين على «أوبك بلس» مواجهتها، والتي تضم التوترات المستمرة بين روسيا والغرب في أوروبا الشرقية، وعدم اليقين حول المفاوضات النووية الإيرانية في فيينا.

وفي ظل «شكوك» من أن «أوبك»، قد لا تكون قادرة على زيادة الإنتاج «بقدر ما تنوي»، فقد أشارت «جوليا فانزيرز»، من موقع «وورلد أويل»، إلى أن أسعار النفط الخام «ارتفعت»، مع ارتفاع أسعار العقود الآجلة في نيويورك «بنسبة ٢%»، حيث تجاوز سعر النفط ٨١ دولارًا للبرميل في الخامس من يناير ٢٠٢٢ .كما لاحظ «مات سالي»، من شركة «تورتواز»، أنه «باستثناء المملكة العربية السعودية»، فإن أوبك تواجه «تحديًا لزيادة الإنتاج»، وأنه في حال فشل التحالف في «الوفاء بزيادة قدرها ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، فإن ذلك سيؤثر على السوق» .

وعلى الرغم من أن وضع النفط كان مستقرا في نهاية عام ٢٠٢١، بعد «سلسلة من انقطاع الإمدادات العالمية»، فقد أوضحت «فانزيرز» أن اضطرابات الإنتاج، بشكل أساسي في الإكوادور، وليبيا، ونيجيريا، قد أوصلت الإنتاج الآن إلى ما يقرب من «مليون برميل يوميًا» ..وعليه، قلل تحالف الدول المنتجة للنفط من حصته الإنتاجية في ديسمبر ٢٠٢١، والتي وفقًا لـ«أليكس لولر»، من «رويترز»، سلطت الضوء على «محدودية القدرات»، ال

تي حجمت العرض، مع استمرار تعافي الطلب العالمي .على الرغم من أن مسحًا أجرته «رويترز» وجد أن إنتا ج النفط قد زاد بالفعل بمقدار ٧٠ ألف برميل يوميًا في ذلك الشهر، فإن هذا لا يزال أقل بكثير من الزيادة البا لغة ٢٥٣ ألفًا، المسموح بها لأكبر الدول إنتاجاً في اتفاق «أوبك بلس»، الحالي للإمداد .وأرجع «لولر» هذه الم شكلات إلى «صغار المنتجين»، الذين يكافحون من أجل زيادة العرض؛ بسبب «محدودية القدرات»، أو «الانق طاعات غير المخطط لها»، حيث سجل المسح- المشار إليه- أكبر انخفاض من ليبيا عند ١٠٠٠٠٠ برميل يوميًا.

ولشرح أوجه التراجع تلك في الإنتاج؛ أفاد «جرانت سميث»، و«جوليان لي»، من «بلومبرج»، بأنه بعد فترة من «الانتعاش والاستقرار» عام ٢٠٢١، صار الإنتاج الليبي مرة أخرى «في حالة اضطراب»، بعد إغلاق أكبر حقل نفطي لها من قبل المليشيات المسلحة» .وتزامن ذلك مع ما حدث في نيجيريا، حيث اضطرت شركة «ر ويال داتش شل» إلى رفع دعاوى قضائية في واحدة من أكبر محطات التصدير في الدولة الواقعة في غرب إفريقي ا؛ بسبب سرقة خطوط الأنابيب والتخريب، فضلاً عن المشكلات التشغيلية، ما أدى إلى تفاقم مشكلات التور يد القائمة منذ فترة طويلة.

وعليه، تتوقع «فانزيرز» أن «الحجم الذي تضيفه «أوبك بلس» إلى السوق في فبراير ٢٠٢٢ «يمكن أن يكون أق ل مما هو مخطط له» .بينما توقعت «أمريتا سين»، من شركة «إنرجي أسبكتس ليمتد»، أن التحالف سوف ي زيد فقط الإنتاج بمقدار٢٥٠.٠٠٠ برميل يوميًا في ذلك الشهر .ووفقًا لـ«كريستيان مالك»، من «مصرف جي بي مورجان»، فإن الزيادات الشهرية، التي خططت لها «أوبك بلس» «ستلتزم بها دول مُحددة»؛ لأنه ببساطة لن يكون من الممكن «الحفاظ على كمية ٤٠٠.٠٠٠ برميل يوميًا إلى أجل غير مسمى» .ومع ذلك، بعد اجتماع في الرابع من يناير ٢٠٢٢، التزمت المنظمة مرة أخرى بزيادة الإنتاج بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، بالإضافة إلى الزيادات السابقة .وفي هذا الصدد، أشارت «حليمة كروفت»، من شركة «آر بي سي كابيتال ماركتس»، إلى صمود التحالف «على الرغم من سيطرة حالة الشك».

ومن المحتمل أن يكون قرار «أوبك بلس» متأثرًا بالتطورات الأكثر إيجابية بشأن تحسن الاقتصاد، وذلك على الرغم من المخاوف في الأسابيع الأخيرة، بشأن التأثير المحتمل لمتغير «فيروس أوميكرون»، على الطلب العالم ي .ورأت «فانزيرز» أن هذه المخاوف قد «تراجعت» إلى حد كبير مع استمرار الاقتصادات الرئيسية حول العا لم «في الانتعاش من الجائحة» .وقلل تقرير للجنة الفنية المشتركة «لأوبك بلس» من أهمية تأثير المتحور الجديد، مؤكدا أنه سيكون «خفيفًا وقصير الأجل»، كما أظهر تفاؤلا في ضوء «النظرة الاقتصادية الثابتة» في كل من «الاقتصادات المتقدمة والصاعدة» .وأرجع «بيورنار تونهاوجين»، من شركة «ريستارد إينرجي»، ثقة «أوبك بلـ

س» في هذا الصدد، إلى بيانات نقل النفط في الوقت الفعلي، والتي لم تُظهر بعد أي تأثير كبير على الطلب .و تُعد هذه علامة واعدة للمنتجين في ظل انخفاض أسعار الخام في نهاية عام ٢٠٢١، مع بدء انتشار متغير «أوم يكرون» في التسارع، حيث انخفض من ٨٥ دولارًا للبرميل في أكتوبر إلى ٦٥ دولارًا في ديسمبر.

ومع ذلك، ففي عام ٢٠٢٢، قد تضطر «أوبك بلس» إلى تجاوز حالة عدم اليقين، وسط بيئة جيوسياسية مش حونة .ووفقًا لـ«كروفت»، فإن القلق المستمر بشأن «عوامل غير متوقعة النتائج»، مثل استمرار المفاوضات النوو ية الإيرانية مع واشنطن، والمخاوف المستمرة بشأن العدوان الروسي في شرق أوكرانيا، «مهمة حقًا للنفط على المدى القريب»، حيث إنه ذا تم فرض «عقوبات كبيرة» على موسكو في حال توغلها في أوكرانيا، فقد يؤدي ذ لك إلى «أزمة طاقة خطيرة» في حالة «قطع» إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا.

وبالمثل، أوضح «إدوارد فيشمان»، من «المجلس الأطلسي»، أنه «سيكون من الصعب جدًا فرض المزيد من العق وبات والأضرار الاقتصادية الصارمة على روسيا من دون «التأثير على أسواق الطاقة» في المقابل .وبالتأكيد، كا ن للتوترات في منطقة أوروبا الشرقية تأثيرات سلبية على أسواق الغاز .وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، في ديسمبر٢٠٢١، أن سعر الجملة للغاز في القارة الأوروبية ارتفع بنحو٤٠%، منذ بداية شهر ديسمبر٢٠٢١، «بعد أن حشدت روسيا ١٠٠ ألف جندي على حدودها مع أوكرانيا».

وفي حين أن إدارة «بايدن» قد صاغت خيارات لفرض «جولات متعددة من العقوبات القاسية»؛ انعكس تردد ا لبيت الأبيض في استخدام مثل هذه العقوبات الحازمة ضد موسكو خلال التعليقات التي أدلى بها أحد المسؤول ين الأمريكيين لـشبكة «سي إن إن»، واصفًا تلك العقوبات بأنها «الخيار الأكثر تطرفًا» .وخلصت «جوليا فريد لاندر»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن فرض العقوبات سيكون «أمرًا صعبًا» أمام بايدن، حيث إن «أسعار ا لغاز مرتبطة بالنفط في آن واحد».

وفيما يتعلق بالمفاوضات النووية الإيرانية، أوضح «أليكس كيماني»، من موقع «أويل برايس»، أن أحد «المطال ب الرئيسية» لطهران هو السماح لها بتصدير نفطها الخام، حيث تطمح إلى زيادة الإنتاج في حقل آزاديجان ا لنفطي العملاق، جنوب غربي البلاد من ١٤٠ ألفا إلى ٣٢٠ ألف برميل يوميًا .ووفقا لـ«سيمون واتكينز» بالموق ع ذاته؛ فإن مثل هذه الزيادة في الإنتاج سيكون لها تأثير «هائل» على أسعار النفط العالمية، ولا سيما «في ضو ء معدلات الطلب المتذبذبة، وغير المؤكدة في الأشهر المقبلة» .وفي السياق ذته، أشارت شركة «كبلر» إلى أن رف ع العقوبات الإيرانية سيؤدي إلى «انخفاض بنسبة ٥-١٠ %في أسعار النفط».

ومع ذلك، فإن مثل هذا الاحتمال بعيد المنال، وخاصة مع إشارة «كورنيليوس أدباهر»، من مؤسسة «كارنيج ي للسلام الدولي»، إلى أن إيران «تراجعت الآن عما تم الاتفاق عليه في الصيف»، وأن نجاح المفاوضات «لا يذ

بغي اعتباره أمرا مسلمًا به» .وحتى في حالة رفع العقوبات عنها، فمن غير المؤكد ما إذا كانت أهدافها المتمثل ة في زيادة الإنتاجية ستؤتي ثمارها في ظل فشل قطاع النفط في جذب مستوى مقبول من الاستثمارات، وهو أم ر قال «كيماني» عنه :إن طهران «فشلت فشلاً ذريعًا» في تلبيته طيلة أربعة عقود ماضية.

على العموم، لا شك أن الإخفاق في تلبية حصص الإنتاج في الأشهر المقبلة؛ بسبب القضايا الخلافية بين المنت جين الأصغر حجمًا ضمن «أوبك بلس»، سيكون مصدر قلق لدول الخليج، على الرغم من أن هذا الأمر قد بدا تأثيره خفيفًا في ظل أن الأسعار مازالت مرتفعة، وأيضًا تأثير متغير «أوميكرون» على الطلب مازال محدودًا في الوقت الراهن .ومن المرجح أن تؤدي التوقعات الاقتصادية الإيجابية للعام الجديد إلى جعل المنتجين الأكثر ا ستقرارًا يشعرون بتفاؤل حذر بشأن المستقبل .

ومع ذلك، ففي حين أن الانتعاش الاقتصادي العالمي قد يوحي بنظرة أكثر إيجابية، سيتعين على أعضاء «أو بك بلس» أن يظلوا حذرين من وطأة الصدمات المحتملة لأسواق الطاقة العالمية، والتي قد تنجم عن الأزمة الأ وكرانية، والمفاوضات النووية .وعلى هذا النحو، فعلى الرغم من أن «أوبك بلس» كانت قادرة على اجتياز حا لة التذبذب وعدم الاستقرار جراء الجائحة، والانخفاض اللاحق في معدل الطلب العالمي، فإن المزيد من علاما ت انعدام الثقة وعدم اليقين تنتظر الكويتي «هيثم الغيص»، الأمين العام المنتخب حديثًا لمنظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك» .

٢٠٢٢/١/١٢

هل بدأ دور القوات المقاتلة بالوكالة لإيران في التضاؤل؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أنشأت إيران منذ عام ١٩٧٩، شبكة من القوات التي تعمل لها بالوكالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وال تي شكلت لها حجر الزاوية في سياستها الخارجية والدفاعية .ووفقا لـ«آشلي لين»، من مركز «ويلسون»، فإن ه بحلول عام ٢٠٢٠ كان لإيران «حلفاء من بين أكثر من عشر مليشيات كبرى»، تضم مليشيات تابعة لأحزا ب سياسية «تعارض الحكومات المحلية المجاورة» .وفي تأييد لهذا، لاحظ «كينيث بولاك»، من «المعهد الأمر يكي لأبحاث السياسة العامة»، أنه منذ عام ٢٠١٤، تسارع دعم طهران لما أسمته «محور المقاومة»، ليشمل «ن شر القوات بشكل علني، والعمليات العسكرية المشتركة، والمساعدات الاقتصادية والردع والتحالف التضامني ».

وعلى الرغم من أن استخدام القوات المقاتلة بالوكالة قد حقق بعض النجاحات في الماضي، إلا أن المحللين الآ ن، قد شككوا في فعالية وفائدة شبكة المليشيات الإيرانية، مرجعين أغلب تحليلاتهم في أسباب تضاؤل دورها

إلى عاملين رئيسيين، الأول، أن السلطة السياسية لهذه الجماعات بدأت تتقوض من قبل السكان، الذين ش عروا بخيبة الأمل؛ بسبب السياسات الطائفية التي تروج لها تلك الجماعات في البلدان التي توجد فيها، وال ثاني، أن طهران لم تعد قادرة على فرض نفس مستوى السيطرة، التي كانت تفرضها في السابق على وكلائها .

ووفقا لـ«جيمس دورسي»، من معهد «إس راجاراتنام للدراسات الدولية»، فإنه في حين أن «دعم» إيران للمليـ شيات هدد لفترة طويلة أمن واستقرار الشرق الأوسط، فإن «سلسلة» الأحداث الأخيرة تشير إلى أن فائدة بعض ها على الأقل «تتضاءل» الآن؛ بسبب انخفاض شعبيتها وتوتر علاقتها مع طهران .وبالمثل، كتب «غيدو شتا ينبرغ»، من «المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية»، أن إيران «وسعت نفوذها بشكل كبير في الشرق الأوسط »، ووصلت إلى «القمة» عام ٢٠١٨، لكن بعد ذلك، دخلت سياستها الأمنية «مرحلة جديدة»، بعد «اصطدامهـ ا بحائط صد»، تمثل في عدم قدرة وكلائها على الاستفادة من المواجهات المسلحة.

بالإضافة إلى ذلك، جادل «دورسي»، بأن إيران فقدت «جاذبية الثورة الإسلامية»، حيث يُنظر الآن إلى وكلائ ها على أنهم قوى «قومية إيرانية»، مشيرا إلى أن مليشيات، مثل حزب الله والجماعات الأخرى المدعومة من إيران في العراق «أصبحت مرتبطة بشكل كبير بالأنظمة الفاسدة»، حيث إنها «ردت بعنف» على حركات الا حتجاج الجماهيري، مما أدى إلى إضعاف شرعيتها .وفي توضيح لهذه النقطة، أشار «شتاينبرغ»، إلى أن الطاب ع «العسكري والإرهابي» الغالب على المجموعات التي تدعمها إيران، قد جعلها «غير قادرة» على الاستفادة من انتصاراتها الميدانية من أجل «ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي» في البلدان التي توجد فيها، مما يؤ دي غالبا لحالة «مزمنة من عدم الاستقرار» في هذه البلاد.

وبالفعل، تصاعدت حركات احتجاجية عام ٢٠١٩ في كل من العراق ولبنان مع تحول الرأي العام ضد المليشيـ ات ورعاتها الإيرانيين .ووفقًا لـ«بسمة المومني»، من «معهد دول الخليج العربي»، فإن حركات الاحتجاج هذ ه تمثل تهديدًا كبيرًا للنفوذ السياسي الإيراني في جميع أنحاء المنطقة، حيث إنها تسعى إلى «إصلاح شامل لل هيكل السياسي»، الذي بنته طهران، فضلا عن التحول بعيدًا عن الطائفية، التي هيمنت سابقًا على الحياة ا لعامة .وفي تأييد لهذا، يرى «جوزيف باحوط»، من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، أن هذه الحركات الا حتجاجية تمثل «تهديدًا وجوديًا» لإيران .وبالمثل، أشارت «فرناز فاسيحي» في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن إيران «ستخسر استثمارات مالية وسياسية وعسكرية استمرت لعقود»، في كل من العراق ولبنان.

وعلى سبيل المثال، لاحظت «لويزا لوفلوك»، و«مصطفى سالم» في صحيفة «واشنطن بوست»، أن «حركة الاحـ تجاج المناهضة للحكومة» في العراق، والتي بدأت باحتلال أجزاء من بغداد ومدن جنوبية أخرى، «شجبت» ا

لنفوذ الإيراني، كما «بدا وكأنه يُضعف من المحرمات القديمة ضد انتقاد المليشيات المرتبطة بطهران» .وفي الآ ونة الأخيرة، أفاد «جاريد مالسين»، من صحيفة «وول ستريت جورنال»، بأن الناخبين في العراق «أصدروا تو بيخًا شديدًا للأحزاب المنتمية إلى الجماعات الموالية لإيران»، بعد نتائج الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠٢١ .وفي لبنان، تفاقمت الاحتجاجات ضد نفوذ جماعة «حزب الله»؛ بسبب ما وصفه «أمير أسمر»، المُحل ل في «وزارة الدفاع الأمريكية»، بأنه بلد ذو «بنية تحتية متداعية، وفي ظل ما يُرجح أنه أسوأ أزمة مالية للب لاد على الإطلاق» .واستمرت الاحتجاجات حتى عام ٢٠٢١، وعلى الأخص في أغسطس عندما هتف المتظاهر ون بشعارات مناهضة لإيران وحزب الله في مسيرة لإحياء الذكرى السنوية الأولى لانفجار ميناء بيروت.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، حتى الآن، تمكنت إيران ووكلاؤها في كل من العراق ولبنان من احتواء حر كات الاحتجاج الناشئة بنجاح وحافظوا إلى حد كبير على نفوذهم السياسي، مع اعتراف «شتاينبرغ»، بأن الم تظاهرين في بيروت «لم يتمكنوا من الحد من نفوذ الحزب الشيعي» .وفي العراق، أقرت «لوفلوك»، و«مصطفى» ، أن حركة الاحتجاج قد تم وأدها إلى حد كبير من خلال الأعمال الانتقامية الوحشية من قبل المليشيات الإي رانية، بما في ذلك اغتيال ٨١ ناشطًا وصحفيًا .وعلى هذا النحو، أوضح «شتاينبرغ»، أن هذا أدى إلى «حالة م ن الجمود»، حيث لا تستطيع الميليشيات ممارسة السيطرة السياسية الكاملة، لكنها أقوى من أن «تُطرد من ا لسلطة» .وهكذا، في حين لم يعد بوسع النفوذ الإيراني التوسع في العراق ولبنان، إلا أنه لم يتقلص إلى حد زوا له.

من ناحية أخرى، تم طرح فكرة أن إيران تعاني الآن مما وصفه «إديان صالحيان»، من «جامعة شمال تكسا س»، بـ«تغير في نهج الوكلاء»، حيث تقوم المليشيات «باتخاذ إجراءات لا تتفق»، مع سياسات راعيها في ظ ل تنامي قوتها الخاصة .وفي الواقع، هناك أدلة تشير إلى أنه منذ اغتيال قاسم سليماني في يناير ٢٠٢٠، لم ت عد إيران تمارس نفس المستوى من السيطرة على الميليشيات العراقية عن ذي قبل .ووفقًا لـ«قاسم عبد الزهرة» ، و«سامية كُلاّب»، من وكالة «أسوشيتيد برس»، فإن إسماعيل قاآني، خليفة سليماني كقائد لفيلق القدس، قد «واجه تحديًا» عندما حاول تهدئة نشاط المليشيات العراقية في يوليو ٢٠٢١، حيث كانت طهران تستعد لإعادة الدخول في المفاوضات النووية مع واشنطن .وبعد هذا الرفض، نُقل عن زعيم سياسي شيعي عراقي، قو له :إن «إيران باتت لا تتمتع بنفس القدر من السيطرة بنسبة ١٠٠ %على قادة المليشيات» .وخلص «عبد الز هرة»، و«كُلّاب»، إلى أن هذا يوضح كيف أن المليشيات الشيعية في العراق «تؤكد الآن على تمتعها بقدر من الا ستقلال، حتى تستهزئ بأوامر طهران».

ومع ذلك، تكهن صحفيا «الأسوشيتد برس»، أيضًا أنه في حالة المليشيات الشيعية العراقية، كان لانتخاب « إبراهيم رئيسي» رئيسا لإيران في يونيو ٢٠٢١، تأثير «موحد»، حيث اعتبره العديد من الجماعات التابعة لإي ران في البلاد ذا «قدر رفيع» .وبعد نصف عام في السلطة، يبدو أن هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى تحس ن العلاقات بين إيران ووكلائها العراقيين تحت سيطرة رئيسي.

علاوة على ذلك، علّق «دان لوس»، و«كورتني كوب» من شبكة «إن بي سي نيوز»، على أن محاولة الاغتيال الفاشلة لرئيس الوزراء العراقي، «مصطفى الكاظمي» في نوفمبر ٢٠٢١ من قبل المليشيات الشيعية، والتي نأت إيران بنفسها عن التورط فيها، توضح كيف أن الأخيرة «تكافح من أجل الجمع بين قادة المليشيات الشيعية المتناحرة» في الأشهر الأخيرة .وبحسب تصريحات مسؤول دفاعي أمريكي رفيع المستوى، فإنه «من العدل ال قول إن إيران ليس لديها سيطرة كاملة على هذه الجماعات منذ مقتل سليماني» .وبالمثل، أشار «دوغلاس سيل يمان»، السفير الأمريكي السابق لدى العراق، إلى أنه «سيكون مندهشًا للغاية إذا أمرت إيران بشن هجوم بطائ رة بدون طيار على الكاظمي»، مضيفًا أن «عراقًا مزعزعًا تمامًا» يتعارض مع المصالح الإيرانية كليًا.

وعلى الرغم من هذه المشاكل الواضحة حول أمور القيادة والسيطرة؛ فقد أدرك «دورسي»، أن طهران «ليست على وشك التخلص من حلفائها» في العالم العربي؛ لأنهم لا يزالون يمثلون «نفوذًا مهمًا» لقوتها في الشرق الأو سط، وعلى وجه الخصوص في لبنان، والعراق .ومن وجهة نظره، فإنه لا تزال جماعات، مثل «حزب الله» و «حماس»، ذات أهمية لا يستهان بها بالنسبة لها؛ لأنها ستجبر إسرائيل على القتال على جبهتين أو ثلاث جبهات إذا «قامت بضرب المنشآت النووية الإيرانية»، بينما أقر «شتاينبرغ»، بأهمية المليشيات العراقية بالذ سبة لطهران، خاصة دورها في تأمين «الجسر البري» بين البلدين، والذي يتدفق من خلاله أعداد هائلة من ا لأفراد والعتاد والسلاح.

وإثباتًا لخطورة هذا التهديد، أضاف «شتاينبرغ»، أنه منذ عام ٢٠١٧، نفذت إسرائيل العديد من الهجمات في كل من سوريا والعراق؛ بهدف «وقف» مبادرات التوسع الإيرانية .وفي ديسمبر٢٠٢١، شنت غارتين جويت ين على ميناء اللاذقية السوري، استهدفتا شحنات أسلحة إيرانية .كما شهد عام ٢٠٢٢، «سلسلة من الهجم ات»، بعد الذكرى الثانية لاغتيال سليماني، والتي، وفقًا لـ«جون جامبريل»، من وكالة «أسوشيتد برس»، أ ظهرت «اليد الطولى للمليشيات الموالية لإيران» .وشملت الهجمات استيلاء المتمردين الحوثيين على سفينة تر فع العلم الإماراتي في البحر الأحمر، وهجوم بطائرة بدون طيار على مطار بغداد، فضلاً عن هجوم سيبراني ع لى صحيفة إسرائيلية.

وتُظهر هذه الهجمات مدى التفضيل المستمر من قبل إيران لشن هذه الهجمات من قبل قواتها العاملة بالوكالة ، كونها تريد إرسال رسائل معينة لخصومها من دون أن تتعرض لمخاطر الحرب التقليدية تحت أي ظرف .و في السياق ذاته، أوضح «حمدي مالك»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن إيران «تحاول إظهار أنها تنتقم»، لمقتل سليماني، لكنها «في نفس الوقت»، تثبت «أنها لا تريد حقًا بدء حرب مع خصومها».

على العموم، فإنه على الرغم من أن توسع إيران في الشرق الأوسط عبر مليشياتها العاملة بالوكالة، يبدو أنه ق د وصل إلى حالة من التوقف والركود، فإن التهديد الذي تمثله تلك الجماعات، على الاستقرار في المنطقة لا ي زال خطيرًا .ومع أن الخلل السياسي في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات المدعومة منها، قد أدى إلى مقاو مة وردود فعل عنيفة في السنوات الأخيرة، لكن القوة العسكرية الثابتة لجماعات، مثل «حزب الله»، ونظرائ ها في العراق، تجعل من غير المرجح أن يتم طردهم أو التخلص منهم بالقوة الشعبية وحدها، وذلك كما يتضح من القمع العنيف للحركات الاحتجاجية الشعبية الأخيرة .

وبالمثل، فإنه على الرغم من أن طهران ربما تكون قد عانت من «تراجع مستوى تأثيرها على المليشيات التابع ة لها نوعًا ما في العراق، فلا يوجد حاليًا دليل على أنها تسعى لإنهاء اعتمادها المستمر منذ عقود على تلك ال قوات، وخاصة أن الموجة الأخيرة من الهجمات في يناير ٢٠٢٢، تشير إلى أنها ضاعفت من جهودها في هذا ا لصدد على الرغم من الإخفاقات والانتكاسات المذكورة أعلاه.

٢٠٢٢/١/١٤

قراءة في زيارة وزراء دول الخليج للصين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

نظرًا إلى كونها أبرز القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة في العالم، فليس من المفاجئ أن يكون للصين الآن دور اقتصادي رئيسي في كل من الخليج والشرق الأوسط الأوسع، حيث نمت مشاركتها في المنطقة بشكل مطر د في العقد الماضي، وكان الدافع وراء ذلك إلى حد كبير عددا من المشاريع الاستثمارية المربحة وسلسلة من الش راكات الاستراتيجية مع العديد من البلدان.

ووفقًا لـ«تشارلز دن»، من «المركز العربي واشنطن دي سي»، فإن الصين قد استثمرت بالفعل «ما لا يقل عن ١٢٣ مليار دولار» في مشاريع تتعلق بمبادرة الحزام والطريق في الشرق الأوسط، كما دأبت على إظهار الاهتمام بتطوير المزيد من العلاقات في جميع أنحاء المنطقة .وإدراكًا للفوائد الاقتصادية الضخمة لهذه الاستثمارات عل ى مواردها المالية، فضلاً عن أهمية السوق الصينية كمستهلك رئيسي للمواد الهيدروكربونية، فقد أبدت دول الخليج أيضًا اهتمامًا بتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع بكين.

وبهذا الصدد، كان آخر التطورات هو عقد سلسلة من المحادثات متعددة الأطراف بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي والصين على مدار خمسة أيام في الفترة من ١٠ إلى ١٤ يناير ٢٠٢٢؛ بهدف تعزيز المصالح المشترك ة في ظل استمرار تعافي الاقتصاد العالمي من الانكماش الناجم عن جائحة الفيروس التاجي، وذلك بحضور وزر اء خارجية المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، وسلطنة عمان، والأمين العام لمجلس التعاون ا لخليجي، «نايف الحجرف».

وبحسب موقع «المونيتور»، فقد التقى وزير الخارجية السعودي، الأمير «فيصل بن فرحان آل سعود»، بنظيره الصيني، «وانغ يي»، قبل المحادثات متعددة الأطراف، حيث «ناقشا تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين البـ لدين» .وحول الاجتماعات المقبلة، قالت وزارة الخارجية الصينية، إن بكين تأمل في أن تؤدي المحادثات الـ قادمة إلى «تعميق العلاقات بين الجانبين».

وتأتي زيارة وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في خطوة مماثلة لجولة وزير الخارجية الصيني، «و انغ يي»، في الشرق الأوسط في مارس ٢٠٢١ .ووفقًا لـ«جوناثان فولتون»، من «المجلس الأطلسي»، فإن هذه ا لجولة «سلطت الضوء على مدى اهتمام بكين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، على الرغم من أنها- بشكل غير متوقع -لم تقدم سوى القليل حول الكيفية التي سيتم بها تطوير علاقاتها في المنطقة.

وفي واقع الأمر، شهد العِقد الماضي تميز العلاقات الخارجية للصين في المقام الأول، بمبادرة الحزام والطريق، والتي تضمنت على وجه الخصوص، مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق .ووفقًا لـ«دن»، كانت «سرعة وت صميم» بكين في هذه المشاريع «أكثر وضوحًا في الشرق الأوسط»، حيث أشار إلى أنه منذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٣ .ارتفعت استثماراتها في المنطقة بشكل مطرد، وصارت «أكبر مستثمر أجنبي» بها بحلول عام ٢٠١٦ . وتعليقًا أيضًا على نهج الصين، الذي يركز على الاستثمار في العلاقات في الشرق الأوسط، قال «إيك فرايمان» ، من شركة الاستشارات الاقتصادية «جرين مانتل» :إن بكين تسعى «للقيام بدور مؤثر من دون انزلاقها إلى صدام»؛ في تناقض صارخ مع تورط الولايات المتحدة المطول في الصراعات الإقليمية طيلة العقود الثلاثة الماضية .

وحول دور دول الخليج في ذلك، أشار «دن»، إلى أن «مشاريع الموانئ والبنية التحتية الكبرى»، جارية في المـ لكة العربية السعودية، والإمارات، وسلطنة عمان، بينما وقعت بكين أيضًا اتفاقيات بشأن شبكات تكنولوجيـ ا الجيل الخامس مع جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي .ولإيضاح هذه الأشكال المتعمقة والمتنوعة من التـ عاون بشكل أكبر؛ أعلنت الإمارات والصين في مارس ٢٠٢١ .مشروعا مشتركا؛ يهدف إلى الحصول على ٢٠٠ مليون جرعة كل عام من لقاح فيروس كورونا «سينوفارم»، الذي تنتجه شركة أدوية مقرها أبو ظبي.

ومن منظور صيني، فإن السعي إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة بين دول الخليج والصين سيكون مفيدًا .وكما ذكر ت وكالة «أسوشيتد برس»، فإن السنوات الأخيرة شهدت قيام الشركات الصينية باكتشاف «أسواق للسلع وا لخدمات تتراوح من إنشاء الطرق السريعة إلى الطائرات العسكرية المسيرة» في الخليج، ما يزيد من أهمية المنط قة في نظر صناع السياسة في بكين .وكما أفاد موقع «المونيتور»، فقد شهدت جهود التنويع الاقتصادي لدول ا لخليج أهمية لدى الاستثمار الصيني، ونمو أسواقه في السنوات الأخيرة.

ومن ناحية أخرى، يدرك المسؤولون الصينيون أيضًا أهمية النفط والغاز في الشرق الأوسط في تعافيهم الاقتصاد ي من كوفيد-

١٩ .حيث تمثل المملكة العربية السعودية وحدها ١٧ %من واردات الصين النفطية، كما أن ٤.٩٢ %من صا درات النفط العمانية عام ٢٠١٨ ذهبت إلى القوة الآسيوية .ومع ذلك، فقد أدى الاعتماد على نفط الشرق الأو سط أيضًا إلى احتفاظ الصين بعلاقات وثيقة مع إيران، ومن المرجح أن يظل هذا الجانب نقطة شائكة في المبا حثات بينهما .وبالفعل، من المتوقع أن يزور وزير الخارجية الإيراني، «حسين أمير عبداللهيان»، الصين فور اختتام المحادثات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين .بالإضافة إلى ذلك، خلال جولة «وانغ يي»- المذكورة أعلاه-

في الشرق الأوسط، تم توقيع اتفاق مدته ٢٥ عامًا بين الصين وإيران، وافقت فيها الأخيرة على مواصلة بيع ا لنفط إلى بكين، مقابل المساعدة في إعادة بناء اقتصادها المتضرر من العقوبات الدولية.

علاوة على ذلك، فإن اللقاءات التي تمت بين مسؤولي دول مجلس التعاون الخليجي ونظرائهم الصينيين لها أبعاد سياسية .وأوضح «كريم سجادبور»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، أن البلدان المشاركة في المفا وضات النووية الجارية في فيينا تعتبر «الصين هي الفاعل الوحيد الأكثر أهمية في هذا الصدد»، بالنظر إلى «الت بعية الاقتصادية والاستراتيجية التي تتمتع بها طهران لدى بكين» .ومع ذلك، حذر من أن الصين تشعر بـ«ال تردد» في الضغط على إيران لعدد من الأسباب؛ من بينها «التوترات الثنائية التي بين إيران والولايات المتحدة »، على الرغم من أنه «من مصلحتها كثيرًا أن يتم حل هذه القضية» .

وبالمثل، أشار «جاكوبو سيتا»، من جامعة «دورهام»، إلى أن الصين «هي الطرف الأكثر ملاءمة وقدرة» على «ممارسة نفوذ فعال لإعادة طهران إلى الامتثال للاتفاق النووي»، موضحًا أنه، حتى تاريخه، لم تكن بكين «تتبنى بحماس ممارسة دورها المح تمل في الوساطة في هذا الشأن» .لذلك، بدا واضحًا أن توثيق العلاقات بين دول الخليج والصين قد يقنع الأخ يرة، بأنها بحاجة إلى ضمان عودة إيران إلى الاتفاق لحماية مصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج.

وفي الواقع، لاحظ بعض المعلقين حدوث تحول في موقف الصين، مقارنة بما كان يجرى في المفاوضات السابقة .ومن جهته، أكد «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن بكين الآن «تلعب دورًا أكثر أهمية» في ال تأثير في طهران .وبالمثل، لاحظ كل من «لورانس نورمان»، و«بريان سبيجيل»، من صحيفة «وول ستريت جو رنال»، أن الصين «زادت من مستوى تعاونها في محادثات فيينا النووية»، وذلك اعتبارًا من ديسمبر٢٠٢١ .و مع ذلك، أكدا، أن الإسهام الصيني الحاسم، فيما يتعلق بالاتفاق النووي «لا يزال منخفضًا» .ولكن مع ذلك، ربما يتغير الوضع مع سعي الصين إلى تحقيق التوازن بين «مجموعة معقدة من مصالحها الوطنية»، بما في ذل ك تعزيز علاقاتها مع دول الخليج الأخرى.

على العموم، تمثل زيارة وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى الصين، فرصة لتلك الأطراف لتوسي ع قنوات التعاون القائمة لديهم من أجل تعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة .ولا تزال الصين واحدة من أهم الم ستثمرين في منطقة الشرق الأوسط، حيث تشارك في عدد من مشروعات البنية التحتية الرئيسية، بينما تُعد ب دورها مستهلكًا رئيسيًا للنفط القادم من الخليج، ولعل هذا الأمر يبرز مدى أهمية المصالح الاقتصادية المشتركة بينهما .

ومع ذلك، سيتعين على دول الخليج أن تظل حذرة من حقيقة أن الصين لا تزال داعمًا مهمًا للنظام الإيراني ، بعد أن وقعت اتفاقا كبيرًا مدته ٢٥ عامًا مع طهران.

٢٠٢٢/١/١٥

التحديات الاستراتيجية العالمية عام٢٠٢٢ .. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع بداية عام ٢٠٢٢ .انتشرت التكهنات حول ماهية القضايا العالمية المتعلقة بالشؤون الخارجية، التي ستكو ن محل اهتمام، ومن المتوقع أن تهيمن على عناوين الأخبار العالمية خلال العام الجديد، حيث استعانت الع ديد من المؤسسات البحثية، ومراكز الفكر الرائدة في الغرب بمحلليها؛ لتقديم أفكارهم وتعليقاتهم حول هذه ا لمسألة.

وحول التوقعات الخاصة بالشرق الأوسط، أشار «إميل حكيم»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، إلى أن كل الأنظار ستتوجه نحو «المفاوضات النووية المتعثرة» بين إيران والغرب .وفي توضيح لهذا، أكد أن « طهران ردت بالمثل»، على سياسة الضغط الأقصى لإدارة ترامب من خلال «زيادة مخزونها من اليورانيوم المخ صب، ووقف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتعامل بعدوانية» مع إدارة بايدن، وذلك رغم أن و اشنطن أصبحت الآن أكثر «حرصا» على العودة إلى الاتفاق.

وفي هذا السياق، يرى العديد من المحللين، أن احتمالية التوصل إلى حل ناجح للقضية النووية الإيرانية في عـ ام ٢٠٢٢ .لا تزال «بعيدة المنال» .ويوضح «جريجوري برو»، من معهد «ريسبونسبل ستيت كرافت»، أن «الاتـ فاق النووي»، الآن «على شفا الانهيار»، في حين أقر «جيمس ليندسي»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أ ن إحراز تقدم في عام ٢٠٢٢ .«غير مرجح»، بالنظر إلى فشل سبع جولات منفصلة من مفاوضات عام ٢٠٢١ في ذلك، وأنه في ظل الوضع الراهن، «يبدو أن تحول إيران إلى دولة نووية أو شبه نووية، هو أمر محتم» .ومـ ن نفس المنطلق، آثار معلقون آخرون مخاوف بفشل المفاوضات وتحولها إلى نزاع مسلح .ووفقًا لـ«ماثيو بوروز» ، و«روبرت مانينغ»، من «المجلس الأطلسي»، فإنه من «غير المستبعد» أن تنهار المفاوضات في ظل سلوك إيرا ن التصعيدي، وتؤدي إلى «عمل عسكري ضد البرنامج النووي الإيراني»، من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيـ ل.

من ناحية أخرى، لا يبدو أن أنشطة طهران الإقليمية، أصبحت أقل كثافة مما كانت عليه في السنوات السابـ قة .ويرى «حكيم»، أن «أنشطة المليشيات والصواريخ والطائرات المسيرة التي ترعاها إيران»، ستضع بقية الشـ رق الأوسط «في حالة من التوتر» عام ٢٠٢٢ .وأوضح «جون جامبريل»، من وكالة «أسوشيتد برس»، أنه في الذ كرى الثانية لاغتيال «قاسم سليماني»، تعرضت المنطقة لـ«سلسلة من الهجمات» شملت؛ الاستيلاء على سفيـ ة ترفع العلم الإماراتي في البحر الأحمر من قبل المتمردين الحوثيين، وهجوم طائرة مسيرة على مطار بغداد، و اختراق موقع صحيفة إسرائيلية، ما يدل على امتداد نفوذ المليشيات الإيرانية.

وبعيدا عن إيران، أكد «حكيم»، أنه على الرغم من «الاتجاه العام للتخفيف من التصعيد في عام ٢٠٢١»، إلا أن هناك «الكثير من البؤر المشتعلة الأخرى في المنطقة»، والتي تشمل ليبيا، وعملياتها السياسية «الهشة»، فـ ضلاً عن الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار في سوريا والعراق ولبنان .وبالمثل، أوضح «غالب دالاي»، من جا معة «أكسفورد»، و«طارق يوسف»، من معهد «بروكينجز»، أنه على الرغم من زيادة النشاط الدبلوماسي العام الماضي، إلا أنه «لا صراع في المنطقة على وشك الحل» .

وفي تحليله، يرى «حكيم»، أن هذه الصراعات تفاقمت بسبب الوضع الجيوسياسي، الذي توجد فيه هذه الدـ ول، حيث سلط الضوء على علاقة تركيا المشحونة بالدول الأخرى في شرق البحر المتوسط ، فضلاً عن التوترا ت المتصاعدة بين المغرب والجزائر في شمال إفريقيا، كمثالين لكثير من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .وبشأن المجال الأمني، يعتقد أن المنطقة «لا تزال تعاني من تداعيات استيلاء طالبان على السلـ طة في أفغانستان، فضلا عن مخاوف من أن هذا سيخدم «مصلحة الحركات الإرهابية» .ومردداً هذه المخاوف ، سجل «مارفن وينباوم»، من «معهد الشرق الأوسط»، أن «تيار حقاني الصاعد» لطالبان معروف بأنه لم يقط

ع أبدًا علاقاته الوثيقة مع القاعدة»، ما جعل صعود حكام أفغانستان الجدد «مقلقًا» لجهود مكافحة الإرهاب في بقية أنحاء الشرق الأوسط.

وفي ختام رؤاه للمنطقة، رأى «حكيم»، أنه لا يمكن تجنب «عودة» عدم الاستقرار الجيوسياسي، إلا إذا كانت «القوى الإقليمية، التي وجدت أنه من المناسب خفض التوترات» في عام ٢٠٢١ .يمكنها الآن «التحرك نحو حل النزاع في ٢٠٢٢» .وأوصى كل من «دالاي»، و«يوسف»، بأنه «ينبغي على اللاعبين الدوليين دعم الجهات الفاعلة الإقليمية من خلال أطر متعددة الأطراف»، مسلطين الضوء على مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في أغسطس ٢٠٢١ .كنموذج للحوار يمكن تكراره في العام الجديد.

وبالإضافة إلى معالجة التحديات بالشرق الأوسط، كانت هناك أيضًا قضايا عالمية أخرى تم التطرق إليها، متعلقة بأوروبا، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وإفريقيا .وبالنسبة إلى أوروبا، علقت «سارة راين»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن «التحديات القائمة»، مثل جائحة كورونا، والهجرة إلى القارة، «ستندمج مع تحديات جديدة في سياقات جديدة» .وكجزء من هذا، لوحظ أن فرنسا «ستقود المناقشات حول نموذج اقتصادي لمرحلة ما بعد الوباء»، بينما ستحاول المفوضية الأوروبية «صياغة استجابة أوروبية أكثر قوة، ولكن لا تزال موحدة» على «التنافس المنهجي» مع الصين .وعلى صعيد الديمقراطية، في هذه الأثناء، أوضحت أنه بينما ستضغط ألمانيا من أجل «تعزيز المرونة الديمقراطية»، فإن شرعية الاتحاد الأوروبي الديمقراطية سوف يتم تحديها، «وربما تجاوزها»، من خلال إجراء انتخابات محتملة في المجر وبولندا.

وفيما يتعلق بالدفاع في أوروبا، استشهدت «راين»، بتصريح رئيس «المجلس الأوروبي»، «شارل ميشيل»، بأن عام ٢٠٢٢ .سيكون «عام الدفاع الأوروبي»، ملمحًا إلى اعتماد البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في مارس من نفس العام، مضيفة أن «الأمل سيكون من أجل الإرادة السياسية لتحويل الأفكار على الورق إلى أفعال» .ونظرًا إلى أن سياسات الرئيس الروسي، «بوتين»، أدت إلى تصعيد التوترات بشأن أوكرانيا؛ فإن مفهوم «عام الدفاع الأوروبي» في عام ٢٠٢٢ .«يمكن أن يتخذ معنى مختلفًا تمامًا».

وبالنسبة إلى أمريكا الشمالية، علق «دانا ألين»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أنه بعد مرور عام على اقتحام السادس من يناير ٢٠٢١ لمبنى الكابيتول الأمريكي، «لا تزال الولايات المتحدة تواجه التهديد الأكثر أهمية لديمقراطيتها منذ الحرب الأهلية الأمريكية» .واعتبر «بوروز»، و«مانينغ»، أيضًا أن العام المقبل يتشكل ليكون عامًا «تتآكل فيه الديمقراطية الأمريكية بشكل كبير»، حيث يبدو أن التوترات الطائفية والاستقطاب في أمريكا مهيأة فقط للتنامي» .

وفيما يتعلق بدور أمريكا كقائد عالمي، رأى «ألين»، أن هذه الأزمة «أخطر بكثير» في «السياق الذي لا مفر منه لتقييم القدرة الأمريكية على توفير القيادة في نظام دولي متشابه ومشتت الاستقطاب»، وأنه «لأسباب ليس من الصعب تمييزها، فإن المزاج الأمريكي «يائس»، بسبب الأمل في أن يتم ترويض جائحة كورونا من خلال «خيبة الأمل» في طرح اللقاح، في حين أن «ارتفاع التضخم تسبب في قلق» بين الأمريكيين العاديين .وحول المحن السياسية الداخلية لواشنطن، أشار إلى أن «مؤشرات التأييد الوطنية لجو بايدن انخفضت بشكل حاد منذ الصيف الماضي»، وأنه «في الوقت الحالي من الصعب رؤية الديمقراطيين ينجون من تصويت آخر قريبًا ومتنازع قد يؤدي إلى أزمة دستورية».

لكن بالنسبة إلى منطقة روسيا الواقعة في نطاق قارة أوراسيا تحديدًا، علق «جولد ديفيز»، من «المعهد الدولي لدراسات الاستراتيجية»، أنه «مع بداية عام ٢٠٢٢ .توترت العلاقات الروسية الغربية بشدة»، وذلك بسبب الحشود العسكرية المتمركزة على الحدود الأوكرانية، فضلاً عن تورط موسكو في الاضطرابات الداخلية في كازاخستان»، مضيفا أن حشد روسيا لقواتها يهدف أيضًا إلى «الضغط على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للموافقة على مراجعات حتمية للنظام الأمني في القارة الأوروبية برمتها»، وأنه «في أسوأ الأحوال»، يمكن أن يؤدي العدوان- حال نشوبه- إلى وقوع أشد نزاع على الإطلاق بين عدد من الجيوش النظامية الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية» .وحذر «ليندسي»، من أنه في حين أن «السبل الدبلوماسية قد توفر طريقًا يمكن من خلاله تجنب حرب لا يريدها أي من الطرفين على الأرجح»، فإن «التاريخ حافل بأمثلة ضيعت الكثير من الفرص الدبلوماسية السانحة».

وبالنظر إلى منطقة آسيا الوسطى، أشار «ديفيز»، إلى أن المنطقة بأسرها «تراقب أفغانستان بقلق بعد استيلاء طالبان على السلطة»، وتحديدًا من قبل الجارتين أوزبكستان وطاجيكستان اللتين «تجريان الطرق الدبلوماسية الأكثر نشاطًا»، لتهدئة أية اضطرابات في هذا الصدد .وبالإشارة إلى «الاضطرابات غير المسبوقة، التي شهدتها كازاخستان مؤخرًا»، أوضح أن تلك الأحداث المضطربة تُظهر «أن حالة عدم الاستقرار المفاجئة يمكن أن تؤرق ، فيما يبدو نظامًا حاكمًا لطالما كان آمنًا في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي».

وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية بمنطقة جنوب آسيا، رأى «راهول شودري»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن «مكافحة الانتشار العابر للحدود للآيديولوجيات المتطرفة والإرهابية» الكامنة في أفغانستان ، إلى جانب «التخفيف من التداعيات الاقتصادية» لكوفيد-١٩ .سيمثلان «التحديات الرئيسية» للعام الجديد، خاصة وأن عودة طالبان إلى السلطة، «ستشجع كل الجماعات المتطرفة، وستؤدي إلى تفاقم الأمن الإقليمي.

وبالانتقال إلى القوة الصاعدة الأولى في العالم، الصين، أشارت «مايا نوينز»، من «المعهد الدولي للدراسات الاس تراتيجية»، إلى عام ٢٠٢٢ .باعتباره «عامًا حساسًا من الناحية السياسية»، حيث من المحتمل أن تظل العلا قات مع واشنطن حادة، والمنافسة بينهما شرسة، لكن ربما تتناقص نوعًا ما مسألة استحواذ بكين على سلاس ل التوريد العالمية في مجالات الاهتمام الحرجة، مثلما حدث خلال نهاية عام ٢٠٢١ .وعند مناقشة المنافسة ا لعالمية بين واشنطن وبكين، أوضح كل من «ماثيو جودمان»، و«جيرارد ديبيبو»، و«جوناثان هيلمان»، و«ماثي و رينولدز»، من مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أن «العام الجديد سيختبر ما إذا كان بإمكان إدارة بايدن تعزيز المصالح الاقتصادية الأمريكية» في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وكذلك إقناع «الحلفاء وال شركاء الآسيويين المتشككين، بأن لدى واشنطن خطة موثوقة للقيام بذلك على أرض الواقع».

علاوة على ذلك، كتب «بنجامين بيتريني»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى «شهدت تصعيدًا للنزاع المسلح، وانعدام الأمن في الجزء الأكبر من العقد الماضي»، وأ ن «هذا التصعيد من المرجح أن يستمر في عام ٢٠٢٢»، وأنه في حين أن «الفصائل الإسلامية الراديكالية عانت من بعض الانتكاسات في قوتها العسكرية في عام ٢٠٢١؛ فإن التوقعات بشكل عام توحي بأنه «لا يزال هناك انعدام للأمن والاستقرار على نطاق واسع في تلك المنطقة».

على العموم، عند النظر في التعليقات التي قدمها المحللون والمعلقون والباحثون الغربيون، يتضح أن هناك إ جماعًا على أن القضايا الجيوسياسية، التي هيمنت على عام ٢٠٢١ .ستستمر تداعياتها في التأثير في العام ا لحالي، حيث ستظل المفاوضات النووية بين طهران وواشنطن موضع اهتمام كبير، والتي من غير المرجح نجا حها بشكل متزايد، بعد أن فشلت جولاتها السابقة في إحراز تقدم ملموس، فضلا عن أنه من المتوقع استمرار الأنشطة العدوانية الإيرانية في الخليج العربي .

وكان هناك أيضًا توافق واسع على أن عام ٢٠٢٢ .سيمثل تحديا خاصًا للولايات المتحدة محليا ودوليا، خاص ة بشأن حالة الديمقراطية الأمريكية الحالية، واحتمال حدوث اضطراب مدني مع تزايد حالة الاستقطاب في السياسة الداخلية، وهو الأمر الذي قد يلحق الضرر بمكانتها، ويكون له تأثيرات غير مباشرة في مسار علاقات ها الدولية، في الوقت الذي تحاول فيه التعامل مع العدوان الروسي في أوروبا الشرقية، وتطوير استراتيجية ع ملية لتوسيع نطاق نفوذها في المحيطين الهندي والهادي.

٢٠٢٢/١/١٩

محادثات فيينا.. بين الضغط الإسرائيلي والصبر الأمريكي

يترقب العالم بشغف أن تسفر محادثات فيينا القائمة حاليًا، بشأن إحياء الاتفاق النووي مع إيران، عن انفرا جة قريبة لأكثر من سبب، لعل أولها نزع فتيل حرب محتملة، لا يعلم أحد مداها وحجم الخسائر التي يمك ن أن تنجم عنها، كما أن خروج صادرات إيران من النفط والغاز الطبيعي إلى السوق الدولي من شأنه تهدئة ا لارتفاعات الأخيرة التي شهدتها أسعار الطاقة، فضلا عن أن عودتها إلى السلوك الطبيعي غير المهدد لجيراند ها من شأنه أن ينعش العلاقات المتعددة على جانبي الخليج، ويحقق مصالح مختلفة للدول المشاطئة له .

ومنذ ٣ يناير ٢٠٢٢، استؤنفت المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في جولتها الثامنة، بعد أن أخفقت الجولة السابعة، كسابقتها من جولات في إنقاذ الاتفاق النووي المبرم في ٢٠١٥، وسط قلق غربي من استمرار طهران في أنشطتها النووية، ومساع نحو اتفاق مؤقت يهدئ مخاوف الجانبين ولو جزئيًا .وبحسب تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان ,فإن خطورة الوضع تتمثل في أن إيران وصلت إلى المرحلة قبل الأخيرة على صعيد تخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠%، والحصول على القدرة النووية، فيما تسير محادثات فيينا بشكل شديد البطء، ما يهدد إمكانية التوصل إلى اتفاق في إطار زمني واقعي .ووفقا لما نشرته مجلة فورين بوليسي ,عن مسؤول أمريكي، فإن بعض التقدم الذي حققته المفاوضات ليس كافيًا حتى تتحول إلى محادثات مفتوحة من دون تواريخ أو آجال محددة، كما أنه إذا استمر هذا التباطؤ، فقد تعيد واشنطن الن ظر في أهمية الاتفاق النووي تمامًا.

وحتى لا تتهم إيران بأنها السبب في تباطؤ محادثات فيينا، وتخسر مؤيدين لها؛ فإن رئيس لجنة الأمن القو مي بالبرلمان الإيراني وحيد زادة ,في تصريحات له، صرح لدى بدء الجولة الثامنة بإمكانية قبول بلاده فكرة ا لاتفاق المؤقت ,التي أثيرت في المحادثات أكثر من مرة، إن لم يكن هناك بديل عنه، وإن كانت إيران تتطلع إلى اتفاق دائم .وفي حين قد يُنظر إلى هذا التصريح على أنه تراجع في الموقف الإيراني؛ فإن المتحدث باسم ا لخارجية الإيرانية، سعيد زادة ,أكد أن طهران لا تريد اتفاقًا مؤقتًا، وتطالب باتفاق شامل وضمانات .وتزيد هذه التصريحات المتناقضة بين المسؤولين الإيرانيين من تعقيد الموقف، وتعطي انطباعًا أنها تسعى لكسب الوق ت حتى تفاجئ العالم بامتلاكها للسلاح النووي.

وبينما تتمسك الولايات المتحدة بالصبر حتى يمكنها- مع ضغط الحلفاء والأصدقاء، وضغط الداخل الإيراني- أن تصل إلى اتفاق ينزع الطابع العسكري من البرنامج النووي الإيراني، وعدم ربط هذا البرنامج ببرنامج الصو اريخ الباليستية، وكبح سلوك طهران المزعزع لاستقرار المنطقة؛ فإن إسرائيل لا ترى في هذه المحادثات أي أم ل، وأنه لا بديل عن الخيار العسكري، الذي يجهض البرنامج النووي الإيراني من أساسه، وخاصة أن رئيـ

س الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت ,اعتبر أن بلاده لن تكون ملزمة بأي اتفاق نووي مع إيران، وأنها ستست مر في الاحتفاظ بحرية التصرف ضد أعدائها إذا لزم الأمر، وأنها ليست طرفًا في الاتفاقات إذا ما تم التوقيع عليها ,بل إنها طالبت القوى العالمية بالإبقاء على خيار عسكري له مصداقيته في مواجهة إيران أثناء السعي ل لتوصل إلى اتفاق .ويعزز الضغط الإسرائيلي الحجج التالية:

-

أن إيران التي أنفقت عشرات المليارات من الدولارات على برامجها النووية والصاروخية لن تقبل بالتخلي ع نها تمامًا.

-

بالنظر إلى دور الأسلحة النووية في الردع، وأهميتها في السياسة الكلية للحكومة الإيرانية، فمن غير المتوقع أ ن توقف إيران برنامجها النووي.

-

حصولها على تنازلات من الغموض الذي تحيط به برنامجها النووي، فقد أعطت الولايات المتحدة الصين ال ضوء الأخضر لاستيراد مزيد من النفط الإيراني، وشجعها ذلك على زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم في الوقت نفسه، الذي تبدي فيه استعدادها للتفاوض.

-

قد تعلق إيران بشكل مؤقت مزيدا من التخصيب وزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي، وتقبل توسيع دور وكالة الطاقة الذرية في التفتيش على منشآتها النووية خلال اتفاق قصير الأجل ومحدود، في مقابل رفع بعض العقو بات، من دون أن يعني ذلك تخليها عن برنامجها النووي، وهي تأخذ في الاعتبار ما قام به ترامب من انس حاب من الاتفاق النووي في ٢٠١٨.

-

ما يعزز حقيقة أن إيران تسعى لكسب الوقت في محادثات فيينا أنه في كل جولة تتقدم بطلبات جديدة .وقب ل أن تنتهي مفاوضات الجولة السابعة دون اتفاق كما حدث في الجولات السابقة، حذر بيان صادر عن دبلوم اسيين أوروبيين أنه حتى الآن لم نتمكن من الخوض في مفاوضات جادة مع إيران، وإننا نضيع وقتًا ثمينًا في ا لتعامل مع مواقفها الجديدة التي تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة أو تتجاوزها ,مضيفا أن الوقت يذ فد من دون إحراز تقدم سريع، بينما يحدث تقدم سريع في برنامجها النووي، حتى إن الاتفاق النووي سيصب ح في وقت قريب بدون قيمة.

وفيما يعد تلويحاً بقبول وجهة النظر الإسرائيلية، فبعد أن انتهت جولة المفاوضات النووية السابعة من دون ا لتوصل إلى تقدم يحيي الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، أو يكبح طموح إيران؛ حذرت الولايات المتحدة أنها تستعد لعالم لا عودة فيه إلى الاتفاق النووي الإيراني بعد مفاوضات مخيبة للآمال .ووفق تصريح وزير الخار جية الأمريكية لصحيفة واشنطن بوست ,فإن طهران لم تظهر كبلد يفكر جديًا في عودة سريعة لخطة العمل ال شاملة المشتركة، التي تستهدف منعها من حيازة سلاح نووي .

ومنذ تعليق إيران المحادثات في يونيو ٢٠٢١، واستمرارها في تسريع وتيرة برنامجها النووي بشكل استفزازي ؛ أظهرت الولايات المتحدة صبرًا كبيرًا خلال هذه الأشهر، واتهمت طهران بالسعي للحصول على تنازلات غير مقبولة تتجاوز نطاق الاتفاق الأصلي، فضلا عن تقديمها اقتراحات تشكل تراجعًا عن كل التسويات التي طرحتها في الفترة من أبريل إلى يونيو؛ بهدف الاستفادة من كل التسويات التي طرحها الآخرون، وخاصة ال ولايات المتحدة، وأكدت إدارة بايدن أنها- إلى جانب شركائها الأوروبيين- لديها أدوات لاستخدامها إذا رفضت إيران الامتثال للاتفاق .وتشمل هذه الأدوات عقوبات أمريكية إضافية، وإعادة فرض العقوبات الدولية التي تم رفعها، وأنه إذا كانت الدبلوماسية هي الطريق الأنسب لواشنطن، في الوقت الحالي، فإن لديها أدوات أخرى يمكن أن تلجأ إليها.

وبين التوجه الإسرائيلي لإجراء عسكري يجهض البرنامج النووي الإيراني، والصبر الأمريكي وصولاً إلى اتفاق جديد مع إيران، أو إحياء القديم؛ حدثت خلافات بين الدولتين الحليفتين .وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن هذه الخلافات تحولت إلى توترات جديدة بين إدارة بايدن وإسرائيل .وفي ديسمبر الماضي، بعد لقاء في وا شنطن بين الجانبين، لم يخف الجانب الإسرائيلي مخاوفه من أن الالتزام الأمريكي باستعادة الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ سيؤدي إلى اتفاق معيب يسمح لطهران بالمضي قدمًا في برنامجها لتخصيب اليورانيوم .وفي محاول ة لتقريب وجهات النظر، كان بايدن قد طلب من مستشاره للأمن القومي مراجعة خطة البنتاجون المعدلة لا تخاذ إجراء عسكري إذا انهارت الجهود الدبلوماسية.

وفي ديسمبر ٢٠٢١، بعد مكالمة هاتفية متوترة مع وزير الخارجية الأمريكي بلينكن ,أرسل رئيس الوزراء الإسر ائيلي نفتالي بينت وزير الدفاع بيني غانتز ,ورئيس الموساد ديفيد بارنيا ,إلى واشنطن، ومعهم معلومات استخ باراتية بشأن تخصيب اليورانيوم الإيراني، لكن المسؤولين الإسرائيليين عادوا قلقين من إعلان واشنطن استمرا ر التواصل الدبلوماسي؛ أي مزيدا من الصبر الأمريكي .واختلف الجانبان حول قيام إسرائيل بتخريب المنشآ ت النووية الإيرانية، حيث رأى الأمريكيون أن هذا يدفع طهران إلى إقامة منشآت أكثر تطورًا، غير أن هذا لم يمنع إسرائيل من استشارة الولايات المتحدة قبل شن غارتين سريتين على إيران، الأولى في يونيو على منش

أة لتطوير أجهزة طرد مركزي، والأخرى في سبتمبر على قاعدة صاروخية .واستشعر المسؤولون الإسرائيليون ال قلق من أن تصل الولايات المتحدة في النهاية إلى اتفاق مع طهران، وبالتالي منعهم من شنّ هجمات تخريبية سرية مجددًا.

ولوضع الأمور في سياقها، ولأن الولايات المتحدة تعتبر حليف إسرائيل الرئيسي الضامن لوجودها، وبالنظر إ لى قوة تأثيرها في صناعة القرار الأمريكي؛ فقد حذر مستشار الأمن القومي الأمريكي، في آخر ديسمبر ٢٠٢١، من نفاد صبر الدبلوماسية النووية مع إيران ,ومن أن الولايات المتحدة وشركاءها يبحثون أطرا زمنية لهذه الد بلوماسية، وخاصة أن الجهود الحالية للتوصل إلى اتفاق نووي ربما تستنفد خلال أسابيع.

وكانت هذه التصريحات خلال زيارته لإسرائيل، حيث ناقش مع نظيره الإسرائيلي، المخاوف بشأن برنامج إيران النووي، ونشاطها في الشرق الأوسط، وصرح المسؤول الأمريكي بأن الجانبين قد اتفقا على أن إحراز إيرا ن لتقدم سريع في برنامجها النووي يشكل تهديدا جسيما للمنطقة والأمن والسلم الدوليين.

وحتى لا تتخذ إيران من الموقف الإسرائيلي ذريعة للمضي في برنامجها النووي، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت صرح، في حديثه لإذاعة الجيش الإسرائيلي في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١، بأن بلاده لن تعارض تلقائيً ا أي اتفاق تتوصل إليه القوى الدولية مع إيران، وأنها تتخذ نهجًا عمليًا على عكس الآخرين، ولا تسعى من أجل القتال، وأن احتمال التوصل إلى اتفاق يناسب مصالحها هو احتمال ضعيف .يأتي هذا فيما جددت وا شنطن التزامها بأمن إسرائيل في مواجهة نووي إيران، وأنها عازمة على مواجهة كل جوانب التهديد، الذي تشكله إيران على السلم والأمن إقليميًا ودوليًا، وتعهدها بعدم تمكينها من امتلاك سلاح نووي.

على العموم، يبقى التساؤل قائما :هل تنجح الجولة الثامنة من محادثات فيينا فيما أخفقت فيه الجولات ال سابقة، وتعيد إحياء الاتفاق النووي؟ أم تستمر إيران في سياسة كسب الوقت حتى تفاجئ العالم بأنها قد امتل كت السلاح النووي؟ ..يبدو أن المقدمات تعزز سياسة حافة الهوية التي تتبعها إيران، فقد بدأت الجولة برف ض وضع جدول زمني للمفاوضات، بينما واشنطن والأوروبيون يرون أن الوقت المتاح لإبرام الاتفاق قد بات أ سابيع وليس شهورًا ,وقد يصبح الخيار المؤكد هو عدم الاتفاق، وخاصة مع تصريح المتحدث الرسمي باسم ا لخارجية الإيرانية، لدى استئناف الجولة الثامنة، أن كل المطالب التي تقع خارج إطار الاتفاق النووي غير مقبولة، وأنه على واشنطن وضع برامج وجداول زمنية لرفع العقوبات عن بلاده، في الوقت نفسه الذي ألمح ف يه دبلوماسيون أوروبيون إلى أن هذه الجولة الثامنة هي الأخيرة .

٢٠٢٢/١/٢٢

هل تجبر أزمة «حفلات كورونا» جونسون على الاستقالة؟

وسط الجدل المستمر حول تعامل حكومة المملكة المتحدة مع جائحة كورونا، وعملية الإغلاق الوطني، والخسا رة المحرجة في الانتخابات الفرعية أمام الحزب الديمقراطي الليبرالي، عانت رئاسة الوزراء، بقيادة بوريس جونسون ,من سلسلة أخرى من الصدمات الداخلية في بداية يناير ٢٠٢٢، بعدما أضحى السلوك الشخصي لل مسؤولين الحكوميين- بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه -خلال مراحل الإغلاق موضع تساؤل كبير.

وتطورت، على وجه الخصوص، استضافة الحفلات والتجمعات الاجتماعية في البرلمان من قبل المسؤولين الح كوميين- بما في ذلك ما حدث في مقر الحكومة وحضره رئيس الوزراء- إلى أزمة سياسية كبرى تثير انتقادات واسعة النطاق ,وسط الانقسام السياسي البريطاني .وعلى الرغم من عدم تأثير الموجة الأولى من الجدل التي وقعت خلال فترة رئاسة جونسون؛ فإنه من الصعب إنكار التأثيرات السل بية لما حدث مع احتفال مسؤولي البرلمان في الوقت الذي كانت بقية البلاد تعيش تحت تدابير إغلاق صارمة .ومع ذلك، فقد اصطف أعضاء حكومته وبعض نواب البرلمان خلفه؛ ولم يكن هناك أي بادرة بشأن استعداد ه لمغادرة الحكومة، وخاصة أن لديه خبرات سابقة فيما يخص احتفاظه بالمنصب في وقائع مماثلة.

يأتي هذا الجدل في أعقاب إطلاق محطة آي تي في ,أوائل يناير ٢٠٢٢، نسخة مسربة من رسالة بريد إلكترو ني، أرسلها مارتن رينولدز ,السكرتير الخاص لرئيس الوزراء، إلى أكثر من أربعين شخصًا، والتي دعا فيها جونسون زملاءه في الحكومة إلى حفلة في حديقة مقر الحكومة .وعُقد الحفل في ٢٠ مايو ٢٠٢٠، أثناء ذروة أو ل إغلاق لفيروس كورونا .وفي مجلس العموم، ردا على سؤال لرئيس الوزراء في ١٢ يناير ٢٠٢٢، أكد أنه حض ر الحدث مدة نصف ساعة تقريبًا ,وأبدى اعتذاره عن ذلك، لكنه أصرّ أيضًا على أنه حدث عمل.

وفيما يخص تلك التجمعات، تم الكشف عن أن المسؤولين الحكوميين نظموا عدة تجمعات مماثلة في انتهاك واضح للقواعد الخاصة، بشأن التفاعلات الاجتماعية .وتشمل تلك التي نظمها جافين ويليامسون وزير التعليم السابق، وفعالية لوزارة الخزانة، وحدث لمساعد جونسون السابق كليو واتسون ,وحدث بمقر حزب المحافظ ين في ديسمبر ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك، كشفت صحيفة الديلي تليغراف عن عقد اجتماعين منفصلين في الليلة التي سبقت جنازة الأ مير فيليب في أبريل ٢٠٢١، بمناسبة مغادرة عضوين من فريق جونسون، هما مدير الإعلام وأحد المصورين.

وعلى الرغم من اختلاف الإرشادات التي وضعتها الحكومة، بشأن التجمعات الاجتماعية خلال الأوقات ال تي وقعت فيها مثل هذه الأحداث؛ فإن الحديث عن قيام المسؤولين بعقد مثل هذه التجمعات أصبح مادة إخ بارية تحظى بتغطية واسعة .ومما زاد من حدة الأمر إجبار سايمون كيس في ديسمبر ٢٠٢١-

الذي كان حينها أكبر موظف مدني-
على التنحي عن دوره في التحقيق في مثل هذه الفعاليات، عندما تم الكشف عن أنه حضر بنفسه إحداها في ديسمبر ٢٠٢٠ .وأصبح التحقيق الآن في أيدي سو جراي كبيرة موظفي الخدمة المدنية، والتي ستنشر تقريرًا عن نتائج ما توصلت إليه في الأسابيع المقبلة .وعليه، وصف توم ماك تاغ من مجلة ذي أتلانتيك الواقعة بأنه ا فضيحة سياسية ذات قوة غير عادية، وجدت صدى قد يُجبر جونسون على ترك منصبه ,في حين كتب آش لي كوبيرن وجو سومرلاد ,في صحيفة ذي إندبندنت ,أن رئيس الوزراء أصبح الآن في مواجهة واحدة من أكثر اللحظات خطورة من الناحية السياسية في رئاسته.

وكما أوضح تاغ ,فإنه بينما، بموجب الإرشادات البريطانية، لم يُسمح للأفراد العاديين إلا بمقابلة شخص آخ ر في الخارج، اجتمع المسؤولون في الحكومة معًا للتواصل الاجتماعي .وأظهر استطلاع للرأي أجرته شركة يو جوف في ١٥ يناير أن ٦٣ %من الناخبين يعتقدون أن على جونسون الاستقالة .ولتوضيح هذا الاتجاه العام، وثقت لورا كوينسبرغ ,في بي بي سي ,أن هذا الضغط السياسي يتعلق بمعالجة الحكومة لهذه القضية برمّتها، والظهور المتكرر للادعاءات، والقرارات الصادرة عن جونسون.

علاوة على ذلك، زعم تاغ أنه إذا كان تقرير جراي وجد جونسون مسؤولا شخصيًا عن انتهاك القانون، فإن ا لضغط عليه للمغادرة قد يصبح أمرًا لا يمكن تصوره .وبالمثل، علق كوبيرن وسومرلاد على ذلك بقولهما :إذا و جد التحقيق مخالفات واضحة بحق رئيس الوزراء فإن الدعوات إلى استقالته ستتصاعد أكثر .ومع ذلك، ذكر ت صحيفة فاينانشال تايمز أنه في حين أن النتائج النهائية التي ستتوصل إليها جراي ,من المتوقع أن تكون شديدة الانتقادات، فمن غير المتوقع أن يتم إلقاء اللوم على جونسون بشكل مباشر في ذلك، وبالتالي منحه م هلة ممكنة.

ومع ذلك، فإن سلوك جونسون الشخصي خلال هذه الفضيحة، وتحديدا إصراره في ديسمبر ٢٠٢١ على أن ك ل التوجيهات تم اتباعها بالكامل بالحكومة، وادعاء أن أولئك الذين تم تصويرهم في تجمع ٢٠ مايو ٢٠٢٠، كانوا يعملون في ذلك الوقت، قد عجل بحدة الانتقاد لقيادته .وجاء النقد الرئيسي من حزب العمال المعارض ، حيث قال كير ستارمر زعيم الحزب إن جونسون خالف القانون، ثم كذب بشأن ما حدث ,مضيفا أن البلا د الآن ينتابها حالة من الشلل، بسبب ضعف رئيس الوزراء ,وأنه من المصلحة الوطنية أن يستقيل، في حين وصفه بأنه مشهد مثير للشفقة لرجل يتخبط ,مؤكدا اعترافه بأنه لا قيمة له ,بعد شهور من الغش والخداع .فيـ ما دعاه إد ديفي من حزب الديمقراطيين الأحرار، وإيان بلاكفورد من الحزب القومي الاسكتلندي، إلى الاستق الة .

وتسببت هذه الفضيحة داخل حزب المحافظين في مزيد من الانقسامات .وادعى النائب أندرو بريدجن أن ج ونسون فقد المبادئ الأخلاقية لقيادة حكومته .في حين صرح النائب تيم لوتون بأن سمعته تعرضت لأضرار ج سيمة ,فيما أوضح ويليام وراج نائب رئيس لجنة ١٩٢٢ البرلمانية أن نواب حزب المحافظين لا يمكنهم الدفا ع عنه دائمًا ,كما دعاه دوجلاس روس ,زعيم حزب المحافظين الاسكتلندي، علنًا إلى الاستقالة، مدعيًا أن تو ليه منصبه لم يعد قابلاً للاستمرار أكثر .وأثارت هذه الانتقادات غضب زعيم مجلس العموم، والعضو البارز في حزب المحافظين، جاكوب موغ ,الذي وصف روس بأنه شخصية خفيفة الظل.

وعلى الرغم من أن عدد النواب المحافظين، الذين طالبوا علنًا باستقالة جونسون، لا يزال محدودًا، فقد اعتر ف الكثيرون بحالة الغضب العام حيال حضوره حفلات أسبوعية نظمها موظفوه خلال الجائحة .ووصف زعي م حزب المحافظين السابق إيان سميث عقد تلك الحفلات بأنه أمر لا يغتفر ,وانتقد أيضًا ثقافة العمل في قصر وايت هول مقر الحكومة؛ لكونها باتت تتسم بالإهمال والتراخي .وعلق أوليفر دودن رئيس حزب المحافظين ، قائلاً :لقد كنت غاضبًا حيال ذلك الأمر، وكذلك الناخبون في دائرتي، والبلاد بأكملها شعرت بالغضب.

ومع كل ردود الفعل التي تلقاها جونسون ,فقد كان هناك دعم له، وإن كان محدودًا نوعًا ما .وجاء معظم الد عم من وزير الصحة ساجد جاويد ,الذي قال :إن رئيس الوزراء فعل الشيء الصحيح من خلال تقديم الاعتذار ,بينما أيد وزير العدل دومينيك راب رواية جونسون الواضحة لأحداث ووقائع الاحتفالات في مقر الحكومة .

وصرحت وزيرة الثقافة نادين دوريس بأنه يجب السماح الآن بالتحقيق في وقوع هذه الأحداث وإثبات الحقائ ق الكاملة وراءها .من جانبها، لاحظت وزيرة الخارجية ليز تروس أن جونسون كان واضحًا جدًا بشأن ارتكاب ه تلك الأخطاء ,مؤكدة أنها تدعمه بنسبة ١٠٠ %في مواصلة توليه مهام منصبه ,وصرح وزير التعليم نديم الزهـ اوي بأنه إنسان وكلنا نرتكب أخطاء ,وأصر على أن يظل في منصبه .ومع ذلك، فقد أشار آشلي كوبيرن ,وجو سومرلاد ,إلى أن الدفاعات والمبررات ,التي قدمها وزراء الحكومة، صدرت من دون قدر كبير من الانضباط وال دقة الواضحة.

وربما كان الضامن الأهم لبقاء جونسون في الحياة السياسية هو أن العديد من نواب البرلمان دافعوا عنه، داعين إلى انتظار نتيجة تحقيق جراى ,قبل إصدار حكم نهائي بشأن مصيره .وأقر وزير الصحة السابق ستيفن هامو ند بأن جونسون أظهر بعض الشفافية في الاعتراف بخطئه ,بينما انتقد نائب محافظ آخر، وهو كريس فيلب ,المعارضين السياسيين لتبني كثير من الاستنتاجات ,بشأن مخالفات رئيس الوزراء، قبل إصدار تحقيق نهائ ي في هذا الصدد .ودافع أوليفر دودن رئيس حزب المحافظين أيضًا عنه باعتباره كان محقًا في إظهار ندمه ,و

أوصى بضرورة اتخاذ خطوات لضمان أن نعالج طبيعة وثقافة العمل التي أتاحت عقد حفلات بمقر الحكومة , مضيفا أنه يجب بالطبع أن يظل رئيس وزرائنا.

من جانبه، لم يقدم جونسون أي إشارة تدل على استعداده للاستقالة، أو حتى التعليق على هذا الأمر .ولاح ظ كوبيرن وسومرلاد أنه سيحاول تجاوز العاصفة الحالية ,ومن غير المرجح أن يستقيل من تلقاء نفسه .علاوة على ذلك، فإنه خلال مكوثه فترة عامين ونصف العام في منصبه، اجتاز عدة عواصف سياسية، مرتبطة بعدد من الفضائح السياسية والقضايا المتعلقة بسوء إدارته لأزمة كورونا، فضلاً عن المزاعم المرتبطة بسلوكياته الشخ صية وغيرها .وعلى الرغم من تضرر الرأي العام بشدة من كل تلك القضايا، فإن الحكومة صمدت واستمرت، وفي كل قضية منها تتلاشى التوقعات باستقالته.

ومع ذلك، أشار كوبيرن وسومرلاد أيضًا إلى أن دور حزب المحافظين نفسه سيكون مؤثرًا في هذه القضية، إذ يتمتع الحزب بسجل قاسٍ من الإطاحة برؤساء فقدوا تأييدهم الانتخابي ,مثلما حدث مع تيريزا ماي ,كما أن الالتماسات التي يستوجب تقديمها من قبل ٥٤ نائبًا محافظًا إلى رئيس لجنة ١٩٢٢ ستكون وحدها قادرة عل ى الإطاحة بجونسون من منصبه، ونظرًا إلى أن ستة نواب محافظين فقط قد أعربوا علنًا عدم ثقتهم برئيس ال وزراء، فإن احتمال الإطاحة به يبدو غير مرجح ,على الرغم من الأضرار السياسية الذي حدثت لحزبه.

على العموم، يبدو أنه في حين أن الضغوط السياسية على جونسون كثيرة حاليًا، فإنه لا توجد إشارة مؤكدة أ نه سيتنحى عن منصبه كرئيس للوزراء، أو أنه سيتم عزله عن طريق تصويت بحجب الثقة من أي من أعضاء حزبه أو حتى مجلس العموم .وعلى الرغم من أن قدرته على تجنب التداعيات السياسية لفضائحه جديرة با لملاحظة والإشادة؛ فإنه مع الأضرار السياسية الطويلة المدى التي سببتها هذه القضية مؤخرا، إلى جانب الق ضايا الأخرى، التي وقعت أحداثها خلال العامين الماضيين، قد تتقلص شعبية حزب المحافظين ويفقد دوائر التأييد الخاصة به مستقبلاً .ومع ذلك، تظل تلك التحليلات دليلاً على أن جونسون سيظل رئيسًا للوزراء خ لال الفترة المقبلة.

٢٠٢٢/١/٢٥

الهجوم الإرهابي للمتمردين الحوثيين على الإمارات.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

غالبا ما يقوم المتمردون الحوثيون في اليمن، بشن هجمات صاروخية متكررة ضد أهداف سعودية، باعتبار أن ذلك وسيلة فعالة لإلحاق الضرر بالبنية التحتية العسكرية والمدنية لها، بالنيابة عن طهران .ومع شن آلاف ا

لهجمات على المملكة، منذ اندلاع الحرب الأهلية اليمنية في عام ٢٠١٤، استمر التهديد الذي يمثله هؤلاء المتمردون وداعموهم الإيرانيون، بتوسيع نطاق العنف وإلحاق قتلى ودمار بدول أخرى في الشرق الأوسط.

وفي ١٧ يناير ٢٠٢٢، أعلن الحوثيون، مسؤوليتهم عن استهداف قافلة شاحنات نقل وقود، غرب أبو ظبي، باستخدام طائرات مسيرة «درونز»، محملة بالمتفجرات، فضلا عن حريق في منطقة إنشاءات داخل مطار أبو ظبي الدولي .وأدت تلك الهجمات- التي لا يزال نطاقها الكامل محل تحقيق- إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ستة آخرين، مما يعكس رغبة المتمردين في ارتكاب أعمال عنف متعمدة ضد مدنيين أبرياء .ووفقًا لصحيفة «وول ستريت جورنال»، لم يستبعد المسؤولون الإماراتيون احتمالية أن يكون ا لهجوم الحوثي، قد تضمن استخدام صواريخ كروز المتطورة.

ولا يعد استخدام الصواريخ والطائرات المسيرة من قبل الحوثيين وغيرهم من الوكلاء المدعومين من إيران في ال شرق الأوسط «حدثاً نادرًا»، فقد تم إطلاق المئات منها، خصوصا ضد السعودية .ووفقًا لتقرير صادر عن «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بلندن في ديسمبر٢٠٢١، قام المتمردون الحوثيون بدعم من إيران، «بشن هجمات ضد مدنيين سعوديين، وأهداف بارزة للتحالف الذي تقوده الرياض في الخليج»، وجاء ذلك في أعقا ب تدخل التحالف عام ٢٠١٥ لدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، ضد المتمردين المسلحين، كما كش ف أن عدد الهجمات قد تضاعف في عام ٢٠٢١، مقارنة بعام ٢٠٢٠، بمتوسط ٧٨ هجومًا شهريًا مباشرا ضد السعودية، بمجموع ٧٠٢ هجمة على مدار العام .ومع ذلك، فإن استخدام الحوثيين لهذه الأسلحة ضد الإمارا ت، يمثل تصعيدًا واضحًا، ويبين أن دولًا أخرى في المنطقة معرضة لخطر مثل هذه الهجمات.

وفي حين أشار «جيمس روثويل»، في صحيفة «التلغراف»، أن هذا النوع من الهجمات على الإمارات «نادر»، فقد أوضح «أليستير بنكال»، من «سكاي نيوز»، أن «هذه ليست المرة الأولى، التي تستهدف فيها هذه الجماع ة الإمارات بطائرات مسيرة»، لكن مثل هذه الهجمات «لم يزعم أحد القيام بها غالباً، أو قلل الإماراتيون من شأنها» .وفي الواقع، هناك سابقة جديدة لشنهم هجمات مماثلة، ففي ٣ يناير٢٠٢٢، استولى متمردون حوثيو ن على سفينة ترفع العلم الإماراتي في البحر الأحمر .وحتى الآن، يرفضون الإفراج عن الشحنة أو طاقم السفي نة، على الرغم من حث الأمم المتحدة لهم على القيام بذلك .وبهذا الصدد، أشار «سيمون كير»، في صحيفة « فاينانشيال تايمز»، إلى أن الهجوم السابق ذكره، قد فتح «جبهة أخرى» بالفعل في الصراع اليمني، وبالتالي، فإن هذا الحادث الإرهابي الأخير، يهدد بتوسيع الصراع أكثر في مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الهجوم الإرهابي الحوثي، يهدف إلى الرد بشكل مباشر على دعم دول الخلي ج للقوات اليمنية، ضد تقدمهم العسكري في الأسابيع الأخيرة .وأشار «شعيب الموسوي»، و«فيفيان يي»، و«إ

يزابيلا كواي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، الى أنه في الأيام التي سبقت غارة الطائرات المسيرة، شنت قوا ت يمنية مدعومة من الإمارات، هجومًا ضد مقاتلين حوثيين في محافظة مأرب وسط اليمن، والتي يشتد النزا ع عليها.

وبالنظر إلى أنه قبل هذا التصعيد الأخير للصراع، كانت هجمات الحوثيين ضد الإمارات نادرة الحدوث، فإن هناك اعتقاد أن الهجمات الأخيرة، ترقى إلى مستوى محاولة لردع أبو ظبي عن المشاركة بشكل أعمق في الص راع .ويرى «آدم بارون»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، الهجوم، «بمثابة تحذير» من الحوثي ين للإمارات، لوقف مشاركتها في دعم العمليات البرية للحلفاء في اليمن .وبالمثل، أشار كل من «محمد حاتم» ، و«دانا خريش»، و«زينب فتاح»، من وكالة «بلومبرج»، إلى أن هجوم الحوثيين على الناقلات في أبو ظبي، جاء «بعد أيام» من تحذير الجماعة المتمردة لها من تكثيف حملتها الجوية ضدها.

وجاءت الإدانة الدولية لهجوم الحوثيين سريعة، وفضلا عن الاعتراضات القوية من الإمارات ودول الخليج ا لأخرى، فقد أدان وزير الخارجية الأمريكية الهجوم، في حين أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي، «جيك س وليفان»، أن التزام واشنطن بأمن الإمارات «ثابت» .وبالمثل، أصدرت «دائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروب ي»، بيان إدانة شديد اللهجة، عقب أنباء الضربة التي وصفت فيها الهجمات على المدنيين، بأنها «غير مق بولة»، في حين شجب «جان إيف لودريان»، وزير الخارجية الفرنسي، الهجوم، ووصفه، بأنه «يهدد الاستق رار الإقليمي».

وفي ضوء هذه الديناميكيات، برزت مسألة تورط إيران في هذا الهجوم الإرهابي .وأشار «بورزو دراغاهي»، في صحيفة «ذي إندبندنت»، إلى أنه «بمساعدة إيران وحزب الله اللبناني، عزز الحوثيون وطوروا من دقة ونطاق طائراتهم المُسيرة وصواريخهم على مر السنين» .ولاحظ تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- سالف الذكر-

أن الحوثيين «استفادوا بشكل متزايد من التحسينات في تكنولوجيا الطائرات المُسيرة، والذخائر الإيرانية المت طورة، والمركبات غير المأهولة، وحرب الألغام البرية والبحرية منذ عام ٢٠١٧»، في حين سجل كل من «سون راسموسن»، و«ديون نيسنباوم»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، كيف «طور الحوثيون إصدارات متقدمة من طائراتهم المسيرة، قادرة على الضربات بعيدة المدى مع تحسين في دقة تصويبها إلى حد كبير».

وعن استخدام الطائرات المُسيرة في الهجمات الإرهابية، اعتبره «ثيودور كاراسيك»، من «معهد دول الخليج ال عربية»، «ثورة في الشؤون العسكرية»، حيث تسمح للحوثيين باستخدام ذخائر أرخص وأبسط في هجماتهم .و تم ربط أمثلة على ذلك بشكل مباشر بإيران، حيث تعرضت الناقلة «ميرسر ستريت» للهجوم في أغسطس

٢٠٢١ في خليج عمان، بواسطة طائرات مسيرة تحمل متفجرات .ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي بين هات ين الحالتين، هو أن هجوم يناير ٢٠٢٢ على أبو ظبي، أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، بينما في الحالات ال سابقة، حاولت إيران ووكلاؤها النأي بنفسهم عن المسؤولية .ووفقا لتقرير المركز، فإن وسائل الهجوم هذه «ر خيصة جدًا بالنسبة للحوثيين والإيرانيين لإنتاجها» .علاوة على ذلك، فإنه «في حين أن الطائرات المسيرة لا تسبب أضرارًا مادية كبيرة من تلقاء نفسها»، فإنها «تُظهر الضعف المستمر للبنية التحتية المدنية»، حيث كان ت هجمات الحوثيين في نهاية المطاف «منخفضة التكنولوجيا نسبيًا».

ومن جانبه، علق وزير الخارجية الإماراتي، الشيخ «عبدالله بن زايد آل نهيان»، بأن الحوثيين لم يكن بإمكا نهم شن مثل هذا الهجوم «دون إذن أو تعليمات من إيران»، وهو الأمر الذي أشار إليه وزير الخارجية الفرنس ي، «لو دريان»، فيما أعرب العديد من المحللين عن قلقهم من أن هذا الهجوم، قد يعرقل الجهود الأخيرة لل حد من التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط .ووصف «دراغاهي»، هذا العمل، بأنه «تصعيد محتمل للصراع الم ستمر منذ سبع سنوات» بين الحوثيين، والتحالف بقيادة السعودية .وعلق «كاراسيك»، بأنه يتزامن مع «المنع طف الجوهري»، الذي تشهده مسارات قضايا الشرق الأوسط، من حيث وجود «رغبة حقيقية في خفض حدة التوترات في منطقة الخليج»، كما أن كلا من «حاتم»، و«خريش»، و«فتاح»، أوضحوا أن هذا الهجوم الإرهاب ي، يمكن أن يؤدي إلى «تعكير صفو الجهود الدبلوماسية الإقليمية، الساعية إلى وقف تصعيد التوترات».

وإدراكًا لاحتمال تصعيد هذا الحادث لحدة التوترات الإقليمية، كتب كل من «راسموسن»، و«نيسنباوم»، أن الهجوم «أظهر استعداد الحوثيين لضرب قلب بلد يُنظر إليه على أنه المحور الرئيسي لكثير من أنشطة الأعما ل الدولية في المنطقة .وفي ديسمبر٢٠٢١، التقى مستشار الأمن الوطني الإماراتي، الشيخ «طحنون بن زايد آل نهيان»، نظيره الإيراني ضمن جهود موازية للدفع قدمًا بمفاوضات إحياء الاتفاق النووي المنعقدة في فيينا، وال تي تواجه الآن أيضًا معضلة رئيسية أخرى، نظرًا للأعمال العدائية الخارجية، التي يمارسها وكلاء إيران الإ قليميون، وربما يكون القضاء على هذه الأعمال العدائية ضمن بنود الاتفاق حال إبرامه.

وعلى الرغم من نية إيران ووكلائها، شن تلك الهجمات لزيادة التوترات الإقليمية، فإن بعض المحللين الغرب يين شككوا في فائدة مثل هذا التصعيد بالنسبة للحوثيين؛ حيث علق «بول سوليفان»، من «المجلس الأطلسي »، أن «هذا النوع من التصعيد سيكون له تداعيات مؤلمة بالنسبة للحوثيين»، لكون هذا التطور «مقلق للإمارا ت والمنطقة برمتها»، وسيظهر الوقت التأثير المحتمل لمثل هذه الهجمات .ووفقا لموقع «أكسيوس»، فإن هناك عنصرا آخر مهما، وهو أن وزير الخارجية الإماراتي، طلب الآن من وزير الخار جية الأمريكي، «أنتوني بلينكن»، أن تعيد الولايات المتحدة تصنيف الحوثيين، كمنظمة إرهابية .وعليه، أو

ضحت وكالة «بلومبرج»، أن هذا التصنيف سبق أن ألغته إدارة بايدن في محاولتها إبعاد واشنطن عن قضية الـ تورط في إشعال فتيل الحرب في اليمن.

وبالنظر إلى وقوع الهجوم في منطقة الخليج، التي تلبي نسبة لا يستهان بها من احتياجات الطاقة العالمية؛ ف قد راقب الخبراء الغربيون أيضًا انعكاساته على أسواق الطاقة العالمية .ففي نفس اليوم الذي وقع فيه الهجوم على أبو ظبي، وصل متوسط سعر خام «برنت»- وهو معيار التسعير الدولي للنفط- إلى أعلى مستوى له منذ سبع سنوات، حيث تخطى حاجز الـ٨٧ دولارًا للبرميل .وأوضح «توربيورن سولتفيدت»، من شركة «فيريسك مابلكروفت»، المتخصصة باستشارات المخاطر، أن هذه الأحداث «ستثير قلق المراقبين المعنيين بأسواق النفط»، خاصة أنهم «يراقبون عن كثب مسار المحادثات النووية الجارية بين الولايات المتحدة وإيران وتأثيرها على هذه الأسواق» .

علاوة على ذلك، أشار كل من «راسموسن»، و«نيسنباوم»، إلى أن الهجمات وقعت «في يوم اجتمع فيه عدد من المسؤولين التنفيذيين البارزين في صناعة الطاقة من جميع أنحاء العالم في أبو ظبي لحضور مؤتمر سنوي .ومن جانبها، أكدت «ناتاشا توراك»، من قناة «سي إن بي سي»، أن هذا التهديد الأمني الأخير، يضاف إلى عدد لا يحصى من المخاطر والتحديات الأمنية الأخرى، التي تثير قلق محللي الصناعة، بما في ذلك «قلة المعروض في السوق»، و«المخاوف المستمرة، بشأن توغل روسي محتمل لأوكرانيا».

على العموم، يعد الهجوم الإرهابي، الذي شنه الحوثيون على الإمارات، «مؤشرا واضحا» آخر على التحديات الأمنية الهائلة، التي يواجهها الخليج العربي، والمنبثقة من الأعمال العدائية المرتبطة بإيران ووكلائها الإقليميين، خاصة التهديدات المتمثلة في الصواريخ والطائرات المسيرة.

وعلى مستوى أوسع، يمكن إرجاع سبب تصعيد الحوثيين للهجمات المباشرة على أهداف مدنية في دول الخليج الأخرى، كارتباط مباشر بالحرب اليمنية الراهنة وانعكاساتها، حيث تعرضوا في الأسابيع الأخيرة لضغوط كثيرة، وتكبدوا خسائر فادحة، واستعاد تحالف دعم الشرعية في اليمن، أراضي في المحافظات الجنوبية والوسطى من البلاد .وبالتالي، فإن استخدامهم، وسائل هجومية منخفضة التقنية نسبيًا، مثل الطائرات المسيرة المزودة بالمتفجرات، يوفر وسيلة مدمرة، لكنها بسيطة بشكل مثير للقلق، ترمي لإلحاق أضرار جسيمة بخصومهم الخليجيين.

٢٠٢٢/١/٢٦

خيارات واشنطن في التعامل مع إيران حال فشل مفاوضات فيينا

بعد ستة أشهر من المفاوضات لتحقيق عودة إيرانية وأمريكية إلى «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥، تدخل محادثا ت فيينا مرحلتها النهائية، وهو ما أوضحه «باتريك وينتور» في صحيفة «الجارديان» بأن «العد التنازلي بدأ ا لآن»، لأنه في حالة عدم التوصل إلى حل خلال الأسابيع المقبلة سيُترك الشرق الأوسط في مواجهة «عدم اليقين » بشأن مستقبل تطلعات إيران النووية.

وفي يناير ٢٠٢٢، بدأ استئناف الجولة الثامنة من المفاوضات .ومع إضافة طهران العديد من المطالب المتكررة، تم إبطاؤها إلى حد كبير، منذ استئنافها لأول مرة عام ٢٠٢١ .ومع اقتراب الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق؛ انقسمت آراء المحللين، بشأن احتمالية نجاح هذه المفاوضات، وكيف يجب أن تكون الاستراتيجيات الأمري كية والأوروبية، حال انهيارها بشكل نهائي.

ومع استئناف المحادثات في أوائل يناير ٢٠٢٢، كان هناك حالة من التشاؤم، وخصوصا في ضوء تعليق الحوا ر بين جميع الأطراف في ديسمبر٢٠٢١، بعد قرار إيران التراجع عن التنازلات السابقة والمطالبة بتعديلات جديدة، فيما تم الاتفاق عليه بالفعل، فضلا عن تحقيقها تقدما كبيرا في برنامجها النووي في الفترة الفاصلة ب ين التراجع والاستئناف .ووفقًا لـ«ستيفن إيرلانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، ألقى المفاوضون باللوم في ه ذا الانهيار على «إيران»، ورغبتها في «الحفاظ على بعض الاستثمارات الكبيرة»، التي تمت لبناء أجهزة طرد مركزي متقدمة، وتخصيب اليورانيوم .وأدان وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين»، «عدم جديتها في القيام، بما هو ضروري للعودة إلى الاتفاق».

ووفقًا لـ«كريستينا لو»، في صحيفة «فورين بوليسي»، فإن «هذه الانتكاسات أدت إلى إجهاد المسؤولين الغربيين من أجل تحقيق تقدم» .ووصف «أحمد الشرعي»، في مجلة «ناشيونال إنيرست»، إيران، بأنها «تتقدم نح و امتلاك أسلحة نووية»، وأنها «لا تهتم كثيرًا بتحقيق انفراجة دبلوماسية»، وحذر أيضًا من أن «هناك خطرًا الآن يتمثل كونها تسعى لاتباع «سياسة حافة الهاوية» في المحادثات المستقبلية، حيث تشعر أنه «لم يعد لد ى الولايات المتحدة الكثير مما يمكن القيام به على جبهة العقوبات» .وفي تأكيد على هذا، أشار إلى أن المرشد الأعلى الإيراني، «علي خامنئي»، لم يبد أي استعداد لتقديم التنازلات، وبدلاً من ذلك، كانت لغته عدائية بشكل كبير عند التطرق للمفاوضات، بما في ذلك وصفه القوى الغربية بـ«الأعداء».

وفي شرح «للنقاط العالقة» في المفاوضات الحالية؛ تحدثت «فرناز فاسيحي»، و«لارا جاكس»، في صحيفة «نيو يورك تايمز»، عن استمرار الخلافات حول ماهية العقوبات، التي يجب على واشنطن، رفعها عن إيران وما هو المقابل الذي ستقدمة الأخيرة .وفي حين أن التوقعات لا تزال منخفضة، إلا أنه كان هناك تفاؤل لدى مسؤ

ولين غربيين، بشأن احتمالات التوصل إلى اتفاق .وعلى سبيل المثال، أشار المتحدث باسم «الخارجية الأمريكية»، «نيد برايس»، إلى «تقدم متواضع»، تم إحرازه عام ٢٠٢٢ حتى الآن .وبالمثل، أشار وزير الخارجية الفرنسي، «جان إيف لودريان»، إلى أنه «تم إحراز بعض التقدم الأيام الأخيرة .وعلق «جون آيرش»، من «رويترز»، أن هذه التعليقات من كبار المسؤولين، تعكس طموحاتهم لتحقيق «انفراجة بحلول نهاية يناير أو أوائل فبراير» .

واعترافًا بذلك، كتب «جو سيرينسيون»، من «معهد كوينسي»، و«جيف ويلسون»، من «مجلس من أجل عالم صالح العيش»، أنه كانت هناك «مؤشرات على التقدم» مؤخرًا؛ وذلك على الرغم من أن «المحادثات مع الإيرانيين كانت بطيئة» .واستنتجت «كريستينا لو»، أن هناك «خيارًا آخر، وهو صفقة نووية جزئية»، حيث يبدو أن المسؤولين الغربيين، قد «وازنوا بين عرض تخفيف طفيف للعقوبات على طهران»؛ مقابل «تقليصها لمشاريعها النووية» بطريقة مشابهة لاتفاقية «جنيف» المؤقتة حول البرنامج النووي الإيراني لعام ٢٠١٣» .وعلى الرغم من هذا، يُعتقد أن طهران تعارض هذا الإطار أيضًا .ولاحظ «وينتور»، أنه، كما تبدو الأمور، فإن الاتفاقية المقترحة «محدودة النطاق للغاية»، بحيث «سينظر إليها على أنها مؤقتة»، وبالتالي تفتح آفاقًا لمحادثات مستقبلية.

ومما زاد الأمر سوءًا، كما يرى «دانييل برومبرج»، من «المركز العربي»، أن التوترات المستمرة بين روسيا وأوكرانيا وحلفائها الغربيين، «تعقد» من المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط، وبالتالي الاتفاق النووي الإيراني، موضحا أنه إذا لم تتمكن واشنطن، وموسكو من التوصل إلى تسوية دبلوماسية، «فقد تجد الأخيرة نفسها فجأة أقل ميلًا» إلى «دفع طهران لتقديم تنازلات في محادثات فيينا»، بعد «أن كانت قد أبدت رغبتها في إظهار قدر من المرونة» .وبالمثل، أشارت «آنا بورشيفسكايا»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، إلى «الدور الرئيسي لروسيا في المفاوضات، وأن تصعيدها الأخير في أوكرانيا، يُلقي بظلال واسعة على المحادثات».

وفي ظل الوضع الحالي، أقر «برومبرج»، أن موسكو، قد تعتقد أن «مخاطر الفشل» في فيينا «كبيرة جدًا»، وأن هذا سيؤثر على «محاولتها إقناع طهران بالتراجع عن بعض مطالبها»، محذرا من أنه في حالة «زيادة سخونة الأزمة الأوكرانية»، فلن يكون هناك دافع قوي لـ«حث إيران نحو حل وسط» .وفي ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١، حذر الرئيس الروسي، «بوتين»، الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، من أن فرض عقوبات حول سياساتها على حدودها مع أوكرانيا؛ سيؤدي إلى «قطع كامل للعلاقات»، وهو الأمر الذي وصفه «جون إراث»، من «مركز الحد من التسلح وعدم الانتشار»، بأنه «ابتزاز نووي» .وخلصت «بورشيفسكايا»، إلى أن توقع قيام روسيا بـ«انتقاد إيران بشأن القضية النووية»، ليس بالسيناريو الواقعي الذي يجب أن يعتمد عليه الغرب» .

ومع وجود الكثير من الغموض حول «مفاوضات فيينا»، أشار محللون غربيون إلى أن «واشنطن»، تدرس الآن خياراتها المستقبلية .وصرح مسؤول كبير في «الخارجية الأمريكية»، في ديسمبر ٢٠٢١، أن الولايات المتحدة « تتخذ قرارات»، وهي مستعدة «لعالم لا عودة فيه» إلى خطة العمل الشاملة المشتركة .وكتبت «كارين يونج»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن إدارة بايدن لم «تستبعد العمل العسكري» ضد إيران، على الرغم من أنها «أ كدت» أن لديها العديد من «الخيارات» تحت تصرفها» .

وأشار كل من «فاسيحي»، و«جاكس»، إلى أن إدارة بايدن «تفضل حلاً دبلوماسيًا» للقضية النووية، باعتباره بديلاً لـ«المواجهة العسكرية المحتملة» .وأوضحت «يونج»، أن هذه المواجهة، حال وقوعها، ستشمل عدة إج راءات، من بينها فرض«عقوبات أمريكية إضافية» على طهران، بما في ذلك استهداف صادراتها النفطية إلى ا لصين، وهو أمر أشارت إليه واشنطن، بأنها «تغض الطرف عنه إلى حد كبير حتى الآن» .وهناك تأكيدات ت شير إلى أن هذه الإجراءات، ستكون بالإضافة إلى إعادة فرض العقوبات الدولية، التي تم رفعها بعد إبرام الات فاق النووي عام ٢٠١٥ .

وبالنظر إلى حجم التداعيات الأمنية لامتلاك طهران أسلحة نووية، من دون أي ضوابط أو قيود غربية كافية؛ بدأ المحللون والخبراء السياسيون الآن في التعبير عن دعمهم لشكل من أشكال العمل العسكري ضد إيران .و كتب «مارك دوبويتز»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، و«ماثيو كرونيغ»، من «المجلس الأطلسي»، أ ن «الخطوط الحمراء التي قد تفتح الباب أمام اعتماد خيار المواجهة العسكرية»؛ ستتحدد عندما يتقلص الجد ول الزمني لتطوير إيران سلاحها النووي، إلى أقل من وقت استجابة البنتاجون لتلك الخطوة، وهذا يعني أن هذا الخيار سيأتي في النهاية، بعد فشل كل المفاوضات الدبلوماسية»، وعندما يحين هذا الوقت، سيضطر ال رئيس الأمريكي»، أن يأمر بضربات عسكرية، ضد منشآت طهران النووية« فورًا».

ومع ذلك، لا يزال المحللون الآخرون يشككون في مدى فعالية الضربات العسكرية لعرقلة تطوير الملف النووي الإيراني، جراء عدم تحقيقها أي نتائج إيجابية حال حدوثها على أرض الواقع .وانتقد كل من «سيرينسيون »، و«ويلسون»، طريقة معالجة الملف النووي بالقوة العسكرية التقليدية، واعتبارها «حلا سحريا تقريبًا» للتح ديات الجيوسياسية»، كما أن هذه الضربات «تتطلب جهودًا قصوى «ليتم إجراؤها بنجاح من دون أدنى فشل .وحذر «بول بيلار»، من «جامعة جورج تاون»، من الإقدام على التصعيد الاستراتيجي للخيار العسكري، م شيرًا إلى أن السنوات التي أعقبت تخلي الرئيس الأمريكي السابق، «ترامب» عن تنفيذ الاتفاق النووي، «أظه رت جيدًا أنه حتى سياسة الضغط باءت بالفشل» .

وبالمثل، أكد «بيلار»، أن كلا الجانبين «الأمريكي والدول الغربية الأخرى من جانب، والإيراني من جانب آ خر «لا يزال لديهما حوافز للتوصل إلى اتفاق»، وأن «احتمالية التخفيف من العقوبات الاقتصادية الصارمة»، لا يزال يمثل حافزًا قويًا لإيران؛ للبقاء على طاولة المفاوضات، موضحا أن «شن حرب جديدة في الشرق الأوس ط»، ستكون أسوأ للولايات المتحدة وحلفائها، من العواقب التي قد تلحق بطهران، سواء كان ذلك حال قيام ها بتطوير أسلحتها النووي، أو لا، بسبب «الطرق العديدة»، التي يمكن لها «الرد بها على خصومها من دول المنطقة في مثل وقوع هذا الاحتمال».

واستمرارًا لذلك، شكك بعض المحللين في أن طهران بالفعل قاربت على حيازة أسلحة نووية متطورة، جراء ا لتقدم في برنامجها النووي في الأشهر الأخيرة .وصرح مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، «وليام بيرنز» ، أنه «لا يرى أي دليل على أن المرشد الأعلى لإيران، قد اتخذ قرارًا بتطوير الأسلحة النووية بالدرجة القصو ى» .ويؤكد هذا الرأي، ما كتبه «كولوم لينش»، في مجلة «فورين بوليسي»، من أن هناك عددا من «العقبات ا لتكنولوجية الجوهرية، التي يجب على طهران التغلب عليها «للوصول إلى برنامج أسلحة نووية يعمل بكامل طاقته»، بما في ذلك تطوير رأس حربي نووي، ونظام صاروخ باليستي قادر على إيصال هذا الرأس إلى هدف بعينه، فضلا عن إجراء اختبار ناجح لكل تلك المكونات حال تشكيلها .وأوضح «سهيل شاه»، من «شبكة الق يادة الأوروبية»، أن «مستويات اليورانيوم العالي التخصيب لديها مازالت محدودة، ناهيك عن أن عامل الوق ت، المنوط بتصميم أو تصنيع أو تجميع مكونات القنبلة، أو «الصاروخ الباليستي النهائي نفسه»، هو أيضًا ال قادر على تحديد مدى استعدادها للحصول على القنبلة النووية، وهذا العامل ليس في صالحها في الوقت الراه ن».

على العموم، مع دخول المفاوضات النووية في فيينا أسابيعها الأخيرة؛ أظهر المفاوضون الغربيون علامات مح دودة على التفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق، بسبب العديد من العراقيل الناجمة عن المطالب والشروط والضم انات الإيرانية المتكررة .وعليه، فإن إبرام اتفاق لاستعادة الإطار السابق لعام ٢٠١٥، يعد بعيدا كل البعد عن حدوثه، وحتى في حال الاتفاق على «إطار جديد»، سيكون أقل شمولاً، وبالتالي، يتطلب الأمر ترتيب مزيد من المفاوضات.

وبالنظر إلى حجم العقبات التي تعترض هذا الاتفاق، فإن إدارة بايدن وحلفاءها يفكرون فيما هي خطواتهم الت الية، إذا رفضت إيران تقييد طموحاتها النووية .وعلى نطاق واسع، يُعتقد أن الملاذ الأكثر ترجيحًا للرد على ذلك، هو تنفيذ المزيد من العقوبات، على الرغم من أن واشنطن لم تستبعد رسميًا اللجوء إلى الخيارات العسك رية التقليدية، ولعل هذا الأمر الأخير، هو ما أثار جدلًا كبيرًا بين المحللين، حول مدى الخطورة المتمثلة في ا

لتهديد النووي الإيراني، ومدى فعالية الضربات العسكرية المحتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية في الوقت ا لراهن.

٢٠٢٢/١/٢٧

تغيرات السوق النفطية.. سيناريوهات متضاربة،

***مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،**

بعد سنوات عجاف استمرت منذ منتصف عام ٢٠١٤، عاد سعر النفط في الأسواق الدولية للصعود متجاوزًا ٨٠ دولارًا للبرميل، بمجرد أن اتخذت الدول الاقتصادية الكبرى توجهًا في التعامل مع جائحة كورونا، يقضي بالتعايش معها، وعدم الإغلاق، الذي عانى منه العالم كثيرًا، وألحق خسائر غير مسبوقة باقتصادات كل الدول .

وحتى يوليو٢٠٢١، كانت تقديرات «صندوق النقد الدولي»، لخسائر الناتج الإجمالي العالمي تبلغ ٢٢ تريليون دولار، ولم تكن قطاعات السياحة والطيران والنقل هي فقط المتضررة، لكن الضرر امتد لمعظم القطاعات، وربما كانت القطاعات التي استفادت هي قطاعات الصحة والاتصالات وخدمات التوصيل .غير أن عدم قدرة الدول والشركات الكبرى على تحمل هذه الخسائر الكبيرة، جعلها تفضل سيناريو عودة الاقتصاد إلى العمل متعايشًا مع كورونا.

هذا الاتجاه أحدث على الفور يقظة في قطاعات النقل والطيران والسياحة والقطاع الصناعي، كان لها أثر مباشر على أسعار النفط، برغم المخزونات الكبيرة، التي كان قد كونها كبار المشترين للمحافظة على أمن الطاقة في بلادهم .وفي أكتوبر٢٠٢١، تعدى خام برنت ٨٥ دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ منتصف ٢٠١٤ .وكان هذا الارتفاع نتيجة زيادة الطلب بقوة وسط شح الإمدادات في فترة التعافي من الجائحة، والزيادة الجنونية في أسعار الغاز والاتجاه إلى النفط كبديل لتوفير الوقود، استعدادًا لشتاء قارس جدًا في أوروبا وأمريكا، وارتفاع أسعار الفحم وشح إمداداته في الأسواق العالمية خاصة الصين، وسياسات «أوبك بلس»، المحافظة على ارتفاعات ضئيلة لا تواكب السوق، واستمرار تقلص إمداد الخام الأمريكي بمقدار مليوني برميل يوميًا.

ومع إقفال أول أسبوع من العام الجديد، بلغ سعر خام «برنت»، ٨٢,٥٣ دولارا للبرميل، و«غرب تكساس»، ٩٦.٧٩ دولارا للبرميل، وخام «أوبك» ٩٣.٧٨ دولارا .وفي ظل عدم قدرة الإمدادات على ملاحقة الزيادة السريعة في الطلب، توقع بنك الاستثمار الأمريكي «جولد مان ساكس»، ارتفاع أسعار خام برنت إلى ٩٠ دولارا، بنهاية العام الحالي، وعزز هذا التوقع إقبال المضاربين على الشراء بكميات كبيرة، فيما كانت هذه الأسعار قد تهاوت قبل ذلك بسبب جائحة كورونا، التي أدت إلى تراجع الطلب إلى ما بين ٢٠ و٢٧ دولارا

للبرميل، وأدت محدودية السوق حينئذ إلى عدم توصل أوبك وروسيا إلى اتفاق حول خفض الإنتاج وتقليص العرض في السوق العالمية.

ومن المعلوم أن اقتصادات دول الخليج، قد عانت حتى من قبل جائحة كورونا من انخفاض هذه الأسعار، ووقعت ميزانيتها العمومية في دائرة العجز، واضطرت إلى السحب من صناديقها السيادية، والاقتراض من الأسواق المالية الدولية، وتأجيل تنفيذ مشروعات استراتيجية، وتنفذ استراتيجيات تنموية لعالم ما بعد النفط، لتنقل اعتمادها الأساسي إلى القطاعات غير النفطية .ومع صدمة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، كانت هذه الدول قد نفذت إجراءات عديدة كبحًا للإنفاق، واستحدثت مصادر إيرادات حكومية بديلة للعائدات النفطية، فزادت السعودية مثلاً ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أمثالها، وفيما كان إجمالي عجز ميزانيات الدول الست في مجلس التعاون، قد بلغ ١٤٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، توقعت وكالة «استاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني، أن ينخفض هذا العجز إلى نحو ٨٠ مليار دولار في ٢٠٢١، مدعومًا بارتفاع أسعار النفط، وتحسن الأوضاع المالية، وانتعاش الإنتاج الاقتصادي، بفضل تخفيف إجراءات مكافحة فيروس كورونا، غير أن ذات الوكالة قد توقعت عودة عجز الميزانيات الخليجية إلى الارتفاع في ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، متأثرًا بتوقع أن ينخفض سعر النفط ويقل الإنتاج.

وما أن ارتفعت أسعار النفط في بداية الربع الأخير لعام ٢٠٢١، حتى قررت الولايات المتحدة، والصين، واليابان، الإفراج عن كميات كبيرة من مخزوناتها للاستفادة من هذا الارتفاع .ومع قرار «أوبك بلس»، الاستمرار في زيادة الإنتاج بمعدل ٤٠٠ ألف برميل يوميًا لشهر يناير الحالي، والتهديد المحتمل الذي يشكله المتحور الجديد لكورونا «أوميكرون» على النشاط الاقتصادي العالمي؛ فإن ذلك من شأنه زيادة معروض النفط، ومن ثمّ انخفاض أسعاره، التي هبطت إلى نحو ٦٥ دولارا للبرميل بعد أن كانت قد تجاوزت الـ٨٠ دولارا.

ورغم أن هذه تقلبات في الأجل القصير، إلا أن التحذير الذي أطلقه وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان في ديسمبر الماضي، من أن إنتاج النفط عالميًا قد ينخفض بمقدار ٣٠ مليون برميل يوميًا بحلول نهاية العقد؛ لأنه لا يوجد ما ينفق على التنقيب عن موارد جديدة وتطويرها ما يعني أن مجمل الإنتاج العالمي سيكون أقل من ٧٠ مليون برميل يوميًا، يعني أنه في المدى المتوسط والطويل سيواجه العالم أزمة طاقة، الأمر الذي من شأنه عودة الأسعار إلى الارتفاع، وقد تتجاوز في وقت قريب ١٠٠ دولار للبرميل.

يأتي هذا فيما استبعد نائب رئيس الوزراء الروسي في ٢٤ ديسمبر الماضي، أن تتغير أسعار النفط كثيرًا في ٢٠٢٢، رغم تعافي الطلب على الخام، وعودته إلى مستويات ما قبل كورونا، حيث أكد أن بلاده سترفع إنتاجها النفطي من ٥٢٤ مليون طن في ٢٠٢١ إلى ٥٥٠ مليون طن في ٢٠٢٢ .ومن المعلوم، أن هذا يأتي في اتجاه

إلغاء تخفيضات الإنتاج بمناسبة الجائحة، بمقدار ١٠ ملايين برميل يوميًا، التي أقرتها «أوبك بلس» في ٢٠٢٠ .وفي عام ٢٠٢١ ارتفعت أسعار خام برنت بأكثر من ٥٠%، فقررت المنظمة في يوليو ٢٠٢١، رفع الإنتاج بدءًا من أغسطس بواقع ٤٠٠ ألف برميل يوميًا لكل شهر، وقللت من التأثير المحتمل لأوميكرون .ومع هذه الزيادة فإن الإنتاج العالمي يزيد على الطلب بمقدار ٤.١ مليون برميل يوميًا في الأشهر الثلاثة الأولى لعام ٢٠٢٢، وهو ما يعني ضغطًا على الاتجاه الصعودي للأسعار، يبقيها عند مستواها الحالي، كما توقع المسؤول الروسي.

غير أن العبرة ليست بهذه التقلبات التي تحدث في الأجل القصير، ولكن بأخذ التحذير السعودي مأخذ الجد، والذي استند فيه إلى أن الطلب مع نهاية هذا العقد سيتجاوز بكثير حجم الإنتاج، وأن الفجوة قد تصل إلى ٣٠ مليون برميل يوميًا .يعزز هذا التحذير ارتفاع درجة عدم اليقين وتأثيرها على الاستثمارات العالمية، فخلال العامين الماضيين قبل الجائحة كان معدل الإنتاج اليومي من الخام الصخري الأمريكي ١٣ مليون برميل يوميًا، وأدى تأثر النشاط بسبب جائحة كورونا، وحاجة هذا الخام إلى استثمارات ضخمة- لم تتوفر -إلى هبوط هذا الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يوميًا.

وكانت وكالة «بلومبرج»، قد توقعت أن أسعار النفط ربما تتجاوز حاجز ١٠٠ دولار للبرميل هذا العام، وهو ما أكده كثير من المحللين والبنوك الاستثمارية، نتيجة انخفاض مستويات المخزون وعودة التعافي الاقتصادي، وموجة البرد القارس .وتتوقع «أوبك»، ارتفاع الطلب العالمي خلال عام ٢٠٢٢، بمعدل ٢.٤ ملايين برميل يوميًا، ليتجاوز هذا الطلب على النفط الخام ١٠٠ مليون برميل يوميًا .ومع انخفاض المخزونات الأمريكية لم يتمكن الإنتاج من تغطية الطلب، كما أدت موجة البرد الشديدة إلى عجز الإمدادات الكندية عن تلبية الطلب الأمريكي، وأدت الخسائر الهائلة التي تكبدها المستثمرون في شركات النفط الصخري الأمريكي إلى ضغطهم على هذه الشركات كي لا تعاود الضخ بكميات كبيرة حتى لا يتعرضوا ثانية لمثل هذه الخسائر.

وإدراكًا من «أوبك بلس»، من مخاوف تكون فائض كبير من النفط، ومحدودية تأثير «أوميكرون»، فقد قررت في اجتماعها في ٤ يناير ٢٠٢٢، الالتزام بالزيادة المزمعة في إنتاج النفط لشهر فبراير، بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا .ومن المعلوم أن الولايات المتحدة كانت قد حثت هذا المنظمة على ضخ المزيد من النفط الخام لدعم التعافي الاقتصادي العالمي وتهدئة الأسعار، غير أن «أوبك بلس»، صرحت أن السوق لا يحتاج مزيدا من النفط، خاصة وأن به فائضا يقدر بـ٣.١ مليون برميل في اليوم في فبراير، وهو أقل كثيرًا من تقديراتها السابقة التي كانت ٣ ملايين برميل يوميًا، ما يعني أن فجوة العرض والطلب تتقلص، وأن تخمة المعروض آخذة في الاختفاء.

ومن المعلوم، أن توازن العرض والطلب يبقي على الأسعار عند مستواها الحالي، مع تذبذب صعودًا وهبوطًا؛ بسبب العوامل المؤثرة على كلا الجانبين، غير أن العامل الأكثر تأثيرًا على المدى الطويل، هو تباطؤ الاستثمارات في هذا القطاع، إذ لا تزال الشركات النفطية مترددة في قرارات الاستثمار الاستكشافية والتنقيب الجديد، وليس من المؤكد أن تؤدي الارتفاعات الأخيرة في الأسعار إلى ضخ مزيد من الأموال في هذا الاتجاه، ناهيك عن أن ضغوط المناخ على صناعة النفط قد تدفع إلى تحول هذه الاستثمارات إلى موارد أخرى غير النفط، بزيادة الإنفاق على الطاقة الشمسية والرياح والوقود الحيوي، كما أن هذا الارتفاع في الأسعار طبقًا للسيرة التاريخية لهذه السلعة ليس مؤكدًا، وهناك مخاوف من العودة ثانية للانخفاض، وكان التراجع في الاستثمارات النفطية كبيرًا في ٢٠٢٠، حيث اضطرت شركات طاقة حكومية عديدة إلى تقليص نفقاتها وتأجيل كثير من مشاريعها الاستثمارية.

من جهته، قال وزير الطاقة السعودي، إن المملكة ستحدث أنماطًا جديدة لاستثمارات النفط والغاز، وتحقيق إحلال الطاقة الشمسية محل سوائل البترول .وتوقعت الشركة العربية للاستثمارات البترولية أن تصل إجمالي استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات) ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤(، إلى أكثر من ٧٩٢ مليار دولار في مقابل توقعها السابق ٩٦٥ مليار دولار بانخفاض قدره ١٧٣ مليار دولار، فإذا ما صدقت هذه التوقعات، فإن التحدي الذي من شأنه رفع أسعار النفط الخام، هو عدم قدرة الإنتاج المتناقص على ملاحقة الطلب المتزايد.

على العموم، يتوقع أغلب المراقبين استمرار الارتفاع، ومواجهة العالم لصدمة وشيكة، نتيجة تقلص الإمدادات مع تراجع استثمارات شركات الطاقة العالمية في مشروعات إنتاج الوقود الأحفوري، وتزايد الاتجاه نحو الطاقة النظيفة، بينما في نفس الوقت، فإن الطلب العالمي على النفط لم يصل بعد لذروته، خاصة أن الأرقام تشير إلى تراجع استثمارات شركات النفط العالمية في مشروعات التنقيب والاستخراج إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠، أي أقل من نصف إنفاقها السنوي قبل كورونا، والذي كان ٦٥٠ مليار دولار، فيما تواجه هذه الشركات ضغوطًا من جانب المساهمين والحكومات لزيادة استثماراتها على مستقبل أقل اعتمادًا على الوقود الأحفوري

فإذا كان العالم يحتاج إلى نحو ٩٠ مليون برميل يوميًا، كيف يمكن إيجاد الاستثمارات المطلوبة حتى تنتج هذه الكمية، خاصة وأن صناعة النفط في وضعها الحالي تعاني من عدم كفاية الإنفاق الرأسمالي، ومن النقص الهيكلي في الاستثمارات منذ الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨، ومن العوامل السلبية أيضًا على اتجاه الاستثمار أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط كان للمبيعات الفورية، وليس العقود الآجلة، التي مازالت أسعارها منخفضة

غير مشجعة على الاستثمار في المشروعات طويلة الأجل العملاقة، التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تؤتي أكلها إلا على المدى البعيد .

٢٠٢٢/٢/٢

خيارات «واشنطن» للرد على هجوم الحوثيين على الإمارات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ١٧ يناير ٢٠٢٢، قامت جماعة الحوثي اليمنية المدعومة إيرانيا، بسلسلة من الضربات بطائرات بدون طيا ر على قافلة من شاحنات نقل الوقود وموقع بناء في مطار أبوظبي بالإمارات، وأسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة م دنيين وإصابة ستة آخرين .وفي ٢٤ يناير، اعترضت الإمارات بالتعاون مع الولايات المتحدة، صاروخين باليـ ستيين، استهدفا قاعدة الظفرة الجوية في أبو ظبي أيضًا .وبحسب منى النجار، وإريك شميت، في صحيفة نيـ ويورك تايمز، فإن هذه الهجمات مثلت تصعيدًا حادًا للتوترات في منطقة الخليج، في حين أكد محمد حاتم، ودانا خريش، وزينب فتاح، في وكالة بلومبرج، أن مثل هذه الهجمات تُزيد المخاطر الأمنية في منطقة الخليج في ظل الجهود الرامية إلى خفض التصعيد الإقليمي.

وفي أعقاب هذه الهجمات، وجد الرئيس الأمريكي، بايدن، نفسه تحت ضغط كبير لتعديل الموقف الأمريكي في المنطقة لمراعاة السلوك العدواني المتزايد للحوثيين، فضلاً عن الجماعات المسلحة غير الحكومية الأخرى المـ دعومة من إيران .ومن المعلوم، أن قرار الرئيس الأمريكي بإزالة هذه الجماعة من تصنيف المنظمات الإرهابية ا لأجنبية في بداية رئاسته كان لأسباب إنسانية، وفي الوقت الراهن، هناك مطالبات بإعادة تصنيفها منظمة إر هابية، كما أن عدوانها الأخير أدى إلى إثارة الجدل بشأن احتواء إيران ووكلائها، حيث دعا عدد من المحلل ين الغربيين، بايدن، إلى تشديد موقفه إزاءها لمنع أي تصعيد إضافي في الشرق الأوسط، وطمأنة حلفاء واشنطن الخليجيين، بأنها ملتزمة بمواجهة التهديد الحالي الذي تشكله هجمات الحوثيين.

وبهذا الصدد، قال ويليام ويشسلر، من المجلس الأطلسي، في مقال بعنوان كيف يمكن لإدارة بايدن طمأنة حلـ فائها الإقليميين في أعقاب هجمات الحوثيين على الإمارات، إن الرئيس الأمريكي على حق في إعادة النظر في قراره السابق، بسحب تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، لكنه لن يكون قرارًا سهلاً، بالنظر إلى التداعيا ت الإنسانية المحتملة، وكانت إدارة ترامب أيضًا منقسمة بشأن المعضلة نفسها سنوات، قبل إعطائها الضوء الأخضر لمثل هذه الخطوة.

وعليه، يجب النظر في كيفية تأثير إعادة التصنيف على جهود واشنطن لإنهاء الصراع اليمني .ووفقًا لـ جوناثـ ان لانداي، في رويترز، فقد بدأ المبعوث الخاص لواشنطن إلى اليمن، تيم ليندركينغ، مهمة جديدة في الخليج

تتمثل في محاولة تنشيط عملية السلام .وفي اجتماعه مع أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لـرئيس دولة الإمـ ارات، الشيخ خليفة بن زايد، تحدث ليندركينغ، عن الحاجة إلى خفض عاجل للتصعيد في المنطقة، وخاصـ ة أن هناك مخاوف داخل إدارة بايدن من أن إعادة تصنيف الحوثيين ستؤثر على احتمالية التوصل إلى اتفاق نووي إيراني .

وأشار ويشسلر، إلى أنه عندما ألغى بايدن، تصنيف الولايات المتحدة للمجموعة المتمردة، كان ذلك متزامنًا مـ ع انطلاق جهود دبلوماسية أمريكية ضرورية لضمان توفير المساعدات الإنسانية الحيوية .وفي حين حذر من أنـ ه لا ينبغي استبعاد المخاوف بشأن وضع المنظمات الإنسانية العاملة في البلد المنكوبة بالنزاع، فقد ارتأى، أن إدارة بايدن ستكون قادرة على التفكير بدقة في التخفيف من آثار تلك المخاطر مع استثناءات واضحة لنظام الـ عقوبات الأمريكي بدون التخلي عن عملية تصنيفهم على قوائم الإرهاب، موضحا كذلك أنه من الواضح أن الـ لحوثيين هم العقبة الأساسية أمام السلام في اليمن، وأن عدم تصنيفهم على قوائم الإرهاب لم يدفعهم في النهايـ ة إلى إجراء مفاوضات بـ«حسن نية».

وإلى جانب الإحباط من التقدم الحالي للجهود الدبلوماسية، أصر وشسلر، على أنه يجب أيضًا النظر في قرار إعادة إدراجهم على قوائم الإرهاب في سياق الإرهاصات السائدة بشأن الانسحاب الأمريكي، موضحا أن هذه الديناميكية يمكن أن تحفز بايدن للعمل ضد مجموعة تعمل ضد المصالح واشنطن الأساسية المتعددة في المنطقة ، ويمكن للجماعة- وفي ظل غياب أمريكي حتى الآن- أن تمهد الطريق أمام مواجهة إقليمية من خلال استمرار الهجمات الصاروخية والطائرات المُسيرة عبر الخليـ ج.

علاوة على ذلك، ونظرًا إلى دور الحوثيين وقيامهم بدور وكيل إيران في الشرق الأوسط، فقد لوحظ أن نطاق خـ يارات السياسة الأمريكية لا يقتصر على الجماعة نفسها .ووصفت كاثرين زيمرمان، من معهد أمريكان إنتربرا يز، ونيكولاس هيراس، من معهد نيو لاينز، محور المقاومة الذي تقوده إيران، بأنه تحالف غير رسمي بين الـ لجهات الفاعلة الحكومية، وغير الحكومية في المنطقة، فضلًا عن أن قوات الحرس الثوري الإيراني، قد شرعـ ت في ممارسة ضغط عسكري استراتيجي ثابت من خلال الحوثيين في جميع أرجاء شبه الجزيرة العربية، كـ جزء من مواجهتهم مع دول الخليج .ووفقًا لـ«زايس»، فإن هجمات الحوثيين الأخيرة ضد الإمارات هي امتدا دـ مباشر لما تقوم به إيران، وعلى هذا النحو، فإن الولايات المتحدة وشركاءها لن يكونوا قادرين إلا على التصـ دي بفعالية للهجمات الإرهابية التي يشنها الحوثيون؛ عندما يحاسبون طهران أيضًا على كل إرهابها الإقليمـ ي.

وفي مقال تحليلي لـ«معهد الشرق الأوسط»، في يناير ٢٠٢٢، علق كيفن دونيغان، وميك مولروي، بأن الرد الف عال يجب أن يشمل الضربات الأمريكية ضد الوكلاء الإيرانيين، والإصرار على أن واشنطن وحلفاءها لهم كل الحق في الدفاع عن أنفسهم، ومصالحهم الأمنية الجماعية .ومع ذلك، فقد اعتبروا أيضًا أن مثل هذه الإجراء ات في حد ذاتها ستكون غير كافية لردع إيران، وأنه يجب على أمريكا، بدلاً من ذلك إعادة إطلاق الردع الف عال من خلال إيصال رسالة بالخطوط الحمراء بوضوح إليها لتكون أداة في خدمة استراتيجية أوسع نطاقًا.

ومع ذلك، يجب أيضًا النظر في أن أي تغييرات محتملة في سياسة إدارة بايدن الراهنة تجاه إيران، مرتبطة ب الأساس بمسار محادثات إحياء الاتفاق النووي في فيينا .ومع استمرار الجهود المبذولة لإعادة إيران إلى هذا الا تفاق مجددًا، من المرجح أن يكون المسؤولون الأمريكيون حذرين من اتخاذ إجراءات مهمة ضدها في الوقت الر اهن، خوفًا من تعريض هذه المحادثات للفشل .

على العموم، لا شك أن إدارة بايدن في أعقاب هجمات الحوثيين على الإمارات، ستنظر في مجموعة من الخيـ ارات السياسية المختلفة، بما في ذلك إعادة تصنيفهم كمنظمة إرهابية .وفي ضوء أن الأعمال العدائية للحوثيين قد تصاعدت وتيرتها منذ إلغاء هذا التصنيف، فإن هناك توجه حول اتخاذ هذه الخطوة مجددًا .فضلا عن أ ن هجمات الحوثيين أثارت جدلاً واسعًا حول مدى جدوى جهود واشنطن للحد من الأنشطة الإرهابية التي ي تبناها وكلاء إيران في الشرق الأوسط، ما دعا واشنطن إلى تبني المزيد من التدابير الصارمة لاحتواء جهود الانت شار الإيرانية والمتعلقة بحروب الوكالة التي تخوضها الأخيرة في المنطقة.

ومع ذلك، لم تكن هناك حتى الآن أي مؤشرات واضحة على أن إدارة بايدن ستجري أي تعديلات سياسية بالغة الأهمية في موقفها حيال إيران، طالما تظل المحادثات النووية في فيينا جارية بالوقت الراهن.

٢٠٢٢/٢/٤

تقييم سياسة «بايدن» في الشرق الأوسط بعد عام من رئاسته

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة في يناير٢٠٢١ .أعلن جو بايدن، أن أمريكا عادت، ووعد بتحول كبير ع ن سياسة أمريكا أولا، لسلفه دونالد ترامب، كما وعد بتنشيط علاقات واشنطن الثنائية ومتعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم .وخلال عامه الأول في المنصب، واجه العديد من المشاكل المختلفة في الشرق الأوسط، منها محاولة تصحيح الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، في ظل نزاعه مع إيران ووكلائها في وقت يحاول فيه التفاوض معها للعودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

ومع انتهاء العام الأول من تفاعلات إدارة بايدن في الشرق الأوسط، حاول العديد من المحللين تقييم مدى فعال ية وتأثير نهجه، خاصة أنه يواجه الآن انتقادات لعدم إحرازه تقدما على جبهات متعددة .وتدور التعليقات حول التوجه الأمريكي المفترض نحو آسيا، فضلاً عن المحادثات الأوسع نطاقا حول أولويات سياسته الخار جية، والتي أصبحت مرتبكة على الصعيد العالمي .علاوة على تساؤلات عما إذا كانت محاولاته لتأكيد الدبلو ماسية والتعددية قد جرى تقويضها؛ بسبب الضرر الذي لحق بسمعة واشنطن، خلال عامه الأول بعد عدة أ خطاء فادحة.

ووفقًا لـ«جوليان بورغر»، في صحيفة الجارديان، فقد حقق بايدن، بعض النجاحات في عام ٢٠٢١ .بما في ذل ك تعزيز الدعم الأمريكي لكييف، وتطوير سياسة متماسكة تجاه موسكو، على عكس سياسته غير المكتملة في الشرق الأوسط .وقد نال الرئيس الأمريكي تعاطف بعض المحللين؛ كونه واجه ظروفا صعبة في المنطقة بتوليه المنصب بعد ترامب .ومن هذا المنطلق، رأى ليوناردو مازوكو، وكريستيان ألكسندر، من مركز تريندز للبحوث والاستشارات، أن لديه إرثا معقدا فيما يتعلق بموقف واشنطن في الشرق الأوسط، يتمثل في نهج سلفه شديد ا لعدوانية في العلاقات الدولية .ورغم انتقاده الكبير لنهج إدارة بايدن في الشرق الأوسط، فقد أقر دانيال برومبر ج، من المركز العربي واشنطن دي سي، أن رؤيته للعالم أفضل بكثير من رؤية سلفه، التي تسببت في أربع س نوات من الفوضى على مستوى السياسة الخارجية.

ومع ذلك، فإن الانتقادات الموجهة إلى سياسته الخارجية في الشرق الأوسط، تتزايد في ظل تركيز إدارته على الصين، والذي يُنظر إليه على أنه استنزاف للموارد، وتغيير في الأولويات .ولاحظ برومبرج، أن العديد من ا لمحللين مقتنعون، بأن سياسة أمريكا تجاه المنطقة تعكس تحولاً استراتيجيا متعمدًا تجاه آسيا، وأن انخفا ض المشاركة الأمريكية شكل مكافأة لمثيري الشغب الإقليميين .وبالمثل، أكد دانييل ستريف، من المعهد الملك ي للشؤون الدولية، أن لدى واشنطن توجها استراتيجيا في المنافسة مع الصين، فيما يمثل تحولاً، بعيدًا لها عن الخليج العربي.

وكذلك، يرى مازوكو، وألكسندر، أن بايدن، قد أعطى الأولوية للمواجهات مع كل من الصين وروسيا، في ح ين أن الأزمات الإنسانية والسياسية الإقليمية العاجلة، بما في ذلك تلك المتعلقة باليمن وسوريا، لم تتم معالج تها في الواقع.

وارتبط هذا التحول الاستراتيجي، بإحجام شديد من جانب واشنطن، عن التعامل المباشر مع الأزمات السيا سية التي تواجه الشرق الأوسط، بسبب خوفها من التورط مرة أخرى في صراعات طويلة؛ حاولت الإدارات ا لمتعاقبة الخروج منها .ووفقًا لـ«دانيا الخطيب»، من مركز التعاون وبناء السلام للدراسات، فإنه مع انسحاب

، الولايات المتحدة من منطقة الخليج، يبدو أنها تتبنى سياسة الفوضى، ما يمنح الحرية لأي من الجهات الـ فاعلة الأخرى أخذ زمام المبادرة في تشكيل الشأن الإقليمي .وعلق جوناثان فولتون، من المجلس الأطلسي، أن الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط، قد خلق سلسلة من نقاط الضعف مع حلفائها في المنطقة، والتي تبدو الصـ ين نفسها راغبة في استغلال نقاط الضعف هذه، وخلق حالة احتكاك بين واشنطن وشركائها الإقليميين.

وفي تأييد لهذا، أكد برومبرج، أن مشاكل واشنطن في الشرق الأوسط، تنبع من حقيقة أن السياسة الأمريكية في المنطقة لا تسترشد بفكرة شاملة .ومن وجهة نظره، فإن منطق الارتجال قائم داخل إدارة البيت الأبيض ا لحالية، ومن ثمّ، فإن نهجها في الخليج وتحدياتها الأمنية، لا يمكن أن يُعزى إلى نوع من العقيدة .وبالمثل، قيمت كيرستن فونتروز، من مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن سياسة بايدن الخارجية في الشرق الأوسط، كـ انت حتى الآن تفاعلية، وقصيرة النظر في بعض الأحيان، ويعكس هذا النقص في الاهتمام، الذي أولته إدارته بالمنطقة.

وأكد برومبرج، أن بايدن، حاول مواجهة عدد لا يحصى من اللاعبين الإقليميين والعالميين المتشابكين بشكل متزايد من خلال التقليد الذي تم ممارسته منذ فترة طويلة من قبل مستشاريه والمتمثل في مجرد التخبط.

ومع ذلك، فقد دافع آخرون عن السجل الاستراتيجي لإدارة بايدن .وحذر ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية، من أن اتهام الإدارة، بأنها ليس لديها استراتيجية، غالبًا ما يعكس الاختلافات الآيديولوجية لـ دى المنتقدين مع الإدارة الحالية، بدلاً من الغياب الفعلي للاستراتيجية، وبدلاً من ذلك، أصر على أن واشنط ن لديها استراتيجية للشرق الأوسط، حيث يقوم بايدن وفريقه بتحليل المشاكل الإقليمية، وكيف تتقاطع مع مصالح أمريكا، وما الموارد المتاحة لديهم، وما تكاليف اتباع مجموعة متنوعة من السياسات؟ .وبالمثل، أوضحـ ت ناتالي توتشي، من معهد الشؤون الدولية، أنه في خضم إعادة التوجيه الاستراتيجي للولايات المتحدة، تجاه الصين، طورت الأولى، استراتيجية تركز على تعزيز العلاقات مع الشركاء في أوروبا وآسيا، والاعتماد بـ شكل أقل على الأداة العسكرية؛ لتحقيق أهداف سياستها الخارجية .وفي تقرير نشره مركز التقدم الأمريكي، وصف برايان كاتوليس، وبيتر جول، نهج بايدن في الشرق الأوسط، بأنه مشاركة براغماتية، ومحاولة تجنـ ب الوعود الزائدة، وتأكيد الخيار الدبلوماسي.

وعلى الرغم من الجدل الدائر حول استراتيجية بايدن الإقليمية، فإن اقتحام إدارته الديمقراطية لهذا النمط ا لجديد من المشاركة الدولية، قد جعلها تواجه مشاكل كبيرة .وبالنسبة إلى «ستريف»، فإن سجل الرئيس الأمـ ريكي العام في السياسة الخارجية، يقترح نهجًا طويلا يشجع على لغة الخطابة، ويقتصر في اتخاذ تغيير حا سم، بعد أن ربط مقاربته للشؤون الدولية، بتنشيط التعددية والدفاع عن القيم الديمقراطية.

وعلى نطاق واسع، تم الاستشهاد بالانسحاب من أفغانستان، باعتبارها كارثة في ملف سياسته الخارجية في عام ٢٠٢١ .والتي تنعكس بشكل مباشر على قيادته، وخاصة في ظل أن الانسحاب المضطرب منها في أغسط س ٢٠٢٠ .يمثل أكبر خطأ في سجله حتى الآن .والأهم من ذلك بالنسبة إلى علاقاته مع الشرق الأوسط، قد ت رك الشركاء الإقليميين يشعرون بالانزعاج .وفي هذا الصدد، أكدت ليزا كورتيس، من مركز الأمن الأمريكي ا لجديد، أن عملية الانسحاب المتسرعة، وعمليات الإجلاء الفوضوية، تركت وصمة عار على جبين الولايات ا لمتحدة وصورتها العالمية.

ولا شك أن الانسحاب من أفغانستان ألقى بظلاله على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وفي غياب أي نجاحات كبرى قد تحققت من ورائه، يبدو أن الثقة في إدارة بايدن تتضاءل .وعلى سبيل المثال، أبرز كل من مازوكو وألكسندر، كيف أنه بعد عام واحد من تنصيبه، لم تتحقق تلك الوعود والتوقعات بحدوث تحول في سياسة واشنطن حيال الشرق الأوسط .وعلق كلاهما أن المخاوف الداخلية، مثل جائحة فيروس كورونا، والاق تصاد المنهك، قد هيمنت على أجندة أعماله الرئاسية، تاركةً رأس مال دبلوماسي وموارد محدودة تقود أجند ة سياسته الخارجية .وبالتالي، تابعت دول الخليج بحذر، ما قد تقرره واشنطن إزاء دورها الذي ستلعبه في المنطقة في ضوء تلك المخاوف.

ويتوقف النجاح النهائي لعمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة ملف السياسة الخارجية لبايدن الآن على نتيجة ما وصفه علي حرب، في مجلة فورين بوليسي، بـ«مبادراته الرئيسية»، والمتعلقة بالمحادثات النووية الجاري ة مع إيران في فيينا، وجهوده لجلب الصراع باليمن إلى نهايته .ومع ذلك، فإن حالة عدم اليقين، بشأن الج هود الأمريكية حيال تلك المبادرات تعني أن إدارة بايدن، قد تواجه المزيد من الأزمات، من وراء إيران ووكلا ئها، والتي كافحت الولايات المتحدة حتى تاريخه لاحتوائها .وعلى سبيل المثال، وفي إشارة إلى التعليق- سالف الذكر-

حول التوجه الأمريكي نحو التركيز على محور آسيا، قال ستيفن والت، من جامعة هارفارد، إن المخاوف ا لمستمرة بشأن المحادثات النووية، تعني أنه حتى لو بايدن، أراد التركيز على منطقة آسيا ومكافحة ظاهرة ت غير المناخ وتداعياتها، ربما سيكرس وقتًا واهتمامًا أقل للشرق الأوسط، ولكن لن يكون قادرًا على تجاهله تمامً ا .

ومع بداية عام ٢٠٢٢ .أوضح كل من كاتوليس، وجول، أن نهج بايدن يحتاج إلى الابتعاد عن دائرة النقاشا ت السياسية، التي يهيمن عليها حالة التردد والاختيار، إما بين البقاء في المنطقة، أو الانسحاب والتركيز، بدلاً من ذلك على المشاركة الثابتة بالمنطقة، نظرًا إلى وجود العديد من التحديات، والفرص في الشرق الأوسط

التي يصعب تجاهلها .وعند النظر إلى مستقبل السياسة الأمريكية في المنطقة، اقترح كل من مازوكو، وألكسند ر، أن إدارته يمكن أن تتعلم دروسًا قيمة من إخفاقات إدارة أوباما في هذا الصدد، ولا سيما عندما يتعلق بشع ور اللاعبين الإقليميين بأنهم مستبعدون من عملية التفاوض بشأن الاتفاق النووي، وأوصى كلاهما بأن على وا شنطن أن تقدم لحلفائها في المنطقة تطمينات موثوقة، بشأن التزاماتهم تجاه الأمن الإقليمي.

على العموم، فإنه على الرغم من أن بايدن، قد ورث وضعًا صعبًا عالميا قد خلفه سلفه، فإن سياسة إدارته ا لخارجية في الشرق الأوسط، تفتقر بوضوح إلى التركيز، وتعد في نظر العديد من المحللين عالقة، في مرحلة انت قالية بين العديد من النُهج المتباينة للعلاقات الدولية .ولا شك أن الإشارات المتعلقة بالتحول نحو الاهتمام بآ سيا والانسحاب من أفغانستان، قد أضرّت بعلاقات واشنطن مع حلفائها الإقليميين، لدرجة تساؤل البعض عما إذا كان لدى الرئيس وإدارته استراتيجية من الأساس للتعامل مع دول المنطقة .ومع ذلك، سعى العديد م ن المحللين إلى لفت الانتباه إلى تركيزه على مبادئ التعددية، والحلول الدبلوماسية، كوسيلة لتعزيز التعاون ا لدولي .

ويبقى أنه في عام ٢٠٢٢ .لم يعد بإمكان بايدن وإدارته الاعتماد على أعذار تحول السياسة الأمريكية في الوق ت الراهن لتبرير قراراتهم، ولا سيما أن المحادثات النووية لم تصل إلى اتفاق، وستستمر الانتقادات لسياسته الخارجية في الشرق الأوسط، طالما لم يتم تحقيق إنجازات ملموسة».

٢٠٢٢/٢/٩

المنافسة الاستراتيجية بين أمريكا وروسيا والصين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في السياق الأوسع لمنافسة الولايات المتحدة والصين وروسيا على الصعيد العالمي، برز وضع الشرق الأوسط، ك مسرح للتنافس الحالي والمستقبلي بين القوى الثلاث، في ظل وجود إجماع على أن دور «واشنطن»، طويل الأ مد كضامن للأمن في المنطقة يواجه تحديات من القوتين الأخريين، اللتين عززتا ارتباطاتهما الاقتصادية والأمن ية والسياسية في المنطقة خلال العقد الماضي .وباقتران هذا مع توقعات بأن الإدارة الأمريكية ستقلل من تدخلا تها المباشرة في المنطقة من أجل التركيز على مخاوف أمنية أخرى، ظهرت العديد من الأسئلة حول مستقبل ا لشرق الأوسط ودور القوى الثلاث العظمي.

وبهذا الصدد، أصدرت مؤسسة «راند»، تقريرًا، بعنوان «مفترق طرق المنافسة ..الصين وروسيا والولايات المتح دة في الشرق الأوسط»، أعده كل من «بيكا واسر»، و«هوارد شاتز»، و«أندرو سكوبل»؛ بهدف مناقشة أطر المنا

فسة بين الجهات الفاعلة الخارجية في المنطقة، إلى جانب وضع توصيات بشأن ما يمكن فعله لحماية المصا لح الأمريكية .

ويتمحور التوجه الغربي العام بشأن التفاعلات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا في الشرق الأوسط، حول مفهوم «المنافسة الاستراتيجية»، وهو مصطلح ظهر بشكل مكثف في وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكية «إن إس إس»، الصادرة عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ .ويشمل هذا المفهوم، إدراك «تزايد المنافسات السياسية والاقت صادية والعسكرية» عالميًا بين واشنطن وخصومها الأقوى .وأشار التقرير إلى أن روسيا والصين هما «موضع ترك يز السياسة الأمنية للولايات المتحدة» .وحول هذه النقطة، أوضح أن كلا الدولتين كانا ولا يزالان يُعتبران « تحديات من الدرجة الأولى، لكن مع ذلك «تظهر الصين بشكل أكبر في اعتبارات مقرري السياسة» .ومن وجه ة نظر مؤيدة، ذكر تقرير لمركز «ويلسون»، أن الدول الثلاث بصدد «إعادة تحديد أدوارها في المنطقة».

وفي إيجاز للمواقف المختلفة لروسيا والصين تجاه المنطقة، أشار تقرير «راند»، إلى أن الصين «أقامت شراكات اقتصادية في مجالات التكنولوجيا وتجارة الطاقة، والبنى التحتية والموانئ»، في حين «حاولت روسيا أن تمو ضع نفسها كوسيط ومزود أسلحة بديل للولايات المتحدة» .ويعكس هذا الأمر «تشابك» المصالح الحالية لكل م ن موسكو وبكين في المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى سعي كل منهما إلى تحقيق «أهدافهما الأساسية، والهد ف الثانوي المتمثل في تقويض نفوذ واشنطن، من دون إثارة خلافات في علاقتهما الثنائية».

وحول دور الصين ونظرتها إلى «المنافسة الاستراتيجية»، أوضح التقرير، أن بكين تعتبر نفسها في «منافسة دائ مة مع القوى العظمى الأخرى» .وبالنسبة لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط، فإن الأخيرة «ترحب بهذه العلاق ات»، مشيرا إلى استفادة بكين من مبادرة «الحزام والطريق»، في بناء شراكات اقتصادية، وأن هذه العلاقات م نحتها «قدرًا ضئيلًا» من النفوذ السياسي في المنطقة، لا سيما على الدول الأفقر» .وتمت الإشارة أيضًا إلى حقيق ة أن المصالح العامة لها، مماثلة لمصالح الولايات المتحدة، حيث تتمثل «مصالحها الأساسية الثلاثة؛ في تأم ين «الوصول إلى النفط والغاز»، و«الحد من عدم الاستقرار واحتمالية الإرهاب داخل حدودها»، و«الرغبة في ال عمل كضامن للاستقرار متى أمكن ذلك».

وبالإشارة إلى الأهمية المتزايدة للصين في المنطقة في ضوء انسحاب أمريكا منها؛ كتب «بن هوبارد»، و«إيمي ت شين»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن- المنهكة من عقود من الحروب والاضطرابات في الشرق الأوسط- إلى الحد من مشاركتها؛ بدأت بكين في تعميق علاقاتها مع أصدقاء وأعداء واشنطن على حد سواء»، ورغم إ

شارتهما إلى أنها بعيدة عن منافسة الولايات المتحدة، إلا أنهما يريان أن توجهها للاستثمار في الشرق الأوسط ، يمكن أن يتسارع مع انسحاب الولايات المتحدة من المشاركة في شؤون المنطقة .

وأشار التقرير إلى أن الصين ليست فقط «غير راغبة»، أن تحل محل الولايات المتحدة، ولكن أيضا لا يوجد ب ديل لواشنطن بعدها، وإن كانت «لا تسعى إلى لعب دور رئيسي في الشؤون الأمنية بالمنطقة، كما سلط الضوء أ يضًا على بعض القيود الحالية على النفوذ الصيني، بما في ذلك ما اعترى دول الخليج من شعور بالإحباط بس بب عدم قدرتها أو رغبتها في التخفيف، من «سلوك إيران العدائي»، ودعمها غير المرحب به لـ«رجال أقوياء » في ليبيا وسوريا.

واستكمالًا، أوضح أن لدى روسيا والصين تحديات مختلفة عن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .وفي حين ل وحظ أن تجارة السلع الصينية مع المنطقة خلال الفترة) ٢٠٠٩– ٢٠١٩(، بلغ متوسطها سبعة أضعاف مثيلتها الروسية، وأن صادرات بكين كانت أكثر من أربعة أضعاف صا درات موسكو خلال الفترة نفسها، فقد أشار إلى كيف أنه كانت روسيا «أكثر نشاطًا بكثير في المجال العسكر ي»، وأنه خلال العقد الماضي، تفوقت مبيعات أسلحتها على مبيعات الصين، بنسبة ١٢ إلى ١ .وبالانتقال إ لى روسيا، أشار إلى أنه بعد «غيابها الكبير»، عن المنطقة في العقود التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، فقد أت احت لها الحرب الأهلية السورية، فرصة «لإعادة فرض» نفسها، باعتبارها «فاعلا رئيسيا في المنطقة»، وهو م ا توافق مع رؤية مركز «ويلسون»، من أن الصراع السوري كان «بوابة روسيا للعودة» إلى المنطقة.

وعلى مستوى أوسع، أوضح التقرير كيف يمكن وصف الدبلوماسية الروسية الحالية في الشرق الأوسط من خلا ل «توطيد تعاونها مع شركائها القدامى في سوريا وإيران» .وكما وجد مركز «ويلسون»، فإنها «تشعر بالراحة أ كثر في العمل مع الأطراف المتعارضة داخل نزاع معين» .وأوضحت «ديانا جاليفا»، من «جامعة أكسفورد»، أن ها لا تزال منفتحة على «مسارات التعاون» المختلفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال الاستثمار والتنمي ة، وكذلك من خلال عضويتها في تحالف «أوبك بلس» .وكما هو الحال مع حالة الاهتمام الصيني المتزايد بال شرق الأوسط، اقترحت «مؤسسة راند»، أن «انخراط روسيا المتجدد في المنطقة قد تم «تسهيله» من خلال التص ورات الإقليمية، بأن الولايات المتحدة تنسحب منها .وعلى وجه الخصوص، تحاول موسكو تقديم نفسها كب ديل لواشنطن، و«ملء الفراغات» التي خلفتها.

وفي هذا الصدد، أوضح «دومينيك دادلي»، من مجلة «فوربس»، كيف أن «الصعوبات» التي واجهتها دول ا لخليج في تأمين عقود أسلحة من كل من الولايات المتحدة وأوروبا قد وفرت لهم «حافزًا للبحث عن موردين محتملين بديلين»، مما أدى إلى تعزيز العلاقات الدفاعية مع موسكو .وفي مواجهة مثل هذا الطرح، علق «أنط

ون مارداسوف»، من «معهد الشرق الأوسط»، على أن النجاح الروسي بشأن صناعات الدفاع في الشرق الأوسط ، قد استقر مع تضاؤل الاهتمام بالأسلحة الروسية الصنع عقب حل الأزمة الخليجية عام ٢٠٢١، فضلاً عن تأثير العقوبات الأمريكية الرامية إلى كبح مبيعات الأسلحة من روسيا .وعليه، اعتبر التقرير أن روسيا لا تسع ى إلى «إزاحة أو استبدال» الولايات المتحدة بصفتها الضامن الأمني «الأساسي للمنطقة» .وتوقعت «آنا بورشف سكايا»، من «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، أنها ستكون «حذرة من التوسع المفرط وستواصل اتباع استراتيجية ذات وسائل محدودة» .وتماشيا مع ذلك، افترض تقرير «ويلسون»، أن مشاركتها في الشرق الأو سط «مبالغ فيه حاليًا» .

وبشكل خاص، تعد هذه المخاوف ملحة في المناخ الحالي للتوترات المتصاعدة بين الغرب وروسيا، بشأن أوكرا نيا، حيث لا يمكن استبعاد تداعياتها على أمن الشرق الأوسط، إذا اندلع صراع في أوروبا الشرقية .وأوصى « ماكس بيرجمان»، من «مركز أمريكان بروجرس»، أن على واشنطن «الانخراط في جهد دبلوماسي عالمي لعزل روسيا»، بما في ذلك «جهد منسق» للقيام بذلك مع مصر وحلفائها الخليجيين، فضلا عن أن هناك عنصرا آخ ر يجب مراعاته، وهو الدرجة التي يكون عندها بكين وموسكو- رغم عدم وجود حلفاء رسميين لهما بالمنطقة- مصلحة مشتركة في الحد من انتشار الولايات المتحدة العالمي من خلال التعاون في الجهود المبذولة لإضعاف ا لهيمنة الأمريكية في مجالات معينة، مثل الاقتصاد وانتشار الأسلحة .وأشار «كولم كوين»، في مجلة «فورين ب وليسي»، إلى أنه «ليس هناك شك في أن العلاقة بين البلدين قد نمت بشكل أوثق في السنوات الأخيرة»، وشر حت «كادري ليك»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، كيف يتجاوز الجانبان خلافاتهما من أج ل مصالح جيوسياسية «براغماتية» أوسع، معنية بالإضرار بواشنطن» .

وحول الدور الذي تلعبه واشنطن في «المنافسة الاستراتيجية» الراهنة، أوضح أنه «من أجل فهم أفضل لسبب ظهور الشرق الأوسط كمحور للمنافسة بين الأطراف الثلاثة، من الضروري فهم أن المصالح الأمريكية الجوهرية ، تتركز حول «ضمان استمرار الاستقرار الإقليمي»، و«الحفاظ على انسيابية الوصول إلى الإمدادات النفطية، و«ضمان التدفق الحر لهذه الموارد إلى باقي دول العالم»، و«حماية الكثير من الحلفاء والشركاء»، فضلاً عن «ال دفاع عن قواتها في المنطقة»، مشيرا إلى أنه على الرغم من أن المنطقة لم توفر سوى أقل من ٨ %من احتياجا ت استهلاك النفط الأمريكي في عام ٢٠١٨، فقد لوحظ أن الولايات المتحدة «لا تزال تسعى إلى حماية تدفقا ت الطاقة الضرورية للاقتصاد العالمي» .

وفي الواقع، حاول تقرير «راند»، تزويد صانعي السياسة الأمريكيين بمبادئ تساعدهم على خوض هذا التنافـ س بصورة أفضل، والعمل على» حماية مصالح واشنطن .ومع وضع هذا في الاعتبار، قدم العديد من التوصيات

لإدارة هذه الحقبة من المنافسة في المنطقة .ومع إدراك أنها ستحتاج إلى «خوض هذا التنافس بفاعلية» مع منا فسيها، أكد معدو التقرير أن الولايات المتحدة هي الأفضل لتعزيز دورها كوسيط إقليمي في تسوية العديد من ا لنزاعات، وأنها الأجدر على استخدام هذا الدور لتعزيز علاقاتها التجارية وتعاونها مع دول الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، يجب مراعاة وتقييم موقف دول الشرق الأوسط عند مناقشة قضية المنافسة الاستراتيجية ب ين القوى العظمى .وأشار التقرير إلى أن المنافسة «لا تحدث من فراغ»، لكون أن دول المنطقة لديها «مصالحها وأهدافها»، التي يتعين تحقيقها عند التعاون مع أي من القوى الخارجية الثلاث .وتمت الإشارة إلى أنه عل ى الرغم من تأثير هؤلاء الثلاثة، فإن دول المنطقة، تحتفظ «برأيها إما في تلقي المساعدة، بشأن أهدافها أو رف ضها وتقييدها»، بناء على التداعيات التي قد تطال التأثير والنفوذ الإقليمي لها.

وفيما يتعلق بدول المنطقة على وجه التحديد التي من المرجح أن تكون مناطق رئيسية للتنافس على النفوذ الس ياسي والاقتصادي في المستقبل القريب، تمت الإشارة إلى أن دول الخليج، وكذلك مصر وسوريا وتركيا، ستكو ن محور هذه المنافسة الإقليمية .وأشارت «بورشفسكايا» إلى أن دولًا، مثل «تركيا ومصر والإمارات والسعودية» ، وسعت «علاقاتها العسكرية» مع روسيا، في حين اتسم الالتزام الأمني المعهود عن الولايات المتحدة تجاه د ول المنطقة بـ«التناقض».

ومع ذلك، فإن دول الخليج، وكذلك دول المنطقة بشكل عام، لا تريد المشاركة في زيادة حدة المنافسات الجيو سياسية الأوسع بين القوى العظمى .وبالإشارة إلى محادثات قطر الأخيرة مع واشنطن حول صادرات الطاقة ا لمحتملة إلى أوروبا، حذر «سايمون هندرسون»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، من أنه «يجب ع لى الدوحة التعامل مع موسكو بحذر، إذا اختارت مساعدة إدارة بايدن، «وخلق نوع من التنافس» مع روسيا على «عقود توريد الغاز».

على العموم، توقع تقرير «راند»، مستويات متزايدة من المنافسة بين القوى الثلاث في الشرق الأوسط، خلال ا لسنوات القادمة، خاصة الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية .وفي الوقت الحالي، هناك مخاوف حول تصور أن الأنشطة الصينية والروسية في المنطقة تقوض المصالح الأساسية لواشنطن .وإن نجحتا حتى الآ ن في تجنب المنافسة المباشرة مع بعضهما في المنطقة، لكن لا زالت هناك مخاوف من تقويض النفوذ الأمريكي من خلال تعاون مزدوج من خصمين قويين .ومع ذلك، تم التأكيد أن الأخيرة لا تزال تحتفظ بأقوى هيمنة د بلوماسية، وأن شبكتها من الحلفاء الإقليميين لا مثيل لها بالمقارنة مع غيرها من القوى الأخرى، وتم تسليط الضوء على أنها لا تزال قادرة على لعب دور بناء ومؤثر كقوة عظمى، حتى لو استمر تواجدها العسكري بالمن طقة في التقلص التدريجي.

٢٠٢٢/٢/١٠

مشهد الطاقة في ظل الأزمة الروسية الغربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المعلوم أن نسبة الغاز في مزيج الطاقة الأوروبي تبلغ نحو ٢٢%، يأتي ثلثها من روسيا التي تمتلك في حقو ل سيبيريا أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم، والتي بدأت تصديره إلى بولندا، منذ أربعينيات القرن الم اضي، وفي الستينيات أمدت به دول الاتحاد السوفيتي عبر خطوط أنابيب، وبعد تفكك الأخير تكرر النزاع ب ين روسيا وأوكرانيا، التي تعبرها هذه الخطوط، فضلا عن تكرار الخلاف بين روسيا والدول الأوروبية حول ت سعيره، مثلما حدث عامي «٢٠٠٦ و٢٠٠٨»، حين توقفت إمداداته، بسبب هذه الخلافات، ما ترتب عليه من قيام دول البلقان، وسلوفاكيا، بتقنين الغاز وإغلاق المصانع .ومنذ ذلك الوقت، بدأت الدول الأكثر انكشافً ا تتجه إلى بدائل، مثل بناء محطات لاستقبال الغاز المسال الذي يمكن استيراده من حقول بديلة كالحقول الق طرية.

ورغم ذلك، واصلت الدول الأوروبية شراء الغاز من روسيا بكميات كبيرة، بعد أن نجحت دبلوماسية الأخيرة في إقناعها بفصل الخلافات السياسية عن مشهد الطاقة .ومع تصدر ألمانيا قائمة المشترين لهذا الغاز، توجه ت روسيا إلى إنشاء خط أنابيب جديد هو)نورد استريم٢(، لتزويدها به، ما أثار قلقا متزايدا لدى الولايات المتحدة، خشية أن يؤدي ذلك إلى امتلاك موسكو ورقة ضغط بالغة التأثير في الشأن الأوروبي .وفي عام ٢٠١٧، اشترت أوروبا من شركة «غاز بروم» الرو سية ما قيمته ٣٨ مليار دولار، وكان وراء ذلك تعويض استنزاف الحقول البريطانية والهولندية .وفي عام ٢٠١٨، بدأ العمل في مشروع)نورد ستريم٢(، تحت بحر البلطيق، بإشراف شركة «غاز بروم»، وبتمويل جزئي من شركات الطاقة الأوروب ية، مثل الشركات «الروسية، والفرنسية، والنمساوية، والهولندية، والبريطانية، والألمانية».

ومن جانبها، عارضت إدارة ترامب هذا الاتجاه، وفرضت في ديسمبر ٢٠١٩ عقوبات على الشركات العاملة في المشروع مدة عام .ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، إلى أن الوضع الجديد يقوي من قبضة موسكو ويجعل ال دول المستوردة تحت رحمتها، كما أنه يحرم أوكرانيا من رسوم المرور السخية، التي تحصل عليها نتيجة مر ور الغاز الروسي عبرها إلى أوروبا .ورغم تهديد ألمانيا بعدم الاستمرار في مشروع)نورد ستريم٢(، إذا ما استخدمته روسيا وسيلة لعزل أوكرانيا وتدمير اقتصادها، وأنها ستتجه إلى تنويع مص ادر طاقتها والاعتماد على مصادر أخرى؛ إلا أن ذلك لم يكن سهلا عليها، كما أنه ليس سهلاً على الدول الأ

وروبية أن تتخذ موقفًا موحدًا بسبب تفاوت اعتمادها على الغاز الروسي، خاصة بعد أن قررت ألمانيا وقف اع تمادها على الطاقة النووية، والموقف البيئي من استخدام الفحم، وارتفاع أسعار الغاز المسال، والاعتراض على تقنية التكسير الهيدروليكي، بسبب اتهام هذه الطريقة بأنها تلوث المياه الجوفية وتسبب الزلازل .

ومع ذلك، فإن الوضع السياسي للغاز الروسي واحتمال استخدامه كورقة ضغط، جعل المستشارة الألمانية «مير كل»، تشير إلى توجه أوروبا بشكل جاد، نحو تنويع مصادر طاقتها والتحرر من الاعتماد على هذا الغاز، وه و ما صرحت به في أغسطس ٢٠٢١، خلال مؤتمر صحفي لدى استقبالها الرئيس الأوكراني، من أنه «بعد رب ع قرن ستوقف الدول الأوروبية اعتمادها على توريدات الغاز الطبيعي، بما في ذلك الغاز الروسي، وأنه على أ وكرانيا أن تستعد لهذه اللحظة».

وفي ديسمبر٢٠٢١، أصبح خط أنابيب الغاز)نورد ستريم٢(، الرابط بين روسيا وألمانيا، معلقًا نتيجة الوضع القلق في أوكرانيا .وتبلغ قدرات هذا الخط ٥٥ مليار متر مكعب سنويا، واستثماراته الإجمالية نحو ١١ مليار دولار، ويعد من أهم مشروعات روسيا في أو روبا، ويمتد على طول ١٢٣٠كم، وهو نفس الطريق الذي يمتد عليه)نورد ستريم١(، الذي بدأ العمل في عام ٢٠١٢؛ لكن الخط الجديد يتجاوز أوكرانيا، ويبدأ من خليج نارفا في بحر البلطيق في روسيا، إلى جرايفسنالد في ألمانيا، ويمر في روسيا، وفنلندا، والسويد، والدنمارك، وألمانيا . وترى فيه الأخيرة وسيلة أمانها من الطاقة، حيث يمثل الغاز الروسي، نحو نصف وارداتها من الغاز، كما يمثل المشروع أهمية استراتيجية للاتحاد الأوروبي، ولهذا فهو أحد محاور الاختلاف الأوروبي الأمريكي.

وكان من المنتظر أن يبدأ توريد الغاز عبر)نورد ستريم٢(، إلى ألمانيا في أكتوبر٢٠٢١، بعد توقف العمل مدة عام؛ بسبب العقوبات الأمريكية .وبسبب نقص المخزون، وخفض شركة «غاز بروم»، كميات الغاز المصدرة إلى أوروبا، ارتبكت أسواق الغاز .ورغم أن خط الأنابيب الحالي، الذي يمر عبر بلاروسيا، وبولندا إلى ألمانيا يعمل بطاقته القصوى ٩.٣٢ مليار متر مكع ب سنويًا، إلا أنه لا يكفي لتلبية الطلب الأوروبي، خاصة بعد أن أعلنت شركة الطاقة النرويجية- أكبر منتج ومورد للغاز إلى السوق الأوروبية- أنها لن تستطيع تلبية أكثر من ٦٠ %من الزيادة في الطلب على الطاقة في هذا الشتاء، ما جعل من الضرور ي تشغيل خط)نورد ستريم٢(، وهذا الوضع ترتب عليه ارتفاع تاريخي في أسعار الغاز حتى قفزت بنحو ٨٠٠ %وتجاوزت ١٨٠٠ – ١٩٠٠ دولار لكل ألف متر مكعب.

وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت حدة التوترات بين موسكو وواشنطن بسبب أوكرانيا .وكما هو معلوم فإن موسكو قد ضمت إليها شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، وزاد تدخلها في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، وقامت جماعات ت ابعة لها بالاستيلاء على أجزاء من هذه الدولة .وفي ٢٠١٥ فرض «الاتحاد الأوروبي»، و«الولايات المتحدة»، عقوبات اقتصادية على روسيا .ومؤخرًا قامت بوضع حشود عسكرية على حدودها مع أوكرانيا .ومع هذا الجـ و السياسي المتوتر في العلاقات الروسية الغربية، خاصة بعد التحذير من أن موسكو تمهد الطريق لغزو أوكراني ا، ارتبكت إمدادات الغاز الروسي، الأمر الذي كان له أثره البالغ على أسواق الأسهم التي شهدت انخفاضًا، فضلا عن هبوط سعر العملة الروسية «الروبل»، مقابل الدولار، إلى معدل ٨٠ روبل لكل دولار، وانعكاسه عل ى أسعار النفط التي شهدت ارتفاعا إلى ما فوق ٩٠ دولارا للبرميل- وهو أعلى مستوى بلغته منذ ٧ سنوات- خشية أن تصبح إمدادات الخام أكثر شحًا، بسبب هذه التوترات، وبسبب صعوبة تحقيق «أوبك بلس»، الز يادة المستهدفة في الإنتاج بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميا كل شهر بدءًا من أغسطس الماضي.

دعم هذه الزيادة في أسعار النفط، هبوط مخزونات النفط الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٢، وتو جه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، «البنك المركزي»، إلى اتباع سياسة نقدية متشددة، ورفع أسعار الفائدة، وإنهاء مشترياته من السندات في مارس، في محاولة منه للسيطرة على التضخم .وأدت المخاوف من إمكانية إ عاقة شحنات النفط والغاز الروسية- في حالة حدوث تصعيد عسكري- إلى إبقاء أسعار الخام في حالة ارتفاع، برغم ارتفاع سعر الدولار الأمريكي، إثر إعلان سياسة الاحتياطي الفيد رالي الأمريكي.

وتتوقع «أوبك»، في تقريرها الشهري يناير ٢٠٢٢، ارتفاع الطلب العالمي على النفط، بمقدار ١٥.٤ ملايين برم يل يوميا ليصل إلى ٨.١٠٠ مليون برميل في ظل التعافي الاقتصادي، وذلك برغم المخاطر المرتبطة بوباء «كوفيد ـ

١٩»، مع تأكيد محللي الأسواق أن احتمالات خفض الأسعار في أسواق النفط تظل محدودة، بسبب توترات ا لأوضاع في أوكرانيا والشرق الأوسط، والتهديد بفرض عقوبات قاسية على روسيا، تشمل قيودًا على صادرات ا لتكنولوجيا المتقدمة، كما أن استمرار فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وعلى رأسها حرمانها من تصدير نفطها، مع عدم التوصل إلى اتفاق في فيينا من شأنه أيضًا أن يعزز ارتفاع أسعار النفط.

في هذه الأثناء، أصدر «صندوق النقد الدولي»، تقريره السنوي عن آفاق النمو الاقتصادي العالمي، موضحا فيه أنه بعد انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، بنسبة ٨.٤ %في ٢٠٢٠، متأثرًا بجائحة كورونا، وا نخفاض أسعار النفط، وانخفاض الطلب عليه، وتأثير الإجراءات الاحترازية على الناتج المحلي الإجمالي غـ

ير النفطي، وعجز رصيد المالية العامة البالغ ٨.٨ %لدول مجلس التعاون؛ توقع الصندوق أن يرتفع الناتج ا لمحلي الإجمالي للاقتصاد الخليجي إلى ٣.٥ %في ٢٠٢٢ في ضوء ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وزيادة إن تاجه، بدءًا من أغسطس الماضي في «أوبك بلس»، وارتفاع أسعاره، كما توقع أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الخليجي ٢.٤ في ٢٠٢٢، وأن يبلغ معدل نمو الاقتصاد السعودي ٤٫٨%، والك ويت ٢.٤%، وكل من الإمارات والبحرين ٣%، وسلطنة عُمان ٩.٢.%

وفي الاستطلاع الذي أجرته «رويترز»، في يناير ٢٠٢٢، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي، ستشهد في ٢٠٢٢، أسرع معدل نمو اقتصادي تحقق منذ سنوات؛ نتيجة ارتفاع أسعار النفط في ظل التوترات السياسية ال عالمية المتصاعدة في دول رئيسية منتجة، قد تؤدي إلى تراجع الإمدادات .وتوقع الاستطلاع أن ينمو الاقتصاد ا لسعودي بـ٧.٥%، تليه الكويت والإمارات ٣.٥%، و٨.٤ %على التوالي، بينما قطر، وسلطنة عُمان، والب حرين بين ٣– ٤%، كما أنه من المتوقع أن يتراوح التضخم بين ٢– ٢٫٨.%

وبينما تستفيد دول مجلس التعاون من ارتفاع أسعار النفط- للأسباب التي سبق ذكرها- إلا أن الأزمة الروسية الأوكرانية، يمكن أن يكون لها تداعياتها على إمدادات القمح والأعلاف، وذلك للوزن النسبي الكبير لأوكرانيا وروسيا في إنتاج وتصدير هذه السلع، حيث تعد الأخيرة أكبر مصدر للقمح عالميًا، بي نما تعد الأولى ثالث أكبر مصدري الذرة عالميا .

وبالفعل، كانت أسعار الحبوب قد شهدت عام ٢٠٢١، ارتفاعات كبيرة، ومن المحتمل أن يؤدي انقطاع إمدا دات الحبوب، عبر البحر الأسود إلى ارتفاع كبير آخر في الأسعار، حيث تشحن صادرات أوكرانيا وروسيا ور ومانيا وقزاخستان من البحر الأسود، وسيكون من المتضررين كثيرًا من هذا الوضع الدول العربية، وفي مقدمتها مصر- أكبر مستورد عالمي للقمح-

ودول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد كثيرًا في تأمين غذائها على الاستيراد من الخارج .وفيما تستورد ا لبحرين وقطر والكويت ١٠٠ %من احتياجاتها من الحبوب، تستورد الإمارات ٩٦ %وسلطنة عُمان ٩٤ %و السعودية ٩٢ %طبقًا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة)الفاو .(وفي عام ٢٠٢٠ بلغ إجمالي الواردات الغذائية لدول مجلس التعاون أكثر من ٥٣ مليار دولار، وفي آخ ر مارس ٢٠٢٠ قامت روسيا أكبر مصدري القمح في العالم بتقييد صادراتها من الحبوب لحماية استهلاكها الغ ذائي، فيما حظرت كزاخستان تصدير المواد الغذائية الرئيسية، ومنعت فيتنام ثالث أكبر مصدري الأرز صادر اتها منه .

على العموم، فإن الاستفادة الخليجية من ارتفاع أسعار النفط، قد يحد منها تطورات أسعار الحبوب على وق ع الأزمة الأوكرانية الروسية، ما يتطلب من أعضاء مجلس التعاون الخليجي تنسيق التحركات الاستثمارية لهم في الدول النامية، خاصة الإفريقية كمناطق واعدة بديلة، توفر لها احتياجاتها الغذائية، من دون التعر ض لمثل هذه الصدمات التي تفرزها الأوضاع الدولية.

٢٠٢٢/٢/١١

التهديدات والتحديات التي تـواجـه الـولايات الـمتـحـدة ودول الـخـلـيـج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدار يومي ٣ و٤ فبراير ٢٠٢٢ .عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، مؤتمره السنوي الثاني «MEI-CENTCOM»، والذي ضم خبراء ومختصين وباحثين معنيين بأمن الشرق الأوسط؛ لمناقشة آخر القضايا ا لسياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة .ولمناقشة هذا الأمر، دعا المعهد الجنرال «كينيث ماكنزي»، قائد القيادة المركزية للولايات المتحدة، لتوضيح وجهة نظره حول موقف الولايات المتحدة في المنطقة، وبعض التو جهات والتهديدات التي تواجهها هي وحلفاؤها في الفترة المقبلة .

وفي كلمته، قدم «ماكنزي»، رؤية للاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، والتي تناولت التصورات المحلية داخلها، والمنافسة العالمية مع الصين، والتهديد الذي تشكله إيران، وبعض النقا شات حول طبيعة الاستراتيجية الأمريكية على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي شهدت اهتمامًا كبيرا بعد الذكرى السنوية الأولى لتنصيب «جو بايدن» رئيسا للولايات المتحدة، كما قدم طرحا بشأن نهج إدارة «بايدن » تجاه طهران، في ظل تعثر المفاوضات النووية، والمخاوف المتزايدة بشأن قواتها المقاتلة بالوكالة.

وظلت النظرية القائلة أن الولايات المتحدة تنسحب من الشرق الأوسط- وهى نظرية حرصت واشنطن على إثبات عدم صحتها- محل نقاشات بين المحللين والمعلقين وواضعي السياسات .ورغم ما حظيت به من اهتمام وتأييد في الأشهر ا لأخيرة، فقد تراجع بعض الباحثين عن دعمها .وأشارت «داليا كاي»، من «جامعة كاليفورنيا»، إلى أنه على العكس من القلق الإقليمي بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، بعد خروجها من أفغانستان، فإن الواقع يقول إنها لا تخطط لانسحاب كبير، كما أن انخراطها العسكري في المنطقة أكثر قوة واستمرارا مم ا هو مُدرك، ولذا فإن حدوث «تخفيض جذري لعشرات الآلاف من قواتها أمر «مشكوك فيه» .

وفي تأييد لهذا، أكد «ماكنزي»، حقيقة أن «بعض أكثر التهديدات التي تواجهها واشنطن إلحاحا ومصداقية ينبع من المنطقة، التي يشملها نطاق عمل القيادة المركزية، موضحًا أن الفرضية القائلة بأن لدى واشنطن خيا

را واحدا؛ «إما التركيز على الشرق الأوسط، أو المنافسة الاستراتيجية»، هي «فرضية غير حقيقية»، خاصة أ ن وجودها في المنطقة، يشكل جزءًا من صورة استراتيجية أوسع «ذات نطاق عالمي»، وأن المنافسة الاستراتيج ية لها مع الصين وروسيا لا تمنحهما رفاهية «التفكير من منظور إقليمي» .

وبالمثل، حذر «مايك واتسون»، من معهد «هدسون»، من أن «الانسحاب من الشرق الأوسط، سيضعف موقف الولايات المتحدة ضد روسيا والصين» .وأوصى «أنتوني كوردسمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدول ية»، بأنه يجب على واشنطن «النظر إلى ما وراء شرق المحيط الهادئ، والتعامل مع الصين على المستوى العا لمي» .وعلى وجه الخصوص، أشارت «كاي»، إلى أن «المنافسة الاستراتيجية»، بين الولايات المتحدة والصين ، «تهيمن حاليًا»، على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، ما يعكس «إجماعًا من قبل الحزبين المنقسمين على ذلك» .وفي إطار المنافسة العالمية، أشار «ماكنزي»، إلى أن واشنطن ترى الشرق الأوسط، «أحد أكثر المناط ق المتنازع عليها، وأحد أكثرها أهمية في العالم».

وفيما يتعلق بدور الصين المتنامي في المنطقة، أكد قائد القيادة المركزية الأمريكية، أنه من «منظور جيوستراتيج ي»، ليس مستغربا أنها حققت في السنوات الأخيرة، «تقدما ثابتا» في منطقة «محورية»، لمبادرة «الحزام والط ريق» الخاصة بها .ووفقًا لـ«كريستيان مبير»، من شركة «ارسيبل واسوسيتس»، لاستشارات المخاطر الجيوسيا سية، فقد شهدت، «تحولاً تدريجيًا، لكن لا رجعة فيه على ما يبدو في حساباتها الاستراتيجية»، زاد من وت يرته حقيقة، إنها أصبحت الآن «مشتريا أساسيا لنفط الشرق الأوسط».

وفي تفصيل لهذا، أوضح «كوردسمان»، أنه في السنوات الأخيرة، أصبح «طريق الحرير البحري» في الصين- والذي يسهل وارداتها من الطاقة وكذلك صادراتها- ذا «أهمية استراتيجية حاسمة» للقوة العظمى في شرق آسيا، مؤكدا أن اعتمادها المتزايد على المنطقة، يسلط ا لضوء على «الأهمية الحاسمة لتوسيع نهج واشنطن للتنافس معها بما يتجاوز البعد العسكري» .وهو ما بدا أي ضًا متوافقا مع تعليق «ماكنزي»، من أن المنطقة تُظهر «ما يبدو عليه منافسة استراتيجية» .وتؤكد هذه التعليقا ت الإجماع في دوائر صنع السياسة الأمريكية، على أنه يمكن الاستفادة من النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط على حساب مصالح الصين، التي تعتمد بشكل كبير على المنطقة على الرغم من كونها أقل وجودا فيها.

ومع ذلك، لا تزال المخاوف الأمريكية، بشأن العلاقات العسكرية للصين مع دول الشرق الأوسط «قائمة» .وأ شار «ماكنزي»، إلى وجود مخاوف بشأن «الجهود» الصينية، «لكسب النفوذ العسكري» مع حلفاء الولايات ا لمتحدة في المنطقة .وعلق «جوناثان فولتون»، من «المجلس الأطلسي»، على أن بكين تتبع نهجًا «أكثر قوة» في منطقة الخليج على وجه الخصوص، وتحاول «خلق فجوة بين الولايات المتحدة وحلفائها» .وبالرغم من ذلك

، أعرب «ماكنزي» عن ثقته في أن واشنطن إلى جانب حلفائها، ستكون قادرة على مواجهة هذه التحديات بنـ جاح، وأنه بينما تود الصين أن «تحل محل» الولايات المتحدة، بصفتها «الشريك المفضل» في المنطقة، فإنها « لا ترغب» في «التقاط عباءة الضامن لنظام عالمي حر ومفتوح»، في حين أن بلاده، «ليس لديها نية للتنحي عن القيام بهذا الدور».

ومع ذلك، أقر أنه يجب على واشنطن مضاعفة جهودها لطمأنة شركائها، بأنها لا تزال ملتزمة بالحفاظ على أمن واستقرار الشرق الأوسط .وتم تسليط الضوء على مثل هذا المطلب من قبل عدد من المحللين والمعلقين في تـ قييماتهم لسياسة إدارة «بايدن» في المنطقة .وعلى سبيل المثال، أصر كل من «ليوناردو جاكوبو»، و«ماريا مازو كو»، و«كريستيان ألكسندر»، من مركز «ترينذز للبحوث والاستشارات»، على أنه لتجنب تكرار أخطاء الإدار ات السابقة، يجب على الولايات المتحدة تزويد حلفائها في الشرق الأوسط بـ«تطمينات ذات مصداقية» بشأن «التزاماتها تجاه الأمن الإقليمي».

لافتًا الانتباه إلى دوره كقائد للقيادة المركزية، أوضح «ماكنزي»، أنه «مع ما يطرأ على العلاقات السياسية من تغير»، تركز الولايات المتحدة على الحفاظ على «علاقات عسكرية قوية» مع الشركاء الإقليميين، مؤكدا أن هـ ذا قد اتخذ شكل «برامج المبيعات العسكرية الأجنبية»، وكذلك «التعليم العسكري المهني»؛ بهدف خلق «جـ سر مشترك» بين القوات الشريكة في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، ظهر «تحول ملحوظ» في سياسة واشنطن تجاه الشرق الأوسط، منذ تنصيب «بايـ دن»، وتمت الإشارة إلى تأكيده على الدبلوماسية، عوضًا عن الوجود العسكري العلني .وتأكيدا لذلك، قالت «ناتالي توتشي»، من «معهد الشؤون الدولية»، إنه في خضم «إعادة التوجيه الاستراتيجي» للولايات المتحدة تجاه الصين، طورت الأولى استراتيجية، تركز على «تعزيز العلاقات» مع حلفائها، و«الاعتماد بشكل أقل علـ ى الآلة العسكرية»، لمتابعة أهداف سياستها الخارجية .ووصف «بريان كاتوليس»، و«بيتر جول»، من مركز «أمريكان بروجرس»، نهج «بايدن»، تجاه الشرق الأوسط، بأنه «يؤكد الخيار الدبلوماسي».

وفي إشارة إلى ذلك، ذكر «ماكنزي»، أنه يدعم «عنصر القوة الدبلوماسية»، الذي يعمل بالتزامن مع العمليات ا لعسكرية الجارية للولايات المتحدة في المنطقة، مضيفا أن تهديد إيران «ركز اهتمام دول الخليج بطرق لم تكن مطروحة من قبل»، وأنه «لا مفر من أن تبدأ واشنطن في التعاون بشكل أعمق مع هذه الدول، واصفا طهران بأ نها «التهديد الرئيسي»، الذي تراه القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط، في ضوء «أنشطتها التي تقو ض أمن واستقرار المنطقة بأكملها» .وعلى نطاق واسع تم الاعتراف بهذا التهديد .وكتبت «روبن رايت»، من مركز «وودرو

ويلسون»، أنها باتت الآن «أفضل تسليحًا، وذات نفوذ عسكري وسياسي أكثر قوة من أي وقت مضى في تار يخها».

وفي تناوله لقضية إيران على وجه الخصوص، أوضح «ماكنزي»، أنه منذ اغتيال قائد فيلق القدس، «قاسم سل يماني»، «قامت طهران بممارسة أنشطتها بنفسها، بصورة أقل مما تعتبره حتى لا تتجاوز مقدار صبرنا وتحم لنا إزائها»، لكنه في المقابل أكد أنها «تعتمد الآن على وكلاء آخرين للقيام بهذه الأنشطة»، وتزويدهم «بالأسل حة والموارد الأخرى» .

وفي الواقع، أصبحت رعاية إيران لمجموعة متنوعة من الجهات المسلحة غير النظامية، بمثابة حجر الزاوية في سياستها الدفاعية، وكما أشار «جويدو شتاينبرغ»، من «المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية»، فإن تلك الجهات تستخدم كل الموارد لتوسيع «نفوذها»، بشكل لا بأس به في الشرق الأوسط .وعلى الرغم من النجاحا ت السابقة في توجيه تلك الجهات، فقد أوضح «ماكنزي»، أنها بدأت تفقد قبضتها على بعض وكلائها، في ضوء أن قائد فيلق القدس الجديد، «إسماعيل قآني»، لا «يمارس نفس الدرجة من السيطرة على المليشيات الم تحالفة معها، مقارنة بسلفه» .وفي هذا الصدد، علق كل من «قاسم عبدالزهرة»، و«سامية كُلاب»، من وكالة «أسوشيتد برس»، أن محاولات «قآني»، «قوبلت بالتحدي والرفض»، عندما حا ول التأثير في نشاط المليشيات المدعومة من إيران في العراق .وأوضح «دان لوس»، و«كورتني كوب»، من شبكة «إن بي سي نيوز»، أن محاولة الاغتيال الفاشلة لرئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، توضح كيف أن طهران «تكافح من أجل محاصرة قادة المليشيات الشيعية المتنازعة».

وعلى الرغم من ذلك، أشار «ماكنزي»، أيضًا إلى أن حجم التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة التي تعمل بالوكالة لصالح إيران، لا تقل خطورة عن «قدرات الصواريخ الباليستية»، التي تملكها، والتي «طورتها بلا هوادة» في الآونة الأخيرة .ولتسليط الضوء على أهمية هذه القدرات بالنسبة إلى تقوية شوكتها في المنطقة، اعت بر كل من «روبرت أينهورن»، و«فان ديبين»، من معهد «بروكينجز»، أن الصواريخ الباليستية، هي عنصر « لا يتجزأ ولا غنى عنه»، في استراتيجيتها للدفاع الوطني.

وفي إشارة إلى الهجمات الصاروخية الأخيرة التي شنها المتمردون الحوثيون على أهداف في الإمارات؛ أكد قائ د القيادة المركزية، أن الوكلاء الإيرانيين «سيستخدمون أي قدرات يضعونها في أيديهم»، وأن الهجمات لم ت كن لتتحقق لولا التدخل الإيراني، مشيرًا إلى أن الأخيرة «مسؤولة أخلاقيًا عن تلك الهجمات، وربما أكثر بكث ير» .وعلق «بلال صعب»، من «معهد الشرق الأوسط»، أنه «لم يكن بإمكانهم فعل ذلك»، من دون «شحنات ا لأسلحة شبه المستمرة» من «فيلق القدس الإيراني» .وبالنسبة إلى «كاثرين زيمرمان»، من «معهد أمريكان إنتربر

ايز»، و«نيكولاس هيراس»، من معهد «نيو لاينز»، فإن هذه الهجمات، تشير إلى حقيقة أن جماعة الحوثي ا لمتمردة أصبحت «أكثر اتساقًا مع رعاتها الإيرانيين»، تاركة الفرصة للسماح لهم «بممارسة ضغط عسكري اس تراتيجي ثابت» في شبه الجزيرة العربية.

على العموم، قدمت تعليقات «ماكنزي»، «نظرة ثاقبة»، على الرؤية الحالية لدى الإدارة الأمريكية، فيما يتعل ق بالشرق الأوسط، وأوضح أن المنطقة لا تزال محط «تركيز مهم» لسياسة واشنطن الخارجية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمنافسة العالمية مع الصين .وعليه، رفض الفكرة القائلة بتحويل الولايات المتحدة انتباهها إلى شرق آسيا على حساب المنطقة، وأكد أن «الاستراتيجية الأمريكية»، تستلزم وجودًا عالميا واسعًا .وتعكس تعل يقاته، آراء الخبراء الغربيين التي تدعو إلى تبني «استراتيجية عالمية» لمواجهة المنافسة الراهنة مع بكين، حي ث بات يُنظر إلى الشرق الأوسط على أنه مسرح رئيسي لتلك المنافسة .

وفي ضوء ذلك، أشار إلى أن الولايات المتحدة ستتعاون بـ«شكل أوثق» مع دول الخليج، لمواجهة التهديدات ا لإيرانية، وأن تركيزها من المرجح أن يظل على طهران طوال عام ٢٠٢٢.

٢٠٢٢/٢/١٢

مدى فاعلية العمل العسكري ضد إيران حال انهيار مفاوضات فيينا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثار استئناف المفاوضات النووية بين الولايات المتحدة وإيران، العام الماضي جدلا بين المحللين والخبراء الغر بيين، بشأن الاستراتيجيات المختلفة التي قد تتبناها واشنطن حال فشلت المفاوضات مع طهران .وعند استئن افها، قال وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين»، إن البيت الأبيض كان «في حالة وفاق» مع ألمانيا، و فرنسا، والمملكة المتحدة في محاولة التوصل إلى اتفاق نووي، وأن إدارة بايدن تعتقد أن «الدبلوماسية هي أفض ل طريقة» للتعامل مع التحديات، التي تشكلها طموحات إيران النووية.

ومع ذلك، فإنه مع استمرار المحادثات في «فيينا»، طويلاً من دون التوصل إلى حل، أصبح «بلينكين»، واض حًا في أن «كل الخيارات مطروحة على الطاولة» .وأثار هذا بدوره الكثير من التعليقات، بشأن جدوى وفعالية ضربة عسكرية محتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية .وانقسمت الآراء بشكل كبير حول ما إذا كان ينبغي ع لى الرئيس «بايدن»، أو حلفائه في الشرق الأوسط، السعي إلى عمل هجومي، حال فشلت الدبلوماسية، بينما ر أى آخرون أن خطوة كهذه، قد تؤدي إلى نشوب صراع مدمر طويل الأمد في الشرق الأوسط.

وبهذا الصدد، قال «مارك دوبويتز»، و«ماثيو كرونيغ»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، إنه «إذا فشلت جميع الحلول الدبلوماسية، يجب أن يكون بايدن مستعدًا لتدمير برنامج إيران النووي، حيث إن تبعات الهـ

جوم ضئيلة، مقارنة بالتهديد المتمثل في العيش مع نظام مسلح نوويا» .ومن شأن السماح لإيران بامتلاك أسلح ة نووية أن يشجعها على «تصعيد عدوانها الإقليمي»، والذي سيشكل خطورة على حلفاء واشنطن .وعليها، ف إنه في ظل هذه المخاطر، واستمرار حالة عدم اليقين في مفاوضات فيينا، سيتعين على إدارة بايدن قريبا «تحد يد قرار مصيري»، إما بالسماح لإيران أن تصبح «قوة نووية»، أو «استخدام القوة العسكرية لإجبارها على التو قف».

من ناحية أخرى، ووفقا لـ«فرانك غاردنر»، من شبكة «بي بي سي نيوز»، فإن «إسرائيل لا تزال قلقة للغاية» من التهديد الذي يمثله البرنامج النووي الإيراني وترسانتها من الصواريخ الباليستية، حيث يتحدث المسؤول ون الآن علنًا عن إمكانية القيام بعمل عسكري ضد طهران .وعلى سبيل المثال، علق رئيس الموساد، «ديفيد با رنيا»، في ديسمبر ٢٠٢١ .بأن إسرائيل ستفعل «أي شيء لمنع إيران من صنع أسلحة نووية».

وفي تقييم لتأثير ضربة محتملة، أشار «روبرت ليتواك»، من «مركز ويلسون» للأبحاث، إلى أن هناك «عددًا قل يلاً» من الحالات التاريخية، التي «تم فيها تبني العمل العسكري لمنع حيازة نووية» .وفي سياق الشرق الأوس ط، كان أحد الأمثلة البارزة، التي حددها، هو قصف إسرائيل عام ١٩٨١ لمفاعل «أوزيراك» النووي العراقي، والذي أدى إلى تدميره قبل أن يصبح جاهزًا للعمل بشكل كامل، من دون أي رد مباشر من بغداد .وعلى الر غم من أن فعالية ضربة «أوزيراك»، «لا تزال موضع نقاش»، فقد أشار إلى أن «مؤيدي الخيار العسكري» غالبًا ما يستشهدون بهذه الهجمة، كحالة ناجحة من الممكن القيام بمثلها ضد إيران.

ومع ذلك، حذر «ليتواك»، أيضًا من أن هذه كانت «حالة نادرة»، حيث «كانت جميع الظروف الرئيسية للذ جاح مواتية، والمتمثلة في :«معلومات استخبارية محددة ودقيقة للغاية حول الهدف، واحتمالية ضئيلة لخطر الانتقام أو أضرار جانبية، قد تلحق بالبيئة والسكان المدنيين» .وفي الحالات الأخرى، التي نظرت فيها الولا يات المتحدة إلى القيام بعمل عسكري ضد الدول التي لديها برامج نووية ناشئة، لاحظ «ليتواك»، أن واشنطن تميل إلى «الامتناع»؛ بسبب «خشيتها من المخاطر التصعيدية المؤكدة».

وفي حالة الضربة المقترحة ضد إيران، أوضح «عبد الرسول ديفسلار»، من مركز «روبرت شومان للدراسات المتقدمة»، أنه سيحدث في «بيئة استراتيجية مختلفة اختلافًا جوهريًا» عن تلك التي وقعت عام ١٩٨١ .كونها أقل تفضيلاً إلى حد كبير للضربات العسكرية .وأشار «ليتواك»، إلى أن هناك «مسؤوليات كبيرة»، مرتبطة بـ«ا لخيار العسكري محل نقاش علني» .وعلى سبيل المثال، توقع أن يؤدي الهجوم إلى عرقلة برنامج إيران النوو ي وليس تدميره .وبالمثل، اقترح «ماثيو بون»، من كلية «جون كنيدي»، بجامعة هارفارد، أن توجيه ضربة

عسكرية من شأنه أن يعيد طهران إلى الوراء من سنتين إلى خمس سنوات»، لكن هذا سيكون «أقل مما يمكن أ ن يوفره اتفاق تفاوضي».

وفي حين رأى « دوبويتز»، و«كرونيغ»، أن «لدى واشنطن خيارات عسكرية فعالة»، فقد اعترض محللون آخ رون على هذا التأكيد .وشكك «بون»، في جدوى مثل هذه الضربة، مشيرًا إلى أن الهجوم العسكري الناجح يجب أن يكون بالضرورة «عملية جوية كبيرة ومعقدة»، تستهدف مواقع نووية متعددة، بالإضافة إلى نظام الد فاع الجوي «الواسع»، وهو «أكثر صعوبة بكثير من »الهجوم على مفاعل «أوزيراك»، سالف الذكر، على الرغ م من القوة العسكرية للولايات المتحدة .وأضاف «ديفسلار»، أن الأخير كان يمثل «هدفا سهلا ومنفردًا»، عند ما تعرض لهجوم من قبل القوات الإسرائيلية، مقارنة بما هو مطلوب ضد المنشآت الإيرانية الحالية.

ووفقًا لـ«رونين بيرغمان»، و«باتريك كينجسلي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن قدرة إسرائيل الحالية عل ى شن هجمات واسعة النطاق على المنشآت النووية الإيرانية «محدودة» أيضًا، حيث إن «كبار المسؤولين الع سكريين والخبراء الإسرائيليين»، قلقون من أن بلادهم «تفتقر إلى القدرة على شن هجوم »يمكن أن يدمر أو يعو ق برنامج طهران النووي .علاوة على ذلك، رأى «ريليك شافير»، الجنرال المتقاعد في سلاح الجو الإسرائيلي، أنه سيكون «من الصعب للغاية»، الشروع في هجوم ناجح على جميع المنشآت النووية الإيرانية.

وعلى الرغم من الإجراءات العملية، أكد «بون»، أن الضربة العسكرية، ستثير بشكل مؤكد، كلا من «الانتقام »، وربما «الانطلاق نحو خط النهاية في البرنامج النووي» من قبل طهران .وفيما يتعلق بموضوع الانتقام المحت مل، حذر الجنرال «كينيث ماكنزي»، قائد القيادة المركزية الأمريكية، من أن «القدرة الاستراتيجية لإيران ها ئلة الآن» .وعلى وجه الخصوص، أصبحت قدرتها على شن هجمات عبر المنطقة من خلال برنامج الصواريخ الباليستية كبيرة الآن .ولاحظ «روبن رايت»، من مركز «ويلسون»، على سبيل المثال، كيف أنها ركزت في ال سنوات الأخيرة على تطوير صواريخ ذات مدى أطول ودقة عالية وقدرة تدميرية أكبر .وبالمثل، علق «روب مال ي»، المبعوث الأمريكي لشؤون إيران، قائلاً :«لقد أثبتت أنها تستخدم برنامج الصواريخ الباليستية كوسيلة لإ كراه جيرانها أو ترهيبهم».

وبالإضافة إلى قدراتها الواسعة في مجال الصواريخ الباليستية، تستطيع إيران أيضًا الاعتماد على شبكتها من ا لوكلاء في جميع أنحاء المنطقة والعمل على تزويدهم بالأسلحة والموارد، بما في ذلك «الطائرات المسيرة فائقة ال دقة» .وأوضح «مالي»، أن واشنطن «قلقة من الدرجة التي وصلت إليها إيران، وباتت تتقاسم من خلالها أسل حتها المتطورة مع وكلائها» .ويعتبر الهجوم بالطائرات المسيرة على منشآت نفطية في أبو ظبي والذي شنه المت مردون الحوثيون، «دليلاً»، على القدرة المتزايدة للجماعات المسلحة والمدعومة من إيران، والتي، وفقًا لـ«بلال

صعب»، من «معهد الشرق الأوسط»، لم تكن متاحة، إلا بسبب شحنات الأسلحة شبه المستمرة القادمة من ف يلق القدس الإيراني.

ومن المؤكد أن أي ضربات عسكرية محتملة من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل، ستشكل «خطرًا أمنيًا كبيرًا »، على دول الخليج، إذا قامت إيران بالرد عليها .وبشكل خاص، سيكون هذا الخطر إذا أدت الطبيعة المعق دة لتلك الضربات المحتملة عن غير قصد إلى صراع طويل الأمد بين الولايات المتحدة، وإيران .ومن جانبه، أ وضح «بون»، أنه «لا إيران، ولا الولايات المتحدة»، تريدان «حربًا شاملة» في الشرق الأوسط، حتى مع العلم أ ن خطر «التورط في تلك الحرب» قد يكون «أمرًا مطلوبًا»، إذا واصلت واشنطن تبني خياراتها العسكرية حال انهيار محادثات فيينا .وبالمثل، أكد «بول بيلار»، من جامعة «جورج تاون»، أن «شن حرب جديدة في الشر ق الأوسط»، ستكون أسوأ بالنسبة للولايات المتحدة من تبعات وجود إيران المجهزة بالأسلحة النووية المتطور ة؛ بسبب «الطرق المتعددة»، التي قد تعتمدها الأخيرة «للرد» على مثل هذه الحرب حال اندلاعها .

لكن على الجانب الآخر، أشار كل من «دوبويتز»، و«كرونيغ»، إلى أن خطر التصعيد الإقليمي، سيكون أكبر إذا حصلت إيران على تطوير ترسانتها النووية، مشيرين إلى أن «التهديدات المتعلقة بالأسلحة النووية»، ستد عمها في «تكثيف عدوانها الإقليمي»، و«دعم الأنشطة الإرهابية والجماعات التي تعمل بالوكالة».

ويكمن المنطق وراء إشارتهما بضرورة إجراء عمليات عسكرية ضد إيران، في أن «الجدول الزمني» لطهران «للا نطلاق نحو عتبة التسلح النووي»، بدأ يتقلص وقد تجتازه قبل «أن يبادر البنتاجون برده المحتمل في هذا ال صدد» .وعلى الرغم من ذلك، شكك «ليتواك»، في أن يؤدي انهيار محادثات فيينا بالفعل إلى سعي إيران على الفور لتطوير أسلحتها النووية .وبدلاً من ذلك، أكد أن «الرؤية الاستراتيجية» لها تتركز في ضرورة احتفاظها بإمكانيات امتلاكها للسلاح النووي، مع تجنب عواقب السعي للتسلح به بشكل كامل في الوقت الراهن .

ودعمًا لهذا الرأي، قال مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، «ويليام بيرنز»، في ديسمبر ٢٠٢١ .إنه «لا يرى أي دليل على أن المرشد الأعلى لإيران، قد اتخذ قرارًا بالتحرك نحو عتبة التسلح النووي» .غير أن كلا من «دوبويتز»، و«كرونيغ»، اعترض على هذا المنطق، وأصرّا على أنه يمكن لإيران «إنتاج قنبلة نووية في ضوء ما لديها من يورانيوم مخصب»، في «أقل من ثلاثة أسابيع»، أو «إجرائها اختبارا لجهاز تفجير نووي بدائي » في غضون ستة أشهر.

وبدلاً من العمل على منع أو تأخير امتلاك إيران للأسلحة النووية؛ حذر «بون»، من أنه نظرًا إلى عنصر الوق ت الذي يستلزم توجيه ضربة عسكرية ناجحة ضد إيران، فقد يؤدي ذلك في الواقع إلى زيادة «الاحتمالات» ب وصولها إلى تطوير أسلحتها النووية من خلال منحها الدافع لتسريع وتيرة عملياتها، خشية وقوع المزيد من ا

لهجمات ضد أهدافها مستقبلا .وبالمثل، قال «ديفسلار»، إنه «من المستبعد للغاية أن تتخلى عن برنامجها الن ووي، بعد تعرضها لضربة عسكرية».

على العموم، فإنه مع احتمال التوصل إلى تسوية تفاوضية في فيينا، فإن الضربة العسكرية ضد المنشآت النووي ة الإيرانية، من وجهة نظر غالبية المحللين، لا تزال تمثل الكثير من المخاطر لواشنطن وحلفائها .ومع ذلك، لا تزال مدى فعالية مثل هذه التدابير محل نقاش بينهم، كما أن هناك مخاوف من أنه إذا سُمح لإيران بتطو ير ترسانتها النووية، فسوف يشجع ذلك سلوكياتها العدائية، التي لطالما ميزت سياستها الخارجية على مد ى العقود الماضية، وهنا تبقى الضربة العسكرية هي الطريقة الوحيدة المؤكدة لمنع ذلك .

ومع ذلك، لا يزال منتقدو هذه الاستراتيجية قلقين من أن طهران في وضع جيد للانتقام من أي تدخل عسكر ي، وأن أي صراع مطول من شأنه أن يؤدي إلى المخاطرة بأمن واستقرار المنطقة بأكملها، جراء مجرد ضربة ي راها الكثيرون أنها ستكون «حلاً مؤقتًا» على الأرجح للأزمة الراهنة.

٢٠٢٢/٢/١٥

الوضع الراهن ومستقبل الطاقة المتجددة في دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قدم الكثير من دول العالم مجموعة واسعة من التعهدات لخفض مستويات انبعاثات الكربون في الفترة التي س بقت قمة «كوب ٢٦»، المنعقدة عام ٢٠٢١ .وعملت تلك التعهدات على إبراز ما سيكون عليه شكل صناعة ال طاقة العالمية مستقبلا، في ظل التحول التدريجي من استخدام الوقود التقليدي، مثل النفط والغاز الطبيعي إلى مصادر طاقة متجددة أقل ضررًا بالبيئة.

وعلى الرغم من الاعتراف بالدور المهم لمصادر الطاقة التقليدية في التنمية الاقتصادية لدول الخليج، فقد تسارع انتقال هذه الدول إلى مصادر الطاقة المتجددة خلال السنوات الماضية .وعليه، أصبحت الطريقة التي يمكن لهذه الدول من خلالها، تسريع هذه العملية، نقطة نقاش رئيسية .وكتب «بول سوليفان»، من «المجلس الأط لسي»، أنه في حين أن مستقبل الطاقة «مثير»، وهناك العديد من الفرص التي يجب توفيرها، فهناك أيضًا ال عديد من المخاطر التي يجب مراعاتها للبلدان التي تعتمد على صادرات الطاقة في إيراداتها الرسمية.

ووفقًا لتقرير مؤسسة جنرال إلكتريك، فإن دول الخليج زاد تركيزها بشكل ملحوظ على اتخاذ إجراءات لمعا لجة مخاوف تغير المناخ، لكن لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تسريع جهود إزالة الكربون، لا سيما داخل قط اع الطاقة في المنطقة والاستخدام المحلي عبر دول المجلس .وتعد دول مجلس التعاون من بين أعلى معدلات ا ستهلاك الفرد للكهرباء في العالم، ويسهم قطاع الطاقة وحده بنسبة ٨٣ %من إجمالي مستويات انبعاثات غا

زات الاحتباس الحراري في هذه البلدان .وعلق أنتوني باولا، من وكالة بلومبرج، على أن التعهد بالوصول إلى صافي انبعاثات الكربون الصفرية، بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين من قبل دول الخليج، تمثل تحد يًّا هائلا في منطقة بها أعلى معدلات استخدام الطاقة للفرد.

وأوضحت لي تشن سيم، من معهد الشرق الأوسط، أن دول الخليج تتحول نحو نموذج مشترك في الاستجابة للتحول العالمي نحو الطاقة المتجددة .ووفقا للعديد من الخبراء والمراقبين، فإن هذه الدول، قد خطت خطوات متسارعة نحو تنويع مصادر الطاقة، حيث يمكن للمنطقة أن تصبح رائدة عالميا في تطوير وتصدير الطاقة المت جددة .وبحسب سيم، تعد الإمارات الرائد الإقليمي من حيث قدرة الطاقة المتجددة، ويعزى ذلك إلى نقص ال غاز الطبيعي المنتج محليا .وتتضمن استراتيجيتها الوطنية للطاقة ٢٠٥٠ .طموحات لرفع نسبة إمدادات الطاق ة المتجددة إلى ٥٠%، بحلول عام ٢٠٥٠ .ويتم تسهيل ذلك من خلال إنتاج أكبر محطتين للطاقة الشمسية في العالم.

علاوة على ذلك، كتب مايك سكوت في مجلة فوربس، أن الإمارات، تستضيف أحد أكبر اللاعبين في مجال الطاقة النظيفة؛ مدينة مصدر، التي تعد إحدى أكثر المجتمعات الحضرية اعتمادا على التقنيات الخضراء، و التي استثمرت أكثر من ٨ مليارات دولار في أربعين دولة .من ناحية أخرى، أوضح باولا، أيضًا كيف تخطط شركتا طاقة، وأدنوك الإماراتيتين للاستثمار عالميا، لزيادة كمية الطاقة الخضراء التي تنتجانها بأكثر من الض عف، حيث يستهدفان ٥٠ جيجاوات من هذه الطاقة بحلول نهاية هذا العِقد .ويتجلى الاعتراف الدولي بالت قدم الذي أحرزته أبو ظبي، في القضايا المتعلقة بالمناخ من خلال منحها استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثامنة والعشرين لتغير المناخ، المقرر عقده في عام ٢٠٢٣ .ووفقا لـ سرمد خان، ودينا كامل، في صحيفة ذا ناشيونال ، ستوفر أيضا مبادرة اتحاد ٧ الإماراتية، التمويل لبلدان إفريقيا لمبادراتها الخضراء الخاصة، بالإضافة إلى ت وفير طاقة نظيفة تصل إلى ١٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٥ .وبحسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تم ضخ أقل من ٢ %من الاستثمار العالمي في الطاقات المتجددة إلى إفريقيا، ويفتقر ٩٠٦ ملايين شخص إلى الت قنيات النظيفة والوقود.

وبالمثل، التزمت السعودية، بإنتاج ٥٠ %من طاقتها عبر مصادر طاقة متجددة بحلول عام ٢٠٣٠ .كما أن لد يها خططا لإنفاق ٥٠ مليار دولار على البنية التحتية الجديدة لدعم هذا الهدف .وعلقت دينيسا فينيس، من جمعية الشرق الأوسط لصناعات الطاقة الشمسية، بأن الرياض تحرز تقدمًا ملحوظًا في هذا الصدد، من خلال خطط تطوير مدينة نيوم المستقبلية على ساحل البحر الأحمر .وكما أوضحت سيم، فإن التسارع الأخير في است يعابها للطاقة المتجددة، كان مدفوعًا بالمخاوف بشأن زيادة مخاطر الأصول النفطية العالقة، قبل بلوغ نظام ال

كربون العالمي، مضيفة أنه إذا حققت السعودية أهدافها الخاصة، فسوف تتفوق على الإمارات، كقائدة المنطقة في إنتاج الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

من جانبها، تعتبر سلطنة عُمان، مثالاً بارزًا آخر على القيام بخطوات واسعة في البنية التحتية للطاقة المتجددة .ويعد هذا دعما لهدفها المتمثل في إنتاج ٣٠ %من احتياجاتها من الطاقة من مصادر خضراء بحلول عام ٢٠٣٠ .وأشادت فينيس، بـ«التقدم الجدير بالثناء»، الذي حققته السلطنة في مجال الطاقة المتجددة حتى الآن، من خلال تسليط الضوء على تشغيل محطة الطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ ميجاوات في مدينة عبري؛ باعتبارها خطوة إقليمية مهمة أخرى.

وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة النظيفة حاليًا في منطقة الخليج، تجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية، تمثل حاليًا ٩٤ %من إجمالي القدرات المركبة، التي يتم إنتاجها من محطات الطاقة المتجددة في السعودية .وتكمن أهميتها في كونها وسيلة لإنتاج الطاقة، لا سيما أن منطقة الخليج، وفقًا للتقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تقع ضمن ما يُسمى الحزام الشمسي، إضافة إلى كونها الأكثر حظًا من حيث تلقي أعلى معدلات الإشعاعات الشمسية القادرة على إنتاج الطاقة في العالم، ويتمتع ما يقرب من ٦٠ %من مساحة سطحها، بملاءمة لاستخدام الألواح الشمسية.

ولإيضاح مدى الإمكانات المتاحة لإنتاج الطاقة الشمسية بشكل أكبر؛ خلص تقرير صادر عن شركة استراتيجي، للاستشارات العالمية، إلى أن الألواح الشمسية الموضوعة في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، تنتج ضعف إنتاجها في ألمانيا أو أي دولة أوروبية مماثلة .وبالتالي، فإن الفوائد المستقبلية لتوليد الطاقة الشمسية، يجب أن تكون محل بحث ودراسة بشكل كبير عند مناقشة مستقبل صناعة الطاقة في المنطقة.

على الجانب الآخر، أشار خبراء الطاقة إلى أن طاقة الرياح، تتمتع بإمكانية عالية للنجاح على المدى الطويل .وأوضح كل من كولبي كونيلي، وجورج إكسيديس، في مجلة ريفيو أوف إيكونوميكس آند بوليتيكال ساينس ، أنه على الرغم من أن طاقة الرياح كانت بطيئة التطور، بشكل عام ضمن مفهوم الطاقة المتجددة في الخليج ، فإنها تحمل بين طياتها إمكانات قوية لزيادة كفاءة عدد من الصناعات الاستراتيجية في المنطقة، لا سيما مـ شروعات تحلية المياه، بالنظر إلى أن موارد طاقة الرياح في الخليج، تعد في أفضل حالاتها في الليل، ما يعني أنها من الممكن أن تكمل استخدام الألواح الشمسية، التي تستخدم فقط خلال النهار .وبالتالي، اقترح الباحثان، أن تعمل صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون، كمستثمرين في إنشاء صندوق جديد لتطوير مشروعات توليد الطاقة من مصادر متجددة، مثل الرياح في المنطقة.

وتطبيقًا لهذا المفهوم، أعلنت شركة البحر الأحمر للتطوير، السعودية في مايو ٢٠٢١ .عن خططها لتطوير محـ طة لتحلية المياه، تعمل بالكامل بمزيج من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مع قدرة إنتاجية متوقعة تعادل ٢ مليون قارورة بسعة ٣٣٠ مليلترا سنويا.

ومع ذلك، فإن تصدير احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط من منطقة الخليج، لن يتوقف في المستقبل القريب، حيث إن بيع هذه الموارد سيساعد في جعل انتقال الطاقة في المنطقة ممكنًا .وكما لاحظت ربى الحصري، من معهد الشرق الأوسط، فإن جهود التنوع الاقتصادي داخل الخليج، تشمل الاستخدام المستمر للوقود الأحفور ي في إنتاج طاقة الهيدروجين الخضراء، وخاصة أن الاستثمارات بدأت تتدفق، نحو تطوير إنتاج الطاقة الهيـ دروجينية النظيفة.

وفي هذا الصدد، أوضح نيكولاس كروفورد، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أن الطلب على الهيدر وجين منخفض الكربون، ينمو بسرعة وخاصة أن الدول الآسيوية والأوروبية التي تعتمد بالفعل على واردات ا لطاقة من مصادر خارجية، ستحاول تأمين إمدادات أخرى موثوقة، وسط تحول الطاقة بعيدًا عن النفط والغاز ، وهو ما يعد أولوية استراتيجية بالنسبة إليها، مشيرًا إلى أن دول الخليج في وضع جيد للاستفادة اقتصاديا واستراتيجيا من كونها رائدة في مجال تنويع الطاقة، لا سيما أنها تمتلك بالفعل البنية التحتية والآليات الفنيـ ة لتصدير الغاز الطبيعي، وكيف يمكن تسخير هذا التفوق النسبي لتصدير الهيدروجين الأخضر النظيف.

وتحقيقا لهذه الغاية، تلعب الإيرادات الناتجة عن بيع الوقود الأحفوري، دورًا رئيسيا في تمويل مشروعات ا لبنية التحتية اللازمة لانتقال دول الخليج إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة .وأوصى تقرير آفاق الاقتـ صاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي، في ديسمبر ٢٠٢١ .باستخدام أسعار النفط المرتفعة من أجل زيـ ادة تنويع اقتصادات المنطقة .وأشارت كيت دوريان، من معهد دول الخليج العربية، إلى أن دول مجلس التعا ون، لا تزال تراهن على النفط والغاز للاحتفاظ بحصة مهيمنة من أسواق الطاقة العالمية في العقود القادمة .وبال تالي، فإن إيرادات هذه الموارد ستسهم في تطوير آليات التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة.

وعلى نطاق واسع، من المتوقع أن تتحمل دول الخليج نفسها العبء المالي للاستثمارات في البنية التحتية وتـ طوير البحوث للوصول إلى مرحلة الطاقة المتجددة .ولاحظ كونيلي، وإكسيديس، أنه في حين أن بعض دول ا لخليج قد حررت عنصر التوليد في قطاع الطاقة، فإن تطوير مصادر الطاقة المتجددة من المرجح أن تقوم بها الـ شركات الحكومية .وأوضح كل من دومينيك تريك، ومصطفى دومانيك، من المجلس الأطلسي، أن دول الخليـ ج تمر ببرامج تحول اقتصادي ضخمة لوضع اقتصاداتها، في وضع أكثر تنوعًا وفاعلية على أسس مستدامة، ل

كن خططهم ستتطلب الكثير من التمويل، إما من رؤوس أموال دولية جديدة، أو جراء تحولها عن الاعتماد في إيراداتها على الصناعات الهيدروكربونية.

ومع ذلك، أشارت تحليلات بعض المراقبين إلى أن دول الخليج تتطلع إلى الاستفادة من قطاعاتها الخاصة للم ساعدة في تسهيل انتقالها إلى مصادر الطاقة المتجددة .ووفقًا لتقرير المؤسسة العربية للاستثمارات البترولية؛ ف قد نما الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة بشكل ملحوظ في المنطقة .وبحسب «نافا أكينيني»، في صحيفة «ذا نا شونال»، فإن كلا من الإمارات، والسعودية تنظر إلى الاستثمار في الطاقة النظيفة على أنه مكون أساسي للتنوي ع الاقتصادي والتصنيع وخلق فرص العمل والاستعداد لاقتصاد ما بعد النفط .وبالمثل، اقترحت سيم، أن الدف ع المنسق للتنويع الاقتصادي، قد فتح المجال أمام الشركات الخاصة المحلية للاستثمار في قطاع الطاقة المتج ددة، كما أشار سوليفان، إلى أن هذه الطاقة والتغييرات الأخرى ستجلب استثمارات ضخمة يمكن أن توفر فر ص عمل لمواطني دول الخليج.

على العموم، تُظهر الجهود المبذولة من دول الخليج وتعهداتها بالالتزام بالتحول نحو الطاقة المتجددة، رغبة أكيدة في التحول نحو هذه الطاقة في المستقبل القريب .وبشكل استباقي، يواصل صناع السياسات الإقليمية، مواجهة التحديات، بعد أن طوروا مبادرات طويلة الأجل لتقليل اعتمادهم على الوقود التقليدي ضمن أطر أو سع لتنويع اقتصاداتهم .وبينما لا تزال تلك التحديات قائمة، هناك تسارع واضح في الاستثمار بتلك المبادرات من قبل الحكومات والقطاع الخاص .

وفي ضوء ذلك، من المتوقع أن تكون دول الخليج ما بين عامي ٢٠٥٠ و٢٠٧٠ .في مكان مختلف تماما عما هي عليه اليوم، لكن، ستكون هناك حاجة إلى تبني استراتيجيات لإدارة المخاطر المتوقعة بنوع من المرونة؛ لتتج اوز بنجاح تحولات الطاقة وتأثيراتها المحتملة .

٢٠٢٢/٢/١٧

ماذا يحمل عام ٢٠٢٢ لمنطقة الخليج العربي؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

واجهت دول الخليج والشرق الأوسط عام ٢٠٢١ .عددا كبيرا من التحديات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية المختلفة، من بينها؛ التعامل مع البيئة الأمنية المتوترة التي تسببت فيها إيران ووكلاؤها، وتحديات تغير الم ناخ، وإدارة السياسات الاقتصادية في ظل حالة عدم اليقين التي سببها فيروس كورونا .ومع بداية عام ٢٠٢٢ .تساءل المحللون والمعلقون عن كيف ستكون هذه التحديات في العام الجديد، وما الخطوات المستقبلية المحت ملة.

وللنظر في هذا الأمر، نظم «معهد دول الخليج العربية»، بواشنطن، ندوة بعنوان «ماذا يحمل عام ٢٠٢٢ لمنطق ة الخليج؟»، بهدف تقديم لمحة عامة عن القضايا التي قد تواجهها المنطقة في العام الجديد، أدارها دوجلا س سليمان، السفير الأمريكي السابق في العراق والكويت، وشارك فيها عمر العبيدلي، من مركز البحرين للدر اسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، وحسين إبيش، كبير الباحثين بالمعهد، ولوري هايتايان، من معهد حـ وكمة الموارد الطبيعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في البداية، وصف سليمان، عام ٢٠٢١ .بأنه عام تنوعت فيه الأحداث في الشرق الأوسط، مشيرًا إلى «المصالحـ ة الخليجية»، والاستئناف المؤقت للمفاوضات مع إيران، في مقابل التحديات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ في المنطقة، والتعامل مع الموجات المتتابعة من الإصابات بفيروس كورونا .ومن جانبه، علق العبيدلي، بأن هناك بعض الأشياء المثيرة للاهتمام التي نتطلع إليها في عام ٢٠٢٢ .ولا سيما توقعات النمو للاقتصاد السعودي الآ خذ في الارتفاع، وخصوصا بعد الاستثمار في القطاعات التي تم تجاهلها تقليديا، وسيغذي ذلك التحول المستمـ ر في الاقتصاد المحلي، بعيدًا عن اعتماده على البتروكيماويات.

وبالحديث عن الإمارات، أكد أنها تمر بمرحلة فريدة للغاية، بعد أن طبقت إغلاقا محليا فعالا؛ للحد من انتـ شار فيروس كورونا، فضلا عن أنها أصبحت أيضًا محل جذب كبير لنخبة من الوافدين والعناصر الموهوبة ذا ت الخبرة القادمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستقرار الدائم فيها .وفيما يتعلق بالبحرين، قال :إن الحكومة حققت أداءً جيدًا للغاية على مستوى القطاع الصحي، وهو الأمر الذي أعطى سياساتها الاقـ تصادية جرعة إضافية من الثقة والمشروعية، مشيرًا إلى أن خطة النمو الاقتصادي والتوازن المالي الجديدة، سيـ كون لديها فرصة جيدة حقًا، في أن تُطبق بنجاح من قبل المملكة.

وفي تناوله للقضايا السياسية المالية والإقليمية الأوسع، رأى أن السعودية، كانت ناجحة للغاية في إعادة هيكلـ ة مواردها المالية، بعد أن سجلت فائضًا لربعين متتاليين، ودفعه هذا الأمر إلى توقع أن دول مجلس التعاون ا لخليجي الأخرى، ستراقب تقدم الرياض وتتطلع إلى أن تحذو حذوها جزئيا في إعادة الهيكلة الاقتصادية، مـ وضحًا أن عُمان ستُدخل ضريبة الدخل في عام ٢٠٢٢ لأول مرة، بعد أن كانت سابقًا غير مطروحة في منطقة ا لخليج، وأن عمان ستكون من أول من يخترق هذا الحاجز، وأن بقية دول المجلس تراقب باهتمام كيفية استـ قبال هذا التغيير اجتماعيا وسياسيا.

ولنظرته المتفائلة، أكد العبيدلي، أنه في عام ٢٠٢٢ .ستستمر أسواق الطاقة بقوتها المعهودة، باعتبارها مظهرًا من مظاهر تبني مبادئ ونظريات الرؤى الليبرالية الكلاسيكية للعلاقات الدولية، وأنه في مواجهة عدم الاهتمـ ام الواضح من الولايات المتحدة للتدخل في المنطقة، فإن دول الخليج تستخدم التجارة، لا سيما تجارة الطاقة

؛ لإنهاء التوترات وإقامة علاقات بناءة مع الدول الأخرى، مشيرًا إلى أن أحدث مثال على ذلك، كان قرار ا لإمارات مساعدة الأردن في بناء محطات الطاقة الشمسية، وهو ترتيب كان لا يمكن تصوره قبل عشر سنوات.

وحول كيفية تأثير التحول الوشيك للطاقة في دول الخليج، رأت هايتايان، أن تحول الطاقة يلعب دورًا جيدًا في المنطقة، ما يجبر دول الشرق الأوسط على التفكير في مستقبل الطاقة، فضلاً عن مستقبل الاقتصاد، معتبرة أن التحول بعيدًا عن الهيدروكربونات، هو باب للاستثمار، حيث توجد الآن بيئة سياسية أكثر ملاءمة لربط البلدان معًا .وبينما رأت أن النفط والغاز سيبقيان مكونًا حيويا لاقتصاديات دول الخليج في المستقبل، إلا أنه ا أقرت أنه تم الاستثمار كثيرًا في مشاريع الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء .وبالتالي، رأت أن المنطقة تش هد توجهًا جادًا نحو التنويع، وأن ما كان في السابق مجرد خطط، قد تطور الآن إلى أفعال.

وحول آخر التطورات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، أوضح إبيش، أنه على المستوى الاستراتيجي، يمر ال شرق الأوسط الآن بواحدة من أكثر فتراته استقرارا، حيث ينتقل إلى مرحلة تعزيز، ما أسماه حقبة خفض الت صعيد، واصفا الحقبة الحالية للجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، بأنها توطيد، وتقليص، ومناورة، مع ال تركيز على الدبلوماسية، والتجارة، والسياسة، بدلاً من المواجهة .ويرى أن المنطقة الآن تجاوزت مرحلة السد تين لهذا التحول، وأن هذا تمثل في زيادة نفوذ بعض القوى، وما قابله من استنفاد واستنزاف قوى العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية، فضلا عن تقليص الولايات المتحدة لوجودها بالمنطقة، وهو ما يستلزم تحولا نحو التنويع الاستراتيجي .

واستكمالا، وصف بعض هذه التحولات، بأنها تغييرات قوية، مثل المصالحة بين قطر ودول الخليج، مؤكدا أن العودة إلى التوترات السابقة غير مرجحة الآن؛ لأن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد عاملا فاعلاً في العالم ا لعربي، وأن هذا المشروع قد انهار تماما كقوة في المنطقة .ونتيجة لذلك، افترض أنه ليس من الصعب على دو ل الخليج، أن تبنى مرة أخرى علاقات أوثق مع بعضها البعض، وكذلك مع القوى الإقليمية الأخرى مثل تر كيا .وبتحليل هذه الجهود الدبلوماسية، حدد نهجًا مشتركًا، فيما بينها للاستفادة من الاستثمارات وقبل ك ل شيء البنية التحتية؛ لمنح القوى الأخرى من خارج المنطقة الكثير من الحوافز قبل أن تصبح مهيمنة بقوة.

ومع ذلك، كان إبيش، أقل تفاؤلاً، بشأن الحوار مع إيران، مشيرًا إلى أن التقدم كان بطيئًا للغاية حتى الآن ، وأن الانهيار المحتمل للاتفاق النووي، يخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة .غير أنه خفف من هذا من خلال توضيح أن هناك الكثير من الدلائل على إمكانية التوصل إلى اتفاق معها، مؤكدا أن دول الخليج، يج ب أن تكون مستعدة لانهيار المفاوضات، وأن ذلك يتطلب نظام احتواء من قبل واشنطن وحلفائها ضد إيران،

مشيرًا إلى أن هذا السيناريو سيعيد تركيز الانتباه على الجماعات المسلحة العاملة بالوكالة لإيران في الدول ا لمجاورة، والتي لديها القدرة على إعادة المنطقة إلى جو الصراع.

وفي حديثها عن أنواع المبادرات التي يتم تطويرها في منطقة الخليج وشرق المتوسط، ودورها في خفض التصعيد الإقليمي؛ أوضحت هايتايان، أن هناك اهتمامًا متزايدًا بشبكات الربط الكهربائي، بما في ذلك بين الشرق الأ وسط وأوروبا، وأن هذا مؤشر على اتجاه التعاون المستقبلي في مجال البنية التحتية، كما أكدت أهمية المشروع الإماراتي الأردني- المذكور أعلاه -باعتباره مستقبلا لما يمكن أن تبدو عليه الأمور.

وبالمثل، سلط العبيدلي، الضوء على كيفية استمرار هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون، طوال فترة ا لأزمة الخليجية في العمل بشكل كامل، على الرغم من الخلافات بين الدول الأعضاء، ما يدل على أن مشاري ع البنية التحتية العابرة للحدود، يمكن أن تصمد أمام فترات الضغط الدبلوماسي .وفي حالة دول الخليج، أض اف أن تجارة الطاقة على حد سواء داخل المنطقة ومع الشركاء الخارجيين جذابة؛ لأنها توفر فرصة للتقدم ال تكنولوجي المحلي، والتي كانت تقتصر تقليديا على صناعة البتروكيماويات.

واستمرارًا لمناقشة موضوع الجهود الدبلوماسية للسياسة الخارجية لدول الخليج، وكيف يمكن لهذه الدول أن توازن في علاقاتها بين الولايات المتحدة والصين؛ أوضح إبيش، أن وزراء خارجية دول الخليج أوضحوا تمامًا أن إحدى أهم أولويات سياستهم الخارجية، هي منع وصول الأمر إلى وقوعهم ضحية حرب باردة بين واشنـ طن وبكين، قد يُجبروا فيها على الاختيار بين الأولى كشريك استراتيجي رئيسي، أو الثانية أكبر مستورد لها في مجال الطاقة .وفي تحليله، أشار إلى وجود دافع قوي لدى دول الخليج إلى تطوير العلاقات مع الأخيرة لل تأكد من أن صوت إيران، ليس الوحيد الذي يُسمع في بكين.

وفي تناوله لهذه النقاط، قال العبيدلي، إن الولايات المتحدة لا تستطيع على ما يبدو أن تبتعد عن دول الخلي ج، فيما يتعلق بتحديد قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية، مع أن قدرتها الآن على ممارسة الضغط على تل ك الدول تبدو متأثرة حاليًا، موضحًا أن الصين ذاتها، على النقيض من ذلك، ترى الفرص وتبحث عنها في ا لشرق الأوسط .ومع ذلك، أكد أن واشنطن لا تزال تمتلك نفوذًا؛ بسبب وجود أصول قوتها الصلبة في المنطقة.

وتعزيزًا للجهود الدبلوماسية الدولية، أشار سليمان، إلى أن الإمارات، مستعدة لبدء مرحلة جديدة تزامنًا مع تقلدها مقعدها، غير الدائم، في مجلس الأمن، وعليه سأل عن الكيفية التي يُتوقع بها أن تستخدم هذا المقعد ا لمؤثر إقليميا وعالميا .وردًا على ذلك، رأى إبيش أن اختيارها لتولي هذا المقعد مناسب تمامًا، جراء أدوارها البـ ارزة والسابقة تحت أروقة مجلس الأمن، على الرغم من اعترافها بأن نجاحها النهائي سيكون مرهونًا قليلاً بـ

تعاون الآخرين معها، مؤكدا أنها ستكون قادرة، ليس فقط على تزويد مجلس الأمن بالرؤى العربية حيال الك ثير من القضايا، ولكن أيضًا برؤى تنسجم توجهاتها مع الاتجاهات الدولية.

وبالعودة إلى دور مشروعات البنية التحتية في تعزيز التعاون وخفض حدة التصعيد، شكك سليمان في احتمالا ت أن يكون هناك أي مجال للمشاركة الإيرانية في مثل هذه المبادرات أو المشروعات .واعتبر العبيدلي، أن ه ذا السيناريو غير مرجح، مشيرًا إلى سمعتها السيئة كـ«شريك استثماري»، وهو ما اتضح جليا في تعاملها مع شركات النفط العالمية، لكنه اعترف بأن التجارة في السلع والخدمات المختلفة أمر مطروح على الطاولة بين ا لخليج وطهران، وأن هذا يمكن أن يلعب دورًا في الحد من الكراهية المتبادلة بين إيران والدول المجاورة لها.

أما عن مسألة «أوبك بلس» ودور دول الخليج في هذا التحالف، فقد أوضحت هايتايان، أهمية استمرار الاستق رار في أسواق الطاقة العالمية بالنسبة إلى دول الخليج حتى تتمكن من الاستمرار في جذب العديد من الاستثمارا ت لتسهيل انتقال الطاقة بطريقة أكثر استدامة، كما بينت أن سجل التعاون بين الدول الأعضاء في «أوبك بل س» على مدى العامين الماضيين أثبت نجاحه، بعد أن اجتاز الأزمات الصعبة خلال فترة انتشار الوباء .ومع ذلك، أشارت إلى أن استمرار حالة الاستقرار لدى أعضاء المنظمة، يعتمد إلى حد كبير على مسار التدابير الرو سية ضد أوكرانيا، وأنه لا يزال غير واضح، ماذا سيكون موقف دول الخليج إذا قادت موسكو توغلاً عسكريًا لأوكرانيا عبر حدودها الغربية .

على العموم، قدمت الندوة تحليلاً شاملاً، للاتجاهات السائدة في السياسات الخارجية الخليجية عام ٢٠٢٢ .وتم تأكيد أن دول الخليج، قد حققت نجاحًا معقولاً، مقارنة بباقي دول العالم في ٢٠٢١ في التعامل مع تدا عيات جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى وجود توقعات اقتصادية أكثر تفاؤلاً للعام الجديد، مع توضيح كيف أ ن التعاون في مشروعات البنية التحتية من المرجح أن يساعد في قضية انتقال الطاقة خلال الفترة القادمة ونزع فتيل التوترات الإقليمية، خاصة أن المنطقة قد دخلت في مرحلة تضافر الجهود نحو خفض التصعيد بين دو لها .

ومع ذلك، تظل هناك العديد من التحديات للعام الجديد، من بينها استمرار عملية التفاوض مع إيران، وقض ايا تغير المناخ، ودور مجلس التعاون حيال تنامي التنافس بين الولايات المتحدة والصين على تعزيز علاقاتهما في الشرق الأوسط .

٢٠٢٢/٢/١٨

إدارة دول حلف شمال الأطلسي للأزمة الروسية الأوكرانية

في العلاقات الدولية، يوفر تصعيد المواجهات بين دولتين، سواء على الصعيد الجيوسياسي أو الإقليمي أو الاق تصادي، الفرصة للقوى العالمية والأطراف المعنية لمحاولة التوسط في التوترات، والتقليل من مخاطر اندلاع نزا ع مسلح .ويُشار إلى هذه الجهود لدى الغرب باسم «إدارة الأزمات» .ومن أبرز أمثلتها، أزمة «الصواريخ الكوبي ة» عام ١٩٦٢، و«الدبلوماسية المكوكية»، التي اتبعها وزير الخارجية الأمريكي، «هنري كيسنجر» في الشرق ا لأوسط أوائل السبعينيات .

ومقارنة بالأمثلة السابقة في إدارة الأزمات، فإن الجهود السياسية الغربية الحالية لتجنب اندلاع نزاع مسلح ب ين روسيا وأوكرانيا «تبدو ضعيفة» .وحتى الآن، فشلت المحادثات والمفاوضات التي استمرت شهورًا؛ فيما ز ادت التوترات، بعد أن حشدت موسكو قواتها على الحدود بين البلدين، وتصاعدت الأحداث لدرجة أن الو لايات المتحدة وحلفاءها يحذرون الآن من غزو وشيك.

وقبل تحديد أوجه القصور والإخفاقات السياسية الغربية في إدارة هذه الأزمة، يجب أولا توضيح ماهية الإدار ة الناجحة للأزمات .وفي جوهرها، تُعنى إدارة الأزمات الناجحة، «بتجنب صراع مسلح، وإقامة سلام طويل الأمد قدر الإمكان» .وكما أوضح «لورانس فريدمان»، من جامعة «كينجز كوليدج»، فإن «التحدي الأساسي لإ دارة الأزمات»، يتمثل في «حماية المصالح الأساسية مع تجنب نشوب حرب كبرى»، وقد يتضمن ذلك «است خدام التهديدات لإقناع الخصم بتغيير سياساته» .ويكمن ذلك في القدرة على صياغة تهديدات ذات مصداقية بالأقوال أو الأفعال لردع الفعل قبل حدوثه، أو لإجبار دولة على التراجع عن «خطوة عدوانية» .وفي هذا الص دد، أوضح جاك لافي، من جامعة روتجرز، أن دبلوماسية الإكراه والردع هي استراتيجية سياسية ونفسية يج ب أن يوجههما القادة السياسيون .والأهم من ذلك، أن الأزمات عالية المخاطر التي حدثت في الماضي- كالأزمات المذكورة سابقا-

أظهرت لمقرري السياسة الغربية أن إدارة الأزمات الناجحة تتضمن توفير بعض الوسائل لحفظ ماء الوجه لل خصم أيضا، من أجل تجنب دفعه إلى حافة الهاوية.

وبشكل عام، لا يمكن النظر إلى هذه الأزمات على أنها ناجمة عن عوامل دبلوماسية أو سياسية فقط، فهي نت يجة تاريخ معقد وسياسات في عالم ما بعد الحرب الباردة .وكما أوضحت كلوديا ميجور، وإليزابيث شوندور ف، من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية؛ فإن أزمات اليوم، مثل تلك الموجودة في أوكرانيا، تشمل أبع ادا اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وبالتالي، فإن إدارتها الناجحة تتطلب الجمع بين الوسائل الدبلو ماسية والعسكرية والمدنية والإنسانية والمساعدة الإنمائية .

وتشكل إدارة الأزمات، جانبا رئيسيا من الدبلوماسية الغربية واعتباراتها الأمنية .ويصفها حلف الناتو، بأنها إحدى مهامه الأمنية الأساسية، وأن هذه العملية يمكن أن تتضمن إجراءات عسكرية وغير عسكرية لمعالجة سلسلة من الأزمات .وقد خلصت المنظمة العسكرية الغربية إلى أن أفضل طريقة لإدارة النزاعات هي منع حدوثها.

أما فيما يتعلق بفشل الجهود الغربية في إدارة الأزمة الروسية – الأوكرانية، فقد أرجعه المحللون إلى عدم فهم الغرب للقضايا الأعم المطروحة، والانقسام السياسي الواضح بين الدول الغربية، وعدم فعالية المبادرات الدبلوماسية التقليدية في هذا السيناريو .وفي الحقيقة، هناك قصور غربي في فهم أهداف روسيا من وراء تصعيد هذه الأزمة .وعلى الرغم من إدراكهم أن الرئيس الروسي، بوتين، مُصر على عدم السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو، إلا أن المدى الحقيقي الذي قد يذهب إليه للتأكد من عدم حدوث ذلك، لا يزال موضع تخمين .ومن هذا المنطلق، أشار يوجين تشوسوفسكي، من معهد نيو لاينز، إلى أن التفسيرات المختلفة لأسباب نشأة النزاع الأوكراني منذ عام ٢٠١٤، قد قوضت عملية الوساطة بين الغرب وروسيا .وعلق جدعون راشمان، في صحيفة فاينانشيال تايمز، بأن الروايات المختلفة لأسباب الأزمة، تعود إلى ما وُصف بأنه حرب دعائية بين الغرب وروسيا .وبالنظر إلى هذا التباين في فهم أن أزمة أوكرانيا تعكس منافسة تاريخية غربية روسية أوسع نطاقا؛ خلص تشوسوفسكي، إلى أنه سيكون من الصعب أن تحقق المحادثات تقدما حقيقيا ما لم يتم الاعتراف بأن هذه المفاوضات لا تتعلق فقط بأوكرانيا، ولكنها حول علاقة بأكملها بين روسيا والغرب.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الانقسامات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة، حول الاستراتيجية والسياسة تجاه أوكرانيا جانبا آخر يعيق إدارة هذه الأزمة .وفي حين أن الأخيرة، قد أخذت زمام المبادرة في المحادثات مع موسكو، فإن الدول الأوروبية لم تقدم جبهة موحدة .وتعرضت ألمانيا لانتقادات لطريقة تعاطيها مع الأزمة .وأشارت جيني هيل، من «بي بي سي»، إلى تعرض مستشارها الجديد أولاف شولتز، لانتقادات واسعة؛ بسبب استجابته البطيئة والمربكة في البداية؛ وذلك بسبب المخاوف بشأن إمدادات الغاز الألمانية، ومستقبل خط أنابيب نورد ستريم٢، بالإضافة إلى الانقسامات داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي حول السياسة تجاه موسكو، وفي ضوء ما سبق، فإن الموقف الدبلوماسي المتضارب لبرلين يقوض الدعم الأوروبي العام لأوكرانيا.

من ناحية أخرى، انخرط الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون في دبلوماسيته المكوكية .ووفقًا لـ«نويمي بيسيربي»، وآن سيمونز، وجوردون لوبولد، في صحيفة وول ستريت جورنال، فإنه يحاول ملء فراغ القيادة في أوروبا الذي خلفته المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل .وفي حين أن هذا النهج الذي اتصف به وزير الخار

جية الأمريكي الأسبق، قد حقق نتائج مهمة للسياسة الخارجية الأمريكية؛ إلا أنه لم تُسفر مبادرات ماكرون الدبلوماسية حتى الآن عن إنجاز ملموس .وفي اجتماعه مع بوتين في أوائل فبراير ٢٠٢٢، تم الحديث فقط ع ن المسؤولية المشتركة، وإمكانية وضع الأساس لاتخاذ خطوات إضافية.

وفي ضوء هاتين الحالتين، أشار المحللون إلى تراجع النفوذ الأوروبي وتأثيره في الشؤون العالمية .وعلق جيريم ي شابيرو، من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، بأن عجز أوروبا حيال هذه الأزمة الدبلوماسية، ينبع من اختلال التوازن المتزايد في التحالف الغربي، وذلك بسبب التطورات السياسية الداخلية في كل من بريطان يا وفرنسا وألمانيا، حيث ألقت هذه الدول مهام التحرك الدبلوماسي على عاتق واشنطن، فيما تقف شبه متفر جة، وعليه، فهم ليسوا شركاء جوهريين في إدارة الأزمات الغربية.

وإلى جانب الإخفاقات الأوروبية، كان دور الولايات المتحدة في إدارة هذه الأزمة محل نقاش أيضا .وعلى الرغ م من أن بايدن، أجرى اجتماعات مع بوتين، ومع قادة الدول الحليفة، وقدم كلمات دعم قوية بشأن سيادة أوكرانيا، إلا أن ذلك كان غير كاف لردع الهجوم الروسي على أوكرانيا .ووفقًا لـ مايكل كرولي، من صحيفة نيويورك تايمز، فإن فشل إدارة بايدن في تعيين سفير لها في كييف حتى الآن، يمثل لغزًا رئيسيا في قلب الأز مة، ويعد أمرا مقلقا ومؤسفا .

علاوة على ذلك، فبينما أعلنت واشنطن إرسالها ٣٠٠٠ جندي إضافي إلى بولندا، وبالتالي مضاعفة وجودها ال عسكري في أوروبا الوسطى، فمن غير المرجح أن تجعل هذه القوة الصغيرة نسبيًا، موسكو تغير توجهاتها نحو أوكرانيا .وبالمثل، زودت المملكة المتحدة، أوكرانيا بـ٢٠٠٠ سلاح خفيف مضاد للدبابات، وهو الأمر الذي و صفه سام إيفانز، وسيد كوشال، من المعهد الملكي للخدمات المتحدة، بأنه خطوة لا تعالج التهديد الذي تشكل ه روسيا.

وفي مقابل الزيادات المتواضعة للقوات والمعدات التي تم نقلها إلى أوروبا الشرقية، استمرت روسيا في حشدها ا لعسكري .واعتبر إيفانز، وكوشال، أنه من الصعب تخيل أن روسيا كان بإمكانها التخطيط لزيادة قوتها على الحدود الأوكرانية، من دون توقع رد مماثل من قبل الناتو .ولاحظ أندري دنيوك، من المجلس الأطلسي، أ ن الغرب يجب أن يكون قادرًا على إقناع الكرملين بأنه مستعد أيضًا لدفع ثمن أعلى بكثير مما كان متوقعًا م ن أجل الدفاع عن أوكرانيا .وأشار كل من ماكس كولشستر، ووارن ستروبل، من صحيفة وول ستريت جورنا ل، إلى الحقيقة المربكة للغرب، وهي أنه إذا قامت روسيا بالفعل بغزو أوكرانيا، فإن نطاق التحرك الغربي الم باشر سيكون محدودًا .وأكد جيم تاونسند، من مركز الأمن الأمريكي الجديد، أن واشنطن وحلفاءها في الناتو،

يجب أن يوضحوا، أن الأعمال العدائية الروسية، ستُقابل بـ«ردود فعل قوية» من بينها تعزيزات عسكرية غ
ير مسبوقة لأوكرانيا.

ومنذ بداية الأزمة، أكدت واشنطن، كيف أن أي توغل روسي في أوكرانيا، سيؤدي إلى إصدار عقوبات مالية صارمة ضد موسكو .وأشار برايان أوتول، ودانييل فرايد، وإدوارد فيشمان من المجلس الأطلسي، إلى أن من ب ين التدابير الاقتصادية الأكثر تأثيرًا لردع روسيا ستكون التهديد بالتصعيد بفرض عقوبات رادعة تلحق الضرر بقطاعها المالي، نظرًا إلى طبيعة مركزية الصناعة المصرفية وخدماتها المالية وقابليتها للتأثر .

ومع ذلك، خلص تاونسند، إلى أن العقوبات الاقتصادية وحدها لن تكون كافية لمنع الكرملين من استخدام تك تيكات التلاعب والمراوغة والذي أثبت فعاليتها في الماضي، وبالتالي، فإن هذه السياسة، لن تقلل من خطر ال غزو الروسي، إلا إذا صاحبها تهديدات مباشرة بالقيام بـ«رد عسكري قوي» .وعلق جون هيربست، السفير ا لأمريكي السابق لدى أوكرانيا، بأن التهديد المزدوج بفرض عقوبات وشحن المزيد من الأسلحة المتطورة، رغم عقلانيته وقوته، لكنه ليس نشطًا بما يكفي لمنع روسيا من المضي قدمًا في تلبية طموحاتها العسكرية.

وبعيدًا عن تبني سبل الردع العسكرية، فإن هناك افتقارا إلى آليات المرونة الدبلوماسية التي استخدمت في الما ضي من قبل شخصيات مثل كيسنجر .وأشارت آن أبلباوم، في مجلة ذا أتلانتك، إلى أن السياسيين الغربيين يعانون من نقص شديد في التفكير، وعلى وجه الخصوص، وصفت وزيرة الخارجية البريطانية، ليز تروس، ب أنها قليلة الحيلة، ووصفت اجتماعها مع نظيرها الروسي، سيرجي لافروف، بأنه لاقى فشلاً ذريعًا .وفي تعل يقها على عجز المساعي الدبلوماسية الغربية التقليدية عن كسر الجمود الراهن مع موسكو؛ أعربت عن أسفها كيف أن القادة السياسيين والدبلوماسيين الغربيين، ما زالوا يعتقدون أنهم يعيشون في عالم يلتزم بالقواعد وا لأعراف، ويرى البروتوكولات الدبلوماسية أو الخطابات المهذبة ذات جدوى .في الوقت ذاته، أشارت إلى كي ف كان لافروف، يستخدم لهجة عدوانية وعبارات السخرية، كأدوات لوصف المفاوضات والحلول الدبلوماس ية ووصفها على أنها غير مجدية، مضيفة أن أمثال بوتين، ولافروف، لا يحترمون إلا القوة الصارمة، ولا يس تمعون إلى أي شيء إلا إذا كان يهدد حقًا موقفهم، وسلطتهم.

على العموم، من الواضح أن الجهود الدبلوماسية والسياسية التي يبذلها الغرب ضد روسيا، بالإضافة إلى جه ود الردع، تفتقر إلى القوة والتأثير التي يمكن أن تجبرها عن التخلي عن طموحات الغزو .وبينما يتحدث بايد ن، حتى الآن عن حجم المخاطر التي قد تتكبدها جراء غزوها لأوكرانيا، لا يبدو أن هناك أدلة أو علامات تذ كر على أنها تأخذ مثل هذه التحذيرات على محمل الجد .وبالتالي، فإنه مع استمرار التوترات، وعدم جدو ى المحاولات الغربية لإدارة هذه الأزمة، تزداد احتمالية نشوب نزاع مسلح .ومع محدودية الخيارات المتاح

ة أشار بعض المحللين إلى أن الغزو الروسي المحتمل، واحتمال تورط موسكو فيه فترة طويلة، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تقوية شوكة حلف الناتو وتعزيز الأمن الأوروبي بصورة أوسع نطاقًا، حيث سيبقى لدى الناتو الوقت لضبط مساراته مجددًا.

ومع ذلك، لابد من الإشارة إلى أن الإخفاق في إدارة تلك الأزمة، قد يعرض التحالف الغربي لعدم اليقين، كما أن نتيجتها لن تحدد فقط ميزان القوى في القارة الأوروبية، ولكن أيضًا ستؤثر على رؤية بايدن لواشنطن، كقوة لا تزال قادرة على مواجهة الأنظمة الاستبدادية بقوة .

٢٠٢٢/٢/٢٢

دور الأمن المائي في السياسات الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لقرون عديدة كانت قضية الأمن المائي من المحددات الرئيسية لسياسات وإجراءات الدول والشعوب في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة به، حيث جعلت الندرة العامة لهذا المورد في المنطقة، وخاصة في الخليج، سلعة ثمينة ومصدرًا للنفوذ.

ومع ارتفاع درجات الحرارة العالمية والإقليمية، أصبحت البيئات الطبيعية، التي كانت تقليديًا مصدرا للأمن المائي مهددة الآن .وفي هذا السياق، يقول «فريد بلحاج»، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، إن المنطقة تواجه «أكبر قدر من الخسائر الاقتصادية المتوقعة» من ندرة المياه المرتبطة بالمناخ، حيث من المتوقع أن تتراوح هذه الخسائر بين ٦ و١٤ %من الثروة الاقتصادية الإقليمية بحلول عام ٢٠٥٠ .عـ لاوة على ذلك، خَلصت وكالة الأمم المتحدة، «اليونيسيف»، إلى أنه اعتبارًا من عام ٢٠٢١، فإن منطقة الشر ق الأوسط وشمال إفريقيا، «تعتبر أكثر مناطق العالم ندرة في المياه»، حيث إن ١١ من أصل ١٧ دولة تعاني مـ ن الإجهاد المائي في العالم، تقع في هذه المنطقة .

وبالإضافة إلى المخاوف الإنسانية المرتبطة بعدم كفاية إمدادات المياه العذبة للمواطنين؛ كان هناك أيضًا قلق متزايد من أن نقص هذا المورد الأساسي، يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك العنف داخل الدول وفيما بينها .وفي هذا الصدد، يقول «كونور سافوي»، و«جانينا ستاغون»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إن المياه يمكن أن «تتسبب في مخاوف أمنية قومية هائلة»، وذلك بالنظر إلى طبيعة تأثيرها التي تشمل عدة قطاعات، حيث ستؤثر في «الاستقرار، والازدهار، والتعايش» .وفي ظل التوقعات بتفاقم هذه التحديات، بسبب أزمة المناخ التي تلوح في الأفق، فإن هناك احتمالات، بأن تواجه دول الشرق الأوسط، «تدهورا أمنيا»، إلى جانب البيئة الطبيعية الآخذة في الانهيار.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإن إدراك دول الشرق الأوسط لهذه القضايا، قد ساهم بشكل كبير في عدم تفاق مها، حيث قام العديد من الدول بتبني أولويات وأطر مختلفة في السياسات الخارجية من أجل تعاون دولي لـ عالجة القضايا المشتركة، الأمر الذي أتاح الفرصة للجهات الإقليمية الفاعلة، لمعالجة هذه القضايا على نحو متعدد الأطراف، فضلا عن تقليل التصعيدات الاستراتيجية في المستقبل.

وبالفعل، جرى الاعتراف منذ فترة طويلة بالتأثير المحتمل للعوامل البيئية على المناطق، التي تعاني من النزا عات وانعدام الأمن، حيث وصف تقرير للاتحاد الأوروبي، حول هذه القضية، تغير المناخ، بأنه «عامل مضا عف للتهديد، يُزيد من حدة التوترات والنزاعات القائمة وعدم الاستقرار» .وبالمثل، أوضح «البنك الدولي»، أ ن المياه على وجه الخصوص، مرتبطة «بكل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقريبًا»؛ لأنها تدفع النمو الاقتصادي، فضلاً عن كونها «محورية للحياة نفسها» .وفيما يتعلق بالشرق الأوسط على وجه التحديد، أشا ر كل من «ليزدي بيدرازا»، «وماركوس هاينريش»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن الوصول إلى «موارد الميا ه المشتركة، سيصبح مصدرًا إضافيا للتوتر بشكل كبير».

وبالإضافة إلى ما وصفه «سافوي»، و«ستاغون»، بأنه «صراع بين المجتمعات»، فإن هناك أيضًا مخاوف متزايد دة من أن النزاعات حول موارد المياه المشتركة، ستؤدي إلى نزاع دولي في منطقة تعاني بالفعل من الصراعات .وحذر «طارق باكوني»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، من أن محدودية الوصول إلى المياه، « ستؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة»، مؤكدا أن «التوترات العابرة للحدود»، قد «كثرت مؤخرًا» .و على سبيل المثال، سلطت «بيدرازا»، و«هاينريش»، الضوء على كيفية استغلال تركيا «لموقعها الاستراتيجي» في حوض دجلة والفرات، «كأداة لتعزيز مصالحها الوطنية أو الإقليمية».

ومع ذلك، ربما يكون الخلاف الأبرز في هذا الصدد خلال السنوات الأخيرة، هو الخلاف المستمر، بشأن بناء إثيوبيا لسد النهضة، والذي أثار حفيظة كل من مصر والسودان .وعلى الرغم من المحاولات المتعددة لحل الـ نزاع على مدى العامين الماضيين، فقد أوضحت «سيما الدردري»، من «معهد دول الخليج العربية»، أن المفاو ضات لحل الأزمة، قد وصلت إلى «طريق مسدود»، ما يوضح كيف يمكن أن يؤدي تناقص إمدادات المياه إلى تدهور الاستقرار الإقليمي».

وبعيدًا عن الاختلافات الجيوسياسية، فإن دور ندرة المياه في الهجرة على نطاق واسع، يعد «ملحوظا» .وعلى سبيل المثال، وجد تقرير حديث للبنك الدولي، أن عجز المياه «مرتبط» بـ١٠ %من «الزيادة في إجمالي الهجـ رة داخل البلدان بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠» .في حين «من المتوقع أن يؤثر الجفاف المتفاقم في حوالي ٧٠٠ مليـ ون شخص، بحلول نهاية هذا القرن» .وتكتسب القضية أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

، التي تستضيف حاليًا ما يقدر بنحو ٧.٢ مليون لاجئ، بالإضافة إلى ٤.١٢ مليون نازح داخليًا .وأكد التقرير نفسه، أن «الأمن المائي، هو مفتاح إعادة الإعمار بعد الصراع» في الشرق الأوسط، وأنه في «المناطق التي تفتقر إلى الحكم الرشيد، يمكن أن تتفاقم نقاط الضعف، ما يؤدي إلى حلقة مفرغة من انعدام الأمن المائي وهشاشة الوضع».

ومع الاعتراف بأن ندرة المياه يمكن أن تكون بمثابة عامل مضاعف للتهديد، بالإضافة إلى المخاوف الإنسانية الأكثر إلحاحًا؛ كان هناك اهتمام بين صانعي السياسات بمعالجة هذه القضايا .وأوضح «سافوي»، و«ستاغون»، أن قدرة المياه على التأثير في العديد من جوانب السياسة العامة، قد جعلها «جزءًا لا يتجزأ» من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وفي جهود إدارة بايدن «لاستعادة» دور القيادة في «قضايا التنمية العالمية» .ويشمل ذلك خططًا، مثل مبادرة «إعادة بناء عالم أفضل»، التي تم إطلاقها بعد قمة مجموعة السبع G7 في يونيو ٢٠٢١، والمصممة لمواجهة مبادرة «الحزام والطريق» الصينية .ووفقًا لـ«غريغوري ميكس»، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي-خلال إدارة ترامب- فإن واشنطن «تراجعت عن سياسة أمريكا أولًا» .لذا، فإن اتباع نهج متجدد في المساعدات الدولية والاستثمار، قد يؤدي إلى إعادة الولايات المتحدة الثقة وتطوير التعاون مع حلفائها .وفيما يتعلق بالأمن المائي، أكد «سافوي»، و«ستاغون»، أن هذا يمكن أن يكون «مهمًا في مناطق جغرافية، مثل الشرق الأوسط؛ لأن لدى الولايات المتحدة، القدرة على المساعدة في معالجة مخاوف ندرة المياه، من خلال إمداد صانعي القرار بالبيانات اللازمة والمتعلقة بالتخطيط والتوزيع».

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون الاهتمام داخل المجتمع الدولي، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ؛ فرصة لدول الشرق الأوسط، لتعزيز تعاون أعمق مع الحلفاء والمنظمات الدولية على حد سواء .وبالفعل، أظهر أعضاء مجلس التعاون الخليجي، أنهم شركاء راغبون في هذا الأمر، حيث توضح «ماري لومي»، من مركز «الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية»، أن «تغير المناخ أصبح قضية سياسية رئيسية في المنطقة، بعد إعلان الأهداف الطموحة لخفض انبعاثات الكربون» .ويشير «ماتي سالاي»، من «معهد الشؤون الخارجية والتجارة»، إلى أن «التعاون بين أوروبا والخليج، بشأن القضايا المتعلقة بالمناخ، يمكن أن يخلق زخمًا للعلاقات بينهما، ويعزز الأعمال التجارية في مجال الطاقة» .وفي نوفمبر ٢٠٢١، أعلن «الاتحاد الأوروبي»، رغبته في الانخراط دبلوماسيا، والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود»، باعتباره «أداة للسلام والأمن والاستقرار» .

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بتحقيق الأمن المائي في الخليج له تاريخ طويل .ففي عام ٢٠١٢، نشر «المجل س الوزاري العربي للمياه»، التابع لجامعة الدول العربية، استراتيجيته للأمن المائي في المنطقة العربية، دعا فيها إلى «التنسيق والتعاون بين دول الشرق الأوسط، والمنظمات الإقليمية والدولية» .وكمثال لتوضيح كيفية تط وير هذا التعاون؛ أطلقت «الولايات المتحدة»، و«الإمارات»، في أبريل ٢٠٢١، مبادرة «الابتكار الزراعي للمنا خ»، وهي صندوق استثماري بقيمة ٤ مليارات دولار، يركز على البحث والتطوير لمواجهة التحديات داخل ه ذا القطاع، بما في ذلك الأمن المائي.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك مخاوف بشأن الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط، حيث أشار «باكوني»، إلى أن المنطقة لا تزال «عرضة لاعتماد حلول سريعة»، لتلك المخاوف على الرغم من بعض «الخطو ات الإيجابية»، التي تم إحرازها في هذا الصدد .وعليه، أوصى، بأن تتبنى الجهات الفاعلة الإقليمية «نهجًا متكاملًا وشاملاً لإدارة كل من مستويات العرض والطلب على المياه»، مع مراعاة كل «الاختلافات الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية» .

وفي حقيقة الأمر، فإن آفاق التعاون بين دول الخليج في مجال الأمن المائي، باتت أكبر مما كانت عليه، لاسي ما بالنظر إلى الطريقة التي تمكنت بها دول مجلس التعاون من تطوير الربط الشبكي المائي بين هيئات الكهرباء

والمياه، الخاصة بها بنجاح .وأشار تقرير صادر عن «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» عام ٢٠٢١، أنه من المتوقع أن «توفر عمليات الربط ما يصل إلى مليار دولار سنويا .وتتيح تلك الشبكة المترابطة دراسة حالة قيّ مة لواضعي السياسات الذين يسعون إلى تعزيز التعاون في مجال الموارد الطبيعية» .وقد لاحظ «الاتحاد الأوروب ي»، مدى «التضافر والتعاون المتزايد»، بين الاتجاهات «الدبلوماسية لقضايا قطاعات المياه والمناخ والطاقة»، ما يشير إلى إمكانية تطوير استراتيجية مناخية خليجية أكثر تكاملاً.

على العموم، تواجه منطقة الشرق الأوسط أزمة حقيقية؛ نتيجة تناقص إمدادات المياه العذبة .ويعتبر المحللو ن أن التنافس على مورد أساسي مثل المياه- مع ندرتها- بمثابة عامل يُضاعف من التهديدات التي من شأنها أن تزيد من تدهور الأوضاع الأمنية المتوترة بالفعل في المن طقة .وعلى وجه التحديد، هناك مخاوف من أن ظاهرة الجفاف المستمر، يمكن أن تغذي دوافع الهجرة على نطاق واسع، كما أنها تعزز حالة عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن زيادة النزاعات بين الدول .

وإدراكًا لحجم المشكلات البيئية، التي تواجه البلدان النامية، فإن القوى الغربية، مثل الولايات المتحدة، وا لاتحاد الأوروبي، تعيد صياغة سياستها الخارجية، وأهداف التنمية الدولية لمعالجة هذه التهديدات بشكل م

باشر .وعلى هذا النحو، هناك فرصة لمزيد من التعاون الدولي لمعالجة بعض الأسباب الهيكلية، التي قد تعم ل على زيادة الصراعات .وعلى وجه الخصوص، أبدت دول الخليج، استعدادًا قويًا للعب دور نشط في مكاف حة وحل القضايا المتعلقة بتغير المناخ، ومشكلات إمدادات المياه في المنطقة.

٢٠٢٢/٢/٢٣

التحديات الأمنية لتغير المناخ في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جرى العرف على اعتبار قضية «تغير المناخ»، ليست مكونا رئيسيا في سياسات الأمن القومي للدول، إلا أن د راسة هذا المجال في السنوات الأخيرة دفعت الباحثين ومقرري السياسات إلى فهم كيف يسهم التدهور البيئي وندرة الموارد في تأجيج عدم الاستقرار الجيوسياسي .يقول «إمير باري»، الممثل السابق لبريطانيا لدى الأمم الم تحدة، «لقد أصبح لتغير المناخ عواقب تتعلق بصميم جدول الأعمال الأمني»، كما أن «المنافسة الشديدة بالنسب ة للغذاء والماء والطاقة» في «مناطق التوترات»، هي بالفعل قضايا وثيقة الصلة بالجانب الأمني.

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، و«المعهد الدولي للدراسات الاستراتي جية»، بلندن، ندوتين، الأولى بعنوان «تغير المناخ وتداعياته الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، والثان ية بعنوان «تغير المناخ واستخدام الموارد الطبيعية كأسلحة»، على الترتيب؛ بهدف فهم تأثير تغير المناخ والع وامل البيئية على أمن الشرق الأوسط في السنوات المقبلة.

وفي حديثها، خلال ندوة «معهد الشرق الأوسط»، أشارت «يوليا جوجا»، مديرة «مبادرة فرونتير يوروب»، التا ابعة للمعهد، إلى أن الأمن المناخي هو «مفهوم جديد نسبيًا»، ولكن يتم إدراكه الآن على أنه «قضية أساسية» في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط .وخلال ندوة «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أشا رت «إيريكا بيبي»، محللة الأبحاث بالمعهد، إلى أن «العلاقة بين تغير المناخ والصراع معقدة، ومتشابكة مع ا لعوامل» «الاقتصادية والسياسية والاجتماعية»، فيما أقر بهذه العلاقة أيضا «مركز أبحاث الكونجرس»، الذي قال في تقرير نُشر مؤخرًا :إن «تغيرات المناخ»، تُعقد من «الانقسامات الاجتماعية والأمور المتعلقة بالحكم» .

وبشكل عام، حدد الباحثون آليتين أساسيتين يمكن للضغوط المناخية من خلالها التأثير على الأمن العالمي .و في هذا الصدد، ميز «توماس ديكسون»، من «جامعة واترلو»، بين «صراعات الندرة البسيطة»، حيث تؤدي الم نافسة على الموارد المحدودة إلى نزاعات بين الدول، و«صراعات الحرمان»، حيث تغذي الندرة الشديدة «الحر ب الأهلية والتمرد» .ولا يزال هذا التمييز مستخدمًا في المناقشات المتعلقة بالأمن البيئي حتى اليوم .وأوضح « مارك نيفيت»، من جامعة «سيراكيوز»، أن المخاطر المناخية يمكن تقسيمها إلى مخاطر مباشرة تتمثل في «الصر

اع على الموارد»، و«غير مباشرة تسهم في انعدام الأمن و«عدم الاستقرار السياسي»، مثل «انعدام الأمن الغذائي أو «المائي».

وفي مزيد من الربط بين «أزمة المناخ»، و«انعدام الأمن»، أوضحت «لورا بيركمان»، من «مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية»، أن «تزايد الظواهر الجوية المتطرفة الناتجة عن تغير المناخ»، فاقم مشكلات تتعلق بالندرة، مما جعل «الموارد الطبيعية أداة استراتيجية وتكتيكية جذابة بشكل كبير» .وبالمثل، تحدثت «بيبي»، عن الك يفية التي خلقت بها أزمة المناخ في العالم، «فرصًا متزايدة» للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية «لتوظيف هذه الموارد واستغلالها لصالحها كأسلحة».

وغالبًا ما يصف الباحثون تغير المناخ، بأنه «عامل مضاعف للتهديد» .وأشار تقرير «مركز أبحاث الكونجرس» ، إلى أن هذه العبارة قد تم استخدامها في عدد من تقييمات الأمن القومي الأمريكية المتعلقة بتغير المناخ؛ نظرًا لقدرتها على «مفاقمة التوترات الحالية في المناطق التي تواجه العديد من التحديات الأخرى» .وخلص «باتريك شرودر»، و«تامي إيفانز»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، إلى أن تغير المناخ لديه «القدرة» على مفاقمة «الأوضاع الهشة وإضعاف الدول».

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، هناك قلق متزايد لدى المراقبين من أن المنطقة معرضة بشكل خاص للمخاطر المناخية، نظرا إلى طبيعتها الجغرافية وعدم الاستقرار السياسي الحالي .وحذر «محمد محمود»، مدير برنامج المناخ والماء بـ«معهد الشرق الأوسط»، من أن المنطقة شهدت «درجات حرارة متطرفة أكثر تواترًا»، وموجة كبيرة وملحوظة من «الظروف المناخية القاسية منذ خمسينيات القرن الماضي» .في حين أوضح «أندريه كوفاتاريو»، من «مجموعة سياسة الطاقة غير الربحية»، أن هناك «أكثر من ٦٥٠ حدثًا مناخيًا شديدًا» في البلدان حول البحر الأبيض المتوسط»، خلال الثلاثين عامًا الماضية وحدها»، وهو ما تجلى بشكل عام، «في تغير أنماط الطقس وما نتج عنه من تأثير سلبي مُزمن بشكل تدريجي».

وعلى وجه الخصوص، تم تسليط الضوء على تدهور الزراعة في الشرق الأوسط .وأكد «محمود»، كيف أن تغير المناخ يهدد «مناطق النشاط الزراعي»، التي كانت تاريخيا، بمثابة سلة للإمدادات الغذائية للمنطقة، مثل دلتا النيل .وأكد «كوفاتاريو»، على هذا من خلال توضيح أن «انخفاض توافر المياه وموجات الحرارة؛ يؤثر على الأمن الغذائي»، والذي بدوره «يدفع الهجرة الريفية ويزيدها»، مما يضع الحكومات تحت الضغط» .

من ناحية أخرى، تم التشكيك في قدرة الجهات الإقليمية الفاعلة على مواجهة هذه التحديات بفاعلية .وأشار «علي أحمد»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن الظروف في بعض أجزاء المنطقة لا تساعد على تطوير مبادرات لمكافحة آثار تغير المناخ؛ لأنها تفتقر إلى «غطاء مالي قوي»، و«مؤسسات قوية» واللازمة للقيام بذلك .ع

لاوة على ذلك، لفت الانتباه إلى حقيقة أن حالة عدم الاستقرار والنزاع الموجودة مسبقًا في الشرق الأوسط، كما هو الحال في سوريا وليبيا تعني أن تغير المناخ لا يُنظر إليه على أنه «مصدر قلق مباشر» من قبل صانعي السيد اسات، وفي بعض الحالات يمكن أن يعرقل جهود التعاون الدولي.

وتعكس التعليقات السابقة مجموعة متزايدة من الأبحاث التي تسلط الضوء على التهديد الأمني الذي يشكله ت غير المناخ على منطقة الشرق الأوسط .ووصف تقرير «مركز أبحاث الكونجرس»، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بأنها «من بين أكثر دول العالم تعرضًا للإجهاد المائي والأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ» .ولفت « ماركوس كينج»، من «مركز المناخ والأمن»، الانتباه إلى حقيقة أن المنطقة «معرضة لكل من فترات الجفاف الد ورية والمنفصلة».

وخلص تقرير «المناخ والأمن العالمي» لعام ٢٠٢١، الصادر عن «المجلس العسكري الدولي الخاص بالمناخ والأم ن»، إلى أن «التأثيرات الناجمة عن المناخ»، و«الانهيارات اللاحقة لقطاع الإنتاج الزراعي؛ تُشكل تهديدات ك بيرة للأمن البشري في المنطقة» .وحذر التقرير من «نقص الغذاء والمياه، فضلًا عن احتمال تشريد الملايين» ومن ثم «زيادة الاحتكاك مع المجتمعات القائمة ومع السلطات» .ومن المتوقع، أن تكون الهجرة الناجمة عن المنا خ مصدرًا مهمًا لعدم الاستقرار الجيوسياسي في العقود المقبلة .وتشير بيانات «البنك الدولي»، إلى أنها «قد تج بر ٢١٦ مليون شخص في ست مناطق حول العالم على الانتقال داخل بلدانهم بحلول عام ٢٠٥٠»، كما أن شمال إفريقيا كانت منطقة معرضة للخطر بشكل خاص، حيث يمكن أن تشهد ما يصل إلى ١٩ مليون مهاجر داخلي بسبب المناخ بحلول عام ٢٠٥٠.

وبشأن استخدام الموارد الطبيعية كسلاح، لفت بعض المتحدثين الانتباه إلى العديد من دراسات الحالة ذات الـ صلة بتأثير تغير المناخ على الأمن الدولي .وفيما يتعلق باحتمالية «صراعات ندرة الموارد»، تم تحديد المياه كم ورد رئيسي من المرجح أن يؤجج النزاعات بين الدول .وأشار «كينج»، إلى مفهوم «الهيمنة المائية»، حيث «قد تلجأ الدول إلى استخدام المياه كأداة سياسية أو وسيلة للتأثير»، مما يسلط الضوء على استخدام الصين لنهر « الميكونج»، للضغط على دول المصب عبر سلسلة من السدود التي أنشأتها على أعالي النهر، فيما أوضحت «س وزان شمير»، من معهد «ديلفت»، أن «التنمية الأحادية للموارد؛ يمكن أن تتسبب في نشوب صراع بين الدول ».

وفي الواقع، هناك سوابق لمثل هذا السلوك في الشرق الأوسط .ففي سبعينيات القرن الماضي تسبب بناء «سد الـ طبقة» على نهر الفرات في سوريا في نزاع بين الأخيرة والعراق، ما أدى تقريبًا إلى حدوث مواجهات .وفي الآون

ة الأخيرة، أثار بناء سد النهضة سلسلة من الخلافات السياسية بين إثيوبيا والسودان ومصر، وهو ما تطلب و ساطة لتسويتها.

وفي المقابل، لا تزال الأدلة على أن الخلافات حول الموارد المائية المشتركة يمكن أن تؤدي مباشرة إلى نزاع مس لح «محدود في النهاية» .وأشار «كينج»، إلى أن «المياه كانت في كثير من الأحيان حافزًا للتعاون، وليس الصرا ع» .وتشهد على ذلك التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، مثل مخطط المياه مقابل الطاقة الكهربائية ما بين الأردن وإسرائيل .كما أوضح «بروس ريدل»، و«ناتان ساكس»، من «معهد بروكينجز»، أن قيام الأردن بتصدي ر الطاقة المتجددة إلى إسرائيل مقابل إمدادات المياه العذبة، هو «تحول دبلوماسي» بالنسبة «لمنطقة تواجه بع ض أسوأ عواقب تغير المناخ على الإطلاق».

بالإضافة إلى ذلك، هناك أحكام في القانون الدولي الحالي معنية بمساعدة الدول في إدارة النزاعات المتعلقة بالم وارد الطبيعية المشتركة .وسلطت «شمير»، الضوء على دور القانون البيئي الدولي في معالجة «مسألة منع، أو تخفيف حدة الصراعات حول الموارد الطبيعية» .ومع ذلك، فقد لاحظت أن هذا القانون يحتاج إلى مزيد من ا لتطوير؛ لأنه «لم يعد فعالًا كما كان يأمل الكثير منا» .وأكد «نيفيت»، على هذا الرأي، وأشار إلى أن هناك « مجموعة من المشكلات المتعلقة بإنفاذ هذه الأحكام»، عندما يتعلق الأمر بالقانون البيئي الدولي، رغم وجود «ا لكثير من المعاهدات والمواثيق التي تكفل معالجة أية مشكلات».

ولا يزال الصراع المستمر في سوريا أحد أكثر الأمثلة التي يتم الاستشهاد بها كثيرًا لإيضاح كيف يمكن لتغير الم ناخ أن يؤدي إلى تفاقم الصراعات الأهلية .وأشار تقرير «مركز أبحاث الكونجرس»، إلى أنه قبل اندلاع الحر ب الأهلية مباشرة، أدت «عقود من الإفراط في استخدام المياه الجوفية وتدهور الأراضي»، جنبًا إلى جنب مع ظاهرة الجفاف الذي استمرت من ٢٠٠٦-٢٠١٠، إلى النزوح الداخلي للريفيين «الساخطين» الذين «شكلوا قاعدة شعبية معارضة للحكومة» .وبالمثل، و جد «بيتر جليك»، من «معهد المحيط الهادئ لدراسات التنمية والبيئة والأمن»، أن «سوريا شهدت سنوات طوال من الجفاف الشديد»، ما أدى إلى «عاصفة كاملة من الصراع الأهلي، «المقترنة «بضغوط اقتصادية واجتما عية» أخرى.

وتوضيحًا للآثار المزعزعة للاستقرار جراء تداعيات تغير المناخ على أمن المنطقة، أوضح «بيتر شوارتزشتاين» م ن قناة «ناشيونال جيوغرافيك»، كيف أن الأضرار البيئية وندرة المياه في ريف العراق «دفعا المواطنين نحو الت جنيد في صفوف داعش»، حيث أصيبوا باليأس بعد فقدان سبل عيشهم .وأشار تقرير مركز أبحاث الكونجر

س»، إلى أن موجات الجفاف التي «قوضت سبل العيش في المناطق الريفية السنية»، «ربما ساعدت في تأجيج وتيرة التجنيد داخل تنظيم داعش».

ومع تطور أزمات ندرة المياه، حذر «كينج»، من أن استخدام الموارد الطبيعية كسلاح أثناء النزاعات من المرجح أن يزداد؛ نظرًا لأن خطر حجب أو تلويث إمدادات المياه يمكن استخدامه «كأداة للإرهاب النفسي» .وأشار أيضًا إلى «استيلاء مقاتلي داعش على سد الموصل في العراق عام ٢٠١٤، كمثال على ذلك، موضحا أن ذلك أعطى التنظيم، سيطرة فعلية على المنطقة المحيطة .ومن جانبه، أكد «كينج»، أن استخدام المياه كسلاح كان «ضروريًا لاستراتيجية القتال لدى داعش».

على العموم، توضح الحالات التي تم الاستشهاد بها مدى التهديد، الذي يشكله «تغير المناخ» على أمن الشرق الأوسط .وحذر الخبراء من أن «الصراعات ذات الصلة بندرة المياه»، قد تصبح سائدة خلال الفترة المقبلة، وتم تسليط الضوء على هذه الظاهرة، باعتبارها «عاملًا مضاعفًا للتهديدات»، التي تمثلها تلك الصراعات، نظرًا لقدرتها على تفاقم الانقسامات الاجتماعية الموجودة مسبقًا، بالإضافة إلى زيادة الحرمان الاقتصادي، مما يزيد من احتمالية حدوث اضطرابات ونزاعات داخل الدول، فضلاً عن دورها في دفع كثير من المواطنين إلى مواجهة مخاوف من قبل الجماعات المتطرفة حال تحكمها في مورد طبيعي ما.

وعلى الرغم من أن العديد من دول الشرق الأوسط، بدأت بالفعل برامج طموحة لمعالجة تغير المناخ، فإن هذا الأمر يؤكد الحاجة إلى التعاون الدولي والإقليمي للتخفيف من مخاطر هذه الظاهرة في العقود القادمة.

٢٠٢٢/٢/٢٥

تصاعد الأزمة الروسية الأوكرانية .. وتداعياتها على أسعار النفط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أن اعترفت روسيا، دبلوماسيا يوم ٢١ فبراير ٢٠٢٢ .باستقلال دولتين انفصاليتين عن أوكرانيا، أمر الرئيس، «فلاديمير بوتين»، وحدات الجيش بدخول هذه الأراضي تحت غطاء «حفظ السلام» .ومع ذلك، بالنسبة إلى أوكرانيا وحلفائها الغربيين، تظل هذه الأراضي أوكرانية بموجب القانون الدولي، وبالتالي، فإن تحرك القوات الروسية فيها يشكل انتهاكًا لسيادة كييف الإقليمية .وردا على ذلك، تم فرض عقوبات اقتصادية على موسكو، وتحديدا من واشنطن، ولندن وحلفائهما الأوروبيين، الأمر الذي أدى إلى تأثر الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار النفط إلى ما يقرب من ١٠٠ دولار للبرميل، في حين أصبح مستقبل مشاركة روسيا في سوق الطاقة العالمي غير واضح الآن.

ونظرًا إلى أن «روسيا» هي ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي أيضا، فمن الطبيعي أ ن تؤثر الإجراءات التي اتخذتها في الاقتصاد العالمي .وفي صباح اليوم التالي لإعلانات «بوتين»، قفزت أسعار النفط إلى ٧٦.٩٧ دولارًا لبرميل «خام برنت»، وهو أعلى رقم لها منذ سبع سنوات .وذكرت صحيفة «وول س تريت جورنال»، سعرًا جديدًا يقدر بـ٠٦.٩٩ دولارًا للبرميل، وبذلك يقارب السعر الـ«١٠٠ دولار للبرميل للم رة الأولى منذ عام ٢٠١٤» .وتأتي هذه الزيادات في ظل المشكلات الحالية المتعلقة بالعرض والطلب، فضلاً عن حالة عدم اليقين بسبب التوترات المستمرة بين روسيا وأوكرانيا .وبالفعل، قفز سعر «خام برنت»، بمقدار ٢. ٧٤ دولارًا إلى ٢٨.٩٦ دولارًا، يوم ٢١ فبراير ٢٠٢٢ وحده.

وعلى المدى القصير، امتد التأثير في سوق الطاقة العالمي إلى ما بعد «خام برنت»، حيث ارتفع سعر- البديل الأمريكي-

«خام غرب تكساس الوسيط»، أيضًا، وبلغ ٨٦.٩٣ دولارًا مساء يوم ٢١ فبراير ٢٠٢٢ .وإلى جانب هذه الزيا دات في النفط، ارتفع سعر الغاز الطبيعي أيضًا بنسبة ٦ .%ولإيضاح سبب حدوث هذه الزيادات عقب انتقا ل روسيا مباشرة إلى أوكرانيا وليس قبل ذلك؛ علق «ألطاف قسام»، من شركة «ستيت ستريت جلوبال أدفايز رز»، قائلاً :إن «المستثمرين تحولوا» من النظر إلى تصرفات بوتين على أنها «عرضية وشو إعلامي»، إلى إدراك «التهديد الحقيقي للصراع» في أوروبا الشرقية».

وإلى جانب سوق الطاقة، عانت باقي قطاعات الاقتصاد العالمي نتيجة لهذه الأحداث .وتراجعت أسواق الأس هم العالمية الرئيسية من حيث القيمة، وافتتح مؤشر «فوتسي ١٠٠» في لندن، بانخفاض ٤.١ %في ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ عن اليوم السابق .بينما افتتح مؤشر «داكس» في برلين منخفضًا بنسبة ٢%، وانخفض «مؤشر كاك٤٠» في باريس بنسبة ٥.١ %أيضًا .كما عانت الأسواق في آسيا أيضًا، حيث شهد مؤشر «هانغ سنغ»، في هونغ كونغ، أكبر انخفاض في قيمته في ٥ أشهر، حيث انخفض بنسبة ٣ .%الأهم من ذلك، أن هذه التراجعات ل لأسواق الغربية والآسيوية، لا تقارن بتلك التي عانت منها السوق المحلية الروسية، التي تراجعت بنسبة ١٤ %، في الأسبوع التالي وانخفضت بنسبة ٥.٤ %في أعقاب إعلان قرارات بوتين مباشرة.

وفي ظل مشاكل إمدادات الطاقة الحالية، والخسارة المحتملة لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وزيادة الطل ب على الصادرات من البلدان الرئيسية الأخرى المنتجة للطاقة؛ فمن المرجح أن يبلغ سعر النفط أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل .وأشارت «براتيبها ثاكر»، في مجلة «الا يكونوميست»، إلى أن «أسعار النفط تتجه صعودًا مرة أخرى، حيث يتلاشى التفاؤل باجتماع بايدن وبوتين، بينما تواصل «أوبك بلس»، الكفاح من أجل الو صول إلى حصصها، والتي تسببت إلى حد كبير في عجز عالمي حاد بقطاع الطاقة» .وتوقعت «مايكي كوري»،

من شركة «فيديليتي إنترناشونال للاستثمار»، نفس القيمة، وأشارت إلى أنه بالنظر إلى أن روسيا «تنتج واحدًا من كل ١٠ براميل من النفط المستهلكة عالميا؛ فإن الغياب المحتمل لهذه الإمدادات، سيضر المستهلكين» .و حتى احتمال إبرام «اتفاق نووي جديد» مع إيران وعودتها إلى سوق الطاقة العالمية لم يثر تفاؤل خبراء الصناع ة، وعلق «فيفيك دهار»، من «بنك الكومنولث»، على أنه في حالة حدوث غزو روسي كامل لأوكرانيا، فإن « خام برنت»، سيرتفع إلى أعلى من ١٠٠ دولار للبرميل «حتى لو تم التوصل إلى اتفاق».

وعلى الرغم من أن قطع صادرات النفط الروسية عن أوروبا، سيمثل ضربة كبيرة لإيرادات «موسكو»، فإن ارت فاع أسعار النفط في العالم سيؤثر أيضًا في منافسيها .ومن وجهة نظر، «إريك ريجولي»، في صحيفة «ذا جلوب آند ميل»، فإن مثل هذا السعر سيؤدي في النهاية إلى «مزيد من المعاناة للشركات والمستهلكين الأوروبيين» .

ومع سيناريو عزلة روسيا عن أسواق الطاقة الدولية، يجب مراعاة فرصة الدول الأخرى المصدرة للطاقة لزيادة حصتها في السوق .ولاحظ محللو «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أنه بالنظر إلى الطريقة التي توض ح بها الأزمة مخاطر اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، فإن الحصول على مصادر بديلة للطاقة من الشرق الأو سط، يبدو الآن «حلاً جذابًا»، حتى لو بدا ذلك «قولا أسهل من فعله» .وعلى وجه الخصوص، كانت قطر- ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم- «محور التركيز الرئيسي للجهود المبذولة لإيجاد إمدادات طاقة بديلة»، مع ضغوط شديدة من واشنطن للقيام بذلك خلال الأسابيع التي تمخضت عنها الأحداث الحالية.

ومع ذلك، فإن مطالبة بعض أعضاء «أوبك بلس»- والتي لا تزال روسيا عضوًا رئيسيًا فيها- مؤخرًا باستمرار المنظمة في سياسة الإنتاج بزيادة ٤٠٠.٠٠٠ يوميًا في شهر مارس؛ لتلبية سلسلة إمداد الطاقة العالمية، يمنع الضغط من الدول المستوردة للطاقة لتقديم المزيد .وبالفعل، تحدث الأمير «عبد العزيز بن سلما ن»، وزير الطاقة السعودي سابقًا عن «قيمة الحذر»، مشيرًا إلى أن الجائحة وجهود التعافي منها قد علمتنا ذل ك» .في حين ردد نظيره العراقي، «إحسان عبدالجبار»، كيف أنه «لصالح أسواق الطاقة بأكملها، يجب أن ت ظل أوبك بلس ملتزمة بالاتفاق الحالي المستمر والمستدام» .غير أن الأحداث الأخيرة من قبل موسكو قد تستلز م تحولاً كبيرًا في هذه السياسة من قبل دول الخليج في «أوبك بلس»، خاصة إذا لجأت الدول الغربية إليها با لفعل لتعويض النقص في العرض والطلب.

وبصرف النظر عن الاعتبارات المتعلقة بمستقبل سوق الطاقة العالمية؛ فإن فرض عقوبات اقتصادية غربية على روسيا أمر له تداعياته .وفي «واشنطن»، أصدر الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، أمرًا تنفيذيًا بفرض عقوبات عل ى جمهوريتين انفصاليتين تدعمهما روسيا في شرق أوكرانيا .على الرغم من أن إدارته لم تصدر بعد بيانًا رسميً

ا بشأن العقوبات المحتملة ضد موسكو .من جانبه، كشف رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، عن أول «وابل» من العقوبات الاقتصادية التي تستهدف خمسة بنوك روسية وتجميد أصول ثلاث «شخصيات م ن أصحاب الثروات الضحمة» داخل بريطانيا، مشيرًا إلى أن حكومته تتوقع «مزيدا من السلوكيات والاستفزاز ات الروسية غير العقلانية»، وعليه، «سيتم تطبيق النطاق الكامل لإجراءات العقوبات المتاحة» .وأوضح «مايك ل شير»، و«ديفيد سانجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن الأمر «يهدف إلى السماح لواشنطن وحلفائها الأو روبيين بالاحتفاظ بخيار فرض عقوبات صارمة في حال أطلقت موسكو هجومًا كاملاً لغزو أوكرانيا».

ومع ذلك، لم يتم الترحيب بهذه التدابير المبكرة دوليًا، ووصفها «بيل براودر»، في صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، بأنها «فاترة»، كما وصفها «ماكس سيدون»- في نفس الصحيفة- بأنها «أداء ضعيف» ضد العدوان الروسي المحتمل .وأكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، «جوزيب بوريل»، أن «بروكسل»، تستعد أيضًا لفرض عقوبات اقتصادية ضد الروس، تشمل قيودًا مالية عل ى ديون الحكومة الروسية، وكذلك ضد ٣٥٠ عضوًا بمجلس الدوما .وفي المقابل، تجاهلت روسيا هذه العقوبا ت، وصرح وزير خارجيتها، «سيرجي لافروف»، بأن «موسكو باتت معتادة على الأمر» .

لكنّ مستوى العقوبات الاقتصادية قد يكون غير مسبوق في العصر الحديث، والتي كان أولها إيقاف العمل بخ ط أنابيب «نورد ستريم٢» .ويمثل قرار المستشار الألماني «أولاف شولتز»، بإيقاف اعتماد هذا الخط، أشد عقوب ة اقتصادية ضد موسكو قد طبقتها الدول الغربية فعليا .ولعل انتقاد «شولتز»، سابقًا بسبب عدم اتخاذ أية إج راءات عقابية والدور الراهن لموسكو في المناطق الانفصالية، قد أجبر برلين على التحرك .وأوضح «سيدون»، أ ن هذه «خطوة كبرى»، و«تشير إلى أن العقوبات الغربية ضد موسكو ستكون قاسية» .وأشارت «كوري»، إلى أن ه من المرجح أن «تتعمق العقوبات مع استمرار التوترات، وسيكون لها «تأثير هائل» على الاقتصاد الروسي» .

وصرح «فيشنو فاراثان»، من «بنك ميزوهو»، أنه على الرغم من أن روسيا لم تدخل بعد في صراع واسع النطاق مع أوكرانيا، فإن الغرب يرى العقوبات أول خطوة في سبيل منع ذلك».

وربما لن يكون للعقوبات الاقتصادية الغربية ضد روسيا تأثير واضح في الاقتصاد العالمي؛ حيث إنه في حين عُ رقل اقتصادها، جراء العقوبات التي صدرت بعد ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ .لا تزال موسكو مصدرًا مه مًا للموارد الطبيعية للعديد من البلدان، بما في ذلك دول الشرق الأوسط.

ومع ذلك، ذكرت «هاربيت باربر»، و«كامبل ماكديارميد» في صحيفة «التليجراف»، أن «التهديد بغزو روسي لأوكرانيا قد تسبب في تذبذب أسعار المواد الغذائية»، خاصة أن روسيا وأوكرانيا مجتمعتين تمثلان ٢٩ %م ن صادرات القمح العالمية، وكما أوضح «كارلوس ميرا»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن «الأسعار الإق

ليمية يمكن أن تتضاعف بسهولة»، إذا حُرمت الأسواق من هذه الصادرات» .وأفاد تقرير للمجلس الأوروبي لل علاقات الخارجية، أنه «لا يمكن تجاهل التداعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية لدخول روسيا إلى أوكرانيا بالنسبة إلى العالم».

وتوقع «نيل شيرينج»، في «كابيتال إيكونوميكس»، أنه «من المحتمل أن يكون التأثير الاقتصادي على الأسواق الإقليمية الأخرى- خارج نطاقي روسيا وأوكرانيا- محدودًا، »وستتركز بصورة أكثر أهمية» في بروز ضغوط تضخمية إضافية .وبالمثل، رأت «إلسا لينوس»، في بنك «آر بي سي كابيتال كاركتس»، أن ردود فعل الأسواق على التطورات الأخيرة في أوكرانيا «ستعتمد على مدى العقوبات»، التي يفرضها الغرب على الروس.

على العموم، إن تذبذب الأسواق المالية العالمية سيستمر كون واشنطن لم تفصح بعد عن المدى الكامل لردها على اعتراف موسكو بالمناطق الانفصالية الأوكرانية .وبما أن روسيا تعتبر «مصدرا رئيسيا» للطاقة، فإن هناك توقعات بارتفاع سعر »خام برنت» إلى ما يزيد على ١٠٠ دولار للبرميل خلال الأيام القليلة القادمة .وعلى الرغم من أن هذا الوضع، قد يكون مفيدًا من الناحية النظرية لدول الخليج المصدرة للطاقة على المدى القصير، إلا أنه ستكون هناك تداعيات طويلة المدى على الاقتصاد والأمن الدوليين .وعليه، فإنه رغم أنه لا يزال من غير المعروف بالضبط الخطوات التي ستتخذها روسيا بعد ذلك في أوكرانيا، فإن التداعيات ستنتقل إلى ما هو أبعد من أوروبا، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢٠٢٢/٢/٢٦

رؤية غربية حول المفاوضات النووية الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

استمرت المحادثات الهادفة إلى العودة إلى «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥، في فيينا، ما يقرب من عام من دون التوصل إلى أي نتيجة ملحوظة حتى الآن .وعلى الرغم من ادعاءات كل من الدول الغربية وإيران بإحراز تقدم في مسألة الحد من تطلعات طهران النووية، فإن من الواضح أن العديد من الانقسامات «لا تزال قائمة»، وأنه من غير المرجح لأي اتفاق جديد أن يقدم حلاً طويل الأمد للتوترات الإقليمية المستمرة.

وبشكل عام، تباينت آراء السياسيين والمعلقين الغربيين حول المفاوضات، فمن جهة يؤكد مؤيدوها أنها أفضل طريقة للسيطرة على العدوان الإيراني، في حين يرى آخرون أنها ستزيد من مخاطر وجود دولة إيرانية مسلحة نوويًا في المستقبل القريب .ومع ذلك، يبدو أن هناك «إجماعا» بينهم على أن اتفاقا جديدا على وشك أن يبرم الآن .وفي هذا الصدد، يقول «ستيفن كوك» من «مجلس العلاقات الخارجية» إن «توصل الولايات المتحدة

وإيران إلى تفاهم للعودة لاتفاق أصبح «مسألة وقت فقط» .وذكر «ديفيد سانجر»، و«لارا جاكس»، و«فرناز فاسيحي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «الغرب على وشك العودة إلى الاتفاق» .وفي المقابل، استمر آخرون في التحذير من تعثر المفاوضات .ورأى «جوناثان تيرون»، و«جولنار موتيفالي»، في «بلومبرج»، أن المحادثات « تتجه إلى طريق مسدود» في ظل عدم استعداد واشنطن أو طهران لاتخاذ القرارات السياسية الصعبة التي يتطلبها تحقيق تقدم».

وتعد أبرز النقاط العالقة في المفاوضات هي «تخصيب طهران المستمر لليورانيوم»، و«احتجازها للسجناء الغربيين بتهم ملفقة»، و«دورها كداعم للجماعات الإرهابية والمتمردين في جميع أنحاء الشرق الأوسط» .ووفقًا لـ«رويترز»، فإن التفاصيل المتفق عليها مبدئيا حتى الآن بين الأمريكيين والإيرانيين تشمل «إلغاء تجميد حسابات إيرانية في بنوك كوريا الجنوبية تصل إلى مليارات الدولارات، و«إطلاق سراح السجناء الغربيين المحتجزين في إيران» .وعلق «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، بأن طهران مستعدة لعملية «تبادل أسرى واسعة»، في حال قامت الولايات المتحدة بالمثل بإلغاء تجميد ٨ مليارات دولار من الأصول الخارجية الإيرانية».

وفيما عدا ذلك، فإن الاتفاق المفترض حتى الآن لم يشمل القضية المتعلقة بمستويات التخصيب الإيرانية، والتي تتجاوز درجة نقائها حاليًا ٦٠ .%وعلى الرغم من أن طهران لم تصل بعد إلى مستوى تخصيب ٩٠ %المطلوب لتصنيع سلاح نووي، فإن تقدمها مستمر في هذا الشأن .وحذر «جوزيف فيديرمان»، من وكالة «أسوشيتيد برس»، من أنها «تقوم بتدوير أجهزة طرد مركزي أكثر تقدمًا بكثير من تلك المسموح بها بموجب الاتفاقية » .وبالمثل، قال «ماثيو بون»، من «جامعة هارفارد»، إنه «في كل يوم تطول المحادثات من دون حل، تستمر أجهزة الطرد المركزي الإيرانية في الدوران، وتقترب طهران من الوصول إلى هدفها النووي النهائي».

ومثّل الواقع المتعلق باقتراب إيران من امتلاك سلاح نووي خاص بها حافزًا لبعض المحللين لانتقاد تعامل «إدارة بايدن» مع المفاوضات .ومن بين هؤلاء «مايكل روبين»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، الذي أكد أن «روب مالي، المبعوث الأمريكي الخاص لدى إيران «ألقى حزمة حوافز سخية بشكل متزايد في مقابل قيود مؤقتة فقط» .وعلق «جيمس فيليبس»، من «مؤسسة هيرتاج»، بأن إدارة بايدن تقوم الآن بجهود «أخيرة لإغراء» إيران، غير أنه بسبب «مماطلة الأخيرة، وعدم استعدادها لتقديم تنازلات»، لن تؤدي المفاوضات إلا إلى «صفقة أقصر أو أضعف أو أن تنهار بدون الوصول إلى اتفاق» .من جانبه، أوضح «راي تاكييه»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن الصفقة الجديدة «ستنطوي على العديد من العيوب، مثل الصفقة النووية القديمة»، وخلص إلى أن رفض طهران للجهود الأوروبية والأمريكية يظهر أن «عهد الدبلوماسية النووية مع إيران قد ولّى».

ومع ذلك، من المهم التأكيد أن الدعم لا يزال قائمًا داخل دوائر السياسة الخارجية الأمريكية للالتزام بصفقة، حتى لو كانت تستند إلى فكرة أنها أقل الخيارات المتاحة سوءا .وفي هذا الصدد، كتب «ماثيو بون» أنه «بدو ن اتفاق، سيكون برنامج طهران النووي بلا قيود بشكل أساسي»، ومن ثمّ، فإن «الأدوات الحقيقية الوحيدة» التي ستستعين بها واشنطن وحلفاؤها للحيلولة دون حيازة إيران أسلحة نووية ستكون «التخريب والعقوبات »، وهما طريقتان قال إنهما «ستتسببان في إلحاق معاناة كبيرة للإيرانيين»، وستعملان فقط كحلول «مؤقتة» .و وصف «ستيفن بنين»، من شبكة «ام اس ان بي سي» الأمريكية، تقدم المحادثات في فيينا، بأنها «أخبار جيد ة»، ودافع عن المفاوضات، بقوله :إن «الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ أدى بالضبط الدور المقرر له في كبح تقدم إ يران النووي» .ووفقًا له، فإن القضية الكبرى بالنسبة لواشنطن هي كيف إن الجمهوريين داخل الكونجرس « يتحدثون بالفعل عن عرقلة المسعى السياسي واحتمالية إلغاء الصفقة من قبل الإدارة الأمريكية القادمة في يناير ٢٠٢٥»، بغضّ النظر عما تشتمل عليه من تفاصيل».

وفي الواقع، فإن احتمال حدوث انقسامات سياسية داخل الولايات المتحدة حول الاتفاق النووي الإيراني يعد «قوة ضغط» أخرى على إدارة بايدن لا يمكن إنكارها .وكما لاحظت «لارا جيكس»، في صحيفة «نيويورك تا يمز»، فإنه على الرغم من أن المفاوضات بشأن الصفقة المقترحة قد تصل إلى نهايتها ببطء، فإن «رد الفعل بين منتقديها في واشنطن قد بدأ للتو» .وبالفعل، هناك أكثر من ١٦٠ جمهوريًا في مجلس النواب الأمريكي يهددو ن بعرقلة الصفقة .ووفقًا لما ذكرته صحيفة «ذا هيل»، فإن الاتفاقية التي تم تمريرها من دون موافقة الكونجر س- بأمر تنفيذي رئاسي- سيتم «إسقاطها إذا استعاد الجمهوريون السلطة»، وبالتالي، ينفي احتمال التوصل إلى حل طويل الأمد للمسأ لة» .ويُعدّ «جون هانا»، نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد جورج بوش الابن، من أبرز منتقدي الـ عودة إلى «الاتفاق النووي»، حيث علق على أن المواجهة الداخلية بشأن الصفقة في واشنطن «ستكون معركة س ياسية دموية»، كما أشار إلى أن «الرسالة التي يجب أن تصل هي أن هذه الإدارة قد خضعت لإيران».

ويثير عدم قدرة «إدارة بايدن» على ضمان التمرير السياسي لأي صفقة متفق عليها في فيينا تساؤلات حول الجـ دوى النهائية لهذه المفاوضات .وتحدث وزير خارجية طهران «حسين أمير عبد اللهيان» عن الحاجة إلى «مس توى ضمانات جدّي» من واشنطن .بينما افترض «تيرون»، و«موتيفالي»، أنه «بدلاً من الضمانات القانونية»، قد تقبل إيران «إعلانًا من الكونجرس يضمن الالتزامات السياسية الأمريكية» لمستقبل الصفقة، وهو أمر في حد ذاته لا يمثل حلاً طويل الأمد لإطار عمل مهم للعلاقات الثنائية» .علاوة على ذلك، ففي الوقت الذي تمارس فيه المعارضة الجمهورية للصفقة ضغوطًا على الموقف التفاوضي لواشنطن؛ فإن حالة عدم اليقين التي سيقبل

بها متشددو نظام طهران اتفاقًا تظل عاملاً مهمًا للمضي قدمًا في هذه المفاوضات .وأشار «تيرون»، و«موتيفالي» إلى «العلامات الموحية» التي رددها المتشددون من قبيل «لقد سئموا من وتيرة وقلة التقدم في المفاوضات».

وعند النظر إلى ردود الفعل السياسية الداخلية الأمريكية، حيال استعادة الاتفاق، أكد «كوك» أن «ردود فعل ا لحزبين الجمهوري والديمقراطي افتقدت «ما قد تمثله التداعيات السياسية لهذا الاتفاق على الشرق الأوسط» .وعلى عكس ما أشار إليه «بنين»- أعلاه- أدرك «كوك» أن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ خلق «ديناميات معاكسة» لما كان يهدف إليه من خلال زيادة د عم طهران لوكلائها الإقليميين جراء تخفيف العقوبات، وبدء قيام دول الخليج «بقيادة أمورها الإقليمية، بغ ضّ النظر عن الرغبات أو المصالح الأمريكية» .ولا يخفى أنه رغم «الضغوط والعقوبات القصوى» من قبل إدارة ترامب، فقد تم التأكيد أن تلك «الديناميات الإقليمية المعاكسة لم تتغير كثيرًا»، وبالتالي، فإن إعادة الاتفاق مجددًا «يُحتمل أن يزعزع الاستقرار» في المنطقة.

وبالنسبة لردود الفعل الإسرائيلية، أوضح «كوك» أن عودة واشنطن إلى الاتفاق «تمثل معضلة»؛ لأن إسرائيل لا تعتقد أن الاتفاق «تمت صياغته بشكل جيد»، فضلاً عن اعتقادها أن الإيرانيين «لا يمكن الوثوق بهم» .وفي ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي، «نفتالي بينيت»، احتمالات العودة للاتفاق، معلنًا أنه س يخلق «شرق أوسط أكثر عنفًا وتقلبًا»، مضيفا أن حكومته «لن تقبل بوجود إيران نووية»، وإذا حدث، فإن بلا ده «ستحافظ على خياراتها في الدفاع عن نفسها».

من ناحية أخرى، يؤكد العديد من المحللين أن التأثيرات الإقليمية المحتملة للعودة إلى الاتفاق تمتد إلى ما ه و أبعد من تطلعات طهران النووية، وتحديدًا العمل على تقييد أعمالها العدائية الإقليمية وجهود زعزعة الاس تقرار .وأشار «جيسون رضائيان» في صحيفة «واشنطن بوست» إلى أن إدارة بايدن «حاصرت نفسها» من خلال إتمام الاتفاق النووي، قبل معالجة المخاوف الإقليمية الأخرى، فضلاً عن اضطرارها إلى «تقديم تنازلات» لحل فائها بالمنطقة عبر تعزيز «مبيعات الأسلحة» لمواجهة قدرات إيران العسكرية، وهو أمر «سيؤدي إلى تفاقم عد م الاستقرار الإقليمي الحالي» .وبالتالي، لا يمكن الجزم باحتمالية أن يؤدي نجاح هذه المحادثات إلى توفير شرق أوسط أكثر أمنًا .من جانبه، أوصى «بون» بأن أفضل حل للمخاوف الراهنة هو «العودة أولاً إلى الاتفاق ا لأصلي، ثم محاولة تعزيزه في مفاوضات لاحقة»، مؤكدا أن هذا النهج «يستحق المحاولة» على الأقل، وخاص ة في ظل تأكيد «رضائيان»، «تقلص خيارات إدارة بايدن للتعامل مع التحديات الأخرى التي تفرضها إيران».

على العموم، تدور الانقسامات في الرؤى بين المحللين الغربيين ليس فقط حول ما إذا كان إبرام اتفاق بين الغ رب وإيران ممكنًا لتقييد تطلعات طهران النووية، ولكن أيضًا حول ما إذا كان هذا الاتفاق هو الخيار الأفضل

لمواجهة المخاوف الأمنية الإقليمية .ورغم أن الكثير من التحليلات تبدو «متشائمة»، فإن أسواق الطاقة العالمية لا تشارك في هذه المخاوف .وأوضح «تيرون»، و«موتيفالي» أن تلك الأسواق وشركات تجارة النفط «أكثر تفاؤلاً »، بشأن احتمالات التوصل إلى اتفاق، بسبب أن عودة طهران إلى سوق الطاقة العالمية يمكن أن «يخفض ارتفا ع أسعار النفط عالميًا» .

وبغضّ النظر عن هذا التفاؤل القصير المدى، تظل هناك حقيقة هي أن الولايات المتحدة لديها «القليل من الخ يارات لاحتواء برنامج إيران النووي»، وأن استعادة اتفاق ٢٠١٥ ليس سوى الخيار الأقل سوءًا أمام واشنطن لاتباعه.

٢٠٢٢/٣/١

الهجوم الروسي على أوكرانيا وتداعياته العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد ثلاثة أيام من اعترافه الدبلوماسي بالجمهوريات المنشقة عن أوكرانيا، وأمره بإرسال «قوات حفظ السلام» لهذه المناطق، شن الرئيس الروسي، «فلاديمير بوتين»، أكبر هجوم في أوروبا منذ عام ١٩٤٥ .ضد حكومة كي يف .وفي يوم ٢٤ فبراير٢٠٢٢ .ادعى أن قواته ستنفذ «عملية عسكرية خاصة» من أجل «حماية الأشخاص ال ذين تعرضوا لانتهاكات»، و«إبادة جماعية» من قبل أوكرانيا، وبهدف «نزع السلاح»، و«القضاء على النازية» في البلاد .وعلى الرغم من أن وكالات الاستخبارات الغربية قد تنبأت بذلك بالفعل، إلا أن صدمة العمل الع سكري الفعلي كانت كبيرة.

وفي المقابل، رفضت أوكرانيا والحكومات الغربية هذه المزاعم، واعتبرتها ذريعة مبطنة لتدمير الجيش الأوكراني، وتحقيق إرادة موسكو بالقوة، فيما توالت ردود الأفعال الدولية الرافضة، وتم اتخاذ إجراءات اقتصادية ضد روسيا .ومع ذلك، تبقى الحقيقة أن القوات الروسية دخلت البلاد رغم المقاومة الشرسة من الأوكرانيين، وأن الإجراءات التي اتخذها الغرب حتى الآن، لم يكن لها تأثير واضح في أفعال موسكو التي تزعزع الأمن الأ وروبي.

وتم تنفيذ الهجوم من ثلاث جهات؛ من الجنوب من شبه جزيرة القرم، ومن الشرق باتجاه مدينة خاركيف، ومن الشمال عبر بيلاروسيا باتجاه العاصمة كييف .وسبق حركة الدبابات والطائرات الحربية وعربات نقل ا لقوات «وابل» من الضربات الصاروخية ضد البنية التحتية العسكرية الرئيسية في جميع المدن الأوكرانية الكبر ى .وكما توقع المحللون، لم تتم خطة موسكو بسلاسة .وقال وزير الدفاع البريطاني، «بن والاس»، إنه بالإض افة إلى مقتل ٤٥٠ جنديًا روسيا خلال الهجوم الأولي، فشل الجيش الروسي في تحقيق «أي من أهدافه الرئي

سية»، و«تأخر عن جدوله الزمني المأمول» .ومع ذلك، فقد تقدمت المدرعات الروسية في المدن الأوكرانية الكبر ى، ووصلت إلى ضواحي العاصمة كييف في صباح يوم ٢٥ فبراير، ما اضطر وزارة الدفاع الأوكرانية إلى تسليح المدنيين بالبنادق الآلية، ترقبا لمعركة طويلة الأمد للسيطرة على المدينة.

وهناك إجماع على صعوبة الوضع في أوكرانيا .وعلقت «إيما آشفورد»، من «المجلس الأطلسي»، بأنه «من غير المرجح أن تنتهي هذه المعركة بشكل جيد بالنسبة إلى أوكرانيا»، نظرًا إلى أن القوات الروسية «متفوقة بشكل كبير» .وقال «مالكولم تشالمرز»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إن «الهدف الرئيسي المباشر للمقاومة ا لأوكرانية سيكون النجاة»، لكن إذا تمكنت من فعل ذلك، و«استمرت في إلحاق الضرر بالمعتدين»، فإن «مقامر ة بوتين ستتجه نحو الفشل».

وأزالت طبيعة الهجوم الروسي - بعد انهيار الجهود الدبلوماسية في الوساطة- أي شك حول أن هذه الحرب كان غير مخطط لها، حيث كان بوتين ينوي خوضها طوال الوقت على الرغم من استمراره في الحديث عن إجراء مفاوضات حتى اليوم السابق لأمره بالهجوم .وأشاد «كريستوفر سكالوبا»، من «المجلس الأطلسي»، بدور أجهزة المخابرات الأمريكية والغربية في تحديد نوايا بوتين قبل الغزو، قائلا :إنه «كشف عدم شرعية أعمال روسيا وذرائعها الخرقاء» .ووصف «تشالمرز»، الغزو بأنه نتيجة «القومية الفا سدة» التي تغذيها «الإهانات التي تتصورها موسكو خلال العقود الثلاثة الماضية» .فيما رأى «باري بافيل»، م ن «المجلس الأطلسي»، أن هذه الخطوة تثبت أن الرئيس الروسي، «لا يريد أقل من استعادة أكبر قدر ممكن من السيادة السوفيتية السابقة».

وفيما يتعلق بتأثير الهجوم والدوافع وراء فكرة البناء الأمني الأوروبي الموحد؛ حذر «بافيل»، من أن «العالم ق د دخل الآن «حقبة تاريخية جديدة خطيرة»، بينما أكد «تشالمرز»، أن تشكيل «ستار حديدي جديد»، أصبح «حتميًا» الآن .وأشار «سكالوبا»، إلى أن تحركات روسيا «غيرت ملامح الأمن الأوروبي بشكل دائم».

وحتى الآن، كانت العقوبات الاقتصادية ضد أفراد ومؤسسات روسية مهمة، هي وسيلة الغرب لإدانة ما فعلت ه روسيا، على الرغم من تردد البعض في فرض أقسى الإجراءات الممكنة، فضلاً عن المحدودية التي لا يمكن إنكارها لدور هذه العقوبات في التصدي لتهديدات عسكرية .وتعهد الرئيس الأمريكي، «بايدن»، بفرض جولة أخرى من «العقوبات» مع الأعضاء الآخرين في مجموعة السبع .ويأتي ذلك في أعقاب الإجراءات السابقة ال تي فرضتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي يشير توقيتها، وفقًا لـ«ستيفن إيرلا نجر»، و«ماتينا جريدنيف»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى «درجة عالية من الاتحاد».

من ناحية أخرى، قُوبل هذا النهج بالرفض من قبل محللين آخرين .ورفض «توم كيتنغ»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، التأثير الفوري للعقوبات الأولية، واصفًا إياها، بأنها «لن تكون رادعة في معركة بالأسلحة النارية» .وكتب «تشالمرز»، أنها وحدها «لن تفعل الكثير للتأثير في نتيجة هذه الحرب» .وخلصت «آشفورد» ، إلى أنها «لن تغير مسار الغزو» .كما لوحظ عدم تأثيرها في «بوتين» ودائرته الداخلية .وأشار «مايكل ماكفول» ، السفير الأمريكي السابق لدى موسكو، إلى أن بوتين «لن يلتفت إلى سوق الأوراق المالية في روسيا»، وبدلاً من ذلك، سيركز على هزيمة أوكرانيا عسكريًا بغض النظر عن الكلفة الاقتصادية»، مضيفا أنه من «السذاجة» الاعتقاد أن الرد الحالي من قبل الغرب، «سيغير من حسابات بوتين» .ولاحظ الروس هذه الحقيقة أيضًا .وصرح «أناتولي أنتانوف»، سفير موسكو لدى واشنطن، أنه «من الصعب التوقع من روسيا مراجعة سياستها الخارجية تحت تهديد القيود».

وحول سبب استعداد روسيا للخضوع لعقوبات اقتصادية صارمة، مقابل محاولة إخضاع أوكرانيا بالقوة؛ أوضحت «راشيل إلباوم»، من شبكة «إن بي سي نيوز»، أن موسكو جمعت أكثر من ٦٠٠ مليار دولار من الاحتياطيات الدولية «لمساعدتها على الصمود»، أمام القيود المفروضة حديثًا عليها .ومنذ ضمها شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ .ابتعدت إلى حد كبير عن التداخل الاقتصادي مع الغرب .وأشار «سيباستيان مالابي»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى أنها استغلت السنوات الثماني لتقليل «تعرضها للعقوبات» .وفي حين أدرك «مالابي»، أن حظر تصدير بعض التقنيات إلى روسيا «سيؤثر فيها»، إلا أن تأثير مثل هذه المحظورات «ستتجسد آثارها ببطء»، وبالتالي، لن تؤثر في الأحداث على الفور».

وأعقب الغزو الروسي مطالبات غربية لدعم أوكرانيا بشكل أكبر .ورغم أن «واشنطن»، و«لندن»، رفضتا فكرة المشاركة بأنفسهما في القتال؛ بسبب مخاطر إشعال صراع عالمي أوسع، فقد أوضح «سكالوبا»، أنه «يجب على الغرب تكثيف الجهود لمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها» من خلال تقديم الأسلحة والمشورة العسكرية والاستخبارات التي تمكنها من تكبيد الجيش الروسي خسائر» .ودعا «مارك بوليمروبولوس»، من «المجلس الأطلسي»، إلى اتخاذ «إجراء سري قوي عبر الاستخبارات لدعم كييف»، وشبه مقاومتهم بمقاومة أفغانستان للغزو السوفيتي عام ١٩٧٩.

علاوة على ذلك، أوضح «سكالوبا»، أن واشنطن وحلفاءها، «يجب أن يفكروا في الخيارات العسكرية» ضد الدفاعات الجوية الروسية وقدرات الصواريخ، مشيرًا إلى أن تهديد بوتين برد فوري بالانتقام على الدعم الخارجي لأوكرانيا، «يشير إلى مخاوفه من قدرات الغرب» .ورغم عدم دعوته إلى مشاركة عسكرية نشطة من الغرب في هذه المرحلة، فقد قام «بافيل»، بإدراج توصيات لحلف الناتو لمواجهة التهديد الروسي، بما في ذلك تحس

ين «موقفه الدفاعي التقليدي»، و«تنسيقه مع الاتحاد الأوروبي»، وتشديد «الموقف النووي» للغرب ضد موسكو .

وبالنظر إلى الحدث في سياق أوسع، أوضح «نيل ملفين»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن هذا الصرا ع «ليس مجرد أزمة للأمن الأوروبي»، لكنه ذو بُعد عالمي؛ نظرًا إلى علاقات موسكو الأمنية والسياسية مع ال صين والهند وباكستان والبرازيل، ومن ثمّ، الغرب الذي يجب عليه التركيز على «كيفية بناء استراتيجية لت حدي جهود روسيا لإعادة تشكيل النظام الدولي لصالحها» .وتوقع «توماس واريك»، من «المجلس الأطلسي» ، أن «الداخل الأمريكي سيكون «مسرح عمليات» في هذا الصراع .ومن المحتمل أن تُستخدم تكتيكات الحرب المختلطة، مثل «حملات التضليل، والهجمات الإلكترونية، وتسليح وسائل التواصل الاجتماعي، والتلاعب بالانتخابات، لاستهداف واشنطن والغرب .وبالتالي، رأى أن «التماسك والمرونة المجتمعية لواشنطن أضحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى».

ولوضع الأمور في سياقها، يجب الاعتراف بأن الغزو له تداعيات اقتصادية وسياسية كبيرة خارج أوروبا .وأش ار «بريان كاتوليس»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن «التحول الخطير» للنظام الأمني في أوروبا، سيكون ل ه «أصداء» بالنسبة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

واقتصاديًا، يمكن تعويض فقدان أسواق واردات الأغذية لكييف وموسكو، بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من زيادة عائدات تصدير الطاقة .وكما أوضح «كاتوليس»، فإن «نصف صادرات القمح الأوكرانية تذهب إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، كما توفر روسيا «الكثير منه أيضًا»، وسيؤثر الغزو في الإمدادات الغذائية لمصر واليمن وليبيا ولبنان بشكل «كبير» .وأشارت «ميريت مبروك»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن ما يقرب من «٥٠ %من واردات القمح عام ٢٠٢١ للقاهرة، جاءت من موس كو»، و٣٠ %أخرى من كييف» .كما تأتي أكثر من نصف واردات القمح للبنان من أوكرانيا .وأضاف «كاتولي س»، أنه في حين أن ارتفاع أسعار الطاقة «يفيد» البلدان المصدرة للطاقة في المنطقة، إلا أنها ستؤدي إلى «إجه اد موازنات» مستوردي الطاقة وتأثر الاقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نجاح «بوتين» في تحقيق طموحاته في أوكرانيا، «سيؤثر في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، حيث من المرجح أن «تنمو طموحاته» .وحذر العديد من المحللين من أن «الوجود العسكري الروسي في المنطقة قد يتم استغلاله ليصبح مؤثرًا بشكل مباشر في إدارة الغزو» .وحذرت «آنا بورشيفسكايا»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، من استخدام الساحل السوري وجزيرة القرم في العمليات العسكرية الجارية في أوكرانيا» .ويرى «الكرملين»، أن المعركة التي يخوضها على كلتا الجبهتين ما هي إلا ساحة قتال واحدة

في الأساس» .ويعد «التدخل الروسي في دمشق، بمثابة «حملة مناهضة لواشنطن»، تسعى موسكو فيها إلى تمديد نفوذها بالجناح الجنوبي لحلف الناتو، فيما ستسعى إلى فرض هيمنتها في العراق ولبنان وليبيا للضغط على هذا «الجناح».

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الصراع الذي سيطول أمده في كييف سيخسره الروس في النهاية، لكن الخسائر البشرية ستكون «كارثية» .وأكد «جون ناجل»، من «الكلية الحربية للجيش الأمريكي»، أن «الأوكرانيين سيقاتلون الروس إذا كان لديهم أسلحة ومعدات للقيام بذلك» .وقال، «جراد هاربر»، من الكلية ذاتها، إن روسيا «من المرجح أن تجد نفسها أمام فرصة للسيطرة على أوكرانيا»، ولن يحدث ذلك من دون «تورطها بمستنقع تمرد» .وأشار «مارك جالوتي»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، إلى أن الغزو الروسي «سيشهد في النهاية زوال نظام بوتين» .

وكما أوضحت «آشفورد»، فإنه «من المحتمل أن تشهد الحرب وابلاً مستمرًا من الهجمات الجوية على الأهداف العسكرية والمطارات الأوكرانية»، جنبًا إلى جنب مع «الدفع المنسق لمحاصرة الجيش الأوكراني في شرق البلاد» .وأكد «جوناثان إيال»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن قادة أوروبا الشرقية، الذين حذروا من مخاطر العدوان الروسي، «يرون أن الاتحاد الأوروبي يمكنه - ويجب عليه- فعل المزيد لتفادي أو تخفيف الكارثة التي يواجهونها الآن»، وأن «سبل طمأنتهم، «ستكون أكبر مهمة تواجه كل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي».

على العموم، يمثل الغزو الروسي لأوكرانيا، أحد الأزمات الكبرى في التاريخ الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية، وهو أكبر نزاع مسلح تقليدي بأوروبا منذ ذلك الحين .ورغم تقدم القوات الروسية، فإن معدل التقدم حتى الآن أقل مما كان متوقعًا من العديد من الخبراء والمحللين، ويعكس المقاومة القوية للأوكرانيين .ومع ذلك ، لا تزال مخاطر وقوع مزيد من التصعيدات قائمة، وإذا تحول الصراع إلى حرب طويلة الأمد فلا يمكن استبعاد قيام «بوتين»، بتدابير يائسة بشكل متزايد .وبالتالي، فإن هذا العدوان يعد تحديا لأمن الدول الأوروبية، وحلف شمال الأطلسي.

٢٠٢٢/٣/٣

تداعيات انتشار القدرات الصاروخية في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في آخر تطورات سلسلة التصعيدات الإقليمية الجديدة في الخليج، اعترضت الإمارات- بالاشتراك مع الولايات المتحدة-

صاروخًا باليستيا، أطلقه الحوثيون عليها في ٣١ يناير٢٠٢٢ .وجاء هذا في أعقاب هجومين آخرين شنتهما ا لجماعة المتمردة، المدعومة من إيران، ضد أهداف إماراتية يومي ١٧ و٢٤ يناير ٢٠٢٢ على التوالي، وهو الأم ر الذي أعاد قضية انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط مجددا إلى الواجهة.

ووفقا لـ«حسن البهتيمي»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، فإن «الصواريخ المستخدمة في الهجم ات الأخيرة ضد الإمارات، قد لعبت دورًا محوريا فترة طويلة، وهو دور لم يتم دراسته بشكل كاف في ديناميـ كيات الأمن بالشرق الأوسط» .وبالنظر إلى التصعيد السريع خلال الأسابيع الماضية، فإن التقييم الشامل للاتجـ اهات والتحديات الحالية التي تواجه المنطقة، فيما يتعلق بهذه القضية، أصبح أكثر أهمية من أي وقت مض ى، خصوصا في ظل وصول المفاوضات النووية الإيرانية في فيينا إلى مرحلة حاسمة.

وتشكل سرعة انتشار الصواريخ الباليستية في السنوات الأخيرة، «قلقا كبيرا» لعدد من المراقبين الغربيين للشر ق الأوسط .ووفقًا لتقرير نشرته مؤسستي «إيران بروجكت»، و«شبكة القيادة الأوروبية»، فقد «انتشرت الصوار يخ على نطاق واسع في المنطقة»، وهو أمر يزداد خطورة بوصفه «تحديًا أمنيًا» .علاوة على ذلك، فإن الصواريـ خ تمثل الآن «جزءًا أساسيًا من استراتيجية الردع بالنسبة إلى العديد من الدول» .وبالمثل، أكد «أنكيت باندا، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، أن «الصواريخ الباليستية التقليدية الدقيقة» تنتشر بسرعة في جميع أ نحاء العالم، وتنظر إليها القوى الإقليمية والدول الصغيرة على أنها «أساسية للقدرات العسكرية» .وفي تسليط للضوء على مدى انتشارها في الشرق الأوسط، أوضح «البهتيمي»، أن هناك ١١ دولة في المنطقة، تمتلك صواريـ خ باليستية، بمدى يزيد على ٢٥٠ كيلومترًا، بالإضافة إلى جهتين فاعلتين غير حكوميتين، هما «حزب الله» و«الحوثيون» .وبالتالي، فإن «ما يقرب من نصف دول المنطقة، يملك مثل هذه الأسلحة ذات القدرات البعيد ة».

ولا يقتصر آثر سباقات التسلح المتعلقة بأنظمة الصواريخ الباليستية على زعزعة الاستقرار فقط .وخلص تقرير ن شره «المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أنها أيضًا «تخفض من احتمالية انخراط دول المنطقة في مواجهـ ة عسكرية»؛ لأنها تقلل من احتمال وقوع خسائر في الأرواح بصفوف مستخدميها» .وفي تقييم «البهتيمي»، يم كن تقسيم الجهات التي تمتلك صواريخ باليستية في المنطقة إلى مستويين من «القدرات والكفاءات» .يتمثل الأو ل، في الدول التي تتمتع «بقدرات صاروخية متقدمة ومتنوعة»، فضلا عن قدرتها على «الاستفادة من تصميما ت مطورة محليًا»، كإيران وإسرائيل.

وبالنسبة إلى إيران، فقد شكل برنامجها الصاروخي، قلقا خاصا، بسبب نطاق عمله وارتباطه بالسياسة الأشم ل للبلاد، بما في ذلك شبكة الوكلاء، فضلا عن تطلعاتها النووية .وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايا

ت المتحدة وشركاؤها لمنعها من تطوير برامج الصواريخ الخاصة بها، فقد أشار «روبرت أينهورن»، من «معهد بروكينجز»، إلى أنها «تمكنت من الحصول على أكبر القوى الصاروخية وأكثرها تنوعًا» في المنطقة، كما أن تر سانتها من الصواريخ الباليستية، تشكل عنصرًا «لا يتجزأ ولا غنى عنه» من مكونات استراتيجيتها» .

وفيما يتعلق بالمستوى الثاني، والذي توجد به الدول ذات «القدرة المحلية المحدودة»، حذر «البهتيمي»، من أن العديد من هذه الدول، تمتلك «قدرات معتبرة»، مشيرا إلى أن تركيا هي واحدة من الدول الأكثر تقدمًا في إ طار هذا المستوى، وهي بصدد «تطوير عدة صواريخ باليستية محلية قصيرة المدى»، كما صنف دول الخليج، ضمن هذا المستوى، مشيرا إلى امتلاك السعودية لصواريخ باليستية صينية، بالإضافة إلى امتلاك البحرين وقطر والإمارات والكويت «لترسانات صواريخ باليستية صغيرة من صنع دول مختلفة»، من ضمنها الولايات المتحد ة.

ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، يُعتقد أن برنامج الصواريخ السعودي هو «الأكثر تقدمًا» .وأشار تقرير حديث لشبكة «سي إن إن»، إلى أن المملكة قادرة الآن على تصنيع صواريخها الباليستية المحلية .وبهذا ال صدد، أوضح «باندا»، أن هذا التطور قد «يمثل أيضًا عنصرًا من استراتيجية تحوطية» ضد إيران، في ظل عدم اليقين المحيط بمفاوضاتها النووية الجارية.

وكما أُشير سابقًا، فإن استعداد إيران لتزويد وكلائها، مثل «حزب الله»، و«الحوثيين»، ببعض أنظمة الأسلح ة المنتجة محليًا، يمثل خطرًا كبيرًا، سيؤدي إلى مزيد من انتشار الصواريخ الباليستية في المنطقة .ولتوضيح مد ى القدرات التي يمتلكها كلا الكيانين؛ اعتبر «مشروع الدفاع الصاروخي»، التابع لـ«مركز الدراسات الاستراتـ يجية والدولية»، أن حزب الله، هو «القوة غير النظامية الأكثر تسليحًا» في العالم، حيث يمتلك «كميات هائل ة» من الصواريخ والقذائف خلال العقود العديدة الماضية من طهران.

علاوة على ذلك، أشار كل من «سيث جونز»، و«جاريد طومسون»، و«دانييل نجو»، و«بريان ماكسورلي»، و «جوزيف بيرموديز»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن «حزب الله، قام بلعب دور حاسم في توفير الأسلحة والتكنولوجيا وكل أنواع التدريب الأخرى للحوثيين، ما يؤكد قوته وقدرته على العمل بش كل مستقل كمورد أو مهرب للأسلحة في المنطقة» .ولتكرار هجمات الحوثيين، استنتج «مايكل نايتس»، من « معهد واشنطن»، أن تلك الجماعة المتمردة، «طورت صناعات عسكرية صغيرة أثبتت مدى فاعليتها في كل من صنعاء وصعدة.

ونظرًا إلى ضخامة الحجم الحالي لبرامج التسلح في منطقة الخليج، فقد سلط العديد من المحللين الضوء على ا لمخاطر الأمنية المتعلقة بهذا السباق، وضرورة التصدي له عبر التركيز على تعزيز مبادرات عدم الانتشار ونزع

الأسلحة ذات الخطورة .وركزت معظم التعليقات على ضرورة اتباع نهج إقليمي متعدد الأطراف لمكافحة انتش ار الأسلحة إلى الجهات غير النظامية؛ بسبب الإخفاقات والنتائج السلبية التي نتجت عن المساعي الأحادية في هذا الصدد .وعلى سبيل المثال، عند تقييم محاولات الولايات المتحدة لإبطاء أو عرقلة «وتيرة إدخال تكنو لوجيا تصنيع الصواريخ داخل المنطقة»، أكد «جيفري لويس»، من «مركز جيمس مارتن لدراسات منع الانتشا ر»، أن «الضغوط الأمريكية لمواجهة هذا التحدي كانت «غير متسقة وغير متكافئة»، حيث إن المخاوف المتعلق ة بقضية عدم انتشار الأسلحة ونزعها، غالبًا ما تتراجع في أولوياتها بالنسبة إلى الدول عن القضايا الجيوسيا سية الإقليمية».

وفي المقابل، أكد تقرير مؤسستي «إيران بروجكت»، و«شبكة القيادة الأوروبية» - السابق ذكره- أن قضية انتشار الصواريخ في الخليج والشرق الأوسط، تتطلب «حلا على مستوى المنطقة»، للتخفيف من «التد هديدات الراهنة والمتمثلة في حالة عدم الاستقرار لمنع التصعيدات العسكرية الإقليمية المحتملة» .ومع ذلك، لا تزال هذه العملية تواجه عددًا من الحواجز والعوائق .ويرجع ذلك لما أشار إليه «البهتيمي»، بأنه «لا توجد حاليًا آليات أو معايير محددة على مستوى المنطقة للتحكم أو الحد من انتشار الصواريخ الباليستية أو صواريـ خ كروز متوسطة المدى»، ناهيك عن أن مجرد حشد أي دعم لمقترحات أو توصيات معنية بالحد من التسلح م ن المرجح أن يكون «تحديًا صعبًا» على أرض الواقع .ويعود ذلك جزئيًا إلى غياب الأطر الإقليمية الخاصة بمعا يير وضوابط التعاون الأمني .وأشار «لويس» إلى أنه لم يكن «هناك مزيد من الجهود في مجال الحد من التسلح الإقليمي للبناء عليها واستغلالها لدعم مثل هذه المقترحات أو التوصيات».

وعلى الرغم من اعتراف التقرير السابق، بأن «الموقف المعلن» لإيران، هو أن «صواريخها وطائراتها المسيرة، غـ ير قابلة للتفاوض»، لأنها «المصدر الرئيسي لردع أية تهديدات لأمنها»، فقد تقبل القيود المفروضة على برنا مجها الصاروخي، إذا كان ذلك «بالتنسيق مع تنفيذ القيود ذاتها» على جهات فاعلة إقليمية بعينها .وخلص التقرير إلى أن «العودة الكاملة» إلى الاتفاق النووي ستكون «أكثر الطرق فعالية، والخطوة الحيوية الأولى المعنيـ ة بمعالجة قضايا الحد من التسلح الإقليمي في المنطقة» .ووفقًا لـ«زاكاري كوهين»، من شبكة «سي إن إن»، سـ تتعزز مثل هذه العودة، الجهود المبذولة لتوسيع نطاق شروط وبنود الاتفاق النووي، ليشمل «قيودًا» على تكنو لوجيا تصنيع الصواريخ، وهو ما يعتبر «هدفا مشتركا»، تريده كل من واشنطن وأوروبا على حد سواء.

ولوضع الأمور في سياقها، حذر «باندا»، من أن المحادثات في فيينا، «تواجه بالفعل رياحًا معاكسة كبرى في الوقت الراهن، وذلك من دون أن تكون برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية على جدول أعمالها»، وعليه، سـ تكون هناك الكثير من الشكوك حول ما إذا كان توسيع نطاق تلك المحادثات، سيؤتي ثماره في هذه المرحلة .

وبالمثل، اعترف «لويس»، بأن إيران «ليس من المرجح» أن تتخلى عن برنامجها الصاروخي، إذا حافظ منافسو ها الإقليميون على ترساناتهم الصاروخية، كما هي أو زادوا من تطويرها، وهو أمر يمثل احتمالًا واضحًا إذا ا ستمرت المفاوضات في التعثر.

وحول هذه النقطة، خلص «إراستو»، إلى أن «جهود الحوار الناشئة في الخليج، تقدم فرصا نادرة للتعاون الإقل يمي، كما أنها تستحق دعم الجهات الفاعلة الخارجية» .وفي حين أن تطوير عملية حوار أكثر رسمية بين ا لخليج وإيران سيكون «أمرًا طموحًا للغاية»، فقد أكد أنه «من الممكن رؤية أوجه تشابه تاريخية بين الجهود ا لحالية»، وما تم أثناء اتفاقية هلسنكي عام ١٩٧٥، حيث وصلت أطراف الحرب الباردة إلى انفراجة حقيقية .وبالمثل، أوضح «البهتيمي»، أن الافتقار الحالي لتنمية البنية التحتية الإقليمية وسبل التكامل الاقتصادي، يجب أن «يشجع على مضاعفة الجهود من أجل استكشاف حلول مبتكرة وعملية لـ«البيئة الأمنية المعقدة» في المنطقة.

على العموم، سيستمر انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط في التأثير الضار على استقرار المنطقة، في ضوء قيام إيران بتزويد العديد من وكلائها بها، في سعيها إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة .وتعد أنظمة الأسلح ة الصاروخية بمثابة مكونات مهمة لسياسات الدفاع الوطنية والبنية التحتية الأمنية للبلدان في جميع أنحاء ا لمنطقة، لكن وسط التوترات الجيوسياسية الكبرى، يخشى العديد من المراقبين أن إساءة استخدامها ستزداد بمرور الوقت .وعليه، ظهرت دعوات إلى تجديد الجهود لإنشاء إطار أمني إقليمي يمكن من خلاله معالجة ه ذه القضية .

ومع ذلك، فإن نجاح أي مبادرة من هذا القبيل لا يزال يعتمد إلى حد لا بأس به على نتيجة مفاوضات إحياء محادثات العودة إلى الاتفاق النووي في فيينا، والتي لا تزال تخيم على نجاحها حالة من الشكوك.

٢٠٢٢/٣/٥

مستقبل أمن الطاقة الأوروبي في أعقاب الحرب في أوكرانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فاقم الهجوم الروسي على أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ من حالة التقلب وعدم اليقين في سوق الطاقة العالمي .ونظ رًا إلى كون موسكو أحد المصدرين الرئيسيين للطاقة في العالم، فإن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها ب عض الاقتصادات الكبرى في العالم سيكون لها بلا شك تداعيات كبيرة على حركة السوق.

وفي أعقاب الهجوم مباشرة، بلغت أسعار النفط ما يزيد على ١٠٥ دولارات للبرميل، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من انخفاضها في اليوم التالي، إلا أنها ظلت عند مستوى مرتفع بلغ ١٨,٩٨ دولارًا للبرم

يل .ومع تصاعد الأحداث، ارتفعت الأسعار مرة أخرى يوم ١ مارس، فوق ١٠٠ دولار للبرميل، مع ارتفاع س عر برميل خام «برنت» بنسبة ٧١.٣%، ليستقر عند ٦,١٠١ دولار، وبالمثل، ارتفع سعر خام «غرب تكساس الوسيط»؛ بسبب المخاوف بشأن الأسعار العالمية والطلب .وعلى الرغم من انخفاض سعر خام برنت، إلا أنه اقترب أيضًا من ١٠٠ دولار للبرميل، ليصل إلى ١٠,٩٩ دولارًا في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢ .وإجمالاً، ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ٤٧ %منذ ديسمبر ٢٠٢١ .وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي- الذي تعتبر روسيا المصدر الرئيسي له في العالم- فبعد أن ارتفعت أسعاره بنسبة ٧٠ %تقريبًا في بداية الحرب، انخفضت بنسبة ٣٠%، بعد أنباء أن الغرب لم يستهدف قطاع الطاقة الروسي في الجولة الأولى من العقوبات.

وكان لزيادة الأسعار تأثير في المستهلكين في جميع أنحاء العالم .وفي المملكة المتحدة، وصلت أسعار البنزين إلى ٥١,١ جنيه إسترليني للتر، وقال وزير الأعمال «كواسي كوارتنج»، إن البلاد «عرضة» لارتفاع أسعار الطاقة، لكنه أكد أن المملكة المتحدة تواجه «مشكلة أسعار»، وليس «مشكلة عرض»، حيث تأتي غالبية احتياجات طاقة الغاز الطبيعي في بريطانيا من بحر الشمال، وليس من روسيا .وقال «سيمون ويليامز»، من «شركة راك»، إنه «على الرغم من تراجع أسعار النفط إلى أقل من ١٠٠ دولار للبرميل»، فإن الأسعار في محطات الوقود «ستستمر في الارتفاع؛ بسبب شراء تجار التجزئة بأسعار أعلى بكث ير» .وعلقت «لويز ديكسون»، من شركة «ريستاد إنرجي»، بأن «الوضع الهش في أوكرانيا والعقوبات المالية ضد روسيا»، سيبقي أزمة الطاقة «مشتعلة»، وسعر النفط «أعلى بكثير من ١٠٠ دولار للبرميل على المدى القريب».

وسلط المراقبون الضوء على أن العقوبات الغربية التي تم فرضها حتى الآن، تجنبت شل صناعة الطاقة الروسي ة، إدراكا أن تدفق الغاز الطبيعي والنفط من روسيا لا يزال مهمًا لأوروبا .وقالت «باتريشيا كوزمان»، و«إيان ت الي»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أنه بينما شدد الغرب العقوبات ضد روسيا، فإنه «يبذل قصارى جهده للحفاظ على أكبر مصدر لواردات الطاقة في بلاده» .وعلى الرغم من موافقة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وكندا على إزالة بنوك روسية من نظام سويفت للتعاملات المالية، وبالتالي، عز ل أجزاء كبيرة من الاقتصاد الروسي عن التجارة العالمية؛ إلا أن شراء الطاقة مازال ممكنًا من خلال البنوك ال تي لم تتضرر بالعقوبات.

وحول سبب عدم قيام الغرب بفرض عقوبات على سوق الطاقة الروسية، أوضح «المجلس الأطلسي»، أن «اعت ماد أوروبا على الغاز الروسي»، يحد من الإجراءات الغربية ضدها .وردا على الموجة الأولى من العقوبات، عل

ق «بن لوكوك» من شركة «ترافيجورا»، أنه «تم تصميم حزمة عقوبات إدارة بايدن، بحيث يكون لها تأثير فو ري محدود في تدفقات النفط والغاز»، لكن من المهم أيضًا عدم «التقليل من مستوى العقوبة، التي تحدث في ال سوق ضد الشركات الروسية» .

وفي مواجهة احتمالية عزل قطاع الطاقة الروسي عن السوق العالمية، أوضح «آدم توز»، من «جامعة كولومبيا»، أنه نظرًا إلى أن روسيا «دولة نفطية استراتيجية، فإن جزءا كبيرا من أسو اق الطاقة العالمية، لا يسمح بفرض عقوبات عليها على غرار النمط الإيراني، فضلًا عن أنه من شأن العقوبات الشاملة أن تزعزع استقرار أسواق الطاقة العالمية بشكل كبير، وإلحاق أضرار بالغة بالولايات المتحدة».

ومع ذلك، فإن تردد الدول الغربية في استهداف هذا القطاع، قد يتغير بسرعة اعتمادًا على تصرفات موسكو ا لمستقبلية .وعلقت «جين ساكي»، السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض، أنه بالنسبة إلى إدارة بايدن، فإن «عق وبات الطاقة مطروحة بالتأكيد على الطاولة، لكن هناك إجماع بتقليل التأثير في السوق العالمية» .واقترح «ا لمجلس الأطلسي»، أن فكرة تصنيف صادرات النفط والغاز الروسية على أنها «سلع نزاع، يعكس المخاطر الس ياسية الفعلية المرتبطة بشرائها، ما يرفع أسعار الطاقة الروسية ويساعد أوروبا على تقليل اعتمادها على الغاز الطبيعي وفقًا لوضع السوق».

وفي واقع الأمر، سيكون للحظر المحتمل على صناعة الطاقة الروسية، تداعيات اقتصادية خطيرة على موسكو .وكما أوضحت «باتريشيا كوزمان»، و«إيان تالي»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن الغاز الطبيعي ال روسي يوفر حوالي ٤٠ %من الطلب الأوروبي، ويشكل بيع صادرات الطاقة ما يقرب من نصف إجمالي مبيع ات موسكو الخارجية» .وكعلامة محتملة للانفصال الذاتي عن مصالح الطاقة المتبادلة الغربية الروسية؛ بدأت الشركات الأوروبية التي لها علاقات بشركات الطاقة الروسية بقطع علاقاتها بموسكو وسط ضغوط سياسية .

ومن بين هذه الشركات «شل»، و«بي بي» البريطانيتين، حيث تسعى الأولى إلى الانسحاب من مشروعات مش تركة مع «جازبروم»، التي تبلغ نحو ٣ مليارات دولار، وتعلن الأخيرة عن بيع حصتها البالغة ٢٠ %في «رو سنفت» الروسية، والتي وصفتها صحيفة «التلغراف»، بأنها «تحت سيطرة الكرملين».

الأهم من ذلك، أن صناعة الطاقة الروسية ليست الجزء الرئيسي الوحيد من اقتصاد البلاد، الذي أفلت حتى الآن من تداعيات العقوبات الكبرى، حيث تم إعفاء قطاع الزراعة الروسية، وهي مصدر دخل كبير آخر لمو سكو، من العقوبات الأمريكية .وأشار «كوزمان» و«تالي»، إلى أن «حرمان البلدان التي تعتمد على صادرات ا لحبوب الروسية من شأنه أن يخاطر بعدم الاستقرار السياسي في تلك الدول».

وقبل الغزو، وبعد أن اعترف «بوتين»، دبلوماسيًا بجمهوريتين منفصلتين عن أوكرانيا، وأمر جنوده بإجراء م هام «حفظ سلام» في هذه الأراضي؛ أمرت ألمانيا بوقف خط أنابيب الغاز «نورد ستريم٢»، الذي كان من شأنه جعل الدول الأوروبية أكثر اعتمادًا على صادرات الغاز الروسي، ما يمثل ضربة كبيرة أخرى على بقية السو ق .وشهد خط الأنابيب-

الذي تم تشييده بتمويل بقيمة ١٠ مليارات دولار من موسكو وشركات الطاقة الغربية- تراجعا من شركات النفط الكبرى عن المشاركة فيه تحت الضغط السياسي الغربي .وعلى سبيل المثال، تخل ت «شل» عن مشاركتها في خط الأنابيب بعد أن أنفقت ما يقدر بمليار دولار حتى الآن، مع تصريح رئيسها ا لتنفيذي «بن فان بيردن»، أن «تركيزنا المباشر هو سلامة شعبنا في أوكرانيا، وفي ذات الوقت دعم الشعب الرو سي» .وصرحت شركة «وينترشال ديا» الألمانية، التي استثمرت أيضًا ٧٣٠ مليون يورو، أنها تتوقع أن يتم ت عويضها عن الأموال التي أنفقتها على المشروع.

من ناحية أخرى، تسمح انعكاسات العقوبات على الاقتصاد الروسي، والتداعيات طويلة المدى على صناعة ال طاقة في البلاد، للدول الأخرى المصدرة للطاقة من تعزيز حصصها في السوق العالمية .وذكرت «بلومبرج»، أن ا لسعودية «سترفع سعر البيع الرسمي للخام الخفيف إلى آسيا، من مارس إلى ٥٠,٤ دولارات للبرميل، فوق الم عيار الرسمي الذي تستخدمه» .وعلق «إسحاق بوتي»، من «إذاعة صوت أمريكا»، بأن صادرات الطاقة الإفريق ية قد تجد متنفسًا لها من أجل زيادة إنتاجها، وتلبية الطلب العالمي على النفط الخام، وبالتالي التأثير في م سار شؤون الطاقة وأسواقها جراء الأزمة الأوكرانية.

ومع ذلك، لن يكون تعويض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا سهلاً بالنسبة للدول الأخرى الأكثر إنتاجًا، كو نها ليس لديها القدرة على زيادة إنتاجها من الطاقة على المدى القصير، لاسيما أن صادرات الغاز الطبيعي الم سال في الوقت الراهن «قريبة من السعة القصوى»، وفقًا لما أشار إليه «المجلس الأطلسي» .وكتب «لي سيم»، من «معهد دول الخليج العربي»، أنه رغم أن زيادة الـ١٠ دولارات في سعر البرميل، ستضيف ٦٥ مليار دولار إلى عائدات الصادرات النفطية لدول الخليج، فإن الارتفاع سيُترجم إلى ارتفاع السلع التي تستوردها، تلك ال دول مثل «المنتجات الزراعية، والسلع الاستهلاكية، والأدوية».

ومن المقرر أن يتم مناقشة سياسات الإنتاج خلال اجتماع «أوبك بلس» المرتقب، التي لا تزال روسيا عضوًا رئي سيًا فيها؛ حيث أوضحت وكالة «بلومبيرج»، أنه رغم الضغوط المالية على موسكو، والارتفاع الحاد في أسعار النفط، من المحتمل أن تلتزم المنظمة بخطتها المتمثلة في زيادة تدريجية قدرها ٤٠٠ ألف برميل يوميًا لشهر م ارس ٢٠٢٢ .وبالمثل، قال «تاماس فارجا»، من شركة «بي.في.إم أويل أسوشيتس،، أن أوبك «ستلتزم على ا

لأرجح بتلك الزيادة»، رغم أن هذا لن يخفف حدة المخاوف للمشترين والمستهلكين» .وأوضح «سيريل ويدرشو فن»، من موقع «أويل برايس»، أن هناك «انهيارًا محتملاً في ضوء الغزو الروسي لـكييف وتداعياته السلبية عل ى أسواق الطاقة، والتعاون بينها وبين أعضاء من خارجها تُخضعها موسكو لتوجهاتها»، مشيرًا إلى أن «القاد م قد يكون حاسما لمستقبلها جراء الضغوط الغربية عليها» .

وفي المقابل، أشارت «فيونا هارفي»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن «أوروبا تكثف جهودها في أنظمة الطاقة ا لمتجددة منخفضة الكربون»؛ حيث أعلنت ألمانيا أنها تستهدف تلبية احتياجاتها من الكهرباء بالكامل من م صادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٥، وتخطط لإنهاء تشغيل محطات توليد الكهرباء بالفحم على مراحل بحلول عام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، فإنه «لا يمكن الابتعاد عن حقيقة أن أوروبا لا تزال تعتمد على روسيا» .وأوضح «كارلوس دياز»، من شركة «ريستاد إنرجي»، أنه «لا توجد مشروعات قيد التطوير يمكنها تغيير تلك الحقيقة حاليًا» .لذلك، رأى «سيرجيو ماتالوتشي»، من «دويتشه فيله»، أن «الغاز الطبيعي المسال لن يكون حلاً للبلدان الأوروبية» . وخلص «المجلس الأطلسي»، أن «جهود التخفيف من الاعتماد المفرط على الطاقة الروسية»، ستتطلب «توسع ا في مصادر الطاقة المتجددة»، و«تطوير اقتصاد الهيدروجين»، فضلاً عن «التوسع في تقنيات الطاقة النووية» . ولعل قضية زيادة أمن الطاقة الأوروبية ستكون عاملاً رئيسًا لتوجيه دفة أسواق السلع العالمية في السنوات القا دمة.

على العموم، من غير المرجح استعادة الاستقرار لصناعة الطاقة العالمية قريبًا مع استمرار التقلبات في أسعار الن فط، إلى جانب عدم اليقين بشأن الدور المستقبلي لروسيا بأسواق الطاقة والعقوبات الغربية القادمة ضدها .و يجب توقع ارتفاع الأسعار وهزات في ميزان تلك الأسواق إذا اختارت الدول الغربية تنفيذ عقوبات أوسع نطاق ا.

وربما يمثل هذا السيناريو فرصة للدول الأخرى المصدرة للطاقة للحصول على حصص أكبر لصناعاتها، ولكن لا يمكن استبدال صادرات الغاز الطبيعي الروسية بصادرات من مناطق أخرى، مثل الخليج، باعتبارها ليس ت وسيلة مضمونة لسد الطلب .وبات هناك رغبة أكبر لدى أوروبا لتحقيق أمن الطاقة لنفسها لتتجنب تداعيا ت ارتفاع أسعار النفط والتوترات العسكرية.

٢٠٢٢/٣/٨

أحلام بوتين الإمبراطورية قد لا تحقق الأهداف التي يريدها... وجهات نظر غربية

أدى رد الفعل على الهجوم الروسي على أوكرانيا في نهاية فبراير ٢٠٢٢ .إلى إظهار عزم ووحدة الدول ذات ال توجهات المعادية لروسيا .وشكلت مهاجمة «بوتين» لأوكرانيا، «صدمة سياسية» في جميع أنحاء الغرب، وبد ا أنه سيكون قادرًا على تدمير جيشها بشكل سريع، وتثبيت حكومة صديقة في كييف .وعلى الرغم من التقد م الأولي لروسيا، فقد تعثرت وسط مقاومة الأوكرانيين .علاوة على ذلك، أصدر الغرب وحلفاؤه العديد من الع قوبات الاقتصادية، ليس فقط ضد الحكومة الروسية، ولكن أيضًا ضد شركات وأفراد مدنيين، بهدف شل مو سكو اقتصاديًا إلى حد تعجز فيه عن الاستمرار في العدوان المسلح على أوروبا الشرقية.

في البداية، شكك المحللون السياسيون في احتمالية وجود جهد غربي موحد ضد روسيا، متوقعين ظهور خلاف ات بين الدول المتحالفة، لا سيما فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية، ومتطلبات الطاقة الخاصة بكل منها .وم ع ذلك، أقرت هذه الدول عقوبات دولية تستهدف موسكو وشركاءها، بالإضافة إلى إعلان التزامها بتزويد الأو كرانيين بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم .وتأتي الإجراءات الاقتصادية والسياسية والأمنية الموحدة من قبل الغر ب، كتذكير بالقوة الحقيقية التي تمتلكها هذه الكتلة السياسية والأمنية، وتُظهر أيضًا للقوى الاستبدادية الأ خرى، كإيران، كما تشير الصحف، أن أي أعمال عدوانية مماثلة لتلك التي قام بها بوتين ستقابلها إجراءا ت مضادة صارمة .وهنا يظهر النفاق الغربي في تعامله مع إسرائيل التي مازالت تنتهك القانون الدولي وترف ض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بغزوها واحتلالها الأراضي الفلسطينية.

وبالفعل، اتفق التحالف الغربي على حزمة من العقوبات الاقتصادية ضد موسكو .ووفقًا لبيان مشترك صادر ع ن «الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، والمفوضية الأوروبية» تم إزالة مج موعة «مختارة من البنوك الروسية»، من نظام سويفت للتحويلات المالية، «عازلين» هذه البنوك عن الخدمات المصرفية الدولية .وكان لهذه العقوبات تأثير كبير في الاقتصاد الروسي .ففي ٢٨ فبراير، تراجعت قيمة الروب ل الروسي بنسبة ٣٠%، ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة من ٩.٥ %إلى ٢٠ .%وأوضح «جيمس تيتكومب »، و«ثيو ميرز»، في صحيفة «التلجراف»، أن البنك المركزي الروسي «سيوفر تمويلاً غير محدود لمواصلة الحر ب، في الوقت الذي «يتسابق فيه المواطنون على ماكينات الصرف لسحب العملة» .وعلى الرغم من أن الحكوم ة تملك احتياطيات أجنبية بقيمة ٦٣٠ مليار دولار، إلا أن «جزءًا كبيرًا» منها «موجود في الخارج»، وبالتالي قد يتم تجميدها قريبًا .ووفقا لـ«إدوارد فيشمان»، و«كريس ميللر»، في مجلة «فورين بوليسي»، فإنه بينما «فش ل التهديد بالعقوبات» في ردع بوتين عن مهاجمة أوكرانيا، فإن «العقوبات الاقتصادية يمكن أن تثبت للروس

، أن أحلام بوتين الإمبراطورية لها تكلفة عليهم» .وستؤدي العقوبات الاقتصادية المطولة إلى «إضعاف قوة مو سكو في الخارج»، وبالتالي ستؤثر في شركائها في الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران.

من ناحية أخرى، كان هناك إجماع سياسي أوروبي على مواجهة الغزو الروسي من خلال تسليح الأوكرانيين للدفاع عن أنفسهم .وعلى الرغم من أن حلف «الناتو»، حافظ على موقفه بالامتناع عن التدخل المباشر خوفًا من إشعال حرب أكبر بكثير، فقد وافقت دول أوروبية، مثل فرنسا، وبلجيكا، والسويد، والدنمارك، وهولندا ، على البدء في تزويد أوكرانيا بالأسلحة، وأعلنت إدارة بايدن تخصيص ٣٥٠ مليون دولار كمساعدات عسكر ية .وجاء أكبر تحول في الموقف الدفاعي ضد روسيا من ألمانيا .ووصف «جيف راثكي»، من «جامعة جونز هوب كنز»، «وحشية» الغزو، بأنها عجلت بـ«ثورة في السياسة الخارجية لبرلين، حيث زاد إنفاقها الدفاعي بمقدا ر ١٠٠ مليار يورو لمطابقة مستويات التزام الناتو، وكذلك الموافقة على توفير أسلحة مباشرة للأوكرانيين .وبالن سبة إليه، فإن هذا التغيير هو «عكس سياسة ألمانيا طويلة الأمد ضد توفير الأسلحة لمناطق الأزمات»، ويُظهر إحساسًا هائلا بمستقبل الأمن الأوروبي الذي أشعله الهجوم الروسي.

ويأتي الضغط الدولي ضد روسيا مع تعثر خطط الغزو .وعلى الرغم من أن القوات الروسية تهدد كييف، وقد أ حرزت تقدمًا ملحوظًا في جنوب البلاد، إلا أن إرادة الأوكرانيين لم تنكسر، وتم صد التقدم الروسي في جميع أنحاء البلاد .وأشار «دان صباغ»، في صحيفة «الجارديان»، إلى الغزو حتى الآن بأنه «غير منسق بشكل غريب، وعشوائي، مع «أخطاء متكررة» من قبل الجيش»، كما وصف الهجوم على مدينة «خاركيف»، بأنه «فاتر»، مع توغل محدود سريع لقوات الكوماندوز الخاصة، ما يشير إلى أن هذه «لم تكن محاولة جادة للغزو» .و بالمثل، وصف «مايكل جوردون»، و«ماكس كولتشيستر»، و«دانيال مايكلز»، في صحيفة «وول ستريت جورنا ل»، كيف «تعثر الجيش الروسي في وقت مبكر من الغزو»، حيث تهدد «المقاومة الشديدة»، بتبديد آمال موسكو في تحقيق نصر سريع في حرب طويلة الأمد ومكلفة» .وأوضح «لوك هاردينغ»، في صحيفة «الجارديان»، أن ه في حين «من السابق لأوانه وصف عملية الكرملين بالفشل»، إلا أنه بعد أيام فقط من الغزو، هناك دلائل على أن الأمور «لا تجرى بالضبط «كما خطط لها» بوتين.

وفي محاولة لتفسير الانتكاسات التي ارتكبها الجيش الروسي، قال «لورانس فريدمان»، في صحيفة «الجارديا ن»، إن «المفاجأة الكبرى الأولى لهذه الحرب»، هي «فشل موسكو في الاستفادة من حشدها العسكري الذي طا ل أمده لتصميم هجوم فعال ثم تنفيذه» .وأشار «صباغ»، إلى استخدامها المحدود للقوة الجوية، وهو مجال تتف وق فيه بشكل كبير على أوكرانيا، باعتباره «محيرًا»، حيث كان يُفترض «أن تستهدف تدمير الطائرات والمرو حيات الأوكرانية في اليوم الأول، وإثبات تفوقها الجوي» .وأضاف «جاستن برونكس»، من «المعهد الملكي لل

خدمات المتحدة»، أنه «فوجئ بافتقار استخدام القوة الجوية حتى الآن» .كما لاحظ «هاردينغ»، «العداء الدول ي بشكل كبير» للغزو».

ومع ذلك، من المهم عدم استبعاد الخطر المستمر المتمثل في تقدم القوات إلى أوكرانيا .وأوضح «مارك شامبيون» ، من «بلومبيرج»، أنه في جنوب البلاد، تخلت القوات الروسية عن هجومها في مدينة أوديسا الساحلية الرئيسية، وبدلاً من ذلك تتجه نحو مدينة ماريوبول شرق البلاد؛ لمحاصرة القوات الأوكرانية العالقة في أراضي د ونباس الانفصالية» .وعلق «صباغ»، بأنه «على الرغم من كل زلات القوات الروسية»، فقد أحرزت تقدمًا حول كييف و«تسيطر على جنوب البلاد تدريجيًا» .ومع وضع هذا في الاعتبار، أوضح «بافيل فيلجنهاور»، من مؤسسة «جيمستاون»، أن «روسيا لا تزال لديها المبادرة»، لكنها «لا تحقق الأهداف التي تريدها»؛ بسبب شراسة المقاومة، مضيفا أن «الأيام القادمة ستكون حاسمة»، فيما يتعلق بما إذا كان بإمكانها القضاء على المقاومة ، أو أن تجد نفسها في حرب لا يمكنها الفوز بها» .ومع ذلك، افترض «هاردينغ»، أنه «حتى لو نجحت موسكو في الاستيلاء على كييف، فإن «أشهرا وسنوات من المشاكل تنتظرها، حيث لا أحد يتوقع أن يستسلم ا لأوكرانيون».

ورأى «جون راين»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن بوتين «لم يثبت أنه غير قابل للخضوع لأي ردع ولا لإقناع أي منطق استراتيجي كان يأمل الكثيرون أن يمنعه من الشروع في مثل هذا العمل العدواني »، مشيرًا إلى أن «لديه أسبابا تجعله واثقًا» من أن الغزو سينجح، ويرجع ذلك بالتحديد لتحديث القوات المسلحة الروسية لعقود، والتكيف مع العقوبات المتوقعة، ورفض آليات الردع، لكن «أكبر خطأ هو أنه أخطأ في تقدير القدرة الأوكرانية على إلحاق ضرر مادي بقواته من خلال مقاومتها» .وعند النظر إلى أهمية استمرار المقاومة ضد الغزو، رأى «راين»، أنها من الممكن أن تغير «من آمال بوتين في استعادة الهيمنة السوفيتية».

من ناحية أخرى، تؤكد نكسات روسيا العسكرية للعديد من القوى الاستبدادية الأخرى أن استخدام القوة ضد الدول لا يضمن تلقائيًا تحقيق النصر، حتى مع وجود احتمالات إيجابية على تحقيق ذلك نظريا .وانطلاقًا من ذلك، يجب أيضًا تقييم عمليات صنع القرار داخل الكرملين؛ حيث أوضح «هاردينغ»، أنه «من المستحيل معرفة ما إذا كان هناك استياء داخل مجلس الأمن القومي الروسي» بسبب التقدم البطيء الذي أحرزه الجيش حتى الآن، لكنه لاحظ أن محللين آخرين سجلوا كيف أن رئيس الأركان العامة الروسية، «فاليري جيراسيموف»، «حذر بوتين من أن غزو أوكرانيا قد لا يكون أمرًا سهلا» .ومع ذلك، أشار إلى أنه «في الوقت الحالي»، يظهر دعم كبار القادة السياسيين والعسكريين للعملية، التي شنها ضد أوكرانيا.

وبالنسبة إلى ردود الفعل الدولية حيال الغزو، أثار رد الفعل الخافت من «بكين» انتباه المراقبين، وتساءل العد يد منهم عما إذا كانت تولي اهتمامًا لهذه الحرب لقياس ما إذا كانت قادرة على القيام بأعمال مماثلة ضد منا فسيها الإقليميين مستقبلاً .وعلى الرغم من ردود الفعل الدولية المناهضة لموسكو، رأى «جيمس بالمر»، من مج لة «فورين بوليسي»، أنه «من غير المحتمل» أن تضحي بكين أو حتى يتأثر تحالفها البناء مع موسكو» .وفي ٢٣ فبراير، وصف المتحدث باسم «الخارجية الصينية»، الولايات المتحدة، بأنها «وراء إشعال فتيل التوترات الحالية المحيطة بأوكرانيا»، حيث بدا أن بكين تقدم لروسيا بعض الدعم لموقفها».

ومع ذلك، لم تقدم الصين دعمًا كاملاً لروسيا .فعلى الجبهة الدبلوماسية في الأمم المتحدة، امتنع ممثلها عن ا لتصويت في مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار يدين الغزو .وبالنظر إلى مقعد موسكو الدائم في مجلس الأمن ، فإن القرار الذي صاغته واشنطن تم رفضه بشكل غير مفاجئ .وقبل ذلك، تم تسليط الضوء على كيف أن ب كين، داخل الأمم المتحدة على الأقل، «لن توافق أبدًا على أي إجراءات معادية ضد روسيا»، ولكن الامتناع عن التصويت من شأنه أن يشير إلى «عدم الرضا» عن تصرفات موسكو .وتحليلاً لهذه الخطوة الدبلوماسية، أ شار «مارك ستون»، من «سكاي نيوز»، أن هذا الامتناع يظهر أن الصين ستحاول «الابتعاد» عن هذه الاعتداءا ت، وبالتالي فإن موسكو «وحيدة» على المستوى الدولي.

أما بالنسبة إلى طهران، فقد «رفضت إدانة الغزو»، بحسب «تريفور فيلسث»، من مجلة «ناشيونال إنترست» .وحاولت إلقاء اللوم على الناتو .ووصف الرئيس «إبراهيم رئيسي»، الحلف بأنه «تهديد خطير لاستقرار وأم ن الدول المستقلة» .وكتب وزير الخارجية «حسين أمير عبداللهيان»، أن الأزمة «متجذرة في استفزازات الناتو » .ومع ذلك، فإن عدم الرضا عن الإجراءات الروسية واضح أيضًا، حيث أشار إلى أن طهران لا تعتقد أن «اللـ جوء إلى الحرب هو الحل»، وأنه «من الضروري» أن يتفق الطرفان على وقف إطلاق النار» .ويبدو من الردود ا لمختلطة من «طهران»، و«بكين»، أن الآمال المحتملة التي كانت لديهما في استخدام الغزو الروسي، كمبررا ت لهجماتهم المحتملة مستقبلاً على خصومهما الإقليميين قد «تضاءلت».

على العموم، فإن غزو بوتين لأوكرانيا، والغضب من العقوبات التي يقودها الغرب ضد موسكو، وتعثر القوات المسلحة الروسية في هذا الغزو، يعد بمثابة تحذير للأنظمة الاستبدادية التي تقوم بأعمال عدوانية ضد الدول الأخرى ذات السيادة، لا سيما تلك المدعومة من الغرب، وأنه لن يتم السكوت عليها .وبالتالي، سواء كانت عقوبات اقتصادية أو تسليم مساعدات عسكرية لأولئك الذين يتعرضون للهجوم، فإن إظهار الوحدة الغربية الـ ذي أظهرته الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وحلفاؤهم الأوروبيون وشركاء آخرون في جميع أنحاء العالم،

يظهر أهمية هذا التحالف في الرد على أعمال العدوان غير المبررة من قبل قادة دول تسعى إلى الصراع والحر ب لخلق تغييرات جيوسياسية.

٢٠٢٢/٣/٩

قراءة في التقرير الوطني لمملكة البحرين حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قبل أن يُسدل الستار على عام ٢٠٢١، أصدرت مملكة البحرين- وبرغم جائحة كورونا- تقريرها الوطني حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تحت عنوان «التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة»، والذي تضمن ثلاثة أبعاد بشأن الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة ؛ وهي «التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر»، و«تحقيق الرخاء الحض ري المستدام والشامل وتوفير الفرص للجميع»، و«البنية الحضرية المرنة والمستدامة بيئيًا».

ومن الثابت، أنّ هناك العديد من الوزارات والمجالس والهيئات والجهات الأخرى، التي تعاونت على إعداد التقرير، وشملت الوزارات :

)شؤون مجلس الوزراء، الداخلية، الخارجية، المالية والاقتصاد الوطني، الإسكان، الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، المواصلات والاتصالات، العمل والتنمية الاجتماعية، الصناعة والتجارة والسياحة، ال صحة، العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، التربية والتعليم، شؤون الشباب والرياضة .(وشملت الهيئات :

)هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الكهرباء والماء، الطاقة المستدامة، النفط والغاز، التخطيط والتطوير ال عمراني، صندوق العمل «تمكين» .(وشملت المجالس :

)الأعلى للمرأة، التنمية الاقتصادية، الأعلى للبيئة، أمانة العاصمة، التعليم العالي .(وشملت الجهات الأخر ى :

)جهاز الخدمة المدنية، جهاز المساحة والتسجيل العقاري، مركز البحرين للدراسات جامعة البحرين، بنك إ بداع البحرين للتمويل متناهي الصغر، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بمملكة البحرين، مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دول مجلس التعاون الخ ليجي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .(وعليه، فإن البيانات التي أوردها التقرير، هي بيانات ر سمية حديثة مدققة، ذات مصداقية عالية، وتعد بذلك «مرجعًا موثوقًا»، لأي دراسات أو تقارير تتناول موضو عاته.

ومن المعلوم، أن مملكة البحرين كانت قد أدرجت في استراتيجياتها الوطنية، وبرامج عمل الحكومة، ذات ا لأهداف التي جاءت بها الأجندة الدولية .وتجسدت تلك البرامج أيضا في المشاريع التنموية والتطويرية الكبر ى في جميع المجالات، ومن ثمّ، فإن هذا التقرير، يتعدى كونه تقريرا متعلقا بالتزامات البحرين الدولية لتح قيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، إلى كونه في نفس الوقت، تقرير متابعة حول تنفيذ برنامج عمل الحكوم ة.

وتصدر التقرير سبع رسائل رئيسية وهي-:

-إطلاق حزم مالية تجاوزت ٥.٤ مليارات دينار بحريني)١١,٩ مليار دولار(؛ لدعم الاقتصاد المحلي بمختلف مكوناته، كاستجابة لتداعيات جائحة كورونا.

-بلوغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي على المستوى الحضري الوطني صفرًا.

-زيادة متوسط دخل الأسرة البحرينية، بمعدل ٤٧ %في الفترة) ٢٠٠٨ – ٢٠١٦.(

-

تحقيق مملكة البحرين المرتبة الـ٤٢ من ١٨٩ دولة في سنة ٢٠٢٠، في دليل التنمية البشرية، وتصنيفها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

-تغطية شبكات المياه الصالحة للشرب، ونسبة السكان الموصلة لشبكة الصرف الصحي١٠٠.%

-وصول حجم البرامج والمبادرات والاستثمارات الحكومية، إلى أكثر من ٣.٣ مليارات دينار بحريني)أكثر من ٧.٨ مليارات دولار (في قطاع الإسكان.

-ازدياد نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة لتبلغ ٨.٤٢ %عام ٢٠٢٠.

وبذلك، رصد التقرير ما حققته مملكة البحرين بعد ست سنوات من إطلاق أهداف التنمية المستدامة في ٢٠١٥ .وبرغم أن المملكة تعاني منذ منتصف عام ٢٠١٤ من الانخفاض الكبير في أسعار النفط، الممول الرئيسي للميزا نية العامة، وبرغم جائحة كورونا، إلا أنها وضعت تنفيذ هذه الأهداف على رأس أولوياتها خاصة ما يتعلق بمجالات التنمية الحضرية المستدامة، حيث كان هناك العديد من المبادرات الوطنية في التخطيط لكل من الإ سكان، والبنية التحتية، والأماكن المفتوحة، والنقل والمواصلات، واستهلاك الطاقة، وتدوير المخلفات .مع تأ كيد التزاماتها بالاتفاقات الدولية، بشأن التغير المناخي، وتقليل المخاطر والكوارث، والتي تشكل مرجعية لت وجهاتها، نحو الازدهار الحضري، والشمول الاجتماعي، والاستدامة والمرونة.

وبرغم «عجز الموازنة»، و«ارتفاع المديونية»، و«برامج تحقيق الاستقرار المالي»؛ إلا أن المملكة وضعت «حقوق ا لإنسان»، كأولوية قصوى حين التصدي لجائحة كورونا، في الوقت الذي حرصت فيه على تقدم مسيرة التنمي

ة المستدامة، من خلال عملية منتظمة، شملت سلسلة من الإجراءات والخطط والبرامج، شاركت في تنفيذها ك ل الأجهزة الرسمية بدعم من المجتمع المدني .وفي مقدمة هذه الأهداف؛ جعل المدن والمستوطنات البشرية، ش املة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، أخذًا في الاعتبار صغر القطاع الزراعي البحريني، وأن سم ة الحضر هي الغالبة.

ومع أن نسبة السكان في البحرين تحت خط الفقر الدولي تبلغ)١,٩ دولار يوميًا (صفرا، إلا أن المملكة حرصت في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية منذ ثمانينيات القرن الماضي، والإصلاحات الاقتصادية منذ بداية الألفية الجديدة، ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠؛ على الحيلولة دون وقوع أي من سكانها دون هذا الخط، وحرصت على خفض نسبة محدودي الدخل إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠، فركزت على زيادة مشاركة كل سكانها في الفرص المتاحة، وزيادة هذه الفرص، وتعزيزها ، ومن ثمّ، تحسين توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتحسين جودة حياتها ونوعية تلك الحي اة.

وفي إطار هذا الواقع، أثمرت هذه السياسات عن زيادة دخل الأسرة البحرينية، بمعدل ٤٧ %في الفترة من)٢٠٠٨–

٢٠١٦(، وارتفاع معدلات التوظيف المنتج، فضلاً عن رعاية أكثر فئات المجتمع حاجة، بتوفير مقومات الأم ن الاجتماعي، عبر حزمة من نظم وتدابير الحماية الاجتماعية، وبرامج السكن، ومجانية التعليم والصحة وا لخدمات الأساسية، والتأمين ضد التعطل، وعلاوة الغلاء، ومبادرة التعويض مقابل رفع الدعم عن اللحوم، و تخفيض رسوم الكهرباء والماء، وعلاوة السكن وتقديم مخصصات لذوي الإعاقة، بما يضمن لذوي الدخل المح دود العيش الكريم، وطبقًا للتصنيفات الدولية- خاصة تصنيف البنك الدولي- تعد مملكة البحرين من الدول ذات الدخل المرتفع.

وحيث يعد «الفقر»، فقر قدرة أكثر منه فقر دخل، عملت الحكومة البحرينية على تمكين مواطنيها تعليميا، وصحيًا، وتكنولوجيا .وفي تقرير «الاتحاد الدولي للاتصالات»، عن الاتجاهات الرقمية في منطقة الدول العربية ٢٠٢١، تصدرت البحرين المرتبة الأولى عربيا من حيث توافر مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتق دمة، كنسبة مئوية من السكان .وعلى مستوى التعليم تم تحقيق مستويات عالية في إتاحة التعليم الجيد بكل مستوياته للجميع .وتبعًا لعدة مراجع عالمية من بينها «الإيكونوميست ٢٠٢١»، حققت البحرين المرتبة الأولى عالميًا في تدريب المهارات الرقمية للإناث وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .ويعتبر مستوى ا لبنية التحتية والمرافق العامة في مملكة البحرين عالي الجودة، وهي متاحة لجميع الفئات، ومنها مياه الشر

ب النقية الصالحة، وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، والطرق المبنية بأحدث المواصفات، والخدمات الص حية عالية الجودة بشكل عام للجميع، ومن دون رسوم مالية حتى إنه تم اعتماد المنامة المدينة الصحية لعام ٢٠٢١، من قبل «منظمة الصحة العالمية».

وفي استهداف «الحد من عدم المساواة»، فإنه بمقتضى التشريعات البحرينية- وعلى رأسها الدستور- فإن المملكة تكرس مبدأ المساواة، وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، حيث عملت هذه التشريعات على تعزيز الفر ص وزيادتها وإثراء المنافع وتقاسمها بين جميع المواطنين، من دون أدنى تمييز على أساس عرقي أو ديني أو اجتماعي أو جنسي .وارتفعت نسبة إسهام المرأة في القوى العاملة، وتقلدت مختلف الوظائف، بما فيها الق ضائية والسياسية، ووظائف السلك الدبلوماسي، والوظائف التنفيذية والتخصصية في القطاعين العام والخاص ، والمناصب الوزارية القيادية، فضلاً عن زيادة دورها في ريادة الأعمال .وبلغ نصيبها من إجمالي السجلات ا لتجارية الفردية نحو ٤٢ %في ٢٠٢٠، وبلغت مساهمتها كعضو فاعل في المنظمات الأهلية ١٦%، ونسبة مش اركتها في مراكز اتخاذ القرار، كعضو في مجلس الإدارة ١٧ %من مجموع أعضاء مجالس الإدارة.

ووفقا للاستراتيجية الوطنية للشباب عام ٢٠٠٥، ركزت الحكومة البحرينية على تلبية احتياجاته، وتوفير أن واع الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية له، حتى تمكنت المملكة، بحسب «تقرير المنتدى الاقتصادي الع المي ٢٠٢١»، من سد الفجوات بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي، وحققت المرتبة الأولى عربيًا في صحة الشباب ورفاهيتهم، وفق «تقرير الكومنولث» .وتضمن برنامج عمل الحكومة) ٢٠١٩– ٢٠٢٢(، عدة مبادرات داعمة للشباب، إضافة للتوجه إلى مشاريع وخطط توظيف مبتكرة، ودعم المشاريع مت ناهية الصغر.

وعلى مستوى كبار السن، جاءت «الاستراتيجية الوطنية للمسنين»، متضمنة خططا موسعة؛ لتنفيذ عدد من ا لبرامج والأنشطة لإزالة الصعوبات، التي تواجه كبار السن، وتعيق إدماجهم في المجتمع .كما تهتم الحكومة أيضًا بتعليم وتأهيل وتشغيل ودمج ذوي الإعاقة البالغ عددهم في المملكة أكثر من ١٦ ألف مواطن، وفق خطط وبرامج واضحة، تبعًا لاحتياجات سوق العمل.

وفيما يخص «مجال الإسكان»، فإن المملكة تحرص على ضمان حصول كل مواطن على سكن كاف، لائق ميس ور التكلفة، مزود بكل المرافق والخدمات في كل المحافظات .وتخضع عملية التشييد والبناء والإنشاء لقواعد و معايير بناء عامة وتفصيلية صارمة .وجاءت سياسة توفير خدمات إسكانية ملائمة ومستدامة، كإحدى أهم محاور ومبادرات برنامج الحكومة) ٢٠١٩– ٢٠٢٢(، الذي تضمن العمل على توفير ما لا يقل عن ٢٥ ألف وحدة سكنية جديدة على مدى أربع سنوات

.وتتميز مملكة البحرين بعدم وجود أحياء فقيرة أو مناطق عشوائية، وتقوم بتأهيل المناطق القديمة في الأحياء التقليدية في المدن مع الحفاظ على طابعها المعماري التقليدي.

وبشأن «الوصول إلى الخدمات الأساسية»، فإن نسبة تغطية المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وجمع النفايات البلدية الصلبة وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة، قد بلغت ١٠٠ .%وعلى مستوى شبكة الطرق، تتميز البحرين، بشبكة عالية الجودة، وتوافر بنية تحتية متكاملة بين جميع أنظمة النقل عليها، وحركة مر ورية آمنة وشبكة كهرباء عالية الجودة، تغطي منشآتها احتياجات الكهرباء في أرجاء البلاد .وتعمل الحكوم ة على خطتين وطنيتين؛ الأولى، تستهدف رفع كفاءة الاستخدام والاستهلاك الكلي للطاقة، والثانية، زيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة من المزيج الكلي للطاقة النظيفة والمتجددة.

وبخصوص «التغير المناخي»، فإن الحكومة البحرينية تعاملت منذ وقت مبكر مع هذه الظاهرة، منذ قرار التقي يم البيئي للمشاريع في ١٩٩٨، والمقاييس والمعايير البيئية في ١٩٩٩، ما كان له أكبر الأثر في تقليل الانبعاثا ت الناجمة عن الأنشطة الصناعية القديمة، وتحفيز القطاعين العام والخاص للاستثمارات في التقنيات الخضر اء الصديقة للبيئة، كما جاءت قضايا الحفاظ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي، كقضايا جوهرية في «رؤ ية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠».

وطبقًا لبرامج الاستقرار المالي، فقد عملت الحكومة على تحسين مستوى المعيشة عن طريق تخفيض التكاليف الحكومية .وسايرت استراتيجية٢٠٢٠، لبرنامج الحكومة الإلكترونية، هذا التوجه في تبني التقنيات الحديث ة في مختلف القطاعات الحكومية، وتشجيع الانتقال إلى خدمات الحوسبة السحابية، وتعزيز الأمن السيبراند ي، والتحول إلى الخدمات الإلكترونية، وتوفير المعلومات المكانية وحوكمتها.

على العموم، فإنه في الوقت الذي يغطي فيه التقرير، بشكل تفصيلي، ما حدث من إنجازات على مستوى تحقيق الأهداف الفرعية لكل أهداف الخطة الحضرية الجديدة، ضمن أهداف التنمية المستدامة، موضحًا لك ل هدف مؤشراته، والتشريعات والأرقام الدالة على مدى الإنجاز؛ فإنه يعد «خطوة تمهيدية»، أساسية لتقييم برنامج عمل الحكومة) ٢٠١٩– ٢٠٢٢(، ومن ثمّ، التوجه إلى البرنامج الجديد، الذي تتقدم به للمؤسسة التشريعية .

٢٠٢٢/٣/١٠

«أزمة أوكرانيا» وتأثيرها على المدى الطويل في الشرق الأوسط

في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ .بعد أسابيع من التوتر المتصاعد بين روسيا والقوى الغربية، دفع «فلاديمير بوتين» أوروب ا إلى الحرب، حيث أمر بغزو أوكرانيا بقوة يزيد عددها على ١٥٠,٠٠٠ جندي .وحذر المحللون الغربيون من احتمالية المزيد من التصعيد ونشوب صراع طويل الأمد .ووفقًا لـ«آنا بورشيفسكايا»، من «معهد واشنطن لسيا سة الشرق الأدنى»، فإن بوتين «أخطأ التقدير» في غزو أوكرانيا، حيث توقع «نصرًا سريعًا وسهلاً».

وبشكل عام، فإن احتمالية تأثير الحرب في أوكرانيا على أجزاء أخرى من العالم، قد ارتفعت بشكل ملحوظ، لا سيما في الشرق الأوسط؛ نظرًا إلى تاريخها كمنطقة تنافس على النفوذ بين روسيا والقوى الغربية .وحذرت «بورشيفسكايا»، من بعض التحليلات غير الواقعية، التي تميل إلى «الفصل» بين تأثير الحرب على الأصعدة الأوروبية والشرق أوسطية، قائلة إن :هذه «وجهة نظر مفرطة في السذاجة»، نظرًا إلى كون موقع دول الشرق ا لأوسط في «كامل الجناح الجنوبي لحلف الناتو».

ومن المؤكد أن اندلاع الحرب في أوروبا وضع عددًا من دول الشرق الأوسط في موقف حرج، حيث تواصل موازن ة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وروسيا، وسط التوترات بين القوتين .وعلق «دانيال برومبرج»، م ن جامعة «جورج تاون»، قائلا :إن «الآثار واسعة النطاق للصراع الأوكراني على الشرق الأوسط والعالم العربي ، هي نتيجة الدبلوماسية الإقليمية «الذكية» لروسيا في السنوات الأخيرة، والتي حافظت من خلالها على ع لاقات مع مجموعة من القوى الإقليمية في المنطقة» .وبالمثل، أشار «خليل جهشان»، من «المركز العربي واشنـ طن دي سي»، إلى أن روسيا استغلت حقيقة أن الولايات المتحدة «تنحرف ببطء» عن «التزاماتها تجاه الشرق الأوسط».

ونتيجة لذلك، كان رد فعل القادة ومقرري السياسات في جميع أنحاء المنطقة، ضرورة توخي الحذر عقب اند لاع الأعمال العدائية في أوكرانيا، حيث لم يرغبوا في الإضرار بعلاقاتهم مع موسكو بالانخراط في الإدانات الغر بية الشديدة لأفعال بوتين .وكتب «ديفيد كلاود»، و«بينويت فوكون»، و«سومر سعيد»، في صحيفة «وول ستر يت جورنال»، أن بعض الدول العربية، وكذلك إسرائيل «تخفف من انتقاداتها لموسكو»، ما يدل على تنامي نفوذها في المنطقة .وقالت «كارين يونغ»، من «معهد الشرق الأوسط»، إن «بوتين تمكن من خلق نفوذ مع القاد ة في جميع أنحاء الشرق الأوسط»، تاركًا إياهم فوق حبل دبلوماسي مشدود بين الأطراف المتنافسة في هذا الصـ راع.

ووفقًا لـ«راندا سليم»، من «معهد الشرق الأوسط»، فإن الحذر الذي تبديه القوى الإقليمية الفاعلة مدفوع بأسبا ب «سياسية واقتصادية»، حيث أصبح الوقوف على مسافة واحدة بين موسكو وواشنطن، «الخيار الاعتيادي»

، خصوصا في ظل توتر العلاقات مع الأخيرة، مشيرة إلى أن «الحفاظ» على تحالف «أوبك بلس»، الذي تتشا رك في قيادته السعودية وروسيا، هو «مفتاح» التعافي الاقتصادي للعديد من الدول المنتجة للنفط في المنطقة .وأو ضح «كلاود»، و«فوكون»، و«سعيد»، أن السعودية والدول الأخرى المصدرة للنفط، لا تريد أن «تُخل» بالالتزام المتفق عليه بزيادة إنتاج النفط شهريًا، بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، والذي ساعد في انتعاشها الاقتصادي بعد جائحة كورونا.

وكما أوضحت «بورشيفسكايا»، فقد أدى ذلك الوضع إلى إخفاق بعض شركاء واشنطن بالمنطقة في الالتزام بنه ج إدارة بايدن، في ظل أن روسيا لا تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع دول الشرق الأوسط فحسب، بل طورت أيضًا «نفوذًا نفعيًا» .ولذلك، فإن العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية «حريصة» بشأن كيفية معالجة هذا الص راع علنًا .وعلى وجه الخصوص، رفضت السعودية بالفعل طلب الولايات المتحدة ضخ المزيد من النفط، بينما امتنعت الإمارات عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي، الذي يدين الغزو الروسي لأوكرانيا .ووفقًا لـ« ديفيد جاردنر»، من صحيفة «فاينانشيال تايمز»، فإن استمرار «الغموض أو التناقض» من دول الشرق الأوسط، قد يصبح «أكثر صعوبة»، إذا قرر بوتين «تدمير» المدن الأوكرانية الكبرى في محاولة لتسريع تقدم قواته.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الانقسام الواضح بين واشنطن وبعض حلفائها، أشار كل من «كلاود»، و«فوكون»، و«سعيد»، إلى أن هناك «اتفاقا أكبر بكثير مما هو مُعلن»، حول «خطوات لتهدئة أسواق الطاقة، وتجنب ال صدمات الاقتصادية، إذا أطالت روسيا أمد الصراع» .ووفقًا لمسؤول أمريكي، فإن المحادثات رفيعة المستوى ا لمستمرة بين البيت الأبيض ونظرائهم السعوديين؛ تهدف إلى ضمان تنسيق البلدين وتقبلهما لقرارات بعضهما البعض.

ومع استمرار الصراع في أوكرانيا، سيتعين على دول الشرق الأوسط أيضًا أن تكون حذرة من اكتساب روسيا نف وذًا أكبر بشأن الأمن الغذائي لدول المنطقة .وكما أوضح «برومبرج»، فإن الوقف المحتمل لصادرات الحبوب ا لأوكرانية «يطرح مشكلة إنسانية ضخمة للشرق الأوسط»، ويؤدي إلى تفاقم «الأزمة القائمة في بلدان مثل لبنان وسوريا» .وحذرت «بورشيفسكايا»، من أن بوتين قد يكون قادرًا على ممارسة المزيد من الضغط الاقتصادي عل ى دول الشرق الأوسط، إذا تمكن من السيطرة على المناطق الصناعية الساحلية في أوكرانيا .ووفقًا لـ«بريان كاتو وليس»، من «معهد الشرق الأوسط»، فإن «نصف صادرات القمح الأوكرانية تذهب إلى منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا»، بينما توفر روسيا «الكثير من قمح المنطقة أيضًا»، ما يوضح أهمية هذه القضية .لذلك، لاحظ ت «سليم»، أن الحياد الذي أبدته بعض دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص يدل على رغبتها في تقليل ت أثير الصراع على أمنها الغذائي».

وعلى عكس القوى الإقليمية الأخرى، كانت تركيا أقوى في إدانتها لأعمال روسيا على الرغم من احتفاظ الأخ يرة بنقاط نفوذ قوية نحو أنقرة؛ بالنظر إلى أنها توفر ما يقرب من نصف احتياجات الغاز الطبيعي التركي وثل ثي وارداتها من القمح .وترى «جونول تول»، من «معهد الشرق الأوسط»، بأن وصف تركيا للغزو الروسي لأوك رانيا، بأنه «حرب»، كان بمثابة تحول دراماتيكي لخطابها، ورسالة منها إلى واشنطن بنيتها «إصلاح العلاقا ت مع الغرب»، والعمل وفقًا لبقية دول الناتو.

وفي نفس المنحى، وصف «سونر كاجابتاي»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، موقف أنقرة من ال صراع، بأنه اتسم «بالحيادية المغلفة بالتأييد الكامل لكييف»، ما يعني أنها تتبنى الحياد علنًا، لكن مع دعم ها لأوكرانيا بمهارة وحنكة، من خلال توفير التكنولوجيا العسكرية مثل الطائرات المسيرة .وعلى هذا النحو، علق بأن هناك فرصة لأن يؤدي الصراع في أوكرانيا إلى «دخول العلاقة بين أردوجان وبوتين دائرة الضوء»، و إنهاء «الرابطة القوية» التي تمتع بها الزعيمان سابقًا .وربما قد يكون لهذا التقارب المحتمل بين تركيا وحلفا ئها بالناتو تأثير كبير على ميزان القوى في المنطقة، لا سيما بالنظر إلى محاولات أردوجان الأخيرة إصلاح العلاقات مع دول الخليج.

ونتيجة لذلك، حذر «تشارلز ليستر»، من «معهد الشرق الأوسط»، من أن تدهور العلاقات الروسية التركية، قد يجعل الوضع في شمال سوريا «هشًا للغاية»؛ نظرًا إلى أهمية التعاون الأمني، الذي يوليه كلا البلدين لتلك المنطقة تحديدًا، مضيفًا أن الغزو الروسي لأوكرانيا، «يبدو أنه سيكون له تأثير عميق في سوريا»، مؤكدا أن العملية الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في تلك الدولة التي مزقتها الحرب، ربما تكون قد «تعرضت لضربة قاتلة» نتيجة لقرار بوتين غزو أحد جيرانه المباشرين، محذرًا من أن روسيا قد تستخدم الآن حق النقض ضد قرارات مجلس الأمن الرئيسية، التي تسمح بتقديم المساعدة لسوريا عبر تركيا، ما قد «يعجل بأزمة إنسانية خانقة».

وفيما يتعلق بالسياسة الأمنية على وجه التحديد، أشار «ليستر»، أيضًا إلى أنه من «المحتمل جدًا» الآن أن تبدأ القوات الروسية «قريبًا في تحدي خطوط عدم التضارب مع واشنطن»، المعنية بمنع الصدام بين القوات والطائرات الروسية والأمريكية على الأراضي والأجواء السورية، ما قد يدفعها إلى مواجهة مع الولايات المتحدة .لكن في الوقت الحالي، لا يبدو أن هناك أي نية لدى الأمريكيين لتغيير وجودهم العسكري في الشرق الأوسط .وحول هذه النقطة، رأى «جرانت روملي»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أنه لن يكون هناك «تأثير كبير» على المدى القريب في الوجود الأمريكي جراء غزو أوكرانيا، ولا سيما أن معظم التعزيزات التي تم إرسالها إلى الجناح الشرق

ي لحلف الناتو، كانت من الدول الأوروبية فحسب .وبالنسبة إلى التوقعات المستقبلية، لا يتوقع «روملي»، ت غييرات كبرى في مراجعة الموقف العالمي لإدارة بايدن من وجود القوات الأمريكية في الخارج، ولكن «هناك تو جه إلى إعادة تخصيص» الموارد العسكرية المتاحة بالشرق الأوسط .

على العموم، حذر «جورج كينان»، مهندس سياسة الاحتواء الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٨ من أن توسع الناتو إلى حدود روسيا، يمكن أن يكون «بداية حرب باردة جديدة» .والآن بعد أن طالبت الولايات المتحدة مرة أخرى حلفاءها بمساعدتها في زيادة العزلة الدبلوماسية لروسيا في أعقاب غزو أوكرانيا؛ يمكن للعا لم أن يتجه إلى حقبة من التنافس بين القوى العظمى، يكون لها تداعيات كبرى على الشرق الأوسط .

وفي ظل أن موسكو أقامت علاقات أوثق مع العديد من دول الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، فإن هذه الدو ل تواجه الآن وضعًا جيوسياسيًا حساسًا، حيث من المتوقع أن تتصاعد حدة المنافسة الاستراتيجية الغربية م ع روسيا بشكل حاد .وحتى الآن، حاولت العديد من القوى الإقليمية البقاء على مسافة واحدة من هذه التطور ات .ومع تعمق الانقسامات، قد تنتشر الآثار المباشرة للنزاع في المنطقة؛ حيث سيكون تزايد القلق بشأن نقص الغذاء والتصعيد المحتمل في سوريا، في طليعة أذهان صانعي السياسات.

٢٠٢٢/٣/١١

الحرب في أوكرانيا وتداعياتها الأمنية طويلة المدى على أوروبا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الأسبوع الذي أعقب الحرب الروسية على أوكرانيا، كتبت «آن أبلباوم»، في مجلة «ذا أتلانتيك»، أن «التا ريخ يتسارع»، وأن «ما كان مستحيلا أصبح ممكنًا» .ووصف «جيمس شوتر» في صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، الغزو، بأنه «أكبر هجوم عسكري في أوروبا منذ أكثر من نصف قرن»، وأنه «ترك بالفعل علامة لا يمكن إنكا رها على مستقبل السياسة الدفاعية الأوروبية، ومواقف أعضاء دول التحالف الغربي تجاه موسكو».

ومع تسارع وتيرة الأحداث، نقل «الناتو»، قواته إلى البلدان المجاورة لروسيا كوسيلة للردع، وزودت الدول ا لأوروبية أوكرانيا بالمساعدات العسكرية للدفاع عن نفسها، وحدث تحول في الموقف الدفاعي لكل من الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، مع احتمالات قوية بتوسع هيكل التحالف الأمني الغربي ليشمل كلاً من السويد وفنلندا .وبينما اعتقد الرئيس الروسي «بوتين»، أن الغزو قد يؤدي إلى حدوث انقسام غربي، بدلا من ذلك، وجدت موسكو نفسها معزولة دوليًا، وحدودها الغربية محاطة من قبل الناتو أو دوله الحليفة.

ووفقا لـ«إريك تيجلر»، في مجلة «فوربس»، فإن حلف الناتو، لم يقم «بأي معارضة مباشرة للغزو الروسي»، إ لا أنه بدأ في تحريك قوات أكبر بالقرب من حدوده الشرقية مع روسيا» .وبتفصيل أكثر، أوضح «ستيفن إرلا

نجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «تم نقل ما يصل إلى ٢٢٠٠٠ جندي إلى دول مجاورة لروسيا، وبيلار وسيا منذ بدء الغزو، ونشرت الولايات المتحدة وحدها ١٥٠٠٠ جندي إضافي في بولندا ورومانيا ودول البلطيق ، بينما بدأت فرنسا في نشر قوات في رومانيا، وتزويد بولندا ببعض طائراتها المقاتلة من طراز رافال، وأرسلت ألمانيا طائرات مقاتلة إلى رومانيا وقوات إلى ليتوانيا، كما نقلت بريطانيا مئات الجنود ودبابات تشالنجر إلى إستونيا وبولندا؛ لتدعيم دفاعات الحلف في المنطقة.

وعلى الرغم من أنها تحركات متواضعة- مقارنة بما يقوم به الجيش الروسي في أوكرانيا- إلا أنها «تعطي مؤشرًا» على «الجدية التي يتعامل بها الناتو مع مخاطر العدوان الروسي، أو امتداد الحرب إلى أراضي الحلف» .وفي حين أن الدول الغربية، قد قدمت الدعم السياسي والمساعدات العسكرية، فإن احتما لية المشاركة العسكرية المباشرة، لا تزال «بعيدة»، ما لم يمتد العدوان إلى دول الحلف نفسها» .وفي الواقع، فإ ن الاقتراحات التي تطالب الغرب بفرض «منطقة حظر جوي» في أوكرانيا، «فاشلة سياسيا»؛ لأن أي إجراء لـ نع الطائرات الروسية من التحرك في أوكرانيا، سيكون وفقًا للجنرال السابق في سلاح الجو الأمريكي، «فيليب بريدلوف»، بمثابة «إعلان حرب» ضد الكرملين.

ولمساعدة الأوكرانيين في المعركة، بدأ «الناتو»، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، «برنامجًا ضخمًا»، لتزويـ د «كييف»، بالمساعدات العسكرية .وأشار «إرلانجر»، إلى أن «حوالي ٢٠ دولة- معظم أعضاء الناتو والاتحاد الأوروبي -تنقل الأسلحة الآن إلى كييف لمحاربة الغزاة الروس».

وفي إشارة إلى قرار «الاتحاد الأوروبي»، بتقديم دعم عسكري بقيمة ٥٠٠ مليون يورو لأوكرانيا؛ رأى «إد أرنولـ د» من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن السياسة الخارجية لبروكسل، «قفزت للتو عقدا من الزمان إلى ا لأمام» .وبالمثل، قالت «كريستي رايك»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إنه «بين عشية وضحا ها، أصبحت أوروبا لاعبًا رئيسيًا في مواجهة التهديد الروسي»، وأوصت بالمساهمة في المستقبل بشكل أكبر في تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية»، ومع ذلك، حذرت من أن عمليات نقل الأسلحة وحدها لن تكون كافية لترجيح كفة أوكرانيا في الحرب .في حين أوضح «إرلانجر»، أن «السرعة عامل أساسي» في عملية نقل الأسلـ حة في ظل محاولات روسيا قطع إمدادات الجيش الأوكراني في شرق البلاد.

وبصرف النظر عن الإجراءات التي اتخذها «الناتو»، و«الاتحاد الأوروبي»؛ فإن هناك «تغييرا واضحا» في الموا قف الأوروبية، فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية التي تشكلها روسيا عليهم، مع ظهور إجماع على أنه في حال سقـ وط أوكرانيا، قد تتعرض الدول الأخرى المتاخمة لموسكو للهجوم بعد ذلك .وكتبت «آبلباوم»، أن «شعوب أور

وبا، تدرك أنهم يعيشون في قارة لم تعد الحرب فيها مستحيلة»، وأوضح «رايك»، أن غزو موسكو بمثابة، «م رحلة نضج مؤلمة»، لسياسة الأمن والدفاع في أوروبا.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، أوضح «أرنولد»، أن «الاتحاد الأوروبي»، و«الناتو»، الآن «لديهما فرصة قصيرة» لتأسيس «استراتيجية دائمة لأمن أوروبا»، مشيرًا إلى أن التغييرات التي طرأت على الموقف الدفاعي الأوروب ي في أعقاب الغزو الروسي مباشرة، كانت «صادمة»، وتتخطى تطور المشهد السياسي عقدًا أو حتى جيلاً بأك مله من الثوابت السياسية داخل القارة في أسبوع واحد .وفي ٣ مارس ٢٠٢٢ .صرح الرئيس الفرنسي، «إيمانويـ ل ماكرون»، أن أوروبا لم يعد بإمكانها «الاعتماد على الآخرين للزود عنا»، وأنه يجب أن يتخذ دفاعنا الأور وبي خطوة جديدة إلى الأمام».

وتحمل التأثيرات طويلة المدى على الوضع الأمني الأوروبي، تغيرات واضحة في سياسات دول الناتو .وفي إطا ر السياسة الدفاعية الأوروبية، كشف المستشار الألماني، «أولاف شولتز»، عن خطط لزيادة الإنفاق الدفاعي ل برلين، كخطوة من شأنها «تغيير التوازن العسكري الأوروبي بشكل كبير»، وعكس «عقودا من السياسة الوطنيـ ة المتسقة» .ووصف «باستيان جيجريتش»، و«بن شرير»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، كيف أن الغزو، «قد أيقظ ألمانيا من سبات استراتيجي دام ٣٠ عامًا».

وفيما يعتبر نقطة تحول في استراتيجية الدفاع الألمانية، كشف «شولتز» عن صندوق بقيمة ١٠٠ مليار يورو لت جهيز ما وصفه «جيجريتش»، و«شرير»، بـــ«جيش ألماني، قادر، وحديث، ومتقدم»، معلنا أن بلاده ستلتزم تمامًا بنسبة ٢ %من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للإنفاق الدفاعي المتفق عليه مسبقًا من قبل أعضاء الناتـ و .ونظرًا إلى أن الاقتصاد الألماني، هو الأكبر في أوروبا، فلا ينبغي التقليل من أهمية التداعيات الأمنية طويلة المدى لهذا الأمر، حيث إن إنفاق هذه النسبة على الدفاع، سيعادل ٧٥ مليار يورو سنويًا، وبالتالي جعل ألما نيا «ثالث أكبر منفق على الدفاع في العالم»، بعد الولايات المتحدة والصين.

وحظيت استراتيجية «شولتز» الأمنية، بدعم سياسي وشعبي كبير داخل ألمانيا .ولم يكن قراره مدعومًا فقط م ن قبل حزبه «الاشتراكي الديمقراطي»، ولكن أيضًا من قبل «الحزب الديمقراطي المسيحي» المُعارض، وشركاء الائتلاف الحكومي؛ والحزب الديمقراطي الحر، وحزب الخضر، وذلك بنسبة ٧٨%، وهو ما وصفته «أبلبا وم»، بأنه «تطور مذهل»، مشيرة إلى هذا التحول في برلين على أنه «تغيير جوهري في تعريف ألمانيا لنفسها»، كشريك أمني للتحالف الغربي .ومع ذلك، حذر «جيجريش»، و«شرير»، من أن «المزيد من الأموال لا تُترجم تلقائيًا إلى المزيد من القدرات»، وأنه سيكون من الأفضل للجيش الألماني، «البوندسفير»، أن «يرتكز كقوة قار ية في قلب أوروبا، مع التركيز على الدفاع عن الجناحين الشرقي والشمالي لحلف الناتو».

وتثير الزيادة في الإنفاق الدفاعي الألماني إلى جانب التهديد المباشر لأمن القارة، تساؤلات حول الآفاق طويلة ا لمدى لامتلاك الاتحاد الأوروبي لجيشه الدائم، المنفصل عن «الناتو» .وعلى الرغم من أن الفكرة لا تزال في مهـ دها، ومن غير المرجح أن يتم تنفيذها لمعالجة الغزو الروسي لأوكرانيا، إلا أنه مع إعادة التقويم الاستراتيجي للأمن الأوروبي، قد يكتسب هذا الاقتراح «قوة دفع» .

وفي إشارة إلى المعارضة الأمريكية طويلة الأمد لهذه الفكرة، أكد «كيفن ويليامسون»، في مجلة «ناشيونال ريفيو »، أن «دفع الاتحاد الأوروبي لبذل المزيد من الجهد للدفاع عن القارة بنفسه، «ولكن وفقًا لشروط واشنطن فقط »؛ هو موقف سياسي «محكوم عليه بالفشل»، ولكي «تُعفى الولايات المتحدة من بعض أعباء القيادة الدولية» ، يجب «التخلي عن بعض امتيازاتها أيضًا».

ونظرًا إلى عدم وجود قوة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي الآن؛ فقد أكد «رالوكا سيرناتوني»، من «مؤسسة كا رنيجي»، أن هذه الأزمة «تشير إلى إعادة الالتفاف حول الناتو، باعتباره تحالفًا عسكريًا رئيسيًا مسؤولا عن نـ ظام الدفاع الجماعي بأوروبا» .وفتح الغزو الروسي وتداعياته الباب أمام هذا التحالف ليصبح أقوى، وليس أ ضعف، كما اعتقد بوتين .وبدا ذلك في سعي أوكرانيا للحصول على عضوية الحلف، وتوقيع الرئيس «زيلينسـ كي»، على طلب رسمي لكي ينضم إلى الاتحاد.

وفي السياق ذاته، استشهد «أرنولد»، بكيفية إنهاء «السويد»، و«فنلندا»، حيادهما بشأن ا لتبعية للشرق أو للغرب الأوروبي عبر تقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا، كما أن «سويسرا»، و«أيرلندا»، أيضًا «غيرا حيادهما» عبر تنفيذ عقوبات اقتصادية ضد الروس .والتزمت «السويد»، بإرسال ٥٠٠٠ صاروخ مـ ضاد للدبابات و١٣٥.٠٠٠ وجبة جاهزة، و٥٢ مليون دولار لكييف لمساعدتها في الدفاع عن نفسها .فيما وصـ ف «زيبولون كارلاندر»، من «منظمة المجتمع والدفاع»، هذه الخطوات، بأنها «مجرد بداية لإعادة تقييم السـ ياسة الأمنية السويدية».

وأوضح «أرنولد»، أن «السويد»، و«فنلندا»، «أقرب بكثير للانضمام إلى الناتو»، ويبدو أن استطلاعات الرأي في هذه البلدان تدعم الفكرة .وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن ٥٣ %من الفنلنديين يؤيدون الانضمام إ لى التحالف .وعلى الرغم من تسجيل رقم أقل بنسبة ٤١ %في السويد، فإن هذه هي المرة الأولى التي يؤيدون فيها ذلك مع تجاوز نسبة معارضي الفكرة)٣٥ .(%وفيما يتعلق بالتغيير الواضح تجاه الحفاظ على الحياد، علق رئيس الوزراء السويدي السابق، «كار ل بيلت»، أنه بالنسبة إلى هاتين الدولتين، فقد «يصبح ما لا يمكن تصوره قابلاً للتفكير» .

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد مخاطر التصعيد من الانضمام إلى الناتو، بالإضافة إلى احتمالات زيادة الإنفاق الد فاعي الأوروبي .ونظرًا إلى أن غزو أوكرانيا، كان يهدف إلى «نزع سلاحها»، ومنع عضويتها المستقبلية في النا تو؛ فإن احتمال قيام دول أوروبية محايدة أخرى بذلك، قد يؤدي إلى مزيد من العدوان الروسي .ومنذ غزوها ، أصبحت موسكو معزولة جيوسياسيا بشكل متزايد .وأشار «أرنولد»، إلى أن إحكامها السيطرة الفعالة على ب يلاروسيا، ما هو إلا «إحدى المزايا الاستراتيجية الحقيقية الوحيدة» .في حين أشار «إرلانجر»، إلى إرسال أسل حة إلى أوكرانيا، باعتباره «مخاطرة بتشجيع اندلاع حرب أوسع وانتقام محتمل من بوتين»؛ نظرًا إلى أن ذلك يهدف في النهاية إلى «قتل الجنود الروس».

ورغم مخاطر الانتقام الروسي، فإن موسكو أساءت تقدير مستوى المعارضة الجيوسياسية التي تواجهها جراء عملياتها العسكرية ضد الأوكرانيين .وأشار «أرنولد»، إلى «فشل» استراتيجية روسيا في خلق انقسام غربي، م ضيفا أنه يجب «استغلال» هذا «لبناء أوروبا أكثر أمنًا وازدهارًا» .وبالمثل، أوضحت «آبلباوم»، أن موسكو فشل ت في إقناع شعبها بصدق توجهاتها، حيث إن «العديد من الروس لا يدركون ما يحدث في أوكرانيا في بادئ ا لأمر،» نظرًا إلى تصوير وسائل الإعلام الغزو، على أنه «عملية أمنية في المقاطعات الأوكرانية الشرقية»، لكن ال نفوذ المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، أوضح لملايين الروس، أن بوتين غزا جارًا، لا يعتبرونه عدوًا».

على العموم، أثار الغزو الروسي لأوكرانيا العديد من التداعيات العالمية .وكانت العقوبات الدولية ضد موسكو ومنع رياضييها من المنافسات الدولية رد فعل عنيف تجاهها .وعلى المدى الطويل، فإن أهم الانعكاسات الج يوسياسية، تتركز في تعزيز المجال الأمني الأوروبي .وفي حين أن الدول الأوروبية قد اتحدت بالفعل خلف «ا لناتو»، وترسل مساعدات عسكرية لكييف، فإن صدمة الغزو، قد أحدثت مجموعة من التحولات السياسية، أبرزها الإجراءات التي اعتمدتها ألمانيا .وبالنسبة إلى التعاون الأمني الأوروبي، كما أوضح «أرنولد»، فإن « لحظة التعاون الراهنة تبدو مختلفة نوعًا وكمًا»، كما أن احتمالية تعزيز قوة حلف الناتو، تمثل بُعدًا جديدًا في الأمن الأوروبي.

٢٠٢٢/٣/١٥

تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا على المفاوضات النووية الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الأيام التي سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا، كان المفاوضون في فيينا متفائلين بتجديد الاتفاق النووي الإيراند ي .وذكرت كارين ديونغ في صحيفة واشنطن بوست، أنه بعد ما يقرب من عام على بدء المفاوضات، من المتو

قع الآن التوصل إلى اتفاق نووي إيراني جديد في غضون الأيام القليلة المقبلة .وفي اليوم السابق للغزو، علق إنر يكي مورا، ممثل الاتحاد الأوروبي في المحادثات، قائلاً :إننا نقترب من النهاية، مشيرًا إلى أن كبار المسؤول ين توقعوا الوصول إلى حل من خلال المحادثات.

وبكل المقاييس، دفع الغزو هذه المفاوضات إلى حالة من عدم اليقين .وأثارت الجهود المتضافرة للقوى الغربية لعزل روسيا دبلوماسيا في أعقاب الهجوم؛ تكهنات بأن تصرفات بوتين، قد تعرقل أو تؤثر بطريقة ما على المـ فاوضات النووية، والتي لعبت موسكو دورًا حاسما فيها من خلال التخفيف من مطالب طهران .وبشكل أسا سي، كانت هناك مخاوف بين المفاوضين من أن الاضطراب الناجم عن أعمال روسيا، قد يؤدي إلى إضاعة فر صة التوصل إلى اتفاق جديد .وحذر وزير الخارجية والدفاع الأيرلندي، سيمون كوفيني من أن تدهور العلاقا ت بين الولايات المتحدة وروسيا، قد يجعل إبرام الاتفاق أكثر صعوبة .وذكر جون آيرش، وباريسا حافظي، وفرانسوا ميرفي، في وكالة رويترز، أن الحرب في أوكرانيا تخلق شعورا ملحا لإنهاء المحادثات قبل أن يصبح التعاون مستحيلا.

ووفقا لـ«مايا كارلين»، من مركز السياسة الأمنية، فإن لإيران، وروسيا هدفا مشتركا، يتمثل في إنشاء محور مـ وحد، ضد الولايات المتحدة، وقد يحاولان الوصول إلى اتفاق يخدم مصالحهما في أعقاب غزو أوكرانيا .وكان لروسيا دور محوري في محاولات إيران للالتفاف على العقوبات الغربية في السنوات الأخيرة .وناقش البلدان مسودة اتفاقية تعاون مدتها ٢٠ عامًا في يناير ٢٠٢٢ .لذلك، فإن لدى إيران حافزًا قويًا لإظهار دعمها لـ«بوت ين» على الساحة الدولية .وعلق أليكس فاتانكا، من معهد الشرق الأوسط، أنه على الرغم من أن النخبة الحا كمة في طهران تتظاهر بالحياد علنًا، إلا أنها في الواقع تغاضت عن أفعال روسيا لتحقيق غاياتها.

وبحسب مسؤول فرنسي شارك في المفاوضات، فإن هناك احتمالية كبيرة لأن تؤدي أزمة بهذا الحجم، إلى إف ساد الملف الإيراني، بعد أفعال الرئيس بوتين .وحذر صمويل هيكي، من مركز الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة، من وجود خطر حقيقي، يتمثل في قيام روسيا بإحباط محادثات فيينا في محاولة لابتزاز الغرب .ومـ ع ذلك، فإنه أمر غير مرجح، بالنظر إلى أن إحياء الاتفاق يخدم مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة وروسيـ ا .وأوضح جوناثان تيرون، وجولنار موتيفالي من وكالة بلومبرج، أن كلا من موسكو، وواشنطن، زعمتا قبل ا لغزو، أنهما تمكّنتا من إبعاد خلافاتهما الأخرى عن طاولة المفاوضات .وعلق صموئيل شراب من مؤسسة راند ، أن روسيا جيدة في الفصل بين الأمور عندما تقرر القيام بذلك، ولذلك لن تغير أحداث أوكرانيا السياسة الرو سية بشأن الاتفاق النووي الإيراني .وفي تأييد لهذا، علق فيودور لوكيانوف، رئيس هيئة رئاسة مجلس السيا

سة الخارجية والدفاعية في موسكو، بأنه لم يُلاحظ أي ارتباط حتى الآن، بين غزو أوكرانيا، والمفاوضات النو وية الإيرانية، حيث يواصل الدبلوماسيون الروس العمل مع آخرين في الملف الإيراني.

وفي الوقت الحالي على الأقل، يبدو أن هذا هو الحال .وأكد نيد برايس، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ، أن روسيا ستواصل المشاركة في مفاوضات فيينا، على الرغم من وصفه نظام بوتين، بأنه منبوذ دوليًا في نف س البيان .كما يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ .لم يحل دون ت وقيع الاتفاق النووي الأصلي في العام التالي.

ومع ذلك، أثار الغزو الروسي لأوكرانيا بعض المخاوف في الولايات المتحدة، في ضوء أن أي صفقة جديدة سو ف تتدخل فيها موسكو .وتمثل الدافع وراء هذا التأكيد في مشاركة الأخيرة بكل من المفاوضات بشأن الصفقة ا لأصلية، والعملية الجارية حاليًا في فيينا .وعلى سبيل المثال، أوضح مارك دوبويتز، من مؤسسة الدفاع عن ال ديمقراطيات، أن إدارة بايدن، على وشك توقيع اتفاق مع إيران يفاوض عليه بوتين .وبالمثل، اتهم مايك غالا غر، عضو الكونجرس الجمهوري، الإدارة الأمريكية، بالاعتماد على روسيا للتفاوض مع إيران، موضحًا أن ال عودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ .ستكون صفقة توسط فيها بوتين، وتعني فوزًا هائلاً لخصوم أمريكا.

ومن جانبه، رفض بول بيلار، المسؤول السابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، هذه الانتقادات ووص فها، بأنها إلقاء تهمة التبعية من دون وجه حق، نافيا هذه الادعاءات من خلال الإشارة إلى أن الاتفاق النوو ي، هو اتفاقية متعددة الأطراف تضم الصين، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى روسيا، ما ينتقص من حقيقة أنها صفقة يفاوض عليها بوتين .وعلى غرار تعليقات هيكي السابقة، أوضح بيـ لار، أن الأطراف المختلفة المشاركة في الاتفاقية، سعت إلى الاتفاق لأنهم يدركون أنه في مصلحة عدم الانتشار النووي، والحد من الصراع بالشرق الأوسط .ويشمل هذا روسيا، التي لا تريد أن ترى دولة نووية جديدة على مقربة من حدودها الجنوبية .ويتضح هذا من التعليقات التي أدلى بها مسؤول رفيع بالخارجية الأمريكية في ف يينا، والذي أكد أن واشنطن، وموسكو، كانا يواصلان العمل نحو هدف يبدو أنه يحمل مصلحة مشتركة في هذه القضية.

ومن الطرق الأخرى التي قد يؤثر من خلالها الغزو الروسي على المفاوضات النووية، هو تأثيره على أسعار النف ط العالمية .وكما لاحظ محللون من مجموعة إيه إن زد المصرفية الأسترالية، فإنه على الرغم من الآمال في واشنـ طن بأن العقوبات الدولية، لن تؤثر في تدفق النفط والغاز، فقد أثرت جنبًا إلى جنب في حجم العرض، مع إحـ جام الشركات عن العمل مع موسكو .ومن ثم، تجاوز خام برنت القياسي العالمي ١١٨ دولارًا للبرميل للمرة ا لأولى، منذ ٢٠١٣ في ٣ مارس ٢٠٢٢ .حيث ارتفعت الأسعار بعد اندلاع الأعمال العدائية في أوروبا الشرقية.

من ناحية أخرى، من المرجح أن تشهد عودة إيران إلى الاتفاق النووي، تخفيفا للقيود المفروضة على صادراتها النفطية، وهو ما قد يؤدي وفقًا لـ«بول والاس»، وغرانت سميث، من بلومبرج، إلى انخفاض في أسعار النفط الخام، إذا كانت بالفعل قادرة على زيادة العرض بشكل كافٍ .ويُعتقد أن طهران تحتفظ بمخزون ما بين ٨٠ - ٩٠ مليون برميل من النفط، يمكن بيع البعض منه في حالة التوصل إلى اتفاق، فضلاً عن احتمال زيادة إنتاجها خلال الأشهر المقبلة .وبالتالي، وكما أوضح هنري روم، من مجموعة أوراسيا، فإن أسعار النفط المرتفعة ستضع ضغوطًا شديدة على الحكومات الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، للتوصل إلى اتفاق بسرعة.

ومع ذلك، أوضح روم، أيضًا أن أسعار النفط المرتفعة، يمكن أن يكون لها تأثيرات عكسية في المفاوضين الإيرانيين؛ لأن الفوائد التي قد تعود على طهران من قدرتها على بيع نفطها إلى الصين بأسعار أعلى، ستقلل من شعورها بالحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق .كما من الممكن أن تنظر إلى رغبة واشنطن في خفض أسعار النفط، كفرصة لانتزاع مزيد من التنازلات أثناء سير المفاوضات .لكن علي فايز، من المجموعة الدولية للأزمات، أشار إلى أن هذا سيكون إساءة تقدير من جانبها؛ لأن الولايات المتحدة لديها القدرة الكاملة للتعامل مع العديد من القضايا في وقت واحد، ما يعني أن التعنت الإيراني لن يؤدي إلا إلى مزيد من المماطلة، وليس مزيدا من التنازلات.

وبشكل عام، كانت هناك أيضًا تحذيرات من أن غزو أوكرانيا، قد يؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية .ووفقًا لـ«بيلار»، قد يكون للحرب في أوكرانيا بالفعل عواقب وخيمة قد تقدم عليها إيران؛ لأن الغزو قد يكون بمثابة تحويل الانتباه، الذي قد يفضي إلى وقوع مزيد من الأنشطة العدوانية الإيرانية في المنطقة .وفي أعقاب الغزو ، تم تطبيق المنطق ذاته على زيادة التوترات بين الصين والولايات المتحدة حول تايوان .وعلق بوني لين، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بأنه كانت هناك مخاوف من أن الغزو الروسي لأوكرانيا، قد يشجع بكين على فعل الشيء نفسه ضد تايوان، أو على الأقل زيادة العدائية ضدها .وأوضح بيلار، أن المنطق ذاته، يمكن أن يطبق، ضد جهات فاعلة في الشرق الأوسط في خضم اهتمام العالم بالأزمة الأوكرانية.

ومع ذلك، أوضح بعض المحللين، أن رد الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى على غزو روسيا لأوكرانيا ، من خلال نظام عقوبات شامل ومنسق، يجب أن يكون بمثابة تحذير للدول التي تفكر في العدوان .وقالت سوزان مالوني، من معهد بروكينجز، إن هجوم بوتين العسكري يجب أن يكون بمثابة سيناريو تحذيري، وليس تشجيعًا لمزيد من التمرد والعدائية .وبالمثل، أشار حسين إيبش، من معهد دول الخليج العربي، إلى أن الرد الغربي على أزمة أوكرانيا، أظهر أنه قد توحّد وعُزّز بعد هذا الهجوم.

على العموم، مع استمرار المفاوضات النووية في فيينا في ظل توتر الأحداث بشأن أوكرانيا، يخشى بعض الدبل وماسيين من مغبة عدم إبرام اتفاق جديد .وأعرب المحللون الغربيون عن أملهم في أن يتمكن المفاوضون من فص ل القضية النووية عن التطورات الأخيرة في أوروبا، بالنظر إلى مصالحهم المشتركة في إيجاد حل .وعلى هذا ال نحو، علق دان لوس، من شبكة إن بي سي نيوز، بأنه يبدو أن القوى العالمية على أهبة الاستعداد لإحياء اتف اق ٢٠١٥ .لكن، بمجرد أن ينحرف الانتباه الدولي بعيدًا عن الغزو الروسي لأوكرانيا، وتخفيف حدة المواجه ة مع الغرب، قد تقرر موسكو، سحب مشاركتها في جهود إعادة الولايات المتحدة وإيران إلى الاتفاق النووي، ومع كل هذا، يظل من غير المعروف ما إذا كان من الممكن إجراء المحادثات .

٢٠٢٢/٣/١٦

المخاطر السيبرانية المحتملة على قطاع الطاقة في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما بدأ قطاع الطاقة في التحول بعيدًا عن الهيدروكربونات إلى التقنيات الصديقة للبيئة، مع توجه نحو الرق منة؛ تزايدت مخاطر الهجمات السيبرانية المتكررة والمدمرة، حيث تمتلك كل من الجهات الحكومية وغير ا لحكومية الوسائل التي تمكنها من استهداف عمليات الطاقة وتعطيلها .ووفقًا للتقرير الصادر عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة، في يناير٢٠٢٢، فإنه غالبًا ما تكون أنظمة الطاقة هدفًا للهجمات السيبرانية الخبيثة، وم ع اشتداد التحول نحو أشكال الطاقة المتجددة، فإنه يجب أن تكون الأنظمة الإلكترونية مرنة في مواجهة هذه التهديدات .

ووفق هذا المعنى، رصد تقرير المعهد الملكي، الذي جاء بعنوان مستقبل تأمين صافٍ صفري ..المخاطر السيبراني ة لتحول الطاقة، آراء مجموعة من المحللين الغربيين، الذين يرون أن التحول السريع نحو تقنيات الطاقة ا لمتجددة من أجل تسهيل تحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، جعل قطاع الطاقة عرضة بشكل أكبر لهجمات إلك ترونية ضارة .وبينما ركز هذا التحليل في المقام الأول على الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ فإن النتائج ال تي توصل إليها، لها أيضًا آثار مهمة على منطقة الخليج والشرق الأوسط، حيث إنهما ملتزمان بالانتقال إلى إ نتاج الطاقة المستدامة، في وقت شهدت في المنطقة ارتفاعا حادا في الهجمات الإلكترونية.

وأشار التقرير إلى أن التهديدات السيبرانية للبنية التحتية للطاقة، أصبحت أكثر انتشارًا، مع ارتفاع عدد ا لحوادث المسجلة بشكل كبير في السنوات الأخيرة .وبالفعل، تزايدت الهجمات الإلكترونية عبر الإنترنت في كل من أوروبا والشرق الأوسط .ووجد تقرير نشرته شركة بت ديفيندر للأمن السيبراني، أنه في عام ٢٠٢٠، ك انت هناك زيادة بنسبة ٤٨٥ %في الاختراقات بواسطة فيروس الفدية عالميا، والذي من خلاله يخترق المتسلل

ون أنظمة الأمان ويطالبون الضحية بالدفع مقابل عدم إتلاف أنظمة الكمبيوتر .وفي إشارة إلى هذا النوع من الهـ جمات، أفادت شركة إنفو سكيورتي، أن الشركة الدنماركية فيستاس ويند سيستمز، وهي أكبر شركة مصنع ة لتوربينات الرياح في العالم، أُجبرت على إيقاف تشغيل أنظمة تكنولوجيا المعلومات، عبر مواقع متعددة بعـ د وقوعها ضحية لهجوم فيروس الفدية .

وفي السياق نفسه، تم ملاحظة أن الشرق الأوسط يواجه أيضا موجة من حملات التهديد المتقدمة، التي تستهـ دف الجهات الحكومية في جميع أنحاء المنطقة منذ عام ٢٠٢٠ .وبالفعل، يرى ماثيو بول، في مجلة إنترناشو نال سكيورتي جورنال، أن الهجمات الإلكترونية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، في الشرق الأوسط عام ٢٠٢١، وأن الوكالات الحكومية تعد أهدافا متكررة، كما أن قطاعات كالطاقة، والاتصالات، والرعاية الصحـ ية، هي أهداف قوية، للجهات السيبرانية الفاعلة الخبيثة .

ووفقا للعديد من المحللين، فإن زيادة الهجمات الإلكترونية في الشرق الأوسط، ترجع إلى التوترات الجيوسيا سية في المنطقة، مع تعرض إيران على وجه الخصوص لمزيد من المراقبة؛ بسبب أنشطتها العدوانية السيبرانيـ ة .وفي هذا الصدد، أوضحت جينيفر شور، في مجلة فورين بوليسي، أن فيروسات الفدية الإيرانية برزت بهـ وء كقوة عالمية لا يستهان بها، مشيرة إلى أن هجمات فيروس الفدية، التي ترعاها إيران، كانت جزءًا من ا لحياة اليومية في إسرائيل لأكثر من عام، بعد أن استهدفت بشكل منهجي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، والمجتمع الإسرائيلي تقريبًا .وأفادت قناة فرانس ٢٤، بأنه في ٢٤ ساعة فقط في ديسمبر ٢٠٢١، هاجمت مجـ موعة قرصنة ذات صلة بإيران، سبعة أهداف إسرائيلية، بما في ذلك الحكومة نفسها.

ووفقا لذلك، افترضت شور، أن إيران أبدت تفضيلًا لمثل هذه الأنشطة؛ نظرًا إلى حقيقة أن العديد منها لا يمكـ ن إسنادها بشكل قاطع إلى النظام نفسه، وبالتالي تقليل مخاطر تعرضها للانتقام المباشر من قبل الدول المستهـ دفة .وبالمثل، علق تقرير المعهد الملكي- المذكور أعلاه- أنه نظرًا إلى أن برنامج الفدية مرتبط بشكل أساسي بمجرمي الإنترنت، فقد يوفر غطاءً للجهات الفاعلة التي تهدد الدولة .ولاحظت شور، أيضًا زيادة الطموح في البرنامج السيبراني الإيراني، وأن هجمات برامج الفدية ، قد نُفذت الآن ضد أهداف أمريكية، والتي تم فيها الوصول إلى مجموعة واسعة من شبكات البنية التحتية ا لحيوية، مما يدل على أن البنى التحتية الأمنية الحالية غير كافية لردع الهجمات.

وفي مواجهة هذه الأمثلة، ينتاب المحللون الغربيون قلق مُتزايد، بشأن ضعف البنية التحتية للطاقة الخضراء المتنامية في العالم .ووفقًا لـ ديفيد سترينجر، وهيسو لي، من وكالة بلومبرج؛ فقد تم تنظيم انتقال الطاقة عبر إضافة ملايين المكونات الأخرى، مثل العدادات الذكية، مما ضاعف من عدد الاتصالات وأجهزة الاستشعار

؛ وهو ما وسع إمكانية الاختراق من قبل المتسللين، وقراصنة الإنترنت .وبحسب داين لوه، من وكالة فيتش ، للتصنيف الائتماني، فإن شبكات الطاقة أصبحت ضعيفة بشكل متزايد؛ بسبب اعتماد التطبيقات الذكية ا لآلية، وجهود الرقمنة الأخرى.

ففي الوقت التي تهدف فيه إلى أتمتة العمليات وتسريعها، فإنها أيضًا عرضة للاستغلال من قبل المتسللين م ن دون وضع دفاعات إلكترونية قوية.

علاوة على ذلك، أكد ستورينجر ولي، أن الإمكانات السيبرانية، العالية لتخريب شبكات الطاقة في جميع أ نحاء العالم، تجعل القطاع هدفًا رئيسيًا، لا سيما من قبل الجهات المعادية، التي تقف وراءها حكومات الدو ل.

وحذر التقرير من أن قطاع الكهرباء يعد هدفا جذابا، للجهات الحكومية المعادية؛ بالنظر إلى أهميته للأمن ال قومي والاقتصادي .ولعل أحد الأمثلة على الاضطراب المحتمل، الذي يمكن أن تسببه مثل هذه الهجمات، هو الحملة الإلكترونية الصينية ضد شبكة الكهرباء الهندية في مومباي عام ٢٠٢٠، والتي وفقًا لـ ديفيد سانج ر، وإميلي شمول، من صحيفة نيويورك تايمز، قد أوقفت حركة القطارات في مركز الأعمال الرئيسي، وأغلق ت سوق الأسهم مع انقطاع التيار الكهربائي عن ٢٠ مليون شخص، فيما قد يكون لمثل هذا الهجوم على دولة خليجية تعتمد على صادرات النفط الخام تداعيات أكبر بكثير.

ووفقا للتقرير، فإن الكهرباء المتجددة ستكون أولوية سياسية للحكومات في جميع أنحاء العالم في المستقبل المن ظور، مما يعني أنه من المرجح أن تنمو السبل المحتملة للهجوم، جنبًا إلى جنب مع زيادة استخدامها .وأوض ح كيم سونغجو من جامعة كوريا، أن تحديث شبكات الطاقة، بما في ذلك زيادة الاتصال بالإنترنت سيؤدي إلى استمرار استهداف البنى التحتية الأساسية للدولة .وعلى الرغم من أن تقرير المعهد الملكي أكد أن معظم العم ليات الإلكترونية الحالية، لم تستهدف بشكل صريح إنتاج الكهرباء المعتمد على مصادر الطاقة المتجددة؛ فق د خلص إلى أن هذا من المرجح أن يتغير مع تحول القطاع إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة .وهو ما ي صفه، بأنه تحول هائل للبنية التحتية، وهو المطلوب لتسهيل عملية انتقال الطاقة؛ لكنه من المرجح أن يخل ق عددًا من تحديات الأمن القومي للبلدان، التي تتبنى المبادرات الخضراء.

وينطبق هذا بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد فترة تحول صعبة في قطاع الطاقة .وفي هذا ا لصدد، أوضحت كارين يونغ من معهد الشرق الأوسط، أن هذه المرحلة المبكرة من التحول، ستشمل اعتماد ت كنولوجيا جديدة، وتغييرات مبتكرة في توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وهذا ما يعرضهم لنفس التح ديات والتهديدات الأمنية، التي يواجهها العديد من نظرائهم الأوروبيين والأمريكيين .وتشير التطورات ال

تي حدثت، مثل إنشاء محطة سكاكا للطاقة الشمسية التابعة لشركة الطاقة السعودية، أكوا باور، وهي أول محطة يتم تطويرها في إطار البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في المملكة، إلى هذا المشهد المتغير الذي طرأ على منطقة الشرق الأوسط.

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، أكدت ديبورا جولدن من شركة ديلويت المتخصصة في إدارة المخاطر السيبرانية، أنه لتحقيق مستقبل أكثر اخضرارًا حقًا، يجب على القادة والمسؤولين المعنيين بقضية التغير المناخي، ليس فقط تطوير أحدث التقنيات لتقليل الانبعاثات، ولكن دمج متطلبات الأمن السيبراني في استثمارات الطاقة المتجددة؛ وذلك من أجل إحداث تغيير مسؤول وفاعل، وذي جدوى ويراعي النواحي الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالخطوات التي يمكن اتخاذها على المستوى الحكومي في هذا الصدد ركز المحللون على ضرورة وجود نظام تنظيمي قوي، يراعي تلبية كل الديناميكيات والتغييرات، التي ستطرأ على قطاع الطاقة .وعلى سبيل المثال، أشار تقرير المعهد الملكي، إلى أنه يتعين على اللوائح أن توسع نطاق وصول مثل هذه الطاقة النظيفة إلى أنواع وفئات جديدة من المشغلين، الذين سيتم دمجهم ضمن مرافق البنية التحتية الوطنية .ومع توصياته تلك، نصح أيضًا، بأن هناك دورًا للحكومة يكمن في ضمان بناء بنية تحتية لهذا القطاع، وفقًا للمعايير المناسبة، وبما يجعل من مواجهة المخاطر السيبرانية أولوية .وبالمثل، أوضح كل من سوزان بيكرينغ وبيتر ديفيز ، الخبيران في الإدارة الوطنية للأمن النووي الأمريكي، أنه على المستوى الوطني، يمكن للسياسة العامة واللوائح، أن تكون بمثابة أدوات إضافية لمواجهة التهديدات المتعلقة بالهجمات السيبرانية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ضرورة لتعزيز مجال التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتبادل المعلومات بين مختلف قطاعات صناعة الطاقة من أجل تعزيز جهود الأمن السيبراني .وأشارت جولدن، على سبيل المثال، إلى أن حكومة الولايات المتحدة، دعت باستمرار إلى التعاون بين المنظمات والهيئات المشاركة في تطوير بنيتها التحتية الحيوية، موضحة أن مشاركة المعلومات سيكون أساسيا لبناء آليات إلكترونية مرنة لحماية قطاع الطاقة المتجددة من التهديدات السيبرانية.

على العموم، بينما تركزت معظم التحليلات حول المخاطر السيبرانية، التي قد تطول قطاع الطاقة مع تحوله إلى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، فقد كانت تلك القضايا والتداعيات وثيقة الصلة ببلدان الخليج .وبما أن العديد من هذه البلدان قد حددت بالفعل مبادراتها الطموحة الخاصة بالطاقة الخضراء، فإنها تشترك في نفس المخاطر التي قد تواجهها الشركات الأمريكية والأوروبية في هذا الصدد، لا سيما بالنظر إلى التوترات الجيوسياسية المشحونة في منطقة الخليج، وكون إيران واحدة من أشهر الجهات الراعية للهجمات السيبرانية في العالم .

ولمواجهة هذه المخاطر المتزايدة، يدعو خبراء الطاقة إلى إجراء إصلاح شامل للوائح التنظيمية في هذا القطاع، م ن أجل ضمان الالتزام بالإجراءات الخاصة بالأمن السيبراني لدى المنظمات ومرافق البنية التحتية ذات الصلة .وقد تكون مناقشة هذه القضايا ذات جدوى لدول الخليج، حيث تدفعها إلى تطوير استراتيجياتها الخاصة ب الأمن السيبراني، بالإضافة إلى فتح طرق جديدة للتعاون مع نظرائهم الأمريكيين والأوروبيين، لا سيما في ضوء المصالح المشتركة المتعلقة بأمن الطاقة، ومكافحة تأثيرات ظاهرة تغير المناخ على حد سواء .

٢٠٢٢/٣/١٨

غزو أوكرانيا وتداعياته على الأمن الغذائي في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مخاوف أمنية طويلة الأمد فيما يتعلق بالأمن الغذائي .وفي سبتمبر ٢٠٢١ .وصف فريد بلحاج، وآيات سليمان، من البنك الدولي، انعدام الأمن الغذائي، بأنه تحدٍ متزايد للمنط قة .وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٤ فبراير الماضي، تزايدت التوقعات بتفاقم هذه المشكلة بشكل كب ير، نظرًا إلى أهمية هذين البلدين في الإمداد العالمي للقمح والمنتجات الغذائية الأساسية الأخرى.

وفي إدراك لذلك، علق جوزيف جلوبر، من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، بأن الحرب في أوكرانيا، يمكن أن تعطل الإنتاج فعلاً، مشيرًا إلى أن القتال يدور في إحدى مناطق سلة الخبز في العالم، ما يثير قلقا خاصا .وأوضحت لي تشن سيم من جامعة خليفة، أن روسيا وأوكرانيا، يشكلان معًا حوالي ٢٥ %من سوق ا لقمح العالمي، مشيرة إلى أن القتال في المنطقة له عواقب محتملة على المحاصيل والوصول إلى الموانئ ومحطات تخزين الحبوب، وأسعار الشحن والتأمين، وموسم الزراعة الربيعي.

ووفقًا لـ«مايكل تانتشوم»، من معهد الشرق الأوسط، فإن الحرب قد رفعت الأسعار إلى مستويات لا يمكن تحم لها بين عشية وضحاها، بعد أن عطل القتال الصادرات من أوروبا الشرقية، والدليل على ذلك، هو وصول ال عقود الآجلة للقمح الأمريكي إلى أعلى مستوى لها منذ ١٤ عامًا في الثالث من مارس، أي بعد أسبوع من الحر ب بين روسيا وأوكرانيا .وأشارت فيكتوريا كلسي، من وكالة رويترز، إلى أن روسيا تصّدر أيضًا مغذيات المح اصيل والغاز الطبيعي، وهي موارد حاسمة لإنتاج الأسمدة القائمة على النيتروجين، ما يشكل تهديدًا إضافيًا للأمن الغذائي العالمي .

وبالمثل، أشار باتريك توماس، في صحيفة وول ستريت جورنال، إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا، يمكن أن يؤ دي إلى أزمة طويلة الأمد في الإمداد العالمي للأسمدة الزراعية، في ظل ارتفاع أسعار الغاز الذي يهدد بإغلاق الم صانع في جميع أنحاء أوروبا .وسلط كل من كريستينا لو، وروبي جرامر، وأنيسة بيزشكي، في مجلة فورين ب

وليسي، الضوء على الانقطاع في الصادرات بسبب التخلي عن العلاقات التجارية طويلة الأمد، حيث تقوم ال شركات بإخراج نفسها من البلاد وسط عقوبات غربية واسعة النطاق .وحذر تانشوم، من أن زيادة التصعيد وو قف جميع صادرات البحر الأسود سيؤدي إلى سحب الإمدادات الروسية من السوق، وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير كارثي.

وفي ظل الوضع الحالي، أشار العديد من المحللين إلى مصر باعتبارها من بين أكثر البلدان عرضة للضرر جراء التطورات الأخيرة .وعلق تانتشوم، بأن ارتفاع كلفة واردات القمح لها في أعقاب الصراع، يشكل ضغوطا على اقتصادها .ويعد الإنتاج الزراعي المحلي في مصر غير قادر على توفير إمدادات كافية من الحبوب والزيوت الذ باتية لسكانها، ما جعلها أكبر مستورد للقمح في العالم، ومن بين أكبر ١٠ مستوردين لزيت عباد الشمس في ال عالم .وكما أوضح تانتشوم، فإن القاهرة تعتمد على كميات كبيرة من الواردات المدعومة بشدة لضمان إمدادات كافية وبأسعار معقولة .وبحسب بيانات وكالة «إيه بي كيه» للتحليلات، تمثل روسيا وأوكرانيا حوالي ٨٥ %من واردات القمح بالنسبة إليها.

ووفقًا لـ لو، وجرامر، وبيزشكي، كانت الأسواق العالمية بالفعل متوترة، بسبب الوباء والجفاف، ما زاد التض خم في جميع أنحاء العالم .وعلى وجه الخصوص، أدت الأزمة في أوكرانيا إلى تفاقم الضغوط التضخمية الحالي ة على الغذاء في الشرق الأوسط .وكما أوضح تانتشوم، فإنه حتى قبل الغزو الروسي، وصلت أسعار تلك الوارد ات إلى مستويات قياسية .وأفاد موقع المونيتور، أن واردات زيت عباد الشمس في الشرق الأوسط يمكن أن تتأث ر قريبًا بالهجوم الروسي على أوكرانيا، كما يمكن أن تؤدي زيادة الأسعار إلى تأجيج الاضطرابات في المنطقة . وفعليًا، وصلت الأسعار الآن إلى أعلى مستوياتها منذ ارتفاعها الأخير في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ .وهي الفترة الز منية التي شهدت اضطرابات كبيرة في بعض البلدان الأكثر تضررًا في الشرق الأوسط.

ورغم مشاكل الأمن الاقتصادي والغذائي التي تواجه العديد من دول الشرق الأوسط، فإن اكتناز الصين لإمدادا ت القمح العالمية، قد أضاف قيودًا إضافية على قدرة العديد من الحكومات لإيجاد حل لهذه المشكلة .وأشار شين واتانابي، وإيكو موناكاتا، في مجلة نيكاي آسيان ريفيو، أن الصين تمكنت من تخزين أكثر من نصف إ مدادات الذرة والحبوب الأخرى، على الرغم من أنها تمثل أقل من ٢٠ %من سكان دول العالم.

وأوضح ألكسندر كارافايستيف، من مجلس الحبوب الدولي، أن الصين، لديها إعادة تركيز على الأمن الغذائ ي في العام أو العامين الماضيين .وتُظهر بيانات وزارة الزراعة الأمريكية، أن بكين لديها ما يقرب من ٦٩ %م ن احتياطيات الذرة في العالم في النصف الأول من محصول عام ٢٠٢٢ .و٦٠ %من الأرز، و٥١ %من القمح.

ولتوضيح حجم المنافسة العالمية على واردات الحبوب، استوردت الصين رقمًا قياسيًا، بلغ ١٦٤,٥ مليون طن من الحبوب في عام ٢٠٢١ .بزيادة قدرها ١٨ %عن العام السابق .وعند مواجهة مخاوفها الخاصة بالأمن الغ ذائي-

بما في ذلك الانخفاض الهائل في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة، وتأثير حالة عدم الاستقرار الجيو سياسي -قد تستمر مستويات الاستيراد في الارتفاع في عام ٢٠٢٢.

من ناحية أخرى، حذر تانتشوم، من أن دول الشرق الأوسط لن تكون قادرة على العثور بسهولة على موردين بديلين لهذه السلع؛ نظرًا إلى استحواذ كل من روسيا وأوكرانيا على أسواق الحبوب العالمية، مشيرًا إلى أن ا لاقتصاد المصري أكثر ثباتًا ماليًا الآن، مما كان عليه في عام ٢٠١١ .وذلك بفضل اكتشاف حقل ظهر للغاز وا لجهود الإصلاحية الاقتصادية عام ٢٠١٦ التي أجريت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي .كما أشارت ميريت مبروك، من معهد الشرق الأوسط، إلى أن القاهرة تعمل بهدوء على تنويع مصادر القمح خلال العام الماضي، بما في ذلك من الدول الأوروبية ونظيراتها الإفريقية المجاورة.

ومع وجود موارد اقتصادية أكبر تحت تصرفها، أكد تانتشوم، أن الهيئة العامة للسلع التموينية، بمصر كان ت قادرة على المشاركة في جهود استباقية للتخفيف من معضلة الواردات الغذائية حتى قبل اندلاع الحرب ال روسية الأوكرانية .وبدورها، سلطت سارة الصفتي، من وكالة رويترز، الضوء على كيف أن الحكومة الآن تفك ر في استبدال دعم الخبز بمدفوعات نقدية للفقراء لحماية الموازنة من ارتفاع أسعار القمح العالمية .وأوضح كل من جوس ترومبيز، ونيجل هانت، من رويترز، أن مصر تخطط لبناء مزيد من صوامع الموانئ وقبول المزيد من مصادر التوريد في عطاءات ومناقصات الاستيراد لزيادة المنافسة .وفي الوقت الحالي، صرحت الحكومة بأن مخزوناتها من القمح هائلة بما يكفي لتستمر مدة ٤ أشهر على الأقل .

على العموم، فإنه مع عدم وجود نهاية واضحة للعنف في أوكرانيا، من المقرر أن تستمر الاضطرابات الحالية في الإمدادات الغذائية العالمية على مدار العام، ومن المحتمل أن تواجه العديد من دول الشرق الأوسط تحديا ت اقتصادية كبرى نتيجة لذلك .

وإذا ما واجه موسم الزراعة الربيعي القادم في أوكرانيا عراقيل، فمن المرجح أن يكون المعروض من القمح محدو دًا بشكل كبير على المدى الطويل، حتى لو أعيد تشغيل الموانئ .وإذا انخفضت صادرات الغاز الروسية ومغذ يات المحاصيل، إما بشكل مباشر وإما غير مباشر نتيجة للعقوبات الغربية، فقد يتجاوز التضخم إمدادات ال قمح العالمية، ويبدأ في التأثير في المنتجات الزراعية المهمة الأخرى .وكما لاحظت عبير عطيفة، من برنامج ال

غذاء العالمي، قد تؤدي الحرب إلى زيادة حالة انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي مزيد من الاضطرابات والعنف ، ما يسلط الضوء على المخاطر النهائية لهذه الاضطرابات.

٢٠٢٢/٣/١٩

لماذا تعثرت جهود الوساطة لتسوية الحرب الروسية – الأوكرانية؟.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا والتصعيد المستمر للعنف من كلا الجانبين؛ استمرت الجهود الدولية للتو سط في وقف إطلاق النار، ومحاولة إنهاء الصراع، والتي لم تحقق «تقدما ملموسا»، حتى الآن .

وفي ظل تركيز «واشنطن»، اهتمامها على حشد الإدانات العالمية لروسيا، وتوجيه النظام العالمي ضدها، وبالتا لي إدارة ظهرها للمفاوضات؛ حدد «ديفيد سانجر»، و«إريك شميت»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، ثلاث قن وات خلفية منفصلة؛ تهدف إلى تسهيل المفاوضات من أجل وقف إطلاق النار أو التسوية، وبالتحديد تلك ال تي يتولاها «قادة فرنسا، وإسرائيل، وتركيا»، وانضم إليهم المستشار الألماني، «أولاف شولتز» مؤخرا.

وفي حين أبدى عدد كبير من بلدان العالم، نية موحدة لوقف الحرب، ودعوة كلا الجانبين إلى طاولة المفاوضا ت، فمن المهم تأكيد أنه حتى الآن لم يُظهر «بوتين»، أي انحراف عن خطته الحالية لاستخدام العمل العس كري لإجبار أوكرانيا على الخضوع لمطالبه .وبينما رحب بقادة من دول مختلفة في موسكو لإجراء محادثات، وتحدث مع آخرين عبر الهاتف والفيديو، فإن المكالمات الدولية المباشرة معه لوقف هذه الحرب لم تؤت ثمار ها حتى الآن.

وفي الأسابيع التي أعقبت الغزو، ظهرت إسرائيل كوسيط رئيسي بين موسكو وكييف، مستغلة امتلاك علاقا ت جيدة مع الولايات المتحدة، وروسيا، وأوكرانيا، لتصبح أبرز قناة اتصال خارجية بينهم .ومنذ بدء الأعما ل العدائية، قامت بعملية موازنة دقيقة بين مصالحها المتباينة في دعم موقف حليفها الأمريكي، وتجنب است عداء روسيا .وأوضح «جيرالد فيرستين»، من «معهد الشرق الأوسط» أن إسرائيل لم ترغب، مثل دول الشرق ا لأوسط الأخرى، في أن يتم «الضغط عليها لاختيار أحد الجانبين، سواء واشنطن، نظرًا إلى الشراكة التاريخية بينهما، أو موسكو في ظل العلاقات الاقتصادية والسياسية المتنامية معها» .وبعد أن دعمت في النهاية قرارًا ل لأمم المتحدة يدين الغزو الروسي، أبدت «استعدادها للمساهمة في الجهود الدبلوماسية إذا طُلب ذلك» .وبالفع ل، سافر «بينيت»، إلى موسكو يوم ٥ مارس للقاء «بوتين»، بعد مناقشات مسبقة مع القادة الأوروبيين.

ووفقًا لـ«نيري زيلبر»، من «عهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، فإن زيارة «بينيت»؛ التي كانت بهدف «ال تخفيف من العدوان، والحفاظ على المصالح الإسرائيلية في الشرق الأوسط، ومصالح الجالية اليهودية في أوكراذ

يا»؛ لم تحرز تقدمًا رغم الاستقبال الحار .وشكك «برنارد أفيشاي»، من كلية «دارتموث»، في قدرته على مسا عدة الطرفين في التوصل إلى حل وسط، موضحًا أن استمرار إسرائيل في حالة «شبه محايدة بشأن الغزو»، يع ني أنها لا يمكنها سوى «إعطاء زيلينسكي الفرصة للتعبير عن يأسه» .وأشار «بينيت» إلى الفائدة المحدودة لمحاولة التواصل تلك، معترفا بأن فرص نجاحها «ليست كبيرة»، لكنه أكد أن حكومته لديها «التزام أخلاق ي»، بمواصلة الجهود للتوصل إلى حل سلمي.

من جانب آخر، تحاول «تركيا»، التوسط في هذا الصراع، حيث تملك علاقة معقدة مع كل من روسيا، وأوكر انيا .وقد سجلت الطائرات المسيرة التي يستخدمها الأوكرانيون انتصارات ملحوظة ضد المركبات الروسية .و في محاولاتها للعب دور الوسيط، دعا الرئيس «رجب طيب أردوجان»، إلى وقف إطلاق النار، وعرض استضا فة مفاوضات بين «بوتين»، و«زيلينسكي» .وتعاونت حكومته مع إسرائيل في العمل لتسهيل المفاوضات.

وكان التأثير الأبرز لهذه المحاولات يوم ١٠ مارس٢٠٢٢ .حيث استضافت «أنقرة»، اجتماعا بين وزير الخار جية الروسي، «سيرجي لافروف»، ونظيره الأوكراني، «دميترو كوليبا»، في أعلى اجتماع بين مسؤولين من ا لجانبين منذ بدأ الغزو .وفي حين أن بدء المحادثات يعد تقدما مهما، إلا أن الوصول إلى حل، هو مسألة مخت لفة تمامًا .وأشار «ألكسندر كلاكسون»، في موقع «مودرن دبلوماسي»، إلى أن هذه المحادثات «لم تحقق أي نت ائج ذات مغزى».

وفي الغرب، دعت كل من «فرنسا»، و«ألمانيا»، إلى عقد المحادثات مع روسيا، بينما قطعت الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة، الاتصال الدبلوماسي معها في أعقاب الغزو مباشرة .وتعهدت وزيرة الخارجية البريطانية، «ليز تروس»، بعدم التفاوض معها حتى يسحب «بوتين»، جميع قواته من أوكرانيا .وبالتالي، فمن المستبعد وجود أي محادثات بين كلتا الدولتين في ظل استمرار الغزو.

وفي ضوء غياب الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية، واصل الرئيس الفرنسي، «ماكرون»، قيادة جهود الوساطة الأوروبية، والتي لم تنجح .وأفادت قناة «فرانس ٢٤»، أنه في حين فشلت جهود «ماكرون» الدبلوماسية لمنع الحرب، فإنه «لن يستسلم»، مشيرة إلى «تقليد فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية المتمثل في شق طريقها الجيد وسياسي الخاص»، وكذلك «رفضها اتباع الولايات المتحدة بشكل أعمى»، كأسباب لهذا الإيمان الراسخ بالدب لوماسية، وقدرتها على جلب روسيا إلى طاولة الحوار.

وعلق «بنجامين حداد»، من «المجلس الأطلسي»، بأن «ماكرون»، يُبقي القنوات الدبلوماسية مفتوحة للغرب ، «في حال رغب بوتين وقف التصعيد والبحث عن مخرج من هذه الأزمة» .وفي إدراك لتأكيدات موسكو الكاذ بة في السابق، بشأن عدم التخطيط للغزو؛ أشار «حداد» إلى أن فرنسا «ليست واهمة إطلاقا»، فيما يتعلق بما إ

ذا كان بوتين «سوف يفي بوعوده بشأن أي شيء يعد به» .ودافع وزير الخارجية الفرنسي، «جان إيف لودريان»، عن ماكرون، واصفا إياه بأنه «ليس ساذجا» في تعاملاته مع بوتين، وأنه «يعرف أساليبه وشخصيته وطبيعته الساخرة».

وفي غضون ذلك، حاول المستشار الألماني، «أولاف شولتز»، أيضًا إبقاء الباب مفتوحًا للحوار الدبلوماسي مع موسكو، ودعم جهود الوساطة من الدول الأخرى .وأشار «بن كاسبيت»، في موقع «المونيتور»، إلى أن «شولتز» ، كان «المحرض الحقيقي» لجهود إسرائيل للتوسط في النزاع، حيث زارها في ٣ مارس ٢٠٢٢ .وأقنعها بأن تكون وسيطا بين «بوتين»، و«زيلينسكي» .كما التقى أيضًا بأردوجان في أنقرة، وأعلن وجود «اتفاق تام»، بين البلدين على ضرورة «وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن».

بالإضافة إلى ذلك، أرسلت «ألمانيا»، المستشار السابق «جيرهارد شرودر»، الذي يعتبر صديقًا لبوتين، والذي وصفه «ماثيو كارنيتشنيج»، في مجلة «بوليتيكو»، بأنه «تعرض لانتقادات شديدة لرفضه قطع علاقاته الوثيقة مع موسكو-

للقاء «بوتين» في أوائل مارس٢٠٢٢ .بعد ذلك، التقى أيضًا مع «فلاديمير ميدينسكي»، كبير مفاوضي روسيا في المحادثات مع أوكرانيا، لإجراء «مناقشات طويلة»، كجزء من «مهمة شرودر غير المتوقعة للقيام بدبلوماسية مكوكية» .ومع ذلك، فإن جهود شرودر لم تسفر إلا عن القليل.

ومع توقف الجهود الغربية، أشار المحللون إلى المستشارة الألمانية السابقة، «أنجيلا ميركل»، كجهد فردي للوصول إلى بوتين .واستشهدت صحيفة «التليجراف»، بالأكاديمي الروسي، «أندريه كورتونوف»، بأنه «أول من اقترح»، أن تعمل «ميركل» كوسيط بين الغرب وبوتين .وذلك في ظل تفاوضها معه بنجاح سابقًا، بشأن وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا عام ٢٠١٥.

من ناحية أخرى أشار المراقبون الغربيون، إلى «الصين»، و«الهند»، باعتبارهما الفاعلين الأكثر احتمالاً لإقناع «بوتين» بوقف الحرب .ومع ذلك، نظرًا إلى العلاقات الاقتصادية والأمنية الوثيقة بين هذه الدول وموسكو؛ فمن غير المُنتظر اتخاذ إجراء دبلوماسي قوي من أي منهما .وسعت الصين، إلى النأي بنفسها عن اتخاذ أي إجراءات .وأوضح «ستيفن مايرز»، و«كريس باكلي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «بعد استجابة أولية مشوشة؛ تضع بكين الآن اللبنات الأساسية لاستراتيجية حماية نفسها من أسوأ العواقب الاقتصادية والدبلوماسية التي قد تواجهها من وراء دعم موسكو ضمنيا» .وأشار الباحثان أيضًا إلى أن الرئيس الصيني «شي جين بينج»، «يتواصل مع القادة الأوروبيين»، حيث أعرب خلال مؤتمر عبر الفيديو مع ماكرون وشولتز، يوم ٨ مار

س، عن أسفه «لإشعال نيران الحرب»، غير أن الجهود الدبلوماسية الصينية لم تسجل حتى الآن سوى «عر وض مُبهمة للمساهمة في التفاوض على تسوية» من بكين.

وتواجه الصين المزيد من الضغوط الدولية للتوسط ووقف تجاوزات بوتين .وأعلن «جوزيب بوريل، الممثل الأعل ى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، أن الوسيط الرئيسي «يجب أن يكون الصين»، ووافـ ق «بيتر كوزنيك»، من مركز «ريبونسبل ستيت كرافت»، على أن «بينج»، هو «القائد الوحيد الذي بمقدوره ممارسة نفوذ حقيقي على بوتين» .وفي تعليقه على كيفية رؤية ٨٩ %من الأمريكيين للصين كمنافس عالمي وأ كثر من ٧٠ %من المواطنين في اليابان وكندا وألمانيا وهولندا والسويد لديهم وجهات نظر سلبية نحو بكين، أو ضح «كوزنيك»، أن هذه الأزمة تتيح لبكين فرصة «لتحسين» سمعتها عالميا.

ومع ذلك، وسط مزاعم بأن الصين بدأت في تزويد روسيا بالأسلحة لاستخدامها في الغزو، حذرت واشنطن من أن بكين ستواجه عواقب من التحالف الغربي، إذا ساندت موسكو بشكل مباشر أو ساعدتها في تجنب العقو بات الدولية .وعقب اجتماع روما الذي جمع «جيك سوليفان»، مستشار الأمن القومي الأمريكي، و«يانغ جيت شي»، كبير مسؤولي السياسة الخارجية في الحزب الشيوعي الصيني، أوضح «جوليان بورغر»، في صحيفة «ا لجارديان»، أن المسؤولين الأمريكيين، «خرجوا من الاجتماع متشائمين من تغيير الحكومة الصينية رأيها بشأ ن دعم موسكو».

وفيما يتعلق بدور «الهند» كوسيط، أشارت «هانا بيترسون»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أنه بينما اقترح رئيـ س الوزراء الهندي، «ناريندرا مودي»، على «بوتين»، إجراء «محادثة مباشرة» مع نظيره الأوكراني، لحل الأ زمة بأسرع ما يمكن، إلا أن الهند امتنعت أيضًا عن إدانات الأمم المتحدة لروسيا، لأنها تسعى أيضًا إلى الحد من الأضرار التي تلحق باقتصادها.

وعلى الرغم من كل التخمينات والتحليلات للدول التي من الممكن أن تؤثر في روسيا لوقف غزوها لأوكرانيا؛ ت ظل حقيقة أن بوتين لم يُظهر أي استعداد للدخول في مفاوضات جادة لإنهاء الصراع .ويحول هذا الواقع، دو ن الثقة بتصريحاته عن أي تسوية مستقبلية بالنسبة إلى الغرب، طالما ظلت قواته تحتل أوكرانيا .وعلقت «تر اس»، أن الروس «لا يمكنهم التفاوض ومسدسهم موجه إلى رأس الأوكرانيين»، كما أن بريطانيا وحلفاءها، لا يمكنهم الوثوق بـ«جهود موسكو المزعومة للتفاوض»، بينما حكمت «ويندي شيرمان»، نائبة وزير الخارجية ا لأمريكي، أنه لا يوجد دليل على تغيير بوتين لموقفه، ويبقى «عازمًا على تدمير أوكرانيا».

وبدلاً من خفض التصعيد، يبدو أن المشاكل التي واجهتها روسيا في غزوها، قد أدت إلى قيامها بتصعيد العنـ ف والدمار أكثر .وحتى التحول المتمثل في إنشاء ممرات إجلاء آمنة للاجئين الأوكرانيين، والتي وصفها «سا

نجر»، و«شميت»، بأنها «بارقة أمل»، تحولت إلى «فجر كاذب»، حيث تجاهلت القوات الروسية الاتفاقية، واستمرت في قصف المدن مع سقوط عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين .ويسلط هذا التصعيد المستمر، الضوء أيضًا على ما أطلق عليه «سانجر»، و«شميت»، «نهاية مرعبة للحرب بين الناتو وروسيا.

وكتب «توم تاغ»، في مجلة «ذي أتلانتك»، عن مخاطر المزيد من التصعيد والحاجة الملحة لإدارة الأزمات لتلا في ذلك، حيث قال إن الغرب بحاجة إلى إدراك «مخاطر التحرك في وضع أسوأ مما هو قائم بالفعل»، وذلك في الوقت الذي يبدو فيه أن «الحل الدبلوماسي الواقعي الوحيد، هو نوع من إعادة تأكيد الوضع الذي كان قائ مًا قبل الحرب، وتأكيدات دبلوماسية من الطرفين»، وهو الحل الذي أشار إليه «بوتين»، بأنه «بات غير نافـ ع لأنه قضى عليه بغزوه»، والسؤال المهم المطروح الآن على القادة الغربيين، هو «كيفية ضمان هزيمة بوتين مـ ع توفير طريق له للخروج من الأزمة».

على العموم، على الرغم من كل الجهود الدبلوماسية للوصول إلى نهاية لهذا الغزو، فمن الواضح أن الدافع لو قف الأعمال العدائية يكمن عند الرئيس الروسي، وطالما رغب في استمرار الحرب في شكلها الحالي، فإنها سـ تبقى كذلك .ومع مقاومة الأوكرانيين الشديدة ورفضهم الاستسلام للغزو، رأى «كلاكسون»، أن «الحل الدبلومـ اسي يبدو بعيد المنال حاليا» .

ومع ذلك، فإن الافتقار إلى جهود الوساطة الناجحة والسعي إلى تسوية سلمية، فضلاً عن عناد الرئيس «بوتين » وضعف وتردد «بايدن»، هو فشل سيؤدي بلا شك إلى المزيد من الدمار والخسائر في كلا الجانبين.

٢٠٢٢/٣/٢٢

نحو استراتيجية خليجية للأمن الغذائي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما ظلت جائحة كورونا تهيمن على اهتمامات العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠، من حيث انتشارها في جميع الـ دول، وعدد الإصابات والوفيات، وجهود إنتاج الأمصال والأدوية، والخسائر الاقتصادية الفادحة الناجمة عنـ ها، والتي جاوزت ١٥ تريليون دولار .وبينما لم يتعاف العالم بعد من هذه الجائحة، وما نجم عنها من موجـ ة تضخمية، إذ بالعملية العسكرية الروسية على أوكرانيا، والعقوبات الغربية على روسيا، والاحتمالات المفتو حة لتطور هذا الوضع، وخاصة أن التداعيات المرتبطة بها تطول جميع دول العالم، وتدفع كل منها إلى التحـ وط حفاظًا على أمنها، وخاصة الشق الاقتصادي من هذا الأمن، وبوجه أخص الأمن الغذائي، لما تمثله روسيا وأوكرانيا في التجارة العالمية للحبوب والأعلاف والزيوت الغذائية.

وبهذا المعنى، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ليست استثناءً، بل إن اهتماماتها في شأن الأمن الغذائي تفو ق غيرها، لقلة مواردها الطبيعية المؤهلة لإنتاج الغذاء، سواء من حيث شح المياه، أو الأراضي الصالحة للزراع ة، أو المناخ القاسي، ومن ثم اعتمادها بنسبة تتجاوز ٨٠ %على الاستيراد من الخارج .وإذا كانت قد أمكنها تحقيق هذا الأمن في أوقات السلام اعتمادًا على مواردها المالية، حيث يزيد ناتجها المحلي الإجمالي على ١ ٦٠ تريليون دولار، وتحتل مرتبة متقدمة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي؛ إلا أن أوقات الحرب تفرض شأنا آ خر، حيث يأتي احتمال تسييس تجارة السلع الغذائية، أو حجب هذه السلع عن التداول، ناهيك عن الارتف اع الكبير في أسعارها .وليس أدل على ذلك ما سببته هذه الحرب من ارتفاع في أسعار القمح لمستوى لم تسجله منذ ١٤ عاما، واستضافة ألمانيا اجتماعًا لوزراء «مجموعة السبع»، لبحث تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا ع لى الأمن الغذائي العالمي.

وتعد «أوكرانيا»، رابع أكبر مصدري القمح والذرة الصفراء عالميًا، وبلغت حصتها في الصادرات العالمية للذرة ا لشعير ١٧ %في ٢٠٢٠، وفي القمح ٤.٩%، وهذه الصادرات مهددة حاليًا بالتوقف نتيجة تعطل الإنتاج وخ طوط النقل والموانئ بسبب الحرب، كما أن العقوبات الغربية قد تعطل الصادرات الروسية، أو تتسبب في تس ييس روسيا والموردين الآخرين لصادراتهم الغذائية أو حجبها عن الأسواق .وفي عام ٢٠٢٠ بلغت صادرات رو سيا من القمح ٤.١٩ %من صادرات القمح العالمية، و١٢ %من صادرات الذرة، فيما تستورد الدول العربية مجتمعة ٦٠ %من احتياجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا؛ بسبب السعر المنخفض مقارنة بالأسواق الأ خرى، وتستورد دول الخليج من الأسواق الأوكرانية والروسية الحبوب واللحوم.

وفي واقع الأمر، تمثل الأسواق العربية أهمية خاصة في تجارة القمح الروسية والأوكرانية، إذ تستوعب نحو ٣٥,٣ %من إجمالي صادرات القمح الروسية، و١.٤٢ %من إجمالي صادرات القمح الأوكرانية .وتعد الإمارا ت، وسلطنة عمان وقطر، أكبر الدول الخليجية استيرادا للقمح من روسيا وأوكرانيا .وتقارب حصة أوكرانيا و روسيا نحو ٥٠ %من إجمالي واردات هذه الدول من القمح، وفيما توقعت منظمة الأغذية والزراعة،)الفاو (ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بنسبة ٢٠ %في العام الحالي بسبب هذه الحرب، فإن من شأن هذا الار تفاع امتصاص جزء كبير من الزيادة التي تحققت في أسعار النفط، ومن ثم التأثير على خطط الاستقرار المالي، بعد فترة طويلة عانت فيها دول الخليج النفطية من تبعات سعر النفط المنخفض.

وعليه، فإن تأثر إمدادات الغذاء الخارجية نتيجة هذه الحرب، يضع قضية الأمن الغذائي على رأس الاهتمام ات الخليجية، ويعيد الاهتمام أيضا إلى قطاع الزراعة والصيد البحري، الذي تضاءل نصيبه كثيرا في الناتج ا

لمحلي الإجمالي لحساب قطاعي الصناعة والخدمات .ولا يقتصر هذا الاهتمام على الزراعة في الداخل، بل يـ توازى معه، وربما يسبقه الزراعة خارج الحدود ضمن استراتيجية خليجية متكاملة للأمن الغذائي.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن إجمالي مساحة الأراضي المستغلة للزراعة بدول مجلس التعاون يبلغ ٥.١٠ آلاف كيلو متر مربع، معظمها في السعودية، تليها عمان، ثم الإمارات، كما بلغت كمية الإنتاج النباتي من هذه الأراضي نحو ٨ ملايين طن غالبيتها من الخضراوات، تليها التمور، ثم الحبوب، فيما تبلغ الثروة الحيو انية ٧.٣٦ مليون رأس غالبيتها ضأن وماعز .ويبلغ إجمالي إنتاج الدواجن مليون طن تنتج منها السعودية نحـ و ٧٣%، وإنتاج البيض نحو ٨ ملايين بيضة تنتج منها السعودية نحو ٦٦%، وبلغ إنتاج الأسماك نحو ٧٥٣ ألف طن، تحتل منها سلطنة عمان ٧٧%، وفيما بلغت الصادرات الزراعية لدول مجلس التعاون، نحو ٣.٤ مليارات دولار، فقد جاوزت قيمة الواردات الغذائية ٥٣ مليار دولار، وبلغت قيمة التجارة البينية الخلـ يجية من الأغذية ٣ مليارات دولار من إجمالي تجارة بينية تزيد على ٩٠ مليار دولار.

وإدراكًا للفجوة الكبيرة بين الإنتاج المحلي والاحتياجات، ومن ثم الاعتماد الكبير على الاستيراد، كانت هذ ه القضية محل اهتمام كبير منذ وقت مبكر لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، لأهمية التعاون بينهم لتحقيـ ق الأمن الغذائي .وفي اجتماع الدوحة في ديسمبر ١٩٩٦، أقر «المجلس الأعلى»، السياسة الزراعية المشتركة، والتي تم تعديلها في ٢٠٠٤؛ بهدف تحقيق التكامل الزراعي الخليجي، وتطوير استراتيجية مشتركة تعزز ا لاستخدام الأمثل، وكفاءة إدارة الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير أقصى قدر من الأمن الغذائي، اعتمادا على مـ صادر وطنية .وتبنت السياسة الزراعية المشتركة، برامج مشتركة لـ«تنسيق الخطط والسياسات الزراعية»، و«ا لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية»، و«الإنتاج الزراعي الغذائي»، وقد حققت دول المجلس من خـ لال التعاون فيما بينها إنجازات واضحة في تنفيذ هذه البرامج.

ومع ذلك، ظلت فجوة الأمن الغذائي كبيرة، ما دفع كل منها منفردا إلى التوجه الاستثماري للزراعة خارج ا لحدود .ووافق الاجتماع المشترك لوزراء زراعة دول المجلس في مارس ٢٠١٦ على هذا التوجه للاستثمار الخار جي، بعد أن وقفت الندرة الشديدة لموارد المياه العذبة المتجددة، والمناخ القاسي ومحدودية الأرض الخصبة، كعقبات أمام الارتقاء بالقطاع الزراعي، وإلى جانب هذا التوجه الاستثماري الخارجي، أخذت دول المجلس أيضا في البحث عن التكنولوجيات الجديدة التي تستطيع التعامل مع ظروفها.

وفي هذا السياق، أطلقت الإمارات استراتيجية وطنية للأمن الغذائي، وأنشأت وزارة دولة لهذا الأمن، كما أط لقت السعودية استراتيجية الأمن الغذائي، ووضعت خطة لها تقوم على خمسة أهداف تشمل :نظام إنتاج محـ لي مستدام للسلع ذات الميزة النسبية، وتنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية، وضمان الحصول على غذاء آ

من ومغذٍ، وتشجيع العادات الغذائية الصحية، وبناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائ ي .ووضعت السعودية ١١ برنامجا لتنفيذ هذه الأهداف، كما تبنى مجلس التنسيق السعودي – الإماراتي، استراتيجية مشتركة للأمن الغذائي تم توقيع مذكرة تفاهم بشأنها بين البلدين في نوفمبر ٢٠١٩ .و في الإطار ذاته، توجهت مملكة البحرين لإعداد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي؛ تهدف إلى ضمان التوافر ا لمستدام للأغذية، وتشجيع استخدام النظم الإنتاجية المبتكرة، والحد من هدر الغذاء، ويقوم على تنفيذ هذه ا لاستراتيجية لجنة وطنية للأمن الغذائي.

وعلى الرغم من ذلك، ظلت الجهود الوطنية في حاجة إلى التنسيق والتكامل، فأطلقت الكويت أثناء جائحة ك ورونا، مقترح إنشاء شبكة أمن غذائي متكاملة خليجية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المنظومة ا لخليجية .وفي ١٦ أبريل٢٠٢٠، وافقت دول المجلس على هذا المقترح في الاجتماع الاستثنائي الثاني بين وزر اء التجارة في مجلس التعاون، وهو الاجتماع الذي ركز أيضا على إيجاد قانون للتخزين الغذائي على المستوى الخليجي .وتعد هذه الشبكة التي تمت الموافقة عليها مقدمة لاستراتيجية خليجية موحدة للأمن الغذائي، تن سق بين الاستراتيجيات الوطنية، وتوظف الاستثمارات الخليجية الخارجية في المجال الزراعي في اتجاه تح قيق الأمن الغذائي الخليجي .وفي اجتماع اتحاد الغرف التجارية الخليجية في يونيو٢٠٢١، أكد «سمير بن عب دالله ناس»، رئيس الاتحاد ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أهمية الالتفات إلى مشروعات الأمن الغذائ ي، ودعا إلى وضع استراتيجية خليجية موحدة لهذا الأمن تستفيد من الدراسات التي قامت بها الأمانة العام ة لمجلس التعاون الخليجي بشأنه.

ولأهمية الاستثمار الخارجي في هذه الاستراتيجية، فقبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، كانت السعودية قد دشنت في فبراير٢٠٢٢، بوابة لحصر الاستثمارات الزراعية السعودية في الخارج لتكون قاعدة بيانات لهذه الاستثمارات متوجهة لتحقيق الأمن الغذائي، ضمن برنامج يشمل شريحة المواطنين المستثمرين خارج المملكة ، وشريحة الموردين للمملكة، بما يسهم في تنويع واستقرار مصادر الإمدادات الغذائية الخليجية .ويعمل برنام ج الاستثمار الزراعي الخارجي على تحقيق هدف تنويع استقرار مصادر الإمدادات الغذائية الخارجية، ويدع م هذا الاستثمار «صندوق التنمية الزراعية السعودي»، من خلال القروض الميسرة .وفي ذات الاتجاه كانت الس عودية قد أسست شركة «سالك»، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وأناطت بها مسؤولية تحقي ق الأمن الغذائي عن طريق الاستثمار في الخارج، وأصبح لهذه الشركة استثماراتها في أوكرانيا، وكندا، والهند ، واستراليا، والبرازيل، وبريطانيا.

وكان هذا التوجه واضحًا أيضا في اتجاه الشركات الإماراتية لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي الخليجي، حيث غدت تستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي بحجم مدن في إفريقيا وأوروبا، وأنشأت مصانع عملاقة لتصنيع المواد الغذائية خارج الحدود، فضلا عن التعاقد على استيراد آلاف الأطنان من الحبوب والأعلاف وتخزينها داخل الإمارات وخارجها، والاستثمار في مشروعات تسمين الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك، كما نشطت هذه الشركات في تجارة وتوزيع المنتجات الزراعية .وتنتشر الاستثمارات الزراعية الإماراتية عن طريق تأسيس شركات أو الاستحواذ على شركات قائمة أو تملك وتأجير مساحات أراضي وتخصيصها في زراعات الحبوب والأعلاف والفواكه والخضراوات .ومن أمثلة تلك الشركات :«شركة الغرير للحبوب»، التي تتجاوز مبيعاتها السنوية ٣ مليارات دولار، و«شركة الخليج للسكر»، التي تبني مصنعًا في مصر بقيمة مليار دولار ، و«شركة الفوعة للتمور»، التي توزع منتجاتها في ٤٨ دولة، و«الوطنية للأعلاف»، و«العالمية للأسماك»، و« مبادلة للاستثمار»، و«شركة الظاهرة الزراعية»، التي تغطي استثماراتها ٨٨ دولة في جميع قارات العالم .وتركز مشاريعها على زراعات الحبوب، وخاصة القمح والذرة والأعلاف والفواكه .

ومن خلال هذه الشركات غدت الإمارات تمتلك مصافي وصوامع عملاقة لتكرير السكر وتخزين الحبوب والمواد الغذائية؛ بهدف تأمين المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية وتصدير الفائض للخارج، ومن أمثلة تلك المصافي مصفاة دبي للسكر التي تعد الأكبر عالميًا، بإنتاج سنوي ٨.١ مليون طن؛ أي أكثر من ضعف إجمالي الاستهلاك الخليجي البالغ ٧٥٠ ألف طن سنويًا، ومن خلال هذه الشركات أسست الإمارات تحالف الأمن الغذائي.

وبدعم من «الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي»، التي تأسست في ١٩٧٦، وتسهم فيها كل دول مجلس التعاون الخليجي، كان التوجه المبكر للاستثمارات الزراعية الخليجية إلى أقطار عربية في مقدمتها السودان، ومصر، والمغرب، وجيبوتي، والصومال، ومن ثم أصبح المحافظة على استقرار بيئة هذه الاستثمارات مرتبطة بالأمن الغذائي الخليجي من ناحية، كما أن هذه الاستثمارات تدعم اقتصادات هذه الدول من ناحية أخرى، سواء من ناحية الدخل أو التشغيل، ولطالما عدت السودان وحدها سلة غذاء الوطن العربي كله، وقدمت للاستثمارات الخليجية نحو مليوني فدان من الأراضي الزراعية، وهي وحدها مساحة كبيرة بإمكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي لدول المجلس، بما يكفل أمنها الغذائي من مصدر قريب أقل كلفة، وأكدت السودان في ملتقى الاستثمار السعودي السوداني في سبتمبر ٢٠٢١ حرصها على إزالة كل معوقات الاستثمار، فيما أكد وزير الزراعة السعودي استعداد المملكة لتعزيز استثماراتها في السودان، فيما تبلغ هذه الاستثمارات نحو ١٥ مليار دولار، وتبلغ الاستثمارات الإماراتية في السودان نحو ٧ مليارات دولار.

على العموم، تبرز تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ومن قبلها جائحة كورونا، والتهديدات المتعلقة بالت غيرات المناخية، حاجة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من أي وقت مضى إلى تنسيق سياساتها في الاستث مارات الخارجية الزراعية الرامية إلى تحقيق أمنها الغذائي، ضمن استراتيجية لتحقيق هذا الأمن، تبني على ما سبق اتخاذه من خطوات في السياسة الزراعية المشتركة، وتضمن أولوية دول الخليج في الحصول على ما ت نتجه هذه الاستثمارات من أغذية، وضمان سلاسة التوريد وعدم تعرضه من الدول المضيفة لهذه الاستثمارات لإجراءات تعرقل أو تحد من إمداداتها من هذه الأغذية.

ومن ثم، تكفل هذه الاستراتيجية الموحدة تحقيق التكامل بين جهات الاستثمار لتعظيم الفوائد المرجوة منها، كما تكفل تنويع البدائل بين مناطق جغرافية في قارات العالم المختلفة شمالاً وجنوبًا وتجنب تركيزها على أم اكن بعينها لضمان الإمدادات الغذائية على مدى العام.

٢٠٢٢/٣/٢٣

الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثيره على دول الخليج وسوق الطاقة العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا ارتفعت أسعار الوقود بشكل كبير، ما وضع الدول الغربية تحت ضغط كبير للت فاوض مع دول الخليج لزيادة الإنتاج .وكان آخر هذه المحاولات زيارة رئيس الوزراء البريطاني «بوريس جون سون»، للسعودية للقاء ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» في الرياض، ولقاء الشيخ «محمد بن زايد» في أبو ظبي، يوم ١٦ مارس، حيث فشل في تحقيق أي اتفاق مع الجهتين .وجاء ذلك بعد رفض طلب مماثل من الر ئيس الفرنسي، «إيمانويل ماكرون» .وكان أبرز المحاولات فشل الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، في عقد مكا لمات هاتفية مع القادة السعوديين والإماراتيين حول نفس الموضوع، في الأسبوع الأول من شهر مارس ٢٠٢٢.

ورغم هذه المحاولات، كان القادة الخليجيون حازمين في موقفهم، ورفضوا تغيير سياساتهم وعقودهم لإرضاء «واشنطن» وحلفائها .وتحدث العديد من المحللين عن استراتيجية تحوط دول الخليج، التي تتجنب الانجرا ر إلى النزاعات المتعلقة بأوكرانيا، لكنهم في الوقت ذاته، تساءلوا عن المدة التي سيستمر فيها مثل هذا النهج، وأشار البعض إلى أن الفرص الاقتصادية والسياسية، قد تغري دول الخليج للانخراط مع شركائها الأوروبيين ، إذا استمرت الأزمة.

وفي هذا السياق، أشار «جون ألترمان»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إلى أن الدول المصدرة لل نفط في المنطقة، «محجمة عن عزل روسيا»؛ نظرا إلى التصورات المتعلقة بانسحاب الولايات المتحدة من الشرق

الأوسط .وعلق «إميل حكيم»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بأن رفض مطالب واشنطن وحلف ائها، يمثل استمرارًا لـ«السلوك التحوطي المستمر منذ بعض الوقت في الشرق الأوسط.

وفي تأييد لهذا، علق «توبياس بورك»، و«جاك سينوجليس»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، بأن «الت حدي المتمثل في الاستجابة للتطورات في أوكرانيا»، دون التضحية بالعلاقات الودية مع موسكو، يمثل «معضل ة» للجهات الفاعلة الإقليمية .وبالمثل، أوضح «ماكس كولشيستر»، و«سمر سعيد»، و«ستيفن كالين»، في صحي فة «وول ستريت جورنال»، أن دول الخليج لا ترغب في تعريض اتفاقها الحالي في «أوبك بلس» للخطر، والذ ي يتضمن الالتزام العالمي بالحفاظ على زيادات إنتاج النفط عند ٤٠٠ ألف برميل يوميا كل شهر .ومن هذا المـ نطلق، رأت «إيلين والد»، من «المجلس الأطلسي»، أنه من الواضح أن حصص الإنتاج «تأتي في طليعة»، مخ اوف دول الخليج، فيما يتعلق بمحاولتها تجاوز هذه الأزمة.

واستمرارًا لهذه الحجة، أشارت «سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن الريا ض «لا تريد تسييس النفط، وإخلال التوازن داخل «أوبك بلس»، بعد أن رفضت دعوات متعددة لزيادة إنتاج النفط في جهود كبح ارتفاع الأسعار .وعلق «بورك»، و«سينوجليس»، بأن دولًا مثل السعودية، والإمارات، «لـ ديها القدرات الاحتياطية لضخ المزيد من النفط»، لكنها لن تفعل ذلك «لمجرد أن واشنطن، أو دول أوروبا تط لب منها ذلك .ووفقًا لـ«بيانكو»، ستكون دول الخليج أيضًا، حذرة من محاولات روسيا للضغط عليها، بعد أ ن اتصلت سابقًا بقطر، والإمارات، والسعودية، في محاولة لثنيها عن اتخاذ موقف «صدامي»، ضدها في سوق الطاقة العالمي.

وبحسب «بورك»، و«سينوجليس»، فإن قرار دول الخليج رفض طلبات الدول الغربية، كان «متأثرًا على الأر جح، بممانعة تعكير صفو العلاقات مع موسكو»، و«الرغبة في إرسال إشارة إلى واشنطن بأنهم لن يفعلوا ما يط لبه الغرب» .وحذرت «والد»، من أن هذا «الموقف»، قد «يتعذر الاستمرار فيه»، إذا واصل القادة الغربيون «ا لضغط عليهم» بشأن هذه القضية.

علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من عدم استعداد دول الخليج للابتعاد عن الخطط المُحددة سلفًا؛ رأت «بياذ كو»، أن هذا يعني أنهم «لا يعتبرون روسيا شريكًا استراتيجيًا»، على الرغم من توقيع كل من السعودية، والإ مارات، اتفاقيات تعاون عسكري معها .وكما أوضحت الباحثة، فإنه على الرغم من هذه الاتفاقيات، فإن رو سيا «ليست في وضع يمكنها من أن تحل محل الولايات المتحدة، كضامن للأمن الإقليمي»، في حين أنها تق ف أيضًا ضد دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة إيران، بعد أن قاومت الجهود لاحتوائها.

ومع محاولة «موسكو»، الآن توجيه صادراتها النفطية إلى آسيا، بعد أن بدأت الدول الغربية في البحث عن م صادر بديلة؛ حذر «نيكولاي كوزانوف»، من «معهد الشرق الأوسط»، من أن هذا قد يزيد من «حدة المنافسة» ، في سوق التصدير الآسيوي الرئيسي، لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من استمرار المخاوف بشأن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة؛ توقعت «بيانكو»، أن الصراع ا لحالي في أوكرانيا، قد يدفع دول الخليج إلى «أخذ بالغ الحيطة»، والسعي إلى توثيق العلاقات مع الاتحاد ا لأوروبي على وجه الخصوص .كما أشار «كولشيستر»، و«سعيد»، و«كالين»، إلى أن المملكة المتحدة، تسعى إ لى «تعميق» روابطها الاقتصادية مع دول الخليج، بعد مغادرتها الاتحاد الأوروبي، مما يضيف مزيدًا من المص داقية إلى فكرة وجود فوائد طويلة الأجل لاسترضاء الغرب خلال الأزمة الحالية.

وتأكيدًا لهذه الفكرة، أوضح «كوزانوف»، أن «الصورة»، قد «تتحول إلى حد ما على المدى الطويل»، عن إحج ام دول الخليج الحالي إلى الانحياز كليًا للغرب، حيث إن رغبة مستهلكي النفط الأوروبيين في تقليل اعتماده م على الصادرات الروسية، قد خلقت فرصة لزيادة وجود دول الخليج «تدريجيا» في سوق النفط الأوروبية.

وبالفعل، اكتسبت السعودية موطأ قدم في أوروبا الشرقية، بعد أن وقعت صفقة لتوريد ما يقرب من نصف وار دات «بولندا» من النفط، وكذلك شراؤها حصة بمصفاة نفط محلية، في يناير ٢٠٢٢ .وأوضح «أولجا ياجوفا»، من «رويترز»، أن الصفقة قوضت موقع روسيا «المهيمن سابقًا»، في سوق النفط البولندي، حيث سعت الأخيرة إلى «تقليل اعتمادها» على موسكو؛ بعدما «ساءت» علاقاتهما خلال الأشهر الأخيرة .وكما أوضح «فيكتور كاتو نا» من شركة «جي بي سي إنيرجي» للاستشارات، فإن «هدف بولندا لتحقيق الاستقلال عن الإمدادات الرو سية يحركه دوافع سياسية في المقام الأول» .ويتوقع المحللون أن صفقات أخرى مماثلة، قد تصبح متاحة لدو ل الخليج في المستقبل القريب .وافترض «كوزانوف» أن «رغبة الاتحاد الأوروبي في الابتعاد عن النفط الروسي» ، والتي تسارعت بسبب أحداث أوكرانيا، يمكن أن «تفيد» منتجي النفط الرئيسيين، مثل الرياض، وأبو ظ بي.

وفي حالة «قطر»، يمكن تحقيق نجاحات محتملة في سوق الغاز الأوروبية على المدى الطويل .وكما أوضحت « كارين يونغ» من «معهد الشرق الأوسط»، فإن «الغاز هو المدخل الأساسي لتوليد الكهرباء في أوروبا، ومع ذلك هناك إرادة سياسية للتخلي عن الواردات الروسية منه الآن» .ولتوضيح ذلك أشارت «بيانكو» إلى قرار الاتحا د الأوروبي الأخير بخفض وارداته من الغاز الروسي بمقدار الثلثين، و«العزم» على تقليل الاعتماد عليه.

وعلى الرغم من أن «الدوحة» ملتزمة بالحفاظ على عقودها الحالية، فإنها أعربت عن استعدادها لمساعدة شرك ائها الأوروبيين .وعلى هذا النحو، قد تتراءى فرصة على المدى الطويل، لمزيد من التكامل في سوق الغاز الأور وبية، وذلك بالنظر- كما أشارت بيانكو -إلى أن الروس هم في نهاية المطاف «منافس» للدوحة في تلك السوق.

على العموم، مع العقوبات الشديدة التي فرضها الغرب على روسيا، والتي زادت من احتمال أن تصبح «أقل أهمية بالنسبة إلى)أوبك بلس (بمرور الوقت»، خلص المراقبون إلى أن الحرب في أوكرانيا، «سيستمر تأثيرها على منتجي النفط في روسيا والخليج سنوات عديدة قادمة» .

وعلى الرغم من تبني دول الخليج حتى الآن استراتيجية تحوط لتجنب الدخول في النزاعات المتعلقة بأوكرانيا ، فإن الأزمة الحالية ستسهل تعاونًا أوثق بينها وبين الدول الغربية على المدى الطويل، في ضوء اندفاع الأخ يرة لتنويع مصادر الطاقة الخاصة بها، والابتعاد عن الإمدادات الروسية .

٢٠٢٢/٣/٢٤

ما وراء الانقسام الغربي حول حظر الطيران فوق أوكرانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى التصعيد المستمر للعنف والوسائل التي استخدمتها روسيا أثناء غزوها لأوكرانيا؛ بما في ذلك القصف الع شوائي، وتجاهل التمييز بين المقاتلين والمدنيين، إلى حث الدول الغربية على زيادة مساعدتها لكييف، وكذل ك تثبيط قدرات «موسكو» على التقدم عسكريا .وكان المقترح الأبرز في هذا الشأن، إنشاء «منطقة حظر طيران» ، من قبل «واشنطن»، وحلفائها في «الناتو»، إلا أن المخاطرة بحدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين الغرب ور وسيا، كانت سببا في رفض هذه الفكرة.

وفي الأيام التي أعقبت الغزو مباشرة، حث الرئيس الأوكراني، «زيلينسكي»، الولايات المتحدة على فرض «ح ظر طيران»، فوق «المدن الرئيسية» في البلاد .ودعا أعضاء «الناتو» إلى فرضه، بما فيها مخاطبة «مجلس العموم البريطاني» .وفي ٨ مارس ٢٠٢٢ .تحدث عن ضرورة قيام الدول الغربية ببذل المزيد «لضمان سلامة سماء أوك رانيا» .وفي ١٥ مارس، دعا البرلمان الكندي، إلى فرض حظر طيران ووقف «محاولة موسكو إبادة الشعب الأوك راني»، سائلا «كم عدد صواريخ كروز التي يجب أن تسقط على مدننا حتى يتحقق ذلك؟» .وعند مخاطبة أع ضاء «الكونجرس» الأمريكي، في ١٦ مارس، دعا إلى تفعيل هذا المقترح» .وعلى الرغم من المناشدات المباشرة لل مساعدة، إلا أن القادة الغربيين رفضوا حتى الآن هذه الفكرة، الأمر الذي انتقده الرئيس الأوكراني، باعتباره دليلا على «الضعف»، و«الانقسام الغربي».

ولفهم سبب رفض إنشاء منطقة حظر طيران، من المهم أن نفهم ما سيترتب على ذلك .وأوضحت «نانسي يو سف»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن هذا من شأنه «تقييد المجال الجوي» فوق بلد ما، وحظر الطا ئرات من «التحليق فوق منطقة محددة» .و«بتطبيقه إلى أقصى حد، لن يتضمن حظر الطيران فحسب، بل سي شمل الصواريخ أيضًا» .وأشارت «أولغا أوليكر»، و«مايكل حنا»، و«بريان فينوكين»، من «مجموعة الأزمات ال دولية»، إلى أن هذا الإجراء يعني «إطلاق النار على الطائرات المعادية في حالة تحليقها»، وكذلك «الطائرات ا لتي من المحتمل أن تهاجم وهي ما زالت على الأرض، والمطارات التي تقلع منها تلك الطائرات»، و«البنية ا لتحتية الداعمة الأخرى» .

وعلى الرغم من أن هذا الإجراء يتم على مستوى الحياة المدنية في الدول الغربية؛ لضمان الأمن في أوقات الأح داث الكبرى وحول المباني المهمة؛ إلا أن استخدامه في هذا السياق العسكري، أكثر تعقيدًا من الناحية الجيو سياسية .ولكي تكون مناطق الحظر، وسيلة ردع فعالة؛ تتطلب تسيير دوريات جوية مستمرة، وتوفير معدات مراقبة كافية، ودعم لوجستي كبير، فضلاً عن وجود رادع عسكري موثوق به، مثل الطائرات المقاتلة الهجو مية والصواريخ المضادة للطائرات، والدفاعات المضادة للصواريخ؛ لإسقاط الدخلاء غير المصرح لهم.

ويأتي مقترح فرض حظر الطيران في أوكرانيا، استنادا إلى استخدامات سابقة في العديد من النزاعات من قبل «واشنطن»، وحلف «الناتو» .وأوضحت «يوسف»، أن «مناطق حظر الطيران الحديثة، ظهرت لأول مرة في الت سعينيات»، عندما أقامت الولايات المتحدة وحلفاؤها منطقتي حظر طيران على «العراق»، وعلى «البوسنة»، خلال حروب يوغوسلافيا .وفي الحالة الأولى، نفذت القوات أكثر من ٣٠٠٠٠٠ طلعة جوية للحفاظ على سلام ة هذه المناطق بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١ .وفي عام ٢٠١١ فرض «الناتو»، منطقة حظر طيران فوق «ليبيا»، لمنع الضربات الجوية الانتقامية من قبل نظام القذافي ضد المتمردين .

ومن الأمثلة البارزة التي يمكن مقارنتها بالمثال الأوكراني، لمناقشة فرض حظر جوي غربي من دون تنفيذه، ه ي «سوريا» في السنوات الأولى من حربها الأهلية .ومع تصاعد الحرب الأهلية في البلاد واستخدام الطائرات ل ضرب قوات المعارضة، اقترحت «إدارة أوباما»، فرض حظر طيران لحماية المدنيين من الهجوم .وكما أوضح ت «أوليكر»، و«حنا»، و«فينوكين»، فإنه «لم يتم تنفيذ هذه المقترحات»، حيث «لم يعتقد المسؤولون أن هذا ا لإجراء سيحمي المدنيين»، ورأوا أن ذلك «يتطلب من القوات الأمريكية»- كما صرح أوباما نفسه- «الاستيلاء عسكريًا على جزء كبير» من سوريا.

وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه في الصورة العسكرية بين «سوريا»، و«أوكرانيا»، إلا أن الدعم الكبير الذي قدمه الغرب لإنشاء منطقة حظر طيران كاملة أو جزئية فوق الأراضي الأوكرانية اكتسب قوة منذ بدء الغزو الر

وسي .ومن بين المؤيدين للفكرة «جورج جولوان»، و«فيليب بريدلوف» القائدين السابقين لحلف «الناتو»، بالإ ضافة إلى النائب الجمهوري، «آدم كينزينجر»، والسناتور «روجر ويكر»، والديمقراطي «جو مانشين»، داخل الكونجرس الأمريكي.

وبالفعل، وقع مجموعة من المؤيدين لهذا الاقتراح، وعددهم ٢٧ خبيرا في الشؤون الخارجية، رسالة إلى الرئيس الأمريكي، «بايدن»، يطالبون فيها «الناتو»، بـ«فرض منطقة حظر طيران محدودة فوق أوكرانيا»؛ لضمان أمن «ممرات للمساعدات الإنسانية» .وأضافت الرسالة، أنه «بينما يجب أن يتم التوضيح لروسيا، أن الغرب لا «يسعى إلى مواجهة مباشرة مع قواتها»، يجب أن يكون الناتو حازمًا أيضًا «في عدم قبول هجماتها على المناطق المدنية» .ومن بين هؤلاء «ستيفن بلانك»، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»، و«لاري دايموند»، من «معهد هوفر»، و«بولا دوبريانسكي»، وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية السابقة للشؤون العالمية بإدارة «بوش» ، و«شيلبي مجيد»، من «المجلس الأطلسي»، و«هيرمان بيرشنر»، من «مجلس السياسة الخارجية الأمريكية» .

وفي تأييد لهذا المقترح، كتب «توم إندرز»، من «المجلس الألماني للعلاقات الخارجية»، إن على الناتو «التزام أخلاقي وعملي لحماية الأجواء القريبة من حدوده»، وأن إنشاء منطقة حظر طيران فوق غرب أوكرانيا، «ليس ممكنًا فحسب؛ بل ضروريا» .وإدراكًا منه أن هذا الإجراء، «لن يكون مكلفا فحسب»، ولكن أيضًا «ستعتبره موسكو بمثابة مواجهة»، فقد أوصى بدلا من ذلك، «بإغلاق المجال الجوي الأوكراني أمام المقاتلات الروسية بالقرب من الحدود الشرقية لحلف الناتو»، عبر وضع صواريخ مضادة للطائرات وطائرات مقاتلة بقواعد في بولندا، ورومانيا، والمجر، وسلوفاكيا .وبالمثل، رأى «فريدريك كيمبي»، من «المجلس الأطلسي»، أن «الخيار الوحيد المسؤول بالنسبة إلى الغرب، هو القيام بفرض «حظر جزئي فوق المناطق الواقعة في غرب أوكرانيا»، حيث اعتبره «ضرورة إنسانية».

ويحظى الاقتراح أيضًا بتأييد داخل الولايات المتحدة .وأظهر استطلاع للرأي أجرته «وكالة رويترز»، وشركة «إيبسوس» للأبحاث في أوائل مارس٢٠٢٢ .أن ٧٤ %من الأمريكيين، يعتقدون أن «واشنطن»، و«الناتو»، يجب أن ينفذا منطقة حظر طيران في أوكرانيا .ومع ذلك، وجد استطلاع شركة «يوجوف»، في نفس الفترة، أن ٢٨ %فقط من البريطانيين يؤيدونها، بينما ٣٩ %يعارضون الفكرة.

وتعكس الإحصائية الأخيرة «انقسامًا واضحًا» داخل الرأي العام وتحليلات الخبراء، حول مخاطر تنفيذ «الناتو»، لمثل هذا الإجراء .وصرحت «أوليكر»، و«حنا»، و«فينوكين»، أنه «لكي نكون واضحين للغاية، فإن منطقة حظر طيران أمريكية فوق أوكرانيا ستستلزم مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا» .ومرددين ما قالته «جين

ساكي، السكرتيرة الصحفية لإدارة بايدن :«سيعني ذلك إسقاط الجيش الأمريكي الطائرات الروسية»، في خط وة ستكون «تصعيدية، ومن المحتمل أن تضعنا في صراع عسكري مع روسيا».

وقبل غزوه، حذر الرئيس الروسي من أنه في حال تدخل الغرب، فسيواجه عواقب «لم يرها في تاريخه بأكمل ه» .وعلق «ستيفن كيل»، من «صندوق مارشال الألماني»، أنه إذا نفذ «بوتين» تهديده، «فقد تكون العواقب و خيمة بشكل كبير» على الغرب، حيث سيُنظر إليها «على أنه تدخّل مباشر في الصراع» .وحذر «زاك بوشام ب»، من موقع «فوكس»، من أن منطقة حظر الطيران تنطوي على «مخاطر كبيرة تؤدي إلى حرب نووية»، ب ين روسيا والغرب .وأشارت «كيلي جريكو»، من «المجلس الأطلسي»، إلى هذه الخطوة باعتبارها، «طريقا للت صعيد»، فضلاً عن أنها «من غير المرجح أن تكون فعالة» في دحض الهجمات الروسية على أوكرانيا.

ومع وضع هذه الأسباب في الاعتبار، استبعدت الدول الغربية فرض منطقة حظر طيران في أوكرانيا في الوقت ا لحالي .ورفض كل من رئيس وزراء المملكة المتحدة، «بوريس جونسون»، والرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، ه ذا الحل .وأصر كذلك «ينس ستولتنبرغ»، الأمين العام لحلف الناتو على أن الحلف «ليس لديه نية للانتقال إ لى أوكرانيا، لا على الأرض ولا في المجال الجوي».

وعسكريًا، رأى رئيس أركان الدفاع البريطاني، «توني راداكين»، أن منطقة حظر الطيران «لن تساعد» الأوكرا نيين؛ لأن «معظم القصف يأتي من المدفعية، وليس من الطائرات» .ورأي «أوليكر»، و«حنا»، و«فينوكين»، أن ه «ليس من الواضح ما الذي يمكن أن يحققه هذا الإجراء بمفرده»؛ لأن روسيا «لم تستخدم بعد قوتها الجوية بشكل كامل في الحرب»، ومن غير الواضح في هذه المرحلة، ما إذا كان إخراج القوات الجوية الروسية من ال صراع سيغير شكل التوازن العسكري العام بين أوكرانيا وروسيا».

ومن وجهة نظر مماثلة، أضاف «لورانس فريدمان»، من «كينجز كوليدج لندن»، أن هذه الخطوة ستكون بمثاب ة «إعلان حرب؛ لكن أيضًا» لحماية المدن الأوكرانية «بطريقة ما يجب أيضًا إنشاؤها»، وافترض «روبرت فارل ي»، من «جامعة كنتاكي»، أن أولئك الذين يطالبون بالردع، إما «ليس لديهم فكرة عما يتحدثون عنه»، أو ي زعمون المعرفة».

ومع استبعاد هذا الاقتراح في الوقت الحالي، يبقى السؤال هو كيف يمكن للغرب مساعدة أوكرانيا، من دون ا للجوء إلى العمل العسكري المباشر .وعلق السناتور الجمهوري بمجلس الشيوخ، «روب بورتمان»، بأن «واشنط ن»، طالبها الأوكرانيون مباشرة بمزيد من المساعدة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالطائرات، مضيفا «لا أعلم لماذا لم نقم بذلك».

وفي هذا الصدد، بحث «زيلينسكي»، مع «الناتو» إمكانية تلقي طائرات نفاثة لمحاربة الطائرات الروسية، عل ى الرغم من أن اقتراحًا من قبل «الاتحاد الأوروبي»، بأن يبدأ الطيارون الأوكرانيون باستخدام طائرات قديمة ، قد تلاشى بعد وقت قصير من إعلانه .وحقق الأوكرانيون نجاحات ملحوظة مع طائرات مسيرة تركية الصنـ ع طراز «بيرقدار» .ومع ذلك، أشارت صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى أن إعلان نجاحهم ضد المركبات الأرضي ة الروسية يتناقض مع جهود أنقرة «للتقليل من مبيعات الأسلحة إلى «كييف»؛ خوفًا من «إثارة الغضب الروسـ ي».

على العموم، لا تزال احتمالية قيام حلف «الناتو»، بتثبيت منطقة حظر طيران في أوكرانيا، سواء فوق الدولة بأكملها، أو المناطق الواقعة في أقصى الغرب، محدودة في الوقت الحالي .ونظرًا إلى حالة عدم اليقين حول ا لحرب والصراع، ومع تحول طبيعة هذه الحرب بالفعل من حيث الشكل عدة مرات؛ لا يُمكن استبعاد العمل العسكري المستقبلي من قبل الغرب ضد الغزو الروسي، واتخاذ قرارات أكثر فعالية .

٢٠٢٢/٣/٢٥

جدوى التفاوض مع موسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتصعيد المستمر للعنف من كلا الجانبين؛ ازدادت الجهود الدولية للتوسط لوقف إطلاق النار ومحاولة إنهاء الصراع، بما فيها محاولة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين .يأتي ذلك إلى جانب التزامات الرئيس الأوكراني، «زيلينسكي»، بالتوصل إلى تسوية تحافظ على استقلال «كييف» وسيادتها .ومع ذلك، لا تزال هناك عوائق عديدة أمام الوصول إلى صيغة تفاوضية، حيث لم يتحقق «تقدم ملـ موس»، في هذا الشأن.في ٢٠ مارس ٢٠٢٢ .أعلن «زيلينسكي»، التزامه بحل دبلوماسي، قائلاً :إنه «مستعد للـ مفاوضات» مع موسكو، وأوضح أن «الأمر لا يعني أنني أريد التحدث مع بوتين»، ولكني «بحاجة إلى أن يتحـ دث العالم معه»، لأنه لا توجد طريقة أخرى لوقف هذه الحرب» .وإدراكا للكلفة البشرية الفادحة لاستمرار ا لحرب فترة أطول، قال :إنه «إذا كانت هناك فرصة بنسبة ١ %فقط لوقف هذه الحرب، فنحن بحاجة إلى ا غتنامها».ومن هذا المنطلق، أشار العديد من المحللين إلى إمكانية التوصل إلى تسوية بدعم من «واشنطن»، وحلـ فائها .وتستند هذه المواقف إلى واقع الوضع في أوكرانيا، وأنه من غير المرجح خروج روسيا من البلاد في وقت قريب .وكتب «توماس جراهام»، و«راجان مينون»، في مجلة «فورين أفيرز»، أنه «في الحرب بين الديمقراطية والاستبداد أو الخير والشر»، فإن «السلام الذي يفرضه المنتصر، هو وحده سيد الموقف»، ولكن في هذه الحالـ ة، «من المرجح أن النصر المُرضي بعيد المنال في الوقت الحالي، ما يستلزم التسوية وتقديم تنازلات» .ومشيرا إ

لى تصريحات «زيلينسكي»- المذكورة أعلاه-
حث «جيمس أكتون»، من «مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي»، الولايات المتحدة على دعم تسوية سلمية مع روسيا .وبحسب الباحث فإن دعم «زيلينسكي»، للمبادرات الدبلوماسية، يشير إلى أن «خطة أوكرانيا لإنهاء هذه الحرب، ربما لا تهدف إلى هزيمة القوات الروسية»، بل «جعل احتمالية استمرار الحرب والاحتلال الذ ي قد يتبعها مؤلّمة بالنسبة إلى موسكو»، ليرى «بوتين»، أن قبوله لـ«اتفاقية تسوية تحافظ على استقلال أوكرا نيا، هو أقل الضررين» .وفي مثل هذه الحالة، سيتعين عليه، أن يقبل «بما هو أقل» من المطالبة بحياد أوكراد يا، كما «قد يضطر إلى دفع تعويضات لها» .وفي المقابل، رأى «جراهام»، و«مينون»، أنه نظرًا إلى أن روسيا تحتل الآن أجزاء كبيرة من شرق أوكرانيا، فإنه بجانب «مهادنة» موسكو، «يجب على كييف وشركائها تح ديد مدى استعدادهم للتنازل» من أجل سلام دائم .ودعما لجهود السلام الأوكرانية، تحدث المراقبون عن است خدام الوعد بتخفيف العقوبات كحافز رئيسي لروسيا لوقف الحرب .وأشار «أكتون»، إلى أن العقوبات الاقتص ادية الغربية تعمل على «تعزيز»، موقف «زيلينسكي» الدبلوماسي ضد «بوتين»، حيث إنه «من غير المتصور أ ن يوافق الأخير على تسوية من دون تخفيف هذه العقوبات» .لذلك، «يجب على الدول الغربية «أن تكون مس تعدة لرفعها، إذا «تفاوض البلدان من أجل تنفيذ اتفاقية تسوية».وحول ما يمكن أن تفعله «واشنطن» لمساعدة العملية الدبلوماسية الأوكرانية؛ اقترح «أكتون»، إرسال الرئيس الأمريكي، «نائبا موثوقا به»، لمحاولة التفاو ض مع موسكو، محددا وزير الخارجية، «بلينكين»، أو مدير وكالة الاستخبارات المركزية، «ويليامز بيرنز»، كمرشحين محتملين .وبينما أقر أن احتمالية نجاح مثل هذا الإجراء «غير مضمونة»، أعرب «زيلينسكي»، ع ن «دعمه لتخفيف العقوبات عن روسيا في مقابل تنفيذ أي اتفاق يتم التفاوض عليه».ومع ذلك، دعمت الدول الغربية حتى الآن فرض العقوبات على موسكو .وأعلن وزير المالية الفرنسي، «برونو لومير»، «حربا اقتصادية ومالية ضد روسيا» .وأوضحت وزيرة الخارجية البريطانية، «ليز تروس»، أن الغرض من العقوبات، «إضعا ف الاقتصاد الروسي» .لذلك، يبدو أن الهدف الواضح منها يتمثل في التسبب في مشاكل اقتصادية طويلة الأم د لموسكو، وإضعاف موقف «بوتين» الداخلي.وبينما أعلن المحللون دعمهم للعملية الدبلوماسية- بمساندة ودعم غربي-
لوقف الصراع؛ يظل التفاوض دبلوماسيًا مع «موسكو»، حذرا ومحدودا، نظرًا إلى تاريخها الحديث في التر اجع عن الاتفاقات، وغزوها أوكرانيا على الرغم من ادعاء «بوتين» أنه لا ينوي ذلك. وفي السياق ذاته، وصف «جيمس نيكسي»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، الدعوات بتقديم تنازلات غر بية وأوكرانية لروسيا مقابل وقف الأخيرة لهجماتها، بأنها «حسنة النية»، لكنها معيبة بسبب عجزها عن ف

هم الديناميكيات والدوافع وراء الصراع .وحذر من «الحقيقة المتمثلة في عدم وجود استراتيجيات «خالية من المخاطر» لهذه الحرب، وأن السوابق في جورجيا عام ٢٠٠٨ .وأوكرانيا عام ٢٠١٤ .والتي«أظهرت رغبة في التهدئة واستعدادًا للتفاوض»، لم تقم سوى بإقناع الرئيس الروسي، بأن «يسير على الطريق الصحيح»، وبالتالي «تقديم مطالب أخرى» لأعدائه.وفي غضون ذلك، رأى «كورت فولكر»، المبعوث الأمريكي السابق لأوكرانيا، أن بوتين «مصمم على تحقيق نصر عسكري»، ولا يريد تسوية سلمية، وبالتالي فإن تزويد الغرب لكييف «بكل الدعم والضمانات الممكنة»، هو أمر «جوهري» .واعترافًا بهذا أيضًا، أشار «أكتون»، إلى أنه حتى لو كان «بوتين»، مهتما بـ«تسوية تفاوضية»، «فلديه حافز واضح للتقليل من أهمية هذا الأمر في الوقت الحالي»، وأنه حتى إذا تدهور الوضع أكثر، فإنه «سيمضي قدما، بغض النظر عن أي تنازلات قد يقدمها زيلينسكي»، لذلك، يرى أن الرئيس الروسي يحاول في نهاية المطاف «الحصول على تنازلات أكبر» من كييف.لهذه الأسباب ، قللت «واشنطن»، من احتمالية التوصل إلى تسوية سلمية .وعلق وزير الخارجية الأمريكي، «بلينكين»، بأن تصرفات روسيا كل يوم «تنافي أي جهد دبلوماسي جاد لإنهاء الحرب» .ومع ذلك، فقد عرضت دعمها للجهود الدبلوماسية .وصرحت سفيرتها لدى الأمم المتحدة، «ليندا غرينفيلد»، «أننا دعمنا المفاوضات التي حاول الرئيس زيلينسكي القيام بها مع الروس»، مع تأكيدها أن المحادثات الحالية «أحادية الجانب»، وأن موسكو «لم تظهر ميلا إلى أي حل تفاوضي ودبلوماسي».وعلى المدى الطويل، تعمل الانتكاسات العسكرية الروسية في أوكرانيا على إضعاف المواقف التفاوضية لبوتين، حيث لم يحدث النصر السريع الذي توقعه .وأوضح تقرير صادر عن «معهد دراسة الحرب»، أن «القوات الأوكرانية هزمت الحملة الروسية الأولى لهذه الحرب»، مع هدف الأخيرة في «الاستيلاء على كييف والمدن الكبرى وتغيير النظام» .وأكد «توم نيكولز»، من مجلة «ذي أتلانتيك»، أن «بوتين»، الآن «يواجه هزيمة استراتيجية» في حرب لم يكن أحد «يتوقع أن يُمنى بها».ومع ذلك، حذر «أكتون»، من أنه على الرغم من المقاومة «البطولية والفعالة» للأوكرانيين حتى الآن، فإن الوضع العام لا يزال «محفوفًا بالمخاطر»، بالنسبة إلى كييف، وقد تنتصر «موسكو» في صراع طويل الأمد .وفي الواقع، لم يعد أي من الطرفين قويًا بما يكفي لإجبار الآخر على التراجع الشامل، وعليه، ستصبح التسوية أكثر احتمالية .وفي حين أن الأوكرانيين قدموا حتى الآن دفاعًا قويًا عن بلادهم، فقد تعرضت قواتهم المسلحة لضربات شديدة، ولم تظهر سوى القليل من الإمكانات لدفع القوات الروسية إلى حدودها الشرقية .وأشار «جراهام»، و «مينون»، إلى أنه «لا يوجد طريق واضح لانتصار حاسم على روسيا»، خاصة وأن الأخيرة «تبدو مستعدة لقبول كلفة» الغزو، «إذا كان هذا هو ما يلزم لإخضاع أوكرانيا».بالإضافة إلى ذلك، فإن إصرار «زيلينسكي»، على تسوية سلمية مقبولة لأوكرانيا، سينطوي فقط على «تنازلات محدودة»، فضلا عن «ضمانات أمنية»، و«استعاد

ة وحدة الأراضي»- وهي الأمور التي تهدف روسيا عمدًا إلى إنكارها- وعليه، تبدو احتمالات السلام حاليًا بعيدًة المنال.من ناحية أخرى، فإن تدهور الوضع الإنساني في أوكرانيا ، هو اعتبار رئيسي آخر لـ«زيلينسكي»، وبعض المعلقين، الذين يدعمون جهود التفاوض مع روسيا .ومن وج هة نظر «جراهام»، و«مينون»، فإن «التحدي الأكثر إلحاحًا»، هو إقرار وقف لإطلاق النار بين الجانبين؛ لتق ديم المساعدة الإنسانية للمدنيين واللاجئين، حيث إن هذا الوضع «سيخلق ظروفا من أجل دبلوماسية أكثر فا علية».علاوة على ذلك، أثار القصف العشوائي الروسي ضد مدن، مثل «كييف»، و«ماريوبول»، الدعوات إلى إجراء تحقيقات من قبل المحكمة الجنائية الدولية .واتهم وزير الدفاع الأمريكي، «لويد أوستن»، بوتين باست هداف «مدن وبلدات ومدنيين»؛ لأن جيشه «لم يتمكن من إنجاز الأهداف بالسرعة التي يريدها» .ووفقًا للأمم المتحدة، قُتل ما لا يقل عن ٩٠٠ مدني أوكراني خلال الغزو حتى الآن، بينما فر أكثر من ٣ ملايين من البلا د .وأشار «جيسو نيا»، و«جمانة قدور»، من «المجلس الأطلسي»، إلى أن «هناك مؤشرات على أن المجتمع ال دولي سوف يتابع مسؤولية روسيا عن هذه الجرائم، بالإضافة إلى «الجرائم السابقة»؛ الأمر الذي يثير التساؤل حول كيفية قيام الغرب بتسهيل مفاوضات السلام مع دولة متهمة بمثل هذه الانتهاكات، مع العلم أن أقوال المسؤولين الروس تناقض أفعالهم.وبشكل عام، هناك اتفاق على أن استمرار الحرب لن يؤدي، إلا إلى تدهور الوضع أكثر .مع تأكيد «أكتون»، أنه في حين تفشل أوكرانيا في إخراج القوات الروسية من أراضيها، وتفشل ا لجهود الدبلوماسية؛ فإن «روسيا سوف تستهدف المواطنين بشكل عشوائي أكثر من ذي قبل» .وهكذا، لاحظ «جراهام»، و«مينون»، أنه مع تزايد عدد القتلى والدمار، فإن الأولوية يجب أن تكون لإنهاء المعاناة»، وأنه «لا يمكن تحقيق ذلك، إلا من خلال المشاركة الدبلوماسية التي تؤدي إلى تسوية سياسية».وفي ضوء هذه الدينا ميكيات، فإن السعي إلى إجراء عملية تفاوضية قد تكون حاسمة .ومع ذلك، فإن عدم مشاركة بعض الدول الق ادرة على التأثير في روسيا في الجهود الدبلوماسية قد قُوبل بالإدانة .وبشكل خاص، انتقد المعلقون دور الصين المحدود لوقف الأعمال العدائية الروسية .وأوضح «جود بلانشيت»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والد ولية»، أن موقف بكين الدبلوماسي المتمثل في تغيير لغتها ببطء «لإظهار عدم الرضا تجاه روسيا»، قد اعتبره ا لمسؤولون الغربيون «ضعيفا جدًا»، وليس إدانة واضحة.على العموم، على الرغم من مساعدة الغرب لأوكرانيا في جهودها الدبلوماسية لإنهاء الحرب، إلا أن المفاوضات لحل هذا الصراع لن تتقدم حتى يتم إغراء موسكو ل لدخول في عملية تفاوضية، سواء من خلال احتمال تحقيق أهدافها الحربية، أو من خلال رفع العقوبات الاقت صادية والسياسية ضدها من قبل المجتمع الدولي .وفي الوقت الحالي، لا يبدو هذا السيناريو مرجحًا، حيث

تصعد روسيا حملاتها في جميع أنحاء أوكرانيا .وفي الأخير، وبينما «لن يكون أي طرف راضيا عن جميع جوا نب التسوية النهائية»، فإنه من دون «التنازلات الصعبة»، قد لا تنتهي الحرب في وقت قريب»

٢٠٢٢/٣/٢٦

آفاق واعدة للاقتصاد البحريني في عام ٢٠٢٢

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدى عقود اتسم الاقتصاد البحريني بالحيوية والمرونة، التي مكنته من التعامل مع العديد من الأزمات، التي تعرضت لها المنطقة والعالم، أحدثها «جائحة كورونا»، التي كرس لمواجهتها نحو ثلث الناتج المحلي ا لإجمالي .وعلى الرغم من التباطؤ الذي أصاب الاقتصاد العالمي جراء هذه الجائحة، وموجة التضخم التي اج تاحت العالم، ثم تداعيات الحرب «الروسية – الأوكرانية» فإن كل التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد البحريني في عام ٢٠٢٢ سيحقق معدل نمو إيجابيا .

ووفقا للتقرير الصادر عن «غرفة تجارة وصناعة البحرين»، في الربع الأخير من عام ٢٠٢١، فإن معدل نمو الا قتصاد البحريني عام ٢٠٢٢، يزيد على ٣ %للناتج المحلي الإجمالي، البالغ ٣٣ مليار دولار .ومن الثابت أ نّ هذا المعدل المرتفع كان نتيجة السياسات الاستباقية التي تبنتها الحكومة في فترة انتشار الجائحة، من خ لال الحزم المالية والاقتصادية، والإجراءات التي اتخذتها لتحقيق استقرار الوضع الصحي، وخطط التعافي الا قتصادي والتوازن المالي، التي أعلنتها، مستهدفة تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على المدى الطويل، ودعم التعافي بعد الجائحة .ومما يعزز الثقة الإيجابية في استنتاجات التقرير النتائج التي حققها الاقتصاد في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نموًا بالأسعار الجارية بنسبة ٢.١٠%، وكان أس رع القطاعات نموًا قطاع المواصلات والاتصالات، الذي حقق نموا بنسبة ٧٨.٢٥ %بالأسعار الثابتة.

ويرتكز توقع معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٢ على ما تحقق في السنوات السابقة، على صعيد التنمية الاقت صادية، والجاذبية الاستثمارية للبحرين، حيث نما رصيدها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٣.٣٣ مليا ر دولار في ٢٠٢١، بينما كان ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٠، كما نفذت الحكومة ٢٨٤ مشروعا من برامج عملها ا) ٢٠١٩–٢٠٢٢(، بنسبة إنجاز تجاوزت ٧٥%، من أهمها)تشغيل مبنى المسافرين الجديد في مطار البحرين الدولي، وخط الصهر السادس في شركة إلبا، ومحطة استير اد الغاز المسال، وخط الأنابيب النفطي .(وفي مارس ٢٠٢٢، أتمت إنجاز المبادرة التي أطلقها عاهل البلاد عا م ٢٠١٣ ببناء ٤٠ ألف وحدة سكنية.

ويدعم تقدير الآفاق الإيجابية لنمو الاقتصاد البحريني في ٢٠٢٢ مكانتها في المؤشرات الدولية، فهي الثانية ع ربيًا في «مؤشر الحرية الاقتصادية»، لـ«معهد فريزر»، و«تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال في ٢٠٢٠ »، والأولى عربيًا في «تقرير السعادة العالمي ٢٠٢١»، لشبكة حلول التنمية المستدامة، والثانية إقليميًا ضمن الد ول «ذات المؤشر العالي جدًا في مجال الحكومة الإلكترونية» في تقرير الأمم المتحدة ٢٠٢٠، والأولى إقليميًا في « مؤشر الحرية التجارية والمالية والاستثمار»، في تقرير الحرية الاقتصادية لـ«مؤسسة هيرتدج ٢٠٢٢»، كما تفوق ت في البحث العلمي واستشراف المستقبل عبر مشاركتها في إطلاق قمر صناعي بحريني إماراتي ووصوله إلى م داره.

وعلى الرغم من أن السياسات الاقتصادية البحرينية تعمل باستمرار على تنويع قاعدة الاقتصاد، حتى جعلت إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ١٨%، فإن إيرادات النفط مازالت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، ومن ثمّ، فإن انخفاض أسعاره- وهو ما يعاني منه الاقتصاد منذ منتصف ٢٠١٤- يتسبب في عجز الموازنة، وإن كانت هذه الأسعار قد أخذت في التحسن نهاية عام ٢٠٢١ .ومع تجاوزها ٧٩ دولارا للبرميل في ديسمبر ٢٠٢١، ظهرت توقعات بارتفاع إيرادات الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ إلى ٤٦.٢ مليار دينار، مقارنة بـ٤١.٢ مليار دينار في ٢٠٢١.

غير أن تداعيات الأزمة «الروسية-الأوكرانية»، والعقوبات الغربية على روسيا، جعلت أسعار النفط تتخطى الـ١٠٠ دولار للبرميل لأول مرة منذ ٢٠١٤ .ومع استمرارها عند هذا المستوى، فمن المتوقع أن يختفي عجز الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠٢٢، وخاصة مع استهداف المملكة خفض إنفاقها السنوي لعام ٢٠٢٢ بنسبة ١.٣.%

ولوضع المملكة على مسار النمو الإيجابي، وبناءً على دعوة عاهل البلاد جلالة الملك «حمد بن عيسى»؛ أطلقت الحكومة في أكتوبر ٢٠٢١ خطة التعافي الاقتصادي، التي ترتكز على خمس أولويات؛ هي خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل وتوظيف ٢٠ ألفا، وتدريب ١٠ آلاف سنويًا حتى عام ٢٠٢٤، وتسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة أكثر من ٥.٢ مليار دولار بحلول ٢٠٢٣، وتنفيذ مشاريع تنموية كبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية، بقيمة أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي، وتنمية القطاعات الواعدة؛ بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٥ %في عام ٢٠٢٢، وتعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول ٢٠٢٤.

وفيما تقع هذه الخطة ضمن «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»؛ فإنه لتنفيذها أطلقت الحكومة ست استراتيجيات تستهدف قطاعات حيوية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة الأبعاد، وهي:

الاستراتيجية الأولى :استراتيجية قطاع السياحة) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وتم إطلاقها في ٦ نوفمبر ٢٠٢١، وتستهدف رفع إنفاق السياح إلى ٢ مليار دينار سنويًا، ومتوسط الليالي السياحية إلى ٥.٣ ليال، ورفع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤.١١%، وأعداد الزوار إلى ١.١٤ مليون سائح، ومتوسط إنفاق الزائر إلى ٨.٧٤ دينارا .

وتغطي مجالات السياحة المستهدفة في الاستراتيجية :الواجهات والأنشطة البحرية، سياحة الأعمال، والسياحة الرياضية، والثقافية، والترفيهية، والعلاجية .ووضعت الاستراتيجية ٤ أولويات هي :«تسهيل الدخول، الجذب السياحي، التسويق والترويج، الإقامة»، وتشمل عدة مشاريع، منها تطوير بلاج الجزائر، المدينة السياحية، منتجع جميرا، خليج البحرين، مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الجديد، المدينة الجنوبية، فندق العنوان مراسي البحرين، والعنوان ريزدنس، فندق فيدا مراسي البحرين، وفيدا ريزدنس، ومراسي جاليرا .وتنفيذًا لهذه الاستراتيجية، وقعت «هيئة السياحة والمعارض» ٤٩ اتفاقية في ١٦ سوقا سياحيا؛ لجذب السياح .ويذكر أن البحرين قد استقبلت ٩.١ مليون سائح في عام ٢٠٢١.

الاستراتيجية الثانية :الخدمات اللوجستية) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وأطلقت في ١٧ نوفمبر ٢٠٢١، مستهدفة محاور التشريعات والأنظمة، والسياسات والإجراءات، ومرافق البنية التحتية وحوافز المستثمرين، والاتصال الإقليمي والدولي، والتسويق والترويج للفرص الاستثمارية، ورفع قدرة الشحن بالميناء إلى مليون حاوية، وفي المطار إلى مليون طن متري بحلول ٢٠٣٠، وزيادة عدد الوجهات الجوية إلى أكثر من ٧٠ وجهة بحلول ٢٠٢٥، وجعل البحرين من بين الثلاث الأفضل إقليميًا و٢٠ عالميًا، ورفع مساهمة الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠ %بحلول ٢٠٣٠.

الاستراتيجية الثالثة :أطلقت في ٢٤ نوفمبر٢٠٢١، بإعلان تنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية، بقيمة تتجاوز ٣٠ مليار دولار؛ تشمل تخطيط خمس مدن جديدة :)فشت الجارم، جزيرة سهيلة، فشت العظم، خليج البحرين، جزر حوار .(ومشروعات في البنية التحتية والاتصالات) :جسر الملك حمد - مترو البحرين - شبكة الألياف الدولية المستقبلية- الشارع الشمالي .(ومشاريع في قطاع التعليم :)مدينة الملك عبدالله الطبية، كلية الهندسة بجامعة البحرين .(وفي القطاع الصحي :)مجمع دلمونيا للخدمات الصحية، مستشفى الملك حمد(، وفي قطاع الشباب والرياضة) :المدينة الرياضية.(

الاستراتيجية الرابعة :تطوير قطاع الخدمات المالية) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وأطلقت في ٥ ديسمبر ٢٠٢١، وأولوياتها خلق فرص عمل نوعية للمواطنين، وتطوير الأسواق المالية ، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع التأمين، وتطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية .

ومن مؤشرات هذه الاستراتيجية زيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تدريجيًا لتصل إلى ٢٠ %من محف ظة التمويل المحلية لبنوك التجزئة بنهاية ٢٠٢٥، وإدراج خمس شركات واعدة في سوق البحرين الاستثمار ي، وخفض نسبة التداول النقدي الورقي بنسبة ٢٥%، والحفاظ على نمو سنوي مستمر للتحويلات المالية ا لإلكترونية بما لا يقل عن ١٠%، إلى جانب الحفاظ على مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٢٠ %حتى نهاية ٢٠٢٦، وبعد ذلك تزيد إلى ٢٥%، وزيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨ %في ٢٠٢٦، وتوفير فرص تدريبية لـ٣٠٠٠ متدرب سنويًا بنهاية ٢٠٢٤، وزيادة مشاركة ا لأفراد والمؤسسات في السوق الأولى لإصدارات الدين العام للمملكة إلى ٢٠.%

الاستراتيجية الخامسة :قطاع الصناعة) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وأطلقت في ٣ ديسمبر ٢٠٢١، وتدعم التحول إلى الثورة الصناعية الرابعة، كأتمتة التصنيع والذكاء ا لاصطناعي، وتعزيز الصناعات الوطنية وتحسين مناخ الاستثمار والبنية التحتية الداعمة للاستثمار في الصناعة .وتشمل المشروعات

)منطقة الصناعات التحويلية للألمنيوم، وتطوير مصفاة البحرين، والمنطقة التجارية مع الولايات المتحدة الأمر يكية.(

الاستراتيجية السادسة :قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وأطلقت في ١٢ يناير ٢٠٢٢، وتتمحور حول تطوير البنية التحتية للقطاع، وتعزيز الحكومة الإلكتر ونية، وتنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير القدرات الرقمية .

ويخدم تنفيذ هذه الاستراتيجيات ما تم إعلانه في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، بشأن تطوير الخدمات الحكومية، ويت محور على مبادرة توثيق ونشر إجراءات الخدمات الحكومية على موقع بوابة الحكومة الإلكترونية.

ومما سبق يتبين أن مملكة البحرين تسعى من خلال تنفيذ استراتيجيات واضحة المعالم إلى زيادة إسهام القطا عات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يعزز حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، وتعزيز وض ع المملكة كوجهة إقليمية مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخلق فرص عمل نوعية ذات أجور عالية للمواط نين، بما يجعل البطالة في الحدود الآمنة عند أقل من ٤.%

وإذا كانت الحرب الروسية الأوكرانية، والعقوبات الغربية المرتبطة بها، قد جاءت بعد وضع هذه الاستراتيجيات، وأرسلت تداعيات سلبية لدول العالم، فإن الاقتصاد البحريني كان في مأمن منها ..ففيما يتعلق بالمواد الغذائية، نوعت البحرين مصادر استيراد القمح، فضلاً عن احتفاظها بمخزون غذائي يكفيها حتى نهاية العام، كما أن حزمة الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للمواطنين من شأنها استيعاب الموجة التضخمية، فضلا عن الأرباح الواعدة للمشروعات التي تضمنتها الاستراتيجية السابق الإشارة إليها .

٢٠٢٢/٣/٢٩

ازدواجية المعايير إزاء القضيتين الأوكرانية والفلسطينية.. انتقادات وتناقضات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

صدم الغزو الروسي لأوكرانيا، والأساليب التي استخدمها الجيش الروسي لإخضاع المقاومة الأوكرانية، شعوب الدول الغربية ودول أخرى حليفة لها حول العالم .وتم انتقاد الأسلحة والتكتيكات التي استخدمت في هذا الغزو، رغم أنها هي نفسها التي استخدمت لعقود في صراعات أخرى، بما في ذلك القصف العشوائي واستهداف البنية التحتية المدنية والمدنيين، ومنها ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ احتلالها لأراضيهم عام ١٩٦٧، رغم الاتفاقات والقرارات الدولية التي تطالب بوقف هذه الأعمال والأنشطة .وبناء عليه، سلطت مجموعة كبيرة من المعلقين والمحللين الغربيين الضوء على الاختلاف الكبير في التغطية وردود الفعل الدولية على العدوان الروسي على أوكرانيا، في مقابل، احتلال ومحاصرة إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

وفي واقع الأمر، فإن أوجه الشبه بين الوضع الذي يواجهه الأوكرانيون الذين يقاتلون ضد غزو بوتين، ومقاومة الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي كثيرة .وفي كلتا الحالتين، تواجه الدول الصغيرة هجومًا من قبل دول يد عمها الدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، أو الدول الأعضاء نفسها، والذين يمتلكون حق النقض لعرقلة الإدانات الدولية والعمل ضد هذه الاعتداءات.

ودفع القمع الروسي في أوكرانيا، بما في ذلك القصف المستهدف والعشوائي للمناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والمدنيين، المحكمة الجنائية الدولية، إلى البدء في تجميع أدلة على جرائم الحرب الروسية في أوكرانيا ، كذلك، أدانت الأمم المتحدة، مؤخرًا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية .وفي جنيف يوم ١٨ مارس ٢٠٢١، سلطت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليت، الضوء على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة، والسلامة الجسدية التي تطول الرجال والنساء والأطفال وكبار السن، وكذلك ذوي الإعاقة.

ومع ذلك، لوحظ تباين صارخ في التغطية وردود الفعل الدولية على محنة الأوكرانيين والفلسطينيين من قبل الـ دول والمعلقين والخبراء والسياسيين الغربيين .وعلقت سارة ويتسن، من منظمة هيومن رايتس ووتش، بأنه بينـ ما سارعت الدول إلى فرض العقوبات ومقاطعة روسيا، فإن الوضع كان مختلفا تمامًا عندما تعلق الأمر بفرض عقوبات على إسرائيل .وأشار جيمس زغبي، من المعهد العربي الأمريكي، إلى أن العديد من حكام الولايات الـ لمتحدة والمشرعين سارعوا إلى تمرير مشاريع القوانين والأوامر التنفيذية التي تدعو إلى مقاطعة جميع السلع الر وسية، ومع ذلك فقد مرروا أيضًا تشريعات تجرم مقاطعة إسرائيل.

وجرى انتقاد هذه المعايير المزدوجة من قبل العديد من المشرعين الأوروبيين .وصرحت النائبة العمالية في البرلـ ان البريطاني، جولي إليوت، بأن الفلسطينيين يتطلعون إلى أن يتعامل الغرب مع إسرائيل بنفس الطريقة الـ تي يتعامل بها مع روسيا .وبالمثل، علقت النائبة عن حزب العمال أيضا كلوديا ويب، بأن الحزن واليأس الـ ذي نشعر به جميعًا لأوكرانيا، يجب أن يكون مطابقًا للحزن واليأس الذي نشعر به تجاه فلسطين .وانتقد الذ ائب الأيرلندي ريتشارد باريت، الوضع قائلا :«إنه في خلال خمسة أيام تم فرض عقوبات ضد بوتين ورجاله ، في حين أنه لـ٧٠ عامًا من قمع الفلسطينيين، تم تقييم فرض العقوبات بأنه غير مفيد» .وحتى في إسرائيل، تساءل رئيس الوزراء السابق، إيهود أولمرت، كيف يمكن لإسرائيل إدانة الروس، بينما ينكرون حق شعب آ خر في تقرير المصير لمدة خمسة وخمسين عامًا.

وبالنظر إلى ازدواجية المعايير تلك، اتُهمت الولايات المتحدة وحلفاؤها، بالنفاق لإدانتهم احتلال روسيا للأرا ضي الأوكرانية .وأشار كريس ماكغريل، في صحيفة الجارديان، إلى أن هذه الدول تواجه اتهامات بازدواجية المعايير؛ نظرًا إلى دعمها ودفاعها عن إسرائيل دوليا .بينما أشار وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكين، إلى أن الانتهاكات التي يرتكبها الجنود الروس في أوكرانيا هي نفسها الجرائم التي تم إنشاء مجلس الأمن التا بع للأمم المتحدة لوقفها، واصفا أيضًا تحقيقات المنظمة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضـ د الفلسطينيين بـ«وصمة عار» على مصداقية المجلس .وأشار جوناثان جاير، من موقع فوكس الإخباري، إلى أن بلينكين، لجأ بانتظام إلى القانون الدولي، في إدانته لموسكو، لكن هذا الخطاب كان من النادر سماعه عند ما يواجه الفلسطينيون الاحتلال الإسرائيلي .وبالمثل، أعربت المملكة المتحدة وكندا عن دعمهما للتحقيقات في جرائم الحرب ضد روسيا، بينما طالبا أيضًا المحكمة الجنائية الدولية بإسقاط التحقيقات المتعلقة بإسرائيل.

وفي هذا الصدد، هناك مطالبات بإجراء تغييرات جذرية داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ لمنع الدول من القيام بأعمال قمع وضم واحتلال أراضي الغير، حتى لا تتمكن من استخدام حق النقض ضد إدانات أفعا لها) روسيا مثالاً(، أو استخدام حق النقض ضد إدانات تصرفات الدول المتحالفة معها

)الولايات المتحدة مثالاً .(ولتوضيح هذه المشكلة، ردا على الغزو الروسي لأوكرانيا، تم عرض مشروع قرار عل ى مجلس الأمن في ٢٥ فبراير٢٠٢٢، يدين عمل موسكو العدواني .وطبقاً لـ«تريسي ويلكينسون»، من صحيفة لوس أنجلوس تايمز، فإن طلب الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الروسية التي تضرب أوكرا نيا، لم يكن مفاجئا أن يرفضه ممثل روسيا باستخدام حق النقض.

وفي نفس الشأن، عرقلت الولايات المتحدة في كثير من الأحيان قرارات مجلس الأمن، التي تدين الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية .فحتى قبل نهاية عام ٢٠١٧، استخدمت واشنطن، ثلاث وأربعين مرة حق النقض الفيتو في مجلس الأمن للحيلولة دون إدانة إسرائيل .وتضمنت هذه القرارات قرار عام ١٩٧٦، الذ ي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومشروع نص عام ١٩٨٠، يقنن حقوق الشع ب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وقراري ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ اللذين يطالبان إسرائيل بوقف غزوها لقطاع غزة.

وفي ظل ما سبق علت الدعوات بإصلاح مجلس الأمن .وكتب كمال درويش، من معهد بروكينجز، وخوسيه أو كامبو، من جامعة كولومبيا، ورئيس لجنة السياسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، في أوائل مارس ٢٠٢٢، أن :العيب البارز، يتمثل في النظام الدولي الحالي الذي ظهر على الواجهة من خلال الغزو الروسي لأوكرانيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودوره في الإشراف على النظام متعدد الأطراف.

وبالإشارة إلى المادة) ٢٧ (من ميثاق الأمم المتحدة، التي تمنح الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن)الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا(، حق النقض المطلق؛ وصف درويش، وأوكا مبو، ذلك بأنه عقبة رئيسية أمام وفاء المجلس بمهمته .وفي الواقع، استخدمت جميع البلدان في مرحلة ما ه ذه القوة لإحباط الأمن الدولي للدفاع عن تصرفاتهم أو أفعال حلفائهم .وكما لاحظ الباحثان، فإن غزو بوتين، هو تذكير صارخ بـ«عجز مجلس الأمن» عند تعارض مصالح واحد أو أكثر من الأعضاء دائمي العضوية في ا لمجلس .وبالإشارة إلى كيف أن نظام العقوبات العالمية، الذي يفرضه مجلس الأمن، ضد موسكو سيكون أكثر إضعافًا للاقتصاد الخاضع للعقوبات من الإجراءات الغربية الحالية التي تم سنها حتى الآن؛ شجب درويش ، وأوكامبو، كيف أن حق النقض الروسي سيحول دون اتخاذ هذا الإجراء.

وفي إطار هذا الواقع، وكما أوضح كولوم لينش، من مجلة فورين بوليسي، فإن استخدام روسيا لحق النقض ال فيتو لعرقلة أي عمل دولي يدين غزوها لأوكرانيا، هو بالنسبة إلى الأمم المتحدة، مسألة تمثل تهديدًا وجوديًا للمبادئ والأهداف الأساسية للمنظمة الأممية .وفيما يتعلق بما يمكن فعله لتغيير هذا الوضع، دعا درويش، وأ وكامبو، إلى تغيير جذري للطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن، أي من خلال إدخال إمكانية نقض حق النق ض للعضو الدائم

.بينما اعترفا الباحثان، بأن مثل هذا الاقتراح سوف يتم رفضه من قبل روسيا والصين، ومن المحتمل أيضًا من قبل أعضاء آخرين في مجلس الأمن، واستشهدا بأنه من المرجح أن تدعمه غالبية الدول، وأن هذا هو الوق ت المثالي أمام الديمقراطيات لاقتراح مثل هذا التغيير.

وفي أماكن أخرى، قد يؤدي التقيد الوثيق بالأحكام الدقيقة للقيود المفروضة على حق النقض في مجلس الأمن، إلى تقليل إساءة استخدامه .واستشهد لينش، بأن هناك بندا رئيسيا من المادة) ٢٧- (المذكورة أعلاه- على أنه لا يحق للدول الأعضاء المتورطة في طرف ممارسة حق النقض لمنع اتخاذ إجراء، ولكن تاريخيًا، تم تجاهل ذلك إلى حد كبير من قبل القوى الرئيسية الأخرى؛ لأنه من شأنه إضعاف قوة حق الفيتو.

على العموم، نظرًا إلى أن مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، أصبح غير فعال على نحو متزايد، فمن الواضح أن الإصلاح العاجل مطلوب لوقف دول، مثل روسيا، والولايات المتحدة، والصين من استخدام حق النقض لحماية أنفسهم دبلوماسيًا من أعمالهم العدوانية) روسيا مثالاً(، أو الدفاع عن انتهاكات حلفائهم)الولايات المتحدة مثالاً .(ومع تباين التناقضات في ردود الفعل الدولية إزاء محنة الشعبين الأوكراني والفلسط يني اللذين يتعرضان لتهديدات وجودية مماثلة، يبدو أن هناك اختلالات أوسع في الإعلام الغربي والخطاب السياسي تحتاج إلى تغيير .

٢٠٢٢/٣/٣٠

تحديات كبيرة أمام فرص إحلال السلام في أوكرانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

حتى الآن لم يُظهر الصراع في أوكرانيا أي بوادر لنهاية قريبًا، حيث فشلت القوى الدولية في إقناع الرئيس ال روسي فلاديمير بوتين بسحب قواته .وفي قمة الناتو التي عُقدت في بروكسل يوم ٢٤ مارس ٢٠٢٢، قاد الرئي س الأمريكي، جو بايدن إن الدول الغربية مرة أخرى في جبهة موحدة ضد موسكو، معلنا زيادة كبيرة لقوات الناتو في أوروبا الشرقية، خشية أن يوسع بوتين حربه بمهاجمة الدول الأعضاء المجاورة لروسيا.

ويعكس الاحتمال المتزايد بنشوب صراع طويل الأمد، حقيقة أنه بدون بذل المزيد من الجهود الدولية المنسقة ل لوساطة، لن توقف موسكو هجومها على أوكرانيا، رغم انتكاساتها الملحوظة في ساحة المعركة.

وخلال قمة الناتو التي صاحبتها اجتماعات بين الولايات المتحدة والمجلس الأوروبي، أعلنت الدول الغربية عدة إجراءات جديدة لدعم أوكرانيا، ومعاقبة روسيا بشكل أكبر .وبالنظر إلى نطاق العقوبات الاقتصادية الحال ية، فقد شكلت صياغة المزيد منها لتقييد روسيا دوليًا، تحديًا لمقرري السياسة الغربيين .وأشار ديفيد سانجر في صحيفة نيويورك تايمز إلى أن اقتراح بايدن بعقد قمة لحلف الناتو، فاجأ بعض الدبلوماسيين الأوروبيين،

وأنهم اضطروا إلى ابتداع مبادرات بسرعة، ليظهروا أنهم لن يتحدثوا فقط عن الأزمة .ومع ذلك، كان من الوا ضح أن الهدف الأساسي للقمة، هو إظهار المزيد من الوحدة الغربية، وقد نجح ذلك .وأفادت أشلي باركر، و تايلر بيجر، وإميلي راوهالا، في صحيفة واشنطن بوست، بأن القادة في بروكسل عززوا بالفعل الموقف الصارم ضد روسيا.

وفيما يتعلق بأمن أوروبا، كان أبرز ما جاء في القمة هو إعلان نشر أربع مجموعات قتالية جديدة تابعة للحل ف في الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية، وهي المجر، ورومانيا، وسلوفاكيا، وبلغاريا .وستنضم هذه القوات إ لى مجموعات القتال الموجودة في بولندا ودول البلطيق، والتي تضم بالفعل حوالي ٤٠,٠٠٠ فرد .وأشار روبي جرامر، وجاك ديتش، في مجلة فورين بوليسي، إلى أن الناتو لم يكثر في التفاصيل، حول عمليات الانتشار ا لجديدة تلك، ولكن الإعلان الأخير يشير إلى تغيير في وجهة نظر المخططين العسكريين للحلف بشأن جناحه الشرقي.

وعلقت لورين سبيرانزا، من مركز تحليل السياسة الأوروبية، بأن هذه الخطوة المتأخرة، تُظهر تحولًا من موق ف الردع من خلال انتظار الخطأ واستغلاله، إلى الردع بالدفاع المتقدم .وأشار ينس ستولتنبرغ الأمين العام لل حلف إلى أن القادة الغربيين وافقوا على تعزيز موقف الناتو في شتى الميادين برا وبحرا وجوا.

ولكبح موسكو عسكريًا ضاعف الاتحاد الأوروبي مساعدته المخطط لها من ٥٠٠ مليون يورو إلى مليار يورو .وذ كرت قناة دويتشه فيله، أن الأموال ستُستخدم لشراء معدات وإمدادات كمعدات الحماية الشخصية، وأدوات الإسعافات الأولية والوقود، فضلاً عن معدات ومنصات عسكرية فتاكة .كما ستضاعف المملكة المتحدة عدد ال صواريخ الدفاعية التي ترسلها إلى أوكرانيا إلى ٦٠٠٠ صاروخ، بالإضافة إلى عرض ٢٥ مليون جنيه إسترليني من وزارة الخارجية لمساعدة كييف في دفع أجور مقاتليها.

من ناحية أخرى، تعمل واشنطن على دفع حلفائها الأوروبيين إلى تقليل اعتمادهم على النفط والغاز الروسي .وبالفعل، تم التوصل إلى اتفاقية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإمداد الأخير بما لا يقل عن ١٥ م ليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ .ووفقًا لـ«سانجر»، فرغم أن موسكو، أصبحت ض عيفة الآن؛ لأنها تعيش على مصدر دخل رئيسي واحد، وهو إدمان أوروبا للوقود الروسي، فإنه لا تزال هنا ك عقبات بين بروكسل، وواشنطن، بشأن إحداث تغييرات واسعة النطاق .

ومن جانبه، رفض المستشار الألماني أولاف شولتس دعم الحظر الفوري لواردات الطاقة الروسية، مشيرًا إلى أ ن ذلك يمثل مخاطرة بـ«إغراق» بلدنا وكل أوروبا في ركود .وأوضح لورنز جيرك، وهانز بورشارد في مجلة بولي تيكو، أن موقف شولتز يعكس رفضا صريحا للدعوات التي وجهتها دول أوروبية لاتخاذ إجراءات ضد صادرا

ت الوقود، التي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي .وتزود موسكو أوروبا حاليًا بحوالي ٢١٦ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال من إجمالي استخدام يبلغ حوالي ٥٤١ مليار متر مكعب، مما يعني أن مساهمة الولايا ت المتحدة- المخطط لها -لن تكون كافية تقريبًا لتعويض فقدان الطاقة الروسية.

وعليه، يبدو أن الاتحاد الأوروبي، والناتو، تجاوزا الاعتماد على الدبلوماسية لردع الهجمات الروسية في أور وبا، وبدلاً من ذلك، تبنوا شكلاً أكثر تقليدية للردع على أساس ديناميكيات القوة .وفي حين أن هذا قد يكون أكثر نجاحًا في حماية الأمن الأوروبي، فإن فرص استخدام الدبلوماسية لإنهاء هذا الصراع تتضاءل كل يوم .و أشار سانجر، إلى أنه بعد شهر من الغزو، كان الجو السائد في اجتماع الناتو الاستثنائي، مزيجاً من الخوف والشعور بوجود فرصة لتحقيق نصر، كما كان هناك أيضا شعور بالخطر أن مشاهد الدمار والعنف يمكن أن ت ستمر لأشهر أو سنوات قادمة، ما طغى على رؤيتهم لاحتمالية التوصل إلى سلام من خلال التفاوض قريبًا .وك ما أوضحت ايمي نيلسون، وألكسندر مونتغمري، من معهد بروكينجز، فإنه منذ اندلاع الحرب، نجحت الا ستجابات المنسقة بين دول الناتو في منع نشوب نزاع عنيف بين الحلف وروسيا .وخلال القمة، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أن فرنسا قررت تكثيف العمل لمنع التصعيد، رغم أنه لم يحدد أي إجراءات سيـ اسية.

وفي تعليقه على حاجة الناتو للنظر بشكل أفضل في دفاعاته، وفي موقفه الرادع؛ حذر جون راين، من المعهد ا لدولي للدراسات الاستراتيجية، من أن الالتزام بسياسة عدم التدخل خوفًا من التصعيد يهدد بالإضرار بمصدا قية الحلف وتقويض قيم ما فعله بالفعل ..متسائلًا هل هناك مخرج من فخ التصعيد، مضيفا أن الناتو لديه فر صة لإعادة النظر في مقاومة روسيا عسكريًا، حيث إن أحد الدروس المستفادة حتى الآن من أوكرانيا، هو أنه لا يمكن ردع موسكو عن استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع، في ظل موقف الناتو الحالي، ولا عن طريـ ق عقوبات جديدة.

وبتفصيل أكثر، يرى باري بافل، من المجلس الأطلسي، أنه إذا كان بوتين شجعه النجاح في أوكرانيا، فقد يـ صبح أكثر جرأة في جهوده للسيطرة والانتقال إلى مناطق الضعف المتصورة داخل أوروبا الشرقية .وبالمثل، حذ ر نيلسون، ومونتغمري، من أنه في حين أن هدف خفض التصعيد، هو هدف حاسم؛ إلا أنه قد يُعطي انطباعً ا بالعجز ويمنح زمام المبادرة للرئيس الروسي.

ومع ذلك، فإن فكرة ما يسمى بـ«الخطوط الحمراء»، حيال التصرفات الروسية في أوكرانيا، لا تزال مثيرة للجـ دل .وبينما علق بايدن، خلال قمة الناتو، بأن الحلف سيرد على أي هجوم كيماوي روسي ضد كييف؛ أوضـ ح سانجر أن الرئيس الأمريكي عندما سُئل عن طبيعة الرد، تجنب السؤال .وعند تحليل هذا التحفظ للتعليق

، أشار ويسلي كلارك القائد الأعلى السابق لحلف شمال الأطلسي إلى أن إصدار تصريحات عامة بشأن هذه المـ سألة، سيكون دعوة لمزيد من التصعيد من جانب روسيا.

وعلى الرغم من الخطاب الدبلوماسي والسياسي بين الناتو والقادة الأوروبيين في القمة تظل الحقيقة أن القتال على الأرض في أوكرانيا هو المحدد الرئيسي للتصعيد أو عدمه في المستقبل .وعلى وجه الخصوص، يُشار إلى ا لانتكاسات العسكرية التي مُنيت بها روسيا على أنها السبب الرئيسي لانتهاء الصراع قريبًا .وكتب سانجر، انه قبل الغزو، افترض قادة الناتو أن موسكو لا يمكن إيقافها، وأنه وفقًا لخطة الحرب الخاصة بها، ستنتشـ ر عبر أوكرانيا في غضون ٣٠ يومًا لفرض الاستسلام .أما الآن، وكما أوضح أندرو كرامر، في صحيفة نيويورك تـ ايمز، فإن القوات الأوكرانية تقوم بهجوم مضاد؛ غيّر الديناميكية المركزية للقتال، مما يعني أن السؤال لم يعـ د إلى أي مدى تتقدم القوات الروسية؛ ولكن ما إذا كان الأوكرانيون يدفعونهم الآن إلى الخلف.

وإذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك، فإن احتمال نشوب صراع طويل الأمد في أوروبا الشرقية، قد يؤدي إلى توتر العـ لاقات داخل الحلف .وعلى الرغم من ادعاء بايدن خلال القمة أن التحالف لا يزال قويًا، وموحدًا كما كان عـ ليه في أي وقت مضى؛ فقد كانت هناك توقعات بانقسام الصف .ومن ناحية أخرى، يبدو أن غزو أوكرانيا، قد أدى إلى تنشيط مفاجئ للحلف .وحذر توم تاغ، في مجلة ذي أتلانتيك، من أن المشاكل في الناتو لا تزال مـ تجذرة .ووفقًا لـ«هانس بينينديك»، من المجلس الأطلسي، ودانيال هاميلتون، من معهد بروكينجز، فإن الغز و أكد حاجة أوروبا إلى تحمل مسؤولية استراتيجية أكبر للذود عن نفسها، بدلاً من الاعتماد على الولايات المـ تحدة، وهو الأمر الذي تسبب في حدوث انقسامات بين واشنطن وأوروبا من قبل.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، فإن السعي لإجراء عملية تفاوضية قد تكون حاسمة .ومع ذلك، فإن عدم مشاركـ ة بعض الدول القادرة على التأثير على روسيا في الجهود الدبلوماسية قد قُوبل بالإدانة .وبشكل خاص، انتقد المعلقون دور الصين والهند في الاضطلاع بدور دبلوماسي أكثر فاعلية .وربما يكون من دواعي القلق أيضا، استـ مرار رفض موسكو، التعامل بشكل مثمر مع هؤلاء الفاعلين الخارجيين، سواء كانوا غربيين أو غيرهم .وذكر جون هدسون، في صحيفة واشنطن بوست، أن محاولات إقامة حوار بين كبار مسؤولي الدفاع الأمريكيين مع نظرائهم الروس، قد رفضتها موسكو الشهر الماضي .وعلى وجه الخصوص، استشهد هدسون، بكيفية رفض رـ وسيا التحدث مع وزير الدفاع الأمريكي، ورئيس هيئة الأركان المشتركة .

وفي مُعرض توضيحه لمخاطر هذا الموقف، أشار سام شاراب، من مؤسسة راند، إلى أن المشاركة الاستراتيجية، بين واشنطن، وموسكو، ليست ضرورية للتوصل إلى تسوية في أوكرانيا، ولكن أيضًا لتجنب العوارض وسوء الـ فهم .إضافة إلى ذلك، علق شاراب، أنه عندما لا يكون هناك اتصال على هذا المستوى، فإن أسوأ الافتراضات

للقادة العسكريين من المرجح أن تكون المُحرك لسلوكهم؛ مما يزيد من مخاطر التصعيد، وهو ما يبين سبب ا ختيار الناتو نهجا جديدا للأمن في أوروبا.

على العموم، فإنه من خلال قمة الناتو الأخيرة، يتضح أن فرص أي تسوية- بوساطة غربية- لهذا الصراع تتضاءل، مقابل التوترات المتزايدة بين التحالف وموسكو .ومع ذلك، فإن آفاق السلام قد تعود مرة أخرى؛ حيث ليس بمقدور أي من الطرفين أن يدعي النصر حتى الآن .وأوضح سمير بوري، من المعهد ال دولي للدراسات الاستراتيجية، أن البحث عن نهاية تفاوضية للحرب يبدو سابقًا لأوانه، وأن المحادثات ا لجارية، يجب التعامل معها بتوجس؛ نظرًا إلى عدم معرفة نوايا بوتين الحقيقية في أوكرانيا .ومع ذلك، فقد خلص، إلى أنه لن يكون هناك انتصار مطلق في المعركة، مما يجعل التوصل إلى تسوية تفاوضية أكثر احتمالية ، ولكن أيضًا بسبب القضايا المعقدة المطروحة، قد يتطلب هذا السلام وساطة دولية، وكذلك ضامنين خارجي ين لضمان التزام دائم من قبل الموقعين.

٢٠٢٢/٣/٣١

آفاق الاقتصاد الخليجي في عام ٢٠٢٢

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد نحو ثماني سنوات من معايشة عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الخليجي، نتيجة لانخفاض أسعار النفط منذ منتصف ٢٠١٤؛ تتجه هذه الموازنات إلى التوازن وتحقيق فوائض .فلدى عودة الاقتصادات العالمية إلى التـ عافي، عاد الطلب على النفط بقوة، وأمكن «لأوبك بلس»، أن ترفع إنتاجها بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميًا، ثـ م جاءت أحداث الحرب «الروسية الأوكرانية»، لترفع من أسعار النفط، حتى وصلت أحيانًا إلى ١٣٥ دولارا للبرميل .ورغم ما اتسمت به هذه الأسعار من تقلب؛ بسبب أنباء الحرب، إلا أنها ظلت في الغالب فوق سعر الـ١٠٠ دولار للبرميل، وهو سعر يتخطى سعر التعادل الذي وضعته دول الخليج لنفطها، والذي يبلغ متوسـ طه ٨.٦٦ دولارا للبرميل، علمًا بأن كل زيادة بمعدل ١٠ دولارات للبرميل، ترفد الاقتصاد الخليجي بـ٦٥ ملـ يار دولار.

وبهذا المعنى، تأتي التوقعات بأن يشهد الاقتصاد الخليجي في ٢٠٢٢ .أكبر معدل نمو في الناتج المحلي الإ جمالي، لم يحققه منذ سنوات .وفيما تشير هذه التوقعات إلى تحقيق السعودية، والإمارات، والكويت، معد لات نمو في حدود ٥ %أو تزيد قليلاً، فإنها تتراوح في قطر، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين بين ٣– ٤%، وإن كانت هذه التوقعات ما زال يكتنفها الغموض، حيث لم تنته جائحة كورونا بعد.

ومع ذلك، فإن القرار الذي اتخذته معظم دول العالم بعدم العودة إلى الإغلاق، والتعايش مع فيروس كورونا و تحوراته، قد قلل كثيرًا من تأثير هذا الغموض، كما أن السياسات التي اتخذتها دول الخليج، بشأن تنويع م صادر الاستيراد، والحماية الاجتماعية لمواطنيها، جعلت مستوى التضخم في الحدود الآمنة، وعززت قدرتها على تحقيق استفادة إيجابية صافية من ارتفاع أسعار النفط، حيث تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في ه ذه الدول عام ٢٠٢٢ .يتراوح ما بين ٢– ٢,٨%، والذي يقل كثيرًا عن المعدلات التي تشهدها الاقتصادات الغربية، حيث اقترب معدل التضخم في بر يطانيا من ٩%، وتجاوز ٧ %في الولايات المتحدة.

وبالفعل، بدت تباشير الزيادة في أسعار النفط، لدى اجتماع «القمة الخليجية» في الرياض، في ديسمبر٢٠٢١ . حيث كان من جملة القرارات التي اتخذها «المجلس الأعلى»، تأكيد أهمية متابعة إنجاز الرؤى الاقتصادية ل دول المجلس، لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعظيم الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية والفرص المميزة لمضاعف ة الاستثمارات المشتركة بينها، وتطوير تكامل شبكات الطرق والاتصالات بين دول المجلس، وتعزيز الصناعا ت الوطنية وتسريع وتيرة نموها، بما في ذلك إزالة كل العقبات والصعوبات التي تواجه تنفيذ قرارات العمل ا لاقتصادي المشترك، واستكمال مقومات الوحدة الاقتصادية.

وتُمكن الزيادة في أسعار النفط، دول الخليج من استكمال تنفيذ المشروعات المشتركة، التي تعزز التعاون الاقت صادي بينها، وتسهم في تنويع مصادر دخلها .ومن بين هذه المشروعات، مشروع «جسر المحبة»، بين قطر و البحرين، ومشروع «سكة حديد الخليج»، الذي يمتد من الكويت، مرورًا بالدمام، إلى مملكة البحرين، ومن ال دمام إلى قطر عن طريق منفذ سلوى، وسيربط قطر بالبحرين، ومن السعودية إلى الإمارات، ومن ثم إلى مسقط. علاوة على ذلك، تمكن الزيادة في أسعار النفط، من نمو حجم الاستثمارات المتبادلة بين دول الخليج .وعلى ر أس هذه الاستثمارات، نموذج «التحالف بين السعودية والإمارات»، كأكبر اقتصاديين عربيين، الأول بناتج محلي إجمالي يزيد على ٧٥٠ مليار دولار سنويًا، والثاني بنحو ٤٢٠ مليار دولار سنويًا .ويعزز الزخم في الع لاقات المتبادلة، مجلس التنسيق المشترك وتسهيلات وحوافر رجال الأعمال .وفيما تجاوز حجم الاستثمارات السعودية في الإمارات ١٠ مليارات دولار، فهو نفس الرقم تقريبًا لاستثمارات الإمارات في السعودية، كما بلغ عدد المشروعات السعودية في الإمارات ٢٠٦ مشروعات، مقابل ١٤٠ مشروعا إماراتيا في السعودية.

في الوقت ذاته، تعد السعودية الشريك التجاري الأكبر للبحرين، حيث تستثمر في العديد من الأنشطة الاقتص ادية لديها، إضافة إلى استثمارها في مشروع «جسر الملك حمد»، و«شبكة السكة الحديدية» بين البلدين، وتزي د استثماراتها على ٥.٢ مليار دولار .ويمثل الاستثمار السعودي نحو ٨٠ %من حجم المشاريع العقارية التي ت

تولاها الاستثمارات الأجنبية، ويستحوذ على نحو٣٠ %في المناطق الصناعية الجديدة، وتبلغ استثمارات الس عوديين في البورصة البحرينية نحو ٤٣٢ مليون دينار .ولدى اجتماع «المجلس التنسيقي السعودي- البحريني»، في ديسمبر٢٠٢١؛ جرى بحث حزمة من المشاريع الاستثمارية الكبرى في البحرين، باستثمارات سعودية بلغت ٥ مليارات دولار .وفي هذا الإطار، تم إعلان لدى زيارة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الأمير «سلمان بن حمد» إلى أبو ظبي في نوفمبر٢٠٢١ .إنشاء «صندوق استثمار مشترك»، بين الإمارات، والبـ حرين .وفيما تزيد مشاريع «الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية»، في البحرين على ١٧ مشروعا بقيم ة ١٥٠ مليون دينار؛ فإن استثمارات «الهيئة العامة للاستثمار الكويتية»، تبلغ أكثر من ٩١٤ مليون دينار، في الوقت الذي تواصل فيه «اللجنة العليا المشتركة البحرينية- الكويتية»، بحث الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يتيحها التعاون بين البلدين.

وفي الوقت الذي يعد تعزيز الاستثمارات المشتركة، «أثرًا مباشرًا»، لارتفاع الإيرادات النفطية في ٢٠٢٢؛ فإن هذا الارتفاع يسهم أيضًا في دعم إيرادات «الصناديق السيادية الخليجية»، التي تعرضت للاستنزاف في فترة ا نخفاض أسعار النفط .ومع وجود أوجه إنفاق يصعب تقليصها، مثل «الإنفاق الأمني»، وسط أوضاع إقليمية و دولية مضطربة، و«الإنفاق الاجتماعي»، الذي يلبي حاجات السكان من إسكان، وتعليم، وصحة، وضمان ا جتماعي، وأمن غذائي ومائي، وأمن طاقة وبيئة؛ وُضعت الدول الخليجية تحت ضغط تدبير الموارد المالية ال لازمة لتغطية نفقاتها؛ ما اضطرها إلى السحب من هذه الصناديق، حتى إن «صندوق النقد الدولي»، حذر في ف براير ٢٠٢٠ من أنه «إذا استمرت دول الخليج في السحب على هذا النحو، فإنها قد تستنزف صناديقها السي ادية في ١٥ عاما».

وبتفصيل أكثر، تعد الإمارات، «الثانية» عالميًا في حجم صناديق الثروة السيادية، بما يقارب ٤.١ تريليون دو لار، وتحتل السعودية المركز «الرابع»، عالميًا بنحو تريليون دولار، وتأتي الكويت في المرتبة «السادسة»، بأكث ر من ٥٣٠ مليار دولار، فيما تأتي قطر «السابعة»، بأكثر من ٣٢٠ مليار دولار، وسلطنة عُمان، في المركز الـ ٢٤ .بأكثر من ٢٤ مليار دولار، والبحرين الـ«٢٦»، بحجم صندوق يزيد على ١٨ مليار دولار .وقد مثلت هذه الصناديق دومًا حائط صد للوقاية من أزمات انخفاض أسعار النفط وتقلباته، حيث تنتعش حين ترتفع الإيرادا ت النفطية.

وفوق هذا وذاك، تمكن زيادة أسعار النفط دول الخليج من استئناف تنفيذ مشروعاتها التنموية التي أجلت تنف يذها في فترة انخفاض الأسعار، أو إطلاق مشروعات جديدة .واشتملت خطة التعافي البحرينية على تنفيذ مش روعات بقيمة ٣٠ مليار دولار .وأعلنت الإمارات إطلاق٥٠ مشروعا جديدا لتحقيق التميز في المنافسة الاقتصاد

ية، تستهدف جذب استثمارات أجنبية بقيمة ١٥٠ مليار دولار، كما أعلنت الكويت عن ٩ مشروعات بقيمة ٦٥ مليار دولار .وفي السعودية، تم استئناف تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة، كمشروع «منتزه الملك سلما ن»، ومشروع الفدية «عاصمة الترفيه»، و«مشروع جبل عمر»، كما بدأت شركة «أكوا باور»، الاستثمار في ٨ م شروعات جديدة في مجال الطاقة المتجددة، بقيمة ٨ مليارات دولار .وفي منتدى المشاريع المستقبلية يوم ٢٢ ما رس ٢٠٢٢ .تم إعلان ٣٠٠٠ مشروع بقيمة ٢١٣ مليار دولار.

ومن الثابت أنّ الدخول في هذه المشروعات، يزيد من قابلية الاقتصاد الخليجي للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة مع توافر مناخ استثماري محفز لقدوم هذه الاستثمارات .ووفقا لصحيفة «فايننشيال تايمز»، فإن «دبي» ، جاءت عام ٢٠٢١ .في المرتبة الأولى «عربيًا»، والثالثة «عالميًا»، من حيث تدفقات رؤوس الأموال، وعدد مش روعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، فيما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ٢٣ مليار دولار .وتوجهت الكويت إلى إنشاء ٤ مناطق اقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، تقدر القيمة المستهدفة للا ستثمارات فيها بأكثر من تريليون دولار، وتجاوز رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين ٣٣ مليار دولار ، بينما بلغ ٣٥ مليار دولار في قطر، و٤٢ مليار دولار في سلطنة عُمان.

وبشكل عام، فإن تحسن وضع الاقتصاد الخليجي عام ٢٠٢٢ .ينعكس على تحسن وضع الاقتصادات العربية ، سواء من حيث زيادة قدرتها على الاستثمار، أو زيادة الفرص المتاحة للعمالة العربية في السوق الخليجي . وتعد مصر أكبر واجهة عربية للاستثمارات الخليجية، كما أن العمالة المصرية في دول الخليج هي الأكبر عربيً ا .وفي عام ٢٠٢١ .قدرت تحويلاتها بـ٥.٣١ مليار دولار، مثلت المصدر الأول للنقد الأجنبي لمصر .وفي ١٦ ما رس ٢٠٢٢ .تم التوقيع على اتفاقية بين السعودية ومصر، لقيام صندوق الاستثمارات العامة السعودي بالاستث مار في مصر، وبلغت الاستثمارات السعودية في مصر أكثر من ٣٠ مليار دولار، ويعد من أكبر المشروعات المش تركة بين البلدين مشروع الربط الكهربائي .فيما زادت الاستثمارات الإماراتية في مصر بنسبة ٢٨ %في عام ٢٠٢١ .وقام صندوق ثروة أبوظبي باستثمار ٢ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بمصر، وتجاوزت الا ستثمارات الكويتية ١٥ مليار دولار.

وفضلاً عن هذه الاستثمارات وفرص العمالة؛ فإن تحسن وضع الاقتصاد الخليجي، يزيد من قدرته على تقديم المساعدات التنموية، سواء للدول العربية أو للدول النامية .ومنذ عام ٢٠١٥ .وحتى نهاية ٢٠٢١ .زادت قيم ة الدعم السعودي لليمن على ٢٠ مليار دولار، وساعدت السعودية ١٦٤ دولة حول العالم بعدد مشروعات إنس انية وتنموية وخيرية، بلغت ٤٧٣٥ مشروعا، بقيمة أكثر من ٤٨ مليار دولار، كما وصلت هذه المساعدات إلى منظمات وهيئات دولية؛ على رأسها الأمم المتحدة، والبنك الآسيوي للاستثمار، والصندوق العربي للإنماء الا

قتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، من إجمالي جهات مستفيدة بلغت ٤٩ جهة، بعدد مساهما ت بلغ ٥٦٣ .وحجم مساعدات زاد على ٢٫٢ مليار دولار .فيما بلغت قيمة المساعدات المقدمة للاجئين بنحو ١٧ مليار دولار .كما تأتي الإمارات على رأس المانحين للمساعدات التنموية عالميًا .وبحسب جدول «منظمة ال تعاون الاقتصادي والتنمية» ومنذ قيامها وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ .قدمت الإمارات مساعدات تزيد قيمتها عل ى الـ١٠٠ مليار دولار، فيما يزيد قيمة المساعدات الخارجية الكويتية على ٢ مليار دولار سنويًا.

على العموم، إذا كانت الأزمة العالمية القائمة حاليًا جراء الحرب الروسية الأوكرانية، والعقوبات الغربية على روسيا تلقي بظلالها على الاقتصاد الخليجي، لجهة ارتفاع أسعار الغذاء، كون البلدين المتنازعين من أكبر الم وردين عالميًا للحبوب والزيوت واللحوم، ما قد يؤثر في حصاد الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط؛ فإن الاست ثمارات التي قامت بها دول الخليج في القطاع الزراعي في قارات العالم المختلفة، قد جنبها الكثير من التبعا ت السلبية لهذه الأزمة، كما أنه في حال طال أمد هذه الأزمة، وامتدت العقوبات الغربية لتشمل قطاع الطاقة الروسي، فسوف يكون الاقتصاد الخليجي - صمام أمن الطاقة العالمي- على موعد مع أسعار نفط أخرى غير تلك السائدة حاليًا، وهو ما يمكنه من احتواء أي آثار اقتصادية سلبية جديدة.

٢٠٢٢/٤/٢

عقبات أمام توقيع إيران اتفاقا بشأن قدرتها الصاروخية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يتمثل النقد الذي يوجهه عادة الخبراء والمراقبون إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، في أنها فشلت في معالجة المخاطر التي يشكلها برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني .وخلال مفاوضات عام ٢٠١٥ .«خلص الموقعون إ لى أنه من أجل «تحقيق تقدم مجدٍ»، سيحتاجون إلى «فصل» الصفقة النووية، عن «قضايا أخرى ذات أهمية كبيرة» .وبالتالي، فإن انتشار هذه الصواريخ لا يزال مصدر قلق مستمر في المنطقة والعالم، وقد حظي بالاهتمام مجددا خلال «مفاوضات فيينا» الحالية بخصوص الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ .حيث تم تسليط الضوء على إم كانية عمل «مبادرة إقليمية متعددة الأطراف لمعالجة انتشار الصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط».

ووفقًا لتقرير نشره مؤخرًا «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، ومقره لندن، بعنوان «معالجة تهديد الصو اريخ الإيرانية ..نهج إقليمي للحد من المخاطر والتسلح»، فإن «أي جهد دبلوماسي لمعالجة برنامج الصواريخ ا لإيراني، لن ينجح، إلا إذا تم تضمينه في نهج أكثر شمولية»، مع أخذ ديناميكيات الأمن الإقليمي المعقدة في الاعتبار .ومع ذلك، من المرجح أن يواجه مقررو السياسات في سعيهم إلى تحقيق تقدم في هذا الصدد عددًا من

التحديات .وأشار التقرير إلى «عدم وجود أي اتفاق دولي ملزم حاليا»، يضع ضوابط أو قيودًا على تطوير إيرا ن المستمر لقدراتها الصاروخية .وخلص إلى أنه «سيكون من المستحسن» رؤية تعاون دولي قوي لمنع انتشار ال صواريخ وتقنيات الطائرات المسلحة المسيرة إلى وكلاء إيران.

ومع ذلك، قلل العديد من المحللين من احتمالية التوصل إلى اتفاق إقليمي بشأن انتشار الصواريخ الباليستية . وأشار «روبرت أينهورن»، و«فان ديبين»، من «معهد بروكينجز»، إلى أنه «في المستقبل المنظور»، سيظل إصدا ر قيود على الصواريخ الإقليمية غير مرجح، وذلك «بسبب حقيقة أن تقييدها يحتاج إلى التفاوض بين العديد من البلدان»، ما يجعل مثل هذا الاتفاق، «معقدًا وصعب المنال».

ووفقا لذلك، أشار «برن كوبينج»، و«مارك فينو»، من «مركز جنيف للسياسات الأمنية»، إلى التهديد الذي ت شكله القدرات الصاروخية الإسرائيلية على إيران، باعتباره عاملا معقدا لمثل هذه العملية .وأوضح «أينهورن» ، و«ديبين»، أن «الجهود الإسرائيلية المرجح حدوثها، لربط مفاوضات الصواريخ بـ«قضايا الأمن الإقليمي الأ كبر»، يمكن أن تشكل حاجزًا أمام اتفاقية إقليمية للحد من الأسلحة .وبحسب «جريجوري أفتانديليان»، من «الجامعة الأمريكية في واشنطن»، فإن «الصراع العسكري المستمر بين إسرائيل وإيران» في سوريا، لا يُظهر «أ ي بوادر للتراجع»، على الرغم من «العودة المحتملة إلى الاتفاق النووي»، موضحًا أن التصعيد الأخير في سور يا هو نفسه مدفوع بمخاوف إسرائيلية بشأن «مصانع أسلحة وصواريخ إيرانية»، مما يثير الشكوك حول إمكان ية أي مبادرات متعددة الأطراف تشمل كلا البلدين.

علاوة على ذلك، فإن الطريقة التي يمكن من خلالها تقييد انتشار الصواريخ الباليستية «لا تزال غير واضحة» .وتساءل «فابيان هينز»، و«ساهيل شاه»، من «شبكة القيادة الأوروبية»، عما إذا كانت المفاوضات المحتملة ستعالج «قدرة إيران على صنع رأس نووي»، أو «عدد الصواريخ التي تنتجها وتنشرها»، أو «تطوير أنظمة أكث ر تقدمًا من الناحية التقنية» .وحذرا من أنه في ظل «الغياب التام للثقة»، فإن الاتفاق يتطلب «آليات تحقق ق وية»، والتي «قد لا يكون تحقيقها واقعيا من قبل إيران وإسرائيل» .ومن بين أمثلة «معاهدات منع الانتشار» ا لناجحة في الماضي، «معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي» لعام ١٩٨٧ .وما تضمنته من أحكام بشأن عمليات التفتيش الميداني.

وفي تأييد لهذا، أدرج «آينهورن»، و«ديبين»، «الديناميكيات المتعلقة بالتحقق الميداني»، كعقبة أخرى أمام اتـ فاق محتمل، حيث من المرجح أن تجادل الدول بأنها «ستشكل مخاطر غير مقبولة» على «برامجهم ومنشآتهم الحساسة» الأخرى خارج نطاق الصواريخ الباليستية .وبالمثل، خلص تقرير «المعهد الدولي للدراسات الاسترا

تيجية»، إلى أن «ممانعة عمليات التحقق من القيود التي تم التفاوض عليها»، هي أمر «مرجح»، إلا أنه لم ي شر إلى أن بعض تدابير مكافحة الانتشار، مثل حظر الإطلاق يمكن «مراقبتها من خارج المنطقة».

وفوق ذلك كله، فإن إقناع إيران بالتفاوض حول برنامجها الصاروخي، يمثل «تحديًا»؛ نظرًا إلى إحجامها التا ريخي عن مناقشة هذا الأمر .وفي حديثه عام ٢٠١٧ .أعلن المرشد الأعلى الإيراني، «آية الله علي خامنئي»، أن «القدرات الدفاعية، ونفوذ البلاد ليسا محلا للتفاوض والمساومة» .وأوضحت «باريسا حافظي»، من وكالة «رويترز»، أن الرئيس الإيراني الحالي، «إبراهيم رئيسي»، استبعد احتمالية إجراء مفاوضات حول «الأنشطة الإقليمية»، و«برنامج الصواريخ الباليستية»، بعد وقت قصير من وصوله إلى السلطة في يونيو ٢٠٢١ .وبالفعل، يجد هذا الرأي صدى واسع الانتشار داخل مراكز القيادة الإيرانية، بالنظر إلى «الدور الرئيسي للصواريخ في ا ستراتيجية الدفاع» .

ومع ذلك، ووفقا لـ«تقرير المعهد الدولي»- المشار إليه- فإن «ما يستجد من تحول بشأن الظروف الأمنية»، جنبًا إلى جنب مع «تقديم عرض يحمل في طياته حوافز» ، يُمكن أن يزيد من احتمالية طرح طهران لهذه القضية على طاولة المفاوضات .وقد ينشأ التغيير الأكثر أهمية في الديناميكيات الأمنية الحالية من العودة الناجحة إلى «الاتفاق النووي»، والذي كثيرًا ما ادعى أنصاره أنه يمكن استخدامه كمنصة لمفاوضات مستقبلية حول قضايا إقليمية أخرى، مثل الصواريخ الباليستية .ونظرًا إلى مشاركة الأعضاء الدائمين في «مجلس الأمن»، التابع للأمم المتحدة في هذه المباحثات، فمن المحتمل أن العودة إلى الاتفاق على المدى الطويل، يمكن أن تمهد الطريق لاتفاق بين أعضاء المجلس على ضرورة معالجة برنامج الصواريخ الإيراني.

وفي الوقت الحاضر، يبدو اتفاق من هذا النوع «بعيد المنال»، على خلفية تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا .وك ما أوضحت «نيكول جرايفسكي»، من «جامعة هارفارد»، فإن «العزلة الدولية» لروسيا تقدم لها الآن «حوافز إ ضافية لتعزيز العلاقات» مع إيران، حيث تواجه الدولتان «الوحدة على الساحة الدولية» .وأشار «جيمس بول يتي»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى أن مفاوضات الاتفاق النووي نفسها، وصلت الآن إلى «طريق مسدود »، حيث تحاول روسيا انتزاع تنازلات من الغرب فيما يتعلق بالعقوبات التي فرضتها مؤخرًا.

وفي ضوء هذه الديناميكيات أشار العديد من المحللين إلى أنه يمكن معالجة قضية الصواريخ، من خلال مؤتمر الأمم المتحدة، بشأن «منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى»، و الذي عقد دورته الثانية في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر٢٠٢١ .واقترح «ليوناردو باندارا»، من «المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية»، أن المبادرة قد تؤدي إلى «تقدم كبير نحو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشام

ل»، ومع ذلك، فإنه لا يجب التقليل من «التحديات»، التي لا تزال قائمة، حيث إنه «من الصعب تصور أ ي اتفاق على المدى القريب بين أعضاء المؤتمر».

وفي ظل الوضع الحالي، اقترح المراقبون أن المفاوضات المحتملة بشأن برنامج الصواريخ الباليستية، يمكن تس هيلها من خلال تخفيف بعض الدول لنهجها تجاه هذه القضية، والاستفادة بشكل أفضل من الحوافز للتأثير على السلوك الإيراني .وعلى سبيل المثال، أشار «كوبينج»، و«فينو»، إلى أن «النهج العقابي»، الذي تم تطبيق ه أحيانًا على طهران بشأن هذه القضية- خاصة عندما يقترن بمطالب تتصف بالمبالغة- كان «غير ذي جدوى» في الماضي.

وبالمثل، وصف تقرير «المعهد الدولي»، «الردود العنيفة»، للقوى الإقليمية، ضد نشر إيران لتكنولوجيا الصوار يخ الباليستية، بأنها «ذات تأثير مؤقت»، قد «يحفزها بشكل أكبر على توسيع ترسانتها الصاروخية»، مشيرً ا أيضًا إلى أن كلا من واشنطن وحلفائها الأوروبيين، يمكنهم تقديم عروض، عن طريق إزالة «عقوبات اقتصادي ة إضافية»، بما في ذلك رفع إيران من قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات لعام ٢٠١٧.

علاوة على ذلك، هناك بعض المؤشرات على أن إيران قد تكون مستعدة لمتابعة المفاوضات مع الجهات الإقليم ية الفاعلة الأخرى .ووفقًا لـ«أليكس فاتانكا»، من «معهد الشرق الأوسط»، دعا «رئيسي»، إلى «انفراجة مع ال دول المجاورة»، مدفوعًا بشكل أساسي بالتحديات الاقتصادية العميقة، التي تواجهها البلاد، والتي دفعتها «إلى الاقتراب من الإفلاس» .وعلى هذا النحو، أشار الباحث إلى محاولات إيران «التواصل الإقليمي» .ومن الأ مثلة على ذلك زيارة «رئيسي» إلى الدوحة في فبراير ٢٠٢٢ .حيث وقعت إيران وقطر العديد من اتفاقيات التع اون الثنائي على خلفية استمرار مفاوضات فيينا .ومع ذلك، خلص «فاتانكا»، إلى أن «احتمال التوصل إلى ح ل وسط»، بشأن الصراع الإقليمي لا يزال «بعيدًا إلى حد ما»، على الرغم من المكافآت الدبلوماسية «الكبيرة».

على العموم، لا يزال غالبية المحللين الغربيين «غير متفائلين»، بشأن التقدم المحدود في احتواء برنامج الصوا ريخ الباليستية الإيراني .وعلى الرغم من ورود تقارير تفيد بأن «مفاوضات فيينا»، توصلت إلى نتيجة؛ إلا أن الغزو الروسي لأوكرانيا، أدى إلى حالة استقطاب داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ما قد يعوق مفاو ضات المتابعة بشأن الأمن الإقليمي .وفي الوقت نفسه، لا تزال التوترات بين إيران وإسرائيل محتدمة بعد تص عيد المواجهات العسكرية بينهما في سوريا.

ومع ذلك، لا تزال الخيارات المحتملة المتاحة لواضعي السياسات محل نقاش، مع الوضع في الاعتبار إمكانيـ ة عودة طهران للمفاوضات في حالة توفر الظروف المناسبة، لا سيما عندما يتم وضع الصعوبات الاقتصادية ال تي تمر بها في الحسبان.

٢٠٢٢/٤/٥

قراءة في استراتيجيات مملكة البحرين التنموية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أطلقت مملكة البحرين في الآونة الأخيرة عددًا من الاستراتيجيات التنموية القطاعية، في إطار رؤيتها الاقتصاد ية ٢٠٣٠؛ تستهدف وضع الاقتصاد البحريني على طريق التعافي من الآثار السلبية لجائحة كورونا، وتعميق تنويع مصادر الدخل، بما يكسب هذا الاقتصاد درجة عالية من المرونة في التعامل مع تقلبات أسعار النفط، و تحقيق أقصى استفادة من الفرص الواعدة لعدد من القطاعات، بما يرفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر للعمالة فرص عمل ذات أجور عالية، ويعزز مكانة البحرين الدولية، ويحسن تصنيفها الائتماني، وقابل يتها لاستقبال مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

يأتي في مقدمة هذه الاستراتيجيات،) استراتيجية السياحة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦(، وهي النسخة الثانية التي تأتي استكمالاً للنسخة الأولى «٢٠١٥– ٢٠١٩» .ففي ضوء الطبيعة الجزرية لمملكة البحرين، وموقعها وسط اقتصادات دول الخليج العربية الغنية، و تراث البحرين الثقافي، وانخفاض تكلفة المعيشة فيها، والأعراف والتقاليد الأصيلة المرحبة بالغريب؛ فإن هنا ك فرصا واعدة لهذا القطاع، فضلاً عن أن تنميته تقود تنمية قطاعات أخرى خدمية وإنتاجية، فكلما زاد عد د السياح، ومدة إقامتهم، وإنفاقهم، كلما انتعش دخل البلاد، وتحفزت إلى مزيد من التطوير .من ناحية أخر ى، كان هذا القطاع من أكثر القطاعات تضررًا من جائحة كورونا، بتوقف حركة الطيران والإجراءات الاحترا زية، على الرغم من أنه قبل الجائحة مباشرة، أمكنه تنفيذ استراتيجيته الأولى، برفع إسهامه في الناتج المحـ لي الإجمالي من ٦.٤ %إلى ٧ .%

وتستهدف الاستراتيجية الجديدة، إبراز مكانة البحرين كمركز سياحي عالمي، وأن يبلغ هذا الإسهام ٤.١١ %في ٢٠٢٦ .ويتحقق هذا الرقم باستهداف وصول عدد الزائرين للمملكة إلى ١.١٤ مليون زائر، وأن يبلغ إنفا ق الزائر ٨.٧٤ دينار، وأن يرتفع متوسط عدد الليالي السياحية إلى ٥.٣ أيام .ويترتب على ذلك أن يبلغ إنفا ق السياحة الوافدة ٢ مليار دينار .وتتحقق هذه المستهدفات عبر سياسات:)تسهيل الدخول، وتنويع وتطوير عناصر الجذب السياحي، وتعزيز مقومات الإقامة السياحية ومتطلباتها، و التسويق والترويج لمواهب البحرين السياحية في مجالات السياحة المختلفة الترفيهية والعلاجية والثقافية والر ياضية وسياحة الأعمال والأنشطة البحرية وسياحة الإعلام والأفلام السينمائية .(ويتم هذا التسويق في الأسوا

ق العالمية الرئيسية المستهدف جذب السياح منها، بالاعتماد على شركة طيران الخليج، ووكلاء السفر والسيا حة الموثوقين في الأسواق المستهدفة.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، وقعت «هيئة البحرين للسياحة والمعارض»، ٧٢ اتفاقية مع وكلاء السفر حول العا لم، وأطلقت حملات ترويجية في ١٦ دولة، من بينها ٩ أسواق سياحية تدخلها البحرين أول مرة .وفي السنة الأولى ٢٠٢٢، أطلقت الهيئة، برنامجا متكاملا يتضمن عددا من الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية، من بينها مهرجان البحرين للطعام، ومهرجان ذهب المنامة، فضلاً عن «الفورمولا ١».

وينعكس تنفيذ هذه السياسات على قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع البناء والتشييد، الذي ينشط وراءه عدد ا كبيرا من المجالات، كالخدمات الهندسية، وصناعة وتجارة مواد البناء، والنقل وخدمات الأعمال .ويبرز ه نا، مشروعات «مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات في الصخير»، و«واجهة الغوص البحرية»، و«مشرو ع شاطئ الخليج البحرين»، و«الواجهة البحرية لساحل قلالي»، و«فندق ومنتجع مناتيس في جزر حوار»، و« منتجع جميرا خليج البحرين»، و«المدينة السياحية وتطوير بلاج الجزائر»، و«مشروع سعادة»، كما ينعكس ه ذا التنفيذ على قطاع الثقافة، حيث جرى تدشين مسرح الدانة، الذي تقام عليه العديد من الفعاليات الثقافية والترفيهية .

كما ينعكس هذا التنفيذ أيضا على تعزيز قدرة البحرين على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اح تل قطاع السياحة المرتبة الرابعة في استقبال هذه الاستثمارات، بعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع الصناعي، وقطاع النقل والخدمات اللوجيستية، واستحوذ على ١٠ %من هذه الاستثمارات .وفي عام ٢٠٢٠ جاءت البحرين الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في استقطاب الاستثمارات السياحية، بنحو ٤٩٢ مليون دولار، كما احتلت نفس المرتبة في خلق الوظائف في القطاع السياحي، وعدد مشاريع الاستثمار ا لأجنبي المباشر في القطاع .وساعد في تدفق هذه الاستثمارات عوامل عديدة على رأسها :معدل صفر ضرائب ش ركات، ١٠٠ %ملكية أجنبية، انخفاض التكلفة التشغيلية، وجود قوة عمالة محلية ماهرة، والتوجه الحكوم ي إلى تعزيز كفاءة هذه العمالة .وإذا كان قطاع السياحة البحريني يوفر نحو ١٥ ألف وظيفة، فإن الاستراتيج ية الجديدة تسعى إلى زيادة نسبة وجود العمالة البحرينية في هذه الوظائف عن النسبة الحالية، التي لا تزيد على ٢٢ %بالقضاء على ظاهرة عزوف هذه العمالة عن العمل في هذا القطاع، وتغيير نظرة المجتمع إلى نظرة مشجعة.

أما) استراتيجية قطاع الصناعة ٢٠٢٢ – ٢٠٢٦(، فهي ترتكز على دعم تحول هذا القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتقليص الانبعاثات الكربونية

ة، والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، ورقمنة التصنيع، وزيا دة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد عبر تكامل الصناعات الخليجية .ويشمل تنفيذ هذه الاستراتيجية مشروعا ت في قطاعي الألمونيوم والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأزرق، بما يدعم التزام الم ملكة بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول ٢٠٦٠، إلى جانب الصناعات الغذائية والدوائية والإلكترونيات الد قيقة .

وفيما تتوجه «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، إلى قيام القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، وأن دور الحك ومة، هو ناظم ومنسق ومشرع ومسهل ومقيم للبنية التحتية؛ فإن محاور هذه الاستراتيجية الخمس تشمل :«ت عزيز الصناعات الوطنية، الاستثمار في البنية التحتية، تحسين تجربة المستثمر، توجيه البحرينيين مهنيًا، و تحديث القوانين والتشريعات.

ويتضمن محور تعزيز الصناعات الوطنية عدة مبادرات في مقدمتها، «زيادة التشبيك بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة والمصانع الكبرى، وزيادة كفاءة سلاسل التوريد، وتطوير علامة «صنع في البحرين»، بزيادة نسبة الم كون المحلي والعمالة المحلية، وإطلاق جائزة التفوق الصناعي، ودعم التكامل بين الصناعات» .ويستهدف محور توفير البنية التحتية؛ «زيادة رقعة المناطق الصناعية ضمن المشاريع الاستراتيجية الكبرى، كمنطقة الص ناعات التحويلية ومنطقة التجارة الأمريكية، وتزويد البنية التحتية بالغاز والكهرباء والماء والصرف الصحي، وزيادة كفاءة التفتيش والرقابة باستخدام الأقمار الصناعية، وتشجيع المصانع على الاستثمار في الطاقة المتجد دة والحلول الصديقة للبيئة، وتأسيس مركز الابتكار الصناعي لدعم التحول إلى تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة» .أما الثالث، تحسين تجربة المستثمرين، فيعمل على «إعادة هندسة إجراءات الخدمات الصناعية وت بسيطها، من خلال دمج بعض العمليات أو إلغائها، وإعداد دليل موحد لتسهيل الحصول على التراخيص، وإطلاق نظام إلكتروني موحد للخدمات الصناعية، وتسهيل إجراءات الدخول والإقامة للمستثمرين» .ويركز الم رابع على زيادة القدرات المهنية للعمالة البحرينية، بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتدشين برا مج تحفيز لتوظيف العمالة في القطاع الصناعي .ويلبي الخامس التطوير التشريعي، «احتياجات التكامل الخل يجي عبر قوانين موحدة، وتطوير التشريعات القائمة لتلبي الاحتياجات الجديدة للقطاع الصناعي، واستحدا ث أحكام وقواعد منشأ خليجية، تعزز التكامل الصناعي، ومراجعة قانون إنشاء المناطق الصناعية، واستحدا ث تصنيف عمراني خاص بها».

وتستهدف الاستراتيجية الجديدة رفع نسبة البحرنة في القطاع الصناعي من ٢٣ %في ٢٠١٩، إلى ٣.٢٥ % في ٢٠٢٦، من إجمالي عمالة بلغ نحو ٥٩ ألفا في ٢٠١٩، و٦٥ ألفا في ٢٠٢٦، كما تستهدف زيادة قيمة الناتج

ج المحلي الإجمالي للصناعة من ٨٦٥.١ مليار دينار في ٢٠١٩ إلى ٥٤٤.٢ مليار دينار في ٢٠٢٦، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة من ٨.١٢ %في ٢٠١٩ إلى ٥.١٤ %في ٢٠٢٦، ورفع قيمة صادر ات القطاع الصناعي من ٢,١٦٨ مليار دينار في ٢٠١٩ إلى ٤٧٥.٢ مليار دينار في ٢٠٢٦، ورفع نسبة صادرات القطاع الصناعي)استخراجي وتحويلي (من إجمالي الصادرات الوطنية من ١.٧٠ %في ٢٠١٩ إلى ١.٨٠ في ٢٠٢٦ .ويخدم تن فيذ «استراتيجية قطاع الصناعة ٢٠٢٢— ٢٠٢٦»، عددا من المشروعات الكبرى في البنية التحتية الصناعية، وهي «المنطقة التجارية الأمريكية»، و«منط قة فشت العظم»، و«منطقة الصناعات التحويلية في قطاع الألومونيوم»، و«تزويد شرق مدينة سلمان الصناعية وجنوب الحد الصناعية بالبنية التحتية»، ويزيد إجمالي تكلفة هذه المشروعات على ١٢٥ مليون دينار.

وتأتي) استراتيجية قطاع الاتصالات ٢٠٢٢— ٢٠٢٦(، وهو القطاع الأسرع نموًا، تقود التحول الرقمي للاقتصاد البحريني، وتبني على النجاح الذي حققه وبرز أثناء جائحة كورونا من خلال نمو التجارة الإلكترونية والمدفوعات والخدمات الإلكترونية عن بعد، وتس عى إلى تحسين مكانة البحرين في مؤشر المشاركة الإلكترونية في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، مد طلقة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي :«تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية عبر التحول الإلكتروني للخدما ت -التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إيجاد طرق مبتكرة في تقديم الخدمات الحكومية- رقمنة الوثائق والمستندات الحكومية والتحول الإلكتروني للمدفوعات- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير أداء الخدمات الحكومية.

وتتضمن الاستراتيجية أربع محاور رئيسية تشمل :«تطوير البنية التحتية للاتصالات -دعم الاقتصاد الرقمي- تعزيز الحوكمة الإلكترونية- تطوير القدرات الرقمية» .وفيما تعزز هذه الاستراتيجية الأمن السيبراني البحريني، وتواجه الجرائم السيبراند ية؛ فإنها تسعى إلى زيادة نسبة تغطية الشبكة الوطنية للنطاق العريض لجميع أنحاء المملكة بنسبة ١٠٠ % بحلول ٢٠٢٦، وزيادة عدد الشركات الناشئة في قطاع تقنية المعلومات بنسبة ٢٠%، ورفع نسبة الكوادر الو طنية في القطاع من ٣٠ %إلى ٣٥%، وبناء القدرات البشرية الوطنية في الأمن السيبراني من خلال توعية وتد ريب ٢٠ ألف مواطن، وأتمتة ما لا يقل عن ٢٠٠ خدمة حكومية .وتعزز كل هذه الأمور، التنافسية الدولية ل لاقتصاد البحريني، وتحسن مكانة المملكة في مؤشرات سهولة الأعمال، حيث سيكون لدى مختلف الجهات

العامة والخاصة من خلال تطوير منصة البيانات المفتوحة، كل البيانات اللازمة التي تساعد في عملية صنع ال قرار.

أما قطاع الخدمات المالية الذي تميزت به مملكة البحرين إقليميًا وعالميًا، والذي كثيرًا ما نافس القطاع النفط ي على المركز الأول من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تمثلت أولوياته في)استراتيجيته ٢٠٢٢ —

٢٠٢٦ (في خلق فرص عمل نوعية للمواطنين، وتطوير الأسواق المالية، وتطوير التشريعات والسياسات، وتط وير قطاع التأمين، وتطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية مستهدفًا زيادة حصة محفظة تمويل المشروعا ت الصغيرة والمتوسطة إلى ٢٠ %من محفظة التمويل المجمعة المحلية لبنوك التجزئة التجارية، وإدراج ٥ ش ركات واعدة على سوق البحرين الاستثماري، وخفض التداول النقدي الورقي بنسبة ٢٥%، ونمو سنوي لعدد التحويلات المالية الإلكترونية بما لا يقل عن ١٠%، ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٢٠ %والتطلع إلى زيادتها إلى ٢٥%، ومساهمة قطاع التأمين ٨%، وتوفير٣ آلاف فرصة تدريبية للعمالة الو طنية.

والاستراتيجية الخامسة هي) استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية ٢٠٢٢—

٢٠٢٦ (وتستهدف تعزيز مكانة البحرين التجارية، برفع كمية الشحن في الميناء إلى مليون حاوية، والنقل ا لجوي إلى مليون طن متري بحلول ٢٠٣٠، وزيادة عدد الوجهات الجوية إلى أكثر من ٧٠ وجهة بحلول ٢٠٢٥، وجعل البحرين ضمن الأفضل ثلاثة إقليميًا وعشرين عالميًا، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمال ي إلى ١٠ %بحلول ٢٠٣٠.

ويتواكب مع تنفيذ هذه الاستراتيجيات الخمسة ويخدمها تنفيذ حزمة من المشاريع الكبرى بقيمة تتجاوز ٣٠ مليار دولار أمريكي، في مجالات التنمية العمرانية والإسكان والبنية التحتية، والصحة والتعليم والمواصلات والسياحة والشباب والرياضة، فضلا عن أربع مبادرات لتطوير الخدمات الحكومية :«توثيق ونشر إجراءات ا لخدمات الحكومية على موقع بوابة الحكومة الإلكترونية- مبادرة تقييم المتسوق السري، لتقييم تجربة المواطنين والمقيمين في الحصول على الخدمات الحكومية عبر عم لاء سريين مؤهلين لإجراء عملية التقييم- مبادرة تقييم الموظفين في المكاتب الأمامية المتصلة بالمواطنين والمقيمين- دراسة إعادة هندسة إجراءات بعض الخدمات الحكومية الأكثر عرضة للشكاوى».

على العموم، تشكل الاستراتيجيات الخمس والمشروعات الكبرى التي تم إعلانها ، والمبادرات الحكومية، معً ا معالم خطة وبرنامج عمل الحكومة في الفترة القادمة، التزامًا بدورها الرئيسي كما رسمته رؤية البحرين الاقت صادية ٢٠٣٠، كناظم ومنسق ومشرع ومسهل لعمل القطاع الخاص الذي يتولى النشاط الاقتصادي، مستهدفة تحقيق الاستقرار المالي بحلول ٢٠٢٤، وتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٥ %سنويًا، واستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تضع المملكة على نفس المسار التكنولوجي لدول العا لم المتقدمة، مستفيدة من إمكاناتها التي لم تستثمر بعد.

٢٠٢٢/٤/٧

المجتمع المدني والتنمية الشعبية في مملكة البحرين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

المجتمع المدني، ذلك العدد الكبير من المنظمات الطوعية غير الحكومية وغير الهادفة للربح، والذي يتمدد ب ين الأسرة والدولة، ولا يسعى إلى الوصول إلى السلطة، وليس دينيًا ولا عسكريًا، ويعد وجوده ونشاطه دليلاً ق ويًا على الحيوية الاجتماعية، ومؤشرًا موثوقا للتحول الديمقراطي، وتعبيرًا عن الشراكة المجتمعية مع القطاع ين العام والخاص في مسار التنمية الشاملة؛ غير أنه يتفرد عنهما بأنه هو الذي يقوم بالتنمية الشعبية، ولذلك يطلق عليه في أدبيات التنمية «رأس المال الاجتماعي»، وكما أن أي مشروع خاص لا يقوم إلا برأس مال يمول ه، كذلك فإن التنمية الشعبية أو تنمية المجتمعات المحلية تحتاج إلى رأس المال الاجتماعي.

وفي نشأته التاريخية، يعد المجتمع المدني تاليًا لنشأة الأسرة، وسابقًا لنشأة الدولة .وفي هذا التاريخ الطويل ت عددت أجيال هذا المجتمع، بدءًا بالجمعيات الخيرية، إلى المهنية، والحقوقية، وصولاً إلى الجمعيات التنمو ية، وإن كان هذا لا يعني أن المرحلة اللاحقة تلغي السابقة، إذ تظل كل هذه الأجيال موجودة معًا على ساح ة العمل العام، وإن كان جيل المنظمات التنموية في الوقت الحالي، هو الأكثر بروزًا.

وتملك البحرين «رصيدًا قويًا» من المجتمع المدني، يمتد تاريخيًا إلى عشرينيات القرن الماضي حين عرفت المد لكة النوادي الثقافية والأدبية .ففي عام ١٩٣٩ .تم تأسيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، وفي ١٩٥٥ تأسس ت جمعية نهضة فتاة البحرين .وفي ١٩٥٩ .تصدى المشرع البحريني لأول مرة لتنظيم التراخيص لهذه الجمعي ات، ثم أجرى عليه تعديلا في ١٩٧٥ .إلى أن صدر قانون الجمعيات والنوادي رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ .والقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٢ .بشأن النقابات العمالية .

ومنذ أن أطلق جلالة الملك، مشروعه الإصلاحي عام ١٩٩٩ .شهد المجتمع المدني طفرة قوية في عدده ومجالا ت نشاطه، فارتفع من نحو ١٠٥ جمعيات لدى صدور الدستور المعدل ٢٠٠٢ .إلى نحو ٦٥٠ جمعية في ٢٠٢٢

.وتعددت مجالات هذه الجمعيات من النشاط الخيري إلى المهني، والنسائي والحقوقي، والتنموي، ومجالا ت الأعمال وشؤون العمالة الوافدة، كما تشكلت لأول مرة في الخليج العربي «جمعيات سياسية»، تعد بمثابة «أحزاب»، وغدا دورها مقدرًا، وأنشأت الحكومة لدعمها مركزًا مختصًا يتبع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، دونما تدخل في عملها.

ومنذ نشأتها، اشتغلت منظمات المجتمع المدني في البحرين بالعمل التنموي، فقامت برعاية الطفولة والأمومة ، وإنشاء حضانات ورياض الأطفال، واحتضان رواد ورائدات الأعمال، والتدريب، والتوعية الصحية، ومكاف حة الإدمان والعنف والتطرف والسلوكيات الخاطئة والمحافظة على سلامة البيئة .وتجلى دورها بشكل ملحو ظ أثناء مكافحة «جائحة كورونا»، بتقديم الوجبات الغذائية والمطهرات والمشاركة الطوعية في أطقم الرعاية وال تمريض والعزل، كما قامت من خلال التعاونيات بموازنة الأسعار في الأسواق، كما تضمن دور هذه المنظمات؛ رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، والمسنين، ومكافحة الأمية، وتعليم الكبار، وحل مشاكل العمال، ومساعدة الأ سر المحتاجة، والمحافظة على الحرف التراثية، وإقامة مشروعات صغيرة لزيادة دخول الأسر، إلى غير ذلك من المجالات التنموية، حتى أصبح من المؤمل أن تكون منظمات المجتمع المدني، أحد أضلاع المشاركة الثلا ثية في التنمية :«الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني»، خاصة في تنفيذ «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، والأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

وتنشط «التعاونيات»، كأحد أهم مكونات المجتمع المدني، حيث تعمل في كل مجالات النشاط الاقتصادي، ف في «كندا»، مثلاً من بين كل ثلاثة مواطنين مواطن واحد عضو في جمعية تعاونية، وتؤّمن التعاونيات في فرنسا نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل، وفي اليابان ينتمي ٩١ %من المزارعين إلى جمعيات تعاونية، وتشكل التعاونيا ت في الكويت٨٠ %من تجارة التجزئة، وتدير التعاونيات في بوليفيا ربع الادخار الوطني .وإذا كانت المشرو عات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تعد ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاد البحريني؛ فإننا نجد هناك دورا بارزا للجمعيات الأهلية التي تنشط في دعم هذا التوجه، فمثلاً برزت «جمعية سيدات الأعمال»، التي تأ سست في مايو عام ٢٠٠٠ .وتعمل على تمكين المرأة البحرينية كسيدة أعمال، فضلا عن «مشروع بوابة المرأة»، و«الجمعيات النسائية»، التي تقدم قروضًا للمرأة المعيلة لتمكينها لكي تصبح صاحبة عمل، كما توجد جمعيا ت لرعاية المرضى، كالسرطان، والسكر، والروماتزم، وأنشأت الجمعيات الأهلية العديد من المستشفيات الك برى .وفي الخدمات التعليمية، أنشأت العديد من المدارس في المراحل التعليمية المختلفة، ويظل المجال متاحا أمام المجتمع المدني البحريني للتوسع في هذا النشاط.

ومؤخرًا، احتفلت مملكة البحرين بإنجاز مبادرة جلالة الملك، بإنشاء ٤٠ ألف وحدة سكنية، لحل مشكلة ط ول فترة انتظار الحصول على وحدة سكنية مدعمة، حيث اضطلعت الحكومة منذ وقت مبكر بملف الإسكان ا لاجتماعي، وقامت بإنجاز هذه المبادرة بالشراكة مع القطاع الخاص .وإذا كانت هذه الشراكة قد أصبحت مب دأ أساسيا في حل مشكلة الإسكان في المملكة، بما يعجل في هذا الحل، ويخفف عن كاهل الموازنة العامة؛ إلا أنه في ضوء الطلب المتزايد على المساكن تظل الحاجة قائمة إلى دور المجتمع المدني لدعم مشروعات الإسكان ، كما هو الحال في مصر والعديد من بلدان العالم.

ومن الأنشطة التنموية الرئيسية التي تدعو المجتمع المدني البحريني إلى المشاركة فيها بقوة، نشاط «الصيد الب حري»، و«الاستزراع السمكي» .وفي مصر مثلاً، تتولى التعاونيات إنتاج نحو ٩٧ %من إجمالي ما تنتجه سنويً ا من الأسماك، والبالغ نحو ٢ مليون طن، ونحو٨٠ %من إنتاجها من الاستزراع السمكي .وحيث يغلب على نشاط هذا المجال المشروعات الصغيرة، فإن هذه المشروعات لا يمكن استدامتها، إلا من خلال تجمع تعاوني .ويعول على الأسماك في البحرين في حل مشكلة البروتين الحيواني من مصادر ذاتية .وبحكم موقعها وجغراف يتها، فإن أمام المملكة آفاقا واسعة لتنمية هذا الدور سواء من المصادر الطبيعية أو من خلال الاستزراع السمك ي .ومن خلال التعاونيات أيضًا يمكن لصغار المقاولين الارتقاء بمساهمتهم في نشاط البناء والتشييد عن طريق جمعيات للإنشاء والتعمير، تجمع إمكاناتهم، وتعطيهم فرصة التقدم بعطاءات للمشاركة في تنفيذ العديد من ا لمشروعات، وتضع لهم موطئ قدم بين الشركات الكبيرة لتنافسية الأسعار التي يتقدمون بها، كما يمكن لها أ يضا أن تنشط في مجالات نقل البضائع من وإلى الموانئ، ومن المصانع إلى المتاجر، ونقل الركاب، والخدمات ا لإنتاجية كالمقايسة والوزن والمعايرة، فضلاً عن النشاط الإنتاجي الحرفي المعرض للانقراض.

وتعدد المجالات التنموية أمام منظمات المجتمع المدني البحريني؛ يستدعي فاعلية هذه المنظمات ..تلك الفا علية التي تقوم أساسًا على الأعضاء وميلهم إلى العمل العام .ومن جانبها، تدعم الحكومة دور هذه المنظمات م ن خلال «مركز دعم الجمعيات الأهلية»، حيث توفر لها مقار لعملها، وتقدم المعونة الفنية والإدارية، وإتاحة المشاركة في المعارض لتسويق منتجاتها داخليًا وخارجيًا، وحضور الفعاليات الدولية، ومشاركتها في وضع الت قارير الوطنية واللجان والمجالس والمؤسسات الوطنية .

ومع ذلك، تظل المشكلات الداخلية أحيانًا لبعض هذه المنظمات معوقًا أمام تفعيلها، فأحد المبادئ الأساسية لمنظمات المجتمع المدني، مبدأ «ديمقراطية الإدارة» .ويقتضى إعمال هذ المبدأ، أن تكون هناك جمعيات عموم ية واعية وملتزمة، لكن في بعض الأحيان يتغيب كثير من أعضاء هذه الجمعيات العمومية عن حضور اجتماعا تها، بينما هم المسؤولون عن التصديق على ميزانيتها السنوية، وتقرير نشاط مجلس الإدارة وخطة عملها، كما

أن الانتخابات أحيانًا قد لا تأتي بأفضل العناصر، وحينها تضعف المنظمة، وقد تتجمد وتغيب عنها المبادرا ت، ومن ثمّ، قد لا تكون العبرة في منظمات المجتمع المدني بعددها، ولكن بتلك الفاعلة في أداء دورها.

ومع تأكيد حرص الحكومة البحرينية على المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، ومساعدتها في حل مش كلاتها لتعظيم هذه المشاركة؛ أرست مبدأ «الشراكة المجتمعية»، كأحد الركائز المهمة في المجتمع البحريني، بمقتضى مبادرة وزير الداخلية، الفريق أول الشيخ «راشد بن عبدالله»، منذ عام ٢٠٠٦ .حيث يرتبط الأمن بمفهوم التنمية المستدامة، فلا يمكن تنفيذ خطط تنموية في غياب الأمن والاستقرار .وفي ١٨ مارس من كل عام ، يأتي «يوم الشراكة المجتمعية»؛ لخلق أجواء إيجابية من أجل مجتمع آمن متعاون يعزز روح الأسرة الواح دة .

وارتباطًا بهذه الشراكة المجتمعية، أطلقت المملكة، «الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء» وأقرتها في ٢٦ مارس ٢٠١٩ .والتي تحوي أكثر من ١٠٠ مبادرة، يقوم على تنفيذها مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، خاصة م ن خلال مبادرة «درة التشبيك مع المنظمات الأهلية»، التي تستهدف إنشاء منظومة مهنية متقدمة للتعاون ب ين منظمات المجتمع المدني لتطوير الخدمات التنموية المقدمة منها.

على العموم، مع اتساع الدور وتعدد مجالات المشاركة أمام «منظمات المجتمع المدني»، يقع عليها أن تأخذ ب الأسباب الداعمة لدورها .وكما أتاح التشريع البحريني لنقابات العمال أن تشكل اتحادا أو أكثر فيما بينها، فإن كل قطاع من قطاعات هذه المنظمات يحتاج إلى مثل هذه الاتحادية، التي تقوم بالتنسيق وتعزيز التعاون ب ين وحدات هذا القطاع، كاتحاد المنظمات التعاونية، واتحاد الجمعيات المهنية، والاتحاد النسائي، كما أن ا لمجتمع المدني في حاجة إلى تبني أساليب الإدارة الحديثة، وتحديد الفواصل بين اختصاصات مجلس الإدارة المنتخب، والجهاز التنفيذي المعين، مع الحرص على وضع أكفأ العناصر في تشكيل هذا الجهاز، وتبني أف ضل الممارسات استفادة بخبرة نظائرها في دول العالم المتقدمة.

وفي الأخير، تظل مشاركة منظمات المجتمع المدني، أحد أهم ثوابت النظام السياسي البحريني، ما يقتضي م ن هذه المنظمات أن تستفيد من عناصر القوة لديها، والفرص المفتوحة أمامها كمنظمات للتنمية الشعبية لا غن ى عنها .

٢٠٢٢/٤/٨

هل يمكن لأوروبا أن تظل موحدة سياسيا خلال حرب أوكرانيا؟

بدأ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ .«حقبة جديدة»، من الأزمات لكل من سياسة الدفاع الأوروبية، والتحالف عبر الأطلسي .وفي حين أن الأخير تعرض لضغوط كبيرة في السنوات الماضية، نتيجة الإجراءات الأ مريكية الدولية أحادية الجانب، والتصور العام لواشنطن، بأن حلفاءها الأوروبيين لم يساهموا بشكل كاف في الإنفاق الدفاعي المشترك؛ فإنه يبدو أن هذه الحرب، قد قضت على خلافات الماضي، وجددت مبادئ الوح دة والعمل الجماعي.

وفاجأ النهج السريع والموحد للدول الغربية، بفرض عقوبات على روسيا، فضلاً عن توفير الدعم العسكري لأو كرانيا، العديد من الخبراء الأمنيين والسياسيين الغربيين .وأشار «مارك لاندلر»، و«كاترين بينهولد»، و«ماتيند ا جريدنيف»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أنه في أعقاب الغزو الروسي مباشرة، «تخلص التحالف الغرب ي من نهجه المعتاد لعقود في الإذعان لمثل هذه الاستفزازات، وبدلاً من ذلك، أبدى «وحدة، وتضامنا»، ضد ا لعدوان.

وفي حين أن الأوكرانيين قدموا دفاعًا قويًا عن وطنهم، فإن احتمالات نشوب صراع طويل الأمد على حدود «ال ناتو»، تتزايد كل يوم، حيث لم يُظهر أي من الجانبين القدرة العسكرية لتحقيق نصر مباشر وسريع، ما أثار أسئلة حول مدى التزام الدول الغربية بنهجها الحالي ضد روسيا، لا سيما عندما تصبح التأثيرات الاقتصادي ة «أكثر وضوحًا».

وفي ندوة عقدتها «مؤسسة كارنيجي للسلام»، بعنوان «الغزو الروسي لأوكرانيا ..هل يمكن لأوروبا أن تبقى مت حدة؟»، وصفت «روزا بلفور»، مظاهر الوحدة عبر الأطلسي خلال هذه الأزمة بـ«المفاجئة»، بالنظر إلى مدى ا لانقسام السابق تجاه روسيا، مشيرة إلى أن الاتفاقات المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، والأسلحة، واللاجئين، وتنويع الطاقة، تمثل «إنجازا كبيرا»، فضلا عن أنها تحافظ على «تقدم استراتيجي» لواشنطن تجاه موسكو، وهو أمر لم يكن من المسلمات مسبقًا .ورأى «ستيفان لين»، أن الولايات المتحدة، حققت حتى الآن مهمتها في إقناع حلفائها بالانضمام إلى إجراءاتها المناهضة لروسيا.

ودعما لهذه الخطوات، أجرى القادة السياسيون والعسكريون الأوروبيون، مناقشات مع الرئيس الأمريكي، ال ذي قام بجولة أوروبية في ٢٣ مارس ٢٠٢٢ .ووفقًا لشبكة «فرانس ٢٤»، فإن «الدبلوماسية المكثفة»، لبايدن م ع الحلفاء الأوروبيين، والتي تشمل اجتماعات مع المجلس الأوروبي ومجموعة السبع، «تمثل لحظة حاسمة في المواجهة»، بين التحالف عبر الأطلسي «المعاد تنشيطه»، وموسكو.

ونظرًا إلى وجود عدد كبير من العقوبات تم إصدارها بالفعل ضد روسيا، فإن الدور المحدد لهذه المحادثات غ ير واضح .وكتب «مايكل شير»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «الهدف الرئيسي للقمم»، قد يكون «إعلانا عامًا آخر، بأن الغزو لن يؤدي إلى إحداث خلاف بين الحلفاء» .وأشار «جيك سوليفان»، مستشار الأمن القوم ي لبايدن، إلى أن الرئيس الأمريكي، «سافر إلى أوروبا لضمان بقائنا متحدين، ولتقوية العزيمة الجماعية»، و كذلك «لإرسال رسالة قوية مفادها أننا مستعدون وملتزمون بالوحدة مهما طال الأمر» .وأشار «شير»، إلى أن تل ك الاجتماعات «ذات أهمية»، نظرًا إلى وجود «قلق بشأن الخطوة التالية لبوتين»، واحتمالية استخدامه أسل حة بيولوجية، أو كيميائية ضد الأوكرانيين.

وتطرح هذه المحادثات مسألتين خلافيتين رئيسيتين؛ الأولى، كيفية فرض مزيد من العقوبات على روسيا، وا لثانية، ما يمكن أن يفعله التحالف الغربي لمساعدة أوكرانيا بشكل أفضل .وبحسب «شير»، فإن «بايدن»، ي ضغط على القادة الغربيين لاتخاذ إجراءات اقتصادية أكثر قوة، ضد روسيا .ومع ذلك، نظرًا إلى أن الدول الغ ربية «دفعت بأقصى حدود العقوبات الاقتصادية»؛ فإن هذا يترك لواشنطن وحلفائها، «خيارات أقل»، مما يمكن تقديمه في هذا الشأن، مضيفا، أنه داخل الاقتصاد الروسي، كانت هناك «علامات مبكرة على أن هناك ثغرات قد أضعفت تأثير الضربة التي كان من المفترض أن تتسبب فيها العقوبات على البنك المركزي الروسي ، والمؤسسات المالية الكبرى»، موضحًا أن «موسكو»، لم تتخلف عن سداد ديونها السيادية، وأن الروبل قد « استقر» سعره .

وعلى الرغم من تجميد نصف الأصول الأجنبية الروسية، «فقد تمكنت موسكو من تعويض ذلك من خلال الاس تمرار في بيع الطاقة إلى أوروبا، وأماكن أخرى» .وأشار «سوليفان»، إلى أن حزمة الإجراءات الاقتصادية المقبلة ضدها، ستركز على «ضمان وجود جهد غربي مشترك»، للقضاء على التهرب من العقوبات» .ومع ذلك، رأ ى «كيفين ليبتاك»، من شبكة «سي إن إن»، أن «حقيقة الوضع»، هي أن المزيد من العقوبات، «من غير المر جح أن يكبح حرب بوتين».

ومن جانبه، علق «لين»، بأنه بينما كان من السهل بالنسبة إلى واشنطن، أن تفرض حظرًا على الطاقة لروسيا ، فإن الأمر «صعب للغاية»، بالنسبة إلى الدول الأوروبية، مثل ألمانيا، معتبرا أن اتخاذ إجراءات بشأن النفط الروسي، «خطوة جيدة إلى الأمام»، وكذلك بداية متماسكة لاستهداف الغاز الروسي .وأشارت «جودي ديمب سي»، من «مركز كارنيجي»، إلى أن الأشهر المقبلة «ستسرع» تنويع الطاقة .في حين رأت «بلفور»، أن تكوين خطة لإخراج روسيا من أوكرانيا «يجب أن يكون الغاية النهائية» لهذه المحادثات .وبالمثل، اعتبر «كورت ف

ولكر»، السفير الأمريكي السابق لدى الناتو، والمبعوث الخاص لأوكرانيا، أن هذه الاجتماعات «مهمة»، من أ جل إرسال إشارة إلى «بوتين»، باستمرار وحدة الصف.

وإلى جانب المحادثات بشأن العقوبات، فإن ما سيفعله الغرب لمساعدة أوكرانيا بشكل أفضل، هو مصدر آخر لانقسام محتمل .وكتب «شير»، إن القادة السياسيين سيعلنون أيضًا قريبًا «المرحلة التالية»، من المساعدة الع سكرية الغربية لكييف، بالإضافة إلى الخطط المحدثة لتعزيز دفاعات «الناتو»، في البلدان المتاخمة لروسيا .وب الفعل، شهد الغزو الروسي تحولات كبيرة في السياسات الدفاعية داخل التحالف الغربي .وجاء التحول الأكث ر بروزًا في السياسة الدفاعية بأوروبا عبر ألمانيا، التي كشفت عن ١١٠ مليارات دولار لبرنامج إعادة تسليح، وبدأت في تزويد أوكرانيا بآلاف الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات .

ومع ذلك، فإن ما يرغب التحالف الغربي في القيام به- خاصة إذا لم يتم هزيمة روسيا على المدى القصير- يظل «غير واضح» .وكتبت «إليزابيث براو»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن الدور الأوسع الذي سيلعبه الا تحاد الأوروبي، غير واضح، حيث تتبنى كل دولة «رأيا مختلفا بشكل كبير حول هذه المسألة» .وتاريخيا، يُ عد الدفاع الأوروبي من اختصاص الناتو .وكما رأى «ويسلي كلارك»، القائد السابق لقوات حلف الناتو، فإنه سيتعين على القادة الغربيين التفكير، فيما سيحدث إذا فُقدت أوكرانيا، وكذلك التفكير فيما يمكن القيام به أكثر للحفاظ على مواصلة «كييف»، القتال أثناء ما اعتبره «مخاطرة في التعامل مع بوتين».

ومنذ الغزو، يتمركز حوالي ٢٠ ألف فرد من الناتو- غالبيتهم من الأمريكيين- في دول الحلف المتاخمة لروسيا .ووفقًا لـ«جوليان بورجر»، في صحيفة «الجارديان»، فإن عمليات الانتشار ه ذه تهدف إلى «إبلاغ رسالة لموسكو، أن تلك الدول سترسل تعزيزات كبيرة» في حالة العمل العسكري.

وقبل «قمة الناتو»، دعت «خارجية إستونيا»، إلى تكوين قوة غربية دائمة في أوروبا الشرقية لردع غزو روسي محتمل بشكل أفضل .وأوضح السكرتير الدائم للخارجية الإستونية، «جوناتان فسيفيوف»، أنه سيكون «هنا ك بيئة أمنية جديدة تمامًا، وستكون هناك أوروبا جديدة» .وعلق «مارك مونتجومري»، من «مؤسسة الدفاع ع ن الديمقراطيات»، على هذه الدعوة، بأن هذا يوضح «خطة البلطيق لمحاولة جعل «واشنطن»، أكثر اندماجًا مع مجموعات أكبر بشكل متزايد»، مضيفا أن هذا هو «القرار الصائب»، لردع الأعمال العسكرية الروسية بحـ ق أعضاء الناتو.

ودبلوماسيا، هناك نقطة أخرى للخلاف المحتمل بين «الولايات المتحدة»، و«أوروبا»، وهي كيفية إدارة العلا قات مع الصين، حيث رفضت إدانة الغزو الروسي .وأجرى «بايدن»، بالفعل محادثة هاتفية مع الرئيس الصيني، «شي جين بينغ»، حيال هذه المسألة، أوضح خلالها، «تداعيات وعواقب» الدعم الصيني

لروسيا، وهو ما علق عليه «سوليفان»، بقوله :إن «واشنطن تعتقد أن هناك توافقا في الرأي مع شركائها الأورو بيين».

وفيما يتعلق بالصين، أوضحت «بلفور»، أنها تأمل في أن تراقب بكين، كيف احتشد الغرب ضد بوتين، وأنه مهما كان الأمر «بهدوء»، فإن هذا «ليس هو الحال»، وأن الديمقراطيات يمكن أن تكون «مرنة للغاية»، والا ستجابة بشكل فعال للعدوان .وفي غضون ذلك، علق «لين»، أنه على الرغم من أهمية «موسكو»، لبكين، لكن العقوبات الغربية تظهر «الهيمنة الكبيرة»، للتحالف على الاقتصاد العالمي، وهو أمر رأى أنه من شأنه أن يجعل الصين، «تتوقف مؤقتًا»، وتتدبر سياساتها المستقبلية.

وبالنسبة إلى السؤال حول ما إذا كانت الوحدة الغربية، ستصمد مع تصاعد الصراع، أوضحت «ديمبسي»، أن ه بشأن مسألة ما إذا كان الغرب «نحى» انقساماته السابقة جانبًا، «فلا يبدو هناك تغيير»، بسبب ما يبدو م ن «التردد»، لحماية سيادة أوكرانيا، وهو ما أجمع عليه «لين»، بأن المستوى الحالي للوحدة شبه العالمية «ل ن يبقى»، مشيرًا إلى سياسة الطاقة، واعتماد أوروبا المستمر على الغاز الطبيعي الروسي؛ كسبب رئيسي لذلك .

وبشكل عام، أوضحت «ديمبسي»، كيف أن القادة الأوروبيين «غير مدركين»، للتأثيرات طويلة المدى لهذه ا لحرب، وأن الانشقاقات في العلاقات «تنتظر الظهور» مع مرور الوقت واستمرار الصراع، كما انتقدت القيادة «الغامضة» للمستشار الألماني، «أولاف شولتز»، مؤكدة أنه كان في «الغرفة الخلفية» خلال هذه الأزمة، وبالتال ي تساءلت عما إذا كانت هناك «إرادة سياسية» في الدول الأوروبية للحفاظ على الوحدة طويلة المدى ضد روس يا .وخلصت في النهاية، إلى أن الوحدة «ستستمر»، في الوقت الحالي، مشيرة إلى أنها يمكن أن «تتأثر بشكل كبير»، عندما يُظهر ارتفاع أسعار الطاقة، «التأثيرات الكاملة» .ومتفقا مع هذا الرأي، قال «بلفور» :إن الأور وبيين بحاجة إلى أن يكونوا على دراية بـ«النهج طويل الأمد»، لـ «الهيكل الأمني بأكمله لأوروبا».

وفي المناقشات حول السياسة الأمنية الأوروبية طويلة المدى، هناك مسألة أخرى من المحتمل أن تسبب صعوب ات في التحالف الغربي، وهي احتمال وجود «جيش أوروبي موحد»، وهو أمر زاد الحديث عنه جراء الأزمة الحالية .وكتبت «براو»، أن الغزو هو بمثابة «الولادة المفاجئة للاتحاد الأوروبي كلاعب عسكري جاد» .بينما أصر «سوليفان»، على أن التحالف الغربي لا يزال «أكثر اتحادا»، و«أكثر تصميمًا، وهدفا»، أكثر من أي وق ت مضى .

على العموم، لا ينبغي اعتبار الوحدة الغربية الحالية بشكل عام، والأوروبية بشكل خاص، «أمرًا مفروغًا منه »، حيث إن المستقبل البعيد المدى لسياسة الدفاع الأوروبية، والآثار الاقتصادية لارتفاع أسعار الطاقة، وانخف

اض الاهتمام العالمي بشأن الحرب، «وهي تتجه نحو طريق مسدود»؛ يجب أن يؤخذ في الاعتبار، عند فهم ك يف يمكن أن يتوتر الوضع عبر الأطلسي بعد فترة من الوحدة .وإدراكًا لهذه الديناميكية، أشارت «ديمبسي»، إلى أن هذا التضامن «يجب أن ينعكس» على أوكرانيا، وأنه إذا لم يحدث ذلك، فسوف يفشل النظام الدولي العالمي، وسيتم تحفيز الأنظمة الاستبدادية الأخرى، لتنفيذ أهدافها في جميع أنحاء العالم.

٢٠٢٢/٤/١٢

حظر واردات النفط والغاز الروسية.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أسابيع من التوتر المتصاعد بين روسيا والقوى الغربية، جرى تشديد حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو بعد غزوها أوكرانيا في فبراير .وأعدت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والمفوضية الأوروبية خططًا لقطع أو إنهاء اعتمادها على إمدادات النفط والغاز الطبيعي الروسية، بجانب إصدار عقوبات على البنـ وك والأصول الخارجية الروسية، وانسحاب العديد من الشركات العالمية من البلاد .وتهدد احتمالية توقف الـ غرب عن شراء الطاقة من موسكو استمرارية الغزو في أوكرانيا.

وبطبيعة الحال، كان الرئيس الأوكراني، زيلينسكي، أشد مؤيدي فرض حظر على صادرات النفط والغاز الرو سية إلى الغرب، وقد دعا القوى الغربية إلى تبني عقوبات أشد ضد موسكو لإجبارها على التخلي عن خططها للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية بالقوة .

وفي ترجمة فعلية، وقع الرئيس الأمريكي، جو بايدن، يوم ٨ مارس ٢٠٢٢، أمرًا تنفيذيًا يحظر على الشركا ت والأفراد في الولايات المتحدة استيراد النفط الخام الروسي وبعض المنتجات البترولية والغاز الطبيعي المسال والفحم

.فيما وصفته كريستينا لو، من مجلة فورين بوليسي بأنه أحدث جهود واشنطن لخنق شريان الحياة الاقتصا دي لروسيا

.وحدد هذا الأمر فترة ٤٥ يومًا لإنهاء العقود الحالية، وحظر على الشركات الأمريكية الاستثمار في صناعات النفط والغاز الروسية .وفي الإطار نفسه، أعلنت بريطانيا أنها ستتخلص تدريجيا من استخدام النفط والغاز الـ روسي في المملكة المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ .وعلق وزير الأعمال والطاقة البريطاني كواسي كوارتنج، أن هذه الفترة تهدف إلى منح الأسواق والشركات وسلاسل التوريد الوقت الكافي لاستبدال الواردات الروسية.

ومن جانبها، أعلنت المفوضية الأوروبية، اعتزامها إنهاء اعتماد أوروبا على إمدادات الطاقة من موسكو، بمقد ار الثلثين في عام ٢٠٢٢، وبشكل كامل قبل عام ٢٠٣٠ .وأوضح ستانلي ريد، في صحيفة نيويورك تايمز، أن مقترحات المفوضية الأوروبية هي مزيج من الإجراءات قصيرة المدى؛ بهدف تهدئة مخاوف التوريد، بالإضاف ة إلى مقترحات متوسطة الأجل تتعلق بتسريع تركيب معدات لتوليد كميات هائلة من الطاقة النظيفة، مثل ط اقة الرياح والطاقة الشمسية .

وفي ضوء إحجام الغرب سابقا عن استهداف صناعة الطاقة الروسية؛ خوفًا من خلق حالة من عدم الاستقرار في السوق العالمية؛ علقت لو، بأن هذا التغيير في السياسة، يمثل تحولا كبيرا لواشنطن، والتي قاومت استهدا ف قطاع الطاقة بدافع القلق بشأن أمن الطاقة في الغرب، ومع ذلك فهو رمزي إلى حد كبير .وبالمثل، أشار لاري إليوت، في صحيفة الجارديان، إلى أن هذه الخطوة غير مكلفة لإدارة بايدن، حيث إن ٨ %فقط من صادرات النفط الروسية موجهة إلى الولايات المتحدة، رغم أنها لا تخلو من المخاطر الطفيفة .

وتمثل الإجراءات السابقة للحد من استخدام النفط والغاز الروسي ضربة اقتصادية جديدة لموسكو، حيث تعت بر احتياطيات النفط والغاز شريان الحياة الاقتصادي بالنسبة لها .وعلق نيكوس تسافوس، من مركز الدراسا ت الاستراتيجية والدولية، بأن العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الروسي، هي الورقة الرابحة الاقتصادية للغرب، وأن هذا القطاع يبدو اليوم أكثر هشاشة مما كان عليه قبل أسبوعين.

ومع ذلك، فإن المقاطعة الغربية لمبيعات الطاقة الروسية ستحمل أيضًا عواقب اقتصادية كبيرة على هذه البلدا ن .وأوضح مايكل شير، في صحيفة نيويورك تايمز، أن بايدن في خطابه الخاص بقرار مقاطعة النفط الروسي، حذر الأمريكيين من أن قرار إلحاق ضرر اقتصادي بروسيا، سيعني حتما ارتفاع أسعار الغاز في الداخل، عل ى الرغم من أن الرئيس الأمريكي برر هذه الصعوبة بالتعليق، إذا لم نرد على هجوم بوتين على السلام والاست قرار العالميين اليوم، فإن تكلفة الحرية والشعب الأمريكي ستكون أكبر غدًا.

وردا على هذه الإجراءات، توالت ردود الأفعال الغربية .ووفقًا لـ«شير»، امتد تأثير القرارات بسرعة عبر سوق الطاقة العالمية

.وبالفعل، ارتفع سعر خام برنت مرة أخرى كرد فعل للإعلان، بنسبة ٤ %إلى ١٢٨ دولارًا للبرميل يوم ٨ م ارس، وفي الولايات المتحدة ارتفع متوسط سعر جالون البنزين إلى ١٧٣.٤ دولارات، وهو مستوى مرتفع جديد بزيادة قدرها ٧٢ سنتا عن الشهر السابق .وعززت مقاطعة النفط والغاز الروسيين، توقعات محللي الصناعة ال غربيين بمزيد من ارتفاع أسعار الطاقة طوال عام ٢٠٢٢ .وتوقعت شركة ريستاد إنرجي، أن يكون الحظر الغر بي الكامل على النفط والغاز الروسي بمثابة حافز لوصول سعر النفط ٢٠٠ دولار لبرميل النفط الخام .وهو أعل

ى بكثير من الرقم القياسي الحالي البالغ ١٤٧ دولارًا للبرميل .في حين أشار بنك أوف أمريكا، إلى أن فرض حصار واسع النطاق على النفط الروسي من شأنه أن يؤدي إلى صدمة في السوق تعادل إلى حد كبير أزمة النفط عام ١٩٧٩، فضلًا عن احتمالية تجاوز الأسعار حد ٢٠٠ دولار للبرميل .وحذر بوب مكنالي، من شركة رابيد ن إنرجي جروب، من أن سوق الطاقة العالمية الآن في خطر تفاقم الأمر، ولكننا ما زلنا في المرحلة الأولى.

من ناحية أخرى، أعلنت العديد من الشركات الغربية سحب مصالحها من السوق الروسية .ومن بين الشركا ت العالمية التي علقت مؤخرًا عملياتها التجارية في البلاد بعد زيادة الضغط السياسي عليها شركة كوكاكولا، وماكدونالدز، وستاربكس، وبيبسيكو .وفي صناعة الطاقة، أوضحت شركة شل، أنها بدأت الآن في عملية س حب نفسها من جميع صناعة الهيدروكربونات الروسية، فيما وصفته صحيفة فاينانشيال تايمز، بأنه عقوبة مفروضة عليها .يأتي ذلك بعد أن أنهت شركات الطاقة العملاقة الأخرى، مثل بي بي، وإكسون موبيل أيضًا مشاركتها في صناعة الطاقة الروسية.

وعلى الرغم من الرد الغربي الموحد، بشكل عام على الغزو الروسي لأوكرانيا حتى الآن؛ فإن قضية أمن الطاق ة هي أكبر عائق أمام عمل جماعي واضح ضد موسكو .وأشار شير، إلى أن بايدن، تصرف من دون الاتفاق مع الحلفاء، بعكس ما ميز معظم ردود الفعل نحو الاعتداءات الروسية خلال الأشهر الماضية .ورأى إليوت، أن الدول الأوروبية التي لا تزال تعتمد على الطاقة الروسية تتملكها مخاوف واضحة، بشأن خروج موسكو من منظومة الطاقة العالمية .

وتستقبل دول الاتحاد الأوروبي ٤٠ %من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا .وبالفعل، سبق هذه الإج راءات، تأكيد المستشار الألماني، أولاف شولتز، عدم قدرة بلاده على تأمين إمدادات الطاقة في أوروبا لتوليد ن ظام التدفئة والتنقل وإمدادات الطاقة والصناعة بأي طريقة أخرى بعيدا عن روسيا، كما أشار مارك روته، رئ يس الوزراء الهولندي، إلى اعتماد بلاده على الغاز الطبيعي الروسي باعتباره حقيقة مؤلمة.

وعلى الرغم من التحفظات العامة، لا يزال احتمال قيام الدول الأوروبية بفرض عقوبات وحظر على الطاقة الر وسية قائما .وأوضحت لو، أنه من المتوقع أيضًا أن تستهدف عدة دول أوروبية أخرى قطاع النفط الروسي، وإ ن كان ذلك أقل حدة من قرار الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة .ويكمن جوهر هذه الخطط في إدراك أن الاع تماد على النفط والغاز الروسي غير مستدام لأمن الطاقة على المدى الطويل، وهو ما تضمنه تصريح أورسولا فو ن دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، من أن أوروبا ببساطة لا تستطيع الاعتماد على مورد يمثل تهديدا لنا بشكل صريح.

وبينما تواجه موسكو الآن إجراءات غربية واسعة النطاق ضد صادراتها من الطاقة؛ فإن العوائق التي فرضتها حتى الآن الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والتي اقترحتها المفوضية الأوروبية، لا تعادل حظرًا عالميًا أو حصارًا على النفط والغاز الروسي، مع توضيح ديريك بروير، و جاستن جاكوبس، و مايلز ماكورميك، في صح يفة فاينانشيال تايمز، إن فرض حظر أوسع سيتطلب عقوبات ثانوية، ضد مشترين آخرين لإمدادات موسكو ، بالإضافة إلى تعاون الاتحاد الأوروبي، ووجهات نظر مماثلة من الهند والصين، أكبر مشتر للنفط من روسيا .ويبدو أن هذا الاحتمال الأخير بعيد المنال .وفيما يتعلق باحتمالية فرض عقوبات ثانوية غربية ضد مشتري الطاقة الروسية الآخرين، أوضحت هيليما كروفت، من شركة ار بي سي كابيتال، أن هذا هو الوقت الذي يـ صبح فيه الأمر خطيرًا حقًا، بالنظر إلى الكيفية التي يتعين على المصافي في الهند والصين حساب التكلفة والعا ئد، بشأن مخاطر استمرار النفط والغاز الروسي المهم.

ومع تقليص الصادرات الروسية، فإن السؤال المهم، هو كيف سيتم تعويض العجز في الإمدادات إلى أوروبا وال غرب .وفي حين أشار ستانلي ريد، في صحيفة نيويورك تايمز، إلى أنه إذا وافق قادة أوروبا على قطع النفط وا لغاز الروسي، فسيكون لذلك فائدة كبيرة لمجموعة متنوعة من شركات الطاقة، أي موردي الغاز الطبيعي المس ال في قطر وحول خليج المكسيك، بالإضافة إلى الشركات العاملة في مجال الطاقة الشمسية ومزارع الرياح البحـ رية .إلا أنه من الواضح أيضًا أن هناك العديد من العوائق اللوجستية والسياسية تقف في طريق هذا التحول المبـ سط للطاقة.

وبينما أوضح ماركو ألفيرا، من شركة سنام للغاز الطبيعي، أنه يمكن إنجاز الكثير في غضون ستة أشهر، إذا قوبلت الأزمة بـ«رد فعل شبيه بالحرب»، فإن حقيقة أن البيت الأبيض قد تعهد بإطلاق ٣٠ مليون برميل من النفط من احتياطياته الاستراتيجية، كجزء من جهد ٣٠ دولة أخرى لإطلاق ٦٠ مليون برميل في السوق العالـ مية؛ توضح أنه سيكون هناك القليل من عدم اليقين على المدى القصير، بشأن واردات الطاقة إلى الغرب.

وبشكل عام، فإن ردع بوتين عن مواصلة مهاجمة البلدات والمدن الأوكرانية يمثل معضلة في ظل وجود ضغوط أخلاقية واقتصادية وسياسية متعددة .وأشار ديفيد سميث، في صحيفة الجارديان، إلى أن بايدن، الآن في مأز ق صعب، حيث يواجه مطالب بتقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا، في الوقت الذي يتجنب فيه حرب عالمية ثا لثة مع موسكو، مضيفا أنه يخوض أخطر مواجهة مع زعيم روسي منذ مواجهة جون كينيدي، ضد خروتشو ف في أزمة الصواريخ الكوبية، كما رأى سميث، أنه لا توجد إجراءات اتخذها الغرب حتى الآن منعت الكار ثة الإنسانية في أوكرانيا .

على العموم، فإنه في حين أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا فشلت حتى الآن في وقف حملتها العـ سكرية، إلا أن هناك أيضًا إدراك واسع النطاق بين المحللين الغربيين، بأن العقوبات الاقتصادية الصارمة ضـ د موسكو، بما في ذلك تلك المتعلقة بصناعة الطاقة، ستضر بالكتلة الاقتصادية الغربية، وكما علق إليوت، فإنـ ه كلما طالت الحرب الاقتصادية، ارتفعت التكلفة لجميع المعنيين .

٢٠٢٢/٤/١٣

البعد الاجتماعي في خطة التعافي الاقتصادي البحرينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثل البعد الاجتماعي سمة من أبرز سمات السياسة الاقتصادية البحرينية، بل يعد أحد ثوابتها التي أكدت عليها في «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، دون أن يقتصر هذا البعد على برامج الحماية الاجتماعية مع اتـ ساع هذه البرامج وشمولها، ولكنه امتد إلى التزام الحكومة في كل الأوقات بدعم مختلف جوانب التنمية البشـر ية، حتى في تلك الظروف التي تدنت فيها أسعار النفط، وحققت الموازنة العامة للدولة عجزا .وحين كانت ا لمفاضلة في تقليص هذا العجز بين زيادة الدين العام- مع ما لذلك من تبعات على التصنيف الائتماني للمملكة- وبين تقليص الإنفاق الاجتماعي؛ كان الاختيار زيادة هذا الدين .

وفي تأييد لهذا، حين توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، أثناء جائحة كورونا، ووجه جلالة الملك بتخصيـ ص نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي)٤,٥ مليارات دينار(، للتخفيف من تأثير تداعيات هذه الجائحة وتحقيق استقرار القوى العاملة، ورغم ما اقـ تضته اعتبارات تحقيق الاستقرار المالي من خفض للإنفاق؛ فإن الحكومة جعلت المواطن البحريني في مأمن مـ ن تأثير هذا الخفض .وحين لجأت إلى اتباع سياسة ضريبية تمثلت في فرض ضريبة القيمة المضافة، لم تلجأ إ لى ضرائب على الدخل، ولكنها لجأت إلى ضريبة على الإنفاق، أي إن المواطن لا يتحملها إلا بمناسبة إنفاقه على عدد من السلع والخدمات.

وقبل أن ينتهي عام ٢٠٢١ أعلن وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني، الشيخ سلمان بن خليفة، في ٣١ أ كتوبر، خطة التعافي الاقتصادي، التي توجهت إلى تحقيق الاستقرار المالي بحلول ٢٠٢٤، مستفيدًا من البدء الفعلي لهذا التعافي، حين حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نسبة نمو ١٢,٨ %من الربع الثاني للعا م المنصرم .وفي جوانبها الاقتصادية، سعت الخطة- عبر تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فاعليتها، وتسريع إصدار التصاريح والموافقات الحكومية للشركات ا لأجنبية، وطرح إقامات دائمة للمستثمرين وأصحاب المواهب، والتوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية-

إلى استقطاب استثمارات أجنبية بقيمة أكثر من ٥.٢ مليار دولار بحلول ٢٠٢٣، فضلا عن تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة أكثر من ٣٠ مليار دولار، من بينها مشروع مترو البحرين، ومنطقة التجارة الأمريكية، ومنطقة الصناعات التحويلية في قطاع الألمونيوم.

ومن المعلوم، أن المملكة كانت قد أطلقت في عام ٢٠١٥، حزمة مشاريع تنموية بقيمة ٥.٣٢ مليار دولار، ومن أبرز ما تم إنجازه منها :مشروع مبنى المسافرين الجديد بمطار البحرين الدولي، وخط الصهر السادس بألبا، ومنصة استيراد الغاز المسال، وخطة الأنابيب النفطي) أ ,ب ,(وإنشاء خمس مدن جديدة) مدينة سلمان – مدينة خليفة – مدينة شرق الحد – مدينة شرق سترة – ضاحية الرملي ,(ومشاريع بنية تحتية على رأسها شبكة كهرباء ضغط عالٍ بمستوى ٤٠٠ كيلو فولت، مكونة من عدة محطات وخطوط وتطوير مختلف الشوارع والتقاطعات الرئيسية.

واشتملت خطة التعافي أيضًا على تحقيق نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٥%، عبر تنمية القطاعات الواعدة، كقطاع السياحة، باستهداف زيادة عدد السائحين إلى ١٤ مليون سائح، وإنفاق السياح إلى ٢ مليار دينار، وقطاع الخدمات اللوجستية، برفع كمية الشحن بالميناء إلى مليون حاوية، ومن المطار إلى مليون متر متري بحلول ٢٠٣٠، وزيادة عدد الوجهات الجوية إلى أكثر من ٧٠ وجهة بحلول ٢٠٢٥، وجعل البحرين من أفضل ثلاثة إقليميًا وعشرين عالميًا في الخدمات اللوجستية، وزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠ %بحلول ٢٠٣٠، إلى جانب تنمية قطاع النفط والغاز من خلال استكمال المشاريع الرئيسية، مثل استكمال إنشاء ٢٢ محطة وقود جديدة، ومتابعة تطوير موارد النفط والغاز، مثل مشروع خليج البحرين، والقواطع البحرية، وحقل البحرين.

ويبدو البعد الاجتماعي في أولويات هذه الخطة في خلق فرص عمل واعدة، وتوظيف ٢٠ ألف بحريني وتدريب ١٠ آلاف سنويًا حتى ٢٠٢٤، بما يحقق أحد المبادئ الرئيسية لرؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، وهي جعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل .وقد جاء هذا الهدف واقعيًا، حيث قامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال البرنامج الوطني للتوظيف، بتوظيف ٢٦ ألف بحريني في القطاع الخاص في نحو ٦٦٤٢ منشأة في ٢٠٢١، وتدريب نحو ١٢ ألفا، كما تتسع الفرص لتشغيل البحرينيين وزيادة أجورهم، فمازالت نسبة البحرنة في القطاع الخاص عند حدود ٣٣%، كما أن نسبة البحرينيين المشتغلين في القطاع الخاص، الذين يتقاضون أجورًا تزيد على ٦٠٠ دينار شهريًا في حدود ٣٥ .%وفيما ترتفع نسبة البحرنة في قطاع الاتصالات، وتبلغ ٧١ %وفي قطاع الخدمات المالية وتبلغ ٦٨%؛ إلا أنها في قطاع الصناعة تبلغ ٥.١٩%، وفي قطاع السياحة ٢٢.%

وتأتي هذه الفرص في قطاع السياحة، عبر تنفيذ استراتيجيته) ٢٠٢٢–٢٠٢٦(، وفي قطاع الصناعة لنفس الفترة، والتي يستهدف فيها رفع نسبة البحرنة إلى ٣.٢٥ .%ويسعى قطا ع السياحة إلى رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧ %إلى ٤.١١%، وأعداد السياح من ١١ مليونا إلى ١٤،١ مليون سائح، وأن يبلغ متوسط الليالي السياحية ٥.٣ ليال، ومتوسط إنفاق السائح ٥.٧٤ دينا را بحرينيا .وكما تأتي فرص العمل في المجالات المختلفة للنشاط السياحي من فندقة ومطاعم ومقاهي فضلاً عن الخدمات المحاسبية والإدارية والفنية المرتبطة؛ فإنها تأتي أيضًا من أعمال التشييد والتجهيزات لمشروعا ت هذا القطاع من فنادق وواجهات غوص وشواطئ وأماكن ترفيه .ومن جانبها، قامت وزارة العمل والتنمية ا لاجتماعية ,بتنفيذ برامج تدريبية احترافية في قطاع السفر والسياحة لتسريع إدماج الباحثين عن عمل، إلى ج انب تقديم الحوافز للشركات التي توظف المواطن البحريني، ومنها دعم الأجور وتوفير التدريب المهني المجا ني، فضلاً عن التسهيلات الإدارية.

ولتحقيق الاستفادة من فرص العمل التي يتيحها تنفيذ استراتيجيات خطط التعافي، تم نقل صلاحيات إعداد خطة هيئة تنظيم سوق العمل ,إلى وزير العمل بعد أن كان يقدمها الرئيس التنفيذي، ويتم متابعة الخطة والإ شراف على تنفيذها من قبل مجلس الوزراء، واللجان الوزارية ذات العلاقة .ويجري تضمين هذه الخطة في خ طة التعافي الاقتصادي، وبرنامج عمل الحكومة .وقد تضمنت خطة) ٢٠٢١–٢٠٢٣(، تنفيذ خطة مطورة مستدامة للتعليم ما بعد المدرسي لإعداد كوادر وطنية بمستوى دولي من خلال تنـ فيذ نظام للتعليم والتدريب، إلى جانب العمل على مبادرة منصة مهارات التوظيف ,كمنظومة إلكترونية تقدم بيانات شاملة ومتكاملة لأهم المهارات، التي يطلبها سوق العمل، ومبادرة مهارات البحرين كأحد المشاريع ا لحيوية المتصلة بخطة التعليم ما بعد المدرسة.

وتعزيزًا لأفضلية البحريني للتوظيف في القطاع الخاص، بلغت ميزانية البرنامج الوطني للتوظيف ١٢٠ مليون دينار لدعم التوظيف والتدريب على مدى ٣ سنوات من قبل تمكين ,إلى جانب جعل التكلفة تميل لصالح البـ حريني .وتمديد فترة الإعلان عن الوظائف في الصحافة، وتسهيل تسجيل الباحثين عن عمل، وتسهيل العمـ ل عن بعد، والعمل الجزئي للإناث لتسريع إدماج المرأة في سوق العمل، وفرض نسب بحرنة بشكل متفاوت على منشآت القطاع الخاص، وترشيد استقدام العمالة الوافدة، وإقامة معرض توظيف إلكتروني دائم، إلى جانـ ب برامج التدريب على رأس العمل، والتدريب مع ضمان الوظيفة.

يتمثل البعد الاجتماعي أيضا في زيادة مساحة العمران، وهو ما يتيح حلولا جذرية لمشكلة الإسكان، للتعامل مع ارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة الطلب على المساكن، حيث احتوت خطة التعافي على خمس مدن جديدة، يجري العمل حاليًا على إعداد مخططاتها العامة، وتزيد مساحة العمران في المملكة بنحو ٦٠ .%وتقع هذه المدن في مناطق)فشت الجارم، وجزيرة سهيلة، وفشت العظم، وخليج البحرين، وجزر حوار .ويأتي هذا التوسع العمراني، بجانب ما حققته الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ مبادرة جلالة الملك ,بتوفير ٤٠ ألف وحدة سكنية، حيث أقامت خمس مدن إسكانية جديدة)مدينة سلمان، وتضم نحو ١٢ ألف وحدة سكنية، ومنطقة شرق الحد ٥٠٠٠ وحدة سكنية، ومنطقة شرق سترة ٣٥٠٠ وحدة سكنية، ومدينة خليفة ٤٥٠٠ وحدة سكنية، وضاحية الرملي ٤٠٠٠ وحدة سكنية(، إلى جانب برنامج شراكة ,الذي يتم فيه المزايدة على حقوق تطوير الأراضي الحكومية من قبل القطاع الخاص، فضلا عن تطوير ١٣٢ منزلا بمنطقة اللوزي، ويتم حاليًا التوسع في هذا البرنامج ليشمل ١٦ ألف وحدة سكنية بجودة عالية.

ويتمثل البعد الاجتماعي كذلك فيما احتوته خطة التعافي من مشروعات، تدعم جودة التعليم العالي، شملت مشروع مدينة الملك عبدالله الطبية ,وهو مجمع للرعاية الصحية يضم مرافق أكاديمية وطبية، ومراكز للأبحاث المتخصصة في دراسة الأمراض السائدة في المنطقة .ويتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين، الأولى قسم تعليمي من ثمانية طوابق بسعة ٣٠٠ سرير، ومختبرات حديثة ومركز تصوير إشعاعي .والثانية تتوسع إلى ٥٠٠ سرير ومركز بحث وتطوير وقاعدة مؤتمرات، كما شملت الخطة مشروع كلية الهندسة لجامعة البحرين، والذي يوفر بيئة علمية تساهم في إثراء البحث العلمي وتطوير التقنيات الهندسية لخدمة الصناعات المحلية والإقليمية، كما يتسع التطوير للمجالات جديدة كعلوم الفضاء، وإعداد الكوادر المتخصصة في المجالات التي تلبي احتياجات سوق العمل.

وفي مجال النقل يأتي مشروع مترو البحرين ,الذي انتهت دراسته الاستشارية، وبدأت الحكومة مرحلته الأولى، التي تمثل خطوة مهمة في مساعيها لتطوير شبكة النقل الحضري بطول ١٠٩كم .ويبلغ عدد الركاب في السنوات الأولى للتشغيل نحو ٢٠٠ ألف راكب يوميًا، ويسعى المشروع كنظام نقل بديل مستدام وعصري إلى جعل استخدام المترو أفضلية على استخدام السيارة الخاصة، بما يقلل من الاختناقات المرورية، ويخفض الطلب المحلي على الوقود، ويحسن البيئة .كما يأتي أيضًا مشروع جسر الملك حمد ,الذي يربط بين البحرين والسعودية بطول ٢٥كم، وأربعة مسارات، وجزء من مسار السكة الحديدية الخليجية .ويعزز هذا المشروع حركة

التجارة والسياحة بين البلدين، كما أنه يسهم في حل مشكلة الازدحام على جسر الملك فهد، ويعزز كفاءة نق ل البضائع والأفراد .كما يأتي مشروع الشارع الشمالي بطول ٥.٢٢كم، يستكمل تطوير شبكة الطرق ويواكب ا لتوسع العمراني، ويوفر ممرات للنقل على طول المحيط الشمالي للمملكة، ويعزز من الربط بين المشاريع الاس تراتيجية والإسكانية.

يضاف إلى أهمية ذلك ما اشتمل عليه البعد الاجتماعي من مشروعات في القطاع الصحي، التي تضم مجمع دا لمونيا للخدمات الصحية ,والذي يقدم خدمات وعيادة في مختلف التخصصات، ومستشفى الملك حمد ,بمنطقة عالي، وتشمل كل التخصصات أيضًا بطاقة ١٢٥ سريرا، فضلاً عن غرفة للعمليات الجراحية الدقيقة، وتعت مد المستشفى على الطاقة الشمسية بنسبة ٧٥ .%وفي قطاع الشباب والرياضة نجد مشروع المدينة الرياضية، ا لذي يتضمن ملعبا رياضيا متكاملا، هو الأكبر على مستوى المملكة، وصالة متعددة الاستخدامات، ومسارات لألعاب القوى، ومجمع متاجر وفنادق.

على العموم، فإنه باستكمال تنفيذ استراتيجيات خطة التعافي البحرينية في أبعادها البيئية والاقتصادية والاج تماعية، تكون المملكة قد حققت نقلة نوعية كبرى في تنفيذ رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠ تجعلها على مقربة من الإنجاز الكامل لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ .

٢٠٢٢/٤/١٤

هل تنهار الحكومة الإسرائيلية بعد فقدانها الأغلبية؟.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ساد شعور عقب تشكيل نفتالي بينيت ,لحكومة ائتلافية في يونيو ٢٠٢١؛ أن فترة من عدم الاستقرار السياس ي في إسرائيل- اتسمت بانتخابات متتالية ومتنازع عليها وفضائح فساد- ستنتهي .بيد أن الاستقالة المفاجئة لأحد أعضاء الحكومة هددت بإدخالها والنظام البرلماني في أزمة مرة أخر ى.

وفي ٦ أبريل الماضي، استقالت عيديت سيلمان ,رئيسة الائتلاف الحكومي وعضو حزب يمينا اليميني، بزعام ة رئيس الوزراء بينيت .وتركت الاستقالة رئيس الوزراء- الذي يقود ائتلافًا واسعًا في البرلمان يضم القائمة العربية الموحدة، وحزب ميرتس اليساري- بدون أغلبية ,حيث أضحت أجندته التشريعية، بل مستقبله كرئيس للوزراء، موضع تساؤل ,ومسار تكهنا ت ,في الوقت الذي تتصاعد فيه التوترات في إسرائيل، والأراضي الفلسطينية المحتلة، عقب سلسلة من الهج مات في أنحاء البلاد.

وقبل يومين من استقالتها، هاجمت سيلمان ,قرار وزير الصحة، نيتسان هورويتز ,بتأييد قرار المحكمة العليا بالسماح بدخول الخبز المخمر في المستشفيات خلال عيد الفصح، والذي عادة ما تحظره قوانين الكوشر اليهو دية في هذا العيد .بالإضافة إلى ذلك، أعربت عن معارضتها لتشريع مقترح؛ يهدف إلى تحرير قواعد الصلاة عند حائط المبكى في القدس .وفي خطاب استقالتها، أشارت إلى الافتقار إلى القدرة على التوافق بين الأحزاب ا لمختلفة، والتحول في الاتجاه الذي يتعارض مع آرائها الدينية المحافظة، موضحة أن قيمها الأساسية تتعار ض مع الواقع الحالي ,وأنها لا تستطيع المشاركة في إلحاق الضرر بالهوية اليهودية لإسرائيل ,كما دعت إلى تشكيل حكومة يمينية جديدة، قائلة :إنه حان الوقت لإعادة تقييم ومحاولة تشكيل حكومة وطنية يهودية صهيونية بحسب قولها.

ومع ذلك، أوضح باتريك كينجسلي ,وإيزابيل كيرشنر ,في صحيفة نيويورك تايمز ,أنه في حين أن قرارها كان ظاهريًا على خلفية قرار هورويتز ,بتأييد حكم المحكمة العليا بشأن الخبز المصنوع من الخميرة، إلا أنه كان ت هناك محاولات استقطاب لاتخاذ هذا القرار من جانب أعضاء حزب الليكود بزعامة نتنياهو من عدة أشه ر .وكما أوضحت وكالة أسوشيتيد برس ,فإن بعض أعضاء حزب بينيت كانوا غير راضين لتحالفه مع الأحزا ب الإسلامية والليبرالية منذ بدء الحكومة مهامها في يونيو.

ويتوقع المراقبون الآن دخول السياسة الإسرائيلية في فترة من عدم الاستقرار، بعد أن تعافت من واحدة من أس وأ أزماتها، التي شهدت خلالها أربع انتخابات في غضون عامين قبل أن يتولى بينيت رئاسة الوزراء العام الما ضي .ووفقًا لـ«دوف ليبر» ,من صحيفة وول ستريت جورنال ,فإن الخلافات الأيديولوجية العميقة في الائتلا ف قد خلقت تحالفًا غير عملي ,حيث تصادم الأعضاء حول السياسات المتعلقة بالاستيطان في الضفة الغربية والفلسطينيين ومسائل الدين والدولة.

وفي هذا الصدد، أشار كينجسلي ,وكيرشنر ,إلى أن معظم المجموعات داخل التحالف تعرضت لانتقادات شدي دة، وأحيانًا لسوء المعاملة ؛ بسبب تحالفها مع الخصوم السياسيين .وبالمثل، كتب ميتشل بليتنيك ,من مرك ز ريسبونسبل ستيت كرافت ,أنه من الممكن أن يتعرض أعضاء التحالف للمضايقات والنبذ ,من الجماعات ال دينية والقومية التي يستمدون دعمهم منها، مما دفعه إلى توقع أن يتم إغراء أعضاء آخرين لتقديم الاستقالة م ن خلال ضغوط مماثلة.

وفي الوقت الحالي، لا يمكن للحكومة أن تسقط إلا إذا توفر دعم الأغلبية لحل الكنيست، الذي سيكون في ف ترة راحة بسبب عطلة الربيع حتى ٨ مايو، أو إذا كانت هناك أغلبية في البرلمان لصالح بديل للائتلاف الحا كم .وأوضح يوهانان بليسنر ,من معهد الديمقراطية ,أنه لا يوجد طريق مضمون ,لأي منافس محتمل لبينيت،

مشيرًا إلى أن رئيس الوزراء لا يزال يحتفظ بـ٦٠ من مقاعد الكنيست البالغ عددها ١٢٠ مقعدًا، بينما تحتفظ كتلة منافسه من قبل سلفه نتنياهو ,بـ٥٤ فقط، مضيفا أنه لا توجد أدنى فرصة أمام القائمة المشتركة ,ذات ا لغالبية العربية، والتي تشغل المقاعد الستة المتبقية، للاتحاد مع نتنياهو لتشكيل حكومة، على الرغم من اع ترافه بأن الائتلاف والبلد يعودان إلى حالة الأزمة؛ نتيجة لاستقالة سيلمان .

وكما لاحظ ليبر ,فإنه من المحتمل أن تكون حكومة بينيت ,بمنأى عن الانهيار؛ لأنها ستثير إمكانية تصوي ت المعارضة بأغلبية محتملة على حل البرلمان .وفي إشارة مقلقة بالنسبة إلى بينيت، سلط عساف شبيرا ,من م عهد الديمقراطية ,الضوء على أن حكومات الأقليات ليست شائعة في إسرائيل ,وقد نجت عادة لفترة قصيرة ف قط.

وكانت سيلمان شخصية مهمة في ائتلاف بينيت المتباين، ووصفها كينجسلي ,وكيرشنر ,بأنها عضو مهم با لحكومة .وبحسب المراقبين فإن قرار استقالتها، يعكس فترة توترات مطولة بين أعضاء التحالف اليساريين وا لعلمانيين والعرب واليمينيين ,الذين استقروا في السلطة منذ يونيو ٢٠٢١، عقب سلسلة من الانتخابات غير ا لحاسمة.

وكما هو الوضع الآن، لن يتمكن الائتلاف من تمرير تشريع بدون دعم أعضاء الكنيست المعارضين، رغم أن بي نيت ,أعلن عن رغبته ورغبة قادة أحزاب الائتلاف الآخرين في البقاء في السلطة، مؤكدا أن البديل هو انتخابا ت برلمانية أخرى، وربما يتبعها انتخابات رئاسية بعد ذلك ,منذرًا بالعودة إلى أيام صعبة زعزعت استقرار إ سرائيل .ومع ذلك، كما أوضح بليسنر ,أنه في أعقاب الانسحاب خسرت حكومة بينيت أغلبيتها في البرلمان وحريتها في المناورة وتمرير التشريعات والقرارات الخاصة بها .وعلق روري سوليفان ,في صحيفة الاندبندنت , أن الدعوات التي وجهت لرئيس القائمة المشتركة ,ذات الأغلبية العربية في الكنيست، أيمن عودة ,للمساعدة في دعم الحكومة الحالية ,لاقت رفضًا؛ حيث استبعد الأخير هذا الاحتمال ,ورفض دعم الشخصيات اليمينية ، مثل بينيت.

وفي حين أن نتنياهو ,هو أبرز شخصية معارضة، فإنه يُحاكم حاليًا بتهم الفساد .وأشار كينجسلي ,وكيرشنر ,إلى أن طريقه إلى السلطة لا يزال معقدًا، وبعيدًا عن التأكيد .وبما أنه لا يزال عدد أقل من الأصوات المطلوبة للشروع في التصويت بحجب الثقة، بدأ حملة للتحريض على مزيد من الانشقاقات عن حكومة بينيت؛ إلا أ ن نتنياهو خاطب بالفعل شخصيات يمينية أخرى في الائتلاف مشجعًا إياهم على الانضمام إلى سيلمان ,وإعاد ة إسرائيل إلى مسار النجاح والإنجاز والأمن والسلام.

ومع ذلك، كما أوضح ليبر ,سيظل نتنياهو بحاجة إلى استقطاب سبعة آخرين من أعضاء الكنيست للحصول على الأغلبية، وهو أمر لا يزال مستبعدًا، بالنظر إلى ما نال سمعته في فضيحة الفساد المذكورة أعلاه .كما أنه من غير المحتمل أيضًا أن يتمكن من حشد الدعم المطلوب له داخل الكنيست، رغم أن القائمة المشتركة استبعد دت دعم بينيت ,كون العداء تجاه نتنياهو وحزبه، من غير المرجح أن يسهل عودته إلى السلطة.

وكما لاحظ كينجسلي ,وكيرشنر ,فإن أزمة الائتلاف تأتي في وقت حرج ,بعد سلسلة من الهجمات الدامية ,ال تي وضعت بينيت وحكومته بالفعل، تحت ضغط هائل .ومنذ ٢٢ مارس ٢٠٢٢، أودت سلسلة من أربع هجم ات بحياة ١٤ شخصًا، فيما وصفه الباحثان بأنه أكثر موجة عنف في إسرائيل منذ عام ٢٠١٦.

وفي أعقاب حادثة إطلاق النار التي وقعت في تل أبيب، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص، أعلن بينيت ,أن قوات الأمن ستتمتع بالحرية الكاملة فيما سماه عمليات مكافحة الإرهاب، مما يشير إلى أن دائرة العنف ست ستمر .وحذر حسين إيبش ,من معهد الشرق الأوسط ,من أن القدس قد تصبح صندوق بارود ,نتيجة لذلك، و حذر من أن استمرار العدوان قد يؤدي إلى درجة من العزلة الدولية لحكومة بينيت أيضًا، مضيفا أن تلك العمل يات يمكن أن تبطئ ,أو تلغي وتيرة التقدم الإسرائيلي الأخيرة بشأن الدبلوماسية الإقليمية.

وفي تقدير بليتنيك ,قد تستمر هذه التوترات في التفاقم؛ لأن الأزمة في الحكومة تعني الآن أن بينيت سيواجه وقتًا أصعب بكثير على يد اليمين القومي في ائتلافه، الذي كان يعتبر توسيع المستوطنات في الضفة الغربية بال نسبة له نقطة رئيسية .ووفقًا لـ«ليبر» ,فإن استقالة سيلمان شلّت الأجندة التشريعية لرئيس الحكومة، وجعل ت فرص مفاوضات السلام المستقبلية بعيدة المنال في ضوء التوترات المتصاعدة .وعلق بليتنيك أيضًا بأن القادة الإسرائيليين سوف ينظرون إلى هذه القضايا الأمنية والقومية لترك بصمتهم عليها واستغلالها ,مشيرًا إلى أن ه ذا لن ينطبق فقط على لابيد، وبينيت ,ولكن أيضًا على نتنياهو، وغيره من القادة البارزين .وحاول رئيس الوز راء السابق وشخصيات معارضة يمينية أخرى استغلال الموجة الأخيرة من الهجمات لصالحهم، حيث وصفوا بينيت بأنه ضعيف وناعم في رده على العنف .وأشار ليبر إلى أن التصعيد الأخير في الهجمات ترك الحكومة عرضة لمثل هذه الانتقادات.

على العموم، فإنه برغم أن استقالة سيلمان قد تركت مستقبل حكومة بينيت في حالة من عدم اليقين، فقد ذك ر ليبر أن المحللين السياسيين يعتقدون أن الائتلاف الحالي يمكن أن يستمر حتى مارس ٢٠٢٣ ,وعندها سيل جأ رئيس الوزراء للأغلبية لتمرير موازنة جديدة، وتجنب إجراء انتخابات أخرى .ومع ذلك، فإن قدرة حكو مته على البقاء لهذه الفترة الطويلة ستظهر الانقسامات الحقيقية بين جماعات وأحزاب المعارضة .ولا يزال نت

نياهو وهو المنافس الرئيسي على رئاسة الوزراء متورطًا في خلافاته الخاصة، ويبدو أنه غير قادر في الوقت الحا لي على توحيد المعارضة، أو إقناع المزيد بالانشقاق عن حزب بينيت .

من ناحية أخرى، تتزامن هذه الأزمة مع تصاعد التوترات في إسرائيل، والذي لا يبشر بالخير لمحنة الفلسط ينيين في الأراضي المحتلة، والذين قد يشعرون قريبًا بوطأة عمليات المواجهة في ظل محاولة بينيت الابتعاد عن الاتهامات والانتقادات التي تصفه بالضعف .وعلى المدى الطويل، بات واضحًا أن فقدان الائتلاف الحاكم للأغلبية بشكل أساسي سيؤدي لعدم استئناف عملية السلام المتوقفة بالفعل في المستقبل القريب.

٢٠٢٢/٤/١٦

فرنسا حائرة بين «الوسطية» و«اليمين»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أسفرت نتائج الجولة الأولى من التصويت في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، التي أجريت في ١٠ أبريل ٢٠٢٢، عن مواجهة الرئيس «إيمانويل ماكرون» مرشح حزب «الجمهورية إلى الأمام»، و«مارين لوبان» زعيمة «التجمع الوطني»، في جولة الإعادة الثانية؛ ليصبح سيناريو مُعادا لما حدث في انتخابات عام ٢٠١٧ .وكما أ وجز «المجلس الأطلسي»، فإن هذه «مواجهة فرنسية مألوفة»، وإن كانت «محفوفة بمخاوف أكبر»، من ذي قبل.

ونظراً إلى أن هذه قد تكون الفرصة الفضلى والأخيرة لأبرز مرشحة يمينية في فرنسا للفوز بالرئاسة في ظل محا ولتها الثالثة؛ فقد أبدى المعلقون الغربيون اهتمامًا كبيرًا بما قد يعني فوز «لوبان»، بالنسبة إلى فرنسا والتحال ف الغربي بشكل أوسع .وعلى الرغم من أن «ماكرون» لا يزال هو المفضل للاستمرار في رئاسة البلاد، فقد تم ا لاستشهاد أيضًا بالشكوك الداخلية والخارجية التي تنطوي على إمكانية المفاضلة بين اثنين من المرشحين، و صفتهما شبكة «سي بي إس نيوز» بأنهما يمتلكان «رؤى متعارضة بشدة لفرنسا».

ومع استخدام النظام الانتخابي الفرنسي لشكل متعدد الجولات للتخلص من المرشحين المهمشين وترك خيار للناخبين للاختيار بين أكبر فائزين في الأصوات؛ قدمت الجولة الأولى مقياسًا قويًا لشعبية الرئيس الحالي وأق رب منافسيه .وكان من المتوقع أن يُؤمن «ماكرون» تقدمًا قويًا في هذه المرحلة المبكرة، وهو ما وضحه «بول كير بي»، من شبكة «بي بي سي نيوز»، من أنه «حقق فوزًا مقنعًا في الجولة الأولى»، على الرغم من تحذيره أيضًا

بأن «استطلاعات الرأي تشير إلى أن اللجوء إلى الإعادة قد يكون أقرب بكثير في ضوء الارتفاع الملحوظ لدعم لـ وبان».

ومع فرز جميع الأصوات، حصل «ماكرون» على ٦.٢٧ %من الأصوات الأولية، تبعته «لوبان» بنسبة ٤١.٢٣ %، بينما حصل المرشح اليساري «جان ميلنشون» على ٩٥.٢١%، لكنه انسحب من المنافسة .وتواجد تسعة مرشحين آخرين لمنصب الرئاسة، رغم أن أيًا منهم لم يحصل على أكثر من ١٠ %من الأصوات.

وكما في عام ٢٠١٧، عانت الأحزاب السياسية من انتكاسات كبيرة .وكتب «كيربي» أن هذه الانتخابات «ستُذ ذكر باعتبارها «كارثة» بالنسبة إلى الأحزاب الجمهورية والاشتراكية مع انخفاض تأييدها في استطلاعات الرأ ي وتراجع تأثيرها» .ولاحظ «جيرار أرو»، من «المجلس الأطلسي»، فشل الأحزاب الأكثر رسوخًا في البلاد، واستبدال أخرى شعبوية بها، موضحا أن السياسة الفرنسية الآن في «حالة من الاضمحلال»، مع كون «الخص وم الموثوق بهم الوحيدين لـ«الكتلة الوسطية» يتمثلون في «المتطرفين» .وبالمثل، رأت «ماري جوردان»، الزميلة بالمجلس أيضا، أن «اضطراب المشهد السياسي الفرنسي أمر ملموس».

وعلى الرغم من تحقيق «ماكرون» تقدمًا قويًا في استطلاعات الرأي خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات، م ع توقع شبكة «سي بي اس نيوز» أنه «سيكون أول رئيس منذ ٢٠ عامًا يفوز بولاية ثانية»، أشار المحللون إلى الغزو الروسي لأوكرانيا، وضيق الوقت للحملة، كأسباب لتراجع نسب الاقتراع، حيث إنه مع سيطرة أحدا ث الغزو على المشهد السياسي الأوروبي، وبالتالي اهتمام القادة الأوروبيين مثل ماكرون، تأثر جدول حملة ال رئيس بشكل سلبي، إذ بدأ حملته بدوام كامل قبل ثمانية أيام فقط من بدء الاقتراع.

ومع ذلك، فإن هناك أسبابا أخرى لتراجع شعبيته .وأشار «روجر كوهين»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى «عدم الرضا بشأن ارتفاع الأسعار، والأمن، والهجرة»، وأنه اتُهم بأنه «غير متواصل» مع مشاكل الفرنسيين، بينما أشار أيضًا إلى أن «يسار الوسط»، الذي كان في السابق مصدر دعم لماكرون، قد شعر بالخيانة بعد تبنيه سياسات يمينية، وفي الوقت ذاته، نوه إلى أن الرئيس كافح من أجل «التغلب على صورة العزلة أثناء وجوده في المنصب».

وبالتالي، أصبحت نتيجة الجولة الأولى هي أنه «بينما لا يزال من المتوقع أن يحتفظ ماكرون بالسلطة، فقد ا نخفضت فرص نجاحه» .ومن وجهة نظر «أرو»، فإن نتائج هذه الجولة «أكدت أن الرئيس لم ينجح خلال و لايته في التفاعل مع الأزمة السياسية التي استغلها في عام ٢٠١٧ ليفوز في الانتخابات بشكل غير متوقع»، وه و ما جعله يعترف لمؤيديه :«لا تتسرعوا، لم يتقرر أي شيء بعد».

في غضون ذلك، لاحظ المراقبون أن «لوبان»، زعيمة الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة المناهضة للهجرة، قد خ ففت من الصورة المتشددة للحزب الذي أسسه والدها «جان ماري لوبان»، بما في ذلك إعادة تسميته التجمع ا لوطني عام ٢٠١٨ .وتم الاستشهاد بتركيزها على القضايا الاقتصادية كتكتيك انتخابي قوي .وأوضح «كيربي» أنها «بنت حملتها حول أزمة تكلفة المعيشة، والوعد بتخفيضات ضريبية، وإعفاء من ضريبة الدخل لمن هم دون الثلاثين».

ومع ذلك، فإن توجهاتها المناهضة للهجرة والقومية تبقى «مصدر قلق» .وعلى الرغم من أن «كيربي» أوضح أن حملتها الثالثة للرئاسة كانت «أقل تركيزًا على القومية، وأنها «نجحت في تخفيف حدة خطابها»؛ فإن هنا ك اعترافًا بأن المواقف القومية والمناهضة للهجرة تظل «أمرًا محوريا في أيديولوجية التجمع الوطني»، في ظل أ نها لا تزال «تريد إجراء استفتاء حول تقييد الهجرة»، و«حظر الحجاب في الأماكن العامة» .وذكرت شبكة « سي بي إس نيوز» أنها «تريد التراجع عن بعض الحقوق للمسلمين، فضلًا عن تقليص الهجرة إلى أوروبا بشك ل جذري»، وأضاف «كوهين» أن لديها «قناعة بأن الفرنسيين يجب أن يتمتعوا بامتياز على الأجانب».

وحول سبب احتفاظها بأسهم مرتفعة في استطلاعات الرأي، لاحظ «كوهين» كيف ساعدها ترشيح «إيريك زم ور»، المعادي للمهاجرين بشدة، إذ عزز من صورتها لتبدو «أقل تشددا»، عند مقارنتها معه .وبالمثل، أوضح « أرو» أن حملتها تجنبت الجوانب الأكثر إثارة للجدل في برنامجها اليميني المتطرف، وأن المنافسة من المرشح ين اليمينيين المتطرفين الآخرين جعلتها «تظهر بصورة معتدلة» .وبالفعل، انعكست دعوة «زمور» مؤيديه إلى ا نتخاب «لوبان»، وتركيز الأخيرة على القضايا الاقتصادية على تصنيفاتها بـ«صورة إيجابية»، إذ ارتفعت نس بة مؤيديها إلى ٣٩%، بعد أن كانت عند ٢١ %فقط عام ٢٠١٧ .ومع ذلك، أوضح «ميشيل باربيرو»، في

مجلة

«فورين بوليسي»، أن «الغالبية العظمى من الناخبين مازالوا يعتقدون أن ماكرون يتمتع بوضع أكثر قوة من لوبـ ان زعيمة اليمين المتطرف».

وبحسب «كوهين»، فإنه بغضّ النظر عن الأحزاب ومرشحي الرئاسة الآخرين المناهضين للهجرة، فإن «الأداء القوي» لـ«لوبان» يقف وراءه عنصر «الجاذبية للتيارات القومية العنصرية وكراهية الأجانب في أوروبا» .ولاحـ ظ «كيربي» أيضًا أنه «يمكنها الاعتماد على مؤيدي زمور»، الذين حصلوا على ٧ %من الأصوات في النتائج ا لأولية للجولة الأولى، والذين قد يدعمونها في الجولة الثانية .وعندما يتم إضافة هذا الرقم مع نتائج أنصار الأ حزاب الأخرى ذات السياسات المماثلة، فإنه يمكنها، بحسب «بي بي سي نيوز»، الحصول على نسبة تبلغ ٣٣ %من إجمالي الأصوات» .

وفي المقابل، رفض المرشحون المعتدلون من تياري اليسار واليمين وجود «لوبان» في جولة الإعادة مرة أخرى وأ عربوا عن دعمهم لماكرون كوسيلة لهزيمتها .وحذرت مرشحة حزب الجمهوريين «فاليري بيكريس» من «الفوضى التي ستنجم إذا تم انتخابها رئيسًا» .وصرح «ماكرون» بأنه «عندما يمثل اليمـ ين المتطرف بجميع أشكاله جزءًا كبيرًا من أصوات بلدنا لا يمكننا أن نشعر أن الأمور تسير على ما يرام»، معـ لنا أن فوز لوبان سيجعل فرنسا تؤيد «الشعبويين وكراهية الأجانب» .

وبالنظر إلى هذه الانقسامات بين اليمين والوسط، فإن مؤيدي «جان ميلنشون» -مرشح اليسار الراديكالي- في الجولة الأولى من الممكن أن يحسموا نتائج هذه الانتخابات، رغم أنه من الممكن أيضًا أن يمتنع العديد من أنصاره عن التصويت في الجولة الثانية .وفي حين أنه حث بالفعل مؤيديه على «عدم إعطاء ولو صوت واحد لـ لوبان»، فإنه لم يصرح بدعم ماكرون أيضًا.

من ناحية أخرى، ناقش المراقبون التداعيات الجيوسياسية لانتخاب «لوبان»، وسط توافق عام على أن ذلك سيمثل تحديًا كبيرًا لمستقبل الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن احتمالات تقويضها ردود الفعل القوية حيال الغزو ا لروسي لأوكرانيا .ورغم أهمية إعادة انتخاب ماكرون، فإن قضية الانتخابات الرئاسية الفرنسية لم تتم مناقشت

ها كثيرًا في «بروكسل» .وأوضح «ديف كيتنغ»، من «المجلس الأطلسي»، أن فوز «لوبان» يمثل «أزمة وجودية للاتحاد الأوروبي»، إذ سيكون مستقبل التكتل «موضع شك»، نظرًا إلى أنها تريد تفكيكه من الداخل، وتطال ب بالعمل على مراجعة معاهداته.

ومستشهدا أيضًا بعلاقتها مع روسيا، والدعم السابق لـ«بوتين»، افترض «كيتنغ» أنه إذا كانت باريس تحت قيادة «لوبان»، فإن «الانسحاب المحتمل من فرض عقوبات على روسيا» سيكون «ضربة قوية للغرب» ومحاو لاته معاقبة موسكو .وفيما يتعلق بالأمن الأوروبي، أشار إلى أنها «دعت إلى الانسحاب من حلف الناتو» .وأشا ر «كوهين» إلى أن فرنسا «المناهضة لحلف شمال الأطلسي»، و«الأكثر موالاة لروسيا»، ستسبب قلقًا عميقًا لدى الحلفاء»، وأن هذا قد «يؤدي إلى تشتيت ردود الفعل الموحدة عبر الأطلسي حيال الغزو»، مشيرا كذلك إلى «ا لأعباء التي تم إلقاؤها على الدور الفرنسي وقيادته أوروبيًا من قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانت هاء ولاية «ميركل» كمستشارة لألمانيا، وبالتالي فإن نتائج هذه الانتخابات ستكون ذات تأثير كبير على الجغ رافيا السياسية لأوروبا برمّتها.

ومع ذلك، فإن سياسة «لوبان»، تجاه «الناتو»، ليست الوحيدة في السياسة الفرنسية .وذكرت صحيفة «نيويو رك تايمز» أن المرشحين المناهضين للحلف من التيارين اليساري واليميني حققوا أكثر من نصف الأصوات في ا لنتائج الأولية .وكتبت «هولي بانكروفت»، و«زوي تيدمان»، في صحيفة «الإندبندنت»، أن ماكرون «هو المرش ح الرئاسي الوحيد الذي يدعم التحالف عبر الأطلسي بشكل كامل».

ومع الجولة الثانية من الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٤ أبريل ٢٠٢٢، لا يزال العديد من الخبراء يتوقعون أ ن يحقق «ماكرون» فوزًا، وإن كان أقل مما تحقق عام ٢٠١٧، عندما فاز في الجولة الثانية بنسبة ٩.٦٦ %من الأصوات، مقابل ١.٣٣ %لـ«لوبان» .وعلق «لوك روبان»، من «معهد باريس للدراسات السياسية»، أن لوبان «لم تكن أبدًا قريبة من الفوز بالرئاسة» .وكتب «باربيرو» أنها «يبدو فجأة وك أنها حصلت على فرصة فعلية للفوز، وهو بحد ذاته سيكون زلزالا سياسيا لفرنسا» .وإدراكًا لهذه الإمكانات، توقع «كوهين» أن تكون النتيجة النهائية لعام ٢٠٢٢ لصالح لوبان».

على العموم، هناك حالة عدم يقين لدى المراقبين عند التنبؤ بالنتيجة، وللتعبير عن ذلك، أشارت «بانكروف ت وتيدمان»، في صحيفة «إندبندنت»، إلى تصويت ٢٤ أبريل على أنه «اختيار بين رئيس حالي مؤيد للوسط ية والتعاون الدولي»، أو «تفجير عقود من الاتفاقات الدولية بيد لوبان» .وأوضحت شبكة «سي بي إس نيوز» أن هناك «حملة انتخابات جديدة»، بدأت الآن متأثرة «بالحرب في أوكرانيا»، وأن جولة الإعادة «من المرجح أن تكون أكثر تحديًا بكثير من الجولة الأولى» .في حين حذر «أرو» أن فوز ماكرون «ليس مضمونًا على الإطلاق» .ومع ذلك، ففي وسائل الإعلام الغربية وتعليقات الخبراء، لا يزال هناك تفضيل واضح لماكرون للاحتفاظ بالسلطة.

٢٠٢٢/٤/١٩

كيف يمكن إعادة بناء العلاقات الأمريكية الخليجية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ بدء رئاسة «جو بايدن»، توترت علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها في الشرق الأوسط .ووسط الأولويات الإقليمية المتباينة، والخلافات حول المواقف تجاه روسيا بعد غزوها لأوكرانيا، وبشأن سياسة الطاقة؛ اس تشهد المراقبون الغربيون بذلك باعتباره فترة غير مسبوقة من التوتر، وكتبت «كارين يونغ»، و«بلال صعب» ، في مجلة «فورين بوليسي»، أن «خلفية الحرب الروسية في أوكرانيا»، قد «كشفت التوترات الكامنة بين واشنطن ودول الخليج».

وبالنظر إلى المصالح المشتركة لكلا الجانبين من الحفاظ على تعاون مستمر منذ عقود في السياسة والاقتصاد والأمن؛ فقد ناقش المراقبون كيف يمكن استعادة العلاقات القوية بين «الخليج»، و«واشنطن»، وبشروط تبادل المنفعة، مع اتفاق عام على أن الأخيرة بحاجة إلى الاعتراف بشكل أفضل بالمخاوف الأمنية لشركائها، بينما يمكن لدول الخليج تخفيف هواجس الطاقة في الغرب، وتقديم الدعم الدبلوماسي ضد هجوم موسكو على أوكرانيا .وعليه، يبدو هناك إجماع على إعادة تقويم العلاقات الأمريكية الخليجية، عن طريق الحوار البناء، مع إصرار «يونج»، و«صعب»، على أنه يمكن بالفعل «أن يكون هناك تفاهم جديد بين الجانبين».

ووفقا للعديد من المحللين، هناك عدة أسباب وراء تدهور العلاقات بين الجانبين، والتي تكمن في كيفية تعزيز الشراكة .وعلى وجه الخصوص، تعتبر مخاوف كل طرف بشأن الالتزام تجاه المصالح الاستراتيجية للطرف الآخر القضية الأبرز .وإدراكًا لمثل هذه المخاوف من دول الخليج، أوضح «آدم لامون»، من مركز «ذا ناشيونا

ل انترست»، أن «العلاقة متوترة حقا، وليست كما هو معتاد، في ظل بعض التحولات السياسية الأخيرة في « إدارة بايدن»، مع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في ضوء الاعتقاد السائد بأن المنطقة تتراجع أهمي تها لدى «واشنطن»، وأن هذا يمثل استراتيجية، وليس اتجاها مؤقتا» .

ومن جانبه، علق «ديفيد ماكوفسكي»، من «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، بأن عدم استجابة السع ودية، والإمارات، لطلبات الولايات المتحدة، بزيادة إنتاج النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، هو تذكير برفض منتجي النفط الرئيسيين أقوال وأفعال واشنطن في العام الماضي .واستشهد «مارتن تشولوف»، في صحي فة «الجارديان»، بأن قرار «بايدن»، بالإفراج عن الملايين من براميل النفط من الاحتياطي الاستراتيجي، جع ل الرياض وأبو ظبي «يتشككان في أسس علاقتهما بواشنطن» .وفيما يتعلق بقلق دول الخليج، أشار «يونغ»، و«صعب»، إلى رد «واشنطن»، «البطيء وغير الفعال»، على الهجمات الصاروخية الحوثية ضد السعودية والإم ارات، باعتباره أحدث صدمة للعلاقات الأمريكية الخليجية .

من ناحية أخرى، أشار المعلقون أيضًا إلى الصعوبات على صعيد الدبلوماسية الدولية، باعتبارها قضية تحتاج إلى معالجة لتسهيل استعادة شراكة فعالة .وبالنسبة للغرب، فإن تحفظ دول الخليج على إدانة الأعمال الروس ية في أوكرانيا والموافقة على عزلة موسكو العالمية، قد أثار القلق .وأعرب «بورزو دراغاهي»، في صحيفة «ذي إندبندنت»، عن أسفه لأنه «في وقت حرج من التاريخ الأوروبي»، فإن حلفاء الغرب الخليجيين «قد ابتعدوا» ، مع عدم قدرة واشنطن على تأمين دعمهم الدبلوماسي والاقتصادي ضد روسيا .ولاحظ موقع «ميدل إيست آ ي»، أن «جميع دول الخليج الست امتنعت عن التصويت لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التا بع للأمم المتحدة» .وعلق «محمد العتيق»، نائب المندوب الدائم للسعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ع قب امتناعه عن التصويت على أن القرار سيشكل «سابقة خطيرة تهدد العمل متعدد الأطراف».

وفي إشارة إلى الآثار طويلة المدى للخلافات الاقتصادية والدبلوماسية بين الجانبين، أوضح «أمبروز بريتشارد» ، في صحيفة «التليجراف»، أن «الرياض ودول أوبك الخليجية رفضوا حتى الآن الاستفادة من طاقتهم الاحتيا طية التي تُقدر بمليوني برميل يوميًا»، كما حذر من أنهم «إذا استمروا «فهم يعرضون مظلة الدفاع الأمريكية ل لخطر»، ومن ثم «سيتعين عليهم إلى أي جانب يقفون».

وإقليميًا، يُعد استمرار المفاوضات مع إيران بشأن عودة «الاتفاق النووي»، نقطة خلاف أخرى، لا سيما فيما يتعلق باحتمال رفع اسم «الحرس الثوري» من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية.

وعلقت «باربارا سلافين»، من «المجلس الأطلسي»، بأن الاتفاق الجديد، «يجب أن يحسن المناخ من أجل وق ف دائم لإطلاق النار، وإيجاد حل سياسي نهائي للحرب في اليمن، والتي يرى أنها ستساعد على تقليل أو

وقف الهجمات الصاروخية الحوثية ضد السعودية، والإمارات، مضيفة أنه «بدون هذا الاتفاق، ستستمر التوت رات الإقليمية في التصاعد بشكل شبه مؤكد»، وسيتعين على القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة «البقاء بحا لة تأهب قصوى».

ومع ذلك فشلت نقاط الحوار هذه في إقناع دول الخليج، التي لا تزال هدفًا لهجمات الحرب بالوكالة الإيرانيـ ة .وأوضح «يونغ»، و«صعب»، أنه «بغض النظر عن محاولة المسؤولين الأمريكيين تبديد فكرة أن واشنطن تسـ ترضي إيران»، فإن دول الخليج تظل مرتابة من نوايا الولايات المتحدة، تجاه طهران» .

وتعود العلاقات المتوترة بين واشنطن ودول الخليج إلى القلق من سياسة «إدارة بايدن»، تجاه إيران وأوضح «د يفيد ماكوفسكي»، أن «الدول العربية ترى أن الولايات المتحدة قللت من مخاوفها بشأن كون الشرق الأوسط مـ صدر قلق لا يستهان به نوعًا ما»، وبالتالي فإن قمة النقب كانت فرصة «للدول العربية الرئيسية لتذكيرها بعد م المضي في هذا الاعتقاد» .

وبالإضافة إلى ذلك، أشار «جورجيو كافيرو»، من «جلف ستيت أناليتيكس»، إلى أن هناك دليلا قويا على أن دول الخليج «تبحث عن مصالحها الاستراتيجية الخاصة وتضع أمنها واقتصادها قبل رغبات واشنطن» .وصـ رح «كريج»، أنه بالنسبة لدول الخليج، فإن «الولايات المتحدة ليست جديرة بالثقة»، لأنها «تقوم بتغيير مسا رها ونهجها السياسي كل أربع سنوات، بسبب دورة الانتخابات الرئاسية، وعدم الاتساق بين أجندات السيـ اسة الخارجية للجمهوريين والديمقراطيين».

ومع وضع مخاوف كلا الجانبين في الاعتبار؛ قدم المحللون الغربيون بعض الاقتراحات حول ما يمكن فعله لا ستعادة الثقة المتبادلة، وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما .ويدرك الطرفان أن الشراكة تـ تطلب إعادة تقويم لمواجهة التحديات الجديدة .و«للمضي قدمًا» بتلك الشراكة، يشير «يونغ»، و«صعب»، إلى أنه يجب تحديد ملامح المصالح المشتركة بين واشنطن، ودول الخليج، والمتمركزة في تحرير السوق، ورأس ا لمال البشري، والابتكار».

وفيما يتعلق بالخطوات الأمريكية، أوصى الباحثان بضرورة تراجع واشنطن عن حديثها عن معالجة قضايا المـ ناخ، وتخفيف حدة «المطالب الأخرى للمنتجين الخليجيين بأوبك بلس بإدراجهم في المناقشات حول التكيف مع ظاهرة تغير المناخ» من قبل الولايات المتحدة، فضلاً عن العمل على «معالجة المخاوف الأمنية الخليجية من خلال تقديم «حماية أكثر فعالية ضد هجمات إيران ووكلائها في المنطقة»، فضلا عن زيادة مساعدتها في ا عتراض الهجمات الصاروخية الحوثية، وتوفير معلومات استخباراتية «حول الأنشطة التي قد تكون تمهيدية لشن هجمات مستقبلية» .ومن الناحية العملية، اقترح الخبيران أن توفر للدول الخليجية «طائرتان أو ثلاث

طائرات مسيرة طراز «بريداتور»، للكشف عن «معلومات استخباراتية عالية الجودة، وتحذير من مغبة هجما ت مخططة أو وشيكة» من وكلاء إيران .وعلى المدى الطويل، أشار يونغ»، و«صعب»، إلى أن «تعزيز الدفاعا ت الجوية، والصاروخية المتكاملة»، يعتبر دافعا رئيسيا للعلاقات الأمنية الأمريكية الخليجية المستقبلية، وه و ما يتطلب «التزامًا من واشنطن لمساعدة شركائها في المنطقة ومتابعة الإصلاحات الدفاعية اللازمة لتطوير قدر اتهم العسكرية الفعالة».

وبالنسبة للاقتراحات الخاصة بتشكيل «تحالف دفاعي أوسع» على غرار حلف الناتو في المنطقة بين «واشنط ن»، و«دول الخليج»، فقد رفض الخبيران ذلك، باعتباره «غير فعال عمليًا»، ولا «يمكن تحقيقه سياسيًا»، لك نهما عرضا بديلاً «أكثر واقعية»، وهو «إطار دفاع استراتيجي جديد»، يحدد «أهدافًا واضحة وقابلة للتحقيق للعلاقة الدفاعية الثنائية والمتعددة الأطراف» .وعلى وجه الخصوص، دعيا إلى «التخطيط المشترك للطوارئ»، بشأن إيران، وأوضحا أن «القيادة المركزية الأمريكية، لديها فرصة لإشراك شركائها الخليجيين»، في «عمليا ت التخطيط الاستراتيجي للاستفادة من أسلحة أكثر قوة وتطورًا» .

ومن أجل إعادة تقويم العلاقة الخليجية الأمريكية على المدى الطويل، استشهدت «ياسمين فاروق»، من «مؤ سسة كارنيجي للسلام الدولي»، و«أندرو ليبر»، من جامعة «هارفارد»، بـ«المنح التعليمية، والتبادلات الثقافي ة، والمشروعات السياحية»، باعتبارها تُظهر أن واشنطن تولي اهتماما حقيقيا بحلفائها .

على العموم، قدم المحللون الغربيون العديد من الاقتراحات لاستعادة العلاقات الأمنية والسياسية القوية بين الخليج والولايات المتحدة، وذلك في ضوء توتر الشراكة الاستراتيجية بينهما خلال السنوات الأخيرة .وفي ختا م تعليقاتهما، أعرب «يونغ»، و«صعب»، عن اعتقادهما بأنه «من الممكن تحسن العلاقات، لكن للقيام بذلك، يجب على واشنطن «الاعتراف بالتهديدات الأمنية الحقيقية التي تواجهها دول الخليج من إيران ووكلائها ، وبالمقابل تحتاج دول الخليج إلى» تبني كافة الفوائد والمخاطر السياسية المحلية المحتملة للدخول في اقتصا د سياسي عالمي مفتوح» .ولتسهيل ذلك، تم التأكيد على ضرورة إجراء مزيد من المناقشة المفتوحة والتعبير عن مخاوف كلا الجانبين بهذا الصدد، حيث رأى الخبراء أن «الحوار الأكثر فعالية وشفافية وشمولاً بين الجانب ين، هو الذي يمكن أن يجعل الشراكة الأمريكية-الخليجية على مسار جديد».

٢٠٢٢/٤/٢٠

مملكة البحرين والاستثمار الأجنبي المباشر

من أبرز سمات السياسة الاقتصادية البحرينية تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي نظرت إليها ك شريك على درجة عالية من الأهمية في صناعة تنمية البحرين وتقدمها، لما لها من دور إيجابي في رفد الاقتصا د بخبرة البلدان المتقدمة، والارتقاء بعناصر الإنتاج، والتشغيل، والتمويل، وتحفيز الاستثمارات المحلية، و لهذا وجدنا هذه الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الكبرى النفطية، وغير النفطية.

وحتى في الظروف التي كان الاقتصاد العالمي فيها يعاني ركودًا، نجحت السياسة الاقتصادية البحرينية في أ ن تجعل من المملكة قبلة لهذا الاستثمار .ففي عام ٢٠٢٠، حين حدث ركود عالمي نتيجة «جائحة كورونا»، وتراجع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا من ٥.١ تريليون دولار في ٢٠١٩، إلى ٩٩٩ مليار دو لار في ٢٠٢٠، بنسبة تراجع ٣٥%؛ استقبلت المملكة- وفق تقرير «مناخ الاستثمار العالمي»، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الأونكتاد-(١,٠٠٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١ .وبحسب تقرير «الخارجية الأمريكية»، فقد حافظت البحرين على توجه موات لممارسة الأنشطة التجارية، ونهج ملتزم بالحرية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شهدت في هذا العام زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٣.٣%، لتبلغ قيمتها نحو ٧.٣١ مليار دولار، أي بنسبة ٩٢ %من الناتج المحلي الإجمالي، لتكون الأعلى خليجيا، وتفوق المتوسط الع المي البالغ ٤٩%، وقد تركز غالبيتها في قطاع الخدمات المالية، والصناعة، والنقل، والتعليم، والرعاية الص حية، والعقارات، والسياحة، وتقنية المعلومات والاتصالات.

وقبل «جائحة كورونا»، كانت السياسة الاقتصادية البحرينية تمضي في إصلاحات مالية لوضع الاقتصاد على طريق الاستقرار والتوازن المالي .وتضمنت هذه الإصلاحات توسيع نطاق إيرادات الموازنة العامة، وفرض ضر يبة القيمة المضافة، وهو ما دفع وكالة «استاندرد آند بورز»، للتصنيف الائتماني لرفع تصنيف البحرين من م ستقر إلى إيجابي، مما أضاف محفزًا جديدًا لقدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلا عن البنية التحتية ال قوية لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات المتطورة، ومشروعات البنية التحتية واسعة النطاق، ومناخ أعمال مر ن يعتمد على الحرية الاقتصادية.

وتعزيزًا لقابلية الاقتصاد البحريني على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يقوم «مجلس التنمية الاقتصاد ية»، بالتعاون مع «مصرف البحرين المركزي»، و«وزارة الصناعة والتجارة والسياحة»، بتنفيذ «مسح قياس ثق ة المستثمرين في مناخ الأعمال»، والذي يرمي إلى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وصانعي القرار وواضعي ا

لسياسات الاقتصادية، بما يضمن تهيئة المناخ المناسب لجذب واستقطاب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز القد رة التنافسية لاستمرارية نمو قطاع الأعمال .ويتم إجراء هذا المسح على عينة تمثل المؤسسات التجارية بمختل ف مستوياتها، من متناهية الصغر إلى الكبيرة، من المؤسسات المصنفة على أنها استثمارات أجنبية مباشرة إلى المؤسسات المحلية .وأظهرت مسوحات) ٢٠٢٠-
٢٠٢١(، رضا مجتمع الأعمال، بشأن الأداء الحقيقي لشركاته واستقرار أداء الأعمال.

وساعد توجه السياسة الاقتصادية البحرينية نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موقع المملكة في قل ب الخليج العربي، الذي يسمح لها بالتصدير المباشر إلى دول مجلس التعاون، ودول الجوار والعالم العربي، وهو الموقع الذي يتيح للمستثمرين سهولة الوصول والدخول إلى الأسواق في الشرق الأوسط برًا وبحرًا وجوًا .سا عد في ذلك شبكة الطرق البرية، وخطوط النقل البحرية والجوية المتطورة .وعلى سبيل المثال، وعبر جسر الملـ ك فهد، يستطيع المستثمر نقل منتجاته إلى السعودية أكبر اقتصادات المنطقة، كما أن ميناء خليفة بن سلمان ، هو الأسرع في إجراءات التخليص الجمركي خليجيا .وتتيح الرحلات الجوية الوصول إلى دول المنطقة والعا لم عبر مطار البحرين الدولي .وتمكن الخدمات اللوجستية سهولة الوصول للاقتصادات النامية والمزدهرة في ا لخليج في سوق تبلغ قيمته أكثر من ٧.١ تريليون دولار، وبإجمالي نحو ٥٤ مليون مستهلك .وتأتي البحرين في مقدمة دول العالم في مؤشر الارتباط العالمي ٢٠٢٠، من حيث التدفقات الدولية للتجارة، ورأس المال والمعلو مات والأشخاص .

علاوة على ذلك، فإن «مجلس التنمية الاقتصادية»، يسهل إجراءات تأسيس وتشغيل الأعمال بخطوات سري عة ومباشرة، وعليه، جاءت المملكة وفقا لتقرير «البنك الدولي»، لعام ٢٠٢٠ ضمن أفضل ٢٠ دولة عالميًا، «ا لأكثر تحسنًا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» .ويقيس التقرير عددا من المؤشرات الحيوية المهمة، تش مل «سهولة بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، وفرص الحصول على الائتمان، وحماية حقوق المستثمري ن، والتجارة عبر الحدود، والآليات القانونية والإدارية لمواجهة إشكاليات التعسر المالي».

هذا إلى جانب، ما يوفره مناخ الاستثمار في البحرين من أسعار تنافسية لخدمات البنية التحتية من كهرباء، ماء، غاز، اتصالات، بريد، وعدم فرض ضرائب على الشركات، وملكية أجنبية ١٠٠ %للمشاريع، حيث ت أتي المملكة في المرتبة ٢٤ عالميًا في جودة الطرق، و٢٠ عالميًا في جودة البنية التحتية، و١٩ عالميًا في جودة الخد دمات العامة، كما أصبحت تتمتع بدرجة عالية من التنوع الاقتصادي، وغدت القطاعات غير النفطية تسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨٩%، والإيرادات غير النفطية تسهم في الإيرادات العامة بنحو ٤١ .%في

حين تبلغ القيمة السوقية لسوق المال البحريني ٧.٢٤ مليار دولار، وإجمالي أصول البنوك التجارية ٣.٩٤ م
ليار دولار.

وتتمتع المملكة بخدمات رعاية صحية متطورة بعدد مستشفيات يبلغ ٢٥ مستشفى، ونظام تعليمي متطور يست
وعب كل سكان البحرين في سن التعليم .وقد احتلت المملكة المرتبة الأولى عالميًا في ٢٠٢١ في مؤشر «نسبة الالت
حاق بالتعليم العالي»، حسب تقرير «الفجوة بين الجنسين»، والأولى عالميًا في مؤشر استخدام الإنترنت، ومؤ
شر تغطية الرعاية الصحية، ومؤشر سهولة دفع الضرائب .ووفقا لمؤشر «مدن المستقبل العالمية ٢٠٢١»، الصاد
ر عن «الفايننشيال تايمز»، صُنفت المنامة في المرتبة الخامسة عالميًا، وفي المرتبة الأولى بين المدن الصغيرة والمتو
سطة الصديقة لاستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما احتلت المرتبة السادسة عالميًا في مؤشر التنافسي
ة من حيث التكلفة والملاءمة للأعمال التجارية، حيث تنخفض هذه التكلفة فيها بنسبة) ٢٠ –
٣٠(%، مقارنة بالدول المجاورة.

وفي ضوء هذه المؤشرات القوية، والمشاريع المطروحة في خطة التعافي الاقتصادي في مختلف المجالات، تتطلع
السياسة الاقتصادية البحرينية إلى استقطاب ٥.٢ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة في ٢٠٢٣، وهو رقم
واقعي في ضوء التدفقات السابقة، والتي زادت أثناء جائحة كورونا .وكانت المملكة قد استقطبت نحو ٩٤٢ م
ليون دولار في ٢٠١٩، وفي ٢٠١٨ نحو ٥١٥.١ مليار دولار، وفي ٢٠١٧ نحو ٤٢٦.١ مليار دولار .ومع طرح ا
ستراتيجيات قطاعات الصناعة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والخدمات المالية، ومشروعات النقل، و
الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية، فإن الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يستهدف توجيه الاستثم
ار إلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات.

وترتفع ثقة المستثمر في الاقتصاد البحريني بفعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أثناء جائحة كورونا، من
التكفل بدفع رواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة ٣ شهور، ومضاعفة حجم صندوق السيول
ة ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار، وإعفاء المنشآت والمرافق السياحية من دفع رسوم السياحة، والإعفاء من بعض
الرسوم لدى هيئة تنظيم سوق العمل، والتكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين أفراد وشركات لفتر
ة، ورفع قدرة الإقراض للبنوك، والإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية، وإعفاء الشركات الصناعية التي
تصدر ما لا يقل عن ٣٠ %من منتجاتها من دفع إيجار الأراضي، وقد تم هذا رغم انخفاض أسعار النفط إلى أ
دنى مستوياته من ٢٠٠٤، فتراجع سعر برميل النفط من متوسط ٤.٦٤ دولارا في ٢٠١٩، إلى ٢٦.٤١ دولارا في
٢٠٢٠، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣.١٠ %في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩.

ويخدم هدف زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع لعام ٢٠٢٣ قطاعا مصرفيا وماليا قويا بعدد مؤسسات يبل غ ٣٧٠، منها ٩٤ مصرفا ما بين مصارف جملة وتجزئة، و٢٧٠ مؤسسة مالية غير مصرفية، تتمثل في شركا ت الاستثمار، وشركات تأمين، وأسواق رأس مال، وتراخيص مخصصة، فيما بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

)جملة وتجزئة إسلامية وتقليدية(، أكثر من ٢٠٧ مليارات دولار، نسبة مصارف الجملة فيها ٥٤.٥ %ومصا رف التجزئة ٤٥.٥.%

وتوضح بيانات القطاعات «الأكثر استحواذا على الاستثمار الأجنبي المباشر» في ٢٠٢٠، أن هذه الاستثمارات اتجهت إلى قطاع الأنشطة المهنية، والعلمية، والفنية، وقطاع التشييد، وتجارة الجملة والتجزئة .وبحسب م صادر الاستثمار، جاءت «لوكسبورج»، في المقدمة بنسبة ٦٥.٦%، تليها «جزر كيمان»، ثم «الهند»، في إشار ة إلى تنوع الجهود المبذولة في مناطق مختلفة في العالم، غير أن الاستثمارات الخليجية، خاصة من السعودية ، والكويت، والإمارات، تعد الأعلى من حيث أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي تفصيل لذلك، يستثمر في مملكة البحرين نحو ٥ آلاف شركة سعودية، ويأتي المستثمر السعودي في المرتبة الثانية بعد البحريني في إصدار المؤسسات الفردية، ورأس المال السعودي المستثمر في البحرين عام ٢٠٢٠ يأت ي في المرتبة الرابعة .وبلغت قيمة الاستثمارات السعودية في بورصة البحرين لعام ٢٠٢٢ نحو ٤٣٢ مليون دينا ر .ويشكل المستثمرون السعوديون في البحرين ما نسبته ٨٠ %من حجم المشاريع العقارية باستثمارات تتجاوز ٦.٣ مليارات ريال، ويستحوذون على نحو ٣٨ %من الاستثمارات في المناطق الصناعية .ويمثل رصيد الاستث مارات السعودية في البحرين نحو ١٠ %من إجمالي أرصدة الاستثمارات، مع وجود نحو ١٤ ألف مستثمر س عودي بقيمة نحو ٩.٣ مليارات دينار .وتعزيزا لذلك، قامت «وزارة الصناعة والتجارة والسياحة»، بإنشاء مر كز المستثمر السعودي في ٢٠١٧؛ لتسهيل إجراءات الاستثمار .ومنذ تأسيسه حتى سبتمبر ٢٠٢١، أصدر أكثر من ١٣٦٠ سجلا تجاريا، ومؤسسات فردية، وزيادة في رأس المال أكثر من ٥ .%وفي اجتماع مجلس التنسيق السعودي البحريني في ديسمبر ٢٠٢١، رحب الجانب البحريني باستهداف الجهات والصناديق المعنية في ا لسعودية استثمار ٥ مليارات دولار في المشاريع التنموية في البحرين، وجاء هذا الإعلان مع الانتقال للمرحلة ا لثانية في تنفيذ مشروع جسر الملك حمد والسكة الحديدية بين المملكتين.

وبالنسبة للإمارات، تم الاتفاق على إنشاء «صندوق استثماري مشترك»، للاستثمار في الفرص والمشاريع الواعد ة في كلا البلدين وخارجهما، فضلاً عن قيام المملكة بإنشاء مركز للمستثمر الإماراتي في البحرين لتسهيل وتسر يع إجراءاتهم للأعمال التجارية، إضافة إلى ربط السجلات التجارية في البلدين للسماح للشركات المسجلة في ا

لإمارات بممارسة أنشطتها التجارية في البحرين .ويزيد عدد المستثمرين الإماراتيين في البحرين عن ٧٣٠٠ مس تثمر، فيما بلغ عدد التراخيص الممنوحة لهم للعمل في البحرين ١٧٠٤ رخص، وعدد البنوك الإماراتية العامل ة في البحرين ثلاثة بنوك .وقد تصدرت المملكة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في استقطاب أعلى حصة من الاستثمارات السياحية في ٢٠٢٠، حيث ساهمت الاستثمارات الكبرى من المطورين العقاريين الذين يتخذون من الإمارات مقرًا لعملهم في تحقيق نمو قطاع السياحة، وخلق فرص عمل خلال أسوأ فترات القطاع السياح ي عالميًا، حيث استقبلت نحو ٤٩٢ مليون دولار استثمارات سياحية في ٢٠٢٠.

وبنهاية يونيو ٢٠٢١، ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين إلى ٢٦.٣٢ مليار دولار، بنسبة نمو ٩.١ %عن يونيو ٢٠٢٠ .ومن إجمالي هذا الرصيد تحتل الاستثمارات الكويتية نسبة ٩.٢٩%، بقيمة ٦.٩ مليارات دولار، لتأتي السعودية في المرتبة الثانية بنسبة ٦.٢٩%، وبقيمة ٥.٩ مليارات دولار، والإمارا ت بنسبة ٨%، وبقيمة نحو ٦.٢ مليار دولار .ويظهر في قائمة أكبر المستثمرين في البحرين، ليبيا، والهند، وجزر كيمان، وتركيا .واحتل القطاع المالي المركز الأول في استقطاب الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة بن سبة ٥٨ .%وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة ١٤%، يليه قطاع التجارة، ثم المعلومات والاتصالا ت، ثم إمدادات الكهرباء والغاز .

على العموم، يحقق إنجاز هدف استقطاب ٥.٢ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة في عام ٢٠٢٣، ومؤشر ات هذا الإنجاز، الاتفاقات الأخيرة مع السعودية والإمارات، والإسهام بدرجات كبيرة في إنجاز المشروعات التي شملتها خطة التعافي الاقتصادي في مختلف مجالاتها، مع ما يترتب على ذلك من الارتقاء بمعدل نمو الا قتصاد البحريني، وزيادة فرص العمل الواعدة عالية الأجور، وجودة حياة المواطن البحريني.

٢٠٢٢/٤/٢١

التكامل الصناعي الخليجي.. ضرورة استراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يبين تاريخ العالم الاقتصادي أن التصنيع قد مثّل الحلقة المحورية في تحقيق تقدم الدول، وذلك لآثاره الواسع ة والعميقة التي يرتبها لكل القطاعات، لا سيما إذا حدث تكامل بين بعض الدول، فإن ذلك من شأنه أن يج عل الصناعة أكثر كفاءة وأكثر ربحية، ويحتوي أسباب المنافسة التي أشعلت الحروب، وهذا الإدراك هو الذ ي خلق السوق الأوروبية المشتركة في نهاية خمسينيات القرن الماضي بين دول طالما تصارعت وتحاربت، وال تي كانت نواة الاتحاد الأوروبي كما نراه اليوم .

وقد سعت مناطق أخرى في العالم إلى اقتفاء الدرس الأوروبي، وتحقيق التكامل الصناعي بين دولها، والتوافق على ترحيل الصراعات القائمة بينها حتى يتحقق هذا التكامل .وحين تحقق أوجد لها مصلحة مشتركة في أ ن لا تؤدي الأسباب السياسية إلى النيل من هذه المصالح الاقتصادية التي تحققت .ولعل النموذج الأبرز في ذل ك هو نموذج «الآسيان»، في منطقة جنوب شرق آسيا، التي توافقت على أن تحدي الفقر والتخلف أكبر بكث ير من التحديات السياسية، وأنه لا سبيل أمامها لمواجهة هذا التحدي إلا عبر التكامل الصناعي بين دولها.

وفي إدراك لذلك، تقدم «اتحاد الغرف التجارية الخليجية»، باقتراح لوزراء التجارة والصناعة بدول مجلس الت عاون الخليجي، خلال جائحة كورونا في نوفمبر ٢٠٢٠، يدعو إلى أهمية التكامل الصناعي بين الدول الأعضا ء في الصناعات الصحية والطبية والزراعة والمواد الغذائية، ويحث على ضرورة دفع الاستثمار بما يعزز استدام ة الأمن الغذائي والصحي الخليجي، في ضوء أن العديد من الدول قد اتخذت إجراءات حمائية حظرت فيها تصدير المواد الغذائية، والأدوية، في الوقت الذي تستورد فيه دول مجلس التعاون نحو ٩٠ %من احتياجاتها الغذائية، وتأتي في المرتبة الثامنة عالميًا في واردات الأغذية، وقد بلغت قيمة وارداتها منها نحو ٥٢ مليار دو لار في ٢٠٢٠ .والتكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون،- خاصة في السلع الاستراتيجية- فضلاً عن أنه يحقق لها الاكتفاء الذاتي بإحلال المنتجات الوطنية، فإنه يزيد صادراتها غير النفطية، ويوفر الكثير من فرص العمل للمواطنين، ويحقق أمنها في وقت الأزمات المختلفة.

ومن المعلوم أن النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي قد ركز بشكل رئيسي على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين مختلف دوله في جميع المجالات، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختل ف الميادين الاقتصادية والتجارية والجمركية والنقل وفي كافة المجالات الأخرى وصولاً إلى وحدتها .ونصت ا لمادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١ على أن تعمل الدول الأعضاء على بذل كل جهد من أجل زيـ ادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، وعلى أن تقوم الدول بتوفير التشريعات والأنظمة الداعمة لذل ك .

ولتحقيق الاستفادة القصوى من القطاع الصناعي فإن الأمر يقتضي وضع خريطة صناعية لكل دول المجلس، ومن ثم توزيع إقامة المصانع بينها، استنادًا إلى الميزة النسبية لكل دولة، بما يحقق التكامل الفعلي، ويعود با لفائدة على الجميع دون منافسة أو تكرار، ويرشد إقامة الصناعات على أساس الكفاءة والإنتاجية، بما يسمح لها بالمنافسة مع الخارج في الأسواق غير الخليجية، والاستفادة من حجم السوق الخليجي الذي تزيد قيمته على ٧.١ تريليون دولار .ومن صور التكامل الصناعي التي أوجدتها العولمة أن جزءا من الصناعة يتم في البلد

وجزء يتم في بلد آخر اعتمادًا على الميزة النسبية، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك صناعات السيارات وأجهزة الحاسوب.

وبالفعل، أخذ مجلس التعاون الخليجي عدة خطوات في اتجاه تحقيق التكامل الصناعي، كإقرار «الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية» لدول المجلس عام ١٩٨٥، وتعديلاتها في ١٩٩٨، وتحقيق المواطنة الخليجية في المجال الصناعي، وإعفاء المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني في الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل .وقضت الاتفاقية الاقتصادية ٢٠٠١، بمبدأ معاملة السلع المنتجة بدول المجلس نفس المعاملة الوطنية .ومنذ بدء تنفيذ الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣، تم إعفاء جميع المنتجات المصنعة في دول المجلس من الرسوم الجمركية .وبمقتضى قرارات المجلس الأعلى في دورته في أبوظبي ١٩٨٦ تم السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني، كما قضت قرارات المجلس الأعلى في دورته بمسقط ٢٠٠١، بإعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية .

وتشريعيا، وضع «مجلس التعاون»، العديد من التشريعات الموحدة المدعمة لعملية التكامل الصناعي، كالقانون الموحد للتنظيم الصناعي لدول المجلس، وقانون مكافحة الإغراق وقواعد إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية، وقواعد موحدة لتشجيع قيام المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة، واستخدام المنتجات الصناعية الخليجية كجزء من القروض والإعانات التي تقدمها دول المجلس لدول أخرى، واستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية، وشهد شهر يناير ٢٠٢٢ انطلاق فعاليات ورشة العمل الخليجية لمناقشة مسودة الاستراتيجية الصناعية الموحدة لدول المجلس.

وبالنظر إلى هيكل القطاع الصناعي لدول المجلس، نجد أن قطاع المعادن الإنشائية والنقل يتصدران بقية القطاعات، يليهما قطاع صناعة المنتجات الكيميائية والبتروكيميائية .وقد شهد القطاع الصناعي نموًا متسارعًا في دول المجلس، سواء من حيث عدد المصانع أو الاستثمارات أو حجم القوى العاملة .وأولت دول المجلس اهتمامًا كبيرًا بتنميته، سواء لجهة توفير البنية الأساسية اللازمة وإنشاء المدن الصناعية، أو لجهة إنشاء صناديق التنمية الصناعية .ومنذ ٢٠٠٣ تعمل «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية»، بالتعاون مع «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية»، «اليونيدو»، على «مبادرة الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية»، وتطبق هذه الآلية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بواسطة دمج المبادرات المقدمة من دول المجلس، وربط جميع مراكز المناولة والشراكة الصناعية على أرضية مشتركة، فالشبكة هي مركز للربط الصناعي بين المشترين والموردين لتعزيز سلاسل الإمداد، ودعم قطاع الصناعات التحويلية لوصوله إلى أسواق جديدة، وتم إنشاء بوابة تفاعلية

ة لهذه الشبكة، فيما تم تسجيل أكثر من ١٥٠٠ مورد من دول المجلس عليها، وبلغ عدد أعضاء مركز مناولة دبي ٤١٨ عضوًا، والبحرين ٢٠٠، وقطر ٢٧٦، والكويت ٤٠٠، والسعودية ٥٢٨.

وفي سعيها لتحقيق التكامل الصناعي، استضافت مملكة البحرين في أكتوبر ٢٠٢١، الاجتماع «٤٨»، للجنة ال تعاون الصناعي الخليجية، في توجه إلى أن يحظى قطاع الصناعة بمزيد من الاهتمام خلال الفترة المقبلة، كون ه أحد الخيارات الرئيسية لتعزيز التنويع الاقتصادي، وبما يواكب الثورة الصناعية الرابعة، بالتركيز على ال صناعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتطوير الأنظمة والسيا سات والقوانين .

واستمرارًا لهذا النهج، تتجه دول مجلس التعاون لمواصلة تنفيذ رؤاها الاقتصادية ٢٠٣٠، والتي تحتل فيها ا لصناعة مكانة بارزة، مستهدفة أن تصل نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي الى ٢٥ %بحلول ٢٠٣٠ .وتستهـ دف استراتيجية قطاع الصناعة البحريني) ٢٠٢٢– ٢٠٢٦(، رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من ٨.١٢ %في ٢٠١٩، إلى ٥.١٤ %في ٢٠٢٦، وزيادة عدد العاملين في هذا القطاع من نحو ٥٩ ألفا في ٢٠١٩، إلى نحو ٦٥ ألفا في ٢٠٢٦، ورفع نسبة البحرنة من ٢٣ %إلى ٣.٢٥ .%وقد وضعت الاستراتيجية نصب أعينها العمل في إطار مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التـ كامل الذي أكد عليه قادة المجلس في قمتهم الأخيرة في ديسمبر ٢٠٢١ .

ومن جانبها وضعت الإمارات خططا استراتيجية تستهدف رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإ جمالي من ١٣٣ مليار درهم في ٢٠٢٠، إلى ٣٠٠ مليار درهم عام ٢٠٣١، مع التوجه لتهيئة الإمارات لتكون مـ ركزا إقليميا وعالميا لصناعات المستقبل .وفيما تبلغ نسبة الصناعات التحويلية نحو ١٢ %من الناتج المحلي ا لإجمالي للسعودية، فإنه خلال الفترة من) ١٩٧٠– ٢٠١٩(، حققت هذه الصناعات معدل نمو سنوي مركب نحو ٢.٥%، وغدت تمثل نحو ٢.٥٤ %من إجمال ي الصناعات التحويلية الخليجية .وفي عام ٢٠٢٠، حقق قطاع الصناعة القطري معدل نمو ٦%، فيما بلغ عـ دد المصانع ٩٢٧ مصنعا، وقادت الصناعة النمو الاقتصادي لسلطنة عُمان والكويت في ٢٠٢١.

وإلى جانب هذه الرؤى، تمتلك الصناعات الخليجية الكثير من مقومات التكامل، مثل الثروات المعدنية الهائل ة .وفي السعودية وحدها تقدر بنحو ٥ تريليونات ريال منتشرة في أكثر من ٥٣٠٠ موقع، من الذهب والفضة وا لنحاس والحديد وغيرها .إلى جانب قدرة تمويلية تتمثل في أرصدة الصناديق السيادية، وعمالة ماهرة مدربة، وسوق كبير خليجي وإقليمي، وبنية تحتية صناعية محفزة، بالإضافة إلى مبادرات ناجحة، من أمثلتها في البـ حرين «شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات»، و«شركة ألبا»، التي أصبح إنتاجها السنوي يتجاوز ٣٥.١ ملـ

يون طن لتصبح أكبر مصهر ألومنيوم في العالم .يضاف إلى ذلك، المشروعات الخليجية المشتركة التي تؤهل الر بط والتشابك الصناعي، كجسر الملك فهد بين السعودية والبحرين، والذي يدعمه جسر الملك حمد، ومشروع ا لسكة الحديدية الخليجية، والربط الكهربائي .وقد كان من أبرز نتائج قمة العلا في ديسمبر ٢٠٢٠، إحياء الم شروعات المشتركة، وتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، غير أن المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة م ازالت دون مستوى الطموح الذي تتطلع إلى تحقيقه الشعوب الخليجية.

وتعزيزا لهذا الدور، أتاحت «اتفاقية التجارة الحرة البحرينية الأمريكية»، فرصًا واسعة للصناعات الخليجية لوصول منتجاتها إلى السوق الأمريكية، حال تكاملها مع الصناعات البحرينية .وأعلنت المملكة ضمن حزمة ا لمشاريع الاستراتيجية والاستثمارية التي تم الإعلان عنها في «استراتيجية قطاع الصناعة» «٢٠٢٢– ٢٠٢٦»، مشروع منطقة التجارة الأمريكية في مدينة سلمان الصناعية .وتعد هذه المنطقة بمثابة مركز إقليمي للت صنيع والتجارة والخدمات اللوجستية والتوزيع بين الشركات الأمريكية في البحرين وأسواق دول مجلس التعا ون وخارجها، وتسهل عمليات التصدير عبر ميناء خليفة بن سلمان ومطار البحرين الدولي وجسر الملك فهد .

ويتيح التكامل الصناعي الخليجي في هذه المنطقة إعفاءً من الرسوم الجمركية والاستفادة من الكوادر الوطنية الم ؤهلة، والخدمات اللوجستية عالية المستوى، كما يمكن للتكامل الصناعي الخليجي الاستفادة من المشروعات الصناعية في منطقة الصناعات التحويلية للألومنيوم قرب مصنع ألبا، وقد اجتذب هذا المشروع بالفعل شركة أ لبستر الأسبانية لتدشين أول مصنع لتكرير حبيبات الألومنيوم وإنتاج سبائك الألومنيوم عالية الجودة والاست خدامات لأغراض متعددة، ويخصص هذا المصنع نحو ٨٥ %من إنتاجه للتصدير للأسواق الخليجية وآسيا وأ مريكا.

على العموم، فيما يكفل التكامل الصناعي الخليجي عدم تكرار المشروعات وعدم اقتسام الأسواق، ويحقق الاع تماد المتبادل بين دول مجلس التعاون في سلسلة الإنتاج الصناعي، وفيما تتسع الفرص لتحقيق هذا التكامل ب ين الصناعات القائمة والجديدة؛ فإن هذا التكامل قد أصبح «ضرورة استراتيجية»، لتحقيق مستهدف الصناع ة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث توجهت إليه الرؤى الاقتصادية لدول المجلس، ولتعزيز حجم التجارة غير النفطية بين دول المجلس والقوى الاقتصادية الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي، الصين، الهند، الولايات المتحدة .وفضلا عن ذلك، يُمكن دول المجلس من قدرة أكبر على تحقيق شروط أفضل في مبادلاتها التجارية، والتعامل مع مقتضيات الثورة الصناعية الرابعة، آخذًا في الاعتبار أن المشروعات التي قامت منفردة في قطر د ون تكامل مع الأقطار الأخرى قد عانت من تحدي ارتفاع التكلفة وضيق السوق .

٢٠٢٢/٤/٢٢

إزدواجية المعايير في تناول الإعلام الغربي للقضيتين الأوكرانية والفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية أواخر فبراير ٢٠٢٢، وحتى الآن، قدر مفوض الأمم المتحدة السامي لحـ قوق الإنسان أن أكثر من ١٨٠٠ مدني قد لقوا مصرعهم بالفعل؛ فضلًا عن نزوح أكثر من ١٠ ملايين شخص . وليس بالغريب أن يلقى ذلك دعما غربيا للشعب الأوكراني، والذي تجلى في الترحيب باللاجئين، وجمع مـ لايين بل بلايين الدولارات كمساعدات، والضغط على الحكومات لاتخاذ المزيد من إجراءات الدعم السياسي. وفي تقييمهم لتغطية وسائل الإعلام الغربية لهذه الأحداث، سلط المراقبون الضوء على ازدواجية المعايير في الطـ ريقة التي تم بها مناقشة الحرب، مقارنة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومحنة الفلسطينيين هـ ناك، حيث وُجه الاتهام للعديد منها بنشر تحيزات ضمنية ضد الفلسطينيين في تغطيتها للأحداث .وكما أو ضحت «بالاك سريفاستافا»، في صحيفة «ذا ميشيغان ديلي»، فإن «سيطرة الأوكرانيين على التغطية الإعلامية كان هائلاً، في حين لم تحصل النزاعات الأخرى المُستعرة من قبل وطويلة الأجل، بما في ذلك الموجودة بالشـ رق الأوسط على قدر ضئيل من الاهتمام أو التعاطف، على الرغم من الصدامات التي وقعت مؤخرا بين الإسرائـ يليين والفلسطينيين .وأوضحت «ملكة غريب»، من قناة «إن بي ار»، كيف أن الحرب «حازت انتباه الرأي ا لعام في الغرب»، بطريقة لم يفعلها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .ولفت «خالد بيضون»، من جامعة «واين سـ تيت»، الانتباه إلى حقيقة أنه في حين أن العالم «أشاد» بالمقاومة الأوكرانية، «تتكشف صراعات مماثلة منذ عـ قود في فلسطين، دون إشادة مماثلة، أو دعم سياسي من القادة الغربيين».

من جانبها، افترضت «سريفاستافا»، أن أحد التفسيرات المحتملة لهذا التفاوت داخل الولايات المتحدة على وجه الخصوص، هو «التاريخ المعقد» بين «واشنطن»، و«موسكو»، فضلاً عن حقيقة أن كلا الدولتين تمتلكان أسلحة نووية .ومع ذلك، أوضح «جون أولسوب»، في مجلة «كولومبيا جورناليزم ريفيو»، أن احتمال التصعيد إلى صراع عالمي، لا يفسر سبب «تركيز التغطية على المعاناة الأوكرانية»، مقارنة «بضآلة ما توليه وسائل الإعـ لام من اهتمام بشكل جماعي للمعاناة الإنسانية في مناطق الحروب الأخرى»، وأهمها الصراع الفلسطيني الإسر ائيلي.

وفيما يتعلق بتصدر القضية الفلسطينية مرة أخرى بؤرة الاهتمام، توقعت «سريفاستافا»، أنه مع دعم الإسرائيل يين علنًا من قبل «واشنطن»، والعديد من الدول الغربية، لا يوجد في وسائل الإعلام الغربية «عدو واضح يمكـ ن لمعظم المراقبين الدوليين التجمع ضده» .وفي السياق ذاته، أكد «مارتن سكوت»، من جامعة «إيست أنجليا»

، أن «الأحداث التي تحظى بإخراج درامي قوي غالبًا ما تتلقى تغطية إخبارية عالمية مكثفة» .في المقابل، و جد أن «الأزمات الإنسانية التي طال أمدها، والتي يستعصي الاقتراب منها وشرحها للجمهور، مثل محنة ال فلسطينيين في الأراضي المحتلة نالت اهتماما أقل» .وأشار مقال بصحيفة «الجارديان»، إلى أن القضية الفلسط ينية «أصبحت مرهقة للغاية»، لدرجة أن الكثيرين يفضلون «تجاهلها تمامًا»، وعلى الرغم من مؤازرة الأوكراذ يين في محنتهم، فإن ذلك لا يعني تجاهل الظلم والقمع في أماكن أخرى، كما لا يقلل من كفاح الشعب الأوكر اني، طرح أسئلة حول ازدواجية المعايير» .وأكد «بيضون»، أن «الفلسطينيين العاديين الذين يقاومون احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس، قد تم خلطهم بالمسلحين» .وعلقت «سارة ويتسن»، من منذ ظمة «هيومن رايتس ووتش»، بأنه بينما أخذت الدول الغربية على عاتقها فرض عقوبات ومقاطعة روسيا؛ فإ ن «العكس تمامًا»، عندما يتعلق الأمر بفرض عقوبات على إسرائيل المحتلة للأراضي الفلسطينية.

وبالنسبة لبعض المعلقين الغربيين، مثل «سريفاستافا»، فإن «السبب الجذري» لهذه المعايير المزدوجة هو «العذ صرية المنهجية»، داخل وسائل الإعلام والمؤسسات السياسية الغربية، مما دفع العديد منها إلى «النظر باستخفاف للدول النامية والتغاضي عن القضايا الخطيرة التي تعاني منها تلك الدول .وحول هذه النقطة، أقر «كريستوفر بلاتمان»، من «جامعة شيكاغو»، أن المجتمعات «تهتم أكثر» بالصراعات الأقرب جغرافيًا، أو تشترك معها في الهوية الاجتماعية»، سواء كان ذلك بسبب العرق أو الدين أو اللغة» .وأكد «بيضون»، أيضًا أنه « في عالم الجغرافيا السياسية لا يزال العرق والدين والمصالح «مسيطرة»، مضيفا أن المتغيرات الثلاثة «متشابكة بشدة» .وعلى هذا النحو، خلص إلى أن تعاطي الرأي العام الأمريكي مع مشهد «نموذج كل من المقاتل من أجل الحرية، والإرهابي»، يجري الخلط بينهما بشكل «عنصري للغاية».

وفي الآونة الأخيرة، كان النقص النسبي في التغطية التي تناولت تصاعد العنف في إسرائيل وفلسطين بعد قمة «النقب»، في مارس ٢٠٢٢، «مؤشرًا»، على الافتقار الواضح للاهتمام بهذا الصراع في الغرب .فقد وصف «باتريك كينجسلي»، من صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنها «أكثر موجة عنف دموية منذ عام ٢٠١٦» .وفي أعقاب أعمال العنف المشار إليها، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي، «نفتالي بينيت»، بأن قوات الأمن ستتمتع «بالحرية الكاملة من أجل هزيمة الإرهاب»، وذلك في تصعيد ملحوظ للهجة العدوانية في خطابه .ورغم خطر تصعيد مثل هذا الخطاب لإمكانية اندلاع أعمال عنف في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي المحتلة، لم يحظ تصريح «بينيت»، باهتمام الشبكات العالمية أو المعلقين الغربيين.

من ناحية أخرى، أوضحت «غريب»، أن التحيزات في التغطية الصحفية والإعلامية «يمكن أن يكون لها تأثيرها الواضح على ردود الفعل العالمية» .وتشير الدلائل إلى أنه «عندما تتركز دائرة الاهتمام العالمي على أزمة م

ا»، يمكن أن يؤدي ذلك إلى «تعبئة أكبر لمخصصات الدول المختلفة من المساعدات الإنسانية والإغاثية وغيرها من سبل الدعم» .ووجد «سكوت»، أن «التغطية الإخبارية المكثفة وغير المسبوقة»، يمكن أن «تزيد من مستوى المساعدة الإنسانية وأوجه الدعم» .ويتضح هذا الأمر من خلال ضخامة التبرعات المتدفقة إلى جهود الإغاثة الأوكرانية .وأشارت «لين هيكتور»، من قناة «إن بي ار»، إلى أن «الأزمة الأوكرانية لا زالت تحظى باهتمام إعلامي منقطع النظير»، وهو ما لم تفعله أية أزمات أخرى بالمقارنة معها .لذلك، تبدو التحيزات التي تنتهجها وسائل الإعلام الغربية «أكثر وضوحًا»، نظرًا لأنه «من الصعب وجود تغطية دائمة» لـ«أزمات قائمة وممتدة مثل قضية الصراع مع إسرائيل».

وتأكيدا على هذه النقطة، فإن عدم وجود تغطية للأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قد يقلل من جهود الإغاثة الجارية .وهو الأمر الذي أكده موقع «ريليف ويب»، التابع للأمم المتحدة والخاص بتنسيق الشؤون الإنسانية، من أن «الوضع الإنساني في كل من غزة والضفة الغربية ساء بشكل كبير خلال عام ٢٠٢١، «وهو ما هدد حياة جميع الفلسطينيين» .وفي الآونة الأخيرة، حذر « شين ستيفنسون»، من منظمة «أوكسفام»، من أن «الأسر الفلسطينية تتضرر بشدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، حيث يكافح الكثيرون لتلبية احتياجاتهم الأساسية».

وبعيدًا عن وسائل الإعلام نفسها، فإن الدعم الواسع الذي بدا واضحا للأوكرانيين في المظاهرات التي اجتاحت العواصم الغربية قد أدى أيضًا إلى توجيه اتهامات بالمعايير المزدوجة والمواقف المجتمعية المتناقضة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .ونظم عشرات الآلاف المظاهرات في أمريكا وأوروبا، كما شهدت فرنسا مشاركة الآلاف من الأشخاص في احتجاجات يوم ٥ مارس دعمًا للأوكرانيين .وتعليقًا على هذه التدفقات الجماهيرية لتأييد الأوكرانيين، ذكر موقع «المونيتور»، أن «الكيل بمكيالين لم يعد مسألة نظرية، بل عرض صريح للنفاق من قبل المجتمع الدولي»، الذي «لم يفعل شيئًا يذكر لمعارضة احتلال الأراضي الفلسطينية».

بالإضافة إلى القضية الفلسطينية، لاحظ المراقبون أيضًا عدم الاهتمام إعلاميًا بالكوارث الإنسانية الأخرى في جميع أنحاء العالم النامي .وعلى سبيل المثال، أشارت قناة «إن بي آر»، إلى أنه في حين أن تغطية أوكرانيا ستحقة «سيكون من الجيد أن يكون هناك هذا النوع من الاهتمام لجميع الأزمات المتعلقة بالحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية .ووفقًا لقناة «بي بي سي نيوز»، فإنه بعد ١٦ شهرًا من الصراع في الدول الواقعة شرق إفريقيا، والذي أجبر أكثر من مليوني شخص على الفرار من منازلهم، لم تكن هناك «تغطية شاملة»، كما شوهدت في أوكرانيا».

وفي أماكن أخرى من إفريقيا، يمكن جزم أن الاستقبال الذي لاقاه اللاجئون الكاميرونيون الفارين من الحرب الأهلية في بلادهم، يعد مصدر اتهامات بازدواجية المعايير أيضا .وبالإشارة إلى التغطية الإعلامية الاستثنائية ل لحرب الأوكرانية، علقت «آمي فيشر»، من «منظمة العفو الدولية»، في مجلة «فورين بوليسي»، بأنه من الوا ضح أنه لا توجد طريقة للاهتمام بهؤلاء اللاجئين الذين «يغلب عليهم السواد»، بخلاف الأوكرانيين الذين يت صدرون عناوين الصحف الرئيسية لمجرد وجوههم البيضاء» .

على العموم، وكما خلص «أولسوب»، فإن الحرب في أوكرانيا هي «فرصة مأساوية» للصحافة الغربية لتسليط ا لضوء على تحيزاتها «الموجودة غالبًا» في تغطيتها للأحداث العالمية .وفي وقت تستمر فيه التغطية للحرب فإن هذه الأزمة أثارت تساؤلات حول تغطية وسائل الإعلام الغربية لأحداث أخرى لا تقل أهمية، وتحديدًا محن ة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين نادرًا ما يحظون بمثل هذا الاهتمام الغربي .

وفي ظل أن هناك دلائل ومؤشرات قوية على العلاقة الواضحة بين «التغطية الإعلامية»، والمساعدات الإنساني ة والإغاثية وغيرها من سبل الدعم، فضلاً عن دورها في الضغط السياسي على الحكومات الغربية للعمل على إ نهاء معاناة الشعوب المضطهدة والضعيفة؛ فإن عدم تلقي القضايا والأزمات الأخرى الاهتمام الكافي من وسائل الإعلام، سيكون له تداعياته السلبية بالنسبة لأولئك الذين تأثروا بهذه الأزمات والمحن .

٢٠٢٢/٤/٢٣

هل تقوض الحرب في أوكرانيا حكم بوتين؟.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت الحرب الروسية الأوكرانية تساؤلات حول ما إذا كان النظام الحالي في موسكو قادرًا على البقاء في السل طة .وللإجابة عن هذا السؤال؛ يجب فهم فشل القوات الروسية في إخضاع الأوكرانيين، وحجم المساعدات ال غربية لأوكرانيا، والتكاليف المتصاعدة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الكرملين، والتي نال الكثير منها أ يضًا المواطنين الروس العاديين، ما تسبب في تذمرهم وعدم رضاهم كما تقول التقارير.

فقد صرح الرئيس الأمريكي «جو بايدن» بأن بوتين «لا يمكنه المكوث في السلطة» .وتساءل العديد من المحللين عن حالته العقلية، وتفكيره الاستراتيجي .وداخل روسيا نفسها، يحتفظ الكرملين بقبضته القوية على وسائ ل الإعلام، لكن الخسائر المتزايدة في صراع طويل الأمد، ستشهد بمرور الوقت تزايد المعارضة، ما يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت قوته ستتعرض لتحدّ فعال .وكتبت «هولي إليات»، من قناة «سي إن بي سي»، أنه لأكثر من عقدين في السلطة، «طور بوتين بعناية صورة لنفسه كزعيم صارم وقوي، يقاتل من أجل مصالح بلاده»، ل كن غزو أوكرانيا هو «أكبر خطأ في حياته السياسية، وسيضعف روسيا لسنوات قادمة».

وعلق «مايكل كوفمان»، من «مركز التحليلات البحرية» أنه «لأول مرة منذ ٢٠ عامًا يكون نظام بوتين في وضع مشكوك فيه» .وزعم «ألكسندر موتيل»، في صحيفة «ذا هيل»، أن «الحجة المؤيدة لنهايته تستند إلى «حرب ا لإبادة الجماعية ضد أوكرانيا» .وأضافت «روزان مكمانوس»، من جامعة «بنسلفانيا»، أن استهداف الجيش ال روسي للمدنيين ساهم في إلصاق تهمة التهور ببوتين .ووصفه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، «هربرت ماكماستر»، بأنه «لم يعد فاعلًا عقلانيًا»، بينما علق رئيس الوزراء البريطاني «جونسون» بأنه «لاعب غير عق لاني» .وحكمت «فيونا هيل»، مسؤولة سابقة في مجلس الأمن القومي الأمريكي، عليه بأنه «منعزل» وساهم في صياغة «تصور مشوه للواقع».

وبالنسبة للمراقبين الغربيين، كانت «لا عقلانية»، و«عزلة بوتين»، من الأسباب الرئيسية لضعف أداء القوات الروسية في أوكرانيا .ورأت «روث ديرموند»، من «كينجز كوليدج لندن»، أنه «حتى الآن، يبدو أن الحرب ت سير بشكل سيئ للغاية بالنسبة لروسيا، مع توقعاتها الخاطئة لقدراتها العسكرية وقدرات الأوكرانيين» .ورأ ى «كير جايلز»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، أن موسكو أدركت بعد شهر من القتال أنها «لا تستطي ع تحقيق أهدافها في غزو أوكرانيا بالقوة العسكرية»، ويجب عليها الآن توفير بديل لنزيفها من المقاتلين للحف اظ على استمرار عملياتها الحالية» .وبالتالي، يُنظر إلى إعلان تحقيق أهدافها الأولية وإعادة ضبط عملياتها في شرق أوكرانيا على أنه «اعتراف بأن هدفها الأولي في تغيير النظام لم يعد ممكنًا» .وعلق «تاراس كوزيو»، من «جمعية هنري جاكسون»، أنه «من الواضح أن بوتين أخطأ التقدير بشكل بالغ».

وبالإضافة إلى الإخفاقات العسكرية، فإن شدة العقوبات الدولية والأوضاع الاقتصادية السيئة من الممكن أن تؤ دي إلى سقوط «بوتين» .ففي ٦ أبريل ٢٠٢٢، استهدفت العقوبات الغربية «بنات» بوتين، وأكبر البنوك العام ة والخاصة في روسيا، حيث ربط «بايدن» هذه الإجراءات، رداً على ما ارتكبته روسيا في مدينة «بوتشا» الأوك رانية، بحجة أن عليها «دفع ثمن باهظ وفوري» لاستهداف المدنيين الذي نفته روسيا .وبالمثل، جمدت الملك ة المتحدة أصول بنك «سبيربنك»، وبنك موسكو الائتماني، فضلاً عن فرض حظر كامل على الاستثمار المتجه إلى روسيا، والذي بلغت قيمته حوالي ١١ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠٢٠.

وبالفعل، أصبحت آثار العقوبات الاقتصادية على روسيا واضحة .وتوقع «معهد التمويل الدولي» أن ينكمش ا قتصادها بنسبة ١٥ %بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، مع مزيد من الانخفاض بنسبة ٣ %في عام ٢٠٢٣، موضحا كيف إن الغزو «سيقضي على ١٥ عامًا من النمو الاقتصادي وسط هجرة الأدمغة، ونقص الاستثمار في الخدما ت الاقتصادية للبلاد» .وتوقع «بنك جولدمان ساكس»، و«البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية»، انكماشًا ا قتصاديًا بنسبة ١٠ %لعام ٢٠٢٢، في أسوأ ركود تشهده البلاد منذ ما يقرب من ٣٠ عامًا .وعلق «غاري هوفبا

اور»، و«ميجان هوجان»، من «معهد بيترسون للاقتصاد الدولي»، بأن «التجميد المالي والتجاري من شأنه أن يجلب البؤس للشعب الروسي»، حيث يواجه المواطنون الآن «ارتفاع تكلفة السلع الأساسية، وخطر فقدان الـ وظائف الذي يلوح في الأفق، وشعورا متزايدا بالعزلة».

ويبقى السؤال هو ما إذا كانت المشاكل الاقتصادية لروسيا، والسخط الشعبي المزعوم، سيدفعان «بوتين» إلى تغـ يير مساره .وكما أوضح «دان باير»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، فإن هذا الأمر يبدو من غير المعرو ف للمراقبين، بالنظر إلى حالة القمع الواضحة للمعارضة داخل البلاد .وقال «جيمس هوهمان»، في صحيفة « واشنطن بوست»، إن هناك «إشارات» على أنه يواجه «تحديات متزايدة في الداخل» .في حين أوضح «ألكسند ر موتيل» أن «مزيجاً من الاحتجاج الشعبي، ومكائد النخبة، وفشل الدولة، وتدهور الشرعية وحربا طاحنة، وعزلة دولية» ستؤدي إلى «نتيجة واحدة فقط؛ هي الإطاحة ببوتين» .

وعلى الرغم من ذلك، أقر «هوهمان» بأنه من «الخطر» المبالغة في احتمالية اندلاع انتفاضة شعبية ضد الكرملين .وأدت حملات القمع المزعومة للسلطات الروسية إلى جعل المعارضة تمثل تهديدًا ضئيلا لسيطرة الكرملين عل ى سلطة لطالما طال أمدها .وأشار «هوفباور»، و«هوجان»، إلى المعارضة الحالية بأنها «أضعف من أن تتغلب على بوتين» .وذكرت «جينيفر حسن»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن الدلائل تشير إلى أن الغزو تسبب في زيادة شعبيته الداخلية، حيث سجلت استطلاعات الرأي قفزة لصالحه من ٦٩ %إلى ٨٣ %بين يناير ومار س ٢٠٢٢».

وفي الواقع، أدت سيطرة نظام بوتين على وسائل الإعلام إلى زيادة الدعم للحكومة، وتعزيز المشاعر المعادية للـ غرب .ولفت «سيلفانوس أفيسورغبور»، من «المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية»، الانتباه إلى أن «زيادة عز ل روسيا وبوتين عن المجتمع الدولي «تتيح له الفرصة لـ«فرض سياسات أكثر قمعية على مواطنيه وأحزاب المـ عارضة».

ومع ذلك، أشار «موتيل» إلى أن الاعتقاد بتغيير نظام قوي، مثل بوتين، يعيد إلى الأذهان سابقة تاريخية هي سقوط آخر القياصرة الروس «نيكولاس الثاني»، الذي «فرّ هاربًا على الرغم من حصوله على الدعم المطلوب مـ ن الجيش والشرطة» .لكن «هوفباور» و«هوجان» عارضا هذا الرأي، بحجة أن الحالات التي ساهم فيها استخـ دام العقوبات في تغيير النظام حدثت في «البلدان الصغيرة الذي شهدت ظروفا فوضوية مقترنة بأمن داخلي ضـ عيف»، ومن ثم، فإن التنبؤات بأن روسيا تواجه المصير نفسه «مفرط إلى حد كبير في التفاؤل» .وبالمثل، اعتبر «آدم توز»، في صحيفة «فورين بوليسي»، أنه من «غير الواقعي» توقع أن «الضغط على الجبهة الداخلية» سيـ قنع بوتين بتغيير رأيه بشأن الحرب».

وعلى الرغم من أن المعارضة الداخلية، سواء على المستوى الشعبي أو داخل الحكومة، قد لا تكون قادرة على تحدي سلطة بوتين، فقد تكون العزلة الدولية المتزايدة لموسكو سببًا محتملاً وراء سقوطه من السلطة .وأشار ت «إليات» إلى أن موسكو لديها الآن «عدد قليل من الأصدقاء على الساحة العالمية»، وأنه حتى الصين «تبدو قلقة بشأن الصراع الذي قد يطول أمده في أوكرانيا، وتأثيره على الاقتصاد العالمي»، مشيرة إلى أنه في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الغزو، فقط سوريا، وكوريا الشمالية، وبيلاروسيا، وإريتريا، أعربت عن دعمها للكرملين، بينما اختارت كوبا والصين، حليفتا روسيا، الامتناع عن التصويت لحفظ ماء الوجه على ا لصعيد الدولي».

وهكذا، لاحظ المعلقون الغربيون كيف إن الغزو، بدلاً من أن يؤدي إلى تعزيز مكانة روسيا العالمية، سيؤدي إ لى إضعافها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا واستراتيجيا .واعتبر «كورت فولكر»، سفير واشنطن السابق لدى الناتو، أن بوتين الآن «أضعف روسيا في كل النواحي»، وأضاف «كوزيو» أنه «يجد نفسه الآن بلا خيارات جيدة لإنهاء حرب ستؤدي حتمًا إلى التراجع الجيوسياسي لروسيا كقوة عظمى» .وأوضح «موتيل» كيف أدت «الحر ب إلى تضرر الوضع الأمني الروسي بشكل كبير من خلال العمل على تقوية شوكة الناتو، وإعادة تسليح ألمانيا بمئات المركبات وآلاف الجنود .وذهب «ميشال بارانوفسكي»، في «صندوق مارشال الألماني»، أبعد من ذلك، حيث افترض أن هذه الحرب قد تكون «نهاية روسيا التي عرفناها».

وعلى الرغم من الأضرار التي لحقت بروسيا، فإن سيطرة بوتين على السلطة وعزمه القضاء على المقاومة الأوك رانية بغضّ النظر عن الخسائر تعد سببًا رئيسيًا لاستمرار الحرب فترة أطول .وكتب «جايلز» أن «الخطر يكم ن في أن تتمكن من الاستمرار في حرب استنزاف»، بصرف النظر عن الخسائر البشرية من جانبها، أو الضرر الذي قد يلحق باقتصادها»، وأنها يمكن أن تفعل ذلك «لفترة أطول من قدرة أوكرانيا على المقاومة والحفاظ عل ى المصالح الغربية ودعمها لها» .من جانبه، تطرق «إيان ليسر»، من «صندوق مارشال»، إلى أن «النوايا الروس ية» يكتنفها الغموض، ولا يزال المسار الطويل الأمد الذي سيتبعه الكرملين لإخضاع أوكرانيا غير معروف».

ويري الخبراء الغربيون أن الفشل العسكري وحده هو الذي سينهي الغزو الروسي لأوكرانيا .وعلق «جايلز» أن «الشيء الوحيد الذي سيغير طموح بوتين هو الفشل الذي سيجبره على إعادة تعريف ما يريده من الحرب» .

ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه لم يُظهر حتى الآن أي تصريح علني جاد للتوصل إلى سلام تفاوضي .ولطا لما تم اتهام مشاركة روسيا في المحادثات مع المسؤولين الأوكرانيين، في كل من بيلاروسيا وتركيا، كتكتيك سمح لقواتها بإعادة تجميع صفوفها لشن هجمات مستقبلية.

على العموم، لا يزال «بوتين» في الوقت الحالي مسيطرًا بقوة على الدولة وأجهزتها الأمنية .وعلى الرغم من إ خفاقاته الواضحة في تحقيق أهدافه، فإن الدعم على الجبهة الداخلية للنظام لا يزال قويًا، ويضمن الدعم العا م والكامل للحرب في ظل سيطرته على وسائل الإعلام في البلاد.

ومع ذلك، إذا استمرت الخسائر البشرية في الازدياد من دون نتائج عسكرية واستراتيجية، فإن قوة بوتين س تضعف، وعندما يقترن ذلك بالعزلة الدولية والركود الاقتصادي، فإن التهديدات المحتملة لنظامه ستكون من الداخل .

٢٠٢٢/٤/٢٦

الشباب في استراتيجيات التنمية البحرينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يقع الاهتمام بالشباب وتمكينهم في بؤرة المشروع الإصلاحي لجلالة الملك، إيمانًا منه بالدور المحوري لهذه ال فئة العمرية في تنمية البلاد وتقدمها، وما يعبر عنه تمكينها من حيوية للمجتمع، خاصة أن هذا التمكين بذات ه يعد من أهم مؤشرات التنمية المستدامة .وقد جاءت هذه الرؤية امتدادًا لخبرته الشخصية، حين أولاه الأمير الراحل «عيسى بن سلمان»- طيب اللّه ثراه- في فترة مبكرة من شبابه واحدة من أخطر المسؤوليات في البلاد، وهي قيادة قوة دفاع البحرين، وحين تولى ر ئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة لدى إنشائه عام ١٩٧٥ لرسم السياسة العامة لبرامج الشباب والرياض ة، وتحقيق التكامل في أوجه النشاط الشبابي لتكوين المواطن الصالح.

ولهذا جاء الاهتمام بدعم الشباب وتمكينه في مقدمة أولويات استراتيجيات التنمية البحرينية، وبرامج مؤسسا ت الدولة والمجتمع، خاصة وأن هذه الفئة العمرية تكون ٥٥ %من سكان المملكة، وتشكل معظم قوة عملها، وتمثل مرحلة التأهيل لقيادة كل المواقع في البلاد .وفي نفس العام الذي تولى فيه جلالة الملك المسؤولية، أقر ت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٩ .اعتبار ١٢ أغسطس من كل عام يومًا عالميًا للشباب، تقديرًا لدورهم كشركاء أساسيين في التنمية، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن أنفسهم، واهتماماتهم والمشكلات والتحديات التي تواجههم وإعدادهم للمشاركة في صناعة القرار .وقبل إصدار هذا القرار، جاء المبدأ «٢١»، م ن مبادئ «إعلان ريو» بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢ .ليؤكد أنه ينبغي تعبئة شباب العالم بقدراتهم الإبداعية، ومُثلهم وشجاعتهم من أجل مشاركة عالميًا لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل.

وإذا كان الاهتمام بدعم الشباب البحريني وتمكينه مسؤولية تتولاها كل مؤسسات الدولة، إلا أن المُشرع البحر يني أوجد لها جهازًا تنفيذيًا مختصًا، تمثل بداية في «المؤسسة العامة للشباب والرياضة»، التي أنشئت بموج ب المرسوم بقانون رقم) ٥ (لسنة ١٩٨٣ .والمعدل بالمرسوم بقانون رقم)٣٣ (لسنة ٢٠١٠ .والتي تتولى مسؤولية الإشراف على قطاع الشباب، والشؤون المتعلقة به، والمراكز الشبابية والأندية الرياضية والمنشآت والمشاريع ذات العلاقة .وفي عام ٢٠١٥ .أصدر جلالة الملك المرسوم رقم)٢٧ (لسنة ٢٠١٥ بتعيين وزير لشؤون الشباب والرياضة، ثم صدر المرسوم بقانون رقم)٣٥ (لسنة ٢٠١٥ بإلغاء المؤسسة العامة للشباب والرياضة على أن تباشر «وزارة شؤون الشباب والرياضة»، كل الاختصاصات المناطة بها.

وفي المؤسسة التشريعية، فإنه إلى جانب «لجنة شؤون الشباب» بمجلس الشورى، فإنه يوجد بمجلس النواب «اللجنة البرلمانية النوعية الدائمة للشباب والرياضة»، وتُعنى بشؤون الشباب والتواصل مع المؤسسات الرسمي ة ومؤسسات المجتمع المدني .وفي إدراك لأهمية هذه الفئة العمرية، أطلق البرلمان البحريني مبادرات توعية و نوعية داعمة لتمكين الشباب كـ«برنامج الثقافة البرلمانية»، الذي يستوعب سنويًا أكثر من ١٠٠٠ شخص، و« برلمان الشباب»، الذي يقوم على إشراك الشباب في تجربة محاكاة برلمانية يعبرون من خلالها عن آرائهم بح رية ومسؤولية عبر قنوات شرعية، وفضلاً عن هذا التدريب البرلماني، فقد دشن «المجلس الأعلى للشباب وال رياضة»، منذ ٢٠٠٦ نموذج محاكاة جلسات الأمم المتحدة لتعريف الشباب بآليات العمل في هذه المنظمة وفرو عها، علاوة على ذلك، يحظى المجتمع المدني بوجود ٢٢ جمعية شبابية، والتي بدأ تأسيسها عام ٢٠٠٢ و تحظى بدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وقد تضافرت جهود هذه الجهات معًا للنهوض بالشباب البحريني ودعمه وتمكينه من خلال استراتيجيات ت نموية، تعمل على تعزيز الهوية الوطنية والوحدة والانتماء لديهم، ضمن إطار عمل متكامل شامل ومنسق للتعا مل مع مختلف الفرص المتاحة لهم والتحديات التي تواجههم، وتقدم إطار عمل وطني لتطوير مبادرات تنمية الشباب، وتحديد الأولويات الوطنية، وتوفير الدعم والموارد لتنفيذها، وتعزيز قدرتهم على المشاركة بصورة أ كبر في المجتمع، وتتشابك هذه الاستراتيجيات مع التعليم والتوظيف والاقتصاد والثقافة والبيئة.

وجاء تمكين الشباب ودعمه في صلب «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، التي أطلقتها المملكة في ٢٠٠٨ .وفي هذا العام انطلق «مؤتمر الشباب الدولي» في المنامة في نسخته الأولى كأحد أهم المبادرات الشبابية للمملكة، وال ذي ينعقد كل عام بمشاركة الآلاف من شباب دول العالم، ويتيح للشباب البحريني الاستفادة من الخبرات ال دولية، والانفتاح على الثقافات المختلفة .وبعد انتهاء العالم من تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في

٢٠١٥ .والتوجه إلى أهداف التنمية المستدامة، أخذت محاور النقاش في هذا المؤتمر تدور حول دور الشباب في تحقيق هذه الأهداف .ودعما لذلك، أنشأت «وزارة شؤون الشباب والرياضة»، «المركز العلمي البحريني لأهدا ف التنمية المستدامة»، وهو أول مركز من نوعه عالميًا يخدم الأهداف الـ١٧ للتنمية المستدامة، ويقدم برامج نو عية لتهيئة الشباب بصورة علمية للمشاركة في تحقيق هذه الأهداف، ويعتمد مبنى هذا المركز على الطاقة الش مسية في رمز لتوجه المنامة نحو الطاقة النظيفة.

وارتباطًا برؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ .أطلقت المملكة «مبادرة مدينة شباب ٢٠٣٠»، منذ ٢٠٠٩ كمشروع تنظمه وزارة شؤون الشباب والرياضة سنويًا، بالتعاون مع «صندوق العمل تمكين»، برعاية سمو الشيخ «ناصر بن حمد آل خليفة»، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، والتي ترتكز على تأهيل وتطوير والارتقاء بالشباب البحريني، وبناء وتنمية طاقاته وقدراته، وتعزيز انتمائه الوطني ودعمه، في برامج احترافية مؤهلة لسوق العمل .وفيما استهدفت رؤية البحرين الاقتصادية، جعل المواطن البحريني خيارًا مفضلاً في سوق العمل لدى القطاع الخاص، فقد غدت «مدينة شباب ٢٠٣٠» م ن أبرز المشاريع التدريبية في قدرتها على صقل المواهب، وتزويد الشباب بكل الإمكانات التي تسهم في إطلاق قدراتهم الإبداعية بما يساعد في تكوين كوادر بحرينية مؤهلة للمشاركة بفاعلية في التنمية الشاملة للمملكة .و تقديرًا لدور الشباب في تنفيذ رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ .أقر مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الملـ كي ولي العهد رئيس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد»، اعتبار يوم ٢٥ مارس من كل عام يومًا للشباب البحري ني.

وتعزيزًا لقدرات الشباب، وإتاحة الفرص لهم للتعبير عن أنفسهم واكتشاف وصقل مواهبهم في مختلف المجا لات، وفرت الحكومة نحو ٣٦ مركزا شبابيا في أنحاء المملكة، من أجل تسهيل وإتاحة البرامج الشبابية بسه ولة .وأصبحت هذه المراكز نقاط جذب يلتقي فيها الشباب وتتوافر بها كل مقومات ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية .ومع التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في دعم وتمكين هذه الفئة العمرية، أجمع وزراء الشباب والرياضة العرب، على اعتبار المنامة عاصمة للشباب العربي في ٢٠١٥ .كأول عاصمة عربية تحظى بهذا الشرف، في مبادرة تسعى إلى اقتفاء أثر التجربة البحرينية في النهوض بالشباب.

وفيما أطلقت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في ٢٠١٥ .وجاء الهدف الثامن ينص على «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع»، فقد أطلقت المملكة في ٢٠١٧ «جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، كجائزة عالمية هي الأولى من نوعها، تعبيرًا عن إيمان جلالة الملك بقدرة الشباب على قيادة بلدانهم والعالم نحو مستق

بل مشترك أفضل يسوده السلام والازدهار لجميع الناس على كوكب صحي ومتجدد .وتهتم الجائزة بمساعي الشباب ليكونوا مواطنين فاعلين ومنتجين، وكان يناير ٢٠٢٢ هو النسخة الرابعة لهذه الجائزة .وفي أكتوبر ٢٠١٨ استضافت المملكة المهرجان الشبابي العالمي الأول لأهداف التنمية المستدامة برعاية ملكية، والذي يعد من أهم الفعاليات الشبابية على مستوى العالم، ومعبرًا عن مشاركة شباب العالم في تحقيق هذه الأهداف.

ويعزز مكانة البحرين الدولية في دعم وتمكين الشباب أيضًا إطلاقها «جائزة ناصر بن حمد للإبداع الشبابي»، والتي أكدت انتقال المملكة في هذا المجال من المحلية إلى العالمية، والتي تتيح فرصا للفئات العمرية من سن « ١٤—٣٠» من جميع الجنسيات في ستة مجالات :)العلوم، والتصميم المعماري، التصميم الجرافيكي، التصوير الفوتوغرافي، الرسم، الأفلام القصيرة .(وتسعى ا لجائزة إلى استقطاب المواهب الشابة وتنميتها والحد من معوقات الإبداع، كما تعزز أيضًا هذا الدور الدولي بحصول وزارة الشباب والرياضة على حقوق تنفيذ «جائزة دوق ادنبرة العالمية»، التي تمنح للفئات العمرية من سن «١٤—

٢٥» عاما من ذوي الإمكانات الفردية، وحصولها على موافقة مجلس وزراء الشباب العرب على تنفيذ جامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة البحرينية «مشروع سفراء الشباب العرب»، الذي يهدف إلى لفت أنظار العالم إلى الثروات الشبابية الغنية في العالم العربي.

وفي ترجمة فعلية على الاهتمام بالشباب، شهدت احتفالية مملكة البحرين باليوم العالمي للشباب عام ٢٠٢١ .إطلاق العديد من المبادرات التنموية الداعمة لتمكينهم، كـ«برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية»، و«بر نامج رئيس مجلس الوزراء لتنمية الكوادر الوطنية»، ومتابعة تنفيذ البرنامج الوطني للتوظيف في نسخته الثانيـ ة منذ يناير ٢٠٢١ .واعتماد اللجنة العليا للتخطيط العمراني المخطط العام لمشروع المدينة الرياضية، فضلاً عن إقرار حزمة من التشريعات، كقانون تأسيس الأندية الرياضية على هيئة شركات تجارية، وقانون الاحتراف ا لرياضي، والبرنامج الوطني لتدريب الشباب «فرصة»، ونشر ثقافة ممارسة الرياضة بتنفيذ مبادرة إنشاء ١٠٠ ملعب في القرى والمدن، وتولي صندوق العمل حزمة متكاملة من المبادرات لإعداد وتأهيل الكوادر الشبابية ومو اكبتها متطلبات الاقتصاد الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي واستثمار علوم الفضاء والطاقة النووية في الأغرا ض التنموية.

وأحرز شباب مملكة البحرين العديد من البطولات الفردية والجماعية، كفوز الشيخ «ناصر بن حمد»، بلقب بـ طولة إسبانيا للقدرة، وفوز المنتخب الوطني لكرة القدم بكأس خليجي ٢٤ وبطولة غرب آسيا؛ كما أثبتوا، ذك ورا وإناثا، جدارتهم في تحمل المسؤولية، وشغل المناصب التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحضورهم المؤثر

في القطاع الخاص، ما جعل المملكة تفوز بأربع فئات من «جائزة مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة للشباب العربي المتميز» في جامعة الدول العربية لعام ٢٠٢١ .وتأتي المملكة الثانية عربيًا في مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ .و٤٢ عالميًا ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية جدًا وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٠ .وسط تقدير لمشاركة المرأة في العمل الحكومي بنسبة ٥٣ %والقطاع الخاص ٣٥ %ورواد الأعمال ٤٥%، كما كان الشباب في الصفوف الأمامية ضمن الكوادر الطبية والتمريضية والإعلامية والتطوعية في فريق العمل لمواجهة جائحة كورونا.

ومع وضع النهوض بالشباب في مقدمة الأولويات الوطنية، ودعمه وتمكينه من تولي المسؤولية في كل القطاعات، وجه جلالة الملك بتسمية عام ٢٠٢٢ عام الشباب، فيما تقدم «وزارة شؤون الشباب والرياضة»، استراتيجية للارتقاء بالقطاع الشبابي في المملكة، من خلال زيادة حجم البرامج والمبادرات التي تقدم للشباب وتساهم في تمكينهم ليكونوا جزءًا من صناعة القرار، والعمل على مشروعات وطنية في مختلف المجالات وفق منهجية جديدة لقياس مرتكزات للعمل الشبابي .وفي كلمته بمناسبة اليوم البحريني للشباب في مارس ٢٠٢٢ .أكد جلالة الملك مواصلة توجيه أصحاب الشأن والاختصاص في الحقل الشبابي للارتقاء بشؤونه وتطوير برامجه المخصصة للشباب من الجنسين والمشهود لهم بالتفوق الملحوظ على كل الأصعدة الوطنية والدولية .ويأتي هذا التوجيه، لتمكين الشباب من شغل المواقع القيادية في مختلف مجالات التنمية، من أجل الاستفادة من قدراتهم، وتوزيع أثر أفكارهم في كل القطاعات واستدامة نتائجها حاضرًا ومستقبلاً، لما لديهم من روح إيجابية وطموح وطاقة وأفكار ملهمة لحلول إبداعية تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما أكد عليه وزير شؤون الشباب والرياضة البحريني لدى تدشينه برنامج مبعوثي التنمية في ١٠ دول عربية العام الماضي.

وفي باكورة احتفاء المملكة بعام ٢٠٢٢ كعام للشباب، فاز برنامج «صناعة النخبة»، الذي قامت على تنفيذه «وزارة شؤون الشباب والرياضة»، بجائزة «أفضل مشروع حكومي عربي لتمكين الشباب»، وذلك ضمن «جائزة التميز الحكومي العربي»، التي أقيمت تحت مظلة جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وقد تمكن هذا البرنامج من اكتشاف مواطن القوة لدى الشباب البحريني، وعمل على تدعيمها، وتمكينهم عبر برامج نوعية، أسهمت في اكتساب وصقل وإبراز المواهب الشابة، وفضلاً عن ذلك فإن كل الاستراتيجيات التنموية التي احتوتها خطة التعافي الاقتصادي البحرينية قد جعلت من تمكينهم أحد محاورها الرئيسية، وهو ما ينعكس في خطط عمل الحكومة الفترة المقبلة.

٢٠٢٢/٤/٢٧

التداعيات السيبرانية للحرب الروسية الأوكرانية

في الساعات التي سبقت بدء القوات الروسية غزوها لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، شنت «موسكو» هجومًا ض ارا لم يسبق له مثيل، باستخدام برامج تسمى)ماسح («wiper» يمكنها حذف الكثير من الملفات من دون ملاحظة ضد الوزارات والمؤسسات المالية في «ك ييف»، فيما يُعرف باسم هجمات الـ«DDoS» أو «الحرمان الموزع من الخدمة»، والتي يتم فيها زيادة التحم يل على البنية التحتية لشبكات الكمبيوتر بغرض تعطيلها .وكانت هذه هي الهجمة الأبرز في سلسلة الهجما ت من هذا النوع، من قبل جهاز المخابرات العسكرية الروسي .ومن ثمّ، أعادت الحرب في أوكرانيا قضية الم خاطر التي تواجه الأمن السيبراني، واحتمالية وقوع هجمات إلكترونية ضد الغرب في المستقبل إلى الواجهة.

ومع ذلك، أعرب العديد من المحللين عن دهشتهم من النطاق المحدود حتى الآن للعمليات الإلكترونية الروس ية خلال هذا الصراع .وأشار السيناتور الأمريكي «مارك وارنر» إلى أن عدد الهجمات الإلكترونية التي حدثت حتى الآن في أوكرانيا، بما في ذلك هجمات يوم الغزو، «معتدل نسبيًا»، بالمقارنة مع ما كان متوقعا من موسك و .وعلق «كريس بينتر»، المنسق السابق لقضايا الإنترنت في «الخارجية الأمريكية»، قائلاً :هناك «تعجب أننا لم نشهد استخدامًا أكبر للإنترنت» في الصراع، فبالرغم من أن الحرب مستمرة، ومع «احتمالية أن هناك حد يثا عن استخدام روسيا الأسلحة الكيماوية»، إلا أنهم لم يشنوا هجمات إلكترونية «بمستوى التعقيد الذي تتم تع به ترسانتهم السيبرانية» .وأشار «كياران مارتن»، الرئيس السابق لمركز الأمن السيبراني الوطني البريطاني ، إلى أنه «رغم التوقعات باختراق روسي كبير للبنية التحتية الأساسية للإنترنت في أوكرانيا»، فإن ذلك لم يت حقق على أرض الواقع حتى الآن.

ويعد الغياب النسبي لمثل هذه الهجمات مفاجئًا، نظرًا إلى تاريخ روسيا في شن هجمات إلكترونية ضد أوكرانيا، بما في ذلك هجوم «NotPetya» الشهير في ٢٠١٧، والذي تسبب في اضطرابات كبيرة في البنية التحتية بما في ذلك المطارات، والسكك الحديدية، والبنوك .ورأى «ديفيد سانجر»، و«جوليان بارنز»، و«كيت كو نجر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «هذه الهجمات أعطت روسيا سمعة كواحدة من أكثر القوى السيبراني ية عدوانية ومهارة» .ومع ذلك، بحسب «لينارت ماشماير»، من «المعهد الفيدرالي السويسري للتكنولوجيا»، فإن العمليات السيبرانية المسجل حدوثها مؤخرا «لا يبدو أنه جرى الإعداد لها طويلاً، وتبدو عشوائية».

وفي خضم هذه السيناريوهات، أوضح «مارتن» أن عدم وجود هجمات واسعة النطاق على البنية التحتية للاتص الات قد يعني أن الوحدات الروسية تعتمد جزئيًا على الشبكات الأوكرانية نفسها .في حين استنتج «سانجر» ، و«بارنز»، و«كونجر»، أن الروس ربما حاولوا شن هجمات أكثر طموحًا، «لكن الدفاعات كانت أقوى مما ت

وقعوا» .ورأى «بينتر» أيضًا أن فائدة الهجمات الإلكترونية محدودة، مقارنة بالقوة العسكرية التقليدية الآن بعد أن بدأت الحرب، قائلاً :«لا تحتاج إلى الإنترنت كثيرًا عندما يكون لديك دبابات وطائرات على الأرض» . وتوقعًا لانتصار عسكري سريع، ربما كان «الكرملين» يخشى أن يتسبب الإضرار بالبنية التحتية المدنية في مـ شاكل للحكومة الموالية له التي أراد تنصيبها في كييف.

وعلى الرغم من عدم وجود هجمات واسعة النطاق حتى الآن؛ فقد زاد عدد الهجمات التي تم شنها ضد أوكرا نيا بشكل كبير .وحذر «وارنر» من أن عدم وجود هجمات واسعة النطاق حتى الآن لا يمنع «احتمالية» حدوث ها في المستقبل، مشيرا إلى أن قادة العالم يجب أن يظلوا يقظين حال حدوث تطورات أخرى في هذا الشأن .ف يما حذر المحللون أيضًا من أن الهجمات السيبرانية التي نُفِّذت في أوكرانيا يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترا ت بشكل أكبر من الوضع الحالي .وعلق «جون ثورنهيل»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، بأن «أحد أكثر المـ خاوف الناشئة عن الصراع» هو «إمكانية أن يتصاعد إلى مواجهة عالمية غير مرئية في الفضاء الإلكتروني» .

علاوة على ذلك، أوضح «وارنر» أن «هجوما سيبرانيا واسع النطاق» من شأنه أن «يخرج عن الحدود الجغرافيـ ة لأوكرانيا» إلى شرق بولندا، محذرًا من أنه إذا تم «إغلاق» المستشفيات البولندية، ومات الناس نتيجة لذلك الاختراق، فقد يكون لهذا تداعيات خطرة .وبالمثل، أشار «بينتر» إلى أن الديمقراطيات الغربية لم تشهد أي « انتكاسة» حتى الآن .وأوضح «أليكسي درو»، من مؤسسة «راند»، أن «هناك تاريخا من الهجمات الإلكترونية التي تجاوزت النطاق المفترض لتأثيرها»، مشيرًا إلى هجوم «NotPetya»، الذي تسبب في خسائر بقيمة ٥.٧ مليارات جنيه إسترليني في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، حذر باحثون من أن «الرد السيبراني» قد يكون «الإجراء الروسي المضاد المحتمل» لمواجهة العقوبا ت الغربية، حيث إنهم لن يتمكنوا من الرد من خلال «أدواتهم الاقتصادية» .ولتوضيح التداعيات المحتملة عـ لى الدول الغربية التي تستهدف موسكو بالعقوبات، استهدفت الجماعات الإجرامية الروسية ببرامج الفدية المـ ستشفيات الأمريكية، وشركة تدير خطوط أنابيب الغاز على الساحل الشرقي للبلاد العام الماضي .وقد يكون «بوتين» مستعدًا بالفعل لاستخدام هذه الجماعات في المستقبل؛ نظرًا إلى درجة التمويه التي يوفرها له افتقارها إلى وجود صلة رسمية تربطها بالحكومة الروسية .

وفي السياق ذاته، أوضح «وحيد بهزادان»، من «جامعة نيو هافن»، أن هناك «تاريخًا طويلاً من القراصنة الرو س المنخرطين في هجمات ضد كيانات غير متحالفة مع الحكومة الروسية»، لذلك من الممكن حدوث تنامي لمثـ ل هذه الأنشطة في المستقبل القريب .ومع ذلك، أشار «جريج راتراي»، من «جامعة كولومبيا»، إلى أن الروس لم يسمحوا بعد لمجموعات برامج الفدية هذه بأن تصبح أكثر نشاطًا «بطريقة ملحوظة».

ومن التطورات الأخرى الملحوظة في مجال العمليات الإلكترونية منذ غزو أوكرانيا زيادة النشاط السيبراني من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجموعات التطوعية .ولاحظ «كايل فيندورف»، و«جيسي ميلر»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، كيف إن أوكرانيا «اتبعت استراتيجية فريدة في الفضاء الإلكتروني؛ في محاولة لتعبئة المشاعر الدولية، وإنشاء جيش من المتخصصين في الأمن السيبراني لمهاجمة الأهداف العسكرية والبنية التحتية الحيوية في روسيا» .كما أشار «لوتيم فينكلشتاين»، من شركة «تشيك بوينت سوفتوار تكنولوجيز»، للأمن السيبراني، إلى أنه «لأول مرة في التاريخ، يمكن لأي شخص الانخراط في حرب»، وقد أدى اندلاع الصـ راع في أوروبا الشرقية إلى «مشاركة المجتمع السيبراني بأكمله، حيث الجماعات والأفراد انحازوا إلى جانب، إما روسيا وإما أوكرانيا».

ووفقًا لـ«وولمان»، تُقدر السلطات الأوكرانية عدد المتسللين الذين تطوعوا لمساعدتها بنحو ٤٠٠.٠٠٠، ما يوضـ ح حجم هذا الاتجاه .وقيم الباحث أن هؤلاء المتطوعين «على مستوى القاعدة» قد «أحدثوا اضطرابًا واسع النطـ اق»، بما في ذلك كتابة رسائل مناهضة للحرب على وسائل الإعلام الروسية، وتسريب البيانات من عمليات ا لقرصنة المتنافسة».

وفيما يتعلق بمكافحة النشاط السيبراني الضار المحتمل من روسيا، كان الدور المتزايد للتعاون بين القطاعين الـ عام والخاص في مجال الأمن السيبراني جديرًا بالملاحظة في أعقاب الغزو .وكما أوضح الجنرال «بول ناكاسونـ ي» قائد القيادة الإلكترونية الأمريكية، فإن «الأمن السيبراني هو معزوفة جماعية؛ فنطاق المشكلة وحجمها أ كبر من أن تعالجها أي منظمة بمفردها» .وعلى سبيل المثال، كما أفاد «سانجر» و«بارنز» و«كونجر»، ففي غـ ضون ثلاث ساعات من هجوم البرامج الضارة «المسحة»- المذكور أعلاه- ضد أوكرانيا، قامت «مايكروسوفت» بتحديث أنظمة الكشف عن الفيروسات الخاصة بها لحظر الكود والحدّ مما يُمكن أن تسببه من ضرر.

ويعتقد العديد من المحللين أن الحرب في أوكرانيا «اختبار ضغط» للشراكات بين القطاعين العام والخاص الـ تي تم تطويرها في الحكومات الغربية، والتي كان أداؤها جيدًا حتى الآن .وقال «توم بيرت»، من شركة «مايـ كروسوفت»، في إشارة إلى جهود شركته للتنسيق مع الحكومات الغربية :«إننا نقوم في غضون ساعات بما كان سيستغرق أسابيع أو شهورًا، بل بضع سنوات» .كما اعترف «بينتر» بأن «القطاع الخاص قد قدم الكثير، حتـ ى منصات التواصل الاجتماعي في إزالة المحتوى» .كما تم تشكيل شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاـ ص استجابة للأزمة، مثل شراكة الحكومة الرومانية مع شركة الأمن السيبراني الرومانية «بيت دفندر» لتقديم دعم تقني مجاني لكل من الحكومة والشركات الأوكرانية.

علاوة على ذلك، برز التعاون الدولي لمكافحة النشاط السيبراني الضار في كل من التحضير للغزو وبعده مباشرة بشكل قوي .وسلطت «جويس حاكمه»، و«إستير نايلور»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، الضوء على ك يفية نشر فريق الاستجابة السريع للهجمات الإلكترونية التابع للاتحاد الأوروبي ومقره في ليتوانيا «لأول مرة منذ إنشائه»؛ لمواجهة هذه التهديدات .وأشارت «جيسيكا براندت»، من مؤسسة «بروكينجز»، إلى مشاركة ال بيت الأبيض في تعاون «مايكروسوفت»، مع الحكومات الأجنبية، باعتبارها «مثالًا مهمًا على التعاون الفعال ب ين الشركات والحكومة وبين الحلفاء» .وعليه، أوضحت «حاكمه» و«نايلور» أن «التضامن الذي تم إظهاره حت ى الآن غير مسبوق وشهادة على فوائد وإمكانات العمل الجماعي عبر القطاعات والمجتمعات».

على العموم، فاجأ غياب الهجمات الإلكترونية الواسعة النطاق على البنية التحتية الأوكرانية العديد من ا لمحللين الغربيين، نظرا لمركزية مثل هذه العمليات لدى الاستراتيجية الروسية .ومع ذلك، شهدت الفترة ال تي سبقت الغزو تزايدًا حادًا في النشاط السيبراني الضار من موسكو، على الرغم من أن أهم ما يمكن استخلا صه من ذلك هو فعالية الاستجابة الغربية لهذه التهديدات، والتعاون والتنسيق القوي بين المؤسسات الغربية والحكومات وشركات القطاع الخاص، بعد سنوات من التطوير والتخطيط للطوارئ .

بالإضافة إلى ذلك، سلط الصراع الضوء مرة أخرى على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الجهات الفاعلة غير ا لحكومية داخل الفضاء الإلكتروني، حيث تم حشد الجماعات الناشطة والمتطوعين من قبل الحكومة الأوكرانيـ ة، في الوقت الذي استمرت فيه «موسكو» في تسهيل انتشار البرامج الضارة من قبل الجماعات الروسية.

٢٠٢٢/٤/٢٨

القطاع الخاص البحريني.. والمسؤولية الاجتماعية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

غدت المسؤولية الاجتماعية تمثل أحد المبادئ الرئيسية لممارسة الأعمال في العديد من دول العالم خاصة المتقد مة منه، وبرزت على وجه الخصوص مع سيادة اقتصاد السوق، والاتهامات الموجهة إلى الاقتصاد الرأسمالي بأنه لا يراعي البعد الاجتماعي، وما اكتنف التحول لاقتصاد السوق من معتقدات خاطئة، مفادها أن القطاع ا لخاص في ظل هذا الاقتصاد يتمتع بحرية مطلقة، قد تصل به إلى إقصاء منافسيه .وبرغم الأبعاد الأخلاقية لمف هوم المسؤولية الاجتماعية، فإن هذا الاعتقاد الخاطئ قد اقتضى من الحكومات التدخل أحيانًا بوضع قواعد ت نظيمية للمنافسة، ومناهضة الاحتكار، كما كانت تدخلاتها للحد من الأضرار البيئية وحماية حقوق العمال وأ جورهم.

وبرغم أن هذه التدخلات الحكومية ينظر إليها متطرفو المدرسة الليبرالية على أنها تعيق عمل الأسواق، إلا أ
ن أسبابها- وهي تتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع-
قد جعلتها مبررة، وأدى الأمر بدراسات الأعمال إلى أن يكون هناك التزام ذاتي من قبل قطاع الأعمال تجاه ا
لمجتمع، يوازن بين البعد الاقتصادي للعمل، والبعد الاجتماعي للبيئة التي يعمل فيها .يشمل هذا التوازن أ
ن جزءا من الأرباح التي حققتها الشركة أو الفرد نتيجة ممارسة العمل في مجتمع معين ينبغي أن يعود على
هذا المجتمع .وبرزت لذلك أوجه عديدة، كالمشاركة في مبادرات مكافحة الفقر، أو تحسين الخدمات الصحي
ة، أو تحسين البيئة أو التوجه إلى حل مشكلات كالسكن والمواصلات .وشجعت الحكومات هذا الالتزام الذات
ي بالحوافز والإعفاءات الضريبية، بل والتمكين من فرص الأعمال، بإعطاء الشركات الملتزمة بالمسؤولية الاج
تماعية فرصًا أكبر في المشتريات والأعمال الحكومية .وصار المفهوم الأشمل للمسؤولية الاجتماعية يتجاوز حدو
د العمل الخيري المعتاد، ويتعداه إلى مفهومه الأكثر للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
وفي العديد من بلدان العالم تطور التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية إلى أنها تُصدر سنويًا-
إلى جانب تقريرها المالي-
تقرير المسؤولية الاجتماعية، حيث أخذت بمبدأ البعد التكاملي مع الحكومة والمجتمع المدني .ومن جهة الق
طاع الخاص، تبدو المسؤولية الاجتماعية في تجاوبه مع مؤسسات خدمة المجتمع لتحقيق أهداف تنموية ضم
ن التنمية المستدامة، والمساهمة في استقرار المجتمعات .وللحكومة دور في قيام القطاع الخاص بمسؤوليته الاج
تماعية، يتمثل في توفير التسهيلات والخدمات والمعلومات والإحصاءات والتراخيص والموافقات، والتنسيق وم
نع التكرار، وتشجيع المبتكرات وترسيخ مبدأ التطوع وإطلاق الجوائز المحفزة.
وفي مملكة البحرين، فإن القطاع الخاص، هو الذي يقوم بأغلبية النشاط الاقتصادي، وقد عززت الحكومة دور
ه من خلال تبنيها سياسة الحرية الاقتصادية، حيث وفرت له العديد من المزايا التي تمكنه من فرص الأعما
ل، سواء من حيث الإعفاءات الضريبية، أو إسناد الأعمال الحكومية إليه، أو الترويج لفرص نشاطه في الخار
ج، بل إنها قد لجأت إلى خصخصة كثير من الأنشطة التي كانت تقوم بها، وصدر لذلك المرسوم بقانون رقم
٤١ لسنة ٢٠٠٢، بشأن سياسات وضوابط الخصخصة، ومن ذلك خصخصة حافلات النقل العام في ٢٠٠٣،
وتشغيل ميناء خليفة بن سلمان في ٢٠٠٦، والدخول في عقد بناء وامتلاك وتشغيل المرفق في محطة العزل للكهر
رباء في نفس العام، وبيع حصة من شركة ألبا في ٢٠١٠، ومحطة الدور للكهرباء والمياه في ٢٠١٢ .
وتعد «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، نبراس عمل الحكومة، في اتجاه تنويع اقتصاد المملكة وتقليل الاعت
ماد على النفط، حيث حصرت دور الحكومة في التنظيم والتنسيق والتسهيل والتمكين والتشريع وإقامة البنى

التحتية، في الوقت الذي يقوم فيه القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي، وجعلت الحكومة الشراكة مع القطاع الخاص استراتيجية في تنفيذ سياساتها، لجأت إليها في كل نواحي التنمية البشرية، خاصة الصحة والتعليم والإسكان، ثقةً في قدرات هذا القطاع وعلاقاته الإقليمية والدولية، وبما يخفف أيضًا عن كاهل الإنفاق العام ب عد أن أصبح يتجاوز الإيرادات العامة.

وتاريخيًا، يمكن القول إن القطاع الخاص البحريني، هو الذي وضع مسيرة البلاد على طريق التنمية، فأعطا ها شخصيتها التجارية التي عُرفت بها، حين كانت التجارة نشاطه الرئيسي، وكانت البحرين محطة رئيسي ة للتجارة الخارجية .ودعم هذا القطاع بقوة وضع البحرين على طريق الحداثة بدعمه بدايات التعليم النظامي ، وكوّن التجار جمعيتهم التي أصبحت فيما بعد «غرفة وتجارة صناعة البحرين» الرائدة على مستوى المنطقة ، وكان لها إسهاماتها الاجتماعية، فضلاً عن دورها الاقتصادي، والتنسيق بين التجار ورجال الصناعة ومنع ظهور الاحتكار والأخذ بيد المشروعات الصغيرة، وتنوع أسواق الاستيراد والتصدير، وجذب الاستثمارات الأ جنبية المبشرة، وتمكين المواطن البحريني من فرص العمل .

وتنظيمًا لهذا الدور، صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٢ بشأن غرفة وتجارة البحرين، ليتواكب ويتكامل مع حزمة من التشريعات ذات الصلة، كقانون النقابات العمالية رقم) ٣٣ (لسنة ٢٠٠٢، والقانون رقم)١٩ (لسنة ٢٠٠٦، بشأن تنظيم سوق العمل، والقانون رقم)٣٦ (لسنة ٢٠١٢، بشأن العمل في القطاع الأهلي .وعليه، أصبح القطاع الخاص البحريني، هو المشغل الرئي سي للعمالة بنسبة تصل إلى ٧٠ %بمتوسط رواتب شهرية تبلغ ٧٦٠ دينارا، ملتزمًا باقتدار لتحقيق نسب بح رنة واقعية ومتوازنة.

ويلقى موضوع «المسؤولية الاجتماعية» للقطاع الخاص في مملكة البحرين اهتمامًا بالغًا، حتى صارت «المنامة»، مقرًا «للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، التي تأسست عام ٢٠٠٧، كمؤسسة مهنية دولية غير ربحية ولها فروع ومكاتب في عدة دول كقطر، والسعودية، ومصر، وتونس، واليمن، والسودان، وتركيا، وهولندا، وبريطانيا، حيث تضطلع بمهمة رفع مستوى الوعي للشركات والمؤسسات حول مسؤوليتها الاجتماعية، مست هدفة نشر كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص على ممارسات هذه المسؤولية، وتعم ل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني .

ودعما لهذه الخطوات، أُشهرت «الجمعية البحرينية للمسؤولية الاجتماعية» في٢٠١١، وأطلقت فعاليات «مؤ تمر البحرين للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة»، وكانت نسخته الثالثة في ٢٠١٨، الذي نظمته بالتعا ون والتنسيق مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز، وعقد تحت رعاية الشيخ «محمد بن خليفة»، وزير النفط، وكا

ن من أبرز توصياته ضرورة الحصول على شهادات اعتماد دولية في المسؤولية الاجتماعية للدخول في المناقصا ت المطروحة، ومشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية المستدامة، ووجود برامج تنافسية لإبراز دور المسؤو لية الاجتماعية بالشركات، ووجود منهج متخصص للمسؤولية الاجتماعية في قطاع التعليم .وأطلقت الجمعية «جائزة البحرين الدولية للمسؤولية الاجتماعية»، وهي جائزة معنوية تعطى للشركات الأفضل ممارسة في المس ؤولية الاجتماعية، وهي الآيزو، بما يعني إظهار مدى التزام ومساهمة ومشاركة الشركة في التنمية المستدامة.

وفي إدراك لذلك، دعت المؤتمرات السابقة الجمعية إلى إنشاء محفظة تمويل من قبل القطاع الخاص، تدار عن طريق لجنة وطنية مستقلة، وتسهم في بنا ء مشاريع التنمية المستدامة، وإنشاء لجنة أو شركة مساهمة تعكف على تقليص البطالة، وخلق فرص عمل وت أهيل العاطلين، وإصدار قانون يلزم القطاع الخاص باستقطاع نسبة من الأرباح لدعم برامج التنمية المستدامة، خاصة أن «الهند»، أصدرت مثل هذا القانون بتحديد نسبة ٢ %للمسؤولية الاجتماعية، كشرط أساسي لمزاول ة النشاط التجاري، كما أن «الكويت» أصدرت قانونا يُلزم المصارف بتخصيص نسبة ٥ %من أرباحها للبحو ث العلمية.

وكما نشط القطاع الخاص في إطار مسؤوليته الاجتماعية في بناء المستشفيات، ومراكز الخدمات الصحية، وبناء القاعات متعددة الاستخدامات للمناسبات الاجتماعية، ودعم بعض الأنشطة الرياضية والاجتماعية، وتقديم منح للطلبة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ فإن هناك العديد من مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص في المملكة في مجال التنمية الاجتماعية، كإدارة وتشغيل «مركز المتروك للتأهيل الإرشادي»، وإدارة وتشغيل «نادي سلوة لذوي الإعاقة»، و«مبادرة تكافل)١ (لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة»، و«مبادرة تكافل)٢ (لتوفير الأجهزة والمع ينات لذوي الإعاقة»، و«مركز عبدالله بن علي كانو لتشخيص وخدمة المعاقين»، و«مركز التأهيل الأكاديمي وا لمهني»، و«دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة»، و«مركز شيخان الفارس للتخاطب الشامل »، و«مركز بنك البحرين والكويت للتأهيل»، و«مركز الطفل للرعاية النهارية»، و«مركز الحد لتأهيل ذوي الا حتياجات الخاصة».

ولأن البنوك تلعب دورا أساسيا في المسؤولية الاجتماعية قد يفوق دور القطاعات الأخرى، نظرًا لتأثيرها في خل ق الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، وتأثيرها في البيئة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد حث «م صرف البحرين المركزي»، ووجه البنوك في المملكة إلى الارتقاء بممارسات المسؤولية الاجتماعية إلى أعلى المست ويات، والتوجيه بتوضيح هذا الدور تفصيلاً في تقاريرها السنوية، حيث تتبرع البنوك لإنشاء المدارس والمستش فيات ودور الرعاية وحاضنات رواد الأعمال وغيرها .وبرز دورها خلال جائحة كورونا بتأجيل أقساط المقترض

ين، ما مكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحمل تداعيات الجائحة، وحرصت على تطوير الخدمات الإل كترونية لحماية المجتمع من العدوى، وتسهيل وتحسين جودة الخدمات .ومنذ ١٩٨٠ يخصص «بنك البحري ن الوطني»، ٥ %من أرباحه السنوية للبرامج والمؤسسات والمشروعات التي تدعم التكافل الاجتماعي .وفي عام ٢٠٢٠ فاز «بنك البحرين الإسلامي»، بجائزة أفضل بنك للمسؤولية الاجتماعية في البحرين .ويسلط هذا الفو ز الضوء على المبادرات والمساهمات التي قام بها البنك تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية «جود»، التي ركزت على التعليم، والابتكار، والاستثمار في قطاعات الشباب، ضمن مساعي البنك لتأسيس قوى عاملة وكوادر م ستعدة للمستقبل .

واستكمالا لهذا الدور، تؤدي «جمعية المصارف البحرينية»، دورًا مماثلاً لجمعية المسؤولية الاجتماعية في تش جيع أفضل الممارسات بين المصارف، وتحسين مناخ الاستثمار، وخدمة المجتمع المصرفي، وتسهيل تعامل الأ نظمة المصرفية مع ذوي الاحتياجات الخاصة .وشكلت الجمعية لجنة دائمة للمسؤولية الاجتماعية، ومؤخرًا أكد رئيسها من خلال مشاركته في مؤتمر وجائزة «المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية»، الحاجة إلى إن شاء جهاز خاص للمسؤولية الاجتماعية في مملكة البحرين، يتولى مهمة رسم استراتيجية هذه المسؤولية للقطا ع المصرفي والمالي .وتعمل هذه الاستراتيجية على الانتقال بالمسؤولية الاجتماعية من النطاق المحلي إلى الإقليم ي والدولي، بما يعزز مكانة البحرين إقليميًا ودوليًا، من خلال مساهمتها في التنمية المستدامة وتحسين الأوض اع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وبرغم أنه في مملكة البحرين لا يوجد بعد قانون يلزم الشركات بالإفصاح عن ممارستها المتعلقة بالمسؤولية الا جتماعية كل عام، أو أن تكون هذه الممارسة شرطًا للتقدم للمناقصات والعقود الحكومية أو شرطا لإدراج الشر كة في السوق المالية؛ إلا أن العديد من الشركات البحرينية تمارس طوعًا هذه المسؤولية .ولعل أبرز ظهور لها كان أثناء جائحة كورونا من خلال حملة «فينا الخير»، كما يبدو هذا النشاط الطوعي في التخفيضات التي تمن حها بعض شركات القطاع الخاص في الخدمات التي تقدمها للمسنين، وكذلك السلع التي تقوم ببيعها بعض السلاسل التجارية لهذه الفئة، كما يمنح العديد من الشركات مبالغ سنويًا للأعمال الخيرية والإنسانية والتطو عية، وقد تقترن تلك الممارسات بالترويج للشركة وتحسين سمعتها لدى العملاء الحاليين والمحتملين، أي تك ون جزءا من العلاقات العامة والتسويق.

على العموم، مع تحول «المسؤولية الاجتماعية»، إلى كونها أحد الحلول الرئيسية لتنفيذ أجندة التنمية المستدا مة، فقد تعالت أصوات خاصة في المجتمع المدني، مطالبة بتشريع يقنن هذه المسؤولية، ويحدد نسبة من أرب اح الشركات لها، إلا أن هذا يقتضي بدايةً وضع تعريف واضح محدد لها للشركات، حيث نجد تعددا في الت

عريفات والمعايير، ولكل منطقة معاييرها الخاصة بها، فهناك من يدرج اعتبارات حماية المستهلك والبيئة وال عمال وحقوق الإنسان وغير ذلك، وهناك من لا يدرج مثل هذه القضايا، ويركز على الأعمال الخيرية، كما يق تضي ذلك أيضًا اختيار الوقت المناسب واستطلاع رؤى أصحاب المصلحة والمعنيين بتطبيق هذا التشريع غير أ ن الأولوية في الوقت الحالي هي مسؤولية القطاع الخاص في تأهيل وتدريب وتشغيل المواطن البحريني باعتبار ه الخيار الأفضل لشغل الوظيفة، وتفعيل برامج الشراكة الاستراتيجية مع الحكومة خاصة في مجالات التنمية البشرية.

٢٠٢٢/٥/٣

النموذج البحريني في تعزيز حق العمل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

الحق في العمل من أبرز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو شديد الارتباط بحقوقه الأخرى ، فلا يستطيع الإنسان ممارسة هذا الحق وهو ليس آمنا أو معتل الصحة، كما تتضاءل فرصه في هذه الممارسة حين لا يكون متعلمًا، وتنخفض إنتاجيته حين لا يكون مستقرًا في مسكن، وإلى هذا ذهب النموذج البحريني في تعزيز حق العمل، حيث اعتبره منهجًا رئيسيًا في توفير الحياة الكريمة، وعبرت عن ذلك كلمة جلالة الملـ ك حمد بن عيسى آل خليفة خلال لقائه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ٢٢ أبريل ٢٠١٠، حيث قال : «البحرين تفتخر وتعتز بمواطنيها، وتحرص على توفير الحياة الكريمة لهم، فهم يستحقونها، من تعليم وصـ حة وسكن وعمل وقضاء مستقل نزيه ودور للمرأة البحرينية، كما تحرص على تعزيز الحقوق السياسية لكل فـ ئات المجتمع، والسلطة التشريعية تمثل المواطنين وتتخذ قراراتها بحرية، وأن ذلك يعكس تقدم البحرين في مجال حقوق الإنسان، والترابط والألفة التي نعيشها في هذا المجتمع قيادة ومواطنين، كما أن البحرين فخورة بقوانينها العمالية التي أصبحت نموذجًا في المنطقة».

وأكد ميثاق العمل الوطني، الوثيقة السياسية المهيمنة على النهج التشريعي للمملكة، حق كل مواطن في العمل اللائق، وفي اختيار نوعه وفقًا للنظام العام والآداب، وأكد دور الدولة في توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه ضمن برنامج التنمية الاقتصادية، بل إن النموذج البحريني في توفير حق العمل، لم ينظر إلى العمل كـ حق فقط، ولكن اعتبره واجبا وطنيا مرتبطا بالكرامة الإنسانية، فقد جاءت المادة)١٣ (من الدستور لتؤكد أن الدولة «تكفل توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه» وجاءت الفقرة)أ (من هذه المادة تنص على أن العمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفقًا للنظام العام والآداب، وتكفل الدولة فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه.

وبموجب القانون رقم)١٠ (لسنة ٢٠٠٧ انضمت مملكة البحرين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقاف ية، وصار هذا العهد جزءًا من التشريع الوطني، وجاءت المادة السادسة منه تنص في فقرتها الأولى على أن ال دول الأطراف في هذا العهد تعترف بالحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه من عمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق، وجاءت الفقرة ا لثانية تنص أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير ب رامج التوجيه والتدريب التقنية والمهنية، والأخذ بسياسات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقا فية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط يتمتع فيها الفرد بالحريات السياسية والاقتصادية الأساسية، وفصلت الفقرة الثالثة من شروط العمل العادلة كالأجر المنصف، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي، والعي ش الكريم، وظروف العمل تكفل السلامة والصحة المهنية والإجازات والضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتما عية.

وفضلاً عن ذلك، فإن النموذج البحريني لتعزيز حق العمل يلتزم بمعايير منظمة العمل الدولية، التي انضمت إليها المملكة في مايو ١٩٧٧، وبالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحق في العمل التي وقعتها، ومنها اتفاقية إل غاء العمل الجبري التي وقعت عليها البحرين عام ١٩٩٢، والاتفاقية الخاصة بالتأهيل المهني والعمالة للمعوق ين عام ١٩٩٩، واتفاقية منع التمييز في الاستخدام والمهنة عام ٢٠٠٠، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطف ال والإجراءات الفورية للقضاء عليها عام ٢٠٠١، واتفاقية السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل عام ٢٠٠٩، واتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام عام ٢٠١٢.

في النموذج البحريني لتعزيز حق العمل، حرصت الحكومة من خلال برامج التنمية الاقتصادية المتتابعة على محاصرة البطالة، وجعلها في أضيق الحدود الآمنة، وأطلقت العديد من المبادرات والمشاريع الهادفة إلى توفير الفرص الوظيفية المناسبة للمواطنين وتوفير برامج التدريب الملبية لمتطلبات سوق العمل في القطاع الخاص، ود شنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مشروعات توظيف وتأهيل البحرينيين ومعارض التوظيف بشكل منتظ م، وحفزت القطاع الخاص على احتضان الكفاءات البحرينية، وإعطائهم الفرصة لاكتساب الخبرة اللازمة.

ولجأت المملكة إلى إصلاح سوق العمل ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع إصلاح التعليم، لربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل، والبرامج التدريبية والمهنية التي تجعل العمالة البـ حرينية خيارًا مفضلاً في القطاع الخاص، وبموجب القانون رقم)٥٧ (لسنة ٢٠٠٦ أنشأت صندوق العمل «تمكين» الذي يعمل على خطوط تنموية متوازية ومترابطة :استنها

ض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية المهارات، ودعم ريادة الأعمال، وبموجب المرسوم رقم)٣٣ (لسنة ٢٠١٥ تم توسيع اختصاصات «تمكين» ونقل إليها اختصاصات ومهام المجلس الأعلى للتدريب ا لمهني، وفي خلال ٣ سنوات فقط من ٢٠١٩ — ٢٠٢١ أمكن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية توظيف أكثر من ٧٠ ألف مواطن ومحاصرة معدل البطالة عند مستوى ٤.٣ %وهو ضمن الحدود الآمنة.

وفضلاً عن ذلك وفر النموذج البحريني تأمينًا للعمالة البحرينية ضد التعطل، بموجب القانون رقم)٧٨ (لسنة ٢٠٠٦، ويعطي هذا القانون الذي اسهمت منظمة العمل الدولية في إعداده إعانة تعطل للمواطنين في سن العمل الباحثين عن عمل لأول مرة، كما يمنح القانون تعويضًا عن التعطل لمن يعملون بعقود عمل نظامي ة، ولم يتركوا العمل إراديًا، وفي العام الماضي ٢٠٢١ استفاد من تعويضات التعطل نحو ٢٨ ألفا، ويغطي هذا التعويض نسبة ٦٠ %من أجر المؤمن عليه بمعدل شهري حده الأدنى ٢٠٠ دينار.

ويعتبر النموذج البحريني رائدًا في مجال المساواة، فلا يوجد تمييز بين الأفراد على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو المذهب أو غيره، كما حرص المشرع البحريني على إعمال المساواة بين الجنسين، وقد تضمن قانون الخدمة المدنية رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٠ والقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٢ الخاص بالعمل في القطاع الأهلي، الكثير م ن البنود التي تدعم هذه المساواة، كالشفافية في إعلانات ديوان الخدمة المدنية عن فرص التوظيف، وإعمال م بدأ تكافؤ الفرص، فضلاً عن إدماج المعاقين في قوة العمل بمقتضى القانون رقم)٤٧ (لسنة ٢٠٠٦ بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتعاون في تنفيذه المؤسسات الحكو مية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد استهدفت رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ الارتقاء بالمستوى المعيشي للأسرة البحرينية، وقد شهدت ال سنوات الخمس الأخيرة ارتفاعًا في متوسط الأجور في القطاعين العام والخاص، ففي حين بلغ متوسط رواتب ا لبحرينيين في القطاع الخاص ٦٩٠ دينارا شهريًا في ٢٠١٦، بلغ ٧٦٧ دينارا شهريًا عام ٢٠٢١، وارتفعت نس بة من يتقاضون أكثر من ٦٠٠ دينار شهريًا من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص من ٣٠ %في ٢٠١٦ إلى أكثر من ٣٥ %حاليًا.

وبينما يبلغ عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص نحو ٩٥ ألفًا، فإن عدد المواطنين الذين يعملون بالقطاع العام يبلغ ٤٨ ألفًا، وأصبح عدد النساء البحرينيات في القطاع العام يفوق الذكور)٢٥٤٢٨ موظفة مقابل ٢٢٥٧٣ موظفا (وبلغ متوسط أجور الذكور ٨٧٦ دينارا شهريًا مقابل ٧٧٤ دينارا شهريً ا متوسط أجور الإناث، فيما تفوق عدد الذكور على الإناث في القطاع الخاص

)٦١٧٦٤ ذكورا مقابل ٣٣٠٣٣ إناثا (بلغ متوسط أجر الذكور ٨٥٥ دينارا شهريًا في مقابل متوسط أجر للنساء ٦٠٣ دنانير شهريًا، ويتمتع كل هؤلاء بتأمينات اجتماعية تكفل لهم معاشات تعاقدية، وفي العام الماضي بلغ عدد المتقاعدين نحو ٣٤ ألفا في القطاع العام ونحو ٣٩ ألفا في القطاع الخاص، ويشمل النظام التأمينات الاجتماعية أيضًا غير البحرينيين، وبلغ عددهم ٤٢٤ ألفا في القطاع الخاص في عام ٢٠٢١.

وأتاح النموذج البحريني للعامل الحق في التنظيم النقابي بموجب المادة ٢٧ من الدستور التي اتاحت تكوين ا لجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة، وقانون النقابات العمالية رقم)٣٣ (لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم)٣٥ (لسنة ٢٠١١، وأتاح القانون للنقابات أن تشكل اتحادًا فيما بينها، كما حرص المشرع البحريني على حرية العمل النقابي وعدم التدخل في شؤونه.

وفي النموذج البحريني لتعزيز حق العمل، لا تعاني البحرين من ظاهرة عمالة الأطفال، وتلتزم مملكة البحرين ببنود اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي انضمت إليها عام ١٩٩١ وبروتوكوليها الاختياريين)انضمت إليهما عام ٢٠٠٤(، كما حظر القانون رقم) ٣٦ (لسنة ٢٠١٢ تشغيل الأحداث تحت ١٦ عامًا.

كما كرس النموذج البحريني حق العامل في بيئة عمل آمنة واجراءات تتيح اشتراطات السلامة والصحة المهنيه في المنشآت، وحماية العامل ووقايته من أخطار العمل، وخاصة المخاطر الميكانيكية والمخاطر الناجمة عن التعامل مع المواد الكيميائية والمخاطر الطبيعية، وعدم توافر وسائل الأمان أو الإنقاذ أو الإسعاف، وبمقتضى القرار الوزاري رقم)٣ (لسنة ٢٠١٣ فإنه يحظر العمل تحت أشعة الشمس المباشرة في شهري يوليو وأغسطس، وتباشر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التفتيش للتأكد من توافر اشتراطات الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل المناسبة، و كذلك التفتيش على سلامة العمال للتأكد من استيفائها شروط السكن الإنساني اللائق.

وفيما قامت المملكة بإلغاء نظام الكفيل في وقت مبكر، فقد استحدثت عام ٢٠١٧ نظام التصريح المرن، الذي يتيح للعامل الوافد أن يتقدم بشكل مستقل للحصول على تصريح شخصي للعمل من دون ارتباط بصاحب عمل معين مما يجنبه أي استغلال، كما يتيح له الحصول على كل أوجه الرعاية والحماية القانونية.

وفضلاً عن تنظيم قانون الخدمة المدنية، وقانون العمل في القطاع الأهلي، الجوانب الأخرى لشروط العمل اللائق، كعدد ساعات العمل والراحات الأسبوعية والإجازات السنوية والرسمية المدفوعة، تتبنى هيئة تنظيم سوق العمل فكر «المعاملة الواحدة» في إصدار تصريح العمل، وتقوم بتوعية الوافدين بحقوقهم وواجباتهم، وتوفر لهم

م دليلاً شاملاً لهذه الحقوق والواجبات، وفي ٢٠١٩ أصدرت هيئة تنظيم سوق العمل قرارها رقم)١ (بتطبيق نظام حماية الأجور، والذي يلزم كل صاحب عمل حصل على ترخيص من بنك البحرين المركز ي الإفصاح لهيئة تنظيم سوق العمل عن المعلومات المتعلقة بنظام حماية الأجور، بما حد أو ألغى الشكاوى ال عمالية المتعلقة بتأخر أو تقاعس صاحب العمل عن سداد أجور العمالة الوافدة، وأصبح يستفيد من هذا النظام كل الشرائح والفئات العمالية، فيما استهدف التشريع الوطني تجريم الاتجار بالأشخاص، وأنشأ نيابة خاص ة لهذه الجريمة، ولجنة عليا لمناهضتها، كما أنشأ مركزًا للإيواء لضحاياها يقدم خدمات متكاملة صحية وقاند ونية، كما تنسق الحكومة مع سفارات الدول للعمالة الوافدة لضمان حصول هذه العمالة على حقوقها، وهذه ا لإجراءات جعلت المملكة تحتل مرتبة متقدمة في التقارير السنوية للخارجية الأمريكية المعنية بمكافحة الاتجا ر بالبشر، وفي أثناء جائحة كورونا حظيت العمالة الوافدة بالرعاية الصحية والعلاج المجاني، ويسرت المملك ة للراغبين منهم سبل المغادرة إلى بلادهم، كذلك تتمتع العمالة الوافدة بمزايا النظام التعليمي والصحي في المملكة، لذا غدت المنامة مكانًا مفضلاً للعيش فيه، وأشادت بذلك تقارير المنظمات الدولية المعنية بتنافسية مدن ا لعالم كمكان مفضل للعيش فيه .

٢٠٢٢/٥/٤

تزايد المنافسة العالمية على الموارد المائية.. الأسباب والتداعيات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصبحت قضايا «الأمن المائي»، و«تغير المناخ»، محفزات رئيسية لعدم الاستقرار الإقليمي والصراعات بين الد ول في جميع أنحاء العالم .ونظرًا لأن الوصول إلى المياه النظيفة، يعتبر محفزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم، فقد اشتدت المنافسة على التحكم في هذا المورد والوصول إليه بشكل متزايد، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومع تغير المناخ العالمي، والزيادة في أنماط الطقس غير المنتظمة أصبحت موارد المياه- التي كان يمكن الاعتماد عليها سابقًا-

أقل موثوقية بالنسبة للملايين .ورغم تغطية مياه البحار والمحيطات لمعظم الكرة الأرضية، إلا أن أكثر من ٩٩ %منها غير صالح للشرب .وبالتالي، فإن التحكم في المياه العذبة في الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية؛ يمثل منفعة حيوية للبلدان التي تسعى إلى التنمية الاقتصادية، حيث يجنبها الصراعات، التي يت وقع انتشارها في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

ووفقا لـ«جامعة الأمم المتحدة»، فإن حوالي ٥٠٠ مليون شخص، في ١٩ دولة بإفريقيا، يواجهون «انعدام الأ من المائي» .وكتب «ساندي ميلن»، في شبكة «بي بي سي»، أن «ما يصل إلى ربع سكان العالم، يواجهون ندرة حادة في المياه» خلال شهر واحد في السنة على الأقل .وأوضح «ستيوارت باتريك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، في ندوة عقدتها «مؤسس ة كارنيغي للسلام الدولي»، «بعنوان حرب المياه ..كيف أصبح المورد اللازم للحياة تحديًا جيوسياسيًا»، أن ا لمياه مورد «محدود»، وأن توازنها مع النظام البيئي العالمي، قد اصطدم بالتوسع في عدد السكان على مدى الق رون الماضية.

ويتبدى النمو السكاني في زيادة الطلب على المياه .وفي هذا الصدد، أشار «ميلن»، إلى زيادة معدل استهلاك الم ياه العالمي خلال القرن الماضي بأكثر من ضعف معدل الزيادة السكانية .وأضاف «تشارلز أيسلندا»، من «معهد الموارد العالمية»، أن «النمو السكاني والتنمية الاقتصادية يحفزان الطلب المتزايد على المياه في جميع أنحاء ال عالم»، وفي ذات الوقت، يؤدي تغير المناخ إلى «تقليل إمدادات المياه»، وجعل هطول الأمطار «غير منتظم في ال عديد من الأماكن».

علاوة على ذلك، سجلت تقارير المخاطر العالمية، الصادرة عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، «أزمات المياه»، باعتبارها من بين المخاطر العالمية الخمس الأكبر، وذلك لكل عام تقريبا منذ عام ٢٠١٢ .وحدد برنامج رقمي يُعرف باسم «أداة الإنذار المبكر العالمية»، ما يصل إلى ٢٠٠٠ «بؤرة صراع محتملة» في العالم، بسبب مشاكل ا لأمن المائي.

وتعمل الجهود التي تبذلها الدول للوصول إلى المياه العذبة، واستخدام مصادرها للمنفعة الاقتصادية الخاصة ع لى مفاقمة التوترات العابرة للحدود .ومن الناحية الجيوسياسية، رأى «ميلن»، أن «التوسع في بناء السدود من قبل دول المنابع»، من المرجح أن «يزيد من الخلافات مع الدول الواقعة في نهاية مجاري الأنهار» .ومن بين هذه التوترات العالمية، تلك التي بين كازاخستان وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان حول «بحر آرال» .وبين الصين وفيتنام وكمبوديا حول «نهر ميكونغ»، وغيرها حول «نهر الأردن» .

وشرح «باتريك»، كيف تستخدم بعض البلدان سيطرتها على مصادر المياه من أجل «النفوذ» الجيوسياسي، م شيرا إلى أن بكين، قد سيطرت على الأنهار النابعة من هضبة التبت، والتي تعتبر مركزية للزراعة في الهند، لمنفعتها الخاصة من خلال تحويل مجاري المياه في وقت تسوده التوترات السياسية بين نيودلهي وبكين.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، يجب تقدير المخاطر المرتبطة بالتعديل المتعمد في مصادر المياه، وكذلك الانحرافا ت الناجمة عن تغير المناخ .ووفقًا لـ«الأمم المتحدة»، و«البنك الدولي»، يمكن أن تؤدي موجات الجفاف العالمي ة إلى نزوح ما يصل إلى ٧٠٠ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠ .وأوضحت «كيتي هايدن»، من «الخارجية الهو لندية»، أنه «إذا لم يعد هناك ماء، سيبدأ الناس في التنقل»، و«إذا نقص بشدة، فسيحاول السياسيون وضع أيديهم عليه، وقد يبدأون في القتال من أجله».

وفي الوقت الحاضر، تعد أبرز حالات الصراع على المياه، التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة أو صراع دولي، هو س د «النهضة الإثيوبي»، الذي تم بناؤه على النيل بتكلفة ٥ مليارات دولار .وفي المقابل، قامت السودان، ومصر -اللتان يعانيان من انخفاض تدفق المياه في نهر النيل؛ بسبب السد- بتدريبات عسكرية مشتركة استجابة للتوسعات الإثيوبية في السد .واعتبر «ميلن»، أن ذلك هو «أعلى الخلاف ات خطورة على مستوى المشهد السياسي الحالي» .وعلقت «جيسيكا هارتوغ»، من «منظمة إنترناشونال ألرت »، أنه «من غير المرجح أن تجد الدول الثلاث اتفاقًا بنفسها»، وأنه «يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية الدول ية لتجنب أي تصعيد».

وعلى نطاق واسع، هناك اتفاق على أن تغير المناخ، يؤدي إلى تفاقم المنافسة الجيوسياسية على المياه .وحذر ت «سوميني سينغوبتا»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، من أن تغير المناخ يمكن أن يزيد من مخاطر تحكم المیا ه في ظهور تحديات جيوسياسية، من خلال «المنافسة على مورد نادر بالفعل» .وبالمثل علق «بيتر جليك»، م ن «معهد المحيط الهادئ»، بأن تغير المناخ، «يؤدي إلى تفاقم الظروف ذاتها التي تسهم في نزاعات المياه»، أ ي «الجفاف والندرة وعدم المساواة» .ومع ذلك، أوضح «ميلن»، أنه «حتى في حالة وجود الجفاف، فإن مزيجً ا معقدًا من العوامل سيحدد ما إذا كان سيحدث صراع بالفعل»، معتبرا أن «التماسك الاجتماعي»، هو العامل الأهم في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن قضية ندرة المياه والمنافسة عليها، يمكن أن تصبح محركًا رئيسيًا للمنافسات الجيوسياسية .ووفقًا لـ«جليك»، فمنذ عام٢٠٠٠، حدثت ربع الصراعات المتعلقة بالوصول إلى المياه في «ثلا ث مناطق شحيحة المياه ضربها الاحتباس الحراري :»الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحر اء الكبرى« .وفي منطقة الشرق الأوسط- التي تضم وفقا لـ«معهد الموارد العالمية»، ١٢ من أصل ١٧ دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم- قدر «البنك الدولي»، أن الناتج المحلي الإجمالي الوطني سينخفض ما بين ٦- ١٤ %بحلول عام ٢٠٥٠، جراء تأثير ندرة المياه على الزراعة والصناعة.

ووفقا لـ«ميلن»، «لا يبدو التأثير المزدوج للإجهاد المائي وتغير المناخ في أي مكان، أكثر وضوحًا من حوض نهـ ري دجلة والفرات»، حيث «تفقد المنطقة المياه الجوفية بشكل أسرع من أي مكان في العالم» .ومن بين الجهو د التي تبذلها البلدان لتأمين مواردها المائية على حساب الآخرين؛ أشار إلى قيام تركيا، بسن «مشروع طويل الأمد»، لبناء ٢٢ سدا، ومحطة طاقة على طول نهري دجلة والفرات» .وأوضح «المكتب الدولي للمياه» بفرنسا ، أن هذا الإجراء قلل من تدفق المياه العذبة إلى العراق، بنسبة ٢٠%»، كما يُمكن أن يقلل التدفق الإجمالي لـ نهر الفرات بنسبة تصل إلى ٥٠.%

ويعد تلوث المياه أيضًا مشكلة رئيسية في المنطقة .وأشار «ميلن»، إلى كيف أدت «المياه الملوثة» في عام ٢٠١٨ إ لى استقبال مستشفى البصرة العراقية ١٢٠ ألف شخص .وأشار «أيسلندا»، إلى «تصريف مياه الصرف الصحي في القنوات المائية دون أي معالجة»، وكيف أن هذه العوامل- جنبًا إلى جنب مع مياه الخليج العربي المالحة- «تتسلل إلى أعلى النهر»، وبمرور الوقت، «تدمر المحاصيل، وتتسبب في الإصابة بالأمراض»، بالإضافة إلى ذ لك، فإن تداعي البنية التحتية يعد عنصرًا رئيسيًا آخر .وذكر «ميلن»، أن العراق «يفقد ما يصل إلى ثلثي الميا ه المعالجة؛ بفعل البنية التحتية المتضررة».

وبناءً على ذلك، توضح «هارتوغ»، كيف أن هذه القضايا تؤدي إلى حدوث الصراع، مشيرة إلى اندلاع الحرب الأهلية السورية، وكيف ألغت الحكومة مخططاتها لدعم الزراعة في البلاد خلال خمس سنوات من الجفاف ق بل الحرب الأهلية، مما أجبر سكان الريف على الهجرة إلى البلدات والمدن، وبالتالي «تأجيج» الصراع لاحقًا .

ومن خلال شرح كيفية تكرار هذه الحالة، أكد «رانج علاء الدين»، من «معهد بروكينجز»، أن «فشل الدولة» ، و«الهجرة غير المنضبطة»، و«الأماكن غير الخاضعة للسيطرة»؛ تسمح للمتمردين المسلحين والإرهابيين «بزيا دة صفوفهم من خلال الأفراد الضعفاء .وإلى جانب فشل «البنية التحتية»، و«الخدمات الاجتماعية الضعيفة» ؛ يمكن ظهور هذه العوامل في احتجاجات واضطرابات على مستوى المنطقة»، كما حدث في إيران، ولبنان، خلال السنوات الأخيرة.

وفي إدراك لذلك، لوحظت الجهود المبذولة لإنشاء موارد المياه العذبة في الخليج العربي .وأوضح «ميلن»، كي ف وفرت «السعودية»، ٥٠ %من احتياجاتها المائية من خلال تحلية مياه البحر، وبالتالي تخفيف وقع المش اكل المتوقعة .وانعكاسًا لهذا النهج، سعت «مصر»، لبناء وتشغيل ما يصل إلى ٤٧ محطة لتحلية المياه، جنبًا إلى جنب، مع بناء أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في العالم .ومع ذلك، أوضح أن غالبية هذه المش اريع من غير المرجح أن تكتمل قبل عام ٢٠٣٠ .وفي غضون ذلك، «يستمر وضع المياه في التدهور» .وبالمثل، ح ذر «علاء الدين»، من أن تقليص إمدادات المياه في الشرق الأوسط، بسبب تغير المناخ «لن ينجو منه أي بلد»، وأن دول الخليج «ستواجه استنفادا في موارد المياه العذبة، في غضون الخمسين عامًا القادمة».

من ناحية أخرى، أشارت «زينب عثمان»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، إلى أن القضايا المتعلقة بالم ياه «لم تحصل على نفس القدر من التغطية»، مثل تلك المتعلقة بالموارد المحدودة الأخرى، كالنفط، والغاز ال طبيعي؛ مما يفسر، سبب محدودية الجهود الدولية لمعالجة ندرة والمنافسة على المياه.

ونظرًا لاتساع نطاق المشكلة، وكيفية تأثيرها على مناطق عدة في العالم؛ علق «ميلن»، أنه «لا يوجد حل واحد ، ولا اتفاق عالمي يناسب الجميع لندرة المياه .وحتى الآن، وقعت ٤٣ دولة فقط دبلوماسيا على «اتفاقية الأمم المتحدة للمياه»، بشأن الأنهار والبحيرات العابرة للحدود الدولية، كما أن الاتفاقيات الثنائية، أو متعددة الأ طراف، بشأن إدارة المياه وتقاسم الموارد، تُعد «نادرة» .وأكد «باتريك»، أن هناك اتفاقا بين المحللين، على أ ن تغير المناخ يسهل الاتجاه المتزايد للصراعات المرتبطة بالسيطرة على مصادر المياه.

وحول ما يمكن فعله لحل هذه المشكلات؛ أوضحت «أوليفيا لازارد»، من «مركز كارنيجي أوروبا»، أن الحكو مات بحاجة إلى «تغيير في التوجهات»، حيال مواقفها تجاه التعاون والتخطيط طويل المدى بشأن الأمن المائي .واقترح «أيسلندا»، أن «زيادة الأسعار لتعكس التكلفة الكاملة للخدمة، يمكن أن تساعد في دفع تكاليف الت شغيل والصيانة الحالية»، مع توفير «تمويل موثوق به لتحسين وتوسيع البنية التحتية للمياه».

على العموم، فإنه مع عدم وجود «اتفاقيات ثنائية»، أو «اتفاقيات دولية شاملة»، لتخفيف النزاعات على المو ارد المائية، وإلزام الدول بتقاسم الموارد المحدودة؛ فإن التوترات والصراعات الناتجة عن ذلك، ستزداد تصعي دًا في السنوات المقبلة .وفي حين أثبتت دول الخليج أنها قادرة على إدارة المخاوف بشأن إمدادات المياه العذب ة من خلال استخدام التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة؛ فإن العديد من الدول الأخرى، بما في ذلك بالشرق الأو سط، لا تستطيع الوصول إليها بسبب نقص التمويل المناسب، أو البنية التحتية القائمة .

ومن الناحية الجيوسياسية لا يزال تقييد الموارد المائية مصدرًا رئيسيًا للتوترات بين الدول، كما يتضح من «س د النهضة»، و«سدود تركيا» على نهر الفرات .ومع ذلك، فإن هذه العوامل من غير المرجح أن تؤدي وحدها إ لى صراع مباشر، إلا عندما تقترن بمصادر أخرى للخلاف، مثل الحكومات غير الفعالة، والبطالة المرتفعة، وت

فكك التماسك الاجتماعي، والميل إلى الصراع داخل الدولة، أو داخل الدول في المناطق التي تفتقر إلى موارد ما ئية قوية.

٢٠٢٢/٥/٥

أبعاد استراتيجية الدفاع الوطني الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أغسطس ٢٠٢١، قال «حسين إيبش»، من «معهد دول الخليج العربية»، إن «النقاش الذي تأخر كثيرا بش أن نطاق وفائدة التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط أصبح في الواجهة الآن، وقد عجّله الانسحاب ا لمثير للجدل من أفغانستان» .وامتد هذا النقاش حتى عام ٢٠٢٢، داخل الدوائر الأكاديمية وبين مقرري السيا سات، حيث لا يزال أحد أكثر الموضوعات إثارة للجدل، هو معرفة ملامح استراتيجية الدفاع الأمريكية الجد يدة، في ظل سعي واشنطن إلى إعطاء أولوية أكبر لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ووفقا للعديد من المراقبين، فإن تقرير «استراتيجية الدفاع الوطني» الجديدة، والذي ينشر كل أربعة أعوام يسل ط الضوء على الخطط المستقبلية لإدارة بايدن في المنطقة .من ناحية أخرى، أشارت التحليلات الأخيرة إلى أن الانسحاب من المنطقة، سيتطلب تغييرًا في الطريقة التي يتم بها نشر القوات في المنطقة كجزء من استراتيجي ة أوسع لـ«الردع المتكامل».

وفي ضوء هذه الديناميكيات، قالت «ميليسا هورفاث»، و«جون ساتلي»، مخططا اللوجستيات في «القيادة المرك زية الأمريكية» :إن «عام ٢٠٢١ شهد إغلاق القواعد الأمريكية، ونقل الطائرات، وإعادة نشر القوات، وتقليل التواجد العسكري الشامل في المنطقة، وذلك بينما «تواصل إيران تعزيز برامجها النووية، وأنظمة الصواريخ ال باليستية»، وتستخدم شبكة وكلائها لمهاجمة حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .لذا، فإنه مع انخفا ض الموارد المتاحة للقادة الأمريكيين في المنطقة، «يجب اتخاذ المزيد من التدابير لمواجهة التهديدات العسكري ة».

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مفهوم «الردع المتكامل» للسياسة الدفاعية الأمريكية، والذي قال «فريدريك و يري»، و«ميشيل دن»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، إنه نهج للعلاقات الخارجية، «قد يلعب الج يش فيه دورًا داعمًا للدبلوماسية» .ومن المرجح أن تكتسب هذه الاستراتيجية أهمية كبيرة في المشهد السياسي الأمريكي هذا العام، كما تؤكد عليها «استراتيجية الدفاع الوطني» الجديدة لوزارة الدفاع» .ووفقًا لـ«هورفاث» ، و«ساتلي»، فإنه من منظور عسكري، تعتمد «فكرة الردع المتكامل» على «شبكة من القدرات العسكرية والمدن

ية في مختلف القطاعات»، تعمل جنبًا إلى جنب مع الحلفاء والشركاء .وستكون استراتيجية الردع المتكامل « ضرورية» بالنسبة للقيادة المركزية الأمريكية لـ«كبح جماح إيران»، فضلاً عن «طمأنة شركاء أمريكا» .وأوضح ت «كريستين ماكفان»، من «سلاح الجو الأمريكي» والزميلة في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن ع مليات الانتشار الأمريكية في الشرق الأوسط، يجب أن تتغير بالضرورة لتعكس تحول أولويات إدارة بايدن من مكافحة الإرهاب إلى «طمأنة الحلفاء وردع إيران، مع تقليل الاشتباك».

وبالنسبة لـ«هورفاث»، و«ساتلي»، فإن تطوير هذه الاستراتيجية بشكل فعال في الشرق الأوسط، سوف يتطل ب إصلاحًا شاملاً للشبكات اللوجستية للجيش الأمريكي بالمنطقة، حيث أكدا أن القواعد العسكرية الأمريكي ة الحالية، «تطورت على مدى عقود كإرث لعمليتي درع الصحراء، وعاصفة الصحراء .وعلى هذا النحو، فه ي الآن غير مهيأة لردع متكامل فعال ضد إيران» .وبالمثل، وصف «بيكا واسر»، من «مركز نيو أمريكان سيكو رتي»، و«آرون شتاين»، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»؛ ترتيبات القاعدة الأمريكية الحالية، بأنها «بقايا حروب عفى عليها الزمن، وأضحى حجمها وموقعها مسؤولية»، في مواجهة تهديد الصواريخ الباليستي ة الذي يشكله الإيرانيون».

ويعكس هذا القلق التعليقات التي أدلى بها الجنرال «كينيث ماكنزي»، قائد القيادة المركزية الأمريكية، في ف براير ٢٠٢١، عندما أقر برغبة أمريكا في إنشاء قواعد «احتياطية» في المنطقة، يمكن تشغيلها وقت «المخاطر الم تزايدة» .وجاء ذلك في أعقاب تقارير في يناير ٢٠٢١.

وفي تفصيل لذلك نصح «واسر»، و«ستاين» أيضًا ,بأن على الولايات المتحدة «التفكير في تقليص حجمها إلى مجموعة من القواعد الأصغر الموزعة على جميع أرجاء المنطقة» .والجدير بالذكر، أنه عندما أدلى «ماكنزي»، ب تعليقاته حول إمكانية فتح قواعد جديدة، صرح بأن هذا سيكون «بدون إغلاق» الموجودة بالفعل .وعليه، حذر الباحثان «من التخلي التام عن القواعد الأكبر، مثل قاعدة »العُديد« في قطر؛ لأن القيام بذلك من شأنه أن ير قى إلى »التخلي عن استثمارات كبيرة في البنية التحتية«؛ بطريقة قد تضر بعلاقات الولايات المتحدة مع حلفا ئها»، حيث أشارا إلى أن هناك إمكانية للتعاون في هذه الأمر، وأن القواعد «غير المهمة للضرورات التشغيلية» ، يمكن تسليمها إلى الدول المضيفة، بدلاً من التخلص منها تمامًا».

ووفقًا لـ«جون جامبريل»، من وكالة «أسوشيتيد برس»، فإن هذه القواعد الجديدة المقترحة، من المحتمل ألا يكون لديها «قوات متمركزة بشكل دائم»، مما يوفر للقادة الأمريكيين «مرونة» أكبر .ويأمل القادة العسكريون الأمريكيون أيضًا أن تسمح لهم هذه الترتيبات بدعم مفهوم «شبكة الاستدامة الغربية» في الشرق الأوسط، والذ ي وصفه «ماكنزي» عام ٢٠٢٠، بأنه «نظام لوجستي تم إنشاؤه حديثًا »يمتد من «موانئ البحر الأحمر والبحر

الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي»، ويهدف إلى «التخفيف من التأثير المحتمل لإغلاق نقاط الاختناق في با ب المندب ومضيق هرمز» في حال نشوب صراع إقليمي.

وبحسب «هورفاث»، و«ساتلي»، فإن هذا «النهج اللوجيستي القائم على العمليات العسكرية»، التي تتبناه وا شنطن خلال تواجدها في المنطقة، قد يقدم مزايا معينة كجزء من «استراتيجية أوسع»، يمكن أن تردع «خصومها»، فضلاً عن «إرباكهم بشأن الوجود الأمريكي، وقدراته في المنطقة .وأشارت «ماكفان»، أيضًا أن الت غييرات في تمركز القوة الأمريكية، يمكن أن تكون مصحوبة بتطوير قدرات الشركاء المحليين؛ «لتخفيف مخا وفهم»، بما في ذلك من خلال تحسين «آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف» .بالإضافة إلى ذلك، أوضحت أنه قد تكون هناك فرص لزيادة تكامل الاستراتيجيات الدفا عية للجهات الفاعلة الإقليمية.

لكن نهج إدارة «بايدن» تجاه التواجد العسكري الأمريكي في الخارج لا يخلو من الانتقاد؛ حيث أكد «مايك غالاغر»، النائب الجمهوري عن ولاية «ويسكونسن»، أن الاستراتيجية «تتجاهل الدروس المكتسبة حول ضرو رة الحفاظ على مبدأ توازن القوى»، مشيرًا إلى أن «كل إدارة أمريكية جديدة تتشدق، بـ«كلمات رنانة» تتعلق بالشؤون الدفاعية، والتي تعمل بمثابة «ستار» من أجل «عدم الاستثمار في قطاع الدفاع، والاكتفاء بقوة عسكري ة أمريكية لن تفي بالمتطلبات الأمنية العالمية» .وبالمثل، أكد الجنرال المتقاعد «توماس سبوير»، مدير مركز الد فاع الوطني، التابع لـ«مؤسسة التراث»، أن «أكثر الوسائل المؤكدة لردع الصراعات، هي بناء قوة عسكرية كاف ية» .وعليه، فإن خصوم واشنطن المحتملين «لن يعيروا اهتمامًا يذكر للعقوبات غير العسكرية»، وأن «القوة ال عسكرية البارزة والإرادة الواضحة لاستخدامها، هي وحدها التي لديها القدرة على إثارة الخوف لدى الخصم ».

على العموم، فإنه على الرغم من استمرار الجدل حول وضع القوات الأمريكية بالخارج، فقد بدا واضحًا أن اد تشار وحجم هذه القوات بدأ يتناقص، ومن المرجح أن يستمر هذا الأمر .وكما لاحظ «هورفاث»، و«ساتلي»، ف إن هذه الاستراتيجية ستجعل القادة الأمريكيين في المنطقة «يفعلون المزيد من المهام بموارد أقل»، لاسيما مع ت ركيز جهودهم على احتواء إيران .غير أنه جراء تعديل النهج العسكري التي تعتمده واشنطن حيال المنطقة؛ ستكون هناك تداعيات عبر عدد من المجالات؛ من بينها أنها قد تكون أكثر تقبلاً لمزيد من التكامل والتعاون الدفاعي مع الشركاء المحليين، فضلاً عن كونها الآن أكثر تشجيعًا للجهود المبذولة لبناء هيكل أمني إقليمي موحد .

وتشير الاتجاهات والتحليلات الأخيرة حول الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، إلى أن واشنطن بدأت تف ضل التحلي بمرونة أكبر في إدارة مستوى انتشارها المحتمل في المنطقة، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الاعتماد ع لى قواعدها العسكرية الرئيسية في المنطقة لصالح شبكة محتملة من المواقع الدفاعية الأصغر، التي قد لا تحتض ن آليات انتشار للقوات أو المعدات الأمريكية بشكل كامل.

٢٠٢٢/٥/٦

مستقبل الأمن البحري في الخليج العربي والبحر الأحمر

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

حظيت مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، بأهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، من بين الاعتبارات الأمنية ا لأخرى للشرق الأوسط، حيث ازداد عدد الهجمات الموجهة ضد أهداف مهمة للشحن التجاري في مياه المنطق ة، مع انخراط إيران وإسرائيل في «حرب الظل»، واعتبار الغرب أن إيران وحلفاءها مسؤولون عن الاستيلاء ع لى السفن المحايدة والاعتداء عليها .ونظرًا إلى أهمية المنطقة لصادرات الطاقة والتبادل التجاري، فإنه من الطب يعي أن تزداد الجهود متعددة الأطراف لتأمين مياهها .وفي عام ٢٠١٩، شكلت الولايات المتحدة، مجموعة ا لأمن البحري الدولي؛ بهدف حماية السفن التجارية، التي تمر عبر مياه شبه الجزيرة العربية .

وفي هذا السياق، استضاف «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة بعنوان :«مستقبل الأمن البحري في الخلي ج والبحر الأحمر»، بهدف بحث مسألة الأمن البحري في هذه المنطقة، وعلى وجه الخصوص مستقبل التعاو ن متعدد الأطراف، أدارها «بلال صعب»، مدير برنامج الدفاع والأمن بالمعهد، وشارك فيها «كيفن دونيغان»، القائد السابق للأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، و«ساسكيا جينوجتن»، من «أكاديمية الدفاع الهولندية» ، و«سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، و«ميريت مبروك»، من برنامج مصر في مع هد الشرق الأوسط .

في البداية، ركز «دونيغان»، على جغرافيا» القضية المطروحة، ليشمل ما هو أبعد من مضيق هرمز فقط، وتحد يدا البحر الأحمر وشمال المحيط الهندي، حيث أشار إلى أنه في السنوات الأخيرة تم «إيلاء الكثير من الاهتما م للبحر الأحمر»، ليس من جانب الأطراف، التي تحده فقط، بل أيضًا البلدان التي تشعر أنها «بحاجة إلى ا لمشاركة».

وفي شرحه للسياسة الأمريكية تجاه الأمن البحري؛ أوضح أن نهجها العالمي قائم على أساس حماية التجارة .وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فإن٢٠ %من النفط الخام العالمي يمر عبر مضيق هرمز، و١٢ %من حركة الت جارة العالمية يمر عبر قناة السويس، وبالتالي فإن أي اضطرابات في هذه الممرات سيكون لها آثار كبيرة على ا

لاقتصاد العالمي .بعد ذلك، أورد ثلاث «ركائز» لموقف واشنطن بشأن مياه الشرق الأوسط؛ هي «مكافحة الإرها ب»، و«ردع إيران»، و«حماية حرية الملاحة من أجل التدفق الحر للتجارة»، حيث دحض الرواية السائدة بأ ن الولايات المتحدة لم تعد معتمدة على نفط الشرق الأوسط؛ قائلا إنه نظرًا إلى طبيعة سوق الطاقة العالمي، فإ ن اهتمام واشنطن بالحفاظ على حرية التجارة في الخليج لا يزال قائما، وهو أقوى من أي وقت مضى.

وفي تناوله مسألة إعادة التقييم الأمريكية، أشار إلى «عملية طويلة» من قبل واشنطن، «لبناء تحالفات في المنطق ة، بناءً على فكرة أن عددًا قليلاً من الدول ليست معنية بالعوائق التي تحول دون التدفق الحر للتجارة، موض حا أن القوات البحرية المشتركة في الخليج، تتكون من ٣٤ دولة، وقد كانت مصر هي أحدث إضافة إليها، ذ اكرا أن الغرض منها هو «مكافحة القرصنة»، و«الحفاظ على تدفق حركة التجارة»، و«ردع الأنشطة الخبيثة» في الخليج وشمال المحيط الهندي.

وفيما يتعلق بالمستقبل، لاحظ «دونيغان»، «تغييرات مهمة» في الديناميكيات الإقليمية للأمن البحري في الشر ق الأوسط، مثل تأثير دور«قوة المهام ٥٩» التابعة للبحرية الأمريكية، والتي تركز على تقوية الدفاعات ضد الم ركبات غير المأهولة المستخدمة لمهاجمة السفن، وأبرزها الطائرات المسيرة والسفن من طراز «كاميكازي».

وحول التوقعات «الواقعية»، لتعزيز التعاون في مجال الأمن البحري، وماذا ستكون «النتيجة المثالية»؛ أقر الق ائد السابق في البحرية الأمريكية، بأن أحد المخاوف الرئيسية، هو التصور بأن «واشنطن تغادر الشرق الأوسط » .وعن الهدف النهائي للجهود التي تقودها أمريكا، استشهد بـ«الدفاع الجوي والبحري المتكامل»، باعتباره «ضرورة حتمية»، معلقا بأنه من المفيد رؤية إيران «تتصرف وفقًا للأعراف والمعايير الدولية»، وذلك على الرغ م من الاعتراف بأن هذا الاحتمال غير مُرجح حاليًا.

أما بالنسبة إلى التحديات الأساسية لجهود التعاون، فقد أوضح «دونيغان»، أن «الهدف طويل المدى» لبناء « وحدة من التعاون» بين الدول متشابهة التفكير، هو هدف سيستغرق بعض الوقت لتحقيقه؛ نظرًا إلى أن «كل دولة مدفوعة بمصالح مُختلفة»، مشيرا إلى أن تبادل المعلومات يمثل دائمًا عملية صعبة في بداية الجهود التعاو نية، وأن مثل هذه الشراكات تحتاج إلى أن تُبنى على «الثقة».

وبالانتقال إلى المنظور الأوروبي حول الأمن البحري في الشرق الأوسط، أوضحت «جينوجتن»، أن الدول الأورو بية لا تزال منخرطة في عملية «التفكير» في دورها في المنطقة، في حين أقرت أن هذا «من غير المرجح أن يتغير قريبا»، خاصة أن هذه الدول معنية بـ«الامتداد الجغرافي»، و«نوع الأنشطة البحرية»، التي تريد تحديد أولويا تها، لاسيما أنها تتعامل مع الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، والتهديدات الروسية في منطق ة القطب الشمالي.

وحول تفصيل التدخل الأوروبي الحالي في الأمن البحري للمنطقة، أشارت إلى أن البعثات البحرية لدول الا تحاد الأوروبي، نشطة في الصومال، ومضيق هرمز .وفي السابق، كان التركيز على ردع القرصنة، حيث كانت فرنسا وإسبانيا «القوى الدافعة» لهذا الإجراء، بينما حاليًا، تشارك تسع دول أوروبية، بشكل «أكثر مرونة» في عملياتها .وحول تباين النهج الأوروبي عن النهج الذي تقوده واشنطن، أوضحت أن النهج الأوروبي، يركز بشكل أكبر على «خفض التصعيد»، مع كون العمليات الأوروبية أصغر حجمًا إلى حد كبير.

أما عن احتمال أن يغير الأوروبيون مواقفهم ويعملوا بشكل وثيق مع الأمريكيين، فقد أوضحت أنه من غير المُر جح أن يطرأ تغير على الديناميكية حاليا، مشيرة إلى «العداء» بين إدارة ترامب وحلفاء الولايات المتحدة الأور وبيين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، بشأن سياسات واشنطن تجاه طهران، بما يعني أن دول الاتحاد الأوروبي «في و ضع جيد تمامًا»، مع امتلاكها نهجا منفصلا، مقابل الأمريكيين، مؤكدة أن التنافسات القائمة بين دول الناتـ و، وخاصة بين باريس من جهة، وواشنطن، ولندن من جهة أخرى، «تعرقل» المزيد من التعاون.

من ناحية أخرى، تحدثت «بيانكو» عن رؤية دول الخليج نفسها في مسائل الأمن البحري الإقليمي، موضحة كيف نما حجم المنافسات الإقليمية في المجال البحري «أكثر فأكثر» في السنوات الأخيرة، مؤكدة أن هذا «لم يكن الحال في الماضي»، واصفة البعد البحري، بأنه «أحد المجالات الأكثر سخونة» في الشرق الأوسط، وأي ضًا أحد المجالات، التي تكون فيها دول الخليج «أكثر عرضة للخطر»، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اعتمادها التار يخي على الأمريكيين لحماية الأمن البحري، مشيرة إلى كيف تجري الآن فترة «إعادة تعديل»، حيث تتبنى دول الخليج «مزيدًا من المسؤولية»، و«مزيدًا من تدويل الأمن البحري الخليجي»، مؤكدة توصلها إلى اتفاقيا ت، وإجراء تدريبات متعددة الأطراف مع قوى خارجية، مثل الهند، واليابان، والصين.

علاوة على ذلك، وصفت «بيانكو»، تطوير القدرات الخليجية، بأنه «مذهل»، من خلال شراء معدات بحرية جديدة من موردين متعددين .وفيما يتعلق بمسألة شراء الغواصات، أوضحت أنه «لم يتم الحديث عنها حتى في السنوات السابقة، لكنّ الآن السعودية، والإمارات، وقطر كلها «تشارك في برامج من أجل الحصول عليها »، مشيرة إلى أن المقاربات الخليجية للأمن البحري تختلف عن الأساليب التقليدية التي تتبناها القوى الغربيـ ة، حيث تركز الرياض، مثلا على حماية حدودها البحرية، في حين وقعت أبو ظبي، اتفاقية لبناء مركز تدر يب تحت الماء لمواجهة الغواصات المُعادية مع شركة فرنسية .ومع ذلك، حذرت من أن التقدم على هذه الجب هات سيستغرق «وقتا».

من جانبها، ركزت «مبروك»، على البحر الأحمر، ومصر، في إشارة إلى أنه، مقارنة بمضيق هرمز، لم تتم منا قشة الأمن البحري للبحر الأحمر كثيرًا، حيث سلطت الضوء على أن المنطقة كانت مسرحًا للكثير من التطورا

ت في السنوات الأخيرة، حيث «عززت مصر قواتها البحرية منذ عام ٢٠١٣»، والمشاركة بشكل أكبر في العم ل متعدد الأطراف، وإجراء مناورات بحرية مع الأمريكيين والفرنسيين والروس والصينيين، مشيرة إلى أهمية التجارة والأمن باعتبارهما «عناصر حيوية» ترتبط بحركة الملاحة في البحر الأحمر، فقد كانت ولا تزال، قناة السويس «أحد مصادر الدخل الرئيسية لمصر» .وهكذا، وصفت سلامة هذا الممر، بأنه «ضروري» للتجارة العالمي ة، مشيرة إلى حالة تعطل قناة السويس العام الماضي، وتوقف حركة الملاحة البحرية فيها، والاضطراب الذي لحق بالاقتصاد العالمي من ورا ء ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، سلطت الضوء أيضا على وجود «أكثر نقاط الاختناق البحرية ازدحامًا» في البحر الأحمر عند باب المندب بين دولتي جيبوتي واليمن .ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أ شارت إلى أنه على الرغم من السياسة الخارجية «المحافظة»، و«المستقلة جدًا» تاريخيًا، فقد حافظت مصر ع لى وجودها المتوازن في البحر الأحمر، موضحة أن القضايا المتعلقة بتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة والإرهاب، و«التهديدات البيئية» الأخرى والمرتبطة بحركة الملاحة في البحر الأحمر، تعتبر في حد ذاتها مخاوف لدى مصر .

وفيما يتعلق بالجهود متعددة الأطراف، ذكرت «مبروك»، أن مصر «تفضل التعاون الدولي»، لكنها أيضًا لا تز ال «حساسة للغاية»، فيما يتعلق بمن تريد التعاون معه لتعزيز أمن وسلامة حركة الملاحة في البحر الأحمر، و لعل تلك الديناميكية المهمة تثير التساؤل حول ماهية التعاون، إن حدث في الواقع، في المنطقة وكيف سيبدو .وعندما سُئلت، عما إذا كان من المرجح أن يلين هذا الموقف المصري في المستقبل، أجابت أن هذا سيعتمد أي ضًا على طبيعة الأزمة المطروحة والمحتملة آنذاك، سواء كانت عسكرية أو تجارية أو بيئية.

وفي سؤال حول الاستفزازات الإيرانية، وكيف يمكن ردعها؛ أفاد «دونيغان»، أنه لا توجد دولة في المنطقة تر يد تفاقم المزيد من الصراعات، وأن تشكيل تحالفات أمنية بحرية؛ يهدف إلى منع تطور الصراعات البرية وت سلل تداعياتها إلى مياه المنطقة .وفيما يتعلق بموضوع «الخطوط الحمراء» لبلدان المنطقة، والتي لا يجب تجاو زها حفاظًا على حركة الملاحة، أوضح أن هذه الخطوط غير محددة من قبل أي جانب، ووافقت «جينوجتن» على هذه التقييمات، مضيفةً أن الردع في هذا المجال يتجاوز نطاق المفهوم التقليدي بمعني عدم الرد بقوة مف رطة لعدم تصعيد التوترات مع الخصوم والأعداء.

وفيما يتعلق بالتهديدات السيبرانية في المجال البحري، وصف «دونيغان» هذه القضية، بأنها باتت تثير المخ اوف والقلق في الوقت الحاضر؛ وأنه بسبب الطبيعة «المفتوحة» للسفر البحري، يتم إعلان وجهة السفن وسر عتها على نطاق واسع، حيث «يمكن استغلال» هذه البيانات بطريقة تخريبية من قبل الجهات الخبيثة والع دائية، فضلا عن احتمالية أن يتمكن المخترقون السيبرانيون من السيطرة على أنظمة الكمبيوتر الخاصة بالسف ن التجارية أو العسكرية وتخريبها.

وبالنسبة إلى موقف الصين من قضية الأمن البحري في الشرق الأوسط، وصفت «مبروك»، هذا الموضوع بأنه «مث ير للاهتمام»، حيث سعت منذ فترة طويلة إلى «الاستثمار في المنطقة»، كما أنها واحدة من أوائل الدول، التي «قفزت بحجم إمكاناتها» للإستثمار في قناة السويس وتطويرها .واستمرارًا لذلك، وصفت «بيانكو» تورط الص ين في المنطقة، بأنه «أمر غامض»، وأنه ينبغي على الغرب أن يشعر بالقلق من الصفقات، التي تبرمها مع دو ل المنطقة، وكذلك الخطط التوسعية لمبادرة الحزام والطريق، خاصة في القرن الإفريقي.

وكجزء من هذا، سلط «دونيغان» الضوء على كيفية وجود القاعدة العسكرية الوحيدة للصين خارج أراضيها في «جيبوتي» .وفيما يتعلق بمشاركتها في عمليات الأمن البحري، لاحظ أنه في حين أن مشاركتها ستكون «تعاونً ا عظيمًا»؛ نظرًا إلى مخاوفها المشتركة بشأن حركة الملاحة التجارية، إلا أنه من غير المحتمل، أن تحدث تل ك المشاركة؛ بسبب المنافسة الجيوسياسية الشرسة لها مع الغرب.

على العموم، قدمت الندوة ثروة من المعلومات والتحليلات حول الوضع الأمني البحري في الخليج والبحر الأ حمر، مع التركيز بشكل خاص على جهود التعاون الأمني متعدد الأطراف، لردع الأعمال العدائية، وحماية التدفق الحر للتجارة في هذه المنطقة .واتفق المشاركون على أن حماية مضيق هرمز وقناة السويس ليست مجرد مسألة ذات أهمية قصوى للبلدان المحيطة بها فقط، ولكن أيضًا بالنسبة إلى الاقتصاديات الكبرى في العالم، كما تم الاتفاق أيضا على تعزيز آفاق التعاون الأمني بصورة أكبر مستقبلاً، لاسيما وأن الولايات المتحدة والمملك ة المتحدة وحلفاءهم الأوروبيين، وأغلبية دول الشرق الأوسط تتشارك نفس المهمة المتمثلة في حماية النقل البح ري من الهجمات المرتبطة بإيران، إما بشكل مباشر أو بوكلائها في المنطقة.

٢٠٢٢/٥/٧

الطاقة المتجددة في الخليج.. ضرورة استراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قد يبدو هذا العنوان غريبًا لمنطقة هي الأغنى عالميا في احتياطي النفط الخام، تمتلك احتياطيا يبلغ نحو ٥١٠ مليارات برميل تشكل نحو ٣٤ %من الاحتياطي العالمي، ولديها ثلاثة من أكبر منتجي النفط الخام في العالم

)السعودية — الإمارات —

الكويت (ينتجون معًا قرابة ٢٠ %من الإنتاج العالمي من النفط الخام، وتزود السعودية وحدها السوق العالمي بقرابة ٧ ملايين برميل يوميا من النفط الخام متربعة على عرش أكبر مصدري هذه السلعة، كما أن هذه المنطقة تمتلك نحو ٢١ %من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وتسهم في الإنتاج العالمي له بنسبة ١١.%

ولكن هذا الإحساس بالغرابة كان يمكن أن يكون طبيعيًا، إذا كان هذا العنوان قد تم طرحه منذ عقود قليلة، حين كان عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي صغيرا، وحين كان استهلاكهم للمنتجات النفطية محدودا، ومن ثم فإن الحديث عن طاقة متجددة في ذلك الوقت في دول مجلس التعاون الخليجي كان يبدو وكأنه نوع من الترف الفكري، ولكن الآن بعد أن بلغ عدد سكان هذه المنطقة قرابة ٥٧ مليون نسمة، وبعد أن طغى النمط الاستهلاكي السائد الذي ساعدته الأسعار المنخفضة للمنتجات النفطية، على نسبة كبيرة مما تنتجه دول الخليج من نفط في وقت تعتمد فيه اقتصاداتها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية، سواء في تمويل موازناتها العامة أو تمويل وارداتها الاستهلاكية والانتاجية، وبعد أن زادت الضغوط البيئية على الوقود الأحفوري ، وارتباط استهلاكه بالتغيرات المناخية، لا نجد غرابة في طرح هذا العنوان، بل إنه أصبح يمثل اتجاهًا رئيسيًا في الرؤية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي القائمة على تنويع مصادر الدخل.

وتبين المقارنة بين أرقام الإنتاج وأرقام الصادرات لدول مجلس التعاون أن الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية سواء كوقود لوسائل النقل، أو تشغيل محطات الكهرباء، قد أخذ يستوعب نسبة كبيرة مما تنتجه هذه الدول من نفط خام، ففي السعودية التي تنتج يوميًا قرابة ١٢ مليون برميل فإن صادراتها ٧ ملايين برميل، وفي الإمارات بينما تنتج ١.٣ ملايين برميل يوميًا فإن صادراتها تبلغ نحو ٤.٢ مليون برميل، وفي الكويت بينما تنتج نحو ٧.٢ مليون برميل يوميًا فإن صادراتها منها تبلغ نحو ٨.١ مليون برميل، فإذا استمر هذا الاتجاه على ما هو عليه من دون ضابط، ومن دون سياسات بديلة، فقد تجد دول مجلس التعاون الخليجي أن ليس لديها ما يكفي لتصديره، وهذا هو الجانب الأول في اعتبار أن الطاقة المتجددة في دول الخليج ضرورة استراتيجية.

أما الجانب الثاني في هذا الاعتبار فهو ذلك الارتباط بين استهلاك الوقود الأحفوري عمومًا وتلوث الهواء، ومن ثم زيادة الانبعاثات الكربونية وتغيرات المناخ، هذا الارتباط الذي كان حاضرًا في فرض الدول الأوروبية ضريبة الكربون على استهلاك هذا الوقود، كما كان حاضرًا أيضًا في تحذير الأمين العام للأمم المتحدة في مارس الماضي بمناسبة الحرب الروسية الأوكرانية، الذي اعتبر الاعتماد مجددًا على الوقود الأحفوري، يهدد تنفيذ أهداف باريس المناخية

)التزامات الدول بشأن تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري (وفي تخيير دول العالم بين الآثار الكارثية للتغ يرات المناخية على الإنتاج الزراعي وأنماط الحياة وبدائل الوقود الأحفوري، فإنهم يختارون من دون شك هذ ه البدائل.

لهذا أصبح الاهتمام الخليجي يتجه إلى إزالة الكربون من قطاع الطاقة، ومن ثم الاعتماد أكثر في النقل على ال سيارات الكهربائية، حيث تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أعلى بلدان العالم في معدلات استهلاك الف رد للطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح ما بين ١٠٣ %و٤٣٠%، بسبب الحاجة إلى استخدام الطاقة الكهربائية لأغراض التبريد وتحلية مياه البحر، فيما ترتفع نسبة الوقود السائل في مزيج الطاقة، وتزيد الصناعات القائ مة من استهلاك الطاقة كمصاهر الألومنيوم والبتروكيماويات والإسمنت، وتشير التوقعات إلى ارتفاع معدل النم و السنوي الإجمالي لذروة الطلب على الطاقة بنسبة ٥.٧ %من ١٢٢ جيجاوط ليتجاوز ٢٥٠ جيجاوط بحلول ٢٠٣٠ ما يخلق تحديًا إضافيًا لضرورة الحد من الانبعاثات الكربونية، ومع إعلان دول المجلس أهدافها المنا خية الجديدة، كالحياد المناخي في الإمارات بحلول ٢٠٥٠، والحياد الصفري في السعودية والبحرين بحلول ٢٠٦٠، فإن ذلك سوف يتطلب مزيدا من الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وهي الاستثمارات التي نمت بسر عة بنسبة ٦٩ %في الفترة بين ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ في دول المجلس، وإذا كانت النتائج المحققة حتى الآن مازا لت محدودة قياسًا إلى حجم الطلب على الطاقة، فإنه بمقدور التقدم التكنولوجي وانخفاض التكاليف تعزيز حلول الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع.

وفي مرحلة انتقالية يبدو زيادة استخدام الغاز، حيث إنه أقل تسببًا في الانبعاثات الكربونية من أنواع الوقود ا لأحفوري الأخرى، وإذا كان الوقود السائل يشكل نحو ثلث قدرات توليد الكهرباء في دول المجلس، فإن الت حول نحو مزيج يجمع بين الطاقة المتجددة وطاقة الغاز، يمكن أن يؤدي إلى هبوط سريع وكبير في الانبعاثات الكربونية، من دون المساس بكفاءة وموثوقية توليد الطاقة، ومما يسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية أيضًا تحويل عمل التوربينات الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة، وتحديث الأصول الحالية لتوليد الطاق ة، وقد قدرت شركة جنرال الكتريك قدرات التوليد بالدورة البسيطة في دول المجلس بـ ٥٧ جيجاوات في الو قت الراهن، وأن تحويل ٢٥ %فقط من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة يحقق خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار ٣٠ مليون طن سنويًا أو ما يعادل إزالة ٥.٧ ملايين سيارة من الشوارع، وهو تحويل ممكن أن يتم في ١٦ شهرا ويزيد قدرات توليد الكهرباء بنسبة ٥٠ %من دون تسبب في انبعاثات كربونية إضافية.

إلى جانب ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرات هائلة لتحقيق الريادة العالمية في إنتاج الهيد روجين منخفض الكربون، الذي يمكن استخدامه بمفرده أو بمزجه مع الغاز الطبيعي لتشغيل محطات الطاقة

الجديدة، وقد أعلنت دول المجلس بالفعل إطلاق مشروعات الهيدروجين الأخضر والأزرق وهما من أهم أشك ال الطاقة البديلة والنظيفة التي يتنوع استخدامها على نطاق واسع في النقل والصناعة، وهذا الوقود ينتج من خلال الكهرباء بعملية كيميائية تفصل الأوكسجين عن الهيدروجين، والهيدروجين الأخضر يتم إنتاجه باست خدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، ومن ثم لا ينتج عنه تلوث بيئي، أما الهيدروجين الأزرق فيت م إنتاجه باستخدام مصادر الطاقة الهيدروكربونية كالنفط والغاز، ما يؤدي إلى انبعاثات كربونية.

وتمتلك دول المجلس إمكانات هائلة لإنتاج الهيدروجين بنوعيه، فهي تملك حصة الأسد في الطاقة الشمسية ، ولديها احتياطات هائلة من المواد الهيدروكربونية، وقد باشرت بالفعل العمل في الاتجاهين كي تتحول في وقت قريب إلى أحد أهم مراكز تصدير الهيدروجين في العالم، وقد انضمت الإمارات إلى مجلس الهيدروجين ال عالمي، ووضعت استراتيجية وطنية لإنتاجه تمتد حتى ٢٠٥٠، وأصبحت شركة أدنوك تنتج حاليًا ٣٠٠ ألف طن سنويًا من الهيدروجين وصدرت أول شحنة من الهيدروجين الأزرق إلى اليابان، وأنشأت مجموعة عمل م ع روسيا للطاقة الهيدروجينية، فيما دشنت دبي مشروع الهيدروجين الأخضر الأول من نوعه في المنطقة باست خدام الطاقة الشمسية، وفي السعودية يصبح مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر جاهزًا بحلول ٢٠٢٥ كأحد أه م المشاريع المماثلة في العالم، وأنجزت شركة النفط الكويتية الوطنية وحدة تكسير الهيدروجين بطاقة ٤٥٤ أل ف طن سنويًا، فيما تبنت شركة نفط عمان بالتعاون مع شركات أجنبية مشروع لإنتاج ٨.١ ملايين طن هيدرو جين أخضر بقيمة ٣٠ مليار دولار باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وهذه الاتجاهات حين تقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتزيد الاعتماد على الطاقة النظيفة، تتيح لدول المجلس صادرات أكبر من النوعين معًا، ويتوفر لدول المجلس إمكانات التوسع في إنتاج هذه الطاقة، سواء ال طاقة الشمسية أو طاقة الرياح، أو تمويل الاستثمارات، وتحمل التكلفة المرتفعة للهيدروجين الأخضر، كما أن هذا التحول ينعكس بالطبع على اتجاهات التعليم لخلق كوادر قادرة على استيعاب التقنيات الحديثة والذكا ء الاصطناعي، وقد كانت الوكالة الدولية الطاقة المتجددة «إيرينا»، قد كشفت في وقت سابق، أن سعات الإنت اج في مشاريع الطاقة المتجددة في دول الخليج قد نمت بمقدار أربعة أضعاف في ٣ سنوات فقط من ٢٠١٤ — ٢٠١٧، وأن هذه المشروعات حين إتمامها ستوفر لدول المجلس نحو ٧٦ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠.

وإدراكًا للضرورة الاستراتيجية للطاقة المتجددة، فقد شهدت دول المجلس اهتمامًا متزايدًا بمشروعات هذه ال طاقة، وفي عام ٢٠١٩ تم تعديل أهداف الطاقة الشمسية في السعودية لكل من عامي ٢٠٢٣ و٢٠٣٠، وزيادتها بشكل كبير لتبلغ ٢٠ جيجاوات و٤٠ جيجاوات على التوالي، بعد أن كانت فقط ٣٥.٢ ميجاوات في ٢٠١٠ و٨٤ ميجاوات في ٢٠١٨، وتخطط السعودية لتوليد ٥٠ %من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر نظيفة بحـ

لول ٣٠٣٠، فيما دشنت الإمارات العديد من مشروعات الطاقة المتجددة، كمحطة «براكة» وهي من أكبر مشا ريع الطاقة النووية السلمية على مستوى العالم، ومجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، ومحطة الظفرة للطا قة الكهروضوئية، وفي العام الماضي زادت الإمارات قدرات توليد الطاقة المتجددة لديها بنسبة ٣٢ %لتصل إ لى ٢,٥٤ جيجاوات، وغدت تستضيف مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «إرينا»، وتستهدف استراتيجية ا لإمارات للطاقة ٢٠٥٠ مزيجاً من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة لضمان تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة فيما تستثمر ٦٠٠ مليار درهم لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ودشنت الكويت مشروع «الشقايا» للطاقة المتجددة، لتشكل ١٥ %من مزيج الطاقة بحلول ٢٠٣٠، ويتألف المشروع من محطة للطاقة الشمسية المركزة بطاقة توليد ٥٠ ميجاوات، ومحطة للطاقة الشمسية وأخرى لطاقة الرياح بقدرة توليد لكل منهما ١٠ ميجاوات.

وفيما شهدت البحرين افتتاح أول محطة حكومية للطاقة المتجددة في المحافظة الجنوبية بطاقة إنتاجية ٥ مي جاوات، فقد حرصت المملكة على الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة، انطلاقًا من استراتيجية وطنية ت هدف إلى رفع كفاءة استخدام أنظمة الطاقة وتوفير ما يقرب من ٢٠٣٠ مليون دينار بحلول ٢٠٢٥، وبموجب المرسوم الملكي ٨٧ لسنة ٢٠١٩ أنشأت المملكة هيئة مختصة تعنى بمصادر الطاقة الطبيعية ذات الطابع الدائم والمستمر، تقوم على تنفيذ خطتها الوطنية لاستخدامات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي دشنتها في ٢٠١٧، وشجعت العديد من المؤسسات والأفراد على استخدام الطاقة الشمسية، فضلاً عن إنشاء محطة طاقة شمسية بسعة إجمالية ١٠٠ ميجاوات، ووضعت المملكة هدفًا رفع إسهامات الطاقة المتجددة من إجمالي احت ياجات البحرين للطاقة إلى ٥ %بحلول ٢٠٢٥ و١٠ %بحلول ٢٠٣٠، وبمشاركة خليجية تم افتتاح أكبر مش روع للطاقة المتجددة في سلطنة عُمان في يناير الماضي باستثمارات بلغت ٤٣٠ مليون دولار يوفر الكهرباء لـ ١٥ ألف منزل.

هذا الاهتمام الخليجي لمشروعات الطاقة المتجددة، بينما يحرر أهم موارد دول الخليج الاقتصادية من نهم زيا دة الاستهلاك المحلي، يعمل في الوقت نفسه على الحفاظ على مكانة منطقة الخليج الاستراتيجية العالمية كأ هم مزودي الطاقة في العالم، فضلًا عن الوفاء بالتزامات دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إجراءات الحد م ن الأسباب المؤدية إلى التغيرات المناخية .

٢٠٢٢/٥/١١

قراءة في المشهد الاقتصادي العالمي الراهن

بعيدًا عن منظمة «الأمم المتحدة»، المعنية بحفظ الأمن والسلم الدوليين، وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ؛ قامت «روسيا»، بعملية عسكرية في أوكرانيا منذ فبراير٢٠٢٢، استباقًا لانضمام الأخيرة إلى حلف «الناتو»، ما يجعلها مصدر تهديد ملاصقا لأمنها، يقع على حدودها مباشرة .ويعيد هذا الإجراء الاستباقي، ما فعلته «الولايات المتحدة» عام ٢٠٠٣، حينما قامت بغزو «أفغانستان»، و«العراق»، بدعوى وجود مصادر تهديد لأمن ها .وبعد أن شرعت روسيا في هذه الحرب، قادت الولايات المتحدة والغرب سلسلة ممتدة من العقوبات المالية والاقتصادية والسياسية ضدها، فضلاً عن الدعم العسكري والسياسي والإعلامي لـ«كييف»، ما جعل هذا الص راع، «ساحة صراع روسي، غربي مباشر»، كل طرف لا يريد أن يخرج المنافس من هذه العملية العسكرية منت صرًا، أو محققًا أهدافه التي سعى إليها.

ومع ذلك، فإن أيا من الطرفين لم ينظر إلى الأعباء الاقتصادية الباهظة التي يدفع ثمنها في النهاية المواطن في شتى أنحاء العالم، وبدلاً من أن تتعاون القوى الكبرى، أو تقود تحالفا دوليا من خلال الأمم المتحدة لمواجهة الأخطار، التي تهدد الإنسانية وكوكب الأرض، إذا بالتهور السياسي يجعل الحديث عن هذا التعاون، نوعا من الآمال لدى الدول النامية، التي ظلت وحدها الباحثة عن السلام، المتمسكة بشرعية المنظمة الأممية، الحر يصة على بقائها ودورها.

وبعد أن كانت العملية العسكرية الروسية، يُقدر لها أن تنتهي في وقت قصير، إذا بها تمتد إلى شهور، وترتف ع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بتطوراتها .ولهذا فإن «صندوق النقد الدولي»- بعد أقل من شهرين من بدايتها، وتحديدًا في ١٩ أبريل الماضي- خفض تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي بشكل كبير، ليبلغ معدل النمو المتوقع ٦.٣ %لعام ٢٠٢٢، بينما كان قد قُدر هذا المعدل في تقريره السابق قبل العملية العسكرية بـ٤.٤%، كما توقع ارتفاع معدل التضخم في الدول المتقدمة ليبلغ ٧.٥%، بزيادة ٨.١ %عن تقديره السابق، وفي الدول النامية إلى ٧.٨ %بزيادة ٨.٢ %عن ت قديره السابق، فيما توقع أيضا أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي ٧.٣%، والصيني ٤.٤%، والبريطاني ٧.٣%، ودول منطقة اليورو ٨.٢%، وألمانيا ١.٢%، وتوقع انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة ٨,٥ %والأوك راني بنسبة ٣٥.%

هذا التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي في ظل وجود معدلات تضخم مرتفعة، يقود إلى حالة من الكساد التض خمي، وهي حالة ينخفض فيها الميل للاستثمار .ويؤدي انخفاض المبيعات إلى تراكم المخزون وإغلاق المصانع ، والاستغناء عن العمالة، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض الإنفاق على

الشراء، فضلاً عما يؤدي إليه من تراجع معدلات التجارة الدولية، ذلك لأن العملية العسكرية الروسية في أو كرانيا، ليست مجرد أزمة في إقليم، لكنها تطول موردين رئيسيين للطاقة والمعادن والأغذية، ومن ثمّ، فإن أثا رها تمتد إلى كل دول العالم، الذي يلجأ كل منها إلى الحفاظ على ما ينتجه من سلع لمصلحة مواطنيه أولاً، م ا يؤثر على المعروض الدولي المتاح للتجارة.

وقبل الحرب، كان هناك خلل في سلاسل الإمداد بسبب جائحة كورونا، والذي رفع من أسعار النفط إلى ما ف وق ١٠٠ دولار للبرميل، ما أثر على أسعار الشحن والنقل، وأطلق موجة أولى من ارتفاع الأسعار .ومع تواتر ا لحديث عن فرض عقوبات على النفط والغاز الروسي-

فيما تعد روسيا ثالث أكبر مصدري النفط في العالم، تزود الاتحاد الأوروبي بـ٤٠ %من غازه و٢٧ %من نفطه -فإن هذا يقود إلى موجة ثانية من ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق ١١٥ دولارا للبرميل.

ومع ارتفاع أسعار الوقود، سجلت «الولايات المتحدة» أعلى معدلات تضخمها منذ ٤٠ عامًا في الشهر الأول لا ندلاع الحرب في أوكرانيا، وزادت أسعار السلع بنسبة ٥.٨ %في أكبر زيادة سنوية منذ ديسمبر ١٩٨١ .وفيما أدت الحرب إلى حجب صادرات أوكرانيا من القمح والذرة وزيت عباد الشمس، فقد حققت أسعار هذه السل ع قفزة هائلة، في الوقت الذي تستورد فيه منطقة الشرق الأوسط نحو٥٠ %من استهلاكها من هذه السلع من أوكرانيا وروسيا، كما أن الدولتين تسهمان بنسبة ٢٩ %من صادرات القمح العالمية، و١٩ %من صادرات الذ رة، و٨٠ %من صادرات زيت عباد الشمس.

وفي إدراك لذلك، وبسبب ارتفاع التضخم، قام «مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي»، برفع سعر الفائدة ال قياسي، ما أدى بالتبعية إلى قيام كل الاقتصادات التي ترتبط عملاتها بالدولار إلى رفع سعر الفائدة، بل امتد رفع الفائدة إلى عديد من الدول الأخرى، كإنجلترا، والهند، واستراليا، الأمر الذي رفع كلفة التمويل، وجع ل عملية الاقتراض أكثر كلفة على الأفراد والشركات والحكومات، وشجع على إيداع الأموال في المصارف للا ستفادة من الفائدة المرتفعة، وتهدئة الطلب على السلع والخدمات.

وانعكاسًا لهذا، دفع هذا الإجراء في اتجاه زيادة التباطؤ الاقتصادي، وخاصة مع استمرار تداعيات الحرب ال روسية الأوكرانية، وعمليات الإغلاق التي تلجأ إليها الصين؛ بسبب تفشي جائحة كورونا، فضلا عن أن قرا ر «الفيدرالي الأمريكي»، ترتب عليه هجرة الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الناشئة إلى «واشنطن»، ما أد ى إلى أزمة المعروض في العملات الصعبة، ومن ثمّ، ارتفاع سعرها إزاء العملات المحلية، وانخفاض قيمة هذه العملات المحلية، ما أثر بدوره في زيادة الأعباء الحكومية، سواء لخدمة الدين، أو تعويض المواطنين بحزم حماية اجتماعية نتيجة انخفاض دخولها.

من ناحية أخرى، فإن النظام النقدي العالمي، يشهد «تغيرًا جديدًا»، نحو عالم متعدد العملات .فبعد العقوبا ت الاقتصادية الضخمة المفروضة على روسيا، أعلنت الأخيرة سداد قيمة مبيعاتها من النفط والغاز بالروبل .و أصدر الرئيس «بوتين»، في ٣١ مارس ٢٠٢٢، مرسومًا يحدد نظاما جديدا لدفع ثمن إمدادات الغاز من قبل الم شترين من الدول غير الصديقة لموسكو .وذكرت وسائل الإعلام أن «المفوضية الأوروبية»، قد أوضحت أن شركا ت الاتحاد الأوروبي ستكون قادرة على دفع ثمن الغاز الروسي بالروبل من دون انتهاك العقوبات المفروضة عل ى «موسكو» .وبالفعل، قام مشترون أوروبيون بالدفع بالروبل مقابل إمدادات الغاز.

وإذا كان هذا التحول قد جاء بعد تجميد حسابات روسيا بالدولار، واليورو، فإنه عزز سيادتها وقوى عملتها .وبالفعل، أدى القرار إلى تعويض الخسارة التي تعرض لها الاقتصاد الروسي، منذ بدء العقوبات الغربية علي ه .وقد يدفع هذا التحول- مع أزمة العملات الصعبة في الاقتصادات الناشئة- إلى توسيع التعاملات بين روسيا وهذه الاقتصادات بالعملات الوطنية لها، ما يعزز من وضع روسيا ونفوذها في هذه الاقتصادات، وخاصة مع التنوع الذي ينعم به اقتصادها .علاوة على ذلك، قد يدفع هذا الإجراء دولا أخرى، مهددة بالعقوبات الأمريكية والغربية، مثل «الصين»، إلى «نظام مماثل» .ولطالما سعت «بكين» إلى ذل ك، لجعل عملتها عملة دولية في التعامل، شأنها شأن الدولار، والين، واليورو، والاسترليني، أخذًا في الاعتب ار أن احتياطيات الصين الدولارية هي الأكبر عالميًا، وتبلغ نحو ١١.٣ تريليونات دولار.

غير أن أهم الدروس المستفادة من المشهد الاقتصادي العالمي الراهن للدول العربية، هو إعادة الاعتبار للقطاع ال زراعي، ودوره في تلبية احتياجات السكان الغذائية، بعيدًا عن الاعتماد على الخارج، وتعزيز التعاون العربي في هذا الشأن، والعمل على حل المشكلات السياسية المعرقلة لهذا التعاون، حيث كشفت الأحداث الأخيرة ، مخاطر الاعتماد على مصدر واحد، بعيد عن السيطرة لتأمين الغذاء .وعلى سبيل المثال، كانت «الهند»، قب ل «أنديرا غاندي»، مستوردًا أساسيا للقمح، لكنها بالإرادة استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي، وصارت مُصدرًا لهذه السلعة الاستراتيجية.

وفي العالم العربي تبلغ فجوة القمح الحالية نحو ٥٠ مليون طن .وأحدثت الحرب الروسية الأوكرانية، أزمة خاصة لدى كبار الدول العربية المستوردة للحبوب من روسيا وأوكرانيا، وفي مقدمتها «مصر، والمغرب، والجزا ئر، واليمن، والسودان»، بعد أن قفزت أسعار القمح لأعلى مستوياتها منذ ٩ سنوات، وإلى ما فوق ضعف سع ر موازنات هذه الدول المستوردة .وتستحوذ الدول العربية مجتمعة على ٢٥ %من صادرات القمح العالمية، وت ستورد نحو ٦٠ %من احتياجاتها من روسيا وأوكرانيا لانخفاض أسعارها .وقبل بداية الحرب، كان من المتو قع أن تزود الدولتان، السوق العالمي بـ٦٠ مليون طن من القمح في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، لكن بمجرد بدء الحر

ب تم تخفيض توقعات تصدير القمح الروسي بأكثر من ٣٠%، مقارنة بعام ٢٠٢١، فيما كانت «مصر»، تحصل على ٥٤,٥ %من احتياجاتها من القمح الروسي، و٧.١٤ %من القمح الأوكراني، وبعدها تأتي «الجزائر»، ثم «المغرب»، بينما يستورد «السودان» ٤٦ %من احتياجاته من روسيا .وتعتمد «تونس» على القمح الأوكراني بنسبة ٤٨.%

وفي اتجاه الحلول قامت الدول العربية بتكثيف المشتريات المحلية لتضييق الفجوة بين العرض والطلب، والبحث عن مصادر أخرى، وبرزت مصادر كالهند، والصين، والأرجنتين، لكنها حلول قصيرة الأجل، وقد لا تكون مضمونة .ويظل الحل الاستراتيجي في زيادة الاعتماد على الذات، سواء بتغيير السياسات الزراعية في اتجاه الأولوية للسلع الاستراتيجية، أو تعزيز سياسة التعاون العربي، والتعاون الإفريقي، أخذًا في الاعتبار، تعزيز القدرة على التكيف والمرونة مع التغيرات المناخية، بما يحافظ على الموارد الزراعية، مع إعطاء الدول العربية أولوية قصوى للأمن الغذائي، بزيادة الإنتاج المحلي والتخزين الاستراتيجي، وتأمين مصادر الاستيراد، مع الحرص على أسعار مناسبة في متناول مواطنيها.

وتأخذ الدول العربية بجدية، مسار التعاون العربي الإفريقي، الذي تعود مؤسساته إلى بداية سبعينيات القرن الماضي، وخاصة بعد انعقاد «مؤتمر القمة العربي الإفريقي»، الأول في ١٩٧٧ بالقاهرة، وإنشاء عدد من مؤسسات التعاون في شتى المجالات، من بينها «المصرف العربي للتنمية الاقتصادية»، في إفريقيا .وإلى جانب «القمة العربية الإفريقية»، نشأت مؤسسات :

)«المجلس الوزاري العربي الإفريقي»، و«اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي»، و«لجنة تنسيق التعاون العربي الإفريقي»، و«الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية»، و«المعرض التجاري العربي الإفريقي»، و«المعهد العربي الإفريقي للثقافة والدراسات الاستراتيجية»، و«وحدة تيسير تنفيذ خطة العمل المشتركة العربية الإفريقية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي»، و«الاجتماع الوزاري المشترك العربي الإفريقي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي».(

وفي إطار هذا التعاون، ضخ «صندوق الاستثمارات العامة السعودي»، استثمارات في إفريقيا تقارب ٤ مليارات دولار، بخلاف استثماراته في الدول العربية الإفريقية، كما يشارك الصندوق مع «وكالة التنمية الفرنسية»، لتطوير دول الساحل الإفريقي، بمبادرة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون يورو .ويستهدف في ٢٠٢٢ استثمار مليار دولار أخرى في مشروعات وقروض ومنح في دول إفريقية، كما أنشأت السعودية وزارة معنية بالشؤون الإفريقية.

وبالمثل، تستحوذ الشركات الإماراتية على ٨٨ %من الاستثمارات الخليجية في إفريقيا، فيما استضافت «غرفة تجارة دبي»، في أكتوبر ٢٠٢١، "المنتدى الدولي الإفريقي للتعاون» .وبيّن تقريرها لدى الإعداد لهذا المنتد

ى أن إجمالي استثمارات الشركات الخليجية في إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة من) ٢٠١٦ – ٢٠٢١(، بلغ أكثر من ١٢ مليار دولار؛ ٨٨ %منها استثمارات إماراتية، فيما يعد الاستثمار الخليجي في ال زراعة الإفريقية، مع غنى الدول الإفريقية بالموارد الزراعية، «مفتاحًا استراتيجيًا» لتحقيق الأمن الغذائي الخل يجي والعربي، وتجنيب الدول العربية عامة، والخليجية خاصة، صدمات كتلك التي صدرتها الحرب الروس ية الأوكرانية.

على العموم، تتواصل فصول الأزمة الأوكرانية بتعقيداتها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي العالمي، حيث أثرت بصورة حادة على أسواق السلع الأساسية مع آثار بعيدة المدى للتوقعات بالنسبة للدول النامية، خاصة مع إساءة صانعي السياسات لدى كل أنحاء العالم تقدير عمق واتساع الأزمة في البداية، ونتيجة لذلك ظلت ر دود أفعالهم أقل من المطلوب في المراحل الأولية.

وعليه، تحظى عملية استعادة الثقة في أسواق المال من أجل أن يعود تدفق الائتمان إلى طبيعته بأولوية قصوى ، إلا أنه طالما بقيت المخاوف السائدة من ركود اقتصادي عميق، فإن المستهلك والمستثمر سيظلان يفضلان تفا دي المخاطرة.

٢٠٢٢/٥/١٤

تساؤلات عن دور أوروبا في الشرق الأوسط بعد الانسحاب الأمريكي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يرى المحللون الغربيون أن مرحلة فك الارتباط التدريجي للولايات المتحدة بالشرق الأوسط قد خلقت فراغًا في المنطقة، تسعى القوى العالمية الأخرى الآن للاستفادة منه .وعلى الرغم من التركيز الأكاديمي على جهود «مو سكو» و«بكين»، لتوطيد علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية بالمنطقة، فإن تراجع الدور الأمريكي يوف ر أيضًا للحكومات الأوروبية فرصة أخرى للبحث عن دور لها في الشرق الأوسط، وتحديد سياساتها وأولوياتها .

وفي ضوء هذه الديناميكيات أصدر «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» ورقة بحثية بعنوان «البراغماتية الم بدئية ..مكانة أوروبا في الشرق الأوسط متعدد الأقطاب»، أعدها كل من «جوليان داسي» و«هيو لوفات»، بهد ف بحث مستقبل العلاقات بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودراسة المخاطر والمزايا التي س تقدمها أوروبا التي توسعت علاقاتها الجيوسياسية والاقتصادية مع الشرق الأوسط في عصر المنافسة العالمية المت زايدة.

ووفقا للعديد من المراقبين حدث تحول نهائي في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، التي تتميز ليس فقط بال تراجع الأمريكي التدريجي، ولكن أيضًا بمحاولات زيادة نفوذ الصين وروسيا، فضلًا عن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات العقلية الاستقلالية، التي تعمل بحرية خارج مناطق نفوذ القوى العظمى التقليدية، منها السعودية، والإمارات، اللتان رفضتا علنًا التعاون مع «إدارة بايدن» في العديد من مجالات السياسة المشتركة، من الطاقة إلى الأمن.

واعترافا بهذه الديناميكية أقر «داسي» و«لوفات» بأن «التحولات الجيوسياسية» في المنطقة «تقوض هيمنة واش نطن طويلة الأمد في الشرق الأوسط، وتخلق نظامًا جديدًا متعدد الأقطاب»، وأنه في هذا «المشهد الجديد» «لا ت وجد قوة واحدة مهيمنة»، ومن ثم فقد رأوا أن هذا السيناريو يوفر فرصة للدول «ذات التفكير المماثل»، مثل د ول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، ودول أوروبية أخرى، «لتعزيز المصالح الأوروبية بشكل أكثر فعالية».

من جانبه، كتب «كينيث بولاك»، في «مجلة فورين أفيرز»، أنه «منذ ما يقرب من خمسة قرون كانت هناك قوة عظمى خارجية تعمل دائمًا بصفتها القوة المهيمنة في المنطقة، والضامن النهائي للأمن»، وتمتد من العثماند يين إلى الأمريكيين، لكنه أوضح أن «خروج أمريكا من الشرق الأوسط» أوجد «فراغًا أمنيًا» مع «اندفاع القوى ا لأكثر عنفًا وعدوانية وتعطيلًا لملء الفراغ» .وبالمثل أشار «أرتا معيني» و«كولمان هوبكنز»، من «معهد السلام وال دبلوماسية»، إلى افتقار الولايات المتحدة الحالي إلى «الاهتمام والإرادة وطبيعة نشر قوة عسكرية في أوكرانيا» لم واجهة روسيا، كدليل على أن «السلام الأمريكي في نهايته» وأن النظام الجيوسياسي العالمي، وليس فقط نظام الشرق الأوسط، «أضحى مُتعدد الأقطاب أكثر من ذي قبل».

إضافة إلى ذلك، هناك تزايد في الاستقلال الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري للعديد من دول الشرق الأوسط ، مثل السعودية، والإمارات، وإيران، ومصر، وتركيا .وكجزء من هذا، أشار «داسي» و«لوفات» إلى أن دول ا لمنطقة «تنتقل بتردد من الحرب إلى الدبلوماسية»، بما في ذلك عن طريق «المفارقات الدبلوماسية الأخيرة بين دول الخليج وتركيا»، إضافة إلى «زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لأبوظبي»- رغم التحفظ الأمريكي- ويبقى الدرس المستفاد من هذه الأحداث هو أن الحديث عن فرضية وجود قوة خارجية أخرى تحل محل وا شنطن بتوسيع نفوذها لتحقيق شكل من أشكال الهيمنة لا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه أمر مؤكد.

وفي تفصيل لذلك، يوضح «بولاك» سبب تسارع الانكماش الأمريكي بالشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وتأث ير ذلك على علاقات أوروبا بالمنطقة، حيث أوضح أن الإرهاب «الشغل الشاغل لواشنطن منذ فترة طويلة في ال شرق الأوسط» «أصبح تدريجيا مشكلة ثانوية بالنسبة إلى المسؤولين الأمنيين وواضعي السياسة الأمريكيين، با لإضافة إلى إنهاء واشنطن نشاطاتها العسكرية في العراق، وأفغانستان، وتقليص وجودها على الأرض بشكل ك

بير .وبناء عليه، رأى «معيني» و«هوبكنز» أنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة «يجب أن تقر بأن النظام الدولي قد تغير بشكل جذري منذ عام ٢٠٠١»، ولذلك عليها أيضًا «تعديل موقفها لتجنب المزيد من الإحراج والإضرا ر بمصالحها الوطنية الحيوية».

وفيما يتعلق بدور أوروبا في هذه العملية، كتب «داسي» و«لوفات» أن الدول الأوروبية كانت مطمئنة لشرق أوس ط تهيمن عليه واشنطن بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، لكن أحداث عام ٢٠١١ في الشرق الأوسط عجلت بزيا دة الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي مع دول المنطقة، فضلا عن «مواجهة تهديدات الإرهاب المشتركة» .ومع الإشارة إلى أن أوروبا عملت عسكريا في المنطقة خلال العقدين الماضيين، بشكل أساسي عبر المملكة المتحدة و فرنسا، سلط الباحثان الضوء على التحذير بأن مثل هذه العمليات أجريت إلى حد كبير «تحت مظلة القيادة ا لأمريكية».

وعلى الصعيد الدبلوماسي، أوضح «داسي» و«لوفات» أن جهود أوروبا في الشرق الأوسط «تعثرت» بشكل ملحو ظ، معتبرين أنه منذ عام ٢٠١١ فشلت ارتباطات أوروبا في المنطقة «في إحداث تحولات إيجابية أو خلق الاس تقرار» .وعلى وجه الخصوص استشهدا بتراجع أدوار «الاتحاد الأوروبي»، و«فرنسا»، و«ألمانيا»، بشكل متزاي د في محاولة إحياء «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥، كدليل على الحاجة إلى نهج جماعي جديد لتعزيز المشاركة بين أوروبا والمنطقة، وضمان الأولويات الاقتصادية والسياسية والأمنية الأوروبية.

وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، والعقوبات الدولية التي أصدرها الغرب ضد «موسكو»؛ استشهد المحللون بأمن الطاقة، كمحور رئيسي لأوروبا يربطها بالشرق الأوسط .وبالفعل، في أواخر مارس ٢٠٢٢ توصلت «برل ين» إلى اتفاق مع «الدوحة» بشأن بيع الغاز الطبيعي المسال، كجزء من محاولات ألمانيا لتأمين إمداداتها من ا لغاز الطبيعي، بعيدًا عن روسيا .وبالنسبة إلى القضايا ذات الاهتمام المتبادل فإنه بإمكان الدول الأوروبية التعا ون مع دول الشرق الأوسط، وتحديدًا في مجالات «الطاقة الخضراء»، و«التنويع الاقتصادي الإقليمي» لدعم الا ستقرار.

ووفقًا لما أشار إليه كل من «داسي» و«لوفات»، فإنه يُنظر إلى الدول الأوروبية على أنها أطراف غير ذات أهمي ة في منطقة الشرق الأوسط، جراء الاعتماد الطويل الأمد على «واشنطن» في تلبية ضماناتها الأمنية، كما أن تار يخ عدم توافق تلك الدول واتحادها «قد تركها غير قادرة على تشكيل أي تطورات تذكر لتغيير مسار هذا الاع تماد» .وفي حال أرادت هذه الدول أن تكون أكثر نفوذًا في المنطقة، التي باتت «متعددة الأقطاب في الوقت الرا هن»، فإنه يتعين على حكوماتها تجنب «سطحية التعامل»- من خلال تركيزها على محور قضايا الطاقة فحسب-

والعمل على تشكيل «مواقف سياسية موحدة» حيال القضايا الإقليمية للمنطقة .وفي ضوء تحفظ بعض الدول ا لأوروبية تجاه تعاونها مع دول شرق أوسطية، بيّن الباحثان أن على هذه الدول التعامل مع «المنطقة كما هي عليه، وليس كما يأملوا أن تكون عليه دولها»، في إشارة واضحة إلى حتمية تبني سياسة «براجماتية بحتة». ويبقى واضحًا أن أوروبا ليست القوة الوحيدة التي تسعى لتعزيز مصالحها بالمنطقة في مرحلة ما بعد انسحاب الولايات المتحدة، حيث سعت كل من «موسكو» و«بكين» لتقوية علاقاتهما السياسية والاقتصادية مع دول ا لمنطقة خلال السنوات الأخيرة .وأوضح «بن هوبارد» و«آمي تشين»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه على ال رغم من أن «بكين ليست في وضع يؤهلها لمنافسة انخراط واشنطن العميق داخل المنطقة، ستزداد وتيرة الاستث مارات الصينية في مجالات المبيعات النفطية، والتكنولوجيا، وتطوير البنى التحتية مع بدء تراجع الدور الأم ريكي في المنطقة» .ورأت «أنشال فوهرا»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن الصين «استطاعت أن توسع نطاق م ساعدتها الأمنية في المنطقة بصورة بطيئة وثابتة على حد سواء»، بالإضافة إلى «قوتها الناعمة» من خلال إنشا ء المدارس، والمنازل، والمراكز الصحية في العراق على سبيل المثال لا الحصر.

وبالنسبة إلى روسيا، أوضح «المجلس الأطلسي» أن الرئيس «بوتين» كان حريصًا على التعامل مع كل الأطرا ف الإقليمية، رغم معارضته لبعضهم، بنهج يتسم «بالبراجماتية» و«المرونة»؛ بهدف تعزيز مصالح بلاده، وأب رز مثال على ذلك «القضية السورية» .ومع عدم اقتناع المراقبين بخطورة قيام «موسكو» بزيادة نفوذها في الشرق الأوسط جراء إخفاقاتها بأوكرانيا، أكد «معيني» و«هوبكنز» أن روسيا تعتبر «قوة متوسطة» دوليًا رغم «مواردها ا الهائلة»، و«ترساناتها العسكرية الكبيرة»، و«القدرة على التصعيد إن أرادت».

وفي ضوء ذلك أوصى كل من «داسي» و«لوفات» الدول الأوروبية بضرورة «تجنب اعتبار أن التعاون مع دول الم نطقة يستند بالأساس على تصعيد المنافسة مع القوى العظمى الأخرى»، وذلك انطلاقًا من «تقليل خطورة زيا دة معدلات الاستقطاب بالمنطقة»، مؤكدين حتمية أن تحافظ أوروبا على تعاونها مع «بكين»، و«موسكو»، بش أن المصالح المشتركة، وتحديدًا قضايا أمن الطاقة، والاستقرار الإقليمي.

واستنادًا إلى التحليلات التي تناولت مدى مقدرة دولة ما أو عدة دول على تعويض الدور الأمريكي حال تراج عه في المنطقة، فقد بات مهمًا الإشارة إلى أن الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة للمنطقة خلقت تأكيدًا أنه لي س بمقدور قوى ما أن تستحوذ على نفس النفوذ الذي تمتعت به واشنطن .ومع مرور الوقت سيكون لدى العد يد من دول المنطقة الإيمان الكامل بالتحلي بالمرونة الكافية للتصرف بشكل أحادي، أو التوافق مع دول مجاو رة لتعزيز مصالحهما المشتركة، بالإضافة إلى ضرورة زيادة مساعيها لتنويع شراكاتها الأمنية والاقتصادية مع مختلف الأطراف الدولية .

من جانبه، أشار «بولاك» إلى أن «العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتقاربة مع إسرائيل ومختلف الد ول العربية جاءت نتيجة طبيعية لانسحاب واشنطن المحتمل، والجهود الإيرانية لزيادة النفوذ داخل المنطقة ، وهو ما دفع حلفاء أمريكا بها إلى توحيد قواهم بشكل غير مسبوق» .وبين «معيني» و«هوبكنز» أن كلا من «ا لولايات المتحدة» و«أوروبا» ترى أن القوى الاقليمية في الشرق الأوسط مثل السعودية والإمارات وتركيا ومصر لـ ديها مصالح إقليمية وأمنية واقتصادية تتسم بالاستقلالية، قد لا تتفق بأي حال من الأحوال مع الغرب .فيما تطرق «داسي» و«لوفات» إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تجد نفسها في موضع قوة مع توافر أدوات جديدة للضغط، أهمها ملف الطاقة، يمكن استخدامها ضد الدول الأوروبية.

على العموم، يشير المعلقون الغربيون إلى أن هناك تحولاً جيوسياسيًا جذريًا حاليًا في الشرق الأوسط، وأن لدى «الصين» و«روسيا» وكذلك «الاتحاد الأوروبي» الفرصة لزيادة مستوى علاقاتهم العسكرية والسياسية والاقتصا دية بدول المنطقة، في ظل استمرار تقليص واشنطن لدورها .ولعل دول المنطقة مع ما تتمتع به من استقلالية هـ و ما سيحدد من الأجدر للقيام بهذا الدور، ومن سيضمن أمنها واستقرارها.

٢٠٢٢/٥/١٧

هل تتنازل الملكة «إليزابيث» عن العرش؟.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى غياب الملكة «إليزابيث الثانية» عن الافتتاح الرسمي الأخير لجلسات برلمان المملكة المتحدة، في ١٠ مايو ٢٠٢٢، إلى زيادة النقاش بين المعلقين والمراقبين الغربيين حول الاتجاه المستقبلي للملكية البريطانية، وما إذا كان يجري ببطء نقل المسؤوليات إلى «ولي العهد»، الابن الأكبر للملكة ووريثها، الأمير «تشارلز»، أمير ويلز ، من الملكة الحالية.

ومع حضور الأمير «تشارلز»، حفل الافتتاح جنبًا إلى جنب مع وريثه المستقبلي، الأمير «ويليام»، وإلقاء الخط اب الملكي التقليدي أمام البرلمان، والذي يحدد جدول الأعمال التشريعي للحكومة للعام المقبل؛ فإن المشهد يُ شير إلى أن فترة انتقالية جارية بالفعل .وفي ظل العديد من المشكلات الصحية، التي تؤثر في الملكة- ٩٦ عامًا- والتي أجبرتها على إلغاء حضور أحداث رسمية خلال عام ٢٠٢١، فإن غيابها عن حضور أهم واجبات العا م «دستوريًّا»، يدل على عدم قدرتها على تحمل المسؤولية إزاء مهامها في الأشهر الأخيرة.

ومع الإعلان الرسمي عن غياب الملكة قبل يوم واحد فقط من إقامة الحدث السنوي، لم يكن مفاجئًا نقل واجـ بات ذلك اليوم إلى الأمير «تشارلز»، أطول ملك طال انتظاره في التاريخ البريطاني .ومع ذلك، كان هذا قرارًا مـ همًا، حيث علقت «كارولين ديفيز»، في صحيفة «الجارديان»، بأنها «المرة الأولى منذ قرنين من الزمان التي أل

قى فيها وريث العرش الخطاب في هذا المشهد الأكثر احتفالية»؛ وكانت آخر مرة قد حضرها الأمير «ريجنت »، نيابة عن الملك جورج الثالث».

وتجدر الإشارة أيضًا إلى الجوانب العملية والتشعبات القانونية لقرار الملكة بعدم الحضور، بسبب سوء الحالة الصحية .وأوضح «مارك لاندلر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، كيف كان شاغل منصب مستشار الملكة، هو م ن تلا خطاب الملكة إليزابيث، إبان تغيبها عامي ١٩٥٩ و١٩٦٣، والذي حل محله اليوم «دومينيك راب، و زير العدل في حكومة «بوريس جونسون»، وهو شخص اعتبر، أنه سيكون «شخصًا أقل ملاءمة» من أحد أفراد العائلة المالكة لإلقاء الخطاب في مجلس اللوردات» .ولكي يؤدي الأمير «تشارلز»، واجبات الملكة التقليدية في البرلمان، كان على الملكة إصدار مرسوم قانوني يمرر هذه المسؤولية مؤقتًا، مع ملاحظة «لاندلر»، أن «مثل هذ ا التفويض للواجبات الملكية لم يصدر من قبل عن الملكة، التي تعهدت منذ جلوسها على العرش بقيامها بمها مها حتى وفاتها».

وبالتالي، فإن ظهور الأمير «تشارلز»، بصفته الممثل الأعلى للعائلة المالكة في البرلمان، قد أثار تساؤلات من الم علقين والمحللين حول نقل المهام والمسؤوليات إليه .وكتبت «ديفيز»، أن هذا الحدث مَثَّل «أكثر المظاهر العام ة والرسمية لعملية الانتقال»، وهو الأمر الذي «كان يجري بهدوء داخل قصر باكنغهام عدة سنوات» .وبالمثل، وصفته «ريانون ميلز»، من قناة «سكاي نيوز»، بأنه «لحظة حاسمة للملكية»، والتي سيتم النظر إليها على أ نها «فرصة مناسبة للتدليل على أوان عصر الانتقال»، كما وصفت «كاميلا توميني»، من صحيفة «التليجراف »، الحدث بأنه «مُصمم لإعطاء لمحة عن المستقبل الملكي».

ويُعد إضفاء الطابع الرسمي على «نقل الوصاية على العرش»؛ حيث يكون الأمير «تشارلز» في الأساس صاحب سيادة في كل شيء ما عدا الاسم؛ مسألة أخرى ذات أهمية دستورية .ومع ذلك، يبدو أن العديد من المراقب ين الغربيين مقتنعون بأن هذا الوضع آخذ في التطور، وإن كان ذلك بشكل غير رسمي .واعتبر «لاندلر»، أن الم لكة الآن بصدد التنازل عن «مسؤولياتها لابنها الأكبر ووريثها وهي علامة واضحة على أن النظام الملكي البري طاني، قد اقترب من تفعيل الوصاية، وإن لم يتخذ شكلًا قانونيا بعد» .وأوضح «بيتر هانت»، من شبكة «بي بي سي»، أن «الملك المنتظر»، يؤدي بوضوح واجبات النظام الملكي من «دون ارتداء التاج بعد»، مع تأكيد أي ضًا أن «التغيير يتم من دون ضجة».

علاوة على ذلك، أشار «إد أوينز»، في صحيفة «الجارديان»، إلى أن عدم حضور الملكة «إليزابيث» افتتاح البرلم ان، بالإضافة إلى حالات الغياب الأخرى في المناسبات الرسمية، هو دليل على أنها «ليست على ما يرام بما يكفي لأداء الدور المتوقع منها»، وبدلاً من التنازل عن العرش، «سعت إلى التراجع بلطف عن أداء واجباتها ا

لعامة» .ومن خلال تفهمه للنقاط المذكورة أعلاه، بشأن مسألة الوصاية على العرش، وصف الأمير «تشارلز» بأ نه «سيكون وصيًا للعرش»، ومن هنا «يمكننا أن نتوقع رؤيته بشكل متزايد، في حين تتوارى الملكة عن الأنظار ، رويدًا رويدًا»، حيث «يكاد يقترب عهدها من نهايته، ويبدأ عهد آخر».

وعلى الرغم من ذلك، لا يتفق العديد من المعلقين مع فكرة كون الأمير «تشارلز»، وصيًا للعرش؛ لأن ذلك يتطل ب تفعيل قانون «ريجينسي»، الذي لا يمكن تفعيله في الوقت الحالي، إلا إذا أصيبت الملكة بـ«عجز»، مؤكد ين أن الملكة «إليزابيث»، ستظل قادرة على أداء واجباتها الرسمية، والأكثر سيطرة على العائلة المالكة .ومن جانبه، أوضح المؤرخ الدستوري البريطاني «فيرنون بوجدانور»، أن مثل هذا الإجراء سيتطلب إقرار «ثلاثة من خمسة من كبار الشخصيات رفيعة المستوى»-

أي الوريث، رئيس مجلس اللوردات، رئيس مجلس العموم، ورئيس المحكمة العليا، رئيس محكمة الاستئنا ف في إنجلترا وويلز، والمعروف برئيس القضاء المدني، أن «الملكة غير قادرة بشكل دائم على أداء واجباتها»، وأنه حتى الآن «لا يوجد دليل على أن هذا هو الحال» .وعند النظر إلى بروتوكولات المملكة المتحدة المعقدة، فيما يتعلق بالواجبات والأدوار التقليدية للتاج الملكي، وصف «بوجدانور»، حضور أمير ويلز الافتتاح الرسمي للبرلمان، بأنه «ابتكار دستوري» ليس إلا» .وطالما ظل هذا الإطار التقليدي الطويل الأمد للنظام الملكي كما هو، «سيكون أي حل لتطويره إجراءً مقبولاً» .

وفي تأكيد هذا، أشارت «كارلا آدم»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أنه على الرغم من وجود الأمير «تشارلز» ، والأمير «ويليام»، في حفل الافتتاح الرسمي للبرلمان، واعتبار الأمر «لحظة صادمة»، فإن الملكة إليزابيث، « لا يبدو أن لديها أي نية للتنحي طواعية»، كون الصلاحيات الخاصة الممنوحة لوريثها تعد «إجراءً مؤقتًا»، و «ليس دائمًا» .وأضاف «بوجدانور»، أنه «نظرًا إلى تطور التكنولوجيا الحديثة»-

لا سيما مؤتمرات الفيديو عن بعد-

«يمكن للملكة الاستمرار في أداء وظائفها الدستورية من دون أن تكون موجودة فعليا»، بينما أكدت «تومينى» ، بالمثل، أنها «لا تزال تتمتع بالسيطرة الكاملة لملكاتها العقلية»، وستجري اجتماعات مع كل من رئيس الو زراء، والمجلس الملكي الخاص قريبًا .ومع وضع ذلك في الاعتبار، خلص «روبرت لاسي»، في صحيفة «الجار ديان»، إلى أن الملكة «مدركة إلى حد كبير لما يدور حولها»، وفي تقييمه، «إننا بعيدون جدًا عن مسألة الوصاية ».

وبينما أُشير إلى أن هذا الحضور «لم يكن إعلانًا بوصاية الأمير»، فقد أكدت «تومينى»، أن فكرة أن الملكة «قد لا تنفذ أهم التزاماتها الملكية مرة أخرى»، تعتبر فكرة «لا يمكن تقبلها»، ومن جانبها، أوضحت «ميلز»، أي

ضًا أنه رغم التأكيدات أنها «مازالت تحتفظ بسيطرتها الحازمة على العائلة المالكة، ورفض أي «إشارة إلى و جود وصاية جديدة على العرش»، فإن الصور التي التقطت بالبرلمان «بدت صعبة للغاية».

على العموم، أثار غياب الملكة «إليزابيث» عن افتتاح البرلمان، وحضور وريثها بدلا منها، مع غيابها بالفعل عن حضور عدد من الأحداث الأخيرة، مثل قداس ذكرى يوم الكومنولث، جراء مشكلات صحية، شكوكا عد يدة حول عدم قدرتها على القيام بواجباتها، وأن عملية سياسية يجري التحضير لها، وأن البروتوكولات الأ خيرة قد تم وضعها بالفعل لضمان استمرار الانتقال السلس للواجبات والمسؤوليات للعائلة المالكة، والتي تعد كفيلة بتسهيل المرحلة الانتقالية لأطول عهد ملكي في البلاد.

وبالنسبة إلى مستقبل النظام الملكي في المملكة المتحدة على المدى الطويل أيضًا، فإنه رغم المشكلات المتعددة في السنوات الأخيرة، التي تهدد بتقويض مكانته في المجتمع البريطاني، فقد أكدت «ميلز»، أن الملكة «لا ترغ ب في فعل أي شيء لإحداث حالة من الشك والخوف لذبذبة هذا النظام»، ولكنها أيضًا «لديها ثقة في أولئك الذين سيحلون مكانها في يوم من الأيام».

٢٠٢٢/٥/١٨

الدور البريطاني في مواجهة العدوان الإيراني في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تشمل التهديدات الأمنية التي تمثلها إيران لدول الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط الأوسع ؛ مخاطر الإرهاب، ودعم القوات المقاتلة بالوكالة لزعزعة استقرار المنطقة، والتمويل الدولي، والانتشار النووي، والهجمات ضد سفن الشحن التجاري المحايدة .وفي الخطاب الغربي حول هذه التحديات، ركزت أغلب التحليلات على رد ود أفعال الولايات المتحدة، بصفتها الضامن الرئيسي لأمن المنطقة .ومع ذلك، فإن المملكة المتحدة دولة لها تا ريخ طويل أيضا من المشاركات الأمنية والسياسية في المنطقة، فضلا عن اشتباكها مع إيران في العديد من القض ايا في السنوات الأخيرة.

وفي تحليل للسياسة الخارجية البريطانية تجاه إيران، نشر «روبرت كلارك»، من جمعية «هنري جاكسون»، و«لوك رولينغز»، من شركة «ديلويت»، تحليلا بعنوان «مواجهة إيران في الخليج العربي» .وفيما يتعلق بالتهد يدات التي تشكلها طهران على مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط، اتفق الباحثان على أنها تمثل «تهديدًا م باشرًا» للمصالح الاقتصادية والعسكرية للمملكة المتحدة، وذلك في تأييد لما خلص إليه تقرير «الخارجية الأمري كية»، بأن إيران هي «أسوأ دولة راعية للإرهاب في العالم»، حيث خصصت مليار دولار سنويًا «لدعم وتسليح وتمويل منظمات إرهابية إقليمية» .

ويبرز دعمها للوكلاء في «اليمن»، و«العراق»، و«لبنان، كأحد أهم جوانب التهديد الأمني لإيران، حيث يمثل هذا الدعم «تهديدا كبيرا» للمصالح الغربية في المنطقة .ووفقا لتقارير «الخارجية الأمريكية»، حول الإرهاب لعام ٢٠٢٠، فإنها تستخدم «الجماعات الإقليمية المتشددة العاملة بالوكالة لتجنب المساءلة» عن أفعالها «وسياساتها العدوانية» .وفي الخليج العربي، يشمل وكلاؤها، «سرايا الأشتر»، و«سرايا المختار» في البحرين، المصنفين كجماعات إرهابية في القائمة المخصصة للإرهابيين العالميين لوزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى «المتمردين الحوثيين» في اليمن.

علاوة على ذلك، أشار الباحثان إلى أن «المراجعة المتكاملة للسياسة الخارجية والدفاعية» البريطانية لعام ٢٠٢١، والتي جاءت بعنوان «بريطانيا العالمية في عصر تنافسي»، أعادت تحديد الأولويات الدبلوماسية للندن في السنوات القادمة، والتي اعترفت بأن أحد أكبر الجهات الفاعلة الحكومية تهديدا للمصالح العالمية للمملكة المتحدة هي إيران، وأنها إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية، يمثلون «تهديدا متزايدا»، للأمن القومي لبريطانيا .وفي ضوء ذلك، قدم الباحثان مجموعة من التوصيات السياسية للحكومة البريطانية .وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، شددا على ضرورة النظر في كل من؛ «المشاركة البريطانية في الاتفاق النووي الإيراني»، و«الاستخدام المستقبلي للعقوبات الاقتصادية ضد طهران»، و«مسألة الأمن البحري في المياه المحيطة بشبه الجزيرة العربية»، من أجل كبح العدوان الإيراني في المنطقة، وخاصة أن «الآليات الحالية»، التي تم وضعها من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف لتأمين الشرق الأوسط، قد ثبت «عدم فعاليتها» في ردع الاعتداءات الإيرانية على حلفاء المملكة المتحدة الإقليميين.

وفيما يتعلق بمشاركة بريطانيا في الاتفاق النووي الإيراني؛ ذكرت المراجعة المتكاملة لعام٢٠٢١، أنه «كأولوية»، ستواصل المملكة المتحدة «العمل مع الشركاء في الجهد الدبلوماسي الرامي إلى منع إيران من تطوير سلاح نووي» .وأنها، إلى جانب حلفائها، ستحاسب إيران على نشاطها النووي، في حين تظل أيضًا «منفتحة على المحادثات بشأن اتفاق نووي إقليمي شامل» .وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، كانت لندن، أحد المؤيدين الغربيين الرئيسيين لاستعادة الاتفاق النووي، حيث قالت الحكومة في بيان رسمي إن «الباب الدبلوماسي مفتوح، لكن الوقت ينفد للوصول إلى اتفاق».

ومع ذلك، اعتبارًا من منتصف فبراير ٢٠٢٢، توقفت المحادثات الأمريكية والإيرانية للعودة لشروط الاتفاقية النووية الإيرانية لعام ٢٠١٥، حيث أفاد «باتريك وينتور»، من صحيفة «الجارديان»، أنه «حتى الآن لا يوجد أي مؤشر على انفراج بعد أن اتهم المسؤولون الإيرانيون الولايات المتحدة برفض اتخاذ خطوات سياسية داخل الكونجرس لاستعادة الصفقة» .وكما هو الحال مع الموقعين الأوروبيين على اتفاق ٢٠١٥، وجدت بريطاند

يا نفسها مهمشة بشكل متزايد بسبب الإجراءات، كما تهدد الخلافات البارزة بين الأمريكيين والإيرانيين بع رقلة أي تقدم سابق تم إحرازه.

ونتيجة لهذه التطورات، فضلاً عن استمرار إيران في تطوير قدراتها النووية، حث «كلارك»، و«رولينغز» على نبرة أكثر صرامة من قبل بريطانيا تجاه طهران، لا سيما من خلال فرض عقوبات أكثر شدة لمعاقبتها على أن شطتها الضارة .وفي إشارة إلى التردد الواضح للندن في الرد ديناميكيًا على الانتهاكات الإيرانية لاتفاقية ٢٠١٥ ، حث الباحثان أيضًا الحكومة على «إعادة النظر في هذا التردد، وإعادة فرض العقوبات؛ كآلية للحد من عد م امتثال إيران».

وعند الإشارة إلى فرض قيود الأمم المتحدة على مبيعات الأسلحة لإيران المضافة إلى شروط «الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، والتي انقضت في أكتوبر٢٠٢٠؛ دعا المحللان، بريطانيا إلى «إعادة حظر أسلحة دائم»، أكثر من المس تخدم أصلاً في الاتفاقية الأصلية، وذلك لتقييد قدرتها على استيراد الأسلحة من الخارج، ومن ثم، إمداد وك لائها في الشرق الأوسط بالسلاح .وفيما يتعلق بمستقبل الاتفاق النووي، حثا على إجراء مفاوضات مستقبلية م ع إيران لإشراك وجهات نظر وآراء حلفاء المملكة المتحدة في الشرق الأوسط، خاصة السعودية والإمارات، واص فين إخفاق لندن وواشنطن في القيام بذلك في الماضي، بأنه «فرصة ضائعة لتعزيز الشرعية الإقليمية للاتفاق الذ ووي» .

وحول مسألة جعل العقوبات الاقتصادية ضد إيران أكثر فاعلية بغية كبح أنشطتها العدائية في المنطقة، أوصى «كلارك»، و«رولينغز»، بـ«استهداف أكثر كفاءة للنظام المصرفي الإيراني؛ الذي يُسهل الإرهاب الإقليمي الذ ي تسيطر عليه إيران» .على وجه الخصوص، أشارا إلى العلاقات بين الحرس الثوري الإيراني، والمصارف الم وجودة في إيران ولبنان، واقترحا على «الحكومة البريطانية فتح تحقيق عن دور الصناعة المصرفية البريطانية وعلاقاتها مع بعض البنوك اللبنانية».

بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على استخدام إيران للمواطنين البريطانيين كرهائن دبلوماسيين، مع «احت جاز ما لا يقل عن خمسة مواطنين بريطانيين ومزدوجي الجنسية بشكل غير قانوني في إيران»، وبالتالي أصب ح هذا الأمر «مصدر خلاف شديدا فيما يخص المصالح الوطنية للمملكة المتحدة» .واستشهد الباحثان بـ«النموذ ج الدبلوماسي الأمريكي» في التعامل مع احتجاز إيران للمواطنين، أي تبادل الأسرى وإطلاق سراح الإيرانيين المسجونين في الغرب، مقابل إطلاق سراح أمريكيين في إيران؛ كنموذج يجب أن يُحتذى به في كيفية حماية الحكومة البريطانية «بشكل أفضل» للمواطنين الذين يسافرون إلى إيران، ثم يتم اعتقالهم .وكان «باري روزن» -كبير مستشاري منظمة «متحدون ضد إيران النووية»، والناجي من أزمة الرهائن الإيرانية «١٩٧٩-١٩٨١»-

في صحيفة «واشنطن بوست»، قد حث قادة العالم على «عدم إبرام أي صفقات مع إيران حتى يتم إطلاق سر اح جميع الرهائن»، وأن إلغاء التجميد المحتمل للعقوبات ضدها «يحفزها فقط على مواصلة هذه الممارسة الإ جرامية»، داعيا- آنذاك -الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وكندا، والسويد، وألمانيا، والنمسا،- وجميعهم كان لديهم رهائن في إيران-

إلى التكاتف للضغط على إيران للإفراج عن السجناء المحتجزين لدى الأخيرة جراء تهم ملفقة، مؤكدًا أن «قو ة الضغط تكمن في كثرة عدد الدول الغربية المطالبة بذلك الأمر».

وفيما يتعلق بقضية الأمن البحري والمخاوف الأمنية الدولية في أعقاب مهاجمة السفن التجارية المدنية في بحر العرب، وارتباط هذه الهجمات بإيران ووكلائها؛ قدم كل من «كلارك» و«رولينغز»، العديد من التوصيات ال تي قد تعتمدها السياسة البريطانية حيال دول المنطقة .واعترافًا بأن العديد من أعضاء التحالف الدولي لأمن و حماية حرية الملاحة البحرية، المطلين على مياه الخليج العربي، يتعرضون «لتهديد متزايد من الأعمال العدائ ية الإقليمية الضارة من قبل إيران»، أوضحا أن «هذا التحالف يمكن أن يلعب دورًا أكبر بكثير وأكثر فعالية في تأمين المصالح الأمنية «لأعضائه الخليجيين» .وكجزء من ذلك، أشارا إلى أن «التهريب الإيراني غير المشرو ع للصواريخ «الباليستية»، وصواريخ «كروز»، عبر البحر إلى اليمن، «يمكن استهدافه بشكل أفضل من قبل قد رات البحرية الملكية البريطانية المتمركزة في المياه الإقليمية .

وحول هذه النقطة، أوضح «سيدهارث كوشال»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن اعتراض تهريب ا لأسلحة بين إيران واليمن له أهمية بالغة، حيث إن الحرس الثوري الإيراني يقوم بشحن مكونات وأجزاء تل ك الصواريخ المتطورة التي يتم تجميعها في النهاية ليتسنى إطلاقها ضد دول الخليج .ومن البديهي، أنه إذا نجح المجتمع الدولي في اعتراض نقل تلك الأجزاء والتقنيات العسكرية إلى الحوثيين، فإن المخاطر الأمنية عل ى دول الخليج ستقل أيضًا بدرجة لا بأس بها.

وعن كيفية استخدام المملكة المتحدة لانتشار قواتها ومعداتها البحرية الحالية في المنطقة لتحقيق تأثير أفضل في ردع الاعتداءات الإيرانية التي تستهدف دول الخليج، أشاد الباحثان بالدور الذي تقوم به الفرقاطة البريطا نية «إتش إم إس مونتروز»، المتمركزة في الخليج، مشيرين في الوقت ذاته، إلى «الخسارة العميقة»، التي قد تل حق بالعنصر الأمني في مضيق هرمز، نتيجة التقاعد المقرر لتلك الفرقاطة وإخراجها من الخدمة خلال عام ٢٠٢٢ .وفي الواقع، كان الانتشار للقوات والمعدات البريطانية في الخليج نشطًا للغاية في الأشهر الأخيرة .ففي يناير ٢٠٢٢، صادرت القوات البحرية على متن تلك الفرقاطة، كجزء من عمليات القوات البحرية المشتركة الدولية- وهو تحالف بحري متعدد الجنسيات-

أكثر من طن من المخدرات غير المشروعة كان يتم تهريبها عبر خليج عمان .وفي فبراير ٢٠٢١، صادرت الفرق اطة ذاتها، أيضًا ٦.٢ مليون طن من المخدرات غير المشروعة في بحر العرب.

على العموم، لاقت التوصيات التي قدمها «كلارك»، و«رولينغز»، صدى من قبل النائب «توبياس إلوود»، الر ئيس الحالي للجنة الدفاع في مجلس العموم، موضحا أن تلك الاقتراحات والالتماسات تشبه الكثير من رؤياه حول ملامح السياسة البريطانية التي يجب تبنيها تجاه إيران، وخاصة فيما يتعلق بمستوى التعاون العسكر ي البريطاني في المنطقة» .وعلى وجه الخصوص، كانت التوصية بأن تكون الفرقاطة «إتش إم إس مونتروز»، ا لتابعة للبحرية الملكية البريطانية متمركزة بشكل دائم في منطقة الخليج، قد لاقت قبولاً من قبل «إلوود» على أن حكومته يجب أن تنظر فيها «بكل تأكيد» .

من ناحية أخرى يتضح من النتائج التي توصل إليها الباحثان أن بريطانيا يمكنها فعل المزيد لدعم الحلفاء الإ قليميين، على الأصعدة الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية .وعلى الرغم من محدودية القوة الدبلوماسية والوجو د العسكري المادي لها في المنطقة؛ يجب أن نتذكر دورها في «المحادثات النووية الجارية»، و«مدى قدرتها ع لى فرض عقوبات صارمة على البنوك التي تدعم التجاوزات والانتهاكات العدوانية الإيرانية»، وكذلك «مشارك تها في عمليات التحالف الدولي لأمن الملاحة في الخليج» .وعليه، فإن تلك القدرات تسمح لبريطانيا، بأن تك ون واحدة من القوى الخارجية القليلة القادرة على التصرف بشكل إيجابي في المنطقة لصالح تعزيز السلام والأ من، كما يمكن الاستفادة من تعظيم الموارد العسكرية المتاحة الحالية والآليات الدبلوماسية بشكل أفضل لتعزيز حجم التعاون الإقليمي بينها وبين حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، بهدف تأمين المنطقة من عدوانية إيرا ن.

٢٠٢٢/٥/٢٠

الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثيره على الأمن الغذائي العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

ترتفع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بوقت انتهاء العملية العسكرية، التي قام بها الرئيس الروسي «بوتين»، في أوكرانيا، أواخر فبراير الماضي، فيما لم يحتسب أي من الطرفين- الدول الغربية أو روسيا- التبعات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تطال دول العالم، وعلى رأسها عدم انتظام إمداد ات السلع الرئيسية، مثل المواد الغذائية والطاقة، خاصة أن هناك دولا يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على ا لاستيراد- ومن بينها الدول العربية-

ما يجعل هناك توجس من طول أمد هذه الحرب، كما امتدت الحرب الكورية «١٩٥٠–١٩٥٣»، والحرب الفيتنامية «١٩٥٥–١٩٧٥»، وحرب أفغانستان «١٩٧٩–١٩٨٩».

ومع استمرار تداعيات الحرب، وتوقف تصدير المواد الغذائية الروسية، وتعطيل موانئ التصدير الأوكرانية، و لجوء المنتجين ضمن موجة النزوح واللجوء الضخمة من أوكرانيا- والتي جاوزت نحو ٦ ملايين شخص- إلى الدول المجاورة، خسر السوق الدولي من صادرات القمح الروسي والأوكراني نحو ٥٠ مليون طن، ومن ال شعير نحو ١١ مليون طن، ومن الذرة نحو ٦٠ مليون طن، ومن زيت عباد الشمس، نحو ١٠ ملايين طن .

ومن المعلوم، أن الدول العربية تستورد نحو ٥.٦٣ %من احتياجاتها من القمح، ونحو ٧٥ %من الذرة، و٥٥ %من الأرز، و٦٥ %من السكر، و٥٥ %من الزيوت النباتية .وكانت «منظمة الأغذية والزراعة»)الفاو(، قد أعلنت تسجيل المواد الغذائية «رقمًا قياسيًا، في أسعارها، هو الأعلى منذ ٦٠ عامًا .وكانت فاتورة استيراد الدول العربية للأغذية قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، قد بلغت نحو ١٠٠ مليار دولار سنويً ا .ووفقًا للمنظمة، فإن أكثر الدول العربية انكشافًا للأزمة الغذائية هي :«سوريا، واليمن، والسودان» .وتستور د الدول العربية نحو ٦٠ %من احتياجاتها من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، بسبب مزايا السعر المنخفض.

وعلى الرغم من بحث العديد من الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، عن مصادر بديلة لتعويض الواردا ت الأوكرانية والروسية من السلع الغذائية؛ فإن هذا الأمر، هو «أكثر تكلفة» خاصة بعد أن لجأت بعض هذه المصادر إلى حظر صادراتها من هذه السلع، تحوطًا لاعتبارات الأمن الغذائي لشعبها، فقد قفزت أسعار القمح إلى أسعار قياسية، بعدما فرضت «نيودلهي» قيودا على الصادرات يوم ١٤/٥/٢٠٢٢، وهو ما انتقده وزراء ا لزراعة بمجموعة الدول السبع الكبرى، باعتباره يفاقم الأزمة حول العالم .

وتعتبر «الهند، هي أحدث دولة تستخدم قيود التجارة لمواجهة تضخم أسعار المواد الغذائية في الداخل، بح جة ضمان الأمن الغذائي لسكانها البالغ عددهم ٤.١ مليار نسمة .وكانت «مصر» قد لجأت إليها لتأمين واردا تها من هذه السلعة .وفي حديثه، عن إدارة مصر لهذه الأزمة، ذكر رئيس الوزراء المصري في ١٦ مايو ٢٠٢٢، أن الكلفة المباشرة التي تحملتها الحكومة نتيجة هذه الأزمة، بلغت نحو ١.٧ مليارات دولار، فيما بلغت ال كلفة غير المباشرة نحو ١.١٨ مليار دولار .وكاستراتيجية متوسطة الأجل للتعامل مع هذه الأزمة، أعلنت الح كومة عن توسيع المساحة المخصصة لزراعة القمح، بواقع مليوني فدان، بحلول نهاية ٢٠٢٤.

علاوة على ذلك، تواجه دول «الاتحاد الأوروبي» أيضًا، «نقصًا شديدًا» في زيت عباد الشمس، حيث يأتي ما مجموعه ٩.٤٦ %من الصادرات من أوكرانيا .وكانت الدول الأشد تأثرًا هي الدول الإفريقية الفقيرة، حيث ت ستورد ٣٥ دولة احتياجاتها من القمح والحبوب الأخرى من أوكرانيا، وروسيا، وتستورد ٢٢ دولة الأسمدة م

ن البلدين .ووفقًا لدراسات «بنك التنمية الإفريقي»، ترتب على ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بنسبة من ٢٠–
٥٠ .%ووفقا لتقرير «الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية»، فإن الأزمة المركبة الناجمة عن «جائحة كور ونا»، و«الحرب الروسية الأوكرانية»، قد أضافت ٤٠ مليون شخص إلى أولئك الذين يعانون حالة انعدام الأمن الغذائي عالميًا، ليبلغ إجماليهم ١٩٣ مليون شخص، وقد غدت إفريقيا ضحية تبعات أزمة ثلاثية نتيجة هذ ه الحرب؛ «الغذاء، والطاقة، والأزمة المالية».

وفي تأييد آخر لهذا، كان سعر خام «برنت»، قد بلغ ٢٢ دولارا للبرميل في مارس ٢٠٢٠، وفي نفس الشهر م ن عام ٢٠٢٢- بعد أيام فقط من العملية العسكرية- ارتفع إلى ١٣٠ دولارا للبرميل، في الوقت الذي تحصل فيه أوروبا على نحو ٢٥ %من احتياجاتها من النفط الروسي، وعلى ٨.٤٦ %من احتياجاتها من الغاز الروسي .فضلا عن ذلك، يؤدي نظام العقوبات الأمريكي إلى ارتباك الأسواق، كما تؤثر العمليات العسكرية والعقوبات على عمل شركات النفط الغربية في قطاع النفط ال روسي، وما لذلك من تأثير على صادرات النفط الروسية .ومع الضغط الأمريكي على أوروبا للتحرر من الاعتما د على النفط والغاز الروسي، على أن يتم تعويض الإمدادات من دول منتجة أخرى، كـ«قطر، والجزائر، واس تراليا، والولايات المتحدة، والنرويج، ومصر»، وتحويل جزء من الإمدادات المتوجهة لليابان، وكوريا إلى أورو با؛ فإن ذلك فعليا يصعب
تنفيذه، بسبب كلفته العالية، ما يرفع من تكلفة الطاقة، ويعود تأثيره بالسلب على أسعار السلع الصناعية ال تي تُصدرها أوروبا إلى الدول النامية.

ومع ارتفاع أسعار الوقود، سجلت «الولايات المتحدة»، أعلى معدلات تضخمها منذ ٤٠ عامًا في الشهر الأول لاندلاع الحرب، وزادت أسعار السلع بنسبة ٥.٨ %في أكبر زيادة سنوية منذ ديسمبر ١٩٨١ .ولم يعوض هذا الارتفاع في معدل التضخم، الزيادة التي حدثت في الدخول، والتي كانت ٦.٥%، ما يعني أن مستوى المعي شة في أمريكا، قد تأثر بشكل كبير .وفيما لجأت «واشنطن»، إلى سحب ٧.٢ مليون برميل من النفط الخام من احتياطيها الاستراتيجي في مارس ٢٠٢٢، والضغط على «أوبك»، لزيادة إنتاجها النفطي، للتخفيف من حدة هذه الأزمة، إلا أنها لا تستطيع الاستمرار في تفريغ مخزوناتها، كما أن هناك حدودًا لزيادة إنتاج «أوبك»، ا لتي لا تستطيع تعويض غياب النفط الروسي عن الأسواق، والبالغ نحو سبعة ملايين برميل يوميًا.

وعلى الرغم من أن الدول الأكثر اعتمادًا على تصدير النفط- خاصة الخليجية- تستفيد من ارتفاع أسعار النفط، والبتروكيماويات، والألومونيوم .ولأول مرة منذ ٢٠١٤، تحقق هذه الدول فائ

ضا ماليا، يقدر في العام الحالي، بـ٢٧ مليار دولار، ما يمكنها من إنعاش صناديقها السيادية، غير أن هذه ال زيادة يتم استهلاكها في تحمل تبعات توفير الأمن الغذائي لشعوبها، وتوفير احتياجات الأمن، واحتياجاتها من السلع الصناعية، فضلاً عن دورها في دعم الدول العربية الأخرى، ومساعدتها في تحمل تبعات زيادة أسعا ر المواد الغذائية والطاقة.

وفضلاً عن تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الغذاء وارتفاع أسعارها، وأسعار الطاقة والسلع الص ناعية؛ فإن هذه الحرب أفقدت العديد من دول العالم، ومن بينها الدول العربية، «مصدرًا مهمًا»، لدخلها، وهو السياحة الوافدة من كلا الدولتين روسيا وأوكرانيا .وكانت دبي في عام ٢٠٢١ الوجهة المفضلة لـ٦ %من السياح الروس) ٦٠٠ ألف(، وجاء ترتيبها بعد مصر بنسبة ١٠) %مليون سائح (وتركيا بنسبة ٤٥ %)٤٫٧ مليون سائح(، كما أسفرت الحرب عن انخفاض عدد السياح الروس، وتخفيض إنفاق هؤلاء السائحين ، مع تأثر السياحة بتعليق عمل المزيد من البنوك الروسية على «نظام سويفت» للتحويلات النقدية بين البنو ك، واستمرار تدهور سعر الروبل .ويذكر، أن السياحة تمثل لدبي خمس ناتجها المحلي الإجمالي، فيما قدر ت خسائر مصر من تراجع السياحة الروسية والأوكرانية بنحو ٣ مليارات دولار.

وعليه، فإن أهم الدروس المستفادة من المشهد الاقتصادي العالمي الراهن للدول العربية، هو تحقيق أكبر درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية، بعيدًا عن الاعتماد على الخارج، وتعزيز التعاون العربي في هذا الشأن، والعمل على حل المشكلات السياسية المعرقلة لهذا التعاون، حيث كشفت الأحداث الأخيرة، مخاطر الاعتماد على مصدر واحد، بعيد عن السيطرة لتأمين الغذاء .

وعلى الرغم من وقوف الظروف المناخية، وندرة الموارد، «عائقًا»، أمام دول الخليج في تحقيق هذا الهدف؛ فإ نه يمكنها قيادة تحالف عربي لتحقيقه، ووضع ذلك في إطار استراتيجيتها لتحقيق الأمن الغذائي .وفي أثناء « جائحة كورونا»، نجحت هذه الدول في مواجهة تحدي الأمن الغذائي، اعتمادًا على تكوين مخزونات هائلة ل لمواد الغذائية، والعديد من حزم الدعم للقطاع الزراعي، والتوسع في الاستثمار الخارجي .

يقوم هذا التحالف العربي المنشود على استثمار الموارد الزراعية المتاحة في عدد من الأقطار العربية، وعلى رأس ها السودان، خاصة أن ١٤ %من إجمالي مساحة الدول العربية،)نحو ٢٠٠ مليون هكتار(، صالحة للزراعة، والمستغل منها ٥ %فقط .وقد حال دون استغلالها ضعف الإمكا نات المادية ومشكلات ري وتأثير النزاعات .ومن ثمّ، يمكن لتكامل زراعي عربي حقيقي، بين التمويل والخ برة والأرض والتكنولوجيا الحديثة، سد الفجوة الغذائية العربية.

إلى جانب ذلك، يتولى هذا التحالف، دعم مخزون استراتيجي كاف، وتأمين مصادر إمداد بديلة، وخطوط إم داد آمنة .وتحتاج دول الخليج إلى هذا التحالف؛ لأن قيمة وارداتها الغذائية تزيد على نصف الواردات العرب ية) ٥٣,١ مليار دولار(، فضلا عن ارتفاع عدد سكانها نحو)٥٩ مليون نسمة .(وتأتي الدعوة لهذا التحالف، في إطار دعوة «منظمة الأغذية والزراعة»، عام ٢٠٢١، لإنش اء تحالف عالمي من أجل الغذاء، حين كانت جائحة كورونا تجتاح العالم، ولمنع تحول هذه الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية، فيما دعت وزيرة «التنمية الألمانية»، إلى إبرام اتفاق عالمي للأمن الغذائي في أعقاب العملية ال عسكرية الروسية في أوكرانيا.

علاوة على ذلك، يعد هذا التحالف إحياءً لإعلان الرياض، لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمي ة، الصادر عن رئيس وأعضاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها الـ«٣٠»، بالرياض في٣٠ أبريل ٢٠٠٨ .وفي فبراير ٢٠٢٢، استضافت «الدوحة»، فعاليات «منتدى المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي»، لبحث سبل التعاون بين الدول الإسلامية ورفع قدراتها في تحقيق الأمن الغذائي .وتعد الدول الخليجية، بحكم است ثماراتها الضخمة في المجال الزراعي خارج الحدود، وقدراتها التمويلية، هي المؤهلة في المرحلة الحالية لقيادة هذا التحالف، كما يعد السودان- إذا جاز التعبير- هو المجال الحيوي الخليجي والعربي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وسلة غذاء العالم العربي .ويمتلك «ال سودان»، ثروة حيوانية تبلغ أكثر من ١٠٠ مليون رأس، يمكنها توفير الاحتياجات العربية من اللحوم الحمرا ء، وفرص متاحة للاستثمار، بأراض يمكن زراعتها بالقمح .

وفي حين تحقق هذا النهج من التعاون، فإن استثمار هذه الأراضي، يؤمن احتياجات السودان بالكامل، ونحو ثلث حاجة مصر)نحو ٥.٦ ملايين طن .(ويحتاج ذلك إلى شراكات تعاقدية بين القطاع الخاص السوداني، الذي يمتلك الأر ض، والقطاع الخاص العربي، الذي يوفر مدخلات الإنتاج، بما فيها العمالة، التي يعول عليها من مصر .و يمكن توسيع هذه العلاقة التعاقدية في مساحات أخرى .وعليه، يمكن توفير احتياجات الأمن الغذائي الخلي جي والعربي ,من مصدر عربي موثوق، فضلاً عن دفع عجلة التنمية الشاملة في السودان.

على العموم، مع استمرار تداعيات الحرب في أوكرانيا على الوضع الاقتصادي العالمي، وتأثير ذلك بصورة حا دة على أسواق السلع الأساسية، والآثار بعيدة المدى للتوقعات بالنسبة للدول النامية؛ تظل الحاجة الآن قائم ة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل التعاون بين الدول العربية، لتأمين احتياجاتها من السلع الساسية، والاستف

ادة من الدراسات العديدة المنجزة في هذا الشأن، والتي بينت أن المنطقة العربية التي يتزايد فيها عدد السكان بسرعة تمتلك المقومات الذاتية لتحقيق أمنها الغذائي.

٢٠٢٢/٥/٢١

حروب مواقع التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لم تعد المنافسة داخل الشرق الأوسط قاصرة على الساحتين السياسية والدبلوماسية فقط، فعلى الصعيد التكنولوجي، برزت أهمية وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث إن غالبية المواطنين و المقيمين في المنطقة لهم وجود على الإنترنت بشكل أو بآخر .ويُثير صعود هذه الوسائل تحديات خاصة للمجتمع، والتي تضم زيادة حدة الحوار السياسي، فضلا عن استخدامها لارتكاب الجرائم، ما أدى إلى ظهور العديد من التحديات الاستراتيجية.

ولمناقشة هذه الديناميكية، عقد معهد «بروكينجز»، ندوة بعنوان «حروب مواقع التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط»، أدارها «دانيال بايمان»، من مركز سياسات الشرق الأوسط بالمعهد، وشارك فيها «دينا حسين»، رئيسة مكافحة الإرهاب والمنظمات الخطرة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بـ«فيسبوك»، و«أليكساندرا سيغل»، من برنامج السياسة الخارجية بالمعهد، و«كريس ميسيرول»، من مبادرة الذكاء الاصطناعي بالمعهد، و«عفيفي أبروجي»، الباحثة في منظمة «سميكس».

في البداية، أشار «بايمان»، إلى أن منطقة الشرق الأوسط، لطالما عُرفت بأنها منطقة «صراع ومنافسة»، حيث «تتدخل الدول في سياسات بعضها؛ بهدف زعزعة الاستقرار»، ولذلك فإن امتداد هذه الديناميكية إلى عالم وسائل التواصل الاجتماعي، «ليس بالأمر الغريب».

وحول ما تفعله منصات التواصل الاجتماعي في المنطقة لمواجهة «النشاطات الحكومية»، أشارت «دينا»، إلى أن نهج الشركة التحليلي يدور حول تتبع «المحتوى» و«السلوكيات» .وبالنسبة إلى المحتوى الذي يتم مشاركته، فقد تمكنت بعض الدول من إساءة الاستخدام من خلال مشاركة معلومات خاطئة عن عمد .وفيما يتعلق بالسلوكيات، كان هناك ارتفاع في عدد الحسابات المشكوك في صحتها، وتحديدا الحسابات الاصطناعية أو «الروبوتات»، التي أنشأتها الصين وروسيا وإيران وغيرها .علاوة على ذلك، فقد قامت دول بتعيين «جهات فاعلة خاصة، للقيام بالأعمال الخبيثة حتى تتجنب خطر المساءلة، كما أن بعض الدول استفادت أيضًا من «غموض القوانين»، الخاصة بأمور التكنولوجيا .وبالفعل، كشفت «ميتا»، الشركة الأم لفيسبوك، في يناير ٢٠٢٢، أنها أزالت ما وصفته «إليزابيث كوليفورد»، في «رويترز»، بـ«شبكة من الحسابات المزيفة، التي أنشأتها إيرا

ن»، والتي استهدفت مستخدمي موقع «إنستجرام» .ورداً على ذلك، أشار «بين نيمو»، رئيس قسم استخبار ا لتهديدات العالمية في «ميتا»، إلى أن الشركة «حددت مجموعة مماثلة لهذه العمليات مصدرها إيران على مدى السنوات الماضية».

وعن «أدوات السيطرة» التي تستعملها الدول، لتسخير وسائل التواصل الاجتماعي لمصلحتها، تحدثت «سيغ ل» عن ثلاث أدوات هي، «الخوف»، و«الغزو»، و«العزل» .وبالنسبة إلى الخوف، فهو يشمل «المراقبة» و«القم ع الجسدي»، أما «الغزو»، فيشير إلى موجات من «النشاطات المصنوعة» على منصات التواصل من خلال «روب وتاتها الخاصة»، أو «توظيفها» لأفراد وجماعات لدعم رواياتها عبر الإنترنت، فيما وصفته بـ«المرتزقة الرقمي ين»، الذين يهدفون إلى «حجب» الأصوات الأخرى .وبشأن مفهوم «العزل»، فإن بعض الأنظمة تُقيد وصول م واطنيها إلى بعض المنصات والمحتوى على الإنترنت .ومثال على ذلك، قيام المتمردين الحوثيين في اليمن بح جب الإنترنت جزئيا من أجل إحكام السيطرة على البلاد.

ومن جانبها، أكدت «أبروجي»، أن هذه الأدوات تمثل «تهديدا دائما» على المجتمع المدني، مشيرة إلى ضرو رة حماية الحق في حرية التعبير على مواقع التواصل .وفي حديثها عن الإجراءات التي اتخذتها المنظمات لموا جهة التهديدات، أشارت إلى دور الاهتمام الخارجي الكبير بـ«دعم الأمن الرقمي»، في مساعدتهم في تحديد ا لانتهاكات الأمنية، فضلاً عن أنهم بدأوا في التنسيق بشكل أفضل مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي نف سها لمواجهة حملات التلاعب.

وبشأن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط، في «سياق عالمي»، وصف «ميسيرول»، ر وسيا والصين، بأنهما أبرز مؤيدي فرض المراقبة على هذه الوسائل، حيث إنه يمثل وسيلة أسهل لتتبع المعار ضين من تتبعهم في الواقع، مشيرا أيضًا إلى انتشار «عمليات التأثير» على الصعيدين المحلي والدولي.

وفيما يتعلق بأهداف الحكومات على مواقع التواصل، أوضح أن الهدف منها «ليس تغيير رأي شخص ما» ح ول مسألة اجتماعية، أو سياسية معينة، ولكن الهدف هو التأثير في المواطنين من خلال تأكيد تحيزاتهم الخا صة .وكمثال على ذلك، ذكر أنه عندما بدأت جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، ادعت منشورات صفحات التواصل الموالية لإيران، أن أمريكا صنعت الفيروس، من دون تدعيم ذلك بدليل .لذا، فإن استخدام وسائل التواصل ا لاجتماعي، بهذه الطريقة يهدف إلى تأكيد التحيزات واستقطابها، استنادا على حدس الشعب.

وتأكيدا لذلك، في مايو ٢٠١٩، أفادت شبكة «إن بي سي نيوز»، أن العديد من حسابات وسائل التواصل المز يفة التي كان مصدرها إيران، انتحلت صفة الكثير من السياسيين والصحفيين الأمريكيين البارزين «في محاولة لتعزيز مصالحها .وفي عام ٢٠١٩، علق» لي فوستر»، من شركة «فاير آي»، إن مثل هذه الأساليب تُظهر «أ

ن الجهات الفاعلة التي تشارك في هذا النوع من الأنشطة تستخدم جميع أنواع التكتيكات والتقنيات المختلفة التي تمتد عبر مجموعة متنوعة من الوسائط والمنصات الإلكترونية».

وحول فرض بعض الأنظمة عددا من القيود على وسائل التواصل الاجتماعي، استشهد «ميسيرول» بقيام تركيا ، بتمرير تشريع جديد يقضي بأن يكون لمواقع التواصل مسؤولون محليون في تركيا، وأن تلتزم تلك المواقع بم طالب الحكومة إن رغبت في شطب محتوى ما، مشيرًا إلى أن تلك القيود تجعل تلك المواقع أشبه ما تكون بـ« رهائن تحت رحمة الحكومة التركية» .وخلص، إلى أنه على الرغم من أن استخدام وسائل التواصل من قبل ا لجهات في منطقة الشرق الأوسط، يقوم على «استغلال تأثيرها وتلبيتها لأهداف بعينها»، لكن الطرق المختلفة التي تمكنت بها الأنظمة من وضع ضوابط معينة أمام إساءة استخدام هذه الوسائل، هي «اتجاه مثير للقلق»، بالنسبة إلى المراقبين الغربيين في الوقت الراهن.

وحول إجراءات شركات التواصل الاجتماعي، مثل «فيسبوك» للرد على الانتهاكات التي تتعرض لها وسائلها من قبل بعض الجهات، أشارت «حسين»، إلى نهج «ثلاثي» لمعالجة تلك الانتهاكات، والذي يشمل «التوا صل مع المواقع التي يتم استهدافها»، و«فهم الأساليب ونقاط الضعف التي حدثت من خلالها تلك الانتهاكا ت»، واللجوء إلى «الجانب التشريعي لمنعها تمامًا»، موضحة أن شركات التواصل الاجتماعي، «تواجه باستم رار تحديات تشريعية جديدة لضبط أنشطتها»، وأن هذا يجعل مهمة تلك الشركات تتسم بالصعوبة في محاسب ة الحكومات .وعندما سُئلت عما يمكن أن تفعله هذه الشركات، بشكل أفضل للتعامل مع الانتهاكات، أجاب ت «أبروجي»، بأن مواقع مثل «فيسبوك»، يمكنها بالتأكيد إعطاء الأولوية لجهودها نحو حماية الحسابات ا لإلكترونية للمنظمات الدولية المختلفة التي تستهدفها الجهات الخبيثة .

وفيما يتعلق بسبل الاستجابة التي قد تقدمها الدول الديمقراطية مثل أمريكا في هذا الصدد، أوضح «ميسيرول» ، أن تلك الدول يجب أن «تواجه هذه الانتهاكات بمهارة»، لاسيما عندما يتعلق الأمر بنشر المعلومات التضلي لية وبث الروايات المثيرة للانقسام عبر المواقع، مضيفا أنه لا يستطيع «تحديد» الكيفية التي ينبغي للدول الغ ربية ككل اتباعها في مثل هذا المسار، وأنه بدلاً من ذلك، يجب توجيه مزيد من الاهتمام لمساعدة النشطاء والم نظمات الأخرى الداعية إلى ممارسة مبادئ الحرية في كل من روسيا والصين وإيران، إلخ.

وعن الأسباب التي أكسبت البلدان التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في الأنشطة الخبيثة، «خبرة تك نولوجية»، للقيام بتلك الأنشطة، أشارت «سيغل»، إلى أنه تم توجيه «قدر لا بأس به من الاهتمام» لدى الدو ل الغربية، نحو ضرورة مواجهة الصين، باعتبارها «مصدرا» للأنشطة الضارة الرائجة عبر الشبكة العنكبوتية .وفي حين أشارت إلى أن البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية لخدمات الإنترنت ووسائل التواصل مختلفة تم

امًا عن مثيلاتها في الشرق الأوسط، مقارنة بالصين، فقد أضافت أن العديد من الأدوات والآليات السيبرانية، التي تستخدمها الصين بدأ الاعتماد عليها بشكل أكبر من قبل بعض أنظمة الشرق الأوسط مثل طهران .وردًا على هذا أيضًا، أكد «ميسيرول»، كيف قدمت روسيا والصين «نموذجًا» للأنظمة الأخرى لتتبعها، وأن الولايا ت المتحدة، «فطنت لهذه القضية» في السنوات الأخيرة، لكنه أضاف أن «معالجتها لا يزال يتطلب مراقبة م ستمرة لأنشطتها في هذا الصدد» .

ولاحظت «حسين»، أن «فيسبوك» يدرك ما وصفته بالديناميكية «الحساسة» للمنطقة، ويسعى إلى تجنب «المع املة التفضيلية» من خلال تبني مبادئ الشفافية قدر الإمكان كونه «متاحًا للجميع» بلا استثناء.

وحول ما إذا كان هناك المزيد من المشكلات المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط، أوضح «ميسيرول»، أن مسألة «الانقسام والتشعب لخدمة الإنترنت بين الدول المختلفة» في المنطقة، تمثل خط رًا كبيرًا يجب مراقبته والعمل على مواجهته .واستشهد كذلك بكيفية نجاح الصين في إنشاء إنترنت معزول و «مؤمم»، حيث باتت تتمتع الحكومة بالسيطرة الكاملة على انتشار المعلومات المتاحة، وكيف أصبح الشرق الأ وسط الآن على «شفا» تبني هذا الأمر .وعلى صعيد أوسع، أوضح أنه في المستقبل القريب، قد يشهد العالم تط ورا لشبكات إنترنت منفصلة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط وما إلى ذلك، بسبب إدخال تش ريعات تنظم استخدام خدمة الإنترنت في أجزاء مختلفة من العالم.

وبالمثل، فإنه من «منظور تقني»، سلطت «حسين»، الضوء مرة أخرى على قضية الاختصاص التشريعي والق ضائي، وكيف أن تطبيق التشريعات التي تتحكم في طرق استخدام الإنترنت في بلد ما غالبًا ما يكون لها «تأث ير» على البلدان المجاورة أيضًا .وذكرت أنه في حين أن تلك التشريعات التي قد يتم تطبيقها في بلد ما قد تك ون بادرة عن «نوايا حسنة»، ولكن في دول أخرى قد يتم استخدام هذه القوانين نفسها تلبية «لنواياها السيئة .ولمعالجة هذا التحدي، أوضحت أن «الحوار بين دول العالم» مطلوب، وعلى الرغم من أنه لم تتم تحديد ما سيترتب على ذلك الحوار بالضبط، فإنها أقرت أنه «لا أحد» يريد أن يرى شركات تكنولوجية مثل «فيسبو ك»، «متحكمة» بشكل عام في تحديد من هو «جيد» من مبادئ وخلافه، ومن هي الأطراف التي لا تعتبر على مستوى الدولي من حيث التزاماتها المختلفة وغيرها .

على العموم، قدمت الندوة عرضا مفصلاً للتهديدات التي تتعرض لها وسائل التواصل الاجتماعي، وعكست م دى قلق المعلقين الغربيين بشكل متزايد من مسار القيود وضوابط السيطرة والتحكم في هذه الوسائل في المنطقة . وتم تأكيد أن النماذج الصينية والروسية والإيرانية المعنية بالتحكم في إتاحة المعلومات، ونشر بيانات كاذبة، وتطبيق تدابير تشريعية صارمة؛ تعد «تطورات مقلقة بشكل خاص» .

وبصرف النظر عن الاقتراحات الغامضة لضرورة وجود «حوار عالمي» والدعم الغربي للشركات التكنولوجية، ف إن الاقتراحات حول كيفية معالجة انتشار آليات السيطرة والمعلومات المضللة عبر هذه الوسائل، كانت غائبة بشكل كبير في الندوة .

٢٠٢٢/٥/٢٥

الثروة السمكية والأمن الغذائي العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من أهم أسس تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة الاعتماد على الذات، وفي ظل التأثير المباشر للنزاعات السياسي ة والحروب- التي من شأنها تعطيل تجارة المواد الغذائية- على نهج الاعتماد المتبادل؛ وجب على كل دولة السعي للاعتماد على الذات في إنتاج السلع الغذائية الرئيس ية، وتنويع مصادر الدخل .وعلى الرغم من أن الدول العربية، كلها- فيما عدا السودان- تفتقر إلى المراعي الطبيعية، فإن النمط الغذائي فيها، قد غلب عليه الاعتماد على اللحوم، وخاصة الحمراء في حصولها على البروتين الحيواني، ومن ثمّ، الاعتماد على الاستيراد في توفير هذا الغذاء، ما جعل هناك ض رورة لتأمين متطلبات تحقيق أمنها الغذائي من هذه السلعة.

ومن المعلوم، أن حجم الثروة الحيوانية العربية يبلغ نحو ٣٩٠ مليون رأس، يتركز إنتاجها في ثماني دول عر بية فقط، يأتي على رأسها السودان الذي يستحوذ على ٤.٣١%، يليه الصومال، والجزائر، والمغرب، وموريـ تانيا، واليمن، والسعودية، ومصر .وفيما تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي العربي نحو ٧٩%، أخذت الواردات من اللحوم الحمراء تزيد عبر السنوات لتصل إلى نحو ١٠ مليارات دولار سنويًا، أي بنسبة ١٠ %من إجمالي ال واردات الغذائية البالغ نحو ١٠٠ مليار دولار، كما تستورد الدول العربية نحو ٧٥ %من احتياجاتها من الأع لاف اللازمة لإنتاج اللحوم الحمراء والدواجن، ونحو ٣٠ %من احتياجاتها من الدواجن.

وتدفع إشكاليات عدم وجود مراعي طبيعية، وارتفاع تكلفة استيراد الأعلاف، وإمكانية إعادة تخصيص الأرا ضي المزروعة بالأعلاف لزراعة القمح، بما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه، إلى الاهتمام ببدائل توفر البروتين الحيواني اللازم لصحة الإنسان .ويتوافر للدول العربية كلها هذا البديل ممثلاً في ثرواتها السمكية، وخاصة أن ها كلها تقع على بحار، وتملك عمقًا فيها من خلال المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، والتي تمتد إلى ٢٠٠كم من مياهها الإقليمية، أو إلى خط المنتصف، إذا كان الاتساع المائي لا يسمح بذلك، لتصبح الأسماك، سواء التي يتم صيدها أو يتم استزراعها مصدرا بديلا متميزا للبروتين الحيواني، وخاصة أن الشواطئ العربية

تمتد إلى نحو ٧.٢٢ ألف كم، وتبلغ مساحة الجرف القاري الغني بالأسماك، نحو ٧٠٧ آلاف كم٢، إلى جاند ب العديد من المسطحات المائية، من البحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية.

ويعتبر إنتاج الأسماك منخفض التكاليف اقتصاديًا، حيث تتغذى من البحار، كما أن الاستزراع السمكي يمكن أن يتم في مناطق صحراوية، ومن ثم فهو لا يتعدى على أراضي مخصصة للزراعة، وكما هو معلوم، فإن الأسماك تعد من أهم مصادر البروتين الحيواني، ومصدرا مهما للأحماض الأمينية والمعادن والفيتامينات، فضلاً عن سهولتها في الهضم، كما يمكن من خلال الاستغلال الأمثل لهذا القطاع أن يحقق ليس فقط سد فجوة البروتين في العالم العربي، لكن أيضا الإسهام في تعظيم الصادرات وتنمية الدخل القومي.

ومع القيود الطبيعية المفروضة على نمو القطاع الزراعي العربي، حيث تشكل المساحة المزروعة- البالغة ٧٠ مليون هكتار- ٣٥ %فقط من الأراضي الكلية القابلة للزراعة، والبالغة نحو ٢٠٠ مليون هكتار .ومع تقلص هذه المساحة نتيجة التوسع العمراني وعوامل التصحر؛ يصبح الاتجاه إلى البحر لتوفير الغذاء، اختيارًا حتميا، لا ينبغي التأخر فيه، وخاصة مع توافر القدرة على ولوج هذا الاتجاه.

ويمكن تقسيم مناطق الصيد في الوطن العربي الواعدة بفرص الاستثمار إلى أربع مناطق، تشمل الأولى، منطقة «المحيط الأطلسي»، حيث سواحل المغرب وموريتانيا بطول يقارب ٤ آلاف كم، ومساحة جرف قاري تقارب ٩٠ ألف كم٢، وتتميز بغناها من الأسماك، وتنتج نحو ٤٩ %مما ينتجه العالم العربي من الأسماك، ويقدر مخزونها السمكي بنحو ٥.٤ ملايين طن، وتنتشر فيها أساطيل الصيد الأجنبية وأهمها الأسطول الأسباني .والثانية هي منطقة «البحر المتوسط»، وتشمل سواحل سوريا ولبنان وفلسطين ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، بطول سواحل يقارب ٧ آلاف كم، ومساحة جرف قاري ٢٠٢ ألف كم٢، وتنتج ٣٤ %من إنتاج العالم العربي من الأسماك، بمخزون سمكي يبلغ نحو ٦٨٠ ألف طن، وتعد مصر الأولى في هذا الإنتاج، تليها الجزائر، ثم تونس.

أما المنطقة الثالثة، فهي منطقة «الخليج العربي وبحر العرب»، وتشمل سواحل العراق، والسعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات، وقطر، وعمان، واليمن، بمساحة جرف قاري ١٧٦كم٢ .وأولى الدول إنتاجًا فيها اليمن، ثم سلطنة عُمان .والمنطقة الرابعة، منطقة «البحر الأحمر والمحيط الهندي»، وتشمل سواحل مصر، والسودان، والصومال، والسعودية، واليمن، وجيبوتي، بطول سواحل ٦ آلاف كم٢، ومساحة جرف قاري ١٧٧كم٢، واحتلت اليمن والسعودية المرتبة الأولى في الإنتاج في هذه المنطقة .ووفق هذا المعنى، تعد المنطقة الأ

ولى
)المحيط الأطلسي(، هي الأكثر إنتاجًا، وفرصًا للاستثمار في الثروة السمكية في عالمنا العربي، يليها منطقة)البحر المتوسط(، ثم) الخليج العربي، ثم)البحر الأحمر والمحيط الهندي(، بإجمالي إنتاج ارتفع من ٢.١ مليون طن متوسط السنوات ١٩٩٧/٢٠١١ إ لى نحو ٥ ملايين طن حاليًا.

علاوة على ذلك، يحتل «الاستزراع السمكي»، مكانة بارزة في الإنتاج السمكي على المستوى العالمي .وتبين إ حصاءات «منظمة الأغذية والزراعة»، التابعة للأمم المتحدة، أنه من بين إنتاج عالمي للأسماك يبلغ نحو ١٧٩ مليون طن، جاء ٨٢ مليون طن من الاستزراع السمكي بنسبة ٤٦%، في مقابل ٤.٩٦ مليون طن صيد بحري بنسبة ٥٤%، وقد تربعت «الصين» على عرش الاستزراع السمكي، تليها على الترتيب الهند، وإندونيسيا، وفيتنام، وبنجلاديش، لتأتي «مصر» في المركز السادس عالميًا بمتوسط إنتاج سنوي يبلغ ٦.١ مليون طن .وفي إ طار هذا الواقع، تتضاءل نسبة الإنتاج العربي من الأسماك، سواء المصادة أو المزروعة، قياسًا إلى الإنتاج العالـ ي، أو إلى حاجة الوطن العربي، أو إلى الإمكانيات المادية المتوافرة التي تمكن من زيادة الإنتاج .

ويأتي ضعف الإنتاج السمكي، نتيجة عدة عوامل من أهمها، الممارسات الخاطئة كالصيد الجائر، وصيد الزريـ عة وعدم احترام الراحة البيولوجية ومواسم التكاثر، والتركيز على الصيد الساحلي، ونقص تسهيلات البنية الأساسية المساعدة، كالأرصفة وموانئ الصيد والورش، والثلاجات، وصناعة معدات الصيد، فضلا عن تضاؤل الاستثمار في ممكنات الصيد في أعالي البحار التي تمتلكها الأساطيل الأجنبية العاملة قرب السواحل العربية ، وفي مقدمتها الأسطول الروسي والياباني والأسباني، وضعف الاستثمار في الاستزراع السمكي برغم وجود اسـ تراتيجية عربية لتربية الأحياء المائية أعدتها «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» .وتبين الدراسات أن هناك قا بلية لزيادة الإنتاج العربي من الأسماك البحرية، بما لا يقل عن ٢ مليون طن سنويًا، أما آفاق التوسع في الاسـ تزراع السمكي، فهي مرتبطة بالأعلاف، شأنها شأن تربية الدواجن.

ولتعظيم الاستفادة من هذا المورد تعددت الفعاليات العربية، وأصدرت العديد من التوصيات، كتوجيه الاستثمـ ارات العربية نحو القطاع السمكي، وتأسيس شركة عربية قابضة للأسماك والمساهمة في رأسمالها، وإنشاء «ا لمجلس العربي للثروة السمكية»، في إطار جامعة الدول العربية، وإنشاء قاعدة بيانات عربية تشمل مختلف أ نواع الثروة السمكية، وتأسيس شركة عربية لمراكز البحث العلمي المعنية .وتفرض الظروف الحالية، التي يمر فيها وضع الأمن الغذائي العربي، ضرورة الالتفات لمثل هذه التوصيات.

وفي منطقة الخليج العربي- التي عرفت صيد الأسماك قبل أن تعرف النفط- وكثيرًا ما اعتمدت على الأسماك كغذاء مهم لوفرتها وكثرة السواحل واتساعها .ومع قابلية قطاع الثروة السمكية للتطوير وقدرته على تلبية احتياجات الأمن الغذائي للسكان، إلا أنه لم يحظ بعد بالاهتمام الكافي مع ما يتناسب وأهميته، حيث يمكن أن يسهم بنسبة يعتد بها في الناتج المحلي، ويكون بديلاً منافسًا وكاملاً عن ا للحوم الحمراء، التي يتم استيرادها، أو استيراد الأعلاف اللازمة لإنتاجها.

وفي واقع الأمر، يعاني هذا القطاع في الخليج من نفس المشاكل تقريبًا التي يعانيها على مستوى العالم العربي .وبرغم أن «الأمانة العامة»، لمجلس التعاون الخليجي، يتوفر لديها لجنة معنية بالثروة السمكية تجتمع بص فة منتظمة، وتصدر توصيات لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، فيما تتعدد فرص الاستثمار، سواء في مجال الصيد، أو التصنيع، أو التسويق، أو الخدمات المساعدة؛ إلا أن الاستثمار والعمل الخليجي المشترك في هذا ال قطاع مازال محدودًا.

ومما لاشك فيه، أن الصناديق والمؤسسات العربية يمكن أن تلعب دورًا مميزًا في هذا الشأن، وخاصة مع توافر مناخ ملائم للاستثمار، كـ«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، و«الشركة العربية للاستثمار»، و«المؤسسة العربية لضمان الاستثمار»، و«البنك الإسلامي للتنمية»، و«المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إف ريقيا».

وفضلاً عن الفرص القائمة في الخليج، هناك فرص عربية واعدة للاستثمار في المجال السمكي، وخاصة في مور يتانيا والمغرب والصومال .وتأكيدا لذلك، بادر القطاع الخاص الخليجي، بعقد المنتدى الخليجي الموريتاني ل لاستثمار بمبادرة «اتحاد الغرف التجارية»، لبحث آفاق الاستثمار الخليجي في موريتانيا وفرص هذا الاستثما ر، كما التقى وزير الخارجية الموريتاني في نوفمبر ٢٠٢١، أمين عام مجلس التعاون الخليجي، لبحث سبل ت عزيز الاستثمارات الخليجية في الفرص الموريتانية .

على العموم، أخذت دول الخليج العربية في توجهها لتنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية، ت شجع الاستثمار في الاستزراع السمكي، التي أخذت تنظر إليه أيضًا كأحد المفاتيح الرئيسية لحل إشكالية الأ من الغذائي، ولكن الظروف العالمية الراهنة للأمن الغذائي العربي والخليجي، تتطلب وضع قطاع الثروة السم كية على رأس أجندة استراتيجية الأمن الغذائي، سواء على المستوى الخليجي أو العربي.

٢٠٢٢/٥/٢٨

تقييم «البنك الدولي» لتعهدات دول الخليج بشأن المناخ

في وقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ)كوب ٢٦(، عام ٢٠٢١، قدمت دول الخليج تعهدات والتزامات رئيسية لخفض مستويات انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون، وغيره من الغازات الضارة؛ للمساعدة في الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي .وتعهدت «السعودية» و«البحرين»، بالوصول إلى مستويات انبعاثات «صفرية» بحلول عام ٢٠٦٠ .في حين تعهدت « الإمارات» بتحقيق نفس الهدف قبل عِقد من الزمن .ونظرًا لأن دول الخليج من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، كانت لهذه التعهدات أهمية إضافية، وعززت اعتقاد المحللين بأن هذه الدول تتبنى الآن عملية التحول بعيدًا عن الهيدروكربونات، نحو مصادر بديلة أكثر صداقة للبيئة.

ولتقييم هذه الجهود حتى الآن، بالإضافة إلى إصدار توصيات حول كيفية تسريع هذه العملية وضمان نجاحها؛ أصدر «برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، التابع للبنك الدولي، تقريره الاقتصادي لمنطقة الخليج لعام ٢٠٢٢، والذي تناول أحدث المستجدات الاقتصادية لدول المجلس، تحت عنوان)تحقيق التعهدات المرتبطة بتغير المناخ.(

بدأ التقرير بالإشارة إلى التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا في دول الخليج، حيث سجل «انتعاشًا قويًا» في عام ٢٠٢١، على الرغم من استمرار وجود الفيروس .ولاحظ أن «الإمارات» و«البحرين» و«قطر»، تعافت تمامًا من مستويات النمو التي كانت عليها قبل انتشار الوباء بحلول الربع الثالث من عام ٢٠٢١، وقد حققت السعودية ذلك، بحلول نهاية ذلك العام .وتم توضيح كيف تمكنت هذه الدول من «الصمود في وجه عاصفة»، متمحور «أوميكرون»، في أواخر عام ٢٠٢١، بفضل جهودها في عمليات التطعيم الناجحة.

وبالنظر إلى التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي؛ قدّر «البنك الدولي»، أن الاقتصادات الإجمالية لدول مجلس التعاون، ستنمو بنسبة ٩.٥ %بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، مع «زخم قوي على المدى المتوسط مدفوعًا بقطاعات هيدروكربونية وغير هيدروكربونية» .وتم تسجيل نمو متوقع بنسبة ٧.٣ %في عام ٢٠٢٣، و٣.٣ %في عام ٢٠٢٤ .وفي قطاع الطاقة، أشار إلى أن نهاية إجراءات خفض إنتاج منظمة)أوبك (بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، ستعمل على «اعتدال» نمو القطاع من مستوى مرتفع يبلغ ١٢ %في عام ٢٠٢٢، إلى ١.٤ %في عام ٢٠٢٣، و٧.٣ %في عام ٢٠٢٤ .بالإضافة إلى ذلك، أوضح أنه «في أعقاب العجز القياسي في عام ٢٠٢٠»، من المتوقع أن تتحسن الموارد المالية الحكومية بشكل ملحوظ خلال الفترة) ٢٠٢٢–٢٠٢٣(، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط .وتم الاستشهاد بكيفية تسجيل الميزانية السعودية فائضًا عند ١.٩ %من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، بينما من المتوقع أن تسجل الكويت فائضًا أكبر بنسبة ١٣.%

وعلى الرغم من التنويع المستقبلي للطاقة في المنطقة؛ فقد رأى «البنك الدولي»، أن التداعيات الناجمة عن الغ زو الروسي لأوكرانيا على سوق الطاقة؛ ستكون لها «تأثيرات إيجابية كبيرة» على دول الخليج، وتحديدا من جهة ارتفاع أسعار النفط والغاز .ومن المتوقع أن تسجل المنطقة فوائض قوية في كل من أرصدة المالية العامة وا لحساب الجاري في ٢٠٢٢، موضحا أن استبعاد روسيا من سوق الطاقة الغربية، يمثل فرصة لدول الخليج لج ذب شركاء جدد، لا سيما في ضوء اعتماد الدول الأوروبية على النفط الروسي، وبحثها عن «بدائل محتملة» . ومن المتوقع أن يكون هذا البديل دول «منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» .ومع ذلك، حذر من أن «تباطؤ ا لتعافي العالمي بسبب الحرب»، و«تقلب قطاع النفط»، هما من أسباب توخي الحذر.

وحول تعهدات دول الخليج بشأن المناخ، وتنويع مصادر الطاقة، والتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المت جددة؛ رأى أنه على الرغم من الجهود الجارية بالفعل- مثل خطط «الرياض»، لإنشاء محطة طاقة شمسية هجينة، وجعل «الإمارات» من إنتاج الطاقة الهيدروجينية محورًا رئيسيًا لتعهدها بشأن الانبعاثات لعام ٢٠٥٠- فإن هذه الدول لا تزال تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية، وهو أمر قد يتركها عرضَة لانخفاض الأسعار .ووجد أن «البحرين» فقط - وبدرجة أقل «الإمارات»- كانت «قادرة على اتخاذ خطوات كبيرة في نمو الصادرات غير النفطية»، ووصف ذلك، بأنه «مشكلة حرجة » لاقتصادات الخليج الأخرى.

وفيما يتعلق بالزيادة - المذكورة أعلاه- في الموارد المالية الناجمة عن زيادة الطلب على إمدادات الطاقة، فقد أوضح أن «الطفرة السلعية الأخيرة»، قد تُعرض «جهود الإصلاح لتنويع اقتصادات دول الخليج، بعيدًا عن النفط، للخطر .وعلى وجه الخصوص، أ شار إلى رغبة «قطر»، و«عمان»، في تسريع إنتاج الغاز الطبيعي للاستفادة من نقص الإمدادات العالمية، باعتبا رها تمثل «تعارضا» أمام تعهدات دول الخليج بشأن خفض انبعاثاتها الكربونية، الأمر الذي ينطبق أيضا على التوقعات بنمو إنتاج النفط في المنطقة، بما يصل إلى ٥.١٢ بالنسبة لعام ٢٠٢٢، مع توقع أن تزيد «الكويت» وحدها مستويات إنتاجها بنسبة تصل إلى ٦.٨%.

وفي ظل أن تنويع الطاقة يعد «أمرًا حاسمًا» للتخطيط طويل الأجل، أشار التقرير إلى «نموذج جديد»، ليس فق ط «للتنويع بعيدًا عن النفط»، ولكن التنويع «نحو التقنيات الخضراء» .وفي هذا الصدد، تعد كلا من «ألمانيا»، و«كوريا الجنوبية»، و«الولايات المتحدة»، نماذج يُقتدى بها في هذا الصدد، كونها استطاعت تحقيق إنجازا ت غير مسبوقة في مجالات تحول الطاقة.

علاوة على ذلك، أوضح «البنك الدولي»، أنه من الضروري أن تستثمر دول الخليج المكاسب المتوقعة من ارتفا ع أسعار الطاقة خلال عام ٢٠٢٢، في «التحول نحو الاقتصاد الأخضر»، موضحًا أن هذا سوف «يقلل من مخا طر اعتمادها على الهيدروكربونات، وخاصة في ظل أن دول العالم باتت ملتزمة بالانتقال إلى مسارات تنمية أ كثر مراعاة للأبعاد البيئية»، كما تم التأكيد على اتخاذ الإصلاحات الهيكلية «اللازمة» لاستهداف «نمو اقتص اد قوي ومستدام وشامل وأخضر»، مشيرًا إلى مراعاة «تنمية القطاع الخاص وزيادة نموه، وخلق فرص العمل با لتزامن مع تنفيذ تلك الإصلاحات» .واستعرض التقرير آثار التغير المناخي على دول الخليج، حيث أشار إلى أ ن ارتفاع درجات حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين، سيقابله زيادة في درجات الحرارة بمقدار ٤- ٥ درجات في المنطقة، كما أن هناك بلدانًا مثل «الكويت» قد تصل بالفعل إلى درجة حرارة مقدارها ٥٠ درجة مئوية .

من ناحية أخرى، أشاد التقرير، بالتعهدات «الجريئة» من قبل دول الخليج، بما في ذلك التزام قطر، بخف ض إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بنسبة ٢٥ %بحلول عام ٢٠٣٠، فضلاً عن الخطة السعودية «لزيادة نسبة ال كهرباء المولدة لديها من مصادر الطاقة المتجددة من أقل من ١ %حاليًا إلى ٥٠ %بحلول عام ٢٠٣٠»، فضلا عن «مبادرتها الخضراء»، التي تهدف إلى زراعة مليارات الأشجار ورفع المناطق المحمية إلى أكثر من ٣٠ %م ن البلاد» .وتم الإشادة بالإمارات لإنشائها، «أول وزارة للتغير المناخي وحماية البيئة في العالم»، وتعهدها بإن فاق أكثر من ١٦٠ مليار دولار» في الطاقة النظيفة والمتجددة حتى عام ٢٠٥٠.

وبالمثل، تمت الإشادة بـ«اللجنة الوطنية المشتركة للبحرين بشأن تغير المناخ»، كون خطتها تستهدف زيادة حصتها من المزيج الكلّي للطاقة المتجددة بالمملكة بنسبة ٥%، أي ما يعادل نحو ٢٥٠ ميجاواط بحلول ٢٠٢٥، وبنسبة ١٠ %بحلول عام ٢٠٣٥ .كما تم الترحيب بعضوية دول الخليج داخل «سلسلة من التحالفا ت المناخية العالمية»؛ مثل «التعهد العالمي بشأن غاز الميثان»، «شبكة النظام المالي الأخضر الدولية»، و«منتد ى المنتجين لتصفير انبعاث الكربون»، فضلاً عن تبنيها الأنظمة الصحية وممارسات التنمية منخفضة الكربون ، خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ «كوب٢٦».

بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على الدور المحتمل لدول الخليج في أن تتبوأ مكانة كبيرة في مجالات تحول ال طاقة والتعهدات المناخية في هذا الصدد، حيث إن عقد قمة المناخ)كوب٢٧(، في شرم الشيخ بمصر في نوفمبر ٢٠٢٢، وانعقادها في الإمارات العام الذي يليه؛ يعني أن «المنطقة لديها فرصة واسعة لتشكيل أجندة أعمال دولية للمضي قدمًا نحو المستقبل الأخضر» .وأكد «البنك الدولي»، أن السعودية ودول الخليج الأخرى، لديها القدرة على الاتجاه نحو «تعزيز نمو اقتصادي شامل وأكثر اخضر

ارا»، وأن القيام بذلك، من شأنه أن يؤثر على «العديد من البلدان الأخرى» لخفض انبعاثاتها، بما يتماشى م ع التعهدات العالمية.

ومع ذلك، فقد أشار «البنك الدولي»، إلى أنه على الرغم من «هذه الالتزامات»، فهناك «تقدم محدود» في تحق يقها حتى الآن، حيث يفتقر الكثير منها إلى «الدعم المؤسسي، كما أن القطاع الخاص، بحاجة إلى قدرات مؤ سسية ونظم أيكولوجية ملائمة توفر بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الأخضر» .وبالتالي، يجب بذل المزيد من الجه ود لخفض مستويات الانبعاثات في الخليج.

وبينما أشار إلى أن جهود خفض صافي الانبعاثات الضارة إلى «الصفر»، وتثبيت مستوى الانبعاثات الغازية الم سببة للتغيرات المناخية؛ «متعددة الأوجه»، و«معقدة»، و«تتطلب معالجة كل قطاع تنموي بسياسات جديدة» ؛ فقد أكد أن «إلغاء الدعم على الطاقة ورفع أسعارها»، من شأنه أن يوفر «حافزًا ماليًا للأسر الضعيفة، وتفك ير المستهلكين جديًا في طرق الحفاظ عليها» .موضحا، أن ما يقرب من ٧٠ %من إنتاج الطاقة الكهربائية في ا لخليج يستخدم في «تكييف الهواء»، وأن «اللجوء لتطبيقات عملية لتقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات وزيادة كفاءة وحدات التكييف»، فضلاً عن عزل المنازل حراريًا بشكل أفضل؛ يمكن أن يساعد في الحد من الانبعاثا ت، رغم أن هذه التوصيات، ستستغرق وقتًا للتنفيذ».

ومع استشهاده، بأن «الطاقة المتجددة أرخص بكثير من الطاقة التقليدية مثل النفط والغاز»، في ضوء انخفاض سعر الطاقة الشمسية بنسبة ٨٥ %في السنوات العشر الماضية-

حث «البنك الدولي»، منطقة الخليج على أن تصبح أشبه بـ«مراكز لتوليد الطاقة المتجددة»؛ بسبب وفرة «ال كثير من الأراضي غير المستغلة والمناسبة لوضع الخلايا والألواح الشمسية اللازمة لتحول الطاقة» .ومن المهم أي ضًا ملاحظة أن التنوع الخليجي في إنتاج الطاقة، سوف يجذب أيضًا الدول الأوروبية، التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، حيث أوضح أن دولًا مثل السعودية، وسلطنة عمان، والإمارات، بإمكان مش روعات الطاقة الهيدروجينية الخضراء الخاصة بها، أن تستحوذ على حصة الطاقة في السوق الأوروبية»، وأن تحل محل روسيا، كمصدر للطاقة بأوروبا على المدى الطويل.

على العموم، تشير تقديرات «البنك الدولي»، إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، ستكون دول الخليج «على المسار ال صحيح لخفض مستوياتها من استهلاك الوقود الأحفوري بنسبة ٢٣%، وتوفير ما يعادل ٣٥٤ مليون برميل من النفط؛ بسبب الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتوفير أكثر من ٢٢٠ ألف وظيفة، جراء هذا الأمر» .ومع ذلك، لا تزال المخاطر الخارجية «قائمة»، حيث يشير التقرير إلى أن «المعركة ضد كوفيد-١٩ لم تنته بعد»، في إشارة إلى «عودة ظهور حالات مصابة في شمال آسيا»، و«ما حدث من تشديد إجراءات ا

لإغلاق في مدينة شنغهاي الصينية»، و«مخاطر اضطراب سلاسل التوريد العالمية»، بالإضافة إلى إدراك أن الغ زو الروسي أدى إلى «ارتفاع أسعار السلع الأخرى كثيفة الاستهلاك للطاقة» .وبالتالي، كل هذه التحديات و ضعت ضغوطًا إضافية على اقتصادات دول الخليج، والتي يجب اتخاذها في الاعتبار عند مناقشة استراتيجيا ت تحول الطاقة والانبعاثات الصفرية.

٢٠٢٢/٥/٣١

هل ينجو رئيس الوزراء البريطاني من فضيحة «بارتي جيت»؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وصلت أكبر فضيحة في فترة ولاية «بوريس جونسون»، كرئيس للوزراء إلى ذروتها مع إصدار «سو جراي»- أحد كبار موظفي الخدمة المدنية- تقريرها عن التجمعات والحفلات المحظورة، التي عُقدت في مقر الحكومة البريطانية أثناء عمليات الإغلاق لمكافحة انتشار فيروس كورونا عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ .ففي وقت كان آلاف البريطانيين يلتزمون بقيود صارمة على مقابلة الآخرين والاختلاط؛ منعا لانتشار الفيروس، كان مسؤولون حكوميون- بمن فيهم رئيس الوزراء- يشاركون في أنشطة غير مسموح بها أو مقبولة.

وفي أعقاب التقارير الأولية والتسريبات التي أفادت بأن العديد من التجمعات قد عُقدت في مقرات حكومية أو اخر عام ٢٠٢١، متجاوزة قيود الإغلاق؛ فقد طلبت الحكومة رسميا التحقيق فيما حدث وتحديد المسؤول .و في هذا الصدد، ووصفت مجلة «الإيكونوميست، «جراي»، بـ«المحقق الرئيسي»، و«أقوى شخصية في بريطانيا لم يُسمع بها من قبل» .وفي حين، أن هذا التقرير لم يقدم اقتراحات بشأن الإجراء السياسي، الذي يجب ا تخاذه بشأن أولئك الذين ثبت أنهم ارتكبوا مخالفات في مناصبهم، فقد شكلت فضيحة «بارتي جيت» هذه، «ضغطًا كبيرًا» على مصداقية حكومة المحافظين وشعبيتها في ظل أزمة تكلفة المعيشة والحرب المستمرة في أوكرانيا.

وعلى الرغم من إصدار نسخة محدودة من التقرير في يناير ٢٠٢٢، فإنه –بحسب شبكة «سكاي نيوز»- قدم «دليلًا دامغًا» على التجاوزات التي حدثت في مقرات الحكومة أثناء الوباء .وتم إصدار النتائج الكاملة للتقرير في ٢٥ مايو ٢٠٢٢، وسط توقعات إعلامية وسياسية كثيرة .ووفقًا لـ«مارك لاندر»، و«ستيفن كاسل»، و«ميغان سبيشيا»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أفاد التقرير الكامل، أن جونسون «ترأس مكان عمل غير منظم ، حيث كانت هناك انتهاكات لقيود فيروس كورونا»، فضلاً عن وجود «فشل جسيم» من قبل أعضاء الحكومة في الالتزام بـ«المعايير المتوقع الأخذ بها من جميع البريطانيين» .وتم الإبلاغ عن «استهلاك مفرط للكحول»

في إحدى الحفلات خلال أول إغلاق للوباء في يونيو ٢٠٢٠، بالإضافة إلى «أمثلة متعددة على عدم الاحترام و سوء معاملة موظفي الأمن وعمال النظافة».

وقبل إصدار التقرير، تم الكشف عن صور ضارة لـ«جونسون»، وهو يرفع كأسًا من الكحول في إحدى هذه الحـ فلات، على الرغم من أن «لاندر»، و«كاسل»، و«سبيشيا»، قد أشاروا إلى أن التقرير الكامل نفسه «لم يحتو عـ لى أي اعترافات جديدة حول سلوك رئيس الوزراء، بل «نسب التقرير بعض الفضل إلى الحكومة في محاولتها تغيير بعض ممارساتها لتحسين صورتها.

وفي ظل الوضع الحالي، تمت الإشارة إلى هذه الفضيحة على أنها ضارة بمصداقية حكومة المحافظين الحالية .واعتذر «جونسون»، علنًا عما حدث وتلقى غرامة من الشرطة، لكنه أصر على أنه ملتزم بالبقاء كرئيس للوز راء، وأنه «لم يضلل مجلس العموم خلال هذه الأزمة»، وأن «الوقت قد حان للبلاد للمضي قدمًا وتجاوز الأمر» .الأمر الذي وصفه «لاندر»، و«كاسل»، و«سبيشيا»، بأنه «مزيج من الندم والتحدي»، واعتراف بأن رئيس الـ وزراء «تعلم درسًا» .في حين علق «كريس ميسون»، في شبكة «بي بي سي»، بأنه «اعتذر، وبصورة محددة، بـ ذل قصارى جهده لشرح سبب اعتقاده أنه لم يضلل مجلس العموم عن قصد في رواياته السابقة لما حدث».

وفي الواقع، كانت الانتقادات الموجهة إلى الحكومة ورئيسها «شديدة» .ووصف زعيم حزب العمال المعارض، «كير ستارمر»، إصدار التقرير، بأنه «إدانة لغطرسة الحكومة» .ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن «ستارمر»، نـ فسه يخضع للتحقيق من قبل الشرطة لاحتمال انتهاكه قواعد الإغلاق من خلال حضور حفلة .ومن أجل ذلك ، تعهد بالاستقالة إذا ثبت أنه خالف القانون.

ومن جانبه، وصف وزير الخارجية السابق، «توبياس إلوود»، التقرير بأنه «مُدين»، سائلا زملاءه في مجلس الـ لعموم، عما إذا كان بإمكانهم «التفكير في أي رئيس وزراء آخر كان سيسمح بمثل هذه الثقافة من عدم الانضبا ط أن تتم من دون الاستقالة» .ومع ذلك، لاحظ محررو «نيويورك تايمز»، أن «إلوود»، كان النائب المحافظ الـ وحيد، الذي تحدث بصوت مسموع فور صدور التقرير، وأن معارضته لـ«جونسون»، «راسخة» بالفعل .وبالمثـ ل، دعا عدد من النواب المحافظين، مثل «ديفيد سيمونز»، و«جوليان ستوردي»، و«جون بارون»، رئيس الو زراء أيضًا إلى الاستقالة، على الرغم من أنه لم يتضح بعد ما إذا كان هذا العدد من النواب قد ارتفع إلى مستو ى يُتيح التصويت على سحب الثقة من الحكومة.

وبصرف النظر عن هذا، تم انتقاد تحقيق «جراي» أيضًا .وعلق «تيم بيل»، من جامعة «كوين ماري»، بأن هذا «لن يكون أبدًا هو التحقيق المستقل الذي كان يأمله الكثيرون»، لأن «رئيس الوزراء هو من كلف الموظفة بإجر اء التحقيق» .وبالمثل، قُوبل تحقيق شرطة لندن الكبرى، بشأن التجمعات في الحكومة بالانتقاد .واستشهدت

مجلة «الإيكونوميست»، بشكاوى حول «نفقة التحقيقات ومدتها وغموضها»، مع إصدار غرامات بحق ٨٣ ش خصًا، بمجموع ١٢٦ غرامة .

علاوة على ذلك، أشار كل من «لاندر» و«كاسل» و«سبيشيا»، إلى إصدار التقرير نفسه، باعتباره «لحظة لإعاد ة حسابات زعيم بريطاني تعرض لفضيحة»؛ لكنهم مع ذلك، خلصوا أيضًا إلى أن هذه الفضيحة لم تكن «بال ضربة القاتلة، التي من الممكن أن ترديه أرضًا» .وبالمثل، ذكر «جورج باركر»، و«جيم بيكارد»، في صحيفة «ف اينانشيال تايمز»، أن رئيس الوزراء خرج منها «متأثرًا بعض الشيء ..لكن غير منكسر» .ورأى «ميسون»، أنه «جونسون بمأمن في الوقت الحالي».

الأهم من ذلك، أن النواب المحافظين لم ينقلبوا على رئيس الوزراء كما توقع العديد من المراقبين .ووصفت ص حيفة «نيويورك تايمز»، رد فعلهم بأنه «هادئ نسبيًا» .في حين أشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى انح سار «أي شعور بالاستياء سريعًا بعد صدور تقرير «جراي» .وأشار «ميسون»، إلى تخفيف جونسون لبعض التو ترات بعد تقديمه اعتذارًا للنواب خلال أحد الاجتماعات» بعد ظهور نتائج التقرير وتحقيقاته بشأن القضية .

وعلى الرغم من ذلك، رفض العديد من أعضاء حزبه التقليل من شأن هذه الفضيحة؛ لإدراكهم أن تلك الأخطا ء لا يمكن التغاضي عنها، أو محوها كليًا».

ومع ذلك، تم الاعتراف بأن أي جهود للإطاحة بـ«جونسون» لن تكون مجدية .ورغم أن هناك ١٧ نائبا من حزب المحافظين قدموا خطابات بحجب الثقة عنه، فإن الأمر يتطلب ٥٤ خطابا لإجراء انتخابات لرئاسة ا لحزب، وإجراء تصويت بحجب الثقة عن قيادته .وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن «الموالين لـ«جون سون»، واثقون أنه لن يواجه تصويتًا بحجب الثقة» .وأوضح «روب ميريك»، في صحيفة «الإندبندنت»، أن ر دود الفعل بدت «ضعيفة»، خاصة أن معظم نواب حزبه ينتظرون استنتاجات «جراي»، قبل اتخاذ أي قرار في هذا الصدد»، وفي الوقت الذي كانت ردود الفعل في بادئ الأمر تعكس مدى «الغضب» إزاء القضية؛ إلا أنه ا سرعان ما هدأت مع مرور الوقت» .وكما أشارت شبكة «بي بي سي نيوز»، فإن رئيس «لجنة المحافظين لع ام ١٩٢٢»، «جراهام برادي»، «اعترف بمدى قلة الخطابات الداعية بحجب الثقة في ضوء أن بعض النواب أ بقوا غضبهم إزاء قيادة جونسون للحزب من دون أي ردة فعل».

وفي المقابل، أشار «ميسون»، إلى أن «الكثير من الوزراء عبروا علنًا عن ولائهم لجونسون» .وأصر وزير الصحة، «ساجد جاويد»، على أن الحكومة تركز الآن على «مواجهة التحديات الهائلة المقبلة» .وأشار «أليكس كولب يرتسون»، من «سكاي نيوز»، إلى دعم وزيرة الخارجية، «ليز تروس»، ووزير العدل، «دومينيك راب»، لجون سون».

وبالنسبة إلى رئيس الوزراء، فقد تحول اهتمامه الآن نحو تجاوز هذه القضية والتركيز، بدلاً من ذلك على معا لجة القضايا المحلية والدولية .وفي خطابه بمجلس العموم، علق قائلاً :«إن إرادة تلك الدولة هي ما تجعلنا الآ ن نثني على جهود «جراي»، ونتائج تقريرها، وأن نبدأ «في طي الماضي والتحرك إلى الأمام» .وفي حديثه، لا حقًا في مؤتمر صحفي لتناول نتائج التقرير، أشار إلى ضرورة معالجة «الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة، وار تفاع أسعار الغذاء والوقود»، الناجمة عن «وقوع أكبر حرب في أوروبا منذ ٧٠ عامًا»، وهو ما يعد دليلاً على ك يفية تركيزه «نحو التقدم وخدمة شعب هذا البلد».

وفي تأييد لهذا، أوضح كل من «لاندر»، و«كاسل»، و«سبيشيا»، أن تلك الفضيحة «تم تخفيف آثارها بالتزامن مع الغزو الروسي لأوكرانيا، والدور الذي لعبه «جونسون»، في القيادة الغربية أثناء الغزو وتجاوز ما دار من سجالات في الدوائر الحكومية في أعقابها، مشيرين إلى أنه بدا أكثر عزما على الانتقال إلى معالجة القضايا الأ كثر اهتمامًا بعد إصدار التقرير» .وانعكاسًا لهذا النهج، أعلنت «الحكومة»، بالفعل عن ضرائب جديدة على أ رباح منتجي النفط والغاز؛ بهدف خفض أسعار الوقود المرتفعة للمستهلكين .بالإضافة إلى ذلك، كان هناك حـ زمة بقيمة ١٥ مليار جنيه إسترليني، وافقت عليها؛ بغرض إتاحة مبلغ قدره ٦٥٠ جنيهًا إسترلينيًا لمرة واحـ دة إلى ثمانية ملايين أسرة منخفضة الدخل للمساعدة في ارتفاع الأسعار.

وفي الوقت الذي يبدو أن الحكومة قد نجت من هذه الفضيحة، إلا أنه لا يمكن تجاهل الآثار طويلة المدى لها .ومع توقع الانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠٢٤؛ صرح «جونسون»، أنه يعتقد بشكل قاطع أن حزبه سيف وز بها بـ«أغلبية ساحقة»، على الرغم من تأكيد زعيم حزب العمال، «كير ستارمر»، أن احتمالات فوز حزب المحافظين، بها تعد «معجزة» .

على العموم، يتضح من تحليل المعلقين أن حكومة «بوريس جونسون»، قد خرجت من هذه الفضيحة؛ لكن مـ صداقيتها قد تضررت بين الجمهور بشكل لا يمكن إنكاره .وعلى الرغم من تأكيد رئيس الوزراء، أن اهتمام ا لحكومة سوف ينصب الآن على تناول القضايا المحلية والدولية، لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت أ حزاب المعارضة ووسائل الإعلام، ستتغاضى عن متابعة التحقيقات بتلك القضية، خاصة أنه لا يزال يخضع لتحقيق من قبل «لجنة الامتيازات»، التابعة لمجلس العموم .

ومع استمرار التحقيقات وظهور نتائجها، فإنه وفقا لـ«بي بي سي نيوز»، من المتوقع أن يستقيل «جونسون» .وبالمثل، سيتم معرفة الآثار طويلة المدى لها من خلال الانتخابات العامة المقبلة، وبالتالي، من المستحيل الـ قول أن فضيحة «بارتي جيت»، قد اختفت تمامًا.

٢٠٢٢/٦/١

قراءة في الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والخليج العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع مرور الشرق الأوسط بتحولات جيوسياسية كبيرة، أضحى دور المؤسسات والمنظمات المتعددة الجنسيات في تحفيز التعاون والتشارك في مسائل الاقتصاد وأمن الطاقة، والتنمية المجتمعية؛ أمرا «مهما»، لتحديد اتجا ه التعاون بشأن المخاطر والمخاوف المشتركة .ويعد «الاتحاد الأوروبي» (EU)، هو أحد المؤسسات التي تقوم بذلك، حيث يعمل بشكل جماعي لتوسيع وحماية المصالح الاقتصادية والسياسية للقارة .ومع تجاوز الدول ا لأوروبية سابقًا «الاتحاد الأوروبي»، والعمل كل دولة على حدة بشكل ثنائي مع دول الخليج، سعى التكتل ا لآن لتعزيز علاقاته مع «مجلس التعاون الخليجي»، من خلال إصدار شراكة استراتيجية معه.

وفي ١٨ مايو ٢٠٢٢، اعتمد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، «جوزيب بو ريل»، و«المفوضية الأوروبية»، بيانا مشتركًا، بشأن «شراكة استراتيجية مع الخليج» .وتهدف هذه الخطوة إ لى «توسيع وتعميق تعاون الاتحاد مع مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء فيه»، مع التركيز بشكل خا ص، على مسائل «الاقتصاد، وتغير المناخ، وأمن الطاقة»، بالإضافة إلى فتح الباب إلى تعاون أمني أكبر بين ال كتلتين.

و«الشراكة الاستراتيجية»، مصطلح شائع الاستخدام في الدبلوماسية والاقتصاد والأعمال التجارية الحديثة، و يعني «تعزيز العلاقات الوثيقة المتبادلة بين الطرفين دون الإجراءات الصارمة للتحالفات التقليدية» .وبالتالي ، فهو «بيان قوي لنية العمل بشكل تعاوني»، وليس «خطة عمل متفق عليها بشكل متبادل» .وفي هذا الصدد ، أشارت «سينزيا بيانكو»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى هذه الشراكة، باعتبارها «طرازا ذات شكل قديم قليلاً»؛ من حيث إنها «تسلط الضوء على مجالات التعاون التقليدية»، بدلاً من تقديم خطط جذرية للإصلاح، أو التكامل الوثيق بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون».

وبهذا المعنى، أصدرت «المفوضية الأوروبية»، بيانا مصاحبا لإصدار «الشراكة الاستراتيجية»، أوضح أن الاتص ال المشترك، «يتناول سلسلة من مجالات السياسة الرئيسية»، ويقدم «مقترحات لتعزيز التعاون بين الاتحاد ا لأوروبي ودول الخليج في مجال الطاقة والتحول الأخضر، وتغير المناخ، والتجارة والتنويع الاقتصادي، والاس تقرار الإقليمي، والأمن العالمي»، فضلاً عن «التحديات الإنسانية والتنموية، وتوثيق العلاقات الإنسانية» .وأ شارت «بيانكو»، أيضًا إلى وجود مجال للتعاون، بشأن «التنويع الاقتصادي»، و«التواصل بين الأقاليم وداخلها ا، وتحرير المجتمعات».

ومن جانبه، ذكر «باتريك سيمونيه»، سفير الاتحاد الأوروبي، لدى السعودية والبحرين وسلطنة عمان، أن «ا ستراتيجية بروكسل طويلة الأجل الجديدة»، تتصف «بالمحورية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول ا لخليج»، كما تقترح أوروبا تعزيز العلاقات «من خلال توسيع تواجدها الدبلوماسي في المنطقة من خلال دعم و فودها الحالية في الرياض وأبو ظبي ومدينة الكويت.

ويعكس تبني أوروبا لعلاقات أوثق مع الخليج، اعترافًا بالاستقلال الجيوسياسي المتزايد لدول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الوثيقة القائمة بالفعل بين المنطقتين .وأوضحت « بيانكو»، أن الشراكة الاستراتيجية، أوجدت تحولًا في التفكير الأوروبي لوصف دول الخليج، بأنهم «لاعبون استباقيون وحازمون» في الشؤون العالمية .

وفي إطار هذا الواقع، من المهم تأكيد كيفية قيام الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة بزيادة أنشطتها السياسي ة والاقتصادية، والعلاقات الأمنية بالخليج .وفي منتصف مايو ٢٠٢٢، التزمت «قطر»، باستثمار ٩.٤ مليار دو لار في الاقتصاد الإسباني .وذكرت صحيفة «ذي إندبندنت»، أنه يوجد بإسبانيا «ست محطات لاستقبال الغا ز الطبيعي المسال» .وأشار «عادل عبد الغفار»، و«سيلفيا كولومبو»، من «معهد بروكينجز»، إلى أن «المشاركة ا لفرنسية الإماراتية الأعمق» في السنوات الماضية، «تسلط الضوء على اتجاه رئيسي في العلاقات بين أوروبا وا لخليج، والتي تجاوزت إلى حد كبير الآليات المتعددة الأطراف»، واختارت «تعميق علاقتهم على المستوى الث نائي» .لذلك، فإن انخراط الاتحاد الأوروبي، بشكل أوثق، مع الخليج على المستوى المتعدد الأطراف؛ يمكن أن يُنظر إليه على أنه يمثل «امتدادا رسميا» للعلاقات القائمة بين أوروبا، والشرق الأوسط.

وفي إدراك لذلك، سلطت «بروكسل»، الضوء على الفوائد المتبادلة للتعاون الوثيق بين الجانبين .وأشارت «المف وضية الأوروبية»، إلى «الشراكة المعززة»، باعتبارها «مفيدة لكل من الاتحاد الأوروبي والشركاء الخليجيين» . في حين أكدت أن كلا الجانبين لديه «الكثير ليجنيه من وراء تعزيز الشراكة»؛ لأنهما «يحتاجان إلى بعضهما البعض» .وبالنسبة إلى «سيمونيه»، فإن مفتاح وصول الاتحاد الأوروبي إلى الخليج، هو «الاقتصاد»، وكيف « يمكننا دعم استراتيجياتنا بشكل أفضل مع الرؤية السعودية ٢٠٣٠، والاتفاق الأخضر الأوروبي»، لا سيما من خلال إعادة المشاركة في «اتفاق التجارة الحرة» .وبالمثل، صرح «بوريل» بأنه «في ظل انعدام الأمن عالميًا»، و« تحديات كبيرة»، لـ«النظام الدولي القائم، جراء الحرب الروسية بأوكرانيا»، فإن الاتحاد الأوروبي والخليج، «سيستفيدان من شراكة أقوى وأكثر استراتيجية تمتد لتشمل عددا من المجالات الرئيسية».

وتعكس «الشراكة الاستراتيجية»، رغبةً في التعاون في وقت يسوده حالة من الاضطراب العالمي .وأوضحت «بي انكو»، أن الوثيقة كانت «في طور الإعداد منذ أكثر من عام»، لكن تم تأجيلها مؤقتًا؛ بسبب تحول الأنظار إلى

الغزو الروسي لأوكرانيا .وفي حين أن إحجام دول الخليج عن الانضمام إلى الإجراءات الغربية ضد موسكو «خ لق عقبات سياسية»، فإن المسؤولين في بروكسل «أكدوا أن إمكانية زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والخلي ج، تستحق المحاولة».

ويتعلق الجزء الأبرز من «وثيقة الشراكة» بأمن الطاقة، وتغير المناخ، وخاصة في وقت تبتعد أوروبا عن الاعتما د على النفط والغاز الروسي، وتبحث عن مصادر بديلة طويلة الأجل .وفي تحليلها، أشارت «بيانكو»، إلى أن التركيز على «أمن الطاقة»، و«الاقتصاد الأخضر»، أصبح من القضايا المستقبلية «الأكثر إثارة للاهتمام»، مشير ة إلى أن كلا القضيتين تحملان أوجه تشابه مع مضمون استراتيجية الطاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي، والمع نية «بالتخلي عن الاعتماد بشكل دائم على موارد النفط والغاز الروسية بطريقة ما تتوافق مع أهداف حماية الم ناخ».

وبالنسبة إلى دول الخليج، أكد «بن هوبارد» في صحيفة «نيويورك تايمز» أن «الغرب ينظر إلى قطر كمصدر بدي ل للحصول على الوقود» .وفي حين أن معظم دول الخليج فضلت الاحتفاظ بمعدلات إنتاجها الراهنة بالفعل؛ تستثمر «الدوحة»، الآن بشكل كبير لزيادة إنتاجها من ثروات النفط والغاز، «بنحو الثلثين بحلول عام ٢٠٢٧ »، موضحا أن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، «جوزيب بوريل»، سافر مؤخرًا إلى قطر لمناقشة قضية الطاقة» .وبالمثل، أوضح «سيمونيه»، أن الخليج «لديه إمكانات هائلة لتصدير الطاقات المتجددة»، مثنيا على السعود ية لقيامها «باستثمارات ضخمة» في هذا المجال، ولأنها «حريصة على أن تكون موردًا عالميًا للهيدروجين».

علاوة على ذلك، تم تأكيد مسألة تنوع مصادر الطاقة، وأوجه التعاون بين الدول الأوروبية، والخليجية في هذ ا الصدد .ووصفت «المفوضية الأوروبية»، دول الخليج، بأنها «تمتلك مزيجاً من موارد الغاز الطبيعي المسال، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح الأفضل عالميًا على الإطلاق» .وأشارت إلى «التحول نحو الاقتصاد الأخضر»، على أنه «بالغ الأهمية ومفيد للطرفين»، لاسيما وأن «بروكسل» نفسها، تعد «رائدة في مبادرات تحول الطاقة» .وبالتالي، يمكن أن تكون شريكًا للخليج «في تطوير سبل المعرفة والخبرة لمواجهة تحديات هذا التحول» .وأ شارت «بيانكو»، إلى أن اعتماد المفوضية الأوروبية للوثيقة، يهدف في جوهره إلى «حث الشركاء الخليجيين»، على «دعم استقرار أسواق الطاقة»- في إشارة إلى خفض كلفتها بالنسبة إلى الأوروبيين- وفي المقابل، تقدم أوروبا دعمها الكامل لمبادرات التحول نحو الطاقة الخضراء في الخليج.

ومن الجوانب الأخرى ذات الأهمية للاتحاد الأوروبي تجاه الخليج، والتي تظهر ضمن هذه الشراكة، هو التز ام «بروكسل»، الواضح بالأمن الإقليمي للشرق الأوسط، وحرصها على تعميق العلاقات الأمنية مع أعضاء مجل س التعاون .وأوضح «بوريل»، أن أوروبا والخليج، «بحاجة إلى العمل معًا بشكل أوثق على استقرار منطقتي ا

لخليج والشرق الأوسط»، ومواجهة «التهديدات الأمنية العالمية وآثارها عليهما» .في حين أصر «سيمونيه»، عل ى أن التعاون الأمني بين أوروبا والخليج، بات يعتمد على شراكة استراتيجية متطورة بصورة «أكثر جدية من الناحية السياسية والأمنية».

وفي السياق ذاته، أشارت «بيانكو»، إلى أن «رغبة الاتحاد الأوروبي للعب دور أمني أكبر مما هو عليه الآن في المنطقة»، تتجلى بشكل واضح في تعيين ممثل خاص له بشأن أمن الخليج«، واقتراح إجراء «مشاورات رفيعة المستوى حول القضايا الجيوسياسية والأمنية بصفة سنوية»، مضيفةً أن «استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخلي جية»، تهتم بأبعاد «السياق الاستراتيجي الأوسع» للعلاقة بين الجانبين، مشيرة إلى اعتراف الاتحاد بالخلي ج، باعتباره «همزة وصل»، بين الشرق والغرب، ومنطقة إذا ما تمتعت بالاستقرار والأمن، «سيكون لذلك عوا قب إيجابية مباشرة على أوروبا».

وبالإضافة إلى ذلك، أثارت هذه الشراكة، احتمالات زيادة التفاعل الثقافي والاجتماعي بين الجانبين، وتحدي دًا في مجالات السفر والتعليم .وشدد «بوريل»، على الحاجة لتعزيز أوجه التواصل بين الطلاب والباحثين وال شركات والمواطنين بتلك المجالات» .وأضافت «المفوضية الأوروبية»، أن «توثيق التعاون المتبادل، وحرية التنق ل للشباب والطلاب في مجال التعليم الأكاديمي وتبادل الخبرات؛ «من شأنه» تحسين التفاهم والثقة المتبادلة» .وعلى وجه الخصوص، تم اقتراح خيار السفر بدون تأشيرة بين الخليج وأوروبا .وعلقت «المفوضية»، بأن ه ذه الخطوة تعتبر من «مصلحة كلا الطرفين».

بجانب ذلك، أثيرت قضية حقوق الإنسان في ضوء تلك الشراكة، خاصة مع رغبة «بروكسل»، في زيادة مستو ى التعاون مع منطقة الخليج .وذكرت «المفوضية الأوروبية»، أنه «بصفته مدافعًا قويًا عن مبادئ التعددية والت حولات الاجتماعية»، بما في ذلك حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين»، فإن الاتحاد الأوروبي، «سيواصل تعزيز الحوار السياسي، بشأن مثل هذه القضايا مع دول الخليج»، مشيرة إلى أن دول الخليج، تعد «مانحا م هما للمساعدات المالية الثنائية، ويمكنها الاستمرار في لعب دور مهم في تعزيز القانون الدولي الإنساني ومبادئ ٥».

وكما يتضح، فإن هناك ترحيبا من دول الخليج والاتحاد الأوروبي بالشراكة الاستراتيجية، واحتمالات زيادة التعاون الوثيق بين الجانبين .وعلى سبيل المثال، أشار الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، «نايف الحج رف»، إلى مدى حرص المنطقة على «الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي»، فضلاً عن مساعيها لإقامة اتفاقية تجارة حرة معه».

ومن منظور اقتصادي، قال الأمين العام للاتحاد الخليجي للكيماويات، «عبدالوهاب السعدون»، إن منطقة ا لخليج تحظى باحتياطيات طبيعية هائلة)هيدروكربونية وطاقة متجددة(، فيما يتمتع الجانب الأوروبي بالخبرات البشرية، والوسائل التكنولوجية ا لحديثة، وهو ما يؤدي إلى وجود علاقة قوية وأكثر مرونة بين كلا الطرفين» على العموم، لا بد من الاعتراف بأن مستوى تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج، في القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية، ليس على ن فس مستوى تعاون الاتحاد مع الولايات المتحدة والصين حاليا.

ومع ذلك، تُظهر الشراكة الاستراتيجية لـ«بروكسل»، النية الواضحة لإقامة علاقات متبادلة أوثق بين كلا ال طرفين، في مجالات التجارة وأمن الطاقة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي لاستخدام جميع أدواته لضمان التن فيذ الفعال والسريع لشراكته الاستراتيجية مع الخليج»، من خلال «حوار مستمر وتطلعي» .وفي الوقت الذي كان يعتقد صانعو السياسة الأوروبيون أن الخليج منذ فترة طويلة منطقة «نفوذ أمريكية»، فإن وثيقة الشراكة ا لاستراتيجية الصادرة في مايو ٢٠٢٢، وفقًا لـ«بيانكو»، «قد تكون خطوة أولى نحو اتخاذ نهج مختلف».

٢٠٢٢/٦/٣

قراءة في تعديلات قائمة الإرهاب الأمريكية الأخيرة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت المراجعة الأخيرة لوزارة الخارجية الأمريكية، بشأن ما تسميه الجماعات الإرهابية الدولية، والمعروفة رسميًّا باسم «قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية» (FTO)، شطب العديد من المجموعات الإرهابية، فيما جرى الإبقاء على البعض الآخر .وفي حين أشار ا لمحللون الغربيون، إلى أن رفع جماعات، مثل «كاهانا حيَ»، اليهودية، لا ينبغي التغاضي عنه؛ بسبب عوا قبه طويلة المدى على انتشار الإرهاب، فإنه لم يكن مفاجئًا أن تطغى التوقعات حول الوضع المستقبلي للحر س الثوري الإيراني، في ظل إبقائه على قائمة الإرهاب» الأمريكية.

وُيصدر مكتب مكافحة الإرهاب بـ«الخارجية الأمريكية»، «قائمة المنظمات الإرهابية»، ويُوضع فيها المنظمات الأجنبية، التي ترى أنها تشارك في نشاط إرهابي، وتهدد «الأمن القومي للولايات المتحدة» وحلفائها .وتتمت ع الإدارة المعنية في البيت الأبيض، بسلطة إضافة وإزالة مجموعات منها، حسبما تراه ضروريًا .وكما أوضح ت «الخارجية الأمريكية»، فإن تصنيف مثل هذه الجماعات يلعب «دورًا حاسمًا في حربنا ضد الإرهاب»، وه و «وسيلة فعالة للحد من الدعم للأنشطة الإرهابية، والضغط لنبذ الإرهاب» .ويحظر على المؤسسات المالية الأ

مريكية، التعامل مع مثل هذه الكيانات، كما أنه من غير القانوني لأي شخص خاضع للولاية القضائية للولاي ات المتحدة، أن يُقدم أي دعم مادي أو مساعدة لمن وردت أسماؤهم بالقائمة .

وصدرت أول قائمة في أكتوبر ١٩٩٧، حيث تم إدراج عدد قليل من الجماعات، منها :حزب الله اللبناني، و حزب العمال الكردستاني، وحركة الجهاد الإسلامي وحماس»، فيما تم إضافة عدد آخر في السنوات اللاحقة ، مثل «تنظيم القاعدة، والجيش الجمهوري الأيرلندي، وتنظيم داعش، وحركة الشباب الصومالية، وشبكة حقاني الأفغانية، وجماعة بوكو حرام في نيجيريا» .وفي الإجمالي، هناك حاليًا ٦٨ جماعة مدرجة .وفي أبري ل ٢٠١٩، تمت إضافة «الحرس الثوري» الإيراني، من قِبل إدارة «دونالد ترامب» .ووفقا لمجلة «بوليتيكو»، فإن هذا يأتي في إطار حملة «الضغط الأقصى» ضد طهران.

وتُراجع «الخارجية الأمريكية»، القائمة مرة كل خمس سنوات، ويتم تحديثها، بشكل متكرر لإضافة منظما ت جديدة، ورفع الأسماء التي لم تعد «واشنطن»، ترى فيها تهديدًا للأمن القومي للبلاد، على الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكي، لديه صلاحية إلغاء تصنيف أي منها في أي وقت، بما يتماشى مع قواعد قانون ا لهجرة والجنسية.

وفي ديسمبر٢٠٢١، أضيفت مجموعتان منشقتان عن حركة «فارك» الكولومبية، هما «الجيش الشعبي»، «فار ك»، و«سيجوندا ماركيتاليا» .فيما جاءت أحدث عمليات رفع أسماء من القائمة في ٢٠ مايو ٢٠٢٢، بشطب ا سم «طائفة أوم شينريكيو» اليابانية، وحركة «إيتا الانفصالية» في إقليم الباسك، و«الجماعة الإسلامية» بمصر، و«مجلس شورى المجاهدين» في القدس .كما تمت إزالة المجموعة الإسرائيلية المتطرفة «كاهانا حي»، «كاخ» .وفي هذا الصدد، أشار «ماثيو لي»، من وكالة «أسوشيتيد برس»، إلى أن هذه المجموعات شُطبت؛ بسبب اع تقاد واشنطن، أنها «لم يعد لها أثر».

واللافت للنظر، هو رفع اسم حركة «كاخ» الإسرائيلية- التي ارتكبت فظائع ضد الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة- من القائمة على أساس أنها لم تعد منظمة «نشطة» .وهي «جماعة يهودية أرثوذكسية متطرفة»، أسسها الحا خام «المتطرف»، «مائير كاهانا»، عام ١٩٧١، وتم تصنيفها على أنها «منظمة إرهابية أجنبية» عام ١٩٩٧، ب عد ثلاث سنوات من المجزرة، التي أقدم عليها مؤيد «كاخ»، «باروخ غولدشتاين»، وراح ضحيتها ٢٩ فلسطي نيًا في الخليل .وفي عام ٢٠٠٨، وصفها «مجلس العلاقات الخارجية»، بأنها «متشددة تدعو إلى طرد العرب م ن إسرائيل»، على الرغم من الإشارة إلى أنها «لم تشن هجومًا إرهابيًا كبيرًا منذ عام ١٩٩٤» .وبحسب «ماثيو لي»، فإنها «قد توارت منذ عام ٢٠٠٥».

ومع ذلك، لا يمكن استبعاد التأثير المستمر للجماعة المتطرفة وأيديولوجيتها .وأشارت قناة «فرانس ٢٤»، إلى أن «الحاخام الراحل «مائير كاهانا»، يظل بطلاً لدى عتاة اليمين في السياسة الإسرائيلية»، بما في ذلك أولئك الذين يقترحون ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل .وبالمثل، شجب «ويليام يومانز»، من جامعة «جورج واشنطن »، الشطب على أساس «انقسام كاخ إلى مجموعات وأحزاب سياسية مختلفة، تواصل تبني العنف ضد المدنيين الفلسطينيين وتساعد في تنفيذه».

ووفقا لـ«الخارجية الأمريكية»، فإن حذف الجماعات من قائمة الإرهاب، «يهدف إلى تأكيد عزم الولايات المتحدة الامتثال للمتطلبات القانونية لمراجعة وإلغاء تصنيفات المنظمات الإرهابية الأجنبية، عندما تقتضي الحقائق مثل هذه الخطوة»، وأن الإزالة «لا تسعى إلى التغاضي عن الأعمال الإرهابية، أو تبريرها»، بل «تعترف بالنجاح الذي حققته مصر، واليابان، وإسبانيا، في نزع فتيل تهديد الإرهاب من قبل هذه الجماعات».

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن «كاهانا حي»، لا يزال مدرجًا على قائمتي «الخارجية»، و«الخزانة»، الأمريكيتين، للإرهاب العالمي الخاص الأقل شهرة، حيث تمت إضافتها في أكتوبر ٢٠٠١، بعد وقت قصير من إنشاء القائمة من قبل الرئيس الأمريكي –آنذاك- جورج دبليو بوش، وأن الروابط بشأن تمويلها تبقى مُقيدة .لكن بالنسبة إلى «يومان»، كان على وزارة الخارجية، «تحديث وتوسيع» تعريفها للجماعة، بدلاً من إزالتها، حيث إن «إسقاطها من القائمة، سوف يُنظر إليه على أنه استمرار لنهج «الولايات المتحدة»، المتراخي تجاه عنف تيار اليمين الإسرائيلي ضد الفلسطينيين» .

من ناحية أخرى، لا يزال «الحرس الثوري» الإيراني، موجودًا على القائمة .على الرغم من توقعات المراقبين الغربيين، برفع اسمه كأحد الصفقات المبرمة بين «واشنطن»، و«طهران» لاستعادة «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥ .وأرجع البعض ذلك، إلى رفض الأخيرة الاشتراطات الأمنية الواجب الامتثال لها، ورغبة «بايدن» في استمرار توصيف هذا الكيان بـ«الإرهابي» منذ ٢٠١٩، من دون أدنى تغيير.

وأشار موقع «أكسيوس»، إلى أن «واشنطن» اقترحت إزالة «الحرس الثوري» من قائمة المنظمات الإرهابية، إذا ما التزم رسميًا بعدم تصعيد التوترات في المنطقة»، ولكن «طهران»، «رفضت الاقتراح كليًا، كما أن واشنطن تدرك حجم التداعيات السياسية المحتملة على مفاوضات الاتفاق النووي، الناتجة عن إبقاء هذا التوصيف» .و أوضح «الكسندر وارد»، و«نهال الطوسي»، من مجلة «بوليتيكو»، أن الإبقاء على هذا التوصيف، يمثل «حجر عثرة»، أمام العودة للاتفاق، خاصة وأن أمريكا اشترطت حذفه من القائمة، مقابل تقديم طهران عددًا من التنازلات الأمنية وتوقيعها لاتفاق نووي جديد».

وفي الواقع، كان هناك دعم من قبل الخبراء الأمريكيين لإزالة هذا الكيان من القائمة، خاصة وأن التوصيف يـ عد «رمزيًا» .وأشار «وارد»، و«الطوسي»، إلى أن «المؤيدين للعودة إلى الاتفاق النووي، يرون أن هذا التوصيف يجعل من الصعب على المستويين القانوني والسياسي، العودة إلى الاتفاق في النهاية» .وأشار كل من «دانيال بـ نجامين»، و«جيسون بالزاكيس»، في صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن هذه الخطوة «غير جادة، ولا تضع أ ي ضغوط على هذا الكيان، أو حتى إيران بشكل أوسع نطاقًا، ولا تخدم المصالح الأمريكية أيضًا» .واستشهد «بيتر بينارت»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، بتأكيدات وزير الخارجية الأمريكية، «بلينكن»، بأن هذا التو صيف، «لا يعد أمرًا خطيرًا، بالمقارنة مع العديد من العقوبات المطبقة بالفعل، وأن إدارة بايدن تخاطر باحتم الات فشل مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي، جراء هذا الأمر».

ومع إصدار «مجلس الشيوخ» الأمريكي، قرارًا غير ملزم، يهدف إلى منع «إدارة بايدن»، من إزالة «الحرس الث وري» من القائمة، أشار موقع «ميدل إيست آي»، إلى أن هذه الخطوة «رمزية بحتة»، وأنها أظهرت دعمًا وا سعًا من المشرعين الديمقراطيين لها .وبدا واضحًا أمام البيت الأبيض، «أن هناك معارضة لا يستهان بها من ق بل الحزبين لهذا القرار» .وبدوره، يعتقد رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال «مارك ميلي»، أن الحرس الثوري، «منظمة إرهابية»، و«لا يؤيد شطبه من القائمة» .وبالإشارة إلى التأثيرات السلبية لمثل هذا ال توصيف على الانتخابات الأمريكية النصفية المقبلة، أوضح «بنجامين»، و«بالزاكيس»، أن رفض «بايدن» رفع الحرس الثوري، من قائمة الإرهاب يعبر عن «موقف سياسي ثابت من قبل البيت الأبيض» .

ويسود إجماع بين المحللين أن رفض إيران الموافقة على بعض الضمانات الأمنية بالشرق الأوسط، يعتبر «السب ب الرئيسي»، لانهيار فكرة الشطب من القائمة، حتى قبل أن يكون هناك مفاوضات جادة بشأن الاتفاق النو وي .وعلى سبيل المثال، أكد «بلينكين»، في أبريل ٢٠٢٢، أمام لجنة «العلاقات الخارجية»، بمجلس الشيو خ، أن «الطريقة الوحيدة»، التي يمكن من خلالها توقع الشطب، هو «اتخاذ إيران الخطوات اللازمة لتبرير إ زالة هذا التصنيف» .وذكر المبعوث الأمريكي الخاص بإيران، «روبرت مالي»، في رسالة إلى «الكونجرس»، أن طهران «اتخذت القرار بأنها ليست مستعدة لاتخاذ أية خطوات متبادلة تعتبرها واشنطن ضرورية لإزالة تصن يف الحرس الثوري، «كيانا إرهابيا»؛ ما يجعل خطوة الشطب مستحيلة من قبل واشنطن.

وأفاد «وارد»، و«الطوسي»، أن قرار «بايدن»، بعدم الشطب تمت مناقشته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، «نفت الي بينيت»، في أبريل ٢٠٢٢، وتم «تأكيد أن القرار نهائي تمامًا»، كون «طهران رفضت أية تنازلات من جا نبها» .وبدلاً من تخفيف القيود المفروضة عليها؛ أصدرت «واشنطن»، أواخر مايو ٢٠٢٢، عقوبات جديدة؛ ت هدف إلى تقييد عمليات تهريب النفط وغسل الأموال، التي يقودها «فيلق القدس»، التابع للحرس الثوري .وذ

كرت «الخزانة الأمريكية»، أن طهران «سهلت» بيع ما قيمته مئات الملايين من الدولارات من النفط لحزب ا لله.

ومن جانبه، رحب «بينيت»، بالقرار الأمريكي بإبقاء الحرس الثوري على قائمة المنظمات الإرهابية؛ لأن «ه ذا ما يستحقه»، مؤكدا أنه «قرار صحيح وأخلاقي» .وأشار وزير الخارجية الإسرائيلي، «يائير لابيد»، إلى أن «واشنطن»، أظهرت «تعبيرا مهما» عن «مدى التزامها بالأمن والاستقرار في الشرق الأوسط» .وذكر موقع «ميد ل إيست آي»، أن القرار «من المرجح أن يقابل بدعم من حلفاء واشنطن الخليجيين».

على العموم، فإنه بالنسبة إلى المعلقين الغربيين، فإن مستقبل «الاتفاق النووي» الإيراني، أصبح الآن محفوفًا بالمخاطر، لكون شطب «الحرس الثوري»، من قائمة الإرهاب، كان «أحد آخر القضايا العالقة»، التي كان يت م التفاوض بشأنها في هذا الصدد .وأوضح «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، أن عدم إزالة الكيان من قائمة المنظمات الإرهابية، يمثل «ضربة قوية لفرص إحياء الاتفاق النووي» .

وعلى الرغم من إصرار المتحدث باسم «الخارجية الأمريكية»، «نيد برايس»، على أن المناقشات في «فيينا»، « تركزت فقط على القضية النووية»، فقد أشار أيضًا إلى أن الأمر منوط بإيران، حال مناقشتها لقضايا لا صلة لها بالاتفاق النووي نفسه، ومدى رغبتها بتقديم تنازلات خاصة بها» .وبالمثل، علّق «مالي»، بأن إيران الآن «عليها أن تقرر»، ما إذا كانت «مستعدة للتوصل إلى اتفاق من دون المطالبة بأي اشتراطات خارجية».

٢٠٢٢/٦/٧

فشل الجهود الأوروبية في وقف الحرب الروسية الأوكرانية.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من أن الحرب الروسية ضد أوكرانيا، والتي بدأت في أواخر فبراير ٢٠٢٢، قد مرت بعدة مراحل من القتال ومحاولات المفاوضات؛ يبدو أن الصراع لم يقترب من نهايته .وبدلاً من ذلك، نشأت حرب استنزا ف في المناطق الشرقية المتنازع عليها، حيث لا يتمتع أي من الطرفين بالقوة الكافية لإزاحة الآخر، وبالتالي، كسب اليد العليا في محادثات السلام .ومع استمرار القتال وتصاعده، توقف الحديث بين المفاوضين الروس و الأوكرانيين فعليًا.

ومع ذلك، حاولت كل من فرنسا، و ألمانيا، التوصل إلى سلام في أسرع وقت ممكن .وفي حين أن استمرار الحر رب، وفقدان الأرواح يشكلان مصدر قلق بالغ، فإن العواقب الاقتصادية والجيوسياسية العالمية طويلة الأجل

في أوروبا الشرقية، تمثل قلقًا للقادة الأوروبيين .وبصرف النظر عن الجهود السابقة التي بذلتها تركيا، يبدو أ ن معظم الدول مقتنعة بأن الخيار الدبلوماسي، يعد ذات جدوى محدودة حاليًا.

وفي الوقت الذي أوقفت فيه الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، فعليًا، محاولاتهما لإقناع الرئيس الروسي، بوتين، بإنهاء الحرب؛ لا يزال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، والمستشار الألماني، أولاف شولتس، يتو اصلان بشكل مباشر مع الكرملين .وفي ٢٨ مايو ٢٠٢٢، أجرى القادة الثلاثة مكالمة هاتفية ثلاثية، حث خلا لها ماكرون، وشولتس، موسكو على النظر في مفاوضات جادة مباشرة مع كييف، والإفراج عن حوالي ٢٠٠٥ أوكراني تم أسرهم بعد حصار مدينة ماريوبول، ودعوة البحرية الروسية إلى إنهاء حصارها لميناء أوديسا الرئي سي، الذي تتدفق من خلاله صادرات الحبوب والقمح الأوكرانية.

وعلى الرغم من دعوة القادة الأوروبيين إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الروسية من أوكرانيا . كتب شون ووكر، في صحيفة الجارديان، أن بوتين من غير المرجح أن يستجيب لمثل هذه الدعوات، في الوق ت الذي أكد فيه أن المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا خطيرة، وخطوة تخاطر بمزيد من زعزعة استقرار الوضع.

ووفقا للعديد من المحللين فإن فرنسا وألمانيا في مأزق جيوسياسي صعب، ففي الوقت الذي يسعيان فيه إلى تحقيق سلام تفاوضي بين أوكرانيا وروسيا، ينتقدان تصرفات الأخيرة، ويدعوان لتوحيد الجهود الغربية ضد ها .وقبل أسبوع من المكالمة الهاتفية- المذكورة سابقا- انتقد شولتس الغزو الروسي، ووصفه بأنه محاولة لإعادتنا إلى زمن كانت فيه الحرب أداة مشتركة للسياسة في عصر كان العالم بدون نظام مستقر .ويوضح روبرت تومبس، في صحيفة التليجراف، سبب استمرارهما في ق يادة الجهود الأوروبية لتحقيق التسوية، إلى وجود العديد من المصالح الاقتصادية والسياسية، التي تحتم عود ة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

ومع إخفاق الجهود الدبلوماسية الأوروبية، وخداع بوتين، عبر الإيهام بأن الغزو لم يكن مخططًا له؛ فإن إذ شاء قوة ردع ذات مصداقية، جرت الإشارة إليها على أنها أفضل الطرق لإجبار روسيا على الجلوس إلى طاول ة المفاوضات .ورأى ستيفن سيستانوفيتش، من مجلس العلاقات الخارجية، أنه لكي يقنع الأوروبيون روسيا ، بالتفاوض عليهم أولاً إقناع بوتين، بأن الوحدة الغربية ضده ستستمر .ومع ذلك، فإن هذا الطريق لن يكون سريعًا لتحقيقه، ومن المرجح أن تكون المعركة بحاجة إلى خوضها اقتصاديا، وسياسيا، جنبا إلى جنب الحر ب المستمرة في شرق أوكرانيا.

ومن جانبها، ترى آن أبلباوم، في مجلة ذي أتلانتيك، أن فكرة البحث عن حل مُرضٍ بالنسبة لبوتين- لحفظ ماء الوجه بعد دحر الأوكرانيين لهجومه الأولي- هي فكرة جيدة، ولكن الافتراضات التي يقوم عليها هذا الاعتقاد خاطئة، أي الاعتقاد أنه بحاجة إلى أن ينـ هي الحرب في الوقت الحالي، متسائلة كيف يمكن الوثوق بأي اتفاق مع موسكو، خاصة أن وقف إطلاق النا ر يجب أن يتضمن تنازلات من كلا الجانبين .وأشار ووكر، أيضًا إلى الاعتقاد السائد في أوكرانيا بأن الموافقة على تسوية تفاوضية ستمنح روسيا ببساطة الوقت لإعادة تجميع صفوفها قبل شن هجوم آخر .وذهبت أبلباوم، إلى أنه لا يمكن تصديق أي وعود مستقبلية تقدمها روسيا، طالما أنها تحت سيطرة بوتين.

ومن ضمن الصعوبات الأخرى التي يواجهها الغرب لتحقيق سلام مع روسيا؛ أن الأوكرانيين، في حين أنهم تراجعوا، لم ينجحوا في تحقيق تقدم في مواجهة الهجوم، فضلًا عن ثقتهم في قدرتهم على كسب الحرب عسـ كريًا .لذلك، عندما علق وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هنري كيسنجر، في المنتدى الاقتصادي العالمي، بأـ ن أوكرانيا يجب أن تستعد للتنازل عن الأراضي لضمان اتفاق سلام؛ ذكرت هولي إليات، من شبكة سي إن بي سي، أن هذا تسبب في إثارة ضجة سياسية كبيرة، حيث دعا إلى العودة إلى حالة ما قبل الصراع، وأصر على أن مواصلة الحرب بعد الوصول إلى حالة ما قبل الصراع لن يكون حول حرية أوكرانيا، بل حرب جديد ة ضد روسيا نفسها .ورفض وزير خارجية أوكرانيا، دميترو كوليبا، تقييم كيسنجر للوضع، بينما انتقد تومبـ س، لغته، باعتبارها تقوض بالفعل الموقف التفاوضي للأوكرانيين، من خلال إظهار خضوعهم لمطالب روسيا.

وفي تأييد لهذا، رفضت أبلباوم، أية موافقة محتملة من جانب أوكرانيا للتنازل عن جزء من أراضيها، معتبرًة الأمر أشبه بمكافأة موسكو على غزوها غير المبرر .وبالتالي، بدلاً من حث كييف للتنازل عن أراضيها، طالـ ب سيستانوفيتش، الأوكرانيين بالانتظار لتأمين وضع أفضل على الأرض قبل الدخول في مفاوضات مرة أخرـ ى، مشيرًا إلى أنه إذا ما استطاعت القوات الأوكرانية دفع الروس للعودة إلى خطوط ما قبل الغزو، وتحديدًا في ٢٣ فبراير، أو حتى بالقرب منها، ستكون تلك هزيمة استراتيجية حقيقية لبوتين، وبالتالي، فرص التوصـ ل إلى نتيجة تفاوضية أكثر ملاءمة، ستكون أعلى بالنسبة لكييف.

ومن المهم ملاحظة أن مسألة قبول أوكرانيا بشروط أقل للسلام بات محل شك، طالما استمرت موسكو في إظهـا ر القليل من الاهتمام بالتفاوض .ورغم أن مونيك بيلز، من صحيفة ذا هيل، أوضحت أن بوتين أعرب عن قبوـ له استئناف الحوار، خلال مكالمته- المذكورة أعلاه- إلا أن القليل من المحللين يتوقعون أن تتفاوض موسكو مع استمرار عملياتها العسكرية في شرق أوكرانيا.

ولمزيد من التوضيح، أشار سيستانوفيتش، إلى أنه على الرغم من معاناتها جراء انتكاسات مؤلمة، لا تزال روسيا تحتل أجزاء كبيرة من أوكرانيا، تعادل تقريبًا أربعة أضعاف حجم الجمهوريات الانفصالية لـ«دونيتسك ولوجانسيك» .وبالمثل، أشار ووكر، إلى أن المقاومة الأوكرانية، شهدت تراجعًا في دونباس، وأن الاستيلاء على مدينة سفرودونتسك، من شأنه أن يمنح روسيا السيطرة على منطقة لوهانسك بأكملها .في غضون ذلك، رأت أبلباوم، أن أهداف بوتين تكمن في إنهاك القوات الأوكرانية، وإلحاق الضرر بالاقتصاد الأوكراني عبر حصاره، وإرهاق شركاء كييف الدوليين، مشيرةً إلى أنه يريد أن يؤكد أن تدمير أوكرانيا، بات أمرا أساسيا، وهو الهدف من الغزو، ولا يوجد أدنى دليل يثبت تخليه عنه.

ومن جانبه، أشار سيستانوفيتش، أيضًا إلى أن الرئيس الروسي، يرى أن الغرب قد بالغ في دعمه لأوكرانيا، وأن مستهلكي النفط والغاز لن يتحملوا ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة التي فرضتها العقوبات والحرب كأمر واقع .وهذا الاعتقاد سيجعل بوتين، أقل احتمالية لإبداء أي مرونة في المفاوضات .ومع ذلك، ربما تؤدي أية إخفاقات عسكرية روسية مستقبلية إلى تغيير تفكير موسكو بهذا الصدد، حيث أكد أنه في حالة فشل العمليات الهجومية الروسية المقبلة، فإن موسكو ستدعو إلى إجراء محادثات تفاوضية.

علاوة على ذلك، فإن جهود فرنسا، وألمانيا، لتسهيل المحادثات، أصبحت معقدة أيضًا؛ بسبب المساعدة المتزايدة للتحالف الغربي للأوكرانيين من خلال المساعدات العسكرية، بالإضافة إلى مليارات الدولارات .وذكر ووكر، أن واشنطن تفكر في إرسال أنظمة صاروخية متطورة بعيدة المدى لأوكرانيا للمساعدة في تعزيز دفاعاتها. وتوضح قوة هذا الدعم أن على الغرب هزيمة موسكو، والاعتقاد أنها النتيجة الطبيعية لهذه الحرب، بدلاً من السعي لخلق مخرج لموسكو دبلوماسيًا .وكتبت أبلباوم، أن الهدف النهائي للغرب لا ينبغي أن يكون إتاحة مخرج بديل لبوتين لإنهاء الصراع، ولكن ينبغي هزيمته .وشرحت كيف يمكن الوصول إلى هذه الهزيمة بعدة أشكال، من بينها حث واشنطن على زيادة مساعدتها وتسريع وتيرتها، بالإضافة إلى الاستمرار في تشديد العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، وضمان إنشاء هيكل أمني جديد، يشمل تأمين وحماية دول مثل أوكرانيا مهددة من قوى استبدادية .وبالمثل، أوضح تومبس أن الغرب يجب ألا يفكر بأقل من هزيمة بوتين لإنهاء الحرب.

الأهم من ذلك، أن هناك حدودًا لمستويات المساعدات التي ترغب الدول الأوروبية في تقديمها إلى كييف .وذكر ألكسندر بوريلكوف، من المعهد الملكي للخدمات المتحدة، أنه على الرغم من أن ألمانيا أعلنت بشكل غير مسبوق، زيادة الإنفاق الدفاعي، وتخصيص ١٠٠ مليار يورو، إضافية بغرض تحديث جيشها، كانت هناك انقسامات في السياسة الألمانية أدت لمنع بعض عمليات نقل الأسلحة المقترحة، كما أن شولتس، نفسه رفض

مخطط شركة راينميتال الدفاعية لإرسال ٥٠ دبابة ليوبارد ألمانية الصنع إلى كييف، ولكن تم إرسالها بوتيرة متباطئة إلى أوكرانيا بالنهاية، مضيفا أن كل خطوة لتقديم المساعدة العسكرية لا تزال مثيرة للجدل في ألمانيا.

من ناحية أخرى، فإن عدم نجاح الجهود الأوروبية في إقناع بوتين، دبلوماسيًا بتخفيف هجومه على أوكراني ا يجب أن يضاف إلى عدم قدرتها على التأثير بشكل فعال على المفاوضات الجارية في فيينا، بشأن عودة أمري كية وإيرانية إلى شروط الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ .وعلى الرغم من أنهم عملوا كوسطاء بين واشنطن، وطهران ، وظلوا أبرز المؤيدين للعودة إلى الاتفاق، إلا أن اللامبالاة والخلافات بين الطرفين الرئيسيين أدت إلى تهميـ ش أصوات الدول الأوروبية، مما يدل على أنهم أصبحوا أقل تأثيرًا في القضايا الخارجية الدولية.

وفي حالة أوكرانيا، تبين مرة أخرى أن الدبلوماسية الأوروبية أصبحت ضعيفة .وعلى الرغم من تأكيدات بوت ين، أنه ملتزم بالحوار، يبدو أنه في نهاية المطاف، لا يهتم كثيرًا بالاقتراحات الأوروبية لوقف إطلاق النار . وتعد النتيجة المتوقعة لهذا الضعف هو حالة من الجمود العسكري في أوروبا الشرقية، وازدياد آراء السياسيين والمحللين حول حتمية هزيمة روسيا، وسقوط بوتين لتحقيق ذلك .ومع رفض أوكرانيا، التنازل عن أراضيها لضمان السلام، وإصرار بوتين على أنه لا يزال من الممكن إنهاء الحرب لصالحه، لا يبدو أن هناك نهاية لهـ ذا الصراع في الأفق حاليًا .وكتب توم تاغ، في صحيفة ذا أتلانتك، أن الغرب يحتاج إلى التفكير في خيارات أ خرى، بعدما اتضح أن تلك المعركة من غير المرجح أن تنتهي في أي وقت قريب، وأن هذا الصراع لا يتعلق فقـ ط بالقوة العسكرية، ولكن أيضًا بقوة شخصية وإرادة قادة الدول المعنية بالسلام.

على العموم، من المهم التأكيد على أن فشل الدبلوماسية في منع هذه الحرب، أو إنهائها لا يعني أن جهود الـ تسوية يجب أن تتوقف .وبمجرد أن تصل الحرب إلى مرحلة يكون فيها أحد الطرفين قويًا بما فيه الكفاية، أ و أصبحت تكلفة الحرب بالنسبة إلى كليهما أكثر من اللازم، يمكن للدبلوماسية الأوروبية أن تثبت أنها أداة ناجحة لإبرام اتفاق سلام .وطالما لم يتحقق هذا السيناريو فإن معالجة الأزمة من خلال أساليب دبلوماسية بـ ين طرفين غير مهتمين وغير موثوقين ببعضهما البعض ستذهب سدى.

٢٠٢٢/٦/٨

البعد الجيوسياسي لانتشار الطائرات المسيرة بالشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أصبحت الطائرات المسيرة خلال السنوات الأخيرة، «عنصرًا بارزًا»، في صناعة الدفاع العالمية، و«بديلاً»، للط ائرات الهجومية المتقدمة باهظة الثمن والمعقدة لوجستيًا .وعلى وجه الخصوص، أصبح الشرق الأوسط «مركزًا»

، و«مسرحا»، لاختبارات فعالية استخدامها في النزاعات المختلفة .ومن الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إ لى الحرب الأهلية السورية، والحرب في اليمن، والصراع بين أذربيجان وأرمينيا عام ٢٠٢٠، تم استخدام هذه الطائرات، كأسلحة قتالية قصيرة وطويلة المدى، فضلا عن مهام الاستطلاع والأدوار اللوجستية.

ومع اعتماد دول الشرق الأوسط تاريخيًا على استيراد الأسلحة، وخاصة من الولايات المتحدة، وروسيا والص ين، فقد أتاح إدخال الطائرات المسيرة- المنخفضة التقنية نسبيًا والفعالة من حيث الكلفة- الفرصة للقوى الإقليمية، مثل السعودية، والإمارات، ومصر، وتركيا، وإسرائيل، وإيران، لتطوير وتصنيع أن ظمة الأسلحة الخاصة بها بكلفة أقل، فضلا عن إمكانية تصديرها إلى الخارج، مع فائدة إضافية تتمثل في تح سين العلاقات والشبكات الدفاعية مع البلدان الأخرى المستوردة لهذه الأنظمة .ومع ذلك، تُثبت نجاحات ال عديد من البلدان في هذه العملية حتى الآن؛ الكثير من العواقب الجيوسياسية الواضحة لانتشار الطائرات المُس يرة الهجومية في المنطقة.

ولتوضيح كيف تختلف الطائرات التقليدية عن الطائرات المسيرة، أوضحت شبكة «بي بي سي نيوز»، أن الأ خيرة يتم استخدامها عادة «في المواقف التي تعتبر فيها العملية محفوفة بالمخاطر أو صعبة للغاية»، وبالتالي، فهي مناسبة للمهام القتالية حتى لا تخاطر بسقوط ضحايا بشرية» .ونظرًا لأن بعضها لا يتطلب سوى وحدة تحكم واحدة موجودة على الأرض، يتم أيضًا توفير الوقت والمال اللازمين لتدريب أطقم الطيران للتعامل مع ا لأسلحة المعقدة.

وتتباين أنواع الطائرات المسيرة بدرجة كبيرة .وكما أوضح «جون تشيبمان»، من «المعهد الدولي للدراسات الا ستراتيجية»، فإن المُستخدم منها في جميع أنحاء العالم «يتراوح من الأنظمة الصغيرة، التي تستخدمها المجم وعات غير الحكومية، إلى الكبيرة بعيدة المدى، التي يُمكن تزويدها بأجهزة استشعار وأسلحة جو - أرض».

وفي حين أن أكثر الطائرات المسيرة «تقدمًا»، المتوافرة حاليًا لا يمكن مضاهاتها بالمقاتلات التقليدية من حيث السرعة أو المدى أو القوة النارية؛ فقد أوضح «كريستيان هيتزنر»، في مجلة «فورتشن»، أنه في حالة الطائرة المـ سيرة التركية «بيرقدار تي بي ٢»، فإن «سعرها يقدر بأقل من مليون دولار، وقابلة للاستخدام بسهولة مقارنة بالأسلحة الأخرى العالية التقنية»، حيث لا يُقارن هذا السعر بالكلفة العالية لطائرة «اف ٣٥»، الأمريكية ال عالية التقنية، والتي حددتها مجلة «فوربس»، بأنها لا تقل عن ٧٨ مليون دولار، فضلًا عن كلفة الصيانة الع الية .وعليه، تبنى العديد من دول الشرق الأوسط، برامج الطائرات المسيرة المصنعة محليًا لتوفير قدرات فعالة من حيث الكلفة.

يضاف إلى ذلك، الواقع الحالي المتمثل في أن الدفاع ضد الطائرات المسيرة- بما في ذلك ما يُسمى بـالطائرات الانتحارية، التي تهدف إلى الاصطدام عمدًا بالهدف وهي محملة بالمتفجرا ت-

قد مثلت «تحديًا كبيرا» .وأوضح «دوج باري»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن الدفاع ضد الهجمات المشتركة للطائرات المسيرة والصواريخ لها «مشكلة مزعجة، وستصبح أكثر إلحاحًا».

وفي السنوات الأخيرة، هناك دلائل واضحة على القيمة القتالية للطائرات المسيرة الهجومية .وأشار «بول إيدو ن»، في مجلة «فوربس»، إلى استخدام «أذربيجان»، الناجح لها ضد «أرمينيا» عام ٢٠٢٠، ما جعل هناك اهت ماما متزايدا باستخدامها .وأضاف «فيديريكو بورساري»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن ال طائرات المسيرة، وما يُطلق عليها «الذخيرة المتساقطة»- وهي صواريخ قادرة على البقاء في الجو حتى يتم تحديد الهدف- قد «حققت أداءً جيدًا في مناطق الحرب، مثل ليبيا، وسوريا»، و«جذبت الانتباه كونها أكثر فعالية من حي ث الكلفة بين أنظمة الضربات الدقيقة المتوسطة وطويلة المدى» .وخلال الحرب في أوكرانيا، تم الاعتراف بأن الطائرة التركية «بيرقدار تي بي ٢»، قد مثلت عونا كبيرا للمدافعين .وأشار «إيدون»، إلى أن «أداءها الناجح في القتال، ضد الوحدات البرية الروسية، لم يخيب آمال الأوكرانيين»، كما عزز من مكانة صناعة الدفاع التر كية.

وفي إدراك لفعاليتها الواضحة، سعى العديد من بلدان الشرق الأوسط إلى تطوير وإنتاج ترساناتها من الطائرات المسيرة .وأشار «بورساري»، إلى أن «الرياض»، و«أبو ظبي»، و«القاهرة»، و«طهران»، هي «الأكثر نشاطًا»، في تعزيز أساطيل الدفاع الخاصة بها من الطائرات المحلية الصنع».

وتجدر الإشارة إلى أن «تركيا»، هي التي «قادت الطريق» في هذا المجال، حيث جنت «الفوائد الجيوسياسية من إنتاج وبيع الطائرات المسيرة» .وأوضح «بورساي»، أن «سنوات تطوير الخبرة التكنولوجية القوية والقاعدة الصناعية»، كانت حاسمة لنجاحها في هذا الصدد، مضيفا أن «بيرقدار تي بي ٢»، هي «الأكثر مبيعًا في التا ريخ»، حيث تستخدمها بالفعل عشر دول، و«يتفاوض الكثيرون للحصول عليها»، كما أن شركة «بايكار»، المُصنعة لها، «ارتقت في صفوف الشركات العالمية المصنعة للطائرات المسيرة»، من خلال تقديم «أنظمة مبتكرة ورخيصة نسبيًا»، كبدائل للأسلحة الأمريكية، أو الروسية، أو الصينية .نتيجة ذلك، أكد أن أنقرة أصبحت الآن «قوة عالمية في صناعة الطائرات المسيرة».

وبالإشارة إلى اعتماد «السعودية»، و«الإمارات»، حتى الآن على الطائرات المسيرة الصينية»؛ توقع «بورساري »، أن الدولتين «يمكن أن تتحولا تدريجيا نحو الأنظمة المحلية، التي يسهل صيانتها ودمجها في هياكل القي ادة والسيطرة الخاصة بهما» .وتعد «مصر»، و«قطر» من بين أولئك الذين يصممون ويصنعون طائراتهم المسيرة .ومؤخرًا، عرضت «القاهرة»، طائرتها القتالية الجديدة من طراز «طيبة ٣٠» في معرض دفاعي، فيما تعمل ش ركة «برزان» القطرية، على العديد من أنظمة الطائرات المُسيرة التي تحلق على ارتفاعات عالية طويلة البقاء في الجو»، بالإضافة إلى إنتاج «مركبات أرضية غير مأهولة»، بالتعاون مع شركة «راينميتال» الدفاعية الألمانية .

وفي الوقت الحالي، أصبحت مسألة تطوير القدرات الدفاعية الإقليمية ذات أهمية متزايدة لدول الشرق الأوس ط .وتسعى «السعودية»، إلى زيادة توطين احتياجاتها الدفاعية من أقل من ٢ %في عام ٢٠١٨، إلى توطين ٥٠ %من صناعاتها العسكرية بحلول عام ٢٠٣٠ .وأصبح واضحًا، أن مستوردي الأسلحة التقليديين الآن من كبار المصدرين .وأشار «بورساري، إلى تطوير «الإمارات»، قدراتها على تصنيع أسلحتها محليًا من خلال شر كة «إيدج» المملوكة للدولة .وبعد أن حققت مبيعات عسكرية بلغت ٨.٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٠، أصبح ت الآن في المرتبة ١٨ عالميًا بين أكبر مصدري الأسلحة.

من ناحية أخرى، يفتح انتشار الطائرات المسيرة الباب للتصعيد، وخلق سباق تسلح محتمل، ولا سيما أن «إ يران» لها باع في هذا المجال .وفي مارس ٢٠٢٢، أشار «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، إلى أن «أنش طة إيران العسكرية من الصواريخ الباليستية، وصواريخ كروز وتقنيات الطائرات المسيرة»، قد قوضت الأمن وز عزعت استقرار المنطقة»، فضلا عن «زيادة وتيرة سباق التسلح» مع منافسيها الإقليميين .وأشار «بورساري»، إلى أن طهران استطاعت «استنساخ بطريقة الهندسة العكسية عددا من الطائرات القتالية الأمريكية المسيرة وت هريبها لوكلائها»، بما في ذلك التي تتمتع «بقدرات وأمدية بعيدة المدى»، مثل الطائرة طراز «إم كيو- ٩ ريبر»، المعروفة الآن بعد استنساخها باسم «غزة».

ومع ذلك، أوضح «بورساري»، أن برنامج تطوير الطائرات المسيرة لطهران، «يختلف عن برنامج جيرانها»، حيث إنها بدلاً من استكمال تحديث أنظمتها الدفاعية الجوية الحالية، تقوم بالترويج لإنتاج طائرات مسيرة مطورة منخفضة التكلفة للتعويض عن قوتها الجوية القديمة والمتحللة» .وتم التأكيد أيضًا على قيامها بتصدير تقنيات طائراتها المسيرة إلى سوريا، وحزب الله، وإثيوبيا، والحوثيين في اليمن .وأشار «المعهد الدولي»، إلى استخدام شبكتها من الوكلاء لاختبار أنظمتها التسلحية الجديدة»، بما في ذلك الطائرات المسيرة، بشكل ميدا ني.

ويبقى واضحًا، أن «المغرب» و«الجزائر»، «بلدان مرشحان لانتشار الطائرات المسيرة»، حيث تعزز كل منهما قدرتها عبر الاستيراد من الخارج .وأوضح «بورساري»، أن الأخيرة اشترت طائرات مسيرة من تركيا والصين، وأشار أيضًا إلى الاتفاق الموقع بين «وزارة الصناعة المغربية»، و«شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية»، للتعاو ن في مجال صناعة الطيران المدني؛ على أنه «مهم»، و«من المحتمل أن يغطي تطوير تكنولوجيا الطائرات الم سيرة» .وبالمثل، علق «إيدون»، بأن الجمع بين الطائرات المسيرة التركية، التي يمتلكها المغرب بالفعل، وطائ رات هاروب الإسرائيلية، «ممكن أن تكون بمثابة سلاح فتاك في ترسانة أي جيش».

الأهم من ذلك، أن انتشار تقنيات الطائرات المسيرة في الشرق الأوسط، أدى إلى توسيع نطاق نفوذها خارج المن طقة .وأشار «إيدون»، إلى أن إيران افتتحت مصنعا لإنتاج هذه الطائرات في «طاجيكستان»، مايو الماضي، فيم ا اتفقت «شركة الصناعات الجوية والفضائية» التركية، «توساش»، مع شركة «كازاخستان إنجينيرينغ» الهند دسية لإنتاج مسيرات «العنقاء» التركية في كازاخستان .ونتيجة لذلك، أشار «إيدون»، إلى أن انتشارا غير مسب وق للطائرات المسيرة، بدأ يتكشف في آسيا الوسطى، مع طلب «قيرغيزستان»، شراء المزيد من الطائرات المس يرة تركية الصنع.

ومع ذلك، يظل استيراد الأسلحة من الشركات الأجنبية المعترف بها، ممارسة معتادة بين العديد من دول ال شرق الأوسط وشمال إفريقيا .وتشير إحصائيات «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، إلى أن السعودية، ومصر عام ٢٠٢١، كانتا من بين أكثر خمس دول استيرادًا للأسلحة عالميًا، كما جاءت «قطر» و«الإمارات» ضمن العشرة الأوائل أيضا .ووثق «المعهد»، زيادة واردات الأسلحة بالسعودية بنسبة ٢٧%، بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١، احتلت أمريكا نسبة ٨٢ %منها .وبلغت نسبة ٧٦ %من واردات الأسلحة في الشرق الأوسط للفترة) ٢٠١٧-

٢٠٢١ (ما مجموعه ٥٣ %من الولايات المتحدة، بينما جاءت ١٢ %من فرنسا، و١١ %من روسيا.

ويعزز تطوير أنظمة تسلح محلية، مثل الطائرات المسيرة من قبل العديد من دول الشرق الأوسط فكرة استقلالي ة هذه الدول عن القوى التقليدية المؤثرة في المنطقة، وعلى الأخص الولايات المتحدة، وروسيا .وفي حالة «تركيا »، و«إيران»، وهما دولتان لديهما برامج تطوير طائرات قتالية مسيرة، فمن الواضح أنهما اكتسبا المزيد من الم زايا الجيوسياسية جراء ذلك، حيث مازالت تعزز «أنقرة»، علاقات دفاعية أوثق مع الدول التي اشترت أنظم تها، كما تمكنت «طهران»، من توفير المزيد من طائراتها المطورة لوكلائها بصورة منخفضة التكلفة.

على العموم، لا تزال الطائرات المسيرة، قيد البحث والتطوير بسرعة كبيرة .ولعل الطبيعة غير المنظمة لهذه ا لعملية، قد دفعت المحللين إلى التحذير من أن هذا الاتجاه المتطور سيكون له «عواقب ليس فقط على الأمن في

المنطقة»، ولكن أيضًا على «أوروبا»، في ضوء عدم ضمان التزام الدول المتطرفة، بنفس المعايير الأخلاقية للدو ل الأوروبية .لذلك، رأى «بورساري»، أن المجتمع الدولي، يجب أن «يضطلع بدور رائد في ضمان أن يفي ا ستخدام الطائرات المسيرة بالمعايير المعترف بها دوليًا من حيث أوجه الرقابة والشفافية والمساءلة حال وقوع ه جمات ما» .

وسواء كان مثل هذا الاقتراح سيؤتي ثماره أم لا، فمن الواضح أن الطائرات المسيرة، أصبحت بالفعل «عنصرا جوهريا»، لزيادة التوترات الجيوسياسية بالشرق الأوسط، كما أنها الدعامة الأساسية وراء تعزيز المبيعات الد فاعية الإقليمية مؤخرًا.

٢٠٢٢/٦/١١

رغم نجاته من حجب الثقة.. تساؤلات بشأن قدرة حكومة «جونسون» على البقاء

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

طوال فترة ولايته كرئيس لوزراء المملكة المتحدة واجه بوريس جونسون بشكل روتيني فضائح وتهديدات من قِ بَل نواب حزبه المحافظين، لكنه نجا منها ولم يلحقه ضرر حتى الآن، وتركزت أبرز هذه الأحداث حتى الآ ن حول فضيحة «بارتي جيت» الشائنة، حيث تم توثيق استضافة المسؤولين في مقر الحكومة بداونينج ستريـ ت حفلات في وقت كانت فيه التجمعات محظورة تمامًا؛ بسبب جائحة فيروس كورونا، وهو ما أدى إلى انتق اد دور جونسون في هذه الكارثة.

وعلى الرغم من تعرضه لعاصفة من الانتقادات والدعوات إلى استقالته بعد إصدار تقرير إدانة عن «بارتي جيـ ت» من قِبَل موظفة حكومية كبيرة، فإن رئيس الوزراء ظل مصممًا على عدم التنحي، بل أصر على أن حكومت ه ستركز على مساعدة أوكرانيا في حربها ضد روسيا، والسعي لتحقيق التوازن بشأن أزمة غلاء المعيشة المتفاقم ة محليًّا.

ومع ذلك، في صباح يوم الإثنين ٦ يونيو ٢٠٢٢ أعلن السير جراهام برادي رئيس «لجنة ١٩٢٢»، المجموعة ا لبرلمانية للحزب في مجلس العموم، أن ٥٤ نائبًا)ما يعادل ١٥ %من نواب الحزب (تقدموا إليه بطلب لسحب الثقة من رئيس الوزراء، وتم إجراء التصويت في نفس اليوم، وكانت الهزيمة في هذا التصويت ستجبر رئيس الوزراء على الاستقالة، ومن ثم بدء عملية تشك يل حكومة جديدة.

وعلى الرغم من أن بوريس جونسون واجه منتقديه داخل حزبه بنتيجة التصويت البرلماني السري، واحتفظ بـ دعم ٢١١ نائبًا محافظًا)كان مطلوبًا للفوز ١٨٠ صوتًا على الأقل(، فإن المراقبين الغربيين رأوا أن استياء ١٤٨ نائبًا من حزب المحافظين عبر التصويت لإقالته من منصبه دليل على أن الحكومة البريطانية الحالية قد تكون على وشك الرحيل.

وبالإشارة إلى هذه الفضائح وما سبقها فإن قدرة جونسون المستمرة على تحمُّل الضغط للاستقالة أو الإطاحة من منصبه من قِبَل نوابه قد حازت اهتمام المراقبين بشدة، فقد كتب توم ماك تاغ، من مجلة «ذي أتلانتيك»، أن «أستاذ المراوغة نجح بطريقة ما في الهروب مرة أخرى».

وهناك من يرى طريقة نجاح جونسون في التصويت بحجب الثقة غير مقنعة، فقد لاحظت كارلا آدم وويليام بوث، من صحيفة واشنطن بوست، أن جونسون تخطى عقبة سياسية أخرى «بفارق ضئيل ملحوظ في عدد الأصوات مقارنة بفوزه الساحق في انتخابات عام ٢٠١٩»، وعلى الرغم من أن جونسون نفسه أصر على أن نتيجة تصويت المحافظين كانت «مقنعة» و«حاسمة» لصالحه فإن «آدم» و«بوث» أشارا إلى أن «التمرد الواسع النشط» لا يزال قائمًا بين نواب حزب المحافظين المحبطين الذين ينظرون إلى رئيس الوزراء الحالي باعتباره «غير جدير بالمنصب»، ويرى كولم كوين، بمجلة فورين بوليسي، كذلك أن عدد النواب المحافظين الذين صوّتوا ضد استمرار قيادة جونسون «مثل مفاجأة، ويؤكد مدى تراجع عدد مؤيديه منذ فوزه المدوي في الانتخابات العامة في عام ٢٠١٩».

ويبدو أن إصرار جونسون على أن حكومته يمكنها الآن «المُضي قُدمًا والتركيز» على القضايا «التي تهم الناس حقًّا» لن يقنع منتقديه، فقد كتب مارك لاندلر، من صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «مكانة جونسون السياسية» قد «تحطمت»، وأن سمعته «قد تضررت، ربما بشكل يتعذر إصلاحه، ليبقى على صورته قائدا يتمتع بالثقة»، لافتا إلى أن فوزه كان «أحد أكثر اللحظات التي خدم فيها الحظ رجلا خلال التاريخ السياسي البريطاني الحديث».

وأشارت روينا ماسون، من صحيفة «الغارديان»، إلى أن التصويت بحجب الثقة عن جونسون كان «أسوأ تحرك بحق رئيس وزراء من قِبَل حزبه خلال الآونة الأخيرة»، وكانت إدانته قبل التصويت على سحب الثقة أكثر صراحة بشكل ملحوظ، وعلق وزير الخارجية السابق «جيريمي هانت»، أحد المحافظين البارزين الذين شجبوا قيادة جونسون، بأن أعضاء البرلمان من حزب المحافظين «يعلمون أننا لا نعطي الشعب البريطاني القيادة التي يستحقها ..سأصوت للتغيير»، وأضاف أن الحزب حاليا «على وشك خسارة الانتخابات العامة المقبلة».

ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن غالبية نواب المحافظين صوتوا لصالح رئيس الوزراء، مع وزراء الحكومة جنبًا إلى جنب في إعلان نصر جونسون على منتقديه، وبعد ذلك حثوا النواب وحزب المحافظين على الانتقال إلى القضايا الملحة الأخرى.

وقبل التصويت بسحب الثقة رأت وزيرة الخارجية «ليز تروس» أن جونسون ربما سيحصل على تأييد نواب حزبه «بنسبة ١٠٠%»، بينما أكد وزير التعليم «نديم الزهاوي» أن ما حققه رئيس الوزراء بعد التصويت «يعد انتصارًا رائعًا»، في حين أشار وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «جيمس كليفرلي» إلى أن النتيجة «تبعث على الارتياح والوضوح»، ومع كل ذلك أشارت وزيرة الثقافة البريطانية «نادين دوريس » إلى أن «الوقت قد حان للعودة إلى مهام إدارة الحكم».

بدوره، أوضح لاندلر كيفية استمرار مؤيدي رئيس الوزراء في الإصرار على أن فضيحة «بارتي جيت» لا تزال « تشتيتًا تافهًا في وقت تواجه فيه أوروبا أكبر حرب برية منذ الحرب العالمية الثانية»، وعن ذلك، ذكرت ماس ون أن هناك «عددًا من وزراء الحكومة ومساعديهم قد صوّتوا ضد جونسون» وفي نفس الوقت «يرون أن من الأذ سب دعمه في تلك الظروف الراهنة».

وبغض النظر عن الدعم المعتاد والمستمر من قِبَل وزراء الحكومة لرئيس الوزراء بدأ المحللون السياسيون التساؤ ل عن المدة التي ستستغرقها فترة ولاية جونسون وبقائه بمقر الحكومة البريطانية، وخاصة مع وجود إجماع عام واضح على أنه في نهاية المطاف سوف تتم إطاحته من منصبه على أساس صحيفة سوابقه ومخالفاته، وفي الواقع، بدا واضحًا أن هناك رؤساء وزراء سابقين، ينتمون إلى حزب المحافظين، واجهوا تصويتًا بحجب الـ ثقة، وعلى أثره تركوا مناصبهم في ظروف غير مواتية، مثل تيريزا ماي وجون ميجور ومارجريت تاتشر، واس تنادًا إلى تلك الحالات يؤكد ماك تاغ أن نتيجة التصويت «تمثل مجرد بداية معركة جونسون من أجل البقاء» .

وبالمثل، كتب لاندلر أنه على الرغم من أن جونسون «لا يزال رئيسًا للوزراء» في الوقت الحالي فإن «فترة ولايت ه المتبقية يمكن وصفها بالوقت الضائع»، علاوة على ذلك فإن سيطرة جونسون على حزب المحافظين قد تم تقييدها نوعًا ما، حيث أوضح ستيفن بوش، بصحيفة فاينانشيال تايمز، أن نتيجة التصويت تعني أن جونس ون الآن «ضعيف للغاية» من الناحية السياسية «لتأكيد قيادته لحزبه».

ومع ذلك، أكد أستاذ السياسة «تيم بيل»، بجامعة كوين ماري بلندن، أن جونسون لا يزال «بارعًا في فن المرا وغة»، وهو ما يجعل منتقديه «لا يمكنهم استبعاد استمرار خوضه معارك أخرى من أجل البقاء»، وفي الواقع ربما ما يعزز موقفه في هذا الشأن، وفقا لما أكد «آدم» و«بوث»، هو «عدم وجود خليفة واضح له داخل حزبه»

، لكن صحيفة واشنطن بوست أشارت إلى ما قاله وزير الخزانة «ريشي سوناك» من أن «الخطة البديلة لإزاحة جونسون، بعد تورطه في فضيحة)بارتي جيت (وغيرها هو خليفته المحتمل وزير الدفاع الحالي بن والاس»، بعدما أظهرت نتائج معهد «يوجوف» لقياس مؤشرات الرأي أن من بين ١١ مرشحًا محتملًا لزعامة الحزب طرح الاستطلاع أسماءهم كان الأخير الأكثر شعبية، ولكن بنسبة ١٢ %فحسب من الأصوات .

عموما، إن الآثار طويلة المدى لهذا التصويت يجب عدم تجاهلها إذا لم يترك جونسون منصبه قبل الانتخابات العامة المقبلة في المملكة المتحدة، المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٤، فلقد رفض جونسون أي اقتراح بالموافقة على انتخابات عامة مبكرة، وأصر على أنه سيركز مستقبلاً على «خدمة شعبه وتلبية احتياجاته حاليًا»، وأوضح «آدم» و«بوث» أن نجاة جونسون من التصويت على سحب الثقة يمكن أن يستمر على أثرها زعيمًا لحزب المحافظين، ومن ثم رئيسًا للوزراء، وبموجب القواعد الحالية لن يُسمح لنواب حزب المحافظين بإجراء اقتراع على الثقة مرة أخرى مدة عام، ومع ذلك كانت هناك تكهنات بأن البعض قد «يحاول تغيير القواعد لإجراء تصويت آخر في وقت قريب»، وبالمثل رأى كوين أن رئيس الوزراء «يجب أن يشعر بالقلق من مغبة حدوث تلك التغييرات أو وقوعه في أي أزمات أخرى قبل هذا التاريخ».

علاوة على ذلك، يرى «آدم» و«بوث» أن أرقام استطلاعات الرأي الخاصة باحتمالات الإطاحة بجونسون يمكن «إلقاؤها في سلة المهملات رغم الكشف عن الكثير من الأخطاء خلال الأشهر الأخيرة»، وكانت ردود الفعل واضحة عند سماع صيحات الاستهجان من قِبَل البعض عندما حضر رئيس الوزراء احتفال اليوبيل البلاتيني للملكة إليزابيث الثانية في كاتدرائية القديس بولس قبل أيام من إجراء التصويت على سحب الثقة، وأضاف رئيس قسم الاقتراع السياسي بمركز أوبنيوم ريسيرش «كريس كيرتس» أن حزب المحافظين يمر الآن بـ«أزمة وجودية عميقة» في وقت «يرى المواطنون حاليًا أسعار السلع بالمتاجر وفواتير الطاقة الخاصة بهم باتت تشهد ارتفاعًا غير مسبوق».

ورغم أن «جونسون» نجا من أكثر التحديات خطرا على منصبه كرئيس للوزراء، والتي كان نواب حزبه وراءها، فإنه يتضح من تحليل المعلقين السياسيين أنه ظهر ضعيفًا سياسيًا خلال تلك المعركة .ومع كل ذلك يمكن الجزم أن احتمالات نجاح التصويت بحجب الثقة في مجلس العموم بدت «ضعيفة» أيضًا .وفي السابع من يونيو كان هناك اقتراح بسحب الثقة دعَّمه زعيم الديمقراطيين الليبراليين «إد ديفي»، الذي لقي فشلاً في الحصول على تأييد يعادل ١٥ %من نواب حزب المحافظين له .بدوره، أوضح «دان بلوم»، في صحيفة «ديلي ميرور»، أن «فرصة نقاش جدوى هذا الاقتراح كانت معدومة، فضلا عن التصويت ذاته»؛ بسبب نقص الدعم من

خارج أحزاب المعارضة ذات الأقلية .وأشارت نائبة زعيم حزب العمال «أنجيلا راينر» إلى أن حزبها لا يزال يفكر في «جميع الخيارات» للإطاحة بجونسون .في حين أكد «جاك ميدمينت»، في صحيفة «ذي تليجراف»، أن «حزب العمال يعتقد أن بقاء جونسون في منصبه يعد أمرًا جيدًا لفرص)كير ستارمر (خلال الانتخابات العامة المقبلة».

وبناء عليه يبدو أن احتمالات إجراء انتخابات برلمانية فرعية مقبلة في وقت لاحق في يونيو ٢٠٢٢ تمثل أكبر تهديد لمصير جونسون .وأشار كل من «لاندلر» و«ستيفن كاسل»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن النتائج غير المواتية لتلك الانتخابات «يمكن أن تكون بمثابة تحرك للإطاحة به، حتى إذا فقد حزب المحافظين واحـ دًا على الأقل من مقاعده الانتخابية» .وكتب «هاري لامبرت»، في مجلة «نيو ستيتسمان»، أنه «من المرجح أن تجرى تلك الانتخابات بعد العطلة الصيفية، لكنه أوضح أيضًا أن قيادة لجنة عام ١٩٢٢ «يمكنها اقتراح إجـ راء تصويت آخر بسحب الثقة متى شاءت».

في النهاية، على الرغم من أن بوريس جونسون نجا من أكثر التحديات خطرًا على منصبه كرئيس للوزراء والـ تي كان وراءها نواب حزبه فإنه يتضح من تحليل المعلقين السياسيين أنه ظهر ضعيفًا سياسيًّا خلال تلك المعـ كة، ومع إدراك حقيقة نجاته من العديد من العواصف السياسية الطاحنة والفضائح الأخيرة وتزايد الضغوط الـ لخارجية عليه إثر ذلك، بدا واضحًا أن احتمالية الإطاحة به لا يمكن أن تحدث إلا من خلال هزيمته في صنـ دوق الاقتراع خلال الانتخابات العامة المقبلة.

٢٠٢٢/٦/١٤

أزمة الغذاء العالمية بين المطرقة الروسية وسندان العقوبات الأوروبية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد أقل من أربعة أشهر فقط، أفرز الغزو الروسي لأوكرانيا مجموعة من التداعيات الاقتصادية العالمية التي تـ تراوح بين عدم الاستقرار في سوق الطاقة العالمية، إلى الارتفاع الحاد في أسعار الواردات، بما فيها المعادن والفلـ زات، حيث ارتفع سعر الألومنيوم، بنسبة تصل إلى ٤٢ %في عام ٢٠٢٢ وحده .ومع ذلك، فإن «أزمة الأمن الغذائي»، و«ارتفاع أسعار السلع»، تحظى باهتمام زائد من قبل المراقبين الغربيين، باعتبارها قضية دولية رئيـ سية، وفي ظل أن روسيا وأوكرانيا يُشار إليهما باسم «سلة خبز العالم»، نظرًا لصادرات الحبوب الهائلة من هـ ما.

وفي الواقع، لا يمكن التقليل من التداعيات قصيرة وطويلة المدى للغزو، حيث كان يتم تداول كميات كبيرة مـ ن الصادرات الغذائية من أوروبا الشرقية إلى البلدان الأقل نموًا اقتصاديًا في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط .ومع

انقطاع هذه الإمدادات الآن أو توقع تراجعها خلال السنوات القادمة، واحتمال ارتفاع الأسعار، وتزايد انعدا م الأمن الغذائي، والجوع، وسوء التغذية، والفقر، فضلاً عن الاضطرابات السياسية المحتملة الناتجة عن النق ص؛ حذر الخبراء الغربيون والمنظمات الدولية من كارثة إنسانية وشيكة، كما انتقدوا روسيا لحصارها الموانئ الأوكرانية.

ولتقدير مدى تهديد الحرب على الأمن الغذائي العالمي؛ من المهم تحديد حجم المنتجات الغذائية والسلع الذ ي تُصدر من كلا البلدين .وقبل فبراير ٢٠٢٢، كانت أوكرانيا وروسيا تساهمان بنحو ٣٠ %من إمدادات القم ح في العالم، حيث تُصدر الأولى وحدها ١٢ %من القمح العالمي، و١٥ %من الذرة، وما يصل إلى نصف زيت عباد الشمس في العالم .ومع هذا الحجم الهائل من الصادرات؛ لاحظت «منظمة الأغذية والزراعة»، «الفاو»، التابعة للأمم المتحدة، أن ما يصل إلى ٥٠ دولة تعتمد على واردات الغذاء من كلا البلدين .علاوة على ذلك، يجب مراعاة الإمدادات الحيوية لبرامج المساعدة الدولية التي ترعاها الدولتان .وأشارت مجلة «الإيكونوميس ت»، إلى تلقي برنامج الغذاء العالمي، التابع للأمم المتحدة- والذي يعتمد عليه أكثر من ١١٥ مليون شخص- ما يصل إلى نصف إمداداته من القمح من أوكرانيا وحدها.

وبصرف النظر عن الأراضي الزراعية الأوكرانية والبنية التحتية التي تعرضت للتدمير أو الضرر خلال الغزو، فإن الحصار الروسي للموانئ الأوكرانية، رأى فيه المحللون الغربيون سببًا حاسمًا لنقص الإمدادات العالمية، وعدم استقرار السوق .وأوضح «مارتن فرير»، في صحيفة «الجارديان»، أن حصار الموانئ الرئيسية، مثل «أوديـ سا»، و«تشورنومورسك»، يعني أن «الإمداد لا يمكن أن يتم، إلا عبر الطرق البرية المزدحمة ذات الكفاءة الأق ل بكثير» .كما أوضحت مجلة «الإيكونوميست»، أن ٩٨ %من صادرات الحبوب في البلاد عادة ما تمر عبر م ينـاء أوديسا، أكبر الموانئ الأوكرانية، والذي توقف الآن .وفي الوقت الذي كانت فيه «كييف»، تصدر حوالي ٥ ملايين طن من الحبوب شهريًا قبل الغزو، باتت بحسب تصريح وزير زراعتها «ميكولا سولسكي»، تُصدر في أبريل ٢٠٢٢، ١.١ مليون طن فقط.

وفي تأكيد على هذا، أضاف «فرير»، أن الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على رو سيا عطلت واردات الأسمدة والقمح والسلع الأخرى من كلا البلدين؛ ومن ثم «رفع أسعار الغذاء والوقود، لاسـ يما في الدول النامية» .وتُعد العقوبات الاقتصادية ضد «موسكو» من الاعتبارات المهمة في هذا الصدد .وفيما يتعـ لق بمسألة أسعار الأسمدة، أشارت مجلة «الإيكونوميست»، إلى أن «من بين الأنواع الثلاثة الرئيسية للأسمدة الصناعية»، تعد روسيا، «أكبر مُصَدِر للأسمدة القائمة على «النيتروجين»، وثاني أكبر مُصَدِر للأسمدة «البوتا

سية»، والثالثة في إنتاج الأسمدة «الفوسفاتية» .كما لحق الضرر الاقتصادي بالزراعة الروسية أيضًا .وفي عام ٢٠٢١ فقط، استوردت موسكو ما قيمته ٨٧٠ مليون دولار من المبيدات، و٤١٠ ملايين دولار من البذور، معظ مها قادمة من الاتحاد الأوروبي، لكن في ظل العقوبات الاقتصادية ضدها الآن قطعت معظم الشركات الغربية علاقاتها مع شركائها الروس.

وبالإضافة إلى الأضرار المادية والاقتصادية التي لحقت بكلا الدولتين؛ أشار المراقبون إلى تفاقم أزمة الغذاء على الصعيد العالمي .وفي مايو ٢٠٢٢، حذر «أنطونيو غوتيريش»، الأمين العام للأمم المتحدة، من أن نقص الحبو ب والأسمدة، يهدد «بدفع عشرات الملايين من الناس إلى مرحلة انعدام الأمن الغذائي»، وأن «سوء التغذية وا لجوع الجماعي والمجاعة»، سببها بشكل غير مباشر الغزو الروسي، «وأن الأزمة من الممكن أن تستمر لسنوا ت».

ومن المهم أيضًا التأكيد على حدوث نقص في الإمدادات وارتفاع الأسعار جراء الأحداث الأخيرة، على خلفية جائحة الفيروس التاجي، الذي أثر بشكل كبير على الأسواق العالمية .ووفقًا لـ«برنامج الغذاء العالمي»، يعيش ما يصل إلى ١٩٣ مليون شخص على مستوى العالم في خطر مباشر يتمثل في الحرمان من الوصول إلى الغذاء، مع تدهور ظروف الإمداد، بسبب الجائحة حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا .وفي هذا الصدد، حذر «ديفيد ب يزلي»، رئيس برنامج الغذاء العالمي، من أنه ما لم يتم «معالجة هذا الوضع خلال الأشهر القليلة المقبلة، سنشه هد مجاعة، وسنرى زعزعة لاستقرار الدول، بالإضافة إلى الهجرة الجماعية» .

وكتب «بول إيدون»، أن الشرق الأوسط «معرض بشكل خاص للتأثيرات على أسعار المواد الغذائية العالمية والإ مدادات، نتيجة الغزو» .وأشارت «ناتاشا توراك»، من شبكة «سي إن بي سي»، إلى أنه «قبل الحرب، تم ش حن أكثر من ٩٥ %من إجمالي صادرات أوكرانيا من الحبوب والقمح والذرة عبر البحر الأسود، وذهب نص ف هذه الصادرات إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والآن أضحى هذا المنفذ الحيوي مُغلقا» .

وفي تفصيل لذلك، أشار «إيدون»، إلى أن ٦٠ %من الحبوب المصرية مستوردة، و٨٠ %من هذه الكمية تأتي من روسيا وأوكرانيا .ومع تأكيده على أن وقوع أزمة غذاء للقاهرة ليس أمرًا متوقعا؛ حيث إن لديها احتياطيا ت استراتيجية تكفي لمدة عام تقريبًا، وبالتالي «لديها الوقت لإيجاد بدائل أخرى؛ وصف في المقابل، الوضع الحالي للأمن الغذائي في «سوريا»، و«لبنان»، بأنه «مروع»، حيث إن ٩٠ %من واردات القمح وزيت الطعام لكليهما تأتي من كلا البلدين» .وأشارت «توراك»، إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع أدى إلى «زيادة

التضخم»، عام ٢٠٢١، حيث بلغ مستوى التضخم بالفعل ٨.١٤ %في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ق بل أن تبدأ الحرب بأوكرانيا، فيما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بالمنطقة بنسبة ٣٤ %في عام ٢٠٢٢.

وعلى عكس البلدان الأقل استقرارًا اقتصاديًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ كتبت «نادين إبراهيم» في شبكة «سي إن إن»، أن «الدول الخليجية»، التي تستورد ٨٥ %من إمداداتها الغذائية، واجهت أزمة الغ ذاء الراهنة، وهي على استعداد تام، حيث إن لديها «استراتيجية طويلة الأمد للأمن الغذائي، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها».

ومع ذلك، أشار «توفيق رحيم»، من مركز «نيو أمريكان فاونديشن»، إلى أن «المنطقة قد تتعرض لصدمة اقتصا دية في الصيف الحالي» .وأشار «فريدريك ويري»، من «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي»، إلى أنه جنبًا إلى ج نب مع تداعيات الوباء، وتغير المناخ، واحتمالات نهاية حقبة النفط، والإحباط المتزايد من غياب الفرص الاق تصادية، هناك تزايد لانعدام الأمن الغذائي الناتج عن الغزو الروسي، من المحتمل أن يتسبب في اضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأشهر المقبلة.

وبشكل خاص، تم تسليط الضوء على البلدان الإفريقية، باعتبارها عرضة لارتفاع الأسعار ونقص الغذاء .وأشار ت مجلة «الإيكونوميست»، إلى إنفاق ما يصل إلى ٤٠ %من متوسط دخل الأسرة على الغذاء في الدول الإفريقي ة جنوب الصحراء الكبرى .وأوضح «كيستر كلوميجاه» في صحيفة «مودرن دبلوماسي»، أن الدول الإفريقية أص بحت «ضحية للأزمة الروسية الأوكرانية»؛ لكن موسكو تجاهلت ذلك، وبدلاً من ذلك، «ألقت باللوم على الع قوبات الأوروبية في خلق الوضع غير المستقر الذي اجتاح إفريقيا».

وعلى نطاق واسع، تم انتقاد روسيا لتسببها في أزمة الأمن الغذائي الأخيرة من خلال حصار الموانئ الأوكرانية ، وابتزاز بقية دول العالم .وأوضح «جيمس وارينجتون»، و«هانا بولاند»، في صحيفة «ذي تليجراف»، أن «أ كثر من ٢٠ مليون طن من الحبوب، عالقة حاليًا في الموانئ الأوكرانية .ورغم ادعاءات موسكو بأن هذه الموانئ لا يمكن فتحها حتى تتم إزالة الألغام البحرية منها، فإن المسؤولين الغربيين غير مقتنعين بهذا الأمر» .واتهم وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين»، «بوتين» بـ«ابتزاز»، دول العالم من خلال استهداف الإمدادا ت الغذائية الموجهة للتصدير .وفي أبريل ٢٠٢٢، اتهم «جوزيب بوريل»، رئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، «موسكو»، بـ«تفجير وتدمير مخازن القمح»، والعمل على «تجويع العالم».

وعلى الرغم من ذلك، تم تقديم بعض المبادرات لدعم الإمدادات الغذائية العالمية من خلال الحوافز الاقتصادي ة .وفي مايو ٢٠٢٢، زاد «البنك الدولي»، تمويله لتعزيز إنتاج الغذاء والأسمدة على مستوى العالم، بما في ذلك

٧.١٨ مليار دولار لمشروعات تخفيف تدهور «قضايا الأمن الغذائي والتغذوي» في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشرق أوروبا .وحث «البنك الدولي»، على «أن تبذل الدول جهودًا متضافرة لزيادة إمدادات الطاقة والأسمدة»، و«إزالة السياسات التي تمنع الصادرات والواردات»، أو «تلك التي تشجع على التخزين غير الضروري لها» .ومع ذلك، حذر «صندوق النقد الدولي»، من أن انعدام الأمن في الغذاء والسلع والطاقة، يهدد بتداعيات «كارثية» على الصعيد العالمي.

ومن جانبه، أشار «غوتيريش»، إلى أن «الآثار الأمنية والاقتصادية والمالية المعقدة لأزمة الغذاء، تتطلب حسن النوايا من جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق شامل، بشأن صادرات القمح والحبوب الأوكرانية إلى بقية العالم» ؛ لكنه أكد أيضًا أنه «لا يوجد حل فعال لأزمة الغذاء دون إعادة دمج الإنتاج الغذائي الأوكراني في الأسواق العالمية»، بالإضافة إلى «ضرورة أن تسمح روسيا بالتصدير الآمن للحبوب المخزنة في الموانئ الأوكرانية».

وفي إدراك لأهمية هذه القضية، يجب الإشارة إلى أن بعض البلدان قد اختارت إعطاء الأولوية لأمنها الغذائي .وفي ١٣ مايو ٢٠٢٢، فرضت «الهند»، حظرًا على صادرات القمح، مع استثناءات طفيفة فقط .ومع أن «نيو دلهي»، ليست مُصدرًا رئيسيًا للقمح حاليًا، حيث إن صادراتها منه تمثل أقل من ١ %من التجارة العالمية؛ إلا ان شبكة «بي بي سي نيوز»، أشارت إلى أنها تعتبر «ثاني أكبر منتج للقمح في العالم»، وبالتالي، فهي مرشح محتمل لتحل محل الصادرات الأوكرانية والروسية إلى آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، لاسيما مع ارتفاع أسعار القمح العالمية، بنسبة ٦ %تقريبًا في أعقاب إعلانها الحظر .كما ذكرت مجلة «الإيكونوميست»، أن ٢٦ دولة تقوم الآن بتنفيذ قيود صارمة على صادرات السلع الغذائية، تصل لـ«الحظر التام» في معظم الحالات، الأمر الذي شجبه وزير الأغذية والزراعة الألماني، «جيم أوزدمير»، بقوله :«إذا بدأ الجميع في فرض قيود على الصادرات؛ فإن هذا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة».

على العموم، من الواضح أنه كلما استمرت أزمة انعدام الأمن الغذائي الناتجة عن الغزو الروسي، ستزداد عواقبها الإقليمية والعالمية سوءًا، خاصة في ضوء إشارة مجلة «الإيكونوميست»، أنه «لا توجد دولة محصنة ضد آثار هذه الأزمة» .وعلى الرغم من الحاجة الملحة لمعالجة هذا الأمر؛ فإن الجهود الدبلوماسية التي تقودها «الأمم المتحدة»، لتسهيل فتح الموانئ الأوكرانية، لا يزال يقوضها الرفض الروسي واللوم الغربي، وأفضل مثال على ذلك مؤخرًا اتهام «تشارلز ميشيل»، رئيس المجلس الأوروبي، «موسكو»، خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي، بأنها «مسؤولة وحدها عن هذه الأزمة»، وما تبعه من انسحاب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة، «فاسيلي نيبينزيا»، ردًا على ذلك، مخلفًا بذلك فشلاً في إيجاد أي حل إيجابي لهذه الأزمة العالمية المتفاقمة .

٢٠٢٢/٦/١٥

ماذا بعد أن عرقلت إيران مراقبة منشآتها النووية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

شهدت مفاوضات فيينا التي تهدف إلى عودة الولايات المتحدة وإيران إلى «الاتفاق النووي»، لعام ٢٠١٥، العد يد من الوسائل للتأثير أو التصعيد من أجل تحقيق أهداف كلا الجانبين، إلا أنها أخفقت في التوصل لأي اتـ فاق .وعلى الأخص، رفضت «إدارة بايدن»، رفع «الحرس الثوري» الإيراني من القائمة الأمريكية لـ«المنظمات الإرهابية الأجنبية»، في حين كثفت «طهران»، جهودها لتخصيب اليورانيوم، في الوقت الذي تصاعدت فيه التوترات نتيجة قيام إسرائيل بعرقلة تطلعات إيران النووية، بما في ذلك استخدام ضربات واغتيالات وهجمـ ات إلكترونية.

وفي أحدث انتكاسة لهذه المفاوضات، أزالت «طهران»، كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ردًا على تبني الأخيرة قرارا ينتقدها رسميا لعدم تعاونها بشكل ملائم معها .وعليه، حذر محللون غربيون من أن الإشراف الدولي على عملية صنع سلاح نووي إيراني، أصبح الآن ضعيفًا للغاية، حيث لا تُظهر طهرا ن أي علامة على الالتزام بالجهود الدبلوماسية لحل الأزمة.

وبعد سنوات من عدم امتثال إيران للشروط التي تم الاتفاق عليها عام ٢٠١٥، وافق مجلس محافظي الوكالة الـ دولية في يونيو ٢٠٢٢، بأغلبية على قرار «أمريكي، بريطاني، فرنسي، ألماني» مشترك، يدين طهران؛ بسبـ ب مخاوفهم «العميقة؛ بشأن الضمانات والتعاون الموضوعي غير الكافي من جانبها» .وعلى وجه الخصوص، تـ ركز عدم التعاون في إحجامها عن المساعدة في تحقيق الوكالة الدولية في آثار اليورانيوم المخصب المكتشفة في ثـ لاثة مواقع نووية غير مُعلنة .وأوضحت شبكة «بي بي سي نيوز»، أنه مع فصلها للكاميرات التابعة للوكالة خلال العام الماضي- في محاولة لزيادة الضغط على واشنطن- فإن الوكالة «لم تتمكن من متابعة أنشطتها النووية» .

وعلى الرغم من أن صحيفة «واشنطن بوست»، أشارت إلى تصويت ممثلين من كل من «روسيا»، و«الصين»، ضد القرار، الذي يدين إيران، فقد أفاد «مارتن تشولوف»، في صحيفة «الجارديان»، بأن ٣٠ من أصل ٣٥ عـ ضوًا في الوكالة، صوتوا لإدانتها علنًا، وكان هذا هو «التوبيخ الأول من قبلها في غضون عامين، ما يعكس الإحـ باطات المتزايدة من قبل الدول، التي ترى أن الصفقة تتلاشى، بينما تظل الأطراف المتنافسة متمسكة بمواقفهـ ا».

وفي ردها على القرار، أعلنت «إيران»، إزالة ٢٧ كاميرا من منشآتها النووية الرئيسية، التي تستخدمها وكالة الأمم المتحدة في عملية المراقبة .وعلى الأخص، في منشآت «أصفهان»، و«طهران»، والمنشآت الرئيسية في «نط نز» .ووفقًا لـ«مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، «رافائيل غروسي»، فإن هذا الرقم يمثل أساسًا جميع الكاميرات، التي تم وضعها بموجب شروط اتفاقية عام ٢٠٠٣، بشأن عمليات التفتيش على المنشآت النووية.

وعلى الرغم من بقاء حوالي ٤٠ كاميرا تفتيش في المنشآت النووية الإيرانية- بموجب شروط اتفاقية الضمانات الشاملة-

فقد أوضحت «ستيفاني ليختنشتاين»، في مجلة «بوليتيكو»، أن الخطوة الإيرانية، ستترك «المراقبين الدولي ين يتخبطون»، وبالتالي «تُعرض للخطر، صفقة الحد من طموحات طهران النووية»، موضحة أن الكاميرات «لا غنى عنها «لمراقبة إنتاج أجهزة الطرد المركزي المتقدمة»، مشيرًة إلى أن إزالة هذه الكاميرات «يمثل تحديًا خطيرًا» لقدرة الوكالة على مواصلة عمليات التفتيش.

وبالمثل، أوضحت «كيلسي دافنبورت»، من «جمعية الحد من الأسلحة»، أنه «إذا لم تتمكن الهيئة الدولية م ن متابعة برنامج إيران النووي، فلن تستطيع تنفيذ بند المراقبة والتحقق الخاص بالاتفاق النووي لعام ٢٠١٥» .وأشارت «ليختنشتاين»، إلى أنه بدون كاميرات لمراقبة التغييرات في المنشآت النووية، «ستتولد فجوة حول المعلومات الحاسمة»، وكلما طال أمد ذلك، «سيكون من الصعب على المفتشين إعادة حصر عدد أجهزة الطرد المركزي المتقدمة أو ما تم إنتاجه من اليورانيوم».

وفي ظل هذا الوضع، أوضح «فرانسوا مورفي»، من وكالة «رويترز»، أن «إيران تحتفظ بالبيانات المسجلة بواسط ة معدات المراقبة الإضافية للوكالة الدولية منذ فبراير من عام ٢٠٢١ .لكن في المستقبل، هناك احتمال لمزيد م ن مثل هذه الإجراءات، حيث تحتفظ بكاميرات في منشآتها النووية لاستخدامها كأدوات مساومة في الخلافا ت أو المفاوضات اللاحقة .وكتب «تشولوف»، أنه «من المحتمل أن تكون ورقة مساومة إضافية في يدها مستقب لا».

وأثار رد فعل إيران على انتقادات الوكالة الدولية، إدانة دولية وإقليمية .وأوضح بيان «بريطاني، فرنسي، ألم اني»، مشترك، أن «أنشطة إيران النووية، ليست خطيرة وغير قانونية فقط»، لكنها أيضًا تخاطر بـ«تدمير ال صفقة»، وأنه كلما تقدمت في نهجها، زادت صعوبة العودة إلى الصفقة» .وأضاف البيان، أن «تصويت أغلبية أعضاء مجلس إدارة وكالة الطاقة الذرية، بعث «رسالة لا لبس فيها إلى إيران» .وعلَّق وزير الخارجية الأمريك ي، «أنتوني بلينكين»، بأن رد إيران على قرار الوكالة «لم يكن لمعالجة الافتقار إلى التعاون والشفافية»، ولكن لـ«التهديد بمزيد من الاستفزاز، والمزيد من تقليل الشفافية».

من جهتها، أوضحت «إيران»، أنها «لن تتراجع ذرة واحدة عن مواقفها» .ورفضت «الخارجية الإيرانية»، اد تقادات الوكالة الدولية، ووصفتها بأنها «مسيسة وغير بناءة، وغير صحيحة من الناحية العملية» .وعلَّق «تشو لوف»، بأن تصرفات إيران وخطاباتها، «تؤكد تبني سياسة حافة الهاوية المتزايدة بين الجانبين»، وهو ما ي هدد بالتصعيد الإقليمي، مشيرًا إلى أن إسرائيل «قادت سلسلة من الجهود لشل القدرة النووية الإيرانية»، من خلال «عمليات الاغتيال»، و«الهجمات الإلكترونية»، و«مداهمة مستودع يحتوي على وثائق مرتبطة بالبرنام ج النووي».

وبالنسبة إلى المحللين الغربيين، فإن الاستفزاز الإيراني الأخير، يمثل «ضربة أخرى لآفاق إحياء الاتفاق النو وي» .وحذر «غروسي»، من أن هذه الخطوة قد توقف المفاوضات «بشكل نهائي» .ووصفها «تشولوف»، بأنها «أخطر ضربة حتى الآن» .وأشار «هنري روما»، من «مجموعة أوراسيا»، إلى أنه «سواء كانت تهدف المراقبة إلى نوع من العقاب أو الإكراه لإيران ليس إلا، فإن إزالة الأخيرة للكاميرا ت تقوض بشكل أساسي أي منطق بأنها تحاول إحياء الاتفاق النووي»، كما أن هذا التطور «يقلل من فرص ال توصل إلى اتفاق ما خلال العام من ٥٥ %إلى ٤٠%»، ناهيك عن أن طهران أيضًا «تبذل جهودًا للحصول على بعض الامتيازات الرمزية قبل إحياء المحادثات النووية بجدية في فيينا» .وأوضح «كريم فهيم»، و«كارين يونج»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن المسؤولين الأمريكيين لديهم «تشاؤم متزايد بشأن إمكانية استعادة الاتفاق».

ومع كون العودة للاتفاق النووي، تبدو «أقل احتمالية» الآنَ، عاد التساؤل عن مدى اقتراب «طهران» من صنع سلاح نووي مجددًا .وحذر «غروسي»، من أن المجتمع الدولي «في وضع يرثى له»، لا سيما وأن إيران «قريبة للغاية» من امتلاك كميات كافية من العناصر اللازمة لصنع قنبلة نووية» .ووفقًا لأحدث النتائج التي توصلت إليها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»؛ فقد حصلت على أكثر من ٤٣ كيلوجرامًا من اليورانيوم المخصب بدرجة نقاء ٦٠%، وهي عتبة قريبة من نسبة الـ٩٠ %المطلوبة لصنع أسلحة نووية، ولكن ربما تزيد تلك النسبة في ظل تدابير رقابية أو مساءلة محدودة في الوقت الراهن.

ومع ذلك، أكد «غروسي»، أن اقتراب طهران من الحصول على ما يكفي من اليورانيوم المخصب، لا يمكنها ذلك، حتى الآن، من «امتلاك قنبلة نووية»، وبالتالي لا يزال هناك وقت، وإن كان محدودًا، لتجنب وقوع هذه النتيجة .وبالمثل، أوضحت «دافنبورت»، أن «زيادة نقاء مخزونها من اليورانيوم المخصب سيستغرق من عام إلى عامين» .وعلى الرغم من ذلك، فإنه مع انخفاض آليات الإشراف الدولي، سيكون «من الصعب كشف هذا الأمر وتعطيله»، بمجرد نقلها «هذا المخزون من منشآت التخصيب المعلنة إلى مواقع تطوير سرية».

وبات واضحًا أن إيران رفضت علنًا الخضوع للإشراف من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إشارة لافتقا دها أي اهتمام بإحراز تقدم في المحادثات النووية، مما أثار انتقادات عدد من الخبراء الغربيين للنهج التي تت بناه الإدارة الأمريكية في التعامل مع التعنت الإيراني .وواصلت «واشنطن» تأكيد أن المسؤولية النهائية لتجذ ب التصعيد الإقليمي تقع على عاتق «طهران»، حيث علق المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون إيران، «روبرت مالي»، على استفزازها الأخير قائلاً :إنها «تمتلك آليات الخروج من الأزمة التي أحدثتها عبر التعاون مع الو كالة الدولية، وحل مشكلة الضمانات المعلقة، والموافقة على العودة إلى الاتفاق النووي، والخيار لها في النهاي ة» .

وفي الواقع، تعرض التوجه الأمريكي وافتقاره لاستراتيجية واضحة لحل الأزمة لانتقادات واسعة .وأعرب «آر ون ميلر»، من مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، عن أسفه كون الولايات المتحدة، «تعاني الأمرين» في هذه الأزمة، «آملاً ألا تندفع إيران نحو العتبة النووية؛ وخاصة أن إسرائيل لن تفعل شيئًا يذكر لمواجهة ذلك»، ك ونها لا تريد أن تقدم «إيران ووكلاؤها على قتل الكثير من الأمريكيين في العراق أو في أي مكان آخر»، معتبرين أن هذا الافتقار «لا يعد استراتيجية للتعامل مع تلك التحديات» على الإطلاق .

علاوة على ذلك، أشار «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، إلى أن «السياسات المتشددة من كلا الجانبين»، تستمر في «إحباط التوصل إلى اتفاق» .ورأى «علي فائز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أن بايدن «لي س مستعدًا لدفع ثمن سياسي مقابل هذا الاتفاق»، شريطة موافقته على شطب «الحرس الثوري»، الإيراني م ن قائمة المنظمات الإرهابية.

على العموم، رغم أن المسؤولين الغربيين مترددون في الاعتراف بالهزيمة الدبلوماسية في معالجة هذه الأزمة، لا يزال بعضهم يصر على أنه يمكن إنقاذ الوضع، وتجنب طهران المسلحة نوويًا .وأكد «غروسي»، أن هذا ا لجمود لا ينبغي أن يكون «نهاية الطريق» .ومع ذلك، فإن عدم امتثال إيران يأتي مرة أخرى في مقدمة العقبا ت المعنية بإبرام الاتفاق، في ظل موقفها التفاوضي الذي «لم يتغير»، وأنها تسعى إلى وضع «مسؤولية العودة إ لى الاتفاق على كاهل واشنطن وأوروبا مع رفضهما الوفاء بشروطها والتفاوض على حل وسط يرضي جميع الأط راف» .

وعند التمعن في سيناريو رفض طهران للرقابة الدولية على أنشطتها، يتضح من التعليقات الغربية، أن العودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، أصبحت الآن احتمالًا بعيدًا، ما لم تحدث تغييرات جذرية لكلا الجانبين الأ مريكي والإيراني على حد سواء.

٢٠٢٢/٦/٢١

زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط بين الحسابات والتوقعات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أكد البيت الأبيض، أن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، سيُجري أول زيارة له إلى الشرق الأوسط، منذ انتخابه في الفترة ما بـ ين ١٣ و١٦ يوليو ٢٠٢٢، ومن المقرر أن يزور خلالها السعودية، وفلسطين وإسرائيل، ومن المحتمل أن تتضمن، كذلك لقاءً مباشرًا مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان.

وتعليقا على ذلك، قال بيتر بيكر، في صحيفة نيويورك تايمز، إن الزيارة تأتي في وقت يعاني منه الشرق الأوسط من تقلبات هائلة، لا سيما فيما يتعلق بتوتر العلاقات بين واشنطن وحلفائها الإقليميين، وتعثر المحاولات الدبلوماسية لاستعادة الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، وتزايد التوترات الناجمة عن انتهاكات إسرائيل المستمرة بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .وعليه، أوضح

كوينت فورجي، في مجلة بوليتيكو، أن نتيجتها يمكن أن تشكل أهداف الإدارة في المنطقة لبقية العام ولعام ٢٠٢٣.

ومع الوضع في الاعتبار، الكم الهائل من الضغوط على الرئيس الأمريكي، وكذلك من شعوب المنطقة التي تواجه التضخم الاقتـ صادي المتزايد؛ تناولت العديد من التحليلات أن هدف الزيارة هو محاولة إقناع السعودية ومنتجي الطاقة الرئيسيين في المنطـ قة بزيادة إنتاجهم من أجل تخفيف ارتفاع أسعار الوقود العالمية .وأشار ديريك بروير، في صحيفة فاينانشيال تايمز، إلى كيفيـ ة ارتفاع أسعار البنزين في أمريكا بنسبة ٦٠ %في العام الماضي وحده .ومع اقتراب موعد الانتخابات النصفية، تنشد واشنطن ، تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي والعالمي بشكل كبير.

وعلى الرغم من أن زيارة بايدن، إلى السعودية، تشمل لقاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى قادة مصر والأردن والعراق؛ إلا أن احتمالية عقد لقاء مباشر بين الرئيس الأمريكي، وولي العهد السعودي، سيطرت على التحليلات الـ غربية .وبالنسبة إلى العديد من المراقبين، فإن اللقاء يعد انعكاسًا لتحول رئيسي في سياسة واشنطن تجاه علاقاتها مع الرياض .ووصفت فيليسيا شوارتز، وسامر الأطرش، في صحيفة الفاينانشيال تايمز، أن الاجتماع يضفي الطابع الرسمي على تحول بـ ايدن تجاه الرياض .في حين وصفه كولم كوين، من مجلة فورين بوليسي، بأنه تراجع من قبل رئيس الولايات المتحدة.

ولتفسير سبب هذا التحول، أرجع المعلقون الأمر إلى مسألة أسعار الوقود وأمن الطاقة، وزيادة تضخم الاقتصاد الأمريكي، وزيـ ادة الضغط السياسي على بايدن، لكي يتحرك قبل انتخابات الكونجرس النصفية في نوفمبر ٢٠٢٢ .وعلى الرغم من إصراره على أن زيارته إلى المملكة تتعلق بقضايا أكبر بكثير من التعامل مع أسعار الطاقة، وهو ما أوضحته السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض، كارين بيير، بقولها :«من الخطأ النظر إليها على أنها فقط عن النفط؛ فقد خلص بيكر، إلى أنه من الواضح أن الرئـ يس الأمريكي لا يمكنه تحمل إبقاء العلاقات مع أحد أكبر منتجي النفط في العالم على مسافة أبعد بكثير».

ووسط هذا المشهد، كانت هناك تساؤلات حول ما إذا كانت الزيارة يمكن أن توفر إمدادات الطاقة التي تسعى إليها واشنطن .وأشار مات فيزر، وجون هدسون، في صحيفة واشنطن بوست، إلى أن احتمال انخفاض أسعار الوقود للمستهلكين الأمريكيـ ين نتيجة الزيارة غير مؤكد .وعلى الرغم من أن «أوبك بلس»، وافقت في بداية يونيو ٢٠٢٢ على تعزيز مستويات الإمداد لشـ هري يوليو وأغسطس ٢٠٢٢، بأكثر من ٦٠٠ ألف برميل يوميًا؛ فقد أوضح دانييل ييرجين، من شركة إس أند بي جلوبال،

أن وضع إمدادات الطاقة العالمية لا يزال ضعيفًا للغاية، وأشار بيكر إلى أن المسؤولين في واشنطن قد قللوا بالفعل من فرص ا لحصول على مساعدة فورية كبيرة من الرياض تسهم في استقرار أسواق الطاقة .ومع ذلك، فإن التركيز على قضية الطاقة، لا ينبغي أن ينفي أهمية الأمور الأخرى المطروحة للنقاش .وبحسب بيان صادر عن البيت الأبيض، فإن قضايا التغير المناخي و تطلعات إيران النووية، وحرب اليمن ستناقش خلال الزيارة.

وعلى نطاق واسع، تناول المراقبون كيفية تجاوز التوتر في العلاقات الأمريكية السعودية في العام ونصف العام الماضيين .وأشار فيزر، وهدسون، إلى نقاش داخلي مكثف داخل واشنطن حول مستقبل هذه العلاقات .وينظر المبعوث الأمريكي للشرق الأوس ط، بريت ماكغورك، إلى المملكة على أنها شريك حاسم في المنطقة .وبالنسبة إلى مارك دوبويتز، ودانييل شابيرو، من المجل س الأطلسي، فإن القضايا الأمنية لدول الخليج، تعتبر نقطة رئيسية للنقاش، واستشهدا بأن المصلحة الاستراتيجية الأساسية للسعودية هي ضمان تصديها للتهديد الذي تشكله طهران ووكلائها، ودعا الباحثان إلى التزامات أمريكية واضحة لأمن المنط قة، وبالتحديد من خلال المساعدة في تطوير دفاعات جوية إقليمية متكاملة، وفرض عقوبات على الكيانات الإيرانية المنخرط ة في الإرهاب، وإطلاق برامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، فضلاً عن حشد الإدانة الدولية لتدخل إيران في شؤون جيرانها.

وإدراكًا لهذه الأهمية أيضًا، استشهد كوين، بأن التزامًا دفاعيًا أمريكيًا صريحاً، تجاه الشرق الأوسط، يمكن يعيد تشكيل الع لاقات بين دول المنطقة وواشنطن، مرة أخرى .وفي حين قال إيشان ثارور، في صحيفة واشنطن بوست، إن بايدن سيحتاج إ لى العمل بشكل أوثق مع الرياض والدول العربية استعدادًا لتصاعد التوترات مع طهران؛ فإن جوهر المسألة، كما أوضح ستيف ن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية، هو الاعتراف بأن دول الخليج تسعى إلى شيء آخر غير التصريحات من إدارة بايد ن لإقناعهم بأنها ملتزمة بأمنهم.

ويتجلى أمر آخر مهم في زيارة بايدن المرتقبة، وهو ما أثير من تحليلات حول زيارته إسرائيل وفلسطين .وبالإضافة إلى لقاء ر ئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، أوضح بيكر، أنه من المحتمل أن يلتقي برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس ، في بيت لحم .وذكرت مجلة بوليتيكو، أنه سيركز على خلق العديد من التدابير المتساوية التي تقود الفلسطينيين نحو التمت ع بمبادئ الأمن والحرية .

وعلى الرغم من أن فيزر، وهدسون، أشارا إلى أن بايدن، سيحاول استعادة مكانة واشنطن كوسيط نزيه بين الإسرائيليين والفل سطينيين، من خلال إعادة تأكيد دعمه لخيار حل الدولتين، وخاصة في ظل الإحباط المستمر للفلسطينيين إزاء تقاعس واشنط ن منذ يناير٢٠٢١ عن معالجة الانتهاكات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة؛ فإنه من المتوقع أيضا أن يؤكد التزامه بأمن إ سرائيل .وكما أفادت شوارتز، والأطرش فإن المسؤولين الفلسطينيين محبطون، من عدم اهتمام إدارة بايدن بـ«استعادة العلاقا ت» لسابق عهدها مع الفلسطينيين.

وفي الأيام التي سبقت الإعلان الرسمي عن الزيارة؛ غيرت الولايات المتحدة، اسم بعثتها الدبلوماسية في القدس من وحدة الش ؤون الفلسطينية، إلى مكتب الشؤون الفلسطينية، لكنها لم تُعرف المكتب بأنه قنصلية .وأشارت الخارجية الأمريكية، إلى أن هذا التغيير أصبح الآن من التدابير الجوهرية، التي كان ينبغي اتخاذها .وعلى الرغم من أن دان ويليامز، بوكالة رويترز، و

صف ذلك بأن هذه الخطوة تعزيز للعلاقات بين واشنطن، والفلسطينيين، فإنه يجب تأكيد أن تعهد إدارة بايدن، بإعادة فت ح القنصلية الأمريكية لفلسطين في القدس، لم يتحقق حتى تاريخه، حيث إن المكتب لا يزال يعمل تحت رعاية السفارة الأم ريكية في إسرائيل .

وتعليقا على ذلك، انتقد ميتشل بليتنيك، في مجلة ريسبونسبل ستيت كرافت، سلوك إدارة بايدن، تجاه فلسطين، قائلا :«إ ن العلاجات المؤقتة التي قد يتلقاها الفلسطينيون، تعكس حقيقة أن واشنطن ليس لديها فكرة عما يجب أن تفعله لحل القض ية الفلسطينية»، معربا عن أسفه بشأن عدم اتخاذها الخطوات التي كان بإمكانها اتخاذها للتصدي للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مشيرا إلى أنه تم تجاهل مشروع قانون اقترحه النائب الأمريكي آندي ليفين، روقة لحل الدولتين، على الرغم من أنه يتماشى تمامًا مع سياسات بايدن المعلنة .لذلك، خلص إلى أنه بصرف النظر عن بعض المكاسب الرمزية، قد تجعل الزيارة الفلسطينيين ينتهي بهم الأمر في وضع سياسي أسوأ مما هم عليه.

وفيما يتعلق بالجولة بشكل عام، يجب الاعتراف بالانتقادات التي طالتها .ولاحظ بيكر، أنه حتى قبل التأكد من صحتها، أثارت نوايا بايدن حول زيارة المنطقة موجات من الانتقادات، ووصفها النائب الديمقراطي تيم كين، بأنها فكرة سيئة حقًا، وأقر ريتشارد دوربين، النائب بمجلس الشيوخ، بأنها تحمل مشاعر مختلطة بين الأمل والإحباط .وبالمثل، أشار ثارور، إلى أ ن عملية التقارب، مع السعودية، أثارت قدرًا لا بأس به من الانتقادات اللاذعة في واشنطن .وأكد تريتا بارسي، من معهد ك وينسي لفن الحكم، أنه غير مقتنع، بأنها ستخفف العلاقات المتوترة، وأنها أشبه ما تكون بحزمة إسعافات أولية للجرح الغ ائر الذي باتت تعاني منه العلاقات الأمريكية السعودية .

ولمواجهة مثل هذه الانتقادات، وصف العديد من المراقبين جولة بايدن في الشرق الأوسط، بأنها انعكاس لممارسة نظرية الواقع ية السياسية في مضمار العلاقات الدولية .وأشار ثارور، إلى أنه في حين أن زيارته إلى المملكة تعتبر محاولة لإعادة ضبط العلاقا ت الأمريكية السعودية، فإن إدارته باتت تنتهج منعطف السياسة الواقعية، خلال الاضطرابات الجيوسياسية .ومع تأييده لانخراط بايدن مباشرة مع دول مجلس التعاون لمعالجة العديد من القضايا المشتركة، فقد أوضح برايان كاتوليس، من معهد ال شرق الأوسط، أن الزيارة ضرورية لمضاعفة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى استقرار الشرق الأوسط، وتعميق شبكة الشراكات ا لخاصة بواشنطن .وبالمثل، أوضح دوبويتز، وشابيرو، موافقتهما على حماية واشنطن لمصالحها الاستراتيجية الأساسية المتمثل ة في التعاون مع دول المنطقة، بدلاً من ميلهم نحو روسيا والصين.

على العموم، ورغم تأكيد المحللين الغربيين أن زيارة بايدن، الأولى للشرق الأوسط، ستؤثر في نهج واشنطن، تجاه المنطقة في ا لسنوات القادمة، فإن التأثيرات طويلة المدى والجهود الدبلوماسية ستستغرق وقتًا لتثبت جدواها على أرض الواقع .وبالتالي ، حذر دوبويتز، وشابيرو، من أن واشنطن يجب أن تكون واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه؛ لأنه لا يمكن حل جميع الخلافا ت الثنائية دفعة واحدة .

ومع ذلك، خلص الباحثان، إلى أنه بالنسبة إلى بايدن، فإن إبرام صفقة مع السعودية وبقية دول الخليج لإصلاح العلاقات، سيجعله في وضع جيد لتعزيز الدعم السياسي الداخلي داخل الكونجرس؛ حيث يرى الأمريكيون أن هذه العلاقة الحيوية م ع دول المنطقة تستحق الحفاظ عليها، ومن ثمّ، ربما تؤدي الزيارة إلى إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة والخليج .ومع ذ

لك، يرى بليتنيك، أن زيارته إلى الأراضي المحتلة، تفتقر إلى الجوهر وبعيدة عن توجيه أية إدانة تجاه انتهاكات إسرائيل ضد الفلسطينيين، ومن ثمّ، يتوقع المحللون أنها لن تقدم شيئًا في قضية إقليمية لطالما طال أمد تسويتها.

٢٠٢٢/٦/٢٢

رؤى غربية لحل أزمة تصدير الغذاء من أوكرانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور أربعة أشهر من الحرب الروسية في أوكرانيا، لا يزال الحل الدبلوماسي للصراع بعيد المنال .وبدلاً م ن تراجع التوترات ثارت قضايا جديدة تُعقد أي تسوية محتملة، حيث تزايد القلق العالمي بشأن نقص المعرو ض من السلع والحبوب الأوكرانية، والتي يتم تصدير معظمها إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، والعديد من دول ال عالم، وخاصة بعد منع روسيا تدفقها عبر الموانئ الرئيسية على البحر الأسود.

وتنبع المخاوف المتزايدة من انعدام الأمن الغذائي من الحصار الروسي للموانئ الأوكرانية التي تُبحر منها صاد رات السلع الأساسية قبل الغزو في فبراير ٢٠٢٢ .وقبل الحرب أنتجت كييف ٨٦ مليون طن من الحبوب في عام ٢٠٢١، بينما كانت خامس أكبر منتج للذرة في العالم، كما أنها توفر ٧.٣ %من إمدادات القمح العالمية . وإلى جانب تصدير سلع مماثلة من روسيا، سجلت الأمم المتحدة، أن حوالي ٤٠ %من القمح المستهلك في إفر يقيا يأتي من هذين البلدين، مما يبرز كيفية تأثير اضطرابات الإمدادات على الأسواق العالمية.

ومع انقطاع الموانئ الأوكرانية الرئيسية، مثل أوديسا، عن إمداد الاقتصاد العالمي؛ بسبب الحصار الروسي، والألغام الأوكرانية المزروعة لردع أي غزو برمائي من قبل موسكو؛ انخفضت الصادرات الغذائية الأوكرانية .و أوضحت كييف، أن إنتاجها السنوي من الحبوب سينخفض من ٨٦ مليون طن إلى ٥.٤٨ مليون طن .وأشار أ ندرس آسلوند، من جامعة جورج تاون، أنه بالإضافة إلى مشاكل الإنتاج الحالية التي تواجه أجزاء كثيرة من العالم، فإن أسعار القمح والحبوب العالمية تضاعفت منذ أوائل عام ٢٠٢١ .ومع ارتفاع أسعار السلع التي تؤثر بالفعل على دول الشرق الأوسط، أعلنت المفوضية الأوروبية في ١٦ يونيو ٢٠٢٢، أنها ستدعم مصر بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، والشرق الأوسط الأوسع بـ٣ مليارات دولار، لمواجهة الخطر المتزايد لنقص الإمدادات.

وتعقيبا على احتجاز حوالي ٢٠ مليون طن من الحبوب في موانئ أوكرانيا، وعجز الطرق البرية البديلة عن تأ مين نقل سوى عُشر الطلب من الإمدادات؛ أكد آسلوند، أن افتتاح ميناء أوديسا، تحديدا يجب أن يحظى بأ ولوية دولية عاجلة، مع التحذير من أن إغلاق هذه الموانئ قد يتسبب في مجاعة لما يصل إلى ٤٧ مليون شخ

ص .وبالمثل، أوضح ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، أن الإخفاق في فتح موانئ أوكرانيا لصادرات الحبوب والسلع، سيكون بمثابة إعلان حرب على الأمن الغذائي العالمي.

وبشكل أساسي، ألقى المعلقون الغربيون اللوم في هذا الموقف على روسيا .واتهم فريدريك كيمبي، من المجلس الأطلسي، بوتين، بأنه على استعداد للمخاطرة بإحداث مجاعة في مكان آخر في الوقت الذي يراهن على إمكانية صموده أمام الدعم الغربي لكييف .وأوضح آسلوند، أنه بدلاً من مجرد تجاهل موسكو لأزمة الغذاء العالمية، اختارت تأجيجها واستغلالها من خلال قصف البنية التحتية الزراعية لأوكرانيا .

وكما لاحظ توفان جومروكو، وميشيل نيكولز، من وكالة رويترز، فإن الأمم المتحدة، تحاول التوسط في صفقة لاستئناف الصادرات الأوكرانية والروسية .وفي هذا الصدد، أبدت تركيا حرصها على المساعدة؛ في ظل أهمية دورها المتحكم في مضيق البوسفور، الذي يصل البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط .وأوضحت جوانا بارتريدج، في صحيفة الجارديان، أن في هذه الحالة من المحتمل أن أي سفن شحن لنقل الحبوب تغادر أوديسا، أو موانئ أخرى على البحر الأسود، ستكون برفقة البحرية التركية.

ومع ذلك، حذر المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، من أنه لكي يمضي هذا الأمر قُدما، ستكون هناك حاجة إلى اتفاق مع الجانبين؛ الأوكراني والروسي، وهو ما لم يتم التوصل له بعد .ويمثل القبول عملية معقدة بسبب إحجام الطرفين عن التعامل دبلوماسيا معا، أثناء الحرب الدائرة في شرق أوكرانيا، فضلاً عن عدم رغبة الأوكرانيين في تقليل دفاعاتهم البحرية ضد هجوم برمائي روسي محتمل على الموانئ الرئيسية .وذكرت وكالة رويترز، أنه بينما وافق بوتين، على التعاون مع تركيا، لتسهيل تصدير الحبوب دون عوائق من الموانئ الأوكرانية؛ فقد أصر أيضًا على أنه ليس مسؤولاً عن توفير ممرات آمنة في البحر الأسود .وأشار بارتريدج، إلى ضرورة توفير تأمين خاص للسفن، وتقديم تأكيدات بشأن سلامة أطقمها قبل إرسالها إلى البحر الأسود .

وبعيدًا عن خطة الأمم المتحدة المقترحة لتعزيز الصادرات، ذكرت وكالة رويترز، أن روسيا، بدأت في تسهيل تصدير الحبوب والبذور الزيتية من أوكرانيا، عبر موانئ تخضع لسيطرتها، على الرغم من عدم توضيح ماهية الجهة التي وفرت تلك المواد الغذائية للتصدير .ورغم تأكيد موسكو، أنها ستستأنف تصدير الحبوب من ميناء بيرديانسك المحاصر، عقب اجتماع وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، مع وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو؛ فقد أوضحت نائبة رئيس الوزراء الروسي، فيكتوريا أبرامشينكو، بشكل منفصل، أن بلادها، ليس لديها خطط حالية لتعديل رسوم تصدير الحبوب الخاصة بها، مما يعني أنها لن تساعد بنشاط الجهود المبذولة للتخفيف من مخاوف الإمدادات الغذائية العالمية.

علاوة على ذلك، حث آسلوند، واشنطن، على ضرورة إنشاء تحالف من الدول التي يمكنها توفير ممرات بحـ رية آمنة إلى أوديسا، ومرافقة السفن المحملة بالصادرات الغذائية للمياه المحايدة، مثل تركيا والدول التي ت ستورد بعضا من إمداداتها الغذائية من كييف، واصفا مساهمة أنقرة، بأنها ضرورية، واقترح أيضًا أن تساعد البحرية المصرية في إزالة الألغام الموضوعة بالقرب من الموانئ الأوكرانية.

ومع ذلك، يعترض تلك الجهود الدبلوماسية لإعادة تدفق السلع الغذائية عبر الموانئ الأوكرانية؛ التداعيات ا لمستمرة للعقوبات الاقتصادية ضد روسيا، وإصرار الدول الأوروبية على التصدي لعدوانية موسكو، من خلال د عمها لانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي .وفي ١٦ يونيو ٢٠٢٢، أعلن قادة كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا و رومانيا، خلال اجتماعهم مع الرئيس الأوكراني، زيلينسكي، لأول مرة في كييف، تأييدهم لهذا المقترح .وأشا رت صحيفة لوس أنجلوس تايمز، إلى أنه في اليوم التالي للاجتماع، أوصت المفوضية الأوروبية رسميًا بمنح أو كرانيا وضع المرشح، بحيث ستنضم يومًا ما إلى التكتل.

وردا على هذا الاجتماع، قامت موسكو، باستغلال وضعها كمصدر للطاقة للدول الأوروبية، عبر تعمد نقص إمـ دادات الوقود لألمانيا وإيطاليا في نفس اليوم .وأوضح المراقبون، أنهم غير مقتنعين بمزاعم شركة غازبروم الروسـ ية بأن هذا النقص بسبب الإصلاحات الضرورية لخطوط الأنابيب .وأشارت كاترين بينهولد وميليسا إيدي، في صحيفة نيويورك تايمز، إلى أن سيطرة روسيا على صادرات الغاز إلى أوروبا تعتبر أداة دبلوماسية قوية للتأث ير وفرض الهيمنة ويجري استخدامها الآن .

ومن جانبه، انتقد رئيس الوزراء الإيطالي، ماريو دراجي، تسييس موسكو لصادراتها من الغاز والحبوب واستـ خدامها كسلاح، واصفا الأعذار- المذكورة سابقا- بأنها أكاذيب .في الوقت الذي أشار فيه نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، الى أن الكرملين لا يز ال أكثر تعنتًا تجاه الدول الأوروبية فيما يتعلق بصادرات الطاقة، وأن التخفيضات الحالية في إمداداتها لفنلنـ دا وبولندا ليست الحد الأقصى للتدابير التي قد يتم ممارستها.

وفي ضوء سيطرة روسيا على إمدادات الغذاء والطاقة العالمية، أيد المعلقون الغربيون الفكرة القائلة بمعاقبة موسـ كو، لما خلفته تلك الحرب من آثار وتداعيات، ونفي أي اقتراحات للتفاوض .وتتناقض هذه الرؤية مع موقف الرئيس الفرنسي، ماكرون، الذي لطالما واجه انتقادات شديدة لتلميحه إلى أن التسوية النهائية للحرب الأوكـ رانية، لا ينبغي أن تؤدي إلى إذلال روسيا بالنهاية.

ويدعم السفير الأمريكي السابق لدى موسكو، مايكل ماكفول، فكرة عدم التسوية والدفع بمزيد من الدعم لأوكر انيا، بما في ذلك إمدادها بأسلحة أكثر تقدمًا، مؤكدًا أن بوتين سيتفاوض فقط عندما لا يستطيع جيشه الاستم

رار في تقدمه .وأشار فريدريك كيمبي، من المجلس الأطلسي، إلى أن أوكرانيا يجب أن تفوز بالحرب، ويجب أن يخسرها بوتين، وأن اختيار أي نتيجة أخرى ستكون غير أخلاقية وسابقة تاريخية ذات خسائر كارثية.

في المقابل، انتقد المعلقون والمسؤولون الغربيون تصريحات الرئيس الفرنسي في أوائل يونيو ٢٠٢٢، بأنه يجب السماح لبوتين، بمخرج من خطئه الأساسي في غزو أوكرانيا، قبل أن يهين بلاده .واتهم إليوت كوهين، من كلية جونز هوبكينز، ماكرون بالغرور .وعلق جون تشيبمان، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، على الجهود الفرنسية للسماح لموسكو بحفظ ماء وجهها، بأنها هدف دبلوماسي ضعيف الحجة، وعقوبة مخففة جراء ارتكاب جرائم حرب .وبالمثل، انتقد الرئيس البولندي، أندريه دودا تصريحات ماكرون عبر سؤاله ..هل تحدث أي مسؤول عن إتاحة مثل هذا الخيار لـ«أدولف هتلر»، خلال الحرب العالمية الثانية.

وكتب ميشيل باربيرو، في مجلة فورين بوليسي، أنه في حين أن ماكرون، تعرض لانتقادات دبلوماسية من قبل الحلفاء الأوروبيين المرتبكين؛ فإن نهجه يهدف بوضوح إلى الاضطلاع بدور قيادي في أوروبا وضمان أن تؤمن باريس دورًا بارزًا في مفاوضات السلام التي يجب أن تتم في نهاية المطاف .بالإضافة إلى ذلك، أشار غيوم دي يفين، من معهد الدراسات السياسية، إلى أن دبلوماسية التوازن، التي تنتهجها باريس، هي وسيلة مقصودة لتكون على تقارب مع كافة حلفائها، ولكنها تحافظ دائمًا على استقلالية مواقفها واختلافها قليلاً عن شركائها .وفي الواقع، أصر ماكرون، نفسه على أن دور فرنسا الأساسي في هذا الصراع هو أن تكون قوة وسيطة.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن فشل الدبلوماسية في منع هذه الحرب، أو إنهائها لا يعني أن جهود التسوية يجب أن تتوقف .وبمجرد أن تصل الحرب إلى مرحلة يكون فيها أحد الطرفين قويًا بما فيه الكفاية، أو أصبحت تكلفة الحرب بالنسبة لكليهما أكثر من اللازم، يمكن للدبلوماسية أن تثبت أنها أداة ناجحة لإبرام اتفاق سلام .وطالما لم يتحقق هذا السيناريو، فإن معالجة الأزمة من خلال أساليب دبلوماسية بين طرفين غير مهتمين وغير موثوقين ببعضهما البعض ستذهب سدى.

على العموم، مع عدم وجود نهاية واضحة للعنف في أوكرانيا، من المقرر أن تستمر الاضطرابات الحالية في الإمدادات الغذائية العالمية، ومن المحتمل أن تواجه العديد من دول الشرق الأوسط تحديات اقتصادية كبرى نتيجة لذلك .وكما لاحظت عبير عطيفة، من برنامج الغذاء العالمي، قد تؤدي الحرب إلى زيادة حالة انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي مزيد من الاضطرابات والعنف، مما يسلط الضوء على المخاطر النهائية لهذه الاضطرابات.

وعلى الرغم من أن خطة حماية السفن التي اقترحتها الأمم المتحدة، قد لقيت ترحيبا، فإنه لا يزال من غير ا لمؤكد ما إذا كانت أوكرانيا أو روسيا ستوافقان على شروطها أو تدعمان تنفيذها .وطالما استمر مأزق تأمين الش حن؛ ستستمر قضايا انعدام الأمن الغذائي في النمو بالنسبة لمستوردي الأغذية والمستهلكين على حد سواء.

٢٠٢٢/٦/٢٥

السيناريوهات المتوقعة بعد انهيار الحكومة الإسرائيلية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد عام من تشكيلها انهارت الحكومة الائتلافية الإسرائيلية، بقيادة رئيس الوزراء، «نفتالي بينيت»، والتي تتألف من مزيج معقد من الأحزاب ينتمي إلى مختلف الأطياف السياسية .وتعمل الحكومة بأغلبية هشة منذ إنشائها .ومؤخرا، شهدت انقسامات كبيرة مع أعضاء البرلمان الرافضين تمديد قانون يوفر وضعًا قانونيًا، وخا صًا للمستوطنين في الضفة الغربية، لتعجل هذه الانقسامات بوضع نهاية لهذه الحكومة .

ومع الاتفاق على حل البرلمان وإجراء انتخابات أخرى في أكتوبر المقبل؛ توقع المحللون الغربيون احتمال عو دة «نتنياهو»، الذي لا يزال يحتفظ بزعامة حزب «الليكود» على الرغم من إدانته بتهم فساد .وقد يكون لمثل هذا الاحتمال تداعيات كبيرة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وكذلك على الأمن الإقليمي للشرق الأوس ط .وكما حذر «جوزيف فيديرمان»، من وكالة «أسوشيتد برس»، تستعد إسرائيل لـ«فترة أخرى من الجمود ال سياسي المطول».

وعلى الرغم من أن توقيت قرار الحكومة بحل البرلمان والاستعداد لانتخابات جديدة، قد جاء «مفاجأة»؛ فقد أكد المراقبون أن هذا الاحتمال كان يُنظر إليه على أنه «أمر حتمي»، بسبب الانقسامات العديدة بين أعضائه ا .ووصفها «دانيال أفيس»، و«جوين أكرمان»، من وكالة «بلومبرج»، بأنها «مهتزة منذ إنشائها» .وعلقت «ش يرا روبين»، في صحيفة «واشنطن بوست»، بأنها كانت «تترنح على شفا الانهيار»، حيث حرمت الانشقاقا ت الرئيسية الحكومة من أغلبيتها في البرلمان، وبالتالي «قدرتها على تمرير التشريعات».

ومن خلال تسليط الضوء على التركيبة المعقدة للحكومة .أكد «باتريك كينجسلي»، و«إيزابيل كيرشنر»، في ص حيفة «نيويورك تايمز»، أن حل البرلمان، «يُسدل الستار على أحد أكثر المشاريع السياسية طموحًا في تاريخ إ سرائيل»، حيث كان «تحالفا مكونا من ثمانية أحزاب، وحد المعارضين السياسيين، وضم أول حزب عربي م ستقل إلى الائتلاف الحاكم».

وفي إطار هذا الواقع، لاحظ «المراقبون»، أن الانقسامات الداخلية كانت في نهاية المطاف بمثابة سقوط للتحال ف .وأشار «كينجسلي»، و«كيرشنر»، إلى أن «التنوع الأيديولوجي» للائتلاف كان بمثابة سبب «السقوط» النه ائي له، وأنه تم الحكم عليه في النهاية، وكان من «المستحيل عليه ممارسة مهام الحكم» .وتم الاستشهاد بحق يقة أن هذه الحكومة مناهضة لنتنياهو .وأشار «رافي بيرغ»، في شبكة «بي بي سي نيوز»، إلى أنه تم تشكيلها «متحدة معًا»؛ بهدف يتمثل في «جعل من المستحيل على نتنياهو تشكيل حكومة» .وكتب «فيدرمان»، أن «ال عديد من الأحزاب لديها القليل من الرؤى المشتركة عدا العداء المشترك لنتنياهو».

وبغض النظر عن الجهود المفترضة للإبقاء على الائتلاف؛ فإن استقالة العضوة العربية «غيداء زعبي»، في مايو ٢٠٢٢؛ بسبب وفاة الصحفية الفلسطينية «شيرين أبو عاقلة»؛ تركت الحكومة مع «أقلية برلمانية» .واستشه دت مجلة «بوليتيكو»، بكيف كافح «بينيت» للحفاظ على التحالف المنهار» .وعلقت «بيثان ماكيرنان»، في ص حيفة «الجارديان»، بأن «تجربة التحالف الطموحة»، جاهدت من أجل العمل، بعد أن فقدت «أغلبيتها الض ئيلة».

ومع ذلك، كان المسمار الأخير في نعش الائتلاف، هو عدم قدرته على تطبيق النظام القانوني ذي المستويين في الضفة الغربية، والذي يميز بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين، والذي قُوبل بالرفض من قبل العديد من الأعضاء العرب .وكما أوضح «فيدرمان»، فإن «المفارقة»، جاءت من اعتراض معارضي اليمين «بقصد إحرا ج بينيت»، كما أن هذا القانون «يدعم أنظمة قانونية منفصلة لليهود والفلسطينيين»، وأن جماعات حقوق الإن سان تشبه هذا الوضع بـ«الفصل العنصري» .

ومستشهدا بكيف كان من المتوقع أن تطرح أحزاب المعارضة تصويتا بحجب الثقة في وقت قريب؛ أوضح «أليـ ستير بونكال»، من شبكة «سكاي نيوز»، أنه في حال حل الحكومة، قرر «بينيت»، ورئيس الوزراء البديل، «يائير لابيد»، «القفز من المركب قبل غرقها» .وقالت «ماكيرنان»، إن إعلان الحكومة انهيار الائتلاف؛ كان «محاولة لاستباق عمل من جانب المعارضة بقيادة نتنياهو».

وعلى الرغم من نهايتها المخيبة للآمال، دافع بعض المحللين عن سجل الحكومة الائتلافية .وقال «كينجسل ي»، و«كيرشنر»، إنها كانت «متماسكة بدرجة كافية»، لتمرير أول ميزانية حكومية منذ أكثر من ثلاث سنوا ت، وأنها حافظت على «علاقة إسرائيل مع إدارة بايدن»، فضلًا عن تعميق «العلاقات الوليدة مع الدول العر بية الرئيسية»، كما أنها نجحت أيضا في «إظهار أن التسوية والكياسة لا تزال ممكنة في مجتمع منقسم بشدة بين الانتماءات السياسية والدينية والعرقية» .ومع انهيارها النهائي، اعترف المحللان، بأن البلاد «سقطت مرة أخرى في حال من الشلل».

وبموجب الاتفاق بين «بينيت»، و«لابيد»، الذي شكل الحكومة الائتلافية قبل عام، من المقرر الآن أن يتولى ا لأخير منصب رئيس الوزراء المؤقت حتى إجراء الانتخابات .وذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أن الخامس والعشرين من أكتوبر، هو التاريخ «المحتمل» لعقدها .في حين ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «لابيد»، «سيقود الحكومة عدة أشهر على الأقل»؛ فقد أشارت إلى أن تلك الأشهر ستهيمن عليها «حملة انتخابية ومف اوضات ائتلافية مطولة».

وبصفته رئيس الوزراء الجديد قريبًا، أشار المراقبون إلى ما قد يعنيه صعود «لابيد»، إلى صدارة المشهد، سواء ب النسبة إلى إسرائيل وفلسطين والمنطقة الأوسع .وأوضح «كينجسلي»، و«كيرشنر»، أنه كان يُنظر إليه سابقًا عل ى أنه «شخصية سياسية بلا ثقل»، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الأمنية .وفي حين كان «يدعم خيار حل الدو لتين»، لتأمين استمرار التحالف، لا تريد الحكومة «الموافقة على التفاوض مع الفلسطينيين حول إقامة الدولة طوال مدة التحالف» .وفي الوقت الحالي، لا يبدو أن تغيير هذا النهج «محتمل»، ولا سيما أن «لابيد»، ينو ي دفع حكومته المؤقتة لمواصلة ضغوطها ضد «إيران وحماس وحزب الله» .لكن الأهم من ذلك، هو إشارة «روب ين»، إلى أن «بينيت» سيشغل «منصب نائب رئيس الوزراء، وسيظل حاملا حقيبة إيران» .وأوضحت «آبي ت شيزمان»، في صحيفة «التليجراف»، أنه سيواصل شن «حرب ظل متصاعدة ضد إيران داخل إسرائيل».

علاوة على ذلك، من المهم الإشارة إلى أن أبرز خصوم «لابيد»، في الانتخابات المقبلة، سيكون رئيس الوزراء ال سابق «نتنياهو» .وكما أوضح «كينجسلي»، و«كيرشنر»، فإن الأحداث الراهنة تعد «شريان حياة لعودة نتنياه و السياسية»، في حين أشار «فيديرمان»، إلى أن انهيار الحكومة الائتلافية، يمكن أن «يمهد الطريق لعودة محتملة لرئيس الوزراء السابق إلى السلطة».

ورغم أن زعيم حزب «الليكود»، يُحاكم على نطاق واسع بتهم فساد؛ فقد أشار «كينجسلي»، و«كيرشنر»، إلى أنه لا يزال «يرفض ترك مجال السياسة»، وهو الآن «متقدم في استطلاعات الرأي» الأخيرة، التي ترجح عود ته .وفي تلك الأثناء، خرج «نتنياهو»، ليؤجج المزيد من التوترات، بأنه قادر على إعادة الكبرياء الوطني لمواط ني بلاده، مشيرًا إلى أن حكومة «بينيت»، تشكلت من «مؤيدي الإرهاب».

ومع ذلك، حذر الباحثان من أن «طريق عودة «نتنياهو» إلى السلطة لا يمكن الجزم به»، رغم أن حزبه «سيكو ن له أكبر عدد من المقاعد في البرلمان القادم» .وربما يعني افتقاده الكثير من الحلفاء اليمينيين وغيرهم أن بع ض الأحزاب قد «توافق فقط على العمل مع الليكود إذا تنحى نتنياهو عن زعامة الحزب»، كما لاحظا أن رف ضه الاستقالة بعد اتهامه بالفساد، «أدى إلى نفور العديد من حلفائه من اليمين» .

علاوة على ذلك، وصفا جهود «نتنياهو»، لإسقاط حكومة «بينيت»، من خلال منع تمديد سريان القانون الذ ي ينص على اعتبار المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة منذ ١٩٦٧، إسرائيليين لديهم الحقوق نفسها لسكا ن إسرائيل؛ باعتباره «أمرًا انتهازيًا» .وأشار «بونكال»، أيضًا إلى أن هذا الأمر كان «عاملاً في تقلص نسبة دعم ه» .ولا تزال مسألة معارضة عودة رئيس الوزراء السابق تثير «جدلا»، بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية والع ربية الأخرى .ويستبعد أعضاء الجناح اليميني في الحكومة الائتلافية الحالية، ووزير المالية «أفيغدور ليبرمان »، ووزير العدل «جدعون ساعر»، بالفعل الانضمام إلى نتنياهو لتشكيل حكومة جديدة.

وفي حين أن إمكانية تشكيل حكومة أخرى بقيادة «نتنياهو»، لا تزال مطروحة؛ فإنه لا يمكن تجاهل التداعيا ات السلبية لهذا الأمر على الفلسطينيين .وعلى نطاق واسع، أوضح المراقبون أنه على الرغم من ضم الائتلاف الحاكم لـ«بينيت»، بعض النواب العرب، فقد فشل في معالجة القضايا الفلسطينية بشكل كاف، واستمرت إ سرائيل في ارتكاب العديد من الانتهاكات .وأشار «كينجسلي»، و«كيرشنر»، إلى أن الحكومة الائتلافية «لطالما شهدت اختلافًا جذريًا، إزاء قضيتي حقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، و«سياسة الاستيطان في الضفة الغربي ية»، كما أن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين وغيرها من العوامل، التي أدت إلى «انسحاب عضوين رئيسيين من هذا الائتلاف، وتصويت آخرين ضد مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة» .

بالإضافة إلى ذلك، أشارت «ماكيرنان»، إلى أن «اتفاق الائتلاف على التركيز على المجالات ذات الأرضية المش تركة، وتجنب القضايا الخلافية المتعلقة بأوضاع احتلال الأراضي الفلسطينية وتداعياتها»، أثبت أن «تحقي قه صعب من الناحية العملية» .وأشار «كينجسلي»، و«كيرشنر»، إلى الكيفية التي احتفل بها أعضاء الكنيس ت العرب مشرعون «بانهيار الحكومة» من وجهة نظر مفادها أنها «لم تفعل شيئًا يُذكر لتغيير حياة الفلسطي نيين»، حيث اتهمتها النائبة «عايدة سليمان»، بتنفيذ سياسة «يمينية متطرفة لأقصى درجة متمثلة في توسيع المستوطنات، وتدمير المنازل وتنفيذ حملات التطهير العرقي في الأراضي المحتلة».

من ناحية أخرى، يشير اختيار «بينيت» - باعتباره مؤيدا لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة- لحل البرلمان والحكومة، بدلاً من تعثر قانون يقنن وضع المستوطنين؛ إلى استمرار السياسات الإسرائيلية المنا هضة للفلسطينيين .وأشار رئيس الوزراء المنتهية ولايته، إلى أن منع سريان هذا القانون من شأنه أن يتسبب في «إلحاق الضرر بأمن إسرائيل»، ويترك «فوضى لا يمكن تجنبها» .نتيجة لذلك، أوضح «فيديرمان»، أنه قب ل جلسة التصويت على حل الكنيست، «يظل قانون المستوطنين ساري المفعول، ولن ينتهي»، وبالتالي، يظ ل المستوطنون الإسرائيليون على الأراضي الفلسطينية يتمتعون بحماية أكبر من الحكومة.

وتمت الإشارة أيضًا إلى التأثير الإقليمي المباشر لانهيار الحكومة، وخاصة قبل زيارة الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، لإسرائيل وفلسطين في يوليو ٢٠٢٢ .وفي حين أشار ؟؟«كينجسلي»، و«كيرشنر»، إلى أن انهيار الحك ومة «يؤثر على العلاقات الدبلوماسية مع أهم حليف لإسرائيل، وهو الولايات المتحدة بسبب توقيتها»، كتب «فيديرمان»، أن هذه الأحداث تلقي «بظلالها» على زيارة «بايدن» .وذهبت «ماكيرنان»، إلى أنها قد «تعرقل » الزيارة من الأساس».

على العموم، رغم أن انهيار الحكومة الائتلافية، بقيادة «بينيت»، قد اُعتبر من قبل المحللين الغربيين «أمرا محتملا» منذ فترة طويلة، فقد تمت الإشارة أيضا إلى أن احتمال عودة «نتنياهو»، إلى السلطة يمثل «خطرا»، وسيؤدي إلى زيادة التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع زيادة احتمال «وقوع المزيد من الانتهاكات» ، و«توسيع المستوطنات»، و«التهجير القسري في الأراضي المحتلة» .وكما أوضح «بونكال»، فإن عودة رئيس ا لوزراء السابق، «ستهيمن على الحملة الانتخابية القادمة»، وبالإضافة إلى كونه زعيم المعارضة، فإن «ما يقوله ويفعله سيحدد الكثير من مسار الحياة السياسية الأشهر المقبلة» .

وكما أوضحت «تشيزمان»، فإن النتيجة النهائية للانتخابات يمكن أن تؤدي؛ إما إلى «عودة حكومة دينية قو مية»، أو إلى «فترة طويلة أخرى من الجمود السياسي»، وفي كلا السيناريوهين لن يستفيد الفلسطينيون، وست ضيع حقوقهم بالأراضي المحتلة.

٢٠٢٢/٦/٢٨

متى وكيف تنتهي الحرب الروسية-الأوكرانية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ١٦ يونيو ٢٠٢٢، أعلن قادة كل من «فرنسا» و«ألمانيا» و«إيطاليا» و«رومانيا»، خلال اجتماعهم مع الرئيس الأوكراني، «زيلينسكي»، في «كييف»، دعمهم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، وكذلك تعزيز ترشيح البلاد ل لانضمام يومًا ما إلى الاتحاد الأوروبي .ووصف «روجر كوهين»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، هذه «الطمأنينة العلنية»، بأنها رسالة إلى «موسكو»، بشأن استمرار الوحدة الأوروبية .من ناحية أخرى، احتدم نقاش بين ال سياسيين والأكاديميين، حول مسألة ما إذا كان على الغرب الدعوة إلى تفاوضية لإنهاء الحرب.

ومع تطور الصراع إلى حرب استنزاف، وعدم وجود قوة عسكرية كافية لأي من الطرفين لإزاحة الآخر؛ اتخذ ت التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب بعدًا عالميًا .وبالإضافة إلى أزمة الغذاء الرئيسية التي سببها حصا ر الموانئ الأوكرانية، أثر ارتفاع أسعار الطاقة في المستهلكين الأوروبيين .وفي حين لا يزال هناك قدر من التعاط

ف مع الأوكرانيين، لاحظ «إيفان كراستيف»، و«مارك ليونارد»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» ، أن «الرأي العام الأوروبي آخذ في التحول»، وأن هناك انقساما بين أولئك الذين «يريدون إنهاء الحرب في أ سرع وقت ممكن»،) معسكر السلام(، و«الذين يريدون الاستمرار في القتال حتى هزيمة روسيا»)معسكر العدالة.(

وانعكس هذا التقسيم على المستوى الرسمي، حيث التزمت ألمانيا وفرنسا، بالتواصل مع موسكو، في حين تتب نى «الولايات المتحدة»، و«المملكة المتحدة»، هزيمة روسيا الاستراتيجية .وبالتالي، يهدد هذا الوضع بتقويض الرد الغربي الموحد ضد العدوان الروسي، فضلاً عن ترك استمرار هذا الصراع وعواقبه السلبية العديدة من دو ن معالجة.

وتتناقض الاختلافات السياسية الحالية مع الاستجابة الغربية الموحدة لاندلاع الصراع .وأشار «كراستيف»، و «ليونارد»، إلى أن الأوروبيين «فاجأوا بوتين وأنفسهم بوحدتهم وحسمهم» .وتمثلت القوة الدافعة للموقف الأور وبي في «غضبها من العدوان الروسي وانبهارها ببسالة المقاومة الأوكرانية» .وعلى الرغم من أن «أورسولا فون د ير لاين»، رئيسة المفوضية الأوروبية، أشارت إلى أن «بروكسل»، تريد للأوكرانيين «العيش معنا بالحلم الأورو بي»، إلا أن التكاليف الاقتصادية المتزايدة لهذه الحرب على القارة تؤثر في مدى استعداد بعض الدول لانتظار هزيمة روسية، بدلاً من السعي نحو حل دبلوماسي، حتى لو تطلب ذلك تنازلات أوكرانية.

وأوضحت «ديان فرانسيس»، من «المجلس الأطلسي»، أن الدول الأوروبية «تشعر بآثار إمدادات الطاقة وطوفا ن اللاجئين الأوكرانيين منذ بدء الغزو» .وفي ردها على العقوبات الاقتصادية الغربية، قامت «روسيا»، بتخفيـ ض خط أنابيب الغاز نوردستريم إلى ٤٠ %من طاقته .وأشارت وكالة «بلومبرج»، إلى أن صادرات الغاز إلى «أ لمانيا، وفرنسا، وإيطاليا»، تم «تقييدها» .وأكدت مديرة الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة، «أفريل هـ ينز»، أن «بوتين»، لا يزال «يعتمد على عزم واشنطن وبروكسل على التراجع»؛ من خلال تفاقم «نقص الغذاء ، والتضخم، وأسعار الطاقة».

وتباينت ردود أفعال الدول الغربية تجاه هذا الوضع .ففي حين قال رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسـ ون»، إن الغرب بحاجة إلى «تجهيز نفسه لحرب طويلة»، ومواجهة محاولات بوتين «تدمير أوكرانيا»؛ واصـ ل قادة فرنسا وألمانيا، الحوار المباشر مع «بوتين» .وأشار المستشار الألماني «شولتز»، إلى المحادثات مع الرئيـ س الروسي، بأنها «ضرورية للغاية»، وأصر على أنه و«ماكرون»، سيمضيان قدما فيها .وعلق رئيس الوزراء ا لإيطالي، «ماريو دراجي»، بأن شعبه «يريد وضع حد لهذه المذابح»، وتسهيل «مفاوضات ذات مصداقية».

ومع ذلك، قوبل هذا النهج بانتقادات من قبل المراقبين الغربيين، حيث وُصف بمحاولة «التهدئة»، وإضفاء ا لشرعية على نظام يخوض حربًا غير مُبررة .وعلى وجه الخصوص، تم توجيه اللوم إلى «ماكرون» في أوائل ماي و عندما حث القادة الغربيين على عدم إذلال «موسكو»، خشية تقويض شروط المفاوضات «اللاحقة» .وأشارت «كاتيا هوير»، في صحيفة «واشنطن بوست»، إلى الكيفية التي «بدأت بها برلين وروما» في تقويض العقوبات ضد روسيا «من خلال السماح لشركات الطاقة بإجراء عمليات شراء بالروبل، وبالتالي اعتبار «سياسة القادة ا لأوروبيين غير مدروسة» .

من جانبه، أشار «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن مواقف الأوروبيين تجاه المناقشات مع «مو سكو»، لإنهاء الحرب، تعكس بشكل كبير الآراء العامة في جميع أنحاء القارة، حيث وجد أن ٣٥ %من الأو روبيين يريدون «إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن»، مقارنة بـ٢٥ %يعتقدون أن معاقبة موسكو على عدوانه ا يبقى «الهدف الأكثر إلحاحًا» .وبينما تُظهر البيانات أن الأوروبيين يلومون روسيا بأغلبية كبيرة على الحر ب

)٧٣(%، تم الكشف عن أن ٥٢ %من الإيطاليين، و٤٩ %من الألمان، و٤١ %من الفرنسيين يسعون الآن إ لى أسرع نهاية ممكنة للحرب .

علاوة على ذلك، بينما لا يزال الألمان يؤيدون بشكل عام، إرسال مساعدات عسكرية إضافية إلى أوكرانيا)٥٢(%؛ يرى ٤٥ %فقط من الإيطاليين نفس الشيء .ويشير كل من «كراستيف»، و«ليونارد»، إلى أن القضي ة الأكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى أوروبا، فيما يتعلق بالصراع، هي ارتفاع أسعار الطاقة»، وبالتالي، »ما لم يتغ ير شيء بشكل جذري»، فإن الأوروبيين «سيعارضون استمرار أمد الحرب».

وفي تناقض واضح مع هذا، وجد «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أن «بولندا»، كانت الدولة الوحيد ة في أوروبا، التي لديها نسبة أعلى من المواطنين ترغب في معاقبة روسيا .كما وجد أيضًا أن ٧٧ %من البولند يين «يريدون قطع جميع العلاقات الاقتصادية مع موسكو، وأن ٧٨ %يؤيدون «إرسال أسلحة إضافية إلى أوك رانيا»، وهو مستوى أعلى بكثير من المتوسط القاري.

وفي ضوء هذه الانقسامات، حذر «كراستيف»، و«ليونارد»، من أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن «يتعطل بسبب انقساماته الخاصة»، وأن التقاعس عن العمل في وقت أزمة كبيرة، يمكن أن يؤدي إلى «تهميش دائم لأوروبا ع لى المسرح العالمي» .وبسبب هذا الخطر المتزايد، حثا الدول الأوروبية على إيجاد «آلية جديدة» من أجل «تعزي ز الوحدة، وتجنب تزايد حدة الاستقطاب بينها.»

من ناحية أخرى، تتمسك «واشنطن»، و«لندن»، بتزويد «كييف»، بالدعم الذي تحتاجه للتصدي للعدوان .و رغم تأثر البلدين بارتفاع أسعار الطاقة؛ إلا أنهما استطاعا أن يكونا أقل اعتمادًا على صادرات الغاز الروسي، وبالتالي أكثر استعدادًا لمواصلة العقوبات الاقتصادية ضدها .وحتى الآن، قدمت «واشنطن»، لأوكرانيا ٥٤ مل يار دولار من المساعدات، منها حوالي ٢٠ مليار دولار مساعدات عسكرية .وصرح وزير الدفاع الأمريكي، «لويد أوستن»، أن بلاده تريد أن ترى «روسيا دولة ضعيفة حتى لا تستطيع تكرار ما حدث في مكان آخر» .وأوضحت «فيليسيا شوارتز»، و«آمي كازمين»، في صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، أن «هناك حالة من عدم الوضوح حول ما تعتقد واشنطن أن بإمكانها تقديمه لأوكرانيا»، كما «لا يوجد أية إيضاحات حول آليات فرض الهزيمة الاستراتيجية لروسيا على أرض الواقع»، ناهيك عن «عدم معرفة أي نوع من التنازلات، التي قد تدفع الولايات المتحدة «كييف»، إلى قبولها».

علاوة على ذلك، هناك انقسامات بين «واشنطن»، و«لندن»، حول مقدار الدعم الذي يجب أن تحصل عليه أوكرانيا .وأشارت «شوارتز»، و«كازمين»، إلى أن الأمريكيين يشعرون بالانزعاج «من اللهجة الحادة» التي وجهتها لندن إليهم لتقديم المزيد من المساعدة لأوكرانيا» .وأوضح «جيريمي شابيرو»، من «المجلس الأوروبي»، أن البريطانيين «يتقدمون على الأمريكيين بعض خطوات في هذا الصدد» .ووجد استطلاع رأي نشره «المجلس الأوروبي»، حول حرب أوكرانيا، أن ٢٢ %فقط من البريطانيين يميلون إلى معسكر «السلام»، الذي يسعى إلى إنهاء الحرب، «حتى لو كان ذلك يعني تقديم أوكرانيا تنازلات .واستمرارًا لهذه الحجة، تم حث العديد من قادة الغرب على استمرار دعم «كييف» .وشدد الأمين العام لحلف الناتو، «ينس ستولتنبرغ»، على أن أوروبا «يجب ألا تتخلى عن دعمها لها»، مؤكدًا أن «ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء»، لا يُقارن «بالخسائر التي تتكبدها يوميًا جراء تلك الحرب».

وأشار «تشارلز كوبشان»، من جامعة «جورج تاون»، إلى أن الحل التفاوضي للصراع، هو «الخيار الصائب الذي يجب أن يتحقق عاجلاً وليس آجلاً»، واصفًا الحجة القائلة بأن الهزيمة الحاسمة لروسيا فقط، هي التي ستردع أي مخطط لشن عدوان مستقبلي تجاه أي دولة، بأنها «حجة خاطئة تمامًا»، «تعرقل المساعي الدبلوماسية» .وبما أن «بوتين»، «على استعداد للبقاء في السلطة»، فإنه «لا يهمه انتهاء هذه الحرب» .لذلك، أكد أن «من الحنكة الاستراتيجية»، اللجوء إلى «التهدئة»، وأنه «يجب على كييف التفاوض وبدء عملية سلام تهدف إلى إبرام تسوية إقليمية».

في مقابل ذلك، أشارت «آن أبلباوم»، في مجلة «ذي أتلانتيك»، إلى أن روسيا لم تهتم بالمعاهدات المتعددة التي تلتزم نظريًا بها»، بما في ذلك اتفاقية «جنيف لأسرى الحرب»، وبالتالي، فإن «أية تسوية لن تنهي العد

وان أو بإمكانها إحلال السلام الدائم»، موضحة أن أي مفاوضات توصي بمنح الأراضي المتنازع عليها لموسكو معناها «مكافأتها على غزوها» من دون أدنى رد .

وكتب «ستيفن بلانك»، من «معهد أبحاث السياسة الخارجية»، أن «موجات التعاطف الغربية الأخيرة مع بـ وتين»، تعد «مؤشرًا» على استمرار حالة التردد الدولية، كما أنها إشارة إلى الفشل الغربي في فهم الطبيعة الحـ قيقية للحرب الحالية» .وبالتالي، فقد اعتبر أن «استرضاء روسيا لن ينهي الحرب أو يؤمن فرصة لاستتباب ا لسلام»، لكن بدلاً من ذلك، فإن التنازلات الإقليمية الأوكرانية لن تؤدي إلا إلى «تقوية شوكة بوتين»، و«إضعـ اف الغرب» .وأوضح «بول نيلاند»، من «المجلس الأطلسي»، أنه بعد تدمير البلدات والمدن الأوكرانية، «لا يمكن أن يكون هناك المزيد من الأوهام فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى سلام مع بوتين».

ولعل الأهم من ذلك، أن الحلول الغربية لهذا الصراع، يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضًا موقف روسيا نفسها . ورغم إشارة «صامويل شاراب»، من مؤسسة «راند»، أن «روسيا سوف تضعف قواها بغض النظر عما قد يحدـ ث في الحرب»، وأنها ستكون «معزولة، وفقيرة»، و«محاطة بمزيد من دول الناتو»؛ لم تظهر موسكو أي علامـ ة على التحرك نحو أية مفاوضات أو تسوية سلمية .وبدلاً من ذلك، ضاعف «بوتين»، من خطابه المعادي للغـ رب والتزامه بالحرب .وخلال قمة «منتدى سان بطرسبورج الاقتصادي الدولي»، صرح بأن بلاده ستخرج «أقـ وى» من الحرب، وستكون قادرة على تجاوز جميع العقوبات الاقتصادية الغربية ضدها، وأن «بروكسل»، «فـ قدت سيادتها السياسية تمامًا».

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحرب تحظى بشعبية في روسيا .ووجدت دراسة أجراها «مركز ليفادا»، أن نسبة التأييد لغزو أوكرانيا بلغت ٧٧ %بين الروس في مايو ٢٠٢٢ .ووصف «بيتر ديكنسون»، من «المجلس الأطلسـ ي» هذه الأرقام، بأنها «أخبار محبطة لانعدام أي ردود فعل عنيفة داخل روسيا حيال استمرار الحرب» .وبدـ لاً من التسبب في ضغوط داخلية للانسحاب أو السعي للتوصل إلى اتفاق سلام، أشار إلى أن استطلاعات الرأي تُظهر أن «غالبية الروس قد قبلوا ظروف الحرب اليوم باعتبارها وضعا طبيعيا».

على العموم، رغم أن حرب أوكرانيا قد تطورت إلى حرب استنزاف لا تحسمها الآلة العسكرية، لا يمكن التقلـ يل من تطور الوحدة الغربية تجاه ضرورة إنهائها .ولعل ما يفاقم الوضع الراهن كون الرأي العام الأوروبي منقـ سما، إزاء التعامل مع الحرب، إلى جانب تصدي «بوتين»، للعقوبات الغربية والضغوط السياسية، وإصراره عـ لى الصمود والخروج من الحرب أقوى مما كان عليه.

وكما أوضح «شوارتز»، و«كازمين»، فإنه في حين يؤكد القادة الغربيون أن «القرارات النهائية لإنهاء الحرب تـ قع على عاتق أوكرانيا»، فإن قدرة الأخيرة على المقاومة فترة طويلة، تعتمد على «السلاح والمال»، التي تتلقاه

ما من «أمريكا» .وفي ضوء مواصلة «واشنطن»، دعمها القوي لأوكرانيا عسكريًا ودبلوماسيًا، فإنها في وضع أفض ل لممارسة الضغط عليها للموافقة على أي تسوية مستقبلية .ولعل هذا الأمر، هو عنصر آخر من المرجح أن يض عف الوحدة الأوروبية إزاء هذه الأزمة .

٢٠٢٢/٦/٢٩

كيف ينظر الرأي العام البريطاني إلى سياسة بلاده الخارجية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الدول الغربية عادةً ما يُوجِه دفة الخطاب العام حول مسار السياسة الخارجية؛ ردود الفعل الدولية إزاء ا لأحداث العالمية الكبرى، ثم يأتي بعد ذلك دور النقاشات والرؤى السياسية المشتركة، وخير شاهد على ذلك الغزو الروسي لأوكرانيا .ويعكس هذا الواقع حقيقة أنه نادرًا ما كانت السياسة الخارجية مسألة ذات أهمية كبرى في خضم معارك الانتخابات العامة والرئاسية، لا سيما عند مقارنة أهميتها مع القضايا الداخلية المتمثل ة في الاقتصاد والرعاية الصحية .

ويتضح هذا الأمر، حينما نجد أنه قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠، وصف ٥٧ %من الناخب ين قضية السياسة الخارجية، بأنها «مهمة للغاية» لأولوياتهم، وذكر ٧٩ %أن الاقتصاد هو «الأكثر أهمية»، بينما اعتبر ٦٨ %برامج الرعاية الصحية «العامل الرئيسي» لتحديد اختياراتهم الانتخابية .وعليه، علق «برو س ستوكس»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»- في ذلك الوقت- أن الناخبين يريدون من الرئيس المقبل «التركيز أولاً على القضايا الداخلية» .

وعندما يتعلق الأمر بالمملكة المتحدة، رأت «فيكتوريا هانيمان»، من جامعة «ليدز»، أنه قبيل الانتخابات العا مة لعام ٢٠١٩، بدا واضحًا أن السياسة الخارجية، «لا تمثل موضوعًا ملحًا»، حيث غالبًا ما تكون التصريحا ت الحزبية مليئة «بعبارات جوفاء لا مغزى لها»، و«قليل من الإيضاحات الملموسة»، بشأن ملامح البرامج الا نتخابية، وملف سياستها الخارجية عن القضايا الدولية.

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن فهم مواقف العامة ودرجة اهتمامهم بالأحداث الخارجية يساعد في تعزيز وت شكيل الخطاب إزاء الشؤون الدولية، وبالتالي التأثير على مسار عمل أي حكومة .ووفقا للمسح الذي أجرته «صوفيا جاستون»، من «مجموعة السياسة الخارجية البريطانية»، حول التوجه العام للسياسة الخارجية للمم لكة المتحدة، فإن مستوى اهتمام البريطانيين بالشؤون الخارجية، قد انخفض عما كان عليه سابقًا .وفي حين أن ٧٧ %من المواطنين كانوا «مهتمين» بقضايا السياسة الخارجية في عام ٢٠٢٠، انخفضت النسبة لتصبح

٧١ %في عام ٢٠٢١، وسرعان ما انخفضت أكثر إلى ٦٢ %عام ٢٠٢٢ .ورغم أن ٢٦ %آخرين أوضحوا اهتما مهم «للغاية» بالسياسة الخارجية، أعرب ٢٩ %عن مشاعر مختلطة وتضارب وتناقض آرائهم في هذا الصدد، واعترف ٩%، بأنهم «غير مهتمين تمامًا بما تفعله لندن دوليًا».

علاوة على ذلك، انخفضت نسبة المواطنين، الذين يشعرون بأنهم «مطلعون على الشؤون الخارجية لبلادهم»، من ٥٧ %عام ٢٠٢١، إلى ٤٣ %فقط في عام ٢٠٢٢، مع شعور ٣٣ %بحالة من التذبذب «بين الاطلاع تارة ، والافتقاد إليه تارة أخرى»، لكن ٢٤ %يعترفون بحقيقة «عدم إطلاعهم بشكل واضح» .

ولمزيد من تحليل هذه الأرقام، أكدت «المجموعة»، أن البريطانيين الذين لديهم مستويات عالية من الاهتمام بقضايا السياسة الداخلية؛ هم أكثر قابلية لمتابعة الأحداث الدولية، بنسبة)٨٨(%، في حين أن الذين لا يقرأون أي صحيفة ما، هم «أقل احتمالية إلى حد بعيد» من الاهتمام، بما تفعل ه لندن على المستوى الدولي وهم بنسبة ٤٩ %فقط».

وحول استعراض «المسح»، للمواقف العامة تجاه الهوية البريطانية وتناولها للشؤون العالمية، لاسيما ما يتعلق بما إذا كان البريطانيون يعتبرون أنفسهم «أوروبيين»، أو «مواطنين عالميين»، أوضح أن الجدل العام وما شهد ه من انقسام «حول عضوية المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي، بدأ يتلاشى في قوته وهيمنته على الأجندة السي اسية حاليًا»، وسرعان ما يخوض البريطانيون الآن «تطورًا في ملامح هوياتهم الدولية»، في الوقت الذي لا يزا ل مفهوم «الهوية الأوروبية محتفظًا بقوته من قبل شريحة لا يستهان بها من المواطنين» .وربما كان هذا جليًا عندما اختار ٤٩ %منهم تعريفهم على أنهم «أوروبيون»، مقارنة بـ٤٥ %من الرافضين لهذا التوصيف.

وبشأن ما إذا كان البريطانيون يعتبرون أنفسهم «مواطنين عالميين»، فإن هذا أمر تبدو المملكة «منقسمة بشدة» بشأنه .وانخفضت النسبة التي اختارت تسمية أنفسها بهذا المصطلح من ٤٦ %في عام ٢٠٢١ إلى ٤٢ %عام ٢٠٢٢« .ورغم أن هذه النسبة تكاد تقترب من ٤٣%، فإن «المجموعة»، استنتجت أن غالبية البريطانيين لا يميلون إلى التحلي بهذا التوصيف» .

وفي نفس المنحى، اكتشف المسح أيضًا أنه في عام ٢٠٢٢، لا يُعتبر غالبية البريطانيين «مواطنين وطنيين»، مع انخفاض نسبتهم من ٥٣ %إلى ٤٥ %العام الحالي .وفي حين أن ٦٤ %من البريطانيين الذين تزيد أعمارهم على ٥٥ عامًا يعتبرون أنفسهم «وطنيين»؛ فإن ٣٥ %فقط ممن تتراوح أعمارهم بين ٣٥ إلى ٥٤ عامًا، و٣٠ %ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ عامًا؛ يعتبرون أنفسهم «وطنيين».

واستمرارًا لذلك، تناولت «المجموعة»، أيضًا التصورات العامة حيال شعار السياسة الخارجية للمملكة المتحد ة «بريطانيا العالمية»، والذي تم طرحه خلال «المراجعة الاستراتيجية المتكاملة

للأمن والدفاع والتنمية والسياسة الخارجية لعام ٢٠٢١» .ومن الواضح أن معرفة المواطنين أو فهمهم لهذا الشعـ ار «محدودة» .ووصفت «جاستون»، مشروع بريطانيا العالمية، بأنه «غير مفهوم»، بالنسبة لعامة البريطانيين، مستشهدًة بالبيانات التي تُظهر أن أكثر من ربع المواطنين من الذكور ممن خضعوا للمسح «لم يسمعوا أبدًا بهـ ذا المصطلح، وأن ١٢ %فقط منهم يعتقدون أنهم يفهمون معناه تمامًا .وبالمثل، تمت الإشارة إلى أن أسباب تأ كيد «المراجعة الاستراتيجية»، ميل حكومة المملكة، نحو «المحيطين الهندي والهادئ في العقد المقبل»؛ «غير مفهومة» من قبل المواطنين»، وأن هناك حاجة لسرد مبررات أكثر إقناعًا»، لتوجيه تمويل واستنفاد طاقات مـ ن أجل منطقة تفتقر إلى «القرب الجغرافي» من بريطانيا.

وحول فهم وجهة نظر الرأي العام تجاه حلفاء المملكة المتحدة وشركائها، لا سيما فيما يتعلق بمدى مصداقيتهـ م المتصورة ومدى ثقة الأخيرة حيالهم؛ وجد «المسح»، أنه رغم أن الولايات المتحدة تعتبر ظاهريًا أقرب حليـ ف للمملكة بنسبة)٤٢(%، فإن ألمانيا وفرنسا تتقدمان عليها من حيث معيار الجدارة بالثقة وممارستهما لأدوارهما الدولية .و حازت «برلين»، على إجماع نسبته ٦٣%، و«باريس» ٥٥%، و«واشنطن»، بنسبة ٥١ %خلفهما .وبالنسبة للدول الأوروبية، يتضح عدم الارتياح حيال «واشنطن» أيضا .ووجد «صندوق مارشال الألماني»، في يونيو ٢٠٢١، أن التصورات الألمانية حول مدى الموثوقية بواشنطن عبر أوروبا كانت «مختلطة»، ووصلت إلى ٥١ %لدى المواطنين الألمان .وفي المقابل، اعتبر «الصندوق»، أن كلا من «فرنسا وإسبانيا وهولندا والسويد وتركيا» ، يرون ألمانيا «الشريك الأكثر موثوقية» لدى أوروبا .

وفي مارس ٢٠٢٢، أشارت مؤسسة «جالوب» لاستطلاعات الرأي، أن الأمريكيين يعتبرون «كندا، والمملكة المتـ حدة، وفرنسا، واليابان»، حلفاءهم الأكثر موثوقية، بينما حصلت «الصين» على تصنيف نسبته ٢٠ %فقط . وبالمثل، سجلت «المجموعة»، انعدام ثقة البريطانيين في الصين بنسبة ٨١ .%وأشارت إلى أن «الغالبية العظمـ ى منهم لا يثقون بمدى مسؤوليتها في أداء دورها الدولي» .في حين أن ٩ %فقط منهم «يثقون بها لأقصى درجـ ة» .ومع ذلك، أوضحت «جاستون»، أن «أعلى مستويات انعدام الثقة ذهبت لروسيا» .وأعرب ٩١ %عن عدـ م ثقتهم بموسكو، بينما ٥ %فقط أعربوا عن ثقتهم الكاملة فيها .وبالنسبة لكل الأطياف السياسية، تم تسجيـ ل مستويات عالية من عدم الثقة، حيث إن ٩٤ %من الناخبين المنتمين للمحافظين، و٩٢ %من الناخبين المـ نتمين لحزب العمال والديمقراطيين الليبراليين، ليس لديهم أدنى ثقة في نظام «بوتين» .وقدرت «المجموعة» أ يضًا أن ٤٥ %من البريطانيين يعتقدون الآن أن «بكين، وموسكو»، «خصمان خطيران بنفس الدرجة» للمملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالمخاوف التي قد تستهدف الأمن القومي البريطاني، وجدت «المجموعة»، أن أبرز التهديدات ا لأمنية التي تم إثارتها؛ هي «تغير المناخ»، و«الأعمال الإرهابية»، و«القوة الصاعدة للصين» .وفي المقابل، وجد ت دراسة لمركز «بيو» للأبحاث في يونيو ٢٠٢٢، أن «الهجمات الإلكترونية»، و«المعلومات المضللة عبر الشبك ة العنكبوتية»، يُنظر إليها على أنها التهديدات الأكثر خطورة للأمن القومي الأمريكي بنسبة)٧١ %و٧٠ %على التوالي(، تليها مخاوف بشأن توسع نفوذ الصين) ٦٧(%، والعدوان الروسي) ٦٤.(% ووفقًا لوجهات النظر البريطانية تجاه قضايا السياسة الخارجية خلال المسح؛ أشارت «جاستون»، إلى «التحو لات الجذرية، وتراجع الأدوار، والمواقف الدولية للولايات المتحدة»، و«النفوذ المتزايد للصين»، فضلاً عن «ش بح الغزو الروسي لأوكرانيا»؛ على أنها سيكون لها «عواقب وخيمة على الأمن الأوروبي والعالمي» .

وفيما يتعلق بالمواقف العامة تجاه الاعتراف بـ«فوائد العولمة» لدى البريطانيين، اكتشفت «المجموعة»، أنه قد «انخفض بشكل كبير»، وأنه بات «لا يوجد إجماع واضح» على أفضل طريقة للتعامل مع أزمة «الهجرة» من المنظور البريطاني» .واستنادًا إلى ذلك، فإنه فيما يتعلق بدعم برامج التنمية الدولية، وُجد أن ٣٤ %من البري طانيين يعتقدون أن التزامات المملكة المتحدة بالتنمية الدولية- والتي تم تقليصها خلال جائحة كورونا- يجب أن تظل كذلك، بينما يرى ٢٤ %آخرون أنه يجب استعادة تمويلها عندما تصل الموارد المالية البريطان ية «لمستوى ما قبل الوباء».

ورغم أنه يجب ملاحظة أن نتائج المسح قد تم تجميعها قبل الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، إلا أن «جاستون»، استشهدت به باعتباره «حدثًا مهمًا سيعكس معالم الرأي العام فعليًا»، حيث أكدت في معاييرها التقييمية على تحليل آراء البريطانيين «عند مواجهتهم بالعديد من المفاضلات والخيارات الافتراضية حال وق وع الغزو» .وسجل ٣٧ %من المواطنين وجهة نظر مفادها أن «دعم المملكة المتحدة لأوكرانيا سيكون له تأثير إ يجابي على سمعتها العالمية» .وبينما أُشير إلى أن ١٧ %ينظرون إلى هذا الدعم باعتباره «أمرا سلبيا»، فإن ٢٧ %«غير متأكدين من نتائج جدوى هذا الدعم» .وبالنهاية، تم تصوير البريطانيين على أنهم «متشككون إزاء ا لمشاركة العسكرية»، واقتصار الدعم العسكري إلى حد كبير على الرد على أية «هجمات مباشرة على الأراضي أو المنشآت البريطانية» .

وتعكس هذه الأرقام «دعمًا صريحًا» لمساعدة أوكرانيا، لكنها تعكس «إحجامًا» عن المشاركة العسكرية المباشرة في أية مناطق نزاع غربية بأي حال من الأحوال .وفي مايو ٢٠٢٢، أشار مركز «بيو» للأبحاث، إلى أن قرار إد ارة «بايدن» بإرسال أسلحة إلى الأوكرانيين، قد حصل على «دعم قوي» رغم الانقسام السياسي الأمريكي، حي ث وافق ٧١ %من الأمريكيين على هذا الدعم، و٣١ %آخرين أكدوا أن «واشنطن»، يجب أن تقدم المزيد للم

ساعدة دون أدنى تدخل مباشر .وفي أوروبا، وجد استطلاع رأي أجراه «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، أنه في حين أن «الأوروبيين يشعرون بتضامن كبير مع أوكرانيا»، و«يدعمون العقوبات ضد روسيا»؛ إلا أن هناك انقسامًا متزايدًا بين أولئك الذين يرغبون في رؤية نهاية حتمية للصراع في أقرب وقت ممكن،)بنسبة بلغت ٣٥(%، وأولئك الذين يسعون لتأمين هزيمة موسكو عسكريًا) ٢٥.(%

على العموم، في ضوء المسح الذي أجرته «مجموعة السياسة الخارجية»، من الواضح أن العام الماضي قد شهد انخفاضًا في اهتمام الرأي العام البريطاني بالشؤون الخارجية، وازدادت نسبة هذا الانخفاض حاليًا .وبما أن هناك نظرة عامة مفادها أن مثل هذا الاهتمام بات يتراجع في جميع أنحاء العالم الغربي، فإن السؤال الذي يـ فرض نفسه يتعلق بما يمكن فعله لتعزيز الاهتمام العام بالشؤون الخارجية .

ولمعالجة هذا الأمر، أشارت «إلين ديلين»، و«كريستين لورد»، من «صندوق مارشال الألماني»، أن «المساعي الـ دبلوماسية ستكون أداة ضرورية في توليد الدعم لمواجهة التحديات الدولية المشتركة الراهنة»، وأنه «يجب عل ى السفارات الأوروبية باختلافها إبقاء مواطنيها على اطلاع بتلك التحديات والتهديدات التي نواجهها»، وك ذلك يجب «تعزيز آليات البث الخارجي والمحطات الإذاعية التي ترعاها الولايات المتحدة ودول أخرى حو ل جودة وصحة الأخبار والمعلومات والتحليلات المتعلقة بالأحداث والقضايا الدولية .علاوة على ذلك، لا ينبغ ي تجاهل التهديدات المرتبطة بحملات التضليل المتعمدة من قبل دول أجنبية حول قضية ما، ومن الضروري حث الحكومات الغربية على التعاون من أجل «تقليل المعلومات المضللة»، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على التـ صورات العامة حيال العديد من القضايا الدولية.

٢٠٢٢/٧/١

الجهود الأوروبية لإحياء المفاوضات النووية.. وجهات نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد شهور من المفاوضات، تم تعليق محادثات «فيينا»، بين الموقعين على الاتفاق «النووي الإيراني» لعام ٢٠١٥ إلى «أجل غير مسمى» .وعلى الرغم من أن سبب ذلك يعود إلى المطالب الروسية بتخفيف العقوبات عل ى طهران؛ بسبب تعاملاتها التجارية معها؛ إلا أن المفاوضات تضمنت أمورا لم يتم حلها، مثل «الإطار الكام ل لتخفيف العقوبات المخطط له بالنسبة إلى إيران»، و«الشروط التي يجب إلزام برنامجها النووي به»، و«وض ع الحرس الثوري على القائمة الأمريكية للإرهاب»، بالإضافة إلى أسئلة أوسع تتعلق بالاستقرار الإقليمي، ود عمها لوكلائها في الشرق الأوسط .

وبالنسبة إلى معارضي الصفقة في الغرب وخارجه، كان وقف المحادثات «أمرًا حتميًا»، بسبب عدم رغبة طهـ ران في المناقشات الجادة .لكن بالنسبة إلى مؤيديها، بدا هذا الانقطاع بمثابة «ضربة للجهود المبذولة لتجنب حصولها على سلاح نووي» .وحذرت «إيلي جيرانمايه»، من «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، من أ ن الصفقة معرضة لخطر الانهيار» .ومع «تنامي حالة انعدام الثقة بين الغرب وإيران»، قد يؤدي ذلك إلى سوء تقديرهما للموقف والتهديد بمواجهة مسلحة».

وعلى الرغم من أنه تم إحراز تقدم «ضئيل» حتى توقف المحادثات في ربيع عام ٢٠٢٢؛ فقد نجح «جوزيب بوريل»، رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، في التوسط لعودة إيرانية وأمريكية إلى المفاوضات .وق د تم عقد هذه الجولة الجديدة في قطر أواخر يونيو ٢٠٢٢ .ومع أن هذه ليست سوى الخطوة الأولى لاستئناف المفاوضات الكاملة؛ فقد تم تأكيد أنها «انتصار»، لجهود الدبلوماسية الأوروبية .وأقرت «كارين ديونغ»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أنها جاءت نتيجة لـ«محاولة «بوريل»، لإيجاد طريقة لاستئناف المحادثات»، ف ضلا عن استخدام الدوحة «الدبلوماسية المكوكية»، لتسهيل العودة إلى الحوار .وأشاد «باتريك وينتور»، في صـ حيفة «الجارديان»، ببوريل، لأنه تجنب «الانهيار الكامل» للاتفاق .في حين أشارت «جيرانمايه»، إلى أن هذ ه الخطوة «يمكن أن تخلق الزخم الدبلوماسي اللازم للخروج من المأزق الحالي، وتجنب المزيد من التصعيد».

من جانبه، أوضح «بوريل»، أن الاجتماعات الأولية ستشمل الأمريكيين والإيرانيين فقط، وأن الهدف منها « كسر الجمود»، بشأن «القضايا العالقة»، التي تُركت من دون حل في فيينا .وعلى الرغم من أن «ديونغ»، أشا رت إلى أنه بما أن الإيرانيين يواصلون «رفض الاتصال المباشر مع الولايات المتحدة»، فإن الأوروبيين سوف يـ ستمرون في العمل كوسطاء»، موضحة أنه قبل تعليق المحادثات، «تم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا ت قريبًا»، بما في ذلك تخفيف العقوبات الأمريكية، والتخلص من اليورانيوم، وعودة المراقبة الدولية للمنشآت ال نووية الإيرانية.

ومع ذلك، أوضح المراقبون أن تصنيف واشنطن للحرس الثوري الإيراني في قائمة الإرهاب، لا يزال يمثل «حـ جر عثرة» .ووصف «لورانس نورمان»، و«بينوا فوكون»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، هذا الوضع، بأنـ ه يمثل «أهم بند في القضايا المتبقية» .وعلى الرغم من أن «وينتور»، أكد أن «طهران»، قامت بمراجعة خاصة لمطالبها بإزالة الحرس الثوري من قائمة الإرهاب؛ فقد أوضح أنها تشعر بأن «واشنطن»، «لم تقدم بالمثل آلية يُمكن من خلالها تحديد الخطوات المستقبلية التي على الحرس الثوري تبنيها حتى ينتهي تصنيفه كمنظمة إ رهابية» .وأوضحت «جيرانمايه»، أنه من غير المرجح أن تتوصل واشنطن وطهران إلى اتفاق بشأن الخطوات ال تي تصر إدارة بايدن على أنها ضرورية لإزالة تصنيف الحرس الثوري».

علاوة على ذلك، فإن عجز «الولايات المتحدة»، عن طمأنة الدول الموقعة الأخرى على الاتفاق، بشأن عدم اند سحابها مرة أخرى مستقبلًا، تم تسجيله على أنه تعقيد آخر يعيق التقدم .ومع ذلك، ذكر «كولم كوين»، في مجلة «فورين بوليسي»، أن واشنطن «بدت وكأنها تعطي بعض الأمل»، بعدما «رفعت الحظر عن سفر الإيراند يين لها ممن خدموا في الحرس الثوري، كجزء من الخدمة العسكرية الإجبارية».

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الإيراني، «حسين أمير عبد اللهيان»، قد أوضح أن الصفقة النهائية «في متد ناول اليد»، إلا أنه لا يزال هناك شك بين المحللين حول مدى التزام إيران بالسعي إلى اتفاق في ضوء تقدمها نحو حيازة سلاح نووي .ووصفت «ناهال طوسي»، و«ستيفاني ليختنشتاين»، في مجلة «بوليتيكو»، احتمال حدوث انفراجة، بـ«الضئيل» .في حين أضاف «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، أنه «لا يتوقع الد كثير في المستقبل من هذه الجولة» من المحادثات .وأشارت صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن إدارة بايدن أعـ ربت عن «القليل من التفاؤل»، بشأن احتمالية التوصل إلى صفقة» .وتحدث «بوب مينينديز»، رئيس لجنة العـ لاقات الخارجية في «مجلس الشيوخ»، بأنه «غير متفائل، ولا يرى الأمر مُبشرًا».

ووفقا للعديد من المحللين، فإنه على الرغم من تقديم الأمريكيين تنازلات، فقد أظهرت إيران القليل من الرغـ بة في العودة إلى الصفقة .وقال «ألكسندر بولتون»، من صحيفة «ذا هل»، إن «طهران لم تُظهر حتى الآن أي ا هتمام جاد بقبول «اتفاقية جديدة» .وعلقت «دانييل بليتكا»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، أنه في حين أن واشنطن قدمت العديد من التنازلات، فإن طهران لم «تظهر أي علامة على التحول» .واستمرارًا، قالت «بليـ تكا»، إن الأخيرة تنظر إلى «الظروف الجيوسياسية» الحالية على أنها مواتية لها، مع الرأي القائل، بأنها « ستكون جزءًا من مجموعة تضم الصين وروسيا للقيام بأعمال تجارية معًا».

وتأكيدًا لهذا التحليل، تقدمت «إيران»، رسميًا- في الأيام التي أعقبت الموافقة على العودة إلى المحادثات النووية- للانضمام إلى مجموعة «البريكس»، للاقتصادات الناشئة، وهي مجموعة دول اتفقت على إنشاء كيان اقتصاد ي «مضاد» للكيانات الاقتصادية الغربية، وتضم في عضويتها روسيا والبرازيل والصين والهند.

من ناحية أخرى، تم تأكيد أن إيران ستطالب الآن بمزيد من التنازلات، مقابل الانضمام مرة أخرى إلى الاتفا ق النووي .وعلق «أمير عبداللهيان»، أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق، إلا «إذا كانت لدى الأطراف الأخرى الإرا دة للقيام بذلك»، مشيرا إلى أن واشنطن سوف تحتاج إلى إظهار «نهج واقعي وعادل»، تجاه طهران.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى زيادة تخصيب إيران لليورانيوم، أيضًا كدليل على افتقارها للشفافية في هذ ا الشأن .وفي حين أن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، يقيد التخصيب عند درجة نقاء ٦٧.٣%؛ فقد أشارت «رو

يترز»، إلى أنها تقوم حاليًا بتخصيبه حتى ٦٠%، مع العلم أن معدل التخصيب لـ٩٠ %هي الدرجة القادرة على صنع سلاح نووي .وأوضح «فرانسوا مورفي»، في «رويترز»، أنها بدأت في «تصعيد تخصيب اليورانيوم» من خلال إعداد أجهزة طرد مركزي متطورة جديدة في منشأة سرية تحت الأرض.

وفي إطار هذا الواقع، علق رئيس «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، «رافائيل غروسي»، بأن طهران «قريبة جدًا» من امتلاك ما يكفي من المواد النووية واليورانيوم المخصب لإنتاج رأس نووي» .ومن جانبها، ردت إيران على هذا الانتقادات، بإزالة كاميرات المراقبة الرئيسية من المنشآت النووية .وهي خطوة أشار «وينتور»، إلى أنها تعني أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية، «فقدت تقريبا كل وسائل التواصل الفعالة مع المواقع النووية الإيرانية».

وفي المحصّلة النهائية، لا يزال هناك تشكك بين المحللين حول ما تسعى «طهران»، إلى تحقيقه من المفاوضات في كل من فيينا، والدوحة .وكما أوضح، «بن كاردن»، من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، فإن الشعور العام في واشنطن، هو «أنك لا تعرف ما يفكر فيه الإيرانيون»، وأنه «من غير الواضح ما إذا كانوا حتى «يريدون الاتفاق أم لا».

وعند تحليل سبب موافقة إيران الآن على العودة إلى المحادثات، استشهد المراقبون بالعوامل الاقتصادية الراهنة .ورغم تأكيدها أن صادرات النفط تضاعفت منذ أغسطس ٢٠٢١، إلا أن «وينتور»، أشار إلى أنها لم تستفد من «المكاسب الاقتصادية المفاجئة» من حرب أوكرانيا على الرغم من كونها دولة مصدرة للنفط، وذلك بالنظر إلى الطريقة التي قوضت بها روسيا صادراتها، عبر عرض نفطها إلى الصين بسعر مخفض»، وبالتالي« إخراج إيران من الأسواق الرئيسية» .وبينما ارتفعت صادرات النفط الروسي إلى الصين بنسبة ٥٥ %إلى ما يقرب من مليوني برميل يوميًا في عام ٢٠٢٢، انخفضت في المقابل الصادرات الإيرانية إلى بكين بنسبة ٣٤.%

وفي الوقت الحالي، لا تزال الجهود الرامية، سواء لدعم أو رفض الاتفاق النووي الإيراني، «منقسمة» .ومن بين أولئك الذين يوصون «بايدن»، بمواصلة جهود التفاوض مع طهران، حثت رسالة مفتوحة من «مجموعة من منظمات معنية بالسياسة الخارجية»، بما في ذلك «معهد كوينسي لفن الحكم»، و«منظمة أمريكيون من أجل السلام»، ومؤسسة «فورين بوليسي فور أمريكا»؛ البيت الأبيض على إظهار «القيادة والشجاعة السياسية» لتجنب «الدخول في حرب مع إيران المسلحة نوويًا» .وحذر «وينتور»، من أن الفشل في التوصل إلى اتفاق يمكن أن «يشعل سباق تسلح نووي عبر الشرق الأوسط» .وبالمثل، حذرت «جيرانمايه»، من أن كلا من واشنطن وطهران لا يملكان «خطة عملية لمعالجة تداعيات انهيار محادثات الاتفاق»، في الدوحة، وهو الأمر الذي يمكن «أن يؤدي إلى تصعيد عسكري» في المنطقة، و«مزيد من الاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية.»

وحول ما يمكن أن يفعله الأمريكيون لتسهيل المحادثات، قدمت «جيرانمايه» بعض الاقتراحات، مشيرًا إلى أن كلا الجانبين يمكن أن «يتوصل إلى حلول مبتكرة» .وبما أن هناك عناصر إيرانية متشددة «ليس لديهم الرغ بة في إبرام اتفاق آخر، فقد أوضحت أن واشنطن وحلفاءها »يجب أن يقترحوا الآن حزمة من المبادرات الاقت صادية والسياسية» على طهران من أجل منحها حافزًا للعودة إلى الاتفاق، مثل «تعزيز» مجالات «أمن الطاقة والتعاون الاقتصادي الإقليمي المشترك .وفيما يتعلق بـ«انعدام الرغبة» من قبل إدارة بايدن للانخراط في «معركة سياسية داخلية بشأن الاتفاق النووي»، قبل الانتخابات الأمريكية النصفية، حثت «جيرانمايه»، الأوروبيين على «التعاون مباشرة» مع إدارة بايدن لإقناعها بالتعامل مع طهران مرة أخرى.

ومع ذلك، لا تزال هناك معارضة في الولايات المتحدة لتوقيع اتفاق نووي منقح مع إيران، في ضوء الكثير من ا لقضايا العالقة التي نوقشت سابقًا في فيينا .وأشار «نورمان» و«فوكون»، إلى وجود «ضغوط دبلوماسية مكثفة م ن قبل الكونجرس على «بايدن» لعدم رفع العقوبات المفروضة، لاسيما تلك المتعلقة بالحرس الثوري .وفي مايو الماضي، صوت «مجلس الشيوخ»، بهدف منع إدارة بايدن من شطب الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإر هابية، وعلقوا بأننا «لا نريد أن تعقد الولايات المتحدة اتفاقًا نوويًا مع إيران يتجاهل سلوكياتهم العدوانية ال سابقة ونواياهم الحالية».

على العموم، فإنه مع جهود الدبلوماسيين الأوروبيين، وعلى رأسهم «بوريل»، لإحياء المحادثات النووية المت وقفة، لا تزال التصورات حول نجاحها منخفضة في الوقت الراهن .كما أن تحفظ الأمريكيين على المخاطرة بحدوث عاصفة سياسية داخلية قبل الانتخابات النصفية، يجعل إحجام إيران عن الالتزام ببنود اتفاق عام ٢٠١٥، والسعي إلى امتلاك سلاح نووي؛ «خطرا قائما»، يعرقل أي تقدم .

وفي حين أكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، «جون كيربي»، أن موقف البيت الأبيض لا يزا ل مفاده أن «الاتفاق النووي هو أفضل طريقة لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية»؛ فإن فشلت جولة أ خرى من المحادثات في الدوحة، فقد يعني المسمار الأخير في نعش أكثر من نصف عقد من الجهود الدبلوماس ية الغربية الرامية إلى وقف طموحات إيران النووية، بالإضافة إلى عواقب وخيمة غير مؤكدة على أمن المنطقة مستقبلاً.

٢٠٢٢/٧/٢

حرب أوكرانيا وتداعياتها على دول العالم

بعد مرور أربعة أشهر من الحرب الروسية في أوكرانيا، لا يزال الحل الدبلوماسي للصراع «بعيد المنال» .ومع ت طور الصراع إلى حرب استنزاف، وعدم وجود قوة عسكرية كافية لأي من الطرفين لإزاحة الآخر؛ اتخذت الت داعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية للحرب بعدًا عالميًا، وخاصة في ظل تصدع المشهد الجيوسياسي الدول ي.

وفي ظل الأضرار التي لحقت بأوكرانيا، من حيث الخسائر البشرية، والمادية، بالإضافة إلى البنية التحتية الر ئيسية والمنشآت العسكرية، التي تتعرض للقصف منذ بدء الحرب، أوضح «دانييل ديبتريس»، و«راجان مينو ن»، في صحيفة «الجارديان»، أن روسيا أضحت الآن «مستعدة لتدمير أجزاء كبيرة من البلدات من أجل الاس تيلاء عليها أو تطويقها» .ووفقا لصحيفة «الجارديان»، فإن خسائر «كييف» الاقتصادية، قد تتجاوز ٦٠٠ مليار دولار .وأشارت «الأمم المتحدة» إلى أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وحدها، بلغت١٠٠ مليار دولار .وقدر «أكيم شتاينر»، م ن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، أن ٩ من كل ١٠ أوكرانيين سيكونون في حالة فقر إذا لم تنته الحرب قبل عام ٢٠٢٣، مع توقع «البنك الدولي»، أن يشهد اقتصادها انكماشا بنسبة تصل إلى ٤٥ %هذا العام وحده . وحذر «شتاينر»، من أن «ما يصل إلى ١٨ عامًا مما حققته أوكرانيا من تنمية»، يمكن الآن «القضاء عليه في غ ضون ١٢ إلى ١٨ شهرًا».

وعلى الرغم من تعهد «الاتحاد الأوروبي»، بحوالي ٩ مليارات يورو لإعادة إعمار «أوكرانيا»، والتزام الولايات المتحدة بحزمة مساعدات بقيمة ٤٠ مليار دولار؛ فإن إعادة البناء، بمجرد انتهاء الصراع، ستستغرق عقودا، وهي حقيقة أدت إلى تأكيد المراقبين على الحاجة إلى حزمة انتعاش اقتصادي، مماثلة لخطة «مارشال لما بعد الحرب العالمية الثانية» .ووصف «مارك تيمنيكي»، من «المجلس الأطلسي»، هذه المقترحات، بأنها «طموح ة»، ومن شأنها أن «تُرسل إشارة بأن الغرب مصمم على مقاومة العدوان ومواجهة نظام «بوتين» .ومع ذلك، ف إن هذا الوعد وحده لن يجلب السلام، أو يخفف من المخاوف الاقتصادية العالمية، كما أن أي ضغوط لحمل ر وسيا على الرضوخ لتسوية تفاوضية نهائية، ليست بالفكرة التي يجب الاعتماد عليها بموثوقية.

وفي حين استشهد كل من «ديبتريس»، و«مينون»، بأن الرئيس الأوكراني، «زيلينسكي»، يعتقد أنه «مع الوق ت الكافي، والأسلحة الثقيلة، والمساعدات الاقتصادية، والالتزام السياسي من الشركاء الغربيين»، يمكن لبلاد ه «قلب ميزان المعركة لصالحه ووقف المكاسب العسكرية الروسية الأخيرة»؛ فإنه لا يمكن تجاهل أنه في ظل معركة قد تستمر سنوات قد تكون الخسائر الأوكرانية «هائلة».

وبالنسبة لروسيا، كانت الحرب «كارثة اقتصادية» .وبعد العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها، اتج هت «موسكو»، شرقا نحو «الهند»، و«الصين»، لكن قابلية استمرار هذا التقارب على المدى الطويل، لا يمكن الدفاع عنه، بمجرد انتهاء توريد النفط بأسعار منخفضة .وكتب «ميتشل أورينشتاين»، من «معهد أبحاث ال سياسة الخارجية»، أن «بوتين»، «قلل بشكل كبير من التكاليف الاقتصادية لشن حربه في أوكرانيا»، وأن ا لحديث بشأن التكاليف «توارى خلف الشعور الزائف بالأمن، الذي توفره احتياطيات موسكو النقدية التي تب لغ مئات المليارات من الدولارات» .ومن المرجح أن تفقد «روسيا» الآن مكانتها كاقتصاد رئيسي، بسبب «عدم اليقين»، بشأن الوضع المستقبلي للتجارة الخارجية والديون وأسعار الفائدة .

وفي حين أن الخسائر الاقتصادية لروسيا، لا تماثل خسائر «أوكرانيا»، فقد توقعت «منظمة التعاون الاقتصاد ي والتنمية»، انخفاضًا بنسبة ١٠ %في حجم اقتصادها بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ وحده .وأوضح «تيم آش»، م ن «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، أن العقوبات ضدها «فاقت التوقعات»، حيث قطعت بعض الشركات ال غربية علاقاتها التجارية معها .لكن الأهم من ذلك، هو أن اقتصادها لم ينهار بسبب العقوبات، كما يأمل الغ رب .واستشهد «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، بأنه على الرغم من ارتفاع التضخم إلى ١٧%، وت وقع أن ينخفض الناتج الاقتصادي الوطني بنسبة تصل إلى ٣٠ %هذا العام؛ «فلا يوجد ما يضمن أن العقوبا ت ستؤثر بشكل كبير على موسكو» .

واستمرارًا، رأى المراقبون أن العقوبات لم تردع «بوتين»، ومن غير المرجح أن تفعل ذلك .وأشارت «فيكتوريا كيم»، و«كليفورد كراوس»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه في حين كانت «واشنطن»، وحلفاؤها يأملون أن تكون العقوبات ضد موسكو «مؤلمة اقتصاديًا»، لدرجة أن تجبرها على التخلي عن غزوها، فإن هذا الاحتمال «يبدو الآن بعيد المنال» .وبالمثل، أوضح «باري ايتشنغرين»، في مجلة «فورين أفيرز»، أنه «على الرغم من كل الضرر الذي أحدثته العقوبات الغربية، لا يوجد ما يشير إلى أن بإمكانهم إقناع «بوتين»، بوقف الحرب، ولا حتى التأثير عليه «لتغيير مجرياتها».

علاوة على ذلك، تمكنت «موسكو»، من تفادي أثر العقوبات ضد صناعة الطاقة لديها من خلال زيادة المبيعا ت إلى «الهند»، و«الصين» .وأشار «كيم»، و«كراوس»، إلى أن «أسعار النفط مرتفعة جدا لدرجة أنها تجني أرب احا أكثر مما كانت عليه قبل الحرب»، مما أدى إلى ارتفاع قيمة عملتها التي كانت قد تراجعت في الأسابيع الأخيرة .وأوضحت شركة «ريستاد إنرجي»، أنه على الرغم من انخفاض مبيعاتها من النفط الخام إلى أوروبا بأكثر من ٥٠٠ ألف برميل يوميًا من مارس، إلى مايو ٢٠٢٢؛ إلا أنه في مايو ٢٠٢٢ وحده ارتفعت صادرات ا لنفط إلى الصين بنسبة ٢٨%، حيث تستورد الأخيرة أكثر من ٧٦٠ ألف برميل من النفط يوميا من روسيا .وع

ليه، رأت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن سياسة الغرب المتمثلة في تطبيق العقوبات الاقتصادية «ارتدت» ضده م ٠

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بالمشاكل الاقتصادية المتزايدة للغرب .وأدت الارتفاعات الحادة في التضخم النا جمة عن ارتفاع أسعار الطاقة والسلع والإمدادات الأخرى، إلى توقع المحللين أن تتجه الاقتصادات الغربية ا لرئيسية، نحو «ركود كبير» .وضاعف بنك «جولدمان ساكس»، مؤخرًا توقعاته باحتمالية حدوث ركود اقتصا دي في الولايات المتحدة من ١٥ %إلى ٣٠ .%وتم ربط هذا الركود مباشرةً باستمرارية حرب أوكرانيا .وأشار « مارك زاندي»، من شركة «موديز أناليتكس»، إلى أنه «لتجنب هذا الركود»، يحتاج الاقتصاد العالمي إلى أن ينـ تهي العدوان الروسي سريعًا».

وأثرت إجراءات موسكو الاقتصادية على الدول الأوروبية، لا سيما فيما يتعلق باعتمادها على صادرات الغاز .وأشار «ستانلي ريد»، و«ميليسا إيدي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن خفض إمداداتها من الغاز إلى أ وروبا بنسبة ٦٠%، يؤكد عزمها على معاقبتهم، بسبب دعمهم لأوكرانيا» .وحذر «مارتن وولبورغ»، من شرك ة «جينيرالي»، من أنه «إذا قامت روسيا بقطع إمدادات الغاز بالكامل عن أوروبا»، فإن «الركود سيكون حتميً ا، مع تعرض ألمانيا «لضربات شديدة بشكل خاص» .

وربما يؤدي الانكماش الاقتصادي لدى الغرب إلى انخفاض وحدة الجهود المناهضة لروسيا .ومع محاولة إدارة «بايدن»، السيطرة على ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات التضخم محليًا؛ وصف «جوش روجين»، في صحيفة « واشنطن بوست»، أي خطوة «لحظر أو تقييد صادرات النفط الأمريكية»، بأنها «خيانة» لأوروبا وسيكون لها «مكاسب مالية لا حصر لها» بالنسبة لـ«بوتين» .ورأى «ديبتريس»، و«مينون»، أنه «كلما استمرت الحرب، زادت احتمالات أن يفقد الغرب وحدته المناهضة لموسكو»، خاصة مع «عدم التزام» فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا ، بمواجهة موسكو عسكريا».

ومن المهم أيضًا الإشارة إلى كيفية امتداد تداعيات الغزو إلى ما هو أبعد من أوروبا والغرب .واستشهدت «كيتل ين ويلش»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، بتأثير الحرب على كافة أسواق السلع الزراعية»، بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والحبوب؛ في الكثير من دول العالم بسبب توقف الموانئ الأوكرانية عن العمل .وفي هذا الصدد، حذرت «ويلش»، من أن «تأثيرات أزمة الأمن الغذائي» في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا «من المرجح أن تستمر حتى عام ٢٠٢٣ على الأقل» .

ووصلت أسعار الغذاء العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ ٥٠ عامًا، وفقًا للحكومة البريطانية .وتتوقع «الأمم المت حدة»، أن يواجه ٤٧ مليون شخص «جوعًا حادًا»، نتيجة أزمة الغذاء العالمية، بالإضافة إلى أن أكثر من

٢٧٥ مليونا حول العالم، يواجهون بالفعل «نقصا شديدا» في الغذاء منذ بداية عام ٢٠٢٢ .ومن الناحية العملي ة، عندما تقترن التداعيات الاقتصادية للحرب، مع الجفاف والقحط الشديد ستكون التداعيات كارثية، مع تحذير «لجنة الإنقاذ الدولية»، من أن ١٨,٤ مليون شخص، نصفهم من الأطفال، في شرق إفريقيا وحدها «عل ى وشك المجاعة».

ولمعالجة انعدام الأمن الغذائي، اتخذت الدول والمؤسسات الغربية بالفعل إجراءات .وتبنت «المفوضية الأوروبي ة»، اقتراحًا لتعبئة ٦٠٠ مليون يورو من احتياطيات صندوق التنمية الأوروبي لمعالجة أزمة الأمن الغذائي .وك شفت بريطانيا عن حزمة من ٣٧٢ مليون جنيه إسترليني إضافية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في البلد ان الفقيرة الواقعة على خط المواجهة مع هذه الأزمة، بما في ذلك ١٣٠ مليون جنيه إسترليني لبرنامج الغذاء ا لعالمي في إفريقيا وآسيا والأمريكتين .

ومع ذلك، فإن الاستدامة طويلة الأجل والإرادة السياسية لدعم هذه الجهود- خاصة إذا استمرت الأزمة لأشهر أو سنوات مقبلة- تبقى محل شك، وبالتالي، لا يمكن الاعتماد على تلك التمويلات، من بلدان لا تزال تواجه ضغوطًا اقتصادي ة مع إثارة الحرب الأوكرانية، مخاوف بشأن استقرار الإمدادات الغذائية بالفعل.

ونتيجة لهذه الأزمات، فإن السؤال المهم الآن، هو ما الذي يمكن فعله لتعزيز المفاوضات بين أوكرانيا وروسيا ، لإنهاء هذه الحرب في أقرب وقت ممكن .وبدا واضحًا، أنه تم استبعاد أي احتمال لإزاحة «بوتين»، من ال سلطة من قبل المحللين .وأشار «ترويانوفسكي»، إلى أن «رجال الأعمال الروس لم يعارضوا تلك الحرب»، وأ ن الكثيرين اختاروا «الامتناع عن انتقاد الكرملين» .

في المقابل، أصر الرئيس الفرنسي، «ماكرون»، على أن محادثات السلام ستكون «ضرورية»، لإنهاء الحرب، لكن هذه السياسة، تظل «محل خلاف»، داخل التحالف عبر الأطلسي، في ضوء جرائم الحرب والانتهاكات الروسية داخل أوكرانيا، فضلاً عن السجل الضعيف لنظام بوتين، إزاء احترام اتفاقيات السلام والمواثيق الدو لية.

وبدلاً من تراجع التوترات، ثارت قضايا جديدة تُعقد أي تسوية محتملة .وضاعفت شخصيات رئيسية من الغ رب وروسيا مواقفهما العدائية .وأكد «ديبتريس»، و«مينون»، أن الحرب دخلت «مرحلة جديدة أكثر صعوبة» .وفي نهاية يونيو ٢٠٢٢، وافقت «واشنطن»، على حزمة أخرى بقيمة ٤٥٠ مليون دولار من المساعدات العس كرية لكييف .وأشار «جوش اسماي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن التعزيزات الأخيرة «ترفع القيمة ا

لإجمالية للمساعدات العسكرية من الولايات المتحدة إلى ٨.٦ مليار دولار» .ومع ذلك، حذر وزير الدفاع الأمريكي، «لويد أوستن»، من أنه بالنسبة للأوكرانيين، لن يكون هذا المستوى من الدعم «أبدًا» كافيًا».

وعلى الجانب الآخر، هناك التزام حازم باستمرار الصراع من قبل الروس .وأصر «دميتري ترينين»، من «مركز كارنيجي للسلام الدولي»، على أن «الانتصار الاستراتيجي في الحرب»، هو الآن «أهم غاية» لموسكو، وأن كلاً من روسيا والغرب «قد تجاوزا خط المواجهة التي كان الحوار ممكنًا فيها»، إلى «حرب لا يمكن أن يكون فيها حوار في الوقت الراهن».

على العموم، ترتفع درجة عدم اليقين فيما يتعلق بوقت انتهاء العملية العسكرية، التي قام بها «بوتين»، أواخر فبراير الماضي، كما أن احتمالات إحلال السلام، غير متوقعة في الوقت الحالي .ومن الواضح أن التصعيد المستمر من قبل الغرب، من حيث زيادة مساعداته العسكرية لأوكرانيا، في مقابل، زيادة حدة الأعمال العدوانية واللهجة الخطابية من قبل روسيا، يشكلان «عوائق رئيسية»، أمام جهود السلام .

ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون تلك العقبات ذريعة للتنازل والاستسلام لويلات الحرب، خاصة وأن العواقب الاقتصادية والسياسية لاستمرارها أصبحت أكثر وضوحا وطالت الكثير من دول العالم، بشكل مباشر وغير مباشر .

٢٠٢٢/٧/٥

قراءة في إجراءات «مجموعة السبع» ضد الاقتصاد الروسي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عُقدت القمة الـ«٤٨» لدول «مجموعة السبع»، في وقت حرج مع استجابة التحالف عبر الأطلسي لحرب الاستنزاف ضد روسيا؛ بسبب حربها في أوكرانيا .وعلى الرغم من أن قادة الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، تعهدوا بدعم الدفاع عن كييف، إلا أن الانقسامات البارزة بشأن السياسة تجاه موسكو، ألقت بظلالها على النقاشات، وقوضت وحدة التحالف.

وفي طليعة المحادثات، كانت هناك آراء حول كيفية معاقبة روسيا خارج نطاق العقوبات الاقتصادية المفروضة بالفعل ضدها .وأوضح جيم تانكرسلي، في صحيفة نيويورك تايمز، أن الإجراءات التي اتُخذت حتى الآن لم تحد من قدرتها أو تصميمها على شن الحرب، وبالتالي، فإن الاقتراح الآن، هو خطة قوية للتحكم بسعر النفط وتقييد الإيرادات التي تُؤمن آلة حرب بوتين؛ أي وضع حد أقصى لسعر صادرات النفط الروسية العالمية.

من جانبه، أشار مايكل شير، في صحيفة نيويورك تايمز، إلى عزم الرئيس الأمريكي، جو بايدن، وغيره من ق ادة العالم، خلال القمة، على الاستمرار في معاقبة روسيا على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء .وأوضح سام فليمنج، في صحيفة فاينانشيال تايمز، أن فكرة فرض سقف لأسعار صادرات النفط الروسية؛ مدفوعة بم خاوف من أن موسكو تستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة؛ وذلك على الرغم من العقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب.

ووفقا لـ«جيسون بوردوف»، وميغان أوسوليفان، في مجلة فورين بوليسي، فإن أسعار النفط العالمية، لا تزال ب القرب من مستويات قياسية مرتفعة .واستفادت موسكو، من زيادة عائداتها من صادرات النفط، والتي تقف حاليًا عند مستوى يقرب من مليار دولار يوميًا، استنادًا إلى شهر يونيو ٢٠٢٢ لتصديرها حوالي ٩.٣ ملايين ب رميل من النفط .وأوضح إدوارد فيشمان، من المجلس الأطلسي، أنها جمعت في الأيام المائة الأولى من حرب أ وكرانيا، ما يقرب من مائة مليار دولار من خلال مبيعات الطاقة في الأسواق العالمية، وأن أكثر من ٦٠ %من هذا الرقم، يأتي من بيع النفط الخام والمنتجات البترولية.

وعلى الرغم من أن واشنطن، ولندن، قد حظرتا واردات الطاقة الروسية، ووافق الاتحاد الأوروبي على التخل ص التدريجي من استخدامها؛ فقد رُفضت اقتراحات بحظر عالمي لصادرات موسكو، من الطاقة باعتبارها غ ير عملية .وأوضح المجلس الأطلسي أن الغرب لا يستطيع منع المشترين الجدد من التدخل لشراء صادرات نف ط روسية أرخص، وأن قطع الإمدادات الروسية، تمامًا من شأنه أن يؤدي إلى رفع أسعار الطاقة، ومن ثمّ، إ لحاق المزيد من الضرر بالاقتصادات الغربية التي تعاني من ارتفاع مستويات التضخم.

ووصف تانكرسلي فكرة فرض حد أقصى لسعر صادرات النفط الروسية العالمية، بأنها الأكثر حداثة، وربما الأ كثر أهمية، في إطار هجوم اقتصادي مقترح ضد موسكو .وفي حين أن هذا من شأنه أن يسمح للأخيرة بمواصلة بيع النفط في الخارج، إلا أنه سيحد بشدة من عائداتها؛ استنادًا إلى أن الدول ستسعى إلى أقل سعر يمكن مقـ ابل سلعة مهمة مثل النفط .وبالتالي، إذا تم التوصل إلى اتفاق بين دول المجموعة، ودول العالم الأخرى لشرا ء النفط بسعر أقل بكثير من القيمة السوقية العالمية؛ فإن المشترين في الصين والهند سيصرون على دفع سعر م نخفض، مما يزيد من إضعاف عائدات صادرات موسكو .

وبناءً على ذلك، أشار فيشمان إلى أن قيام الهند بمساومات للحصول على النفط الروسي، من خلال تحديد س قف الأسعار، يمنح دول المجموعة المزيد من النفوذ؛ لتقليل أسعار النفط .وفي حين يتم تداول خام برنت حال يًا بين ١١٠ دولارات و١٢٠ دولارًا للبرميل، فإن بيع النفط الروسي بسعر مخفض يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ دو لارا للبرميل، سيؤدي إلى خسارة المليارات من العائدات المحتملة لموسكو.

علاوة على ذلك، يرى فيشمان، أنه بالإضافة إلى تحديد سقف لسعر الصادرات الروسية، يمكن للدول الغربيـ ة أن تجعل من غير القانوني لأي بنك أو شركة تقديم دعم مادي لشحنات النفط الروسي التي تتجاوز سقف ا لسعر، وكذلك التهديد بعقوبات ثانوية، ضد المؤسسات الأجنبية التي تشارك في معاملات تنتهك سقف هذا ا لسعر .وكتب ديفيد لودر، من وكالة رويترز، أنه إذا رفضت روسيا بيع خامها بالسعر المحدد، فإنه سيكون لديها خيارات قليلة لبيعه بسعر أعلى؛ في ظل العدد المحدود من السفن التي ستكون متاحة لتجاوز العقوبا ت .ومع ذلك، حذر برايان أوتول، من المجلس الأطلسي، من أن فرض مثل هذه العقوبات، قد يتسبب في مـ زيد من الزيادات في أسعار الطاقة في بيئة تضخم مرتفعة بالفعل.

وبالنسبة إلى الغرب، لاحظ المراقبون أن إدخال دول أخرى في العقوبات الاقتصادية المعادية لروسيا، هو مسأل ة أخرى معقدة .وأشارت كاتيا أدلر، من شبكة بي بي سي، إلى أن هذه مبادرة لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان هناك ما يكفي من الدول، وأكبر اقتصادات العالم على الإطلاق .وعلى الرغم من إجراء المجموعة مناقشات إ يجابية ومثمرة مع بكين، ونيودلهي، بشأن خطط الحد الأقصى للأسعار؛ فقد علق تانكرسلي بأنه ليس هناك ما يضمن أن الخطة ستتجاوب بسرعة .لذلك، رأى أن تنفيذ هذا الإجراء سيكون شاقًا ومحفوفًا بالمخاطر، وي ستغرق وقتًا طويلاً، بالإضافة إلى أنه محفوف بالانقسامات السياسية، مشيرًا إلى أن التوصل إلى إجماع في أورو با لتأييد حظر نفطي على روسيا، كاد أن يفكك تقريبًا وحدة الكتلة الأوروبية.

من ناحية أخرى، تم التحذير من أن التقديرات الخاطئة واللوائح التنظيمية المطبقة بشكل غير صحيح، يمكن أن تضر بأسواق الطاقة العالمية المتقلبة بالفعل .وصرح أوتول بأن الإخفاق في إنشاء آلية إنفاذ واضحة للحد الأ قصى لأسعار صادرات الخام والمنتجات النفطية الروسية سوف يؤدي إلى الارتباك بين وسطاء وسماسرة النفط ، وأنه بدلاً من العمل على تهدئة الأسعار، قد يؤدي الإخفاق إلى تذبذب أسواق النفط التي تكافح من أجل ال تكيف مع العقوبات الحالية، وعملية إعادة توجيه الصادرات النفطية وخطط التوريد البديلة.

علاوة على ذلك، حذر الباحث من تاريخ طويل من المراوغة؛ لتجنب وطأة العقوبات من قبل بعض الدول .وو صف دارين وودز، من شركة إكسون موبيل، آلية وضع حد أقصى لأسعار الصادرات، بأنه تحد معقد، ورأى أن تنفيذ تلك الآلية ليس واضحًا، متسائلا كيف ستعمل في ظل أن أسواق الطاقة العالمية لا زالت تعمل بكفاء ة وفعالية .وحذر مارك موزور، بنشرة بلاتز العالمية، من العواقب غير المتوقعة لذلك، وأشار إلى أن تحديد سق ف الأسعار لن يضع روسيا تحت ضغط مالي فوري يتوقعه الكثيرون، وأنه بدون التنسيق مع الهند والصين، يمكن أن يكون الأمر، إشارة لزيادة الطلب على الأسواق النفطية باختلافها، بعيدًا عن موارد الطاقة الروسية.

ونتيجة هذه الصعوبات اقترح المراقبون بدائل محتملة للاتفاق على سعر موحد لصادرات النفط الروسية .وأوض ح فيشمان، أن الطريقة الفعالة والجوهرية، للتأثير على الصادرات النفطية الروسية، تتطلب فرض الدول الأو روبية وغيرها، إيداع إيرادات موسكو من عمليات بيع النفط في حسابات بالعملة المحلية التي لا يمكن استخ دامها إلا لتمويل التجارة الثنائية فقط، وهو النهج الذي طبقه الغرب حاليًا ضد صادرات الطاقة الإيرانية .وم ع ذلك، أقر أن تطبيق مثل هذا النظام مع روسيا، سيتطلب امتثالًا من قبل مستوردي النفط الروسي غير الغرب يين، دون إعطائهم حافزًا إيجابيًا قويًا للقيام بذلك.

وفيما يتعلق بإمكانية فرض تعريفات جمركية ضخمة على واردات الطاقة الروسية، حذر أوتول من أن الأمر سيواجه تحديات، حيث أثبتت أسعار النفط المرتفعة بالفعل أنه لا يوجد أمام الأوروبيين بديل كافٍ لإمدادا ت النفط والغاز الروسية، وبالتالي، سيتحملون هذا العبء في النهاية .وبدلاً من ذلك، فضل تقليل قدرة روسيـ ا على الاستفادة من صادراتها من الطاقة من خلال القضاء على قابلية تحويل الروبل إلى عملات أجنبية أكثر استقرارًا، وهو ما من شأنه أن يلحق أضرارًا جسيمة باقتصادها، وسيكون له تأثير على تجارتها العالمية.

وعلى المدى الطويل أعلنت ١٠ دول في الاتحاد الأوروبي استعدادها لتفعيل خطة طوارئ لمواجهة انخفاض إم دادات الغاز الروسية .وأشار بوردوف، وأوسوليفان، إلى أنه على عكس العديد من الأساليب التي يتم تبنيها من قبل الغرب؛ فإن زيادة كفاءة الطاقة والاعتماد على المصادر المتجددة، يمكن أن تقلل من النفوذ الروسي الم هيمن على أوروبا، ومواجهة أزمة ارتفاع أسعار الطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا انقسامات داخل مجموعة السبع، حول أفضل طريقة لاستهداف صناعة النفط الروسية .وأشار المجلس الأطلسي إلى أنه بينما تقوم واشنطن بالضغط من أجل تحديد حد أقصى لأسعار النفط الروسية، تريد فرنسا، سقفًا عالميًا ليس على مستوى الروس فقط، ولكن على مستوى كافة الدول المنتجة، و هو ما يتطلب تنسيقًا غير محتمل مع منظمة أوبك .وذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز أنه في حين تسعى إيطال يا إلى وضع حد أقصى لأسعار الطاقة الروسية رأت ألمانيا أنه من أجل أن تكون تلك الخطوة مجدية سوف تحتاج إلى الكثير من العمل، واصفة المقترح بـ الطموح للغاية.

ومع ذلك، أكد فيشمان على ضرورة انخراط واشنطن، كجهة فاعلة اقتصادية في هذه المسألة .وأشار إلى أنه في حين أن التأييد الكامل لمجموعة السبع للاتفاق على حد أقصى للسعر، من شأنه أن يضيف شرعية لهذا الإ جراء؛ فإن اتفاقهم بالإجماع ليس الفيصل في تنفيذ تلك السياسة .وأنه من الناحية العملية مطلوب التزام الولا يات المتحدة بتنفيذ هذا الإجراء، وفرض عقوبات ثانوية عند الحاجة إلى ذلك .ولا شك أن مثل هذا الإجراء ك ان أحد أبرز النجاحات في إدارة آليات السيطرة الاقتصادية الحديثة على صادرات الطاقة الإيرانية العالمية.

وبعيدا عن ذلك، أعادت مجموعة السبع تأكيد التزامها بالدفاع عن أوكرانيا، ومواصلة تقديم الدعم الإنساني والعسكري والدبلوماسي، لمساعدتها لأطول فترة ممكنة .وحث رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، ال غرب على تحمل التداعيات الاستراتيجية، متوقعًا أنه ستبدأ المعاناة الاقتصادية قريبًا في الانحسار، وبالإضاف ة إلى المحادثات المناهضة لصادرات النفط الروسية، أصدر قادة المجموعة، حظرا على واردات الذهب الروس ي، وهي صادرات رئيسية، أشار بايدن، إلى أنها تسمح لبوتين بالاستفادة من عشرات المليارات من الدولارا ت.

علاوة على ذلك، كانت هناك محاولات لمعالجة العواقب الاقتصادية العالمية لحرب أوكرانيا .وتعهد قادة ا لمجموعة، بتقديم ٥.٤ مليارات دولار العام الجاري لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب الحرب . وأشار شير، إلى أن ما يصل إلى ٣٢٣ مليون شخص حول العالم، معرضون لخطر نقص الغذاء، وأن الولايات ا لمتحدة ستخصص ما يقرب من ٧.٢ مليار دولار، كجزء من مساعداتها لأوكرانيا .ومع ذلك، أوضح شير، أن القلق الرئيسي المتمثل في الموانئ الأوكرانية المحاصرة والضرورية لنقل صادرات الحبوب لا يزال بدون معالجة ، رغم دعوة دول المجموعة موسكو، إلى إنهاء حصارها للموانئ دون شروط.

على العموم، لا يزال التصعيد الجيوسياسي يمثل خطرًا كبيرًا، حيث أعقب اجتماع مجموعة السبع، انعقاد قمة الناتو، في مدريد .وأعلن الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، أنه سيزيد عدد القوات التي تمتلكها أور وبا لتكون على أهبة الاستعداد للانتشار السريع، ردًا على أي هجوم، بدءًا من ٤٠ إلى ٣٠٠ ألف جندي .

بالإضافة إلى أن مضاعفة التحالف الغربي مساعيه لفرض عقوبات اقتصادية أشد قسوة على موسكو، تعتبر بمث ابة إشارات على أن مستوى التهديد العالمي للحرب الأوكرانية لم ينحسر منذ بدأت الحرب .وبدلاً من ذلك، تتصاعد حدة العداء مع عدم وجود تسوية قابلة للتطبيق في الأفق لأي من الجانبين.

٢٠٢٢/٧/٦

مـخـاوف بـريطـانـيـة بـشأن مطالـب إيران لإبرام الاتفاق النووي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثار استئناف المحادثات المتوقفة لاستعادة «الاتفاق النووي» الإيراني لعام ٢٠١٥، في نهاية يونيو ٢٠٢٢، مر ة أخرى، جدلا بين السياسيين والمعلقين حول الوسيلة المناسبة لاحتواء تطلعات إيران النووية، في ضوء انتها كها للوائح المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وإزالة كاميرات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستم رار أعمالها العدائية في الشرق الأوسط .ووفقًا لـ«باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، فإن التصعيد الأخ

ير لبرنامجها النووي، قد «أدى إلى ضغط مفاجئ في الأزمة»، حيث توسط «جوزيب بوريل»، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، في العودة إلى الحوار بزيارة شخصية منه إلى طهران.

وفي ظل المحادثات التي جرت في الدوحة، ومشاركة الوفد الأمريكي بقيادة «روبرت مالي»، المبعوث الخاص لشؤون إيران؛ أعرب المراقبون عن أملهم في إحراز بعض التقدم .وتحدث «بوريل»، عن الحاجة إلى «كسر ا لجمود»، بين «واشنطن»، و«طهران»، خاصة «القضايا العالقة»، التي تُركت عقب توقف مناقشات فيينا في م ارس ٢٠٢٢ .وفي إشارة إلى احتمال إعادة التفاوض على صفقة .قالت «إيلي جيرانمايه»، من «المجلس الأوروب ي للعلاقات الخارجية»، إن المحادثات يمكن أن «تخلق الزخم الدبلوماسي اللازم لإنهاء المأزق الحالي، و تجنب مزيد من التصعيد» .

في حين قوبل هذا النهج بالرفض من قبل بعض المعلقين .ووصفت «ماريا فانتابيه»، و«فالي نصر»، في مجلة « فورين أفيرز»، محادثات الدوحة، بأنها «تجربة لممارسة السيطرة على ما قد يطرأ من أضرار» .وحذرت «كري ستينا لو»، في مجلة «فورين بوليسي»، من عدم توقع حدوث «انفراجة كبيرة».

وتتماشى وجهة النظر هذه مع تلك التي ناقشها أعضاء «مجلس العموم البريطاني»، محذرين من أن الاحتمالا ت الحالية للتوصل إلى صفقة، تشير إلى أنها ستكون «اتفاقا متساهلا للغاية» مع طهران، فضلا عن المخاطرة ب تشجيع التصعيد في المستقبل .وفي نهاية يونيو ٢٠٢٢، أعرب «مجلس العموم»، عن «مخاوف كبيرة بشأن الا حتمال الوشيك لإيران مسلحة نوويًا»، ودعا الحكومة إلى «تمديد العقوبات ضد طهران»، وفرض «نظام رقابة صارم» على منشآتها النووية، و«الإبقاء على التصنيف الإرهابي للحرس الثوري»، وتوسيع نطاق الاتفاقية «لت شمل أنشطة إيران الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة».

واستمرارًا لهذه الحجة، أشار «بن سميث»، في صحيفة «التليجراف»، إلى تأييد القرار من «مختلف الطيف ال سياسي البريطاني والأحزاب السياسية» .ومن أبرز المؤيدين للقرار «ليام فوكس»، وزير الدفاع السابق، ووزراء حكومة المحافظين السابقين، «روبرت جينريك»، و«ستيفن كراب» .ومع الاقتراح الذي اعتمده أعضاء البرلمان بعد مناقشة، وصف «سميث»، انتقادات النواب، بأنها تمثل «طلقة تحذير» للحكومة، وتعكس «حجم المعار ضة» داخل حزب المحافظين لاتفاقية يجري إعادة التفاوض بشأنها؛ تفشل في احتواء العدوان الإيراني.

وفي تفسيره لاعتراضات النواب، وصف «جينريك»، «الاتفاق النووي»، بأنه «رد غير كافٍ» على طموحات إي ران النووية، وتساءل عن سبب عودة الغرب إلى ذلك «عندما أخفق في الحد من تخصيب اليورانيوم الإيراني؟» ، وبدلاً من ذلك، رأى أن الغرب بحاجة إلى تغيير استراتيجيته «بشكل عاجل»؛ لأن «التسامح مع عدوان إي ران والانتهاكات الصارخة، خوفًا من انهيار المحادثات قد قادنا إلى مسار خطير» .وأضاف وزير الجاليات ال

بريطاني السابق إيمانه بـ«نهج أكثر قوة»، يتضمن «إعادة فرض عقوبات ما يعرف بآلية سناب باك»، و«تضييق الخناق الاقتصادي حتى تصبح إيران على استعداد لقبول المقترحات الجادة».

وفيما يتعلق بوضع «الحرس الثوري»، ذكر «جينريك»، أن إزالة «الكيان الأول للإرهاب الإيراني» من هذا التصنيف من شأنه أن «يعرقل» الجهود التي يبذلها نواب بريطانيون لـ«تصنيف حزب الله»، كمنظمات إرهابية ؛ لأن بريطانيا حينئذ «ستوقع على صفقة تضفي الشرعية على المنظمة التي تمول «حزب الله»، وحث الحكومة على «السير على خطى الولايات المتحدة، وحظر الحرس الثوري كمنظمة إرهابية» في بريطانيا.

علاوة على ذلك، دعا «جينريك»، الغرب على عدم قبول «صفقة سيئة»، لمجرد أنه تم توظيف «وقت وموارد هائلة» لمحاولة إقناع إيران بالتخلي عن سعيها لامتلاك سلاح نووي .وأضاف «أندرو موريسون»، نائب عن حزب المحافظين، أن الصفقة الإيرانية «في غيبوبة»، موضحا أن الغرب «ليس لديه حاجة» للسعي «لإحيائها» .وبدلاً من ذلك، طالب وزير الخارجية السابق بـ«صفقة أقوى وأطول»، على أساس أن البنود الأصلية للاتفاق القديم أصبح «زائدا عن الحاجة»، بشكل متزايد.

على الجانب الآخر، رأى «جيريمي كوربين»، زعيم حزب العمال السابق، أهمية «إعادة التعامل مع إيران» لـ تحقيق «نتيجة جيدة» .بينما ردت وزيرة الشؤون الإفريقية في الخارجية البريطانية، «فيكي فورد»، على تحذيرات «جينريك»، بالإصرار على عدم عرض صفقة أخرى على طهران، وأن «لندن»، «ستدرس بعناية جميع الخيارات» إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.

وترددت أصداء مخاوف النواب البريطانيين، بشأن مسار إيران من قبل مسؤولي الحكومة .وحذرت «باربارا وودوارد»، ممثلة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، «مجلس الأمن» من أن برنامج إيران النووي، «لم يكن أبدًا أكثر تقدمًا مما هو عليه اليوم»، وأن ذلك يمثل «تهديدًا للسلم والأمن الدوليين»، وأنه «بمعدلات التخصيب الحالية، من المرجح بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، أن يكون لدى طهران ما يكفي من اليورانيوم المخصب لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب بنسبة نقاء ٩٠%».

ومما يزيد من حدة هذه المخاوف، أن «محادثات الدوحة»، قد توقفت الآن تمامًا، كما حدث في فيينا من قبل .وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الإيراني، «حسين أمير عبداللهيان»، أصر على أن بلاده «جادة»، بشأن إيجاد حل للمفاوضات المتوقفة؛ فقد أشار المعلقون إلى رفض طهران التنازل عن «القضايا العالقة»، باعتبارها «سببا رئيسيا» للركود الدبلوماسي الراهن .ووفقًا لـ«كايلي أتوود»، و«جنيفر هانسلر»، من شبكة «سي إن إن»، فإن المفاوضات عادت مرة أخرى إلى «نقطة ركود».

ويعد تصنيف «الحرس الثوري الإيراني»، بمثابة «حجر عثرة رئيسي»، بين واشنطن وطهران .وأوضح «وينتور »، أنه «لم يتم إحراز أي تقدم»، بشأن «المطلب الإيراني الرئيسي بشطب الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية، ورفع العقوبات الدولية عنه» .وأشارت «لورا كيلي»، في مجلة «ذا هيل»، إلى أن الرئيس الأمريكي ، «جو بايدن»، «رفض شطب الحرس الثوري من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية» .ويرجع ذلك جزئيًا إلى ما وصفه «تريفور فيلست»، في مجلة «ذا ناشيونال إنتريست»، بأن هناك «معارضة سياسية قوية» من كل من الجمهوريين والديمقراطيين داخل الكونجرس».

بالإضافة إلى ذلك، أثار إصرار «طهران» على هذا المطلب، غضب الدبلوماسيين الأوروبيين الذين توسطوا للعو دة للمحادثات، خاصة، أن تصنيف «الحرس الثوري»، كمنظمة إرهابية، ليس له علاقة بنطاق «الاتفاق النوو ي»، المراد استعادته .وكتب «وينتور»، أن إيران متهمة بتقديم «مطالب متطرفة» .ووفقًا لما ذكره السفير «نيكو لاس ريفيير»، مندوب فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة، فإن «طهران لم تقبل العرض المطروح فقط لاستئناف المـ فاوضات، «بل اشترطت المزيد من المطالب والاحتياجات»، واصفًا المطالب بـ«غير الواقعية».

وفي تأييد لهذا، أصر الدبلوماسيون الأوروبيون على مطالباتهم لطهران بقبول الشروط التي عُرضت عليها بالفع ل .وحذرها «أولوف سكوج»، سفير الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، من «عدم اغتنام الفرصة الراهنة لإبر ام الاتفاق»، و«التغلب على آخر القضايا العالقة» .في حين أكدت «وودوارد»، أنه «لن يتم عرض اتفاق أفضل من الذي يقدمه الغرب» .ومن جانبه، قال سفير إيران لدى «الأمم المتحدة»، «مجيد رافانتشي»، إن «إبرام اتفـ اق نهائي، ليس أمرًا بعيد المنال»، لكنه سيتطلب تغييرات في سياسة واشنطن، بشأن تخفيف العقوبات، بد لاً من تغييرات في سلوك إيران» .

وردًا على هذا البيان، أعربت «الخارجية الأمريكية»، عن «خيبة أملها»، إزاء فشل إيران «مرة أخرى في الا ستجابة بشكل إيجابي»، لمبادرة الأوروبيين في استعادة المحادثات، مضيفةً أنه بسبب هذا البيان «لم يتم إحـ راز أي تقدم» في قطر .وعند إلقاء الضوء على الانتقادات الأوروبية، أعلنت «واشنطن»، اعتراضها على قيام إيـ ران بإثارة «قضايا لا علاقة لها كليًا بالاتفاق النووي، خلال محادثات الدوحة».

علاوة على ذلك، تمت إدانة محاولات «طهران»، للتلاعب بالمفاوضات .وأعرب نائب السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، «ريتشارد ميلز»، عن أسفه «من أن إيران لم تُظهر بعد أي رغبة حقيقية لإبرام اتفاق ما» .ونقل ت وكالة «رويترز»، عن دبلوماسي أمريكي، أن ما تقدمه طهران، ما هو إلا «مطالب غامضة»، و«قضايا لا عـ لاقة لها بوضوح بالاتفاق النووي، وأن «الفيصل الحقيقي» المطلوب لإحراز تقدم في المحادثات ليس بين الإيرا

نيين والأمريكيين، ولكنه «بين المسؤولين الإيرانيين ونظامهم لحل معضلة أساسية حول ما إذا كانت طهران م هتمة بإبرام اتفاق».

وسعيًا إلى تفسير التردد الإيراني في الالتزام بالمحادثات-

مع الوضع في الاعتبار تمكن «الحرس الثوري»، خلال «الضغوط القصوى»، التي فرضتها «إدارة ترامب»، من «تأمين ميزانيته عن طريق التجارة غير المشروعة، وببيع حصته من النفط في الأسواق السوداء- أكد «فانتابيه»، و«نصر»، أن الرموز المؤثرة «داخل الحرس الثوري، لديهم الآن حافز قوي لمعارضة أي اتفاق جديد؛ «لأن عائدات طهران النفطية ستمثل مصدر قوة لها.

ومما يزيد من تعقيد المناقشات المستقبلية، دور روسيا، التي لا تزال عضوًا في الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ .وتُلق ي «موسكو»، باللوم على «واشنطن» في انهيار المحادثات .وحذر «دميتري بوليانسكي»، نائب السفير الروس ي لدى الأمم المتحدة، من أن «المحاولات الغربية لتكثيف الضغوط على إيران من خلال تأجيج التوترات غير المبررة»، قد «تؤدي إلى إبطال آفاق إحياء الاتفاق».

على العموم، بالنسبة للعديد من المعلقين الغربيين، فإن استمرار معارضة إيران للتقدم في محادثات الدوحة، م ثّل «ضربة أخرى»، لاحتمال التوصل إلى اتفاق نهائي .وبينما أصر المبعوث الأوروبي للمحادثات النووية، «إن ريكي مورا»، على أن الأوروبيين «سيواصلون العمل بإلحاح أكبر»، لاستعادة الاتفاق من أجل «منع الانتشار ا لنووي ودعم الاستقرار الإقليمي»؛ أوضح «وينتور»، أن «الجلسة الأخيرة والخطيرة»، بمجلس الأمن والمعنية بمناقشة هذه المسألة، قد عُقدت وسط اعتراف واسع، بأن الاتفاق النووي لا يزال «على شفا الانهيار» .

وعلى الرغم من أن وكالة «بلومبرج»، ذكرت أن المحادثات ستستأنف مرة أخرى بعد زيارة «بايدن» في منتص ف يوليو القادم إلى الشرق الأوسط؛ إلا أنه من المتفق عليه الآن أن احتمالات إحياء الاتفاق النووي مجددًا «ض ئيلة للغاية»، وهو ما يعكسه الاقتراح المقدم إلى «مجلس العموم»، من قبل النواب البريطانيين.

٢٠٢٢/٧/٧

تأثير اتفاقيات التجارة على المنافسة في الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع إعادة صياغة المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، والخطط الأمريكية لإعادة علاقاتها مع حلفائها الخل يجيين، وتصاعد التوترات الإقليمية بشأن طموحات إيران النووية، والتداعيات الإقليمية المستمرة للحرب في أوكرانيا على أسعار الطاقة وانعدام الأمن الغذائي؛ أولى المراقبون الغربيون اهتماما متزايدا، باتفاقيات التجارة

الحرة والشراكة الاقتصادية بين دول المنطقة والقوى الخارجية، وخاصة من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على السلع الأساسية، وفتح أسواق جديدة للتجارة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين آفاق التعاون في القضايا العالمية وتقليل المنافسة .

وبشكل خاص، يظهر نهج إعطاء الأولوية للنشاط التجاري في دول الشرق الأوسط مع جهات خارجية، فيما تقوم به الإمارات؛ ما يعزز وجهة النظر القائلة بأن تراجع الدور الأمريكي عن المنطقة، دفع بكين، لتقويض الدور السياسي والأمني التقليدي لواشنطن في الخليج .وكما أوضح جوناثان فولتون، من المجلس الأطلسي، فإن مثل هذه النظرة لا تأخذ في الحسبان تأثير الصفقات التجارية على الاعتبارات الجيوسياسية لدول المنطقة، فضلاً عن حقيقة أن واشنطن وبكين ليستا الفاعلين الوحيدين اللذين يسعيان إلى تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة .

وفي حين أن ديناميكيات العلاقة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا تعزز المنافسة الاستراتيجية على الساحة الدولية، ومع تأكيد حرب أوكرانيا على الهوة الهائلة بين رؤية واشنطن للنظام العالمي، ورؤية بكين وموسكو من ناحية أخرى؛ فإن التركيز على مثل هذه الديناميكيات يراه فولتون، يهدد ما أسماه نرجسية القوى العظمى، التي تتباين نظرة قادتها إلى بلدان العالم .وتفسيرًا لهذا المفهوم، أوضح أنه في حين أن بكين، وواشنطن، تسعيان إلى تأكيد نفوذهما في مناطق مختلفة بالعالم؛ فإن بقية المجتمع الدولي يرى أن النظام الدولي الهش، معرض للخطر، ما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي.

واستكمالا لذلك، رأى أن تفضيل دول الشرق الأوسط لإحدى القوتين العالميتين، سواء أمريكا أو الصين، جيو سياسيًا، يعد أمرا غير عملي .ففي الوقت الذي تتمتع فيه دول الخليج بعلاقات سياسية وأمنية طويلة الأمد مع واشنطن، تعتبر بكين أيضًا أكبر شريك تجاري لها .ووفقًا لـ«كاثرين شاير»، من شبكة دويتشه فيله، فإن السعودية تصدر حوالي ربع إجمالي صادراتها النفطية إلى الصين .وفي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي الواردات والصادرات بينهما ٦٧ مليار دولار .في حين تبلغ قيمة تجارة الإمارات معها حوالي ٦.٧٥ مليار دولار- وهو رقم وصفه فولتون، بأنه مثير للإعجاب- ، تليها الهند، ٦١ مليار دولار، واليابان ٣٧ مليار دولار.

وعلى النقيض من ذلك، أشار إلى أن واشنطن، تعاني من التصور السائد في الشرق الأوسط بأنها تركز فقط على القضايا الاستراتيجية والأمنية، وتتعامل مع الدول الأخرى كرد فعل على المنافسة مع الصين، بدلاً من مساعدة التنمية الاقتصادية لشركائها .وعلى عكس العلاقات الاقتصادية الخليجية مع آسيا، بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة والإمارات ٣.٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٩، حيث احتلت الأخيرة المرتبة الثامنة عشرة في قائمة أكبر أسواق التصدير لواشنطن، كما احتلت المرتبة ٥٢ فقط من بين أكبر موردي السلع لها.

وفي مقابل تركيز واشنطن، و بكين، على التنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط؛ أشار فولتون، إلى اهتمام د ول المنطقة بدلا من ذلك بالقضايا الاقتصادية والتنموية، بعيدا عن الاعتبارات الجيوسياسية، تأكيد لمقولة أن زيادة التجارة تبني رأس المال السياسي وتقود علاقات أعمق .وفي حين أن الاستثمار والمنافسة أمران جيدان، لأنهما يخلقان المزيد من الثروة والخيارات، فإن تركيز واشنطن على اصطفاف البلدان ضد بكين عالميًا، يمثل إشكالية باعتبار أن هذا الأمر من الصعب تحقيقه عندما لا ترى العديد من الدول نفس النظرة السلبية اتجاه ب كين.

وفي واقع الأمر، تولي دول الشرق الأوسط، أولوية متزايدة للتجارة بعيدا عن الاعتبارات الجيوسياسية، ويبرز ذلك من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة(FTAs) ، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA)، بين دول المنطقة والاقتصادات الخارجية، والتي يراها فولتون، تساهم في الاستقرار والازدهار عل ى مستوى العالم .وبشكل خاص، تأتي الإمارات في طليعة هذه الجهود .وكتب سيميون كير، وبنجامين بارك ين، في صحيفة فاينانشيال تايمز، أن أبوظبي، تنظر إلى التجارة على أنها جزء أساسي في دفع اقتصادها بعي دًا عن النفط .مستشهدين باستخدام شراكات اقتصادية شاملة لمضاعفة حجم اقتصادها من ٣٨١ مليار دولار، إلى ٧٦٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالمثل، وقعت الإمارات، أول اتفاقية تجارة حرة كبرى مع الهند في فبراير ٢٠٢٢، والذي أوضح المراقبون أن ها من الممكن أن تزيد التجارة بين البلدين من ٦١ مليار دولار إلى ١١٥ مليار دولار في غضون خمس سنوات، حيث سيتم إزالة التعريفات الجمركية على ما يقرب من ٨٠ %من المنتجات والخدمات، بما في ذلك المفروض ة على تجارة المعادن.

علاوة على ذلك، تجري أبوظبي، مناقشات مع العديد من الدول الأخرى .وأشارت صحيفة فاينانشيال تايمز ، إلى اتفاقية التجارة الحرة المقترحة بين كوريا الجنوبية، ومجلس التعاون الخليجي، والمحادثات بشأن اتف اقية التجارة الحرة مع إندونيسيا .وبعيدا عن آسيا، أشار ألكسندر كورنويل، وفرانسيسكا نانجوي، من وكال ة رويترز، إلى الكتلة التجارية لمجموعة شرق إفريقيا- (EAC) التي تضم في عضويتها كينيا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي ورواندا وجنوب السودان- كمرشح مستقبلي لتوقيع اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع الإمارات.

وهناك جانب آخر مهم لاتفاقيات التجارة الحرة، كونها تفتح أسواقًا جديدة للبلدان وتزيد تأثيرها .وعند توق يع اتفاقية التجارة الحرة بين الهند والإمارات، أشادت وزيرة مالية نيودلهي، نيرمالا سيترامان، بأبوظبي با عتبارها مدخلا للاتحاد الإفريقي بأكمله والشرق الأوسط .

وفي إشارة إلى اتفاقية التجارة المستقبلية بين كوريا الجنوبية والإمارات، أوضحت كيم سو وان، من جامعة ها نكوك، أن الشركات الكورية ستكون قادرة على كسب وزيادة حصتها في ذلك السوق المتعطش بالمنطقة.

ومع ذلك، يجب التأكيد على أن الاعتبارات الجيوسياسية تتداخل أيضًا مع الاعتبارات التجارية، لا سيما في مجالات الأمن والدفاع .وأشار فولتون، إلى أن انهيار المحادثات بين واشنطن وأبو ظبي بشأن شراء طائرا ت اف ٣٥ في ديسمبر ٢٠٢١؛ تلاه إعلانها في فبراير ٢٠٢٢، عن شراء طائرات إل-١٥ الصينية، وهو ما وصفه بأنه مهم؛ لإظهار أن لديها خيارات في جهودها لتنويع مصادرها من الأسلحة.

وتُفسح مثل هذه الخيارات المجال أمام المعلقين للإشارة إلى المنافسة العالمية بين واشنطن، وبكين، في الشرق ا لأوسط، على الرغم من أنه من المهم ملاحظة أن هذا لا يعني أن دول الخليج نفسها تختار جانبًا .وفي أكتوبر ٢٠٢١، أشار المستشار الرئاسي الإماراتي أنور قرقاش، إلى أن فكرة الاختيار مشكلة في النظام الدولي، حيث تعتبر واشنطن هي شريكنا الاستراتيجي، غير أن الصين مع الهند هي الشريك الاقتصادي الأول أو الثاني لب لادنا .وبالتالي، حذر من أن المنافسة الاستراتيجية الأمريكية الصينية تجبر الدول على اتخاذ خيارات مستح يلة.

لكن الأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة والصين، ليستا القوتين الوحيدتين في تجارة الأسلحة بالمنطقة .وأشا ر فولتون، إلى أن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى الإمارات في ديسمبر ٢٠٢١، أسفرت عن صفق ة بقيمة ١٩ مليار دولار لشراء ثمانين طائرة مقاتلة من طراز رافال، واثنتي عشرة مروحية نقل عسكرية من طر از كاراكال، والتي كانت أكبر عملية بيع من هذا النوع تقوم بها فرنسا على الإطلاق .في يناير ٢٠٢٢، وقعت كوريا الجنوبية صفقة بقيمة ٥.٣ مليارات دولار مع الإمارات؛ لبيع صواريخ تشونغونغ ٢ أرض جو .وهكذا، خلص إلى أن ثنائية منافسة القوى العظمى تفتقد الدور المهم الذي تلعبه القوى الأخرى.

وفيما يتعلق بأدوار بكين، وواشنطن، في انتشار اتفاقيات التجارة الحرة في الشرق الأوسط، أكد فولتون، أن ال بيئة السياسية المحلية في الأخير، تجعل تحقيق الصفقات التجارية أمرا صعبا، حيث مثّل انسحابها من ال شراكة عبر المحيط الهادئ عام ٢٠١٧، كارثة دبلوماسية .في المقابل، أوضح روي يلينك، من معهد الشرق الأ وسط، أن الزيارة التي قام بها وفد من مسؤولي مجلس التعاون الخليجي إلى الصين في يناير ٢٠٢٢؛ بهدف ال بحث عن علاقات أوثق مع بكين أثارت بالفعل احتمالية توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وهو الاقتراح ا لذي صدر لأول مرة في عام ٢٠٠٤.

على العموم، فإن تحليل الخبراء الغربيين لأهمية التجارة كأداة للتعاون بين الخليج وبقية العالم، يجب ألا ي ستبعد أن المنطقة مسرحا لتنافس القوى العظمى .وأشار يلينك، إلى أن بكين، استقبلت من دول الشرق الأوس

ط، وزراء خارجية بدلاً من نظرائهم في وزارات التجارة أو الاقتصاد، وهو ما يشير إلى تحول في التركيز من التجارة والاقتصاد، إلى الجغرافيا السياسية.

ومن المهم أيضًا النظر في علاقات الصين مع إيران، لا سيما اتفاقية التعاون التي مدتها ٢٥ عامًا، والموقعة عام ٢٠٢١، حيث وصفها يلينك، بأنها جانب رئيسي من العلاقة المستقبلية بين الدولتين .وإقرارًا بذلك، خلص فولتون، إلى أن رؤية واشنطن أحادية البعد لدور بكين التجاري في المنطقة تأتي بنتائج عكسية، وأنه من الأفضل لصانعي السياسة الأمريكيين أن يدركوا أن الكثيرين، بما في ذلك دول الشرق الأوسط، لديهم وجهة نظر مختلفة حول الصين .وبدلاً من ذلك، حث واشنطن، على الاستفادة من شركائها وحلفائها الحاليين في جميع أنحاء العالم كمعزز للقوة؛ لخلق فرص ونفوذ عندما تعيق السياسة الداخلية الأمريكية قرارات مهمة على صعيد السياسة الخارجية.

٢٠٢٢/٧/١٢

اتجاهات التعاون بين أوروبا والشرق الأوسط بشأن أمن الطاقة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بينما تسعى الدول الأوروبية للعثور على موردين للنفط والغاز بديلا عن روسيا؛ زادت احتمالات تعاون أكبر في مجال أمن الطاقة بين أوروبا والشرق الأوسط .ومع قيام هذه الدول بتأمين صفقات الطاقة طويلة الأجل من دول الخليج؛ أكد المعلقون الغربيون فرصة التعاون المتبادل بشأن «المبادرات الخضراء»، كحوافز للمصدرين في الشرق الأوسط الذين يسعون إلى تنويع إنتاجهم من الطاقة؛ لضمان تدفقات الإيرادات المستقبلية وتنسيق التخطيط الاقتصادي طويل الأجل.

وفي سوق الطاقة العالمية، أوضحت وكالة «بلومبرج»، أن التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب في أوكرانيا جعلت الغاز «السلعة الأكثر طلبًا في العالم حاليا»، حيث أضحى «ينافس النفط الآن باعتباره الوقود الذي يشكل المشهد الجيوسياسي» .وأكد «كيفن بروك»، من شركة «كلير فيو إنرجي بارتنرز»، أن «العالم يفكر الآن في الغاز كما كان ينظر في السابق إلى النفط»، وقد أصبح «الدور الذي يلعبه في الاقتصادات الحديثة؛ جليًا للحكومات والمستهلكين على حد سواء» .واستمرارًا، أوضحت «بلومبرج»، أن «الحرب قد حفزت أزمة الغاز إلى مستوى جديد»، حيث خفضت روسيا صادراتها إلى أوروبا، ما خلق حالة من «التدافع العالمي لملء هذه الفجوة .»

وبشكل خاص، تضررت أوروبا من التقلبات في أسواق الطاقة العالمية .ووصفتها «وكالة الطاقة الدولية»، بأنها «سوق ممتاز للغاز الطبيعي المسال»، وأشارت إلى أنها «تسحب شحنات من مناطق أخرى»، مما أدى إلى «إ حداث توترات في العرض وزيادة الطلب في العديد من الأسواق» .

وقبل الحرب، أرسلت «روسيا» ما يقرب من ١٥٠ مليار متر مكعب من الغاز إلى أوروبا، وهو ما يمثل حوالي ٤٠ %من احتياجاتها من الغاز، ولكن استجابة للغزو، وافق «الاتحاد الأوروبي»، على خطط لاستبدال ثلث الغاز الروسي بواردات من مصادر أخرى، وهي استراتيجية وصفتها «بلومبرج»، «بالطموحة» .وأشار «روبن م يلز»، من «معهد دول الخليج العربي»، إلى أن روسيا «ستستبق» هذه المقاطعة البطيئة؛ برفضها مواصلة المبيعا ت للقارة بشكل عام.

وعلى نطاق واسع، تم اتهام «موسكو»، بتعمد خنق وصول أوروبا إلى الغاز .وأوضح «جدعون راشمان»، في ص حيفة «فاينانشيال تايمز»، أن هدفها هو «خلق أزمة اقتصادية في أوروبا؛ وهو ما من شأنه أن يُضعف» دعمها لأوكرانيا» .وعن محاولات استخدام الغاز كأداة جيوسياسية للتأثير، أشارت «بلومبرج»، إلى أن خط أنابيب « نورد ستريم١» الروسي، الذي تتدفق من خلاله معظم إمدادات الغاز إلى ألمانيا، تقرر أن يتم إغلاقه في ١١ يول يو، بدعوى القيام بعملية صيانة»؛ وأن هناك «خوفًا متزايدًا من أن لا يعاد فتحه»؛ لممارسة المزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية على أوروبا.

ومع ذلك، أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية، «أورسولا فون دير لاين»، إلى أن سلوك روسيا، قد عزز من «ع زم الكتلة على التحرر من الاعتماد على الوقود الروسي»، وخاصة في ظل تحذيرات المؤسسات المالية من ركود اقتصادي في أوروبا .وأوضحت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن «أسعار الكهرباء في أوروبا وصلت إلى أعلى م ستوى على الإطلاق»؛ مع «تأثر هذه الأسعار بشدة بتكلفة الغاز» .في حين أشارت «بلومبرج»، إلى ارتفاع أسعا ر الغاز بأكثر من ٧٠٠ .%ومع استيراد ألمانيا وحدها ٥٥ %من غازها الطبيعي من روسيا، حذر مصرف «دوي تشه بنك»، من «ركود وشيك» ناجم عن «قلة إمدادات الطاقة».

ومما يزيد الأمور تعقيدا، إضراب العمال على منصات النفط النرويجية .وتوفر «أوسلو»، الآن ما بين ٢٠ و٢٥ %من الطلب على الغاز إلى المملكة المتحدة وأوروبا .ووفقًا لـ«وليام باك»، من شركة «آي سي آي اس»، فإن ا لحرب في أوكرانيا «أججت» من النقص الحالي في العرض والطلب للغاز داخل أوروبا، وهو ما جعل الدول ت كافح للتعامل مع الأزمة .وعلى سبيل المثال، خصصت ألمانيا ٣ مليارات دولار لاستئجار أربع محطات عائمة للغاز لتخزين وتحويل واردات الطاقة من الخارج .

وعلى الرغم من توقيع الدول الأوروبية بالفعل بعض الاتفاقيات مع الدول الأخرى المصدرة للطاقة في محاولة ل توفير الإمدادات المفقودة من روسيا؛ فقد رأى المراقبون أن هذه الاتفاقيات، مجرد «حلول مؤقتة» .وفي مارس ٢٠٢٢، وقعت «بروكسل»، صفقة مع «واشنطن»، لزيادة صادرات الغاز إلى أوروبا مع حصول الأخيرة على ١٥ مليار متر مكعب إضافي من الغاز المسال لعام ٢٠٢٢ .ووصف الرئيس الأمريكي، «جو بايدن»، الصفقة بأن ها تهدف إلى «تقليل اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية» .وعلى الرغم من أن «جوناثان ستيرن»، من «معهد أ كسفورد»؛ حذر من أن هذا القدر «صغير نسبيًا، مقارنة بالإمدادات الإجمالية من روسيا»؛ إلا أن المهمة تبدو «ضخمة» .وبحلول يوليو ٢٠٢٢، قال «فاتح بيرول»، من «وكالة الطاقة الدولية»، إنه للمرة الأولى، يستورد الا تحاد الأوروبي الغاز من الولايات المتحدة أكثر مما يجلبه من روسيا .

ومع ذلك، فإن هذا الأمر على المدى الطويل، قد لا يكون مجديًا من الناحية السياسية .وسجلت «بلومبرج»، كيف حذر منتجو الغاز الأمريكيون من أن «المزيد من المبيعات في الخارج سيعني ارتفاع التكاليف في الداخل» ، ومن ثم احتمالية حدوث رد فعل اقتصادي عنيف، مما يُهدد شحنات الغاز الأوروبية في المستقبل.

وفي ١٥ يونيو ٢٠٢٢، وقع الاتحاد الأوروبي صفقة مؤقتة لاستيراد الغاز الإسرائيلي بعد تسييله في المحطات المصرية المُعدة لذلك، وهي خطوة وصفتها «أورسولا فون دير لاين»، بأنها «كبيرة إلى الأمام فيما يخص إمدادا ت الطاقة إلى أوروبا» .بالإضافة إلى ذلك، سعت «بروكسل»، أيضًا إلى زيادة الاستثمارات في إنتاج الهيدروج ين بدولة ناميبيا .

ومع ذلك، لا يمكن لهذه الصفقات أن تحل محل الغاز الروسي .ومع تزايد الضغوط الاقتصادية؛ تزداد أيضًا احتمالات الخلافات السياسية حول سياسة الطاقة .وكما ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، فإن بريطانيا ستوقف خطوط أنابيب الغاز التبادلية بينها وبين أوروبا في حال عانت البلاد من نقص الغاز الطبيعي، وذلك كإجراء طوارئ لاحتواء نقص الإمدادات الروسية، وكذلك ضبط أسعار الطاقة، مما قد يؤدي إلى «تقويض التعا ون الدولي في مجال الطاقة».

وفي ظل الوضع الحالي لأمن الطاقة، يأتي الدور المستقبلي لعلاقات الطاقة بين أوروبا والشرق الأوسط .وفيما يـ تعلق بدول الخليج بشكل خاص، كتب «ميلز»، أن «غزو أوكرانيا، ذّكَرَ «بروكسل»، بأهمية المنطقة»، بعدما كانت غير مكترثة بها، منذ انهيار مفاوضات اتفاق التجارة الحرة عام ٢٠٠٨ .كما أن تضافر كل من «أزمة ا لحرب»، و«جهود معالجة أزمة المناخ»، «قادت أوروبا للتخلي عن تجاهلها لثقل الخليج» .وأوضح «ميلز» أن تعاون أوروبا مع الشرق الأوسط في مجال الطاقة يقل عن مناطق أخرى من العالم على الرغم من قربها الجغرا في منها .وأكد «جوليان جيجر»، بموقع «أويل برايس»، أن أوروبا «واجهت صعوبات في الماضي بشأن خلق

حالة من التوازن بين الضغط على دول الخليج بشأن التحول للطاقة المتجددة»، وبين طلبها حاليًا «مزيدا من ا لإمدادات الإضافية من الغاز المسال».

وعليه، أوضح «ميلز»، أنه من بين دول الخليج، تعد «قطر» الوحيدة حاليًا، بمثابة «مورد مهم للغاز إلى أوروب ا»، ولكن في ضوء الظروف العالمية الجديدة، أصبح «الخليج» الآن «هدفًا رئيسيا» للدول التي تسعى إلى ضمان احتياجاتها من الطاقة .

وفي أعقاب الغزو، كثفت أوروبا تواصلها مع مصدري الطاقة بالشرق الأوسط .وأشار «ميلز»، إلى أن «عدة وزراء أوروبيين»، قاموا بجولة في كل من مصر وأذربيجان والجزائر وإسرائيل، بحثًا عن المزيد من الغاز» .كما زار وزير الاقتصاد الألماني، «روبرت هابيك»، كلا من الإمارات وقطر «لإجراء محادثات حول زيادة إمدادات الغا ز المسال»، بينما قام وزير الخارجية الفرنسي، «جان إيف لودريان»، بزيارة قطر وعمان والكويت، فيما قام ن ظيره الإيطالي، «لويجي دي مايو»، بزيارة قطر .وخلال هذه الزيارات، تم إحراز بعض التقدم .ووقعت ألمانيا وقطر في مايو ٢٠٢٢ إعلانا لتعزيز شراكتهما في مجال الطاقة .وذكرت «رويترز»، أن «برلين» كان لديها إح جام عن قبول شروط قطر لإبرام صفقات مدتها ٢٠ عاما على الأقل، لتأمين كميات ضخمة من الغاز المسال تحتاجها ألمانيا لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي.

يضاف إلى هذه الجهود، اعتماد «المفوضية الأوروبية»، «وثيقة شراكة استراتيجية» جديدة مع الخليج في مايو ٢٠٢٢ .ووفقًا لـ«ميلز»، فقد سلطت الضوء على «الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لضمان وجود علاقات أقوى مع دول الخليج» .وأشارت الوثيقة إلى أن «التعاون الوثيق والفعال بين أوروبا والخليج»، بات «ضروريا» لجلب «السلم والازدهار للشرق الأوسط، وتحقيق انتعاش اقتصادي قوي، وإمدادات طاقة مستدامة وميسورة ا لتكلفة وآمنة للمستهلكين الأوروبيين» .

ومع ذلك، انتقد «ميلز»، المحاولات الأوروبية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج في هذا الصدد، لإبرازها «الكثير من نقاط الضعف لدى الدول الأوروبية»، و«عدم الوضع في الاعتبار مدى خطورة الأزمات العالم ية الجديدة على تلك الدول»، ففي الوقت الذي تحتاج فيه أوروبا الى «المزيد من النفط على المدى القصير، هذ اك مساعٍ دؤوبة» لمضاعفة أهدافها طويلة المدى للتخلص منها تمامًا».

من ناحية أخرى، أكدت «وثيقة الشراكة»، أن المستقبل القريب يمثل فرصة كبيرة لتعاون أكبر بين أوروبا وا لخليج، بشأن التقنيات والمبادرات الخضراء .وأشار «ميلز»، إلى كيف أصبحت دول الخليج «شركاء للدول الأ وروبية»، بعد بدء تطبيقها لتعهداتها بخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر، بالإضافة إلى استضافة الإمارا ت لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ «COP28»، والذي سيعقد عام ٢٠٢٣ .

ومع ذلك، تظل الحقيقة أن الدول الأوروبية لا تزال حريصة على تأمين احتياجاتها من الطاقة الخليجية للت خفيف من مخاوف نقص الإمدادات لديها .وأشارت شبكة «بي بي سي نيوز»، إلى أنه «من المتوقع أن تظل أ وروبا مستهلكًا كبيرًا للغاز حتى عام ٢٠٣٠ تقريبًا» .وكتب رئيس الوزراء البولندي، «ماتيوز مورافيكي»، لص حيفة «الفاينانشيال تايمز»، أن «أمن الطاقة لأوروبا أصبح الآن «ذا أهمية قصوى»، قبل حتى الأولويات والط موحات المناخية، وهناك حاجة ملحة «إلى تنويع مصادر الطاقة»، و«بناء احتياطيات غاز» من أجل «فطام أن فسنا من الوقود الروسي».

وفيما يتعلق بالعقبات المحتملة أمام التعاون بين أوروبا والخليج في مجال أمن الطاقة .أشار «ميلز»، إلى ميل ا لدول الأوروبية إلى «العمل من جانب واحد، وبشكل تنافسي» لتأمين أمن الطاقة، بالإضافة إلى «الافتقار إلى و حدة وتشابه الآراء والسياسات داخل دول الخليج إزاء التعاون في هذا المجال»، فضلاً عن المعضلة المتمثلة في أن «العديد من دول الخليج تتعاون في مجال الطاقة مع موسكو من خلال تحالف أوبك بلس .

ومع ذلك، أوضح أن «بروكسل»، بحاجة إلى «تعظيم» جهودها نحو «تعزيز التعاون» بصورة أكبر مع الخليج، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي من قطر والصادرات النفطية لكل من السعودية والإمارات .ولتحقيق ذلك، أكد أن أوروبا بحاجة إلى تقديم تعاون اقتصادي أكبر يشمل «الوصول المعزز إلى الأسواق، وفرص الاستث مار الثنائية، والتنمية المشتركة للآليات التكنولوجية»، و«إنشاء سلاسل توريد منخفضة الكربون» .وعلى المست وى الجيوسياسي أيضًا، حذر الاتحاد الأوروبي من محاولة «تضمين» دول الخليج «كشركاء في مجال الطاقة ع لى المدى الطويل» من دون «إجبارهم على اختيار بين أحد الجانبين» في ضوء الانقسام العالمي بين الغرب وكل من موسكو وبكين.

على العموم، يتضح من التحليل السابق أن هناك فرصة لتعاون أكبر في مجال أمن الطاقة وجهود التنوع بين ال دول الأوروبية، ودول الخليج، لا سيما في ظل وجود بعض الاتفاقات القائمة بالفعل والمحادثات الجارية حا ليًا .وفي ظل استخدام «موسكو» لإمدادات الغاز كسلاح حرب للتأثير على المستوى الجيوسياسي؛ فإن مخاطر حدوث المزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية على العواصم الأوروبية، قد يدفعها لتوسيع نطاق بحثها ع ن مصادر موثوقة للطاقة في دول الخليج.

٢٠٢٢/٧/١٣

ملاحظات بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين بريطانيا ودول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

حقق السعي وراء تحقيق شراكة أوثق بين «المملكة المتحدة»، و«دول الخليج»، خطوة إلى الأمام؛ مع بدء المفاو ضات الرسمية بشأن اتفاقية التجارة الحرة .ومع الجهود التي تبذلها «بريطانيا»، بقيادة «آن ماري تريفيليان »، وزيرة التجارة الدولية، أعربت «لندن»، عن رغباتها في اتفاق واسع النطاق، يشمل تخفيضات جمركية أو إلغاءها، وزيادة تدفقات الاستثمار في كلا الاتجاهين، فضلا عن مزيد من التعاون في التقنيات والمبادرات الخ ضراء.

وفي السنوات التي أعقبت مغادرتها الاتحاد الأوروبي، سعت «المملكة المتحدة»، إلى إبرام العديد من الاتفاقيا ت الجديدة .بينما تبنت دول الخليج نوعين من صور التعاون الاقتصادي، هما «اتفاقيات التجارة الحرة»، و« اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة»، كوسيلة لتعزيز التعاون مع القوى الخارجية .وفي الآونة الأخيرة أضح ت هذه الاتفاقيات شائعة بين الدول التي تسعى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف .و في حين تسعى «الأولى»، إلى «إزالة التعريفات والحواجز التجارية لتقليل أكبر عدد ممكن من القيود المفروضة على تدفق التجارة»؛ سعت «الثانية»، إلى «خفض الحواجز التجارية في سياق اتفاقيات اقتصادية أوسع نطاقا ، بشأن مسائل، مثل الاستثمارات المتبادلة، وتبادل المعلومات، وتوثيق العلاقات الدبلوماسية» .

وتتمتع كل من بريطانيا ودول الخليج بخبرة في التفاوض على كلا النمطين من الصفقات التجارية .ومؤخرا، وقعت «المملكة المتحدة»، اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع اليابان،)سبتمبر٢٠٢٠(، واتفاقيات تجارة حرة مع أستراليا،) ديسمبر٢٠٢١(، ومثلها مع نيوزيلندا،)فبراير٢٠٢٢(، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الرقمية مع سنغافورة)فبراير ٢٠٢٢(، كما أنها بصدد التفاوض على اتفاقيات تجارة حرة جديدة مع كندا والمكسيك والهند، وذلك على الرغم من أن المحادثات مع «واشنطن»، حول صفقة تجارية جديدة مماثلة، قد تراجعت في الأشهر الأ خيرة .وكما أوضح «أليستير سموت»، من وكالة «رويترز»، فإن هذه الصفقات تهدف إلى استبدال ما «أبرمته ب ريطانيا من صفقات قبيل مغادرتها الحيز التجاري للاتحاد الأوروبي» .

وعلى الرغم من اعتراف «سيمون كير»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، بأن الإمارات وقطر «وقعتا مؤخرًا شرا كات استثمارية كبيرة مع المملكة المتحدة»، إلا أن الأخيرة ليس لديها حاليًا أي اتفاقيات تجارة حرة مع دول ة عضو في مجلس التعاون الخليجي».

ووفقًا لـ«توماس هاردينغ»، و«أحمد ماهر»، في صحيفة «ذا ناشيونال»، تسعى «لندن»، الآن إلى «صفقة تجارة حرة شاملة» مع دول الخليج، تأخذ التعاملات التجارية المتبادلة «إلى مرحلة تالية من التعاون»، مشيرين إلى المشاورات الجارية حول اتفاقية تجارية تم إطلاقها في أكتوبر ٢٠٢١ .وفي ٢٢ يونيو ٢٠٢٢، بدأت «تريفيليا

ن»، اجتماعات مع الأمين العام لمجلس التعاون، الدكتور «نايف الحجرف»، للحديث عن شروط اتفاقية محـ تملة.

وتم تبني النموذجين- المشار إليهما- من اتفاقات الشراكة الاقتصادية بشكل متزايد في الشرق الأوسط في الوقت الحالي .ووقعت «الإمارات» اتفاقيا ت شراكة مع الهند في فبراير٢٠٢٢، كما أحرزت «أبو ظبي»، تقدمًا في المحادثات التجارية مع كوريا الجنو بية، وإندونيسيا، بالإضافة إلى كتلة من ست دول في شرق إفريقيا.

ومن المنظور البريطاني أوضح «كير» أن سعي «لندن»، لتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة؛ يرجع إلى رغبتها في زيادة التجارة بشكل كبير مع دول مجلس التعاون الست» .وتبلغ التجارة السنوية بين الجانبين بالفعل ٣٣. ١ مليار جنيه إسترليني .وتعتبر «بريطانيا»، سابع أكبر شريك تجاري لدول المجلس .وتبلغ قيمة التجارة بـ ين «المملكة المتحدة»، والسعودية وحدها ١١ مليار جنيه استرليني .وكما أوضحت «كير»، فإن أكثر من ١٠. ٧٠٠ شركة بريطانية صغيرة ومتوسطة قامت بتصدير بضائع إلى الخليج في عام ٢٠٢٠ وحده، مع إرسال أكثر من ٨٥ %منها إلى السعودية وقطر والإمارات .ووفقًا لبيانات الحكومة البريطانية، فإن ما يقرب من ٦٠٠ شـ ركة خليجية في المملكة المتحدة، توفر أكثر من ٢٥,٠٠٠ وظيفة.

وفي المقابل، سجلت مجلة «جلف بيزنس»، كيف استثمرت الشركات البريطانية في عام ٢٠٢٠ وحد، أكثر مـ ن ١٣ مليار جنيه إسترليني في اقتصادات الخليج، بينما بلغت استثمارات دول الخليج في المملكة المتحدة ١٥ .٧٠ مليار جنيه إسترليني .واقترحت الحكومة البريطانية زيادة بنسبة ١٦ %لهذه الأرقام عبر اتفاقية التجارة الحرة .وكما ذكر «كريستوفر ماكيون»، في صحيفة «ذي إندبندنت»، فإن الصفقة «يمكن أن تعزز الاقتصاد الـ بريطاني، بما يصل إلى ٦.١ مليار جنيه إسترليني سنويًا» .وأشادت «تريفيليان»، بالمحادثات، باعتبارها «تو فر إمكانية دعم الوظائف من دوفر إلى الدوحة»، مع صفقة نهائية تهدف إلى المساعدة في «تنمية اقتصادنا في الـ داخل، وبناء صناعات خضراء حيوية»، فضلاً عن «توفير خدمات مبتكرة إلى الخليج».

وحول الأهداف التي تسعى «لندن» إلى تحقيقها أوضح «ماكيون» أن بريطانيا تهدف إلى «تخفيضات في التعريـ فات الجمركية على صادراتها إلى الخليج»، لا سيما الأطعمة والمشروبات، التي بلغت قيمتها ٦٢٥ مليون جنـ يه إسترليني في عام ٢٠٢١ وحده، موضحا أن التعريفات الخليجية على الواردات «تُحدد بشكل عام عند ٥ %»، وإن كانت بعضها يخضع لضرائب أعلى بكثير»، مضيفا أنه من المحتمل تضمين الاتفاقيات الجديدة « الخدمات المالية، والرقمية»، مع تعليق «تريفيليان» بأننا «نتطلع إلى توقيع اتفاقية شاملة وطموحة وحديثة وذ

ات رؤية مستقبلية، لا تقتصر على البضائع، بل تشمل جميع القطاعات» .وأوضح «ماكيون»، أن المحادثات » ستتطلع إلى زيادة فرص الاستثمار في المملكة المتحدة، والذي من شأنها تعزيز الاقتصادات المحلية».

وفي هذا الصدد، أشار «توماس»، و«ماهر»، إلى أن الاتفاقات الجديدة، (ستمثل فوائد كبرى للمزارعين والمنتجين البريطانيين)، لأن منطقة الخليج «تعتمد بشكل كبير على الأغذية ا لمستوردة» .وانعكاسًا لذلك رحب «الاتحاد الوطني البريطاني للمزارعين»، ببدء المحادثات التجارية، مشيرًا إ لى رغبته في إلغاء التعريفات الجمركية لدول الخليج على الواردات الغذائية، مشيرا إلى نمو صادرات لحم الض أن إلى الخليج بنسبة ٦٥٠ %بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ .وأشار «جوناثان رايلي»، في مجلة «فارمرز ويكلي»، إلى أن الاتفاقات من شأنها «تشجيع المزيد من الشحنات التصديرية المنتظمة إلى منطقة الخليج».

ومن جانبهم، رحب قادة الأعمال البريطانيين ببدء المناقشات التجارية .وعلق «ستيفن بيبسون»، من «هيئة ا لمصنعين البريطانيين»، بأنها ستساعد في (تعزيز الفرص التجارية)؛ «لضمان استفادة قطاع التصنيع من التدفقات الإيجابية المستقبلية للسلع والخدما ت إلى منطقة الخليج» .وأشار «وليم باين»، من «غرفة التجارة البريطانية»، إلى «إمكانية زيادة أكبر لأعداد الم صدرين في جميع أنحاء المملكة المتحدة إلى المنطقة» .

بالإضافة إلى ذلك، وصف رئيس مجلس الأعمال الإماراتي البريطاني اللورد «إدوارد ليستر»، المناقشات بأنها «عظيمة»، لكلا الجانبين، وأن ذلك كان شيئا يسعى «بشدة لتحقيقه» .وأعربت الوزيرة البريطانية السابقة لل شرق الأوسط (إليزابيث سيمونز)، عن «سعادتها» بالتقدم الأخير، مضيفة أنه «من الواجب الآن إجراء محادثات تجارية « بأكبر قدر ممكن من الطاقة والمعرفة والالتزام».

في مقابل ذلك، تم التأكيد أيضًا على النتائج الاقتصادية الإيجابية لدول الخليج .وأوضحت «تريفليان» أن لند ن تسعى «لدعم تدفق الاستثمارات في كلا الاتجاهين»، كما أن المملكة المتحدة هي ثالث أكبر سوق تصدير بالن سبة للخليج .وأوضح «كير»، أن دول الخليج، «ستتجه بقوة من أجل وصولها إلى سوق المملكة المتحدة»، بما في ذلك من خلال العمل على تخفيضات الرسوم الجمركية، والحواجز التجارية مع مصدريها» .وأشار «ماكيو ن»، إلى الكيفية التي من المتوقع أن يرتفع بها الطلب الخليجي على السلع والخدمات الخارجية الدولية بنس بة ٣٥ %في السنوات الـ ١٣ المقبلة، حيث وضع «كير»، أن هذه النسبة من بينها أنشطة اقتصادية تصل إلى ٨٠٠ مليار جنيه إسترليني، بحلول عام ٢٠٣٥، مما يعني أن التوسع في الشركاء التجاريين الرسميين سيساع د معدلات النمو الاقتصادية المستقبلية.

وتمت الإشارة إلى قدرة بريطانيا على مساعدة دول الخليج في جهود تنويع الطاقة .وذكر «ماكيون»، أن المملكة المتحدة تسعى إلى أن تكون جزءًا من جهود تنويع الطاقة في الخليج من خلال السعي إلى وصول صناعاتها الت كنولوجية، بما في ذلك «التكنولوجيا الخضراء»، لمساعدتها على الانتقال بعيدًا عن الاعتماد على الوقود الأحف وري» .وكجزء من هذا الجهد، أشار إلى أن تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٥ %على أجزاء توربينات الري اح بريطانية الصنع، يمكن أن «يساعد الإمارات على بلوغ هدفها بتوليد ٥٠ %من طاقتها الكهربائية من مصا در متجددة بحلول عام ٢٠٥٠» .كما اعتبر «بيبسون»، أن تقنيات «التكنولوجيا الخضراء»، توفر «فرصًا كبيرة » للشركات البريطانية التي «تقود الطريق بالفعل في هذا المجال».

من جانبه، صرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، أن الاتفاق سيشكل «نقطة تحول رئيسية في العلاقا ت التاريخية والاستراتيجية بين دول المجلس وبريطانيا» .وقال وزير التجارة الخارجية الإماراتي، «ثاني الز يودي»، إن المحادثات تمثل «فرصة كبيرة» لتعزيز التجارة، و«زيادة تنويع سلاسل التوريد، وتسريع نقل ا لخبرات والمعرفة ذا الأهمية» .وأعرب وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني، «زايد الزياني»، عن دعم ه لاتفاق التجارة الحرة المستقبلي.

وفيما يتعلق بالإطار الزمني المحتمل للمناقشات أوضح «كير»، أن سرعة المحادثات تعتمد على «مدى استعدا د دول الخليج للتفاوض على اتفاق جوهري، خاصة أن اتفاقيات التجارة الحرة السابقة بين لندن وأستراليا و نيوزيلندا»، تشير إلى «قدرتها على التحرك بوتيرة سريعة في هذا الصدد» .وأكدت «تريفيليان» أن الفترة الزمني ة «الواقعية» لاختتام المفاوضات «يصعب تحديدها»، ويمكن أن تمتد من «سنة إلى سنة ونصف» .وأوضح السف ير الإماراتي لدى بريطانيا، «منصور خلفان»، أن بلاده ترغب في «أن تسير هذه المحادثات والمناقشات التجا رية بوتيرة سريعة».

وبغض النظر عن المدة التي تستغرقها المفاوضات فمن الواضح أن بدء المحادثات الرسمية قد عزز أواصر العلاق ات التاريخية بين الجانبين .وأكد سفير المملكة المتحدة في الرياض، «نيل كرومبتون»، أن اتفاق التجارة الحر ة، سيعزز

(التعاون الدبلوماسي القوي بين الخليج وبريطانيا، فضلاً عن تعزيز «النمو الاقتصادي والازدهار» لكليهما .)وأ شار المدير التنفيذي لمجلس الأعمال الإماراتي البريطاني، «برادلي جونز»، إلى أن لندن، قد تسعى أيضًا إلى توقيع «اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة»، مع الإمارات، خاصة أن هذا من شأنه «تغطية الكثير من القضايا وا لأعمال التجارية»، بصورة أكبر من اتفاق التجارة الحرة.

ويتزامن بدء محادثات بريطانيا لإبرام اتفاق تجارة حرة مع الخليج، مع سعي «الاتحاد الأوروبي»، أيضًا إلى تعزيز علاقاته الاقتصادية والسياسية مع المنطقة .وأوضح «توماس»، و«ماهر»، أن بروكسل، كشفت في مايو ٢٠٢٢، عن «استراتيجية شاملة جديدة» لعلاقتها المستقبلية مع دول مجلس التعاون، تشمل «الأمن العالمي، والتجارة، والتحول الأخضر، والرقمنة» .

من ناحية أخرى، بدأت دول الخليج مفاوضات تجارية مع «بكين»، من أجل توقيع اتفاقيات تجارية رسمي ة .وأشار «روي يلينك»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى أن زيارة وفد من المسؤولين الخليجيين للصين في يناي ر ٢٠٢٢، كان يهدف إلى إقامة «علاقات أوثق» مع بكين، «وإثارة ملامح الآفاق المستقبلية لاتفاقية التجارة ا لحرة بين دول الخليج والصين».

على العموم، وكما أوضح المراقبون، فإن هناك تفاؤلا واضحا في كل من المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون، حيال إمكانية الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة جديدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية القوية بالفعل .و على الرغم من اعتراف «تريفيليان»، بأن توقيع اتفاق للتجارة الحرة «الشاملة» بين الجانبين يمكن أن ينطوي على «محادثات أكثر حول الكثير من القضايا»؛ إلا أن وزيرة التجارة البريطانية لا تزال مصممًة على أنه حتى لو لم تكن المحادثات الأولية شاملة لكافة النقاط فإنها تعتبر «نقطة انطلاق»، ق يّمة للمناقشات «للمضي قدمًا».

٢٠٢٢/٧/١٤

رؤية صندوق النقد الدولي للتحديات التي تواجه اقتصادات دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدى العامين الماضيين واجهت دول الخليج تداعيات وباء «كوفيد-١٩»، والانخفاض المصاحب له في أسعار النفط، بعد فرض عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم، وقد نجح ت هذه الدول في اجتياز هذه التحديات، وتتطلع الآن لمواصلة التنمية الاقتصادية .وفي إطار هذا الواقع، نشر «صندوق النقد الدولي»، تقريرًا، يهدف إلى تحليل إدارة دول الخليج للانكماش الاقتصادي العالمي الأخير، و مناقشة التوجهات المتوقعة مستقبلا، والتحديات التي تواجهها، وتقديم بعض التوصيات لدعم هذه الجهود، بما في ذلك المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وإصلاح سوق العمل والسياسة المالية.

في البداية، أشاد التقرير بجهود واضعي السياسات في دول الخليج، الذين «تحركوا بسرعة» من أجل «التخف يف من الآثار الصحية والاقتصادية لـ«كوفيد-

١٩»، واصفا استجابات هذه الدول، بأنها «سريعة وجيدة التنسيق»، بما في ذلك التدابير المالية، التي «أغاث ت القطاعات المتضررة بشدة»، والتي كان لها «دور محوري في تخفيف الأعباء»، مشيرا إلى أن برامج التطعيم الناجحة، أدت إلى «انتعاش جزئي» في القطاعات غير النفطية، بعد انخفاض بنسبة ٩.٣ %في عام ٢٠٢٠ .و في تأييد لهذا، أشاد «إريك لوندباك» من «صندوق النقد الدولي»، «بالسياسات الداخلية الجيدة، مسلطا الضو ء على معدل التطعيم الجيد جدا» .فيما أشار «سكوت ليفرمور» من «مؤسسة أكسفورد إيكونوميكس» إلى أنه قد تم احتواء الفيروس إلى حد كبير بدليل «التخفيف المستمر للقيود»، وتم تحديد الإمارات كرائدة عالميا في احت واء الوباء، حيث إن لديها معدل تطعيم يزيد على ٩٠ .%

وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد شهدت اقتصادات الخليج، ركودًا، لكنه «مؤقت» عام٢٠٢٠، حيث انخف ض معدل النمو في المنطقة، بنسبة ٨.٤%» .ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط .وأشار التقرير إلى أنه «من المتوقع أن يصل الطلب إلى مستويات ما قبل الجائحة فحسب، بحلول نهاية عام ٢٠٢٢» .وهذا على الر غم من حقيقة أنه الطلب قد ارتفع إلى «٩٤ مليون برميل يوميًا في الربع الثاني من عام ٢٠٢١»، في انتعاشة ك بيرة بعد «الانخفاض غير المسبوق في الطلب العالمي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠» .وأدى هذا الانخفاض في ا لطلب إلى «قلب» الموازين المالية والخارجية لدول الخليج، مسببا عجزا قدره ٨.٨ %من الناتج المحلي الإجم الي، و٤.٠ %من إجمالي الناتج المحلي على التوالي.

ومع ذلك، تبدو توقعات النفط في عام ٢٠٢٢ «متفائلة» .وتوقع التقرير نموًا بنسبة ٣.٥ %في الناتج المحلي ا لإجمالي للمنطقة .ورفعت «الوكالة الدولية للطاقة»، تقديراتها للطلب العالمي لعام ٢٠٢٢، بمقدار ٢٠٠٠٠٠ ب رميل يوميًا، بسبب «القيود الأقل صرامة بشأن كوفيد-١٩»، فضلا عن الإدارة الرشيدة لـ«أوبك بلس» والتي ساهمت في هذه التطورات الإيجابية .وعلقت «مونيكا ما لك»، من «بنك أبوظبي التجاري»، بأن التحالف «أدار الوضع النفطي بشكل جيد للغاية» .وبالفعل، شهدت بعض دول الخليج بوادر هذا الانتعاش .وأشارت «كيت دوريان»، من «معهد دول الخليج العربية»، إلى أن ال سعودية تمكنت من «الاستفادة الكاملة من تعافي الأسعار»، وتتوقع فائضًا في ميزانية عام ٢٠٢٢ .وأشار تقرير «معهد المحاسبين القانونيين»، إلى أن «الاقتصاد الخليجي ينتعش بقوة «نتيجة لارتفاع أسعار النفط».

وفي المقابل، حذر بعض المحللين من استمرار حالة عدم اليقين بشأن التعافي الاقتصادي العالمي .وقال «روبرت موجيلنيكي»، من «معهد دول الخليج العربية»، إنه «على الرغم من وجود أسباب تدعو للتفاؤل بشأن مستقب ل اقتصاد دول الخليج؛ إلا أن المنطقة «لم تخرج من دائرة الخطر»، فيما يتعلق بأسعار النفط، وصدمات فيرو س كورونا .وأشار «لوندباك»، إلى أنه يجب النظر إلى التوقعات المتفائلة، في ضوء «مستقبل مجهول بشدة»، و

إدراك أن التعافي الاقتصادي العالمي لا يزال «هشًا» .وعلى الرغم من اعتراف التقرير، بأن دول الخليج، أدار ت أزمة الوباء بشكل جيد، إلا أن «موجيلنيكي»، أكد أنه لا يمكن استبعاد المزيد من «الانتكاسات العالمية»، والتي بدورها يمكن أن يكون لها «مردود سلبي» على المنطقة، مشيرًا إلى التقلب التاريخي لأسعار النفط كمبر ر لمخاوفه .

واستمرارًا لهذه الحجة، ذكر «صندوق النقد الدولي»، أنه «مع استقرار إجراءات التعافي الاقتصادي من الجائ حة، يجب أن تتصدى السياسات للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل، محذرا من أن «خسائر الإنتاج المستم رة»، يمكن أن تحدث جراء انخفاض الطلب على النفط، و«الانتعاش الذي طال أمده في القطاعات كثيفة العما لة»، و«نقاط الضعف في سوق العمل» .ودعمًا لهذه الأطروحة، سلط الضوء على أنه «تماشيا مع التوقعات الخا صة بالعديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى»، من المتوقع أن يظل النمو في اقتصادات دول الخليج أقل من ا تجاهات ما قبل الوباء بنحو ٤.%

وفيما يتعلق بنقاط الضعف- المذكورة أعلاه- في أسواق العمل المحلية، أكد أن «التحديات الهيكلية لا تزال قائمة»، على الرغم من أنها «نجت من الوباء بشكل جيد نسبيًا» .فقد خفف من وطأة ذلك، الإقرار بحدوث زيادات في المشاركة بين المواطنين، «خاصة ال نساء» .ومن ثمّ، خلص إلى أن الجهود التي تبذلها دول الخليج في إصلاح سوق العمل «مرحب بها»، مثنيا عل ى التشريعات السعودية والبحرينية والإماراتية، التي تحظر التمييز على أساس الجنس.

وعلى الرغم من اعترافه بجهود الإصلاح، فقد أوصى بمزيد من الإجراءات «لتعزيز نمو أعلى للإنتاجية»، و«ت عزيز التنويع»، بما في ذلك «إصلاح القطاع العام»، و«مضاعفة الجهود لتشجيع مشاركة القوى العاملة بين المو اطنين»، و«اعتماد سياسات أكثر مرونة للعمال الوافدين» .وعلى وجه الخصوص، لا يزال تنويع اقتصادات ا لخليج وتقليل اعتمادها على إنتاج الهيدروكربونات يحظى باهتمام كبير .وتم الحكم على «النمو الاقتصادي ا لمستدام والتنويع» من خلال «صندوق النقد الدولي»، بأنه «محوري أكثر من أي وقت مضى» .وأوضح كل من «نادر قباني» و«نجلاء بنت ميمون»، من مركز «بروكنجز»، أن التنويع الاقتصادي، «اكتسب إحساسًا متجددً ا بضرورته»، نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي الناجم عن الوباء، كما افترضت «مالك»، أن التحديات طوي لة المدى التي يفرضها تحول الطاقة، قد مثلت «ناقوس إنذار» لدول الخليج .

ومع ذلك، أشار محللون آخرون إلى أن تأطير جهود التنويع على أنها تحول مفاجئ بعيدًا عن إنتاج الهيدرو كربونات، هو «تقييم خاطئ» .وكما لاحظت «ربى الحصري»، من «معهد الشرق الأوسط»، فإن جهود التنويع ، تشمل الاستخدام المستمر للوقود التقليدي، مشيرة إلى أن «الاستثمارات تتدفق»، لتطوير إنتاج الهيدروكربون

ات الأنظف .وبالمثل، أقرت «دوريان»، بالتدابير التي اتخذتها دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، لتس هيل انتقال الطاقة، بينما لا يزال «يراهنون على النفط والغاز للاحتفاظ بجزء مهيمن من سوق الطاقة في العقود المقبلة» .وفي هذا الصدد، أشار تقرير «النقد الدولي»، إلى أن استئناف النشاط الاقتصادي، والتنبؤ بارتفاع أس عار النفط، يجب أن «يستخدم لزيادة تنويع الاقتصادات الخليجية «لتحسين استدامتها على المدى الطويل».

ويأتي تطوير «برامج التعليم والتدريب»، وإبراز أهميتها في تحويل القوى العاملة، وتقليل «التفاوتات الهيكلية في أسواق العمل»؛ من بين الإجراءات السياسية الأخرى التي تم التأكيد عليها، فيما يتعلق بالتنويع الاقتصا دي .وكما أوضح «مارتن هفيدت»، من «جامعة جنوب الدنمارك»، فإن التحول الوشيك للطاقة في السوق المح لي والدولي، أدى إلى «تشجيع نمو قطاع إنتاجي؛ مما يخلق فرص عمل للسكان»، وإنتاج سلع يمكن بيعها على حد سواء .وأوضح «ماجد زاده»، من «جامعة هارفارد»، أن «الحاجة إلى الانتقال والتحول إلى الصناعات القائمة على المعرفة، أصبحت ضرورة اقتصادية لمنطقة الخليج».

ولا يعني تشجيع «صندوق النقد»، دول الخليج على بذل المزيد من التطورات والجهود في هذا المجال، أنها لم تبدأ بالفعل خطواتها نحو هذه الضرورة الاقتصادية .ومن جانبه، أشاد «زاده»، بتطوير «صناعة البحوث ال طبية والإنتاج العلمي» في الخليج، باعتباره نجاحًا «غير مسبوق» .وتعد الإمارات أول دولة خليجية تشيد مذ شأة لإنتاج لقاحات «سينوفارم»، فضلا عن خطة السعودية لبناء أول «مصنع لإنتاج لقاحات حيوانية، باستث مارات قيمتها ٦٠ مليون دولار»، بالإضافة إلى أهمية التطورات التي يشهدها قطاع الخدمات المالية والمصرفية في البحرين، والذي «يمثل الآن ما يقرب من ٢٠ %من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

من ناحية أخرى، أولى التقرير اهتمامًا بالضغوط المالية التي تواجه دول الخليج حاليًا .ولعل أحد النقاط والحل ول الرئيسية التي تم تحديدها، هو ضرورة «ضمان ثبات مستويات الاستدامة المالية والخارجية طويلة الأجل للاقتصاد»، حيث نصح بالحفاظ عليها من خلال إعطاء الأولوية لـ«تعزيز الأطر المالية، و«تعزيز الإيرادات غ ير النفطية» .وجاء ذلك ردًا على حقيقة أن الوباء، أضعف أوضاع الدين العام، حيث وصلت مستويات الدين العام الإقليمي إلى٦٠ %من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١ .وحذر التقرير من أنه على الرغم من أن الاحت ياطيات المالية الوقائية المخصصة لمواجهة الصدمات المؤقتة، «لا تزال ثابتة»، إلا أنها قد تشهد «تذبذبًا» على المدى المتوسط، إذا تأخرت عملية الإصلاح الاقتصادي، لا سيما في ضوء «التحديات التي تواجه نمو العائدا ت النفطية مستقبلاً»، جراء مرحلة التحول إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة .

وعلى المديين المتوسط والطويل، أوصى «بالاستفادة من أسعار النفط المرتفعة لتقليل أعباء الديون»، مشيرا إلى أ ن «معايير الضبط المالي»، و«سبل تخفيض العجز»، يجب أن تكون مدعومة، «بأطر مالية متوسطة الأجل تت سم بالموثوقية والاتساق والفاعلية»، لتجنب الآثار السلبية للسياسات المالية المسايرة للتقلبات الاقتصادية .ويشمل هذا أيضًا، حتمية «تعزيز خطط الطوارئ»، للتمكن من الاستجابة للصدمات وف ترات الكساد المستقبلية .ورحب بالتقدم المحرز في هذه النقاط والتوصيات في بلدان، مثل عُمان، والسعودية . فيما تضمنت جهود ضبط الأوضاع المالية العامة الأخرى، «ضرورة تعزيز الإيرادات غير النفطية»، مثل «توسيـ ع نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة»، و«الإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية»، و«تنفيذ إصلاحات القطاع العام»، كما أوصى، بأن تواصل سياسات الاقتصاد الكلي، تسهيل مرحلة التعافي من الوباء، باستخدام «تداب ير لدعم القطاعات المتضررة بشدة، مع السعي لتحقيق وفورات عن طريق «تقليص أو إعادة تخصيص» أوجه ا لإنفاق غير ذي الأولوية.

وفي سياق تقييمها لمبادرات الإصلاح، أشارت «مالك»، بشكل إيجابي إلى أن «عملية صنع السياسات الاقتصادية الخليجية» الحالية، هي «أكثر العناصر ديناميكية وفاعلية»، التي شهدتها على الإطلاق، مؤكدة ثقتها في أن دول المنطقة، يمكن أن تتغلب على التحديات المس تقبلية .وتشير التطورات الأخيرة مثل فرض الإمارات لضريبة الشركات، وخطط عمان لفرض ضريبة الدخل، إلى أن هذه الدول، بدأت تقود مسارها الاقتصادي نحو مستقبل مستدام.

على العموم، قدم التقرير «رؤية قيمة»، للمسارات الحالية لاقتصادات دول الخليج، وبعض التحديات التي م ن المتوقع أن تواجهها في المستقبل، حيث حظيت استجابتها لصدمات، مثل تداعيات «كوفيد-١٩»، والانخفاض اللاحق في أسعار النفط، بـ«الثناء» من الخبراء الدوليين، مما أدى إلى وجود توقعات اقتصا دية إيجابية بشكل عام في الأشهر المقبلة .ومع ذلك، تم تسليط الضوء على بعض القضايا التي تواجهها في ظ ل المخاوف بشأن تذبذب هيكل اقتصاداتها مع بداية تحول العالم بعيدًا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري . ومع ذلك، تم الاعتراف بجهودها في رفع مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي جراء ارتفاع الإيرادات غير النفطية في السنوات الأخيرة، والإشادة بجهودها في إصلاح السياسات المالية، والآثار الإيجابية لزيادة م شاركة المرأة في القوى العاملة، والتعديلات الأخرى في التشريعات المنظمة لأنشطة سوق العمل التي زادت من ديناميكية وحيوية اقتصادات الخليج.

٢٠٢٢/٧/١٥

قراءة في زيارة «بايدن» للسعودية

في الأسابيع الأخيرة، عززت «واشنطن»، بشكل ملحوظ من جهودها لإصلاح علاقاتها مع «الرياض» .واستش هد المعلقون والمحللون الغربيون بالزيارة المخطط لها من قبل الرئيس الأمريكي إلى السعودية، كخطوة رئيسية في المصالحة بين الشريكين القدامى، على الرغم من الاعتراف بوجود الكثير من الاختلافات التي لا تزال قائم ة.

واتساقا مع هذا النهج، أثنى المسؤولون الأمريكيون- بمن فيهم الرئيس- مؤخرًا على الإجراءات الإيجابية التي قامت بها المملكة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك تعزيز «أوبك

+»، للزيادات الشهرية في إنتاج النفط لتخفيف مخاوف العرض والتكلفة على مستوى العالم .وفي حين أكد ك بار المسؤولين استمرار التزام «واشنطن» بقضايا الاقتصاد والأمن الإقليمي؛ حث نواب ديمقراطيون في «الكونجر س»، «بايدن»، على استعادة العلاقات الجيدة مع «الرياض» .بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى ترحيب الم ملكة بهذا التقارب؛ اعترافًا منها بأن واشنطن لا تزال الشريك الأكثر موثوقية على المدى الطويل لمواجهة النف وذ الإيراني في المنطقة.

وعلى نطاق واسع تناول المراقبون الغربيون كيفية تجاوز التوتر في العلاقات السعودية الأمريكية في العامين الما ضيين .وكتب «بيتر بيكر»، و«بن هوبارد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن الجهد الدبلوماسي الأمريكي وزي ارة «بايدن»، «تدل على جهد لإصلاح ما أطلقوا عليه تصدعا»، مشيرين إلى إعادة تفعيل المحادثات الدبلوما سية رفيعة المستوى بين البلدين على أنه «انتصار لنهج الواقعية السياسية»، من قبل البيت الأبيض .وأوضح ت «ناتاشا برتراند»، و«أليكس ماركوارت»، و«كيفين ليبتاك»، من شبكة «سي إن إن»، أنه على الرغم من بق اء «بايدن» حذرًا في كيفية التعامل مع المملكة؛ بسبب الضغوط السياسية المحلية، فإن منسق مجلس الأمن الق ومي الأمريكي للشرق الأوسط، «بريت ماكغورك»، وكبير مستشاري «الخارجية الأمريكية» لأمن الطاقة العالمي ة، «عاموس هوشستين»، «يعملان على إصلاح العلاقة، بما في ذلك السفر عدة مرات إلى الرياض» لمحاولة بنا ء أسس دبلوماسية، والتمهيد لعقد اجتماع بين بايدن، وولي العهد» .وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى اللقاء الذي عُقد في مايو ٢٠٢٢ بواشنطن، بين نائب وزير الدفاع السعودي، «خالد بن سلمان»، ومستشار الأم ن القومي الأمريكي، «جيك سوليفان».

ولتعليل سبب تغيير «واشنطن» لنهج علاقاتها تجاه «الرياض» في الوقت الحالي؛ أشار المعلقون الغربيون إلى ت بعات الحرب الروسية في أوكرانيا على سوق الطاقة العالمية، وتأثيراتها السلبية على المستهلكين الأمريكيين،

وبالتالي تصاعد الضغط المحلي على إدارة «بايدن» لاتخاذ إجراءات سريعة لحث الدول المنتجة للنفط على ضخ المزيد لتحقيق الاستقرار في أسعار الوقود العالمية .وأشار «ديريك بروير»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى كيفية ارتفاع أسعار البنزين في أمريكا بنسبة ٦٠ %في العام الماضي وحده .ومع اقتراب موعد الانتخابات ا لنصفية في نوفمبر ٢٠٢٢، تنشد «واشنطن»، تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي والعالمي بشكل كبير .وعل يه، رأى «بيكر»، و«هابارد»، أن «حتمية إصلاح العلاقات مع المملكة أصبحت أكثر وضوحًا مع هجوم روسيا على أوكرانيا» .وأشار «دوجلاس لندن»، من «معهد الشرق الأوسط» بواشنطن، إلى أن تعليقات «بايدن»، الس ابقة ضد السعودية، جاءت في وقت «كان متوسط سعر النفط ٤١ دولارًا للبرميل»، وقد تجاوز هذا الرقم الآن ١٢٠ دولارا .

علاوة على ذلك، تلعب عوامل جيوسياسية أخرى دورًا أيضًا .وأوضح «ديفيد أوتاواي»، من مركز «ويلسون»، أن سياسة بايدن الخارجية في الشرق الأوسط تمليها الآن «مُجريات الأحداث على الأرض، بدلاً من التطلعا ت المبالغة»، لا سيما فيما يتعلق بكيفية «مُضي إيران قدمًا في برنامجها النووي»، بدلاً من «التحرك نحو اتفا ق مع واشنطن بشأن العودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥» .وبالنسبة له، فإن هذا الموقف يعني أن الرياض ق د عادت مرة أخرى تمثل «أهمية خاصة» بالنسبة للاعتبارات الدفاعية الإقليمية لواشنطن؛ «بسبب موقعها ا لجغرافي والتزام واشنطن التاريخي باحتواء التوسع الإيراني في العالم العربي».

وكتب «روبرت ماسون»، في مجلة «ناشيونال إنترست»، أنه «بنفس الطريقة التي خَفَفَت بها الجهود الاقتصا دية والدبلوماسية التوترات التي أفرزتها أزمة النفط عام ١٩٧٣، وهجمات ١١ سبتمبر»؛ فإن نهجا مشابها في عام ٢٠٢٢-

وبالتحديد عن طريق إعادة التزام واشنطن بمواجهة الاعتداءات الإيرانية في المنطقة، وكذلك بناء آلية أمنية إق ليمية أكثر ملاءمة -كفيل بأن يلعب دورا مهما لحل المأزق الحالي».

بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على حقيقة أن العلاقات- رغم توترها- لم تنقطع؛ فهي مهمة بشكل خاص كسبب لاستمرار الشراكة طويلة الأمد .وكتب «لندن»، من معهد الشرق الأوسط بواشنطن، أن الشراكة الأمريكية السعودية أثبتت أنها أكثر ديمومة مما يعتقده المحللون الآخرون، ح يث إن العلاقات القوية قد «خدمت كلا البلدين لأكثر من ٧٥ عامًا» .يعكس هذا الأمر تصريح وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلينكين»، يوم ٧ يونيو ٢٠٢٢، بأن إدارة بايدن أولت اهتماما كبيرا منذ توليها بالتأكيد على أن العلاقة مع الرياض «تخدم مصالحنا الخاصة، وقيمنا؛ وتساعدنا في إنجاز العديد من الأشياء المهمة»

، كذلك التأكيد على أنها «شريك مهم»، في التعامل مع قضية التطرف في المنطقة»، و«التحديات التي تشكلها إيران» .

ومؤخرًا، أشاد «بايدن» بالرياض لإظهارها «شجاعة في اتخاذ مبادرات مبكرة»، كان من شأنها «إقرار وتنفيذ» الهدنة التي تقودها الأمم المتحدة باليمن .وفي إدراك لذلك، أوضح « دوجلاس لندن»، أن الشراكة الأمريكية السعودية، «من غير المرجح أن تتأثر في أي وقت قريب، على الرغم من اختلاف الرؤى أحيانا حول بعض القضايا، وأن «الحقيقة المسلم بها»، تكمن في أن هذه الشراكة، قد صمدت في وجه الكثير من العوائق، منذ بداية إبان الحرب العالمية الثانية» .

وفي حين، رأى بعض المحللين الغربيين أن رغبة «إدارة بايدن» في تهدئة العلاقات مع الرياض، تعد «خطأً جيوسياسيًا»؛ أوضح «ويستفال»، أن «واشنطن»، أدركت أن فترة تأزم العلاقات مع المملكة، «ربما لم تكن فكرة جيدة بأي حال من الأحوال»، خاصة في ضوء قدرة الأخيرة على تحقيق الاستقرار في أسعار النفط عالميًا، كما أنها «لاعب إقليمي مهم»، وفي ظل رغبة واشنطن القضاء على أي طريق لوجود علاقات أوثق مع الصين» .

وانتقدت «فاروق»، أيضًا الطريقة التي تعاملت بها الإدارة الأمريكية مع الرياض، حيث أكدت أنها «جعلت واشنطن تبدو أقل مصداقية، وأضعف في علاقتها بالمملكة»، على الرغم من أنها لا تزال «الطرف الأقوى في هذه العلاقة».

وبالنسبة إلى المحللين والسياسيين الأمريكيين فإن نجاح الشراكة الأمريكية السعودية يجب أن يرتبط بشكل أفضل بمراعاة المصالح الوطنية لواشنطن، لا سيما فيما يتعلق بأمن الطاقة .وفي ٧ يونيو، قام عدد من أعضاء الكونجرس البارزين؛ بما في ذلك رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، «جريجوري ميكس»، ورئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، «آدم سميث»، ورئيس لجنة المخابرات بمجلس النواب آدم شيف، بكتابة رسالة أعربوا فيها عن «دعمهم لجهود البيت الأبيض لتعزيز العلاقات مع الرياض من أجل «خدمة المصالح الوطنية الأمريكية» .

وأكدت الرسالة أيضًا كيف أن المملكة «لطالما كانت شريكًا مهمًا، داعين إلى الحاجة إلى «زيادة التعاون معها بشأن الأولويات الإقليمية، ومكافحة الإرهاب، والطاقة، والأولويات الأخرى» .وشجع الأعضاء «بايدن»، على «مضاعفة» جهوده من أجل «إعادة ضبط العلاقات الأمريكية السعودية»، وأوصوا إدارته بالسعي «لمزيد من الالتزامات والتعهدات السعودية بتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية»، مشيرين إلى زيادة إنتاج «أوبك+» ، لشهري يوليو وأغسطس القادمين على أنه «إجراء إيجابي لمعالجة حالة التذبذب في الأسعار» .ووفقًا لـ«جولي بارنز»، و«إدوارد وونغ»، بصحيفة «نيويورك تايمز»، فقد استخدم أعضاء الكونجرس، مصطلح «إعادة ض

بط» لـ«التأكيد لمسؤولي البيت الأبيض، أنهم بحاجة إلى الالتزام بوعودهم المتكررة بإصلاح وتطوير ملامح العلا قة بين واشنطن والرياض».

على العموم، رحب المحللون والسياسيون الغربيون بالمحاولات الأمريكية لإصلاح العلاقات مع السعودية، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون في قضايا أمن الطاقة، والدفاع الإقليمي المشترك في الشرق الأوسط ومحاربة الإرها ب .كما تم التعبير، عن مزايا استعادة شراكتهما طويلة الأمد، مع التأكيد على أهمية احتفاظ واشنطن بمكانت ها كشريك نشط، وضرورة أن تتطابق «تصرفاتها مع أقوالها» من أجل «ممارسة قيادة دولية تلبي المصالح الاس تراتيجية الأمريكية بكافة صورها» .

٢٠٢٢/٧/٢٠

مستقبل السياسة الخارجية البريطانية بعد جونسون

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تحتدم المنافسة على قيادة حزب المحافظين قبيل التصويت على خليفة بوريس جونسون، في منصب رئيس ا لوزراء، وذلك في ظل استبعاد العديد من المرشحين، ووجود ثلاثة متنافسين رئيسيين، هم ريشي سوناك، وزي ر الخزانة السابق، وليز تروس، وزيرة الخارجية، وبيني موردونت، وزيرة التجارة .فيما حصل النائب توم ت وجندهات، والوزيرة السابقة كيمي بادنوش، على أصوات أقل بكثير، ومن المتوقع أن يتم التصويت على الخ روج من المنافسة في جولة أخرى أو الانسحاب قريبًا.

ويواجه رئيس الوزراء القادم، الذي سيتم تنصيبه في الخامس من سبتمبر ٢٠٢٢، سلسلة من تحديات السياس ة الخارجية، وعلى الأخص تداعيات حرب أوكرانيا، والحاجة إلى مواجهة العدوان الروسي، والضرر الاقتص ادي العالمي للصراع .علاوة على علاقات المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي، والسعي لإبرام صفقات تجارية ؛ بما في ذلك في الشرق الأوسط مع دول الخليج، والإنفاق الدفاعي .

ووفقا لـ«مجموعة أبحاث السياسة الخارجية البريطانية» ، فإن اللافت للنظر في هذه المنافسة، هو تولي العد ديد من المرشحين أدوارًا مهمة في السياسة الخارجية والدفاع، حيث شغلت موردونت، منصب وزيرة التجارة في سبتمبر ٢٠٢١، كما شغلت سابقًا منصب وزيرة التنمية الدولية، ثم وزيرة الدفاع، بينما كانت تروس، وز يرة للتجارة الدولية من عام ٢٠١٩ قبل أن تخلف دومينيك راب، في منصب وزيرة الخارجية سبتمبر ٢٠٢١ .وعلى الرغم من أن توجندهات، لم يشغل أي مناصب حكومية، فقد أبرزت المجموعة، أنه بصفته رئيسا ل لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، فقد ترأس العديد من الاستجوابات الرئيسية، لمحاسبة الحكومة .

من جانبها، وصفت آمي ماكينون، في مجلة فورين بوليسي، تروس، بأنها واجهة السياسة الخارجية للدفاع عن أجندة بريطانيا العالمية، وأوضحت المجموعة، كذلك كيف اتخذت موقفًا قويًا بشأن روسيا والصين، وأ عطت الأولوية للتعاون في الأطر الثنائية والتحالفات الأوسع خلال فترة عملها كوزيرة للخارجية .وتعكس هذه المكانة العالية في دوائر السياسة الخارجية البرلمانية المحافظة، ما اكتسبته تروس من دعم .وأشار ديفيد فرو ست، المشرف على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى عمق خبرتها في الحكومة، بالإضافة إلى ما تمتل كه من طاقة وأفكار كنقاط قوتها الأساسية.

وعلى النقيض من الخبرة الكبيرة في الشؤون الخارجية التي يتقاسمها تروس، وموردونت، وتوجندهات، فإن افتقار سوناك، إلى الخبرة في هذا المجال، كان محل دراسة وتدقيق، كون سياسته الخارجية المستقبلية تبدو أكثر صعوبة في التنبؤ بها.

وفيما يتعلق بنهج السياسة الخارجية المتوقع من كبار المرشحين، ركز الخبراء على حرب أوكرانيا، والعلاقا ت مع الاتحاد الأوروبي، والإنفاق الدفاعي، مع الإشارة إلى العلاقات مع الشرق الأوسط، واللاجئين والتجار ة.

وحول الدور المستقبلي للمملكة المتحدة في حرب أوكرانيا، توقع المراقبون استمرار مستوى الدعم لكييف الذي قدمه جونسون .وأصدرت تروس عدة تصريحات ضد موسكو منذ غزوها أوكرانيا، بما في ذلك تحذير في مايو ٢٠٢٢ من أن العدوان الروسي يجب مواجهته بقوة .وفي قمة الناتو الأخيرة علقت بأن علينا هزيمة روسيا أولاً والتفاوض لاحقًا .وبالمثل، أوضحت إميلي فيرجسون، وجو دوغان، وبنيامين بتروورث، في قناة آي نيوز، أ ن سوناك، كان على استعداد تام لدعم أوكرانيا وأعلن عن التزامات إنفاق سخية لمساعدتها في حربها ضد مو سكو.

من ناحية أخرى، أشار إدوارد لوكاس، من مركز تحليل السياسة الأوروبية، إلى أن أبرز إخفاقات سياسة ج ونسون الخارجية، تتمثل في فشل الحكومة في مكافحة وصول روسيا إلى الأنظمة المالية والقانونية والسياسية ل بريطانيا .ووصف التعيين المثير للجدل في مجلس اللوردات لصديق جونسون، وقطب وسائل الإعلام ونجل ع ميل سابق للمخابرات الروسية، يفغيني ليبيديف، بأنه مفزع .وبالنسبة للمستقبل، كتب أن رئيس الوزراء القادم، لن يتخذ نفس الموقف الرخو تجاه القواعد والمعايير السي اسية، مثل جونسون.

علاوة على ذلك، تستمر الانقسامات طويلة المدى بين المرشحين تجاه الاتحاد الأوروبي .وعلى الرغم من تأكي د الثلاثة البارزين عن كونهم من المؤيدين للبريكست، فقد أشار بن سميث، وكريستوفر هوب، في صحيفة الت

ليغراف، إلى مخاوف بين يمين حزب المحافظين من أن التخلف عن تقديم الدعم الكافي لمرشح واحد يمكن أ ن يثبت خطأ استراتيجيا والمخاطرة بترك نائبين آخرين من تيار الوسط بالحزب في جولة الإعادة النهائية؛ و بالتحديد سوناك وموردونت.

وفي حين أكدت المجموعة، أن سوناك، مناضل جدير بالاحترام حتى استقالته كوزير؛ فقد أشارت إلى أن مو ردونت، أوضحت في ديسمبر ٢٠٢١، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يمثل فرصة هائلة لأي إنسان يؤمن بالديمقراطية، بينما أيدت تروس، حملة البقاء بالاتحاد خلال الاستفتاء على الخروج عام ٢٠١٦ .ومع ذلك، وصفتها قناة أي نيوز، بأنها مرشح قوي يدعم عملية الخروج، في ضوء الاتفاقات التجارية التي وقعتها الآن .فيما يعتبر توجندهات، أكثر اعتدالاً، حيث تعهد بجعل عملية الخروج ناجحة بكل المقاييس، لكنه دعا أيضًا إلى إنشاء علاقة مستقبلية أكثر تقدمًا بين الجانبين.

وفيما يتعلق بمستوى الإنفاق الدفاعي، فإن لوكاس، أوضح أنه مع قيام بريطانيا بتقديم المساعدة العسكرية لأو كرانيا، فإن قواتها المسلحة أصبحت الآن مستنفدة، وعندما يقترن هذا الأمر بـ«التهاون المخزي والإهمال» الذي شهدته العقود الماضية، فإن الحد الأدنى من المتطلبات لزيادة هذا المستوى من الإنفاق بمقدار النصف، سيكون أمرًا صعبًا على رئيس الوزراء الجديد في الوقت الذي تقلص فيه الاقتصاد.

وفيما يتعلق بسياسة اللاجئين والمهاجرين، أشارت المجموعة، إلى أن المخطط المعني بمعالجة أزمة ترحيل المـ هاجرين لـ«رواندا» ، والتي أقرتها المملكة المتحدة، قد وصفه ستيف سيموندز، مدير حقوق اللاجئين والمها جرين بـ«منظمة العفو الدولية» ، بأنه ذروة انعدام المسؤولية للحكومة .وبينما حافظ سوناك على دعمه لهذا المخطط، خرجت كل من تروس، وموردونت، وتوجندهات، وبادنوش، ليؤكدوا ضرورة قطع إمدادات الوقو د عن قوارب مهربي البشر بفرنسا، واقترح توجندهات، إنشاء نظام لجوء جديد في ليبيا، كونها مصدرًا للكث ير من جرائم الاتجار.

وحول علاقة المملكة المتحدة بالشرق الأوسط، توقعت المجموعة، استمرار سياسات جونسون في المنطقة كما هـ ي، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على العلاقات السياسية والأمنية القوية مع دول الخليج من خلال الاتفاق عل ى تعزيز أمن الطاقة، والسعي لإبرام مزيد من اتفاقيات التجارة الحرة، فضلاً عن الدعم المستمر لمسألة استعاد ة الاتفاق النووي الإيراني.

وعند النظر في وجود مسؤولين اقتصاديين يقودون السباق لتولي مسؤولية رئاسة الوزراء، يمكن توقع تعزيز جـ هود بريطانيا لإبرام مفاوضات اتفاق التجارة الحرة مع دول الخليج .وأشارت ماكينون، إلى تأكيد تروس، عل ى أن دول الخليج تعتبر سوقًا حرًا قويًا .وفي يونيو ٢٠٢٢، أوضحت أمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان،

أن دول مجلس التعاون، حلفاء مهمون للمملكة، يجب السعي إلى علاقة تجارية أوثق معهم .وبالمثل، دعت م وردونت، لاتفاق تجارة حرة، مع واشنطن والمشاركة في شراكات تجارية على المستوى الرسمي، بالإضافة إلى زيادة الجهود بشأن اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ لتحفيز الصادرات.

ومع ذلك، يجب أيضًا ملاحظة آراء المرشحين، فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية في الشرق الأوسط .وأشارت المجموعة، إلى أن موردونت، وتروس، أيدا باستمرار استخدام القوات العسكرية البريطانية في العمليات القتال ية خارج البلاد، بما في ذلك الضربات الجوية في سوريا والعراق، بالإضافة إلى نشر قوات في أفغانستان قبل سيطرة طالبان على الموقف هناك .ووصفت أي نيوز، موردونت، بأنها الأكثر موالاة لجيش المملكة وقواته .

وفيما يتعلق بالموقف تجاه إسرائيل .أشار بوب بلاكمان، المسؤول التنفيذي للجنة الأعضاء المحافظين لعام ١٩٢٢، الى أنهم جميعًا مؤيدون لدولة إسرائيل، وأنه لا ينبغي أن يكون هناك مخاوف بشأن التغييرات التي قد تطرأ على السياسة الخارجية، بعد رحيل جونسون .وتأكيدًا على ذلك، أقرت تروس، في فبراير ٢٠٢٢، أن لندن تسعى إلى صفقة تجارية طموحة مع إسرائيل .وقبل انهيار الحكومة، تم الإعلان عن زيارة قامت بها تروس لإسرائيل، على الرغم من أنه من غير الواضح، ما إذا كانت ستستمر في تبني تلك السياسة.

٢٠٢٢/٧/٢٦

برنامج إيران النووي وأمن الخليج.. رؤى غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أدى توقف المحادثات في الدوحة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن استعادة اتفاق «خطة العمل الشاملة المش تركة» لعام ٢٠١٥ مرة أخرى؛ إلى زيادة احتمالات حصول إيران على سلاح نووي وتقويض الاستقرار الإقليم ي في الشرق الأوسط، وأشارت سينزيا بيانكو وإيلي جيرانمايه وهيو لوفات، من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

(ECFR)، إلى استعادة عملية الحوار التي أوصت بها مباحثات فيينا في عام ٢٠٢١ «على وشك الانهيار» .و نوه جيمس فيليبس، خبير الشرق الأوسط بمؤسسة هيرتاج، عن أن إيران «على أعتاب أن تصبح دولة تحوز أ سلحة نووية»، ودعا العديد من المعلقين الغربيين إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في البيت الأبيض إلى إلغاء محادثاتها مع طهران؛ لأن تصرفات النظام لم تتوافق مع أقواله، وأكد ماثيو كرونيغ، من المجلس الأطلسي ، أن هذه المحادثات «محكوم عليها دائمًا بالفشل»؛ لأن «الإيرانيين لا يستجيبون إلا للضغط»، بينما يرى بو

بي غوش، من صحيفة واشنطن بوست، أن طهران كانت «تتعمد إطالة أمد المفاوضات حتى الوصول إلى وضع دولة نووية».

كما انعكس الاحتمال المتزايد لانهيار الحوار الدولي بشأن الطموحات النووية الإيرانية، على ما تشهده المنطقة من تغيرات في سياسة الشرق الأوسط من قِبَل إدارة بايدن، بما في ذلك إصرارها على أنها ستستخدم جميع التدابير اللازمة لمنع إيران من الحصول على قنبلة نووية، وباعتباره تأكيدًا جديدًا ملحوظًا على زيادة التعاون الأمني بين واشنطن وشركائها على المدى الطويل في المنطقة.

ولاستكشاف الديناميات الأمنية المستمرة في الخليج في سياق طموحات إيران النووية، أصدر المعهد الملكي للخدمات المتحدة ببريطانيا، ورقة بحثية، في يوليو ٢٠٢٢، قام بإعدادها توبياس بورك، زميل باحث في دراسات الأمن في الشرق الأوسط بالمعهد، وداريا دولزيكوفا، زميل باحث في برنامج الانتشار والسياسة النووية التابع للمعهد، ومثّلت النتائج التي توصلوا إليها نتيجة بحث أجري بين يوليو ٢٠٢١ ومارس ٢٠٢٢ عبر ٤٤ مقابلة مع مسؤولين وخبراء في الخليج.

ومن بين النتائج الأولية التي توصل إليها بورك ودولزيكوفا أن كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي لديها «علاقة ثنائية مميزة خاصة بها، وتصور نحو إيران- والعكس بالعكس صحيح»، مع مخاوف بشأن برنامج إيران النووي الذي يلعب «دورًا ثانويًّا» بالمقارنة بالتهديدات المتعلقة بتطوير النظام وانتشار الطائرات المسيرة والصواريخ وإمداد جهات فاعلة بها تعمل بالوكالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وخلص خبراء المعهد الملكي للخدمات المُتحدة إلى أن دول الخليج «لا تنظر إلى القدرات النووية الإيرانية على أنها تهديد مادي مباشر لأمنها القومي»، وإنما هي «ورقة مساومة تستخدمها إيران لانتزاع تنازلات من الولايات المتحدة»، بالإضافة إلى أنهم يعترفون بأن «حل القضية النووية الإيرانية» هو «عنصر واحد فقط من بيئة أمنية إقليمية أكثر تعقيدًا بكثير»، ومن ثم يعتقدون أن التعامل مع طموحات طهران النووية دون احتساب عوامل أوسع «يخاطر بمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة»، وفي تناقض صارخ مع هذا الاعتقاد، أشار محللو المعهد الملكي للخدمات المُتحدة إلى أن «تفضيل» طهران للحوار هو من أجل «فصل القضية النووية عن ديناميات الأمن الإقليمي الأخرى»، حيث «لا ترغب في متابعة الدبلوماسية النووية بمناقشة تحديات الأمن الإقليمي الأخرى مع الجهات الفاعلة خارج المنطقة».

ولقد ثبت أن تقديم تفسير لوجهات النظر الخليجية العريضة تجاه طموحات إيران النووية أمر صعب، حيث أوضح بورك ودولزيكوفا أن «دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة ذات قدرات محدودة تتغاضى عن الفروق الدقيقة» بين أعضائها في نظرة كل منها إلى إيران، كما أشار بيانكو وجيرانمايه ولوفات إلى أن «دول مجلس

التعاون الخليجي لا تشترك في اعتبار أن إيران تمثل تهديدًا وجوديًّا»، بل منهم من سعى مؤخرًا إلى تخفيف التوترات «من خلال تعاون دبلوماسي واقتصادي، وعلى الرغم من الاختلافات في الرأي، إلا أن بورك ودولزيكوفا شهدا أن دول الخليج «لا تقبل حلًّا عسكريًّا» لمسألة التعامل مع التطور النووي الإيراني، و«تخشى أن يؤدي انهيار الدبلوماسية النووية إلى صراع عسكري».

وفيما يتعلق بالتصورات الخليجية لدور القوى الخارجية في محاربة طموحات إيران النووية وضمان الاستقرار الإقليمي، ذكر تقرير المعهد أن جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي «يرون دورًا مهمًّا للقوى خارج المنطقة» في أمن الشرق الأوسط، لكن طهران ترى هذا «مصدرًا رئيسيًّا لعدم الاستقرار الإقليمي وتهديد لأمنها القومي». وتبدو هناك حالة عدم يقين بشأن الدور المستقبلي للولايات المتحدة في هذه المسألة، فخلال زيارته للشرق الأوسط في يوليو ٢٠٢٢، أشار بايدن إلى أن الولايات المتحدة «مستعدة لاستخدام جميع عناصر قوتها الوطنية» للحيلولة دون امتلاك إيران سلاح نووي، وهو الأمر الذي استنتجه المحللون على أنه إشارة إلى احتمالية استخدام القوة العسكرية ضد طهران إذا لزم الأمر .بناءً على ذلك، وبالإضافة إلى الوثيقة المعروفة باسم «إعلان القدس للشراكة الاستراتيجية- الولايات المتحدة وإسرائيل» الصادرة عن الولايات المتحدة، تعهّد بايدن بالعمل مع إسرائيل والشركاء الإقليميين الآخرين «لمواجهة العدوان الإيراني والأنشطة المزعزعة للاستقرار».

جاء هذا التحول في المواقف وسط الكثير من الجدل الداخلي حول سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، ويرى فيليبس أن «التركيز الرئيسي للسياسة» لبايدن في منطقة الشرق الأوسط يجب أن ينصب على «القضايا الأمنية الملحة المتعلقة بإيران»، مضيفًا أنه سيكون «من الخطير إحياء اتفاق نووي وهمي وغير ملائم في جوهره».

وبالنسبة لأمن الخليج والشرق الأوسط الأوسع، فلم يقتنع المحللون بأن إعادة التواجد الأمريكي سيكون مفيدًا ، فقد حذر بيانكو وجيرانمايه ولوفات من «العودة إلى المواجهة الخطيرة»، زاعمين أن هذا قد «يشعل» الصراعات في المنطقة ويقنع القادة الإيرانيين أيضًا بـ«تسريع البرنامج النووي لبلدهم والتحرك بالتدخل عسكريًّا من جديد في أماكن أخرى» .وأضاف خبراء المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في تحليلهم أن «الاصطفاف العسكري بين إسرائيل ودول الخليج العربية يمكن أن يزيد التوترات في الشرق الأوسط» ويشجع العدوان الإيراني، الذي يزعمون أنه سيتسبب في «تصعيد عملياتها العسكرية».

وفي ورقتهما البحثية، زعم بورك ودولزيكوفا أن إيران «ترى بشكل متزايد أن المشاركة الاقتصادية مع دول الخليج هي مفتاح تنميتها الاقتصادية»، وأنه في حين أن الاقتصاد يمثل وسيلة قيّمة للحد من التوترات، إلا أنهما «حذرا من الإفراط في التفاؤل بشأن آفاق المشاركة الاقتصادية التي تجلب منافع سياسية، حيث إن «اتخا

ذ إيران خطوات ملموسة «في المجال الأمني سيكون مطلوبًا بلا شك لإقناع دول الخليج بأن طهران «جادة في تحسين العلاقات بشكل هادف»، كما أشار باحثا المعهد الملكي للخدمات المُتحدة إلى الشك في أن طهران «ستتعامل بجدية مع مجالات الاهتمام الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي»؛ أي «دعم النظام لحلفائه من الدول وغير الدول»، بالإضافة إلى برامج إنتاج الصواريخ والطائرات المسيرة ونشرها .

وختاما يمكن القول إنه على الرغم من أن عملية الحوار بين الخليج وإيران لا تزال في مهدها، إلا أن المعلقين الغربيين لاحظوا تقدمًا في الحد من التوترات الإقليمية، لكن ما يطغى على هذا هو الفشل البطيء للدبلوماسية النووية في فيينا والدوحة، وعدم ثقة الغرب في نوايا إيران، والضغط من إسرائيل على الولايات المتحدة لكي تتبنى واشنطن موقفًا أكثر تشددًا ضد طهران، وهو ما بدا فيما أدلى به جو بايدن من تصريحات خلال زيارته الأخيرة للشرق الأوسط، وفي مواجهة احتمالية التصعيد الإقليمي المتزايد، رأى أليكس فاتانكا، مدير برنامج إيران بمعهد الشرق الأوسط، أنه بالنسبة للولايات المتحدة ودول الخليج وإيران، فإن «الخيار الأفضل» هو «منع نشوب صراع عسكري».

٢٠٢٢/٧/٢٨

ماذا بعد القمة الروسية الإيرانية التركية.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عقب وقت قصير من قيام «جو بايدن»، بأول زيارة رئاسية له للشرق الأوسط في ١٩ يوليو ٢٠٢٢، حذا نظيره الروسي «فلاديمير بوتين» حذوه، مسجلاً أول زيارة دولية له خارج حدود روسيا منذ غزوه أوكرانيا في فبراير الماضي، وهو ما اعتبره المحللون الغربيون، اعترافًا من موسكو بضرورة تعزيز علاقاتها الجيوسياسية والاقتصادية مع إيران التي دعمت غزوها لكييف.

وفي حين أن أقرب الشركاء الدوليين الرئيسيين لروسيا، بما في ذلك الصين وشركاء الطاقة في الشرق الأوسط، كانوا حريصين بشكل ملحوظ على التعامل معها على أعلى المستويات في الأشهر الأخيرة، فإن إيران، التي وصفتها صحيفة «نيويورك تايمز»، بأنها «نظام منبوذ» من المجتمع الدولي، أظهرت بشكل خاص دعمًا واضحًا لحرب بوتين، بما في ذلك استخدام طائرات مسيرة إيرانية الصنع في أوكرانيا.

وفيما وصفه «باتريك وينتور»، في صحيفة «الجارديان»، بأنه «يوم من الدبلوماسية المكثفة»؛ أجرى الرئيس الروسي، محادثات ثنائية مع المرشد الأعلى الإيراني «علي خامنئي»، والرئيس إبراهيم رئيسي، بالإضافة إلى

حضور «قمة ثلاثية حول سوريا» مع مسؤولين إيرانيين والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان .وعلى الرغم م ن التوترات المتصاعدة بشأن سوريا والتي توضح الانقسامات بين الدول الثلاث، إلا أن وكالة «بلومبرج»، ذكر ت أن استمرار «الاضطراب» الجيوسياسي لغزو روسيا لأوكرانيا كان «أكثر تركيزًا» لكل من الحضور والمراقبين الدوليين.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن حضور «بوتين» كان يهدف بوضوح إلى إيصال رسالة للغرب، مفادها أن موس كو ما زالت تحتفظ بشركاء دوليين .ومع ذلك، خلص آخرون إلى أن هذا الجهد يتماشى مع مستوى تراجع شعبية الزعيم الروسي الذي يسعى للعثور على حلفاء إقليميين في وقت الأزمات .وكتب «أنطون ترويانوفسكي »، و«فرناز فاسيحي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن بوتين يرغب في «ترسيخ تحالف إيراني روسي؛ يظه ر كثقل موازن للجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتحجميه».

ومع ذلك، رفض محللون غربيون اعتبار «بوتين»، ناجحًا في بناء تحالف مع إيران .وأشار «أليكس فاتانكا»، من «معهد الشرق الأوسط»، إلى «تنامي العداء لأمريكا» من قبل كل من روسيا وإيران كشيء «يجمعهما»، وأن بوتين يواجه «نفوذًا باهتًا» في الشرق الأوسط .بينما رأى «جون كيربي»، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، أن الزيارة أشارت إلى أن روسيا «معزولة بشكل متزايد»، حيث كان عليها «اللجوء إلى إيران طلبًا للمساعدة» .فيما وصف «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، الوضع بأنه «تحالف تقتضيه الضرورة» وليس «شراكة اختيار»، مضيفًا أن «روسيا وإيران لا تثقان ببعضهما، لكنهما الآن بحاجة إلى بعضهما أكثر م ن أي وقت مضى».

وفي ترجمة فعلية لهذا التقارب، شهدت المحادثات في طهران توقيع بعض الاتفاقات .وتم الاتفاق بين شركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم»، وشركة النفط الوطنية الإيرانية على توقيع عقود نفطية بقيمة ٤٠ مليار دولار .وأوضحت «بلومبرج»، أن الاتفاق يشمل تطوير «ستة حقول نفط وحقلين للغاز»، بالإضافة إلى «إنشاء خطوط أنابيب لتصدير الغاز وتبادل المنتجات»، و«استكمال محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال في إيران».

وكان أحد المجالات التي زادت فيها إيران من دعمها لموسكو يتعلق بحرب أوكرانيا .وأوضح «وينتور»، أن « بوتين»، حصل في «طهران»، على «تأييد لرده على الناتو» .وأضافت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن المرشد الأ على لإيران «أصدر إعلان دعم لحرب بوتين، وهو ما لم تُقدِم عليه الدول الأخرى المُقربة من روسيا حتى الآن » .وفي هذا الصدد، سلط المحللون الضوء على التعاون العسكري المعزز بين النظامين، وأشار «وينتور»، إلى اس تعداد كلا البلدين لمعرفة «ما إذا كان هناك مجال للتعاون بينهما لعرقلة الإجراءات الأمريكية»، في ضوء أن ط هران لديها «خبرة طويلة في الالتفاف على العقوبات الأمريكية».

علاوة على ذلك، بدأت «إيران» أيضًا في تزويد روسيا بالدعم العسكري لحربها في أوكرانيا .وأوضحت «واشنط ن»، أن موسكو طلبت التزود بمئات الطائرات المسيرة إيرانية الصنع بعد تدمير معظم احتياطاتها .وفي الآونة الأخيرة، أشارت وكالة «سي إن إن»، الأمريكية، إلى قيام وفد روسي في يونيو ٢٠٢٢، بزيارة لأحد المطارات الإيرانية، مرتين «لفحص طائرات مسيرة مقاتلة»، أبرزها طائرتا شهيد ١٩١ وشهيد ١٢٩ المسيرتين، وكلاهم ا «قادرتان على حمل صواريخ دقيقة التوجيه» .

ومن وجهة نظر «كولم كوين»، في مجلة «فورن بوليسي» يعد مثل هذا «التعاون العسكري أمرًا مهمًّا»، فهذه الم ساعدة وحدها تمثل «تحالفًا أوسع يتشكل بين طهران وموسكو .علاوة على ذلك، أوضح «بوبي غوش»، من صحيفة «واشنطن بوست»، أنه من «المخزي» أن يضطر بوتين إلى «المطالبة بالسلاح من نظام يعتبر «منبوذًا دول يًّا».

وعلى عكس ما وصفه «وينتور»، بحالة «التوافق غير المسبوقة» بين المسئولين الروس والإيرانيين خلال الزيارة ، فقد تمت الإشارة إلى أن محادثاتهم بشأن «طموحات الرئيس التركي، «أردوغان»، للتدخل في شمال سوريا »، بدت متوترة وأكثر صعوبة .وأكد «كوين»، أن «بوتين»، و«رئيسي»، «يحاولان إخراج تركيا من الحرب»؛ لأن أنقرة بصدد «الاستعداد لتوغل عسكري جديد في شمال سوريا»، من أجل «إقامة منطقة عازلة» على الحد دود التركية السورية» .وعلى الرغم من تحذيراتهما، بشأن التداعيات الأمنية لهذا الأمر؛ ذكرت صحيفة «نيو يورك تايمز»، أن «أردوغان»، «لم ولن يتراجع»، ولا يزال يصر أن «حربه ضد المنظمات الإرهابية ستستمر ب لا هوادة» .ومن وجهة نظر «وينتور»، فإن «الخطوة التالية له سوف تعتمد على ما إذا كان يعتقد أنه حصل ع لى ضوء أخضر من قبل إيران وموسكو، بأنهما لن يتدخلا تماما لمنع منطقته العازلة المخطط لها».

وفي إطار هذا الواقع، زاد من تعقيد المحادثات بين الأطراف الثلاثة، موسكو وطهران وأنقرة، ما أشار إليه «و ينتور»، من أن بوتين سعى إلى «تعزيز المعارضة الإقليمية لأي اتفاقيات دفاعية مقترحة من قِبَل الولايات المت حدة» ضد إيران .وكذلك ما أشار إليه «كوين»، بشأن ضرورة «الحذر بشأن الاستراتيجية التركية» في المنطقة، نظرًا لأن أنقرة عززت علاقاتها مؤخرًا مع إسرائيل والسعودية، وبالتالي هناك «مخاوف من تحالف أوسع م ناهض لطهران»، ناهيك عن حالة التوتر التي أعقبت القمة نفسها في ضوء ما أشار إليه «ستيف روزنبرغ»، م ن شبكة «بي بي سي»، أيضًا من «أردوغان»، جعل نظيره الروسي، ينتظر «بشكل محرج» أمام الكاميرات التل يفزيونية لعدة دقائق لاستقباله، في خطوة من غير المرجح أن تثير إعجاب الزعيم الروسي الذي شدد منذ فتر ة طويلة على الحاجة إلى إظهار صورة عامة قوية بين كل الأطراف أمام المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من ذلك، يرى المراقبون الغربيون، أن «بوتين» لا يزال متحديًا وعنيدًا .وخلص «روزنبرغ»، إلى أن ه «لا يزال يبدو واثقًا من أنه في أوكرانيا سيحقق نوعًا من النصر» .علما بأن علاقاته الوثيقة مع إيران، وخاص ة فيما يتعلق بأسواق الطاقة ونقل الأسلحة، لم تقنع المحللين بأنه في وضع جيوسياسي قوي كما يحاول التظ اهر به أمام العالم بالوقت الراهن .وعن إدراك روسيا أنه «ليس هناك مستقبل لها مع الغرب»، قالت «هانا نو ت»، من «مركز فيينا لنزع السلاح»، إن مستقبل موسكو الجيوسياسي «يكمن في جنوب أوكرانيا» .

على العموم، بينما أشار «بوتين»، في طهران، إلى إجراء مفاوضات «مفيدة وموضوعية تمامًا»؛ أشارت وكالة «ب لومبرج»، إلى أنه تم التوصل إلى «بعض اتفاقات بشأن سوريا»، «بخلاف تعهده بالاجتماع مرة أخرى في روسيـ ا قبل نهاية العام الحالي» .علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى موقف الانتظار المُحرج الذي تعرّض له من قِبَل أردوغان، فضلاً عن فشل موسكو وطهران في منع الرئيس التركي من شن عملية عسكرية في شمال سوريا .وفي حين يبدو أن العلاقات الجيوسياسية الروسية الإيرانية قد تعززت أكثر من خلال زيارة بوتين الأخيرة والنادرة، فإن أي تحول في الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة نتيجة لذلك يعتبر غير محتمل.

٢٠٢٢/٧/٢٩

الاتفاق الروسي الأوكراني وأزمة الغذاء العالمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في بداية الغزو الروسي لأوكرانيا حاصرت «روسيا» موانئ أوكرانيا الرئيسية على البحر الأسود، وهو ما تسبب في وقف الصادرات الزراعية الحيوية لكييف إلى الأسواق الرئيسية في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، وتفاقمت مخاوف الأمن الغذائي العالمي وحذر المراقبون من حالة طوارئ وشيكة في جميع أنحاء العالم.

وبعد شهور من عدم اليقين بشأن كيفية حل هذه الأزمة، تعلقت الآمال بعقد اتفاق مبدئي بوساطة تركيا والأمـ م المتحدة في أعقاب المحادثات المباشرة بين المسؤولين الروس والأوكرانيين في إسطنبول، ومع توقع إضفاء الط ابع الرسمي على الاتفاق من أجل المرور الآمن للسفن التجارية من الموانئ عبر البحر الأسود إلى مضيق البوسفو ر وما وراءه؛ أعلن «مات مورفي»، من شبكة «بي بي سي نيوز»، أن هذا الخبر «يبعث الآمال في انتهاء الأزمة »، ويقلل مخاوف «الملايين من خطر المجاعة المتزايد».

وتنبع المخاوف المتزايدة من انعدام الأمن الغذائي من الحصار الروسي للموانئ الأوكرانية التي تُبحر منها صاد رات السلع الأساسية، إذ تنتج روسيا وأوكرانيا معًا ٣٠ ?من إجمالي إمدادات القمح في العالم، كما تنتج «كيـ يف» ٤٢ ?من صادرات زيت عباد الشمس دوليًّا، و١٦ ?من إنتاج الذرة العالمي، لكن بسبب إغلاق الموانئ ا

لأوكرانية، أوضح «جو إنوود»، من شبكة «بي بي سي»، أن «ملايين الأطنان من المنتجات الزراعية عالقة في المستودعات ولا يمكن تصديرها»، وفي ميناء «أوديسا» وحده هناك أكثر من ٢٠ مليون طن من هذه المنتجات ع القة حاليًا.

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة «الفاو»، التابعة للأمم المتحدة، فإن نقص الغذاء وصادرات المنتجات من أوكرانيا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الجوع لما يصل إلى ١٨١ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، وتُظهر بيانات «الفاو» أنه قبل الحرب، كانت العديد من دول المنطقة تعتمد بشكل كبير على صادرات القمح من أوكرانيا، حيث يستورد لبنان ٨١?، من احتياجاته، وقطر ٦٤?، وتونس ٤٩?، وليبيا ٤٨?، وبالتالي فتلك البلدان من بين الأكثر عرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقصها.

وعلى الرغم من أن «كييف» كانت قادرة على استخدام طرق التصدير البرية، والتوسع في استخدام الطرق النهرية على طول نهر الدانوب، إلا أن مستويات الصادرات لشهر يونيو ٢٠٢٢، كانت ٢,٥ مليون طن، أي أقل بكثير من المتوسط?? الشهري قبل الحرب البالغ ٨ ملايين طن، كما أن طرق التجارة البديلة أبطأ وأكثر ازدحامًا من الطرق البحرية عبر البحر الأسود، وأشار «بيتر بومونت»، من صحيفة «الجارديان»، إلى «تكدس أكثر من ١٣٠ سفينة شحن محملة بالحبوب الأوكرانية في مصب نهر الدانوب»، وأوضح «ألكسندر كارافايتسيف»، من «مجلس الحبوب الدولي»، أنه في حين أن هناك «اتجاهًا على المدى القصير لاستخدام طرق الشحن الذهرية، إلا أنه من غير المرجح أن تُمثل هذه الطريقة حلًّا على المدى الطويل».

وبشكل أساسي، أكد المعلقون الغربيون الحاجة الملحة لحل دبلوماسي، نتيجة لهذا الوضع المتأزم، وحذر «أنطونيو غوتيريش»، الأمين العام للأمم المتحدة من أن الحصار يمكن أن «يدفع عشرات الملايين من الناس إلى حافة انعدام الأمن الغذائي وما يتبعه من سوء التغذية والمجاعة»، واعتبر «جوزيف بوريل»، مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، الحصار الروسي «جريمة حرب»، في حين اتهم «بوريس جونسون»، رئيس وزراء بريطانيا، «بوتين» بمحاولة إجبار المجتمع الدولي على «الدفع» مقابل «إنهاء حصار الموانئ الأوكرانية» . من جانبها، وصفت «إيما أندرسون»، في مجلة «بوليتيكو»، محاولة إعادة الملاحة إلى طبيعتها بالبحر الأسود من خلال وساطة تركيا والأمم المتحدة بـ«الخطوة الإيجابية» نحو التخفيف من مخاوف الأمن الغذائي العالمي» ، وعقب جولة أولية من المحادثات في إسطنبول حضرتها وفود عسكرية روسية وأوكرانية، فضلاً عن ممثلين من الأمم المتحدة، ازداد بشكل ملحوظ التفاؤل بشأن الوصول إلى اتفاق قريبًا، ووفقًا لشبكة «بي بي سي»، كان هذا هو اللقاء الأول المباشر بين المسؤولين الأوكرانيين والروس منذ ٢٩ مارس ٢٠٢٢، والذي نتجت عنه « صفقة» اتفقت بموجبها كل من أوكرانيا وروسيا على «سبل لضمان سلامة طرق الشحن لسفن الحبوب» .

وأشار «غوتيريش» إلى «اتفاق واسع» بين الروس والأوكرانيين بشأن الحاجة إلى استعادة الصادرات الزراعية ع بر البحر الأسود، مع «تقدم جوهري للغاية» و«اتفاق على العديد من الجوانب» تم التوصل إليه في إسطنبول، علاوة على ذلك، أعلن خلوصي أكار، وزير الدفاع التركي، أنه سيتم توقيع اتفاق نهائي في الأسبوع المقبل بعد مزيد من المحادثات المقرر أن تستضيفها حكومته.

ولا تزال هناك تعقيدات مهمة أخرى يتعين حلها، وخاصة فيما يتعلق بإزالة الألغام البحرية التي أكد إنوود أنه تم نشرها من قِبَل الجانبين»، وبينما أصر وزير البنية التحتية الأوكراني، أولكسندر كوبراكوف، على أن إزالة هذه الألغام «ستستغرق أسابيع وليس شهورًا»، اعترض كل من «فيتينج» و«فريزر» و«ليدر» على أن «الأمر سيستغرق وقتًا لضمان عدم وجود ألغام في قنوات الشحن والممرات المائية في البحر الأسود»، وأوضحوا أنه سيتعين أيضًا ترتيب نقل سفن الشحن إلى ميناء أوديسا الساحلي بعد ذلك، بعد خضوعها لعمليات تفتيش تستغرق وقتًا طويلاً لشحنات ملايين الحبوب من المنتجات الغذائية الأوكرانية، وقد أصر وزير الخارجية الأوكراني «دميترو كوليبا» على أن الاتفاق النهائي يجب أن يضمن احترام موسكو هذه الممرات و«ألا تهاجم المواني».

عمومًا، على الرغم من استمرار الإدانات بحق الانتهاكات الروسية من قِبَل المسؤولين والمحللين الغربيين، فإن غوتيريش عزز احتمالية أن يكون هذا الاتفاق لإعادة فتح موانئ البحر الأسود بمثابة حافز لمزيد من الحوار بين أوكرانيا وروسيا، ومن ثم إمكانية إنهاء هذه الحرب، ووصف الأمين العام للأمم المتحدة هذا الاختراق الدبلوماسي بأنه «خطوة حاسمة إلى الأمام في تخفيف التوترات»، مشيرًا إلى أنه متحمس ومتفائل، كون كلا الجانبين أظهرا استعدادًا للتحاور معًا دبلوماسيًّا، وهو ما قد يساعد في «إضاءة الطريق للتوصل إلى حل تفاوضي نحن في أمسِّ الحاجة إليه من أجل السلام».

وبينما أشار بيتر بومونت، من صحيفة الجارديان، إلى أن الحرب الروسية في أوكرانيا «لا تُظهر أي علامة على التراجع» في ظل خوض المقاتلين «معركة شرسة طويلة المدى لتدمير المدن الأوكرانية وقاطنيها دون سبب»، فإن «الاختراق الواضح» في إسطنبول بين المسؤولين الأوكرانيين والروس بشأن فتح ممرات تجارية آمنة في البحر الأسود قد وصفه كولم كوين، من فورين بوليسي، بـ«النموذج النادر» للأخبار الإيجابية المنبثقة من صراع دموي وطويل الأمد .

وختاما، يبدو أن هذا الاتفاق وحده، كما يرى غوتيريش، لا يعني أن نهاية الحرب الأوكرانية باتت وشيكة ، وأن هذا الاتفاق الذي توسطت فيه تركيا يمكن أن يتعطل جراء العقبات اللوجستية والعملية على الأرض،

كما لا يمثل إنشاء عملية حوار ذات مصداقية بين المسؤولين الروس والأوكرانيين، حتى لو حققت نتائج ملمو سة، اختراقًا صغيرًا نحو إنهاء هذا الصراع المدمر قريبًا.

٢٠٢٢/٨/٤

تأثير شراء الصين للنفط الروسي الرخيص على دول الخليج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، تعرّض سوق تصدير الطاقة لموسكو للعديد من العقوبات والمقاطعات الدولية ، حيث أوردت صحيفة وول ستريت جورنال أن الولايات المتحدة وكندا فرضتا «حظرًا على النفط الخام الرو سي» ، في حين أن الاتحاد الأوروبي، أحد العملاء الرئيسيين للنفط الخام والغاز الطبيعي الروسي، سرعان ما حدد خطة لإنهاء اعتماده بمقدار الثلثين على نفط موسكو قبل نهاية عام ٢٠٢٢، كما تسبب الغزو الروس ي في ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير على مستوى العالم .وسجل مايلز ماكورميك، في صحيفة فاينانشا ل تايمز، كيف ارتفع سعر برميل خام برنت من ٨٤,٩٦ دولارا قبيل الغزو، إلى أكثر من ١٣٠ دولارًا للبرميل بعد قرار غزو الروس لأوكرانيا.

وفي حين تم تجنب النفط الروسي في وقت لاحق من قِبَل الأسواق الغربية، فإن الدول الآسيوية التي رفضت إ دانة أفعال فلاديمير بوتين علنًا، وعلى الأخص الهند والصين، كما تحولت بشكل ملحوظ إلى تبني صادرات خام أرخص من موسكو، وفي الواقع، في وقت مبكر من مارس ٢٠٢٢، سجلت ويزين تان، من شبكة «سي ان بي سي» ارتفاعًا كبيرًا في شحنات النفط الروسي إلى الهند، وهي ذات الديناميكية التي تكررت في وق ت قريب في الصين.

كما أوضح روبرت موجيلنيكي، كبير باحثين مقيم في معهد دول الخليج العربي بواشنطن :فإن اعتماد الصين على وجه الخصوص لاستيراد كميات أكبر من النفط الروسي الرخيص يمكن أن تكون له آثار كبيرة على علاق ات الطاقة الخليجية الآسيوية، خاصة مع عدم وجود بوادر في الأفق توحي بنهاية حرب أوكرانيا، وبالتالي يمكن توقع انخفاض أسعار الطاقة الروسية لبعض الوقت في المستقبل.

وقبل فبراير ٢٠٢٢، كان الشرق الأوسط هو السوق الأساسية لتصدير الطاقة للمشترين الصينيين، حيث وصف جون كالابريس، مدير مشروع الشرق الأوسط وآسيا بمعهد الشرق الأوسط، الأنشطة التجارية والاستثمارية في قطاع النفط والغاز بأنها «الركائز التي بُنيت عليه العلاقات بين الصين والشرق الأوسط على مدى العقود الثلا ثة الماضية» ، وبلغت قيمة صادرات النفط الخام السعودي إلى الصين وحدها ٦,٣٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩، و٧,٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وتمثل سبب انخفاض التعاملات في ٢٠٢٠ في جائحة فيروس كور ونا .وفي انعكاس للعلاقات الاقتصادية الوثيقة، أوضح أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعوديه في مارس ٢٠٢١، أن صادرات الطاقة إلى الصين ستكون «أولوية قصوى» للشركة «ليس فقط للسنوات ا لخمس المقبلة ولكن للسنوات الخمسين المقبلة وما بعدها» .

وعن بقية دول الخليج، وصف موجيلنيكي «الطلب الصيني على صادرات النفط والغاز العمانية» بأنه « محوري في العلاقات الصينية العمانية» ، حيث شكّلت مشتريات بكين أكثر من ٤٥ %من صادرات الطاقة للسلطنة في عام ٢٠٢٠ .وبالمثل، كانت الصين أكبر سوق منفردة لصادرات النفط الخام الكويتي، حيث استحوذت على ٦,٢٨ %من صادرات النفط الخام في عام ٢٠٢٠، بعد أن تجاوزت كوريا الجنوبية واليابان في هذا الصدد منذ عام ٢٠١٧ .وبالنسبة لقطر، ذكر موجيلنيكي كيف أن ٧٦ %من إجمالي صادرات الغاز القطري في عام ٢٠١٩ كانت «موجهة للصين» ، مضيفًا أنه «في العقد الذي يسبق عام ٢٠١٩، نما حجم قطاع الغاز الطبيعي والبترول المكرر في تجارة الطاقة الصينية القطرية بشكل كبير» ، وفي المقابل، وصف موجيلنيكي طلب الصين على الطاقة من البحرين بأنه «ضئيل» ، حيث أرسلت المنامة ما قيمته ١٤٣ مليون دولار من صادراتها من النفط الخام في عام ٢٠٢٠ إلى اليابان.

وبالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، في غضون ذلك، سجل موجيلنيكي كيف تمكنت أبو ظبي من «موازنة علاقاتها في مجال الطاقة مع العديد من المستهلكين الآسيويين بشكل متساوٍ أكثر من العديد من جيرانها الخليجيين» ، على الرغم من أن صادراتها في عام ٢٠١٩ لا تزال تمثل ٩٨.٣ مليار دولار من النفط الخام و١, ٩٨ مليار دولار للغاز، في حين أن تجارة الطاقة الإماراتية مع اليابان والهند أكبر من تلك مع الصين، بقيمة ٤,١٩ مليار دولار و٩١,٧ مليارات دولار على التوالي، إلا أن موغيلنيكي أشار مع ذلك إلى كيف «يبدو أن الت

عاون الصيني الإماراتي في قطاع النفط والغاز ينمو» ، مع حجم صادرات بلغ مستويات قياسية في نوفمبر ٢٠٢١.

وبالتفكير في هذه العلاقات الاقتصادية المزدهرة، أشار أنتوني كوردسمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية (CSIS) في أكتوبر ٢٠٢١، إلى أن التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)تشير إلى أن الصين والأسواق الآسيوية الأخرى «سيزداد اعتمادها بشكل حاد على صادرات النفط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج والذي قد يمتد حتى عام ٢٠٥٠»، مع اعتبار دول الخليج «المص در الوحيد الموثوق به للصين من صادرات النفط» .

ومع ذلك، من الواضح أن الغزو الروسي والعزلة الدولية، والتوافر اللاحق لصادرات النفط الرخيصة للمشترين الآسيويين قد أثر بشكل واضح على مستوردي الطاقة الصينيين والهنود لإعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية قصيرة الأجل، مع تحليل كالابريس أن «الاعتماد المتبادل» لأمن الطاقة بين الصين والخليج لم يكن كاف يًا لمنع بكين من «إجراء تعديلات تكتيكية انتهازية» في سوق الطاقة العالمية.

كما أوضح تشين أيزو، من وكالة رويترز، أن المشترين في آسيا «استفادوا من المعروض المنخفض السعر» ، ح يث تراوح سعر النفط الروسي في أواخر يونيو ٢٠٢٢ ما بين ٣٠ و٤٠ دولارًا للبرميل، مقارنة بتكلفة خام برن ت بين ١١٠ دولارات و١٢٠ دولارًا للبرميل.

وقد أدت ديناميكية الأسعار هذه إلى نمو صادرات النفط الروسية إلى الأسواق الآسيوية الرئيسية بشكل ملحوظ في الأشهر الماضية، وقد أشار مات سميث، المحلل بشركة كبلر، إلى أنه تم توثيق وصول ١٢ مليون برميل ف قط من صادرات النفط الخام الروسي إلى الهند خلال عام ٢٠٢١ بأكمله، ولكن في مارس ٢٠٢٢ وحده تم نقل ما يقرب من ٦ ملايين برميل من النفط ذاته، لكون المشترين الهنود يقومون بشراء النفط الروسي بنسبة تخفي ض بحوالي ٢٠ %من سعره .وفي الصين، ارتفعت مستويات واردات النفط الخام من روسيا بنسبة ٥٥ %في مايو ٢٠٢٢، مما يعني أن موسكو حلت محل المملكة العربية السعودية باعتبارها المصدر الرئيسي للطاقة في ال بلاد .علاوة على ذلك، ارتفعت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال الروسي بأكثر من ٥٦ %خلال الشه

ر نفسه .وفي يونيو ٢٠٢٢، نجد أنه بينما استوردت الصين ما يقدر بـ٠١,٢ مليون برميل من النفط الخام الرو سي يوميًّا، انخفضت الواردات من المملكة العربية السعودية إلى ٤٤,١ مليون برميل يوميًّا، حيث نشر موقع «أويل برايس» مقالًا لـ«تسفيتانا باراسكوفا» سلَّطت من خلاله الضوء على كيفية نقل النفط الخام ا لروسي عبر خط أنابيب شرق سيبيريا المحيط الهادئ)إسبو (للصين «بسعر مخفض بنسبة ١٠ في المائة» مقارنة بـ«خامات مماثلة الجودة» من البرازيل أو غرب إفريقيا.

وبسبب هذا، أشار كالابريس إلى «بعض الانزعاج» الذي انتشر بين مُصدّري الطاقة الخليجيين، مؤكدًا أنهم «قلقون من حصول منافسيهم على موطئ قدم أقوى في السوق الصينية ذات القيمة العالية» ، وأشار مو جيلنيكي كذلك إلى أن هناك طلبات متزايدة على النفط الخام الروسي من قِبَل شركة سينوبك الصينية، التي تعتبر «أحد عملاء أرامكو السعودية» ، كما أن «الطلب الصيني الإضافي على النفط الخام الروسي قد يؤثر س لبًا في مرحلة ما على مسار العلاقات الصينية الخليجية في مجال الطاقة» .

ومع عدم اقتراب حرب أوكرانيا من الانتهاء، وتجنُّب موسكو لوطأة العقوبات الغربية على صناعة الطاقة لدي ها، يبدو أن مشتريات الصين والهند من النفط الروسي الرخيص لن تتوقف قريبًا، خاصة مع إشارة رويترز إ لى أن تكاليف إنتاج النفط لموسكو منخفضة وتبلغ «٣ أو ٤ دولارات للبرميل» ، مما يعني أنه من المرجح أن تستمر الشركات الروسية في تحقيق الأرباح «حتى لو كانت أسعار النفط تتراوح ما بين ٢٥ و٣٠ دولارًا للبرمي ل» .

وعند تحليل مسألة تحول المشترين الصينيين إلى النفط الروسي على المدى القصير، فإنه اعترافًا بأن الخليج لـ ديه «تاريخ قوي من الطلب» من الصين على صادراته من الطاقة، حذر موجيلنيكي من أن دول الخليج «يجب أن تتجنب الاعتماد المفرط على الصين في ضوء التطورات التي يشهدها الطلب على الطاقة» .وفي هذا الصدد، أشار الأخير أيضًا إلى كيف أن استخدام بكين المتكرر لعمليات الإغلاق المتعلقة بفيروس كورونا في العديد من المدن لمن أجل منع انتشار العدوى «قد يعيق مستويات الطلب المستقبلية على منتجات الطاقة ا

لخليجية» .وفي الواقع، استشهد أيزو بـ« انخفاض إجمالي واردات الصين من النفط الخام في يونيو با لقرب من أدنى مستوى له في أربع سنوات، حيث أدت عمليات الإغلاق الصارمة لاحتواء انتشار فيروس كور ونا إلى خفض الطلب على الوقود» .وفي الوقت نفسه، يرى كالابريس أن ديناميكية «عدم اليقين والتذبذ ب» باتت ديناميكية «يجب أن تتعايش معها» صادرات الطاقة في الشرق الأوسط خلال الأشهر ال قادمة.

إلى جانب هذه الديناميكيات قصيرة ومتوسطة المدى التي تؤثر على العلاقات الصينية الخليجية في مجال الط اقة، سلط المحللون الغربيون الضوء أيضًا على تحول موارد الطاقة العالمية إلى مصادر طاقة أنظف، وتأثير ذل ك على دول الخليج على المدى الطويل .ففي حين أوضح كالابريس أن «تأثيرات مستويات العرض والطلب وا لديناميكيات الجيوسياسية» ، بالإضافة إلى «تركيز بكين قصير الأجل على ضمان تدفق إمدادات الطاقة وتع زيز نموها» يعني أن «الصين ستظل مرتبطة بالوقود الأحفوري وتعتمد بشدة على الإمدادات الخارجية أ كثر من أي وقت مضى» ، كما أشار الأخير إلى كيفية قيام «أسواق الطاقة المتسمة بالتقلب» بـ«زيادة ال وعي بين صانعي القرار الصينيين بالمخاطر الناجمة عن التحول الفوضوي للطاقة الخضراء» ، وهو ما أثار ال رغبة في «إيجاد توازن بين ضرورة ضمان أمن الطاقة والحد من الانبعاثات الكربونية» .

وختاما يمكننا القول بأنه على الرغم من وجود آفاق قوية طويلة الأجل للتعاون في إنتاج الطاقة الخضراء بين ا لصين والخليج، خاصة فيما يتعلق بالهيدروجين، إلا أن صادرات النفط الروسية الرخيصة إلى آسيا على المد ى القصير تهدد بتقويض علاقات الطاقة الخليجية مع الصين، وبالتالي تقليل حصة الصادرات القادمة من الم ملكة العربية السعودية في أسواق استيراد النفط الخام الصينية .ونظرًا لأن حرب أوكرانيا لا تظهر أي علامة ع لى الانتهاء قريبًا، فإنه يمكن توقع استمرار صادرات الطاقة الروسية الرخيصة إلى آسيا لعدة أشهر قادمة على الأقل، وفي هذا الصدد خلص موجيلنيكي إلى أن «التنوع الذكي لشراكات الطاقة على المدى القصير والمتوسط «سيكون مفتاح عملية التنويع الناجح لاقتصادات الخليج بعيدًا عن النفط والغاز على المدى الطويل» .

٢٠٢٢/٨/٩

قراءة في قرار «أوبك+» زيادة إنتاج النفط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ تفشي جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، حاولت منظمة «أوبك+»؛ التعاطي مع التقلبات في سوق الطاقة العالمي ، أولاً عن طريق خفض إنتاجها من النفط، ثم زيادته ببطء تماشيا مع الانتعاش الاقتصادي العالمي .وتمثل المذ ظمة ما يقرب من٤٠ %من إنتاج النفط الخام في العالم، وتعد لاعبا مؤثرا في سوق الطاقة العالمي .وأوضحت « كيت دوريان» ، من «معهد الطاقة» ، أن التحالف يمتلك القدرة على تحديد «العرض والطلب لتحقيق التو ازن في السوق» ، و« الحفاظ على ارتفاع الأسعار عن طريق خفض الإمدادات عندما ينخفض الطلب على النفط» .

ومع ذلك، ومنذ منتصف عام ٢٠٢١ ارتفع الطلب على صادرات النفط، لدرجة أنه أصبح يفوق العرض من «أ وبك+»، والمنتجين الآخرين .كما اقترنت صعوبات الإنتاج الحالية في الدول الأعضاء في المنظمة بعواقب الغزو الروسي لأوكرانيا، مع تجنب موسكو من قبل الأسواق الغربية، وأوروبا، والتي تبحث عن مصادر بديلة لتأم ين احتياجاتها من الطاقة على المدى الطويل.

وانتقلت حالة عدم اليقين في سوق الطاقة العالمية إلى المستهلكين من خلال ارتفاع تكاليف الوقود والطاقة بشك ل كبير .وعلى الرغم من تراجع سعر برميل خام برنت إلى حوالي ١٠٠ دولار في بداية أغسطس ٢٠٢٢، من ١٣٩ دولارًا للبرميل في مارس؛ ، إلا أن الرقم الحالي يبقى مرتفعًا، مما يعني أن الغرب يواجه «ارتفاعًا في فوا تير الوقود» .وكما أوضحت «آنا كوبان» ، من شبكة «سي إن إن» ، فإن «هناك تداعيات سياسية إ لى جانب القضايا الاقتصادية» .وفي الولايات المتحدة، ارتفع سعر جالون البنزين فوق ٥ دولارات للمرة الأولى في يونيو ٢٠٢٢، وظل أعلى من ٤ دولارات على الرغم من الانخفاضات المستمرة، وهو ما أسهم في زياد ة الضغط السياسي المحلي على إدارة بايدن لاتخاذ إجراءات قبل الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي في نوفمبر المقبل.

وفي الوقت الحالي، تسعى الدول الغربية لتأمين انخفاض أسعار الطاقة من خلال محاولاتهم إقناع أعضاء «أو بك+»، بتعزيز إنتاجها النفطي .وفي الشهر الماضي وحده، التقى الرئيس الأمريكي، «جو بايدن» ، والفرنس ي، «إيمانويل ماكرون» ، مع ولي العهد السعودي، الأمير «محمد بن سلمان» ، وحث كلاهما المملكة عل ى زيادة إنتاجها النفطي لتخفيف الأسعار المرتفعة في الغرب .وفي الحالة الأولى، أشار «مات إيغان» ، من شبكة «سي إن إن» ، إلى أنه بينما غادر «بايدن» ، قمة جدة «دون اتفاق مع المملكة للمساعدة في خفض أ

سعار الغاز» ، فقد أعرب المسؤولون الأمريكيون مع ذلك عن تفاؤلهم بأن المساعدة كانت قادمة في الطريق» .وصرح كبير مستشاري الطاقة الأمريكي بالبيت الأبيض، «عاموس هوشتاين» ، في منتصف يوليو، أ ن إدارته كانت «واثقة جدًا» من أن «أوبك+»، سترفع حصص الإنتاج «نتيجة لمحادثات الرئيس» مع المسؤولين السعوديين والخليجيين في جدة.

ومع ذلك، وعند تحديد حصص إنتاج النفط لشهر سبتمبر ٢٠٢٢، وافقت «أوبك+» على زيادة إنتاجها بمعد ل ١٠٠.٠٠٠ برميل من النفط الخام يوميًا، وهو المعدل الذي أشار «جو ميدلتون» ، في صحيفة «الجارديان» ، إلى أنه يعادل «١.٠ %من الطلب العالمي على النفط» .ويمثل هذا الرقم تناقضا مع اتفاقات المنظمة السابقة لزيادة الإنتاج بما يصل إلى ٤٣٠.٠٠٠- ٦٥٠.٠٠٠ برميل كل شهر .وفي شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٢، وافقت على زيادة الإنتاج بمعدل ٦٤٨ ألف برميل يوميًا .ووصف «ديفيد شيبرد» ، و« توم ويلسون» ، في صحيفة «فاينانشيال تايمز» ، حصة الإ نتاج لشهر سبتمبر، باعتبارها، «واحدة من أصغر الزيادات في إنتاج النفط في تاريخ المنظمة» .

وفي ضوء ارتفاع أسعار الطاقة في الغرب، قُوبل إعلان المجموعة الأخير بخيبة أمل من قبل المحللين الغربيين .وأوضح الكثيرون أن رفضها طلب واشنطن بزياد الإنتاج، يمثل «إخفاقا سياسيا، لإدارة بايدن محليًا ودوليًا » .ووصفت صحيفة «وول ستريت جورنال» ، حصص الإنتاج الأخيرة بأنها «متواضعة» ، وأشارت «فاينانشال تايمز» ، إلى أنها «ضئيلة» و«محاولة لتهدئة الحلفاء الغربيين» ، بينما علق «بوب مكنا لي» ، في شبكة «سي إن إن» ، بأنها «غير محسوسة تقريبًا» .

وعلى الرغم من ترحيب «واشنطن» بزيادة إنتاج «أوبك+»، حيث صرح «هوشتاين» ، أنه مع أن إدار ة بايدن «رغبت في رؤية بعض الزيادات في الإنتاج» و«هذا أقل مما هو مرغوب فيه» ، إلا أنها «زيادة مع ذلك» ، فقد أكد «شيبرد» ، و« ويلسون» ، أن الإنتاج الإضافي «من المرجح أن يسبب خيبة أمل في الغرب» .

وفي تحليل للديناميكيات الجيوسياسية بشكل أكبر، أشارت «هيليما كروفت» ، من مصرف «آر بي سي كا بيتال ماركتس» ، إلى زيارة بايدن الأخيرة إلى السعودية، على أنها زادت بشكل كبير «من مكاسبه السياسي ة» .وكتب «إيغان» ، أن «محاولته السياسية» لإصلاح العلاقات مع الرياض «لم تؤت ثمارها ب شكل كبير يشعر به الأمريكيون من خلال ضخ الغاز، على الأقل حتى الآن» .وشبه «مات سميث» ، من شركة «كبلر»، الإعلان بـ«الصفعة على وجه إدارة بايدن» .في حين وصفه «رعد القادري» ، من مجموعة «أوراسيا» ، بأنه «زيادة هامشية» من حيث إنتاج الطاقة العالمي الأوسع نطاقاً.

ومع ذلك، أقر المحللون بصعوبات الإمداد الحالية لأعضاء «أوبك+» .وأشار «إيغان» ، إلى أن هناك «أسبابا مشروعة» لعدم الاستجابة لدعوة بايدن بزيادة الإنتاج» .في حين أوضح «شيبرد» ، و«ويلسون» ، أن «العديد من أعضاء أوبك يكافحون بالفعل لتحقيق أهداف الإنتاج الخاصة بهم»؛ بسبب «سنوات من نقص الاستثمار» ، وبالتالي لن يتمكنوا من تحقيق مكاسب جراء زيادة الإنتاج، و«قد يخسرون إذا انخفضت الأسعار» .وأشارت «أوبك» نفسها إلى أن «نقص الاستثمار في قطاع النفط» المرتبط بوباء كورونا، أدى إلى «خفض القدرات الفائضة» للمصدرين، «كأسباب لكون مبلغ الزيادة في سبتمبر ٢٠٢٢ أقل من الأشهر السابقة» .وأشارت «سمر سعيد» ، و«بينوا فوكون» ، في صحيفة «وول ستريت جورنال» ، إلى «مشكلات الإنتاج المزمنة» في نيجيريا وأنجولا» .وأوضح «ميدلتون» ، أن إنتاج «أوبك+» في يونيو ٢٠٢٢ كان «أقل بنحو ٣ ملايين برميل يوميًا من حصصها» ، مع العقوبات والاستثمارات المنخفضة التي «أعاقت قدرتها على زيادة الإنتاج» .

وتؤثر الصعوبات في القدرة الاستيعابية أيضًا على المصدرين الأكثر نفوذاً في «أوبك» .وعلى الرغم من أن «ميدلتون» ، ذكر أنه «يعتقد أن الإمارات والسعودية فقط لديهما طاقة فائضة لزيادة الإنتاج» ، فقد أشارت «فاينانشيال تايمز» ، إلى أن الأخيرة تقترب بالفعل من طاقتها الإنتاجية القصوى البالغة ١٢ مليون برميل من النفط يوميًا» .وأوضحت «سعيد» ، و«فوكون» ، أن المملكة «تقترب من حد الضخ» ، وستسعى من أجل الإنتاج بأقصى مستوى لها «لأكثر من بضعة أشهر» .ورأى «كريستيان مالك» ، من بنك «جي بي مورجان» ، أن الرياض «تحاول موازنة دعوات حلفائها الغربيين لزيادة إنتاج النفط» ، مقابل «الحاجة إلى الاحتفاظ بطاقتها الاحتياطية في حالة انخفاض الإنتاج بشكل حاد في مكان آخر خلال الأشهر المقبلة» .

وكانت هناك تحذيرات من التقلبات طويلة الأجل في سوق الطاقة العالمية .وحذرت وكالة الطاقة الدولية (IEA)مؤخرًا من أن مخزونات النفط العالمية «منخفضة للغاية» .بينما توقع تقرير صادر عن منظمة «أوبك»، أن الطاقة الفائضة لأعضائها لإنتاج نفط إضافي ستنخفض إلى ٧.١ مليون برميل فقط يوميًا في عام ٢٠٢٣ ، وإلى ٤٠٠ ألف برميل يوميًا فقط في العام التالي.

ومما زاد من صعوبة هذا السيناريو، حظر النفط الروسي من السوق الغربية .وحول مدى قدرة أعضاء «أوبك+» الآخرين على سد هذا الانخفاض، أقر «شيبرد» ، و«ويلسون» ، بأن المملكة وحلفاءها الخليجيين، لن يكونوا قادرين على تعويض النقص المتوقع في الإنتاج الروسي» .وأضاف «ديفيد فايف» ، من شركة «أرجوس ميديا» ، أن التهديدات الغربية بفرض حظر على النفط الروسي «أرعبت الأسواق» ، ويمكن أن تؤ

دي إلى «ضغط حاد في المعروض» من شأنه أن يؤثر أيضًا على أعضاء أوبك .وفيما يتعلق بدور روسيا في « أوبك+»، في غضون ذلك، أوضحت «كارول نخلة» ، من شركة «كريستول إنرجي» ، أن موسكو «سعيدة بالأسعار عند هذا المستوى» وليس لديها «ما تكسبه من انخفاضها» .

وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي والجيوسياسي المعقد، أشارت «سعيد» ، و«فوكون» ، إلى حكمة أعضاء أو بك تجاه الانخفاضات المستقبلية في الطلب، مؤكدين أنهم يشعرون أن «التحالف يحتاج إلى مزيد من الوقت ل تقييم التباطؤ المحتمل في الطلب العالمي» ؛ قبيل الموافقة على زيادة الإنتاج بشكل كبير» .وخلص «ما لك» ، إلى أنه في حين أن «الزيادة الصغيرة لن تُحدث تغييرًا ماديًا في ميزان السوق» ، فإن المجموعة أي ضًا «لا يمكن اتهامها بعدم القيام بأي شيء» لتخفيف مخاوف الإمدادات» .

على العموم، في ختام رؤاهم حول حصص الإنتاج المخفضة لأوبك +لشهر سبتمبر ٢٠٢٢؛ رأى المحللون الغر بيون أنها تمثل «لفتة رمزية» ، موجهة إلى الغرب، وإن كان من المتوقع أن يكون لها «تأثير ضئيل» على أسعار النفط الخام، كما وصفها «ماكنالي» ، بأنها «لفتة رمزية بحتة» ، على الرغم من أن «هازل س يفتور» ، من شركة «وود ماكنزي» ، أوضح أنه في حين أن هذا الارتفاع في الإنتاج «يمثل نسبة صغيرة جدً ا من إجمالي الإنتاج» ، ولا يحدث فرقًا كبيرًا في صورة العرض الإجمالية» ، فإنها «لا تزال مهمة من حي ث إنها تؤكد التزام المجموعة بإدارة السوق» .

من ناحية أخرى، تمت الإشارة إلى تراجع تأثير واشنطن في المنطقة، حيث إن زيارة بايدن إلى جدة في يوليو ٢٠٢٢، قد فشلت في إقناع المنتجين الرئيسيين بزيادة طاقاتهم الإنتاجية، بما يتماشى مع التوقعات الغربية . وخلص «إيغان» ، إلى أنه «بغض النظر عن السبب وراء زيادة الإنتاج الضئيلة لأوبك+»، فإنه «من الصعب تصور أن الرئيس الأمريكي قد نجح في الحصول على ما يريد» ، خاصة بعد تواصله مع الرياض.

٢٠٢٢/٨/١١

دلالات إنشاء وزارة للتنمية المستدامة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في تأكيد لالتزام مملكة البحرين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تضمّن التعديل الوزاري الجديد في يونيو الماضي، استحدا ث أربع وزارات جديدة، هي :وزارة التنمية المستدامة، وعلى رأسها الوزيرة «نور بنت علي الخليف» ، ووزارة السياحة،

وعلى رأسها الوزيرة «فاطمة بنت جعفر» ، ووزارة الشؤون القانونية على رأسها الوزير «يوسف بن عبدالحسين» ، ووزارة البنية التحتية، وعلى رأسها نائب رئيس مجلس الوزراء، الشيخ «خالد بن عبدالله» .

وعلى الرغم من أن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام قد ظلت هي الشغل الشاغل لعمل كل مؤسسات الدولة والمجتمع في الم ملكة منذ استقلالها، واستطاعت بذلك أن تضع نفسها في فئة التنمية البشرية المرتفعة جدًّا في التقرير الأممي المعني بهذه التن مية، والذي يرتكز على ٣ أعمدة رئيسية :هي الصحة والتعليم والدخل .وعلى الرغم أيضًا من أن)رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠(، والتي انطلق تنفيذها من عام ٢٠٠٨، قد جعلت الاستدامة أحد أهم ركائزها، وتمكنت ا لمملكة من إنجاز الأهداف الاجتماعية للألفية، والتي كان محددًا لبلوغها ٢٠١٥ قبل هذا الموعد؛ إلا أنها بادرت وقبل ثماني سنوات على التاريخ المحدد دوليًّا لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، بإنشاء وزارة لهذه التنمية، في سابقة فريدة، ليكون الع مل على تحقيق هذه التنمية، هو كل ما يشغل الوزارة الجديدة، تقوم به مع كل مؤسسات الدولة، حتى يمكن قياس التقدم ا لمحرز في تحقيق أهداف التنمية، ومتابعته، والوقوف على أهم معوقات التنفيذ، والعمل على تذليلها، ما يمكن المملكة من إ نجاز الأهداف المحددة في موعدها وربما قبله.

علاوة على ذلك، فإن إنشاء الوزارة الجديدة يعزز من تصنيف المملكة كدولة تنموية، أرسى معالمها «ميثاق العمل الوطني» في ١٤ فبراير ٢٠٠١، وتعززت هذه الدعائم في «دستور» عام ٢٠٠٢، ورؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠، وتضمين العمل عل ى تحقيق هذه الرؤية في برامج الحكومة، التي كانت بمثابة خطط متوسطة الأجل لبلوغ أهداف هذه البرامج التي غدت منذ ٢٠١٥- أي منذ إطلاق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة- تتضمن تحقيق هذه الأهداف، وفضلاً عن أن نحو ٧٨ %من أهداف التنمية المستدامة قد تم ربطها ببرنامج عمل الحكومة)٢٠١٥ —

٢٠١٨(، فقد كلف مجلس الوزراء كل وزارة وهيئة حكومية بمناظرة ما يخصها من أهداف وخطط وسياسات في برنامج عمل الحكومة) ٢٠١٩ — ٢٠٢٢ (مع أهداف التنمية المستدامة.

وتعزيزا لذلك، أنشأ مجلس الوزراء بقراره رقم «٢١» في مارس ٢٠١٥، «اللجنة الوطنية للمعلومات» ، برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء وعضوية الوزارات والأجهزة الحكومية؛ بهدف متابعة أجندة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، وربطها ببرامج وخطط التنمية، ثم قرار مجلس الوزراء، بإنشاء قسم لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في ه يئة المعلومات والحكومة الإلكترونية .وفضلاً عن ذلك، كانت هناك «مبادرة الملتقى الحكومي» ، كلقاء سنوي رفيع المستوى يجمع القادة وصناع القرار والموظفين التنفيذيين في الحكومة لمناقشة القضايا والتحديات الرئيسية والتوجهات المستقبلية، لتع زيز وتطوير كفاءة الإنتاج وجودة الأداء في إطار العمل الحكومي .وتعتبر مخرجات هذا الملتقى «ركيزة أساسية» ، لبرنامج ع مل الحكومة ودعم توجهات المرحلة المقبلة .

وقد واكب هذا العمل المؤسسي إطلاق المملكة عددًا من الجوائز المحلية المحفزة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كجائزة الملـ ك الحمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» ، وجائزة الأمير خليفة بن سلمان للتنمية المستدامة، وجائزة ا لأميرة سبيكة لتقدم المرأة البحرينية.

وإذا كانت التنمية المستدامة تعني أن الأجيال الحالية تترك للأجيال المقبلة المقومات التي تمكنها من مواصلة التنمية، فإن إن شاء وزارة لهذا الغرض، يضع حقوق الأجيال المقبلة في مستوى معيشي كريم وبيئة وصحة وتعليم بأعلى مستويات الجودة، و مصادر دخل متنوعة متنامية، غير محملة بأعباء موروثة تعيقها عن مواصلة التنمية، في مقدمة اهتمامات هذه الوزارة، التي ت شمل إضافة إلى الأمور البيئية والاجتماعية، الاهتمام بالتطور الاقتصادي واستغلال الموارد المتاحة.

من جانب آخر، فقد جاء الإعلان عن إنشاء الوزارة الجديدة بعد شهرين فقط من استعراض تقرير مملكة البحرين الطوعي الثا ني، حول التقدم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في اجتماع رفيع المستوى بنيويورك، جمع قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وناقش جهود المملكة في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، في دلالة على اهتمام البحرين بضرورة وجود وزارة معنية، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق «رؤية البحرين ٢٠٣٠»، ومواجهة تحديات هذه التنمية، مثل استنزاف الموارد المائية، والتصحر، والانتقال إلى الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتغيرات المناخ، والتلوث بأنواعه، وتدوير النفايات والتوازن البيئي، وغيرها، وهو ما يقتضي أن تكون لهذه الوزارة أذرع لدى الوزارات والهيئات الأخرى.

وتبرز الدلالة الأكثر أهمية أن إنشاء هذه الوزارة ووضع المرأة على قمتها، قد عزز مسيرة المرأة البحرينية، لجهة المشاركة في ا لسلطة التنفيذية عند أعلى مستويات صنع القرار، وتعبيرًا عن الثقة في قدرتها على قيادة هذا العمل، والارتباط الوثيق بين أه داف التنمية المستدامة والخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية، خاصة أن نجاح المرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعزز نجاحها في تحقيق أهداف الخطة الوطنية لنهوض المرأة في نسختها الجديدة لما بعد ٢٠٢٢، وفي ضوء أيضا أن المرأة تقو د واحدة من أهم مرتكزات التنمية المستدامة، وهو هدف تحقيق الصحة الجيدة للجميع، كما أصبحت تقود في التشكيل الجد يد إحدى الوزارات المنوط بها تنويع مصادر الدخل، وهي وزارة السياحة، في توجه إلى الاعتماد على مصادر أخرى أكثر است دامة.

كما يعكس إنشاء هذه الوزارة أيضًا رغبة وطنية في توطين أهداف التنمية المستدامة .فإذا كانت «رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠»، قد عبّرت عن ذلك من قبل إطلاق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة؛ فإن إنشاءها بعد سبع سنوات من إطلاق هذه الأهداف في ٢٠١٥، يعني أن الوزارة الجديدة غير مؤقتة وغير مرتبطة فقط بالبرنامج الأممي؛ لأن العمل التنموي في المملكة ق ائم من قبل ٢٠١٥ ومستمر لما بعد ٢٠٣٠، وأنها ستقوم بتفصيل أنماط خاصة بالمملكة، وتوليد أهداف فرعية من الأهداف الأ ممية تسهم في النهاية في تحقيق هذه الأهداف، كما ستقوم بالوقوف على الفجوات التنموية بين المناطق وبين القطاعات، وص ولاً إلى ربط كل مواطن؛ بهدف من أهداف التنمية المستدامة، فالنمط الغذائي غير الصحي مثلاً يزيد من الأمراض غير السارية ، ما يقتضي أن يكون عند المواطن وعي بالنمط الغذائي الصحي، كما أن الإفراط العام في استخدام الوقود غير المتجدد، ينهك الإنتاج المحلي النفطي ويحد من قدرة المملكة على تصدير النفط، مما يقتضي تشجيع استخدام وسائل النقل الجماعي.

وفي هذا الإطار، ستبني الوزارة الجديدة على ما تحقق من إنجازات على صعيد أهداف التنمية المستدامة .فالمملكة من خلال ا لنمو الاقتصادي المتواصل استطاعت تجاوز كثير من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة؛ أولها القضاء على الفقر، وتمتع جمي ع المواطنين برعاية صحية جيدة، وحصولهم على العلاج والأدوية مجانًا، وحصول جميع الأطفال على التطعيمات والتحصينا

ت اللازمة؛ مما أدى إلى خفض وفيات الأمهات والأطفال إلى ما دون المستويات العالمية، وارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد إلى نحو ٧٧ عامًا.

ومن خلال إلزامية التعليم الأساسي ومجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، حققت المملكة هدف التعليم للجميع وانحسرت الأمية فيها إلى ما دون ٢.٥%، ووفرت السكن الصحي الملائم لأكثر من ٣٦ ألف أسرة من محدودي الدخل، كما تقوم بتنفيذ إنشاء خمس مدن إسكانية جديدة مجهزة بالبنية التحتية والمرافق الحديثة بأفضل المعايير العالمية، كما امتلكت البحرين تجربة رائدة عالميًّا في تحقيق التوازن بين الجنسين ونهوض المرأة، وانخفض معدل البطالة فيها إلى ما دون ٤%، كما تتخذ إجراءات استباقية لمواجهة آثار تغير المناخ.

وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ هي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار، وهي دعوة يمكن صياغتها في خمس مكونات أساسية هي :الإنسان والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وأن تنفيذها يقتضي توسيع الشراكات المحلية والعالمية، فإنه سيقع على عاتق الوزارة الجديدة تعزيز هذه الشراكات، وفي مقدمتها دعم منظمات الأمم المتحدة لجهود مملكة البحرين لجهة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف .ويخدم عمل الوزارة في هذا الشأن برنامج الدكتوراه في البيئة والتنمية المستدامة، الذي أطلقته جامعة البحرين، حيث يوفر الكوادر المؤهلة التي يمكن للوزارة الاعتماد عليها.

وإذا كان تحديث بوابة مملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة سيكون من اهتمامات الوزارة الجديدة، فإن إعداد التقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز في كل هدف من الأهداف السبعة عشر، وتطوير السياسات الوطنية لجهة تحقيقها، سيكون أيضًا في دائرة عملها، مما يعني أنها، وإن كانت وليدة إلا أن اختصاصاتها كبيرة ومتداخلة مع عمل كل وزارة وهيئة في المملكة، خاصة وأن كل من الأهداف السبعة عشر له عدد من الغايات والوسائل؛ فهدف التعليم، هو ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، وله سبع غايات وثلاث وسائل، كما أن للتعليم أثره على جميع أهداف التنمية المستدامة، ومدرج في غايات أخرى، في القضاء على الفقر، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والاستهلاك المسؤول، وتغير المناخ، والسلام والعدل والمؤسسات القوية.

كما أن عمل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يرتبط بتحقيق أهداف القضاء على الفقر والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، ما يؤكد ضرورة تكامل الجهود الوطنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ من خلال خطة عمل تقوم على وضعها الوزارة الجديدة، يساعدها بذلك ما تم من إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط وبرامج الوزارات، مما أسهم في تحقيق خطوات كبيرة على صعيد تحقيق هذه الأهداف، خاصة الحيوية منها والتي تعد من ركائز التنمية .وتشمل القطاعات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والبيئية وتطوير سوق العمل، وإطلاق الحكومة العديد من السياسات والاستراتيجيات لتنويع الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .وكان من أبرز المشروعات في هذا الصدد إطلاق برنامج التوازن المالي وخطة التعافي الاقتصادي وكلاهما يرتكز على رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

وإذا كان إنشاء وزارة مختصة للتنمية المستدامة هو شأن وطني انفردت به مملكة البحرين، ففي تقريره المنشور في أبريل في العـ ام الماضي، صرح «صندوق النقد الدولي» ، بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد أصبح يتطلب «جهدًا استثنائيًّا» مـ ن الجميع، وذلك للآثار الكبيرة لجائحة كوفيد — ١٩ وتداعياتها على تحقيق هذه الأهداف، حيث دفعت عالميًّا بنحو ١٠٠ مليون شخص للوقوع تحت خط الفقر المدقع في عا م ٢٠٢٠ وحده .وحذرت «الأمم المتحدة» ، من أن الفقر سيزداد في بعض المناطق إلى مستويات لم تشهدها منذ ٣٠ عامًا، وأ ن الأزمة الراهنة ستؤدي إلى حدوث انحراف في مسار التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واقترح الصندوق وضع إط ار للبلدان النامية من أجل تقييم خيارات السياسات التي من شأنها زيادة النمو طويل الأجل، وتحقيق مزيد من الإيرادات و جذب الاستثمارات الخاصة للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولهذا وللتعامل مع هذه الأوضاع الجديدة كان توجـ ه المملكة إلى إنشاء وزارة التنمية المستدامة.

٢٠٢٢/٨/١٣

الاقتصاديات الغربية والركود القادم

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أحدث مؤشر على دخول الاقتصادات الغربية في فترة من الركود وارتفاع مستويات التضخم؛ رفع «بنك إ نجلترا» ، في أوائل أغسطس ٢٠٢٢، أسعار الفائدة بأعلى معدل منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، بالإضافة إلى تحذير من ارتفاع التضخم إلى أكثر من ١٠ .%وعند إدراج تلك التحذيرات إلى جانب تحذيرات مماثلة من الـ صعوبات الاقتصادية في الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية، وكذلك المؤسسات المالية الرائدة والمحللين، يتضح أن الاقتصاد العالمي يمر بفترة من الضغط على خلفية التأثيرات المزدوجة لفيروس كورونا خلال عام ٢٠٢٠، والعملية العسكرية لروسيا في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢.

وترتبط الجولة الأخيرة من ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع الأسعار، خاصة بالنسبة للطاقة، ارتباطًا وثيقًا بالحر ب الروسية على كييف، ونظام العقوبات الغربية المطبق لاحقًا ضد الكرملين، في حين أن هذه الإجراءات الاقـ تصادية المفروضة، بما في ذلك تجميد الأصول والحظر على السلع، أضرت بالاقتصاد الروسي بشدة، حيث و صل التضخم إلى ٢٠%، وانخفض الاحتياطي الأجنبي لموسكو بمقدار ٧٥ مليار دولار .وأوضح «أوين ماثيوز» ، في صحيفة «سبكتاتور» ، أنها «تعرض للخطر ما يصل إلى ٤٠ %من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا» ، بيد أن هذه الجهود فشلت في منع الأخيرة من مواصلة عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

علاوة على ذلك، تمكنت روسيا من الرد وفرض ثمن اقتصادي باهظ على الدول الغربية، خاصة الأوروبية، ال تي تعتمد على صادرات الغاز الطبيعي الروسي لسد احتياجاتها المتعلقة بأمن الطاقة .ومنذ أعلن «الاتحاد الأو روبي» ، نيته سد احتياجاته بعيدا عن سوق الطاقة الروسي، ردًّا على الحرب، قامت موسكو بتقييد صادر اتها من الطاقة إلى أوروبا .وأعلنت شركة «غازبروم» الروسية في أواخر يوليو ٢٠٢٢، أنها ستقلل من تد فق الطاقة إلى ألمانيا عبر خط أنابيب «نورد ستريم١»، إلى ٢٠ %فقط من قدرته، في حين أن القادة الغربيين ق د رفضوا علنًا في مناسبات عديدة، مثل هذه المحاولات من قبل موسكو، إلا أنهم كانوا عاجزين إلى حد كبير عن وقف تصرفاتها وتجنب تداعياتها المالية.

من ناحية أخرى، أثرت حرب أوكرانيا على أسعار الطاقة خارج أوروبا، ووصل سعر خام برنت إلى ١٢٠٩٤ دولارا للبرميل في الرابع من أغسطس ٢٠٢٢، وهو أدنى مستوى منذ بدء العمليات العسكرية في فبراير، لكن ا لأسعار ارتفعت في وقت سابق فوق ١٢٠ دولارًا للبرميل، مع تحمُّل المستهلكين في الدول الغربية عبء تلك الت كاليف .وتُرجمت هذه الأسعار المرتفعة للنفط والغاز الطبيعي إلى ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة المحلية .وأثار ت تحذيرات من قِبَل العديد من المنظمات والخبراء بشأن المخاطر الحقيقية للغاية من ركود وشيك في هذه البلد دان، وعلى سبيل المثال، حذر مصرف «كوميرزبنك» الألماني، من «رد فعل متسلسل له عواقب غير متو قعة» و«ركود حاد» لاقتصاد البلاد من النقص المستمر في الغاز الطبيعي .وفي ظل انخفاض صادرا ت الطاقة من روسيا، توقع البنك الألماني انكماش النمو الاقتصادي لبرلين بنسبة ٢٫٧ %لعام ٢٠٢٢ .

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد أشارت «ماتينا جريدنيف» ، في صحيفة «نيويورك تايمز» ، الى أن الت هديد بمزيد من التخفيضات الروسية لصادرات الطاقة وارتفاع معدلات التضخم يهدد بتقليص ما يصل إلى ١. ٥ %من توقعات النمو الاقتصادي، مضيفة أن أوروبا «خفضت بالفعل توقعات النمو الاقتصادي بنسبة ٧.٢ في المائة لعام ٢٠٢٢».

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي لم يتأثر بشكل مباشر بنقص إمدادات الطاقة المحلية، إلا أنه وجد نف سه أيضًا في وضع يقاوم فيه بشدة أكبر ارتفاع في التضخم في البلاد منذ أكثر من أربعين عامًا، حيث قام الاحت

ياطي الفيدرالي الأمريكي مؤخرًا برفع أسعار الفائدة في محاولة لمواجهة ذلك .وسجلت وزارة العمل الأمريكية ارتفاع التضخم إلى ١.٩%، كما سجلت السلطات المحلية في العديد من المدن الأمريكية الكبرى، بما في ذلك سياتل وميامي، مستويات تضخم عالية .ونتيجة لذلك، ارتفعت تكلفة جالون البنزين في الولايات المتحدة ف وق ٥ دولارات في يونيو ٢٠٢٢، وهو رقم قياسي، وبينما شهد انخفاضا منذ ذلك الحين، إلا أنه لا يزال أعل ى من ٤ دولارات.

وتم الاعتراف أيضًا بأن احتمال حدوث ركود قادم في الولايات المتحدة؛ يمثل ضربة سياسية كبيرة لآمال إعا دة انتخاب «بايدن» ، خاصة وأن هذا يأتي قبل فترة وجيزة من انتخابات منتصف المدة المؤثرة، حيث من المتوقع أن يُبدي المرشحون الجمهوريون أداءً جيدًا .ووصف «دومينيك روش» ، في صحيفة «الجارديان» ، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، بأنه «ضربة كبيرة لإدارة بايدن» ، مشيرًا إلى أن أرقام استطلاعات ال رأي على الأداء الاقتصادي للرئيس هي الأدنى خلال فترة رئاسته حتى الآن.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الآمال في تجنب الركود أقل تفاؤلاً بشكل ملحوظ في المملكة المتحدة، في ظل تقييم مات «بنك إنجلترا» ، للمسار المستقبلي للاقتصاد البريطاني، وعلق «بن تشابمان» ، في صحيفة «ذي إندب ندنت» ، بأن ذلك يعد «أحد أكثر التقييمات كآبة على الإطلاق حول الآفاق الاقتصادية للمملكة المتحدة» .وحذرت لجنة السياسة النقدية بالبنك، من أن التضخم قد يصل إلى ذروته عند ٣.١٣ %بحلول نهاية ع ام ٢٠٢٢، وهي زيادة عن التحذيرات السابقة المقلقة بالفعل للمؤسسة المالية، والتي تشير إلى ارتفاعها إلى ٩. ٤ .%وبالتالي من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة ١.٢%، وذلك لخمسة أرباع متتالية للمرة الأ ولى منذ أربعة عشر عامًا .علاوة على ذلك، من المتوقع أن تزداد البطالة من ٨.٣ %إلى ٣.٦ %بحلول عام ٢٠٢٥.

من ناحية أخرى، قام «بنك إنجلترا» ، برفع أسعار الفائدة من ١,٢٥ %إلى ٧٥.١%، وهو أكبر ارتفاع منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، فيما وصفته شبكة «بي بي سي نيوز» ، بأنه «محاولة لخفض الأسعار المرتفعة» .وحذر «أندرو بيلي» ، محافظ بنك إنجلترا، من «خطر حقيقي» ، يتمثل في أن يصبح ارتفاع الأس

عار «جزءًا لا يتجزأ» من الاقتصاد البريطاني، محذرا من انخفاض دخل الأسرة الحقيقي بنسبة ٥ %ع لى مدار عامين، في حين أن متوسط فواتير الطاقة للمستهلكين في المملكة المتحدة سيرتفع إلى ٥٠٠.٣ جنيه إس ترليني بحلول أكتوبر ٢٠٢٢، بزيادة من ٢٠٠.١ جنيه إسترليني عن العام السابق .كما توقع مصرف «إنفست ك» أن تصل أسعار الطاقة إلى ٢١٠.٤ جنيه إسترليني سنويًا بحلول يناير ٢٠٢٣ .وأوضح «تشابمان» ، كذلك أن «الزيادة في التضخم ستضر أيضًا بالمالية العامة، وتضيف المليارات إلى الدين الحكومي ودفعات الف ائدة على السندات المرتبطة بالتضخم»

وحول كيفية مواجهة هذه التحديات الاقتصادية المعقدة في ضوء الاختلافات بين الحكومات الغربية فيما يتعل ق بالسياسة الاقتصادية، وأيضًا، في حالة المملكة المتحدة، بين المرشحين الذين يسعون لخلافة «جونسون» على منصب رئيس الوزراء في سبتمبر ٢٠٢٢ أوضح «نديم الزهاوي» ، وزير المالية، أن الحكومة البريطان ية «تتخذ خطوات مهمة للسيطرة على التضخم» استنادًا إلى «سياسة نقدية قوية ومستقلة وضرائب مسؤ ولة وقرارات إنفاق وإصلاحات لتعزيز إنتاجيتنا ونمونا» .على الرغم من ذلك ترى «تشابمان» أن ا لتحذيرات الاقتصادية الأخيرة لبنك إنجلترا، «ستثير القلق لمن سيصبح رئيس الوزراء المقبل» .

وسجل «جوشوا نيفيت» ، من شبكة «بي بي سي نيوز» ، كيف هيمنت «الحالة المتدهورة لاقتصاد المملك ة المتحدة» على حملة قيادة حزب المحافظين، حيث وضع كل من الوزير السابق، «ريشي سوناك» ، ووزيرة الخارجية الحالية، «ليز تروس» ، خططهما الخاصة لمعالجة التضخم وتقليل احتمالية ركود اقت صادي مدمر .وفي حين أصر «سوناك» على ضرورة إعطاء الأولوية لمعالجة ارتفاع التضخم قبل التخفيضا ت الضريبية فقد تعهدت «تروس» ، بخفض ضريبي فوري بقيمة ٣٠ مليار جنيه استرليني عند وصولها للم نصب على أساس أن «محاولة تدارك مخاطر الأحداث قبل الأوان تؤدي إلى نتائج عكسية» للنمو الاقتص ادي، مؤكدة أن الركود «ليس أمرًا حتميًّا» ، إذا تم اتخاذ إجراء قوي بسرعة .

وردًّا على ذلك، وصف «سوناك» ، التخفيضات الضريبية لتروس بـ« غير الممولة» ، والذي سوف تص ب «الوقود على نار» التضخم المتزايد .وانتقدت الوزيرة في حكومة الظل عن حزب العمال المعارض، «را

شيل ريفز» ، مرشحي قيادة حزب المحافظين؛ لأنهم «قاموا بجولة في البلاد معلنين عن سياسات غير عمل ية لن تُقدم شيئًا لمساعدة الناس على تجاوز هذه الأزمة» ، في حين أصر وزير الظل من حزب العمال، «كون ور ماكجين» ، على أن كلا المرشحين «ليس لديهما حلول للتضخم المرتفع، وفواتير الطاقة الجنونية والركو د الطويل، الذي حذر بنك إنجلترا من أنه يلوح في الأفق» .

وفي «الاتحاد الأوروبي» دفع التضخم والتحذيرات من الركود الوشيك؛ متأثرين بشدة بطلب الطاقة والأ سعار، المسؤولين إلى اتباع سياسة تقليل استخدام الطاقة لتقويض محاولات روسيا لإلحاق أضرار اقتصادية بال دول التي تدعم المقاومة الأوكرانية .وكجزء من هذا الجهد، اقترحت «أورسولا فون دير لاين» رئيسة المف وضية الأوروبية أن تخفض الدول الأعضاء استخدامها بنسبة ١٥ %خلال الشتاء القادم .ويرى «سيمون تاجلي ابيترا»، من مركز أبحاث «بروغل» ، أن «الحكومات يجب أن تطلب من الناس أن يستهلكوا كميات أقل» ، و« يجب أن تكون لديهم الشجاعة لإخبار مواطنيهم أن أوروبا في خضم ما يمكن أن يمثل أكبر أزمة ط اقة في تاريخها» .

ومع ذلك، يبدو أن هناك صعوبة في محاولة تفسير سبب عدم قدرة الغرب على التحكم بسهولة في أسعار الطا قة المتزايدة لمساعدة المستهلكين .وأقر «جيروم باول» ، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أنه في حين أن هناك «مسارًا يمكننا من خفض التضخم» ، فقد «واجهتنا معوقات في هذا الصدد تستند إلى أحدا ث خارجة عن إرادتنا» .

على العموم، يعكس هذا الموقف حقيقة أوسع نطاقا مفادها أنه بالنسبة للعديد من الحكومات والمؤسسات الغر بية فإن وسائل التحكم في ارتفاع التضخم وأسعار الطاقة المرتبطة به في اقتصادات الغرب تبدو خارجة عن سيـ طرتها، وتعتمد على عوامل خارجية، مثل :الحرب الروسية في أوكرانيا، ومحاولات الدول الأعضاء في منظمة أوبك لإنتاج الطاقة في حدود طاقتها، وبسبب حالة عدم اليقين العام في الأسواق المالية العالمية بشأن إمكانية حدوث ركود، والاستعدادات اللازمة التي يتعين على الدول القيام بها لضمان استقرارها الاقتصادي في مثل هذه الحالة .

٢٠٢٢/٨/١٥

زيارة بايدن والفشل في معالجة التحديات الإقليمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قبل زيارة جو بايدن الأولى للشرق الأوسط كرئيس للولايات المتحدة في يوليو ٢٠٢٢، قدم العديد من الخبراء ال غربيين البارزين في الشؤون الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط والجغرافيا السياسية اقتراحاتهم حول الكيفية التي يمكن بها للقائد العام للقوات الأمريكية أن يؤمن مصالح واشنطن الاستراتيجية الطويلة المدى في المنطقة، سواء أكان ذلك تحديدًا من خلال إصلاح العلاقات المتوترة مع الشركاء الأمنيين الخليجيين، أو إنشاء إطار جديد للتعاون لصالح الاستقرار الإقليمي .وبينما أكد دانيال ب .شابيرو، السفير الأمريكي السابق بإسرائيل، في مقا ل له بالمجلس الأطلسي، على حتمية دعم عوامل «التكامل الإقليمي» بين الشركاء الأمنيين التاريخيين تحت قيادة الولايات المتحدة، حث كل من ستيفن كوك ومارتن إنديك، بمجلس العلاقات الخارجية في فوريـ ن آفيرز الأمريكية، بايدن على ضرورة إحراز «تقدم كبير» و«الدخول في اتفاق إطار عمل استراتيجي مع المملكة العربية السعودية «من شأنه توفير» التزام أمريكي بتعزيز التعاون الدفاعي والأمني الثنائي المع ني بمعالجة التهديدات المشتركة وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين» .

ومع ذلك، لم يتم تقديم أو تنفيذ أي من هذه الالتزامات الأمريكية الجريئة لضمان أمن الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن بايدن تحدث في مدينة جدة السعودية عن كيف أن أهداف الولايات المتحدة حيال المنطقة «محد دة وواقعية وقابلة للتحقيق» ، إلا أنه حاول تهدئة المخاوف إزاء الانسحاب الأمريكي المستمر من المنطقة ع سكريًّا وسياسيًّا، كما أن وسائل الإعلام الغربية اهتمت الاستقبال الشخصي للرئيس الأمريكي في المملكة العرب ية السعودية، وتبادله السلام عبر قبضة اليد دون مصافحة مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بدلاً من إلقاء الضوء على تلك الالتزامات المقترحة.

ومن وجهة نظر أنتوني كوردسمان، الرئيس الفخري للاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)بواشنطن العاصمة، فإن تركيز وسائل الإعلام على هذا الحدث الفريد للزيارة وغيره من «القضايا وا لاتجاهات الثانوية قصيرة الأجل ومعظم التقارير والمناقشات المتعلقة بزيارة بايدن» قد قوض الواقع الأو سع المتمثل في ضرورة مواجهة «التحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تعترض الولايات المتحدة في الشرق الأ وسط» .

وفي ورقة بحثية للمركز بعنوان «التطلع إلى ما وراء زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط وقبضة اليد :الحاجة إلى موا جهة التحديات الاستراتيجية الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» ، أشار كوردسمان إلى أن التحديا

ت الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط باتت أكثر إلحاحًا، بما في ذلك ضرورة «التعا مل مع المستويات الأوسع من حالة عدم الاستقرار وفشل سياسة واشنطن» في المنطقة، والحاجة إلى «إعا دة بناء العلاقات مع الشركاء الأمنيين» ، وتفعيل «خيار حل الدولتين» في الصراع الإسرائيلي الفلسطي ني، بالإضافة إلى ضرورة النظر إلى ما وراء أزمة الغاز والنفط التي سببتها الحرب الأوكرانية - الروسية.

وكتب كوردسمان عن الكيفية التي تمكن الولايات المتحدة من إظهار مشاركة أمنية أكثر قوة واستباقية في الش رق الأوسط وشمال إفريقيا لمعالجة مخاوف الشركاء والحلفاء التاريخيين، ومن بين الطرق التي يقدمها كورد سمان في هذا الصدد ضرورة أن تكون «جهود الولايات المتحدة لتعزيز قضايا حقوق الإنسان مع هؤلاء الشركاء متوازنة مع الحاجة إلى تعزيز المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة» و«بناء شراكات استراتيجية أكثر فا علية مع المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى» ، ولا يخفى أنه أثناء لقاء قادة الدول العربية بال رئيس الأمريكي في جدة أعربوا عن «القلق بشأن الشكوك في مدى التزام الولايات المتحدة بإبقاء قواتها في المنط قة» في أعقاب الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان، وبات واضحًا أن مسألة «الانخفاض المستمر في ثقة الشركاء العرب في واشنطن كشريك أمني» أحد «الأسباب الرئيسية لزيارة الرئيس بايدن» ، وق د أعرب كوردسمان عن أسفه لفشل إدارة بايدن في إعلان «استراتيجيات وخططا واضحة» للتعامل مع أ ي من «التحديات الاستراتيجية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» «المذكورة أعلاه» .

وتطرق كوردسمان إلى المخاطر الاستراتيجية لعدم اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، مؤكدًا أن الأخيرة لا تزال «ذات أهمية استراتيجية بالغة للولايات المتحدة» ؛ بسبب «صادراتها من الطاقة» ، و«التهديدا ت المستمرة التي تشكلها جماعات الإرهاب والتطرف» ، و«المخاوف الأمنية الإقليمية التي تمثلها إيران» ، فضلاً عن «التهديدات العسكرية المختلطة المتغيرة التي تشكلها كل من الصواريخ والأسلحة النووية والعسكر ية غير التقليدية الإيرانية» .وفي هذا الصدد، كشفت كيرستن فونتينروز، الزميلة غير المقيمة في المجلس الأطلسي والمديرة الأقدم لشؤون الخليج في مجلس الأمن القومي الأمريكي سابقًا، أن «الأوساط السياسية الداخ لية الأمريكية لا تؤيد ربط الولايات المتحدة بأي التزامات عسكرية إضافية سواء مع المملكة العربية السعودية أو أي دولة عربية أخرى في الشرق الأوسط» .

وإلى جانب التزامات الولايات المتحدة بحماية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، كتب كوردسمان عن كيفية ت هميش مسألة جوهرية أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية، وهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي كا ن يجب أن تحظى «باهتمام أكبر بكثير» من قِبَل المراقبين والمعلقين الغربيين خلال فترة زيارة بايدن لل

شرق الأوسط، وفي هذا الصدد أعرب كوردسمان عن أسفه لـ«الموت الفعلي لخيار لحل الدولتين» بالوقت الراهن، ورأى أن إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في القدس والذي كشف النقا ب عنه من قِبَل بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد أوضح أن الرئيس الأمريكي الديمقراطي قد «ركز اهتمامه نحو جهود إظهار دعمه لإسرائيل» بدلاً من معالجة القضية الفلسطينية بشكل ملائم خلال فترة رئاسته.

وعند تعليقه على هذه الشراكة والوثيقة الخاصة بها ومدى دورها في خلق التزامات ولو محدودة لدعم خيار ح ل الدولتين وما إذا كانت واشنطن مستعدة للعمل مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية في هذا الصدد، رأ ى كوردسمان أنه هذه الشراكة ولا تصرفات الولايات المتحدة في ظل إدارة بايدن الراهنة «مثلت بأي حال من الأحوال أي تقدم فعلي في تحسين العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية» ، وبالتالي «لا تعبر الوثيقة عن أي تأ ييد مشترك لعملية السلام أو حل الدولتين في نهاية المطاف» .

واستمرارًا في انتقاده لتقاعس بايدن في هذا السياق، أضاف كوردسمان أن الرئيس الأمريكي فشل في «عدم معا لجة الأزمة المستمرة في غزة بجدية» ، وذلك عندما تحدث إلى المسؤولين الإسرائيليين، كما «تجاهل إلى حد كبير» قضية التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية» ، وبالمثل، أشار آرون ديفيد ميللر ، زميل أقدم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ودانييل كيرتزر من كلية وودرو ويلسون للشؤون العامة والدو لية بجامعة برينستون، إلى أنه «من غير الواضح ما إذا كان الرئيس الأمريكي لا يزال ملتزمًا بإعادة فت ح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية، كما لم يُدِن بايدن في تصريحاته العلنية التوسع الاستيطاني الإسرائ يلي مع أنه كان بإمكانه أن يقود بمصداقية عملية السلام الحالية إلى الأمام» ، ومع ذلك رأى كوردسمان أن «الرسالة السطحية» التي بعث بها بايدن خلال زيارته للشرق الأوسط والتي دعت لـ«إحياء خيار حل الدولتين» كانت منصفة وأشبه بـ«إعطاء إنعاش فموي لجثمان فارق الحياة» .

وأكد كوردسمان عدم احتمالية أن تتخذ الإدارة الأمريكية الحالية أي إجراء حازم للحد من الانتهاكات الإسرا ئيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومع ذلك أشار إلى أن هناك «أسبابًا وجيهة للولايات المتحدة لما رسة ضغط متزايد على إسرائيل» لإنهاء توسعاتها الاستيطانية في الضفة الغربية و«لمنح الفلسطينيين المزي د من الحقوق المدنية والحماية القانونية» ، واعتناق آليات «عملية» ترمي لحل هذه الأزمة التي لن تت م تسويتها سوى «إلا ببعث خيار حل الدولتين من جديد» .

وهناك قضية أخرى علق عليها كوردسمان وهي تعلق باستراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية لأمن الطاقة في الشرق الأوسط؛ حيث يرى أن واشنطن تحتاج «لاستغلال الأهمية الاستراتيجية لصادرات منطقة الشرق الأوس

ط من النفط والغاز على حد سواء» ، مشيرًا إلى أن الحرب الأوكرانية أظهرت أن الاقتصاد العالمي «لا يزال يـ عتمد بشكل كبير على قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على توفير صادرات مستقرة من إمدادات النف ط والغاز» ، ويعتقد كوردسمان أنه يجب على واشنطن الاستمرار في إيلاء «اهتمام وثيق لتعزيز قدرات تصدي ر موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» لمواجهة منافسيها الدوليين في روسيا والصين، و فيما يتعلق بزيارة بايدن إلى الشرق الأوسط، أكد كوردسمان مرة أخرى أنها لم «تحقق أي تقدم جوهري في التـ عامل مع حقيقة الاعتماد على واردات النفط والغاز الروسية، وهو ما خلق أزمة طاقة عالمية كبرى عام ٢٠٢٢ ».

مما سبق نخلص إلى أن كوردسمان يرى أن زيارة بايدن للشرق الأوسط فشلت في معالجة التحديات الإقليمية بـ شكل مناسب، وأن «الخطاب الاستراتيجي» من واشنطن «لا يكفي وحده لطمأنة الشركاء الاستراتيجيـ ين» ، وأن الولايات المتحدة «بحاجة إلى إظهار خطط حقيقية للتنفيذ» ، وأنها «ستتخذ إجراءات ملموسة » لمعالجة المخاطر الاستراتيجية والأمنية المستمرة في المنطقة إذا كانت ترغب في الاستمرار في الاعتماد علـ ى دعم شركائها التاريخيين، وأن هناك حاجة واضحة أيضًا «لحل أفضل للتعامل الأمريكي مع القضية الفلسـ طينية» من خلال تقديم «المزيد من الحقوق والأمن» للشعب الفلسطيني، ولكن تم تجاهل وجود هـ ذا الحل طوعًا من قبل واشنطن.

٢٠٢٢/٨/١٩

السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني البحريني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تلعب السياحة دورًا اقتصاديًا بالغ الأهمية للعديد من دول العالم، وتؤكد «منظمة التجارة العالمية»، أنها هي القطاع الخدمي الوحيد الذي لم يتأثر سلبًا بالتباطؤ الاقتصادي الذي عانته معظم دول العالم نتيجة الأزمة المالية العالمية في نهاية ٢٠٠٨، كما أن العوائد المباشرة لهذا القطاع تتفوق على عوائد القطاعات والأنشطة الخدمية الأخرى، فيما تعد من أهم مصادر الدخل لدول متقدمة، كفرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا، وكذلك لدول عربية كالسعودية والإمارات والمغرب ومصر، وإلى هذا تنظر مملكة البحرين بالنسبة إلى قطاع السياحة في رؤيتها الاقتصادية ٢٠٣٠، كأحد الأعمدة القوية لتنويع مصادر الدخل.

وفي إدراك لأهمية هذا القطاع، خصصت البحرين للسياحة منذ يونيو ٢٠٢٢ وزارة قائمة بذاتها، بعد أن كانت جزءًا من وزارة التجارة والصناعة، بهدف تعظيم قدرتها ودورها في الاقتصاد الوطني .ولعل هذا التطوير

المؤسسي، كان نتيجة إرادة سياسية عبر عنها الملك «حمد» في تصريحاته، واهتمامه بتنمية هذا القطاع، وهو ما كان محل تقدير «المنظمة العربية للسياحة»، التي منحته قلادة السياحة العربية من الفئة الممتازة عام ٢٠١٨ .

علاوة على ذلك، فإن هذا التطوير يعد من أهم ممكنات تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع في خطة التعافي الاقتصادي) ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦(، التي تتطلع إلى زيادة نسبة إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي البحريني إلى ٤.١١ %بنهاية ٢٠٢٦، لتصبح الرابعة بعد النفط والخدمات المالية والصناعة، فضلاً عن آثار الانتشار التي يحققها هذا الهدف، لجهة توفير فرص عمل لائقة بأجور عالية للشباب البحريني، وإنعاش الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها كالتشييد والصناعات الحرفية والفنادق والمطاعم والمواصلات والاتصالات والتعليم الفني والتدريب.

وجاء إصدار الملك المرسوم رقم «٢٥» لسنة ٢٠٢٢، بإنشاء وزارة السياحة، وتعيين «فاطمة بنت جعفر الصيرفي»، وزيرًا لها - وكانت تشغل نائب الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض - بعد أن بلغ معدل تعافي القطاع ٨٢ %في الربع الثاني لعام ٢٠٢٢، مقارنة بالربع الثاني لعام ٢٠٢١، وبلغ عدد الليالي السياحية نحو ٣ ملايين ليلة في الربع الثاني٢٠٢٢، مقارنة بنحو ٦٠٠ ألف ليلة في الربع الثاني ٢٠٢١، وارتفاع إيرادات السياحة إلى ٤.٣٣٠ مليون دينار، مقارنة بـ٢.٩٤ مليون دينار في ٢٠٢١، ليأخذ هذا القطاع دوره كمورد متجدد للاقتصاد الوطني، وينفذ الاستراتيجية التي أطلقها في نوفمبر ٢٠٢١ .

وتستهدف استراتيجية تنمية السياحة البحرينية) ٢٠١٦–٢٠١٩(، رفع مستوى مؤشرات السياحة بشكل عام، كإنفاق السياح ٢ مليار دينار بحريني، ووصول متوسط الليالي السياحية لكل سائح إلى ٥.٣ ليلة، ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤.١١%، وأعداد السائحين إلى ١.١٤ مليون زائر، ومتوسط إنفاق الزائر إلى نحو ٧٥ دينارا .ويتم ذلك عبر زيادة عدد الدول المستهدف جذب السياح منها، بإضافة ١٨ سوقا جديدة بدعم من قطاع الطيران، وتنويع المنتج السياحي، وتسهيل الدخول، وتطوير عناصر الجذب السياحي، والتسويق والترويج، وتعدد خيارات الإقامة، وتعدد مجالات الأنشطة السياحية، لتشمل إلى جانب السياحة الترفيهية، العلاجية، والرياضية، والثقافية، وسياحة الأعمال.

وهذه الأرقام رغم طموحها، إلا أنها أهداف واقعية في ضوء ما تملكه المملكة من إمكانات سياحية في هذه المجالات، وقد صيغت كتطور طبيعي ممكن الوصول إليه بناءً على ما تحقق قبل ذلك من أرقام تنفيذًا لاستراتيجية) ٢٠١٦–٢٠١٩(، في الفترة ما قبل جائحة كورونا، حيث ارتفع إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من ٦.٤ %في ٢٠١٥ إلى ٦,٨ %في ٢٠١٩، وارتفع إجمالي إنفاق السياحة الوافدة من ١.١

مليار دينار إلى ٥.١ مليار دينار، وارتفع عدد الزوار القادمين إلى المملكة بغرض السياحة من ٧.٩ مليون إلى ١.١١ مليون سائح، وزاد متوسط الليالي السياحية من ٣.٢ ليلة إلى ٤.٣ ليلة، وبلغ متوسط إنفاق الزائر ٤.٧٢ دينار في ٢٠١٥ ومتوسط هذا الإنفاق ٧١ دينارا في ٢٠١٩.

ويعزز تحقيق هذه الأهداف ما تتمتع به المنامة من سمعة سياحية، جعلت مجلس وزراء السياحة العرب يسميها عاصمة للسياحة الخليجية في ٢٠١٦ وللسياحة العربية في ٢٠٢٠، وتنفيذ عدد من المشاريع السياحية كتطوير بلاج الجزائر، والمدينة السياحية، ومشروع منتجع جميرا خليج البحرين، ومركز البحرين الدولي الجديد للمعارض والمؤتمرات، والمدينة الجنوبية، وفندق العنوان مراسي البحرين، والعنوان رزيدنس، وفندق فيدا مراسي البحرين، وفيدا رزيدنس، ومراسي جاليريا، وواجهة الغوص البحرية، والواجهة البحرية لساحل فيلالي، ومشروع سعادة، وفندق ومنتجع مانتفيس بجزر حوار، واحتضان البحرين أكثر من ١٩٠ فندقا ومنتجعا، بعد أن كانت ٨٣ فندقًا ومنتجعًا في ٢٠٠١، وتسعى المملكة من خلال هذه الاستراتيجية إلى الفوز بنصيب كبير من تعافي السياحة في منطقة الشرق الأوسط بعد انحسار جائحة كورونا، حيث توقع الاتحاد الدولي للنقل) آياتا (أن المنطقة ستعود إلى المستويات التي سجلتها في ٢٠١٩ بصورة تدريجية حتى ٢٠٢٤.

ويدعم تنفيذ استراتيجية التنمية السياحية في المملكة تنظيم المهرجانات والمؤتمرات والمعارض الفنية والموسيقية والترفيهية والرياضية، كمهرجان ربيع الثقافة، ومهرجان صيف البحرين، ومهرجان تاء الشباب، ومهرجان الموسيقى، وتذليل العقبات وانخفاض التكاليف، ما يشجع المستثمر على الاستثمار في هذا القطاع، وتوفير إمكانية امتلاك أصحاب المشاريع لمنشآتهم من مطاعم وفنادق، وما تتمتع به البحرين في مجال السياحة الثقافية من مواقع أثرية، كقلعة البحرين، وقلعة بوماهر، وقلعة عراد، وقلعة الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح، ومتحف البحرين الوطني، ومنازل المحرق القديمة، وقد أضافت اليونسكو ٣ مواقع بحرينية ضمن قائمة التراث العالمي، وهي مدافن دلمون، وجزيرة المحرق، وقلعة البحرين الأثرية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعدد مجالات السياحة الرياضية، كالإبحار والغوص والصيد وركوب الخيل وسباق السيارات، وقد غدت المملكة تستضيف في إبريل من كل عام الفورمولا) ١(، كما تتعدد مجالات السياحة الترفيهية، كزيارة حديقة واهوو المائية، وهي من أفضل وأحدث الحدائق المائية في الشرق الأوسط، ومملكة طيور العزيزية، التي تضم العديد من أنواع الطيور في العالم، وزيارة سوق باب البحرين، ومحمية العرين، ومنتدى جنة دلمون المفقودة .إلى جانب مجالات السياحة العلاجية، ويخدم التدفقات السياحية لهذه الأغراض كفاءة الكوادر المؤهلة من الشباب البحريني وحالة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي

تتمتع به المملكة، وتوافر الرعاية الصحية، وسرعة إنجاز المعاملات وسهولة التواصل، وعدم وجود حواجز لغوية.

ومع ذلك، فإن المهمة الملقاة على عاتق الوزارة الجديدة ليست بالمهمة السهلة، إذ وضعت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في رؤيتها المستقبلية، السياحة على رأس اهتماماتها في استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل، حيث نجد تطورا سريعا في هذا الشأن في كل من الإمارات والسعودية .وبينما تمثل السياحة من السعودية أكثر من ٦٠ %من إجمالي السياحة الوافدة للبحرين، فإن النسبة المتبقية تعني أن هناك العديد من الفرص التي لم تُغتنم بعد، مع ما يؤهله لها موقع البحرين الاستراتيجي على خطوط التجارة، ومناخها المعتدل خريفًا وشتاءً، فضلاً عن مواهبها الطبيعية.

وقبل قيام وزارة السياحة كانت هناك ثلاث منظمات حكومية متكاملة تسعى لتعزيز مؤهلات البحرين السياحية، وهي «هيئة البحرين للثقافة والآثار»، و«هيئة البحرين للسياحة والمعارض»، و«مجلس التنمية الاقتصادية» .وبمجهود هذه الهيئات ارتفع عدد زوار المملكة بنسبة ٢٦ %خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٦، وتم تأسيس مكاتب سياحية في دول تعتبر من الشركاء الاقتصاديين للمملكة، كالصين والهند وروسيا والمملكة المتحدة .وتم وضع أهداف محددة لعام ٢٠١٨، منها استقطاب ٢.١٥ مليون زائر، وزيادة الإنفاق اليومي للسائح بنسبة ١٥%، وزيادة متوسط مدة الزيارة من ٢.٢ ليلة إلى ٢,٥ ليلة، وتعزيز مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كي تصل إلى ٦.٦.%

وبشكل عام، تُبنى الاستراتيجية الجديدة على ما سبق، مثل الهوية السياحية التي أطلقتها هيئة البحرين للسياحة والمعارض في أبريل ٢٠١٦ «بلدنا بلدكم»، ووضع تطوير قطاع السياحة في أولويات برنامج عمل الحكومة، التي تحفز المستثمرين، بتوفير البيئة الحاضنة للمشروعات السياحية والترويج للبلاد كواجهة سياحية .وترتكز هذه الاستراتيجية على تطوير المنافذ كجسر الملك فهد، ومطار البحرين الدولي، وميناء خليفة بن سلمان، وتطوير المرافق البحرية لاستيعاب اليخوت الخاصة من الدول المجاورة، والجذب السياحي بإقامة فعاليات داعمة من خلال تطوير مركز البحرين للمعارض، وتعزيز المرافق السياحية للسكن من فنادق وشقق مفروشة وشقق سكنية، ودراسة إنشاء معهد خاص للفندقة والضيافة، ووضع السائح الخليجي في مقدمة اهتماماتها وتنشيط السياحة العائلية، وتوسيع الدائرة لاستيعاب السياح من الدول الأخرى.

وترويجًا لقطاع السياحة البحرينية، فإنه تزامنًا مع اختيار المنامة عاصمة للسياحة العربية من قبل وزراء السياحة العرب في ٢٠٢٠، استضافت المملكة في أواخر يناير ٢٠٢٠، ملتقى دولي للسياحة الفاخرة،

وشاركت في الاجتماع التاسع للجنة السياحة والتنافسية لمنظمة السياحة العالمية بالأمم المتحدة، ومعرض جنوب آسيا للسفر والسياحة بالعاصمة الهندية، فضلاً عن إقامة الفعاليات التسويقية المحلية.

وفي فبراير ٢٠٢٠، وقبل زيادة حدة الانتشار جائحة كورونا، وقعت هيئة البحرين للسياحة والمعارض، اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة التراث الثقافي والأنشطة السياحية في إيطاليا، كما وقعت اتفاق تعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لتنفيذ المرحلة الرابعة من مشروع إحصاءات السياحة الذي انطلق من عام ٢٠١٥ .وفي عام ٢٠٢٠ أيضًا كانت البحرين قد وضعت حجر الأساس لمركز البحرين الدولي الجديد للمعارض والمؤتمرات في منطقة الصخير، مستهدفًا تعزيز موقعها على خارطة صناعة المعارض والمؤتمرات العالمية .إلى جانب افتتاح توسعة مطار البحرين الدولي .وقبل الجائحة كانت المملكة قد تقدمت ٣١ مركزا في الرقم القياسي لمؤشرات السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس».

على العموم، فإنه إذا كانت السياحة الخليجية مازالت تمثل أهم روافد السياحة البحرينية، فإن التكامل السياحي بين دول المنظومة الخليجية يعد دعامة رئيسية لتنفيذ استراتيجية تنمية السياحة البحرينية، فهو يعزز هذا القطاع، وينظم الاستفادة المشتركة في استقبال السياحة غير الخليجية، وإلى هذا بادرت المملكة في يوليو ٢٠٢٢ من خلال وزارة السياحة، إلى استكمال المباحثات مع وزارات وهيئات السياحة في عدد من الدول الخليجية؛ بهدف إطلاق برامج سياحية مشتركة، تكون فيها مملكة البحرين محطة أساسية ضمن الجولة الخليجية للسياح من دول الخليج والسياح الأجانب.

٢٠٢٢/٨/٢٢

توقعات صندوق النقد الدولي لأداء اقتصادات دول الخليج والغرب

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في يونيو الماضي، توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي أن يدخل العالم «فترة طويلة» من «النمو الضعيف والتضخم المرتفع» ، وقال ديفيد مالباس، رئيس البنك الدولي، إن «إجراء تغييرات في السياسات المالية والنقدية والمناخية وسياسة الديون» تم «لمجابهة سوء تخصيص رأس المال وعدم المساواة» .وبعد شهرين، لا تزال هذه المخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي طويل الأجل حادة .وصرح بير أوليفييه جارينشا، المستشار الاقتصادي الرئيسي لصندوق النقد الدولي، بأن الآثار الاقتصادية السلبية لحرب أوكرانيا، جنبًا إلى جنب مع الآثار الطويلة الأمد لوباء الفيروس التاجي، فضلًا عن عدد لا يحصى من العوامل المالية الأخرى، قد دفعت الاقتصاد العالمي إلى «الترنح على حافة هاوية ركود عالمي» .وبشكل خا

ص، أدى الارتفاع الصاروخي في أسعار الطاقة للمستهلكين في الدول الغربية منذ فبراير ٢٠٢٢ إلى ارتفاع معد لات التضخم في اقتصاداتها الوطنية، ومن ثم دق ناقوس الخطر بشأن مخاطر حدوث انكماش اقتصادي كبير لبقية هذا العام و٢٠٢٣ .وقد رفع البنك الفيدرالي الأمريكي، وبنك إنجلترا، والبنك المركزي الأوروبي، أسعار الفائدة بشكل كبير لمحاولة مكافحة ارتفاع مستويات التضخم، ووصف لاري إليوت، من صحيفة الجارديان ، مؤخرًا توقع بنك إنجلترا لمعدل تضخم مرتفع بنسبة ١٣ %بـ«المتفائلة» ، وترى إيزابيل شنابل، الاقتصا دية الألمانية وعضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، في ظل نظرة البنك الأوروبي السلبية لـ«توقعات الت ضخم» منذ رفع أسعار الفائدة في يوليو ٢٠٢٢ «لم يتم تخفيفه» بعد شهر، أنه يجب توقع المزيد م ن سعر الفائدة .في الوقت نفسه، في الولايات المتحدة، حذر الرئيس التنفيذي لبنك أوف أمريكا، بريان موينيـ هان، سواء كنا في حالة ركود أم لا فإنه «ليس بالأمر المهم حقًّا» ، حيث إن تصور الركود هو الذي قلل من ثقة المستهلك، وبالتالي المخاطرة بمزيد من التضخم والانكماش الاقتصادي في العام المقبل .إن مثل هذه التوقعا ت الاقتصادية القاتمة من الخبراء قد تُرجمت بشكل غير مفاجئ إلى تنبؤات اقتصادية عالمية منخفضة من قِبَ ل المنظمات المالية الدولية الرائدة مثل صندوق النقد الدولي .وأفادت «جينيفر سور» ، من موقع «بيزنس إن سايدر» ، أن الولايات المتحدة «من المرجح أن تصارع التضخم المرتفع حتى عام ٢٠٢٣»، مع تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (GDP)الآن عند مستوى إلى ٣.٢ %لعام ٢٠٢٢، منخفضًا من ٧.٥ %في عام ٢٠٢١ .علاوة على ذلك، حـ ذر صندوق النقد الدولي من أن مستويات التضخم ستبلغ ٦,٦ %في المتوسط?? للعام الحالي .وفي تقرير آفاق ا لاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠٢٢، توقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو الاقتصادي في المملكة المتحـ دة ليسجل ٢.٣ %لعام ٢٠٢٢ و٥.٠ %فقط للعام التالي، جنبًا إلى جنب مع ٦.٢ %مقارنة بـ٢.١ %خلال هذين العامين في منطقة اليورو .ووسط ارتفاع مستويات التضخم في أوروبا المرتبطة مباشرة بانعدام أمن الطاقة، حذرت أمريتا سين، مديرة الأبحاث في إنرجي أسبكتس، من أن القارة ستشهد «انكماشًا حادًّا» في العـ ام المقبل، وسط «ترشيد الطلب على القطاع الصناعي في أوروبا» .وعلى جانب آخر من المتوقع أن تستمر الهند والصين في إظهار نمو في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢، عند ٣.٣ %و٤.٧ %من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، ويعد هذان الرقمان أقل بنسبة ١ %تقريبًا وفقًا للتوقعات الاقتصادية لصندوق النقد ا لدولي في أبريل ٢٠٢٢ .وبالنسبة إلى روسيا، فمن المتوقع أن يبلغ انكماش الناتج المحلي الإجمالي ٦ %في عا م ٢٠٢٢، و٥.٣ %في عام ٢٠٢٣.

وتخالف منطقة الخليج العربي بشكل ملحوظ هذا الاتجاه من الانكماش الاقتصادي، فعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية قد انخفض بنسبة ٤.٣ %في عام ٢٠٢٠ تحت وطأة جائحة فير وس كورونا، إلا أن هذا المقياس تغير بقوة، حيث حافظ صندوق النقد الدولي في أغسطس ٢٠٢٢ على توقعاته لشهر يوليو بأن اقتصاد المملكة سوف يتوسع بنسبة تصل إلى ٦.٧ .%بنهاية العام الحالي، بالإضافة إلى ذل ك، من المتوقع أن ينمو ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٧.٣ %أخرى في عام ٢٠٢٣ .وقد أوضح أمين ماتي، مساعد مدير الصندوق، وسدرة رحمان، الخبيرة الاقتصادية، وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أنه «من المرجح أن تكون المملكة العربية السعودية أحد أسرع الاقتصادات نموًّا في ال عالم هذا العام»؛ بسبب «الإصلاحات الشاملة المؤيدة للأعمال التجارية» ، و«الارتفاع الحاد في أسعار النفط» و«استعادة الطاقة الإنتاجية من الركود الناجم عن الوباء» .وأشارت سور إلى أن هذه الزيادة ستكو ن «أسرع معدل توسع فيما يقرب من عقد من الزمان» ، وأضاف أندرو إنجلاند، من صحيفة فاينانشال تايم ز، أن الرياض الآن «في طريقها لتسجيل فائض في الميزانية بنسبة ٥.٥ %من الناتج المحلي الإجمالي عن العا ام الجاري، ليكون بذلك أول فائض منذ ٢٠١٣»، أي ما يعادل أكثر من ٥٦ مليار دولار .وخارج المملكة العرب ية السعودية، توقعت المؤسسات المالية الدولية أيضًا نموًّا اقتصاديًّا قويًّا للأعضاء الآخرين في مجلس التعاون ا لخليجي .ووفقًا لصندوق النقد الدولي، سيرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الجماعي للمجلس من ٢,١ %في عام ٢٠٢١ إلى ٤.٦ %لعام ٢٠٢٢، مع توقع صندوق النقد الدولي لجميع دول مجلس التعاون الخليج ي تحقيق نسبة نمو بالناتج المحلي الإجمالي لبقية عام ٢٠٢٢ .ومن المتوقع أن تحقق الكويت أكبر ارتفاع بن سبة ٢.٨%، بينما قدر البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٤.٥ %)يتوقع صندوق النقد الدولي زيادة بنسبة ٢.٤ .(%بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تشهد سلطنة عُمان زياد ة بنسبة ٦.٥%، وزيادة في قطر بنسبة ٤.٣%، والبحرين زيادة بنسبة ٣.٣ %في الناتج المحلي الإجمالي ال وطني بحلول نهاية هذا العام .وأشار المعلقون الغربيون إلى مكاسب دول الخليج من ارتفاع الطلب على موارد ا لطاقة وأسعارها، وذكرت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية أن البلدان «الغنية بالطاقة» في ال شرق الأوسط «تستعد لجني ما يصل إلى ٣.١ تريليون دولار من عائدات النفط الإضافية على مدى السنوات الأ ربع المقبلة، كما أنها ستتمتع بمكاسب غير متوقعة» من شأنها «تعزيز قوة صناديق الثروة السيادية في ا لمنطقة» .وهذا الرقم الأخير الذي توقعه صندوق النقد الدولي يفوق توقعاته في أبريل ٢٠٢٢ بتحقيق عائد ات غير متوقعة بمقدار ٨١٨ مليار دولار .وأكد أندرو إنجلاند أن التوقعات الأخيرة تسلط الضوء على «مدى ال

دور الذي يلعبه ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة الحرب الروسية في أوكرانيا» في «انتعاش» اقتصادات دول الخليج في وقت «يعاني جزء كبير من بقية العالم من ارتفاع معدلات التضخم والمخاوف من الركود» .وكتبت سور عن كيف أن المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص «تبدو وكأنها ستكون قادرة على ا لحفاظ على وتيرة نموها» فترة زمنية طويلة وذلك مع «زيادة عملاء النفط الكبار، مثل الهند، مشترياتهم من الخام السعودي بشكل هائل في الوقت الذي تتنافس فيه المملكة مع روسيا كمورد للطاقة» .إن تعزيز أسعار النفط ليس العامل الوحيد في فهم مبررات توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي في منطقة ا لخليج، رغم إشارة الصندوق في أغسطس ٢٠٢٢ إلى أن أداء «المالية العامة» للسعودية «سيتعزز بشكل كب ير»؛ بسبب التطورات في الإيرادات النفطية «بالإضافة إلى زيادة أسعار الصادرات النفطية .ومن هنا، أفاد البن ك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بأن توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي المذكور ة أعلاه قد ارتفعت بالفعل بنسبة ٣.٥ %في عام ٢٠٢١، وفيما يتعلق بقطاع صناعة السياحة الإماراتية، أكد مطار دبي الدولي أن أعداد الركاب الذين قد يسافرون شهريًّا عبر هذا المطار الجوي يمكن أن تعود إلى مستويا ت ما قبل الجائحة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.

٢٠٢٢/٨/٢٤

تأثير التحقيق مع ترامب على مسار الانتخابات الرئاسية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كدأبه حين كان في السلطة، نادرًا ما غاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن عناوين الأخبار منذ تر كه منصبه في يناير ٢٠٢١، سواء كانت مشاكله القانونية طويلة الأمد أو التحقيق البارز الذي أجراه الكونجر س الأمريكي عن دوره في أحداث السادس من يناير ٢٠٢١، عندما اقتحم أنصاره مبنى الكابيتول بواشنطن في محاولة لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠.

وفي خضم ذلك، تكمن حقيقة أن قاعدة الدعم القوية لترامب لم تتلاش على الرغم من هزيمته أمام جو بايدن، وهناك مزاعم عن التلاعب بالانتخابات وزعزعة قلب الحزب الجمهوري، حيث ذكرت صحيفة واشنطن بو ست أن «ما يقرب من ثلثي ترشيحات الحزب الجمهوري لمكاتب الولايات والمكاتب الفيدرالية التي تتمتع ب سلطة على الانتخابات» تم شغلها من قِبَل مرشحين مؤيدين لترامب وهم ينكرون صراحة شرعية الانتخ ابات الأخيرة.

أحدث فضيحة، وهي الأكثر تأثيرًا حتى الآن، كانت مداهمة منتجع ترامب «مار إيه لاجو» في ولاية ف لوريدا بواسطة عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، بهدف مصادرة وإعادة الوثائق والمعلومات السرية التي يُزعم أن ترامب أخذها بشكل غير قانوني م ن البيت الأبيض، وتشير قوة رد الفعل الناتج عن هذا من قِبَل كل من منتقدي ومؤيدي الرئيس السابق إلى كي ف إن الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، في عام ٢٠٢٤، قد تتأرجح، مع بقاء ترامب المرشح المفضل لد ى الناخبين الجمهوريين، وبالتالي وجود محاولة عودة محتملة إلى البيت الأبيض مع بايدن.

ولطالما كانت الفضائح التي تورط فيها دونالد ترامب داخل المكتب البيضاوي وخارجه مزيجاً من الغريب وال شائن، من بينها الواقعة الأخيرة .وأشارت شبكة بي بي سي نيوز إلى أن هذا كان أول أمر تفتيش على الإطلا ق يصدر بحق رئيس أمريكي سابق، في حين أوضح ماكينون وجرامر ويانغ، من مجلة فورين بوليسي، كيف «تم استرداد إحدى عشرة مجموعة من الوثائق السرية» من منتجع ترامب في فلوريدا، ولكن هذه كانت مجرد جزء من «مجموعة تبلغ حوالي عشرين صندوقًا من المستندات السرية والسرية للغاية» .وفيما يتعل ق بالأمن القومي، ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن وثائق سرية للغاية «تتعلق بالأسلحة النووية» كان ت من بين تلك التي اكتشفها عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي وأخذوها، وأضافت بي بي سي أن من بين الوثائق «ملفًا من الصور، ومذكرات مكتوبة بخط اليد، ومعلومات غير محددة عن رئيس فرنسا، وأمرًا تنفيذيًّا بالعفو عن حليف ترامب، روجر ستون» .

وعلى الرغم من أن ديفيد سميث، من صحيفة الجارديان، قد أشار إلى كيفية قيام عملاء مكتب التحقيقات ال فيدرالي «مرتدين ملابس مدنية والسماح لهم بالدخول من قبل الخدمة السرية دون احتكاك» ، فقد كتبت سوزان جلاسر، في مجلة ذا نيويوركر، كيف إن ترامب كان «حريصًا على تصوير نفسه على أنه ضحية» ، وبعد ذلك «تسبب في إثارة العديد من الادعاءات المثيرة للفتنة وغير الصحيحة في الغالب بشأن عملية البحث » ، بل أصدر الرئيس السابق سريعًا بيانًا يزعم فيه أن منزله كان «تحت الحصار والمداهمة والاحتلال من قِبَل مجموعة كبيرة من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي» ، وتحدث عن «كيف إن شيئًا مثل هذا لم يحد ث أبدًا لرئيس الولايات المتحدة» .

وعلى الرغم من زعمه أنه بريء، فإن ترامب من المحتمل أن يواجه تهمًا جنائية خطيرة، بالإضافة إلى مزاعم عرقلة العدالة من خلال رفض تسليم الوثائق سابقًا، ويذكر ماكينون وجرامر ويانغ أن مذكرة التفتيش «تشير إلى أن الرئيس السابق يخضع للتحقيق بشبهة انتهاك ثلاثة قوانين منفصلة تتعلق بالتعامل مع المعلومات الحكومية الحساسة» ، بما في ذلك قانون التجسس الأمريكي .

وقد أعرب المحللون عن قلقهم ولكنهم وافقوا أيضًا على أن هذه الفضيحة الكبرى لن تعرقل ترامب أو سيطرت ه على الحزب الجمهوري، وترى جلاسر أنه في حين أن مثل هذه الفضيحة وسلسلة من قضايا الادعاء قد تمث ل «تهديدًا قانونيًّا خطيرًا» لمسؤول منتخب آخر، «من الصعب تخيل أي رئيس سابق آخر يحظى بمثل هذا المأزق القانوني مثل ترامب المنافس المفضل لقيادة حزبه إلى السلطة» .وأشار لاري ساباتو، من مرك ز السياسة بجامعة فيرجينيا إلى أن هذه الأحداث دفعت الجمهوريون إلى «الالتفاف حول دونالد ترامب ولي س العلم الأمريكي» ، وبالتالي فإن هذه الفضيحة الأخيرة «عززته داخل الحزب» .

وقد ذهب العديد من الجمهوريين الأمريكيين البارزين إلى أبعد من ذلك في خطابهم؛ إذ شبّه ريك سكوت، ال سيناتور الجمهوري عن فلوريدا، حكومة الولايات المتحدة بـ«الجستابو» لألمانيا النازية، وسعى وزير ا لخارجية السابق مايك بومبيو إلى إثارة حفيظة مؤيدي ترامب عندما كتب على تويتر أنه «إذا طاردوا رئيسًا س ابقًا، فسوف يلاحقونكم» .

وفي مواجهة ذلك، بقيت إدارة بايدن بشكل ملحوظ خارج التحقيق ضد ترامب على الرغم من أن المتحدث با سم ترامب زعم أن البيت الأبيض في وضع «السيطرة على الضرر» بعد «المداهمة الفاشلة» ، وأفاد ماكي نون وجرامر ويانغ بأنه بعيدًا عن ميريك جارلاند، المدعي العام الأمريكي، الذي وقع على عملية مكتب التح قيقات الفيدرالي، فإن مسؤولين آخرين في إدارة بايدن في البيت الأبيض «لم يتم إبلاغهم بالمداهمة مقدمًا» ، وأكدت كارين جان بيير، السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض أن البيت الأبيض «لم يتدخل» ، و«لم يتم إ طلاعه» و«لم يشارك» في تحقيق وزارة العدل بشأن حجب ترامب للوثائق .وأضاف البيت الأبيض أن بايدن «لن يعلق أو يناقش» القضايا القانونية لترامب «بأي شكل من الأشكال» .

ويجري التحقيق مع ترامب من قِبَل وزارة العدل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، بينما يحفز في الوق ت نفسه قاعدة دعمه ويُظهِر استمرار سيطرته على السياسيين الجمهوريين في واشنطن، مما يثير التساؤل عما يعنيه هذا بالنسبة للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة في عام ٢٠٢٤ .وأشار ماكينون وجرامر ويانغ إلى كي ف إن هذه المتغيرات الأخيرة «ستعمل على تحفيز قاعدة ترامب قبل ترشحه المحتمل للرئاسة» ، بينما تقو ض أيضًا «ثقتهم في مؤسسات الحكومة الفيدرالية» .وبنفس القدر من الأهمية، أشار سميث إلى أنه «حت ى الجمهوريون الذين نأوا بأنفسهم سابقًا عن ترامب شعروا بأنهم مضطرون إلى الانصياع والالتفاف حوله»، و كان مايك بنس، نائب الرئيس السابق ورون ديسانتيس، عضو مجلس الشيوخ عن فلوريدا، من بين أولئك الذ ين عبروا عن معارضتهم لتحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي.

بينما ارتأت ويندي شيلر، أستاذة العلوم السياسية، من جامعة براون في رود آيلاند، أن قادة الحزب الجمهو ري «يستخدمون دونالد ترامب» لتأمين فوز كبير في الانتخابات النصفية القادمة للكونغرس الأمريكي، وبعد ذلك من غير المؤكد ما إذا كانوا «سيبقون على إخلاصهم له» حتى عام ٢٠٢٤، إذ تُظهر بيانات ا ستطلاعات الرأي أن الرئيس السابق لا يزال المرشح الأوفر حظًّا من بين قاعدة تصويت الحزب لترشيح الرئي س التالي للحزب .وحافظ ترامب على دعم أساسي قوي داخل الحزب الجمهوري، ووفقًا لاستطلاع حديث أجرته شركة مورنينج كونسلت، فإن ٥٧ %من الناخبين الجمهوريين سيصوتون لصالح ترامب في انتخابات ا ليوم، بزيادة قدرها ٤ %منذ منتصف يوليو ٢٠٢٢.

وعن مستقبل ترامب السياسي، ومع ذلك، أكد بوب شروم، مدير مركز المستقبل السياسي بجامعة جنوب كال يفورنيا، أنه بينما لا يزال «القوة المهيمنة في الحزب الجمهوري» ، فإنه «ليس مسيطرًا مثلما كان قبل عام» ، ووصف ترشيحه بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ بأنه خيار «ضعيف جدًّا» ، مشيرا إلى أن حملة ترا مب ستكون «وظيفة بدوام جزئي» ؛ لأن الدفاعات القانونية للمرشح «ستحظى بدوام كامل ووقت أطول» .

وعلى الرغم من أن سميث يرى أن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ مازالت بعيدة، فإنه اعترف بأن «إعادة سباق بايدن ضد ترامب تظل السيناريو الأكثر ترجيحًا» للانتخابات المقبلة، مشيرًا إلى «الارتفاع الدراماتـ يكي لإدارة بايدن نفسه» في الأسابيع الماضية .ومع «استبعاد فوز الرئيس الحالي بولاية أخرى»؛ في ظل معدلات تأييد منخفضة وسط تضخم اقتصادي مرتفع وارتفاع أسعار الوقود للمستهلكين الأمريكيين، سجل سميث كيف أن «انتصارات عديدة» في الشهر الماضي، بما في ذلك تمرير حزمة اقتصادية هائلة تتضمن تشريعات رئيسية في الكونجرس الأمريكي، فضًلا عن خفض البطالة الأمريكية إلى ٣.٥%، وهو أدنى مستوى في نصف قرن؛ إلى زيادة احتمالية إعادة انتخاب بايدن .وأعلن إدوارد لوس من صحيفة فاينانشال تايمز عن «الانتصار غير المتوقع لجو بايدن» ، مدعيًا أنه يستطيع «الآن التباهي بتشريع أقوى تم تسجيله في أقل من عامين مما حققه أوباما أو بيل كلينتون في ثمانية أعوام» .

على الرغم من كل نجاحات بايدن في الأسابيع الأخيرة، خلص جلاسر إلى أنه قد طغت عليها تمامًا «الأزمة ا لأكبر» في الولايات المتحدة وهي أزمة «انهيار الحزب الجمهوري في عبادة الشخصية» والمتمركز حول ترامب .

في النهاية، يبدو أن ترامب، على الرغم من مواجهته عددًا لا يُحصى من المزاعم والمشاكل القانونية، يحتفظ بـ قبضة قوية على قاعدة الدعم والجناح السياسي للحزب الجمهوري في واشنطن .وعلى الرغم من أنه لا يزال ه

ناك عامان حتى يعود الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيسهم المقبل، فإنه من المرجح أنهم سيختارو ن مرة أخرى بين جو بايدن البالغ من العمر ٧٩ عامًا أو دونالد ترامب البالغ من العمر ٧٦ عامًا .وحقيقة أن ت رامب يمضي وسط حالة حوله من الجدل والانقسام يدل على تراجع السياسة الداخلية الأمريكية إلى مستويا ت جديدة متدنية، وأن مثل هذا المستوى من العداء السياسي في الولايات المتحدة، حتى أكثر مما كان في عام ٢٠٢٠، هو احتمال مقلق للغاية، مع تحذير ألبرتا وسط العديد من التحذيرات التي حذرت الولايات المتحد ة من أنها «تتجه نحو نطاق من العنف السياسي لم نشهده منذ الحرب الأهلية» .

٢٠٢٢/٨/٢٥

دول الخليج وتحدي التغير المناخي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المعلوم أن التغير المناخي قد أصبح من أكثر الظواهر الطبيعية المقلقة عالميًا، ولم تعد أي دولة بمنأى عن تأ ثيراته، وجوهر هذا التحدي لدول الخليج هو المواءمة بين إنتاجها من النفط الخام ومشتقاته- الذي مازال إلى الآن يمثل عماد اقتصادها، وعماد أمن الطاقة العالمي- والضغوط الواقعة على هذا المورد، باعتبار أن تزايد استهلاكه يعد من أهم مسببات التغير المناخي.

وفي هذا الإطار، تستضيف دولة الإمارات العام القادم مؤتمر «المناخ» ، كما ستكون دول الخليج مشاركا كبير ا في مؤتمر المناخ الذي تستضيفه مصر في «شرم الشيخ» هذا العام، ولهذا أيضًا فإن السعودية، قد عينت في مايو الماضي مبعوثًا لها لشؤون المناخ، وهو «عادل الجبير» ، وزير الدولة للشؤون الخارجية، وسبقتها في ذلك في نوفمبر ٢٠٢٠ دولة الإمارات، التي اختارت الدكتور «سلطان بن أحمد الجابر» وزير الصناعة و التكنولوجيا المتقدمة مبعوثًا خاصًا لتغير المناخ والاستدامة، وكانت مملكة البحرين سباقة في هذا الشأن حين أ ولت الدكتور «محمد بن مبارك بن دينه» ، منصب المبعوث الخاص لشؤون المناخ في ٢٠١٤، وبهذا فإن هذ ه الدول الخليجية قد دشنت ما يمكن تسميته بـ«دبلوماسية المناخ» .

وتسعى هذه الدبلوماسية إلى التعامل مع احتمالية اتجاه بعض دول العالم إلى تقليص استخدام النفط والغاز وال فحم في السنوات القادمة، من أجل تقليل الانبعاثات المتسببة في ارتفاع درجات الحرارة، ومن ثم الحد من الآ ثار السلبية لتغير المناخ، كما تسعى إلى التعامل مع ما تتعرض له منطقة الخليج- التي تعاني أصلًا من ارتفاع درجات الحرارة -إلى مزيد من هذا الارتفاع بفعل التغيرات المناخية.

ويأتي الولوج الخليجي إلى هذه الدبلوماسية متواكبًا مع التغير الحادث في سياسات الدول الكبرى بشأن التعا مل مع ظاهرة التغير المناخي، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ قدوم «بايدن» شؤون المناخ عل ى رأس اهتماماتها، وكذلك فعلت المملكة المتحدة التي استضافت مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في نسخت ه «٢٦»، وأعلنت الصين- ثاني أكبر مصدر للانبعاثات في العالم بعد الولايات- هدف الوصول إلى الحياد الكربوني في ٢٠٦٠، وأعلن الاتحاد الأوروبي الوصول إلى هذا الهدف في ٢٠٥٠ وكذ لك الولايات المتحدة.

وبهذا، يكون نحو ٧٠ %من الاقتصاد العالمي قد تبنى هذا الحياد والوصول إليه في هذا التاريخ، ما يمكن من جعل الاحتباس الحراري عند حد ٥.١ درجة مئوية قابلًا للتنفيذ، ومفهوم الحياد الكربوني يعني :«التوازن ما بين إطلاق الغازات الدفيئة وإزالتها» ، وفي هذا الشأن أعلنت ثلاث دول خليجية هي السعودية والإمارا ت والبحرين الوصول إلى هدف الحياد الكربوني في ٢٠٥٠ بالنسبة للإمارات و٢٠٦٠ لكل من السعودية والبح رين، كما قدمت دول الخليج خططها الوطنية بموجب التزاماتها في اتفاقية باريس للتغير المناخي ٢٠١٥.
يأتي هذا فيما تعهدت شركة «أرامكو» الوصول إلى الحياد الكربوني في٢٠٥٠م، وتعهدت شركة بترول أ بوظبي الوطنية «أدنوك» بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٢٥ %بحلول عام ٢٠٣٠م ، كما استثمرت قطر في تكنولوجيا الغاز الصديق للبيئة، حتى أمكنها تصدير شحنة غاز طبيعي مسال خالية من الكربون إلى سنغافورة، وأعلنت عن دمج تكنولوجيا احتجاز الكربون في خطط توسعاتها، وانضمامها إلى م بادرة الوصول إلى هدف صفر في انبعاثات غاز الميثان.
وفيما يعد إنتاج النفط الخام وتصديره ومشتقاته، وإنتاج الغاز وتصديره أعمدة الاقتصادات الخليجية، ولا بدي ل حتى الآن تستغني به عنه، وهي أيضًا تسعى لزيادة الإنتاج وتتبنى تكنولوجيا تخرج منتجًا صديق للبيئة، وتتجنب الضغوط العالمية لخفض هذا الإنتاج، ولذا فـ«دبلوماسية المناخ» التي اتبعتها الدول الخليجية تتبنى استراتيجية متوازنة، ففي الوقت الذي تؤيد وتدعم فيه الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي، وتدخ ل في اللغة المشتركة لحوارات هذه الجهود، تشجع على استخدام التقنيات الجديدة مثل التقاط وتخزين الكر بون وإنتاج الهيدروجين الأخضر، كما تسعى هذه الدبلوماسية إلى أن يكون أمن الطاقة العالمي بعيدًا عن زيادة استخدام موارد أكثر انبعاثًا للغازات الدفيئة كالفحم، بالإعلان عن زيادة إنتاجها النفطي، كما أعلنت السعو دية الوصول إلى رقم إنتاج ١٣ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٧، ومن المعلوم أن السعودية وحدها تزود سوق ا

لطاقة العالمي بنحو ١٠ %من احتياجاته النفطية، وتمتلك احتياطيات نفطية بنحو ٢٦٥ مليار برميل قيمتها الحالية نحو ٥.٢٢ تريليون دولار.

وفي مايو ٢٠٢١ أعلنت السعودية مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، في اتجاه زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتحييد الآثار السلبية الناتجة عن استخدام النفط، ودعت في هذا الشأن إلى إطلاق صند وق إقليمي لضخ استثمارات بأكثر من ١٠ مليارات دولار لتمويل تكنولوجيا خفض الانبعاثات الكربونية، وتط وير الطاقة النظيفة وزيادة نسبتها في توليد الكهرباء إلى ٥٠ %بحلول ٢٠٣٠، وتنفيذ أكبر برنامج إعادة تشج ير في العالم بزراعة ٥٠ مليار شجرة، منها ١٠ مليارات في السعودية، وأعلنت السعودية كذلك تأسيس مؤسس ة المبادرة الخضراء كمنظمة غير ربحية تسعى إلى دعم وضمان تنفيذ أهداف مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

وفي السياق ذاته تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذ استثمارات بقيمة نحو ١٦٤ مليار دولار في مجال ا لطاقة النظيفة محليًا ودوليًا، وإنشاء مشاريع في مجال إنتاج الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر، ما يعزز الجهد العالمي في الاعتماد على مصادر منخفضة الكربون.

ومن المنتظر أن تسفر دبلوماسية المناخ الخليجية عن عقد شراكات طويلة الآجل بين دول الخليج المنتجة والم صدرة والدول المستوردة، مع تبني الطرفين تكنولوجيا تقليل الانبعاثات الكربونية، ما يؤمن للدول الخليجية أسواق مستدامة، ويجنبها الآثار الاقتصادية للتحول عن استخدام النفط والغاز كمصادر للطاقة.

وإذا كان العالم في الوقت الحالي لا يستطيع الاستغناء عن النفط والغاز، وسيظل النفط المصدر الأول للطاقة عا ليًا على الأقل حتى ٢٠٤٥ بحسب تقديرات الـ«أوبك» ، وأنه في الأجل القصير ستبحث وتتبنى الدول المنت جة والمستوردة على حد سواء، حلولًا تكنولوجيا تجعل من النفط والغاز ومنتجاتها أصدقاء للبيئة، إلا أن الج انب الثاني في تحدي التغير المناخي لدول الخليج، وهو الارتفاع الكبير في درجة الحرارة في منطقة تعاني أصلًا ا من هذا الارتفاع، سيكون أيضًا محل اهتمام هذه الدبلوماسية، كما هو محل اهتمام الحكومات الخليجية.

وتشير التقارير الدولية ذات الصلة إلى أن ارتفاع درجات الحرارة نتيجة التغير المناخي، يجعل الحياة في الخ ليج بعد عام ٢٠٥٠ محفوفة بالمصاعب، ويوضح التقرير الصادر عن اللجنة الحكومية الدولية لشؤون التغير الم ناخي، بمناسبة مؤتمر العام الماضي للتغير المناخي أن المناطق المحيطة بالخليج وبحر العرب والبحر الأحمر هي أكثر عرضة للضرر من آثار التغير المناخي العالمي، ومن المعلوم أن درجات الحرارة فوق كوكب الأرض في ا رتفاع مستمر منذ ١٨٥٠ حين بدأت تسجيل هذه الدرجات، وفي الآونة الأخيرة شهدت الجزيرة العربية تسج يل هطول أمطار غزيرة في شهر يوليو أكثر شهور السنة في هذه المنطقة حرارة وجفافًا.

وللحد من حدة ارتفاع درجة الحرارة تبرز حلول التحول إلى الطاقة الشمسية في إدارة محطات المياه، والعناية بنظافة مياه الخليج الذي يعد من أكثر بحار العالم تلوثًا بسبب تسرب النفط، كما تبرز حلول زراعة الأشجار بكثافة، والحفاظ على الحيوانات والمزروعات البرية، وترشيد استهلاك المياه حيث يوجد إفراط كبير في هذا الاستهلاك.

ولمواجهة تحدي التغير المناخي بجوانبه المختلفة، تبنت دول الخليج كما أسلفنا خططًا وطنية، كخطة الإمار ات الوطنية للتغير المناخي ٢٠١٧-٢٠٥٠ التي أطلقتها في ٢٠١٧، وأعلنت مملكة البحرين أنه بحلول ٢٠٣٥ ستقوم بخفض الانبعاثات بنسبة ٣٠ %من خلال مبادرات إزالة الكربون، ومبادرات تعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على مصاد ر الطاقة المتجددة، وأعلنت في أكتوبر ٢٠٢١استهداف الوصول إلى الحياد الصفري بحلول ٢٠٦٠، وقد بين ا لمجلس الأعلى للبيئة أن ارتفاع منسوب سطح البحر يعد من أهم تداعيات التغير المناخي في مملكة البحرين مما يؤثر على المناطق الساحلية والتنوع الحيوي بفعل ارتفاع درجات الحرارة، إلى جانب التأثير على موارد ا لمياه الجوفية، وزيادة وتيرة العواصف الترابية وموجات الجفاف، ويعد المجلس الأعلى للبيئة هو الجهة الرئ يسية المكلفة بإدارة قضايا المناخ ويندرج تحته إدارة تغير المناخ والتنمية المستدامة .

ومنذ ٢٠٠٧ تم تكليف اللجنة الوطنية المشتركة لتغير المناخ بالإشراف على جميع قضايا المناخ في المملكة، وه ي تناقش وتتخذ القرارات بشأن جميع الأنشطة والمشاريع والبرامج ذات الصلة بتغير المناخ في المملكة، بما في ذلك تدابير التخفيف والتكيف ورصد ومتابعة آخر التطورات الدولية ذات الصلة بتغير المناخ، وتشكيل مواق ف وطنية ووضع مقترحات اجتماعات المناخ الدولية، فضلًا عن ضمان التوازن والتكامل بين التزامات تغير الم ناخ والجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في البحرين.

وفي مارس ٢٠١٩ أعدت الكويت خطتها للتكيف الوطني مع التغيرات المناخية تضمنت وضع وإدارة استراتيج جية لخفض الانبعاثات، وتعزيز تخطيط المناطق منخفضة الانبعاثات، والالتزام بضمان تنفيذ قانون حماية الب يئة، والاستثمار في تطوير خدمات المعلومات المتعلقة بالتغير المناخي، وفي أكتوبر ٢٠٢١ أعلنت قطر تفاصيل خطتها للتكيف مع التغير المناخي، وضمنتها رؤيتها الاستراتيجية ٢٠٣٠، واشتملت على ٣٥ مبادرة للتخفيف وأكثر من ٣٠٠ مبادرة للتكيف، كما ضمنتها سلطنة عُمان في خطتها الخمسية العاشرة.

وستكون دول الخليج على موعد خلال العام القادم ٢٠٢٣ في الإمارات مع قادة دول العالم للتصدي لتحدي تغ ير المناخ، يعرض كل منها آثار التغير المناخي وتداعياته على بلاده، والإجراءات التي اتخذتها بشأنها وتنفيذ ها لالتزاماتها الدولية ورؤيتها المستقبلية ومبادراتها الاستراتيجية، وصولاً إلى حماية شعبها ومواردها، والمش

اركة الجدية في حماية كوكب الأرض، وقد كان الإجماع الدولي على اختيار دولة الإمارات لاستضافة هذا المؤ تمر مؤشرًا على الوضع الخاص لتحدي التغير المناخي في هذه المنطقة من العالم من ناحية، والدور الذي لعبته دولة الإمارات من ناحية أخرى على المستويين المحلي والدولي، وإلى أن ينعقد هذا المؤتمر فإن دبلوماسية المـ ناخ الخليجية يقع على عاتقها إحداث قناعة دولية بتبني تكنولوجيا تحرر النفط والغاز من الانبعاثات الكربـ ونية وتجعلها موارد طاقة صديقة للبيئة.

٢٠٢٢/٨/٢٦

مكافحة الإرهاب في ظل المنافسة بين القوى العظمى.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تركيز الاهتمام الاستراتيجي للولايات وحلفائها الغربيين خلال الأشهر الماضية على الحرب الروسية في أوكرانيا، وكذلك بشكل متزايد ضمن مواجهة جيوسياسية ضد النفوذ الصيني المتزايد منذ عدة سنوات، اتضح أن هناك تحولًا ملحوظًا عن أولوية مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية لأمريكا خلال فترة ما بعد ١١ سبتمبر- والتي جرى تعريفها من قبل المحللين الغربيين بـ«الحرب على الإرهاب» -في هذه الديناميكية الجديدة .يرى المعلقون أن التنافس بين القوى العظمى والإرهاب لا يقتصر على إرهاب الجماعات المتطرفة، بل تم طرح وجهة النظر القائلة بأن الإرهاب الذي ترعاه الدولة وتوافق عليه سوف يلعب دورًا في هذا العصر الجديد من السياسة العالمية.

طرح مثل هذه المخاطر ليس بالجديد، ففي أبريل ٢٠٢٢ كتب «دانيال بيمان» في موقع «ناشيونال إنترست» أن الحرب الروسية الأوكرانية جعلت الأمر يشبه :«مرحلة في مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد انتهت أخيرًا، وأن عصر المنافسة الاستراتيجية قد بدأ رسميا»، ولا يمكن أن يتجاهل صانعو السياسة في واشنطن المخاطر المستمرة للمنظمات الإرهابية المدعومة من قِبَل الجهات الفاعلة الحكومية التي تهاجم المصالح الأمريكية، فقبل ذلك، في فبراير، علق «كريستوفر كوستا» من «مجلس الأمن القومي الأمريكي»، لصحيفة «ذا هل» :«إن مكافحة الإرهاب ومنافسة القوى العظمى ليستا خيارًا قابلًا للتطبيق بالنسبة للأمن القومي لواشنطن، حيث يجب القيام بكلا الأمرين في وقت واحد».

وعند التطرق إلى ما طرأ من تحول استراتيجي غربي نحو إعطاء الأولوية لمنافسة القوى العظمى، صاغ المحللون مكافحة الإرهاب كنظام مهمل نسبيًا في الفكر الاستراتيجي، وأوضح «بيمان» أنه على الرغم من اختلافاتهم العديدة حول جوانب أخرى من السياسة الخارجية والدفاعية، سعت الإدارات الأمريكية المتتالية

في العشرين عاما الماضية إلى جعل مكافحة الإرهاب أقل أهمية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ليحل محلها التركيز على المخاطر الأمنية الناشئة عن «الصين وروسيا والقوى العظمى الأخرى».

ولاحظ «رافايلو بانتوتشي»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، أيضًا هذا التركيز على التنافس بين القوى العظمى قبل التهديدات المتعلقة بالإرهاب فيما يتعلق بالعملية الأخيرة لقتل زعيم «القاعدة» «أيمن الظواهري» في «كابول»، وهو أمر زعم أنه :«طغى تقريبًا على زيارة «نانسي بيلوسي» لتايوان»، ما يعكس كيف اجتذب التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين في شرق آسيا مزيدًا من الاهتمام من المعلقين الدوليين ووكالات الأنباء في السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من الحد من سيطرة «داعش» على الأراضي في العراق وسوريا، وتصفية «الظواهري»، فإن خبراء أمنيين يرون أن عددًا لا يحصى من التهديدات الإرهابية العالمية لا تزال قائمة، فقد علق «جاويد علي»، من جامعة «ميشيغان»، بأنه :«في حين أن اغتيال «الظواهري» ربما يشير إلى فصل جديد وربما) نهائي (للقاعدة، لا تزال هناك خمس مجموعات منتشرة في جميع أنحاء العالم تعتبر نفسها منتسبة «إلى القاعدة»، ولديها درجات متفاوتة من القدرة أو الهدف لشنّ هجمات ضد المصالح الغربية أو الأمريكية محليًا» .

ومع استمرار وجود نقاط ساخنة لعدم الاستقرار، والتوسع المحتمل للتطرف في بقاع من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا في ظل المحور الاستراتيجي الأمريكي بعيدًا عن عمليات مكافحة الإرهاب على مستوى العالم، فقد لوحظ خطر سعي القوى الأخرى لملء الفراغ الذي خلفه غياب الولايات المتحدة أو الغرب، ومع إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي قد تؤدي بها هذه التدخلات إلى تفاقم المشكلات الأمنية بدلًا من تخفيفها فقد قام «بانتوتشي» بتحليل يفيد بأنه نظرًا إلى أن الموارد الغربية لمكافحة التطرف في جميع أنحاء العالم) تم سحبها أو حجبها(، فقد تدخلت مجموعات المرتزقة الروس لتعزيز السلطات المحلية وشنّ هجمات باسم مكافحة الإرهاب.

أكثر هذه الشركات العسكرية الخاصة شهرة هي «مجموعة فاغنر»، التي كانت نشطة بالفعل على الأرض في مالي والسودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق ومدغشقر في إفريقيا، وجميع تلك البلدان وصفها «بانتوتشي» بأنها تعاني من الإرهاب، الذي أخفق الغرب في معالجته أو أصبح لا يوليه اهتماما، وكذلك في سوريا وليبيا واليمن في الشرق الأوسط.

وفي حالتين من هذه الحالات، تتمثلان في موزمبيق ومالي، تشير «فيديريكا ساييني فاسانوتي» من معهد «بروكينغز» إلى كيف إن الحرب أدت إلى تفاقم وضع مكافحة الإرهاب ..ففي السابق، استأجرت حكومة موزمبيق «مجموعة فاغنر» لمكافحة التهديد المتطرف المتزايد من حركة «الشباب»، ومع ذلك، وبسبب عدم

قدرته على فهم التمرد المحلي والقوات العسكرية المحلية التي كان عليه أن يتعاون معها، فإن عمليات الجيش الروسي الخاص) فشلت فشلًا ذريعا.(

وفي الوقت نفسه، في مالي، التي وصفتها «فاسانوتي» بأنها دولة تنشط فيها مجموعة معقدة من الجماعات الإرهابية الجهادية العديدة وحركات الطوارق الإقليمية وغيرها، أدى الانسحاب العسكري الفرنسي، والاستيلاء على السلطة من قبل المجلس العسكري، إلى التقويض الشديد لاستدامة الدعم الغربي لأجل مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب مخافة تحولها اللاحق إلى طلب العون من «فاغنر».

ومع تكرار هذا الأسلوب في كل من موزمبيق ومالي ومناطق أخرى، تمت الاستعانة بتوغل القوات الخاصة الروسية بها، كما رأى «بانتوتشي» أن «هذه الحملات العسكرية الخارجية تؤدي إلى تفاقم حالة الغضب التي ستخلق بدورها مزيدا من الجماعات الإرهابية»، حيث حذر «بانتوتشي» من أن التحول في الاهتمام بعيدًا عن التهديدات الإرهابية من جميع الأطراف الدولية قد ينتهي بها الأمر إلى أن يتم تجاهلها تمامًا.

وقد أثيرت كثيرًا إمكانية استخدام القوى الكبرى والمتوسطة في النظام الدولي للإرهاب لخدمة مصالحها الاستراتيجية، وكتب «بانتوتشي» :«كيف إن بعض البلدان مثل إيران تستمر في استخدام وكلاء مسلحين لتحقيق أهدافها»، وأوضح «بيمان» أن «الأنشطة الإرهابية الرامية إلى زيادة نفوذ دول عظمى وإقليمية عادة ما تكون جزءًا من جهود أوسع لزعزعة الاستقرار وإشعال فتيل حروب بالوكالة على يد جماعات إرهابية تعرض على رعاتها وأعضائها حرية إنكار أي تبعية لها، أو على الأقل انتمائها الأيديولوجي» .

وفي حين أن الولايات المتحدة لا تعتبر روسيا دولة راعية للإرهاب- حاليًا) -مثلما صنفت واشنطن كلا من إيران وكوريا الشمالية (فقد أشار «بيمان» إلى أنه بعد الحرب على أوكرانيا، يجب أن تندرج «موسكو» ضمن هذا التوصيف، وحتى قبل ذلك، أوضح الأخير أن الانفصاليين المدعومين من روسيا قد تمكنوا من إسقاط طائرة تجارية ماليزية في عام ٢٠١٤ باستخدام صواريخ مضادة للطائرات قدمتها لهم «موسكو»، ما أسفر عن مقتل ٢٨٣ شخصًا كانوا على متنها .

وهناك مسألة أخرى يجب التعامل معها، وهي الروابط بين الدول النظامية التي تتعاون مع الكيانات الإرهابية غير الرسمية من أجل تلبية المصالح المتبادلة، وفي هذا الصدد أوضح «ناثان سيلز» أنه بعد وفاة «الظواهري» فإن المرشح الأكثر احتمالًا ليصبح القائد للـ«القاعدة» هو «سيف العدل»، وهو لا يزال مقربًا من النظام الإيراني، وفي هذه الحالة ينبغي توقع التعاون بعد توصلهما إلى توافق لاستهداف أعدائهم المشتركين في السنوات الأخيرة، وفي قضية أخرى اتهم «بيمان» الجيش الروسي بـ)العمل بشكل مباشر (مع «حزب الله

اللبناني» خلال الحرب الأهلية السورية، حيث هناك تنسيق بين كل من «موسكو» والمنظمة الإرهابية فيما يتعلق بالهجمات بالمدفعية والغارات الجوية، فضلًا عن إنشاء مراكز عمليات مشتركة بينهما.

وعند النظر في كيفية معالجة هذه التحديات لمكافحة الإرهاب في سياق المنافسة بين كافة القوى لاستغلالها لخدمة مصالحها، لم يقدم المحللون حتى الآن سوى القليل من الحلول الملموسة، وبدلًا من ذلك تم تسليط الضوء على عدد لا يحصى من المشاكل العملية لمعالجة هذه التحديات، هذا في حين أكد «كوستا» أن القدرة على إبداء استجابة سريعة وجاهزة تتسم بالتجانس والقوة في مكافحة الأنشطة الإرهابية :«يجب أن تُنفذ من قبل أجهزة الاستخبارات وشركاء إقليميين موثوقين لتكون أكثر فاعلية»، و أشار «بيمان» إلى أن «أدوات مكافحة الإرهاب الأساسية مثل التعاون في جمع وفهم المعلومات الاستخبارية وتدريب القوات المحلية يبقى أمرًا حيويًا لتجنب التهديدات الراهنة والمستقبلية» .

علاوة على ذلك، كتب «بيمان» «أن جهود قطع رأس القيادة بالمنظمات الإرهابية المدعومة من دول لا يمكن أن تُنفذ من دون مخاطرة لمرتكبها أو أن تكون فرصة كبيرة لتصعيد التوتر»، وهكذا، أضاف «بانتوتشي» :«فإن طبيعة سبل مواجهة التهديد الإرهابي ودرجة الاستجابة تجاهه حاليًا غير مفهومة جيدًا»، وبالإشارة إلى التهديدات الإرهابية القائمة، علق الأخير قائلاً :«لمجرد أننا توقفنا عن القلق بشأن مشكلة ما لا يعني أنها لم تعد موجودة».

وفي حين أكد «هارنيش» أن الضربة التي قتلت «الظواهري» تؤكد أن مرونة وتصميم واشنطن على مكافحة الإرهاب لا يوجد رادع لها حاليًا، وأشار كل من «بانتوتشي» و«بيمان» و«كوستا» إلى تحول في السياسة الأمريكية نحو المنافسة بين القوى العظمى والإقليمية على استغلال الإرهاب لخدمة المصالح، والتي باتت تفتقر مؤخرًا إلى تقدير المخاطر المستمرة للإرهاب على الأمن الغربي، وفي ضوء حرب أوكرانيا وتصاعد التوترات مع الصين، خَلُصَ «كوستا» إلى «أن حقبة جديدة من المنافسة الجيوسياسية القوية ستختبر بلا شك قدرات الولايات على القيام على مكافحة الإرهاب، ومنافسة مساعي القوى العظمى لفرض سيطرتها من خلال أجندتها الإرهابية في آن واحد» .

وفي غضون ذلك، أوضح «بيمان» أن «أدوات مكافحة الإرهاب الأمريكية يجب تسخيرها للتعامل مع سبل استخدام بعض القوى العظمى للأنشطة الإرهابية، وعلى الأخص فيما يتعلق بتنسيق الاستخبارات بين الولايات وحلفائها، وإتاحة الأدوات المالية لمكافحة التمويل غير المشروع لمثل تلك الأنشطة، بما في ذلك عقوبات ضد الأفراد والمنظمات الإرهابية»، وبالرغم من أن إجبار مثل هذه القوى على قطع صلاتها بالإرهابيين سوف) يثبت مدى صعوبته(، فإن «بيمان» تساءل عن :«كيفية استخدام الولايات المتحدة

للأسلحة التي شحذتها واستخدمتها على مدى عقدين من الزمن لمواجهة الأنشطة الإرهابية بشكل أكثر فعالية».

وعلى العموم، عند النظر إلى ملامح مستقبل مكافحة الإرهاب ومخاطر اندماجه مع تحديات المنافسة المستقبلية بين القوى العظمى، خلص «بانتوتشي» إلى أن «الغرب قد يندم على حقيقة أنه لم يعد يتمتع بالوضوح الكامل حيال فاعلية عمليات مكافحة الإرهاب التي كان يقوم بها خلال السنوات الأولى من الحرب على الإرهاب».

٢٠٢٢/٨/٣١

الخلفية السياسية لمشهد الطاقة الراهن

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من الصعب تفسير مشهد الطاقة الراهن بمعزل عن التطورات السياسية، فمن المعلوم أن موارد الطاقة، وخاصة النفط والغاز، تعد من أكثر السلع الاستراتيجية ارتباطًا بالتطورات السياسية، وربما لا ينافسها في ذلك غير مبيعات الأسلحة، ولم يصل العالم بعد إلى درجة التقدم الإنساني التي تجعله يضع الموارد الحيوية لحياة الإن سان- منها موارد الطاقة-

في حيدة عن التطورات السياسية، ويؤَمِّن حصول كل إنسان على حقه الطبيعي في الطاقة اللازمة لمعيشته، و على امتداد العالم من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، نجد ذلك الارتباط القوي بين مشهد الطاقة الرا هن وخلفيته السياسية .ولأن تأمين الطاقة هو العمود الحيوي لصعود الصين الاقتصادي، فقد عملت على امتد اد علاقاتها السياسية وتعزيزها مع كل الدول المحتمل أن تحصل منها على نفط وغاز، بل قامت بتنفيذ مشر وعات بنية تحتية تسهل نقل هذا المورد كما رأينا في جنوب السودان، ولأنها فقيرة في موارد الطاقة الأحفوريـ ة، فما إن ظهر غاز شرق المتوسط، حتى أشعلت تركيا النزاع الإقليمي بشأن حقها في هذا الغاز انطلاقًا من و ضعها في قبرص، ولأن موارد الطاقة ركيزة أساسية للاقتصاد الإيراني- كما أنها كذلك للاقتصاد الروسي وفنزويلا أيضًا-

فقد كان الحرمان في تصدير هذه الموارد والانتفاع بإيراداتها في صلب نظام العقوبات الأمريكية على هذه الدو ل، بل إن النزاع حول برنامج إيران النووي هو حول الحدود الفاصلة بين برنامج الطاقة أو برنامج للتسلح الن ووي.

وقد كانت السياسة الأمريكية التقليدية في الشرق الأوسط تقوم على ضمان أمن إسرائيل، وضمان مصادر النفط ، وتدفقه إليها، وإلى حلفائها، ولكن منذ أن أخذ الصعود الصيني يلاحق مكانة الولايات المتحدة ويكاد يدرك ها، بعد أن أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة في وقت وجيز، أدركت ا لإدارة الأمريكية أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فإن خصمها الرئيسي الذي ينبغي التركيز في مواجهته هو ا لصين، ومن ثم أخذت في التحول الاستراتيجي تجاه الشرق الأقصى، وقد شجعها في هذا التحول انخفاض ا عتمادها على نفط الشرق الأوسط، بعد أن زاد إنتاجها من النفط الصخري، حتى صارت من القوى المنتجة الذ فطية الكبرى، والمصدرة، وفي هذا التحول تركت العراق لأزماته، وسلمت الأمور في أفغانستان إلى طالبان، وأف ضى انسحابها إلى تمدد النفوذ الإيراني من العراق إلى اليمن إلى لبنان وسوريا، أي أن الفراغ الذي أحدثه هذا الانسحاب لم يعد فراغًا، بل إنها أعطت خصومها أوراق قوة بملئهم هذا الفراغ.

وحين أدركت الولايات المتحدة حاجتها إلى نفط الشرق الأوسط وغازه في صراعها مع روسيا في أوكرانيا، وسع يها لتحرير أوروبا من الاعتماد على النفط والغاز الروسي، وأن يكون البديل من نفط وغاز الشرق الأوسط، وج دت الخريطة قد تغيرت، وفي كلمته في ١٦ يوليو، حين قَدِم «بايدن» للاجتماع بقادة المنطقة، أكد أن ال ولايات المتحدة لن تترك فراغًا تملؤه الصين أو روسيا أو إيران، ولكن هذا الفراغ لم يعد فراغًا؛ فقد غدت دول الخليج المنتج والمصدر الرئيسي للنفط في العالم متحالفة من خلال «أوبك بلس» مع روسيا، في جبهة تد ظيم إنتاج وتصدير النفط ومن ثم أسعاره، وقد رفضت دول الخليج فك هذا الارتباط تلبية للرغبة الأمريكية، و وجد أن إيران التي يدخل معها في مباحثات غير مباشرة من أجل إحياء الاتفاق النووي متمددة حول شبه ا لجزيرة العربية، ووجد أن معظم صادرات النفط والغاز من المنطقة تتجه إلى الشرق الأقصى.

ولهذا نجد أنه في أعقاب زيارة «بايدن» للمنطقة كان الاتصال الهاتفي بين «بوتين» وولي العهد ال سعودي «محمد بن سلمان» في ٢١ يوليو لبحث الوضع في سوق النفط العالمي، والتشديد على ضرورة است مرار تفاهمات واتفاقات «أوبك بلس» التي تقودها موسكو والرياض .ومن طهران أشاد «بوتين» بمو قف السعودية والإمارات من روسيا خلال الأزمة الأوكرانية، مؤكدًا أن علاقة روسيا مع إيران لم ولن تكون عل ى حساب شركاء روسيا في الخليج، وأن روسيا تثمّن غاليًا مواقفهم، وأنها حريصة على استمرار التنسيق والت عاون الاستراتيجي على النحو الذي يخدم مصالح الطرفين .وفي ٢٤ يوليو قام وزير الخارجية الروسي «سيرج ي لافروف» بإلقاء خطاب بجامعة الدول العربية أشاد فيه بموقف الدول العربية من الأزمة الأوكرانية، وأكد عزم روسيا استمرار تطوير التعاون مع الدول العربية، مطمئنًا لها بشأن الأمن الغذائي، والتزام روسيا بت صدير الحبوب لها، وقبل ذلك قام «لافروف» بزيارة السعودية وشارك في اجتماع وزراء خارجية دول

مجلس التعاون الخليجي في الأول من يونيو، وقبلها زار الجزائر وسلطنة عُمان في مايو .بل إن روسيا قد سع ت إلى جذب الدول العربية إلى أطر قانونية دولية تقودها، أو لها فيها وضع مؤثر، مثل «بريكس» و«الا تحاد الأوراسي» و«منظمة شنغهاي» ، فقد رحب «لافروف» بسعي مصر للحصول على مقعد ش ريك حوار في «منظمة شنغهاي» للتعاون، ومشاركتها في عمل «بريكس» ، وفي العام الماضي حصلت م صر والإمارات على عضوية بنك «بريكس» للتنمية، ما يمهد لانضمامهما الكامل إلى تلك المجموعة التي تضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وحصلت مصر والسعودية وقطر على مقعد شريك حوا ر في منظمة «شنغهاي للتعاون» التي تضم الصين وروسيا والهند وباكستان ودول آسيا الوسطى في سبتم بر الماضي، ورحبت روسيا باتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها كل من الإمارات ومصر مع الاتحاد الأوراسي الذي يضم :

)روسيا وكازاخستان، وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، ومولدوفا .(وبدأت م وسكو مفاوضات جادة مع دول المنطقة للتعامل بالعملات الوطنية واعتماد بطاقة «مير» الروسية بعد تعلي ق «ماستر كارد» وفيزا خدماتهما البنكية في روسيا، وقد تبنت تركيا بالفعل التعامل بـ«مير» لتش جيع قدوم السياحة الروسية إليها .وذكرت روسيا في نفس الوقت التزامها بجميع الاتفاقات والمشروعات القائ مة بينها وبين الدول العربية، مدركة أن انسحابها منها يخلق فراغًا بمنطق «بايدن» ، قد تملؤه الولايات ا لمتحدة أو قوة غربية أخرى، من ذلك التزامها بمشروع محطة «الضبعة النووية» لتوليد الكهرباء في مصر .وفي سياق عدم ترك فراغ للولايات المتحدة أو قوة غربية أخرى، فرغم اختلاف طبيعة العلاقات الروسية بك ل من إيران وتركيا، فقد دعا «بوتين» إلى مأسسة علاقة ثلاثية بين موسكو وطهران وأنقرة بقمة تجمع ز عماء الدول الثلاث في ١٩ يوليو، وترسيخ هذا الإطار الثلاثي وتوسيع دائرته، وأسفرت هذه القمة عن إطلاق ممر الشمال الجنوب الذي يربط روسيا بالهند عبر إيران، وكانت إيران تسعى إليه منذ عهد «أحمدي نجاد» ، وقد أصبح هذا الممر ضروريًّا في ضوء تزايد مبيعات الطاقة الروسية للهند، كما أسفرت هذه القمة عن توق يع اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي، وتوقيع اتفاقية نفطية بين شركة «غاز بروم» ال روسية وشركة النفط الوطنية الإيرانية بقيمة ٤٠ مليار دولار، وتشمل تطوير سبعة حقول نفطية باستثمار روس ي رغم الحظر الغربي على إيران، منها حقل «أزاديجان» على الحدود الإيرانية العراقية وحقل غاز «با رس شمال» و« بارس جنوب» و«كيش» ، ويتيح الاتفاق مكاسب استراتيجية خاصة لروسيا، حيث تمكنها من إنشاء أقوى احتكار للغاز في العالم تحت مظلة روسية، ويسمح بوجود روسي في جزيرة «كي ش» وسط مياه الخليج، ما يمكن موسكو من متابعة تحرك جميع القطع البحرية في الخليج، بما في ذلك

سفن الأسطول الخامس الأمريكي .وحققت روسيا أيضًا مكسبًا سياسيًّا آخر لدى دول المنطقة المعتادة الحصو ل على واردات القمح الأوكراني، وكان ذلك في اتفاق إسطنبول في ٢٢ يوليو بين روسيا وأوكرانيا وتركيا والأمم المتحدة، لفك الحصار عن صادرات الحبوب والأسمدة الأوكرانية من موانئ البحر الأسود، وتوفير ممرات آمنة لها، ومعها صادرات الحبوب الروسية .وحين أجل «بايدن» بحث القضية الفلسطينية لدى زيارته لل منطقة مارست روسيا ضغوطًا على إسرائيل في الأشهر الأخيرة، وبدأت السلطات الروسية اتخاذ إجراءات قانونية ضد منظمة «سخنوت اليهودية للهجرة» ، واستبعادها من سجل الدولة الموحد للكيانات القانونية غير الربحية المسجلة، و« سخنوت» هي فرع الوكالة اليهودية الأم وتنشط في مجال الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وقد تأسست في ١٩٢٩، ومن جهة أخرى قامت بطارية روسية بإطلاق النار على طائرات إسرائيلية كانت تقوم بمهاجمة سوريا، كما قامت روسيا بتزويد سوريا بصواريخ إس٣٠٠، إلى جانب قيام روسيا بدعم القضية الفلسطينية ومطالبتها بضرورة إقامة دولة فلسطينية، وتنديدها بالانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني .ولم تكن روسيا وحدها هي التي زاد انخراطها في الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة، و لكن الصين أيضًا، وقد بدأت الصين هذا الانخراط في الاقتصاد بشكل رئيسي، ثم توسعت لاحقًا نحو مستوى محدود من الانخراط العسكري، وإن كان في حدود ضيقة، ولكنه يمثل خطوة في مسار طويل الأمد، وفي نفس الوقت أدى انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة على مر السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠٢٢، وسياساتها تجا ه الإقليم منذ وصول «بايدن» في يناير ٢٠٢١، إلى تغيير في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الرئي سية في المنطقة، وكان ذلك نتيجة ما ظهر من تركيز واشنطن على مصالحها أولًا بغض النظر عن مصالح هذه ا لدول، وقد ظهر ذلك أثناء المباحثات التي أفضت إلى الاتفاق النووي في ٢٠١٥ والتي تم فيها تغييب دول الخ ليج، كما ظهر في المباحثات الحالية للعودة إلى هذا الاتفاق، وانسحاب واشنطن من العراق وأفغانستان، ما أف قدها مصداقيتها والثقة في الاعتماد عليها، ومن ثم لجوء دول المنطقة إلى تنويع علاقاتها وتحالفاتها، وإذا كان ت زيارة «بايدن» للمنطقة قد توجهت إلى تعزيز العلاقات الأمريكية بدول المنطقة والتعاون الاستراتيجي في الملفات الأمنية والتنسيق بشأن قضايا الأمن غير التقليدي فإن ما يعيد الثقة الأفعال وليس الأقوال، الأمر ا لذي تقف أمامه الكثير من علامات الاستفهام.

٢٠٢٢/٩/١

حول المساعي البريطانية لاتفاقية تجارة حرة بريطانية خليجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ ٢٢ يونيو الماضي انطلقت من الرياض جولة مفاوضات عقد اتفاقية تجارة حرة بين بريطانيا ومجلس التعا ون الخليجي، من الاجتماع المشترك بين وزراء تجارة دول المجلس ووزيرة التجارة البريطانية، التي كان التم هيد لها أثناء زيارة الأمين العام للمجلس لبريطانيا في أكتوبر ٢٠٢١، بعد أن تم تداول هذه المبادرة في أوساط وزارة المالية البريطانية في ٢٠١٦، حين كانت بريطانيا تغادر الاتحاد الأوروبي، وتأمل بريطانيا أن يتم إنجا ز الاتفاق قبل نهاية العام الحالي.

وفيما يبلغ حجم التجارة المتبادلة بين الطرفين نحو ١.٣٣ مليار جنيه استرليني في عام ٢٠٢١، ففي العام ال سابق على الجائحة ٢٠١٩ بلغ حجم هذه التجارة نحو ٤٥ مليار جنيه استرليني، أي نحو ٧ %من حجم تجارة بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، وفيما يعد السوق الخليجي سابع أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات البر يطانية، يعد السوق البريطاني ثالث أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات الخليجية.

وتريد بريطانيا البناء على السمعة الطيبة التي تتمتع بها منتجاتها في السوق الخليجية لجهة الجودة، برغم طوفان السلع الآسيوية في هذا السوق لجهة انخفاض أسعارها، فيما يعد السوق الخليجي محل اهتمام الشركا ت البريطانية، بعدد سكان يزيد على ٥٠ مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي يزيد على ٧.١ تريليون دولار.

كما تريد بريطانيا الاستفادة من الوفورات التي أخذ الاقتصاد الخليجي يحققها بعد ارتفاع أسعار النفط، وتجـ اوز الموازنات العامة الخليجية مرحلة العجز، واستئنافها تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى التي تبغي من ور ائها تحقيق رؤاها الاقتصادية ٢٠٣٠، وفيما يبلغ حجم الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين قرابة ٣٠ مليار جذ يه استرليني، فإن بريطانيا تجد أن هذا الرقم يمكن أن تضاعفه أكثر من مرة، إذا ما فازت بعقود لتنفيذ هذه المشروعات، ولا ننسى أن سوق المال والأعمال البريطاني هو الأكثر جاذبية للمستثمر الخليجي بين نظرائه في أوروبا وآسيا.

وبعد أن وقعت بريطانيا في الآونة الأخيرة اتفاقات تجارة حرة مع كل من استراليا ونيوزيلندا واليابان وفيتنام ، فهي في الوقت نفسه الذي تفاوض فيه المنظومة الخليجية لعقد اتفاق تجارة حرة، تمضي في مثل هذه المفاو ضات مع كل من الهند وكندا والمكسيك.

ومن المتوقع طبقًا للتحليل الحكومي البريطاني أن تؤدي اتفاقية التجارة الحرة البريطانية الخليجية إلى زيادة حجم التجارة بين الجانبين بنسبة ١٦ %على الأقل، وإضافة ما لا يقل عن ٦.١ مليار جنيه استرليني سنويًا إلى الاقتصاد البريطاني، والمساهمة بمبلغ إضافي يصل إلى نحو ٦٠٠ مليون جنيه استرليني أو أكثر في الأجور السنوية للعاملين البريطانيين.

والأكثر استفادة من هذه الاتفاقية هي الشركات البريطانية الصغيرة والمتوسطة التي تمثل صادراتها نحو ٨٥ %من إجمالي الصادرات البريطانية لدول الخليج، وفي عام ٢٠٢٠ فإن نحو ١٠٧٠٠ شركة بريطانية صغيرة ومتوسطة صدرت سلعًا إلى الإمارات، و٥٥٠٠ صدرت إلى السعودية، و٤١٠٠ صدرت إلى قطر، كما أن للشركا ت البريطانية استثمارات في دول الخليج تبلغ قيمتها ٤.١٣ مليار جنيه استرليني وللشركات الخليجية استثم ارات في بريطانيا بنحو ٧.١٥ مليار جنيه استرليني، فيما توجد أكثر من ٥٠٠ شركة خليجية في السوق البري طاني توفر نحو ٢٥ ألف فرصة عمل .وإلى جانب صادرات السلع، فإن المملكة المتحدة هي ثاني أكبر مصدر عالمي للخدمات، وبلغت صادراتها من الخدمات للسوق الخليجية ١.١٢ مليار جنيه استرليني في العام الماض ي.

ولن يبدأ الطرفان بريطانيا ومجلس التعاون الخليجي هذه المفاوضات من نقطة الصفر، فقد كانت بريطانيا أثنا ء وجودها في الاتحاد الأوروبي شريكة في المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة الخليجية الأوروبية التي تج مدت من ٢٠٠٨، ومن ثم فإن هناك أشواطًا قد تم عبورها، كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيح ررها من مشروطية هذا الاتحاد لعقد هذه الاتفاقية، والنظر أساسًا إلى الاعتبارات الاقتصادية والتجارية التي تحقق مصلحتها، وتتجاوز الاعتبارات السياسية.

وبعد ٣ عقود من المفاوضات الخليجية الأوروبية وصلت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، وظلت العلاقات الت جارية الأوروبية الخليجية تسير وفق اتفاقية التعاون المبرمة في ١٩٨٨، وتريد بريطانيا من اتفاقات التجارة ا لحرة الجديدة بما فيها اتفاق التجارة الحرة مع المنظومة الخليجية التعويض عن الأضرار التي لحقتها نتيجة خروجها من الاتحاد الأوروبي، وخاصة أن حجم تجارتها مع الاتحاد الأوروبي يبلغ نحو ٥٠ %من إجمالي تجارتها الخارجية، وأخذت هذه التجارة تواجه حواجز تجارية.

وفيما تحاول بريطانيا انتهاج السلوك البراجماتي الصيني الذي يفصل بين الاقتصاد والسياسة في معاملاته، ف إن هذا النهج سوف يسهل كثيرًا من فرص التوصل إلى اتفاق، وخاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار مطالب ورغبا ت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست.

وفي الاجتماع الأول لسفراء دول مجلس التعاون الخليجي في لندن بشأن مفاوضات التجارة الحرة في يوليو الما ضي ترأس الشيخ فواز بن محمد آل خليفة سفير مملكة البحرين في لندن الجانب الخليجي بحضور كبير المفا وضين البريطانيين وعدد من كبار المسؤولين، حيث تم مناقشة المكاسب الاقتصادية المتوقعة لكلا الجانبين، لجهة التجارة والاستثمار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتعليم والخدمات المالية.

ولا تنظر دول المجلس في هذه الاتفاقية إلى التبادل السلعي فحسب، ولكنها تأمل أن تصل بالعلاقة الاقتصادية إلى المستوى التالي في صناعات المستقبل، كالتجارة الرقمية والخدمات والنمو الأخضر، حيث يمكن لشركات الخدمات المالية والرقمية، جنبًا إلى جنب مع مقدمي خدمات التعليم والرعاية الصحية، تعزيز مكانتها في منطقة تحظى بتقدير كبير من قبل الجانب البريطاني.

وتنظر المملكة المتحدة إلى النمو الكبير في الوفورات النفطية الخليجية باهتمام واسع، فقد أظهر تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢١ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على بريطانيا قد بلغ حوالي ٢٠ مليار دولار في ٢٠٢٠، بنسبة تراجع ٥٧ %عن العام السابق الذي كانت فيه هذه التدفقات ٤٥ مليار دولار، وتراجع شديد عن عام ٢٠١٦ الذي بلغت فيه هذه التدفقات ٢٠٠ مليار دولار، ويشير هذا إلى تراجع جاذبية السوق البريطانية للاستثمار الأجنبي، حيث تراجعت مكانة المملكة المتحدة في هذا المؤشر من المرتبة الـ١١ عالميًا إلى المرتبة الـ١٦.

ولهذا تظهر أهمية دول الخليج الباحثة عن تنمية استثماراتها الخارجية، وتنظر إلى هذا الاستثمار كأحد أهم مجالات تنويع مصادر الدخل، وفيما أعلنت كل من قطر والإمارات استثمارات بقيمة ١٠ مليارات جنيه استرليني لكل من الدولتين خلال السنوات الخمس القادمة، أعلنت السعودية استثمارات بقيمة ٦٤ مليار دولار ، في وقت تخوض فيه الحكومة البريطانية مفاوضات مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي لاستثمار أموال ه في عدد من المشاريع البريطانية.

واستباقًا لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة أخذت لندن تمنح العديد من المزايا للسياحة الوافدة من الخليج، التي يصل عددها إلى قرابة ٧٠٠ ألف سائح سنويًا، ينفقون نحو مليار جنيه استرليني، فأعفت السياحة الخليجية الوافدة من تأشيرة الدخول ابتداءً من العام القادم، كما تستفيد هذه السياحة من رخصة السفر الإلكترونية، و هي استمارة إلكترونية يقوم المواطن الخليجي الراغب في السفر إلى المملكة المتحدة بملئها قبل يومين من الوصو ل إلى المملكة المتحدة، وليس عليه أداء أي رسوم ولا تقديم جوازات سفر ولا الحصول على بصمته.

وهي جزء من مشروع لندن لجعل المرور عبر مطاراتها إلكترونيًا بنسبة ١٠٠%، وإلى أن يتم استفادة المواطن ا لخليجي من هذه الاستثمارات في مطلع ٢٠٢٣، يمكنه الاستفادة من التأشيرة الإلكترونية التي يمكنه الحصو ل عليها برسوم في حدود ٣٠ جنيها استرلينيا.

كما أن عدم تطبيق بريطانيا أي تعرفة جمركية على النفط والغاز القادمين من الخليج، اللذين يمثلان الجزء ا لأكبر من صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، يجعل متوسط التعرفة الجمركية البريطانية المفروضة على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ٤.٠%، ما يشجع هذه الصادرات وفي المقابل فإن متوسط التعرفة الج

مركية على صادرات المملكة المتحدة إلى دول مجلس التعاون يبلغ ٨.٤%، تسعى إلى إزالتها مع هذه الاتفاقية ، ما يجعل المنتجات البريطانية أكثر تنافسية في السوق الخليجي.

وإذا كان النفط والغاز ليسا من بين بنود هذه الاتفاقية المتوقعة، فإن المصادر الأخرى للطاقة التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز مكانتها فيها ستكون مشمولة، مثل إزالة التعرفات على البنية التحتية لل طاقة المتجددة، كتوربينات الرياح المصنوعة في المملكة المتحدة، وزيادة الوصول إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة في المنازل والمباني والشركات، كما أنه من المتوقع أن تقوم دول مجلس التعاون الخليج ي بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من بريطانيا في المواد الغذائية والمشروبات، ما يعزز الأمن الغذائي ا لخليجي.

وتستند بريطانيا في تحقيق سرعة الوصول إلى عقد اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي إلى علاقات ها التاريخية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية مع دول هذا المجلس، وبعد خروجها من ا لاتحاد الأوروبي أصبحت متحررة من سياسات هذا الاتحاد، وأكثر رغبة في تنمية علاقاتها الثنائية معها.

كما أن علاقاتها الحميمة مع الولايات المتحدة تدعم موقفها في المفاوضات التجارية مع مجلس التعاون الخلي جي، وخاصة بعد توجه الإدارة الأمريكية للانسحاب من الخليج والتركيز على الشرق الأقصى، ولن تساعد ا تفاقية التجارة الحرة في توسيع التعاون الاقتصادي بين بريطانيا ومجلس التعاون الخليجي فحسب، ولكنها تعزز مساعي لندن بتوسيع طرق تجارتها إلى منطقة الهندي – الهادي، ما يمكنها من عولمة طرقها التجارية.

وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تعددت علاقاتها العسكرية بدول الخليج، وعلى سبيل المثال وسع ت بريطانيا ودول الخليج من التعاون العسكري، وقد أجرت أكبر مناورات عسكرية مشتركة في سلطنة عُمان منذ عام ٢٠٠١، وأعلنت في ٢٠١٩ افتتاح قاعدة بحرية في ميناء «الدقم» العماني واستثمرت فيها نحو ٥.٣٠ مليون دولار في ٢٠٢٠، وبعد المناورات العسكرية المشتركة مع القوات العمانية في ٢٠٢١ قررت نقل و جودها العسكري من كندا إلى عُمان في ٢٠٢٣، ومع الفتور الذي انتاب العلاقات الخليجية الأمريكية بسبب ا لاختلاف حول عدد من القضايا، فقد خلق هذا فراغًا، وجدت فيه بريطانيا مجالًا تعود فيه بقوة إلى منطقة ا لخليج من بوابة العلاقات التجارية.

وما يميز محادثات التجارة الحرة الجارية الآن بين بريطانيا ومجلس التعاون الخليجي أنها ستبرم بين بريطا نيا كدولة ومجلس التعاون ككتلة سياسية واقتصادية وليس دوله الست فرادى، والمجلس وصل حاليًا إلى مر حلة الاتحاد الجمركي، ولا يتفاوض نيابة عن الدول الأعضاء، بل ينسق معها منفردة.

ما يعني أن الاتفاق يمكن أن يكون مشفوعًا بملاحق فردية، وخاصة أن التفاوض على معايير أعلى مع دولة وا حدة أسهل منه مع ست دول مجتمعة، ولمجلس التعاون الخليجي سوابق في هذا الشأن، كاتفاقية التجارة ا لحرة بين المجلس ورابطة التجارة الحرة الأوروبية في ٢٠٠٩، واتفاقية التجارة الحرة بينه وبين سنغافورة في ٢٠١٣.

٢٠٢٢/٩/٢

الاتفاق الأوكراني-الروسي وأزمة الغذاء العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثنى المسؤولون والمراقبون الغربيون بشكل كبير على إعلان ٢٢ يوليو ٢٠٢٢ بشأن التوصل إلى إنجاز دبلوماسي للأمم المتحدة بوساطة تركية بين روسيا وأوكرانيا لتسهيل إعادة فتح موانئ البحر الأسود الرئيسية وعودتها إلى العمل، باعتباره سبيلًا لتخفيف تفاقم وضع أزمة الأمن الغذائي العالمية .وأشاد أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة بالاتفاق ووصفه «ببارقة أمل في البحر الأسود»، ومع ذلك كان هناك شك كبير من المعلقين الغربيين حول إمكانية صمود الاتفاق على المدى الطويل.

على الرغم من أن مزايا هذه الاتفاقية ونجاحها المحتمل في التنفيذ قد نوقشت كثيرًا؛ فإنه لا يمكن إنكار أن إعادة فتح موانئ البحر الأسود تمثل تدبيرًا تزداد الحاجة إليه للتخفيف من وقع أزمة الأمن الغذائي العالمية قبل بداية حرب أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، صدّرت كييف أكثر من ٤٠ %من إمدادات زيت عباد الشمس عالميًّا، وما يقرب من ٢٠ %من صادرات الذرة عالميًّا، و١٠ %من القمح العالمي .وخلال عام ٢٠٢١، صدّرت أوكرانيا ما معدله ٤ ملايين طن من الحبوب كل شهر، حيث تجاوزت الشحنات في أشهر الصيف ٦ ملايين طن، وشكل التصدير عبر موانئ البحر الأسود ما يقرب من ٩٠ %من هذه الأرقام، حيث تم نقل نصف الصادرات عبر الموانئ الرئيسية في أوديسا وتشورنومورسك وبيفديني، ومع اندلاع الحروب، أغلقت البحرية الروسية هذه الطرق التجارية، بينما نصب الأوكرانيون حقول ألغام بحرية لدرء الغزوات البرمائية المحتملة التي أمرت بها موسكو.

وعلى الرغم من خطة المفوضية الأوروبية لمساعدة كييف في تصدير المواد الغذائية والسلع عبر الطرق البرية والسكك الحديدية والأنهار، فإن فجوة كبيرة ظهرت بين العرض والطلب بسرعة، حيث انخفضت الصادرات لاحقًا إلى ٥.١ - ٢ مليون طن شهريًّا فقط، وأدت نُدرة نسبة كبيرة من السلع الزراعية والمنتجات الغذائية العالمية بشكل ثابت إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين .ويرى جوزيف جلوبر وديفيد لابورد،

من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، أن «مئات الملايين من الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأماكن أخرى يعتمدون على واردات قمح عبر موانئ البحر الأسود كجزء أساسي من وجباتهم الغذائية»، ومن ثم «سيواجهون ارتفاع الأسعار» عدة أشهر .ومع استمرار عزل موانئ أوكرانيا أشهرا بدلاً من أسابيع، بدأت المنظمات الغربية في التحذير من أزمة أمن غذائي دولية كبيرة، وفي يونيو ٢٠٢٢ قدر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن الحرب يمكن أن تدفع أكثر من ٤٧ مليون شخص نحو «الجوع المزمن»، مع توقع أكبر ارتفاعات في إفريقيا جنوب الصحراء.

وسط هذا التعليق المتفاقم، تضمنت الاتفاقية النهائية التي توسطت فيها تركيا والأمم المتحدة صفقات منفصلة بين كييف وأنقرة لتصدير الحبوب من موانئ البحر الأسود، وبين روسيا وتركيا لشحنات موسكو من الأسمدة والمنتجات الغذائية .وجرى الاتفاق على ممر آمن للسفن التجارية المحايدة التي تحمل المنتجات الزراعية الأوكرانية حول حقول الألغام والحصار البحري، بما في ذلك من موانئ أوديسا وتشورنومورسك، فيما لم تشمل ميناء رئيسيا آخر، وهو ميكولاييف، الذي يعتبر قريبًا جدًّا من خط المواجهة الحالي للقتال المكثف بين القوات الأوكرانية والروسية .على الرغم من أن اتفاق يوليو ٢٠٢٢ مجدول أيضًا فترة زمنية مدتها ١٢٠ يومًا، فقد أوضح جلوبر ولابورد أنه يُمكن تمديده إذا وافقت روسيا وأوكرانيا، وأضافت وكالة رويترز أن صفقة التصدير تجارية بطبيعتها وليست إنسانية، وأن جميع السفن مطلوبة للتفتيش لتهدئة مخاوف روسيا من احتمال قيامها بتهريب أسلحة إلى أوكرانيا.

وعلى الرغم من قائمة طويلة من الشروط والمتغيرات، كان وزير البنية التحتية الأوكراني من بين أولئك الذين احتفوا بالاتفاق، مشيرًا إليها على أنها خطوة أخرى نحو منع الجوع في العالم .في غضون ذلك، تحدث الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عن مدى استعداد بلاده للاستمرار في كونها الضامن للأمن الغذائي العالمي .وفي الوقت نفسه، بالنسبة إلى موسكو، سجل روبي غرامر وكريستينا لو من مجلة فورين بوليسي : إنها تكافح من أجل تأمين مشترين لسلعها في أعقاب العقوبات الاقتصادية الغربية الواسعة النطاق، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الاتفاق تضمن الإمداد المستمر بالأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية .وبالنسبة إلى الشرق الأوسط أيضًا، سجل جلوبر ولابورد كيف أن دولًا مثل مصر التي استوردت غالبية احتياجاتها من القمح والأعلاف من أوكرانيا قبل الحرب ستستفيد من الصفقة، كما تفعل تركيا بسبب مركز عمليات مهم لحبوب البحر الأسود.

على الرغم من السعادة المتبادلة الواضحة بين كييف وموسكو بإعادة فتح موانئ البحر الأسود، قوبلت مصداقية تلك الحالة من الإغاثة البحرية على نطاق واسع بتشكيك طبيعي من قبل الخبراء والمسؤولين

الغربيين .فالاتفاق الذي وصفه جرامر ولو، من فورين بوليسي، بأنه ضعيف يسمح نظريًا لأوكرانيا بتصدير ٢٠ مليون طن من الحبوب المخزنة في موانئها، وأوضحت ذي إيكونوميست أن هذا يمكن تحقيقه بمعدل حوالي ٥ ملايين طن من الغذاء كل شهر .وحذر مارتن غريفيث الدبلوماسي البريطاني ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، من أن الشيطان كان في التفاصيل مع هذا الاتفاق، وأنه لا توجد ضمانات تضمن نجاحه على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن رازوني أول سفينة شحن تغادر موانئ أوكرانيا، وترفع علم سيراليون وتحمل ٠٠٠.٢٦ طن من الذرة، قد أبحرت في الأول من أغسطس ٢٠٢٢، بيد أن سلسلة من المخاوف الأمنية لا تزال تحيط بإعادة فتح الموانئ الأوكرانية، يأتي في مقدمتها احتمال أن تتراجع روسيا عن اتفاقها وتهاجم الموانئ والسفن . وبسبب هذا الخطر، كتب أوليكسي غونشارينكو، عضو البرلمان الأوكراني للمجلس الأطلسي :إنه من السابق لأوانه الاحتفال بالنجاح الدبلوماسي بزعم أن سجل الكرملين في تجاهل الالتزامات التعاهدية والقانون الدولي يثير شكوكًا جسيمة حول مصداقية روسيا كشريك في صفقة الحبوب.

وذكرت صحيفة الجارديان أن المخاوف بشأن كلفة التأمين على السفن التجارية المبحرة إلى موانئ البحر الأسود باتت أكبر عقبة أمام الصادرات، وأوضحت بيليكوفا أنه من الصعب حقا ضمان أي سلامة للأطقم والشحنات المحمولة وكذلك الأشخاص الذين يعملون في الموانئ نظرًا إلى إمكانية تحولهم جميعًا إلى أهداف عسكرية لأي هجوم مستهدف وبالإشارة إلى كيفية ارتفاع أسعار العقود الآجلة للقمح والحبوب بنسبة ٥ %في أعقاب الهجوم الروسي على أوديسا، اعتبر جلوبر ولابورد أن هذا الأمر أرسل رسالة سلبية للغاية لنجاح اتفاق تصدير الحبوب على المدى الطويل، كما أنه يمكن أن يتسبب صاروخ واحد خاطئ في امتناع شركات التأمين عن توفير غطاء للسفن التجارية في البحر الأسود، وهو ما قد يؤدي إلى تأخير تقدم استمر شهورا في هذا الصدد.

وبالنظر إلى المخاوف الأمنية المستمرة المحيطة بموانئ البحر الأسود، كان معدل السفن المغادرة بطيئًا أيضًا . وفي ٨ أغسطس ٢٠٢٢، أفادت مجلة بوليتيكو الأمريكية أن ١٠ سفن فقط قد بدأت في تصدير الحبوب الأوكرانية، ورغم حلول ١١ أغسطس ٢٠٢٢، أبلغت الجارديان أن هذا العدد قد ارتفع بالكاد إلى ٢٤، وهنا ظهر أن المستوى الحالي للسفن القادمة والمغادرة بطيء جدًّا، بحيث لا يمثل مستوى من شأنه أن يخفف من وطأة ارتفاع الأسعار الراهن بالأسواق العالمية .

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة وصفت رحيل سفن تحمل ٥٨٠٠٠ طن من الذرة بأنه ينقذ حياة الكثيرين، أشارت روث ماكلين، من صحيفة نيويورك تايمز، إلى إبحار هذه السفن التجارية حاليًا إلى تركيا وإنجلترا

وإيطاليا والصين وإيرلندا بدلاً من توجهها إلى مناطق أخرى مثل اليمن أو الصومال أو إثيوبيا أو بلدان أخرى تواجه مستويات كارثية من الجوع، وأن الفكرة وراء ذلك هي إعادة فتح طرق التجارة إلى أوكرانيا ومنها لا تهدف بالأساس أن تذهب الحبوب مباشرة إلى الأفواه الجائعة التي تحتاج إليها.

كما أوضح ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أن الخطوة الأولى التي يجب تنفيذها هي إخراج السفن من الموانئ الأوكرانية؛ لأنها ظلت هناك فترة طويلة، وبعد هذا ستأتي سفن أخرى، وكلها بعقود تجارية، وأن بعضها حتما سيذهب إلى البلدان النامية .ومع ذلك، علق منسق الأمم المتحدة المؤقت في إسطنبول فريدريك كيني، بأنه من الضروري أن تدخل السفن موانئ البحر الأسود وتغادرها للمساهمة في الحد من انعدام الأمن الغذائي العالمي، وأن أي سفينة تخرج محملة بالحبوب الأوكرانية ستساعد على تحقيق هذا الهدف.

ويرى كيني أن الأمم المتحدة تتوقع زيادة في عدد الطلبات المقدمة للسفن لنقل الحبوب والمنتجات الغذائية الأوكرانية، وخاصة مع وجود سفن فارغة راسية في المياه التركية في انتظار مبيعات الحبوب الأوكرانية وذلك ترتيبًا وإعدادًا لتلك الصادرات قبل سفرها إلى الموانئ التي أعيد فتحها، وأضاف المسؤول الأممي أن هدف نقل ما بين مليوني وخمسة ملايين طن متري من البضائع يمكن تحقيقه في الشهر المقبل.

في النهاية، لا يمكن تجاهل مخاطر التصعيد المستمرة في أوكرانيا؛ حيث لا يبدو أن اتفاق إعادة فتح الموانئ الأوكرانية على البحر الأسود كان له أدنى تأثير على تهدئة الحرب على أرض الواقع بأوكرانيا، حيث أشار كل من روبي جرامر وجاك ديتش بفورين بوليسي إلى أن هناك اعتقادات لدى مسؤولي استخبارات غربية أن روسيا من المحتمل أن تبدأ هجومًا كبيرًا آخر في عام ٢٠٢٣ من أجل التقدم نحو أوديسا في محاولة من جانب موسكو للاستيلاء على الساحل الجنوبي الغربي للبلاد وعزل أوكرانيا عن البحر .

ومع توضيح كيني كذلك أن الأمم المتحدة ستجري مراجعة شاملة للإجراءات المتفق عليها بالاتفاق لمعرفة ما يجب تعديله وتحسينه منها، هناك سبب للأمل في أن إعادة الافتتاح المؤقت لموانئ البحر الأسود ستجعل قريبًا أسواق السلع تنعم بالهدوء، وبالتالي تخفيف حدة المخاوف بحالة الأمن الغذائي للدول الأقل نموًّا على الصعيد العالمي، وإن كان قرب تنفيذ هذا الأمل لا يزال مجهولاً إلى حد كبير بالوقت الراهن.

٢٠٢٢/٩/٣

التوجه الفرنسي تجاه العلاقات الخليجية.. الأبعاد والمحددات.. وجهة نظر غربية

اعتبر العديد من المحللين الغربيين عملية التقارب الصيني في منطقة الخليج والزيارة المرتقبة للرئيس الصيني للرياض بمثابة تحد مباشر لدور الولايات المتحدة التقليدي في الخليج .ومع ذلك فإن بكين ليست اللاعب الد ولي الوحيد الذي يرى انسحاب واشنطن من الشرق الأوسط، سواء كان حقيقيًا أو متصورًا؛ كفرصة لتوسيع ر وابطها الاقتصادية ونفوذها السياسي، فقد أبرز «جان لوب سمعان» من «المجلس الأطلسي» كيف أن «ماكرون» يفكر في وضع فرنسا كبديل بين واشنطن وبكين .وعلى الرغم من افتقارها إلى القوة العسكر ية والاقتصادية، فهي تمتلك نفوذًا للقوة الناعمة، ونجحت في إقامة علاقات قوية مع الإمارات خاصة.

وبالرغم من أن «جو بايدن» حاول تهدئة الشركاء القلقين من انسحاب الولايات من المنطقة خلال زيارت ه للسعودية في منتصف يوليو ٢٠٢٢، فإن تقليص الالتزامات الأمريكية بأمن الخليج قد جعل دولا توسع علا قاتها الاقتصادية والسياسية مع الخليج، بما في ذلك الصين .وأوضح «فولتون» ، خبير في العلاقات بين ال صين والشرق الأوسط وزميل بالمجلس الأطلسي، في يناير ٢٠٢٢ كيف أن القادة الصينيين كانوا تاريخيًا «متر ددين في تحدي الهيمنة الأمريكية» في الشرق الأوسط، و«نهج الحيطة الاستراتيجية» مع أمريكا و تعميق المشاركة، وفي العام الماضي لم تعد بكين راضية بذلك .

ولعل أوضح مظهر لتوثيق العلاقات الخليجية الصينية والتنافس بين بكين وواشنطن يتم إثباته من الناحية الا قتصادية، في عام ٢٠٢٠ تفوقت الصين على الاتحاد الأوروبي لتصبح أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون الخ ليجي، وفي الآونة الأخيرة وعلى الصعيد الاقتصادي، في ١٥ أغسطس ٢٠٢٢م، وقعت شركة «أرامكو» مذكرة تفاهم مع «ساينوبك» الصينية؛ لتعزيز التعاون في المصافي والبتروكيماويات والبناء والتقنيات وإنتا ج طاقة الهيدروجين.

وأضافت «منى أبو شنيف» من معهد الشرق الأوسط (MEI)أن الأنشطة الصينية أصبحت الآن تشمل شؤون الأمن العسكري، وأعربت واشنطن عن انزعاجها م ن عرض الصين أنظمة اتصالات «هواوي» على دول الخليج، والتعاون في مجال الطائرات المُسيرة والذكا ء الاصطناعي، كما ذكرت وسائل الإعلام الغربية في ديسمبر ٢٠٢١م أن الصين والمملكة العربية السعودية بدأت ا التعاون في تطوير وإنتاج الصواريخ الباليستية.

من جانبه، أوضح «سمعان» أنه في السياسة الدولية منذ عام ٢٠١٧م على النقيض من الاستخدام المقارن بين الولايات والصين لتأثير القوة الصلبة، تقدم فرنسا نفسها كقوة تعزز بيئة متعددة الأطراف، إشارة إلى الط موحات الفرنسية المتجددة للتأثير الإقليمي في الخليج، ووصف «سمعان» باريس بأنها :«تضع نفسها ك

شريك غربي، على الرغم من أنه قد لا تكون بديلًا لواشنطن، إلا أنها توفر خيارًا ملائمًا لقادة الخليج الحريص ين على تنويع شراكاتهم» .

وفي خضم السؤال عن سبب انفصال فرنسا عن الدول الغربية الأخرى فيما يتعلق بالقيادة الأمريكية في الخليج ؛ هو الفكرة الراسخة عن الاستقلال الاستراتيجي الفرنسي في الشؤون الدولية، أضاف «جوليان بارنز دايسي» مدير برنامج الشرق أن نهج «ماكرون» في الشرق الأوسط يمثل اعترافًا :«بأن فرنسا بحاجة إلى أن تمتلك استباقية دبلوماسية ومشاركة أصحاب النفوذ لإحراز تقدم حقيقي في القضايا ذات الأولوية» .

وكان الاستخدام المتعمد لـ«القوة الناعمة» من قبل فرنسا كبديل للقوة الصلبة الأمريكية والصينية سمة ثا بتة لسياسة «ماكرون» الخارجية، حيث سجل مؤشر)القوة الناعمة العالمي٣٠ (صعود فرنسا لتصبح القوة الناعمة العالمية الرائدة في العالم في عام ٢٠١٧م، وحافظ ت على هذا المركز في عام ٢٠١٩م، لتوضيح ذلك، وثقت شبكة «دويتشه فيله» كيف أن «القوة الناعمة» لا تعني القيادة السياسية فحسب، بل تشير أيضًا إلى النفوذ الثقافي لفرنسا في الخليج وشبكتها الدبلوما سية التي اعتمدت عليها حكومة «ماكرون» .

وفي هذا الإطار، أشار محلل المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إلى كيف أصبحت العلاقات الفرنسية الإما راتية أساسية، فقد ازدهرت العلاقات الرسمية بين باريس وأبوظبي في السنوات الأخيرة، حيث التقى سمو ا لشيخ «محمد بن زايد» رئيس دولة الإمارات مع «ماكرون» في سبتمبر وديسمبر ٢٠٢١، وأيضًا زيا رة سمو الشيخ «محمد بن زايد» لفرنسا في يوليو ٢٠٢٢ كأول زيارة له كرئيس لدولة الإمارات.

أوضح «سمعان» أن «التقارب الاستراتيجي» المتبادل بسبب وجهات نظرهم المشتركة حول القضايا الإقليمية، بما في ذلك مخاوف مماثلة بشأن الجماعات التابعة لجماعة «الإخوان المسلمين» ، بالإضافة إلى ذلك، تعمل القيادة البحرية الفرنسية في المحيط الهندي من أبوظبي، وفي أبريل ٢٠٢١ دعت باريس الإمارا ت إلى الانضمام إلى مناورات «فارونا» البحرية العسكرية التي استمرت ثلاثة أيام مع الهند.

ومثل فتور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات والإمارات فرصة للبلدين لتعزيز العلاقات الدفاعية، وفتح تعليق صفقة مع الأمريكيين لبيع مقاتلات طراز «اف-٣٥» في ديسمبر ٢٠٢١م الباب أمام أبوظبي للموافقة بدلًا من ذلك على شراء «٨٠» طائرة مقاتلة فرنسية الصنع من طراز «رافال» ، إلى جانب اتفاقية لشراء ١٢ طائرة هليكوبتر نقل عسكري، وبذلك تصل القيمة الإجمالية للصفقة إلى ما يقرب من ١٧ مليار يورو، وتبقى أكبر صفقة بيع أسلحة دولية لفرنسا على الإطلاق، من النا حية السياسية، وصفت «بارنز ديسي» أيضًا هذه الاتفاقية بأنها :«نجاح لباريس هي في أمس الحاجة إ

ليه في ذلك الوقت، بعد إحراجها من قبل قيام الولايات وبريطانيا باستبدال الاتفاق مع أستراليا لبيع غواصا ت» .

ويمتد التعاون إلى الأمور الاقتصادية والجيوسياسية .وأشار «سمعان» إلى كيفية مساعدة الإمارات لفرنسا في تعزيز طموحاتها الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث سهلت رئاسة الإمارات العربيه المتحدة لجمعية حافة المحيط الهندي العضوية الفرنسية في المنظمة في عام ٢٠٢٠م، وذكرت صحيفة «ذا نا شيونال» أن الزيارة المذكورة أعلاه لسمو الشيخ «محمد بن زايد» لباريس في يوليو ٢٠٢٢م أسفرت عن اتفاقية «شراكة إستراتيجية شاملة للطاقة» تركز على أمن الطاقة وأسعار مقبولة وخفض الكربون.

وسجل المحللون كيف أن إقامة العلاقات الفرنسية مع المملكة العربية السعودية لم تبلغ بعد المستويات، ومع ذلك أظهر «ماكرون» في الأشهر الماضية رغبة أكبر في التواصل مع الرياض، حيث التقى ولي العهد الأ مير محمد بن سلمان في جدة في ديسمبر ٢٠٢١م، وعقب اجتماعهما الأخير أصرت الحكومة الفرنسية على أن الطرفين «أعربا عن رغبتهما في تعميق العلاقات بين البلدين، بغية مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية».

وبحسب «سمعان» ، فإن مجال التعاون الرئيسي المنشود من قبل «ماكرون» مع الرياض يتعلق بالمصا لح المشتركة للأمن في لبنان، ويتجلى ذلك من خلال إعلان بعثة مساعدة إنسانية مشتركة، واتفق الزعيمان ثا نية في اجتماعهما التالي، بحسب بيان صادر عن قصر «الإليزيه» ، على تكثيف التعاون بينهما من أجل تمكين لبنان من التغلب على التحديات الاقتصادية والسياسية؛ من خلال التنفيذ السريع للإصلاحات.

وأشار المحللون إلى حدود رئيسية للنفوذ الفرنسي في الخليج مقارنة بدور واشنطن وبكين، وعلى الرغم من اتفا قية ديسمبر ٢٠٢١م القياسية لبيع طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر فرنسية، لا تزال مبيعات الأسلحة الأمر يكية إلى الخليج متفوقة، فبلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية وحدها بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٩م أكثر من ٦٠%، بينما بلغ إجمالي الإمدادات الفرنسية ٤.٨ %فقط من واردات الرياض، م ا يعني أن المبيعات الفرنسية كانت أيضًا أقل من المملكة المتحدة ٨.١٢.%

كما لا تزال هناك عقبات دبلوماسية وسياسية، كما حذر «بارنز ديسي» من أن الجهود الدبلوماسية الفر نسية في الشرق الأوسط كافحت للوفاء بوعدها، في غضون ذلك قام «روبرت ماسون» ، زميل بمعهد دول ا لخليج العربي في واشنطن، بتسجيل المزيد عن كيفية صعود المرشحين الشعبويين ومن اليمين المتطرف في السيا سة الفرنسية مع سياسات مبطنة معادية للمسلمين والتي يمكن أن تؤثر على علاقات كل من باريس وأوروبا بدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من رغبتها في الاستقلال الاستراتيجي والجيوسياسي، فقد رأى «سمعان» أن فرنسا لن تفل ت تمامًا من المنافسة الإقليمية والعالمية الأوسع بين واشنطن وبكين، وكتب أن حكومة ماكرون :«ستواجه حت مًا معضلة فيما يتعلق بموقفها أو عدمه من نفوذ الصين المتزايد في الخليج» ، على الرغم من أن الخبير قد س جل أن باريس لا تزال «متشككة» بشأن المخاوف الأمنية الأمريكية المطروحة على الغرب من خلال التع اون الصيني الخليجي الوثيق في مجال التكنولوجيا، فقد حلل سمعان ذلك مع استمرار الصين)وروسيا («في تعميق مشاركتهما في الشرق الأوسط» ، باريس «قد تجد أنه من المستحيل الترويج لخطابها ع ن عدم الانحياز» في الخليج العربي.

وأشار «ماسون» إلى كيف أنه منذ انسحاب إدارة «ترامب» من الاتفاق النووي الإيراني في عام ٢٠١٨م، توترت العلاقات بين سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الخليج، ومن جانبه برز الا تحاد الأوروبي كجهة فاعلة دفاعية وأمنية أكثر استقلالية من خلال إطلاقه قوة دولية لأمن الملاحة في مضيق «هرمز» ، وهو مشروع أوروبي آخر يقع مقره العسكري في أبوظبي، زادت المملكة المتحدة أيضًا من انخراطها ا السياسي مع منطقة الخليج، وعلى الأخص عبر إعلان يونيو ٢٠٢٢م أنها أطلقت مفاوضات رسمية مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل إبرام اتفاقية تجارة حرة، وهو الأمر الذي زعمت الحكومة البريطانية أنه سيخفض التعريفات الجمركية أو يزيلها على سلع مختارة، بما في ذلك المنتجات الزراعية، وكذلك رفع التج ارة بين المملكة المتحدة والخليج بنسبة لا تقل عن ١٦%، وإضافة ٦.١ مليار جنيه إسترليني سنويًا للاقتصاد البريطاني.

ومن الواضح أن تكوين علاقات أوثق بين القوى الوسطى الغربية ودول الخليج ليس مهمة فريدة للدولة الفرنس ية، ومع ذلك يبدو أن فرنسا في عهد «ماكرون» قد اتخذت أهم الخطوات في هذا الصدد خلال العام الما ضي، مع بيع الأسلحة المذكورة؛ تبرز كعلامة على شكل التعاون المحتمل في المستقبل إعادة التعاون المحتم ل، في إطار التنافس العالمي والإقليمي الأوسع بين الولايات المتحدة والصين، فإن «مقامرة فرنسا الدقيقة» المتمثلة في تقديم طريق وسطي بين واشنطن وبكين عبر تقديم خطاب غير منحاز يجذب كلا من الإمارات والسعودية، وخاصة أن الولايات المتحدة تزيد من ضغوطها على دول الخليج «لاتخاذ موقف تجاه الصين» إلى جانبها .ومع ذلك، خلص «بارنز ديسي» إلى أن المصلحة المباشرة لفرنسا في الشرق الأوسط تظل الحاج ة إلى تحقيق الاستقرار في الجوار الجنوبي لأوروبا، وذلك في حين أن استراتيجية «ماكرون» الدبلوماسية في الخليج يمكن الحكم على أنها «نجاح» .وحذر «بارنز ديسي» من أن باريس ستحتاج إلى زيادة

استخدام «التواصل النشط لماكرون، وربما تبني نهج أوروبي أوسع وأكثر أهمية مع الجهات الفاعلة الإقليمية في كل من الخليج وخارجه.»

٢٠٢٢/٩/٦

التنافس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الخليج.. رؤية مجلس العموم البريطاني

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أضحى احتدام المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أكبر قوتين اقتصاديتين وسياسيتين في العالم؛ راسخًا بالفعل في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، وأثار توتر العلاقات الأمريكية الخليجية أثنا ء إدارة بايدن وعلاقات الصين الاقتصادية والتكنولوجية المتنامية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العرب ية المتحدة على وجه الخصوص موجة من التحليل والنقاش من قبل الخبراء الغربيين حول إمكانية أن تحل ب كين محل الدور الإقليمي القديم لواشنطن.

إن الإشارة الغربية إلى هذه المنافسة ليست جديدة؛ ففي يونيو ٢٠١٩، كتب جوناثان فولتون، من «المجلس ا لأطلسي» ، عن «تحول هادئ على الصعيد الجيوسياسي» ، حيث كانت علاقات الصين بالمنطقة تمضي «لتتطرق إلى ما وراء المصالح الاقتصادية»؛ من خلال «دمج الاهتمامات الاستراتيجية أيضًا» ، وفي أكتوبر من نفس العام، حذر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، ومقره بروكسل، صانعي السياسة الغربيين من «الل عبة الكبرى» لبكين في الشرق الأوسط، وتوقع أنه من المحتمل أن تنجذب الصين إلى «مشاركة أوسع» من خلال روابطها الاقتصادية المترامية الأطراف.

وفي أغسطس ٢٠٢٢، أصدرت مكتبة مجلس العموم البريطاني تقريرًا بحثيًّا بعنوان)الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط :إيران والخليج العربي (من إعداد فيليب لوفت، وجون كيرتس، وماثيو وارد، على ما توفر من البيانات والإحصاءات؛ بهدف دعم عمل النواب في برلمان المملكة المتحدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية البريطانية تجاه الخليج والشرق الأوسط الأوسع.

وبدءًا من رصد السياسة الخارجية الصينية منذ عام ٢٠١٣، ومع تولي شي جين بينغ رئيسًا، وصف تقرير مجلس العموم وجهة النظر الخارجية لبكين بأنها أصبحت منذ ذلك الحين «أكثر طموحًا وحزمًا» ، ما أدى إلى تساؤلات أخرى عما إذا كانت «تريد أن تحل محل الولايات المتحدة على المستوى العالمي» أو بدلاً من ذلك «يُسعدها البقاء كثاني أكبر قوة بارزة» ، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فمن المقبول أن تظل مصالح الصين اقتصادية إلى حد كبير، لكنها تتخذ على نحو متزايد خصائص جيوسياسية .

من الناحية الاقتصادية، فإن أرقام التجارة الصينية مع الخليج العربي مذهلة؛ ففي عام ٢٠٢١ وحده، بلغت قيمة التجارة بين الخليج والصين ٢٤٨ مليار دولار، بينما بلغت قيمة التجارة الأمريكية بالمنطقة ٦.٦٢ مليار دولار، وهي أقل أيضًا من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي (١٢٩,٧ مليار دولار (والهند) ١٣٥,٧ مليار دولار (واليابان ٩١,٢ مليار دولار)، وتمثل هذه الأرقام تحولًا دام عقودًا، حيث أشارت مكتبة مجلس العموم إلى كيفية نمو ا لتجارة الصينية مع الخليج بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢١ بنسبة ٢٩٪، بينما انخفضت التدفقات التجارية مع ال ولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ .يُفسر هذا التحول الاقتصادي جزئيًّا اعتماد الصين المتزايد على الخليج في إمداد اتها النفطية، حيث تتلقى بكين ٤٧٪ من نفطها من الشرق الأوسط في عام ٢٠٢١، بزيادة عن ٣٨٪ في عام ٢٠١٦، وباتت المملكة العربية السعودية أكبر مورد منفرد للنفط الخام إلى الصين خلال العام الماضي.

إلى جانب تجارة النفط، أشار التقرير إلى مبادرة الحزام والطريق (في بكين، التي تضم أكثر من ١٣٠ دولة حول العالم، وسجل تقرير مكتبة مجلس العموم أن المبادرة «وسيلة أساسية لبناء الدولة المحلية الصينية» من خلال تأمين وصول اقتصادها إلى أسواق التص دير الأجنبية المربحة والترويج لمنتجاتها في جميع أنحاء العالم، وهذا «منحها بلا شك تأثيرًا عالميًّا أكبر بكث ير» ، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، ووفقًا لبيانات معهد «أمريكان إنتربرايز» بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٠، تلقت دول مجلس التعاون الخليجي ٦٥ مليار دولار من المقاولات الصينية والاستثمارات المرتبطة بمب ادرة الحزام والطريق، حيث حصلت الإمارات على ٢٦ مليار دولار وحدها، واستحوذت الشركات الصينية ب دورها على ٩٠٪ من ميناء خليفة للشحن في أبوظبي.

وحذرت وكالات الاستخبارات الغربية من المخاطر السياسية من قبول الاستثمارات الصينية في إطار مبادرة ا لحزام والطريق، وخصوصًا ما يتعلق بـ« مصائد الديون» ، وقد حدد جهاز الاستخبارات البريطاني MI٦) (ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم هذه المخاطر .وفي بيان مشترك صدر في يونيو ٢٠٢٢، زعم قادة حلف شمال الأطلسي (الناتو أن الصين تسعى إلى «السيطرة على القطاعات التكنولوجية والصناعية الرئيسية، والبنية التحتية الح يوية، والمواد الاستراتيجية وسلاسل التوريد» .

ومن الناحية السياسية أقر تقرير مكتبة مجلس العموم «بقلق» شركاء أمريكا الخليجيين من تمحور اهتما م واشنطن نحو المحيطين الهندي والهادئ، وقد لاحظ جون بي ألترمان، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن دول الخليج منخرطة في «تحوط» جيوسياسي مع الفاعلين الدوليين؛ بسبب عدم الارتياح

تجاه الالتزامات الأمريكية بأمن الخليج العربي، ورصد تقرير مكتبة مجلس العموم أن معظم أعضاء مجلس التعاون الخليجي، يمتلكون بالفعل «شراكات استراتيجية رفيعة المستوى» مع بكين؛ فقد وقّعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات «شاملة» مع بكين في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ على التوالي، بينما وقّعت العراق والكويت وسلطنة عُمان اتفاقيات «استراتيجية» بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى تناول قضية العلاقات السياسية بين الصين ودول الخليج، أشار التقرير إلى أن الصين «تعتبر أقل انتقادًا» لقضايا إصلاح حقوق الإنسان في الشرق الأوسط من الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالدور الأمني الذي تلعبه الصين في منطقة الخليج، فهناك إجماع على أن بكين لا يمكنها حتى الآن أن تضاهي نفوذ الولايات المتحدة، وأشار مجلس العموم في تقريره إلى أن بكين «تظل أقل أهمية بكثير كشريك أمني لدول الخليج من الولايات المتحدة ذاتها» ، وقد شكّلت مبيعات الأسلحة بين الصين والخليج بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ أقل من ٢٪ من إجمالي واردات المنطقة .وفي حين استوردت الإمارات العربية المتحدة ما قيمته ٣.٧ مليارات دولار من الأسلحة الأمريكية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١، بلغ إجمالي الصادرات الصينية من الأسلحة حوالي ١٦٦ مليون دولار فقط خلال نفس الفترة .وبالمثل، زودت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية أسلحة بأكثر من ١٩ مليار دولار بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١ .ولكن الصين حققت مبيعات أسلحة بقيمة ٢٤٥ مليون دولار فقط .وهنا يتضح أن الصين حصلت على ما يقرب من ٤٠ مليون دولار من صادرات الأسلحة كل عام في الفترة ما بين ٢٠١٨ و٢٠٢١ مقارنة بالمبيعات الأمريكية التي تزيد على ٢ مليار دولار في ٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠.

لكن تقرير مجلس العموم أشار إلى أن الشركات الصينية أصبحت «مهيمنة» على قطاع الطائرات المسيَّرة في الشرق الأوسط؛ بسبب القيود الأمريكية على مبيعات من الطائرات المسيرة أمريكية الصنع لدول المنطقة، كما أن السعودية والإمارات وسلطنة عُمان أجرت تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الصينية في مجالي الأمن البحري ومكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الوثيقة بين الصين والخليج، إلا أنه تم توجيه الكثير من القلق الغربي نحو الجبهة الدولية أو الظهير الدولي الداعم المفترض، الذى أخذ البعض يعطيه اسم «التحالف الصيني -الروسي- الإيراني» ، وقد أشار التقرير إلى أن «اشتراك الدول الثلاث في العداء لواشنطن سيعمل على التأثير على الذ

فوذ الذي تمارسه الولايات المتحدة» ، ولعل البيان المشترك الصادر عن الحكومتين الروسية والصينية، قبل ثلاثة أسابيع فقط من غزو موسكو للأراضي الأوكرانية، يعني الوصول إلى «عصر جديد» من «التحول ال عميق» في السياسة العالمية، كما أن هذا البيان أكد أنه «لا حدود» للتعاون بين روسيا والصين فيما يتعلق بتوثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بينهما منذ ذلك الحين.

وقد أشار التقرير إلى اتفاقية الشراكة التي مدتها ٢٥ عامًا بين طهران وبكين، والتي تم التوقيع عليها في يناير ٢٠٢٢، واعتبرها «إطار عمل طموحًا» ، على الرغم من أن جوهر الشراكة والعمل بمقتضاها «محدود» نوعًا ما، وأن العقوبات الدولية قد قيدت «مبيعات الأسلحة من بكين إلى طهران» .وبالمثل، أشارت الد كتورة أنيسة بصيري تبريزي، وهي خبيرة بشؤون الشرق الأوسط لدى المعهد الملكي للخدمات المتحدة، في يول يو ٢٠٢٢، إلى أنه على الرغم من تنفيذ اتفاق شراكة أخرى، إلا أن روسيا وطهران لا تزالان تحافظان على م ستوى «خاص» من التعاون .وفيما يتعلق بالعلاقات بين روسيا والصين، أوضح تقرير مجلس العموم أن الحرب الأوكرانية، ودعم بكين العام والمحدود لموسكو، قد كشف «حدود» شراكتهما وكيف أن علاقته ما في نهاية المطاف تحكمها «المصالح» بطبيعتها.

علاوة على ذلك، تم تسليط الضوء على كيفية قيام روسيا والصين بالاستثمار الاقتصادي والسياسي في الحفاظ على علاقاتها الودية مع دول الخليج، وأنه من غير المحتمل أن «يفضل أي منهما العلاقات مع إيران عن ه ذه العلاقات» ، وتُظهر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن التجارة بين دول الخل يج والصين تفوق بكثير التجارة بين بكين وطهران؛ فبالنسبة إلى عام ٢٠٢١ وحده، بلغ إجمالي الصادرات ال صينية إلى المملكة العربية السعودية أكثر من ٣٠ مليار دولار، كما أنها تكاد تقترب من ٥٠ مليار دولار إلى الإ مارات العربية المتحدة، في حين بلغ إجمالي الواردات الصينية إلى إيران ٣.٨ مليارات دولار فقط، وبلغت قي مة الصادرات من طهران ٥.٦ مليارات دولار.

في النهاية خلص تقرير مجلس العموم إلى أن الصين، وفقًا لـ«إيك فرايمان» ، المدير في شركة جرينمانتل للا ستشارات، تُرسي حاليًا «نفوذًا بدون تشابك في الشرق الأوسط» ، وأن العلاقات بين الصين وروسيا وإيران ل يست «تحالفًا منهجيًّا» ، كما استبعد التقرير فكرة انسحاب أمريكا من المنطقة؛ إذ إن «المصالح الأمنية الأم ريكية تظل قضايا جوهرية على الرغم من تغيير الإدارات الأمريكية» ، خاصة مع احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية في المنطقة، واستمرار مبيعات الأسلحة، والاستمرار في عمليات مكافحة الإرهاب المشتركة، كما أشار التقرير إلى أن اجتماع الرئيس الأمريكي جو بايدن في يوليو ٢٠٢٢ مع قادة دول مجلس التعاون الخل يجي في جدة، بما في ذلك مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، كان دليلًا على رغبة واشنطن في

«إعادة العلاقات» مع شركائها في الخليج، وبالتالي كانت هناك «درجة من التحسن في مستوى العلاقا ت مع الولايات المتحدة وحلفائها» .

٢٠٢٢/٩/٧

تفاقم مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يتعلق الهدف الثاني من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بالقضاء على الجوع وسوء التغذية في جميع أ نحاء العالم بحلول عام ٢٠٣٠ .وجاءت بيانات أحدث استطلاعات الأمن الغذائي الصادرة لتُلقي بظلال الش ك ليس فقط حول إمكانية تحقيق ذلك؛ ولكن أيضًا على إمكانية قمع أزمة الأمن الغذائي المستمرة في الشرق ا لأوسط وإفريقيا وآسيا، وكذلك نقص الغذاء المرتبط بالنزاع المسلح، وضغوط الإمداد في أعقاب «كورونا»، وقد أ حدثت حرب أوكرانيا ارتفاعًا ملحوظًا في مستويات التضخم في المواد الغذائية والسلع.

بالإضافة إلى التحذيرات البالغة من «ديفيد بيزلي» ، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بأن :«العالم بحاجة إلى التحرك الآن لحماية المجتمعات الأكثر ضعفًا من خطر المجاعة على نطاق واسع» ، وإصدار منـ ظمة

)الفاو(، والبنك الدولي مؤخرًا تحديثات متشائمة بشأن حالة الأمن الغذائي العالمي، حيث سجل التحديث ا لأخير لحالة الأمن الغذائي في ٢٠٢٢ كيف أثرت مستويات تضخم الغذاء فوق ٥٪ على «٩.٩٢٪ في البلدان مـ نخفضة الدخل، ٧.٩٢٪ في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وما يصل إلى ٨٩٪ في البلدان ذات الدخل ا لمتوسط الأعلى؛ ما يعكس كيف أن أزمة أسعار الغذاء عالمية؛ صدر تقرير مؤخرًا عن مؤسسة «ديب نولدج أنال يتكس» بعنوان :«الأمن الغذائي العالمي في الربع الثاني لعام ٢٠٢٢»، يرصد التحليلات المقدمة عن الوضـ ع الحالي للأمن الغذائي في العالم، بالتركيز على الأسباب الجذرية لأزمات الغذاء، وكذلك فهم الاعتماد على الغذاء، والتضخم، وتطور السياسات.

وعلى المستوى العالمي، كان الأكثر إثارة للدهشة بالتقرير هو أنه اعتبارًا من يونيو ٢٠٢٢، يُنظر إلى ما يقرب من ٨٦٨ مليون شخص في ٩٢ دولة على أنهم لا يمتلكون)استهلاكًا كافيًا من الغذاء(، مع مستويات المخاطر المرتبطة بالجوع وسوء التغذية التي تعتبر مرتفعة بشكل يُـ نذر بالخطر .

في حين أن ٨ دول فقط في جميع أنحاء العالم تعتبر ضمن أعلى فئة للأمن الغذائي في التقرير، فقد تم الحكم عـ لى ٥٣ دولة بأنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، مع وجود ٢٥ دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا تواجـ

ه مخاطر عالية لانعدام الأمن الغذائي، تم الإبلاغ عن البلدان الأكثر تضررًا من أزمة الغذاء لعام ٢٠٢٢ وتشمل سوريا وجنوب السودان وأفغانستان ونيجيريا واليمن والسودان وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسجل التقرير عن عام ٢٠٢٢ أن :ما يصل إلى ١٩٣ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من انعدام الأ من الغذائي الحاد، في غضون ذلك تمت الإشارة إلى أن انعدام الأمن يضر بـ١٣٩ مليون شخص إلى حد الافتقا ر للأمن الغذائي في ٢٤ دولة، وهو عامل يفوق بكثير الظواهر المناخية المتطرفة)٢٣,٥ مليون في ٨ بلدان (والصدمات الاقتصادية)٣٠,٢ مليون شخص في ٢١ دولة .(وهو ما تم عليه في دراسات البيانات متعددة السنوات، حيث تُظهر بيانا ت التقرير زيادة تقدر بـ ٢.٢٥ مليون شخص تأثر أمنه الغذائي جراء انعدام الأمن.

بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت)الفاو (كيف أن عدد غير القادرين على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي يبلغ أكثر من ٣ مليارات، كما حد ل التقرير أن «كورونا» تسببت في زيادة أعداد المصابين بالجوع لـ١٥٠ مليونا وذلك بسبب ضعف الإمدا دات الغذائية بالعالم، وبالتالي زيادة الجوع العالمي، في ضوء هذه الأرقام، خلصت الوكالة الأممية إلى أن الج هود المبذولة لتحقيق هدف التنمية المستدامة لإنهاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية» بحلول عام ٢٠٣٠ تسلك الاتجاه الخاطئ.

كما رصدت التقارير ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية كعامل لتفاقم الجوع، وبين أن أسعار المواد الغذائية العالمية بدأت في الارتفاع في منتصف عام ٢٠٢٠ عندما أغلقت الاستثمارات بسبب «كورونا» ، وم ع تخبط سلاسل التوريد وزيادة أوقات العبور والنقل، فضلًا عن الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ أدى إلى تدهور مستقبل أسعار المواد الغذائية بشدة.

وفيما يتعلق بالسلع الغذائية التي تأثرت أكثر من غيرها بسبب الحرب الأوكرانية، سجل مؤشر «الفاو» أسعارًا قياسية للحبوب ومنتجات الألبان في ٢٠٢٢، بالإضافة إلى ذلك شهد سعر الأسمدة ارتفاعا جنونيا، ال ذي ارتفع بنسبة ٣٠٪، وذلك نظرًا إلى أن روسيا وحدها تمثل أكثر من ١٥٪ من صادرات الأسمدة العالمية، فقد أدى تقييد وصول منتجاتها إلى السوق الدولية إلى تفاقم نقص الإمدادات بشكل غير مفاجئ، وبالمثل، ارتف عت الأسعار الدولية للبوتاس، وهو عنصر آخر يتم إنتاجه في روسيا وأوكرانيا .

فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الخليج العربي، أظهرت بيانات «ديب نولدج» أنه في حين تعتمد دول ا لخليج بشكل كبير على واردات الغذاء مع ٣٤ دولة أخرى، فقد تمكنت حكومات في المنطقة من ترويض الارت

فاع وتجنب مخاطر الجوع وسوء التغذية المتزايدة، وهو نجاح نسبي لم يتكرر عبر منطقة الشرق الأوسط وشما ل أفريقيا الأوسع.

وفي تقارير «ذي إيكونوميست إنتليجنس يونيت» ، حلت جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ضمن أفضل ٤٦ دولة على مستوى العالم، وكانت دولة الإمارات العربية هي الدولة الخليجية الأعلى مرتبة ، حيث حصلت على مجموع نقاط ٠٧.٧ من أصل ١٠.

بعد ذلك، احتلت كل من البحرين وقطر المرتبة ٢٩ عالميًا، كما احتلت عمان والسعودية والكويت المرتبة ٤٠ و ٤٣ و ٤٦ على التوالي، ومن حيث النظام الغذائي القائم على معيار المرونة الاقتصادية، احتلت الإمارات ال عربية المتحدة المرتبة ١٨ عالميًا، البحرين الـ ٢٦، عمان الـ ٤٢، قطر الـ ٥٦، السعودية الـ ٨٠، والكويت ال ـ ٨٨.

وعلى الصعيد الدولي، تصدرت أمريكا تصنيفات مؤشر الأمن الغذائي بنتيجة ٩٠.٧، تليها النرويج وأيرلندا و هولندا وكندا، كما احتلت بريطانيا المرتبة الـ ١٤ عالميًا بنتيجة، واحتلت الصين المرتبة الـ٢٧، وروسيا في الـ رتبة الـ ٣١ عالميًا، وفي المقابل كانت البلدان الثلاثة الأدنى عالميًا موزمبيق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية و الصومال.

وعن الشرق الأوسط، وصف تقرير الأمن الغذائي العالمي بأنه يعتمد بشدة على واردات المواد الغذائية، وخاصة القمح والحبوب الأساسية الأخرى، ولا شك أنه من الواضح أن التداعيات الاقتصادية للحرب الأوكرانية عل ى الأمن الغذائي قد فاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي في العديد من البلدان.

وأشار البنك الدولي إلى ارتفاعات قياسية في تضخم أسعار الغذاء بنسبة ٩٥٪ في تركيا، و٩٠٪ في إيران، وعل ى الرغم من ذلك فقد أوضح أن هذا الرقم المرتفع يمثل بحد ذاته انخفاضاً في نهاية العام الحالي عن معدلات عام ٢٠٢١ والتي وصلت إلى ٤٤١٪.

وتماشيًا مع هذه البيانات، أفاد تقرير الأمن الغذائي العالمي أن ٨.١٥ مليون شخص في اليمن، و ٢.٩ ملايين شخص في سوريا يواجهون استهلاكًا غير كافٍ للغذاء لا يلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى ٥.٨ ملايين آخرين في إيران، و ٢٫٨ مليون في العراق، و٣.١ مليون في لبنان.

وفي التصنيف العالمي لمؤشر الأمن الغذائي، سجلت الجزائر ٧٦.٦ من١٠، والمغرب ٤٠.٦، وتونس ٣٩.٦، وت ركيا ٣٦.٦، والأردن ١٠.٦، والأراضي الفلسطينية ٧٦.٥، ومصر بـ ٧٦.٥، والعراق في ٣٥.٥، وسوريا ٥. ٠١، واليمن ٤١.٤.

ونتيجة لهذه البيانات، اعتبرت مؤسسة «ديب نولديدج» أن حالة الأمن الغذائي في كل من سوريا واليمن مقلقة للغاية، ومن حيث النظام الغذائي ومعايير المرونة الاقتصادية، أحرزت لبنان)٣,٥١ درجة(، جاءت بالمرتبة الأدنى في منطقة الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية)٣,٢٤(، بعد اليمن بواقع) ٣,٩٦ درجة.(

وعند التفكير مليًا في استراتيجيات الأمن الغذائي القادرة على مكافحة انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط والعالم، سلطت المؤسسة الضوء أيضًا على الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الخاصة بالإمارات العربية المتحدة، وتهدف إلى تسهيل التجارة العالمية، وتنويع الأغذية المستوردة ومصادرها ، وكذلك تحديد العديد من « خطط التوريد البديلة» حال الأزمات الطارئة .

وأضاف التقرير :«أن دولة الإمارات تهدف إلى القضاء على الجوع من خلال ضمان الوصول إلى غذاء آمن ومغذ وكاف على مدار العام في جميع أنحاء العالم، بالتزامن مع التركيز على تعزيز الممارسات الزراعية المرنة التي تساعد في الحفاظ على النظم البيئية وتعزيز إنتاجية على حد سواء» .

وعلى النقيض من هذه الجهود، سجلت التقارير الغربية عدد الدول التي نفذت ضوابط وقيود صارمة على تصدير موادها الغذائية استجابة لارتفاع الأسعار، وهو الأمر الذي انتقده البنك الدولي باعتباره مصدرًا رئيسيًا يضع مزيدا من المخاطر على استقرار أسعار الغذاء العالمية .

كما أشار التقرير أن عدد البلدان التي تسن قيودًا على الصادرات الغذائية من أجل الحفاظ على مخزوناتها قد ارتفع بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٢٢، حيث تم تفعيل ٣١ من أصل ٥٣ قيدًا بحق الصادرات من السلع مثل القمح .

وفي ضوء ما نراه من افتقار إلى التعاون الدولي واستمرار حرب أوكرانيا، ونقص الاستثمار في برامج المساعدات الدولية ومبادرات الأمن الغذائي، لا يزال المستقبل قاتمًا على المدى القريب، لاسيما مع تأكيد التقرير أن المستويات الحادة من حالات الجوع في إفريقيا والشرق الأوسط من المتوقع أن تزداد أكثر بحلول نهاية العام الحالي .

بينما على المدى الطويل، فإنه على الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بمعالجة انعدام الأمن الغذائي، فقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة الفاو أن ما يقرب من ٦٧٠ مليون شخص سيظلون يواجهون الجوع في عام ٢٠٣٠ ، أي ما يعادل ٨٪ من سكان العالم أجمع .

خلص تقرير الأمن الغذائي العالمي إلى أن دور التكنولوجيا أصبح الآن «أكثر أهمية من أي وقت مضى» ،

خاصة مع قدرة آليات تحليل البيانات على محاربة انعدام الأمن الغذائي، ناهيك عن تمكن الشركات العالمية من تطوير حلول لقطاع الأغذية بطريقة تحسن عمليات التصنيع وسلاسل التوريد» .

وفي غضون ذلك، رأت «الفاو» أن تخصيص الأموال العامة من قبل الحكومات لمبادرات الأمن الغذائي، أصبح «ضرورة ملحة» ، وبالمثل، فإنه مع توقع ارتفاع عدد سكان العالم إلى أكثر من ١٠ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، ورغم تفاقم أزمة أسعار الغذاء فقد حذرت «مارجريتا ليسينكوفا» من استمرار قضية الأمن الغذائي العالمي في الارتفاع وبقائها بقوائم الأولويات لدى الحكومات والشركات الدولية» .وبالتالي باتت واضحًا أن دمج قضايا الأمن الغذائي في الاستراتيجيات المستدامة لدى الأطراف الدولية هو الخطوة التالية الحاسمة نحو حل طويل الأجل لأزمة طال أمدها .

٢٠٢٢/٩/٨

ملامح السياسة الخارجية لرئيسة الوزراء البريطانية الجديدة ليز تراس

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

انفضت المنافسة على خليفة بوريس جونسون كرئيس للوزراء البريطاني، بفوز وزيرة الخارجية ليز تراس على وزير الخزانة السابق ريشي سوناك، لتصبح رئيس الحكومة البريطانية القادمة، وقد حصلت تراس على ٥٧ %من أصوات أعضاء في انتخابات حزب المحافظين، تمت دعوة تراس من قِبَل الملكة إليزابيث الثانية لتشكيل حكومة جديدة بدءاً من ٦ سبتمبر ٢٠٢٢.

شهدت تراس البالغة من العمر ٤٧ عامًا صعودًا سريعًا إلى قمة السياسة البريطانية، حيث تم تعيينها وزيرة للخارجية قبل تقلدها أعلى منصب في السياسة البريطانية، وتبدو خلفية السياسة الخارجية لتراس معقدة؛ ففي الوقت الذي كانت تشغل فيه وزيرة التجارة الدولية، روجت لشعار بوريس جونسون «بريطانيا العالمية»

في جميع أنحاء العالم، حيث وقّعت اتفاقيات التجارة الحرة مع اليابان وأستراليا .وكتب الصحفي بن جودا، لمجلة فورين بوليسي، أن تراس هي «مزيج معقد من سياسية متلونة مع قناعة راسخة بالجغرافيا السياسية» .وعند تطرقه لكيفية تمثيل تراس «كمرشحة مستمرة على النزعة الأطلسية» للحكومة السابقة في معاونة أوكرانيا، زعم جودا أن تراس مع ذلك «تتوق إلى اتخاذ إجراءات أكبر على الساحة العالمية بعد أن شغلت وزيرة للخارجية خلال الحرب الأوكرانية» .

وفيما يتعلق بمسائل السياسة الخارجية العاجلة التي يجب معالجتها، فقد تم الاستشهاد بالدعم البريطاني المستمر لأوكرانيا في مقاومتها للعملية الروسية كأولوية .ويرى رايلي سميث، في صحيفة التليغراف، أنه من «ا

لأهمية بمكان» أن تُبقي المملكة المتحدة على مساعدتها السياسية والعسكرية إلى كييف، ففي أول خطا ب لها قبيل شغلها للمنصب، تعهدت تراس بمعالجة ارتفاع أسعار الطاقة في المملكة المتحدة، كنتيجة مباشر ة لانخفاض تدفق النفط والغاز الطبيعي الروسي إلى الغرب، وأضافت برونوين مادوكس، مديرة المعهد الملكي ل لشؤون الدولية، أن تراس يمكنها الاستناد إلى «موقف بوريس جونسون الواضح أخلاقيًّا واستراتيجيًّا» في مساعدة أوكرانيا «للبناء على ما سيكون شتاءً شديد الصعوبة لحكومات أوروبا» .

يجب وضع أهداف السياسة الخارجية طويلة المدى لتراس في سياق تصورات تصاعد المنافسة بين القوى العظ مى الولايات المتحدة والصين على مستوى العالم .ولهذا السبب، فكر لاندلر، من صحيفة نيويورك تايمز، في كيفية «تشكيل الدور العالمي المستقبلي لبريطانيا من خلال دور أكبر تتبناه رئيسة الوزراء الجديدة» .وم ع ذلك، لا يزال دور بريطانيا المستقبلي في هذا المشهد الجيوسياسي غير واضح .بينما ادعى لاندلر أن بريطانيـ ا في عهد تراس يمكنها أن تتصرف «كعامل حر أكثر» في الجغرافيا السياسية، «تسعى إلى الحصول على علاقاتها الخاصة مع القوى العظمى مثل الصين» ، وذكر رايلي سميث أنه «من المتوقع أن تتخذ تراس موق فًا أكثر صرامة تجاه بكين» من جونسون، مستشهدا كيف منعت رئيسة الوزراء الجديدة، وقتما كانت وزيرة للخارجية، الشركات الصينية من المشاركة في البنية التحتية الوطنية الحيوية .وتبدو معارضة تراس في بكين وموسكو واضحة بالفعل، حيث اتهم وانغ يوي، الأستاذ بجامعة رينمين في بكين، رئيسة الوزراء الجد يدة بـ«الإمبريالية البريطانية القديمة» لانتقادها «النفوذ الخبيث المتزايد للصين» ، في حين وصفت ما ريا زاخاروفا، المتحدثة باسم الحكومة الروسية، رئيسة الوزراء الجديدة بأنها «متعطشة للدماء ومدمرة جدًا» .

وبالتوازي مع سياق تنافس القوى العظمى والحاجة إلى الرد على حرب روسيا في أوكرانيا، هناك شعور سائد بالاستقلال الجديد في السياسة الخارجية البريطانية، بمساعدة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وعدم الـ رغبة في الاعتماد على القيادة الأمريكية .وكتبت مادوكس كيف تُحافظ تراس على «رؤية الاستقلال البريطاني » ، وأوضحت ليزلي فينجاموري، مديرة برنامج الولايات المتحدة والأمريكتين في المعهد الملكي للشؤون الدو لية، أن اختيار تراس كزعيمة لحزب المحافظين ورئيسة للوزراء يمثل «قطاعًا عريضًا من بريطانيا لا يحب ا لاعتماد على الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي» .

ويتجلى الدليل على ذلك في تعهد رئيسة الوزراء الجديدة بزيادة الإنفاق الدفاعي .وبحسب المعهد الملكي للخ دمات المتحدة للدراسات الدفاعية والأمنية أن التعهد بنسبة ٣ ?من الإنفاق الوطني على الدفاع بحلول عام ٢٠٣٠ سيكلف ١٥٧ مليار جنيه إسترليني وستمثل أكبر زيادة منذ العقد الأول من الحرب الباردة.

ومن بين أكثر عقبات السياسة الخارجية التي تواجه تراس، وفقًا لمعلقين غربيين، علاقات المملكة المتحدة الم توترة مع كل من الحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة؛ فأثناء ما حدث لحزب المحافظين خلال الأسابيع ا لأخيرة من سباق قيادة حزب المحافظين، صرحت تراس بأن «الرؤية لم تتضح بعد» بشأن ما إذا كان ا لرئيس الفرنسي صديقًا أم عدوًّا للمملكة المتحدة، وأنه إذا تم انتخابها، فإنها ستحكم على نظيرها الفرنسي م ن منطلق «الأفعال وليس الأقوال» .

وقد أثارت هذه التعليقات انتقادات من المحللين وكبار المحافظين، ووصفت مادوكس تعليقات تراس حول م اكرون بأنها «استفزازية وانتهازية» ، وأشارت إلى أنها «صدمت» حلفاء بريطانيا وخصومها على حد سواء .ووصف أليستر بيرت، وزير الخارجية السابق، تصريحات تراس بأنها «خطأ فادح للغاية» ، ومن ج انبه وصف السير بيتر ريكيتس، السفير البريطاني السابق في فرنسا، التصريحات أيضًا بأنها «غير مسؤولة»

وانتقد قرار إهانة «أقرب حليف لنا في الدفاع والأمن في أوروبا» .وفي رد مقتضب، أصر ماكرون ع لى أن «أيًّا كان الشخص الذي يعتبر الزعيم التالي لبريطانيا» ؛ يجب أن يتذكر أن «بريطانيا صديقة لفرنسا وأن الدولتين الفرنسية والبريطانية قد تواجهان «مشاكل خطيرة» إذا لم تستطع اعتبار تلك الديمقراطيا ت الليبرالية نفسيهما كحليفين دوليين في عالم ما زال يعج بـ«الديمقراطيات غير الليبرالية، والدول الاستبداد ية، وسط حالة من اختلال توازن القوى بالنظام الدولي» .

وانطلاقًا من ذلك، فإن وضع تراس كداعم تأخر تشجيعها لمسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يطرح تحديات واضحة إزاء إصلاح العلاقات مع بروكسل .كما كتبت مادوكس أن الخلافات المستمرة مع بروكسل حول الوضع التجاري لأيرلندا الشمالية تخاطر باحتمال وقوع «حرب تجارية كاملة الأركان» قد تنتشر بأرجاء القارة الأوروبية، وهو الأمر الذي قد يمثل «إضعافًا للعلاقات مع مجموعة من الحلفاء الأوروبيين ذوي القيم المشتركة» الذين «يتشاركون جوارًا مضطربًا بشكل متزايد في الآونة الأخيرة» .

وفيما يتعلق بالتأثير الذي بدأ يتناقص لدى الجانب البريطاني على كل من بروكسل وواشنطن، جادل لاندلر بأن لندن «فقدت دورها كجسر» بين الاثنين، ما يعني أنها «أصبحت لاعبًا أقل تأثيرًا في القضايا العالمي ة ذات الاهتمام المشترك» .ومع ذلك، أشار المحللون إلى وجود فرص للتعامل والتعاون بشكل بنّاء مع حلفاء بريطانيا .فعلى المسرح الدولي، من المرجح أن تكون أول مشاركة خارجية لـتراس هي الاجتماع السنو ي للجمعية العامة للأمم المتحدة لقادة العالم في نيويورك في أواخر سبتمبر الجاري، لا سيما مع تأكيد «بن راي لي سميث» ، من ذا تليجراف البريطانية، أن هناك توقعًا أن تتواجه خلال هذا الاجتماع الأول وجهًا لوج ه مع الرئيس الأمريكي جو بايدن كجزء من زيارتها المحتملة.

ولم تتخل مادوكس عن احتمالية تعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ حيث أكدت أن إقا مة علاقات ودية مع الدول الأوروبية يجب أن يكون «نقطة البداية» لسياسة تراس الخارجية المرتقبة، والتحدث إلى «حكومات الاتحاد الأوروبي حول مستقبل دول القارة الأوروبية في العديد من الجبهات ومجالا ت التعاون المشترك» .وأعرب السير بيتر وستماكوت، السفير البريطاني السابق لدى الولايات المتحدة، عن آماله في أن يكون لدى تراس باعتبارها رئيسا للوزراء «إدراك واضح أن المملكة المتحدة باتت مهتمة بإيجا د حلفاء جدد لها داخل القارة الأوروبية» ، وذلك «للحد من الأضرار الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحا د الأوروبي» ، فضلًا عن جهودها المرتقبة لمعالجة« أسعار الطاقة والغزو الروسي لأوكرانيا» .

وفيما يتعلق بسياسات حكومة المحافظين الجديدة في الشرق الأوسط، من المتوقع أن تستمر تراس في تبنّي سيا سات حكومة جونسون، خاصة فيما يتعلق بالسعي إلى إبرام اتفاق تجارة حرة مع دول الخليج، وهي العملية التي بدأت في يونيو ٢٠٢٢ .وقد تحدثت تراس عن أهمية «العلاقات التجارية» مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي؛ حيث صرح أومبرتو بروفازيو، المحلل بالمعهد الدولي للدراسات الأمنية في لندن (IISS)، بأن تراس ووزراء حكومتها القادمين «يدركون أهمية منطقة الخليج باعتبارها بالغة الأهمية لمصالح لندن، وذلك لأسباب تجارية واستراتيجية على حد سواء» .لذلك، توقع بروفازيو احتمالية وجود «علا قات أوثق بكثير مع الشركاء الخليجيين» على أساس «بذل المزيد من الجهود لاستيعاب مصالح الشركاء الرئيسيين مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة» .

ويبدو أن تراس قد تنتهج سياسة مغايرة عما كانت تمارسها حكومة جونسون حيال الاتفاق النووي الإيراني، فهي ترى أن المفاوضات في فيينا بين طهران والموقعين الآخرين على اتفاق ٢٠١٥ «لا تتحرك بالسرعة الكافي ة» ، وأن هناك «خيارات أخرى مطروحة» للغرب لمنع النظام الإيراني من الحصول على أسلحة نووي ة إذا فشلت المحادثات في نهاية المطاف تمامًا.

ويمكن توقع استمرار الدعم البريطاني لإسرائيل مع وجود تراس، على الرغم من الاحتجاجات والإدانات الغر بية المناهضة للانتهاكات ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ فلا يخفى أنه ردًّا على الغارات الجوية الإس رائيلية على غزة في أغسطس ٢٠٢٢ والتي أسفرت عن مقتل ٤٥ مدنيًّا، أكدت تراس حين كانت وزيرة للخار جية دعمها لوستمنستر بشأن «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» .وبالإضافة إلى ذلك، أوضح «إليس ج يفوري»، من موقع ميدل إيست آي، كيف أن رئيسة الوزراء المختارة حديثًا «أطاحت ببيروقراطيين خدموا ف ترة طويلة في وزارة خارجيتها» من أجل دعم إسرائيل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ك ما أن تراس أيضًا «لم تعرض أو تعطي أي إشارة» إلى أنها ستوقف جهود وستمنستر لمنع الهيئات وا

لمجالس العامة من الانضمام إلى حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

في النهاية، حلل بروفازيو الأدلة التي تشير إلى أن حكومة تراس ستتبع النهج «السياسي المعتاد» الذي لطالما اتبعته الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط، حيث ستقوم حكومتها «بإدارة الأزمات المختلفة وفقًا لمصا لحها» ، و«تفضيل دعمها لقضايا الأمن والاستقرار على أي قضية أخرى» .وأصرت مادوكس على أن تراس يجب أن تسعى إلى «إنشاء علاقات جادة وقوية مع الاتحاد الأوروبي» .ويرى رايلي سميث، أن «تطورات السياسة الخارجية غير المتوقعة» بالنسبة إلى ـتراس حتى الآن التحدي الأكبر لها في الأشهر ا لمقبلة» ، وأضاف إلى تلك التحديات الاتجاه طويل الأمد للحرب الروسية في أوكرانيا والمنافسة العالمية بين ا لولايات المتحدة والصين، وكذلك الدور الجيوسياسي لبريطانيا في التعامل مع كل هذه التحديات .واختتم جو دا قوله بأن «وريثة مارجريت تاتشر المحبة للاقتصاد الحر قد لا يكون لديها الوقت الكافي في منصبها» للوقوف في وجه الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا الجيوسياسية المتعلقة بأيرلندا الشمالية أو الصين» حسب ما تأمل، ولكن هذا «لا يعني أنها لن تحاول» .

٢٠٢٢/٩/١٠

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محاسبة إيران على برنامجها النووي.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على الرغم من إعلان العديد من وسائل الإعلام والمعلقين الغربيين إحياء الاتفاق النووي بين النظام الإيراني وا لغرب باعتباره وشيكًا عقب شهور من المحادثات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، فإنه لا تزال هناك عقبات ك بيرة قائمة، فتعنُّت طهران المستمر تجاه التزامها بالشفافية فيما يتعلق بطموحاتها وعملياتها النووية السابقة والحالية والمستقبلية يُلقي بظلاله على أي تقدم سياسي يتم إحرازه .ويرى ديفيد أولبرايت، رئيس معهد العل وم والأمن الدولي بواشنطن، أن النظام الإيراني «يبذل حاليًا كل ما في وسعه لإخفاء المواد والأنشطة النووية غ ير المعلنة» ، وأصبح الدور الذي لعبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، رافائيل غروسي، في تحـ ميل إيران المسؤولية عن أنشطتها النووية الخبيثة مؤخرًا محط اهتمام متزايد من قِبَل المحللين الغربيين.

وحافظ غروسي، ٦١ عامًا، منذ توليه منصبه في عام ٢٠١٩، على استقلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن ا لضغوط السياسية الخارجية، معتبرًا أن تحقيقات الوكالة في النشاط النووي الإيراني غير المبررة يجب ألا تكو ن جزءًا من شروط الاتفاق النهائي لاستعادة الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي وصفتها شبكة «سي إن إن» بأنها «جهة رقابية نووية» تابعة للأمم المتحدة، يقع على عاتقها واجب القيام بعمل لدعم معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، مثل تفتيش المنشآت النووية في الدول ذات القدرات النووية، سواء كانت بغرض الاستخدام المدني أو العسكري .وفي هذا السياق، يرى لورانس نورمان، من صحيفة وول ستريت جورنال، أن التحقيق الجاري من قِبَل الوكالة حول الأنشطة النووية الإيرانية غير المبررة «نقطة شائكة رئيسية» في إحياء المفاوضات النووية بين الغرب وإيران.

ولتوضيح ذلك، وثّقت كيلسي دافنبورت، مديرة سياسة عدم الانتشار في رابطة الحد من الأسلحة ومقرها الولايات المتحدة، كيف إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منذ عام ٢٠١٨، «تحقق في أسباب عدم إعلان إيران بشكل كامل مخزونها من المواد والأنشطة النووية كما هو مطلوب بموجب اتفاقية الضمانات الملزمة قانونًا» ، وتتعلق المزاعم بإنتاج مواد نووية في أربع منشآت لم يُعلن التطرق إليها كما هو مطلوب بموجب اتفاق الضمانات بين طهران ووكالة الطاقة الذرية، وعلى الرغم من أن هذا التحقيق ليس مرتبطًا بشكل مباشر بالاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥، فإن طهران جعلت تعليق التقيد به شرطًا لموافقتها على العودة إلى اتفاق أعيدت صياغته مع الولايات المتحدة.

كما تتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران أيضًا بشأن وضع كاميرات مراقبة في المنشآت النووية الإيرانية، على الرغم من موافقة طهران في مارس ٢٠٢٢ على خطة مدتها ثلاثة أشهر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية «لحل المشكلة العالقة منذ فترة طويلة» ، وردًّا على الإجابات الإيرانية غير المُرضية في التحقيق بشأن كاميرات المراقبة، ألقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية باللوم على طهران في يونيو ٢٠٢٢، فأزالت طهران ٢٧ كاميرا مراقبة من منشآت رئيسية، واعتبر جروسي تصرفات إيران «ضربة قاتلة» لمساعي إحياء صفقة عام ٢٠١٥.

في ضوء هذه التطورات، تبوأت السياسة النووية الصدارة، وأفاد نورمان بأن مشروع الاقتراح المقدم إلى إيران والولايات المتحدة من قِبَل الاتحاد الأوروبي سيشهد على أنه «من المتوقع أن تجيب إيران عن أسئلة الوكالة» بشأن التحقيق في برنامجها النووي، و«إذا أكدت الوكالة في تقرير أن طهران قد تعاونت» فإن المُوقّعين الآخرين على الاتفاق النووي الإيراني الأصلي «سيحثون بعد ذلك مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للدول الأعضاء على إغلاق التحقيق» .

في مقابل ذلك، ظل جروسي مُصرًّا على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستحتفظ باستقلالها أمام الضغوط السياسية الغربية وستواصل محاسبة النظام الإيراني، وأنه «لن يأمر على الإطلاق» بإنهاء تحقيق الوكالة ال

دولية للطاقة الذرية، مضيفا أن النظام الإيراني «لم يقدم لنا التفسيرات ذات المصداقية الفنية التي نحتاج إلي ها لتوضيح سبب وجود العديد من آثار اليورانيوم» في المنشآت النووية .وفي حديث له إلى شبكة «بي بي اس» في أواخر أغسطس ٢٠٢٢، صرح غروسي بأنه عندما «تعثر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على آثار لمواد نووية في مكان لم يُعلن عنه كمكان يجري فيه نشاط نووي» ، فإن «التزامه القانوني» يوجب عل يه «طرح سؤال» عن سبب حدوث ذلك، ويتطلب أيضًا «تفسيرًا مناسبًا» من المسؤولين الإيرانيين ل سبب ذلك.

واستمرارًا لذلك، ظل رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية مُصرًّا على الحاجة إلى منع حالات الانتشار النووي ؛ حيث قال بإحدى جلسات مؤتمر أممي معني بمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أوائل أغسط س ٢٠٢٢ :«لا يمكننا بناء عالم أكثر أمانًا به المزيد من الأسلحة الموجودة بالترسانات النووية الراهنة» أ و «السماح للمزيد من البلدان بالحصول عليها» .كما حذر رئيس وكالة الطاقة الذرية في وقت سابق من أ ن «عدم إحراز تقدم» في التحقق من طبيعة التطورات النووية الإيرانية في الماضي والحاضر «ستكون له ع واقب على المشهد الأمني الإقليمي» .وفي ضوء هذه التعليقات، وصف «أندريا ستريكر» و«أنتوني ر وجيرو» ، بمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ومقرها واشنطن العاصمة، غروسي بأنه «آخر رجل بإمكانه الو قوف ضد منع الانتشار» ، و«على الرغم من الضغوط التي تمارسها جهات مختلفة عليه» ، فإنه لن «يتر ك إيران بلا مساءلة أو عقاب» .

وبالنسبة إلى معارضي اتفاق إيران الذي تم إحياؤه، مثل ستريكر وروجيرو، بمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ومقرها واشنطن، فإن موقف غروسي الذي لا هوادة فيه كان موضع ترحيب لا بأس به، وأضافا أنه «قد يكو ن آخر رجل يقف مع صياغة اتفاق أضعف من الاتفاق النووي عام ٢٠١٥»؛ لأنه في حال قيامه بذلك سيلحق الأمر «ضررًا لا يمكن إصلاحه بنظام حظر الانتشار النووي» ، أما وكالة «نور نيوز» ، المقربة من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، فقد وصفت غروسي بأنه «العقبة الرئيسية» أمام إبرام اتفاق نووي موا ت للنظام.

وعلى النقيض من غروسي ورفض الوكالة الدولية للطاقة الذرية القاطع لإنهاء التحقيق في الانتهاكات النووية ا لإيرانية، انتقد ستريكر و =روجيرو ظهور الرئيس الأمريكي جو بايدن كشخص «يائس في أشد الحاجة إلى إحياء نسخة اتفاق أضعف م ن اتفاق ٢٠١٥» لدرجة أنه «قد يوافق على برنامج نووي مؤقت مع بعض القيود والعقوبات النسبية مع التغا ضي عن انتهاكات الانتشار النووية الإيرانية» .وبالمثل، انتقدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «ما

دلين أولبرايت» الاتحاد الأوروبي «لعرضه مكافآت على إيران في حال تعاونها مع المفتشين، وعدم تحد يد عقوبات إذا لم يتم التعاون» ، وهو ما يمنح طهران في الواقع وسيلة «لمواصلة عرقلة جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية» .

وردًّا على مزاعم التدخل السياسي الغربي في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أصر روبرت مالي، المبعوث الأمريكي إلى إيران، في منتصف أغسطس ٢٠٢٢ على أن واشنطن لن «تمارس أي ضغط» على الوكالة الد ولية للطاقة الذرية لإغلاق أي من «القضايا النووية العالقة» مع طهران.

وفيما يتعلق بالحفاظ على موقفه المتشدد ضد أي تدخل سياسي في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لوحظ أن غروسي لم يحذُ حذو سلفه «يوكيا أمانو» ، الذي وافق في عام ٢٠١٥ على إنهاء التحقيق في «الأبعاد العس كرية» لبرنامج إيران النووي «بسبب الضغط السياسي من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألما نيا والصين وروسيا» ، على الرغم من أن طهران كانت «غير صادقة» في تحقيقات الوكالة في هذا الأمر، وفقًا لما أوضحه ستريكر وروجيرو.

وفي غضون ذلك، أصر غروسي على أنه من أجل التوصل إلى اتفاق نووي جديد في عام ٢٠٢٢، يجب أن تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية «تأكيدات موثوقة بأن برنامج إيران النووي المطور مخصص للأغراض السلمية فق ط» ، وعلى أثره يجب أن يمنح النظام في طهران «مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق الوصول بما يتنا سب مع حجم البرنامج النووي إلى كافة أنشطته» ، وكذلك تزويده «بمعلومات كاملة» عنه .وفي هذا الصدد، يثير حجم البرنامج النووي الإيراني أيضًا تساؤلات حول ما إذا كان يجب أن يتوسع عمل ونطاق تحق يقات الوكالة ليتجاوز نظيراتها الحالية، فضلاً عن استعادة تدابير المراقبة في المنشآت النووية الإيرانية المعرو فة؛ ففي مايو ٢٠٢١، قدر معهد العلوم والأمن الدولي أن هناك ما يصل إلى ٢٣ منشأة وموقعًا في إيران تتطلب تحقيقات بشأن التطويرات النووية المحتملة بها، وجميعها «ذات صلة وثيقة» بإجراءات المراقبة الخا صة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على برنامج إيران النووي.

وترى أولبرايت أن على المجتمع الدولي الإصرار على إجراء عمليات تفتيش صارمة كشرط مسبق لأي اتفاق نو ووي جديد، بالإضافة إلى ضمان إجبار طهران على «معالجة انتهاكات اتفاق الضمانات الشاملة بموجب معاه دة حظر انتشار الأسلحة النووية» ، بينما يرى ستريكر وروجيرو أنه طالما أن قرار الإبقاء على التحقيق أو إ غلاقه «يعود في النهاية إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ، فإنه يمكن إلغاء هذا التحقيق

«حتى لو قدمت إيران تفسيرات جديدة أو إضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست ذات مصداقية فنية»

.

في النهاية يبدو أن غروسي تولى منصب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت حرج، حيث كانت الوكال ة عالقة في وسط اضطرابات سياسية بين الغرب وإيران بسبب انهيار الاتفاق النووي المُوقَّع عام ٢٠١٥، ومن ا لواضح أن هناك إمكانية لحدوث سيناريو مقلق، وهو أن يكون النظام الإيراني قادرًا على تجنب الإشراف الد ولي وإجراءات التفتيش من قِبَل الوكالة على منشآته وأنشطته النووية، وقد حثت أولبرايت القادة الغربيين ع لى التوقف عن تقويض الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيسها، وأكد غروسي أن وكالته «ستقاوم الضغوط الخار جية» وستعمل على إقناع الموقعين على اتفاق عام ٢٠١٥ بأنه لا ينبغي لهم التخلي عن تحقيقات الوكال ة «قبل فوات الأوان» .

٢٠٢٢/٩/١٣

ردود الفعل الغربية إزاء وفاة الملكة إليزابيث الثانية ومستقبل الملكية البريطانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اعتُبر نبأ إعلان وفاة صاحبة السمو الملكي إليزابيث الثانية، ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا ال شمالية، عن عمر يناهز ٩٦ عامًا، أنه يمثل مرحلة تغيير في مسار التاريخ البريطاني .فقد أشارت ريبيكا ميد ، من مجلة نيويوركر، إلى نهاية «المسار الطويل للعصر الإليزابيثي الثاني» ، بينما سجلت صحيفة الغارديا ن «بداية فصل جديد وغير مكتوب للنظام الملكي البريطاني والبلد نفسه» ، وتعني وفاة الملكة أن يخلفها الآ ن ابنها كملك تشارلز الثالث.

وعلى الرغم من أن تقدمها في السن أدى بشكل غير مفاجئ إلى تدهور صحتها بشكل متزايد في السنوات الأخ يرة، فقد ذكرت كريستينا لو، من مجلة فورين بوليسي :أن إعلان قصر باكنغهام عن وفاة الملكة إليزابيث بع د ظهر يوم ٨ سبتمبر ٢٠٢٢ «أثار موجة من الحزن في جميع أنحاء العالم» .إن قوة رد الفعل العالمي المو حد، الذي لم يحظ به أي زعيم عالمي من قبل، ليس مفاجئًا بالنظر إلى مكانة الملكة العريقة كممثلة لبريطانيا العظمى بالنسبة إلى العالم، جنبًا إلى جنب مع سجلها في الكرامة واللياقة كملكة دستورية، بالإضافة إلى حقيق ة أنه بالنسبة إلى مليارات الأشخاص في جميع أنحاء العالم، كانت هي الملكة البريطانية الوحيدة التي عرفوه ا على الإطلاق.

ووسط احتفاء واسع النطاق بطابعها الشخصي وتفانيها في أداء واجبات ملكة بريطانيا، أشار المراقبون إلى كي ف واصلت الملكة، الموجود جثمانها بقلعة بالمورال في اسكتلندا، مسؤولياتها الملكية لأطول فترة ممكنة، فقد ك ان آخر التزام علني للملكة هو دعوتها رئيسة الوزراء الجديدة ليز تراس لتشكيل حكومة جديدة في السادس م ن سبتمبر، وتم إلغاء الاجتماع المقرر مع مجلس الملكة الخاص الذي كان مقررًا عقده في اليوم التالي؛ فقط بناءً على نصيحة أطبائها.

تماشيا مع هذا الالتزام، أشار محللون إلى تأثيرها المتزن الذي لا يمكن إنكاره خلال أكثر من ٧٠ عامًا من التغ ييرات المجتمعية، وأوضح آلان كويل من صحيفة نيويورك تايمز كيف أن عهد إليزابيث الثانية كان «وقتًا يم وج بالاضطرابات الهائلة» ، ليس فقط في بريطانيا ولكن في جميع أنحاء العالم، ولكن «أسلوبها اللطيف والم نضبط لم يتغير كثيرًا» خلال هذا الوقت .وفي هذه الأثناء، كتب الصحفي المخضرم روبن أوكلي، من مج لة فورين بوليسي، كيف «يمكن تذكر الملكة بشكل أفضل كقائدة قدمت نموذجًا للثبات في عالم سريع التغير» ، وقد أضاف المؤلف أوين ماثيوز، من مجلة فورين بوليسي، أنه أثناء فترة حكمها «تغير العالم بشكل لا يُ مكن التعرف عليه» ، فيما ظلت الملكة إليزابيث «ثابتة واثقة؛ تمثل رمزًا لماض قومي متلاش لن يعود ومست مرة وسط عالم متغير» .

وتعد الملكة البريطانية إليزابيث الثانية الوحيدة التي احتفلت بمناسبة مرور ٧٠ عامًا على جلوسها على العر ش، فقد وُلدت في لندن عام ١٩٢٦، وأشار أوكلي إلى أنها «كبرت ولم يكن يدور بخلدها أن تصبح ملكة المملك ة المتحدة» .ومنح تنازل عمها الملك إدوارد الثامن عام ١٩٣٦ لوالدها، الملك جورج السادس، الفرصة بأ ن يصبح العاهل البريطاني ودفعها بشكل غير متوقع لتصبح وريثة العرش .وحللت ريبيكا ميد، بشأن الملكة ا لتي توجت في سن الخامسة والعشرين، أن «مشهد صاحبة السيادة الشابة» المنخرطة في «عقود من الخد مة» ساعدت في بث «إلهام ما يغلب عليه الاحترام الشخصي الدائم والمودة تجاهها بين عامة الناس»

.علاوة على ذلك، على الرغم من الفضائح العامة التي تؤثر على دعم مؤسسة العائلة المالكة، أشار كويل إ لى أن الملكة «لم تتلطخ أبدًا سيرتها حتى بتلميح بعيد بعلاقتها بفضيحة» ، وأنها حظيت «بإعجاب مؤيدي ومناهضي الملكية على حد سواء؛ بسبب تفانيها الذي لا يتزعزع في أداء الواجب» ، و«رفضها الانصياع لت وقعات النقاد الخيالية» .

وعلى صعيد السياسة، أشاد ماثيوز بمحافظة إليزابيث على «الحياد الدقيق بشأن القضايا السياسية» خ لال النظام الملكي الدستوري البريطاني، وأن آراءها الشخصية بشأن التغييرات التي حدثت في بريطانيا خلال فترة حكمها ظلت أمرًا «خاصًّا بشدة» .وأشار كويل إلى أن لقاء الملكة الأسبوعي مع رؤساء الوزراء «وفر

لها نظرة ثاقبة على أعمال الأمة، بينما كان يُنظر إلى استضافتها التجمعات الدولية وقادة العالم على أنها تعز يز لقدر البريطانيين» .هذا هو الاحترام الكبير الذي لا تزال تحتفظ به الملكة، فقد حكم مارك لاندلر، م ن صحيفة نيويورك تايمز، بأنه «لا يوجد شخصية بريطانية مماثلة ستثير الحزن بشدة» ، إلا مع رئيس الو زراء في زمن الحرب العالمية الثانية ونستون تشرشل فقط باعتباره الشخص الذي «قد يكون الأقرب لكسب مش اعر البريطانيين» .وبالفعل، أطلق إعلان قصر باكنغهام بداية «انهيار جسر لندن» ، وهي مجموعة م ن الظروف المخطط لها منذ فترة طويلة للأيام المقبلة والتي تعني رحيل الملكة، بما في ذلك عشرة أيام حداد و طني، وعقد جنازة رسمية، وتقييد الإعلانات والتصريحات من قِبَل أعضاء الحكومة البريطانية.

وعلى الصعيد الدولي، أدى حضور الكثير من ملوك الدول لزيارات المملكة خلال فترة حكمها، فضلاً عن التر حيب بالكثير من المسؤولين رفيعي المستوى بقصر باكنجهام، إلى تعزيز علاقات لندن مع بقية العالم بشكل لا بأس به؛ فقد قامت الملكة إليزابيث الثانية خلال فترة حكمها بأكثر من ٢٦٠ زيارة رسمية إلى ١١٧ دولة .ك ما أوضح مارشال بأسلوب دبلوماسي قائم على الاحترام والحوار، أن وفاتها قد «يشير إلى نهاية نهج سياسة عالمية» لطالما تميزت بـ«فكرة كون العالم أشبه بأسرة دولية أو مجتمع تحكمه العلاقات العائلية فحسب » ، مؤكدًا أن الملكة ترى أن دورها يتخطى مسألة «تعزيز التدفقات التجارية ومبيعات الأسلحة، وأن مكانة بريطانيا بين دول العالم تتعلق أكثر بتوطيد العلاقات بين الشعوب، وليس فقط بين النخب والشركات وحكو مات الدول، أو الملوك والأمراء» .

يتضح مدى الشهرة العالمية للملكة في ضوء التصريحات الصادرة عن الكثير من قادة العالم ردًّا على وفاتها؛ ح يث أشاد بها الرئيس الأمريكي «جو بايدن» باعتبارها «سيدة دولة كانت تتمتع بكرامة وثبات ورباطة جأش» ، كما يرى الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» أن لها «مكانة خاصة في قلوب الشعب الفرنس ي بأكمله» .وأعربت البلدان الواقعة خارج حدود دول الكومنولث وأقرب الحلفاء للمملكة المتحدة عبر م واقفها العامة عن أسمى آيات الاحترام والتقدير .كما أعلن الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو الحداد الوطني مدة ثلاثة أيام على وفاتها .وعلاوة على ذلك، أرسل المنافسون العالميون لبريطانيا رسائل تعزية حارة، لدرج ة إشادة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالملكة ووصفه إياها بأنها «قوة نافذة على الساحة الدولية» ، ووص ف الرئيس الصيني «شي جين بينغ» وفاتها بأنها «خسارة كبرى للشعب البريطاني» ، وتعكس تلك الرسائل ردود فعل إيجابية حيال مكانة الملكة إليزابيث كشخصية دولية رفيعة المستوى لم تتأثر مكانتها بالمن افسات الجيوسياسية التقليدية، وتمثل تلك الرسائل رؤية مثالية لكم من الاحترام الدولي والتبجيلات الرفيعة .

وأثارت وفاة أطول ملوك بريطانيا حكمًا تساؤلات حول الوضع المستقبلي للنظام الملكي البريطاني بأكمله، كما أن الملك تشارلز الثالث الذي يبلغ من العمر ٧٣ عامًا، ظل يحمل رقمًا قياسيًّا لأطول فترة بصفته وريثًا للعر ش، وبات واضحًا أن انتقاله إلى تولي مهام ملكية رسمية رفيعة المستوى هو ما مكنه من البدء بتمثيل والدته في مناسبات عديدة، مثل الافتتاح الرسمي للبرلمان البريطاني في مايو الماضي.

وعلى الرغم من أن تشارلز الثالث سيتولى المهام الاحتفالية كملك متوج ومن المتوقع أن يحافظ على مواقف والد ته الحيادية في كل الواجبات الرسمية، إلا أن المعلقين لاحظوا بعض الاختلافات الرئيسية في شخصيتهما عل ى مدى الحكومات السابقة والراهنة؛ فقد كانت الملكة إليزابيث ترفض التحدث في الأمور السياسية بأي شك ل من الأشكال، لكن تشارلز- وفقا لأوكلي-

«لم يُخفِ آراءه السياسية القوية بشأن مجموعة من القضايا» ، وكان معروفًا بمراسلاته ومذكراته التي يبعث ها إلى وزراء الحكومة «ذوي الحقائب والمناصب الحساسة» .كما أشار لاندلر إلى أن تشارلز الثالث «أوض ح أنه يريد تغيير طبيعة الآراء المعتادة حيال العائلة المالكة» ، بما في ذلك تقليص تلك الآراء وصورتها العام ة داخل المجتمع ووجهات نظره تجاه العائلة المالكة والحد من التصورات الخاطئة المفرطة حيالها .وتحظى هذه الرغبة بدعم الملك الجديد، حيث قال سايمون جينكينز، من صحيفة الجارديان، إن الملك الجديد سيكو ن «واعيًا جيدًا بإنهاء الكثير من الهراء الذي نشأ حول مفهوم العائلة المالكة إبان والدته» ، حيث «يرى أن الأسرة المالكة لا تحتاج إلى الاستمتاع - أو في كثير من الأحيان تحمل- شهرة وأسلوب حياة مغاير عما تتبناه معظم العائلات المالكة الأخرى بالدول الأوروبية باختلافها» .

وفيما يتعلق باستمرار الإرث طويل الأجل والوضع المستقبلي للنظام الملكي في المستقبل، أشارت ميد إلى أن عه د إليزابيث تضمّن «تحقيق توازن بين حالة الشعبية والشهرة الطاغية للعائلة المالكة وبين الاحتفاظ بهالة من ا لغموض والخصوصية في آن واحد» ، بمعنى أن يكون الملك «مألوفًا للغاية لدى الكثيرين، إلا أن هناك غمو ضًا أو خصوصية بشأن نواح كثيرة بحياته» ، ومع ذلك سيتعين على تشارلز الثالث، بصفته الملك الجديد، وفقًا لما ذكر أوكلي، في النهاية «إقناع جماهيره العريضة المتشككة بشكل متزايد بأن النظام الملكي لا يزال ج ديرًا بالاهتمام وذي ثقل» ، مشيرًا إلى أن «العديد من المواطنين والرعايا البريطانيين الذين يوقرون الملكة من غير المرجح أن ينقلوا هذه المودة وهذا التوقير إلى ابنها» .

في النهاية، تُنهي وفاة الملكة إليزابيث الثانية حالة وفاء عشقها المجتمع البريطاني والعالم أجمع منذ عام ١٩٥٢، ورغم التدفق المستمر للتغييرات سريعة الوتيرة في الثقافة والسياسة والاقتصاد، إلا أن السلوكيات المت حفظة للملكة كانت سمة ثابتة بارزة بكل معنى الكلمة، كما ذكر المعلقون الغربيون أن وفاتها الآن يعزز الشعو

ر بحالة عدم اليقين الراهنة في البلاد، ففي حين أنه من المتوقع أن يحافظ تشارلز الثالث الجديد على احترام مواقف والدته ومهامها الاحتفالية، فإن جيلًا أصغر من أفراد العائلة المالكة، وبالتحديد الأمير ويليام، بصدد إحداث المزيد من التغيير في واجباته وتصوراته الملكية أيضًا.

٢٠٢٢/٩/١٥

ردود فعل الخبراء الغربيين على خفض منظمة أوبك إنتاجها في أكتوبر ٢٠٢٢

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أعلن تحالف «أوبك بلس» خفض إنتاج النفط بمقدار ٠٠٠.١٠٠ برميل يوميًّا لشهر أكتوبر ٢٠٢٢، ويُنظر إلى القرار من قِبَل المحللين من خلال منظورين؛ الأول، كمحاولة للحفاظ على أسعار مستقرة في وقت يتسم بتقلب الطلب على المدى الطوي ل، والثاني، كرسالة للمستهلكين أن الأعضاء سيقاومون الضغوط السياسية لإنتاج المزيد من النفط.

وخلال آخر اجتماع وافق أعضاء «أوبك بلس» على خفض حصص الإنتاج بما يعادل ١.٠ من الطلب العالمي اليومي عل ى النفط، ويعكس هذا القرار اتفاقًا تم التوصل إليه لزيادة الإنتاج بمقدار ١٠٠،٠٠٠ برميل يوميًّا لشهر سبتمبر ٢٠٢٢، ومن و جهة نظر «إلين والد» ، من شركة «ترانسفيرسال» فإن القرار بالتالي «محصلته صفر للسوق» ، فإضافة زيادة أغسط س كانت لا تُذكر تقريبًا، والآن نحن نتحدث عن التخلص منها» .

وبالمثل، رأى أليكس لولر وأحمد غدار ومها الدهان، من وكالة رويترز، أن القرار يحافظ بشكل أساسي على الوضع الراهن في سوق النفط العالمية، لكن الأهم من ذلك أن هذه الكميات أقل بكثير من ٠٠٠.٦٥٠ برميل يوميًّا إضافية التي جرى الاتفاق عل يها من قِبَل أعضاء أوبك بلس لشهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من أن سام ميريديث، من سي إن بي سي، أوضح أن الإعلان كان له تأثير مفاجئ على أسواق الطاقة التي تموج بالاضطرابات، إلا أن التكهنات بخفض إنتاج أوبك كانت شائعة بالفعل، حيث ألمح وزير الطاقة السعودي أن التحالف سي درس خفض الإنتاج لإعادة تنظيم الأسعار المنفصلة في سوق متقلبة، مع بيان يشرح قرار أوبك بلس، الذي يصر على أن التعز يز السابق كان مقصودًا فقط لشهر سبتمبر .

ومن وجهة نظر ماثيو هولاند، من شركة إنرجي أسبكتس، تم الاتفاق جزئيًّا على خفض إنتاج أوبك لإظهار السوق أن المجم وعة ستعمل على دعم الأسعار إذا بدت وكأنها تنهار، بالإضافة إلى تجدد عملية الإغلاق بالصين، وعدم اليقين بشأن صفقة محتملة بين الولايات المتحدة وإيران، ويرى جيوفاني ستونوفو، من بنك يو بي اس، أن التخفيض الأخير يشير إلى وجود ر غبة في الدفاع عن أسعار النفط والحفاظ عليها فوق مستوى ٩٠ دولارًا للبرميل، ودعمًا لهذا التقييم، وبعد الإعلان الأخير، ار تفع سعر برميل خام برنت بنسبة ٥.٣ ?إلى ٦٠.٩٦ دولارًا، في المقابل، خام غرب تكساس الوسيط يدور حول ٨٨ دولارًا لل برميل، وفقًا لما أوردته شبكة سي إن بي سي.

ولم تكن رغبة أعضاء أوبك بلس مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في حماية أسعار صادراتهم النفطية م فاجئة، ويعكس قرار خفض الإنتاج ضعف الطلب وانخفاض الأسعار.

وتماشيًا مع تحذيرات أوبك بشأن تقلبات أعلى وزيادة عدم اليقين في الطلب على النفط، أكدت المجموعة أيضًا ضرورة التقييم المستمر لظروف السوق والاستعداد لإجراء تعديلات فورية على الإنتاج بأشكال مختلفة، إذا اقتضى الأمر .في الواقع، سجل لولر وغدار والدهان أن المملكة العربية السعودية، بصفتها زعيمًا فعليًّا لمنظمة أوبك، يمكن أن تدعو إلى اجتماع استثنائي في أ ي وقت إذا دامت التقلبات .وبالمثل، أفاد خافيير بلاس، من وكالة بلومبرج، أن أوبك مستعدة للاجتماع مرة أخرى في وقت قصير لخفض الإنتاج أكثر إذا لزم الأمر.

وفي حين كتب الخبراء الغربيون عن الدوافع الاقتصادية والعملية أمام أعضاء أوبك بلس، وعلى الأخص المملكة العربية السعو دية، للترويج لانخفاض مستويات الإنتاج، فإن الرسائل السياسية والرمزية لقرار أوبك الأخير تم تسليط الضوء عليها بشكل كبير، فقد كتب ريد كيف أن تخفيضات إنتاج النفط في أكتوبر كانت ضئيلة جدا بحيث سيكون لها تأثير عملي ضئيل في الإ مدادات، وأفضل فهم للقرار هو رسالة إلى بقية العالم، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، أن التحالف النفطي سوف ي رفض الضغط الخارجي ويتصدى لمحاولات المستهلكين لتغيير سوق الطاقة العالمية، كما وصفت والد المغزى الحقيقي لقرار أو بك بأنه يكمن في كونه أكثر أهمية بكثير للسوق بالوقت الراهن على حد قولها .

وبحسب ما جاء في تحليل للكاتب كونور إيكولز، نشرته مجلة «ريسبونسبل ستيتكرافت» التابعة لمعهد كوينسي الأمري كي لفن الإدارة الرشيدة، يتضح أن رسالة أوبك وقرارها الأخير لم يكن من الممكن أن يأتي في وقت أسوأ من الوقت الراهن بال نسبة إلى بايدن، حيث من المحتمل أن يؤدي الارتفاع المحتمل في أسعار النفط إلى الإضرار بمحاولات حزبه الديمقراطي بإح كام السيطرة على الكونجرس الأمريكي في انتخابات التجديد النصفية المقرر عقدها شهر نوفمبر المقبل، وكذلك لتقييم مدى قو ة الجبهة المتحدة الغربية المناهضة لموسكو وسط أسعار الطاقة القياسية في القارة الأوروبية، وفي حين أضاف رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس الاستشارية آندي ليبو أن حالة القرار السياسية، التي ينطوي عليها القرار الأخير ليست فقط موجهة إلى إدا رة بايدن ولكن أيضًا تستهدف الاتحاد الأوروبي، أوضح مدير شركة استشارات الطاقة إنفيروس ومقرها تكساس بيل فارين بر ايس، أن قرار أوبك جعل آمال بايدن في خلق نوع من التوافق وتسوية الخلافات مع المملكة العربية السعودية بشأن ضخ المزي د من إنتاج النفط تبدو محدودة.

كما أدى الاختلاف حول السياسة النفطية بين الولايات المتحدة وأعضاء دول الخليج في أوبك بلس إلى فتح مناقشات حول تد اعيات هذا الاختلاف على الشراكة الاستراتيجية بين كلا الكيانين؛ حيث أفاد ريتشارد برونز، رئيس الشؤون الجيوسياسية في شركة إنرجي أسبكتس للأبحاث، أن خفض إنتاج أوبك بلس يشكل شيئًا أشبه بالمواجهة بين الاقتصادات الغربية المتقد مة من جانب ودول الخليج من جانب آخر، وبات من الواضح أن معارضة الخليج لاستعادة الاتفاق النووي الإيراني، والحدي ث عن إمكانية السماح للنفط الإيراني بالعودة المشروعة إلى أسواق الصادرات العالمية، من الأسباب الرئيسية لتدهور العلاقات بين كلا الجانبين .وأشار ريد إلى أن المملكة العربية السعودية ترسل إشارة إلى إدارة بايدن بأنها مستعدة لاتخاذ خطوات اس

تباقية من أجل التصدي للاتجاه الهبوطي والمرتقب في أسعار النفط الذي سينتج بالقطع عن إبرام اتفاق نووي جديد مع طهرا ن .

وعند مناقشة قرار خفض إنتاج أوبك بلس والاختلافات الكائنة مع الدول الغربية بشأن إنتاج المزيد من إمدادات الطاقة، يجـ ب أيضًا الإشارة إلى الدور الروسي في هذا الأمر، باعتبار موسكو عضوًا في المنظمة ذاتها، ولعل حالة الصدام والمواجهة الأخيرة بشأن صادرات النفط والغاز الروسية إلى القارة الأوروبية هي ما أدت إلى إعلان شركة غازبروم الروسية أنها لن تعيد فتح إمدا دات خط أنابيب نورد ستريم إلى مناطق وسط أوروبا) وهو الإعلان الذي شهد ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بأكملها بنسبة ٢٥

وكرد فعل من الدول الغربية على هذا الأمر تم الاتفاق على تطبيق حد أقصى لسعر الخام الروسي، وهو ما أشار إليه كل من آ لان رابابورت وجيم تانكرسلي، بصحيفة نيويورك تايمز، أنه سيحد من الأموال التي يمكن أن تكسبها موسكو من كل برميل من النفط الخام تبيعه في الأسواق العالمية.

ورغم عدم اقتناع الخبراء بفاعلية هذه الجهود الغربية، إلا أنهم يشيرون إلى احتمالات وقوع عواقب غير محمودة جراء قدرة موسكو على إلحاق مزيد من الألم بالاقتصادات الغربية التي تعاني الأمرين بالفعل من مستويات عالية من التضخم؛ بسبب ار تفاع أسعار الطاقة .وحذرت والد من احتمالية نجاح آلية الغرب بتحديد حد أقصى لأسعار النفط الروسي، ولكنه أشار إلى أن ه لا يبدو أن الهند على وشك الموافقة على الأمر هنا، وأن الصين أيضًا في الاتجاه ذاته .ومع استفادة الهند والصين بالفعل من شراء النفط الروسي المنخفض بشدة، أكد ليبو أن الدولتين لن تربحا في النهاية إلا القليل من وراء الموافقة على المخططات الغ ربية لشل أسواق تصدير الطاقة أمام موسكو .وبالتالي، خلصت والد إلى أنها ترى أن هذا المخطط سينتهي به الأمر إلى رفع سـ عر النفط لجميع الأطراف الدولية، باستثناء أولئك الذين يواصلون شراء النفط الروسي الرخيص.

وبالنسبة إلى روسيا، فإن فارين برايس، يرى أن خفض إنتاج أوبك بلس واستمرار تشديد أسواق النفط والضغوط القوية الجاثمـ ة عليها هو أفضل طريقة لتلبية مساعي الكرملين لجعل الغرب يدفع ثمن العقوبات التي فرضها ضده .وعلاوة على ذلك، لا تـ زال روسيا أكبر مورد للنفط للصين، حيث تم إرسال إمدادات عبر خط أنابيب شرق سيبيريا-المحيط الهادئ وعن طريق البحر بإجمالي ١٥.٧ ملايين من الأطنان في يوليو ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٦.٧٪ عن العام السابق .

بينما انخفضت المبيعات النفطية من الولايات المتحدة إلى الصين أيضًا بنسبة ٨٤٪ .ومن جانبه أوضح الكاتب كونور إيكولز أن رفض أوبك لطلبات البيت الأبيض بضخ مستويات إنتاج إضافية يسلط الضوء على الصعوبات التي واجهتها الولايات المتـ حدة في مخاطبة ود شركائها بالشرق الأوسط لدعم الجهود الغربية لعزل موسكو، وهنا من الواضح أن الخبراء الغربيين ينظرو ن إلى قرار أوبك بلس باعتباره تحديًا للولايات المتحدة وحلفائها في ظل أسواق الطاقة العالمية المذبذبة، وفي وقت حرج تعاني فيه اقتصاداتهم الوطنية.

في النهاية، لم يتناسَ المعلقون الغربيون التركيز على المغزى من وراء قرار أوبك بخفض معدلات إنتاج النفط بمقدار ١٠٠ ألف برميل يوميًّا، فعلى الرغم من التأثيرات على مستقبل أسواق النفط العالمية على المدى القصير، إلا أن الرسالة التي بعث بها أ عضاء بارزون في أوبك بلس، مثل المملكة العربية السعودية وروسيا، إلى الغرب، اعتُبرت رفضًا للمحاولات الغربية للتأثير عل ى الأسواق لمصلحتهم الخاصة، والعمل على خفض الأسعار من خلال استخدام العقوبات الاقتصادية، والإفراج عن الاحتياطيـ

ات الاستراتيجية الأمريكية، وإمكانية السماح للنفط الإيراني بالعودة المشروعة إلى السوق العالمي مجددًا مقابل استعادة الاتفا ق النووي مع طهران، كما اعتبر المعلقون الغربيون القرار دليلًا على أن سبل تواصل واشنطن مع المنطقة في الأشهر الأخيرة لم تؤد بعد إلى جني البيت الأبيض لمبررات تحميه من وطأة وتبعات المشاكل الداخلية الأمريكية.

٢٠٢٢/٩/١٦

قراءة في مذكرات «جاريد كوشنر».. «خرق التاريخ»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب نهاية إدارة ترامب، والتي كانت بالتأكيد الأكثر فوضوية وإثارة للجدل في التاريخ الأمريكي، صاغ عدد كبير من كبار المسؤولين الحكوميين والمستشارين تجاربهم الشخصية عما جرى في البيت الأبيض بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، والتي تراوحت ما بين إعادة تأكيد الدعم القوي لرئيس الولايات المتحدة الخامس والأربعين، الذي يبدو أنه يستعد لإطلاق حملة أخرى للوصول إلى المكتب البيضاوي، أو إدانات له، لا سيما فيما يتعلق بتعامله مع أعمال الشغب بمبنى الكابيتول في يناير ٢٠٢١، ورفض الاعتراف بشرعية خسارته الانتخابات الرئاسية أمام جو بايدن.

ومن بين أولئك الذين قدموا تجاربهم، مارك ميدوز، رئيس موظفي البيت الأبيض السابق، وكيليان كونواي، مستشارة ترامب، ووليام بار، المدعي العام الأمريكي السابق، وستيفاني جريشام، السكرتيرة الصحفية السابقة للبيت الأبيض، التي أصدرت مذكرات حول سياسات المكتب الأبيض بعنوان ما رأيته في البيت الأبيض في عهد ترامب .وكان آخر عضو في الدائرة المقربة من الرئيس السابق، هو جاريد كوشنر، كبير مستشاري ترامب طوال فترة إدارته، وصهره.

أصدر كوشنر، كتاب خرق التاريخ ..مذكرات البيت الأبيض، والذي قوبل بالاستهجان من قبل النقاد والمحللين، باعتباره عرضا انتقائيا لفترة إدارة ترامب التي لا تزال متحفظة بشكل ملحوظ على سرد الكثير من التفاصيل بشأن العديد من الخلافات التي كانت متورطة فيها .ومع ذلك، فقد تم تسجيل كيف كان لـ كوشنر دور في التأثير في السياسة الخارجية للحكومات في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بإسرائيل، وفلسطين، وفي الوقت ذاته تم انتقاد غياب تفسير سبب اتخاذ تلك القرارات، وتحليل التكلفة والعائد على المشهد الجيوسياسي.

ووفقا للعديد من المحللين الغربيين، فإن المذكرات كانت بعيدة عن الدور المتصور لـ«كوشنر»، في إدارة ترامب .ووصفته دوايت جارنر، في صحيفة نيويورك تايمز، بأنه تقييم انتقائي غريب، وعلقت إليزابيث سبيرز، في صحيفة واشنطن بوست، بأنه أكثر من ٤٥٠ صفحة من الادعاءات المملة والمتكررة في كثير من الأحيان .ورأت لويد غرين، في صحيفة الجارديان، أنه يقف عند منطقة مبهمة وتبرئة للذات والتعظيم الذاتي.

علاوة على ذلك، فإن النمط الواضح للمذكرات هو الانتقاد لفشله في الاعتراف بوضعه كمستشار كبير للرئيس السابق، والذي تأثر بلا شك بمكانته داخل عائلة ترامب، وليس من خلال جدارته باعتلاء المنصب.

وأوضحت سبيرز، أنه في حين أن المذكرات تهدف إلى إعطاء القراء نظرة داخلية لما كان عليه الوضع عندما كان مستشارًا كبيرًا للبيت الأبيض، يتمتع بوصول غير معتاد إلى الرئيس؛ فإنه يتجاهل بشكل ملائم حقيقة أن وصوله غير العادي كان في الأساس نتيجة حتمية لزواجه من ابنة الرئيس، وليس بفضل الجدارة أو قدرته الاستثنائية.

بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ في المذكرات، استشهاده، مرارًا بالثناء عليه من قبل كل من ترامب والمسؤولين الحكوميين الأجانب .ووصف جارنر، كيف أنه يمدح نفسه بشكل متكرر، ويتذكر كل قدر من المديح تلقاه على الإطلاق، كما سجلت فيكي وارد، من شبكة ان بي سي نيوز، كيف كان أفضل رجل معتد بنفسه، حيث دفعته ثقته بقدراته كمفاوض غير عادي إلى النظر إلى نفسه على أنه المبتكر الذي حقق السلام في الشرق الأوسط؛ حيث فشلت العقليات التقليدية المملة.

وعلى الرغم من أن ستيفن كوك، من مجلس العلاقات الخارجية، اتسم رد فعله الأولي على الكتاب بـ«السخرية والتهكم»، فقد أقر في النهاية، بأن كوشنر، لاعب حقيقي في إدارة رئاسية، وشخص تستحق أفكاره أن تؤخذ على محمل الجد .وبينما أقر بأنه قد يرقى بالفعل إلى مستوى الرسوم الكاريكاتورية التي رسمها النقاد، فقد أكد أيضًا كيف كان مع ذلك الرجل المهم في إدارة ترامب القضايا الجادة، مثل علاقات إسرائيل مع العالم العربي.

وسلط النقاد الضوء كذلك على دوره غير الناجح في التوسط لتحقيق تسوية سلمية في القضية الإسرائيلية الفلسطينية، كدليل على أن رجل الأعمال كان في نهاية المطاف، بعيدًا عن تدخله في الجغرافيا السياسية الدولية .وأشار كوك، إليه باعتباره عاملًا محوريًا في خطة إدارة ترامب السلام من أجل الازدهار، والتي تم الكشف عنها في يناير ٢٠٢٠، ورفضتها السلطة الفلسطينية على الفور .وفي مذكراته، أرجع كوشنر، فشل

هذه الخطة، ليس لرفضه معالجة مخاوف الفلسطينيين، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، لكن بدلاً من ذلك، ألقى باللوم على الفلسطينيين أنفسهم.

ومع ذلك، رفض كوك هذا الطرح، ورد بأن كوشنر، لم يُظهر أي اهتمام بفهم أو معالجة مخاوف الفلسطينيين، بالنظر إلى كيف أن اقتراح ٢٠٢٠ كان سيتركهم مع أرخبيل ضيق يتصف بشبه السيادة على طول العمود الفقري للضفة الغربية، كما شجب كيف أنه وفريقه مقتنعون بشكل زائف بأنه إذا قبلت السلطة الفلسطينية هزيمتها الكاملة في المفاوضات فسوف تتخلى عن مقاومتها للتوسع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة .

ومع ذلك، فإن الفشل في فهم مخاوف الفلسطينيين ليس هو الانتقاد الوحيد في هذا الصدد، بالإشارة إلى أن تناوله لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس- والذي شغل إجمالي ست صفحات في الكتاب -انتقده كوك، أيضًا، حيث أوضح أن المستشار السابق أظهر فهمًا ضئيلًا لديناميكيات إسرائيل السياسية.

وبالتوازي مع انتقادات دوره في الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، اتهمه النقاد أيضا بتصوير نفسه على أنه أكثر نفوذا في السياسة الخارجية الأمريكية مما كان عليه بالفعل .وحكمت وارد، على الكتاب بأنه مراجعة تاريخية كلاسيكية، وأشارت إلى أن المستشار السابق يحاول ترسيخ إرثه الشخصي كما يراه أي كشخص أعاد تشكيل تاريخ العالم بهدوء في ظلال والد زوجته الأكثر لمعانًا .

ومستشهدا بالعديد من التناقضات داخل الكتاب، رأى كوك، أنه على الرغم من العنوان والسرد الذي يهدف إلى تعزيز الفكرة القائلة بأن كوشنر، كان يمتلك الجرأة على تحطيم السياسات القديمة المتصلبة، وغير الفعالة في الشرق الأوسط، فإنه لم يفعل شيئًا من هذا القبيل، مع وجود فجوة بين ما تخيل أنه فعله، وما كان يفعله على أرض الواقع .واستمرارًا، أضافت سبيرز، أنه في خرق التاريخ، يظهر مؤلفه على أنه شخص ذو ثقة مفرطة في النفس، ويُصدر نصائح غير مدروسة للمهنيين ممن يتمتعون بحكمة وخبرة أكثر بكثير مما قد تكون لديه، في حين اتهمه جارنر، بـ«العبث الصبياني» بشأن القضايا التي كان مهتمًا بها .وحكمت لورا ميلر، في مجلة سلايت، عليه بأنه رجل أعمال انخرط في العلاقات الخارجية.

وبصرف النظر عن الانتقادات السابقة، فقد اتهم النقاد المذكرات أيضًا بأنها تفتقر إلى هدف واضح .مع ادعاء ميللر، أنها تُقرأ أكثر على أنها سيرة ذاتية طويلة، وليس مذكرات سياسية .واعتبرها كوك، لا تقدم تفكيرًا عميقًا في لقاء فريق ترامب مع الشرق الأوسط، ولا تفسيرًا للأسس الفكرية، وهو ما دفعها إلى تبني السياسات التي اتبعتها.

وبعيدًا عن السياسة الخارجية، سجل المعلقون أيضًا كيف فشلت رواية المستشار الخاص السابق عن تبرير السياسات الداخلية للبيت الأبيض، والإجراءات الداخلية المثيرة للجدل لإدارة ترامب، في تعزيز سمعته بشكل إيجابي .وأفاد صمويلز، بأن الكتاب يسلط الضوء على عدد من المنافسات التي خاضها مستشار الرئيس مع مسؤولي الإدارة الآخرين، بما في ذلك ستيف بانون، كبير مستشاري ترامب، وجون كيلي، رئيس الأركان، وريكس تيلرسون، وزير الخارجية، مع إضافة سبيرز، أن المذكرات مكتظة بالمظالم والنزاعات الصغيرة التي كان من الممكن تجنبها بسهولة مع قدر أقل من الأنا والمزيد من النضج .وكتب جون بودين، في صحيفة ذي إندبندنت، أن المقاطع في المذكرات حيث يفتخر كوشنر بالفضل الشخصي للهزيمة السياسية لبانون- أقرب عدو له في إدارة ترامب -هي من المواضع القليلة التي يُظهر فيها كوشنر عاطفة حقيقية، وإن كانت نظرة متعجرفة وراضية عن أهميته.

وفيما يتعلق بترامب نفسه، كتب جارنر، أن ولاء كوشنر، للرئيس يظل مطلقًا، حيث إن المذكرات تتجاهل بالكامل تقريبًا الفوضى، وعزل الحلفاء، وانتهاك القوانين والأعراف، والخسارة الشاملة لأخلاقيات أمريكا في القيادة تحت إدارته .وأشار المعلقون كذلك إلى أنها تقدم القليل من التحليل للأداء الرئاسي لوالد زوجته . وأوضح صامويلز، أن الكتاب يقدم تقييمًا نقديًا ضئيلًا للرئيس السابق .وأشار جارنر، إلى زعم كوشنر أنه لم يكن على دراية باقتحام مبنى الكابيتول من قبل أنصار ترامب في السادس من يناير ٢٠٢١ حتى وقت متأخر في اليوم، بالإضافة إلى تبني موقف يتجاهل في الغالب الحديث عن مزاعم كاذبة بتزوير الانتخابات.

على العموم، تعرض كتاب خرق التاريخ لانتقادات واسعة لتقديمه القليل من الرؤى أو التحليلات الجديدة لأهمية إدارة ترامب .وخلصت سبيرز إلى أن المذكرات هي سلسلة من المعارك الصغيرة، والتخلص المستمر من الأعداء، ووصلة من الثرثرة المتعجرفة ذاتيًا .في حين اعتبرها كوك، رؤية فارغة، ومن دون دروس، ولا معنى، ولا طريقة جديدة للنظر في المشكلات القديمة، ووصفها بأنها عمل هاو .وخلص تيم ستانلي، في صحيفة التليغراف، أنه بينما كان المستشار الخاص السابق يُظهر نفسه مسؤولًا ذكيًا للغاية؛ فإن الطريقة التي تم بها تقديم هذا هي على وجه التحديد السبب الذي يجعل العديد من القراء يجدون الكتاب فارغًا من الناحية الأخلاقية.

٢٠٢٢/٩/١٧

الهجوم الأوكراني.. هل يقلب موازين الحرب مع روسيا؟

بعد سبعة أشهر من العملية الروسية في أوكرانيا، عانت قوات «بوتين» من أكبر انتكاسة لها منذ بداية الهجوم على كييف، مع هجومين كبيرين نجحا في استعادة أكثر من ٦٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الأوكر انية حتى الآن في هجمات وصفها «جاك ديتش» ، في مجلة «فورين بوليسي» ، بأنها «صادمة» في سرعتها، وجعلت «القوات الروسية تهرب تحت وطأتها، فضلا عن زيادة الضغط الداخلي على الرئيس الرو سي، الأمر الذي أثار تساؤلات المحللين الغربيين عن إمكانية إجلاء القوات الروسية بالقوة عن الأراضي التي لا تزال تسيطر عليها» .

وعلى الرغم من أن هذه العملية هي نجاح لكييف، إلا أنه ينبغي النظر فيما إذا كانت ستؤدي قريبًا إلى إنهاء الأعمال العسكرية .فلا تزال القوات الروسية تسيطر على مساحات شاسعة من البلاد، وتبدو دفاعاتها في جن وب أوكرانيا أكثر مقاومة للهجمات، علاوة على أن احتمالية التوصل إلى سلام عن طريق التفاوض غير قابلة ل لتطبيق في الوقت الحالي.

وبعد فشل هجوم الموجة الأولى في فبراير ومارس ٢٠٢٢ لإحباط المقاومة الأوكرانية؛ شنت روسيا هجومًا ثانيًا خلال فصلي الربيع والصيف، واستولت على أجزاء كبيرة من منطقة «دونباس» الشرقية، وعززت قبض تها على جنوب أوكرانيا .وفي ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢، ردت أوكرانيا بهجمات مضادة، وعجّلت بما وصفه الخ براء الغربيون بوقف تقدم موسكو .وبدأ بهجوم مضاد على مدينة «خيرسون» جنوب البلاد، في محاولة لتطويق الروس، بما أشارت إليه «جيزيل دونيلي» ، من معهد «أمريكان إنتربرايز» ، باسم «جيب خيرس ون»؛ أطلقت أوكرانيا هجومًا ثانيًا أكبر حول مدينة «خاركيف» ، وهو ما وصفته أيضا بـ«الخطأ التام للجي ش الروسي» ، والذي عانى على أثره بعد ذلك من «انهيار كامل» .وأضاف «فيليبس أوبراين» ، من جامعة «سانت أندروز» ، أنه عند لجؤهم إلى إبعاد نظر الروس عن هجومهم الأكبر، فإن الأوكرانيين «حققوا ضربة رئيسية» من الخداع العسكري أدت إلى «تشتت» القوات الروسية حول خاركيف.

ويعد أفضل تقييم لنجاح الهجوم الأوكراني في سبتمبر حتى الآن؛ هو احتساب الأراضي التي تمت استعادتها .وفي ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢، أوضح الرئيس الأوكراني، «زيلينسكي» ، أن قواته استعادت أكثر من ٦٠٠٠ كيل ومتر مربع، بما في ذلك مواقع استراتيجية رئيسية في شرق وجنوب البلاد .وتنعكس سرعة التقدم من خلال م طالبته بتحرير ١٠٠٠ كيلومتر مربع فقط في الثامن من سبتمبر؛ واستعادته ٣٠٠٠ كيلومتر مربع في ١١ سبتمبر .وعلى الرغم من تحقيق غالبية التقدم في الشمال، فقد تم الإبلاغ عن تقدم حوالي ٥٠٠ كيلومتر مربع في جنو ب البلاد، حيث المقاومة الروسية أقوى.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن هناك أهمية استراتيجية للأراضي التي استعادتها «كييف» .وأشار «ديت ش» ، إلى أن هذا هو «أكبر تحرير للأراضي خلال هذه الحرب» ، حيث «استعادت أوكرانيا في غضون أي ام معظم المكاسب التي تحققت في الربيع للروس بدونباس» .وقدم «جاك واتلينج» ، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة» ، شرحًا عمليًا ورمزيًا لأهمية الهجوم من المنظور الأوكراني، حيث وثق كيف تواجه كي يف حاليًا "ثلاث ضرورات»؛ أولها «المطلب السياسي» لإثبات أن توفير المساعدة العسكرية من الحلفاء «يؤدي إلى تقدم في ساحة المعركة» ، وثانيًا ضرورة «استمرار تعطيل روسيا حتى لا تتمكن من استعادة زمام المبادرة أو تعزيز سيطرتها» ، وثالثها إخراج الروس بالقوة من البلاد.

وحاز نجاح الهجوم الأوكراني على استحسان المراقبين الغربيين .وكتب «إيان بريمر» ، لمجلة «تايم» ، أ ن «الأمور تغيرت في الحرب» ، وأوضح «جيريمي بوين» ، من شبكة «بي بي سي نيوز» ، أنه «أهم انت صار» لأوكرانيا .وأشارت «دونيلي» ، إلى كيفية «تنفيذها خداعًا استراتيجيًا رائعًا» .ولتوضيح ه ذه الديناميكية، أوضح «أوبراين» في مجلة «ذي أتلانتيك» ، أن هذه العملية لم تكن «مفاجئة» ، وإ نما كانت نتيجة «تخطيط عسكري دؤوب، وعملية أمنية ممتازة» .ورأى «كير جايلز» ، من «المعهد الم لكي للخدمات المتحدة» ، أن الأهمية الحقيقية «لا تكمن فقط في التقدم الاستثنائي لأوكرانيا» ، ولكن أيضً ا في «إثبات أنها تستطيع الأخذ بزمام المبادرة وتحرير الأراضي بمعدل مرتفع» .

في المقابل، نظر المراقبون إلى هذا التطور باعتباره تراجعًا شديدًا لـ«عملية بوتين العسكرية الخاصة» في أو كرانيا .وأوضح «أندرو كرامر» ، و«أندرو هيغينز» ، في صحيفة «نيويورك تايمز» ، أن الكرملين «أصيب بالذهول» من «التقدم السريع للقوات الأوكرانية» .وفي حين حاول حفظ ماء الوجه من خلال الإش ارة إلى أن الانسحاب كان محاولة «لإعادة تجميع القوات؛ أكد «بوتين» ، أن التراجع هو «هزيمة» ، مو ضحا كيفية فشل «الاستخبارات العسكرية الروسية» ، وتخلي الجنود عن كميات كبيرة من المعدات بدلاً م ن القتال .وسجل «معهد دراسة الحرب» ، أن الجبهة الشمالية لروسيا في أوكرانيا «تنهار» ، حيث «لم ي قم الجيش بانسحاب منظم» ، بل "سارع بالفرار» .

واستمرارًا، كتبت «آن أبلباوم» ، في مجلة «ذي أتلانتك» ، أن «أكبر صدمة» للهجوم لم تكن «تكتي كات أوكرانيا، بل الرد الروسي» ، مع انسحاب جنودها في حالة من الذعر، و«الهروب بأسرع ما يمكن» ، بدلاً من التصدي للقوات الأوكرانية .ومن وجهة نظرها، تسلط هذه الديناميكية الضوء على أن «الاختلا ف الأساسي» بين الجنود الأوكرانيين، «الذين يقاتلون من أجل وجود بلادهم» ، والروس، «الذين يق اتلون من أجل رواتبهم، هو الفيصل الأساسي» .وأشار «ميك مولروي» ، نائب مساعد وزير الدفاع الأ

مريكي السابق إلى أن الهجوم الأوكراني «يتحرك بشكل أسرع، وأن الاستعداد الروسي للقتال على مستوى ج نود المشاة يتراجع» .

ونتيجة لهذا الأمر، زادت حالة السخط الداخلية لدى الروس لدرجة اعتراف قنوات التلفزيون الرسمية أن قو اتها عانت من «أصعب أسبوع لها حتى الآن» في الحرب برمتها .وأوضح «بريمر» ، أن «الحالة المزاج ية بدأت في التدهور» ، لاسيما مع «ازدياد استياء القوميين الروس» .وأشار «كرامر» ، و« هيغينز» ، إلى أن «أكبر إحراج» لبوتين يتمثل في «حالة السخط لدى المدونين الموالين له مؤخرًا» .وفي غ ضون ذلك، توجه «رمضان قديروف» ، زعيم الشيشان، وحليف الرئيس الروسي، إلى وسائل التواصل الاج تماعي لانتقاد «الأخطاء» الروسية علنًا، وطالب بتفسيرات "للوضع الحقيقي على الأرض» .ومع ذلك، فإن سيطرة الكرملين على وسائل الإعلام والتواصل، تؤكد أن السخط العام الصريح لا يزال محدودًا حت ى الآن، ولكن لا يمكن ضمان استمراره في حالة حدوث المزيد من الخسائر.

وبالفعل، فإن معالجة «بوتين» ، للأبعاد الاقتصادية والسياسية الناجمة عن الحرب كانت موضع شك .وأ شارت «دونيلي» ، إلى أن آلية شراء الأسلحة من إيران وكوريا الشمالية، «لا يمثل الطريقة المثلى التي تخط ط بها قوة عظمى لشن حرب» ، وأنه «من المؤكد» أن بوتين «لم يتمكن من ترجمة قرار بيع النفط والغ از بالروبل إلى إنشاء قدرات قتالية كبرى جديدة» .وأكد «ستيف روزنبرغ» ، من شبكة «بي بي سي» ، أن الانتكاسات الأخيرة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، تُظهر أن قرار بوتين كان بمثابة «إساء ة تقدير لا يمكن تخيلها» ، لكنه مع ذلك أكد، أن الرئيس الروسي «نادرًا ما يعترف بأخطائه» ، و«نادرًا ما سيحدث أية تغيرات لتدارك الموقف» .

وفي ظل هذه الديناميكيات، تناول المراقبون مسألة ما إذا كانت الحرب ستنتهي قريبًا أم لا .وعلى الرغم من ا لاعتقادات السائدة بأن الأوكرانيين يمكنهم حقًا الانتصار في تلك الحرب، فقد أصدر الخبراء السياسيون تحذي رات من أنه ينبغي توقع استمرار حالة الصراع عدة أشهر، إن لم يكن لسنوات قادمة .وأوضح «واتلينج» أنه يجب «إقناع الروس بالتفاوض بجدية وإدراك أن الهزيمة العسكرية الوشيكة أمر منطقي تمامًا بالوقت الر اهن» .وأشارت «أبلباوم» ، إلى أن "واقعًا جديدًا أكثر منطقية قد تم تشكيله" مفاده أن «الأوكراني ين يمكن أن ينتصروا» .

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبرى أمام أوكرانيا .فلا تزال روسيا تسيطر على حوالي ١/٥ من الأراضي الأوكرانية وتتوغل بقوة في منطقتي لوغانسك ودونيتسك .ومن وجهة نظر «كرامر» ، و«هيغينز» ، «لا يزال تحقيق النصر بعيدًا، حيث يتعين على «كييف» ، تكبيد موسكو خسائر طائلة، مقابل كل قدم من الأراض

ي التي قد يستعيدونها» .ورأى «ماثيو لوكسمور» ، في صحيفة «وول ستريت جورنال» ، أن الأوكرا نيين يواجهون الآن "تحدي العثور على القوة البشرية والذخيرة اللازمة لتعزيز مكاسبهم، وتوسيع نطاقها» ، بينما أشارت «أبلباوم» ، إلى أن "الروس لا يزال لديهم مخزون أكبر بكثير من الأسلحة والذخيرة» .

علاوة على ذلك، فإنه على الرغم من انتكاساتها، لم تعترف «موسكو» بالهزيمة .وفي حين أصر «أوبراي ن» ، على أن «بوتين» ، سيكون «ذكيًا» لبدء المفاوضات لإنهاء الحرب؛ أصر المتحدث باسم الكرملـ ين، « دميتري بيسكوف» ، على أن روسيا ستواصل القتال «حتى يتم الانتهاء من جميع المهام التي تم تحديدها في البداية» .وبالتالي، تم تسليط الضوء على مخاطر حدوث مزيد من التصعيد مستقبلاً .وأشار ت «أبلباوم»، إلى أن موسكو لا تزال قادرة على إلحاق الضرر بالمدنيين الأوكرانيين من خلال الهجمات الصار وخية وقطع الكهرباء، بالإضافة إلى «العديد من الخيارات القاسية الأخرى» ، لاسيما مع وجود محطة «زاب وريزهزهيا» النووية بالقرب من خط المواجهة .وفي هذا الصدد، أشار «ديتش» ، إلى أن نجاحات أوكر انيا قد تؤدي إلى إشعال فتيل «الدعوات بين القوميين الروس لشن تعبئة واسعة النطاق» .وحذر «بريمر» ، بشدة من أن الأحداث قد تجعل الصراع «أكثر خطورة» لو لجأ الرئيس الروسي «إلى استخدام أسل حة الدمار الشامل» لتحقيق أهدافه» .

ومن وجهة نظر المحللين الداعمين لكييف، فإن نجاح الأخيرة في حربها يضيف مصداقية للذين يدعمون تقد يم المزيد من المساعدات العسكرية لأوكرانيا .ويرى «مولروي» ، أن «الآن هو الوقت المناسب لدعم الأوكرانيـ ين» ، «واستغلال كل فرصة لديهم لإضعاف وتدمير القدرة الروسية على مباشرة القتال» .ودعت «دونـ يلي» ، واشنطن إلى «الضغط» ، «ليس فقط لاستعادة السيادة والحرية الأوكرانية» ، ولكن أيضًا "لإحياء إيمان العالم بالقوة والمبادئ الأمريكية» .

من جانبه، يرى «واتلينج» ، أن هناك احتمالات لاستمرار الهجمات الأوكرانية حتى عام ٢٠٢٣، «ومن المـ هم ألا يعتمد حلفاء أوكرانيا على القوائم المحددة من المعدات العسكرية الواجب إتاحتها حتى هذا التاريخ بعـ ينه، ولكن "صياغة التزام طويل الأجل تجاه توفير العديد من المساعدات الهيكلية حتى عام ٢٠٢٤ على الأقـ ل» ، مضيفا، أن مثل هذه الخطوة من شأنها «إزالة الضغط السياسي» على كييف لإحراز تقدم سريع ، و«توليد تأكيدات أكثر واقعية لدى الدول الغربية حول مدة الصراع وتأثيره» .وبالفعل هناك توقع بمز يد من الدعم العسكري لأوكرانيا .وذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال» ، أنه على خلفية النجاحات الأ

خيرة، ستطلب «كييف» المزيد من المساعدات العسكرية، بما في ذلك أنظمة الصواريخ الأمريكية طويلة ا لمدى، بالإضافة إلى العديد من الدبابات وأنظمة المدفعية والطائرات المسيرة.

على العموم، فإنه على الرغم من النجاحات الحالية بالنسبة إلى كييف، فقد أشار «بريمر» ، إلى أن هذه ا لهجمات وحدها «من غير المرجح أن تقصر أمد الحرب» ، لكنها أظهرت أن موسكو يمكن بالفعل أن تتراج ع عن تقدمها عن طريق استخدام أوكرانيا لأساليب الخداع والاستفادة إلى أقصى حد من الدعم الغربي .ولكن مع ذلك من غير المؤكد كيف يترجم هذا النجاح العملياتي الميداني إلى نصر استراتيجي أوسع نطاقًا، لاسيما م ع إشارة «دونيلي» ، إلى أن «وتيرة النصر ستتباطأ بالنسبة إلى الأوكرانيين» ، وأن الطريق إلى ذلك لا يزال «غير مؤكد» .

وعليه، فإن المحللين الغربيين يرجحون أن القتال والهجمات المضادة من كلا الجانبين ستستمر لأشهر عديدة قادمة، في الوقت الذي لا يتمتع فيها أي من طرفي الصراع بالقوة الكافية لتحقيق نصر بشكل كامل على الطر ف الآخر.

٢٠٢٢/٩/٢٠

ذكرى هجمات ١١ سبتمبر.. والتوجهات المستقبلية للإرهاب المحلي والعالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد مرور أكثر من عشرين عامًا على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تراجعت أولويات الغرب فيما يتعلق ب المخاطر الأمنية للإرهاب، لصالح زيادة الوعي بمنافسة القوى العظمى، وأظهر استطلاع للرأي أجراه المركز مؤ خرًا عن تصورات التهديدات الأمنية الرئيسية مع ٢٥.٠٠٠ شخص في ١٩ دولة اقتصادية متقدمة أن مكافحة الإرهاب جاءت في مرتبة متأخرة عن قضايا، مثل تغير المناخ، وتداول المعلومات الخاطئة عبر الإنترنت، وا لهجمات الإلكترونية، وخطر الأمراض المعدية باعتبارها تهديدات خطيرة للمجتمعات، وعلق مارك وارنر، رئ يس لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي، في ذكرى ١١ سبتمبر بأن مخاطر الإرهاب الدولي «تضاءلت» مقارنة بالاضطرابات المحلية.

كما سعى المحللون إلى ربط مخاطر المنافسة الجيوسياسية بالإرهاب، ففي مواجهة الرأي القائل إن الولايات ا لمتحدة وحلفاءها «يحاولون تجاوز مكافحة الإرهاب كمبدأ ثابت»، يرى كولين كلارك، زميل أول غير مقيم في معهد أبحاث السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، أن الإرهاب ومنافسة القوى العظمى «ليس بالأمرين ا

لمنفصلين»؛ لأن «الجمع بين الاثنين سيزيد من تعقيد الاستجابة، وقد يؤدي أيضًا إلى زيادة الإرهاب الذي تر عاه الدول».

وفيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية في الإرهاب، على الصعيدين المحلي والعالمي، أشار كلارك إلى قضايا تتعلا ق بالتنوع، واللامركزية، والديمقراطية، ونشر المعلومات المضللة، لافتًا إلى التنوع المتزايد للمهاجمين الإرهابيين وكيف كان هجوم نفذه شاب أبيض استهدف أمريكيين من أصول أفريقية بمتجر في مدينة بوفالو شمال و لاية نيويورك، في مايو ٢٠٢٢ بمثابة «مثال جوهري على كيفية زيادة تنوع الأيديولوجيات الإرهابية في العقود الأخيرة» .

وفي حين أن تركيز الغرب على التهديدات في السنوات التي تلت ١١ سبتمبر مباشرة انصب على إرهاب بعض الجماعات الإسلامية، أشار كلارك إلى أن «الجماعات الإرهابية العرقية القومية التي كانت هائلة في يوم من الأيام» مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي وحركة إيتا الانفصالية بإقليم الباسك الإسباني، «قد سحبت أسلحتها وتلاشت في التاريخ»، وأن » مشهد الإرهاب» العالمي أضحى الآن «أكثر تنوعًا».

كما تم تحديد اللامركزية على أنها تحول كبير في السنوات العشرين الماضية .ومحليًّا، شدد كلارك على الارتفاع الواضح في هجمات «الذئاب المنفردة»، التي يتصرف مرتكبوها «من دون أي مساعدة خارجية أو تحريض » .يصعب على مسؤولي مكافحة الإرهاب والشرطة بشكل خاص اكتشاف هذه التهديدات ومنعها لأنها قد لا تترك أثرًا على الإنترنت أو أي مؤشر على نواياها قبل تنفيذ أعمال عنف .وعن اليمين المتطرف، أشار كلارك إلى المفهوم الشائع لـ«المقاومة بلا قيادة»، حيث إن الجماعات الإرهابية الأكثر رسوخًا والأكبر مثل داعش والقاعدة قد فقدت قادتها في «حملات لا هوادة فيها»؛ مما أدى إلى ظهور مجموعات أصغر تمثل تحديًا أمنيًّا قويًّا.

وبالتوازي مع احتمالية امتلاك الملايين من مواطني الدول الغربية للوسائل اللازمة لتنفيذ هجمات مميتة على أرض الواقع، سلط الخبراء الضوء على مخاطر البيانات والمعلومات المضللة الإلكترونية، وتجدر الإشارة إلى تحذير وزير الأمن الداخلي الأمريكي أليخاندرو مايوركاس، من كيفية تبنّي مواطني الولايات المتحدة ليس فقط لأيديولوجية إرهابية أجنبية تحث على العنف، وإنما «لأيديولوجية تحث على الكراهية، ومناهضة الحكومات الرسمية» تعززها «روايات كاذبة منشورة على المنصات الإلكترونية» .وبات واضحًا أن هذه الديناميكية لا تؤثر في الغرب فقط، حيث أشار ليستر إلى كيفية تأثير «دمقرطة الإنترنت وآليات نشر المحتوى» في «المناطق المتخلفة والريفية» في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا ودورها في تعزيز «أعمال الدعاية للأنشطة الإرهابية».

كما يجب أيضًا مراعاة دور الحكومات الأجنبية المعادية في نشر معلومات مضللة بهدف تأجيج التوترات الا جتماعية داخل دول غربية ما .وأشار كلارك إلى أن دولًا مثل روسيا والصين لطالما كانت «تقوم بحملات تضلي لة لتغذية منابع الإرهاب الداخلية في بقاع أخرى مختلفة»، من خلال نشر «الروايات المثيرة للانقسام والفتنة على وسائل التواصل الاجتماعي» الرامية «لزرع المزيد من المعارضة» والترويج لمفاهيم «اعتماد منهجية الحرب الأهلية وتكتيكات الانتفاضات المحلية» .علاوة على ذلك، أضاف ليستر أن «وتيرة وحجم المعلومات المضللة ا لخادعة التي ترعاها الدول في جميع أنحاء العالم النامي قد ولّدت ظروفًا مهيئة للتطرف العنيف»، فضلاً عن «تشتيت انتباه المجتمع الدولي وتشجيعه على تحويل انتباهه إلى مكان آخر عن هذا التطرف».

ولعل العنصر الآخر المقلق بشأن الهجمات الإرهابية في الدول الغربية هو كيف أصبح هذا العنف أكثر تكرارًا و أكثر فتكًا من أي وقت مضى .ومن الواضح كيف أن الهجمات الإرهابية المحلية في الولايات المتحدة قد ازداد ت فتكًا في السنوات الأخيرة؛ حيث سلط كلارك الضوء على أنه ما بين عامي ١٩٩٤ و٢٠١٣ «قُتل أكثر من ثمانية أفراد في هجمات إرهابية خلال تلك الفترة بأكملها» بالولايات المتحدة، ولكن عند الوضع في الحسبان تفجير أوكلاهوما سيتي عام ١٩٩٥، وهجمات مركز التجارة العالمي في عام ٢٠٠١، وهجوم «فورت هود» في ع ام ٢٠٠٩، والتي وقعت بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، «بلغ متوسط عدد القتلى سنويًا واحدًا وثلاثين»، وبالتالي «ظهرت القوة الفتاكة المتزايدة للأنشطة الإرهابية».

وفي هذا الصدد، تم الاستشهاد بتوافر الأسلحة في الولايات المتحدة وإمكانية قيام المهاجمين بشراء وإنتاج أنوا ع خاصة بهم في بلدان أخرى على أنه عنصر يمثل خطورة أمنية .وفي إشارة إلى أن «الإصابات الجماعية النا تجة عن ارتكاب الأعمال الإرهابية» تعتبر نتيجة واضحة «لأهمية الدعاية لتبنّي هجوم أو سلسلة من الهجما ت»، أشار كلارك كذلك إلى أن ظهور التقنيات الجديدة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والتوافر للطائرات المسير ة التجارية، أدت إلى تفاقم التهديد بهجمات واسعة النطاق.

علاوة على ذلك، أفاد كلارك أن محاولات حصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل «تظل سيناريو مرعبًا» يتعين على مسؤولي مكافحة الإرهاب مواجهته .وفي الواقع، اتضح أن الضرر الواضح الذي لحق بالاقتصاد العا لمي بسبب جائحة فيروس كورونا «زاد على الأرجح من اهتمام الإرهابيين بالحصول على المواد والمعرفة اللازم ة لشن هجوم إرهابي بيولوجي مماثل».

وفي حين تم التركيز بشكل أكبر على مخاطر الأعمال الإرهابية التي قد يرتكبها المواطنون المحليون في الدول ا لغربية، لا يمكن استبعاد التهديدات المستمرة التي تشكلها المجموعات الإرهابية المنظمة الكبرى مثل داعش والقاعدة .وقد أكد ليستر أن هذه الجماعات «تطورت مع مرور الوقت» من خلال «التكيف مع الظروف الجديد

دة وإظهار نوع المرونة والصبر الاستراتيجي» الذي «غالبًا ما فشلت دول في تلبيته» .وفيما يتعلق بالأخطار عل ى المستوى المحلي، أضاف ليستر أن «مساحات شاسعة من أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا من المرجح أن تظل غير مستقرة لسنوات قادمة، جراء قضايا تتعلق بالمخدرات والأسلحة وتهريب البشر»، كما أن كل أ شكال الجريمة المنظمة في المنطقة الآن أصبحت ذات صلة بـ«جهات فاعلة إرهابية».

ولعل العنصر الآخر المثير للقلق هو الزيادة المحتملة للأنشطة الإرهابية التي ترعاها الدول، وهي ديناميكية قا ل عنها كلارك إنها «يمكن أن تحفز تصاعد وتيرة تشكل الجماعات الإرهابية بدافع القومية العرقية والانفصال ية»، كما يعتبر البيت الأبيض حاليًا أنظمة سوريا وإيران وكوريا الشمالية وكوبا من الدول الراعية للإرهاب، وقد تردد حاليًا أنه يتم إصدار مثل هذا التوصيف بحق روسيا، وأكد كلارك أن هناك «قليلا من الشك» في أن تصبح روسيا «مؤهلة كدولة راعية للإرهاب» بسبب انتهاكاتها الموثقة على نطاق واسع ضد الأوكرانيين خلال غزوها الذي دام سبعة أشهر وقد يطول، ومن جانبه أوضح مارك تمنيكي، الباحث في مركز «أوراسيا» التابع للمجلس الأطلسي، أن مثل هذا التصنيف «يخلق حواجز جديدة كبرى أمام المشاركة الروسية مع العالم الخار جي والمجتمع الدولي»، ولكن، بالنسبة إلى النقاد، هذا التصنيف يجعل موسكو بصدد رفض أية تسوية تفاو ضية للحرب الأوكرانية إلى الأبد.

وبعيدًا عن روسيا، أشار غرايم وود، من مجلة «ذا أتلانتك»، إلى أن النظام الإيراني وأذرعه يستخدم منذ فترة طويلة الأساليب الإرهابية لاستهداف الدول المعادية، ووصف جهوده ضد الولايات المتحدة منذ وفاة الجنرال قاسم سليماني في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك مخططٌ لاغتيال مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جون بولتو ن، يمكن وصفها بـ«الغبية».

وفي ضوء المخاطر العديدة التي لا تزال تشكلها التهديدات الإرهابية للدول الغربية، سواء أكانت داخليًّا أو خا رجيًّا، تم انتقاد نهج مكافحة الإرهاب الحالي للولايات المتحدة والمعني بتفضيل إدارة بايدن نهج مكافحة الإ رهاب عبر الأفق (OTH)الذي يتميز باستخدام الضربات الجوية للقضاء على الأهداف ذات الخطورة العالية، وفي هذا الصد د أشار ليستر إلى فشل هذا النهج في معالجة «أي من الأنشطة والعمليات الإرهابية التي أصبحت تهيمن على جميع أنحاء العالم» .وأضاف كلارك، أن تقليل تركيز الحكومات على الإرهاب في وقت استمرار المخاطر الأم نية الراهنة يتطلب من الخبراء أن يكونوا «أكثر ذكاءً» في تناول خطورة الجماعات الإرهابية، حيث "من الض روري فهم المظالم التي تحفز ظاهرة العنف السياسي والإرهاب من أجل صياغة استجابة شاملة لمواجهتها.

في النهاية، يبدو أن التصورات بشأن خطر الإرهاب في الدول الغربية قد تراجعت بشكل كبير منذ هجمات ١١ سبتمبر، خاصة مع وجود مسائل التضليل المعلوماتية، وتغير المناخ، والهجمات الإلكترونية، ويرى كلار ك أن الحكومات الغربية ستكون «غير مستعدة إلى حد كبير» لأي ارتفاع لمستويات الهجمات الإرهابية على ال صعيدين المحلي والدولي، وكذلك انتشار موجات الفكر المتطرف .ووسط انخفاض الاهتمام من جانب صانعي السياسات والتمويل المحدود لمكافحة الإرهاب، أشار ليستر إلى أن «ممارسي ومسؤولي مكافحة الإرهاب سيو اجهون تحديات كبيرة» في السنوات القادمة، ولذلك من الضروري بشكل عاجل أن يقوم صانعو السياسات «ب تأطير وصياغة استجابات سياسية لإنفاذ القانون والاستعداد للتطورات المستمرة التي تشهدها الأنشطة الإرهاب ية والتطرف والعنف».

٢٠٢٢/٩/٢١

تحليل غربي لعمليات التجسس والاغتيالات والهجمات السيبرانية الإيرانية ضد أهداف غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أغسطس ٢٠٢٢، تعرّض الكاتب سلمان رشدي لمحاولة اغتيال، في هجوم مُتعلق مباشرة بفتوى عام ١٩٨٩ أصدرتها إيران بإهدار دمه؛ ردًّا على كتابه المثير للجدل «آيات شيطانية» ، وذكّرت تلك المحاولة المراقب ين الغربيين بهذا النوع من أعمال العنف المرتبطة بالنظام .وفي السنوات الأخيرة، سُجلت زيادة في مثل هذه ا لمؤامرات والهجمات التي نفذت في الدول الغربية، حيث أوضح المحللون أنها تأتي انتقامًا من الغارة الجوية الأمريكية التي قتلت قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، أثناء زيارته العراق في يناير ٢٠٢٠ .

وقد صعّد النظام والحرس الثوري الإيراني من استهدافهم المسؤولين الغربيين وشخصيات المعارضة السياسية ا لإيرانية، في مقدمة هذه الأعمال يأتي نمط محاولات الاغتيال .وكتب ماثيو ليفيت، زميل بمعهد واشنطن لسيـ اسة الشرق الأدنى، أن فكرة تجنيد النظام الإيراني لعملاء في الولايات المتحدة للتخطيط وتنفيذ هجمات عنيف ة ضد كبار المسؤولين والشخصيات «تبدو رائعة جدًّا لدرجة يصعب تصديقها» ، ومن بين أبرز محاولات الا غتيال الفاشلة التي قام بها عملاء إيرانيون يعملون في الولايات المتحدة خطط لاغتيال جون بولتون، مستشار ا لأمن القومي الأمريكي السابق، ومايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي السابق .وفي أغسطس ٢٠٢٢، اتهمـ ت وزارة العدل الأمريكية شهرام بورصافي، المواطن الإيراني وعضو الحرس الثوري الإيراني بمحاولة اغتيال ب

ولتون، وهو من الصقور المتشددة في السياسة الخارجية والذي اشتهر بمعارضته الشديدة للحكومات المعادية لأ مريكا في الشرق الأوسط .

وبالتزامن مع محاولات الاغتيال، تم القبض على إيرانيين مرتبطين بالنظام يقومون بأعمال مراقبة وتجسس . في عام ٢٠١٩، أقر اثنان من الإيرانيين المقيمين في الولايات المتحدة بتهمة مراقبة أعضاء المجلس الوطني للمق اومة الإيرانية، وحضور فعاليات في نيويورك وواشنطن للقيام بذلك .في هذه الحالة أيضًا، أضاف ليفيت أن «ا لعملاء الإيرانيين كانوا على اتصال منتظم مع مسؤول بالحرس الثوري الإيراني في إيران» ، ما يدل على أن هذه «ليست عمليات مارقة بل مؤامرات بتوجيه من المسؤولين الإيرانيين» .

وفسر البروفيسور أفشون أوستوفار، من كلية الدراسات العليا البحرية الأمريكية، سبب لجوء النظام الإيراني إلى مثل هذه الوسائل على الرغم من انخفاض مخاطر النجاح بشكل واضح، بأن طهران «تريد بشدة تحقيق ش كل من أشكال الانتقام» لموت سليماني، لكن هذا «ما لم يتقنوه» ، ومع كل فشل يذكرهم بنقاط ضعفهم بدلاً من ذلك .ومع ذلك، من الطبيعي أن يؤدي استمرار مثل هذه الهجمات إلى افتراض أن كفاءتها وقدراتها ستتحسن، مما يسلط الضوء على خطر أن تنجح إحدى المؤامرات أو أكثر في تحقيق أهدافها في نهاية المطا ف .ويرى ليفيت أن طهران تعتبر الأسلوب الحالي «وسيلة فعالة من حيث التكلفة» لمحاولة إسكات ا لمعارضة محليًّا ودوليًّا خاصة مع تأكيد جرايم وود، من مجلة ذي أتلانتيك، أن محاولات شن العديد من الهجمات من قِبَل وكلاء «سُذج» تعكس «حدود ما يمكن أن تفعله إيران» حاليًا، ولكنها تعكس أيضًا نموذجًا «استراتيجيًّا» تلجأ إليه داعش والجماعات الإرهابية المتطرفة الأخرى لتشجيع مجاهديها على تولي زمام الهجوم بأنفسهم، كشكل من أشكال «العمالة الرخيصة» أو ما أشبه بـ«القتل المأجور» ، الذي يلبي كل الرغبات العنيفة للنظام الإيراني وسط ثقتها بأنه لا يمكن محاسبتها بشكل مباشر.

وبالإضافة إلى اشتراكه في مؤامرات لتنفيذ هجمات عنيفة ضد شخصيات سياسية غربية وخصوم محليين يعيشون خارج طهران، لطالما تورط النظام الإيراني بشكل مباشر في هجمات إلكترونية ضد دول أخرى، ففي ١٤ سبتمبر ٢٠٢٢، اتهمت وزارة العدل الأمريكية ثلاثة إيرانيين بـ«التآمر لارتكاب عمليات احتيال وتهم ابتزاز إ لكتروني» ، لدرجة أن العملية اعتبرها جلين ثراش، مراسل صحيفة نيويورك تايمز، «حملة اختراق وقرصن ة واسعة النطاق تستهدف عدة دول» بما في ذلك «حكومات محلية ومرافق عامة ومؤسسات أخرى غير هادفة للربح» ، كان من بينها «ملجأ لضحايا العنف المنزلي ومستشفى للأطفال» .

ووفقًا لـجلين ثراش، تم اختيار تلك الأهداف «ليس لأي سبب آخر غير أن أنظمتها الإلكترونية تعتريها نقاط ضعف» كما أن «عمليات اختراق أجهزة الحاسب الخاصة بمئات الشخصيات البارزة في كل من الولايا

ت المتحدة وإسرائيل وروسيا وبريطانيا» ، كانت تهدف إلى المطالبة بدفع فدية على هيئة عملات مشفرة اف تراضية لإزالة البرامج الضارة الخطيرة المثبتة على شبكات الضحايا .ومع ذلك، في هذه الحالة، يبدو من غير المحتمل تحقيق العدالة ضد هؤلاء الجناة والمرتكبين لتلك العمليات لكونهم داخل إيران، وعلى ما يبدو أنهم يتمتعون بحماية من قِبَل النظام الإيراني» ، وأشار ثراش إلى أن واشنطن «أكدت عدم رغبة إيران في اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجرائم الإلكترونية المرتكبة داخل حدودها، وهو ما سهّل على الجناة العمل مع الإفلا ت من العقاب» ، حيث اتهم مساعد المدعي العام الأمريكي ماثيو جي أولسن إيران بأنها ملاذ آمن لـ«مجر مي الإنترنت») الجرائم الإلكترونية.(

وأوضحت صحيفة الجارديان أن انتشار «هجمات برامج الفدية الضارة هذه قد نمت بشكل كبير خلال العقد ا لماضي، وأدت إلى إلحاق الضرر بالعشرات من الشركات الأمريكية والمنظمات الأخرى في جميع أنحاء العالم» ، كما تم استخدام تلك الهجمات الإلكترونية من قِبَل قوى أخرى، مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية، على يد جهات فاعلة متشددة تعمل بالوكالة، بالإضافة إلى اعتمادها سياسة الاغتيالات المذكورة أعلاه، وتبنّ ي أسلوب الجرائم الإلكترونية التي يتقن ارتكابها مجرمون منظمون ونشطاء، لطالما أكدوا أمام أنظمتهم إنكار صلتهم بتلك الأنشطة، وتدرك كل وكالات الاستخبارات الغربية أنها تنسق وتتورط في مثل هذه الأعمال .وفي هذا الصدد، ردًّا على هجمات القرصنة الأخيرة، أصدرت وكالات الأمن السيبراني في الولايات المتحدة والملك ة القرصنة المؤخرة المتحدة وكندا وأستراليا تقريرًا استشاريًّا مشتركًا للأمن السيبراني، أكدت فيه أن «الجهات الفاعلة التابعة للحرس الثوري الإيراني» كانت «تستهدف مجموعة واسعة من الأهداف» ، بما في ذل ك «البنى التحتية الحيوية» .

وتمتد محاولات إيران المتعلقة بممارسة أنشطتها الإلكترونية إلى نطاق أبعد من القوى الغربية التقليدية؛ حيث إنه في أوائل سبتمبر ٢٠٢٢، قطعت جمهورية ألبانيا علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بعد هجوم إلكتروني ك بير في يوليو من نفس العام استهدف خدماتها العامة واستهدف سرقة معلوماتها وبياناتها الحكومية المهمة .و أشار ديفيد غريتن، من بي بي سي نيوز، إلى أن ألبانيا «عرضت في المقابل حق اللجوء على آلاف المعارضين ا لإيرانيين» ، وأن الهجوم الإلكتروني كان يهدف إلى «إثارة الفوضى» في تلك الدولة العضو في الناتو .ع لاوة على ذلك، أضاف شون لينجاس، من سي إن إن، أن هذا الهجوم وقع قبل مؤتمر صحفي في ألبانيا حض ره أعضاء من جماعة معارضة إيرانية.

ومن جانبه، أفاد «جون هولتكويست» ، رئيس الاستخبارات في شركة الأمن السيبراني «مانديانت» ، أن طرد ألبانيا للدبلوماسيين الإيرانيين «ربما يكون أقوى رد عام رأيناه على الإطلاق ضد مثل هذا الهجوم الإلك

تروني» ، مضيفًا أن «الهجوم يعد تذكيرًا بأنه في حين أن النشاط السيبراني الإيراني الأكثر عدوانية كان مر كّزًا بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط، بات الآن لا يقتصر على تلك المنطقة بأي حال من الأحوال» .و بعد أيام من هذا الطرد، سجل المسؤولون الألبان هجومًا إلكترونيًّا آخر مرتبطًا بإيران، استهدف نظام مراقبة ا لدولة للأفراد الذين يدخلون ويغادرون البلاد.

وبالنظر إلى الخطر المتزايد الواضح للهجمات العنيفة والسيبرانية المرتبطة بالنظام الإيراني والحرس الثوري الإ يراني، تساءل المحللون عما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة وحلفاؤها لاعتراض هذه الأعمال وردعها بشكل أفضل .وردًّا على الهجوم الإلكتروني لألبانيا المذكور أعلاه، اتهمت أدريان واتسون، المتحدثة باسم مجلس ا لأمن القومي الأمريكي، طهران بارتكاب أعمال «طائشة وغير مسؤولة» واعتبرت أنّ هذه الهجمات تمثـ ل « تجاهلاً لقواعد السلوك المسؤول للدولة في زمن السلم في الفضاء الإلكتروني» .كما تعهدت واشنطن «بمحاسبة إيران على الأعمال التي تهدد أمن أحد حلفائها» ، حيث فرضت إدارة بايدن عقوبات جديدة ع لى وزير المخابرات الإيراني، إسماعيل الخطيب، ووزارته.

ومع ذلك، يرى هولتكويست، وكذلك الجهات الفاعلة السيبرانية الأخرى، «أن الحلول الدبلوماسية لن تردع طهران» ، وأن «الأمر كما لو أن عواقب هذه الهجمات السيبرانية مقبولة بالنسبة إليهم في النهاية» ، كم ا أوضح ليفيت أنه مع استمرار تلك المخططات السيبرانية الإيرانية «بلا هوادة» ، من الواضح أن المسؤولين في طهران لن ينصاعوا إلى الكف عنها لأنهم «يعلمون أن بإمكانهم الإفلات من العقاب» ، وعلق هولتكويس ت كذلك على أن «لوائح الاتهام والتصنيفات والعقوبات المالية ليست ردودا كافية على مثل هذه الأنشطة، خاصة عندما يتم التخطيط لها على الأراضي الأمريكية .وعلى الأقل، يجب أن يشمل رد الولايات المتحدة و حلفائها العزلة الدبلوماسية، وحظر السفر الذي يمنع أفراد عائلات القادة الإيرانيين من الدراسة في الخارج أ و الذهاب في رحلات تسوق إلى الغرب، وغيرها من الإجراءات التي تجعل صنّاع القرار الإيرانيين يتكبدون تك اليف ملموسة» .وفي الوقت نفسه، كتب وود أن إدارة بايدن «ليست عاجزة» بشأن معالجة قضية الهجمات الإيرانية، معتبرًا أن «الرد المناسب على تطوير أو توجيه هجمات سيبرانية جديدة» سيكون جعل أي اتفاق نووي مستقبلي مع طهران «مشروطًا» بتخلي إيران عن عملياتها الإرهابية الدولية» .ومع ذلك، فإن الفشل في القيام بذلك، وفقًا لـوود، من شأنه أن يخاطر بجعل الاتفاق «مقبولاً وجاذبًا» للنظام الإيراني من قِبَل النقاد والخبراء الأمنيين.

في النهاية، يبدو أن حملة الاغتيالات ومحاولات القتل والاختطاف وعمليات التجسس والهجمات الإلكتروني ة التي قام بها النظام الإيراني تظهر نواياه الواضحة للمطالبة بعمل انتقامي لمقتل الجنرال سليماني، فضلاً ع

ن نيته إضعاف التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في الدول الغربية .علاوة على ذلك، أشار ليفيت إلى أنه في خضم الاضطرابات الداخلية في إيران، من المرجح أن يحاول «الحرس الثوري الإيراني» حماية ال نظام من المعارضين المتمركزين في الخارج «بصورة أكثر عدوانية» ، وبالتالي سيعم على المخاطرة مزيد من الت صعيد .وبينما أُشير إلى المحاولات الإيرانية الحالية بأنها «ساذجة» و«تتميز بأخطاء تفتقد للعقل» ، لا يمكن تجاهل استمرار انتشار مثل هذه المخاطر .وبالتالي، من الواضح أن هناك حاجة إلى وسيلة أفضل لرد عها، وفقًا لما أشار إليه ليفيت .ومع ذلك، فإن غياب الوسيلة لمعاقبة المسؤولين الإيرانيين وعملائهم بالغرب بشكل كبير، يُلزم وكالات الاستخبارات بضرورة منع تلك الهجمات المدمرة التي تطول المسؤولين والمدنيين الب ارزين على حد سواء.

٢٠٢٢/٩/٢٢

الطاقة البديلة في دول الخليج.. ضرورة استراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

فيما يعد النفط عمادا للاقتصاد الخليجي، بل والاقتصاد العربي، لكون صادراته تسهم بأكثر من ٧٥ %من إ جمالي الصادرات الخليجية؛ فإن نفط الخليج أيضًا ركيزة أساسية لأمن الطاقة العالمي، لجهة كبر حجم الا حتياطي الذي يناهز نحو ٥٣٠ مليار برميل أي نحو ٣٣ %من احتياطي النفط العالمي المؤكد البالغ نحو ١,٥٥ تريليون برميل، كما أن إنتاج النفط الخليجي يغطي نحو ١٩ %من الطلب العالمي الذي يناهز نحو ١٠٠ مليون برميل يوميًا.

علاوة على ذلك، يتميز إنتاج النفط الخليجي، بأن النسبة الأكبر منه تذهب إلى السوق العالمي، لقلة عدد سك ان الدول المنتجة، وقلة استهلاكهم- الذي كان يمثل نحو أقل من ١ %في ١٩٧٣- لكن هذا السوق قد أخذ في الانزعاج، وأيضًا صناع القرار في المنظومة الخليجية، مع تنامي حجم الاستهلاك المحلي، الذي زاد بعد أربعة عقود من التاريخ المذكور ليصل إلى نحو ٥ %من الطلب العالمي.

وفي واقع الأمر، أخذت دول الخليج تحتل مراتب متقدمة عالميًا في استهلاكها للنفط الخام، فغدت السعودية ، أكبر مزود للنفط في العالم، تحتل المرتبة الخامسة عالميًا في استهلاك النفط برقم يناهز ٤ ملايين برميل يوميً ا، كما احتلت الإمارات المرتبة ٣١ عالميًا، برقم استهلاك يناهز ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، والكويت المرتبة ٣٦ عالميًا برقم استهلاك يناهز ٣٤٠ ألف برميل يوميًا .واحتلت قطر المرتبة ٦٠ عالميًا برقم استهلاك يناهز ١٨٨

ألف برميل يوميًا، وسلطنة عُمان المرتبة ٧٧ عالميًا برقم استهلاك يناهز ٩٩ ألف برميل يوميًا، ومملكة البحري ن المرتبة ٩٧ عالميًا برقم استهلاك يناهز ٥٩ ألف برميل يوميا.

ويرجع تزايد الاستهلاك المحلي إلى ارتفاع مستويات المعيشة، والتوسع الاقتصادي والعمراني، والاعتماد عل ى النفط ومنتجاته، في توليد الطاقة الكهربائية، والتوسع في استخدام هذه الطاقة في تحلية المياه، فضلًا عن ق طاعات النقل .ومع قلق صناع القرار في المنظومة الخليجية من تغول الاستهلاك المحلي على المتاح للتصدير م ن النفط؛ كانت سياسة التوسع في الاعتماد على الغاز الطبيعي في محطات الكهرباء.

وعليه، جاءت السعودية والإمارات في مقدمة الدول العربية في إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي، وبحسب بيا نات البنك المركزي السعودي في يوليو ٢٠٢١، فقد بلغت كمية الاستهلاك العام للغاز الطبيعي في ٢٠٢٠ نحو ٦٠٥ ملايين برميل بزيادة ٣.٤ %عن العام السابق، وبنسبة تصل إلى ٤٥ %من إجمالي الاستهلاك العام لـ شتقات النفط والغاز الطبيعي .

فيما تعد السعودية سادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، بعد روسيا وإيران وقطر والولايات المتحدة وترك مانستان، وتسعى إلى زيادة إنتاجها من الغاز، وزيادة حصته في مزيج الطاقة لديها، وبلغ إنتاجها ١١ مليار قدم مكعب يوميًا في ٢٠٢٠ بزيادة ٣٠ %عن ٢٠١٠ .وتسعى السعودية من وراء زيادة إنتاج الغاز إلى أن يحل محل النفط الخام وزيت الوقود في تلبية الاستهلاك المتزايد للكهرباء وإتاحة المزيد من النفط الخام للتصدير.

وأدت زيادة اعتماد الإمارات على الغاز الطبيعي إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي منه، وقد أعلنت بعد اكتشاف مكمن جديد للغاز بمخزون ضخم يقدر بنحو ٨٠ تريليون قدم مكعبة، اقترابها من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتـ ي من إمدادات الغاز، فيما تستورد الإمارات نحو ٤٠ %من احتياجاتها، ويبلغ إنتاجها نحو ٧,٥ مليارات قدم مكعبة يوميًا، ويبلغ حجم الاستهلاك اليومي حوالي ١٨٦ مليون متر مكعب مع التوسع في استخدامه في إنتاج الكهرباء، وفي كثير من الصناعات، فضلاً عن الاستخدام المنزلي ووقود للسيارات .

وفي الكويت يبلغ الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي نحو ٩.١ مليار قدم مكعب، ويستهدف أن يصل إلى ٥.٣ مليارات قدم مكعب في ٢٠٣١/٢٠٣٢، وأصبح استيراد الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للاستخدامات المحلية للوقود في البلاد، وقامت الكويت بمشروعات البنية التحتية اللازمة لاستقبال واردات هذا الغاز.

وبينما يرتفع إنتاج البحرين من الغاز إلى ٧٥٨ مليار قدم مكعب يستحوذ قطاع الكهرباء على النسبة الأكبر من استخدامه بنحو ٣١%، وحقل آبار النفط بنسبة ٢٩%، وألومنيوم البحرين بنسبة ١٩ .%وبينما تعمل المملـ كة على التوسع في إنتاج الغاز، فإنها أقامت مرفأ لاستقبال الغاز الطبيعي المسال المستورد .فيما بلغ إجمالي ا

ستهلاك سلطنة عُمان من الغاز الطبيعي في العام الماضي نحو ٢.٥٠ مليار متر مكعب، بينما كان في ٢٠٢٠ نحو ٤٧ مليار متر مكعب، وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال ٦.١٠ ملايين طن في ٢٠٢١.

وفي الوقت الذي تتمتع فيه المنظومة الخليجية بنسبة ٢٥ %من احتياطي الغاز العالمي، وتنتج كميات كبيرة من هذا المورد، وعلى رأسها قطر والسعودية والإمارات، فإن توسعها في استهلاك الغاز الطبيعي ليحل محل ا لنفط في توليد الكهرباء وكوقود وفي الصناعات البتروكيماوية والمعدنية، حد من قدرتها على تصديره، وفيما يب لغ متوسط الزيادة السنوية في استخدام الغاز لدى هذه المجموعة نحو ٤.٤%، فقد وجهت السعودية والبحري ن والكويت إنتاجها من الغاز للاستخدام المحلي فقط، وبرزت كل من قطر وعمان والإمارات)التي تعد مستورد صافي للغاز (ضمن الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي المسال، وتتولى قطر وحدها نسبة ٢١ %من السوق العالمي لهذه السلعة.

وإذا كان التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي في دول المنظومة الخليجية قد شكل أول بدائل النفط كمصدر للطاقة، وأيضًا لتقليل الانبعاثات الكربونية، والحفاظ على البيئة، فقد اتجهت هذه الدول أيضًا إلى مصادر أخرى بد يلة للطاقة في مقدمتها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة النووية، وفيما تتمتع دول الخليج بمزايا نسبي ة في إنتاج الطاقة الشمسية، بفضل المساحات الواسعة المشمسة، فقد توقعت «إيرينا» الوكالة الدولية للطاقة الم تجددة، أنه بحلول ٢٠٣٠ سيكون لدى دول مجلس التعاون الخليجي مشاريع لتوليد الكهرباء من الطاقة الش مسية بالألواح الكهروضوئية، بقدرة تعادل ٤٠ جيجًاوات، وتوفر نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل، وهذه المشروعا ت عند اكتمالها في ٢٠٣٠ توفر نحو ٧٦ مليار دولار.

وفيما تشكل الإمارات ٦٨ %من إجمالي مشاريع الطاقة المتجددة في الخليج، فقد أقامت مشروع محطة الظفر ة للطاقة الشمسية الكهروضوئية كأكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية في العالم بقدرة تصل إلى ٢ جيجاوات، بما يوفر الكهرباء لأكثر من ١٦٠ ألف منزل، ويخفض الانبعاثات الكربونية بأكثر من ٤.٢ مليون طن سنويًا، ويعزز تنافسية إنتاج الكهرباء إلى أقل من ٥ فلوس لكل كيلووات ساعة، كما تأتي محطة شمس ١ مستهدفة توفير ٧ %من احتياجات إمارة أبوظبي من الطاقة المتجددة، ومشروع الطاقة الشمسية المركزة بقدرة ١٠٠٠ م يجاوات حتى عام ٢٠٣٠، ويخفض أكثر من ٥.٦ ملايين طن من الانبعاثات الكربونية، ومشروع مجمع بن ر اشد آل مكتوم في دبي مستهدفًا ٥٠٠٠ ميجاوات في ٢٠٣٠ ويخفض ٤ ملايين طن من الانبعاثات الكربونية.

أما المملكة العربية السعودية، فقد أطلقت عددًا من مشاريع الطاقة الشمسية، على رأسها مشروعات :«سدير» ، «سكاكا»، «الشعيبة»، «رابغ»، «جدة»، «المدينة المنورة» و«رمخاء» .وتتمتع الرياض بميزات قوية في مجال

هذه الطاقة، لموقعها في نطاق الحزام الشمسي العالمي، وتقدر المملكة أنه يمكن لمحطات الطاقة الشمسية أن تحقق رقم إنتاج ٤١ جيجاوات بحلول ٢٠٣٠، ما يلبي أكثر من ٣٠ %من احتياجاتها للكهرباء.

وانعكاسًا لهذا النهج، أطلقت الكويت مشروع «الشقايا» للطاقة المتجددة، مستهدفًا توليد ٢.٣ جيجاوات، في ما تتطلع الكويت أن تتولى الطاقة المتجددة ١٥ %من مزيج الطاقة في ٢٠٣٠، فيما تسعى سلطنة عمان إلى نسبة ٢٠%، وافتتحت في العام الحالي محطة «عابري» بسعة ٥٠٠ ميجاوات وبتكلفة استثمارية ٤٠٠ مليون دولار، ويتولى مشروع «محطة عسكر» للطاقة الشمسية في مملكة البحرين توليد ١٠٠ ميجاوات.

وإضافة إلى الطاقة الشمسية، قامت الإمارات بمجموعة كبيرة من المشاريع لإنتاج الطاقة من الرياح، وكانت بدايتها في جزيرة «صير بني ياس»، التي أقامتها شركة مصدر بسعة إنتاجية ٨٥٠ كيلووات ساعة، كما تسعى السعودية إلى إنتاج ١٠ جيجاوات من الطاقة الكهربائية، اعتمادًا على الرياح بحلول ٢٠٢٥، وقد تم بالفعل بدء توليد الكهرباء من محطة «دومة الجندل» لطاقة الرياح، الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط لتنتج أول ميجاوات خالية من الكربون، وستولد المحطة طاقة تكفي ٧٠ ألف منزل، وتتفادى انبعاث ٩٨٨ ألف طن من غاز ثاني أوكسيد الكربون.

ويشمل مشروع «الشقايا» للطاقة المتجددة في الكويت محطة لإنتاج الطاقة من الرياح، وتنفذ سلطنة عُمان بالتعاون مع شركة «مصدر الإماراتية مشروعا لإنتاج طاقة الرياح في «ظفار» بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، وتشغل طواحين الهواء لتوليد الكهرباء من الرياح مركز التجارة العالمي في البحرين، فيما تسعى إلى توليد ١١٠ ميجاوات باستخدام طاقة الرياح.

ولدى مشاركته اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة، أعلن سفير المملكة العربية السعودية لدى جمهورية النمسا، أن المملكة قد أسست «الشركة السعودية القابضة للطاقة النووية»، فيما تستهدف المملكة إضافة ١٧ جيجاوات من القدرات النووية بحلول ٢٠٤٠، مع طموحات بإنشاء اثنين من المفاعلات النووية بسعة بنحو ٢.٣ جيجاوات، مع إيلاء المملكة اهتماماتها القصوى لاعتبارات الآمن النووي، واعتمادها على موارد المحلية من اليورانيوم .وتولت الإمارات إنشاء محطة «براكة» للطاقة النووية في منطقة «الظفرة» بأبوظبي بأربعة مفاعلات تغطي ربع احتياجات الدولة من الكهرباء، وحتى مايو الماضي بلغت نسبة إنجاز الأعمال الإنشائية ٩٧ %وهي التي بدأ الشروع فيها في ٢٠١٢، وتحد هذه المحطة انبعاثات كربونية بواقع ٤.٢٢ مليون طن سنويًا، أو ما يعادل إزالة نحو ٨.٤ ملايين سيارة من الطرقات، وتنتج ٥٦٠٠ ميجاوات، تكفي لإنارة برج خليفة ٣٧٠٠ مرة يوميًا.

على العموم، كان اللجوء إلى مصادر الطاقة البديلة إذا لدى دول مجلس التعاون الخليجي، من غاز إلى طاقة شمسية إلى طاقة رياح إلى طاقة نووية؛ ضرورة استراتيجية لهذه الدول، لتحافظ على موقعها في السوق العالمي للطاقة كأكبر مورد نفطي لهذه السوق، وعلى دور صادرات النفط الخام في اقتصادها الوطني، وارتفاع معدلا ت الاستهلاك المحلي منه .وتسير هذه السياسة جنبًا إلى جنب مع سياسات ترشيد استخدام الطاقة، وتحقيق كفاءة هذا الاستخدام، بعد ما تبين تخطي معدلات الاستهلاك في دول الخليج المعدلات العالمية.

٢٠٢٢/٩/٢٣

بعد الجنازة التاريخية للملكة «إليزابيث الثانية».. ما هو مستقبل دول الكومنولث؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

بعد عشرة أيام من الحداد الرسمي في المملكة المتحدة، أقيمت في ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ الجنازة الرسمية للملكة «إليزابيث الثانية»، أطول ملكة جلوسًا على عرش البلاد .وأقيمت جنازة رسمية في كاتدرائية «وستمنستر»، شهدها مئات من قادة العالم وكبار الشخصيات الأجنبية، بالإضافة إلى موكب من حوالي ٤٠٠٠ فرد عسكري يمشون عبر لندن نحو قلعة وندسور، موقع المثوى الأخير للملكة، وهو الحدث الفريد الذي وصفه المراقبون بـ«نهاية حقبة»، واعتبره «باتريك أوفلين»، في مجلة «ذا سبيكتاتور»، أنه «وداع لائق» لـ«إليزابيث العظيمة». من جانبه، وصف «مارك لاندلر»، من صحيفة «نيويورك تايمز»، أول جنازة رسمية في المملكة المتحدة منذ جنازة «وينستون تشرشل» رئيس الوزراء إبان الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٦٥؛ بأنها «وداع مهيب لقائدة البلاد ..لم شمل البريطانيين عبر تعبير واسع عن الحزن والامتنان» .وسلطت صحيفة «واشنطن بوست» الضوء على كيفية «تهيئة مدينة لندن بالكامل لهذا الحدث»، حيث سافر «مئات الآلاف» من الناس إليها ليشهدوا موكب الجنازة الذي بلغ طوله أميالًا» .وأشارت «سارة كوفمان»، في صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن الحدث كان «إبهارا بصريا»، حيث «تواصلت الأجيال بحضور أحفادها والتنسيق»، واعتبرتها صحيفة «لو باريزيان» الفرنسية «جنازة القرن».

وبالإضافة إلى العظمة الواضحة، أضافت صحيفة «واشنطن بوست» أن الموكب الجنائزي تميز بلحظات «هادئة» من «الجدية»، أبرزها «دقيقتان من الصمت جعلت البلاد، ومدينة يبلغ عدد سكانها ١٦ مليون شخص، في حالة توقف كامل» .وعقب المراسم العامة والموكب، أقيمت جنازة خاصة في كنيسة الملك جورج السادس التذكارية بقلعة وندسور، حيث دفنت الملكة إليزابيث جنبًا إلى جنب مع دوق إدنبرة، زوج الملكة الراحلة الذي توفي عام ٢٠٢١.

وأبرز الحدث السمعة العالمية للملكة إليزابيث، وما حازته من مكانة دبلوماسية إيجابية، حيث حضره عدد كبير من القادة الأجانب والشخصيات المرموقة؛ الأمر الذي وصفته صحيفة «فاينانشال تايمز» بأنه «أكبر تجمع للقادة الأجانب وكبار الشخصيات في لندن منذ عقود» .وكان من بين ٢٠٠٠ مشيع حضروا مراسم الجنازة في كاتدرائية وستمنستر ما يقرب من ٥٠٠ من كبار الشخصيات الأجنبية من حوالي ٢٠٠ دولة .

وأشار السير «إيفور روبرتس»، السفير البريطاني السابق لدى إيطاليا، إلى الجنازة باعتبارها «أعظم انتصار دبلوماسي في التاريخ الحديث»، و«مثالا رائعا للملكة الراحلة كقطب جذب دولي»، حيث فاقت أعداد الحضور بكثير ما يشهده مثيلها من التجمعات الدولية الأخرى، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومع وجود عدد من ممثلي دول العالم الذين يرغبون في تقديم احترامهم للملكة الراحلة، أشار «تشارلز مور»، في صحيفة «التليغراف»، إلى أن كاتدرائية وستمنستر القديمة «لم تكن كبيرة بما يكفي» لتتسع لهم جميعًا، ومثّل ذلك «أزمة لوجستية» لإيصال قادة العالم إلى وسط لندن، حيث تم نقل العديد من الزوار البارزين، بمن في ذلك العائلات الملكية في إسبانيا وبلجيكا ووفد الصين وقادة من العديد من البلدان الإفريقية والآسيوية، إلى الموقع بواسطة الحافلات، بدلاً من الموكب المعتاد للسيارات الفاخرة.

وكان من بين أبرز الحاضرين مراسم الجنازة عدد من رؤساء دول كل من الولايات المتحدة «جو بايدن»، وفرنسا «إيمانويل ماكرون»، وإيطاليا «سيرجيو ماتاريلا»، وألمانيا «فرانك شتاينماير»، والبرازيل «جاير بولسونارو»، وإمبراطور اليابان «ناروهيتو»، بالإضافة إلى «أورسولا فون دير لاين» رئيسة المفوضية الأوروبية، كما حضر أعضاء من العائلات المالكة في أوروبا من السويد، وهولندا، وبلجيكا، والدنمارك، والنرويج، وإسبانيا.

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، حضر العديد من الشخصيات المرموقة؛ في طليعتهم جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة»، وسمو ولي العهد رئيس الوزراء الأمير «سلمان بن حمد آل خليفة»، وملك الأردن «عبد الله الثاني»، وسلطان عمان «هيثم بن طارق»، وأمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، وولي عهد الكويت الشيخ «مشعل الأحمد الصباح»، ونائب رئيس دولة الإمارات حاكم إمارة دبي الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم»، ومثّل السعودية وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الأمير «تركي بن?? محمد آل سعود»، كما حضر الرئيس اللبناني «نجيب ميقاتي»، ووزير خارجية تركيا «مولود جاويش أوغلو».

أما ما يتعلق بالنطاق الدولي للمدعوين لحضور مراسم الجنازة الرسمية فقد أشارت صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى أن «عددا قليلا من قادة العالم فقط» لم يتلقوا دعوات، بما في ذلك غياب الممثلين عن كل من روسيا، وسوريا، وأفغانستان، وفنزويلا، وميانمار، وبيلاروسيا، وهو ما يعكس بعضا من تداعيات حرب

أوكرانيا الجارية، «وعدم وجود علاقات دبلوماسية كاملة مع المملكة المتحدة» لبعض البلدان .من ناحية أخرى تمت دعوة كل من إيران وكوريا الشمالية على مستوى السفراء.

وعلى الرغم من أن هذا الحدث كان بمثابة تجمع لزعماء العالم والشخصيات المؤثرة، فإنه كان بالكامل إحياءً واحتفالا لذكرى الملكة إليزابيث الثانية وإرثها المحلي والدولي .وأطلق خبر وفاة الملكة سيلاً من كلمات التعازي والمواساة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في ضوء الاعتراف بدورها المهم في تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين كافة دول العالم، وتم تأكيد هذا الدور بشكل أفضل من خلال دول الكومنولث، التي عملت الملكة الراحلة كرئيسة لها.

وعلى الصعيد المحلي، وصف «أندرو مارشال»، من «المجلس الأطلسي»، وجود الملكة إليزابيث الثانية في المملكة المتحدة بأنه «بدًا دائمًا حضورًا متينًا وموثوقًا، مثل نهر التايمز، أو منحدرات دوفر الصخرية البيضاء» .وانعكست أهمية وفاتها في التاريخ البريطاني في ردود الفعل من كافة جموع الأمة، التي تميزت بنبرات الحزن وآيات التقدير .وظهر هذا على الأخص خلال فترة الحداد التي سبقت مراسم الجنازة الرسمية؛ حيث زار أكثر من ربع مليون مواطن نعشها، أثناء وجوده في قاعة وستمنستر، في صورة طابور منظم، امتد عدة أميال عبر العاصمة، إلى درجة وصلت معها فترات انتظار المعزين إلى ما بعد ٢٤ ساعة.

ومع انتهاء الحدث، سرعان ما أثارت خلافة الملك «تشارلز الثالث» تكهنات حول مستقبل الملكية البريطانية في الداخل والخارج .ويعد العاهل البريطاني الجديد بالوراثة رئيسًا لأربع عشرة دولة أخرى تضم دول الكومنولث، من بينها كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، التي يبلغ مجموع سكانها أكثر من ١٥٠ مليون نسمة .

وفي حين أن الشعبية العامة وطول عمر حكم الملكة إليزابيث «حظيا بمستوى معين من الاحترام حتى بين الجمهوريين»، فإنه وفقًا لـ«جيمس ماكبرايد»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، فإن حقيقة أن «تشارلز الثالث لا يتمتع بكثير من الديناميات التي كانت تتسم بها الملكة الراحلة من الممكن أن تقلص نفوذ ودور العائلة المالكة البريطانية خارجيًا» .

علاوة على ذلك، علق «مارشال» بأن «الدور العالمي المتلاشي لبريطانيا، ضمن مجموعة دول الكومنولث، تحول إلى دور أكثر مساواة من حيث القوة مع الدول الأخرى»، وأن الملكة إليزابيث «تكيفت مع هذا الهيكل الجديد للمجموعة وفقًا لقدرات مملكتها»، بالإضافة إلى ما أثارته الخلافة من أسئلة واسعة النطاق حول ما إذا كانت الدول ستحتفظ بتشارلز الثالث كرئيس لدول الكومنولث في السنوات المقبلة.

وقبل وفاة الملكة تسارعت بالفعل وتيرة جهود اتحاد دول الكومنولث، التي تسعى لقطع علاقاتها مع عائلة «آل وندسور» المالكة، ومحاولات إعلان نفسها جمهوريات .وفي نوفمبر ٢٠٢١ أصبحت جزيرة «بربادوس»

الكاريبية جمهورية .وأشار رئيس الوزراء الجامايكي «أندرو هولنس» إلى نية بلاده فعل الشيء نفسه في مارس ٢٠٢٢ .وبعد شهر، تحدث رئيس وزراء «أنتيغوا وبربودا» أيضًا عن الكيفية التي يجب أن تصبح بها دولته الكاريبية «يومًا ما جمهورية».

وفي الوقت الحالي، أثيرت أيضًا شكوك حول وضع العائلة المالكة في كافة دول الكومنولث .وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الكندي «جاستن ترودو» قد التزم بالحفاظ على التاج البريطاني، وآثر «ثبات الأمر كما هو»، فقد وجد استطلاع في مارس ٢٠٢١ أن ٢٤ %فقط من الكنديين يفضلون بقاء بلادهم ملكية بعد وفاة الملكة إليزابيث الثانية، بينما ٤٥ %يفضلون وجود دولة منتخبة مستقلة .

وفي أستراليا، علقت «سيندي ماكريري»، من جامعة «سيدني»، أن وفاة الملكة أتاحت للجمهوريين «مساحة أكبر للتحدث بصراحة عن المستقبل الدستوري» لبلادهم، وتمهيد الطريق أمامها «لجعلها جمهورية» . وأشارت صحيفة «الجارديان» إلى أن رئيس الوزراء الحالي «أنتوني ألبانيز» «مؤيد منذ فترة طويلة لأن تصبح أستراليا جمهورية»، فضلا عن أن رئيسة الوزراء السابقة «جوليا جيلارد» أيدت مثل هذا الإصلاح.

وفي المقابل، فإنه بالنسبة إلى المستقبل القصير المدى، وبالنظر إلى الطبيعة «الرمزية » لرئيس هذا الاتحاد، أشار «ماكبرايد» إلى أن «هناك تغييرات قليلة قد تطرأ على اتحاد الكومنولث»، ومن المتوقع حدوث تحول على المدى الطويل .ومع ذلك، أوضح «مارشال» أنه بالنسبة إلى تشارلز الثالث هناك دلائل بالفعل على أنه يستعد لـ«الابتعاد» عن دور رئيس الاتحاد، الذي كانت والدته متحمسة في قيادته طوال عدة عقود.

على العموم، كانت جنازة الملكة «إليزابيث الثانية» حدثا فريدا، متناسبا مع حياة وحكم ملكة مشهورة ذاع صيتها في جميع أقطار العالم، جراء تأثيرها ودورها القوي كسفيرة لبريطانيا .ويعد تجمع المئات من قادة العالم والشخصيات البارزة، واصطفاف مئات الآلاف من المواطنين العاديين لتوديعها؛ شهادة على الاحترام الهائل والاعتراف الذي تستحقه على الصعيدين الداخلي والدولي .

ويتبقى في الوقت الحالي النظر إلى مستقبل النظام الملكي، واتحاد الكومنولث تحت قيادة وحكم الملك تشارلز الثالث، وهو ما يمثل حقبة جديدة في التاريخ البريطاني، وعهدا مرتقبًا من التفاعلات التي قد تباشرها لندن مع بقية دول العالم.

٢٠٢٢/٩/٢٤

مستقبل الشراكة الخليجية مع الولايات المتحدة.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» لمنطقة الشرق الأوسط في يوليو ٢٠٢٢؛ عكف الخبراء الغ ربيون على مناقشة نجاحات وإخفاقات الزيارة .وفي حين رأت «سنام وكيل» ، من «المعهد الملكي للشؤون ا لدولية» ، أنها أظهرت «استعدادًا لعمل تصحيح عملي للمسار» في المنطقة، من شأنه «أن يسمح مرة أ خرى لواشنطن أن يكون لها تأثير بناء في القضايا المهمة»؛ كتب «جون هوفمان» ، من «المركز العربي» ، أن «بايدن» «فشل في خدمة المصالح الأمريكية» ، وامتلك «شعورًا واضحًا باليأس» خلال عودته للتداخل مع المنطقة.

ومع ذلك، أدى الجدل حول إعادة تقييم الاستراتيجية الأمريكية الأوسع في الشرق الأوسط، وإعادة تحديد ال علاقات مع الشركاء الإقليميين، إلى تهميش تقييمات وجهات نظر دول الخليج إلى حد كبير .وفي محاولة لس د هذه الفجوة؛ عقد «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» ندوة بعنوان «فهم وجهات نظر دول الخلي ج بشأن الشراكة الاستراتيجية الأمريكية» ، بهدف مناقشة التصورات الخليجية للوضع الحالي للشراكة م ع واشنطن في مجال الدفاع والأمن، وكيف تشكل هذه التصورات عمليات صنع القرار، أدارها «حسن الحسن» ، الباحث بالمعهد، وشارك فيها «برنارد هيكل» ، من جامعة برينستون» ، والشيخة «نجلاء القاسمي » سفيرة الإمارات السابقة لدى السويد وفنلندا .

في البداية، رأى «الحسن» أنه بينما كانت الشراكة الاستراتيجية الخليجية-الأمريكية تقوم في السابق على ديناميكية «الراعي-الحليف» ، والتي من خلالها تستفيد دول الخليج من الدور الأمريكي «كضامن أمني» في المنطقة، وفي المقاب ل تستفيد واشنطن من الحصول على إمدادات ثابتة من النفط الخام والوصول إلى بقية الشرق الأوسط، يبدو أن بنود الشراكة «قد تغيرت» في السنوات الأخيرة، حيث «تراجعت» الولايات المتحدة عن دورها ال تقليدي .

ومع ذلك، فإن الاعتقاد بأن إدارة «بايدن» كانت متساهلة فيما يتعلق بأمن الشرق الأوسط لم يكن مقتص رًا على منطقة الخليج .واعترف «دون بيكون» ، عضو الكونجرس عن ولاية نبراسكا، بأن الحديث عن «تر كيز» الولايات المتحدة اهتمامها نحو منطقة «الإندو باسيفيك» ، قاد الحلفاء في الشرق الأوسط «إلى تأم ين أنفسهم» مع قوى عالمية وإقليمية أخرى.

وفي إطار تحليلهم لعوامل توتر العلاقات بين واشنطن ودول الخليج، أثار «هيكل» فكرة وجود تفاوت في اتساق السياسات بين الطرفين .وعلى عكس فكرة تمتع دول الخليج «بذكريات طويلة» مع السياسات ا

لقائمة حول «الاتجاهات الطويلة المدى» ، أشار إلى أنه لا توجد تقريبًا «ذاكرة» لسياسة خارجية راسخة في السياسة الداخلية لواشنطن، مع إمكانية حدوث تغييرات جذرية بين الحكومات المنتخبة حديثا .ويتضح هذا بالنظر إلى السياسة الخارجية المتغيرة تجاه المنطقة بين إدارات أوباما وترامب وبايدن المتعاقبة.

وتماشيًا مع ذلك، بيّن «هيكل» أن قادة الخليج لديهم «وجهات نظر مختلفة للغاية» ، بشأن أولويات السياسة الخارجية عن نظرائهم الأمريكيين، الذين يركزون حاليًا على الهدف القصير المدى المتمثل في تخفيف أزمة الطاقة العالمية من خلال مطالبة الدول الأعضاء في «أوبك» بزيادة إنتاج النفط والغاز، حيث رأى أن هذه الدول تعطي الأولوية للتنويع الاقتصادي بعيدًا عن الوقود الأحفوري، وهي العملية التي أوضح أن اكتمالها سوف يستغرق «عقودًا» ، وأن مثل هذه الاختلافات في الأولويات «تخلق خلافا» بين الشريكين على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بانسحاب «واشنطن» من المنطقة، أشار إلى أن منهج أوباما «الفكري» و«النظري» بالنسبة للسياسة الأمريكية يتمسك بوجهة نظر مفادها أن المصالح الأمريكية تتطلب «الابتعاد عن المنطقة» ، وذلك على الرغم من توضيح «هيكل» أن سياسة الديمقراطيين الخاصة بالارتباط مع الفاعلين والدول المعادية خلفت وراءها «منطقة غير مستقرة» ، بجانب الانتكاسة المتمثلة في التصور بتخلي واشنطن عن حلفائها، مشيرًا إلى كيف عاد «بايدن» إلى «طريقة أوباما» بمجرد توليه السلطة .واعتبر الباحث أن الاعتقاد بأن اتفاقًا مع إيران بشأن برنامجها النووي سيسمح لواشنطن بإكمال تمحورها حول آسيا ومواجهة المنافسة العالمية الصينية «غريب تمامًا» ، مشيرا إلى أن استراتيجية «المعاملات» الإقليمية الخاصة بإدارة ترامب فشلت أيضًا في توفير الاستقرار للخليج، وخاصة فيما يتعلق برفض الجمهوريين التدخل عندما تعرضت منشآت النفط السعودية لهجوم إيراني عام ٢٠١٩.

في ضوء هذه التناقضات، انتقد «هيكل» التوجه السائد للحكومات الأمريكية بأن العلاقة القائمة مع الخليج هي علاقة «مقايضة» ، وليست «شراكة استراتيجية» ، وهي وجهة النظر التي اعتبرها «خاطئة» ، كما انتقد أيضًا عقدة «التفوق» التي تعاني منها واشنطن في السياسة الخارجية، وكيف أدى هذا باستمرار إلى رفض مخاوف دول الخليج.

بالإضافة إلى ذلك، ناقش الخبراء دور منطقة الخليج في المنافسة بين القوى العظمى على الصعيدين العالمي والإقليمي .وأوضح «الحسن» أن دول المنطقة «لا تريد الانحياز إلى أي طرف» في المنافسة القائمة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، وأنه «من الغريب نوعًا ما» أن يكون هناك توقعات من جانب كل من الأمريكيين والأوروبيين بأن دول الخليج سوف تتبع تلقائيًا قيادة الغرب، مشبهًا بـ«سيناريو الكابوس»، بالذ

سبة للمنطقة أن ينفتح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إقامة علاقات سياسية مع إيران، مقابل اتفا ق نووي على التهديد الأمني الذي تشكله روسيا على أوروبا الشرقية .

إلى جانب هذه المعايير المزدوجة، ذكر أيضًا أنه في «تحليل التكلفة والعائد» للأحداث، من غير الواضح ما الذي «ستستفيده» دول الخليج من تهميش الصين أو روسيا، ومن غير المحتمل أن تقوم واشنطن بإ حداث تغيير في السياسة تجاه إيران أو الخليج في المقابل .لذلك، خلص إلى أن العلاقات حاليًا في مرحلة «الم عاملات» .

وفي ضوء أن الصين وروسيا قد ألمحتا إلى الإحجام عن المزيد من المشاركة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط ما لم يتحمل اللاعبون الإقليميون «مسؤولية أكبر لإدارة النزاعات الإقليمية، والحد من التوترات»، وضمان «ال دفاع عن أنفسهم»؛ قال «جيمس دورسي» ، من مدرسة «إس راجاراتنام للدراسات الدولية» ، إن هذا «لا يختلف عما تبحث عنه واشنطن في محاولاتها لإعادة تنظيم التزامها بالأمن في الخليج» .

وتعدّ الاختلافات في السياسة تجاه إيران هي أيضًا عقبة رئيسية واضحة أمام تحسين العلاقات .ومع توضيح «الحسن» أن طهران «تتلكأ» في المفاوضات، تحدثت «القاسمي» عن أنه مع «عدم وجود إ جماع» حول كيفية التعامل مع طهران، سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط الأوسع، كان هناك «أ مل» أن تتمكن واشنطن من «خلق زعامة» ، ومعالجة المخاوف الأمنية لدول الخليج .ومع ذلك، اعتبر ت أن الإمارات وجيرانها الإقليميين «لم يروا» هذه الاستجابة من جانب واشنطن .ورأى «دورسي» أن دول المنطقة ترى أن الاتفاق في أحسن الأحوال سيبطئ تقدم إيران نحو أن تصبح قوة نووية» ، ولن يوقف دعمها للفاعلين من غير الدول، مثل الحوثيين، وحزب الله.

علاوة على ذلك، أشارت «القاسمي» إلى أن برنامج الصواريخ الباليستية الإيراني يمثل «مشكلة كبيرة» لكل من دول الخليج والشرق الأوسط الأوسع، مع تصدير أسلحة «بدائية» نسبيًا تصنعها طهران إلى جهات فاعلة غير حكومية، وتستخدم في «خلق أكبر قدر ممكن من الدمار» .وعلى الرغم من سلسلة الهجمات الصاروخية ضد السعودية والإمارات العام الماضي، رأت أن واشنطن تبدو غير مهتمة بمعالجة هذا ا لقلق الأمني الكبير .

متفقًا مع ذلك، حذر «بيكون» من أن سياسة «واشنطن» في الشرق الأوسط المتمثلة في «الإذعان المس تمر لإيران سيكون لها «عواقب وخيمة» على الأمن الإقليمي، و«من المحتمل أن تؤدي إلى تجدد الهجم ات على مصالح الولايات المتحدة وحلفائها» .ووفقا لـ«تشارلز ليستر» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، فإن «التصعيد الأخير» للهجمات من قبل الوكلاء الإيرانيين والولايات المتحدة في سوريا يعتبر دليلا ع

لى أنه «حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق نووي جديد» ، فإن فيالق الحرس الثوري الإيراني «ستواصل حملتها لتحدّي واشنطن في الشرق الأوسط» .

ومن وجهة نظر «الحسن» ، فإن الفشل في التوصل إلى كل من اتفاق نووي، واتفاق للحد من التسلح مع إيرا ن، سيجعل دول الخليج تواجه «معضلة كورية جنوبية» ، حيث تواجه الدول غير المسلحة نوويًا بشكل مب اشر دولة معادية ومسلحة نوويًا لا يمكن التنبؤ بما تقوم به .ولهذا السبب، توقع أن تكون إحدى «نقاط الحد يث الرئيسية» للشراكة الأمريكية- الخليجية توفير «مظلة نووية» أمريكية فوق منطقة الخليج لردع الهجمات الإيرانية .

ومع ذلك، حذر «هيكل» من هذا التصور، وقال إن توفير مظلة نووية تحمي الخليج لن يكون عمليًا، ويـ رجع ذلك إلى المسافة الجغرافية المحدودة بينها وبين إيران، مما يقلل الإطار الزمني لاعتراض الصواريخ المعا دية، مضيفا أنه لن يفاجأ من البحث عن بديل دفاعي بدلا من اعتماد دول الخليج الحالي على صواريخ باتر يوت الدفاعية الأمريكية الصنع .وبغضّ النظر عن التوصل إلى اتفاق نووي جديد من عدمه، فإن سياسة «الاح تواء» من قبل كل من الولايات المتحدة ودول الخليج ضرورية لدرء «الدافع الإمبريالي» لإيران لخل ق «مجال نفوذ» في المنطقة.

إلى جانب هذه التحذيرات، أوضح «بريان كاتوليس» ، من «معهد الشرق الأوسط» ، أن «التحركات الدبل وماسية على الجبهة النووية تسير على خلفية مشهد إقليمي معقد» يتميز بـ«اتجاهات موازية لتصعيد ال توترات الأمنية والسياسية حتى مع اتخاذ بعض الدول في المنطقة خطوات نحو الحد من التصعيد» .وبـ شكل مماثل، شكك «دورسي» في «استدامة الحد من التوترات في الشرق الأوسط» ، مشيرًا إلى «هشاشة التقدم البطيء في تجديد العلاقات بين السعودية وإيران، وبين تركيا ومصر» ، وكذلك الخلافات بين دول الشرق الأوسط، بشأن أفغانستان وليبيا وسوريا، إلى جانب أمور أخرى.

ووفقا لتقييم المحللين الغربيين، فإن الولايات المتحدة يجب عليها فعل المزيد لإعادة تأكيد دعمها لأمن الخلي ج .وحث «بيكون» واشنطن على «التركيز على تعزيز تحالفاتها وعلاقاتها في الشرق الأوسط» ، وإظها ر كيف «يجب أن يعرف حلفاؤنا أن بإمكانهم الاعتماد على الولايات المتحدة» .وأوضح «كاتوليس» اعتقاده بضرورة أن تسعى واشنطن إلى «تعزيز» الجهود التي تبذلها بعض دول الخليج للحد من التو ترات مع طهران، مثل الإمارات والكويت اللتين أعادتا سفراءهما إلى إيران لأول مرة منذ عام ٢٠١٦.

وفي مجال الأمن، أوضح «الحسن» أن «واشنطن» بصدد تحديث بنيتها التحتية الدفاعية والأمنية في الخليج، بما في ذلك نشر آليات ذكاء اصطناعي لمنع هجمات الطائرات الإيرانية بدون طيار، وكذلك إنشاء

فرق عمل بحرية جديدة للتصدي لمحاولات التهريب الإيرانية السرية للأسلحة .وفيما إذا كانت هذه الإجرا ءات كافية لإقناع دول الخليج بالتزام الولايات المتحدة الطويل الأمد تجاه منطقة الخليج أو لا، علقت «القا سمي» بأن دول المنطقة «بحاجة إلى رؤية ذلك عمليًا، وليس مجرد كلمات دعم» .

ومع توجيه «الحسن» سؤالا عما يمكن فعله «لتقليل التقلبات» في سياسة الولايات المتحدة تجاه ال شرق الأوسط، فضلاً عن ضمان «الاستمرارية» ، و«الاتساق» في العلاقات مع دول الخليج، أشار «هيك ل» إلى أن العلاقة التي تتمحور حول المؤسسات وليس الأفراد سوف تكون أكثر استدامة لكلا الطرفين، مع وجود قادة دبلوماسيين وعسكريين واستخباراتيين وتجاريين أكثر ملاءمة لتحديد مسار التعاون الطويل الأ جل، مضيفا أنه من المهم أن يدرك صناع السياسة في واشنطن مدى أهمية «الاستقرار» في منطقة تعتبر « أساسية بالنسبة لاستقرار العالم» .وعليه، خلص إلى ضرورة الفهم الأعمق للمصالح المشتركة لكلا الجانب ين، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال «مواقف» أقل للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

على العموم، أكد الخبراء الغربيون في هذه الندوة أن منطقة الخليج لا تزال مهمة للمصالح الأمريكية .وخلص «كاتوليس» إلى أنه على الرغم من مواجهة «تحديات متعددة في العالم في الوقت الحالي» ، يظل الشر ق الأوسط «منطقة استراتيجية رئيسية في العالم» ، بالنسبة لواشنطن، وأنه حتى إذا تم الانتهاء من مفاوضا ت ناجحة مع إيران بشأن برنامجها النووي، فعلى أمريكا أن «تدرك أن عملها قد بدأ للتوّ» في المنطقة ، مع بذل «جهود متواصلة لتحقيق الأمن الشامل» ، و«البيئة الدبلوماسية» اللازمة لخلق «التوازن الإ قليمي الدائم» ، الذي تسعى إليه .

ورغم اتفاق «هيكل» على أن العلاقات الأمريكية- الخليجية «يصعب إدارتها» في وضعها الحالي، فقد أصر «الحسن» على أن الجانبين مازالا «بحا جة إلى بعضهما البعض» ، مع احتفاظ دول الخليج بالرغبة في الدفاع المدعوم من جانب الولايات المتحدة، في مقابل سعي الأخيرة إلى التعاون في القضايا الإقليمية وتخفيف الضغوط عن سوق الطاقة العالمية.

٢٠٢٢/٩/٢٧

الحـرب الروسيـة – الأوكرانيـة.. والسيناريـوهـات المحتملـة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تغيُّر كبير طرأ على حرب أوكرانيا، فبعد أن تقدمت روسيا في جنوب وشرق البلاد خلال صيف عام ٢٠٢٢، تراجعت قواتها أمام هجوم أوكراني مضاد .وفي ٢١ سبتمبر، صرح الرئيس الروسي، «بوتين» ، بـ«تعبئة ج

زئية لدعم احتياطيات قواته» ، وهو ما وصفه «المجلس الأطلسي» ، بأنه «خطوة محفوفة بالمخاطر» ، فيما وصفه العديد من المراقبين بـ«مقامرة لإنقاذ حرب خاسرة» ، كما أنها بمثابة دليل على أن الصراع سيبق ى من دون حل قريب.

وبالفعل، بدأت «موسكو» ، عملية ضم الأراضي الأوكرانية التي تحت سيطرتها، فضلًا عن تهديدها باستخ دام محتمل للأسلحة النووية .وعليه، واصل المراقبون تحليلاتهم بشأن وضع نهاية للحرب .وأكد «توماس فر يدمان» ، في صحيفة «نيويورك تايمز» ، على أن هناك «ثلاثة سيناريوهات نحو النهاية»؛ هي «إحراز ن صر أوكراني كامل» ، أو «صفقة غير منصفة مع روسيا «تؤمن وقف إطلاق النار» ، لكنها «تخاطر بتقسيم الحلفاء الغربيين وإثارة غضب الأوكرانيين»؛ أو «صفقة أقل ضررًا» ، حيث يعود الوضع «إلى ما كان عليه ق بل حرب بوتين في فبراير» .وتمتد السيناريوهات المحتملة، حيث تظل حالات عدم اليقين الكامنة في مستقبل الحرب «قائمة» .

ومن المتفق عليه أن احتمالات تحقيق نصر روسي متمثل في تنصيب حكومة موالية للكرملين في «كييف» ، أ و إلغاء الدولة الأوكرانية؛ باتت بعيدة الآن .واعتبر «دانيال فرايد» ، السفير الأمريكي السابق لدى بولندا، إن التصعيد الروسي الأخير ناتج «عن يأس وليس ثقة» .وأوضح «ماكس بيرجمان» ، من «مركز الدراس ات الاستراتيجية والدولية» ، أن الهجوم الأوكراني في أوائل سبتمبر ترك روسيا «في موقف محفوف بالمخاط ر» .وأشار «إليوت كوهين» ، من جامعة «جونز هوبكنز» ، إلى كيفية «ضعف» الجيش الروس ي، حيث ثبت أن قوته الجوية «ضعيفة» ، وأن مخزوناته العسكرية أدنى من نظيراتها الغربية» .و في ظل هذا الوضع، أشار «فريدمان» ، إلى إمكانية «انتصار أوكرانيا التام» .وكتبت «آن أبلباوم» ، في مجلة «ذي أتلانتك» ، أن الوقت قد حان للاستعداد لانتصار أوكراني» .وأشارت «كريستينا هوك» ، من جامعة «كينيساو» ، إلى كيفية ظهور أوكرانيا بصورة «أكثر من قادرة على هزيمة روسيا» .

وعلى الرغم من النجاحات الأخيرة، لا تزال روسيا تحتل حوالي خُمس مساحة أوكرانيا، وأقامت دفاعات ق وية في الجنوب .وكتب «فريدمان» ، أنه «لا أحد يتوقع أن تكون أوكرانيا قادرًة على مواصلة مكاسبها في حال اجتياح بقية الجيش الروسي عبر الحدود» .

ومع عدم قدرة أوكرانيا على تأمين نصر عسكري صريح، أشار «فريدمان» ، إلى الحاجة إلى «تسوية تفاوضي ة» .مع الاعتراف بأن احتمالية قبول "كييف" لاتفاقية سلام في ظل تحقيقها «نصرا» ، تبدو «ضئي لة» .وتمت الإشارة إلى رغبة العديد من البلدان الغربية في الوصول إلى اتفاق قبل الشتاء المقبل، بسبب ت أثرها بارتفاع أسعار الطاقة .وأوضح «مايكل ماندلباوم» ، من «كلية هوبكنز» ، أن بوتين يمكن أن «يكش

ف الانقسامات في أوروبا» ، إذا أعلن استعداده للتفاوض بشأن وقف إطلاق النار، واستئناف شحنات الغاز إلى أوروبا» .وعليه، يمكن التوصل إلى اتفاق سلام «ضعيف» يفرضه على أوكرانيا، إلا أن بعض ال دول الأوروبية» ، ومناصري شعار «اجعل أمريكا عظيمة» ، لن «يقبلوا مثل هذه التسوية مع موسكو» .

ومع ذلك، فإن احتمالية التوصل إلى صفقة تفاوضية تبقى «محدودة» .وحتى الآن لم يُظهر أي من الطرف ين نية للدخول في مفاوضات .وبالنسبة إلى موسكو، أوضح «فريدمان» ، أن بوتين قد يقبل نصرًا محدودًا، ل تعويض ما مُني به من خسائر .وأشارت «ميليندا هارينج» ، من «المجلس الأطلسي» ، إلى أن التصعيد الأ خير، دليل على أنه «مصمم على معاقبة أوكرانيا على مقاومتها» .

لكن الرئيس الأوكراني، «زيلينسكي» ، أوضح أن الحرب ستنتهي بتحرير جميع الأراضي، بما في ذلك شب ه جزيرة القرم .وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أصر على أن روسيا يجب أن تواجه «عقوبة عا دلة» عبر محكمة حرب دولية، فيما ستكون مساءلة موسكو مستحيلة إذا تم التوصل إلى سلام تفاوضي.

وحتى في حالة تراجع الدعم السياسي الغربي لأوكرانيا؛ لا يوجد مؤشر قوي على أنها ستلجأ إلى تسوية .وو جد استطلاع للرأي صادر عن «معهد كييف الدولي» ،أن ٨٤ %من الأوكرانيين يرفضون أي تنازلات إقليمي ة لصالح موسكو، و٦١ يدعمون استمرار القتال لإعادة جميع الأراضي .ومع ضغوط «زيلينسكي» ، على «وا شنطن» ، للحصول على مزيد من المساعدة العسكرية، يظل هناك تأييد لتقديم المزيد من الدعم لكييف لمواص لة القتال .وأوضح «كوهين» ، أن تقليص المساعدات الغربية الآن «سيعني تحقيق النصر لروسيا» ، وأضا ف «بريان ويتمور» ، من «المجلس الأطلسي» ، أن «واشنطن» ، وحلفاءها يجب أن «يستغلوا الفرصة ل نشر الوحدات الدفاعية الجديدة» .وحث السفير «فرايد» ، الغرب على «مواصلة ضغوطهم الاقتصادية على روسيا» .

وفي حال اعتبر الغرب أن صفقة التفاوض المواتية للروس غير مقبولة، فقد أشار «فريدمان» ، إلى «صفقة أقل لغطًا» مع «الشعب الروسي، وليس بوتين» ، موضحًا أن هذا السيناريو سيتضمن وقف إطلاق النار عل ى أساس حدود ما قبل الحرب، مشيرا إلى أن هذا من شأنه أن يجنب أوكرانيا «المزيد من الدمار» ، بينما سيضطر «بوتين» ، إلى «الاعتراف» بفشل حربه .وفي إشارة إلى أن هذا الاعتراف هو أمر «مستحيل»؛ فقد توقع «حركة احتجاج شعبية جماهيرية» ، أو «انقلاب داخلي» للإطاحة بالرئيس الروسي.

وتبدو مثل هذه التنبؤات «بعيدة» ، حيث لم يتم تحدي قوة «بوتين» ، داخل الكرملين وروسيا محليًا بش كل كامل منذ أن بدأت العملية العسكرية .وبسبب سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، لم يتضاءل الدعم الع

ام للحرب .وأشار «أندريه كوليسنيكوف» ، من مؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي» ، إلى أن استطلاعات ال رأي تُظهر أن ٤٦ %من الروس مازالوا يؤيدون «تأكيد» الحرب، بينما يدعمها٣٠%، مقابل زيادة في أ عداد الروس المناهضين للحرب» .

من ناحية أخرى، فإن تقييم «فريدمان» ، بأن تنحية «بوتين» ، تعني أنه سيتحمل كل اللوم عن الحرب » ، ويفتح الباب لروسيا «لتتعهد بأن تكون جارة جيدة إذا رفع الغرب العقوبات .واعترف الباحث أن الرئ يس الروسي يمكن أن ينتهي به الأمر إلى «استبداله بقائد أسوأ» ، قد يرى أن الحرب لم تصل إلى أقصاها بعد.

وعليه، يبدو أن تحقيق أي شكل من أشكال التسوية التفاوضية، غير مرجحة قريبا، لدرجة أن «فريدمان» ، أوضح أن «الخطة البديلة» ، أمام «بوتين» ، هي «العودة بقواته إلى وطنه» ، على الأقل .ويبدو هذا ا لأمر هو «الأكثر احتمالاً» ، حيث أشار إلى أن تدابير التعبئة، وإجراء الاستفتاءات في الأراضي التي أحكم ت موسكو السيطرة عليها، تعكس كيف أن «بوتين» يتطلع إلى هذه النتيجة فحسب» .

ولا تزال التعبئة الجزئية لروسيا «غير واضحة» .ووفق «بي بي سي» ، فإن تصريحات «بوتين» في هذا الصدد «قصيرة»؛ لكن من المتوقع في مرحلة التعبئة الأولى استدعاء ٣٠٠ ألف من القوة الاحتياطية ال تي تمتلك موسكو منها ٢٥ مليونًا .وفي حين أشار وزير الدفاع الروسي «سيرجي شويغو» ، أن موسكو تكبد ت ٥٩٣٧ قتيلاً حتى الآن، أوضح الغرب أن هناك ما يصل إلى ٨٠ ألف ضحية روسية في الحرب .لذلك، فإ ن روسيا «في حاجة ماسة إلى القوى البشرية» .ويرى «بيرجمان» ، أن أمر التعبئة، «ضروري» ؛ لل حفاظ على مواقع القوات، ومنع الانهيار والتراجع» .

ومع ذلك، اتفق المحللون على أن التعبئة لن تُحدث فرقًا على المدى القصير .وأوضحت «هارينج» ، أنها « لن تحدث أي فرق في ساحة المعركة حاليًا» ، حيث سيلزم الأمر مزيدا من الوقت للتدريب وتجهيز المجند ين الجدد .وأشار القائد الأعلى السابق للجيش الأمريكي، «فريدريك هودجز» ، أنه سيكون هناك «دعم مد فعي روسي» ، لمساعدتهم .وفي حين أن التعبئة ستعالج «نقص القوات» ، فإنها «لن تغير الكثير من المشا كل التي واجهتها موسكو» ، مثل عدم كفاية آليات التدريب والقيادة والمعدات.

ولا تعد التعبئة الشكل الوحيد للتصعيد .وأعلن الرئيس الروسي إجراء استفتاءات بشأن ضم بعض الأراضي الأ وكرانية .وهذا «التصعيد الكبير» ، كما وصفه كل من «جاي فولكونبريدج» ، و«فيليكس لايت» ، في وك الة «رويترز» ، قد تمت إدانته من قبل الغرب» .وعلى الرغم من أن «هارينج» ، أوضحت أن خطور

ة هذه الخطوة تكمن في أنه يمكن لعمليات الضم أن توسع «المظلة النووية الروسية» ، ما يعني أن الجهود ا لأوكرانية لاستعادتها بالقوة، يمكن أن تكون «الخطوة الأولى نحو ابتزاز نووي محتمل» .

وفي الوقت الحالي، تصاعدت المخاوف بشأن الأبعاد النووية لهذا الصراع .وأكد «كوهين» ، أن «بوتين» ، بصدد «فترة خطيرة وعصيبة»؛ حيث يجد نفسه «مُحاصرًا» .وانقسم المحللون حول ما إذا كان حاليًا مستعدًا لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية ضد أوكرانيا .وخلال أحد خطاباته، أكد استعداده لرفع درجة التد صعيد إلى مستويات لا يمكن تصورها، واتهم الغرب بالانخراط في «ابتزاز نووي» ، وأصر على أن موسكو لد يها «الكثير من الأسلحة للرد» ، وأنه إذا كانت وحدة أراضي بلاده «مهددة» ، فإنه سيكون على استعدا د لاستخدام «جميع الوسائل المتاحة لحمايتها» .

وأوضح «بيرجمان» ، أنه إذا كان «بوتين» ، «يعتبر المقاطعات الواقعة تحت سيطرته جزءًا من روسيا» ، فيمكن «تصور أي رد نووي لمواجهة أي هجوم أوكراني لاستعادتها» .وأوضح «ماثيو كرونيج» ، من «المجلس الأطلسي» ، أن الغرب «يجب أن يأخذ تهديدات موسكو النووية على محمل الجد» ، حيث إ نه «إذا واجه بوتين احتمالات حقيقية بخسارة الحرب، فمن المرجح أن يستخدم الأسلحة النووية» .وع لق وكيل وزارة الدفاع الأمريكية لشؤون السياسة «كولين كال» ، أنه إذا كانت «روسيا» ، حقًا «مُحاصرًة» بالنجاحات العسكرية الأوكرانية، فقد ينتهي الأمر بها إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة .وبينما أشار « بيرجمان» ، إلى أن استخدام الأسلحة النووية «سيعزل روسيا» دوليًا؛ لكن يبدو أن رغبتها؛ إما في إ خضاع أوكرانيا، أو معاقبتها تتجاوز الاعتبارات الجيوسياسية الأخرى.

وحول ما يمكن أن يفعله الغرب وأوكرانيا لمواجهة التهديد النووي .أفاد «كرونيج» ، أنه يجب «مضاعفة» جهودهما لهزيمة روسيا، معتبرًا أن «بوتين» ، تم ردعه بالفعل عن استخدام الأسلحة النووية بسبب التهديد برد مضاد من الناتو، والولايات المتحدة، وأن على الأخيرة «تعزيز» آليات الردع ضد الأسلحة النووية» .وفي حال فشل ذلك، أكد ضرورة «توجيه ضربة عسكرية تقليدية محدودة للقوات الروسية ال تي قد تشن هذا الهجوم النووي» .

ومع ذلك، شكك بعض المراقبين في إمكانية استخدام روسيا الأسلحة النووية .ووصف «ريان وايتمور» ، من «المجلس الأطلسي» ، كلمات بوتين التصعيدية، بأنها ليست إلا «محاولة لتخويف الغرب» ، بناءً على «روايات يتم تداولها» ، مفادها أن الرئيس الروسي يكون أكثر خطورة عندما يُحاصر» .وبدلاً من ذلك ، أشار إلى «أدلة تؤكد أنه عندما يُواجه بوتين بقوة، فإنه يتراجع شيئًا فشيئًا» .

وعند النظر في مستقبل الحرب، أشار «فريدمان» ، إلى أن هناك العديد من العوامل التي «لا يمكن لأحد التنبؤ بها» .وشهدت الحرب بالفعل أمثلة على ذلك، على رأسها «الضربات الرئيسية» للهجوم الأوكراني، الذي استعاد مساحات شاسعة من الأراضي .وعلق «فيليبس أوبراين» ، من جامعة «سانت أندروز» ، بأن هذا التحول الاستراتيجي، أدى إلى تغيير نظرة العالم إلى الحرب، وأثار توقعات بانتصار أوكرانيا .كما يجب أيضا مراعاة حالة عدم اليقين بشأن الأبعاد الجيوسياسية للحرب .وبالنسبة إلى الروس، تم التأكد من انخفاض مستوى الدعم من الصين والهند في الأسابيع الأخيرة .وأشار «جون هيربست» ، من «المجلس الأطلسي»، إلى كيف شعر «بوتين» بالقلق من انزعاج «شي جين بينغ» ، من الإخفاقات الروسية، و«تأنيب» الرئيس الهندي، «نارياندرا مودي» ، له حول مسألة إطالة أمد الحرب .كما علق الرئيس التركي، «أردوغان» ، أنه يجب إعادة شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا. وبالنسبة إلى الغرب، من الممكن أن تؤدي الانقسامات السياسية إلى تقويض الدعم لأوكرانيا .ومن المرجح أن تزداد الانقسامات داخل أوروبا، بشأن مقاطعة صادرات الطاقة الروسية خلال الشتاء المقبل، كما أنه في حال ترشح الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» لإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٤، وفوزه، فإن سياسة واشنطن تجاه الحرب ستكون معقدة للغاية .وسبق أن وصف ترامب، «بوتين» ، بأنه «عبقري» ، وأعرب عن دعمه «لاتفاق» يتم التوصل إليه بين كييف وموسكو لإنهاء الحرب.

على العموم، هناك العديد من السبل والآليات التي يمكن أن تنتهجها حرب أوكرانيا، وكما وثق «فريدمان» ، فإن "بعضها أفضل، وبعضها أسوأ» ، ولكن لا أحد منها «سهل» على الإطلاق .ولا شك أن نجاحات أوكرانيا الأخيرة، والتعبئة والتصعيد الروسي اللاحق تعتبر عوامل تؤكد أنه من غير المرجح أن ينتهي الصراع قريبًا، خاصة مع عدم وجود مؤشر واضح نحو التهدئة أو التفاوض؛ لذلك، أصر «فرايد» ، على أن «الكثير يعتمد على ما تفرضه ساحة المعركة .

وفي نهاية المطاف، فإن سيناريوهات استمرار أكبر حرب في أوروبا منذ عام ١٩٤٥، لا تزال قاتمة، خاصة مع تصاعد أعمال القتال والتوتر على الرغم من معاناة طرفي الحرب من العديد من النكسات والإخفاقات.

٢٠٢٢/٩/٢٨

سوق الطاقة وتحولات الاقتصاد العالمي

سوق الطاقة الذي يمثل النفط أهم مكوناته هو الأكثر حساسية للأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية حو ل العالم، وفي مؤشر على تباطؤ الطلب على النفط الخام كانت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قد صرحت في الأسبوع الأول من أغسطس الماضي بأن مخزونات النفط الخام التجارية)وليست الاستراتيجية (قد زادت بمقدار ٥.٤ ملايين برميل عن الأسبوع السابق عند مستوى ٦.٤٢٦ مليون ب رميل، وهو ما يعكس تباطؤا اقتصاديا وركودا، وإثر صدور هذه التصريحات انخفض سعر خام برنت إلى ما د ون ٩٥ دولارًا للبرميل، ولهذا فإن أوبك بلس في تعاملها مع هذه الحالة، قررت أن تخفض الإنتاج بمقدار طف يف، وفي مؤشرات أخرى لهذا الركود، انخفضت مدخلات مصفاة النفط الأمريكية بمقدار ١٧٤ ألف برميل ي وميًّا في الأسبوع المذكور، وانعكس هذا أيضًا على أسعار العقود الآجلة، وفيما يمتد الركود من الولايات المتحد ة إلى أوروبا إلى الصين، متزامنًا مع أزمة ديون الاقتصادات الناشئة، فإن أوساط سوق الطاقة تتخوف من تكرا ر سيناريو ٢٠٠٨ حين تراجع سعر النفط بمقدار ١١٢ دولارًا في ٦ شهور فقط .وبحسب تعريف المكتب الوط ني الأمريكي للبحوث الاقتصادية، وهو الحكم الرسمي الذي يحدد ما إذا كانت هناك حالة ركود، فإن ٦ ش هور من النمو السالب تؤكد هذه الحالة، فضلاً عن انخفاض معدلات التوظيف والإنفاق الاستهلاكي والإنتاج ا لصناعي وانخفاض أسواق الأسهم وزيادة معدلات تسريح العمالة.

وفي أحدث دراسة للبنك الدولي صدرت في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢، تمت الإشارة إلى أن العالم قد يتجه إلى ركود ا قتصادي في ٢٠٢٣ مع قيام البنوك المركزية في أنحاء العالم بزيادات متزامنة لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم، وهو ما لم يحدث في العقود الخمسة الماضية، مع ترجيح استمرار هذا الاتجاه العام المقبل، ويرى البنك أن ه ذه السياسات غير كافية لكبح جماح التضخم والنزول به إلى المستويات التي كانت قبل جائحة كورونا، وير ى رئيس مجموعة البنك الدولي في تعقيبه على هذه الدراسة أنه لتخفيض معدلات التضخم واستقرار العملات وتسريع وتيرة النمو، ينبغي لواضعي السياسات تحويل تركيزهم من تخفيض الاستهلاك إلى تعزيز الإنتاج وت وليد استثمارات إضافية وتحسين الإنتاجية، وقد بينت هذه الدراسة أن الاقتصاد العالمي يمرّ الآن بأشدّ تباطؤ منذ ١٩٧٠، حيث سجلت معدلات ثقة المستهلكين على مستوى العالم تراجعًا كبيرًا، وتشهد أكبر ثلاثة اقت صادات في العالم)الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو (هذا التراجع، وأن أي صدمة خفيفة للاقتصاد العالمي قد تهوي به إلى غمرة الركود.

وفيما يتجه الفيدرالي الأمريكي لاحتواء التضخم برفع سعر الفائدة، فإن محاولات وضع حد للركود الاقتصاد ي تتطلب خفض أسعار الفائدة القصيرة الأجل في البنوك المركزية، لإتاحة ما يعرف بالأموال الرخيصة، وعل ى أثر ذلك تتزايد وتيرة الإنفاق، ولا يحدث الركود، ويعود العالم إلى مسار النمو.

ولا يمكن عزل الحالة الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن من تضخم وتباطؤ اقتصادي عن مسبباتها السياسية .وجاء في أحدث تصريح للبنك المركزي الألماني في ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ أنه من المرجح بشكل متزايد أن يشهد أكبر اقتصاد في أوروبا انخفاضًا في النمو فترة طويلة، بعدما عطلت روسيا إمدادات الطاقة إلى القارة، وبيّنت ال نشرة الشهرية للبنك تضاعف مؤشرات الركود، متمثلة في ثقة المستهلكين ومجتمع الأعمال، وما يسفر عنها م ن تراجع في الناتج الاقتصادي، وأعاد هذا التراجع إلى انخفاض شحنات الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوك رانيا وإغلاق خط أنابيب نورد ستريم منذ نهاية أغسطس .وقبل الحرب كان ٥٥ %من الغاز الذي تستهلكه أ لمانيا يأتي من روسيا، وتوقع البنك انكماش الاقتصاد الألماني في الربع الثالث حتى نهاية ٢٠٢٢ وبداية ٢٠٢٣، وقد يؤدي هذا الوضع إلى تراجع في الإنتاج الصناعي واستهلاك الطاقة تبعًا لهذا الوضع السياسي، و قد تزامن ذلك مع ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية منذ عقود، وارتفعت أسعار المستهلكين بمعدل ٩.٧%، بينما كانت توقعات البنك المركزي الأوروبي ٢ .%وللمرة الخامسة على التوالي منذ بداية العام ا لحالي يرفع الفيدرالي الأمريكي في ٢٢ سبتمبر سعر الفائدة، ومع هذا الارتفاع الأخير أصبح سعر الفائدة يبلغ ٣,٢٥%، مستهدفا وصول معدل التضخم على المدى الطويل عند ٢%، فيما كان معدل التضخم في أغسطس يبلغ ٣.٨%، وهو الأعلى خلال أربعة عقود، وقد ضربت بالفعل أسعار الفائدة المرتفعة أسواق المال في الولاي ات المتحدة التي شهدت انخفاضًا حادًّا، فيما تراجعت أيضًا أسواق الأسهم الآسيوية .ومن المعلوم أن رفع سع ر الفائدة يرفع تكلفة الاقتراض، وهو ما يؤدي بداية إلى تهدئة الاقتصاد، ولكنه يزيد المخاوف من حدوث ركـ ود .ومع انكماش الناتج العالمي في الربع الثاني لهذا العام، نتيجة هبوط النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا ، وهبوط الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة، وارتفاع نسب التضخم عن المستوى المتوقع في الولايات المت حدة وأوروبا، ومع السير في تشديد السياسة النقدية، والتداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، وإجرا ءات الصين الاحترازية إزاء تفشي جائحة كورونا، فإن صندوق النقد الدولي قد خفّض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي من ٦.١ %في ٢٠٢١ إلى ٢.٣ %في ٢٠٢٢، و٩.٢ %في ٢٠٢٣ .ومع تنامي الأسباب التي أدت إلى هذ ا التراجع، من الممكن طبقًا للصندوق أن تؤدي تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتشديد السياسة النقدية، وتجدد إجراءات مكافحة كوفيد-

١٩، إلى تخفيض توقعات النمو إلى ٦.٢ %في ٢٠٢٢، و٢ %في ٢٠٢٣، فيما كان البنك الدولي في يونيو الما

ضي قد خفّض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام الحالي إلى ٩.٢%، بينما كانت هذه التو قعات في يناير الماضي لهذا النمو تشير إلى ١٠.٤%.

ومع مخاوف الركود الاقتصادي العالمي، تراجعت أسعار النفط في السوق الأوروبية في بداية سبتمبر إلى أدنى م ستوياتها في ثمانية أشهر، وسجل سعر خام برنت ٢٥.٩١ دولارا للبرميل، وفي ١٩ سبتمبر بلغ سعر خام برن ت ٩٢.٩٠ دولارا للبرميل، ولكن مع هذا الانخفاض في السعر تصدر إشارات متفائلة، على رأسها تصريح الأ مين العام للأوبك في أغسطس :«إننا مازلنا متفائلين»، فيما توقعت أوبك بلس زيادة الطلب على النفط بمقدار ٤.٣ ملايين برميل في ٢٠٢٢ و٧.٣ ملايين برميل في ٢٠٢٣، وتقر وكالة الطاقة الدولية بأن نمو الطلب على ال نفط سيستمر في الأشهر الثلاثة الأخيرة من هذا العام، وتتوقع ارتفاعًا بمقدار ٢ مليون برميل يوميًّا في استهلا ك النفط في ٢٠٢٢، و٢.٢ مليون برميل في ٢٠٢٣، على الرغم من علامات التباطؤ في أوروبا والصين والولايا ت المتحدة، كما توقع بنك جولد مان ساكس أيضًا نمو الطلب على النفط الخام للعام القادم بمقدار مليوني بر ميل يوميًّا، وتأتي هذه التوقعات بناء على أن النفط مازال يمثل المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وأنه سلعة لا غنى عنها مثلها مثل الغذاء حتى في حالات الركود الاقتصادي.

ولم تكن أسعار النفط المرتفعة في ٢٠٢١ هي السبب في موجة التضخم التي شهدها العالم بعد الخروج من الإج راءات الاحترازية التي اتخذها لمواجهة جائحة كورونا، ولكن الخلل في سلاسل الإمداد، وانخفاض الاستثمار في صناعة المشتقات النفطية، والمضاربة، هي العوامل الرئيسية وراء هذا التضخم .ومع عودة الاقتصاد العالمي إلى العمل، وانتعاش حركة النقل والطيران، ارتفع الطلب على المشتقات النفطية، فيما لم تكن صناعة هذه ا لمشتقات جاهزة لاستقبال هذه الزيادة الكبيرة في الطلب مرة واحدة، وامتدت زيادة الطلب على المشتقات إلى زيادة الطلب على النفط الخام ليرتفع بذلك سعره، وأدت زيادات الإنتاج إلى الاستفادة من الأسعار المرتفعة وا لدفع بكميات كبيرة من مخزونات كبار المستهلكين، وخاصة الولايات المتحدة، إلى تهدئة الأسعار .ولكن العو امل الأخرى للتضخم، على رأسها خلل سلاسل الإمداد ومن بعده الحرب الروسية الأوكرانية وطائفة العقوبا ت الأمريكية الضخمة على روسيا وارتفاع أسعار المشتقات، قد ظلت قائمة، وأدت مواجهة هذا التضخم عبر السياسة النقدية المتشددة التي اتبعها الفيدرالي الأمريكي، ومن ورائه العديد من البنوك المركزية حول العالم، إلى الإحجام عن الاستهلاك أو الاستثمار وانخفاض الطلب على الأموال، ومن ثم الركود الذي أفضى إلى حالتين متباينتين في سوق الطاقة، الأولى :تمثلت في انخفاض أسعار النفط، والثانية :استمرار الطلب العالي عليه، وهو الاستمرار الذي يؤدي مع سياسات أوبك بلس بشأن مستوى الإنتاج إلى المحافظة على أسعار مرتفعة للن فط ومن ثم عدم تكرار سيناريو ٢٠٠٨ .وفي ضوء ما سبق أكد وزير الطاقة السعودي، في تصريحات له في أغسط

س الماضي، أن أوبك بلس أصبح لديها من الأدوات ما يمكّنها من التعامل بمرونة مع حالة الاقتصاد العالمي بخفض الإنتاج أو زيادته، وتزامنًا مع اضطراب أسواق النفط بعد الانتعاشة التي شهدتها، فقد حافظت هذه ا لمجموعة على تماسكها على الرغم من استمرار الحرب الروسية الأوكرانية واستمرار فرض العقوبات الأمريكية على روسيا الشريك الرئيسي في هذه المجموعة .وفي أعقاب هذه التصريحات، وما قامت به المجموعة من خ فض الإنتاج والاستعداد لما بعد عام ٢٠٢٢ حدث وقف للتراجع في أسعار العقود الآجلة للنفط، ومع اقتراب ف صل الشتاء والضغوط بشأن إمدادات الغاز لأوروبا، فإن ما خسره النفط في الأيام الماضية يعود لاكتسابه في الأيا م المقبلة.

٢٠٢٢/٩/٢٩

أبعاد وتداعيات الاحتجاجات الإيرانية على نظام الملالي.. رؤية غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يواجه النظام الإيراني في سبتمبر ٢٠٢٢، تحديًا كبيرًا آخر لسلطاته على الصعيد الداخلي، مع وفاة مهسا أم يني
)٢٢ عامًا (في حجز الشرطة بعد اعتقالها واحتجازها من قِبَل شرطة الآداب التابعة للنظام، ما أثار ما وصفته فرناز فاسيحي، من صحيفة نيويورك تايمز، بأنها «أكبر احتجاجات مناهضة للحكومة في إيران منذ عام ٢٠٠٩»، إضافة إلى تراكم التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الإيراني وتزايد خيبة الأمل والاستياء من الحكومة الثيوقراطية المتشددة في البلاد، نزل الآلاف من الإيرانيين، إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد؛ للتعبير علنًا عن غضبهم، في مواجهة التهديد وممارسة القمع الوحشي من قِبَل المسؤولين الإيرا نيين.

وزاد الاهتمام الغربي بهذه المظاهرات الأخيرة؛ بسبب وحشية القضية التي أشعلتها، فضلاً عن الاهتمام الأو سع بتدهور وضع حقوق المرأة في إيران .علاوة على ذلك، نظرًا إلى تأثير ونطاق الاحتجاجات محليًّا ودوليًّا، بدأ المحللون أيضًا التساؤل عن مستقبل النظام نفسه، حيث أضعفت المعارضة العامة شرعية المسؤولين في طه ران بشكل أكبر، وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية باتت تمارس قدراتها على قمع المعارضة جيدًا الآن، فمن الجلي أن تراكم الغضب إزاء عدد كبير من القضايا المجتمعية أصبح عاملاً لا يمكن للنظام أن يتغاضى بال قمع العنيف إلى الأبد.

في قلب ما وصفته ناتاشا توراك على قناة)سي ان بي سي (بأنه «تمرد هائل» حيال وضع حقوق المرأة في إيران، أشار راي تاكيه، باحث بمجل س العلاقات الخارجية، إلى أنه في أغسطس ٢٠٢٢، وقّع الرئيس الإيراني المتشدد إبراهيم رئيسي «مرسومًا لت طبيق أكثر صرامة للقواعد التي تتطلب من النساء ارتداء الحجاب في جميع الأوقات بالأماكن العامة» ، وزع م تاكيه أن تلك القواعد جعلت «مأساة موت مهسا أميني شبه حتمية» ، وأوضح أليكس فاتانكا، مدير برنا مج إيران في معهد الشرق الأوسط، في معرض شرحه لأهمية ارتداء الحجاب الإلزامي لطهران، أن «الأنظمة ال شمولية والسلطوية تسعى إلى تنظيم الشؤون المجتمعية من خلال مجموعة من القواعد الأساسية التي يُمكن فر ضها بتكلفة عالية» ، حيث يهتم هذا في المقام الأول بـ«ممارسة السيطرة السياسية عبر وسائل مختلفة» ، كما سجل جيسون بيرك، من صحيفة الغارديان، أن «النساء قد ألقين الحجاب في النيران، وتمت إزالة ملـ صقات ضخمة للاحتفال بالنظام، وإحراق» مراكز الشرطة.

وبعيدًا عن حقوق المرأة، أشار المحللون أيضًا إلى الغضب والاستياء وخيبة الأمل في جميع أنحاء إيران بشأن ق ضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى .وأوضح فاتانكا أن «معارضة ارتداء الحجاب الإلزامي هي واحدة من قائمة طويلة من المظالم العامة» ، كما ذكرت روبن رايت، من مجلة نيويوركر، أن المتظاهرين ساروا للمـ طالبة «بالتغيير - أكثر من موضوع الحجاب» .

وبالإشارة إلى حقيقة أن انضمام الرجال الإيرانيين إلى الاحتجاجات، يرى بيرك هذه الموجة من الاضطرابات «أكثر تنوعًا ديموغرافيًّا من المشاركين في أحداث مماثلة في السنوات الأخيرة» ، وأنه «لا يمكن لأحد الشك في أن الاحتجاجات تستغل أيضًا خلفيات استياء عميقة من الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية الوا ضحة للنظام الثيوقراطي القمعي» ، وأشارت فاسيحي أيضًا إلى أن «الاستياء والغضب العميقين يتصاعدان مـ نذ شهور» ، وعلى الأخص بين الشباب الإيرانيين الذين خاب أملهم من «الفساد وسوء إدارة الاقتصاد والتعـ امل غير الكفؤ مع كوفيد ١٩» وكذلك «القمع السياسي الواسع النطاق» .

وفي معالجة هذا التحدي لسلطته، أشار المراقبون إلى الكيفية التي بدأ بها النظام الإيراني مرة أخرى حملة قمـ ع ضد النقد الداخلي .بينما أفاد تاكيه أن رئيسي "تحدث مع عائلة أميني ودعا إلى إجراء تحقيق للوقوف عل ى سبب وفاتها"، وكتب ديفيد كلاود وبينوا فوكون، من صحيفة وول ستريت جورنال، أن قوات الأمن الإيـ رانية «صعّدت» ردها لتشمل القوة العنيفة لتهدئة ما وصفوه بـ«حركة احتجاج سلمية كبيرة» .

وفي تفصيل لاستراتيجية النظام الإيراني لقمع المعارضة بشكل أكبر، أوضح فاتانكا كيف يسعى إلى «إنكار وج ود مطلب شعبي داخل المجتمع الإيراني» ، ثم البحث عن «طريقة لردع الجمهور والناشطين المناهضين لل حجاب» ، ثم يعمل على «الحد من مساحة النقاش بين السياسيين ورجال الدين بشأن هذه المسألة» .

وتم بالفعل استخدام القمع من خلال التهديد بالسجن، حيث أفادت فاسيحي أن وزارة المخابرات في طهران «أرسلت رسالة نصية إلى جميع مستخدمي الهواتف المحمولة تحذر كل مَنْ يشارك في المظاهرات بالمعاقبة وفقً ا لأحكام الشريعة الإسلامية» .علاوة على ذلك، لوحظت جهود النظام لقطع شبكات الاتصال وعزل الم عارضة داخليًّا ودوليًّا، وأدى تقييد شبكات التواصل الاجتماعي إلى خفض انتشار الصور والمنشورات عبر الإن ترنت بشأن المعارضة «إلى حد ضئيل» ، وفقًا كلاود وفوكون .ومن وجهة نظر ديفيد سانجر، من صحيفة نيو يورك تايمز، فإن «التكنولوجيا المتاحة اليوم تجعل من السهل على الإيرانيين التواصل في الخفاء أكثر من أ ي وقت مضى» ، حيث أظهر النظام «يأسًا حقيقيًّا» في جهوده «عبر محاولته قطع الإنترنت بالكامل داخل إيران» .

وليس من المستغرب أن يحاول المسؤولون الإيرانيون أيضًا الادعاء بأن الاحتجاجات مدبرة في الخارج، فقد أش ار فاتانكا إلى أن النظام «تخبط» في التعامل مع الاحتجاجات من دون اللجوء إلى القوة العنيفة، وسعى إ لى ربط الحركة المناهضة للحجاب بأجهزة المخابرات الأجنبية» ، وقد صرح رئيسي نفسه بأنه «لن يسمح، تحت أي ظرف بتعريض أمن البلاد والشعب للخطر» .

ولمواجهة المعارضة المستقبلية، أفاد فاتانكا أن طهران الآن «تتطلع إلى إدخال مراقبة إلكترونية جماعية على ا لنمط الصيني للعامة» ، بوسائلها القمعية المعنية في المقام الأول بـ«الحفاظ على أقصى قدر من السيطرة السيا سية وتحييد المعارضة» .

وقوبلت جهود طهران في رفض الانتقادات الداخلية وقمعها للمعارضة بشيء من القوة والتهديد بإدانات دولية واسعة النطاق، فقد وصفت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض كارين جان بيير وفاة أميني بأنها «إهانة مرو عة وشنيعة لحقوق الإنسان» ، وفي حديثه في الأمم المتحدة، صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن بأن واشنطن تقف إلى جانب «المواطنين والنساء الشجعان في إيران الذين يتظاهرون الآن لتأمين حقوقهم الأساسية» .

كما اتخذت واشنطن بالفعل إجراءات مباشرة لمعاقبة كبار المسؤولين داخل النظام الإيراني، حيث أصدرت و زارة الخزانة الأمريكية عقوبات ضد شرطة الأخلاق الإيرانية «بسبب الإساءة والعنف ضد النساء الإيرانيات» .ومن بين كبار المسؤولين الذين تم تطبيق العقوبات عليهم بموجب الأمر التنفيذي الأمريكي رقم ١٣٥٥٣

)المتعلق «بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» (رئيس شرطة الأخلاق الإيرانية محمد رستمي تشيشمة غاتشي، وزير المخابرات الإيراني إسماعيل الخطيب، ونائب قائد قوات الباسيج سالار ابنوش .ووفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية، يجب «حظر أي ممتلكات أو أصول مملوكة في الولايات المتحدة من قِبَل أولئك الذين ورد أسماؤهم والإبلاغ عنها، كما أن كل أشكال وطرق المعاملات أو التعامل معهم من قِبَل الأمريكيين باتت محظورة الآن .وعلاوة على ذلك، سعت واشنطن إلى مساعدة المتظاهرين المتضررين من القمع جراء استخدام الإنترنت من قِبَل النظام من خلال السماح للشركات الأمريكية بتجاوز العقوبات وتوفير خدمات الإنترنت حتى يتمكن الإيرانيون من الوصول بحرية إلى المعلومات المتاحة عبر الإنترنت، وذلك وفقًا لما ذكرته رايت.

كما أدانت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بربوك، الحادث باعتباره «هجوم على الإنسانية» .وأضافت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، أن «ارتفاع عدد القتلى» بين المتظاهرين هو «مؤشر مقلق على مدى قسوة هجوم السلطات الإيرانية على حياة العامة» .

من جانبها، حاولت طهران صرف الانتباه عن انتهاكاتها من خلال اتهام بقية دول العالم بإخفاقاتها بشأن سجل حقوق الإنسان، حيث اتهم إبراهيم رئيسي، خلال كلمته بالأمم المتحدة في نيويورك، الدول الغربية بـ «تطبيق معايير مزدوجة لمبادئ حقوق الإنسان» ، وذلك بحسب تاكيه .وردًّا على هذا الانتقاد من قِبَل رئيسي، ردت الأوبزرفر بأنه في حين أن مثل هذه الحالات من المعايير المزدوجة «موجودة بالتأكيد على أرض الواقع، لكنها لا تبرر بأي حال من الأحوال الانتهاكات المروعة التي ترتكبها حكومته» .

وتماشيًا مع تأثير الاحتجاجات الحالية واحتمال وقوع مزيد من العزلة للحكومة الإيرانية، أكدت روبن مدى «الضعف» الكامن للنظام الإيراني الذي ظهر في رده فعله تجاه الاضطرابات .وبالفعل، فقد رأت صحيفة الأوبزرفر أنه في حين أن الاحتجاجات السابقة «أنتجت الآن تغييرًا وأيضًا تمردًا جديدًا» خلال عام ٢٠٢٢ «وهو ما قد يجعل الأمر مختلفًا هذه المرة» ، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى دعم «العديد من الشباب والعديد الفئات الأخرى الأكبر سنًا» والتي «لطالما كررت مرارًا دعواتها الإصلاحية» بفعل إخفاقات النظام الأخيرة .وأضافت أيضًا أنه مع تدهور صحة خامنئي البالغ من العمر ٨٣ عامًا، فإن «التغيير قادم» في إيران، حيث يمكن لطهران «التخلص من وضعها المنبوذ» .

وهناك محللون آخرون أكدوا ضرورة عدم إطلاق العنان لهذه الآمال؛ حيث شكك جيسون بيرك في مدى اتساع نطاق الاحتجاجات داخل إيران، مشيرًا إلى أن «التقارير الميدانية محدودة للغاية» ، وأن اللقطات المليئة بالاضطرابات والتوتر «لا تمثل دائمًا الأحداث السائدة في جميع أنحاء بلد شاسع ومكتظ بالسكان كإيران»

، وبالتالي يتضح أنه من الصعب تحديد مدى انتشار الاضطرابات بالضبط .وهكذا، رأى بيرك أن «الحقيقة الـ قاسية» تكمن في أن هذه «الاحتجاجات الخطيرة من المرجح أن يسحقها النظام الذي ما زال قويًّا .وبالمث ل، أوضح فاتانكا أنه على الرغم من «كل أنواع الضغوط على مسار تغيير النظام» ، إلا أن هذا «غير مرجح أ ن يحدث طالما أن خامنئي لا يزال على قيد الحياة» .

في النهاية يبدو أن الموجة الأخيرة من الاحتجاجات الجماهيرية في إيران، التي أشعلتها حادث مقتل امرأة ت بلغ من العمر ٢٢ عامًا كانت قد اعتقلتها شرطة الأخلاق الإيرانية، تمثل التحدي الأكبر لسلطة الحكومة الإي رانية منذ أكثر من عقد مضى، وبينما أوضح محللون غربيون كيف أن هذه الاضطرابات قد تكون أخيرًا لحظة تغيير مرتقبة بالنسبة إلى حقوق المرأة الإيرانية وتحررها من الاضطهاد، أشار آخرون إلى أن هذا الاعتقاد «تفا ؤل زائف» لن يؤدي إلا إلى الإصابة بخيبة أمل مرة أخرى .ومع ذلك، فعلى الرغم من أن النظام الإيراند ي قد يكون قادرًا على قمع المعارضة الداخلية مرة أخرى، إلا أن الردود الدولية أصبحت الآن أكثر انتقادًا ل لانتهاكات التي تُرتكب في البلاد، لا سيما ضد النساء، خاصة مع تركيز الاهتمام العالمي على عدد لا يحصى من القيود المجتمعية والاقتصادية والسياسية والإخفاقات التي فرضتها طهران على الشعب الإيراني .لذلك، فإنه في حين أنه من غير المحتمل أن تؤدي هذه الحادثة في النهاية إلى انهيار النظام، فإنها ستؤدي إلى مزيـ د من التقليل من مكانة طهران الدولية وتعزيز الدعم الخارجي لقضايا حقوق الإنسان داخل البلاد.

٢٠٢٢/٩/٣٠

تداعيات فوز اليمين المتطرف بحكم إيطاليا على السياسة الخارجية للبلاد

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أسفرت انتخابات سبتمبر ٢٠٢٢ في إيطاليا عن تشكيل أكثر حكومة يمينية متطرفة في البلاد منذ سقوط نظام الدكتاتور الفاشي بينيتو موسوليني في عام ١٩٤٥، بقيادة جيورجيا ميلوني، من حزب إخوان إيطاليا)فراتيللي ديتاليا(، بدعم من حزب) الرابطة(، بقيادة نائب رئيس الوزراء القومي السابق ماتيو سالفيني، وحزب) فورزا إيطاليا(، بقيادة رئيس الوزراء السابق المثير للجدل سيلفيو برلسكوني .ووفقًا لصحيفة فاينانشيال تايمز، فإن هذه النتيجة، التي حققت حصة إجمالية تبلغ ٤٤ من الأصوات النهائية؛ توفر للائتلاف اليميني المتطرف «أغلبية برلمانية مريحة» لكنها لا تمنحه تأثيرًا كافيًا لإجراء إصلاحات دستورية. وعلى الرغم من أن ميلوني أصبحت أول رئيسة للوزراء في إيطاليا، إلا أن صعودها السياسي لم يلق ترحيبًا حارًّا من قِبَل المراقبين الغربيين، الذين سلطوا الضوء على روابطها وحزبها بإرث الفاشية في الخطاب

السياسي الإيطالي، في حين نأت رئيسة الوزراء الجديدة بنفسها عن مثل هذه الاتهامات وحاولت تقديم نفسها على أنها سياسية محافظة، مشيرة إلى أن إخوان إيطاليا أصبحوا الآن أقرب إلى المحافظين البريطانيين والجمهوريين الأمريكيين والليكود الإسرائيلي، وأنها محافظة تسعى إلى الترويج لمفاهيم الحرية الفردية، والمشاريع الخاصة في الاقتصاد والحرية التعليمية ومركزية الأسرة ودورها في مجتمعنا وكذلك حماية الحدود من الهجرة غير المقيدة والدفاع عن الهوية الوطنية الإيطالية.

يعكس الانتصار الأخير لليمين المتطرف في إيطاليا نمطًا أوسع للتخبط السياسي في السياسة الغربية، والذي يتميز بارتفاع في الشعبوية وانخفاض ملحوظ في تأثير وقوة أحزاب الوسط .وفي الانتخابات السويدية العامة في سبتمبر ٢٠٢٢، على سبيل المثال، أطاحت أحزاب ائتلافية فضفاضة بحكومة يسار الوسط في البلاد من السلطة، مع دفع الديمقراطيين السويديين المعادين للهجرة في السابق إلى أن يصبحوا ثاني أكبر حزب في الهيئة التشريعية بالبلاد، وفقًا لما أوردته صحيفة واشنطن بوست .كما تولى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان السلطة في الانتخابات البرلمانية في أبريل، حيث حصل حزبه) فيدز (على ٨٨ مقعدًا من أصل ١٠٦ مقاعد في المجلس التشريعي للبلاد، وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام ٢٠٢٢، حصلت مارين لوبان من حزب التجمع الوطني على نسبة عالية بلغت ٨.٤١ من مجموع الأصوات في جولة الإعادة مع الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون.

وفيما يتعلق بالسياسة، يجب مراعاة الاختلافات الصارخة بين الاستراتيجيات الانتخابية لليمين المتطرف والوسط واليسار، وقد أوضحت جين كيربي، من موقع فوكس، أن الميزة الكبيرة للجناح اليميني الإيطالي في انتخابات عام ٢٠٢٢ أنه كان قادرًا على الوقوف خلف مرشح واحد موحد بينما خصومهم في اليسار والوسط لم يتمكنوا من الاتفاق على موقف مشترك ووقفوا بشكل منفصل .وبالمثل، ترى بن غيات، أستاذة التاريخ والدراسات الإيطالية في جامعة نيويورك، أن شعبية أحزاب اليمين المتطرف في السياسة الإيطالية تشير إلى ضعف يسار الوسط الإيطالي في الكيفية التي كافح بها لتجميع أفكاره بطرق تواصل مع الناخبين .في الواقع، حصل الحزب الديمقراطي اليساري على ١٩ فقط من الأصوات النهائية، وسجلت صحيفة فاينانشال تايمز كيف ألقى المحللون باللوم على زعيم الحزب إنريكو ليتا بشأن سوء إدارة المفاوضات مع الأحزاب المتحالفة أيديولوجيًّا بشأن تشكيل ائتلاف كان من الممكن أن يخوض معركة أكثر فعالية أمام الكتلة اليمينية الموحدة.

ويجب أيضًا مراعاة اللامبالاة المتزايدة في السياسة الداخلية من قِبَل الناخبين، حيث أوضح فاليريو ألفونسو برونو، من مركز تحليل اليمين الراديكالي- ومقره المملكة المتحدة -التصور القائل بين الناخبين بأنه سواء صوّتنا أو لم نصوّت، فلا شيء يتغير حقًّا، وأن جميع السياسيين سواء مضيفًا أن الكثير من الإيطاليين

ينظرون إلى السياسة بهذه الطريقة، كما أشار وينتور إلى أن خروج حزبي فورزا إيطاليا والرابطة من هذه الانتخابات- حيث حصل كلاهما على أقل من ٩ من الأصوات، وربما تراجع كل منهما -ساعد بشكل ما في صعود ميلوني السياسي حاليًا .وتجدر الإشارة إلى أن إخوان إيطاليا حصل على ٢٦ من الأصوات في عام ٢٠٢٢، مقارنة بـ٤ فقط في انتخابات ٢٠١٨.

وبغض النظر عن الانتكاسات التي واجهت الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى، فقد لقي فوز ميلوني برئاسة إيطاليا ترحيبًا حارًّا من قِبَل الحكومات والأحزاب اليمينية المتطرفة والقومية الأخرى في أنحاء أوروبا، فقد أشاد حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف بهذا الفوز معتبرًا إياه انتصارًا للمنطق السليم، كما علق زعيم حزب فوكس الإسباني اليميني المتطرف سانتياغو أباسكال، على أن الانتصار أظهر أوروبا ككيان يشعر بالفخر، وأن دولها حرة وأممها ذات سيادة .كما أعلنت لوبان كيف أن الأمة الإيطالية قررت أن تقرر مصيرها بأيديها من خلال انتخاب حكومة قومية ذات سيادة.

وعلى جانب آخر وجّه بعض القادة الأوروبيين اليساريين والوسطيين انتقادات قوية إزاء انتصار ميلوني، حيث أوضح وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل ألباريس عضو الحزب الاشتراكي في البلاد، أن الشعبوية تنتهي دائمًا بكارثة، كما أصرّت رئيسة الوزراء الفرنسية الجديدة إليزابيث بورن على ضرورة تركيز باريس وبروكسل على ملفات حقوق الإنسان، وعدم التغاضي عن التصدي لمواقف ميلوني بشأن الهجرة والقضايا الاجتماعية الأخرى.

ومن المتوقع الآن حدوث خلاف بين روما وبروكسل، حيث لطالما تحدثت ميلوني سابقًا عن عدم حاجتها للاستمرار في عضوية الاتحاد الأوروبي، وسلط المحلل السياسي في مركز الإصلاح الأوروبي لويجي سكاتيري الضوء على الخلافات حول ما إذا كانت بروكسل ستستمر في خطة الإنعاش الأوروبية الضخمة لإيطاليا، وخاصة أن الأمر مرتبط باستكمال الإصلاحات القضائية وإجراءات الخدمة المدنية التي كان قد بدأها سلف ميلوني .بالإضافة إلى ذلك، كتبت الدكتورة ليلى سيمونا تالاني، بـ«كينجز كوليدج» لندن، كيف أن قادة الحكومة الجديدة ليست لديهم حنكة اقتصادية، وأن التخفيضات الضريبية المخطط لها ستترك روما بلا شك بإيرادات أقل من المتوقع، فضلاً عن مواجهة مشكلات مع كل الأسواق المالية الأوروبية، علاوة على ذلك، أضافت صحيفة الجارديان أن التكتل المكون من ٢٧ دولة بات يعاني بالفعل من تحديات مثل ارتفاع تكاليف الطاقة ومعدلات التضخم، وهو الآن حذر من أن الزعيمة الإيطالية قد تكون داعمًا قويًّا للقومية داخل الاتحاد.

وبالنسبة إلى التحالف الغربي، وخاصة فيما يتعلق بالوحدة الأوروبية حيال الحرب الأوكرانية، فإن الصورة أكثر تعقيدًا؛ حيث ذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز أن ميلوني كانت تنتقد بشدة الغزو الروسي وتتعهد بالحفاظ على نهج صارم ضد موسكو، خاصة مع بقاء الزعيمة نفسها، حتى تاريخه، ملتزمة بعضوية الناتو، وتصر على أن موقع إيطاليا المستقبلي لن يتجاوز المعسكر الموالي للغرب، ومع ذلك، فقد وُصف شريك ميلوني في التحالف اليميني الثلاثي ماتيو سالفيني بأنه معجب ببوتين منذ فترة طويلة، وهذا بعد أن وصف ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ بأنه مشروع، كما أعرب برلسكوني مؤخرًا عن اعتقاده أن بوتين دُفع إلى الحرب ليحل محل الحكومة الأوكرانية المنتخبة لـفولوديمير زيلينسكي بـ«شخصيات» أكثر احترامًا ثم سرعان ما سيغادر، ونظرًا إلى وجود مثل هذه الأصوات المتعاطفة مع الروس، فلا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن يرحب الكرملين ذاته بنتائج الانتخابات الإيطالية، حيث علق السكرتير الصحفي للرئيس الروسي دميتري بيسكوف على أن تلك النتائج توفر قوة سياسية قادرة على إظهار نفسها بشكل أكثر إيجابية بطريقة تعزز العلاقات مع الجانب الروسي .ورأت كاثلين دوهرتي، نائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابقة لشؤون الاتحاد الأوروبي، أنه رغم مناهضة شركائها في الائتلاف للاتحاد الأوروبي وتحالف الأطلسي إلا أن ميلوني سياسية ماهرة قد تكافح من أجل السيطرة على حزبها، وبقية ائتلافها، وأنصاره من دون أدنى تعارض.

ولعل الأهم من ذلك بالنسبة إلى الأمن الغربي، أن انتشار الدعم الروسي بين الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا ليس أمرًا سائدًا، حيث أشار وينتور إلى أن حزب القانون والعدالة البولندي، الذي يتوافق في مبادئه مع حزب إخوان إيطاليا، لا يزال على رأس أكثر الأعضاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي المناهضين لبوتين، وأوضح جيمي أوكيسون، زعيم حزب الديمقراطيين السويديين، أن الكرملين في عهد بوتين يعتبر بمثابة دكتاتورية واسعة النطاق مسؤولة عن ارتكاب العديد من الجرائم ضد القانون الدولي وضد جيرانه.

ومع ذلك، بات واضحًا أن بوتين، مثلما هو الحال مع ألمانيا، ينظر إلى إيطاليا على أنها حلقة ضعيفة في تعزيز الوحدة الغربية تجاه الاعتداءات الروسية، ولا شك أن الاختبار الأول للحكومة الجديدة سيكون الدعم الإيطالي لأي عقوبات جديدة من جانب الاتحاد الأوروبي ضد المسؤولين الروس .ومما يزيد الأمور تعقيدًا أن الدعم الشعبي الإيطالي لإرسال المساعدات إلى أوكرانيا كان دائمًا أقل من بقية دول أوروبا منذ بداية الصراع، حيث وجد استطلاع مركز إبسوس للرأي في أبريل ٢٠٢٢ أن ٣٢٪ فقط من الإيطاليين يدعمون حكومتهم بشأن إرسال مساعدات عسكرية إلى كييف، بالإضافة إلى تأييد ٥٠٪ فقط لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية لمعاقبة موسكو.

وفيما يتعلق بتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإيطاليا لمعالجة هذا الضعف الاستراتيجي، حثت صحيفة فورين بوليسي إدارة بايدن على الانخراط ومحاولة التأثير في هذا التحالف الثلاثي، من خلال تعيين سفير جديد في روما، وهو منصب تركته واشنطن شاغرًا منذ يناير ٢٠٢١.

في النهاية يبدو أن انتخاب ائتلاف يميني متطرف في إيطاليا قد أدى إلى قلق كبير لدى المعلقين السياسيين الغربيين والحكومات الوسطية، وخاصة أنه يعزز تصور تنامي الانجذاب نحو اليمين السياسي في جميع أنحاء أوروبا، ويتوقع معلقون عدم نجاح البرنامج السياسي لرئيسة الوزراء الإيطالية الجديدة في اختراق البيروقراطية الصارمة من أجل سنّ إصلاحات دستورية شاملة، بناء على صلة إخوان إيطاليا بالفاشية القديمة والشعور بعدم الارتياح في بروكسل والقلق من اتجاهات الإصلاح السياسية وسياسة الحكومة الإيطالية الجديدة عبر القارة، كما لا يمكن للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي السماح لإيطاليا بأن تصبح الحلقة الأضعف بالحلف من خلال استسلامها للنفوذ الروسي، وهو الأمر الذي قد يقلل من دعم الأمة الأوروبية لمحنة أوكرانيا ويقوض الغرب وحده جهوده وراء كييف في هذه الشأن.

٢٠٢٢/١٠/١

دول مجلس التعاون الخليجي على خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في تحليل تحرك الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم، تبين أن هذا الاستثمار لا يتجه إلى الدول الأقل نموا ، ولكنه يتجه إلى الدول الأسرع نموا، حتى يستفيد من جني ثمار النمو في هذه الدول، ويتجه هذا الاستثمار إما بحثًا عن سوق ضخمة، وإما موارد طبيعية، وإما إنتاجية عالية.

ومع نجاح دول الخليج في التصدي لجائحة كورونا، وتبنيها سياسات التعافي من هذه الجائحة، وما طرأ عل ى سوق الطاقة بعد فك دول العالم القيود التي فرضتها أثناء الجائحة، وعودة حركة النقل والطيران إلى سابق عهدها، وانعكاس ذلك في الطلب على النفط والغاز، وارتفاع أسعارهما، وزيادة إيرادات دول الخليج تبعًا لذل ك، وخروجها من دائرة عجز الموازنة العامة التي ظلت تعانيه منذ منتصف عام ٢٠١٤، فإن البنك الدولي تو قع أن تحقق دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة معدل نمو ٩.٥ %في ٢٠٢٢، وتقود السعودية هذا المعدل المرتفع بنمو يصل إلى ٧%، تليها الكويت بمعدل نمو ٧.٥ .%

وتنظر دول العالم منها دول الخليج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث دوره في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءة الإنتاج، وتحفيز الصادرات،

ودعم القدرات التنافسية، وتبدو الحاجة أكثر في دول التعاون الخليجي إلى هذا الاستثمار في تنويع قاعدة الإ نتاج المحلي، وتحقيق النمو المستدام، ولهذا فقد تبنت سياسات تحفز قدوم هذا الاستثمار، وخاصة إذا كان استثمارًا في مشاريع جديدة (Green Field) وليس استثمارًا للاستحواذ والاقتناء.(Brown Field)

وتوضح بيانات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استحواذا على ت دفقات هذا الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة مع امتلاكها ٣٥ %من احتياط النفط ال عالمي و٢٠ %من احتياط الغاز العالمي، وكان هناك دائمًا ارتباط إيجابي للعلاقة بين أسعار النفط المرتفعة وزيا دة تدفقات هذا الاستثمار.

وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٢١، الذي احتلت فيه الولايات المتحدة المرتبة الأولى وتلتها ال صين، جاءت دول التعاون الخليج بين الـ١٠ الأكبر عربيًا، واحتلت الإمارات المركز الأول عربيًا وبين دول ا لخليج، إذ تدفق إليها ٦.٢٠ مليار دولار، تلتها السعودية ١٩,٢ مليار دولار، ثم سلطنة عُمان الرابعة عربيًا و الثالثة خليجيًا ٦.٣ مليارات دولار، ثم البحرين السادسة عربيًا والرابعة خليجيًا ٧.١ مليار دولار، أما الكوي ت فقد استقبلت ١٩٨ مليون دولار وخرج منها ٦٣.٣ مليارات دولار، وسجلت قطر خروج ٠٩.١ مليار دولار ، وهو ما رصده تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٢ الذي يعرض لبيانات ٢٠٢١، فيما كان العالم قد شه د تدفق ٦.١ تريليون دولار عالميًا بزيادة ٦٤ %عن العام السابق الذي شهد أوج اجتياح جائحة كورونا.

وبالتدفق الذي تحقق للإمارات في ٢٠٢١ ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها إلى ٦.١٧١ مليا ر دولار، واحتلت بذلك المركز الأول على مستوى منطقة غرب آسيا، بنسبة استحواذ بلغت ٣٧ %من إجمال ي التدفقات على هذه المنطقة)٥٥,٥ مليار دولار(، كما احتلت المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة استحواذ بلغت ٣١ % من إجمالي التدفقات على هذه المنطقة)٦٦,٦ مليار دولار(، وجاءت الأولى عربيًا بنسبة استحواذ ٤٠ %من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية)٥٢,٩ مليار دولار(، كما أنها بذلك تكون قد احتلت المرتبة الـ١٩ عالميًا.

أما من حيث قيام الإمارات بالاستثمار خارج الحدود فقد جاءت في المرتبة الـ١٧ عالميًا بإجمالي استثمارات ي بلغ) ٢١٥ مليار دولار(، كان حظ عام ٢٠٢١ منها)٢٢,٥ مليار دولار(، وقد استحوذ قطاع النفط والغاز والطاقة على ٥٩ %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية ا لمباشرة الواردة إلى الدولة، يليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ١٠%، وقطاع الخدمات المصرف

ية والتأمين ٧%، وقطاع العقارات وأنشطة الإدارة والتطوير ٧%، وقطاع الرعاية الصحية ٦%، وقطاع التص نيع ٥.%

وجاءت الإمارات في المرتبة الخامسة عالميًا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلنة في ٢٠٢١ بعدد ٥٣٥ مشروعا بنسبة ارتفاع ٣٩ %مقارنة بعدد المشاريع في ٢٠٢٠ التي بلغت ٣٨٤ مشروعا، وكا ن في مقدمة هذه المشاريع مشروع الطاقة الشمسية بدبي بقيمة) ٦٣٣ مليون دولار.(

وقد سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للسعودية في ٢٠٢١ أعلى مستوى له منذ ٢٠١٠، الذي كان الاقتص اد السعودي قد استقبل فيه

)٢٩ مليار دولار (من هذه التدفقات، وقفز صافي الاستثمار في ٢٠٢١ بنسبة ٢٥٧ %مقارنة بالعام السابق ٢٠٢٠ الذي تدفق فيه على الاقتصاد السعودي) ٥,٤ مليارات دولار.(

وبالتدفق الجديد في ٢٠٢١ يصبح رصيد إجمالي الاستثمارات الوافدة

)٢٦١ مليار دولار(، وبه تصبح المملكة السعودية الأولى عربيًا وخليجيًا، وقد جاء الارتفاع في ٢٠٢١ بعد أن أ علنت شركة «أرامكو» السعودية في الربع الثاني لعام ٢٠٢١ بيع حصة أقلية في خطوط الأنابيب التابعة لها مقابل

)١٢,٤ مليار دولار (إلى «كونسرتيوم» بقيادة «أي أي جي» وهي أكبر صفقة للشركة منذ الطرح الع ام الأول الذي حصدت فيه) ٢٩,٤ مليار دولار (في ٢٠١٩.

وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أطلقها ولي العهد رئيس الوزراء السعودي الأمير «محمد بن سلمان» زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسعودية إلى

)١٠٣,٥ مليارات دولار (سنويًا بحلول ٢٠٣٠ وبنسبة ١٨١٦ %خلال عشرة أعوام من ٢٠٢١ حتى ٢٠٣٠، أ ي بمضاعفة أكثر من ١٩ مرة، وقد سجلت للمشاركة في تحقيق هذا الهدف أكثر من ٤٠ شركة عالمية، سعت لفتح مقار إقليمية لها في المملكة في الربع الأول لعام ٢٠٢٢، بعد أن أصدرت المملكة قرارًا يقضي بإيقاف التعا قد مع أي شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي بالمنطقة في غير السعودية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد مكنت السعودية أكثر من ١٠٠ شركة من الحصول على تراخيص الاستثمار والتراخي ص المهنية عبر الإنترنت، وأطلقت عدة مشاريع للاستثمار، أبرزها برنامج «المستثمر الاستراتيجي» ، و«بوا بة الخدمات الإلكترونية» ، و«استثمر في السعودية» ، ومشروع لتسويق المملكة وجهة استثمارية رائدة دول يًا، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الصعود في مؤشرات ممارسة الأعمال، وتنافسية البيئة الاستثمارية وإنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات والمعلومات الاستثمارية، والمؤشرات والتقييمات الدولية، كما أطلقت الهيئة العام

ة للاستثمار خدمة تأسيس ممارسة الأعمال وفتح الحسابات المصرفية من خارج المملكة، ووافق مجلس الوزراء السعودي على إنشاء هيئة متخصصة لتسويق الاستثمار.

وفي سلطنة عُمان الثالثة خليجيًا، استمرت زيادات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توضح نتائج الإصدا ر الخامس عشر من النشرة الاحصائية للاستثمار الأجنبي في ٢٠٢٢، مع تبني السلطنة أسعار خدمات تنافسي ة، وما تقدمه من إعفاءات ضريبية، وعدم وجود ضريبة دخل على الأفراد، وحرية تحويل رؤوس الأموال والأ رباح، وتملك الأجنبي نسبة تصل إلى ١٠٠%، وخدمات المنطقة الواحدة، والأشكال المختلفة لكيانات الأعما ل، وتنوع فرص الاستثمار، وإنشاء عدد من المناطق الحرة، كالمنطقة الحرة في «صلالة» ، وميناء «صلالة» ، وميناء «صحار» الصناعي، والمنطقة الحرة في «صحار» ، والمنطقة الحرة في «المزيونة» ومنطقة «الدقم» .

وتأتي المملكة المتحدة في صدارة المستثمرين بالسلطنة تليها الولايات المتحدة ثم الإمارات ثم الكويت ثم الصين ثم البحرين ثم قطر، واستحوذ قطاع النفط والغاز على النسبة الكبرى من هذه الاستثمارات يليه قطاع الوسائط المالية ثم قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الأنشطة العقارية.

وفي مملكة البحرين ارتفع صافي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في ٢٠٢١ إلى)١,٧٦٦ مليار دولار(، بنسبة ارتفاع بلغت ٧٣ %عن مستواها في ٢٠٢٠ البالغ)١,٢٦ مليار دولار(، ودعم ذلك خطط التعافي الاقتصادي التي أعلنتها المملكة، وتبني استراتيجيات واعدة لـ ختلف القطاعات، ومبادرات لزيادة تسهيل الإجراءات، وحزم لتنفيذ مشاريع كبرى مع امتلاك البحرين البيـ ئة المحفزة للاستثمار وسياسات تحفز تدفق هذا الاستثمار، عبر مختلف القطاعات على المدى القصير والمتوس ط والبعيد، ولا سيما مع وجود مشروعات مدروسة في مجالات الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والخدمات ا لمالية والحوسبة السحابية وحاضنات التكنولوجيا.

وإذ تستهدف مملكة البحرين تحقيق توازن الميزانية العامة في ٢٠٢٤، تقوم على تنفيذ مشاريع بقيمة)٣٠ مليار دولار(، وتستهدف نسبة نمو ٥ %في الاقتصاد غير النفطي مع التركيز بشكل رئيسي في هذه المشر وعات على النفط والغاز والسياحة والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي.

وفضلًا عن ذلك تمتلك البحرين مزايا الكلفة المنخفضة لممارسة الأعمال، وتنخفض هذه الكلفة بنسب تتراوح بـ ين ٢٠ %و٣٠ %مقارنة بالدول المجاورة، وهي الملكية الأجنبية الكاملة، وقوة عاملة محلية ماهرة، ومجمو

عة من اتفاقات التجارة الحرة مع ٢٢ دولة، واتفاقات حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي مع ٣٤ دولة واتفاق ات تجنب الازدواج الضريبي مع ٤٠ دولة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي.

وقد أكدت ارتفاعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين في ٢٠٢١ مقارنة بالعام السابق نجاح سياسات وخ طط المملكة في التعامل مع جائحة كورونا على مختلف المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ونجاح خطة التعافي الاقتصادي في تعزيز خلق فرص العمل للمواطنين، والنمو الإيجابي للناتج المحلي، وزيادة تنافس ية مملكة البحرين من خلال تبني استراتيجيات واعدة لمختلف القطاعات.

وقبل جائحة كورونا كان مجلس التنمية الاقتصادية قد أعلن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة)٨٣٥ مليون دولار (في ٢٠١٩ عبر ١٣٤ شركة أجنبية في مجالات الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والا تصالات والصناعة والخدمات اللوجستية والعقارات والسياحة والرعاية الصحية والتعليم، وقد تصدرت السعو دية الاستثمارات في البحرين تليها الإمارات فالكويت وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة، ومن المعلوم أن المملكة كانت قد دشنت منذ العقد الأول للألفية الجديدة منطقة البحرين العالمية للاستثمار التي توفر بيئة عمل منا سبة للمستثمرين، وقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذه المنطقة نحو)ملياري دولار (عبر استثمار ١١٤ شركة تتنوع جنسياتها.

وفي مؤشر مدن المستقبل المالية ٢٠٢١ التابع لـ«فايننشيال تايمز» صُنفت «المنامة» في المرتبة الخام سة ضمن مدن العالم، وفي المرتبة الأولى من المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستراتيجية الاستثمار الأجنبي الم باشر، وقد أصبح رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة يشكل نحو ٨٠ %من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ضعف المتوسط العالمي، ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة البحرينية لهذا الاستثمار في دعم نم و الاقتصاد البحريني.